

مجتمع علماء الأزهر

إبان الحكم العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٧م

تقديم ودراسة

د. عبد الجواد صابر إسماعيل



هذا الكتاب

الحمد لله أعلى شأن العلم ورفع قدر العلماء والصلاة والسلام على سيدنا محمد بعثه ربه ليعلم الناس الكتاب والحكمة ويزكيهم، فأقام أمة راسخة على أصول ثابتة من العلم والإيمان وبعد. فإن المقياس الصادق لحضارات الأمم إنما هو العلم والعلماء، والعلم يتمثل في الحضارة والتراث، والعلماء هم الحقول التي تعطى الحضارات والتراث، والأمم الواعية تحافظ على تراثها كما تحافظ على حضارتها وتكفل لعلمائها كل سبيل للإنتاج العلمي الغزير، ولا تدع أمرًا من الأمور فيه تكريم لهم وإعزاز إلا حققته، وموضوع دراستنا هو مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني فيما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٧م، ويتضمن تعريفًا واضحًا بتاريخ علمائنا وتراثنا إبان العصر العثماني.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وتمهيد وتسعة فصول وخاتمة فضلاً عن ملاحق وثبت بالمصادر وفهرست، وفي التمهيد قدمنا نبذة عن الأزهر وعلمائه منذ إنشائه إلى دخول العثمانيين مصر عام ٩٧٥هـ - ١٥١٦م، تناولنا فيه الأزهر في العصر الفاطمي، وفي العصر الأيوبي، وفي عصر دولة المماليك.

تصميم الغلاف/ محمد عماد

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

مجتمع علماء الأزهر

إبان الحكم العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٧م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. شريف كامل شاهين

مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٧م/
تقديم ودراسة عبدالجواد صابر إسماعيل .. القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٦.
٦٦١ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك 6 - 1261 - 18 - 977 - 978
١ - الأزهر (جامع).
٢ - الإسلام - تراجم.

٢١٥,٩٦٢١٦

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٨٨٨ / ٢٠١٦
I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1261 - 6



مجتمع علماء الأزهر

إبان الحكم العثماني

١٥١٧ - ١٧٩٧م

تقديم ودراسة

د. عبد الجواد صابر إسماعيل



المقدمة

الحمد لله أعلى شأن العلم ورفع قدر العلماء والصلاة والسلام على سيدنا محمد بعثه ربه ليعلم الناس الكتاب والحكمة ويزكيهم ، فأقام أمة راسخة على أصول ثابتة من العلم والإيمان وبعد .

فإن المقياس الصادق لحضارات الأمم إنما هو العلم والعلماء ، والعلم يتمثل في الحضارة والتراث ، والعلماء هم الحقول التي تعطى الحضارات والتراث ، والأمم الواعية تحافظ على تراثها كما تحافظ على حضارتها وتكفل لعلمائها كل سبيل للإنتاج العلمي الغزير ، ولا تدع أمرًا من الأمور فيه تكريم لهم وإعزاز إلا حققته ، وموضوع دراستنا هو مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني فيما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٧م ، ويتضمن تعريفًا واضحًا بتاريخ علمائنا وتراثنا إبان العصر العثماني .

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وتمهيد وتسعة فصول وخاتمة فضلاً عن ملاحق وثبت بالمصادر وفهرست ، وفي التمهيد قدمنا نبذة عن الأزهر وعلمائه منذ إنشائه إلى دخول العثمانيين مصر عام ٩٧٥هـ - ١٥١٦م ، تناولنا فيه الأزهر في العصر الفاطمي ، وفي العصر الأيوبي ، وفي عصر دولة المماليك .

وجاء الفصل الأول بعنوان الغزو العثماني ومواقف العلماء منه ، وتضمن كيف كان الأزهر يحمي كل من يلجأ إليه من المصريين ، وثبت لدينا أن العلماء تصدوا لكل حزب عسكري سار في طريق البغي والعدوان ، وكذلك وثيقة الصلح بين العلماء والأمراء المماليك . وتناول الفصل الثاني مواقف وطنية للعلماء تجاه الولاة العثمانيين وأمراء المماليك ، وفيه العلماء يشاركون في عزل إسماعيل باشا ، وموقفهم إبان الحروب الداخلية بين الأحزاب العسكرية ، وملك المغرب يستنجد بعلماء الأزهر لفتح طريق الحج ، وعلماء الأزهر يلغون مظالم ويجرون مرتبات ، وفي الفصل الثالث وعنوانه الجامع الأزهر مكانته ومشايخه وولاية النظر عليه وأوقافه ، وقد تأكد لنا أن قرار تعيين شيخ الجامع الأزهر كان

يصدره علماؤه ، وفيه أيضًا ولاية النظر على الجامع الأزهر والأوقاف المرصدة عليه . وتضمن الفصل الرابع وظائف الأزهريين من حيث شرعيتها وبعض وجوه الإدارة فيها . وتناولنا في الفصل الخامس علماء الأزهر في ميدان التربية والتعليم ، وفيه عرضنا حلقات الدراسة في الجامع الأزهر وأروقته وبعض النظم فيها وكذلك ميادين التعليم التي خاضها العلماء خارج الأزهر . وجاء الفصل السادس بعنوان علماء الأزهر في ميادين التأليف والعلوم الرياضية وتحدثنا فيه عن العلماء المؤلفين ، والمتخصصين في الفقه ، ومجال العلوم الرياضية . وتضمن الفصل السابع العلماء في ديوان القضاء ، وتناولنا فيه التحولات العثمانية في القضاء ومواقف العلماء منها ، والقضاة الأزهريين في ديوان مصر العالي ومحاكمها ، وأبرز الأعمال القضائية التي مارسها علماء الأزهر ، ثم الوظائف القيادية والإدارية والخدمات التي تقلدها الأزهريون . وفي الفصل الثامن وعنوانه المفتون والإفتاء تضمن الحديث عن المفتين الأربعة العظماء ، والفتوى بأقاليم مصر وكذلك فتاوى العلماء في وقائع خارج الديار المصرية . وجاء الفصل التاسع والأخير بعنوان علماء الأزهر في خضم الحياة ، تناولنا فيه علماء الأزهر في ميادين الاستثمارات الزراعية والتربية الحيوانية ، وفي ميادين التجارة والماليات وملكيات العقارات ، وأخيرًا زواج العلماء وتسريهم بعض أحوالهم وعاداتهم وهيئتهم وملابسهم .

ونشير هنا إلى أن العصر العثماني يعد من أفقر العصور بحوثًا ومؤلفات في مكتباتنا العربية الحديثة ، ولقد رأيت طوال سبع سنوات إبان بحثي في دور الوثائق والكتب بالقاهرة اهتمامًا عظيمًا تبديه قله من الباحثين المصريين في تاريخ مصر إبان الحكم العثماني ، بينما وجدت أن هذا الاهتمام تبديه كثرة من الباحثين الأمريكيين والأوروبيين ولست أبالغ إذا ما قلت إنه تبين لى من خلال احتكاكي بهؤلاء وهؤلاء أن باحثينا كانوا على درجة ممتازة من الكفاءة العلمية وإدراك الحقائق التاريخية ، وهذا بلا شك موافق لطبائع الأمور ، فنحن المصريين إنما نبحث في تراثنا وتاريخنا وهما قريبان من نفوسنا وعقولنا ، بيد أن أخشى ما أخشاه أن تنقلب الآية لأن الباحث الأمريكي أو الأوروبي قوى بماله والباحث المصري فقير توقفه الإجراءات الروتينية الطويلة البغيضة التي فرضتها دور الوثائق بمصر أمام عقبات

جسام لا يلبث أن يجد نفسه وقد فقد الكثير من جهده ووقته ومعنوياته لكي يتغلب عليها ، غير أن نتيجة ذلك ستكون بلاشك خسارة تجنيها أمتنا حين نجد أن هؤلاء قد سبقونا في هذا الميدان التاريخي فأصبحوا أساتذة وأصبحنا تلامذة نلتمس منهم حقائق تاريخنا في العصر العثماني كما فعلنا وكما نفعل اليوم في مجالات تاريخية أخرى مادتها العلمية في بلادنا وملك يميننا .

وليست هذه كل العقبات التي اعترضتني كباحث في تاريخ مصر إبان الحكم العثماني ، فالعصر العثماني بالإضافة إلى فقره في البحوث والمؤلفات الحديثة لا يتمكن الباحث الجد من الحصول على مصادر تاريخه الأصلية إلا في عناء وشقاء ؛ إذ إن معظمها مازال مخطوطات أو وثائق محفوظة في مصر وخارجها ، وتاريخ علماء الأزهر إبان هذا العصر لم يتناوله أحد- حسب علمنا- بالبحث أو التأليف المستقل الجاد ، لهذا كان من ضرورات بحثي أن أرجع إلى مؤلفات معظمها مازالت نسخًا مخطوطات قد حفظت في مكتبات متفرقة في مصر وخارجها ، كما كان من ضروراته أن أرجع إلى وثائق الحكم العثماني في دورها التي حفظت بها في القاهرة ، ولقد اضطرني منهج هذا البحث أن لا أقتصر على نسخ فقرات أو موضوعات من هذه الوثائق أو المخطوطات ، بل كثيرًا ما كنت أنسخ بنفسي نسخًا كاملة من المخطوطات ومجموعات كاملة من الوثائق فقد أيقنت أنه لن يكتمل لي تصور موضوع بحثى تصورًا حقيقيًا واضحا إلا إذا اكتمل لى تصور ما حوله أيضًا .

وهناك مشكلة أخرى كانت تقف عقبة كئودا في طريق البحث ، فإنه حتى عهد قريب لم يكن أمام الباحثين في العصر العثماني من مصادر المؤرخين الذين عاصروا الوقائع التاريخية أو كانوا قريبين منها سوى مصدرين هما تاريخ ابن إياس وتاريخ الجبرتي ، ولم يكتب لنا ابن إياس من وقائع العصر العثماني سوى ما تضمنته السنوات الأولى من هذا العصر والتي تبدأ من سنة ٩٢٢ وتنتهي بسنة ٩٢٨هـ/ ١٥١٦-١٥٢٢ م ، وكذلك الجبرتي لم يكتب كتابة معاصر كما حدّث هو عن نفسه إلا منذ السبعينات من القرن الثاني عشر الهجرى أيْ أن هناك ما يقرب من قرنين ونصف من الزمن تحتاج إلى مؤلفات تاريخية

لمؤرخين عاصروا وقائعها أو كانوا قريبين ، وقد استطعنا بعون الله أن نغطى هذه الفترة الطويلة بما سجله لنا مؤرخون عاصروا وقائعها أو خارجها لا يعرف عنها معظم الباحثين في ميدان التاريخ شيئًا وأشهرها مؤلفات نجم الدين الغزى ، وابن العماد الحنبلي ، والإسحاقى وابن أبي السرور البكري وأحمد جلبي وحاجى خليفة وطاش كبرى زادة ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم ، أما الوثائق فقد حرصت على أن تغطى العصر كله بما في هذا الفترة التي عاصرها الجبرتي ، ويعتبر هذا الحشد من الوثائق التي اعتمدنا عليها ركيزة قوية استند إليها معظم بحثنا حتى لقد أمكنا إظهار بعض ما لم يصل إليه علم لبعض المؤرخين الذين عاصروا هذا العصر كوثيقة الصلح الذي تم بين العلماء والمماليك في سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٥م فقد بينا بالمقارنة بينها وبين ما سجله الشروط الجوهرية التي خلا منها مؤلف الجبرتي التاريخي ، وإجمالاً تضمنت هذه الدراسة ما كان مجهولاً في تاريخ الجامع الأزهر بل وكشفت عن حقائق فترة كانت مجهولة في تاريخنا السياسي والحضاري .

ولا يسعنى إلا أن أقدم شكري لأستاذي الدكتور عبد العزيز الشناوي يرحمه الله ؛ لما بذله من مجهودات مضنية لإبراز هذه الرسالة فى أجمل وأكمل صورة ، كما لا يفوتني أن أحيى ما بذله من جهود أخرى أبرز فيها تاريخ الأزهر الشريف فى بحوث شملت عصورًا أخرى ، وتلك شيمة العالم الأصيل ، فالعالم الذى يتمتع بأصالة علمية لا يحل فى مكان إلا أبرز حقائق ماضيه وحاضره فى صورة علمية جادة سواء بنفسه أو بتوجيه لتلامذته ، كما أشكر كل من مد لى يد العون فى مختلف مجالات هذا الميدان وإنه لميدان يضفي على كل من خاضه أو ساعد على خوضه بإخلاص شرفًا لا يرقى إليه شرف ، ومن المأمول أن أكون قد وفقت في عرض هذه الدراسة والله ولي التوفيق .

د/ عبد الجواد صابر إسماعيل

أستاذ متفرغ في التاريخ الحديث

بجامعة الأزهر

إبريل ٢٠١٥م

التمهيد

الأزهر وعلماؤه حتى دخول العثمانيين مصر

الأزهر في العصر الفاطمي

زحف جيش الدولة الفاطمية من المغرب إلى مصر يقوده جوهر الصقلي قائد الخليفة المعز لدين الله ، ولم يلق هذا الجيش في مصر مقاومة تذكر ؛ لضعف القوة العسكرية في مصر وقتذاك ، ولنشاط الدعاة الفاطميين الذين سبق للخليفة المعز أن أوفدهم إلى مصر لنشر الدعاية للفاطميين بها وبث دعوتهم بين المصريين ، ولقد نجح هؤلاء الدعاة في تصعيد تذمر المصريين من الحكم الإخشيدي كما نجحوا في تعميق رغبتهم في التخلص من اضطرابات هذا الحكم ومظالمه ؛ فتهيأ الجو السياسي والنفسي المناسب لنجاح العمليات الحربية التي قادها جوهر بكفاية قتالية أجمع عليها المؤرخون المعاصرون ؛ لهذا لم يكن عجبًا أن أعلن الخليفة الفاطمي في هذا الجيش قائلا : والله لو خرج جوهر هذا وحده لفتح مصر ، والله لتدخلن مصر بالأردية من غير حرب ، ولتنزلن في خرابات ابن طولون وستبني مدينة تقهر الدنيا[١] .

وقد نجح جوهر الصقلي في دخول مدينة الفسطاط في ١١ من شهر شعبان ٣٥٨ هـ / ٩ يوليو ٩٦٩ م ؛ فعمل على بث الطمأنينة في نفوس المصريين ونشر العدل بينهم كما ترك لهم حرية إظهار شعائرهم السنية التي يتعارض بعضها مع المذهب الشيعي الفاطمي وسجل هذا في بيان أذاعه في جميع الديار المصرية[٢] ، ثم لم يلبث أن شرع في حركة التعمير

---

(١) تقى الدين أحمد بن على المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج١ ، القاهرة ١٩٠٨م ، ص ٣٧٨ ، حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، ج٣ ، القاهرة ١٩٤٩م ص ١٥٧ - ١٦٣ .

(٢) تقى الدين المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الخلفاء ، القاهرة ١٩٤٥م ، ص ٦٧ - ٧٠ .

فوضع أساس مدينـة القاهـرة فـي ١٧ من شهـر شعبـان سنـة ٣٥٨ هـ/ ٩ يوليـو ٩٦٩ م، وما زالت هذه المدينة تزدهر حتى أصبحت حاضرة الخلافة الفاطمية بعد قدوم الخليفة المعز لدين الله إليها في سنة ٣٦٢ هـ/ ٩٧٢م .

ومن التقاليد الإسلامية التي درجت عليها كل دولة إسلامية ظاهرة إقامة مسجد جامع في كل مدينة يختطونها اقتداء برسول الله، الذي جعل أول بناء له في دار هجرته ؛ مسجده الذي أسس على التقوي[1] ، وكان أول مسجد جامع وُضعَ للناس بمدينة القاهرة الجامع الأزهر، وقد ظل هذا الجامع معروفًا بين الناس باسم جامع القاهرة في فترة طويلة من العصر الفاطمي ثم أُطلق عليه الجامع الأزهر ؛ فصار يعرف بهذين الاسمين إبان العصر الفاطمي والعصور اللاحقة له حتى مطلع القرن التاسع الهجري ؛ إذ تغلب لقب الجامع الأزهر عليه، واستمر حتى يومنا هذا[٢] .

ولقد جاءت الدولة الفاطمية إلى الديار المصرية ومعها علماؤها ومفكروها المغاربة فأحلتهم مكان الصدارة في التدريس والقضاء والدعوة، وفي صفر سنة ٣٦٥ هـ/ أكتوبر ٩٧٥ م جلس قاضي القضاة أبو الحسن علي بن النعمان القيرواني في حلقة علمية عقدها بالجامع الأزهر، وبدأها بشرح مختصر أبيه في فقه آل البيت المسمى بالاختصار أو الاقتصار في جمع حافل من المريدين والتلامذة الذين دُونتْ أسماؤهم في سجل خاص، وتعتبر هذه الحلقة أولى الحلقات العلمية وأول مجلس للدرس بهذا الجامع تتابعت بعدها حياة علمية ذات رحابة وانطلاق، كذلك يعتبر تاريخ هذه الحلقة بداية لظهور مجتمع علماء الجامع الأزهر، وفي أواخر عهد المعز لدين الله تولى أبو الحسن بن النعمان قضاء مصر، وهو أول من لُقِب بقاضي القضاة، وقد ظل أبو الحسن في منصبه هذا حتى توفي في سنة ٣٧٤هـ/ ٩٨٤م[٣] .

---

(١) محمد بن عبد الباقى الزرقانى : شرح المواهب المدنية للعلامة القسطلانى ،ج١، القاهرة ١٩١٦م، ص٤٠٩ .

(٢) محمد عبد الله عنان : تاريخ الجامع الأزهر، القاهرة ١٩٥٨م، ص ١٨، ١٩ .

(٣) المقريزى : الخطط ج٤، ص ١٥٦ .

وفي شهر رمضان سنة ٣٦٩هـ / إبريل ٩٨٠م عقد الوزير يعقوب بن كلس حلقة علمية في الأزهر قرأ فيها على تلامذته كتابًا ألفه في الفقه الشيعي على المذهب الإسماعيلي ، وضمنه ما سمعه من المعز لدين الله وولده العزيز بالله ، وجعل عنوان هذا الكتاب الرسالة الوزيرية - وكان يحرص على حضور حلقة هذا الوزير القضاة والفقهاء والأدباء وكبار رجال الدولة والقصر الفاطمي[1] ، وللوزير ابن كلس فضل السبق في إقامة أول مجلس علمي عين له فقهاء أجرت عليهم الدولة مرتبات رسمية ، وخصصت لهم دارًا مجاورة للجامع الأزهر ، وحملتهم على بغلات تكريمًا لهم ، وفي سنة ٣٧٨ هـ/ ٩٨٨م استأذن الوزير ابن كلس الخليفة العزيز بالله الفاطمي في تعيين جماعة من الفقهاء يحضرون مجلسه ويلازمون دروسه ؛ فأذن له الخليفة في ذلك فعين الوزير لمجلسه هذا سبعة وثلاثين فقيهًا اختار منهم رئيسًا ومنظم حلقة ، ويعتبر هؤلاء الفقهاء أول من جاور الجامع الأزهر ، كذلك أجرى عليهم الوزير ابن كلس أرزاقًا من أمواله الخاصة[2] ، وقد عرف الفاطميون له قدرة ، ومن ثم ولوه في مصر الخراج والأموال والأوقاف والحسبة ، وكان هذا الوزير يعقد حلقته بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع وتظل هذه الحلقة ذاخرة بالإلقاء والمناظرة العلمية حتى صلاة العصر .

ولما تولى العزيز بالله الخلافة سنة ٣٦٥ هـ / ٩٧٥ م فوض إليه النظر في سائر أمور الدولة ولقبه بالوزير الأجل ، وقد مارس ابن كلس في أيام ازدهاره ميوله الفقهية والعلمية فعقد المجالس بالأزهر وعين لها الفقهاء ، ولابن كلس مؤلفات في القراءات والفقه والأخلاق والطب منها : كتاب القراءات وكتاب الفقه ، وكتاب في الآداب المحمدية وكتاب في علم صحة الأبدان ، وظل ابن كلس يمارس نشاطه السياسي والعلمي حتى توفي في شهر شوال سنة ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠ م[3] ، وكان لعلماء الشيعة مجالس حكمة يعقدونها في الجامع الأزهر

---

(١) المرجع ذاته : ص ١٥٧ .

(٢) المصدر ذاته : ج٢ ص ٥٢٧٣ ج ص ص ٤٩ ، ١٥٧ ، وأبو العباس أحمد القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٣ ، القاهرة ١٩١٤م ، ص ٣٦٧ .

(٣) محمد عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص ٣٩ - ٤٨ .

والقصر الفاطمي الكبير ، وكانت هذه المجالس تتناول علوم آل البيت وهي خاضعة لإدارة قاضي القضاة الذي جعلها ثلاثة هي : مجالس الخاصة ومجالس الكافة ومجالس النساء ، بيد أن الحاكم بأمر الله الذي تولى الخلافة سنة ٣٦٨ هـ/ ٩٧٩ م رأي أن تكون هذه المجالس في معهد رسمي واحد فأنشأ لها دار الحكمة وزودها بمكتبة عظيمة ، كما أدخل فيها دراسة الطب والفلك والفلسفة(١) ، ومن هنا ندرك أن مجالس الشيعة وجدت لها منافسًا في دار الحكمة بعيدًا عن علماء الجامع الأزهر ، وفقهائه وأن الأزهر لم يكن أرضًا خصبة للتعاليم الشيعية ، وإذا كان الجامع الأزهر قد كتب له البقاء فإن دار الحكمة لم تبق سوى مائة وخمسين عامًا كانت إبانها عرضة لعوامل الضعف والانحلال(٢) .

وقد ظهر بظهور الدولة الفاطمية في مصر منصب داعي الدعاة ، ومن واجباته رياسة مجالس الدعوة الشيعية والإشراف عليها وإدارتها ، وكان يلي قاضي القضاة في الرتبة ، وكثيرًا ما كان يلي وظيفتي قاضى القضاة وداعي الدعاة عالم واحد ، وكان يساعد داعي الدعاة في نشر دعوته اثنا عشر نقيبًا وعدد كبير من النواب ينتشرون في أرجاء البلاد لنشر الدعوة الفاطمية فيها ، كما كان لداعي الدعاة مجالس علم بالقاهرة يقرأ فيها مصنفاته العلمية ومن هذه المجالس مجالس الدعوة التي كان يعقدها للنساء في الجامع الأزهر ويلقنهن فيها أصول المذهب الشيعي(٣) .

الأزهر في العصر الأيوبي

كان علماء الجامع الأزهر في العصر الفاطمي يتمتعون بمنازل ومكانات اجتماعية وعلمية وسياسية ؛ لأن الأزهر كان جامع الدولة الرسمي ، وعلماءه كانوا علماء الدولة ، بيد أن الأمر اختلف عندما سقطت الدولة الفاطمية على يدي الوزير صلاح الدين الأيوبي في

---

(١) المقريزى : الخطط ج٢ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ .
(٢) أنشئت دار الحكمة فى سنة ٣٩٥هـ / ١٠٠٥م ، وأوصدت أبوابها فى أوائل القرن السادس الهجرى .
(٣) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلدانها القديمة والشهيرة ، ج١ ، القاهرة ١٨٨٨م ، ص ٩٦ .

المحرم سنة ٥٦٧ هـ/ سبتمبر١٧٧١م فتدهور شأن هذا الجامع وعلمائه ؛ لأن الدولة الجديدة جعلت من أهدافها الأساسية القضاء على المذهب الشيعي نظامًا وتراثًا[١] ، ومن الخطوات التي اتخذتها هذه الدولة الجديدة للقضاء على الدراسة في الجامع الأزهر انصرافها إلى بناء مدارس جديدة تنافس الأزهر في اجتذاب المدرسين وطلاب العلم إليها ، فلقد أنشأ صلاح الدين المدرسة الناصرية بالقاهرة لتدريس الفقه الشافعي سنة ٥٦٦هـ/ ١١٧٠ م ، كما أنشأ قبل وفاته مدرسة أخرى بالقرب منها عرفت بالمدرسة القمحية ؛ لتدريس الفقه المالكي[٢] .

وحذا حذو صلاح الدين السلاطين الأيوبيون من بعده ؛ فجدوا في إنشاء المدارس التي اهتمت بدراسة المذاهب السنية وتراث أهلها ؛ حتى أصبح عدد المدارس الأيوبية في القاهرة ستًا وعشرين مدرسة ، للشافعية منها سبع مدارس ، وللمالكية ست مدارس ، وللأحناف أربع مدارس ، وللحنابلة مدرسة واحدة ، وللشافعية والمالكية معًا أربع مدارس وللشافعية والأحناف معًا أربع مدارس ، ومن المدارس الأيوبية ما خصص لدراسة الحديث النبوي الشريف ؛ لأنه أساس الإسناد ومصدر رئيس اتبنت عليه أصول المذاهب الأربعة ، ففي سنة ٦٢٢ هـ/ ١٢٢٥ م أنشأ الملك الكامل ناصر الدين محمد مدرسة للحديث الشريف سماها دار الحديث[٣] ، ومنها ما خصص لدراسة المذاهب الأربعة ؛ كالمدارس الصالحية النجمية التي أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢ م ، وجعل فيها لكل مذهب إيوانًا مستقلاً ، ونجم الدين أيوب أول من أحدث تدريس الفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة في مكان واحد[٤] .

وكان القضاء من أهم المناصب التي تولاها علماء الأزهر المغاربة والمصريون في مصر إبان الحكم الفاطمي ، فلما استولى صلاح الدين الأيوبي على حكم مصر بدأ بعزل قاضي

---

(١) أحمد بيلى : حياة صلاح الدين الأيوبى ، القاهرة ١٩٢٦م ، ص ١١٥ .

(٢) المقريزى : الخطط ، ج٢ ، ص ٣٦٤ .

(٣) على مبارك : الخطط التوفيقية : ج١ ص ٢٤ ، ٨٧ ، ج٢ ص ١٣ .

(٤) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٢٦ .

القضاة الشيعي وقلد منصبه لصدر الدين عبد الملك بن درباس الشافعي ، وأمره بعزل سائر القضاة الذين عينوا في ظل الدولة الفاطمية ، كما أمره بتعيين علماء سنيين شافعيين في مناصب القضاء التي شغرت بعزل القضاة الشيعيين ؛ وبهذا أصبح القضاء المصري في ظل الدولة الأيوبية قضاء سنيًا خالصًا[١] ، ثم أعقب ذلك إبطال الجمعة من الجامع الأزهر وإقامتها في جامع الحاكم بأمر الله بعد أن أفتى قاضي القضاة الشافعي عبد الملك بن درباس بأنه لا يجوز في مذهب الإمام الشافعي إقامة جمعتين في مدينة واحدة ، ولقد أيدت الدولة الأيوبية الناهضة هذه الفتوى ، رغبة منها في إقصاء الجامع الأزهر من مركزه العلمي والديني ؛ لكونه رمزًا للدولة الفاطمية البائدة[٢] .

كل هذا جعل علماء الأزهر وطلبته ينصرفون عن معهدهم العتيد إلى تلك المدارس التي احتضنتها الدولة ؛ جريًا وراء المناصب والحياة المنعمة ، وحباً في الظهور فأصبح الجامع الأزهر في مرتبة تالية لمرتبات تلك المدارس ، بيد أنه يجب أن لا نغفل حقيقة هي أن تلك المدارس الأيوبية ثمرة من ثمار مدرستين عظيمتين في مصر والقاهرة هما جامعا عمرو والأزهر ، ومع هذا فإن الجامع الأزهر لم يخل من النشاط العلمي والديني إبان هذا العصر بل إنه لم يفقد سمعته العلمية ؛ لهذا نجد أن الشيخ الرحالة عبد اللطيف البغدادي عندما وفد إلى الديار المصرية في سنة ٥٨٩ هـ/ ١١٩٣ م إبان خلافة الملك العزيز الظاهر عماد الدين الأيوبي لا يرضى أن يرتاد غير الجامع الأزهر ، فيعقد لطلبته به الحلقات العلمية ويدرس لهم فيها التوحيد والبلاغة والمنطق والطب ، ولقد سار على منواله تلميذه الطبيب موسى بن ميمون فعقد في الأزهر حلقات علمية درس فيها لطلبته الرياضة والطب والفلك[٣] .

---

(١) أبو الوليد محمد بن الشحنة : روضة المناظر فى أخبار الأوائل والأواخر ، ورقة ١١٦ مخطوطة بمكتبة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ١٥٥ تاريخ .

(٢) على مبارك : الخطط التوفيقية : ج١ ، ص ٢٠ .

(٣) عبد اللطيف البغدادى : الإفادة والاعتبار ، القاهرة ١٨٦٩م ، ص ج ، والمقريزى : الخطط ج١ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

الأزهر في عصر دولة المماليك

قامت دولة المماليك على أنقاض الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠ م ، وقد تمكنت من تحطيم أعظم قوتين زحفتا على الشرق هما الصليبيون والمغول ، كذلك كان مجتمع علماء الأزهر في مصر المملوكية يتمتع بمكانات سياسية واجتماعية نبعت من قوة علمهم وإيمانهم ، كما كان المماليك يركنون إلى هؤلاء العلماء في كثير من عظائم الأمور ؛ ومنها السياسة والحرب يلتمسون في آرائهم وفتاويهم الشريعية الإسلامية التي يضفونها على أعمالهم ، ولم يكن هذا أمرًا اختياريًا وإنما هو من النظم التي توارثها الحكم في مصر ، ومن هنا نتبين سر الوجود القوي لعلماء الأزهر في ديوان الحكم بالقلعة ، ولقد عضد هذا وقواه نظام التربية والثقافة الإسلاميتين اللتين نشأ في ظلالهما المماليك ، بل لقد كان لبعض سلاطين المماليك مجالس بحث ومناظرة ومؤلفات علمية كالسلطان قايتباي والسلطان الغوري[1] .

فلم يكن من الغريب أن يجد الأزهر مناخًا ملائمًا لاسترداد مكانته في ظل هذه الدولة ، فقد تصدى نائب السلطنة أيدمر الحلي الذي كان يقطن قريبًا من هذا الجامع لتجديد عمائره وإحياء مآثره واسترداد أوقافه ، وقد أيد السلطان الظاهر بيبرس إحياء أمجاد هذا الجامع ومآثره وأمد الحلي بالمال ليستعين به على إنجاز مشروعاته في الجامع الأزهر ، ولما انتهى الحلي من عمارة الجامع وإعداده للصلاة وحلقات العلم أثار قضية إعادة الجمعة به ؛ فأيده جمع كبير من الفقهاء ، أما قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز فقد تمسك برأي مذهبه الشافعي الذي يعارض إقامة جمعتين في مدينة واحدة ، غير أن السلطان بيبرس ورجال دولته وقفوا بجانب رأي جمهرة الفقهاء وعملوا بما أفتوا به فأقيمت أول جمعة في

---

(١) تقى الدين بن رافع : الوفيات ، اللوحتين ١٧ ، ١٨ نسخة مصورة عن نسخة مودعة بدار الكتب بالقاهرة برقم ١٧٠١م ، على مبارك : الخطط التوفيقية ج١ ، ص ١٤ ، على بن داود الخطيب الجوهرى : نزهة النفوس والإبدان فى تواريخ الزمان ج٢ ، تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧١م ، ص ٥١٤ ، محمد بن إياس الحنفى : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج٢ ، بولاق ١٨٩٤م ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، وإسماعيل باشا البغدادى : هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، إسلامبول ١٩٥١م ، المجلد الأول ص ٨٢٤ .

الجامع الأزهر في ١٨ ربيع الأول ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦ م بعد انقطاعها منه ما يقرب من مائة عام[١]، ثم واصل نائب السلطنة نشاطه لتدعيم الأزهر فجدد به منبرًا ومقصورة، بيد أن نائب السلطنة لم يكن وحيدًا في هذا الميدان فلقد انبرى أيضًا الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار؛ لدعم هذا الجامع فأنشأ به مقصورة كبيرة وعين بها مدرسًا للمذهب الشافعي وجماعة من الفقهاء الشافعيين، ومحدثًا يتلو الحديث النبوي وسبعة من القراء ثم رصد على هذا الجامع أوقافًا[٢].

وفي سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٥ م أدخل السلطان بيبرس تعديلاً جوهريًا على النظام القضائي في مصر، ونهض به نهضة حقيقية إذ عين لكل مذهب فقهي من المذاهب الأربعة رئيسًا لقضاته، وكان من نتائج ذلك أن استفاد المتقاضون من أحكام المذاهب الأربعة وانتفعوا بما فيها من تيسيرات شرعية قضائية فاتسعت دائرة القضاء في أحكامه وتعييناته، وزاد بهذا النظام القضائي في نفوذ العلماء، ولم يكن القضاء هو النفوذ الوحيد الذي تمتعت به طبقة العلماء في مصر، فقد سجل التاريخ للعلماء أنهم بوجودهم القوي في ديوان الحكم ومجالسه عارضوا السلاطين في كل أمر لم يتفق مع الشريعة، ومن أمثلة معارضة العلماء للسلاطين في هذا العصر ما يلي:

- رفض القضاة الأربعة إصدار فتوى للسلطان برقوق في سنة ٧٨٥ هـ/ ١٣٨٣م تبيح له قتل الخليفة المتوكل على الله العباسي لاتهامه بتدبير مؤامرة لقتل السلطان.

- رفض الشيخ البلقيني والعلماء لرأي السلطان برقوق الذي تضمن ضرورة الاستيلاء على موارد الوقف لدعم جيش مصر، وكان هذا المجلس الذي عقده السلطان في جمادى الآخرة سنة ٧٨٩ هـ / يونيو ١٣٨٧ م[٣].

---

(١) المقريزى: الخطط، ج٤، ص ٥٢، ٥٣.

(١) على مبارك: الخطط التوفيقية، ج١، ص ٨٣، محمد جمال الدين سرور: الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عهده، القاهرة ١٩٣٨م، ص ١٥٦.

(٣) الخطيب الجوهرى: نزهة النفوس ج١، ص ٣٧، ٣٨، ١٥٤، ١٥٥، وابن إياس: بدائع الزهور ج١، ص ٢٦٧.

- رفض الشيخ البلقيني والعلماء إصدار فتوى تبيح للأمير منطاش قتال السلطان برقوق بعد خلعه في شهر شوال سنة ٧٩١ هـ/ سبتمبر١٣٨٩ م(١) .

- رفض الشيخ أمين الدين الأقصرائي والعلماء رأي السلطان قايتباي الذي تضمن ضرورة الاستيلاء على نسبة كبيرة من موارد الأوقاف لدعم جيش مصر ، وكان هذا في المجلس الذي عقده السلطان في شهر ذي القعدة سنة ٨٧٢ هـ/ مايو ١٤٦٨ (٢) .

- رفض الشيخ أبو يحيي زكريا الأنصاري والعلماء لضرائب الدفاع المؤقتة التي أراد السلطان قايتباي أن يقررها على الأملاك والأوقاف في مجلسه الذي عقده في ربيع الأول ٨٩٦ هـ/ يناير ١٤٩١ م(٣) .

- رفض قاض القضاة الحنبلي أحمد الشيشيني والعلماء اقتراح السلطان قانصوة الغوري الذي تضمن الاستيلاء على معظم موارد الأوقاف لدعم الخزائن السلطانية الخاوية ، وذلك في مجلسه الذي عقده في شهر المحرم سنة ٩٠٧ ه/ يوليو ١٥٠١ م .

- أخذ قضاة القضاة الأربعة ونوابهم برأي الشافعية القائل أن الرجوع عن الاعتراف يسقط الحد عمن وجب عليه حد الاعتراف رغم أن هذا الأخذ كان في معروض قضية أراد السلطان الغوري أن ينفذ في الفهمين فيها حد الرجم ، وتعصب لذلك في مجلسه الذي عقده في شهر شوال سنة ٩١٩ هـ/ ديسمبر ١٥١٣ م ، وأصر القضاة والعلماء على تمسكهم بما جاء في مذهب الإمام الشافعي فأقال الغوري معظمهم من وظائفهم(٤) .

جذور المعركة بين المماليك والعثمانيين

لم يكن الغزو العثماني لمصر وليد صدام مفاجيء بين الدولتين المملوكية والعثمانية ؛ وإنما كان حصيلة مواقف عديدة أفصحت عن تقلبات سياسية وتحفزات أعقبها صدام حربي

---

(١) المصدران ذاتهما : الأول : ج١ ، ص ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، والثاني : ج١ ، ص ٢٧٤ ، ٢٨٢ .
(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ، ص٩٦ ، ٩٧ ، ١٤١ .
(٣) المصدر ذاته : ص ٢٦٨ .
(٤) المصدر ذاته : مجلد واحد ، ص ٨٩٧ - ٩٠٣ .

على الحدود بين الدولتين ، كما عاصرت الدولتان فترات وفاق ؛ فاق حدود كل تكريم دبلوماسي وكان من أمثلة الوفاق السياسي والتكريم الدبلوماسي :

أولا : الرسل التي بعث بها محمد الفاتح إلى مصر ؛ لتبشر بانتصاراته وفتوحاته في سبيل الله ، كرسله إلى الملك الأشرف أبي النصر سيف الدين إينال العلائي في شوال سنة ٨٥٧ هـ/ ١٤٥٣ م ؛ للتبشير بفتح القسطنطينية ، وقد أمر السلطان إينال بدق الكثوسات الحربية[١] بالقلعة والمناداة بتزيين القاهرة[٢] ، ورسوله إلى السلطان إينال أيضًا في جمادى الأولى سنة ٨٦٠ هـ/ إبريل ١٤٥٦م ، والذي كان يحمل رسالة تضمنت وصف فتوحاته حول القسطنطينية وانتصاره على الأنكروسب كانت تطلق على بلاد هنغاريا أو المجر[٣] ، ورسوله في المحرم سنة ٨٧٥ هـ/ يونيو ١٤٧٠م ، إلى السلطان الأشرف قايتباي يبشره بأنه فتح عددًا من بلاد الفرنجة البنادقة[٤] .

ثانيًا : الهدايا المتبادلة بين الدولتين ومن ذلك : الهدية التي بعث بها سلطان مصر إينال العلائي إلى السلطان العثماني محمد الفاتح مع قاني باي اليوسفي المهمندار في جمادى الأولى سنة ٨٦٠ هـ / إبريل ١٤٥٦ م ، والهدية التي بعث بها السلطان العثماني محمد الفاتح إلى سلطان مصر الأشرف قايتباي في رمضان سنة ٨٧٦ هـ/ ١٤٧٢ م[٥] ، والمنحة الحربية التي بعث بها السلطان العثماني بايزيد الثاني إلى سلطان مصر الأشرف قانصوة الغوري سنة ٩١٦ هـ/ ١٥١٠م ، وهي سفن محملة بالمدافع والنشاب والبارود ؛ ليستعين بها الغوري في الصراع الحربي الذي حمل لواءه ضد البرتغاليين في المحيط الهندي

---

(١) الكثوسات : آلات موسيقية من النحاس يضرب بعضها ببعض فتحدث صوتًا موسيقيًا حادًا .
(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ، ص٤٤ .
(٣) يوسف أفندى الملوى : تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ورقة ٥٨ ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٨ تاريخ ، وابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ، ص ٥٤ .
(٤) المصدر ذاته : ص ١٢٢ .
(٥) المصدر ذاته : ص ٥٤ ، ١٣٣ .

وشرقي الجزيرة العربية[١] ، والهدية التي بعث بها السلطان سليم الأول العثماني إلى سلطان مصر قانصوة الغوري في جمادى الآخرة سنة ٩٢٠ هـ/ يوليو ١٥١٤م مع جماعة من العثمانيين استقبلهم الغوري والأمراء استقبالاً حافلاً بالقلعة[٢] .

ثالثًا : كان لعلماء الأزهر صلات بسلاطين الدولة العثمانية ورجال الحكم فيها ، وهذه الصلات كان لها في الغالب وجه يمثل الود والاحترام ، وفي بعض الأحيان كان له وجه يمثل الجفاء ، ولم تكن هذه الصلات مبنية على قاعدة الاستمرار ، بل كانت تظهر أحيانًا بظهور مواعيدها وأسبابها ، وممن كانت لهم صلات بسلاطين الدول العثمانية من علماء الجامع الأزهر الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الدلجي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م ، ويذكر مؤرخو هذه الحقب أن الشيخ الدلجي تلقى العلم في القاهرة ثم دمشق ثم سافر إلى إسلامبول ، واجتمع هناك بالسلطان بايزيد الثاني ابن السلطان محمد[٣] ، ثم عاد إلى القاهرة فألقى بأزهرها دروس العلم وتخرج على يديه كثيرون من العلماء من أشهرهم الشيخ نجم الدين الغيطي[٤] ، وإذا كانت المصادر التي بين أيدينا لم تذكر لنا ما دار في المجالس التي ضمت الشيخ الدلجي والسلطان بايزيد الثاني ؛ فإن بعضها سجل لنا أن سلاطين الدولة العثمانية كانوا يعقدون مجالس يباحثون فيها العلماء ويناظرونهم في شتى ميادين العلوم ، ويطارحونهم الأدبين العربي والتركي[٥] .

---

(١) ابن العماد الحنبلي : شذرات المذهب ج٨ ، القاهرة ١٩٣٢م ، ص ١١٥ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، مجلد واحد ، ص ٨١٠ ، ٨١١ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٩٢٤ .
(٣) تولى سلطنة الدولة العثمانية فى الفترة من سنة ٨٨٦ - ٩١٨هـ/ ١٤٨١ - ١٥١٢م ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانى ، ص ٣ .
(٤) الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص ٧ ، ٨ .
(٥) أحمد بن الملا جلبى محمد : النشر السابق من اقتطاف الشقائق ، مخطوط بمكتبة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ١٦٩ تاريخ ، الورقتان ١٩ ، ٢١ .

كما كانت صلة علماء الأزهر بالسلاطين مجالس البحث والمناظرة، فكذلك كانت صلاتهم بهم الكتب المرسلة المتبادلة بينهم وبين هؤلاء السلاطين ،ولقد ترك لنا الشيخ محمد البكري الصديقي المتوفى في سنة ٩٩٤هـ / ١٥٨٥م، مجموعة من رسائله إلى السلاطين والصدور الأعاظم وغيرهم من رجال الحكم والعلماء؛ نسخها في مجموعة واحدة الشيخ على بن محمد الملاح سنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م[١]؛ وكانت رسائل البكري تستقبل في إسلامبول بتكريم لا يقل عن التكريم الذي يحاط به صاحبها، وكان السلطان العثماني نفسه يبادر بالرد على رسائل البكري، فتصله رسائل السلطان أينما كان، كتلك الرسالة التي بعث بها السلطان العثماني إلى البكري وهو يؤدي فريضة الحج؛ يطلب منه فيها الدعاء له بالنصر على عبدة الصلبان[٢]، ونلاحظ أن البكري في رسائله إلى السلاطين العثمانيين يربطها بأهداف عظيمة؛ فنجده مذكرًا لهم بإقامة معالم الحنفية السمحة أحسن إقامة ونشر السنة النبوية أجمل نشر، كما نلاحظ أن البكري يذكر في رسائله هذه ما ينبه هؤلاء السلاطين إلى أنه بعيد عن التهافت فيقول في إحداها إنه ما بعث للسلطان برسائله هذه إلا بعد ما علم أنه يعظم العلماء ويشيد منار ملة المصطفى ﷺ[٣]، كما كان سرور البكري بانتصارات سلاطين آل عثمان في حروبهم بأوروبا وآسيا يدفعه إلى الكتابة إليهم مهنئًا داعيًا مشجعًا، ومن أمثلة ذلك رسالته إلى السلطان مراد الثالث وصدره الأعظم، وقد افتتحها بالدعاء للسلطان مراد سلطان أهل السنة والجماعة أن يزيده الله عزمًا، وأن يقمع به الكفار والملاحدة والمبتدعين، وكذا وزيره قائد الجنود المنصورة وقاهر الطائفة المدحورة، ثم يذكر في رسالته هذه أنه بينما هو مجاور بالبقاع المكية قائم بالشكر والثناء والابتهال في الحرم إذ وردت أنباء الفتوحات العظيمة ففرح الإسلام وأهله وتزايد عليهم من الله سبحانه وتعالى إحسانه وفضله بفتح تلك الممالك[٤]، ثم ختم رسالته بالدعاء للجيوش

(١) محمد البكرى الصديقى الشافعى : دستور الغرائب ومعدن الرغائب، مخطوطة بمكتبة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٢٧ أدب .

(٢) المصدر ذاته : ص ٩ ، ١٠ .

(٣) المصدر ذاته : ص ٩ ، ١٠ .

(١) هى بلاد العجم وبعض بلاد المجر، الملوى : تحفة الأحباب، الورقتان ٦٨ ، ٦٩ .

الإسلامية العثمانية بالنصر، ورجا الله أن يتمتع بصره برؤية هذا السلطان صاحب الفتوحات[١] .

ومن أمثلة التحفزات العسكرية والصدام الحربي على حدود الدولتين :

- تعضيد السلطان العثماني بايزيد الثاني لعلي دولات- الخارج على سلطان مصر- بالسلاح والجند سنة ٨٨٩ هـ/ ١٤٨٤م ؛ الأمر الذي جعل سلطان مصر قايتباي يبادر بإرسال حملة عسكرية مكونة من أربعمائة مملوك ؛ لتعزيز الحملة التي سبق أن أرسلها لقمع علي دولات[٢] .

- مصادرة نائب جده المملوكي لهدية كانت مرسلة من بعض ملوك الهند إلى السلطان العثماني بايزيد العثماني ثم استيلاء السلطان قايتباي عليها فترة من الزمن ، بيد أنه بعث بها بعد ذلك إلى صاحبها السلطان العثماني رفق كتاب اعتذار سنة ٨٩٠ هـ / ١٤٨٥م[٣] .

- كتاب السلطان قايتباي الذي بعث به إلى السلطان بايزيد الثاني ومعه تقليد من الخليفة العباسي بتنصيبه قائم مقام السلطان على بلاد الروم وما سيفتحه من البلاد ، وذلك في صفر سنة ٨٩٠ هـ/ فبراير ١٤٨٥ م ، فيه إعلان صريح بأن السلطان العثماني ما هو إلا تابع لسلطان مصر[٤] .

---

(١) محمد البكرى : دستور الغرائب ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٢) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٣) أحمد بن عرابى الشافعى : تاريخ الملوك العثمانية والوزراء الصدور ومشايخ الإسلام والقبود أنات ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بمدينة سوهاج تحت رقم ٣٣٤ تاريخ ، ص٣ ، ابن إياس : بدائع الزهور ج٢ ، ص ٢٢٨ .

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٢ ، ص٢٢٨ .

– استيلاء السلطان بايزيد الثاني على قلعة كولك الواقعة على الحدود بين الدولتين في جمادى الآخرة سنة ٨٩٠ هـ/ يونيو ١٤٨٥ م ، وعلى قلعة إياس الواقعة على الحدود أيضًا في جمادى الأولى سنة ٨٩٣ هـ / إبريل ١٤٨٨ م[١] .

– الأنكروس ألد أعداء العثمانيين يتقدمون بهدية حافلة إلى سلطان مصر قايتباي في رجب سنة ٨٩٣ هـ / يونيو ١٤٨٨م ، وسلطان مصر يقبلها ويكرم مبعوث الأنكروس[٢] .

– عندما مَثلتْ رسل سليم الأول السلطان العثماني بين يدي السلطان الغوري سنة ٩٢٠ هـ/ ١٥١٤ م ؛ ليعلنوه بخبر انتصار سلطانهم على إسماعيل شاه الصفوي سلطان الشيعيين في العراق لم يُسرّْ لهذا الخبر ، ولم يدق له كئوسات القلعة ولم يعلن زينة القاهرة[٣] .

– بعد أن انتصر السلطان سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي بادر هذا الشاه حرق مخزون القمح والشعير قبل انسحابه ؛ فلما فحص السلطان سليم عن قوافل الإمدادات التابعة له وجد أن الغوري قد أمر بقطع الطريق عليها ثم تحقق أن هناك صلات ودية ومراسلات بين سلطاني مصر وشاه الدولة الصفوية ، ففضل سليم التراجع بجيشه حتى لا يقع بين شقي الرحي[٤] ، ثم لم يلبث السلطان العثماني سليم الأول أن احتل بلاد على دولات وقتله هو وأبناءه في جمادى الأولى سنة ٩٢١ هـ/ يونيو ١٥١٥ م[٥] ، ولم يدخل جمادى الآخرة من سنة ٩٢١ هـ حتى أصبح إقليم حلب الشمالي كله تحت يد

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٩ ؛ ٢٥٠ .
(١) المصدر ذاته : ص٢٥٢ .
(٣) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٩٢٨ – ٩٣٠ ، ٩٣٦ .
(٤) مرعى بن يوسف المقدسى : نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الملوك والسلاطين ، مخطوطة بدار الكتب برقم ١١٠٧٦ ح ، ص ١٢٣ .
(٥) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص٩٧٠ – ٩٧٣ .

السلطن العثماني سليم الأول ؛ فأعلن الأمراء المماليك سخطهم ورفضوا إرسال مبعوث إليه[١] .

إلا أن مصر لم تقف إبان هذه الفترة مكتوفة الأيدي فقد بعثت بعدة حملات أشهرها حملة سنة ١٤٨٤ م ، وحملة سنة ١٤٨٦م التي هزم فيها المصريون العثمانيين هزيمة ساحقة ، وقتلوا منهم أربعين ألفًا ، وساقوا منهم عددًا كبيرًا من الأسرى منهم القادة وكبار العسكريين ، ودخلوا القاهرة في أعظم موكب للانتصار وأمامهم الرماح مشرعة ، والأسرى مساقون في الأغلال وكبار القادة العثمانيين منكسري الرءوس قد وضعت الأغلال في أيديهم وأعناقهم[٢] ، ثم أتبع ذلك حملة سنة ٨٩٥ هـ/ ١٤٨٩ م ؛ فاستردت مصر قيسارية وماوندة وكولك واستولت على قلعة كوراة[٣] .

من هذا كله نتبين أن صراعًا طويلاً قام بين الدولتين ؛ وأن الدافع الأول لهذا الصراع هو الرغبة في تحقيق موقف ممتاز يتفق مع التاريخ العسكري العريق لدولة المماليك ، أو يتفق مع الحاضر العسكري الناهض للدولة العثمانية ، أضف إلى هذا المكاسب المادية الطائلة التي سيحصل عليها الطرف المنتصر ، وكانت كل الدلائل تنذر بقرب وقوع حرب بين الدولتين . . وكان السلطان سليم يعد لها إعدادًا حثيثًا قويًا[٤] ، وكان يملك أقوى جهاز للمخابرات والتجسس في ذلك الوقت[٥] ، أعطاه صورًا مكتملة عن رجال الحكم والحرب في مصر وعن المجتمع المصري نفسه[٦] .

---

(١) المصدر ذاته : ص٩٧٣ .
(٢) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
(٣) المصدر ذاته : ص٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .
(٤) المصدر ذاته : ج١ ، ص٩٧٥ .
(٥) زين الدين التحريري الحنفى : الدر المنضد فى مدح الوزير محمد ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٧٩٨ تاريخ تيمور ، ص ١٣٧ .
(٦) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٤٩ .

لقد كانت كل عوامل النصر في جانب السلطان العثماني ، ومن أهم هذه العوامل سيطرته على جنوده وما زود به جيشه من سلاحي المدفعية والبنادق ، وسيطرته على الولايات الشمالية لسوريا ، بينما كانت هناك عوامل كثيرة للهزيمة تنخر في جيش قانصوة الغوري وأهمها التفرق الذي ساد العسكريين ، وانقسامهم إلى أحزاب متطاحنة أشهرها القرانصة والجلبان ثم الخيانة التي دبت في صفوف الجيش دبيب العقارب ، والعجز المالي الواضح في خزانة الدولة ، ودخولها في حروب بحرية مع البرتغال ، وعدم اكتمال سلاح المدفعية والبنادق في جيشها ، وهناك عامل واحد فقط أدى إلى انتصار جيش الغوري بالفعل في بادىء الأمر ، وهو الشجاعة والفروسية التي اشتهر بها المماليك ، ولكن هذا لم يدم ؛ لبروز الخيانة والانسحاب على نطاق واسع ، ولم يثبت مع السلطان الغوري إلا قلة من مماليكه ، وكان لا بد لهذه القلة من أن تهزم أمام جحافل العثمانيين ومدفعيتهم القوية .

الفصل الأول
الغزو العثماني ومواقف العلماء منه

مواقف العلماء في فترة الدفاع

كان السلطان سليم في نظر علماء مصر يمثل المسلم الباغي ؛ لأنه لم يكن ثمة ما يبرر قتاله غير ذلك البغي الذي وضح من احتلاله لولايات تابعة لدولة المماليك . . فإذا كانت الدولة المملوكية دولة إسلامية سنية المذهب فالحال كذلك بالنسبة للدولة العثمانية ، إلا أن الدولة المملوكية تمتاز عن الدولة العثمانية بأن فيها خلافة عباسية[1] ، وفيها قضاة يمثلون المذاهب السنية الأربعة ؛ فالدولة المملوكية أقوى من الدولة العثمانية في شرعية الحكم ، وهذا النقص الشرعي الذي واكب سلاطين الدولة العثمانية نستشفه من كتب السلطان طومان باي فيما بعد[2] ، وإن كان علماء الدولة العثمانية قد أثبتوا بأكثر من طريق أن سلاطين آل عثمان مجازون بالسلطنة من الخلافة العباسية إجازة حكم وجهاد شرعيين عن طريق الدولة السلجوقية منذ ظهور أول سلاطينهم السلطان الغازي عثمان بن أرطغرل خان سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م[3] .

ولم يلبث أن أعلن السلطان الغوري النفير العام في ٢٦ من شعبان ٩٢١ هـ / ١٠ أكتوبر ١٥١٥ م ؛ فانتشر الجنود المماليك في أرجاء مصر والقاهرة ، واستولوا على كل ما ينفع في الحرب وأخذوا بغال القضاة والعلماء والتجار ، وكانوا ينزلون الفقهاء من فوق بغالهم أمام المارة وعلى قارعة الطريق ، ومن العلماء الذين استولوا على بغالهم الشيخ برهان الدين

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ٢٢٧ .
(٢) المصدر ذاته ، ج٣ ، ص ٨٣ ، جورجي زيدان : تاريخ مصر الحديثة ، ج٢ ، مصر ١٨٨٩م ، ص ٦٣ .
(٣) ملا على داده : محاضرة الأوائل ، ومسامرة الأواخر ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بمدينة سوهاج تحت رقم ٢٧١ ، ورقة ٦١ ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص ٣ .

الكوكي ، وكان أثناء ذلك يدرس في المدرسة الأشرفية ، ولم يتمكن من تخليصها من أيديهم إلا بعد أن دفع مبلغا من المال[١] .

وقبل أن ينطلق السلطان بجيشه توجه إلى الإسكندرية فقوى أبراجها ثم تفقد ثغر رشيد وأمر ببناء سور في شمالها ليحميها من جهة البحر ، ولما عاد استقبله الخليفة المتوكل على الله محمد بن المستمسك بالله يعقوب والقضاة الأربعة وجمع من الأمراء في ١٥ من رمضان سنة ٩٢١ هـ/ ٢ نوفمبر ١٥١٥ م[٢] ، ولم يمض يومان على هذا الاستقبال حتى صدرت أوامر السلطان الغوري بإبعاد اثنين من رؤساء القضاة وهما قاضي القضاة الحنفي السمديسي وقاضي القضاة المالكي ابن قاسم ، وتعيين قاضيين عوضًا عنهما ، وهما حسام الدين محمود بن عبد البر بن الشحنة الحنفي ومحيي الدين بن برهان الدين الدميري المالكي ؛ ليصبح كل منهما قاضيا للقضاة في مذهبه ، ويروي ابن إياس أن قاضي القضاة الحنفي دفع للسلطان ثلاثة آلاف دينار ، وأن قاضي القضاة المالكي دفع ألفين ويظهر ابن إياس دهشته من أمرين هما شمس الدين السمديسي الحنفي كان من المقربين إلى السلطان ، وكان إمامه في الصلاة ، وأن ابن الشحنة قاضي القضاة الحنفي الجديد كانت بضاعته من العلم قليلة ، وليس من طبقة العلماء الذين تولوا رئاسة القضاء الحنفي ثم يقولب ولكن السلطان ما عنده أعز ممن يورد له مالا مهما كان[٣] .

ولم يكتف السلطان الغوري بالنفير العام بل كان يستدعى كل فئة على حدة ؛ ليستوثق من خروجها للحرب وليذلل لها المشكلات التي تقف في طريقها ، ففي صفر سنة ٩٢٢ ه/ مارس ١٥١٦ م ، صعد الخليفة العباسي والقضاة الأربعة القلعة فلما انتظم مجلسهم لدى السلطان قال السلطان للخليفة العباسي : أعد قافلتك للسفر إلى حلب وكن على يقظه فإني سأتجه إلى حلب بسبب ابن عثمان ، ثم قال للقضاة الأربعة : وأنتم أعدوا قوافلكم وكونوا على يقظة لتخرجوا صحبتي . . فقالوا : الأمر لمولانا[٤] ، وعندما صعد

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص ٩٨٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٩٨٠ - ٩٨٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص ٩٨٢ .
(٤) المصدر ذاته : ص ٩٩٥ .

القضاة الأربعة القلعة في مستهل ربيع الأول من هذا العام افتقد السلطان الغوري الخليفة العباسي ؛ وكأنما أحس بتثاقله عن الحرب فبعث إليه بشمس الدين بن ناشي ، وبركات بن الظريف شيخ القراء ليقولا له : أعد نفسك للسفر فإنه لا بد من خروج السلطان إلى حلب ، فكان هذا مبعث حزن للخليفة العباسي لأن السلطان لم يصرف له نفقه الحرب ، ثم أعقب ذلك توجه القاضي شهاب الدين إلى الخليفة ليتعرف منه على تكاليف قافلته الحربية فكتب الخليفة سجلاً بعشرة الآف دينار فأخذه نائب السر وصعد به القلعة ليعرضه على السلطان[١] ، كما استدعى أيضًا الأمراء الطبلخانات والعشروات[٢] ، ورءوس النوب وأمرهم بالتأهب للحرب[٣] ، وإبان هذا الإعداد الحربي أقدم السلطان على رفع مظالم ضريبية كانت تثقل كاهل الشعب وهي المشاهرة والمجامعة ومكس البحرين فخفف هذا من موجة السخط التي كانت سارية في الداخل ، وقد أشاد ابن إياس بهذه المبادرة التي أقدم عليها السلطان الغوري ؛ لإرضاء أبناء الشعب في قصيدة من أثنى عشر بيتا ، نذكر منها أبياتا كنموذج تاريخي يبرز بعض المشاعر حول هذا الإجراء ، وهذه الأبيات هي :

قد فاق سلطاننا الورى ... بعدله في القاهرة
مذ رخص الأسعار مع ... إبطاله المشاهرة

ثم قال :

وقد عفي غلالنا ... من المكوس الجائرة
يارب فاجعل يده ... لكل باغ قاهرة[٤]

وعندما برز السلطان بخيامه إلى الريدانية[٥] ؛ لم يبادر الخليفة والقضاة الأربعة إلى مكان التجمع الحربي ؛ بسبب النفقة الحربية التي منعت عنهم فتدخل الدَّوَادار طومان بأي

(١) المصدر ذاته : ص١٠٠٠ .
(٢) هم الأمراء الذين يصح أن تضرب الطبول على أبوابهم ، وأمير عشرة هى رتبة عسكرية فى الجيش المملوكى .
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص ٩٩٩ .
(٤) المصدر ذاته : ص٩٩٧ .
(٥) الريدانية : منطقة بالصحراء الشرقية خارج القاهرة كانت مكانًا لتجمعات الجنود .

والقاضي شهاب الدين نائب السر ، وأطلعوا السلطان على السجلات القديمة التي تضمنت أن نفقة الخليفة الحربية جميعها تصرف من الخزانة السلطانية ، فاستقر الرأي على أن يصرف للخليفة ألف دينار فصرفت وأرسلت إليه على الفور مع رسولين ، ويعلق ابن إياس على هذا بقولهب ولولا تدخل الدَّوَادار الكبير طومان بأي ما أرسل له شيئا[١] ، أما القضاة الأربعة فلم يصرف لهم نفقة هذه الحرب مع استمرار إلزامهم بالخروج إليها رغم أنه كان من نظم السلاطين السابقين أن يصرف للقضاة الأربعة والخليفة العباسي نفقات تكفي تكاليف خروجهم في الحملات الحربية مع السلطان[٢] ، ولقد كان من المقرر أن يخرج بعض نواب الحكم أيضًا في هذه الحرب ؛ لهذا ظهرت فكرة وهي أن يدبر القضاة نفقات خروجهم لهذه الحرب من المورد المالي للمحاكم ؛ فانفجر الرأي العام بالسخط على هذه الفكرة ، وسرعان ما وصلت أخبار ذلك إلى السلطان فبادر قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل بمقابلة السلطان الغوري ، وأقسم له أنه لم يدخل جيبه شيء مما قرر على المحاكم ، وإنما نواب الحكم الذين قرر سفرهم اقترحوا ذلك فقال السلطان الغوريب لا ترهقوا أحد من نواب الحكم ، ولا تخرجوهم إلى الحرب مرغمين فالذي يود الخروج معنا فليخرج من تلقاء نفسه ، والذي يكره الخروج فلا ترغموه عليه[٣] ، ثم قرر السلطان فيما بعد سفر جماعة من القضاة النواب كما قرر أيضًا سفر جماعة من مشايخ العلم والوعاظ القراء والمؤذنين ونقيبهم يومئذ شمس الدين الظريف[٤] ، وبدأت مسيرة جيش كبير يقوده السلطان قانصوة الغوري في ١٠ ربيع الأول سنة ٩٢٢ هـ/ ٤ مايو١٥١٦م ، ويتقدم الخليفة العباسي المتوكل على الله محمد بنحو عشرين خطوة[٥] ، كما رافق السلطان القضاة الأربعة مشايخ الإسلام ، وهم قاضي القضاة كمال الدين الطويل الشافعي وقاضي القضاة محي الدميري المالكي ، وقاضي القضاة شهاب الدين أحمد الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار ، وقاضي القضاة حسام الدين الدين محمود بن الشحنة الحنفي[٦] .

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٠٠٦ .

(٢) المصدر ذاته : وذات الصفحة .

(٣) المصدر ذاته : ص ١٠٠٧ .

(٤) المصدر ذاته : ص ١٠٠٧ - ١٠١١ .

(٥) المصدر ذاته : ص ١٠١١ .

(٦) المصدر ذاته : ص ١٠١٠ .

كذلك قرر السلطان الغوري خروج جماعة من نواب الحكم الشافعي ، وجماعة من نواب الحكم المالكي وجماعة من نواب الحكم الحنفي ، وجماعة من نواب الحكم الحنبلي كما قرر السلطان أيضًا أن يرافقه في هذا الزحف جماعة من مشايخ العلم الشافعيين ، وجماعة من الأئمة ومشايخ القراء وجماعة من المؤذنين ، كذلك ارتحل مع هذا الجيش جماعة من أرباب الوظائف الإدارية والمالية ويلقب كل منهم بلقب القاضيب لأنهم من العلماء ، كما تبع هذا الجيش فرق من المتصوفة الأحمدية والرفاعية وغيرهم ، وقد بسط ابن إياس في مؤلفه التاريخي- وهو حجة معاصر- أسماء هؤلاء العلماء الذين رافقوا السلطان الغوري في زحفه هذا ، كما عرّف كثيرين منهم ، ولم يكن وجود العلماء في هذا الجيش وليد وقته وإنما هو نظام درج عليه سلاطين المماليك في معظم حروبهم[١] .

وقبل أن يغادر جيش الغوري الريدانية وصلت رسالة من السلطان سليم تحوي ألفاظًا رقيقة فيها تبسيط لجميع القضايا القائمة بين الدولتين ، وفيها تفويض للسلطان الغوري بأن يفعل ما يراه لأنه بمثابة الوالد[٢] ؛ غير أن مسار الأحداث فيما بعد دل على أن هذه الرسالة لم يبعث بها السلطان سليم إلا لغرض واحد وهو التسكين والتهدئة ريثما يتمكن من اتخاذ موقع حربي مناسب .

مواقف العلماء إبان المعارك بين مصر والعثمانيين

لم يأبه السلطان الغوري لما جاء بكتاب السلطان سليم الأول ، ولم ينخدع بعباراته ولم ينثن عن مواصلة السير . . ففي ٢٥ من ربيع الآخر سنة٩٢٢ هـ/ ٥ يونيو ١٥١٦م أذن السلطان الغوري للخليفة والقضاة الأربعة بأن يتقدموه إلى غزة فانطلقوا بقوافلهم إليها[٣] ، وفي ١٩ جمادى الأولى من ذات العام دخل الغوري دمشق في موكب حافل يتقدمه الخليفة والقضاة الأربعة ، وفي حاشيته كاتب السر وناظر الجيش وناظر الخاص وبقية أركان الدولة ؛ فاستقبله أهل دمشق استقبالاً حافلاً فأقام بها سبعة أيام أصبح خلالها المسجد الأموي ملتقى لعلماء مصر والشام ، وألقى قاضي القضاة كمال الدين الطويل به خطبة

(١) المصدر ذاته : ص ١٠١٠ - ١٠١٤ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٠١٢ - ١٠١٣ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٠١٧ .

الجمعة وصلى خلفه السلطان وكبار الأمراء كما قرأ بالجامع القراء المصريون، وقبيل عصر اليوم السابع توجه الغوري بجيشه إلى حلب فدخلها في العاشر من جمادى الآخرة سنة ٩٢٢ هـ/ ١٩ يوليو ١٥١٦ م يتقدمه الخليفة والقضاة الأربعة، وقد لحق بهم جيش الشام وأمراؤهم(١) فاستقبلهم أهل حلب استقبالاً رائعًا في العاشر من جمادى الآخرة ولم يستقر بهم المقام حتى وصل وفد صلح عثماني يتزعمه اثنان: هما المولي ركن الدين قاضي العسكر العثماني والأمير قراجا باشا، ولما مثلوا بين يدي السلطان الغوري أخذ يندد بما فعله السلطان العثماني فقال له القاضي نفذوه ولا تستشيروني ثم أخرج له وثائق فيها فتاوى العلماء العثمانيين الذين افتوا بحرب شاه إسماعيل الصفوي وقتله فاطلع عليها السلطان الغوري، ولقد استرسل السلطان سليم في أساليب خداعه- كما يقول ابن إياس- فمن ذلك أنه بعث إلى الغوري يقول له: أنت والدي وأسألك الدعاء لكن لا تدخل بيني وبين الصفوي، ثم أكد أنه لا يقصد إلا القضاة على الصفوي- ثم طلب منه سكرًا وحلوى فلم يسع الغوري إلا تلبية مطالبه وخلع على رجال الوفد العثماني خلعًا سنية؛ فرد السلطان العثماني الهدية بأحسن منها(٢)، بيد أن سياسة الخداع التي أنتهجها السلطان سليم تجلت في أمرين في معسكر المماليك:

الأول: رسول الصلح الأمير مغلباي دوادار سكين الذي بعث به السلطان الغوري وعهد إليه برسالة ليسلمها إلى السلطان سليم وقد تضمنت هذه الرسالة أمر الصلح بينهما.

الثاني: الخطبة البليغة التي ألقاها قاضي القضاة كمال الدين الطويل الشافعي من فوق منبر حلب، والتي تضمنت آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة في فضائل الصلح والحث عليه، ولكن التصورات التي أنبثت على هذه الوقائع قد آل أمرها إلى البوار؛ عندما علم السلطان الغوري بأن رسوله الذي بعث به إلى السلطان العثماني قد اعتقل ووضع في الأغلال وأنزل به كل صنوف الإذلال والتعذيب، وأن جيش السلطان سليم قد تقدم إلى عينتاب، واستولى على قلعة ملطية وبهنسا وكركر(٣).

---

(١) أحمد بن عمر الأنصارى الشافعىّ ابن الحمصى: حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، مخطوطة بمكتبة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٣٩ تاريخ، ج٣، ص ٦٢ - ٦٥.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ص ١٠٢٢، ١٠٢٣.

(٣) المصدر ذاته: ص ١٠٢٣، ١٠٢٤.

وقد سلك السلطان الغوري في مواجهة ذلك أمرين : الأول أنه نادى بالعرض العام للجيش المملوكي بحلب فاصطف الجند ، والقادة بملابس الحرب وعدتها الكاملة ومروا تحت سيفين على هيئة قنطرة ، وهذا أعظم قسم على الفداء عند المماليك[١] ، والثاني : أنه أمر بفرض الميدان الكبير بحلب لقراءة القرآن الكريم ليلة الجمعة ٢٥ من رجب سنة ٩٢٢ هـ/ ٢ سبتمبر ١٥١٦م ، وحضر هذا المجلس وقرأ مع القارئين السلطان الغوري والخليفة العباسي والقضاة الأربعة المصريون ، وبعد انتهاء المجلس وختم القرآن أنعم الغوري على كل من قاضي القضاة الشافعي والحنفي ونوابهما بمائة وأربعين ديناراً وعلى كل من قاضي القضاة المالكي والحنبلي ونوابهما بثمانين ديناراً[٢] .

وكان قد بعث مقدمًا إلى دمشق برسالة تضمنت أن سلطان الروم[٣] قد تحقق منه البغي ، وأنه استعان بالكفرة الأنكروس وأذل رسولنا وحقره وهو الآن قادم لقتالنا فعلى القضاة والعلماء والصلحاء الحضور إلى جامع بني أمة بدمشق ؛ لقراءة القرآن والدعاء للسلطان الغوري وجيشة» ؛ فنفذوا ما جاء بهذه الرسالة وختموا القرآن بجامع بني أمية في نفس الوقت الذي ختم فيه بميدان حلب[٤] ، وانطلق السلطان قانصوة بجيشه ، ومعه الخليفة المتوكل على الله والقضاة الأربعة والعلماء إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق تسبقه طلائع جيشه الذي يقودها نائب الشام ونائب حلب ، فلما كان يوم الأحد ٢٦ من شهر رجب سنة ٩٢٢ هـ/ ٣سبتمبر ١٥١٦ ، بادر الجيش العثماني بالهجوم على مواقع الجيش المصري فاشتعلت نار الحرب ، وأخذ السلطان الغوري يرتب الجند وهو على فرسه ، وكان الخليفة العباسي على فرسه أمام الميمنة ، وحول السلطان أربعون مصحفاً في أكياس من حرير أصفر ومنها مصحف بخط أمير المؤمنين عثمان بن عفان- رضى الله عنه- يحملها جماعة من الأشراف ، وحوله أيضًا الفقراء الصوفية ومشايخهم وأوليتهم وخلف الخليفة العباسي

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٠٢٥ .

(٢) المصدر ذاته : ص ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .

(٣) لفظ الروم أطلقه مؤرخو هذه الحقب على العثمانيين ، وعلى بلادهم باعتبار ما كان ، أذ أن دولتهم قامت على أنقاض الدولة الرومانية الشرقية .

(٤) ابن الحمصى : حوادث الزمان ، مخطوط ج٣ ، ص ٦٦ .

يصطف مقدم المماليك سنبل بك العثماني والسادة القضاة الأربعة والعلماء ، ويقود الميمنة جميعها الأمير سيبايٌ بن بختجا نائب الشام ، ويقود الميسرة جميعها خاير بك نائب حلب ويقف في مقدمة قلب الجيش السلطان الغوري كالمعتاد في نظام الحروب ، والمماليك جند قد اشتهروا بالحرب والفروسية والشجاعة لهذا نجد أن الهجمة الخاطفة التي بادر بها العثمانيون قد طاشت أمام الهجوم المضاد الذي قام به سودون العجمي وسيبايٌ بالمماليك القرانصة فهزموا الجيش العثماني ، واستولوا على سبعة ألوية وعدد من المدافع والبنادق وقتلوا ما يزيد على عشرة آلاف جندي عثماني حتى إن السلطان العثماني هم بالهرب أو بطلب الأمان ، وهكذا تحقق النصر الباهر لجيش مصر في الجولة الأولى ، وهنا تدخلت الحزبية البغيضة والمطالع الشخصية والخيانات ؛ فبدأ المماليك القرانصة وهم مماليك السلاطين السابقين بالانسحاب لحقد في نفوسهم على المماليك الجلبان وهم المماليك الذين يجلبهم السلطان الحاكم ، وقد سرى اعتقاد بين صفوفهم أن الغوري يبغي فناءهم في هذه الحرب ليخلوا ؛ الجولة ولمماليكه الجلبان ، وكان من نتيجة ذلك أن انهزمت الميمنة وقتل الأتابكي سودون ونائب الشام سيباي ، وأحكمت حلقات الهزيمة بانسحاب خاير بك نائب الميسرة ، ولم يستطع السلطان الغوري وباقي المحاربين الوقوف أمام جحافل العثمانيين ومدافعهم فقتل من ثبت ، ونجا أو أسر من فرَّ ، وقتل الغوري مع من قتل ولم يعثر له على أثر[1] ، وقد أبدى ابن إياس أسفًا بالغًا لهزيمة المماليك بهذه الصورة واعتبرها على غير قياس ، ثم عقد مقارنات بين الحروب التي خاضها جند المماليك والحروب التي خاضها العثمانيون ليبرهن على قوله[2] ، وقد وقع في الأسر الخليفة العباسي وقضاة القضاة الثلاثة : الشافعي والمالكي والحنبلي ، أما قاضي القضاة الحنفي فقد فرَّ مع الفارين عائدا إلى مصر ، ولما أدخلوا الخليفة العباسي والقضاة الثلاثة الأسرى على سليم شاه ؛ عظم الخليفة وجلس بين يديه وسأله عن أصل نسبه ثم خلع عليه بعض الملابس ؛ ليستعيض بها عما فقده في الحرب ، وأهداه بعض المال وجعله تحت المراقبة حتى لا يهرب[3] ، أما القضاة الثلاثة فإن

(١) المصدر ذاته : ج ٣ ، ص ٦٧ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ١٠٢٨ - ١٠٣١ .

(٣) ابن الحمصي : حوادث الزمان ، مخلوط سبق ذكره ، ج٣ ، ص ٦٨ .

السلطان العثماني عنفهم بكلامه ، واتهم بعضهم بأنهم يأخذون الرشوة على الأحكام ، ويسَعَونَ بالمال ليتولوا مناصب القضاء ولا يأمرون سلطانهم بمعروف ، ولا ينهونه عن منكر ولا يمنعونه من المظالم بل ولا ينكرونها(١) .

واستمر الخليفة العباسي والقضاة الثلاثة الشافعي والمالكي والحنبلي تحت المراقبة بحلب لا يخرجون منها إلا أن يؤذن لهم ، كما حصر جماعة من العلماء والقضاة والأئمة وأرباب الوظائف كانوا يرافقون جيش السلطان الغوري ؛ فلم يتمكنوا من مغادرة حلب في هذا اليوم(٢) ، وقد قُتِلَ وأُسر في هذه الواقعة أعدادٌ كبيرةٌ من جيش المماليك ، منهم أربعون أميرًا مملوكيًا كما قتل جماعة من العلماء والقضاة ، ذكر ابن إياس أسماءهم(٣) ، ورجع جنود الجيش المملوكي زرافات ووحدانا فصدهم أهل حلب عنها ومنعوهم من ودائعهم ، لأنهم عاثوا في هذه المدينة فسادًا قبل هذا اليوم فدخلوا دمشق في حال سيئ ، ومن دمشق انطلقوا إلى القاهرة ومعهم غالب أمراء الشام وجنده فاستولى العثمانيون على حلب ودمشق بدون مقاومة أو نزاع(٤) ، ولما ثبت في القاهرة موت السلطان الغوري ؛ دعا خطباؤها على المنابر باسم الخليفة العباسي المأمور ، وظل الدعاء قائمًا على منابر مصر للخليفة العباسي نحو خمسين يومًا(٥) .

وفي الثاني من شهر رمضان سنة ٩٢٢ هـ/ ٨ أكتوبر ١٥١٦ م ، دخل قاضي القضاة الحنفي محمود بن الشحنة القاهرة ؛ فارًا من العثمانيين فأخبر أن السلطان العثماني استولى على ثلاث عشرة قلعة مملوكية بالشام ؛ وخُطب باسمه فيها واستقر حكمه من الفرات إلى حلب ، كما أخبر بأن الخليفة والقضاة الثلاثة قد وقعوا في أسر السلطان العثماني بحلب ، وأن ثلاثة من الأمراء الذين كانوا من أقرب المقربين إلى السلطان الغوري وهم إبراهيم

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ١٠٣١ .

(٢) المصدر ذاته : ص ١٠٣٣ .

(٣) ابن الحمصي : حوادث الزمان ، ج٣ ، ص ٦٧ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٠٣ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ .

(٤) ابن الحمصي : حوادث الزمان ، ج٣ ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٥) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص ١٠٣٦ ، ١٠٥٢ .

السمرقندي ويونس العادلي والعجمي الشنقجي انضموا بعد الهزيمة إلى السلطان سليم شاه ، وأصبحوا من أعوانه وصاروا يتقربون إليه بذكر مساوىء أستاذهم الغوري ، ومساوىء أمرائه ويظهرون معايبهم وقبائحهم ولم يذكروا شيئًا من محاسن أستاذهم وكأنه لم يكن في يوم من الأيام سلطانًا لهم ولا أستاذًا ونسوا جميع إنعامه وإحسانه إليهم فلم يثمر هذا الإحسان فيهم ؛ فلما سمع نائب الغيبة الأمير الدوادار بذلك أمر والي القاهرة بأن يهجم على بيوت هؤلاء الأمراء بالقاهرة ، ويفحص ما فيها فلما فعل ذلك اتضح أنهم كانوا على صلة بالسلطان سليم شاه العثماني وأنهم كانوا يكاتبونه بأسرار المملكة فقبض على بعض أولادهم وعبيدهم وتحفظ على أموالهم ، ولما وصل الأمراء الفارون إلى القاهرة أمر نائب الغيبة بالتحقيق معهم ثم قبض على الأمير قانصوة الأشرافي نائب قلعة حلب الذي سلمها للعثمانيين بلا قتال ، وأودعه برج القلعة وتوعده بأشد العقوبات[1] ، ثم اجتمعت كلمة الأمراء المماليك على تولية طومان باي الدوادار السلطنة ؛ لكنه رفضها وأصر على رفضه فاحتكموا إلى الشيخ محمد أبي السعود الجارحي الذي يعتقد ولايته أهل مصر وأمراؤها ؛ فلما ذهبوا إليه بكوم الجارح[2] ، وجلسوا بين يديه وعرضوا القضية عليه أبدى نائب الغيبة أسباب إعراضه عن السلطنة قائلاً : إن خزائن بيت المال أصبحت بعد خروج السلطان الغوري للحرب خاوية من المال ليس فيها دينار ولا درهم فكيف نواجه رواتب الأمراء والجند؟ وأن السلطان سليم العثماني ملك الشام ، وهو الآن يعمل على غزو مصر ومن الحكمة أن نخرج إليه ، ولكن الأمراء لا يقبلون ذلك ، ثم إنني لا أضمن غدر هؤلاء الأمراء فقد يجردون سيوفهم علي ويقيلونني من السلطنة ، ويبعثون بي إلى سجن الإسكندرية فنبه الشيخ أبو السعود الأمراء إلى حقيقة لعلهم في غفلة منها إذ قال لهم : إن الله تعالى ما كسركم وأذلكم ، وسلط عليكم ابن عثمان إلا بدعاء الخلق عليكم في البر والبحر ، ثم أحضر لهم مصحفًا وحلف الأمراء صحبة نائب الغيبة بأنهم إذا ما ولوه سلطانًا عليهم أن يطيعوه ، وأن لا يخونوه أو يشتركوا في خيانته ، وأن لا يعودوا إلى ما كانوا عليه من ظلم للرعاية وألا يجددوا مظلمة ، وأن يبطلوا جميع المظالم التي فرضها السلطان الغوري

(١) المصدر ذاته : ج ٣ ، ص٥٥ .

(٢) منطقة بجوار ميدان السيدة زينب بالقاهرة .

ومنها ما فرضه على الدكاكين من المشاهرة والجامعة ، وأن يجروا الأمور على ما كانت عليه في أيام الأشرف قايتباي ، وأن تكون الحسبة على طريقة يشبك الجمالي المحتسب ؛ فحلفوا على ذلك وأيديهم إلى المصحف ثم استتابهم فقالوا : تبنا إلى الله تعالى من اليوم عن اقتراف المظالم[١] .

ولم يكن الشيخ محمد أبو السعود رجل عبادة فحسب وإنما بدأ حياته بسلوك طريق العلم ؛ فحفظ القرآن الكريم واشتغل بالعلوم وبرعَ في الفقه والنحو ، وكان له مناظرات مع الفقهاء وتوفي سنة ٩٢٩ هـ/ ١٥٢٢ م ، وصلى عليه بجامع عمرو بن العاص ، كما صلى عليه صلاة الغائب بالجامع الأزهر[٢] ، ثم عُقِد مجلس بباب السلسلة حضرة نائب الغيبة طومان باي الدوادار المرشح للسلطنة ، وأمراء المماليك والخليفة السابق يعقوب ومعه هرون ولد الخليفة محمد المتوكل على الله المأسور في معسكر العثمانيين بالشام ، وأولاد ابن عمهم خليل كما حضر قاضي القضاة الحنفي حسام الدين محمود بن الشحنة ، والقاضي شرف الدين يحيي بن البرديني نائب الحكم الشافعي وعدد من القضاة النواب بالقاهرة ؛ فلما اكتمل المجلس أظهر الخليفة السابق يعقوب وكالة مطلقة عن ولده محمد المتوكل على الله تضمنت أنه وكله في جميع أموره ، وفي كل ما يتعلق بشئون الخلافة وكالة مفوضة ، ووثقت هذه الوكالة على يد القاضي شمس الدين بن وحيش فاعتمد القضاة هذه الوكالة ، وأقر المجلس خلافة يعقوب نيابة عن ابنه محمد المتوكل على الله ؛ نظرًا لوقوعه في الأسر فبايع نائب الغيبة طومان باي فأحضرت له خلعه السلطنة ، وهي جبة وعمامة سودون ، وسيف بدوى وأفيش عليه شعار الملك ، ولقب بالملك الأشرف في شهر رمضان سنة ٩٢٢هـ / أكتوبر ١٥١٦ م ، وخطب باسمه على منابر مصر والقاهرة بعد أن ظل الخطباء يخطبون باسم الخليفة العباسي ما يقرب من خمسين يومًا[٣] .

---

(١) ابن الحمصى : حوادث الزمان ، ج٣ ، ص ١١٧ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٠ .

(٢) نجم الدين محمد بن أحمد الغزى الشافعى العامرى : الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٤١٩ تاريخ تيمور ، ج١ ، ص ٧٣ - ٧٧ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص ١٠٥١ - ١٠٥٢ .

وفي ذي القعدة من ذات العام استدعى السلطان طومان باي ثلاثة قضاة ؛ لينصبهم قضاة للقضاة عوضًا عن القضاة الثلاثة الذين وقعوا في أسر العثمانيين ، وهؤلاء القضاة المختارون هم الشرفي يحيي بن البرديني ، وقد اختاره السلطان قاضيًا للقضاة الشافعية ، وشمس الدين التتائي وقد اختاره السلطان قاضيًا المالكية ، وعز الدين الشيشيني وقد اختاره السلطان قاضيًا للقضاة الحنابلة ، أما قاضي القضاة الحنفي حسام الدين محمود بن الشحنة فقد أقره السلطان في منصبه(١) .

وقد أصبح وقوع حرب ثانية بين المماليك والعثمانيين أمرًا لا ريب فيه بعد وصول كتاب من السلطان العثماني مع جماعة من العثمانيين يرافقهم مصري وثلاثة من الأعراب ، وقد حوى هذا الكتاب ما يلي :بمن مقامه السعيد إلى الأمير طومان باي أما بعد فإن الله قد أوحى إليّ بأني ملك البلاد شرقًا وغربًا كما ملكها الإسكندر ذو القرنين ، إنك مملوك تباع وتشتري ولا تصح لك الولاية أما أنا فملك ابن ملك إلى عشرين جد ، وقد توليت الملك بعهد من الخليفة والقضاة . . فإن أردت أن تنجو من سطوة بأسنا فاضرب السكة في مصر بإسمنا ، وكذلك الخطبة وتكون نائبنا بمصر ، ولك من غزة إلى مصر ولنا من الشام إلى الفرات ؛ وإن لم تدخل تحت طاعتنا أدخل مصر فأقتل جميع من بها من الجراكسة حتى أشق بطون الحوامل ، وأقتل الأجنة التي في بطونهن من الجراكشة« ، فأودع السلطان المصري رجال الوفد العثماني سجن القلعة ، وقتل الأعراب الذين دلوهم على الطريق السلطاني في سيناء(٢) .

ولنا أن نتأمل في مسألة الخليفة والقضاة التي وردت في كتاب السلطان سليم ؛ لنخرج بنتيجة محققه وهي أن السلطان سليما أحب أن يسطو على شرعية الحكم المتمثلة في خليفة عباس وقضاة للمذاهب فلم يفلح ؛ لأن سيف القهر كان يسيطر عليهم ، ولقد بذل السلطان طومان باي مجهودات خارقة ، فأعاد تنظيم جيشه وزوده بالمدفعية والبنادق والعربات واسترضى المماليك وحفر خندقًا عند الريدانية أقام خلفه متاريس ومواقع محصنة

(١) المصدر ذاته : ص١٠٥٩ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، جورجي زيدان : تاريخ مصر الحديث ، ج٢ ، ص ٦٣ .

لجيشه[١] ، وأخرج حملة بقيادة جان بردي الغزالي ؛ لمواجهة طلائع الجيش العثماني في فلسطين فهزمها العثمانيون هناك هزيمة نكراء في أوائل ذي الحجة سنة ٩٢٢ ه/ ديسمبر ١٥١٦م ، فعبر الجيش العثماني سيناء ودخل الديار المصرية يقوده السلطان سليم في ٢٩ من شهر ذي الحجة سنة ٩٢٢ هـ/ أول فبراير ١٥١٧م ، وحول الريدانية التقى الجيشان العثماني والمملوكي في معركة فاصلة هزم فيها جيش المماليك ؛ لأن العثمانيين لم يمكنوا رجال هذا الجيش من إدارة المعركة خلف مدافعهم ومتاريسهم إذ سلكوا إلى القاهرة طرقًا غير معهودة ؛ فأرغم المماليك على أن يديروا مع العثمانيين معركة فوق أرض لم يحسبوا لها حسابًا فتفوق عليهم العثمانيون بسلاح المدفعية والبنادق عندما هاجموهم من جهتين[٢] .

ويحوى تاريخ ابن الحمصي أهم وثيقة في وصف معركتي غزة والريدانية ، وهي نص الكتاب الذي بعث به السلطان سليم الأول إلى كافل الديار الشامية وقاضي قضاتها ، ويصف السلطان في كتابه هذا معركتي غزة والريدانية وما أعده المصريون في الريدانية من سلاح ومدفعية وفرس ومتاريس وخنادق وصفًا لم تطمس العصبية فيه معالم الحقيقة[٣] .

وفي نهاية ذي الحجة من سنة ٩٢٢ هـ / فبراير ١٥١٧م ، وصل الخليفة العباسي وقضاة الدولة الثلاثة ، الذين كانوا في أسر السلطان العثماني ، ومعهم عدد من الوزراء العثمانيين تتبعهم فرقة عسكرية عثمانية ويتقدمهم المنادون ينادون بالأمان والعدل ، ويحذرون من التستر على المماليك ، وخطب خطباء المساجد باسم السلطان سليم العثماني ودعا له بعضهم بقوله : وانصر اللهم السلطان بن السلطان ملك البرين والبحرين ، وكاسر الجيشين بجيش مصر والعراق ، وسلطان العراقين عراق العرب وعراق العجم ، وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه اللهم أنصره نصرا عزيزا ، وافتح له فتحا مبينا يا مالك الدنيا والأخرة يا رب العالمين ، وفي الثالث من المحرم سنة ٩٢٣ ه/ ٤ فبراير١٥١٧م ، دخل السلطان سليم القاهرة يتقدمة الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله ، وقضاة القضاة الأربعة ، ويتبع السلطان العثماني فرقة عسكرية من التراكمة[٤] .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص١٠٥٩ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٢ .
(٢) ابن الحمصى : حوادث الزمان ، ج٣ ، ص ١١٧ ، ١١٨ .
(٣) المصدر ذاته : ج ٣ ، ص١١٩ ، ١٢٠ .
(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ .

ولم يترك المصريون بلادهم للعثمانيين لقمة سائغة ؛ فما دخل الخامس من المحرم سنة ٩٢٣ هـ حتى انفجرت المقاومة في معظم أنحاء القاهرة يقودها طومان باي ، فوقعت بين الفريقين معارك جسيمة سيطر المماليك بعدها على مناطق واسعة تبدأ من رأس الجزيرة الوسطى إلى قنطرة باب البحر وقنطرة قديدار ، وقتلوا من العثمانيين أعدادًا كبيرة فأصبحوا مطلوبين بعد أن كانوا طالبين ، واتخذ طومان باي وأعوانه من جامع شيخو العمري بالصليبة مقرًا لقيادة ضد العثمانيين وكان يعضدهم من العلماء علنًا ، الشرفي يحيي بن العداس خطيب جامع شيخو ، بل كان يخطب باسم سلطان مصر طومان باي غير مبال بعقاب العثمانيين لو اندحرت هذه المقاومة المملوكية[١] ، ولمع نجم المقاومة وملأت الشجاعة قلوب خطباء القاهرة فخطبوا أيضًا باسم سلطان مصر من فوق منابرها في يوم الجمعة ٧ من المحرم سنة ٩٢٣ هـ/ ٨ فبراير١٥١٧م ؛ بيد أن العثمانيين تمكنوا من السيطرة على الموقف عندما ألقوا بثقلهم في المعركة فكثر تسلل جند المماليك وظل السلطان طومان باي في ميدان الحرب يواجه جموع العثمانيين في عدد قليل ثم اضطر إلى الانسحاب جنوب الجيزة ؛ لينظم فلول جيشه المنسحب وليعدّه للقتال من جديد[٢] .

وكان من نتائج ذلك أن اطلق العثمانيون سيوفهم في القاهرة وأسرفوا في إراقة الدماء ، وقد قدر ابن إياس القتلى الذين قتلهم العثمانيون بعد معركة المحرم سنة ٩٢٣ هـ بما يزيد على عشرة آلاف إنسان ، ويعقب على هذا بقوله ولولا لطف الله تعالى لفني أهل مصر قاطبة بالسيف[٣] ، وغدت بيوت القاهرة هدفًا لهجمات العثمانيين الباحثين عن الجراكسة لقتلهم وقتل من يتستر عليهم ، ولم تسلم البيوت خلال ذلك من النهب والتحريق ، كما أن حرمة المساجد والجوامع والزوايا والمدارس لم تمنع العثمانيين من مهاجمتها وتفتيشها ، أما جامع شيخو الذي كان مقرا لقيادة المملوكية فإن العثمانيين أشعلوا فيه النيران فاحترق سقف إيوانه الكبير والقبة التي كانت فوقه كما أحرق العثمانيون البيوت التي حوله بعد أن

---

(١) سبق لهذا الشيخ أن وقف بجانب السلطان العادل طومان بأى إبان الحرب التى اشتعلت بينه وبين السلطان الأشرف جان بلاط حين تنازعا على السلطة فى سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م .

(٢) المصدر ذاته : ص١٠٨١ ، ١٠٨٢ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٠٨٣ .

فر منها أهلها ، وكذلك لم يسلم الجامع الأزهر وهو روضة العلماء في هذا العصر من هجمات جند العثمانيين وتفتيشه[١] ،ثم تمكن العثمانيون من القبض على الشرفي يحيي بن العداس خطيب جامع شيخو ، وساقوه إلى سلطانهم ليقول فيه قوله ، وكان للشرفي يحيي مكانه سامية في نفوس أهل مصر انتزعها بإخلاصة وصدق وطنيته ؛ فكان لخبر القبض عليه دوي جعل الخليفة العباسي يبادر بالركوب إلى السلطان فيدرك ابن العداس واقفًا بين يديه ، وقد هم السلطان العثماني بضرب عنقه فيشفع فيه ويلح في شفاعته فيقبل السلطان شفاعته ، وبهذا نجا ابن العداس من القتل بعد أن كان الموت منه قاب قوسين أو أدنى ، ونجد هذه الحقيقة فيما سجله ابن إياس وهو قوله ولولا أنه كان في أجله فسحة لضربوا عنقه في الحال[٢] .

وقد اتخذ السلطان طومان باي بعد انسحابه مدينة البهنسا مقرًا لتجمعات جيشه والإعداد لحرب رابعة بينه وبين العثمانيين[٣] ، وأحب أن يسلك طريق المهادنة ؛ ليستفيد من الوقت في الإعداد الحربي فبعث بالقاضي عبد السلام قاضي مدينة البهنسا إلى الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله الذي غدا ذا نفوذ كبير في ظل العثمانيين ؛ ليقوم بدور الوساطة بينه وبين السلطان سليم ، وشفع ذلك بكتاب بعث به السلطان سليم في شهر صفر سنة ٩٢٣ هـ/ فبراير ١٥١٧م ، يعرض فيه الصلح بنفس الشروط التي سبق للسلطان أن عرضها قبل دخوله مصر ؛ وهي أن يخطب للسلطان سليم فوق منابر مصر ، وأن تسك العملة بإسمه وأن تدفع مصر للدولة العثمانية خراجًا سنويًا يتم الاتفاق عليه ، وأن يكون طومان باي نائبا عن السلطان سليم في حكم مصر ، وختم كتابه بتهديد صريح للسلطان العثماني ذكر فيه ما تحت إمرته من الأمراء والجند والأعراب ، وأنه لم يبعث إليه

(١) المصدر ذاته : ص١٠٨٣ ، ١٠٨٥ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٠٨٣ .

(٣) الوقائع الحربية التى وقعت بين السلطان طومان باى الجركسى والسلطان سليم الأول العثمانى هى معركة غزة فى ٣ من ذى الحجة سنة ٩٢٢هـ / ٦ يناير ١٥١٧م ، ومعركة الريدانية فى ٢٩ ذى الحجة ٩٢٢ هـ / أول فبراير ١٥١٧م ، ومعركة القاهرة فى ٥ من المحرم سنة ٩٢٣ هـ / ٦ فبراير ١٥١٧م ، ثم معركة وردان الآتى ذكرها .

بكتابه هذا لعجز به ؛ ولكن الصلح أصلح لصون دماء المسلمين ثم أنهي كتابه بقوله فإن لم ترض بذلك فلاقني في بر الجيزة ويعطى الله النصر لمن يشاء[١] ؛ فلما قرأ السلطان سليم كتابه عقد مجلسًا بالقلعة دعا إليه الخليفة العباسي وقضاة القضاة الأربعة ، وهو أول مجلس بالقلعة يحضره العلماء والخليفة بعد الفتح العثماني كما حضر في هذا المجلس عدد من الوزراء العثمانيين فعرض السلطان العثماني على المجلس قضية طومان باي ، ثم كتب صورة حلف بينه وبين السلطان طومان بأي حسبما استقر عليه الرأي بالمجلس على أن الخليفة العباسي والقضاة الأربعة يتوجهون إلى طومان باي بالهنسا ومعهم صحيفة الحلف ؛ ليأخذوا موافقة عليها . . ولكن الخليفة العباسي اعتذر عن عدم الذهاب إلى البهنسا مع وفد المصالحة ، واقترح بأن يبعث دواداره برد بك نيابة عنه فوافق المجلس على ذلك ، وخلع السلطان سليم على القضاة الأربعة خلعا سنية وقال لهم انزلوا الآن وأعدوا قوافلكم لتتوجهوا إلى طومان باي في الصعيد فتألف وفد المصالحة من قضاة القضاة الأربعة وبرد بك دوادار الخليفة نائبًا عنه ومصلح الدين العثماني الذي انتدبه السلطان العثماني معهم ؛ ليرعى الجانب العثماني خلال مفاوضات الصلح المنتظر ، كما اصطحب القضاة ودوادار الخليفة جماعة من المصريين للمعاونة والخدمة ، واصطحب أيضًا مصلح الدين العثماني جماعة من العثمانيين لمثل هذه الأغراض ، وعند ما وصل وفد المصالحة إلى البهنسا انضم إليهم قاضي البهنسا الشيخ عبد السلام لسبق تدخله في هذه القضية .

ولكن المماليك فارقتهم الحكمة في أدق مراحل دولتهم وأحرجها ؛ فأقدموا على عمل جنوني قضى على كل أمل في السلام وعودة الحكم إليهم ، فلقد كان ممن رافق قاضي القضاة الحنفي حسام الدين محمود بن الشحنة ، أبو بكر بن الشحنة أخوه ، وكان متهمًا لدى المماليك بأنه ممن كانوا يدلون العثمانيين على مخابيء الجراكسة بالقاهرة ؛ فما أبصر به بعض المماليك الموتورين حتى هجموا عليه وقتلوه وقطعوا رأسه ، ولما هب قاضي القضاة الحنفي للدفاع عن أخيه وثبوا عليه وقتلوه وقطعوا رأسه أيضًا ، ثم اتسعت دائرة القتل فقتلوا المندوب العثماني مصلح الدين العثماني ومن معه من العثمانيين ، ونجا قضاة القضاة

(١) المصدر ذاته : ص ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ .

الثلاثة الشافعي والمالكي والحنبلي وبرد بك دوادار الخليفة العباسي بأعجوبة بعد أن نهب المماليك قوافلهم ، ولم يمكن الأمراء المماليك سلطانهم طومان باي من عقد أي معاهدة للصلح[١] ، وفضلوا التمتع بشهوة الانتقام العاجلة على النتائج المثمرة التي كان سيحققها الأسلوب الدبلوماسي لو تحقق ، ولقد كان من أولى نتائج هذا العمل الطائش أن السلطان العثماني أنزل جميع الأمراء المماليك المسجونين بالقلعة وقتلهم بين يديه دون أن يرعى عهده الذي بذله لهم قبل أن يقبض عليهم[٢] .

وفي أوائل ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ/ أبريل ١٥١٧ م ، زحف السلطان طومان باي بما تجمع لديه من جنود وأعراب وأسلحة حتى وصل المنوات إحدى قرى محافظة الجيزة ، ولما وصلت أخباره إلى السلطان سليم عبر النيل إلى الجيزة في السادس من ذات الشهر فالتقى الجيشان في وردان إحدى القرى في ذات المحافظة ، ودخلا معركة رهيبة هُزم فيها العثمانيون أكثر من مرة وقفز بعضهم في مياه النيل طلبًا للنجاة ؛ ولكن الغلبة كانت في النهاية للعثمانيين بسبب تفوقهم في سلاح البنادق والمدفعية[٣] ، فكانت هذه آخر معركة خاضها طومان باي ضد العثمانيين ، واختفى بعدها ثم التجأ إلى شيخ العرب حسن بن مرعي ربيب نعمته ، وحلفه بأن لا يخونه فحلف له بالليل وأبلغ عنه العثمانيين بالنهار ؛ ففوجئ طومان باي بفرقة عسكرية ألقت القبض عليه ، فظل في الأسر أياما شُنِقَ بعدها على باب زويلة في منتصف ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ/ إبريل ١٥١٧ م[٤] ، ومنذ هذا التاريخ دخلت البلاد عهدًا جديدًا ظلت تسير في فلكه ما يقرب من ثلاثمائة عام تابعة للدولة العثمانية ، ومن ناحية أخرى كان موت طومان باي بداية عهد استقرار لحكم السلطان سليم فبادر إلى صلاة أول جمعة منذ استقراره في ٢٥ من ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ / ٢٦ إبريل ١٥١٧ م ، بالجامع الأزهر موطن العلم والعلماء في مصر ، وبذل هناك مبلغًا كبيرًا من المال لطلبة العلم به[٥] ، وقبل أن يغادر مصر صلى بالجامع الأزهر الجمعة الموافقة للسابع عشر من شعبان سنة

---

(١) المصدر ذاته : ص١٠٨٨ ، ١٠٩٢ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٠٨٩ ، ١٠٩٠ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٠٩٠ ، ١٠٩٣ .
(٤) المصدر ذاته : ص١٠٩٥ .
(٥) المصدر ذاته : ص١١١٠ .

٩٢٣ هـ/ ١٣ سبتمبر١٥١٧ م ، وأنفق مبلغًا كبيرًا من المال على طلبة العلم به[١] ، ثم شرع السلطان سليم في نقل ثروات من مصر ليبني بها مجد أمته وحضارتها ؛ فمن ذلك :

انتزاعه رخام القلعة وقاعات بعض القصور والمدارس والأوقاف وانتزاعه بعض الأعمدة النادرة التي كانت بإيوان القلعة الكبير وإرسالها إلى إسلامبول[٢] لإتمام مدرسته هناك والتي أراد أن ينافس بها مدرسة الغوري بمصر[٣] ، ثم إلزامه جماعة من أهل الحرف وأهل الصناعات المدنية وأهل الصناعات الحربية والمهندسين بالسفر إلى إسلامبول بعد أن كتبت أسماؤهم في سجلات فبطلت من مصر ما ينيف على خمسين صناعة[٤] ، كما ألزم أيضًا جماعة من القضاة والشهود والعلماء وأرباب الوظائف بالسفر إلى إسلامبول ، وقد سجل ابن إياس أسماء كثرين من هؤلاء ووصف أحوال بعضهم وهم يجابهون إجراءات النفي والقمع والإرهاب ، كذلك قدر عدد الذين ألزموا بالسفر حتى يوم الجمعة ٦ من جمادى الآخر سنة ٩٢٣ هـ/٥ يوليو ١٥١٧م بثمانمائة رجل من مختلف الهيئات[٥] ، كما ألزم الخليفة العباسي المتوكل على الله وبعض قرابته بالسفر إلى إسلامبول[٦] .

ولقد نفذ العثمانيون خطة النفي التي شملت كثيرين من أهل العلم في دقة وصرامة ، ولم يسمحوا لأحد منهم بالتخلف عن السفر مهما كان عذره ، ولم يراعوا كرامة العلم ولا قداسة الدين في هؤلاء الشيوخ فبطشوا بكل من حاول منهم الاختفاء أو الهرب ، ولم تقتصر عملية الاستيلاء على ذوي الخبرات في العلوم والفنون والصناعات وإنما امتدت أيضًا إلى بعض الكتب الخطية التي كانت تذخر بها المساجد والمدارس في مصر[٧] ، فلقد شغف العثمانيون طوال عهدهم بجمع الكتب العربية حتى تكونت في بلادهم مكتبات

(١) المصدر ذاته : ص١٠٨٧ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ .
(٢) وردت هذه الكلمة فى المراجع فى صور شتى هى : إسلامبول ، واستانبول ، واستامبول ، وكلها بمعنى دار السلام .
(٣) المصدر ذاته : ص١٠٩٥ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٩ .
(٤) المصدر ذاته : ص١٠٩٧ ، ١١٠١ .
(٥) المصدر ذاته : ص١١٢٤ ، ١١٢٥ .
(٦) المصدر ذاته : ص١٠٩٧ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٣ .
(٧) المصدر ذاته : ص ١٠٩٥ .

حوت أعدادًا كبيرة من المخطوطات العربية النادرة التي سجل فيها علماء العرب كثيرًا من علومهم ومعارفهم وفنونهم[١] .

ولا شك أن استيلاء الدولة العثمانية على الخبرات والفنون كالعلماء والتراث الذي تمثله المخطوطات أمر واضح النفع لهذه الدولة التي اتجهت إلى أقصى نهضتها وقوتها ؛ أما الخليفة العباسي فهو شرعية الحكم الإسلامي كما قلنا ، وإن كان بعض علماء الدولة العثمانية يرون أن السلطنة العثمانية أفيض عليها من الخلافة العباسية بالعراق عن طريق السلجوقيين منذ سنة ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م ، والسلجوقيون فوض إليهم الخلفاء العباسيون بالعراق كل ما يتعلق بأمور الحكم والسياسة والجهاد في سبيل الله ؛ فمن هنا يرى العثمانيون أن إجازتهم بأمر السلطنة عن هذا الطريق أقوى من إجازة المماليك لأن العباسيين بالعراق أصل ومصر فرع ، بيد أن نفي الخليفة إلى إسلامبول يشير إلى سببين دفعا بالدولة العثمانية إلى نفيه : الأول كونه مصدرًا لشرعية الحكم ، والثاني خوف الدولة من التفاف الناقمين عليها للتخلص من الحكم العثماني ، وإذا كانت الدولة العثمانية تتمتع بشرعية لحكم أقوى من شرعية حكم المماليك تلقوها عن سلاجقة العباسيين بالعراق حسب رواية مؤرخهم فإن السبب الثاني لترحيل الخليفة العباسي إلى إسلامبول يكون هو الأقرب إلى المنطق التاريخي[٢] .

وليس هناك وجه للمقارنة بين ما فعله التتار والإسبان بتراث العرب إبان غزواتهم لفارس والعراق والأندلس ، وبين ما فعله العثمانيون في مصر ؛ لأن هناك فروقًا واضحة تتمثل في حضارة العثمانيين وإسلامهم وحفاظهم على التراث ، فمعظم المخطوطات العربية التي ظهرت في الدولة العثمانية جمعها العثمانيون بطريق الشراء أو الاستنساخ ، أما ما

---

(١) نذكر على سبيل المثال المكتبة السليمانية أعظم مكتبات إسلامبول ، والتى حوت من المخطوطات العربية ٤٨٨٨٤ مخطوطة نظمت حسب الترتيب التالى : ٢٤٠٦ مخطوطة باسم مكتبة عاطف ، و٢٢٩٨ مخطوطة باسم مكتبة كوبرلو ، و ٣٧٦٧ مخطوطة باسم مكتبة نور عثمانية ، و ١١٦٥ مخطوطة باسم مكتبة راغب باشا ، و ٣٩٢٤٨ مخطوطة رصيد المكتبة السليمانية . المجموع : ٤٨٨٨٤ «فهرس المكتبة السليمانية» .

(٢) ملا على زاده : محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر ، ورقة ٦١ .

حمله السلطان سليم إلى الدولة العثمانية من المخطوطات العربية فهو لا يمثل سوى نسبة قليلة من مجموع المخطوطات العربية بالدولة العثمانية استولى عليها السلطان سليم من بعض مدارس مصر ليعمر بها مدرسته الجديدة بإسلامبول[١] ؛ فابن إياس المؤرخ الذي عاصر فترة الغزو العثماني وما بعده ، والذي كان يسجل بدقة كل تحركات السلطان سليم لم يذكر لنا شيئًا عن استيلاء العثمانيين على التراث العربي إلا كتبًا من بعض المدارس . . ذكر خبرها ذكرًا عابرًا أثناء ذكره لانتزاع العثمانيين لأعمدة القلعة ورخامها ورخام بعض القصور والمدارس ، فقال : ويأخذون ما فيها من الرخام السماقي فخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين ، وبيوت الأمراء قاطبة حتى القاعات التي ببولاق وقاعات الشهابي أحمد ناظر الجيش ، وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس والمدارس التي فيها الكتب النفيسة فنقلوها عندهم ، ووضعوا أيديهم عليها ولم يعرفوا الحلال من الحرام[٢] .

ولو كان الأمر كما صوره بعض المؤرخين[٣] ؛ لكان لابن إياس أسلوب غير هذا ، ولكان له عبارات كتلك التي اعتاد أن يصور لنا بها كل أمر جلل ، ومهما يكن من شيء فإن فكرة الاستيلاء على الخبراء والعلماء لم تكن فكرة عثمانية خالصة فقد سبق إليها تيمور لنك عندما دخل حلب ودمشق ؛ إذ أسر عددًا من أرباب الصناعات والحرف والأطباء والفقهاء والعلماء وحفاظ القرآن الكريم[٤] .

وفي ٢٣ من شعبان سنة ٩٢٣ هـ/ ١٩سبتمبر ١٥١٧م خرج السلطان سليم مسافرًا على حين غفلة بعد أن أناب عنه في مصر خاير بك ، وترك بها خمسة آلاف فارس

---

(١) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة ورقة ١٧ ، مخطوطة تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ بدار الكتب بالقاهرة .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص١٠٩٥ .

(٣) محمد عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، وأحمد شلبى ، أحمد الحوفى وآخرون : الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ٢٢٣ .

(٤) أحمد بن محمد الدمشقى المشهور بابن عرب شاه القاضى : عجائب المقدور فى أخبار تيمور ، القاهرة سنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨ م ، ص ١٠٨ ، ١١٧ ، ١١٨ .

وخمسمائة رام من رماة البنادق ، وأقام خير الدين باشا نائبًا على قلعة القاهرة[١] ، كما أقر قضاة القضاة الثلاثة الذين دخلوا معه القاهرة ، وعين قاضيًا للقضاة الأحناف عوضًا عن قاضي القضاة الحنفي الذي قتله المماليك بالبهنسا[٢] ، فمما تقدم نجد أن العلماء شاركوا جيش المماليك في مسيرته لصد العثمانيين ، كما جابهوا سطوة الغازي المنتصر فوقع كثيرون منهم في شباك الأسر والنفي ، كذلك قبلوا المشاركة في وفد المصالحة الذي ألقه السلطان سليم فأوقع بهم أهل وطنهم المماليك إرهابًا أشد من إرهاب السلطان سليم ، إذ قتلوا قاضي القضاة الحنفي وأخاه ، ولو ظفروا بمن كان معه من العلماء لقتلوهم .

مواقف علماء الأزهر في عهد خاير بك

أصبحت مصر منذ الثالث والعشرين من شهر المحرم سنة ٩٢٣ هـ / ٢٤ فبراير ١٥١٧م ، ولاية عثمانية بعد أن كانت سلطنة ، وأول من تولاها من نواب السلطان العثماني خاير بك الجركسي ثمنًا لخيانته ، ولقد ظل وفيًا للغزاة العثمانيين حتى آخر لحظة من حياته ، ورغم أنه كان سببًا في عفو السلطان سليم عن بني جلدته الجراكسة في مصر ، وكان سببًا في اشتراكهم في وظائف الدولة الحربية والإدارية في مصر ، وفي سيطرتهم على نسبة غير قليلة من أراضي مصر الزراعية[٣] ، إلا أنه كان مكروهًا عند هؤلاء الجراكسة[٤] ، ولم يكن موضع احترامهم ؛ لأنهم لم ينسوا أنه كان سببًا في ضياع ملكهم وإذلالهم وإبادة جمع كبير منهم .

ولا يكاد يختلف موقف خاير بك مع العلماء عن موقفه مع بني جلدته المماليك والجراكسة فرغم أنه كثيرًا ما كان ينفق في وجوه البر وعلى طلاب العلم وفقهاء الجامع

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص١١١٠ .
(٢) قطب الدين النهرواني الحنفي : الإعلام بأعلام بيت الله الحرام ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٨٦ تاريخ ، ورقة ١٢١ .
(٣) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى : لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٨٥٩م ، ص ٣٠٦ .
(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج١ ، ص١٢٢٩ .

الأزهر[١] ، ورغم أنه وقف على الأزهر أوقافًا سميت بأوقاف الحياة[٢] ؛ إلا أنه كان مكروهًا من علماء الجامع الأزهر وفقهائه وطلابه ؛ لأنه كان سفاكًا للدماء مغتصبًا لأموال الناس لا يجل العلماء والفقهاء ، بل إن يده امتدت بالعدوان على بعضهم وقتل البعض الآخر ، وكان سيف العثمانيين في مصر ؛ به انتزعوا رئاسة القضاء من أيدي العلماء الأزهريين كما كان وسيلتهم التي انتزعوا بها مصر نفسها من حريتها ، وقد واجه هذا الوالي معارضات قوية تحداه بها رجال العلم في مصر .

ولقد استمرت مظالم خاير بك ؛ رغم أنه أوكب بنفسه موكبًا حافلاً يتقدمه قضاة القضاة الأربعة ، وأمامهم المنادون ينادون بتحذير الجنود العثمانيين ورؤسائهم من ظلم الرعية ، كما نادى هؤلاء المنادون بأن من وقع عليه بباب ملك الأمراء خاير بك[٣] ، ولم يكن هذا إلا تهدئة للنفوس ، وبابًا من أبواب الدعاية المزيفة لهذا فقد انتهز العامة مرور المبعوث العثماني في ٢٧ من رمضان سنة ٩٢٤ هـ/ ١٢ أكتوبر١٥١٨ م في موكب يتصدره خاير بك وصاحوا بهب انظر في أحوال المسلمين ولا تعلق الظلم بذمتك ؛ فحمَّل خاير بك القاضي موسى المحتسب مسئولية ذلك ، وأسمعه ما لا يليق ولكن القاضي المحتسب بيَّن له أن مقاومة الغلاء بيده ؛ فأمر خاير بك يفتح شونتين من شون الغلال الأميرية لطحن غلالها وطرحها في الأسواق[٤] .

وهناك وقائع أبرزت البغضاء بين رجال الأزهر وملك الأمراء وهي :

أولاً : الأوامر التي أصدرها خاير بك ملك الأمراء في مستهل ربيع الأول سنة ٩٢٤ هـ/ مارس ١٥١٨م إلى قضاة مصر ، وفحواها أن يقللوا من نوابهم وأن يمنعوا الوكلاء والرسل من ارتياد المدرسة الصالحية[٥] ، وأن يحكم نواب القضاة في بيوتهم بلا وكلاء ولا رسل .

---

(١) المصدر ذاته : ص١٢١٥ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٧٦ .

(٢) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٦ / ٢٧٨٤ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ص١٢٣١ ، ١٢٣٢ .

(٤) المصدر ذاته : ص١١٥١ .

(٥) كانت المدرسة الصالحية أعظم مقر للقضاء حتى بداية العصر العثمانى ثم أصبحت خلال ذلك العصر تالية لدار القضاء العالى « الباب العالى » .

ثانيًا : السلطة التي خولتها الدولة العثمانية للمحضر العثماني ، والتي بمقتضاها أصبح له حق الأشراف على الأحكام القضائية بالمدرسة الصالحية ، كما كان من حقه الإشراف المالي وتنفيذ بعض عقوبات التعزير والسجن[١] .

ثالثًا : الضرائب المالية التي فرضت على المقتاضين وعلى عقود الزواج ، وعلى القضاة ونوابهم وعلى الشهود والوكلاء ، وهي ضرائب لم يعهدها القضاة والعلماء في نظام الحكم الشرعي[٢] .

رابعًا : الأوامر التي أصدرها خاير بك والأمير إسكندر بك العثماني في العاشر من رجب سنة ٩٢٥ هـ/ ١٧ يوليو ١٥١٩ م ، بعزل نقباء قضاة القضاة الأربعة ، وإبعاد جماعة من الوكلاء والرسل عن مجالس القضاة[٣] .

خامسًا : قطع يد شمس الدين محمد البساطي أحد شهود الحكم وخطيب جامع ابن قريبط في ٨ من ذي القعدة ٩٢٦ هـ/٢٩ أكتوبر ١٥٢٠م ؛ لأنه أجرى بيع جارية حبشية ابتاعها إفرنجي من مسيحي مصري فهربت الجارية وادعت الإسلام في ساحة ملك الأمراء ، فقبض ملك الأمراء على جميع الأطراف وأودعهم السجن ، ثم أمر بقطع يد البساطي ؛ ولكنه بعد مدة من الزمن بعث إليه بمائة دينار ليستعفيه البساطي قائلاب حتى أقف أنا وهو بين يدي الله تعالى[٤] .

سادسًا : في ٧ محرم سنة ٩٢٧ هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٥٢٠م قَتَلَ خاير بك الشيخ محمد بن شمس الدين محمد الفرنوي إمام الأمير البردي ، ومباشر وقف جامع السلطان حسن لاتهامه بأنه قال : أن جان بردي الغزالي سوف يدخل مصر منتصرًا ، ويزيل دولة خاير بك[٥] .

---

(١) المصدر ذاته : ص١١٣٢ .
(٢) المصدر ذاته : ص١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ .
(٣) المصدر ذاته : ص١١٧٠ .
(٤) المصدر ذاته : ص١٢٠٢ ، ١٢١١ .
(٥) المصدر ذاته : ص١٢١٤ ، ١٢١٥ .

سابعًا : في شهر ذي الحجة سنة ٩٢٧ هـ/ نوفمبر ١٥٢١ م ، ألقى خاير بك القبض على الشيخ علي الأزهري الوكيل ؛ لاتهامه بأنه تقاضي أربعين دينارًا في وكالته عن يهودي في قضية مالية ، ثم استصدر- بعد ذلك- المحضر العثماني الكبير أمرًا من خاير بك بالقبض على جميع الوكلاء بالقاهرة ؛ فاختفي معظمهم ولم يتمكن والي القاهرة وجنود من اعتقال أحد منهم إلا ثلاثة هم الشيخ سالم ، والشيخ مسعود ، والشيخ الحكري ؛ فلما عرضوا على خاير بك أرعد وأبرق وأمر إرسالهم إلى سجن الديلم بعد أن كالَ لهم الاتهامات كل من بدر الدين الرومي وخير الدين نائب القلعة ، ولقد ظل هؤلاء الوكلاء معتقلين في سجن الديلم أياما ، شفع فيهم بعدها القاضي حمزة العثماني فأفرج خاير بك عنهم[1] .

ثامنًا : في أواخر شهر رجب سنة ٩٢٨ ه/ يونيو ١٥٢٢م ، أصدر ملك الأمراء أمره بالقبض على جماعة من الأهالي ؛ لتسخيرهم في أعمال بعض السفن الحربية فقبض جنود الوالي على جماعة من الفقهاء لم يستطيعوا التخلص من أسرهم إلا بعد أن دفعوا مبلغا كبيرا من المال[2] .

تاسعًا : أنشأ ملك الأمراء وظيفة أقام فيها مفتشًا سماه مفتش الرزقات كلفه بالكشف على أراضي الرزقات الموقوفة على العلماء والفقهاء وطلبة العلم وإقامة الشعائر والبر ، وكان هذا وسيلة واحتيالاً من ملك الأمراء عرف كيف يستولي بها على كثير من الحجج الشرعية من يد أصحاب تلك الرزقات ثم يستولى بعد ذلك على أراضي الرزقات نفسها[3] .

عاشرًا : في ١٦ من شهر ذي الحجة سنة ٩٢٨ هـ/ نوفمبر ١٥٢٢ م ، عقد ملك الأمراء مجلسًا بالقلعة دعا إليه قضاة القضاة ، وشن عليهم هو والقاضي العثماني حمزة أعنف هجوم ألزمهم من خلاله بأن يلتزموا باليسق العثماني في قضائهم[4] .

(١) المصدر ذاته : ص١٢٣٨ ، ١٢٣٩ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٢٦٦ ، ١٢٦٧ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٢٦٧ .
(٤) المصدر ذاته : ص ص ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، واليسق هو مجموعة القوانين العثمانية

ولم يقف علماء الجامع الأزهر مكتوفي الأيدي فقد بدت منهم معارضات ومقاومات نجدها في صور الوقائع التالية :

أولاً : عندما أصدر خاير بك أوامره القضائية في مستهل ربيع الأول سنة ٩٢٤ هـ/ مارس ١٥١٨م ،لم ينفذها القضاة ولم يلتفتوا لما أمر به[١] .

ثانيًا : عندما بَلَغَ السلطان العثماني ما فعله الجنود العثمانيون في مصر من اعتداءات وصلت إلى حدود النهب والاغتصاب والقتل بعث برسوله في شهر ربيع الأول سنة ٩٢٦هـ / فبراير ١٥٢٠ م ؛ ليتقصى الحقائق هناك فبادر ملك الأمراء بانتداب أربعة من المنادين للمناداة في شوارع القاهرة ومصر القديمة باللسانين العربي والتركيب بأنه حسب أمر السلطان سليم يكف الإنكشارية والسباهية عن أذى الناس ، ومن فعل ذلك منهم فعلى المعتدي عليه أن يمسك به من طوقه ويتوجه به إلى خير الدين نائب القلعةب وكان والي القاهرة الأمير كمشبغا يسير بركبه خلف المنادين ، ولقد أعجب مؤرخ هذه الحقبة بهذا اللون من العدالة فقالب وأظهروا العدل في ذلك اليوم وليته دام[٢] .

ثم بادر ملك الأمراء بعقد مجلس بالقعلة حضره قضاة القضاة الأربعة ، ومبعوث السلطان وبعض الأمراء العثمانيين ؛ فلما بدىء الحديث حول قضية عدوان العسكريين على المدنيين أخذ ملك الأمراء يدافع عن نفسه مؤكدًا للمبعوث العثماني أنه ناظر في مصالح الرعية ، وأن الناس عنه راضون ثم التمس من قضاة القضاة أن يبدوا رأيهم فوافقوه على قوله فامتلأ ملك الأمراء سرورًا بهذه الخطوة الناجحة ، فبدأ في خطوة أخرى توثق قوله وتعضد موقفه أمام السلطان هذه الخلوة هي كتابة مذكرة بما دار في المجلس فلما انتهى من كتابتها طلب من قضاة القضاة أن يوقعوا عليها ، وهنا برز حظه العاثر فلقد أدرك قضاة القضاة أنهم وقعوا في خطأ فما سمعوا ملك الأمراء يطلب منهم التوقيع على هذه المذكرة حتى رفضوا بشدة ، وصاحوا به أمام المبعوث العثماني قائلين نكتب خطوط أيدينا على شيء باطل ثم يبلغ الخنكار[٣]خلاف ذلك ، فنخشى على أنفسنا منه عندما نذكر أن مصر في

---

(١) المصدر ذاته : ص١١٣٢ .

(٢) المصدر ذاته : ص١١٨٤ .

(٣) لقب من القاب السلطان العثمانى ويرد فى بعض المراجع خندكار .

غاية العدل والأمن والرخاء ، وأن التركمان لم يؤذوا أحدًا من الرعية ، وهذا باطل لا يجوز فبهت ملك الأمراء وكفٌ عن إتمام هذه المذكرة ، ورغم هذا الموقف المشرف الذي وقفه القضاة الأربعة في نهاية الجلسة إلا أن ابن إياس المؤرخ لم يترك حسابهم على ما بدر منهم في أولها فقال إن هذه الشهادة كانت عين الرياء واتباع الجاه لأجل المناصب(١) .

ثالثًا : بينما كان ملك الأمراء وحاشية يحتفلون بالمبعوث العثماني في ميدان الرايدانية إذ قدم عليهم جمع كبير من العلماء وطلبة العلم يتقدمهم الشيخ شمس الدين محمد اللقاني المالكي ، فلما اجتمعوا به تصدى الشيخ اللقاني للحديث فقال : يا ملك الأمراء قد أبطلتم سنة رسول الله ﷺ ، وصرتم تأخذون على زواج البنت البكر ستين نصفًا وعلى زواج الثيب ثلاثين نصفًا ، ويتبع ذلك أجرة الشهود ومقدمي الوالي وغير ذلك ، وهذا يخالف الشرع الشريف وقد عقد رسول الله على خاتم فضة وعلى ستة أنصاف فضة وعقد على آية من كتاب الله ، وقد ضعف الإسلام في هذه الأيام وتجاهر الناس بالمعاصي والمنكرات وتزايد الأمر في ذلك ، ثم ذكر آيات من كتاب الله تعالى وأحاديث عن رسول الله ﷺ .

فلم يلتفت ملك الأمراء إلى شيء من ذلك ، وقال للشيخ شمس الدين محمد اللقاني المالكيس اسمع ياسيدي الشيخ : من أكون أنا ؟ الخنكار أمر بهذا وقال امشوا في مصر على اليسق العثماني ؛ فصاح به شخص من طلبة العلم يقال له عيسى المغربي قائلاً : هذا يسق الكفر فحنق منه ملك الأمراء وأمر بتسليمه إلى الوالي ليعاقبه . فتوجهوا به إلى بيت الوالي . . ثم طال المجلس بين ملك الأمراء ومشايخ العلم الأزهر . . . وكان مما قاله ملك الأمراء للشيخ شمس الدين اللقاني المالكي : ياسيدي الشيخ أنا أخاف على رقبتي أكثر من رقابكم امضوا باسم الله ؛ ولكن بعض الفقهاء صاح قائلاً : نحن نسافر إلى السلطان سليمان نصره الله تعالى ونخبره بما يجرى في مصر ، فاغتنم ملك الأمراء في ذلك اليوم بعدما كان مسرورًا بضيفه فقام من وقته وصعد إلى القلعة . . وانصرف العلماء بجمعهم إلى منازلهم . . وغادر المبعوث العثماني الريدانية إلى إسلامبول . . أما عيسى المغربي فقد

(١) المصدر ذاته : ص١١٨٤ ، ١١٢٨٥ .

شفع فيه بعض الأمراء فأطلق سراحه ، ولما رجع الفقهاء إلى المدينة ثارت ثورة الأهالي على ملك الأمراء ولهجت الألسنة بذمه وتجمعت منهم جموع كبيرة ؛ ليغلقوا المساجد إعلانًا للسخط العام فتدارك ملك الأمراء الأمر وبعث بالزيني أبي الوفاء الموقع ليسترضي الشيخ شمس الدين محمد اللقاني ، وليقول له لا تؤاخذ ملك الأمراء فإنه لم يكن يعرفك كما أرسل معه مائتى دينار وأربع بقرات وزعت كلها على طلبة العلم بالأزهر ، وأرسل مثل ذلك أيضًا إلى مقامات السيدة نفيسة والإمام الليث والإمام الشافعي وإلى بعض الزوايا والمساجد ، ويعلق ابن إياس على ذلك بقوله وقصد بذلك أن يسترضي العلماء والفقهاء الذين لم يرضوا بأفعاله الشنيعة ؛ ليمحوا هذا بذلك . . وهذا من المحالات كما قيل :

جفاء جرى بعضها لدى الناس وأبسط وعذر أتي سرًا فأكد ما فرط
ومن ظن أن يمحو جلى جفائه خفي اعتذر فهو في غاية الفرط[1]

ويمكننا أن ندرك ما تركته هذه المعارضة في نفس ملك الأمراء مما رواه ابن إياس من أن جماعة من النجارين والحدادين توجهوا إلى ملك الأمراء عقيب انصراف الفقهاء ، وهم يرفعون فوق رؤوسهم المصاحف ويستغيثون قائلين الله ينصر السلطان سليمان ، فظن ملك الأمراء أنهم جماعة من الجامع الأزهر ، ثم تبين له أنهم نجارون وحدادين جاءوا ليتظلموا من شاد السفن[2] التي بنوها ؛ لأنه جار عليهم فلم يبرز لهم ملك الأمراء ، وعندما كثر ضجيجهم أرسل إليهم جماعة من الإنكشارية انهالوا عليهم ضربًا ففرقوهم[3] .

رابعًا : في ٢٣ من شهر رمضان سنة ٩٢٨ هـ/ أغسطس ١٥٢٢م ، توجه ملك الأمراء إلى الجامع الأزهر ومعه جماعة من الأمراء العثمانيين والجراكسة لصلاة الجمعة ؛ فلما قضيت الصلاة وهمَّ بالركوب هو وجماعته اعترض طريقة الشيخ رضى الدين بن الدهانة وجمع من الفقهاء وصاحوا به : يا ملك الأمراء انظر في أحوال الرعية فقال : نعم وركب بسرعة وانصرف[4] .

---

(١) المصدر ذاته : ص١٢٤٣ ، ١٢٤٤ .

(٢) الشاد : رئيس العمل المسئول عن إنجازه ، ويملك سلطات فى حيز عمله تصل الى توقيع العقوبات البدنية على المهملين من مرؤسيه فى أعمالهم .

(٣) المصدر ذاته : ص١٢٤٤ .

(٤) المصدر ذاته : ص١٢٧٢ ، ١٢٧٣ .

خامسًا : تذمر الشيخ محمد الرشيدي وسفره ليشكو ملك الأمراء إلى السلطان ؛ وسبب ذلك أن الشيخ محمدًا كان يشغل وظائف ونظر الجواليب وهو مالٌ يجمع من أهل الذمة وغيرها من النظارات بقرارات من السلطان سليم إبان وجوده في مصر، فسعى وسطاء السوء لدى ملك الأمراء حتى أخرجوه من وظائفه ظلمًا فاختفي الشيخ محمد ثم شرع في السفر سرًا ومعه هجان إلى الدولة العثمانية ؛ ليعرض قضيته على السلطان سليم نفسه لكن الحظ لم يواته فقبض عليه نائب قطيا[1] ولما استجوبة علم أنه يقصد السفر إلى الدولة العثمانية فطلب منه أن يبرز تصريحًا بذلك من ملك الأمراء نفسه ، فأخبره أن ملك الأمراء رخص له في السفر مشافهة فلم يصدق كلامه ووضعه في الأغلال ورده إلى القاهرة ؛ ليعرض على ملك الأمراء فلما أوقف بين يدي ملك الأمراء عنفه بشديد الكلام ، ومما قاله له : أنت تتوجه إلى الخنكار وتشكوني له؟ ثم أمر بسجنه في العرقانة التي بداخل الفناء السلطاني بالقلعة في جمادى الأولى سنة ٩٢٦ هـ/ إبريل ١٥٢٠م[2] .

سادسًا : في الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٩٢٨ هـ/ أغسطس ١٥٢٢م ، أصدر ملك الأمراء أمره بالنداء في القاهرة بأن جميع القضاة والشهود يحضرون ، ومعهم سجلاتهم إلى المدرسة الصالحية ؛ ليسلموها إلى القاضي العثماني صالح أفندي نائب قاضي عسكر أفندي . . بيد أن القضاة والشهود الأزهريين لم ينفذوا هذا الأمر ولم يأبهوا له[3] .

ونلاحظ أن هذا الأسلوب الذي سلكه رجال القضاء المصريون هو الأسلوب نفسه الذي سلكه المماليك الجراكسة عندما أحرقوا سجلات الأراضي الزراعية والأموال الأميرية لما أصبح انتصار العثمانيين أمرًا لا مفر منه ؛ فاضطر العثمانيون إلى تحرير المقررات الأميرية من تذاكر البلدان[4] . لكننا لم نقف على مصدر تاريخي نعرف منه شيئًا عن مصير

(١) كانت بوابه على حدود مصر وقبل غزة الفلسطينية .

(٢) المصدر ذاته : ص١١٨٧ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٢٧٣ .

(٤) حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ي ٨٨٧٣ ، ص ٣١ .

السجلات القضائية المملوكية التي رفض القضاة والشهود تسليمها للعثمانيين بالإجماع، أما قضاة القضاة فقد ظلوا يحتفظون بمنزلتهم المعهودة في شتى المناسبات السياسية والرسمية في عهد السلطان سليم، وفي معظم الفترة استغرقها حكم خاير بك ملك الأمراء، فقد كانوا يتقدمون مواكب ملك الأمراء[١]، كما كان الحال في عهد دولة المماليك مع فارق واحد هو عدم وجود خليفة عباسي في موكب ملك الأمراء .

وكانت مجالس القلعة ذات الخطر السياسي لا تعقد إلا بحضورهم، كمجلس القلعة الذي عقد في ٢٧ من شهر ربيع الأول سنة ٩٢٥ هـ / ٧ إبريل ١٥١٩م؛ للشورى والبحث فيما تضمنه كتاب السلطان سليم الذي بعث به مع رسول عثماني، وقد تصدر هذا المجلس قضاة القضاة الأربعة[٢] وملك الأمراء والمبعوث العثماني وحضره أمراء من العثمانيين والجراكسة، وقد قدمت في هذا المجلس رسالة السلطان سليم إلى قضاة القضاة الأربعة؛ ليطلعوا عليها فلما قرأ ها وجدوا أن مضمونها طلب ثلاثة من الأمراء وهم سنان باشا وفائق بك وخير الدين نائب القلعة إلى دار السلطنة العثمانية، والتأكيد على معاملة الأمراء الجراكسة معاملة طيبة، وصرف رواتبهم ورواتب خيولهم كالمعتاد، وإصلاح النقد المتداول وإزالة الغش من النقود الذهبية والفضية، ورفع كفاءة الاستعدادات الحربية في الثغور، وكان من الطبيعي أن تحوز جميع الموضوعات التي تضمنها كتاب السلطان قبول الحاضرين بالديوان إلا موضوع سفر الأمراء الثلاثة فإنه لقي معارضة من هؤلاء الأمراء أنفسهم واتهموا ملك الأمراء بأنه وشي بهم في مكاتباته إلى السلطان العثماني، وتطور غضبهم إلى مرحلة استلوا فيها سيوفهم وهموا بقتل ملك الأمراء الذي تمكن من الهرب والاختفاء في دار الحريم أياما ثلاثة فظن الناس أن ملك الأمراء هرب من القلعة[٣] .

وكالمجلس الذي عقده ملك الأمراء بالمدرسة الأشرافية في ٤ من شوال ٩٢٦ ه/ ٢٦ سبتمبر ١٥٢٠ م؛ لبحث قضية النقد في مصر وللاطلاع على ما جاء في كتاب السلطان سليم الذي بعث به مع رسول خاص فدعا ملك الأمراء قضاة القضاة الأربعة، وبعض

(١) ابن إياس : بدائع الزهور، ص ١٢١٩ ، ١٢٢٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص١١٦٤ ، ١١٦٥ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١١٦٤ ، ١١٦٥ .

الأمراء العثمانيين بمصر ورسول السلطان ، أما أمراء الجراكسة فقد منعهم ملك الأمراء من حضور هذا المجلس رغم أن كتاب السلطان الذي تلى في هذه الجلسة تناول أمورًا مهمة تتعلق بهم . وقد تصدر ملك الأمراء المجلس وأجلس قضاة القضاة الأربعة على أربعة كراسي ، وأجلس الأمراء العثمانيين على أربعة كراسي أيضًا ، وأجلس المبعوث العثماني على كرسي ، ثم أمر كاتب السر الشريف بتلاوة كتاب السلطان باللسانين التركي والعربي فتلاه كذلك ، فوجد أنه تضمن أمرًا سلطانيًا لملك الأمراء بأن يترفق بالرعية ، وأن يصرف للمماليك الجراكسة رواتبهم ولحومهم ورواتب خيولهم كالمعتاد منذ القدم ، وأن يعمل على إصلاح النقود الذهبية والفضية المتداولة في مصر ، ولما جرت الشورى بينهم اتفق الحاضرون على أن يبقى ملك الأمراء التعامل بالنقود ، وهو النقص الذي سيطرأ على العملتين الذهبية والفضية ويقدر بالثلث ليعرف ما سيراه ، وانفض المجلس على ذلك ، فأمر ملك الأمراء بإشهار النداء في القاهرة بأن التعامل بالنقدين الذهب والفضة كما هو لم يحدث فيه تغير فلأشرفي العثماني والغوري لا تزيد قيمة كل منهما على خمسين نصفًا فضة[1] .

وانتهت هذه المنزلة السياسية الكبرى التي تمتع بها قضاة القضاة الأربعة بانتهاء عهدهم في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ/ مايو ١٥٢٢م عند وصول كتاب من السلطان سليمان ابن السلطان سليم يتضمن أوامره بإلغاء مناصب قضاة القضاة الأربعة ، وتعيين قاض عثماني من إسلامبول يكون تحت تصرفه قضاء مصر كلها عوضا عن هؤلاء القضاة الأربعة الذين أمروا بأن يلزموا بيوتهم[2] ، وهكذا انتهي نظام قضاة القضاة الأربعة أو شيوخ الإسلام الأربعة بعد أن كانوا جبهة تمثل الشريعة الإسلامية في ديوان القلعة ، ومجالس الشورى والحكم بالإضافة إلى رئاستهم لقضاة مصر بمذاهبة الأربعة طوال ٢٦٦ عامًا بدأت من سنة ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٥م ، في عهد الظاهر بيبرس وانتهت في سنة ٩٢٨ هـ/ ١٥٢٢م في عهد السلطان سليمان العثماني ونائبه في الحكم على مصر ملك الأمراء خاير بك ، وقد أفصح الزمن عن شخصيات علمية من علماء الأزهر ، واكبوا الحياة علما وعملا واحتلوا الصدارة في أمتهم ، ولم يخشوا في الحق لومة لائم .

(١) المصدر ذاته : ص١١٩٩ ، ١٢٠٠ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٢٦٠ .

وثمة حقيقة ينبغي ذكرها وهي أن إسلامية الدولة العثمانية وسنيتها كانتا الشريعة الواضحة التي تولت بها هذه الدولة قيادة البلاد التي سيطرت عليها كمصر والشام والعراق والحجاز ، ولقد كان لهذا الواقع صدى في معظم النفوس كما كان له صدى في نفوس العلماء أيضًا ، فقد سبق أن رأينا قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل يعلن من فوق منبر حلب أن الصلح خير ، ويؤيد قوله بآيات قرآنية وأحاديث نبوية بعد أن قطع جيش مصر مراحل شاسعة وتكلف الملايين من الأموال لصد جيش العثمانيين(١) .

ولما دخل السلطان سليم القاهرة في المحرم سنة ٩٢٣ هـ/ يناير ١٥١٧م ، ألقى قاضي القضاة المالكي محمد بن عبد الكريم الدميري خطبة الجمعة من فوق منبر الغورية حضرها السلطان سليم وكبار قادته ، وقد دار موضوعها حول العدل والظلم وكيف أن العدل كان سببًا في انتصار الدولة العثمانية ، وكيف أن الظلم كان سببًا في هزيمة دولة المماليك كما ضمن قاضي القضاة خطبته حثا على لزوم الجماعة وتحذيرًا من الفرقة والفتن(٢) ، ولم يكتف قاضي القضاة الدميري بهذا بل ألف مجموعة من القصائد في مدح السلطان سليم بلغ عددها تسعًا وعشرين قصيدة رتبها بحسب قوافيها على حروف المعجم(٣) .

ولقد كان مؤرخو هذه الحقبة من علماء الأزهر أو ممن تلقوا عنهم سجلوا لنا آراءهم عن الدولة العثمانية في جانب الرضا والاستحسان ، لأنها دولة التزمت بالشرع وأحكامه ووافقت مبادئ أهل السنة بل إن بعضهم جعلها الدولة التالية لدولة الخلفاء الراشدين في الفضل والعدل(٤) ، ولم ينسلخ عن هذه الجماعة سوى الشيخ ابن إياس الحنفي الذي أرخ لفترة الغزو العثماني لمصر ولبعض سنوات بعده .

---

(١) المصدر ذاته : ص١٠٢٣ ، ١٠٢٤ .

(٢) شمس الدين بن الدميرى القاضى المالكى : قضاة مصر ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤٦٢ تاريخ تيمور ، ص ٢١٠ - ٢١٣ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٩٨ ، ٢٠٩ .

(٤) مرعى بن يوسف الحنبلى : قلائد العقبان فى فضائل آل عثمان ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٦٠ بتاريخ ، وقد ضمن الشيخ مرعى رسالته هذه إحدى وعشرين واقعة استدل بها على فضل آل عثمان .

علماء الأزهر في مواجهة الفتن والمحن

– لم يكن العلماء بمنأى عن الفتنة التي أشعلها والي مصر أحمد باشا الذي أُطلِقَ عليه أحمد باشا العاصي ، ولقد ذكر المؤرخون لهذه الفتنة سببًا هو الحقد الذي اشتعل بينه وبين إبراهيم باشا منافسه على رتبة الوزارة العظمى ، كما اشتعل بينه وبين السلطان لتفضيل إبراهيم باشا عليه واختياره صدرًا أعظم ، وعلى الرغم من أن السلطان سليمان أراد إرضاء أحمد باشا بتنصيبه واليًا على مصر إلا أن نفسه تطلعت للسلطنة فعمل على تحقيقها ، فلما دخل مصر في أواخر سنة ٩٢٩ هـ / أكتوبر ١٥٢٣م ، بدأ في الإجراءات التي رآها كفيلة ببناء صرح هذه السلطنة ؛ فأخذ في جمع الأموال بكافة الوسائل وفي مقدمتها المصادرات والقتل والتعذيب ، ولم يوافق هوى العلماء والأمراء والعسكريين بل أنكروا عليه ذلك ؛ فاشتعلت حرب ضروس راح ضحيتها ما يزيد على ثلاثة آلاف من العسكريين والمدنيين ، وعندما اقتحم أنصار السلطان سليمان القلعة وجدوا بها شعار الشيعيين وعلموا أن أحمد باشا على صلة وثيقة بالشاه إسماعيل الصفوي ، وأنه يتلقى التعاليم الشيعية على يد قاضي زاده الأردبيلي . . وأشهر أنصار السلطان شعار الشيعيين الذي بعث به الصفوي إلى أحمد باشا فوق رمح ركب خلف القضاة الأربعة ، والمنادى ينادي بأن أحمد باشا قد ثبت كفره .

وانتهت هذه الحرب الداخلية بقتل أحمد باشا ، وأرسل رأسه إلى إسلامبول في أواخر سنة ٩٣٠ هـ/ سبتمبر ١٥٢٤م ، بعد إشهارها هي ورؤوس بعض أنصاره بالقاهرة ، ولقد أدى وقوف العلماء في وجه أحمد باشا وإعلانهم كفره إلى أن انصاره قتلوا عددًا من الأئمة والمؤذنين بالقاهرة عند اشتعال الحرب الداخلية ، ولم يسلم أغنياء العلماء من المصادرات التي فرضها أحمد باشا إبان سطوته ، وأوقع أحمد باشا بكثير من الذين لم يدلوه على أموالهم أشد أنواع العذاب ، ومن أوقع عليهم العذاب من العلماء قاضي القضاة شرف الدين البرديني المصري الأزهري[1] .

---

(١) أحمد عرابى : تاريخ الملوك العثمانية والوزراء الصدور ومشايخ الإسلام ، ص ٦ ، محمد بن عبد المعطى الإسحاقى المنوفى : لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ونجم الدين محمد الغزى : الكواكب السائرة ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٢٠٦ تاريخ ، ج١ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

- عندما ما استقر الأمر في مصر بولاية قاسم باشا في مستهل جمادى الأولى سنة ٩٣٠ هـ/ مارس ١٥٢٤ م ، وجهت تهمة التعاون مع أحمد باشا لعدد من الشخصيات البارزة ، ومن وجهت إليهم أمثال هذه الاتهامات من العلماء القاضي شهاب الدين أحمد بن الجيعان نائب السر بالقاهرة ، والقاضي شرف الدين ابن الصغير ، والقاضي المنصور ، والشيخ شمس الدين محمد الدمياطي(١) ، وقد تصدى لاتهام هؤلاء العلماء الأمير جانم الحمزاوي دفتردار مصر والحجاز وثغورهما(٢) ؛ لحسد في نفسه على القاضي شرف الدين بن الصغير وأصدقائه ، فبالرغم من المنصب المالي والإداري الكبير والمنزلة السياسية الكبرى التي كان يتمتع بها الأمير جانم الحمزاوي في الدولة العثمانية ، وعلى الأخص بعد بذله مجهودات كبيرة في القضاء على أحمد باشا إلا أن هذا لم يغير من الواقع شيئًا فالقاضي شرف الدين ما زال متفوقًا عليه بعمله وخبرته ، فهو كما يصفه مؤرخ عصره قطب الدين النهرواني المتوفي سنة ٩٨٨ هـ/ ١٥٨٠م ، بأنه كان في عصره من أكبر المتعممين في مصر وأعرف المباشرين بفن المباشرة ، وأحفظهم للمقاطعات الديوانية والجهات المصرية انتهت إليه الرئاسة في حفظه وإملائه لها عن ظهر الغيب بدون دفتر فعظم عند الحكام بمصر من البكلربكية والوزراء ، فكان هو دفتردار مصر الحقيقة ، فمن هنا حسده الأمير جانم الحمزاوي وسعى في قتله ، وقتل أصدقائه ممن حامت حولهم شبهة الاتصال بالباشا السابق أحمد ، ويروي القطب النهرواني في تاريخه أن ثلاثة من العلماء قتلوا تباعا ، وأن قتلهم كان بسعي في صَلْبه على باب مدرسة السلطان حسن ؛ لأنه كان بارا بشرف الدين دائم التحذير له من غدر الحمزاوي(٣) ، أما شيخ الإسلام الغزي المؤرخ المتوفي سنة ١٠٦١ هـ/ ١٦٥٠ م ، فقد دون تاريخه أن شمس الدين الدمياطي قبض عليه مع من قبض عليهم بتهمة الانتماء إلى أحمد باشا الخائن فظل مدة كبيرة رهن قيوده ثم أطلق سراحه(٤) ، ولم يرد المؤرخ قطب

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) دار الوثائق القومية بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٤٤ ب ، حجة رقم ٢٩٢ ، ص ٩٣ - ١٠٧ .

(٣) قطب الدين محمد بن أحمد الحنفى النهروانى المكى : البرق اليمانى فى الفتح العثمانى ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٣ تاريخ ، ص ٦٨ - ٧٣ .

(٤) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، مخطوط سبق ذكره ، ص ٢٦٢ .

الدين أن يحجب عنا ما نزل بجانم الحمزاوي من قصاص إلهي ، فروى لنا أن سليمان باشا لما تولى مصر سنة ٩٣١ هـ/ ١٥٢٤م وجه إلى الحمزاوي وولده تهمة من نوع تلك التهم التي سبق أن وجهها جانم إلى شرف الدين الصغير وصحبة ثم تمكن من الحصول على رسالة سلطانية بقتلهما ، ونفذ هذا القتل إبان ولايته الثانية في نهاية ذي الحجة سنة ٩٤٤ هـ/ مايو ١٥٣٨م[١] ، كما روى ابن الحمصي أن متعممًا ذاع صيته وعلت في الدولتين المملوكية والعثمانية كلمته ؛ هو القاضي موسى المحتسب قُتِلَ في واقعة حربية دارت خارج القاهرة بين الحمزاويين وجند قاسم باشا[٢] .

– عندما كثر إفساد الفرنجة في البحار ، والت الدولة العثمانية إرسال حملاتها البحرية إلى الهند ومضيق عدن واهتمت بإخضاع اليمن ؛ ليكون قاعدة لضرب الفرنجة في المحيط الهندي وحماية الحرمين الشريفين[٣] ، كما جعلت مصر قاعدة تنطلق منها الحملات الحربية إلى اليمن والمحيط الهندي والحبشة بقيادة باشاواتها ، ومن هؤلاء الباشوات سليمان باشا الخادم الذي ولي مصر مرتين الأولى في شعبان سنة ٩٣١هـ/ مايو١٥٢٥ م ، والثانية بعد عودته من حروب البرتغال في رجب سنة ٩٤٣ هـ/ ديسمبر ١٥٣٦ م ، ولم يكتب له النجاح في حملته هذه كما لم يكتب له النجاح أيضًا في سياسته بمصر ؛ إذ كان سفاكًا للدماء يقتل بالظنة ويأخذ بالشبهة ، وممن قتلهم أمير الصعيد داود بن عمر بدون ذنب جناه ، ولم يدفعه لسفك دمه إلا حقده عليه لعظمته بين قومه وغناه ، ولما قتله صادر أمواله ثم صلبه ، ولقد فقد الأزهر بفقد هذا الأمير صديقًا حميمًا كان ينفق في علمائه وطلابه كل مطلع عام بسخاء صار مضرب الأمثال[٤] ، ويصف القاضي شمس الدين بن الدميري سليمان باشا هذا بأنه كان ظلوما غشوما فيه جور وعسف وحب للدنيا وإعراض عن الآخرة .

(١) النهرواني : البرق اليماني ، ص ٦٦ – ٦٨ .
(٢) ابن الحمصي : حوادث الزمان ، ص ١٧٨ .
(٣) النهرواني : البرق اليماني ، ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .
(٤) المصدر ذاته : ص٧٣ .

وكان للعلماء مواقف منه يطول شرحها ؛ ألزموه فيها بالحق وجعلوه لا يجاوز فعله الحد ، من هذه المواقف تصديهم لهدم كنيسة أحدثها اليهود بأمر سليمان باشا ومساعدته سنة ٩٤٤ هـ/ ١٥٣٧ م ، وأبرز من تصدى لهذه القضية من العلماء وصنف في شأنها الرسائل العلماء ناصر الدين اللقاني المالكي ، وناصر الدين الطبلاوي ، وابن عبد الحق السنباطي ، وضياء الدين بن الجلبي ، وبدر الدين الغزي ، وشهاب الدين محمد الرملي ، وشمس الدين محمد البرهمتوشي ، وغير هؤلاء من علماء الديار المصرية ، وقد انضم إليهم قاضي القضاة بالديار المصرية في ذلك الوقت محمد بن إلياس بن شيخ محمد الرومي الحنفي بقوة وحزم ، ولم يخش في الحق لومة لائم[1] ، وأقوى سلاح استخدمه العلماء لتأليف رسائل عن هذه الكنيسة المحدثة ، أشهرها رسالة الشيخ زين الدين إبراهيم بن نجيم المتوفي سنة ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧م[2] .

- تولى محمود باشا حكم مصر في شهر رمضان سنة ٩٧٣ هـ/ مارس ١٥٦٦م ، ويروي القطب النهرواني في تاريخه أن محمود باشا انتدبته الدولة العثمانية ؛ لإخضاع الثوار في اليمن ، وأنه أخفق في واجباته الحربية وكان يبلغ الدولة العثمانية بأخبار انتصارات كاذبة ، وكان له في أرض اليمن والحجاز غدرات لم يسمع بها العرب من قبل وصار عرب الجزيرة واليمن يطلقون على كل غدر فاحش «محمودية» ؛ لهذا كان من الطبيعي أن يفشل محمود باشا في سياسته بمصر ، فكما افتتح حكمه في اليمن بقتل أمين الضرب الفقيه عبد الملك اليمني ، كذلك افتتح حكمه في مصر بقتل القاضي محمد العبادي كاتب الروزنامة ، وهو من وجهاء العلماء المصريين وأثريائهم لقد قتله بلا ذنب جناه ثم استرسل في سفك الدماء من بعده ؛ فلما أكثر من سفك الدماء بين المصريين دبرت له مؤامرة أغتيل فيها عند بركة الناصرية رميًا بالرصاص في نهاية جمادى الآخرة سنة

---

(١) الدميرى : قضاة مصر ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) عنوان رسالته : رسالة فى حكم بناء كنيسة حارة زويلة التى وقعت فى زمن قاضى العساكر المنصورة بمصر شيخ الإسلام محمد بن إلياس ، مخطوطة دار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٣٤٠ ج .

٩٧٥هـ/ ٣١ ديسمبر ١٥٦٧م[١] ، ويروى البكري أن اغتيال محمود باشا كان خطة دبرها المماليك ؛ لكنه لا يلتزم بصحة هذه الرواية[٢] .

وباستعراض ما تقدم من وقائع نجد أن علماء الأزهر قد برزوا في الحياة السياسية بروزًا واضحًا ، وأعلنوا من مواقعهم في هذه الحياة سخطهم على كل مخالفة شرعية أو اتجاه غير إنساني ؛ فلم يهادنوا ملك الأمراء لحظة واحدة حتى أصبحوا مصدرًا من مصادر قلقه وخوفه ، كما نجد أن العلماء يقفون صفًا واحدًا في وجه أحمد باشا الذي أعلن انفصاله بمصر عن الدولة العثمانية وسلطنته بها ، وأنهم يواجهون في سبيل ذلك ألوانًا من الاغتيالات والمصادرات ، وهذا يعطينا صورة واضحة عن مدى التزام العلماء بالطاعة لسلطان الدولة العثمانية وعن مدى إقرارهم بشرعية هذه السلطنة ؛ أما هؤلاء العلماء الذين قتلوا بعد انتهاء هذه الفتنه بسبب ما وجهه إليهم أعداؤهم من اتهام ، فحواه أنهم كانوا ينتصرون لأحمد باشا المتسلطن ، فإن مؤرخي هذه الحقبة المعاصرين لأحداثها قد أثبتوا أن هذه الاتهامات التي وجهت لبعض العلماء وقتلوا بها لم يكن مبعثها إلا أحقادًا وظيفية ولم يقم عليها دليل واحد[٣] .

كذلك نلمس مما تقدم حقيقة أخرى ، وهي أن صلات العلم وحق الشريعة تغلبت على صلة العنصر ، فها هو المولى محمد بن إلياس قاضي لقضاة مصر العثماني ينضم إلى صفوة علماء الجامع الأزهر في مصر ، ويقف في وجه سليمان باشا الخادم العثماني والي مصر الذي ساند يهودها في إنشاء كنيسة لهم بقوة حكمه وبمال الدولة[٤] .

---

(١) النهرواني : البرق اليماني ، ص ١٢٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٩٨ .

(٢) محمد بن أبي السرور البكري : النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة برقم ٢٢٦٦ تاريخ ، ورقة ٢٥ .

(٣) النهرواني : البرق اليماني ، ص٦٨ - ٧٣ .

(٤) الدميري : قضاة مصر ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وابن نجيم : رسالة في حكم بناء كنيسة حارة زويلة ، مخطوطة سبق ذكرها .

مواقف علماء الأزهر من العصيان العسكري

لم تكن مظالم باشوات مصر وأطماعهم هي المصدر الوحيد لمتاعب علماء الأزهر في هذا العهد ، فلقد كان هناك العصيان العسكري الذي استفحل أمره حتى شمل معظم البلاد المصرية ، وكادت مطالب العصاة وفروضهم تصبح شيئًا من عادات الحياة اليومية وقد أطلقوا على هذه المطالب والفروض آنذاك لفظ « الطلبة »[1] ، كما رافقها مفهوم عام هو أنها شيء أقوى من جميع القوى الحاكمة في مصر ، ومن الحكمة تلبيه مطالب الطلبة كيفما كانت وحيثما كانت .

وقد ربط مؤرخو هذا العصر تاريخ أول عصيان عسكري في مصر العثمانية بعهد والي مصر أويس باشا سنة ٩٩٤ هـ/ ١٥٨٥ م ، وسببه أنه أراد أن يحقق وفرًا ماليًا لخزانة مصر فقطع راتب كل جندي علم أن له مصادر مالية أخرى كالتجارة والصناعة ، وقد كان لهذا الإجراء نتيجة مخلة بنظام الدولة واستقرارها ؛ إذ أخذ الجنود يستعيضون عما فقدوه من مرتباتهم بفروض مالية أرغموا الكشاف على دفعها أو استولوا عليها من الفلاحين بالقوة الجبرية ؛ حتى إن كثيرًا من الفلاحين تسللوا هربًا من قراهم وتركوا مزارعهم ولم تنته سنة ٩٩٧ هـ/ ١٥٨٩ م ،حتى هجم هؤلاء الجنود الناقمون على الديوان المالي بالقلعة لقتل أويس باشا به ؛ غير أنه كان قد تمكن من الفرار فهجموا على داره بالقلعة ونهبوها ، كما هجموا على بيت قاضي القضاة وقتلوا فيه بعض العسكريين ثم انتشروا في أرجاء القاهرة وفرضوا إتاواتهم وكل من تعرض لهم أو خالفهم قتلوه أو ضربوه مهما كان منصبه ، وانجلت هذه الفتنة في مطلع أيامها عن قتل القاضيين على بن القاق ، وشمس الدين محمد بن زحلق ، وخطف محمد بن أويس باشا وقتل عددًا كبيرًا من العسكريين النظاميين ومن المدنيين[2] .

---

(١) الطلبة : هى المطالب التى سعى العصاة العسكريون لتحقيقها فى هذه الفترة ، وكانوا يتحايلون لصبغ بعضها بصبغة مشروعة ؛ فيأمرون أحد الناس بكتابة شكوى ، كشكوى كفر العمرة من المارين بالطريق وتأسيسًا عليها تتحرك جماعة بكتبهم الى البلدة التى صدرت منها الشكوى المزعومة فيقررون عليها المغارم النقدية ، ومنها حق الطريق أى التكاليف المالية لانتقال العسكريين الطلبة .

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبة ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٣٨٠ تاريخ ، الورقتان ١٥ ، ١٤ ، وللمؤلف ذاته : النزهة الزهية ، ورقة ٢٩ ، ويوسف أفندى بن محمد الوكيل الملوى : تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، ورقة ٨٧ ، ومصطفى بن محمد بن يوسف الصفوى القلماوى : صفوة الزمان فيمن تولى على مصرين أمير وسلطان ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٥١ تاريخ ، ص ١٤٨ ، والإسحاقى : لطائف أخبار الأول ، ص ٣٣١ .

وأصبح لهؤلاء العصاة قوة رهيبة ، إذ كانت تقاليدهم تقوم على الجور والإرهاب ، ولم يجدوا من يلزمهم بالحق والعدل ، ولم يجدوا من يحول بينهم وبين تنفيذ أهوائهم ومطامعهم التي تمثلت في فرض الإتاوات على القرى والأفراد ، ولم يكد يشعر هؤلاء العصاة بأن السلطة الحاكمة بدأت تتحرك لمقاومتهم حتى جمعوا جموعهم وهجموا على باشا مصر محمد الشريف في أول رجب سنة ١٠٠٦ هـ/ ٧ فبراير١٥٩٨ م ، فما نجا أحد إلا بعون من الله إذ أرسل الله ريحًا عاصفًا حالت بين الباشا وبينهم ، ويصف البكري المؤرخ ما حدث بأنه من كرامات الباشا لصلاحه وتقواه ، إلا أن العصاة تمكنوا من قتل بعض رجال الحكم ونهب كثير من الدور و الأموال فأدى هذا إلى هروب بعض العسكريين والأمراء كما هرب أيضًا بعض أتباع العلماء ، وروى البكري أن هؤلاء العصاة بعثوا بجماعة منهم لقتل الشيخ محيي الدين الغزي الحنفي فسبقهم بالهرب ، أما القاضي زين الدين العبادي - كاتب المحاسبات الشريفة- فقد أدركوه في منزله وأخذوا منه كل ما فرضوه وافتدى منهم نفسه بكل ما لديه من أموال وفيرة[١] .

وكان في التزام الشيخ محمد بن أبي السرور البكري المؤرخ قرية بالمنوفية[٢] ، وكان يدفع لها مائة ألف نصف فضة كل عام أموالاً أميرية مقررة للدولة فألزمه العصاة بدفع مائتي ألف نصف فضة في عام واحد عن قريته هذه ، ويروي لنا هذا المؤرخ حادثة وقعت في قريته بالمنوفية وهي ليست إلا مثالاً للكثير من الأعمال الوحشية التي ارتكبها هؤلاء العصاة فيقول وقد جاء لبلدتنا المذكورة جماعة من العسكر بطلبة مذكور فيها أن أهل هذه القرية يتضررون من اللصوص المارين على طريقها ، وأن تكاليف انتقال العسكر ألف نصف فضة ، ولما وصل عساكر الطلبة لم يجدوا في القرية إلا امراة لها طفلان فأخذوهما ووضعوهما في خرج ؛ فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها فأحضرت لهم حليها وقالت لهم هذا يساوي أكثر من ألف نصف ، فأخذوا منها الحلي وأخرجوا الطفلين فإذا هما قد فارقا الحياة ، ويعلق البكري على هذا بقوله « فانظر إلى هذا التجرؤ الذي ما فعله كافر»[٣] .

(١) البكرى : كشف الكربة ، الورقتان ١٦ - ١٧ ، والنزهة الزهية : الورقتان ٣١ ، ٣٢ .

(٢)هى كفر العمرة بالمنوفية كما ورد فى وثائق محكمة الباب العالى سجل رقم ٣١٢ مادة رقم ٧٣٩ ص ٣٢٥ .

(٣) البكرى : النزهة الزهية ، سبق ذكره ، ورقة ٣٨ .

ولما قدم إبراهيم باشا حاجي واليًا على مصر في ذي الحجة سنة ١٠١٢ هـ/ مايو ١٦٠٤ م ، طالبه العسكريون بترقي القدوم[١] ، فأغلظ لهم القول ونهرهم فأسرَّها هؤلاء في نفسوهم ، فلما أقام معسكر قدومه ببولاق هجموا عليه وهدموه وتقاضوا رواتب القدوم منه بالقوة الجبرية ، أما الباشا فإنه عندما استقر بالقلعة شدد قبضته على هؤلاء الجند ، وقتل بعضهم بأسباب لا توجب القتل فبيَّت العصاةُ له شرًا[٢] ، ولم يمض ربيع الآخر سنة ١٠١٣ هـ / أغسطس ١٦٠٤م حتى حاصروا الباشا وحاشيته ببولاق ، وهم يباشرون قطع سد أبي المنجا لغمر الأراضي الزراعية بمياه الفيضان ثم هجموا عليهم وقتلوا إبراهيم باشا وبعض الأمراء العسكريين ، ولم يكتفوا بذلك بل رفعوا رأس كل من الباشا والأمير محمد بن خسرو على رمحين وطافوا بهما ثم علقوهما على باب زويلة[٣] ، ويشير المؤرخ الحجة المولى محمد المحبي[٤] إلى حقيقة لم يذكرها معظم المؤرخين ، ويجعلها من الأسباب التي عجلت بقتل إبراهيم باشا وهي قتله لعالم جليل هو الأستاذ زين العابدين البكري ، ويروي أنه استدعى هذا الأستاذ إلى القلعة فصعدها صحيح البدن ممشوق القوام ، ونزل منها محمولاً على الأعناق قد فارقته الحياة ، ورافقته دعاية تقول إنه مات فجاة ؛ لكن الذي ترجح بعد ذلك هو أن الباشا أمر بخنقه أو سمه بناء على أمر سلطاني ورد بقتله فعجلت هذه الحادثة الشنيعة بثورة العسكريين العصاة ، وقتلهم لإبراهيم باشا وبعض رجال حاشيته كما سبق ذكره[٥] .

وظل العصاة العسكريون مصدرًا لفزع الحكومة والشعب في مصر على السواء ، كما كانوا مصدرًا لقلق الباب العالي في الدولة العثمانية إلى أن تولى مصر محمد باشا ؛ فتمكن بحنكته ورباطة جأشه وحسن سياسته من القضاء على العصاة في أواخر سنة ١٠١٧هـ/

---

(١) ترقى القدوم منح مالية يصرفها الباشا من خزانة مصر للعسكريين عند قومه .
(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ٩٠ .
(٣) البكرى : كشف الكربة ، الورقتان ٣٣ ، ٣٤ .
(٤) من علماء دمشق ، ويعتبر تاريخه أوسع مصدر لأخبار القرن الحادى عشر الهجرى .
(٥) محمد بن فضل الله المحبى : خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى ، ج١ ، القاهرة ١٨٦٧م ، ص ٦١ ، ٦٢ .

ديسمبر ١٦٠٨م[1] ، وكان العلماء في مقدمة من هنأ الوزير بالانتصار على هؤلاء العصاة ، كما سجل بعضهم آراءهم وانفعالاتهم بهذا النصر شعرًا ونثرًا فحواهما أن الله عز وجل قد رفع عن مصر كربًا ، وأن استخلاص مصر من هؤلاء العصاة يعتبر فتحًا عثمانيًا جديدًا[2] .

ولقد استطال أمر الوجود العسكري للطلبة في مصر إذ استمر ما يزيد على عشرين عامًا ، كانت الكلمة الأولى والأخيرة فيها لهؤلاء العصاة ؛ بيد أن أهدافهم لم تتجاوز جمع الأموال وتكديس الثروات ، وهي أموال وثروات كانوا يغتصبونها من أصحابها اغتصابًا ، ولقد وقع من شر هؤلاء على بعض علماء الأزهر لا سيما الأثرياء منهم ، كالذي وقع على غيرهم من سائر طبقات الشعب ، ولقد قاوم العلماء هذا العصيان بما أوتوا من فصاحة وبيان ، كما قاومه كبارهم بما لهم من مكانات سياسية واجتماعية ودينية ، وقد ظهر هذا واضحًا في أخبارهم وآرائهم المنظومة والمنثورة التي سجلها لنا مؤرخون منهم عاصروا هذه الحقبة كالبكري والتحريري والمحبي وغيرهم .

دور العلماء في تثبيت ولاة وخلع آخرين

في سنة ١٠٣٢ هـ/ ١٦٢٢ م ، أوشك العصيان العسكري أن يستيقظ في مصر مرة أخرى ؛ ذلك لأن العسكريين كانوا شديدي الحرص على كل حق مالي خوله لهم قانون الدولة أو عرفها العام ، وكانوا لا يبالون من أي طريق يحصلون على حقوقهم ولو أضر هذا بالمصلحة العامة أو بمالية الدولة ولو أراقوا في سبيل ذلك الدماء أو أعلنوا العصيان وخروجهم على النظام ، فعندما ارتقى السلطان مراد الرابع عرش الدولة العثمانية في ١٥ من ذي القعدة سنة ١٠٣٢ هـ/ ٩ سبتمبر ١٦٢٣ م ، حدث في المناصب الكبرى تغييرات ، ومن هذه المناصب باشوية مصر التي اختار لها السلطان الجديد عليا باشا ، إلا أن العسكريين في مصر أجمعوا على طلب ترقي القدوم ، فعارضهم أعوان علي باشا بأن مصطفى باشا المعزول لم تزد مدة ولايته على ثلاثة شهور ، وقد دفعت الدولة عند بدء ولايته ترقي القدوم ثم قالوا

---

(١) البكرى : كشف الكربة ، الورقات ٣٤ ، ٨٤ .

(٢) البكرى : النزهة الزهية ، الورقات من ٣٧ إلى ٤٠ ، البكرى : كشف الكربة ، الورقات من ٢ إلى ٤ ، و٧٩ إلى ٨٣ ، التحريرى : السدر المنضدة ، ص ٦ ، ٧ .

لهم لو أننا أجرنا لكم ترقيا آخر لقدوم علي باشا لكان ترقيان في عام واحد ، وهو أمر مجحف بخزانة الدولة ضار بالرعية فما كان من العسكريين إلا أن تعصبوا تعصبًا شديدًا وقالوا : لابد لنا من ترقي القدوم ولو تولى على مصر كل يوم باشا جديد ، ثم احتد الجدال في هذا المجلس فاستل العسكريون خناجرهم وجرحوا بها بعض أعوان الباشا الجديد ، وهنا تدخل كبار علماء مصر وقضاتها فتوصلوا إلى حل وسط ، وهو أن يظل مصطفى باشا واليًا على مصر ، وأن يرجع علي باشا من حيث جاء ، ثم كتبت رسالة إلى سلطان الدولة العثمانية وقع عليها الشيخ أحمد زين العابدين البكري نيابة عن علماء الجامع الأزهر ، كما وقع عليها كبار الأمراء والعسكريين في مصر ، وقد وافق السلطان العثماني على ما جاء في رسالة مصر بعد أن أيدها شيخ الإسلام في الدولة العثمانية المولي يحيي أفندي في مجلس السلطان العثماني علنًا بإسلامبول ، وأعقب ذلك ورود عدد من الكتب السلطانية أحدها مرسوم سلطاني ببقاء مصطفى باشا واليًا على مصر ، فقرئت هذه الرسائل في مجلس القلعة بحضور العلماء في ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٠٣٣هـ/ ١٣ يناير ١٦٢٤م(١) .

وفي حين شارك العلماء في إسقاط أحمد باشا سنة ٩٣٠هـ / ١٥٢٣م ، وتثبيت مصطفى باشا في حكم مصر سنة ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢ م ؛ فإنهم شاركوا أيضًا في خلع موسى في سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠ م ، وكان لهم في هذا الكلمة المقدمة والرأي الأول ، وتتلخص أسباب خلعه في مصادراته لأموال الناس بدون أسباب شرعية ، واختلاسه للمال العام وسفكه الدماء البريئة ؛ فلقد افتتح موسى باشا حكمه في مصر بمقتل اثنين من موظفي الإدارة المصرية واستيلائه على أموالهم ثم سولت له نفسه إخراج النظارات من أصحابها ومعظمهم من العلماء ؛ ليسندها إلى أتباعه ؛ ولكن ذلك لم يتم له بسبب المعارضة الفعالة التي عارضه بها العلماء والصناجق والتي جعلته يعلن تراجعه ، إلا أنه لم يرعوِ عن أخذ الكثير من أموال الناس بالباطل ، ولما وردت الأوامر السلطانية بطلب فرقة عسكرية لا تقل عن خمسمائة جندي لحرب الفرس استقر الرأي في الديوان على إعداد الجنود ، أما

(١) البكرى : النزهة الزهية ، الورقتان ٤٨ ، ٤٩ ، والملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ٩٣ ، ٩٤ ، والنحريرى : الدر المنضد : ص ٣٨ ، وأبو الفوز محمدين أمين البغدادى : سبائك الذهب فى معرفة أنساب قبائل العرب ، مخطوط بمكتبة رفاعه الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٢٤٢ تاريخ ، ص ١٨٧ .

التكاليف المالية فيتحمل الديوان بمرتبات الجنود والعلوفات ، وتتحمل الرعية بتكاليف الانتقالات فجمعوا ما يزيد على ١٢٢ كيسًا ديوانيًا رصدت لشراء الجمال ، كما استقر الرأي بالديوان على أن يكون الأميرغيطاس قائد لهذه الفرقة العسكرية ؛ بيد أن المال المرصد لشراء جمال هذه الحملة كان قد أثار مطامع الباشا بعد أن صار تحت تصرفه ، فبعث إلى غيطاس بك بيورلديا[1] ، بأنه لامبرر الآن لسفر الفرقة العسكرية إلى فارس ؛ لأن خزانة الدولة لا تطيق تكاليف الإعدادات العسكرية والعلوفات ، فعارضه الأميرغيطاس أكثر من مرة ، وطالبه علنًا بتسيير الفرقة العسكرية ثم كشف للملأ عن مطامعه فأسرها موسى باشا في نفسه ، فلما صعد الصناجق والأمراء القلعة يوم عيد الأضحى ؛ ليهنئوا الباشا كما تقتضية التقاليد العثمانية احتال موسى باشا لإبقاء غيطاس بك فترة أطول ، وبالغ في إكرامه ليتمكن من اغتياله بأربعين رجلا أكمنهم في القلعة بكامل عدتهم فما تحرك غيطاس بك من مجلسه حتى هجم عليه هؤلاء ضربًا بالسيوف وطعنًا بالخناجر ثم بعثوا بجسده إلى أهله فانفجر الرأي العام ضد موسى باشا ، واجتمع العلماء والأمراء والصناجق وأجمعوا على خلع موسى باشا مهما كلفهم ذلك وبعثوا بتنبيهات إلى جميع العساكر ، وكتخدا الجاويشية والترجمان يحذرونهم من الصعود إلى الباشا لحضور وليمة عيد الأضحى كما هو المعتاد ولن تكون هناك عقوبة أقل من القتل لكن من يتصل بموسى باشا .

وفي يوم عيد الأضحى عقد العلماء والصناجق وباقي الأمراء اجتماعًا بمنزل الأمير قاسم بك بالقاهرة ، واستقر رأيهم على أن يبعثوا إلى الباشا بقاضي القضاة ؛ ليجري معه محاورة يسأله فيها عن أسباب قتل غيطاس بك ، فصعد قاضي القضاة المولى محمد أفندي إلى القلعة وسأل موسى باشا قائلاً : بأيٍّ سبب قتلت هذا الرجل في مثل هذا اليوم الشريف؟ فقال الباشا : أنا ما قتلته إلا بأمر سلطاني ، فقال قاضي القضاة : يجب عليك أن تبرز لي مثل هذا الأمر وإلا وجب القصاص على من امتدت أيديهم بقتل غيطاس بك ، فقال موسى باشا : ليس بلازم علي أن أظهر لكم أمر السلطان ولن أُمكن أحدًا من جماعتى الذين قتلوه فأنا وزير السلطان والأمور مفوضة إلى من قتل وغيره ، وليس لأحد مع رأيي

(١) البيورلدى : كلمة تركية ومعناها منشور يتضمن أوامر وتوجيهات .

رأي ، وانتهت المحاورة بذلك ونزل قاضي القضاة من القلعة ، وأبلغ الثائرين بما تضمنته محاوراته مع موسى باشا فقرروا محاصرة القلعة والمسالك المؤدية إليها ، واتخذوا من جامع السلطان حسن مقرًا لقيادة هذه الحركة وكان يتصدر جماعة العلماء بذلك الجامع ، مفتي السلطنة الشريفة بمصر الشيخ أحمد أفندي البكري الصديقى ، واستقر رأي المجتمعين بالجامع على أن يبعثوا إلى موسى باشا بوفد من العلماء ، ليسلم إليهم القتلة الثمانية المحددين بالأسماء والأوصاف لإقامة حد القصاص عليهم ما لم يكن مع الباشا أمر سلطاني بقتل غيطاس بك ، فإن كان معه أمر سلطاني فعليه أن يبرزه للاطلاع عليه والتحقق منه ، وكان هذا الوفد مؤلفًا من قاضي القضاة محمد أفندي وشيخ الإسلام أحمد أفندي الصديقي مفتي السلطنة بمصر ، فلما التقوا بموسى باشا وتحدثوا إليه في هذا الأمر رفض أن يجيبهم إلى أيّ مطلب من مطالبهم ، وقال لهم : لن أسلم هؤلاء الثمانية المطلوبين إلا بعد أن أسلم رأسي ، وأما تلويحكم بإقامة قائمقام وعزلي فافعلوا هذا إن كان يجوز لكم فعله شرعًا ، فنزل الوفد وأبلغ المجتمعين بجامع السلطان حسن بما انتهي إليه الأمر فانفتل جماعة من الأمراء يتقدمهم على بك لقتل موسى باشا نفسه لكن رأيًا معارضًا يتزعمه قاسم بك ساد الموقف فحواه أن يكتفوا بعزل موسى باشا وتنصيب حسن بك الدفتردار قائمقاما فاستقر الأمر على ذلك ولم يقتل من أعوان الباشا سوى أربعة وجدهم أتباع على بك سائرين في طريق القلعة فقتلوهم ثم أحضر المجتمعون حسن بك الدفتردار بجامع السلطان حسن وخلع عليه السيد نقيب أشراف مصر قفطان القائمقامية فلما أعلنوا موسى باشا بم تم كتب إلى السلطان العثماني مراد الرابع والصدر الأعظم خسرو باشا كتبًا بما حدث في مصر وبعث بها برًا وبحرًا ، وكذلك فعل المجتمعون بجامع السلطان حسن ؛ إذ كتبوا ثلاث رسائل إحداها باللغة التركية ووقع عليها سائر الصناجق والأغوات وأمراء العساكر والثانية باللغة العربية ، ووقع عليها علماء الجامع الأزهر ومن كان حاضرًا من القضاة والثالثة باللغة العربية أيضًا ، ووقع عليها قاضي القضاة بمصر محمد أفندي ، وعينوا الأمير إسماعيل بك مبعوثًا إلى الدولة العثمانية بهذه الرسائل الثلاث ، وبعثوا معه سبعة من العسكريين يمثلون الأوجاقات العسكرية في مصر ، وكان من عوامل نجاحه في مهمته اتصاله بخاله المفتي الأعظم في الدولة العثمانية يحيى أفندي الذي استطاع بحضور رجب باشا أن يقنع الصدر

الأعظم خسرو باشا ، والسلطان مراد الرابع بوجهة النظر المصرية فوافق السلطان على عزل موسى باشا عن ولاية مصر ، وتولية خليل باشا عوضًا عنه في المحرم سنة ١٠٤١هـ/ يوليو ١٦٣١م[١] .

لم يكن عصيان العسكريين وثورة الأمراء مقصورة على رواتب أو علوفات أو ترقيات قطعت أو دماء سفكت بل كان هناك الولايات وما حولها من صراعات أدت إلى ظهور عصيان بعض الأمراء ، وتجريد الحملات عليهم بعد موافقه العلماء وأخذ فتاويهم ، ففي ٤ من جمادى الأولى سنة ١٠٦٩هـ/ ٢٧ يناير ١٦٥٩م ، وردت إلى حكومة مصر أوامر سلطانية تضمن بعضها تولية محمد بك حاكم جرجا باشوية الحبشة ، وتولية أمير اللواء أحمد بك سردار الحبشة السابق ودفتردار مصر وقتذاك حكم جرجا مع خِلْعة سلطانية لكل منهما[٢] ، وقد قبل أحمد بك هذا المنصب بعد شيء من المعارضة ، وتلقى الخلع التي أفيضت عليه وعلى كشافه وشد رحاله متجهًا إلى ولاية جرجا ، أما محمد بك فإنه رفض قبول المنصب الجديد وإن كان سيرتقى به إلى رتبة الباشوية ؛ لأنه في نظره المنفى الذي سيحرمه من متابعة الحياة السياسية وفرص النجاح في مصر ، واعتبر باشا مصر رفض محمد بك عصيانا للسلطان نفسه فعقد مجلسًا بديوان قايتباي ، دعا إليه من العلماء مفتي السلطنة محمد البكري ، ونقيب الأشراف برهان الدين أفندي ، وقاضي القضاة أحمد أفندي فحضر مجلسه هذا نقيب الأشراف وقاضي القضاة أما المفتي فإنه اعتذر عن عدم الحضور والفتوى فاستفتى الباشا قاضي القضاة والنقيب في محمد بك الذي رفض أمر السلطان فأفتياه بجواز قتاله ؛ فأعد الباشا حملة أشرك فيها عشرة من الصناجق ونقيب الأشراف وعددًا من الفقهاء المجاورين بالأزهر وقاضي القضاة وقادها بنفسه إلى الصعيد ، وهناك نشب عدد من المعارك الحربية انتهت بهزيمة محمد بك وقتلوه ؛ فحملت رأسه ورؤوس بعض البارزين من أتباعه إلى القاهرة[٣] .

---

(١) البكرى : النزهة الزهية ، الورقات من ٥٥ - ٥٨ ، والملوى : تحفة الأحباب ، الورقة ٩٥ ، والصفوى : صفوة الزمان ، ص ١٦٢ .

(٢) كان والى مصر فى هذا الوقت غازى محمد باشا .

(٣) برهان الدين إبراهيم الصوالحى الصوفى : واقعة محمد بك الكبير حاكم ولاية جرجا ١٠٦٩ - ١٠٧٠هـ ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٦٩ تاريخ ، ص ٤٦٦ - ٩١ .

الأزهر يحمى اللاجئين السياسيين إليه

لم يعاصر العلماء في حياتهم السياسية العصيان العسكري أو مظالم الباشوات فحسب وإنما عاصروا لونًا آخر من ألوان الحياة السياسية الصاخبة بفتنها ودمائها ، وهي الفتن التي نشبت بين الأحزاب العسكرية في مصر ، وكان السناجق يتصدرون هذا الميدان ، وكُلٌ منهم له أهواؤه ومبادئه وميوله الحزبية ؛ وإذا كانت القوى في مصر قد انقسمت منذ وقت مبكر في العصر العثماني إلى حزبين كبيرين هما القاسمية والفقارية ، فإن موجات الفتن كانت تمتد وتطغى والشعارات الجديدة تنتشر في كل مكان حتى تكاد تخفي شعرات الحزبين التي لا تلبث أن تظهر مرة أخرى عندما تستقر الأوضاع وتتضح المعالم ، أما علماء الأزهر فقد كان لهم من وجودهم وخطرهم ما جعلهم يخوضون راضين أو مرغمين خضم هذه الموجات من الفتن العسكرية في حدود واجباتهم الشرعية فيؤيدون الحق ويقفون في وجه الباطل ، وفي بعض الأحيان كانت الفتن تستقطبهم فيصبحون فريقين مختلفين يرفع كل فريق شعارًا يخالف شعار الفريق الآخر أو ينضم إلى حزب يحارب الحزب الآخر .

وكان المحرم في سنة ١٠٧١ هـ/ سبتمبر ١٦٦٠ م ، بداية لظهور صراعات عسكرية أريقت فيها الدماء وانتشرت خلالها الاغتيالات ، وشبت المعارك والحروب الداخلية ، وكان أول مدارج الفتنة الخلافات والمطامع حول التزام بين مصطفى أفندي كتخدا الجاويشية سابقًا وعثمان زعيم مصر ، فقد كان في التزامهما أراضي صنافير بالقليوبية ولكل واحد منهما النصف ، فدفعت المطامع عثمان الزعيم لمطالبة مصطفى كتخدا بالتنازل له عن حصته في الالتزام فأبى واحتاط لنفسه بأن استصدر بيورلديا من باشا مصر موجهًا إلى أغا العزب بتعيين خمسة عشر رجلاً من الأوجاق لحراسة حصته في التزام صنافير فلما توجه هؤلاء الجنود إلى صنافير هاجمهم عثمان الزعيم ، وقتل منهم خمسة وجرح خمسة وطرد الباقين فما وصلت أخبارهم إلى باب عزبان حتى رفعوا الأمر إلى مصطفى باشا فشكل لجنة من شهود محكمة الديوان العالي وأمراء الجراكسة والبلكات العسكرية ؛ لتسجيل جميع المعلومات حول قتل جنود العزب بصنافير ، وذلك بعد أن أنكر عثمان الزعيم كل ما نسب إليه ، ولو أن الأمر ترك للقضاء بدون تدخل لأعطى كل ذي حق حقه ، ولكن أوجاق عزبان حزّب الأحزاب وأظهر العصبيات فانتشر جنوده حول القلعة وفي ميدانها ثم تعاهد

زعماء عزبان مع الفرق العسكرية الأخرى على أن يكونوا يدا واحدة ، فأصدر الباشا أمرًا بمحاكمة عثمان الزعيم ؛ لكنه اعتصم بحزبه الفقاري المتحفز للدفاع والحرب ، وأعقب ذلك وقوع مناوشات بين الأحزاب العسكرية وتغييرات في رئاساتها ، أما الباشا فإنه تمكن من قتل عثمان الزعيم حدًا بالسيف ثم أصدر أوامره بانتزاع الولايات والوظائف التي بأيدي الفقارين فتجمع الفقاريون حول القلعة ، واشتبكوا ببنادقهم مع بعض رجال الفرق العسكرية غير أنهم اضطروا إلى ترك مواقعهم عندما بدأ رجال الفرق العسكرية باستخدام سلاح المدفعية[١] .

أصبح الحزب المسيطر هو الحزب القاسمي واجتهد هذا الحزب والباشا في تتبع خصومهم بالقتل والاعتقال والنفي إلى دمياط أو إلى قبرص وانتشر هذا وعم ، وهنا برز للأزهر دور بارز في هذه الحقبة من الزمن ، وأظهر رجاله في مجتمعهم بفرسان النجدة وأئمة المروءة والشرف وملائكة الرحمة ؛ هذا الدور هو حماية اللاجئين إليه من الأمراء والعسكريين المطلوبين ، فقد اتخذ علماء الأزهر مواقف فعالة لاستمرار هذه الحماية وبقائها ، وناهضوا أكبر القوى العسكرية والحاكمة في مصر ؛ تحقيقًا لهذه الحماية التي تركت في نفوس مجتمع ذلك العصر انطباعًا سما بعلماء الأزهر وأحلهم في أعظم المكانات ، وقد سجل لنا الشيخ برهان الدين إبراهيم الصوالحي الذي كان يكتب يوميات هذه الوقائع صورة واضحة لهذا الانطباع في مؤلفه النادر « تراجم الصواعق» ، فهو يقول عندما يتعرض لذكر حماية علماء الأزهر للأمراء والعسكريين الفارين فصل فيما وقع في يوم الأحد سابع عشر شهر ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ ، اجتمعت طائفة السادة العلماء الوجهاء الكرماء ورثة الأنبياء وعمد الأتقياء ذوو المراتب العلية والأخلاق الحسنة المرضية ، عمد الدنيا والدين ، نجوم أهل الهدى واليقين منقذو الخلق من الضلال ، ومرشدوهم إلى طريق الحق وصالح الأعمال ، شريعة الله تعالى في أرضه ، القائمون بسنن نبيه وفرضه ، من بهم تُحلُّ المشكلات وتُقال العثرات ، ويعرف الحلال من الحرام ويحسن سلك الانتظام ، الذين هم للخير قادة ، ولمن أطاعهم السعادة الذين من اقتدى بهم اهتدى ، ومن خالفهم ضل واعتدى

(١) برهان الدين إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة برقم ٢٢٦٩تاريخ ، ص ٥٢٢ - ٥٥٠ .

ورغب عن الطريق القويم وغوى وابتعد عن الصراط المستقيم وهوى ؛ بسبب هؤلاء الجماعة الذين حضروا إلى الجامع الأزهر أتباع الصناجق الفارين المذكورين بالقائمة المتقدم ذكرها[١] .

لقد كثر في السبعينات من هذا القرن فرار الأمراء وأتباعهم خوفًا من القتل أو الاعتقال كما كثر التجاء بعضهم إلى الجامع الأزهر للاحتماء بعلمائه ، فمن هؤلاء المحتمين بالأزهر الأمير عمر جوربجى الذي توجه إلى الأزهر وجلس بين مجاوريه إلى أن أذن الله بالعفو عنه وعن غيره ممن كانوا مطلوبين للقتل أو الاعتقال[٢] ، ولم يكن الالتجاء إلى الأزهر والاحتماء بأهله طريقة مبتكرة في هذه الفترة من العصر العثماني ؛ فقد حدث قبل الحكم العثماني أن التجأ بعض المماليك إلى هذا الجامع هربًا من سطوة خصومهم[٣] ، وكما استمرت عمليات القتل والاعتقال والغدر طوال شهري صفر وربيع الأول من سنة ١٠٧١هـ/ نوفمبر ١٦٦٠م ، كذلك كان الباشا يطارد الصناجق الفارين في الوقت نفسه بالأقاليم ، ولقد تمكن بعد سلسلة حروب ومطاردات من القبض على ثمانية منهم تم قتلهم بالقلعة ، كما تمكن أتباعه من الاحتيال على أربعة من كبارهم بأمان كاذب فقتلوهم بعده فورًا ، ولم ينج من القتل أو النفي جميع من قبض عليهم من كبار الفارين أو صغارهم ، أما من حامت حولهم شبهة التعاون مع الفارين فكان النفي أقل عقوبة يمكن توقيعهم عليهم ، ففي ١٦ من ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ ١٩/ نوفمبر ١٦٦٠م قرر المجتمعون بالديوان العالي إخراج ثمانية وعشرين أميرًا وعسكريًا من القاهرة منفيين إلى أيِّ مكان يختارونه ؛ لاتهامهم بالتعاون مع الصناجق الفارين والحزب الفقاري ، وكتبت مذكرة بأسمائهم وقُرئت على جميع الحاضرين بالديوان ، فلما علم هؤلاء العسكريون والأمراء بقرار الديوان اتجه اثنان منهم إلى ثغر دمياط ، واتجه الستة والعشرون الباقون إلى الجامع الأزهر ؛ يقصدون الاحتماء

---

(١) المصدر ذاته : أسماء الأمراء والعسكريين الذين احتموا بالأزهر طبقًا لورقة رسمية قرأها ص٥٤٨ - ٥٨٥ .

(٢) المصدر ذاته : ص٥٤٨ .

(٣) الخطيب الجوهري : نزهة النفوس ٢ ، حوادث سنة ٨٢٤هـ ، ص ٥١٧ ، وابن إياس : بدائع الزهور ، حوادث سنة ٩٢٢هـ ، ص ١٠٨٥ .

بحرمه والاستنصار بأهله ، ويؤكد مؤرخ معاصر لهذه الأحداث أن قرار الديوان الذي صدر بنفي هؤلاء القوم لم يكن مبعثة إلا الأحقاد والعداوة الشخصية[١] .

ولم يلبث أن عقد العلماء اجتماعًا بالجامع الأزهر في ١٧ من ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٦٦٠م ، برئاسة شيخه سلطان المزاحي ، وتناولوا في المجلس موضوع الأمراء والعسكريين المحتمين بالأزهر ، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على ذهاب وفد من العلماء إلى ديوان مصر بالقلعة للاجتماع بوالي مصر إبراهيم باشا الدفتردار وإجراء محاورة معه عن الأمراء والعسكريين الذين قرر الديوان طردهم من القاهرة ، وقطع رواتبهم والاستيلاء على جهاتهم الزراعية ثم إبلاغه بأن هذا محرم لا يجوز شرعًا وأنه يجب إعادتهم إلى وظائفهم وإجراء رواتبهم ورد جهاتهم إليهم لأن قرار الديوان لم يبن على مقدمات حقيقية ، كما تم الاتفاق على أن يشكل الوفد من أربعة من كبار علماء الأزهر وهم الشيوخ سلطان المزاحي ، وعلى الشبراملسي ، ومحمد المنزلي ، وموسى القليني ، ولما تم ذلك انطلق الوفد إلى مجلس باشا مصر بالقلعة ، وبسطوا أمامه قضية هؤلاء الأمراء والعسكريين الذين احتمى معظمهم بالجامع الأزهر بعد أن قرر الديوان طردهم من القاهرة ، وقطع رواتبهم وعلوفاتهم والاستيلاء على جهاتهم ، ثم ذكروا للباشا بأنه لو فرض أنه حدثت منهم ذنوب تكفرها التوبة لأنهم تابوا ، ثم أردف العلماء ذلك بقولهم ونحن العلماء يجب علينا إبلاغ أولي الأمر بما يترتب على الوقائع من الأحكام الشرعية ، وكذلك يجب علينا إبلاغ أولي الأمر باتباع القواعد الشرعية- كما أمر الله تعالى ورسوله فأجابهم الباشا بأنه سيعقد الديوان في اليوم التالي ويجتمع فيه بالعسكريين والصناجق القاسمية ؛ لبحث هذه القضية وليتخذوا فيها قرارًا سيبلغ علماء الجامع الأزهر بمضمونه[٢] ، وفي اليوم التالي أرسل الباشا إلى علماء الأزهر رسالة تضمنت خبر الصفح عن الأمراء والعسكريين الذين شملهم قرار الديوان المؤرخ بالسادس عشر من ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ/ ١٩ نوفمبر ١٦٦٠م ، والذي نص على طردهم من القاهرة وتجريدهم من جهاتهم ومناصبهم ورواتبهم وعلوفاتهم ؛ وذلك امتثالاً لما رأه السادة العلماء الفضلاء[٣] ، فبناء على ذلك اتصل جماعة من علماء الأزهر

(١) إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ٥٧٣ - ٥٨٣ .
(٢) المصدر ذاته : ص٥٨٤ ، ٥٨٧ .
(٣) المصدر ذاته : ص٥٨٧ .

بقاضي قضاة مصر في ١٩ من شهر ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ ، وتحدثوا معه فيما انتهي إليه أمر المحتمين بالأزهر ليقوم من جانبه باتخاذ الإجراءات الشرعية والإدارية التي تكفل لهؤلاء ممارسة حقوقهم في ظل الشريعة المحمدية ؛ فأمر قاضي القضاة بكتابة مذكرتين بالإجراءات الشرعية التي يجب اتخاذها مع الأمراء والعسكريين المحتمين بالأزهر ، والذين صدر لصالحهم عفو مبدئي من والي الديار المصرية إبراهيم باشا ، وأرسل إحدى هاتين المذكرتين إلى إبراهيم باشا وأرسل الأخرى إلى أحمد بك قائم مقام سابقًا وزعيم مصر حالا ، فأجاب أحمد بك بمذكرة بعث بها إلى قاضي القضاة تضمنت أنه سيعقد غدًا اجتماع يضم الأغوات والأمراء والصناجق القاسمية ؛ للاتفاق على كيفية إعادة المحتمين بالأزهر من الأمراء والعسكريين إلى مناصبهم وجهاتهم إكرامًا للسادة العلماء الفضلاء وقبولا لشفاعتهم .

وفي ساعة مبكرة من صباح العشرين من ٢٠ ربيع الأول ، عقد الصناجق والأمراء القاسمية والعسكريين مجلسًا بمنزل أحمد بك وتحت رئاسته بسطت فيه قضية الأمراء والعسكريين المحتمين بالأزهر وغيرهم ، وأن السادة العلماء الفضلاء طلبوا العفو عنهم وإعادة جميع حقوقهم إليهم ، واعتبار قرار الديوان العالي الذي صدر في ١٦ من ربيع الأول سنة ١٠٧١هـ ؛ كأنه لم يكن فأعلن الجميع موافقتهم على ذلك امتثالاً لأوامر السادة العلماء الفضلاء ، غير أنهم رأوا أن يتخذوا قرارًا يشمل جميع الفارين والمحتمين والمنفيين وبعد كثير من المناقشات اتفق رأي الجميع على ما يلي :

أولاً : إعادة خمسة عشر من المحتمين بالأزهر إلى مناصبهم ، وإجراء رواتبهم وعلوفاتهم كما كانت .

ثانيًا : إحالة أحد عشر من المحتمين بالأزهر إلى التقاعد على أن يتقاضوا رواتبهم وعلوفاتهم كما كانت .

ثالثًا : يبقى الفارون والمنفيون من القاهرة ، وعددهم تسعة عشر في أماكنهم لا يسمح لهم بالعودة ، ومن تسلل منهم إلى القاهرة يقبض عليه[1] .

---

(١) المصدر ذاته : ص٥٨٨ ، ٥٨٩ .

ثم أبلغ المجتمعون صورة ما دار في هذا الاجتماع إلى وزير مصر إبراهيم باشا الذي كتب بيورلديا إلى قاضي القضاة بصورة هذا الاجتماع فسجله قاضي القضاة بالسجل ثم كتب بموجبه حجة قيدت بالسجل المحفوظ أيضًا ثم سلمت للسادة العلماء الفضلاء فسلمها العلماء بدورهم إلى الشيخ المزاحي ، وفحواها ما اتخذه الباشا والصناجق والعسكريون من القرارات التي سبق ذكرها ، وما ترتب عليها من استرداد الأمراء والعسكريين المحتمين بالأزهر لكافة حقوقهم بعودة البعض إلى مناصبهم ، وتقاعد البعض الآخر مع جريان رواتبهم وعلوفاتهم[١] .

فمما تقدم نشاهد صورًا واضحة نتبين منها ما للأزهر وعلمائه من مكانة ، فالأزهر حرم آمن لا يتعدى خصم على خصمه في حماه ، وهذه الحرمة أمر قد تعارف عليه المسلمون شعوبًا وأمراء وحكومات ؛ فقد رأينا هؤلاء الذين وجهت إليهم اتهامات وأصبحوا مطلوبين للقتل أو النفي يلجأون إلى حرم الأزهر- فرادى وجماعات - فلا يستطيع خصومهم القبض عليهم أو الاقتراب منهم بوجه قانوني أو غير قانوني ، وعلماء الأزهر هيئة لها كلمة مسموعة في الأوساط الشعبية والمملوكية والحكومية على السواء ، وهذه الكلمة أصبحت فوق كلمة الباشوات الصناجق ، فلقد قرر الباشا والصناجق والعسكريون قرارًا ، وقرر العلماء قرارًا فما وسع هؤلاء إلا النزول عند قرار العلماء بالحق والعدل ، بل نراهم يسلمون بهذا النزول على رأي العلماء ويعترفون به في مذكراتهم ومراسلاتهم ، فإبراهيم باشا يذكر في خبر العفو عن الأمراء أنه صدر امتثالاً لأوامر السادة العلماء الفضلاء[٢] .

والأمير أحمد بك قائمقام زعيم القاسمية يقول في مذكراته التي بعث بها إلى قاضي قضاة مصر إنه سيعقد غدًا مجلس يضم الصناجق والأغوات ؛ للاتفاق على الصفح عن المحتمين بالأزهر ، وعدم التعرض لهم إكرامًا للسادة العلماء[٣] وقبولاً لشفاعتهم ، وفي المجلس الذي عقد ببيت الأمير أحمد بك وحضرة الصناجق والأغوات ، وأصدروا قرارهم بقبول العفو عن المحتمين بالأزهر قدموا لذلك أقوى سبب في نظرهم وهو الامتثال لأوامر

---

(١) المصدر ذاته : ص٥٩١ ، ٥٩٠ .

(٢) المصدر ذاته : ص٥٨٧ .

(٣) المصدر ذاته : ص٥٨٩ .

السادة العلماء ، كما أن شخصية الشيخ سلطان المزاحي ، والتي نرى أنها فرضت نفسها على الحوادث لا يمكن إغفال ما كان لها من قوة وقيادة وعزة ارتفعت بالأزهر خلال هذه الوقائع إلى المكان الذي ينبغي أن يكون فيه على الدوام ، ومن مظاهر قوة المزاحي وشرف قيادته وحزمه أنه لم يرفع حماية الأزهر عن الأمراء والعسكريين الملتجئين إليه إلا بعد صدور قرارين من الباشا والأمراء والصناجق بالعفو عن هؤلاء ، ورد حقوقهم إليهم وإعلامه بهما رسميًا ووضع حجة ديوانية تحت يده بعث بها إليه قاضي القضاة بأمر من الباشا بعد تسجيل نصها بالسجلات الديوانية[1] .

وقد سجل الشيخ الصوالحي المؤرخ الذي عاصر هذه الوقائع انطباعاته عن تلك المواقف الشجاعة التي وقفها علماء الأزهر ، ورد هذه المواقف إلى أصول إسلامية فقالب وما حملهم على ذلك إلا الشفقة والرحمة وما يجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والنصيحة لأولي الأمر ولعامة المسلمين ، ثم استطرد قائلاً : أن أولي الأمر في الحقيقة هم العلماء وهم المقصودون بقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ كما قال الحسن والضحَّاك ومجاهد ، ثم جاء بحديث من رواية ابن عساكر عن أنس رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « العلماء أمناء الله على خلقه» وذكر أن إكرام العلماء واجب على كل من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، واختتم حديثه حول هذه الوقائع بقوله « وفرَّجَ الله سبحانه وتعالى بقدرته القاهرة وآياته الباهرة عن هؤلاء المذكورين ؛ بسبب اجتماع العلماء والتكلم في شأنهم والنظر لحالهم جعله الله تعالى ملجأ ومقصدًا دائمًا ، وأقام بهم منار الإسلام وأدام نفعه للخاص والعام بجاه سيدنا محمد خير الأنام[2] .

وإذا كان الأزهر ورجاله قد احتلوا في نفوس الناس هذه المنزلة العظيمة التي نبعت عن كفاحهم ونضالهم في سبيل الحق والعدل ؛ فإن هناك نفوسًا قد أعمتها المادة وختم على قلوبها التعصب من هؤلاء أحمد بك البشناق الذي كان يبغض الأزهر ورجاله بل كان يحقرهم وكثيرًا ما كان يشبه الأزهر بمالطة دولة الكفر ، وكان هذا متفقًا مع أعماله السيئة

---

(١) المصدر ذاته : ص٥٩٠ ، ٥٩١ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ .

الأخرى فقد سعى أحمد بك البشناق في قتل كثيرين إبان الفتن العسكرية ، روى الصوالحي أن البشناق كان مغرورًا متعاليًا قهر اليتامى وحرم المساكين ، وأنه كثيرًا ما كان يحاول إثارة الأمراء والعسكريين على إبراهيم باشا بسبب خزانة السلطان ، إذ كان يعلن خوفه من عدم إرسالها أو العجز عن إتمامها موجهًا اتهامًا غير مباشر إلى الباشا ، فلهذا لم يتردد الباشا في قتل أحمد بك البشناق عندما لاحت له أول فرصة بل ولم يتردد في قتل كتخداه الذي كان يرافقه ، قتلهما في ديوان القلعة في العاشر من ذي الحجة سنة ١٠٧٢هـ/ ٢٦ يوليو ١٦٦٣ [١] .

وكما كان للعلماء مواقف مشرفة في إنصاف المظلومين والوقوف في وجه الظالمين ولو كان باشا مصر وقوفًا بدأ بالحكمة والموعظة الحسنة ثم انتهي بالمعارضة والزجر والمقاومة ، كذلك كان لهم معارضات وزجر للسلطان العثماني نفسه ، وقد برزت هذه المعارضات في مواقف سياسية ، وأخرى تتعلق بالاقتصاد ، وثالثة تتعلق بالرواتب والعلوفات ، وسنذكر كل موقف منها في موقعه الزمني فيما يلي :

- في سنة ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٣م ، وقد كان الوالي على الديار المصرية عمر باشا قاهر الزرب[٢] ، وكان السلطان على الدولة العثمانية وممالكها محمد الرابع ، ورد أمر سلطاني بإعداد سجلات الرواتب والعلوفات مفصلة ، وإرسالها إلى دار السلطنة العثمانية فاعتقد أرباب الرواتب والعلوفات أن الدولة ستقتطع منها أجزاء فاستنجدوا بعلماء الأزهر ؛ فكتب الشيخ إبراهيم المأموني شيخ الشافعية رسالة في سنة ١٠٧٤هـ/ ١٦٦٣م إلى ذلك السلطان حذره فيها من الحيف على المرتبات والعلوفات ؛ لأن إلغاءها أمر مخالف للشريعة الإسلامية ، وقد بدأ المأموني رسالته بحمد الله الذي أعز الدين بالدولة العثمانية ، ثم نوه

---

(١) المصدر ذاته : نسخة ثانية مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٤٠١ تاريخ تيمور ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٢) الزرب أو الضربة أو الضرب هو اسم لاتباع محمد بك ، وهم حزب اشتد وقوى وتمكن فى مصر وال أمره إلى التمرد ، كما سيأتى بيانه على سبيل الاختصار ، وبهذا الحزب أو «الميليشيا» نفذ محمد بك الضرب كثير من أغراضه ومخططاته فى مصر ، خلال فترة من الزمن انتهت فى سنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م .

في مقدمة رسالته بطريقة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- في الحكم لأن المرتبات والعلوفات سنة عمرية ثم ذكر إن الشريعة الإسلامية تبقى ببقاء العلماء إلى يوم الدين ، وأن النبي أخبر بأنه لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله ، وأن هؤلاء يظلون على أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ويذكرون أرباب الدول بالعدل ، وفي العدل دوام الدول لهذا لم تزل مراتبهم فاخرة في الدنيا والآخرة ، وإليهم يرجع الناس في أمر الدين والدنيا ، ولم يزالوا في كل دولة مكرمين وفي جميع العصور مؤيدين خصوصًا في دولة مولانا الأعظم والخاقان الأفخم الأكرم القائم بنصرة الدين ، والمجاهد لإعزاز الإسلام والمسلمين قامع الطغاة والمتمردين حامى ثغور الموحدين واضع العدل في مستحقه والآخذ للمظلوم بحقه ، رافع لواء الجهاد من فتح الله تعالى على يديه مالم يفتح به على من سبقه ، ثم ذكر المأموني أن من مآثر السلطان ومآثر آبائه إجراء رواتب العلماء وطلبة العلم وحفاظ القرآن الكريم واليتامى والأرامل وغير ذلك من الميراث والصدقات ، فكان هذا من أسباب الدعاء له ، غير أن قلوب هؤلاء انقضت ونفوسهم تكدرت عندما أشيع في القاهرة المعزية أن السلطان - أدام الله علاه - قد طلب إرسال دفاتر الرواتب والعلوفات إلى دار الخلافة الشريفة ، فوقع في نفوس هؤلاء الخوف[1] .

ومما كتبه الشيخ إبراهيم في كتابه هذا عن مكانة الجامع الأزهر ومنزلة علمائه قوله إن قاهرة مصر في هذا العصر عامرة بالعلم والعلماء والحفاظ والفهماء خصوصًا أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وقوله إن جميع العلماء وحفاظ القرآن العظيم والفهماء خصوصًا القاطنين بالجامع الأزهر والمحل الأنور ؛ هم القائمون بفريضة العلوم والشعائر وسلوك هذه المسالك المداومون على الاشتغال بالعلوم والأذكار أناء الليل وأطراف النهار ، بالغدو والآصال ملازمون للدعاء بدوام دولة السلطان ، ومتى قطعت الرواتب والعلوفات أو أبطلت أو حصل في تلك الرسوم خلل أدى هذا إلى خراب ذلك الإقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير الجسيم[2] .

---

(١) إبراهيم المأمونى الشافعى : رسالة من تيسير خالق للأرض والسموات فى الكلام على ما بمصر من الجوامك والعلوفات ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٤١٣ تاريخ تيمور ، ص ١ - ٢٠ .

(٢) المصدر ذاته .

وقد ظلت الفتن العسكرية جذوتها متقدة ؛ فكلما خبت تأهبت للاشتعال ثم اشتعلت وكان النفي هو السلاح الواقي الذي يستخدمه المنتصرون ضد خصومهم إذا ما حامت حولهم شبهة التآمر ، وظل رجال الأزهر مشدودين نحو هذا الصراع ليدلوا فيه بدلاء الشريعة ، ففي منتصف شهر جمادى الأولى سنة ١٠٧٥هـ/ ٤ ديسمبر١٦٦٤م تجمع العسكريون المنتسبون إلى طائفتي الإنكشارية والأسباهية في الرميلة ميدان القلعة ، وقرروا عزل جعفر أغا الجراكسة ونفي ثمانية من العسكريين الأسباهية إلى الواحات ، ثم ولَّوا حسينًا بك كاشف المنصورة السابق أغا على طائفة الجراكسة ، وعندما أرادوا تنفيذ النفي في العسكريين الثمانية التجأ ثلاثة منهم إلى الجامع الأزهر ، والتجأ واحد منهم إلى بيت البكرية وفر اثنان وقبض على اثنين نفيًا إلى جزيرة قبرص(١) ، ومن الجدير بالذكر أن بيت البكرية الذي التجأ إليه الجركسي الفار من النفي كان بيتًا للرئاسة والعلم في العصر العثماني ؛ فقد كان في منهج العثمانيين دعم هذا البيت بالزعامة الدينية والثراء لاتصال نسب رجالاته بأبي بكر الصديق -رضى الله عنه - ، فمنحوا رجاله الالتزام والرزق ونظارات الأوقاف والرواتب والعلوفات والوظائف ، واختار من رجالهم مفتي السلطنة بالديار المصرية ونقيب الأشراف ، وكذلك الحال بالنسبة لبيت السادات الوفائية ماعدا إفتاء السلطنة ونقابة الأشراف لاتصال نسبهم بالإمام على كرم الله وجهه ، وكان جميع زعماء هذين البيتين ومعظم رجالهم من أبناء الأزهر ومن رجالات العلم فيه ، وكان لعلماء هذين البيتين حلقاتهم الدراسية بالأزهر ، كما عقدوا مثلها في دورهم وشاركهم فيها الأزهريون ؛ فلا عجب أن كان علماء الجامع الأزهر وعلماء البيتين البكري والوفائى جبهة واحدة طوال فترة الحكم العثماني(٢) . لقد كان للبيت البكري زعامتان إحداهما دينية تتمثل في صلته بأبي بكر الصديق -رضى الله عنه - ، والثانية علمية تتمثل في انضواء علمائه تحت لواء الأزهر ؛ فلهذا التجأ الجركسي إلى هذا البيت التجاء سياسيًا فحماه هذا البيت من النفي ،

---

(١) الصوالحى : تراجم الصواعق ، نسخة تيمور ، مخطوطة سبق ذكرها ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) عبد الله مراد بن يوسف الروس الحنفى الأزهرى الشاذلى : الكنز المفيض الأنور فى ذكر نبذة يسيرة من فضائل الجامع الأزهر الورقتان ١١ - ١٤ ، نسخة مصورة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٠٩٠ح ، عن مخطوطة محفوظة بإحدى مكتبات أوروبا .

ورغم أن الصناجق والعسكريين عقدوا مجلس صلح في ٢٢ من جمادى الأولى سنة ١٠٧٥هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٦٤م ، تعهد فيه القاسميون والفقاريون بنسيان الماضي والعفو عن جميع المنفيين ، إلا أن تيار الفتنة كان أقوى من أن يوقفه مثل هذا المجلس .

فما حل اليوم السادس والعشرين من ذات الشهر حتى بدأت سلسلة من أعمال النفي والقتل والطرد من الوظائف العسكرية ، وكان بعض ذلك بأوامر سلطانية وقامت حملات تفتيش على الأسلحة شملت جميع البلاد ، وفي ٢٦ من شهر رمضان عقد الصناجق والأغوات القاسميون اجتماعًا تزعمه محمد بك الضرب[1] في بيته بالقاهرة ، واتفق المجتمعون على نفي ستة من الأمراء والعسكريين ؛ لما لهم من اتجاهات سياسية تتعارض مع سياسة حزب الضرب العسكري المسيطر ، فبادر معظم هؤلاء الذين تقرر نفيهم بالاحتماء بالجامع الأزهر كما احتمى غير هؤلاء من العسكريين والأمراء الذين قرر هذا الحزب المتسلط نفيهم أو سجنهم أو قتلهم حتى بلغ عدد المحتمون بالجامع في أوائل شوال سنة ١٠٧٥هـ / إبريل ١٦٦٥م عشرة من الأمراء والعسكريين ، ولقد استطاع محمد بك الضرب بما له من زعامة على الصناجق والأمراء أن يحمل عمر باشا على أن يصدر بيورلديا إلى الجامع الأزهر ومن فيه من العلماء والمجاورين بأن يُخرجوا من الجامع العشرة المحتمين به ، والمطلوب نفي بعضهم قتل بعضهم الآخر وأن يسلموهم لأعوان الباشا ، فحدث في مجتمع علماء الأزهر رد فعل عنيف فاجتمع العلماء والمدرسون والطلبة والسادات البكرية والوفائية ونقيب الأشراف برهان الدين أفندي ، وقرروا الخروج بجموعهم في مسيرة إلى بيت قاضي القضاة ؛ حتى أولاد المكاتب خرجوا خلف هذه المسيرة الغاضبة .

ولما اجتمع بهم قاضي القضاة قالوا له إن « عمر باشا بعث إلينا بيورلديا مع كتخدا ألفا بموجبه بأن نسلم إلى أعوان الباشا العشرة المحتجين بالجامع الأزهر الفارين من القتل ، وإننا والله لن نخرجهم ولن نسلمهم ولن نتخلى عن حمايتهم» فبادر قاضي القضاة بإرسال

---

(١) إبراهيم المأموني : رسالة من تيسير خالق الأراضي والسموات ، مخطوطة سبق ذكرها ، ص١٨ ، ولقد كان بيت محمد بك الضرب المكان المفضل لاجتماعات الصناق والأغاوات في هذه الحقبة من العصر العثماني .

مذكرة إلى الباشا، وصف له فيها الثورة التي اجتاحت علماء الأزهر وطلابه، ومما قاله في مذكرته إلى عمر باشا إن أهل الجامع الأزهر وعلماءه والسادات البكرية والوفائية ونقيب الأشراف لن يسلموا لكم في ذلك الأمر»، وكانت مذكرة قاضي القضاة خير معبر عن حقيقة الأمر فبادر عمر باشا بإصدار بيورلدي في اليوم نفسه بالأمان للعشرة المحتمين بالأزهر، وهنا فقط انصرف رجال الأزهر وطلابه وأولاد المكاتب؛ لكن عمر باشا واللاعبين من ورائه خلف الستائر عملوا على إشهار النداء في جميع أرجاء القاهرة بفرض الأحكام العسكرية، والتي قضت بعدم التجول أو الخروج من المنازل بعد صلاة العشاء مباشرة، فلما عم إشهار هذا النداء أغلق أهل الجامع الأزهر أبوابه الثلاثة، وأحسوا بأن الباشا وأعوانه بدأوا في حرب غير معلنة يوجهونها للأزهر وأهله؛ ليتخلوا عن حماياتهم للمغضوب عليهم سياسيًا وعسكريًا من الأمراء والعسكريين[1]، فاتسعت هوة الخلاف بين العلماء والباشا وأدرك كل طرف نوايا الآخر؛ لهذا فإنه عندما ولى عمر باشا يوسف أوضة باشي الينكجرية نظارة الأزهر لم يقبله العلماء، وبادروا بطرده قائلين ما نريد هذا ولا يتولى نظارة الأزهر إلا محمود الشهير بالهريطي، وبهذا القرار الذي شمل القول والعمل أعلن علماء الأزهر أن لا ولاية للباشا عليهم، ولا لأعوانه الظلمة وعلى رأسهم محمد بك الضرب حاكم الولايات الأربع: جرجا والشرقية والمنوفية والفيوم، وقائد كتاب الحزب التي يستخدمها لتحقيق أهوائه ومطامعه السياسية والمادية، ولقد أصر محمد بك الضرب على خروج العشرة المحتمين بالأزهر، ليجري عليهم حكمه؛ رغم أن الباشا أرسل إلى العلماء صورة أمان لهؤلاء العشرة.

إذن فالحقيقة التي لايمكن إغفالها أن الذين كانوا يتصرفون في سياسة مصر وأحوالها وقتئذاك؛ إنما هم محمد بك وأتباعه المسمون بحزب الضرب أو الزرب، وأن الباشا وأتباعه والصناجق وأتباعهم؛ وإن كانوا هم البارزين على مسرح السياسة لم يكن في مقدورهم إبرام أمر أو نقضه إلا بعد أن يرضى به محمد بك وأعوانه الضربيون؛ لهذا فلم يخطئ رجال الأزهر عندما جعلوا محمد بك هدفًا لسهامهم التي لاتخطئ إنها سورة الأنعام إذا انطلقت

(١) إبراهيم الصوالحي: تراجم الصواعق، ص ١٤٨ - ١٥٣ .

من حناجر طاهرة وقلوب عامرة بذكر الله إن محمد بك الضرب كان يملك قوة الرجال والسلاح وهو وحزبه أرباب فروسية وسيف ، أما رجال الأزهر فلا يملكون في ظاهر الأمر إلا كتبهم وأقلامهم ؛ لكنهم في الحقيقة يملكون بالحق والعدل الطلب من الله عز وجل ، وأمام تحديات محمد بك الضرب وتلويحاته باستخدام القوة التي يملكها لكف رجال الأزهر عن حماية الملتجئين إليه ، ولم يتراخ علماء الأزهر ومجاوروه في التوجه إلى الله عز وجل بقراءة سورة الأنعام ، ففي اليوم الحادى عشر من شهر شوال سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦ إبريل ١٦٦٥م ، اجتمع علماء الأزهر ومجاوروه في مجلس حافل بالأزهر ؛ تلوا فيه سورة الأنعام أربع مرات متتالية توسلوا خلالها إلى الله عز وجل بالدعاء على محمد بك حاكم الولايات الأربع وأتباعه الضربيين ، وكانوا يجأرون إلى الله بصوت عالٍ قائلين في دعائهم يا مفرج الكرب عليك بمحمد بك والضرب» ، وصعد المجاورون مآذن الجامع الأزهر وبأيديهم البيارق مرفوعة خفاقة وهم يجأرون إلى الله تعالى بأصوات عالية أن يزيل محمد بك وأتباعه الضربيين[1] ، ولقد كان لهذا الدعاء العلني الذي التجأ إليه علماء الأزهر فعل السحر في هذا المجتمع الدينى ؛ لهذا نجد أن الصناجق وجماعة الضرب يجتمعون بعد عشاء هذا اليوم في الرميلة ميدان القلعة يعلقون مصحفا شريفًا وسهامًا ، ويقسمون عليهما أنهم لن يضروا أحدًا غير أنهم لم يتراجعوا عن طلب العشرة رجال المحتمين بالجامع الأزهر ، وبعثوا إلى العلماء والمجاورين بالأزهر بما قرروه عشاء في الرميلة ليروا رأيهم ؛ غير أنهم لم يتلقوا من العلماء ومجاوري الأزهر إلا رفضًا وإصرارًا على حماية هؤلاء العشرة[2] .

ولجأ محمد بك وأتباعه إلى طريقة اعتقدوا أنهم يثيرون بها مخاوف علماء الأزهر ومجاوريه ؛ فعهدوا إلى الأمير شاهين زعيم مصر بقطع رأس رجل تقرر إعدامه أمام الجامع الأزهر ليبث في نفوس رجاله المخاوف والرعب ، ولكن خطتهم باءت بفشل ذريع إذ ما لمح مجاورو الأزهر هذا السفاح وجنوده يقتلون الرجل أمام الأزهر حتى انهالوا عليهم رجمًا بالحجارة فولوا هاربين وقد لطخت أيديهم بالدماء ، والمجاورون يطاردونهم حتى أدركوا رجلاً

---

(١) المصدر ذاته : ١٥٤ .

(١) المصدر ذاته : ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

من أتباع محمد بك الضرب يسمى عيسى الشرقاوي فأوسعوه ضربًا وركلاً ، وقطعوا ثيابه وكادوا يقتلونه لولا أن استصرخ رحمتهم وأقسم لهم على براءة ساحته(١) .

وفي خضم هذه الأحداث والفتن التي دبرها أعداء الأزهر ؛ للنيل من مكانات رجاله رزئ الأزهريون بوفاة الشيخ سلطان المزاحي الشافعي الذي رفع بعزمه وقيادته ذكر الأزهر في المجتمع ، وسار به في منهج يمثل دوره الحقيقى الواضح في رد الظالمين عن ظلمهم وأنصاف المظلومين وحمايتهم ، وقد عرفنا أن الشيخ المزاحي لم يخش بطش الظالمين ولا سطوة العسكريين ؛ فتمكن بقوة عزمه وبوقوف العلماء والمجاورين رأيًا واحدًا في صفه من إلزام رجال الحكم وذوي النفوس بسلوك طريق الحق والعدل ، والتخلي عن المظالم والجور وسفك الدماء ، وقد انتقل إلى جوار ربه في السادس والعشرين من جمادى الأخرى سنة ١٠٧٥هـ/ ١٣ يناير ١٦٦٥م(٢) ؛ غير أن رجال الأزهر لم يطل حزنهم على قائدهم وشيخ شيوخهم سلطان المزاحي ؛ إذ فوجئوا في ٢٢ من صفر ١٠٧٦هـ / ٣ سبتمبر ١٦٦٥م باغتيال عدوهم اللدود محمد بك الضرب في القلعة بأمر من عمر باشا ، ولم يكن قتل محمد بك الضرب بيد أتباع عمر باشا إلا حدثًا من الأحداث البديهية في مجال السياسيات ؛ ذلك لأن عمر باشا ما أراد بقتل محمد بك إلا أن يستخلص منه نفوذه الذي طالما حرم منه طوال حياة محمد بك ، وهذا هو السبب الحقيقى لقتله ، وإن كان من ناحية أخرى يعتبر قتل محمد بك الضرب من أعظم الأمور التي بعثت في نفوس رجال الأزهر السكينة والاطمئنان .

أما الشيء الذي لايمكن أن يتطرق إليه شك فهو الإجابة الواضحة من الله عز وجل لتلك الدعوات التي صدرت من رجال الأزهر ؛ ليكف عنهم أعداءهم محمد بك الضرب فكأنه لم يكن بينها وبين الله حجاب ، فلم يفصل بين الدعاء والإجابة إلا تسعة وتسعون يومًا ، وكان من الطبيعى أن لا تمر واقعة قتل محمد بك مرورًا عابرًا فقد جمع الضرب جموعهم للقيام بهجوم على القلعة لقتل الباشا وأعوانه ؛ لكن أخبارهم وصلت الباشا فأغلق

(١) المصدر ذاته : ص١٥٥ .

(٢) المصدر ذاته : ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

أبواب القلعة واستعد لملاقاتهم فلم يظهر منهم في تلك الليلة أحد ، ثم لم يلبث عمر باشا أن عقد اجتماعًا بالقلعة للصناجق ورؤساء العساكر وأبرز أمرين سلطانيين يتضمنان وجوب القبض على زعماء الضرب الخمسة الأوضة باشات بالإنكشارية ، فوافق الصناجق والعسكريون على توجيه أمر إلى طائفة الإنكشارية بتسليم زعماء الضرب الخمسة فلما وصلهم أمر الباشا رفضوا قبوله وقالوا : لن نسلم هؤلاء الخمسة ما دمنا على قيد الحياة ، فبعث عمر باشا إلى العلماء والبكرية ونقيب الأشراف وعقد مجلسًا بالقلعة حضره هؤلاء والأمراء والعسكريون والصناجق ، وأعاد الباشا تلاوة أمر السلطان فأجابه باش جاويش مستحفظان بما قرره أوجاق الإنكشارية من قبل بأنهم لن يسلموا زعماء الضرب ما داموا إحياء ؛ عند ذلك أمر الباشا زعيم مصر بأن يشهر النداء في أرجاء مصر والقاهرة معلنًا أن الباشا قد أوقف رواتب زعماء الضرب الخمسة ، وعلوفاتهم ، وأنه سيوقف رواتب وعلوفة كل من يعضدهم أو يجاريهم ، ثم قدم إلى العلماء الحاضرين بالمجلس استفتاء عن حكم الشرع في هؤلاء الخمسة ؛ فأفتى العلماء بأنهم عصوا الله تعالى وأولي الأمر ، وكانت فتوى العلماء إيذانًا ببداية قتال جماعة الضرب وإعلانًا بأنهم عصاة مارقون ، وما مضى من اليوم ساعتان حتى امتلأ ميدان القلعة بالجنود وأعوانهم والصناجق يتقدمهم الباشا ، وقد رفع أمامه بيرق النبي واستعد الجنود بسلاحهم وعتادهم ودفعوا أمامهم ستة من المدافع الكبار[1] .

وبالإضافة إلى أن البارزين في أوجاق الإنكشارية قد أعلنوا أنهم لن يسلموا زعماء الضرب الخمسة ماداموا على قيد الحياة ، فإن الأوجاق في مجموعه لم يتقيد بخوض حرب العصيان تأييدًا للضربيين ؛ لهذا وجدنا أن الحرب قد أصبح ميدانها أمام جامع المؤيد الذي اعتصم زعماء الضرب ومن ناصرهم من أوجاق الإنكشارية ، وقد أقاموا بداخله وفوق سطحه المتاريس وانتشروا به واستعدوا للقتال ، وتقدمت الفرق العسكرية النظامية إلى جامع المؤيد فحاصروه ثم أعلنوا للعصاة أن الذين قررت الحكومة القبض عليهم إنما هم زعماء الضرب الخمسة ، وهم كور علي ، وكور يوسف ، وأصلان ، وفضلي اليمني ، وقرا

(١) إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

فضلي ، أما الباقون المعتصمون بالجامع فعليهم أمان الله فرد الجميع إننا لانسلم الزعماء أبداً ولو ذهبت أرواحنا على السيوف ، فراجعوهم الحديث المرة بعد المرة فأصروا على التمسك بموقفهم ، فلن يجد عمر باشا بُدًا من قتالهم ، لكن اعترضته مشكلة شرعية ، وهي أن قتال هؤلاء المعتصمين بجامع المؤيد سيترتب عليه هدم بعض حوائط الجامع فاستفتى الباشا العلماء في ذلك فأفتوا بأنه يجوز هدم جزء من حوائط الجامع على قدر ضرورة الحرب بشرط أن يعمر هذا الجزء المتهدم عمر باشا نفسه ، عند ذلك ساق عمر باشا مدافعه تجاه جامع المؤيد ورمى بها جامع المؤيد بالإضافة إلى سلاح البنادق الذي كان له أثر فعال في المعركة ، ولقد استمرت المعركة ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف أعلن بعدها العصاة الاستسلام ، وألقوا أسلحتهم وفتحوا الأبواب فقبض على معظم العصاة في الجامع ، أما زعماء الضرب فقد قُبض على ثلاثة منهم في الجامع وهرب اثنان تتبع رجال الباشا أثرهما ثم تمكنوا من القبض عليهما ، وبالقبض على زعماء الضرب الخمسة انتهت صولة الضرب وباد نفوذهم في مصر إلى الأبد ، وقد تم قتل ثلاثة من زعماء الضرب عند باب زويلة كما تم قتل اثنين منهم بديوان القلعة[1] .

وقد أفرد الصوالحي فصلاً عن عصيان الضرب تحت عنوان بهذا تاريخ واقعة الضرب ومما قاله إنها فتنة ليست كالفتن فلقد استهان هؤلاء الضرب بالإسلام وأهانوا الشرع وعلماءه ، والأشراف عُمد الدين ولولا العلماء الأُباة لازداد الخطب ولعمَّ البلاء والكرب ، ثم تعرض الصوالحي لأصلهم وذكر أسماء زعمائهم ، وما أوقعوه من مظالم وفتن في مصر وذكر أن اثنين من زعمائهم كانا أشدهم ظلمًا وبغيًا وتعرضا لإهانة علماء الشريعة وهما كور علي ، ومحمد بك الضرب الذي بلغت درجة سيطرته في مصر أنه حول الديوان إلى منزله ، كما سبق ذكره ، ثم ذكر وقائع المحتمين بالأزهر وضمنها حقيقة لم يذكرها في سرده العام السابق لهذه الوقائع ، وهي أن رجال الضرب استشاروا الباشا في حصار الجامع الأزهر والهجوم على من فيه وقتلهم ، وأن قرا فضلي نادى في الضرب بهدم الجامع الأزهر ورفع أحجاره ، ويقول الصوالحي إن فرعون زمانه قرا فضلي قاد حملة من الضربين راكبي الحمير ،

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٥٩ – ١٦٠ .

وهم مدججون بأسلحتهم وحاصروا الجامع ؛ إلا أن ظاهرة حدثت للحمير فقصرت من أجَلِ الحصار ثم أنهته ذلك أن مرضًا فجائيًا حل بهذه الحمير ، من أعراضه سعال متواصل سبب للحمير جنونا أرغم راكبيها على الانصراف ، وهذا إعجاز الكرامة التي بها كفي الله الأزهريين القتال وكان الله قويًا عزيزًا ، ويقول الصوالحي «إن ما حدث سببه دعاء الأسحار القاطعة لكل جبار المهلكة لكل هدار» ، ثم يشير إلى أن مطاردة المجاورين لزعيم مصر وضربهم لعيسى الشرقاوي أوقع الرعب في قلوب رجال الضرب ، كما يشير إلى أن غلق أبواب الأزهر وترك الدرس به إبان هذه المحنة كان له أثر سيئ في نفوس الناس[١] .

لقد تصدى رجال الأزهر لزعماء الضرب بشجاعة وبسالة ولم يخشوا بأسهم ولا سطوتهم ، فمن أمثلة ذلك الخصومة التي وقعت بين عالم وأحد زعماء الضرب أصلان فاحتكم العالم إلى القضاء فبعث القاضي إلى أصلان ليحاججه في المحاكمة فتعالى وتكبر وسب سبًا فاحشًا حتى ثبت عليه الكفر ، فأفتى العلماء عند ذلك بأنه ينطبق عليه حكم المرتدين[٢] .

ولم تقتصر إنسانيات العلماء على حماية العسكريين والأمراء في هذا العصر بل كان هناك الشفاعة الحسنة عملاً بقوله تعالى ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾[٣] ، ففي ٢٤ من ربيع الآخر سنة ١٠٦٨هـ/ ٢٩ يناير ١٦٥٨م أمر عمر باشا بنفي حسين أفندي خليفة المصرف بالديوان ، وعبد الفتاح أفندي كاتب الشونة سابقًا إلى قبرص لصدور أخطاء مالية وإدارية من كل منهما ، وإذا كان الباشا قد نسي ماضي هذين الرجلين السياسي وتعرضهما لصنوف الأذي والعدوان من محمد بك الضرب وأعوانه فإن العلماء لم ينسوا لهما ماضيهما هذا ؛ لذلك نجد أن الشيخ شمس الدين البابلي يبادر بالشفاعة في هذين الرجلين لدى عمر باشا فيقبل عمر باشا شفاعته ، ويجعل نفيهما في أبسط صورة إلى دمياط بدلاً من جزيرة قبرص[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٦١ – ١٦٥ .
(٢) المصدر ذاته : ص ١٦٦ ، ١٦٧ .
(٣) سورة النساء آية رقم (٨٥) .
(٤) إبراهيم الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص ١٧٦ .

ولما صعد الباشا الجديد إبراهيم باشا القلعة وعقد ديوانها العالي قرر نفي جماعة منهم محمد بن المقرقع زعيم مصر السابق ومصطفى أغا اللذان بادرا بالاحتماء بالجامع الأزهر في شوال سنة ١٠٧٧هـ / إبريل ١٦٦٧م ؛ غير أن الحكومة على ما يبدو من مجرى الحوادث قد استفادت من تجارب الماضي فغدا القابضون على أزمة الحكم يحتالون على المحتمين بالأزهر ، ويمدون لهم حبل الأماني ولو لفترات طويلة إلى أن يتمكنوا من رقابهم بعيدًا عن حماية الأزهر ، وعلى سبيل المثال نجد أن كوسة عبد الله الروزنامجي ما كاد يستقر في صحن الأزهر حتى وردت إليه أماني العفو والترقي إن هو تم حسابات الخزانة ، فخرج كوسة عبد الباقي أفندي وأتم حسابات الخزانة السلطانية فسلمها الباشا بسندات تسليم إلى سردار الخزانة المعين للسفر إلى إسلامبول سنة ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م ، وسافر معه عبد الباقي أفندي برًا إلى أن وصل الركب دمشق فرجع إلى القاهرة من هناك تاركًا ركب الخزانة يواصل مسيرته ، وظل عبد الباقي أفندي في أمان وسلام إلى أن تولى على مصر إبراهيم باشا البستانجي في ١٠ من شوال سنة ١٠٧٧هـ/ ٣ إبريل ١٦٦٦م ، فألقى القبض عليه وأخرجه في الحال منفيًا إلى أبريم جنوب الديار المصرية في ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٠٧٨هـ/ ٣١ اغسطس ١٦٦٧م ؛ لكنه ما كاد يصل لمدينة جرجا حتى لحقت به رسل الباشا ، ومعها أمر باشوي بقتله فقتل هناك في أواخر ربيع الأول من ذات العام بعيدًا عن مركز نفوذ الأزهر ومسامعه ، أما مصطفى أغا فإنه لم يغادر الجامع الأزهر إلا بعد أن حضر إبراهيم باشا نفسه إلى الجامع وعقد معه مقابلة ؛ لكن إبراهيم باشا قرر بعد ذلك إيقاف جميع العلوفات التي يتقاضاها هؤلاء الذين يحتمون بالأزهر[١] ، وكذلك زعيم مصر السابق محمد بن المقرقع فإنه لم يخرج من حماية الأزهر إلا بعد أن أصدر الباشا أمر خاصًا به بأن يقيم في بلدة لايغادرها ، وبهذا اطمأن ابن المقرقع بعض الشيء إلى عدم الغدر به[٢] ،ويشير الصوالحي إلى كتخدا الباشا بالاتهام الكلي ، ويقول إن إبراهيم باشا البستانجي سلم سلطاته كلها إلى كتخداه فتلاعب بأمور السياسة والمال ، وزاد في أخذ الرشوة عينًا وينتهي من مقاله إلى أن كل ما حدث إنما كان بتنويهات الكتخدا وحيله[٣] .

(١) المصدر ذاته : ص ١٨٠ - ١٨٤ ، ١٨٦ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٨٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٤ .

فيما سبق نخرج بحقيقتين تاريخيتين أولاهما : أن علماء الأزهر كانوا ضمير الأمة والهيئة التي وقفت للظالمين والمنحرفين بالمرصاد ما دام ذلك في متناول يدها وعلمها ، وثانيهما : أنهم شاركوا في شورى الحكم على أعلى مستوياته وهو الديوان العالي حتى إن كثيرًا من شئون الحكم والسياسة كان لا يجرى عليها التنفيذ إلا باطلاعهم وموافقتهم أو أخذ فتاويهم ، ونحن عندما نطالع رسائل الديوان العالي إلى أهل الحل والعقد بالقاهرة نجد أن علماء الجامع الأزهر والبكرية والوفائية كانوا في مقدمة أهل العقد والحل بالديار المصرية .

موقف العلماء من عصيان الأعراب

في ربيع الآخر سنة ١٠٧٨هـ/ سبتمبر ١٦٦٧م تحركت حملة عسكرية قوامها خمسمائة جندى بقيادة يوسف بك ؛ لإخضاع الشريف حمود في شبه الجزيرة العرب ، لكنها لم تثبت أمام جحافل الأعراب ووقع هؤلاء الجند بين قتيل وأسير ، وفي حين أسر قائد الحملة يوسف بك مع من أسر[١] بعث بثلاث رسائل إحداها إلى السادة العلماء البكرية والوفائية ، والثانية إلى إبراهيم باشا ، والثالثة إلى أمير الحج المصري يخبر في كلٍّ منها بأن الشريف حمود أنذر الحملة بالعودة من حيث جاءت ثم لما انتهت مدة الإنذار هاجمها بجحافل عظيمة من الأعراب فوقع جنود الحملة بين الأسر والقتل ، وأنه الآن بين الأسرى وقد وصلت هذه الرسائل في ٢٨ من شعبان سنة ١٠٧٨هـ/ ١١ فبراير١٦٦٨م فبعث إبراهيم باشا بحملة حربية أخرى في ١٦ من شوال سنة ١٠٧٨هـ / مارس ١٦٦٨م ، يقودها محمد بك أبو قورة لمواصلة الحرب مع الشريف حمود ، وقد تمكن محمد بك من حمل حمود وأتباعه على الفرار[٢] .

وكما كان الأعراب في مصر المملوكية مصدرًا من مصادر زعزعة الحكم والأمن في البلاد ؛ كذلك كان حالهم في مصر إبان الحكم العثماني لأن تاريخهم في ذلك العصر يعد امتدادًا للعصر المملوكي ، ففي رمضان سنة ١٠٩٧هـ/ يوليو ١٦٨٦م حضر علماء الأزهر

---

(١) أحمد الرشيدى : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى تحت رقم ٨٢ تاريخ ، ورقة ٨٢ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٠٤ ، والصوالحى ، تراجم الصواعق ، مصدر ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

والبكرية مجلسًا بالديوان العالي بالقلعة عقده حمزة باشا ؛ ليعرض على المجتمعين بالديوان قضية الشيخ عبد الله بن وافي الذي هاجم بقبائل الأعراب قرى البحيرة ونهبها حتى كادت أن تئول إلى الخراب ، وقد تضررت منه الرعايا فأجمع رأي علماء الأزهر والبكرية والصناجق والأغوات على أن يجرد عليه ألف جندي وثلاثة صناجق ، وأن تمد الحملة بذخيرة عام ومائة كيس ديواني وأن ترسل منشورات ديوانية إلى جميع الأقاليم بوجوب القبض على ابن وافي وهذا المجلس الذي شارك فيه العلماء والبكرية يعتبر مجلسًا للحرب لأنه اتخذ فيه قرار حرب شمل تفاصيل الإعداد الحربى ، ولقد انطلق بهذه الحملة إبراهيم بك الذي شتت شمل قبائل الهنادى وأجبرهم على صعود الجبال وترك الأراضي الخضراء ، فأضر ذلك بهذه القبائل أبلغ الضرر ، وكان هذا دافعًا لابن وافي على أن يبعث برسالة إلى الديوان يتظلم فيها مما فعله إبراهيم بك ويعلن طاعته ، ومن ناحية أخرى كانت هذه الحملة بداية لعدوات شخصية بين ابن وافي وإبراهيم بك[١] ، ولم تكن قبائل ابن وافي هي الوحيدة التي سعت في الأرض فسادًا ؛ فإن معظم القبائل العربية في الوجهين البحري والقبلي كانت تشن هجومها على المدن والقرى لتظفر بالغنائم والأسرى ، وهذا ما دفع حمزة باشا لأن يرسل حملاته التأديبية إلى كل من المنوفية والشرقية والغربية والبحيرة والجيزة والفيوم في شهر صفر سنة ١٠٩٨هـ/ ديسمبر ١٦٨٦م[٢] ، وفي ذي الحجة ١٠٩٨هـ/ أكتوبر ١٦٨٧م عقد حسن باشا مجلسًا بالديوان العالي حضره العلماء والسادات البكرية والصناجق والأغاوات للنظر في مسألة الخلاف الذي نشب بين العسكريين في باب الإنكشارية بسبب بعض الوظائف العسكرية الكبيرة فوقع الاتفاق على خروج كوجك محمد كتخدا مستحفظان إلى مدينة المحلة الكبرى ، وإطلاق سراح من أدخلوا السجون إبان فترة تلك الصراعات[٣] .

لقد كان رجال الأزهر في هذا العصر يدًا واحدة يثور أعلاهم إذا مست كرامة أدناهم ويثور أدناهم إذا ما مست كرامة أعلاهم ، ونلمس هذا في واقعة الشيخ أحمد بن عبد

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) المصدر ذاته : ص ٢٨٩ -٢٩٢ .

الدائم من طلبة الشيخ يحيي المغربى الأزهري ، وفحواها أنه في ١٩ من رجب سنة ١١٠٠هـ/ ٨ مايو ١٦٨٩م ، بينما كان هذا سائرًا في الغورية إذ عرج على غلام ؛ ليشتري منه قرنفلا أخضر فاختلف معه حول الثمن ونهره ، وفجأة وجد نفسه محاطًا بعساكر رجب باشجاويش الإنكشارية الذين ألقوا القبض عليه ثم أوسعوه ضربًا واقتادوه كما يقتاد أيّ مذنب إلى بيت رئيسهم ، وأوقعوا عليه هناك صنوفًا من العذاب حتى ضجت المارة وساكنو الدور المجاورة لبيت الباشجاويش فرفعوا عنه العذاب ثم انتزعوا ملابسه الخارجية ، واستدعوا أوضة باشا وسلموه له ، وهو بدوره غطى رأسه وذهب به إلى باب الوالي فتصادف مرور شيخ البوادرية فسأل عن المقبوض عليه فقيل له : هذا الشيخ أحمد بن عبد الدايم فتوجه شيخ البوادرية إلى محكمة بابي سعادة والخرق ، وعرض الأمر على قاضيهما الشيخ جمال الدين الطباطبي فاصطحب القاضي شهود المحكمة ، وذهب مع شيخ البوادرية إلى باب الوالي واستجوب أوضة باشة قائلا : بأيِّ سبب ألقيت القبض على هذا الرجل ؟! فلم يجب أوضة باشة بشيء ، فقال القاضي : هذا رجل عظيم فاضل طالما علّم وهو من طلبة الشيخ يحيي المذكور ، فقال الشيخ أحمد بن عبد الدائم لشهود القاضي : اشهدوا بما تسمعون! ، فأتم القاضي استجوابه لأوشه باشة قائلا : أنت وجدت هذا الشيخ سكران أو متعرضًا لفاحشة أو سارقا لشيء ؟ فقال أوضه باشا : لم أره في إحدى هذه الحالات ، فأمر القاضي شهوده بتدوين محضر بذلك ثم أمر أوضه باشا بإعادة ملابس الشيخ وإطلاق سراحه في الحال ، فارتدى الشيخ ملابسه وانطلق إلى داره ؛ ولكن هذا الإجراء الذي قام به القاضي لم يشمل عقوبة الأوضة باشا رغم أن جناية التعدي على بريء فاضل قد ثبتت عليه ؛ ولهذا ثار طلبة الأزهر وعلماؤه وأغلقوا باب الأزهر الكبير وحوانيته ونصبوا بيرقهم وتلو سورة الأنعام ، فلما وصلت أخبار هذه الوقائع إلى سليمان كتخدا قبض على أوضة باشا أليكنجري وحمله مسئولية الحادثة كلها وسجنه بالقلعة ، واستسمح الشيخ أحمد المعتدى عليه واسترضاه[1] .

---

(١) المصدر ذاته : ص ٣٣٧ - ٣٣٩ .

فمما تقدم يمكن أن نخرج بحقيقتين واضحتين :

الحقيقة الأولى : هي أن علماء الأزهر كانوا على رأس كل أمر سياسي مهم في مصر ، فقد كان لهم ثقلهم في الرأيً والفتوى سواء في مجالس الديوان العالي بالقلعة أم في الأوساط السياسية بالقاهرة ، ويمكننا أن نتصور ثقل رأيهم إذا ما علمنا أنه كان من الآراء الفعالة المؤثرة في تثبيت الباشوات وعزلهم ، وفي قتال المتمردين والعصاة من العسكريين والأعراب وفي إسقاط ذوي النفوذ أو كف أيديهم ..

والحقيقة الثانية : هي أن العلماء كانوا ضمير الأمة الحي فيهم احتمى المظلومون والمطاردون سياسيًا ، ولقد أثبتوا حينما وقفوا في وجه الظالمين وانتصفوا للمظلومين كفاية سياسية كانت موضع احترام من جميع الهيئات في مصر ، وليس أدل على ذلك من التجاء هذا العدد الكبير من الأمراء والعسكريين إلى الجامع الأزهر ؛ لكي يحتموا برجاله وهم واثقون مطمئنون إلى الكفاية والمقدرة اللتين يتمتع بهما علماء هذا الجامع في الميدان السياسي ، كما أن النتائج السياسية الفعلية تشير إلى نجاح علماء هذا الجامع في ذلك الميدان نجاحًا منقطع النظير ؛ فلقد أدى ثقلهم السياسي إلى سقوط أحزاب سياسية وعسكرية شذت عن طريقها السليم ، كما تشير هذه النتائج إلى أن القوة السياسية التي كان يتمتع بها رجال الأزهر في هذه الحقب ارتفعت بهم إلى مستوى الوقوف في وجوه الباشوات ؛ رغبة في تصحيح منهجهم السياسي كما ارتفعت بهم إلى مستوى معارضة السلاطين العثمانيين في كل أمر يبعثون به ، وهو غير متفق مع صالح المحكومين في مصر ؛ فلا عجب أن كان النصر حليف هؤلاء العلماء في معظم مواقفهم السياسية .

لم يكن علماء الأزهر يلزمون أنفسهم بالدفاع فقط عن الأمراء والعسكريين الذين يحتمون بهم ، ولكنهم نصّبوا من أنفسهم حماة لكل ذي حق ، كمؤازرتهم لمطالب أهالي البحيرة الثائرين على لصوصية الأعراب وأعمالهم الإجرامية ، ومشاركتهم في ايجاد الحلول المناسبة لثورة أعراب جرجا والتي سببها قرار الديوان الذي تضمن نقل أراضيهم من الالتزام إلى الكاشفية ، ولنستعرض لكل واقعة في موقعها الزمني :

- في المحرم سنة ١١٠٣هـ/ سبتمبر ١٦٩١م دخل القاهرة جماعات كبيرة من أهالي البحيرة ، ومعهم حجة من قاضي المحكمة هناك تشهد بما حدث من أعراب البحيرة[١] ، وأنهم لا يقتصرون على نهب الأموال وإنما يأسرون البنات ويهتكون أعراضهن ، وأن تسلطهم بلغ حدًا جعلهم يفرضون الضرائب على المسلمين ويشاركونهم في المواريث ، وقد تعدوا وطغوا بكل سبيل ولم تسلم من أعمالهم الإجرامية وطغيانهم قرية من قرى البحيرة ، واتجهت السيرة الصاخبة إلى الجامع الأزهر وعرضوا هذا الأمر على العلماء وعرفوهم بالقضية تفصيلا وامتلأ الأزهر وما حوله بالرجال ، ولما اكتملت لدى علمائه تلك الصور عن مخازي أعراب البحيرة ؛ تقدموا هذه المسيرة وقادوها إلى الديوان العالي بالقلعة بعد أن بعثوا إلى قاضي القضاة ، وعرفوه بقضية البحيرة إجمالاً وتفصيلاً ليلحق بهم هناك ورفعوا أمامهم الألوية النبوية عالية خفاقة ، وأهل القاهرة على جانبي الطريق يرفعون أيديهم مكبرين مهللين مؤيدين لمسيرة البحيرة التي يقودها العلماء ، إلى أن دخلوا القلعة ، وإذا كانت القلعة مقر الحكم العسكري المحظور ارتياده على الأهالي ، فإن أهل البحيرة تمكنوا من دخولها عندما تقدم مسيرتهم هذه علماء الأزهر وطلبته ، ودخل علماء الأزهر الديوان العالي ومعهم وفد من كبار البحيرة وبأيديهم حجة القاضي التي تشهد بما ارتكبه عربان البحيرة من منكرات ، واجتمعوا بعلي باشا وأطلعوه على الحجة ، وعرفوه بما يجري في البحيرة فلما استقر في ذهنه حقيقة الحال سأل كبار أهل البحيرة : وماذا تقترحون؟ فقالوا : تكتب لنا اليوم بيورلديا شريفًا بأننا نقاتل كل من تعدى علينا من العربان أو ظلمنا ، ومن قتلنا من الأعراب فلنا متاعه ولا يسألنا عنه كاشف الإقليم وعلى ملتزمي جهات البحيرة أن لا يباشروا أعمالهم إلا وحولهم السيمانية[٢] ، والملتزم الذي يباشر أعماله بدون سيمانية لا يسألنا لماذا قتلنا من تعدى علينا أو ظلمنا من الأعراب؟ ولا يجوز له أن يدافع عنهم ، فوافق الباشا والعلماء ومن حضر هذا المجلس من العسكريين والأمراء على هذا الرأي ، وانصرف أهل البحيرة من القلعة ولكنهم انتظروا بالقاهرة ؛ ليعرفوا من سيكون كاشفًا على ولايتهم ، فلما عرفوا أن الباشا وافق على

(١) تنتشر حول إقليم البحيرة خمس قبائل عربية هى : الهنادى - الجويلى - غزالة - الطارة - هواره .

(٢) السيمانية جنود الأمن فى الإقليم .

استمرار إبراهيم بك كاشفًا على ولايتهم ثارت ثائرتهم ؛ لأنهم يعتقدون أن إبراهيم بك متواطئ مع أعراب البحيرة أو على أحسن الفروض مهمل في صدهم عن كاشفيته ، فثار مجاورو الأزهر لثورتهم وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر فاتصل العلماء مرة أخرى بعلي باشا فعين علي باشا قائمقاما لإقليم البحيرة غير القائمقام الأول ، وألبسه خلعة القائمقامية وعهد إليه بضبط الولاية حسبما وقع عليه الاتفاق[1] ، وظل إبراهيم بك كاشفًا للولاية إلا أنه طلب فرقة عسكرية لتأديب عربان البحيرة فأرسل له الباشا فرقة تضم ٣١٥ جنديًا يقودها أغاوات الأسباهية الثلاثة وأميرها إسماعيل بك ، وأخذت تطارد الأعراب خلال الفترة التي بدأت من أواخر رجب سنة ١١٠٣هـ إلى ١٠ من شهر شوال من ذات العام/ مارس ١٦٩٢ - يونيو ١٦٩٢م[2] .

- في ١٢ جمادى الأولى سنة ١١٠٣هـ / ٣٠ يناير ١٦٩٢م حضر العلماء والبكرية مجلسًا عقده على باشا ودعا إليه الأمراء والأغاوات ؛ لتقرير كل ما يمكن أن يعاون على إطفاء فتنة وشيكة الوقوع بين طائفتي العزب والإنكشارية بسبب قضية قتل بين ملتزم سوهاج محمد جلبي المنجي المدعى عليه ، والأمير أحمد هواري المدعي الأول في حماية العزب والثاني في حماية الإنكشارية واستقر رأي الديوان على حبس المنجي ببيت مصطفى التكلي ثم نفيه إلى الطينة أربعة أشهر ، وتم تنفيذ ذلك وأطفئت الفتنة[3] .

- تبدأ جذور ثورة أعراب جرجا[4] بتوقف إرسال غلال الحرمين الشريفين ، واختلال حصيلة غلال الشون السلطانية الشريفة بمصر ، ويرجع ذلك التناقص الشديد في الغلال الأميرية الواردة من كشوفية جرجا ، ولقد أصبح لدى السلطان وحكومته المركزية علم بجميع جوانب هذا الأمر ، لهذا أرسلت الدولة مبعوثًا يحمل أوامر سلطانية بما يجب أن يتبع

---

(١) الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٣٧٩ .

(٣) المصدر ذاته : ص٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٤) كان ينتشر فى إقليم جرجا قبائل من الأعراب اعتمد معظمهم على الزراعة حتى فاقوا فيها الفلاحين بل وعمل بعضهم فى الالتزام ، وهذه القبائل هى : زناتى - هنادى - عبايدة - هواره .

لعلاج هذه المسألة والحفاظ على غلال الحرمين والشون الأميرية ، فعقد علي باشا مجلسًا بالديوان العالي في ١٠ من شهر رجب سنة ١١٠٤ هـ/ ١٧ مارس ١٦٩٣م ، دعا إليه كبار علماء الأزهر والبكرية والوفائية ونقيب الأشراف والأمراء والصناجق والأغوات واختيارية البلكات السبعة[1] ، وتلا على الحاضرين كتاب السلطان والذي تضمن بعد المقدمة وأن السبب في تعطيل غلال الحرمين الشريفين وغلال الشون الشريفة إنما هو خروج الكثير من نواحي جرجا من الكاشفية إلى الالتزام وأنه عند ورود هذه الرسالة الشريفة إليكم تحملوا على رد هذه النواحي إلى الكاشفية وإلغاء التزامها لتصبح كما كانت من قديم الزمن ، وكل من خالف هذا الأمر تعلمونا عنه»! ، فأعلن جميع الحاضرين موافقتهم فأمر علي باشا قاضي الديوان بكتابة حجة بواقع ما حدث من صورتين وقع عليهما جميع الحاضرين بالديوان ، واعتمدهما القاضي وشهوده فأرسل علي باشا إحدى الحجتين إلى سلطان الدولة العثمانية ، واحتفظ بالثانية في خزانة الديوان للرجوع إليها عند الضرورة ، ثم بدأ علي باشا في التنفيذ فعهد إلى عوض بك القاسمي بضبط وتحرير الجهات التي خرجت من الكاشفية إلى الالتزام في ولاية جرجا ، فأعد عوض بك عند سفره سجلاً ليرصد فيه هذه الجهات ومتعلقاتها فرصد في إقليم أطفيح سبع جهات في نظام الالتزام لم يلبث أن ردها إلى أصلها الكاشفية .

ولما شد رحاله متجهًا إلى جرجا اعترض طريقه جموع غفيرة من أعراب جرجا ، وحالوا بينة وبين التقدم جنوبًا وصاحوا بالأسير عوض قائلين هذه الأراضي والبلاد كانت خرابا فأصلحنا جسورها وعمرناها ودفعنا لها أكياسًا ومالها الأميري وما عليها من غلال ؛ فإن أردتم ردها للكاشفية فادفعوا لنا ما بذلناه وشرع الله بيننا وبينكم ، فلما علم علي باشا بما حدث قال : إن عصيان الأعراب إنما يحركه طائفتا العزب والإنكشارية لحاجات في نفوسهم ، وصمم على قتال هؤلاء الأعراب العصاة وبعث بسبعة فرمانات حرب إلى الفرق العسكرية السبع ورفع لواء الحرب أمام الديوان ، فأظهر العسكريون والصناجق موافقتهم ثم بعد مضى أربعة أيام اجتمعوا بعلي باشا بأثر النبي في مصر القديمة اجتماعًا لم يحضره

(١) الاختيارية : الطاعنون فى السن ، ويقصد بها هنا أصحاب الرتب الكبيرة فى الحامية .

العلماء وأوضحوا له وجهة نظر أعراب جرجا وحذروه من إرجاع أراضي أعراب جرجا إلى الكاشفية ؛ لأنه لن يقبلها أحد من صناجق مصر فإذا ما تركها الأعراب عادت خرابًا كما كانت ثم اقترحوا أن يقرروا على هذه الأراضي أموالاً وغلالاً تضاف إلى ما على هذه الأراضي من أموال وغلال أميرية ، فاضطر علي باشا إلى قبول هذا الاقتراح بعدما تأكد لديه أن أعراب جرجا بعثوا برسالة إلى سلطان الدولة العثمانية يدعون فيها على والي مصر علي باشا بأنه يرفض أن يستلم منهم غلال الحرمين الشريفين والشون السلطانية ، ويتعهدون فيها للسلطان بأنهم على استعداد لإرسال هذه الغلال إلى حضرته كل عام .

فبادر علي باشا بعقد مجلس في ٥ من ذي القعدة سنة ١١٠٤هـ/ يوليو ١٦٩٣ م ، حضره السادة العلماء والبكرية والوفائية وقاضي القضاه والصناجق والأغوات واتفقوا في هذا الاجتماع على ترك الأراضي التي يقوم بزراعتها عربان جرجا في تصرفهم بشرط أن يدفعوا الأموال الأميرية المقررة عليها بزيادة خمسة وخمسين كيسًا ديوانيًا في العام ، وأن يوردوا الغلال الأميرية المقررة إلى الشون السلطانية بزيادة خمسة وخمسين ألف أردب في العام ، وأن يكون ذلك اعتبارًا من سنة ١١٠٣ هـ/ ١٦٩١ م ، وألا ينتسبوا إلى أية فرقة عسكرية ، ثم كتبت حجة دون فيها مادار في الاجتماع ووقع عليها جميع الحاضرين في الديوان ، ويذكر الصوالحي أن المتحدثين من الأمراء عن أعراب جرجا تعهدوا بأن يدفعوا للباشا مائة كيس ديواني ، ولعوض بك وأعوانه خمسة وأربعين كيسًا ديوانيًا[١] .

مواقف العلماء تجاه توقف المرتبات

حضر علماء الأزهر والسادات البكرية والوفائية المجلس الذي عقده علي باشا في ٦ من ربيع الأول سنة ١١٠٦هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٦٩٤ م ، ودعا إليه أيضًا الصناجق وأغاوات الفرق العسكرية السبع والاختيارية وقاضي القضاة على أفندي وأيضًا كتخدا الباشا ؛ فلما استقر هذا المجلس بمن فيه عرض كتخدا الباشا على المجلس قضية توقف الملتزمين عن دفع مال الديوان الشريف ، وذلك لأن منسوب الفيضان لعام ١١٠٥ هـ/ ١٦٩٣ م ، كان منخفضًا فأدى هذا إلى عدم ري كثير من الأراضي الزراعية ، وبالتالي أدى إلى ضآلة المحاصيل

(١) المصدر ذاته : ص ٤٠٠ - ٤٠٧ .

فكيف نعطي للعساكر علوفاتهم ورواتبهم ومن أين نرسل غلال الحرمين الشريفين؟ إن هذا الحال يجبر صاحب الدولة على عدم صرف رواتب أو علوفات ، فرد الجميع إننا لا نرضى بذلك سواء العلماء منا أو العساكر أو الأمراء ، فاقترح قاضي القضاة أن يدفع الملتزمون الثلث الأول من المال المقرر ، وكتبت عليهم حجة بذلك لحين النظر في هذا الموضوع مرة أخرى ، ثم جمع علي باشا أعضاء الديوان وعقد مجلسًا في ١٦ من شهر ربيع الآخر سنة ١١٠٦ هـ / ٤ ديسمبر ١٦٩٤ م ، حضره العلماء والسادات البكرية والوفائية والصناجق والعسكريون والملتزمون وتدارسوا فيه قضية الأراضي التي لم تغل لنقص مياه فيضان النيل ، وهي طبقًا للكشف والتحري تشمل المنيا وبني سويف وشرق أطفيح والقليوبية والبحيرة وبعض أراضي الغربية والمنوفية والشرقية والفيوم ومصر ، فاستقر الرأيُ في الديوان على أن الملتزمين بهذه الجهات لا يدفعون إلى كشاف الولايات العوائد ولا الجهات ولا خدمات العساكر ولا خراج الأوقاف والرزق ، ويدفعون فقط الأموال والغلال الأميرية للديوان الشريف كما هي العادة ، ولما استوضح الباشا رأي الملتزمين أعلن جميعهم أنهم راضون عن قرار المجلس ، فكتب علي باشا بذلك حجتين[1] ، وكان لهذا القرار آثار سيئة على رواتب العسكريين في الأوجاقات ، كذلك كان له نفس الأثر على طلبة الجامع الأزهر ومجاوريه وعلمائه .

ففي الخامس من شهر شوال سنة ١١٠٦ هـ/ ١٩ مايو ١٦٩٥ م ، صعد بعض العلماء ومجاورو الجامع الأزهر القلعة ، ومعهم بعض أصحاب الرزق وخلفهم أولاد مكتب قايتباي واجتمعوا بعلي باشا ، وأنهوا إليه أن الملتزمين جميعًا لم يدفعوا لهم خراج الأوقاف والجوامع ؛ بحجة أن الأراضي لم ترو هذا العام وأن نتيجة هذا الموقف تعطيل الشعائر الإسلامية ، وغلق الجامع الأزهر وجوامع مصر وإبطال الآذان ، وكان مصطفى كتخدا الباشا ويوسف أغا كتخدا الجاويشية وإبراهيم بك أمير الحج المصري سابقًا في مجلس علي باشا ، وهؤلاء الثلاثة كانت لهم صولتهم في ميدان الالتزام ، لهذا ما إن رآهم رجال الأزهر حتى ثاروا في وجوههم وأسمعوهم شديد القول ، فما وسع هؤلاء الثلاثة إلا أن يتعهدوا لرجال الأزهر بصرف جميع رواتبهم وعلوفاتهم ، فعند ذلك أمر علي باشا بكتابة بيورلدي إلى

(١) المصدر ذاته : ص ٤٣٢ ، ٤٣٤ .

جماعة الملتزمين ليبادروا بدفع الخراج ، ولكن أولاد مكتب قايتباي أخذوا يهتفون وهم هابطون من القلعة قائلين الله يرحم قايتباي ويهلك إبراهيم بك الصغير أمر الحجب ، فلما بلغ ذلك إبراهيم بك قال : أنا أدفع خراج الأوقاف والأرزاق وكل من يمتنع من الملتزمين عن الدفع نحن جميعًا نكون عليه ، ثم وجه لجميع الملتزمين البيورلدي الذي أمر به علي باشا في العاشر من شوال ١١٠٦هـ/ ٢٤ مايو ١٦٩٥م ، ودونت حجة بذلك في اليوم التالي[١] .

العلماء يجابهون مؤامرات اليهود لإضعاف الاقتصاد والعبث بالمقدسات

من الموضوعات التي بحثها الديوان العالي بحضور العلماء ومشورتهم النقد الذهبي والفضي والنحاسي والمقررات المالية ، وللنقد أهميته فإنه يمثل عصب الحياة بل قد يكون مؤثرًا من المؤثرات السياسية في المجتمع .

ففي عهد إسماعيل باشا[٢] ، وردت أوامر عسكرية على يد ياسف اليهودي ملتزم دار الضرب في القاهرة ، تدور حول سك النقد وأسعاره وحول بعض المقررات المالية ، وكان ياسف اليهودي هذا ملتزمًا بدار الضرب في عهد علي باشا[٣] ، وطلبته الحكومة المركزية في إسلامبول لسؤاله عن أحوال مصر المالية ؛ فأجاب بإجابات غير حقيقية استطاع بما فيها من آمال براقة أن يخدع السلطة هناك ثم اقترح اقتراحات نقدية من شأنها أن تدر دخولاً كبيرة نسبيًا على خزانة الدولة واستطاع أن يحصل على أوامر سلطانية تضمنت هذه المقترحات الياسفية ودخل بها مصر في رمضان سنة ١١٠٨ هـ/ مارس ١٦٩٧م ، وحاكمها يومئذ إسماعيل باشا فتلقاه يهود مصر في موكب حافل وساروا به إلى القلعة ثم أدخلوه الديوان المالي[٤] ، وهناك أبرز ما بيده من أوامر سلطانية تلقاها إسماعيل باشا بالتكريم والترحيب كما هي العادة وبتلاوتها وجد أنها تضمنت ما يلي :

---

(١) المصدر ذاته : ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٢) تولى حكم مصر فى الفترة من ١١٠٧ إلى ١١٠٩هـ (١٦٩٥ – ١٦٩٧م) .

(٣) تولى حكم مصر فى الفترة من ١١٠٢ إلى ١١٠٧هـ (١٦٩١ – ١٦٩٥م) .

(٤) العلوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١١٨ .

أولاً- تغيير سكة القروش الريالات والكلاب الحالية بعد جمعها واستبدالها .

ثانيًا- يتم ذلك بأن يتقدم بها أصحابها ليستبدلوا بها القروش الجديدة من دار الضرب مقابل نصفين من الفضة عن كل قرش يستبدل .

ثالثًا - أن يكون سعر الدينار الشريفي ثمانين نصفًا فضة .

رابعًا - يقرر على كل عشرة من فرقان البن فرق واحد .

ثم أمر الباشا بإشهار هذه الأوامر في القاهرة ؛ فأغلق التجار دكاكينهم وأعلنوا رفضهم لذلك في مسيرة أيدها الصناجق والعسكريون ؛ لأن هذه الأوامر تضر بأموالهم أيضًا ثم أنهوا إلى إسماعيل باشا أنهم لن يمتثلوا لما جاءت به الأوامر الجديدة ، ولن يخرجوا على القانون القديم ، فقال لهم الباشا : أنها أوامر سلطانية ولابد من تنفيذها ، عند ذلك اجتمع أعضاء الديوان وهم علماء الأزهر والصناجق وأغوات الفرق السبع ، وعقدوا مجلسًا دعوا إليه إسماعيل باشا وأفهموه أن ما يريد تطبيقه سيكون ضارًا بالرعية ، وسيعطل بسببه المال الأميري وسيحدث من جرائه فساد كبير ، ثم طالبه العسكريون بأن يسلمهم ياسف اليهودي ليقتلوه ؛ لأنه مصدر فتن وقلاقل ، فوافق الباشا على وقف العمل بأوامر السلطان ورفض أن يسلمهم ياسف اليهودي واكتفي بسجنه ، ولكن العسكريين بعد ذلك شددوا الطلب حتى إن كتخدا الإنكشارية خير الباشا بين أن يسلم اليهودي أو أن يخلع . . وأخيرًا كسروا باب العرقانة « سجن القلعة» وأخرجوا منها اليهودي وقتلوه بالرميلة بدون إذن من العلماء[1] ،وهذا متفق تمامًا مع ما كان عليه العسكريون من شذوذ خُلقي أدى إلى كثرة خروجهم على كل نظام أو تشريع ؛ إذا ما استبد بهم الغضب أو أعمتهم المنافع الشخصية ، وهم في كل هذه الأحوال كانوا لا يبالون بذوي سلطة أو نفود ولو كانوا من العلماء .

وكما أيد رجال الأزهر مطالب تجار مصر في الديوان العالي ، والتي كانت تدور حول إلغاء أوامر النقد السلطانية التي استصدرها ياسف اليهودي ملتزم دار الضرب أثناء رحلته إلى إسلامبول في سنة ١١٠٨ هـ/ ١٦٩٦م ، كذلك ساندوا مسيراتهم التي نادت بإصلاح

(١) الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص ٤٤٨ - ٤٩٠ .

النقد المتداول في مصر ، وكما كان ياسف اليهودي سببًا في أزمة النقد بذات السنة ؛ كذلك كان اليهود سببًا في أزمة النقد التي بدأت في شعبان سنة ١١١٤ هـ/ ديسمبر ١٧٠٢م ، وقد تعمدوا إحداثها ليحصلوا على مكاسب مالية طائلة ولينتقموا لياسف اليهودي الذي أصعدوه القلعة في موكبهم محمولاً على أعناقهم ؛ ليكون لهم درعًا وسندا فما لبث أن قتل شر قتله .

وقد بدأ اليهود خطتهم بأن جدوا في شراء النقود الفضية ، وبخاصة الديوانية منها بسعر أكبر من سعرها الحقيقى ثم حولوها إلى سبائك ؛ فارتفعت أسعار النقود ارتفاعًا فاحشًا زاد على الضعف ، وأدى هذا إلى خسارات كبيرة في رؤوس الأموال ؛ فانتفض التجار وأهل الأسواق والصناعات في مسيرة اتجهت إلى الجامع الأزهر ، وعرضوا قضية النقد على العلماء ، فاتفقوا على كتابة مذكرة مفصلة تتضمن جميع تفصيلات هذا الموضوع ، ولما انتهوا من كتابتها توجهوا إلى القلعة في مسيرة يتقدمها العلماء إلى أن التقوا بقرة محمد باشا فعرضوا عليه الأمر ، وأفهموه ما سيقع من خسارات على أصحاب رؤوس الأموال وعلى اقتصاد مصر إذا لم يتخذ قرارًا حاسمًا ، فأصدر فرمانًا تضمن وجوب سرعة عقد الديوان في بيت حسين أغا بلغية يحضره العلماء والبكرية والوفائية والصناجق والأغوات واختيارية الأوجاقات السبعة .

وقد عقد الديوان العالي في اليوم التالي لمسيرة التجار والعلماء ببيت حسن أغا بلغية تحت إشراف قاضي القضاة وكتخدا الباشا ، واتخذت فيه قرارات خدمت الاقتصاد القومي وسوق السلع التموينية ، كذلك قرر المجتمعون إنشاء وظيفة حاكم الرعية والأسعار بمصر وعينوا فيها على أغا الإنكشارية على غرار النظام السائد في إسلامبول[١] .

وكثيرًا ماتصدى علماء الأزهر لبعض اليهود الذين كانوا يحاولون أن يحققوا رغباتهم الشاذة والعبث بالمقدسات ففي سنة ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م بلغ اليهود في مصر ذروة الاستهانة

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص ص ١٠٤ - ١١٣ ، والملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٢٣ ، ١٢٤ .

ببعض مقدسات المسلمين ، وكان العلماء في قمة الحكمة والرقي السياسي وهم يجابهون هذا العمل اليهودي فلم يسمحوا لجمهرة المسلمين بالتصدى لهم ، وإنما رفعوا الأمر إلى حكام السياسة في مصر ليكفوا اليهود عن أعمالهم حسبما يقتضيه الشرع الشريف ، فقد كان لليهود مقبرة في الجبل الأحمر ولهذه المقبرة طريقان : طريق بعيد يحاذي نهر النيل ، وآخر قريب لابد لمن يسلكه أن يخترق مقابر المسلمين وأصبح اليهود كلما أرادوا دفن موتاهم يسلكون الطريق القريب مخترقين مقابر المسلمين ، وقد اعتبر المسلمون هذا إهانة لمقدساتهم وكان هذا رأي العلماء أيضًا وبه صدرت فتواهم . . وبناء على ذلك كتب الشيخ عبد الخالق وفا السادات الشافعي ، وبعض العلماء وأرباب الزوايا والتكايا والمساجد مذكرة وافية إلى عابدي باشا حاكم مصر في السابع من شهر رمضان في هذا العام ضمنوها ما أفتى به العلماء والصالحين والشهداء والأولياء منذ الفتح العمرى إلى الآن فوقع عابدي باشا عليها « بأنه بناء على فتوى السادة العلماء الشريفة يقوم أغا مستحفظان بمنع اليهود من عبور مقابر المسلمين ويلزمون بسلوك طريقهم المحاذي لنهر النيل» [١] .

(١) دار الكتب بالقاهرة ، أوراق تاريخية ، وثيقة رقم ٣٩ / ٢٧٨٤ تركى ، تاريخ النظر الملحق رقم ٥ .

الفصل الثاني
مواقف وطنية وصلات ودية للعلماء
تجاه رجال الحكم العثماني وأمراء المماليك

العلماء يشاركون في عزل إسماعيل باشا

في ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١١٠٩ هـ / ٢٨ سبتمبر ١٦٩٧م ، نما إلى علم الصناجق والعلماء والبكرية والوفائية أن إسماعيل باشا قد عزم على أن يفتك بجماعة من الأمراء ، وأنه دفع لطائفة العزب عشرين كيسًا ديوانيًا ليساعدوه في ذلك ، فاجتمع العلماء والبكرية والوفائية والأمراء والصناجق والعسكريون واتفقوا على خلع الباشا وبعثوا إليه بوفد طلب منه أن يتخلى عن الحكم وأن يغادر القلعة فورًا . . فرفض الباشا بشدة قائلاً : «شرع الله بيننا ولن أتخلى عن الحكم ، وإذا كان العسكريون يطلبون علوفاتهم فإن الغلال مازالت عند أهل مصر وكلها طلبت الغلال الأميرية من أربابها احتموا بالفرق العسكرية ، فرجع الوفد وأرسل إليه وفد ثان وثالث ، وفي كل مرة ينادى بشرع الله .

وحدث أن كان لدى الباشا رسولان من الدولة العثمانية ولما شاهدا الموقف العصيب الذي يقفه الباشا تطوعًا لحل النزاع ، فلما ذهبا إلى العسكريين طاردهما بعض الجنود بالسيوف فرجعا مرعوبين ، ولم يجد إسماعيل باشا بدًا من التسليم في النهاية واختار العلماء والصناجق والعسكريين مصطفى بك قائمقاما ، فتسلم مقاليد الحكم بالديوان العالي ، حتى قدم حسنين باشا أرناؤوط في رجب سنة ١١٠٩ هـ/ يناير ١٦٩٨م[1] ، وكان أعضاء الديوان قد اجتمعوا في ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١١٠٩ هـ/ ٧ نوفمبر١٦٩٧م ، وكتبوا إلى السلطان مصطفى الثاني رسالة تضمنت ستة عشر سببًا لخلع الباشا معظمها تصرفات

(١) المصدر ذاته : ص٤٩٩ – ٥٠٢ .

مالية كبيرة لصالحه ، فيها مخالفات للقانون ومظالم للغير[١] ، وبعثوا بهذه الرسالة صحبة سبعة من العسكريين[٢] ، ولما دخلوا إسلامبول سلموا هذه الرسالة إلى الوزير الأعظم ، وبعد أن عرضها على السلطان أمرهم بالعودة لأن الباشا الجديد سوف يلحق بهم ، وما كاد يستقر بهم المقام في القاهرة حتى وصل رسول من الدولة ومعه رسالة إلى قائمقام لإنهاء الحسابات المالية المتعلقة بإسماعيل باشا فتم ذلك ، ورجع رسول الدولة وعرض على الحكومة المركزية هناك بياناتها ، فصدر أمر سلطاني إلى إسماعيل باشا بأن يتوجه من مصر إلى بغداد رئيسًا لحملة الباشوات الستة المتوجهة لنجدة بغداد التي أحاطَ بها الفرس ، وقد ودعه الصناجق والعسكريون وداعًا حارًا وركبوا أمامه وضربوا له الطبول وعزفوا له الموسيقى التركية ، أما العلماء فإنهم وقفوا له بالغورية وودعوه ودعوا له بالسلامة ، ويُرجع الأمير أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان هذه الظاهرة الطيبة التي بدرت من العلماء والصناجق والعسكريين إلى أن إسماعيل باشا كان يصرف الرواتب والجرايات والعلوفات في اليوم الثالث من كل شهر ، ويرسل غلال الحرمين كل عام حسب قدرها المقرر[٣] .

مشاركة العلماء في انتفاضة أهالي بني سويف

وكما ثار أهالي البحيرة على إهمال الحكومة المحلية في حفظ الأمن من عبث أعراب البحيرة مستعينين برجال الأزهر ، كذلك انتفض أهالي بني سويف في منتصف سنة ١١٠٩هـ / يناير ١٦٩٨م ؛ لكفِّ أعراب بني سويف الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد ، وكان علماء الأزهر هناك عصب تلك الانتفاضة الشعبية القوية ، ولقد استقر الرأي في بني سويف على إهمال الاستعانة بالسلطة المحلية أو بحكومة القاهرة ؛ لما سيترتب على ذلك من خسارات قد تفوق الخسارات التي تسببها غارات القبائل العربية على مدن وقرى

(١) المصدر ذاته : ص٥٠٣ – ٥٠٧ .

(٢) أحمد جلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات ، مخطوطة عربية بجامعة ييل الأمريكية تحت رقم (Land berg ٣) ، ورقة ٣٨ .

(٣) الأمير أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، مخطوطة عربية بالمتحف البريطانى بلندن British Museum تحت رقم (٤– ٧٣ or L) جزآن ، ج١ ، ص ٥٤ – ٥٦ .

بني سويف ، فاتجهت الأنظار إلى إسلامبول مقر السلطان العثماني واختير عالم جليل من علماء بني سويف ليقوم بالاتصال بالحكومة المركزية في إسلامبول ، وليعرض عليها حقيقة الحال في بني سويف وغيرها من البلاد المصرية بعد أن ظلت الحكومات المتتالية بمصر تحجب الحقائق المؤلمة عن الدولة العثمانية أمدًا طويلاً ، وأعد زعماء الانتفاضة ببني سويف الراحلة التي سيستقلها الشيخ شمس الدين محمد إلى الإسكندرية ، وأعطوه تكاليف سفره إلى إسلامبول عن طريق البحر وكذا تكاليف الإقامة والعودة ، فشد الشيخ محمد رحاله إلى الإسكندرية ومنها ركب سفينة تجارية متجهة إلى إسلامبول مباشرة ، ولما وصل إليها اتجه إلى بيت شيخ الإسلام بالدولة العثمانية السيد فيض الله أفندي[1] ، كما تقتضيه النظم والتقاليد في هذا العصر ؛ إذ إن المفتي الأعظم بالدولة العثمانية كان يعتبر الزعيم الأكبر لجميع علماء الدولة وولاياتها ، ولما استقر به المجلس في بيت المفتي الأعظم قدم إليه رسالة بني سويف إلى السلطان فإذا هي قد تضمنت بعد المقدمة والدعاء والثناء ، من شعب بني سويف إلى السلطان الأعظم مصطفى ، أننا يا صاحب السعادة في ضيق من أعراب المغاربة وقبائل الضعفا والنجما فقد أهلكوا زرعنا وأكلوا عيشنا وأسروا أولادنا ونساءنا ، وكلما عرضنا قضيتنا على الحاكم وكيلكم بمصر بعث إلينا بحملة يقودها صنجق وأغا أسباهية فيقع على كواهلنا تكاليف إقامتهم ؛ وليتهم يحاربون الأعراب بصدق . . فإن الأعراب عندما يرونهم يعتصمون بالجبال فيبعث قادة الحملة إليهم من يفاوضهم في دفع قدر من المال نظير عودتهم إلى القاهرة فيدفع الأعراب إليهم كل ما يقررونه عليهم . . فما تتحرك الحملة عائدة إلى القاهرة حتى يهاجم العربان المدن والقرى ولا يرفعون أيديهم عنها إلا بعد أن يغنموا أضعاف ما رشوا به قادة الحملة ، ومازال هؤلاء العربان بالإقليمين[2] ، وهم ليسوا أصلاً من أعرابهما وكل راع يسأل عن رعيته ونحن أعلمناكم في الدار الدنيا خوفًا من أن تقولوا لنا يوم السؤال بين يدي الله الواحد المتعال ليس لي بهذا الأمر علم ، والأمر أمركم أطال الله عمركم وأدام نصركم والسلام» .

---

(١) تولى إفتاء الدولة العثمانية - المشيخة الثانية - فى الفترة من ١١٠٦ إلى ١١١٥هـ / ١٦٩٤ - ١٧٠٣م عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ورقة ١٩ .

(٢) بنى سويف والبهنسا .

ولما فرغ شيخ الإسلام من قراءتها ؛ قام على الفور بترجمتها إلى التركية ثم بعث بالأصل والترجمة إلى الصدر الأعظم بالدولة العثمانية حسين باشا كوبرلي[1] ، ومن يمن الشيخ محمد مبعوث بني سويف أن أحمد أغا السباهية بجرجا سابقًا أصبح اليوم كتخدا الصدر الأعظم ، فلما قرأ الصدر الأعظم رسالة بني سويف وجد أحمد أغا الفرصة السانحة لعرض موقف حكومة مصر الخانع من قبائل هوارة الصعيد ، وكان أحمد أغا على درجة عالية من العلم بتفصيلات أحوال هذه القبائل وذلك بحكم وظيفته السابقة بجرجا ، فشرح للصدر الأعظم الأسباب الخفية التي حملت الحكومة في مصر على قبول التزام أراضي جرجا به لا من كاشفييها ؛ رغم أن السلطان العثماني بعث إليهم بأوامر مشددة تقضي بإلغاء التزام هذه الأراضي وتطبيق نظام الكاشفية عليها ، ثم قال كتخدا الصدر الأعظم إن أعيان مصر من وراء هذه القبائل ، وإن الشون السلطانية العامرة بمصر لم تتلق من قبائل هوارة أردبًا واحدًا في السنوات الماضية ، وبهذا أصبحت صور العصيان بمصر واضحة في ذهن الصدر الأعظم حسين باشا ، وعرف أن مناطق عصيان الأعراب بمصر هي بني سويف والبهنسا وجرجا ؛ فعرض الأمر على سلطان الدولة واستكتبه رسالة شريفة إلى حسين باشا والي مصر[2] ، تضمنت أوامر باتخاذ إجراءات حربية فورية للقضاء على عصيان قبائل الضعفا والنجما والمغاربة بأقاليم البهنسا وبني سويف والفيوم ثم اتخاذ إجراءات حربية أخرى للقضاء على قبائل الهوارة الملتزمين بالوجه القبلي في كاشفيات جرجا ، كما تضمنت تحذيرات مشددة من حدوث مخالفات لهذه الأوامر أو تهاون في تطبيقها ، ولما تليت هذه الرسالة بديوان مصر أعلن العسكريون والأمراء السمع والطاعة[3] .

وبناء على ما دار في جلسة الديوان العالي كلف حسين باشا عوضا بك بقيادة حملة للقضاء على أعراب البهنسا وبني سويف ، كما كلف عبد الرحمن بك بقيادة حملة أخرى

---

(١) تولى الصدارة العظمى بالدولة العثمانية فى الفترة من ١١٠٩ إلى ١١١٤هـ / ١٦٩٧ - ١٧٠٢م ، المصدر ذاته : ورقة ١١ .

(٢) تولى حكم مصر فى الفترة من رجب ١١٠٩ - ربيع الأول ١١١١ هـ / يناير ١٦٩٨ - سبتمبر١٦٩٩م .

(٣) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص ٥٩ - ٦١ .

للقضاء على هوارة جرجا الملتزمين ، وقد نجح هذان الأميران في تشتيت هذه القبائل والقضاء على نفوذها ، ولا شك أن هذه المعارك لم تكن إلا فصلاً أخيرًا من ملحمة بدأها رجل من رجالات الأزهر ، وهو الشيخ شمس الدين محمد مبعوث بني سويف إلى سلطان الدولة العثمانية مصطفى الثاني ، فاستراحت المدن والقرى في شمال الصعيد وجنوبه من شرور هؤلاء الأعراب ردحًا من الزمن[١] .

ولم يكن هدوء الفتن العسكرية بين الأوجاقات- حتى سنة ١١١٩ هـ /١٧٠٧م- إلا مظهرًا سطحيًا أما الحقيقة التي تدور تحت السطح فهي الوجود لأصول الخلافات وبواعثها ، وكان العلماء بحكم مكانهم الاجتماعي مهيئين للدخول بين الفرق العسكرية المتنازعة ؛ إما بالصلح أو بإعلان بغي الفريق المُعرِض عن الصلح في خطب يلقونها على الملأ أو فتاوى يتردد صداها في كافة أرجاء المجتمع ، وهم مهيأون أيضًا لمجابهة الفتن الداخلية لكونهم أعضاء في الديوان العالي يشاركون في قراراته ، ويواجهون ألوانًا شتى من قضايا السياسة والحرب والسلام ، ففي شعبان سنة ١١١٩هـ/ نوفمبر ١٧٠٧م دبت الخلافات بين العسكريين الإنكشاريين فأصبحوا جبهتين يتزعم إحداهما إبراهيم بك وغيطاس بك ويتزعم الأخرى أيوب بك ومحمد بك ، واستمرت الخلافات بين الفريقين حتى استعد كل منهما للقتال ؛ فلما رأي علماء الجامع الأزهر تفاقم الأمر وبروز الجند والقادة للقتال اجتمعوا بالسادات البكرية والوفائية ، وقاموا باتصالات متتابعة بجميع الأطراف المتنازعة وبباشا مصر حسن السلحدار ، واتفق العلماء مع هؤلاء أن يظل افرنج أحمد بعيدًا عن أوجاق الإنكشارية وفي نظير هذا يقلده حسن باشا السلحدار وظيفة صنجق صاحب طبل خاناه[٢] .

وبهـذا الإجـراء الذي اتخـذه علمـاء الجـامع الأزهر سكتت الفـتنة بين الأمـراء والعسكريين مؤقتًا لان أفرنج أحمد قبل الصنجقية على مضض إذ أحس بأنها حرمته من السطوة العسكرية التي كان يتمتع بها داخل أوجاق الإنكشارية .

---

(١) الحاج مصطفى بن إبراهيم تابع حسن أغا عزبان الدمرداشي : تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله تعالى فى أرضـه : مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ ، ص ١٧ – ٢٥ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص ٦١ – ٧٤ .

(٢) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص١٢١ –١٢٦ ، الملوى : تحفة الأحباب ورقة ١٢٧ .

مواقف علماء الأزهر إبان الحروب الداخلية بين الأحزاب العسكرية

ولكن الفتن بين الإنكشارية والفرق الست اشتعلت بسبب دار سك النقود التي كانت تحت سيطرة الإنكشارية ، وبعث كل فريق من الخصمين بشكوى مطولة إلى سلطان الدولة العثمانية يوضح فيها مطامع خصومه ومخالفاتهم ، وطلبت الفرق العسكرية الست رفع سيطرة الإنكشارية عن دار الضرب ، وقد حققت الدولة رغبة الفرق العسكرية الست فجعلت دار الضرب تحت سيطرة الديوان العالي ، واعتبرت ماعدا ذلك من مطالب الفريقين أمورًا تحتاج إلى التثبت قبل البت فيها[١] ، ثم انتقلت الفتنة من طور التحفز إلى طور العمل الحربي ووضح شكل كل جبهة من الجبهتين .

فالجبهة الأولى : تضم من زعماء الصناجق إبراهيم بك غيطاس بك وفرقة الإنكشارية ، والجبهة الثانية : تضم من زعماء الصناجق أيوب بك ومحمدًا بك وأفرنج أحمد والفرق العسكرية الست ، وكان من مطالب تلك الفرق لدى الباشا نفي ثمانية من قادة العسكريين الإنكشاريين إلى مناطق التزاماتهم ؛ خوفا من أن يحدثوا فتنة أثناء خروج خزانة السلطان فتحفز الإنكشاريون وأعدوا آلات الحرب أمام ثكناتهم وملكوا أبواب القلعة فانتدب أيوب بك محمد بك ليحاصر القلعة من جهة جبال الجيوشي ، ثم انتدب أفرنج أحمد ليحاصر ثكنات الإنكشاريين من جهة المحجر وباب الوزير ويمنع وصول الإمدادات إليهم ، وأصبحت القاهرة وقلعتها بين يوم وليلة محورًا لبداية حرب حقيقية ، وهنا هبّ علماء الأزهر ونقيب الأشراف وقاضي العسكر وأرباب الأشاير واجتمعوا في المدرسة الشيخونية ، وعقدوا مجلسًا درسوا فيه قضية الحرب الداخلية التي ظهرت بوادرها بالفعل ، وبعد أن قلبوا الأمر من جميع وجوهه أصدروا فتوى شرعية بأن جماعة الإنكشارية بالقلعة إن لم يسلموا هؤلاء الثمانية المطلوب نفيهم فإن قتالهم يصبح جائزًا ، وأرسلوا صورة هذه الفتوى مع جوخدار[٢] ؛ فانطلق بها الجوخدار إلى أوجاق الإنكشارية ، فلما تلا هذه الفتوى

(١) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص١٣١ ، ١٣٣ ، الملوى : تحفة الأحباب - الورقتان : ١٣٠ ، ١٣١

(٢) الجوخدار من موظفى القلعة ، ومن واجباته الرسمية تسليم أوامر الباشا وفرماناته لأربابها ، وقد أرسلها العلماء إلى الإنكشارية بفتواهم ليكون لها أمامهم صورة الأمر العالى .

عليهم تراخت عزائمهم وفترت هممهم ، وانصرفت قلوبهم عن الحرب وسلموا في نفي الثمانية المطلوبين ؛ إلا أنهم اشترطوا أن يقدم لهم الصناجق والأمراء ضمانات بعدم تعرض هؤلاء الثمانية للقتل ، فضمن لهم ذلك الصناجق والأمراء[١] ، وبهذا تم نفي هؤلاء الثمانية وخمدت الفتنة وكان الفضل الأول في إخمادها لعلماء الأزهر حينما أصدروا فتواهم التي اتسمت بالصدق والقوة والوضوح فرضخ لها أعظم حزب عسكري في مصر آنذاك ونفذ ما فيها .

لقد خمدت الفتنة ولكن بصفة مؤقتة ؛ ذلك لأن أفرنج أحمد انتهز فرصة انتصار الجبهة الثانية التي يقودها أيوب بك فأعلن مطلبه ، وهو العودة إلى أوجاق الإنكشارية أوضة باشى كما كان فوافقه أيوب بك وحزبه على ذلك ، وبعودة أفرنج إلى أوجاق الإنكشارية بدأت سلسلة حروب داخلية أُريقت فيها الدماء وجندلت الأبطال وانتشر الرعب والدمار ، وقد أثار عود افرنج أحمد إلى منصب الأوضة باشي تعجب الأمير أحمد كتخدا عزبان المؤرخ ، فقال : إن القاعدة أن يترقى الأوضة باشا راكب الحمار إلى منصب الصنجق راكب الفرس[٢] .

وتمكنت الجبهة الأولى من إرجاع العسكريين الثمانية الذين سبق نفيهم من القاهرة ، وأدخلوا الأوجاقات الستة بدون رأي الباشا ، فأحدث وجودهم في القاهرة آثارًا حزبية ضارة إذ انفجرت ثورة العسكريين في أوجاق الإنكشارية كما كانوا وعرض الأمر على الباشا ، وانتهى الرأي بعد الشورى إلى نقل العسكريين الثمانية وأتباعهم إلى أوجاق العرب ... فاتسعت دائرة الفتنة وطلب عدد من كبار الإنكشاريين الخروج من الأوجاق .. واستطاع أفرنج أحمد بذلك أن يستخلص الأوجاق لنفسه وأن يجعله أداة لينة يوجهها لتحقيق مطامعه السياسية فأصبح أوجاق الإنكشارية بعد ذلك تابعًا للجبهة الثانية التي يقودها أيوب بك كما استطاع حزب أيوب بك أن يستقطب خليل باشا[٣] ، وقاضي القضاة ، كما

(١) المصدران ذاتهما : الأول ، ص ١٣٥ - ١٣٨ ، والثانى الورقتان ١٣١ ، ١٣٢ ، والجبرتى : ج١ ، القاهرة ١٩٠٤م ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢)الأمير أحمد : الدرة المصانة ج١ ص ١٣٩ .

(٣) تولى حكم مصر فى شعبان ١١٢٢ هـ / اكتوبر ١٧١٠ م .

تمكن إبراهيم بك غيطاس بك من ضم الفرق الست إلى جبهتها ، وبهذا أصبحت الخريطة الحزبية كما يلي :

جبهة أولى تضم تحت لوائها : إبراهيم بك وإيواظ بك وغيطاس بك وأوجاق العزب والفرق العسكرية الخمس الأخرى ، وبعض قبائل الأعراب وجماعة من الصناجق والأمراء جبهة ثانية انضم تحت لوائها : خليل باشا وقاضي القضاة وأيوب بك وأفرنج أحمد وأوجاق الإنكشارية ومحمد بك الكبير ، وهوارة جرجا وبعض المغاربة وفريق من الصناجق والأمراء .

وأول عمل قام به حزب إبراهيم بك هو تحريك فرقة عسكرية عددها ستمائه جندي لقطع المياه عن القلعة ، وقد تمكنت هذه الفرقة من كسر السواقي والاستيلاء على ثيرانها[١] ، وقد رأينا أنه كان لجماعة العلماء ثقلهم الاجتماعي في العمل والرأي ؛ فلهذا عندما علم أيوب بك بذلك الأمر بادر بكتابة استفتاء إلى العلماء فحواه أما قولكم دام فضلكم في جماعة قطعوا المياه عن المسلمين ، واستولوا على الطرقات بقوة السلاح ومنعوا أمة محمد ﷺ من ارتيادها ، فأفتى السادة العلماء « بأن من يقترفون هذا الفعل قطاع طرق يجب على الحاكم وكيل السلطان أن يحاربهم»[٢] ، فانطلق أفرنج أحمد أوضة باشا الإنكشارية إلى الباشا ومعه فتوى العلماء ، وبعد أن أطلعه على مضمونها طلب منه فرمانًا بضرب باب العزب والمحجر بالمدافع فأعطاه ذلك الفرمان ، فبدأ في نفس اليوم بضرب باب العزب بالمدفعية فلم يؤد ذلك إلى قتل أعداد من العسكريين فحسب ، وإنما أدى إلى قتل بعض الصبية والنساء فانفجرت الحرب بين الفريقين في القاهرة وخارجها[٣] ، ويحدثنا الأمير أحمد كتخدا عزبان فيقول :« إنه كان تلك الليلة في باب العزب وأنه شاهد أهوالاً»[٤] .

(١) يتصل بالقلعة مجرى مياه معلق على جدر متشابكة يرفع ماء النيل إليها عدد من السواقى على حافة النيل تديرها الثيران ، وقد خصص لحراسة هذه السواقى وإدارتها فرقة عسكرية .

(٢) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) المصدر ذاته : ص ١٤٠ - ١٥٠ ، والملوى : تحفة الأحباب ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص١٥١ .

ووصل محمد بك الكبير إلى مشارف القاهرة بجيش جرار من الهوارة والمغاربة ؛ بناء على فرمان من خليل باشا لإخضاع الجبهة التي يقودها إبراهيم بك وغيطاس بك ، ولما وصلت أنباء تلك الحملة القادمة من أعماق الصعيد إلى مسامع غيطاس بك أخذ يبكي فقال له عوض بك[١] ما يبكيك يابك؟ فناوله رسالة بعث بها إليه بعض عيونه ؛ فإذا مضمونها أن الباشا عين محمدًا بك الكبير سر عسكر على هوارة قبلي والمغاربة وبعض الجنود للقضاء عليكم دبروا أمركم قبل وقوع الكارثة ، وكان عوض بك أقوى قلبًا وأعظم شجاعة فقال لغيطاس بك : أنا أدبر لكم ما تفعلوه . . نرسل إلى العلماء استفتاء لنأخذ منهم فتوى ، ثم كتب بعد المقدمة والبسملة «ساداتنا العلماء ما قولكم دام فضلكم فيمن أتى بقبائل العربان ؛ ليضرب مصر القاهرة ويقتل أعيانها وينهب أموالها ويسبى حريمها فهل يجوز للأعيان أن يدافعوا عن أنفسهم وعن أمة محمد أم لا؟ أفيدونا الجواب . فكتب العلماء جوابا فحواه ا في هذه الحالة يجوز لكم أن تدافعوا عن أنفسكم وعن أمة محمد ﷺ فلما وصلت الفتوى إلى يدي عوض بك تمسك بها ورتب عليها إقامة حكومة ادعى شرعيتها ، كما رتب عليها أمر شرعية إسقاط الحكومة الحاضرة التي يتزعمها خليل باشا فأمر بإحضار قفطان خلعه على قانصوة بك ، وقال له أنت من اليوم قائمقام والباشا معزول وقاضي القضاة معزول ونائبه معزول ، ثم أفاض القائمقام كالعادة الخلع على أغوات الفرق الست ، وأحضر عليًا أغا رغم أنفه وقلده أغا على الإنكشارية وهي الحزب العسكري الذي مازال تحت سيطرة أيوب بك والباشا[٢] ، ولعل في صدور فتوى متعارضة وخصوصًا في مسائل الحرب والسلم ما يثير أكثر من سؤال ؛ ولكن الأمير أحمد وهو حجة معاصر يذكر لنا حقيقة الأمر وهو أن السادة العلماء ظهر فيهم رأيان ، فجماعة منهم يؤيدون أيوب بك وحزبه ويرون أنهم على صواب ، فمن هنا ظهر الافتاءان المتعارضان[٣] ،وفي خضم الحروب الداخلية المتطاحنة ظهرت محاولات للصلح قام بها الأمراء الصناجق وفشلت لتمسك كل

---

(١) من الصناجق الموالين لإبراهيم بك قائد الجبهة الأولى ، وكان أميرًا للحج فلما رجع تصدر المعركة .

(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٣) المصدر ذاته : ١٥٣ .

فريق بموقفه ؛ حتى إن أفرنج أحمد أعلن للأمراء الساعين في الصلح قوله إن لم يرضوا بشروطي فلن اتوقف عن حربهم وقتالهم ، وسأضرب باب العزب ليل نهار بالمدافع حتى أجعله بلاقع[١] .

ولم تكن جولة علماء الأزهر للصلح بأسعد حالاً من جولة الصناجق ، ففي ٢٠ من ربيع الأول سنة ١١٢٣هـ/ ٨ مايو ١٧١١م توجه الشيخ ابو العباس أحمد الخليفي أحد علماء الشافعية بالأزهر إلى قلعة الإنكشارية ، وتباحث مع أفرنج أحمد واختيارية الأوجاق فثار أفرنج في وجهه ، وأسمعه كلامًا لا يليق وأمر رجال المدفعية أن يطلقوا مدافعهم على باب العزب بعد فترة من الهدوء فأطلقوها على حين غفلة ، فقام الشيخ الخليفي غاضبًا وانصرف ، ويروى الملوي في تاريخه وهو حجة معاصر أن سبب هذه المقابلة السيئة التي قوبل بها الشيخ الخليفي في قلعة الإنكشارية هو صدور الفتاوى المتعارضة من العلماء ، فكلا الحزبين المتطاحنين حصل على فتوى من علماء الأزهر بأنه على حق وأن الحزب الآخر على باطل ؛ ويبرر الملوي ذلك بأن العلماء صاروا فريقين كأهل مصر ، ثم يقول فكان كل من الفريقين يعتقد أنه على الحق وأنه مصيب في فعله[٢] .

إذن فالنتيجة التي يمكن أن نصل إليها بعد استعراض رأي مؤرخين عاصرا هذه الحوادث يومًا بيوم ، هي أن كلا الإفتائين صدرا عن اعتقاد ويقين بالحق بعد مقدمات صحت لدى فريق من العلماء تغاير المقدمات التي صحت لدى الفريق الآخر ، وكانت هناك وقائع كثيرة أظهرت حزب أيوب بك والإنكشارية بمظهر الفئة الباغية وهذا ما ألبَّ الرأي العام عليهم وعجل بنهايتهم ، فمن أبرز هذه الوقائع ما يلي :

أولاً : ضرب دور المدنيين القريبين من باب العزب بالمدفعية والبنادق .

ثانيًا : قتل كثير من المدنيين وتخريب دورهم ونهبها ، إبان المعارك التي دارت بين الفريقين .

---

(١) الملوى : تحفة الأحباب : ورقة ١٣٨ .

(٢) المصدر ذاته : الورقتان: ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

ثالثًا : الأعمال الإجرامية التي ارتكبها الأعراب والهوارة المنتمون إلى أيوب بك والإنكشارية ، والتي تمثلت في سلب الأموال وخطف جمال السقائين ، وقطع مياه الشرب عن القاهرة ، حتى أوشك أن يموت أهلها عطشى ؛ لولا تطوع أصحاب الضمائر بالقيام بما كان يقوم به السقائون مع حملهم السلاح للدفاع عن أنفسهم أثناء حملهم المياه إلى المدنيين المحصورين ؛ كل هذا وصم الحزب الأيوبي بوصمة البغي .

وفي شهر ربيع الأخر سنة ١١٢٣ هـ/ مايو ١٧١١ م ، عقد علماء الجامع الأزهر والبكرية والوفائية والصناجق والأمراء والعسكريون اجتماعاً في جامع بشتاك بالقاهرة ، واستعرضوا ما وصلت إليه البلاد من تدهور ، وسرعان ما أصدروا قرارهم بعزل خليل باشا وقاضي القضاة والموافقة على تنصيب قانصوة بك قائمقام[١] ، وتنصيب أحد علماء الأزهر قاضيا للقضاة[٢] ؛ لحين ورود باشا وقاض من الدولة العثمانية ، وتوالت المعارك بين الفريقين فقتل عوض بك في المعركة الكبرى التي دارت بمنطقة قصر العينى مع من قتل ، وظن الباشا ومن معه أن الجو صفا لهم ففرحوا بقتل عوض بك ووزعوا الهبات والمن ؛ لكن أيوب بك لم يؤيد هؤلاء في سرورهم وقال لهم في صراحة الآن حرم علينا ماء النيل واتهم محمد بك بقصر النظر عندها رآه فرحا بهذه الجولة ، وقال له أنت تفكر بعقل الصعيد لا بعقل القاهرة[٣] ، وصدق حدس أيوب بك فما هي إلا أيام حتى بدت بوادر هزيمة الإنكشاريين ، وهم العمود الفقرى الذي كان يعتمد عليه أيوب بك في حربه ، وانتهت هذه الهزيمة بقتل أوضه باشا أفرنج أحمد وعدد من قادة الإنكشارية ففر أيوب بك إلى الدولة العثمانية ، أما محمد بك الكبير فإنه رفض أن يفر مع أصدقائه إلا بعد أن يبلغ من معه من أبناء المغاربة ، والهوارة مأمنهم ويعيدهم إلى بلادهم ، ولما أتم ما قطعه على نفسه لحق بأيوب بك في الدولة العثمانية ، ثم أُنزل خليل باشا من القلعة وقد اصطف بعض العوام في طريقه يسبونه

---

(١) مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، مخطوطة سبق ذكرها ، ص ١٠٨ - ١٣٩ ، والملوى : تحفة الأحباب ، الورقات ١٣٨ - ١٤٥ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٩ .

(٣) الملوى : تحفة الأحباب : ورقة ١٤٣ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

ويحقرونه[١] ، وبنزول خليل باشا من القلعة انتهت فتنة عسكرية قومية دامية ظلت ما يقرب من سبعين يومًا ، وكان دور علماء الأزهر فيها كما رأينا دور الإصلاح ثم الوقوف في وجه الفريق الذي ثبت بغيه برفضه للصلح وعدم التزامه بالقواعد التي حتمها شرف الحرب والفروسية ، وليس من العسير أن نضع أيدينا على ما رآه بعض العلماء والمؤرخين في فريقي هذه الحرب الداخلية بعد أن نظروا إلى ما اقترفه كل فريق من الفريقين ، فالعلامة الملوي ، يطلق على الإنكشارية اسم البغاة ، كما يتابعه في ذلك الجبرتي فيطلق عليهم اللفظ نفسه[٢] . وكما ارتاد علماء الأزهر في ميداني السياسة والحرب والوساطة ارتادوا كذلك ميدان الشفاعة الحسنة ، ففي ٨ من المحرم ١١٢٤هـ/ ١٥ فبراير ١٧١٢م تشاجر شريف وتركي فقتل التركي غريمه الشريف في سوق البندقيين فحمل الأشراف المقتول في تابوت وصعدوا به إلى الديوان ، وأثبتوا القتل على القاتل وبعد يومين تجمع أشراف القاهرة وأمروا أصحاب الدكاكين أن يغلقوا دكاكينهم وأبطلوا الأسواق ، ومن خالفهم رجموا دكانه بالأحجار ثم صاروا يضربون كل من قابلوه في طريقهم سواء كان من عامة الناس أم من الأمراء ، ثم لم يلبثوا أن بعثوا إلى أشراف الأقاليم والقرى فدخلوا القاهرة بجموعهم ، والتأموا بأشراف القاهرة في مسيرة كبيرة وقد رفعوا لواءهم وتجمعوا حول المشهد الحسيني ، ومن هناك انطلقوا إلى منزل غيطاس بك الدفتردار وحاصروه لكن جنوده تمكنوا من تشتيت جموعهم ثم وصلت قوات من مستحفظان[٣] ، والسباهية فتفرق الأشراف وطلب كل منهم داره فنودي بالأمن والأمان وفتحت المحال التجارية ، وأجمع الأمراء على نفي طائفة من أكابر الأشراف ووصلت أنباء ذلك إلى الجامع الأزهر فشفع العلماء والمشايخ فيهم لدى

---

(١) مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، والملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٤٢ ، والشيخ على الشاذلى : رسالة فى وقائع وقعت بين أمراء الجراكسة بمصر ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٣٦٧ تاريخ تيمور ، ص ١ - ٩٢ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٤٤ - ٤٨ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٤٠ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٤٢ .

(٣) يطلق على الإنكشارية لفظ «مستحفظان» أيضا .

الأمراء فاستجاب الأمراء لمطالب العلماء ، وقبلوا شفاعتهم وعفوا عن زعماء الأشراف بمصر معلنين أن هذا العفو ما صدر إلا إكراما للعلماء وقبولاً لشفاعتهم(١) .

موقف العلماء من أعمال وقرارات عابدي باشا

وفي عهد عابدي باشا الذي تولى حكم مصر في ذي الحجة سنة ١١٢٦ هـ / ديسمبر ١٧١٤م ، ظهرت فتنة عسكرية أوقد نارها عابدي باشا نفسه عندما بذل جهده في تقريب رجال الحزب القاسمي وإبعاد رجال الحزب الفقاري ؛ لما لهم من سلطات طغت على سلطانه ، واستكمالاً لخطته هذه احتال على قيطاس بك زعيم الحزب الفقاري آنذاك ؛ فلما صعد قصر القلعة واطمأن أبرز إليه أمرًا سلطانيًا بقتله ، وقبل أن يتكلم كان أعوان الباشا قد انهالوا عليه ضربا بالخناجر فأردوه قتيلاً ، وأنزلوه في تابوت إلى داره ، ثم استدعى الباشا جميع الصناجق والعسكريين لحضور جلسة طارئة عقدها في ديوان الغوري فلبى دعوته جميع الأمراء الصناجق عدا اثنين هما محمد بك قطامش وعثمان بك بارم ذيله ؛ فإنهما رفضا صعود القلعة ، وقد تفادى عابدي باشا غضبة الصناجق والأمراء الحاضرين بالمجلس عندما أبرز لهم الأمر السلطاني الذي ورد بقتل غيطاس بك الدفتردار زعيم الفقارين(٢) ، لكنه لم يتمكن من تفادي غضبه اتباع غيطاس بك الذين اعتصموا بدورهم ، وأقاموا حولها المدافع والمتاريس فاستشار الأمراء الصناجق في أمرهم فأشاروا عليه بأن يولى زعيمي هذه الحركة محمد بك قطامش وعثمان بك بارم ذيله ولايتى جرجا ومنفلوط فوافق الباشا على ذلك ، وبعث إليهما لكي يقلدهما هذين المنصبين ويخلع عليهما قفطانين فرفضا الصعود إلى القلعة وأظهرا أنهما يدافعان عن أنفسهما ؛ ولكنهما في حقيقة الأمر كانا يبدآن طريق الثأر لسيدهما غيطاس بك الدفتردار ممن سعى في قتله لدى الباشا والسلطان .

فبادر الباشا بعقد مجلس في العشرين من رمضان سنة ١١٢٧ هـ/ ١٨ سبتمبر ١٧١٥م بالديوان العالي بالقلعة ، دعا إليه علماء الأزهر ونقيب الأشراف وقاضي العسكر

---

(١) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٥١ .

(٢) كانت العقيدة السائدة أن الأموال والارواح ملك للسلطان العثمانى ، راجع الأمير أحمد : الدرة المصانة ج١ ، ص ٢٠٨ .

وأعيان الأمراء والعسكريين ، وعرض عليهم قضية عصيان هذين الأميرين ، وطلب من العلماء أن يعطوه إذنًا شرعيًا بمحاربتهما ؛ إذ إنهما خالفا ولي الأمر ورفضا طاعته ، فرفض العلماء أن يعطوا الباشا إذنًا شرعيًا بقتالهما قبل أن يذهبوا إلى هذين الأميرين ، ويتعرفوا على حالهما فلعل مابهما إنما هو الخوف لا العصيان ثم طلبوا من الباشا فرمانًا ؛ ليقوموا بتقصى الحقائق حول هذين الأميرين فأعطاهم الباشا فرمانًا بذلك أشرك فيه معهم نقيب الأشراف ، فعقد العلماء مجلسًا ببيت إبراهيم بك حضره أعضاء الديوان العالي ، وبعثوا إلى محمد بك رسلاً بأن العلماء ونقيب الأشراف والصناجق ينتظرون حضوركم ببيت إبراهيم بك ، وقد تعهدوا لكم بجميع ما تطلبونه والتزموا بضمانه وأن المقصود إنما هو إخماد هذه الفتنة وطاعة ولي الأمر ؛ فلما وصل إليه الرسل وبلغوه رسالة العلماء همَّ بالذهاب إلى بيت إبراهيم بك ؛ لحضور هذا المجلس إلا أن أتباعه وأصدقاءه منعوه من الذهاب بالقوة وهددوه بالقتل ؛ حال مغادرة بيته فاضطر إلى الاعتذار لرسل العلماء بمعاذير شتى فرجع الرسل وأخبرو المجلس بما استقر عليه رأي محمد بك قطامش ، فأنهى المجتمعون بهذا المجلس ذلك إلى الباشا فاعتبر ذلك إذنًا بحرب قطامش ومن معه ، وتحركت الفرق العسكرية يتقدمها سلاح المدفعية لإخضاعه ، إلا أن قطامش وأتباعه كانوا قد بادروا بالضربة الأولى فاحتلوا قلعة الإنكشارية وملكوا قيادها ؛ لكن استيلاءهم عليها لم يدم طويلا فقد استطاع العسكريون الخاضعون للباشا استردادها بعد عدة عمليات حربية محدودة قتل فيها بعض القادة العسكريين والجنود من الطرفين ، وتمكن بعض أتباع قطامش الذين احتلوا قلعة الإنكشارية من الهرب ، أما محمد بك قطامش فقد هيأت له عمليه الاستيلاء على قلعة الإنكشارية فرصة ذهبية للفرار إلى الدولة العثمانية ، وظل بها حتى اعتدل الجو السياسي في مصر فرجع ليصبح ركنًا مهمًا في حكومتها[1] ، وتعطينا أخبار هذه الواقعة مفاهيم هي : أن علماء الديوان هيئة تتمسك بشرف التعامل السياسي ، وأنهم يمارسون الرأي الحر الذي لا يخضع للضغوط أو السلطات ؛إنهم جبهة لا تخضع في تصرفاتها إلا لضوابط الشريعة الإسلامية وأحكامها .

(١) المللوى : تحفة الأحباب . الورقات ١٥٩ ، ١٦٠ - ١٦٣ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص ٢٠٦ -٢١٤ ، والجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

وفي المحرم سنة ١١٢٨ هـ / ديسمبر ١٧١٥م حضر العلماء مجلسًا عقده عابدي باشا بالديوان العالي ؛ للنظر في أسعار النقود وتقرير أسعار لها تتلاءم مع الحالة المالية في مصر واتفق المجلس على ما يلي :

- إبطال التعامل بالفضة المقاصيص والفلوس النقرة .
- أن يكون سعر الدينار الشريفي الزنجرلى ١٠٧ نصفًا فضة .
- أن يكون سعر الريال الكلبي ٤٥ نصفًا فضة .
- أن تقوم دار سك النقود بضرب نقود فضية ونحاسية جديدة تسلم للصرافين ليغمروا الأسواق بها .

ثم أمر أغا الإنكشارية والوالي بالركوب للنداء في أرجاء القاهرة بذلك ،لكن هذا كان له رد فعل شكل تذمرًا عامًا في القاهرة أعقبه ظهور مسيرة كبيرة من الأهالي والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال اتجهت إلى الجامع الأزهر ، وأعلن المتذمرون هناك سخطهم على قرارات الحكومة وأغلقو أبواب الأزهر ، ثم عقدوا اجتماعًا حافلاً في صحن الجامع الأزهر تصدره العلماء ثم توجهوا بمسيرتهم هذه يتقدمهم علماء الأزهر إلى القلعة ، وفي الديوان العالي تباحث العلماء وكبار الأهالي مع الباشا في شأن القرارات التي أصدرها الديوان العالي عن أسعار النقود معاملة الديار المصرية ، وأوضحوا له ما سيقع على فقراء الأمة من ضرر عند إلغاء الفلوس ، وطالبوا بأن تجري الفلوس على نظامها المالي السالف فأجابهم الوزير وأمر بالنداء فورًا بأن المعاملة القديمة تظل على ما هي عليه لا تغيير فيها ولا تبديل![1] ، فاطمأن الناس وأعاد التجار فتح دكاكينهم وعاد السوقة إلى مباشرة بيوعهم في أسواقهم[2] ، وهكذا نجد أن علماء الأزهر في سائر الحقب يمثلون للجبهة التي يجد فيها الشعب حماية لحقوقه وتطييبًا لآلامه ودرعًا يدفع به مظالم حكامه .

---

(١) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقة ١٦٥ .

(٢) المصدر ذاته : الورقتان : ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

ومن ثم ليس عجبًا أن يثور رجال الأزهر ويعلنوا إبطال الدروس في جامعهم احتجاجًا على العدوان الذي وقع من أغا الإنكشارية على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفي[١] ، ففي بداية سنة ١١٣٠هـ / ١٧١٧م أمر الباشا ذلك الأغا بأن يقود فرقة من الفرسان ؛ ليفتش في أرجاء القاهرة عن العسكريين الجشعين والسوقة فيؤدى كل منهم على قدر فعله ، فتهيب الناس هذا الأغا فكان كلما مر على ملأ انتصبوا له وقوفًا إلا رجلاً لم يكترث به ولم يقف له فسأله الأغا قائلاً : لماذا لم تقف كما وقف الناس؟ ، فقال الرجل : أنا ابن شيخ الإسلام منصور المنوفي ؛ فغضب الأغا وأمر بضرب الرجل ضربًا مبرحًا ، فلما علم علماء الأزهر بما وقع على ابن شيخ الإسلام توقفوا عن إلقاء دروس العلم في جامعهم ثم عقدوا في اليوم التالي اجتماعًا دعوا إليه أرباب الزوايا ، وسار الجميع في مظاهرة هادرة متجهين إلى ديوان القلعة . . ثم دخل رؤساء العلماء الديوان وعرضوا قضيتهم أمام علي باشا فأصدر في اليوم نفسه فرمانًا ديوانيًا بعزل أغا الإنكشارية المعتدي[٢] .

مواقف العلماء إبان النزاع الجركسي الإسماعيلي في مصر

وبدخول شهر رجب سنة ١١٣١هـ / مايو ١٧١٩م ظهرت سلسلة من الفتن العسكرية الدامية أثارها أمير مملوكي يسمى محمد بك جركسي ، وكان ينتمي إلى الحزب القاسمي المتفاقر[٣] ، وكان زعيم الجماعة المجابهة لهؤلاء الأمير إسماعيل بك بن إيواظ القاسمي ، أما موقف العلماء من هذه الفتن فهو كمواقفهم السابقة التي اتسمت بشرف التعامل ، والالتزام بما أمرت به الشريعة الإسلامية ، ومنبع هذه الفتن حقد اتقد في قلب محمد بك على إسماعيل بك[٤] ، ومبدؤها مؤامرة دبرها الأول لاغتيال الثاني في طريق القلعة ، وقد مرت هذه الفتن بمرحلتين ، الأولى وهي الوقائع التي دارت بين محمد بك جركسي وإسماعيل

(١) كان علماء الأزهر يلقبون أعظم علمائهم بشيخ الإسلام ، وقد جاء هذا اللقب فى كثير من وثائق الحكم العثمانى بمصر وفى المصادر التاريخية .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) أى أنه كان قاسميًا ثم تحول إلى الحزب الفقارى .

(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

بك ، والثانية وهي مصرع إسماعيل وسيطرة محمد جركسي على حكم مصر بقوة سيف القهر والإرهاب ، وبدأت وقائع المرحلة الأولى لهذه الفتن بمؤامرة اتهم جركسي بتدبيرها لاغتيال إسماعيل بك ابن إيواظ أمير الحج المصري آنذاك ، وفحواها أنه بينما كان إسماعيل بك متجهًا إلى ديوان القلعة في طائفته إذ انهالت على موكبة مقذوفات البنادق والغدارات لاغتياله فقتل أحد أتباعه وجرح آخر ونجا إسماعيل بك ، إلا أن رجال الأوجاقات الإنكشارية السبعة لبسوا آلة الحرب ، وتجمعوا بالرميلة لإعلان تذمرهم على محمد بك جركسي اعتقادًا منهم أنه صاحب هذه المؤامرة وصعد زعماؤهم إلى الديوان ، وأخبروا الباشا بما حدث وطالبوه بإحضار محمد بك إلى الديوان ليتحاكموا معه ، فما وسع على باشا الأزمرلي[1] ، إلا أن عقد اجتماعًا عاجلاً دعا إليه علماء الجامع الأزهر ومشايخ الزوايا ونقيب الأشراف وقاضي العسكر وحضر خصوم جركس المدعون ، أما محمد بك جركسي المدعى عليه فإنه رفض حضور هذا المجلس ورد محتجًا بأنه يخشى على نفسه أن تقتله الطوائف المتجمعة حول طرق الديوان ، ثم رد على استدعاء الباشا بقوله إنني غير عاص للشرع فإن استطاع الباشا صرف هؤلاء المتجمعين حضرت إلى الديوان وتحاكمت مع خصمي» ، ولما عرض على الديوان ما أجاب به جركسي صاح خصومه قائلين هذه علامة العصيان وسألوا العلماء أن يكتبوا لهم حكم الشريعة في العاصى ، فقال لهم العلماء : إن رد محمد بك جركسي لا يثبت عصيانه فقوله لا أحضر وهذه الطوائف متجمعة على الطريق ينبئ عن خوفه على نفسه من القتل لا عصيانه ، أما دعواكم بأنه هو الذي أغرى الجناة فإنها تحتاج إلى إثبات ، ورد عليهم قاضي القضاة بمثل ما رد به العلماء ، وتكرر انعقاد المجلس وتكرر استدعاء محمد بك جركسي ، وهو لا يزداد إلا رفضًا واعتصامًا بعصبيته ، ومن الدوافع التي جعلت محمد بك جركسي يتمسك بموقفه ظهور العسكريين الفقاريين الذين اختفوا بعد هزيمتهم وفرار زعيمهم أيوب بك ، هؤلاء العسكريون انضموا جميعًا إلى

(١) تولى حكم مصر فى الفترة من رمضان ١١٢٩هـ - ذى القعدة ١١٣٢هـ/ أغسطس ١٧١٧م - سبتمبر ١٧٢٠م .

جركسي وأصبحوا من أقوى الدوافع لاستمرار تمرده[١] ، وأخيرًا اتفق رأي المجتمعين بالديوان على أن يبعث إليه الباشا بفرمان يتضمن قرار تعيينه حاكمًا على ولاية البحيرة ؛ فلما وصل إليه رسول الباشا بهذا الفرمان أعلن طاعته إلا أنه طلب أن يمهل ثلاثة أيام ؛ ليعد فيها عدة سفرة فخاف خصومه أن تكون خديعة حرب فأعدوا لذلك عدتهم وأقاموا مواقع حرب مهمة وبعثوا يستحثون محمد بك جركسي على السفرة ، فدفعه هذا إلى إلغاء السفرة والتأهيب للحرب دفاعا عن كيانه فبدأت تحركات جنود العزب تتقدمهم المدفعية متجهين نحو مواقع محمد بك جركسي ، وأمر الباشا أغا الإنكشارية بأن ينادي في أرجاء القاهرة بأنه حسبما أمر به الباشا ، أن محمد جركسي إن لم يسافر إلى البحيرة في اليوم الذي وقع الاتفاق عليه فإنه سيقاتل ، وأن جميع من التأموا به واتحدوا معه من العسكريين إن لم يخرجوا من منزلة ، ويتوجهوا إلى أوجاقاتهم التي يتبعونها فسوف تلغى مرتباتهم وتهدر دماؤهم[٢] .

وقد استطاع محمد بك جركسي أن يتخلص من كارثة كانت على وشك الوقوع به عندما أرسل في الثالث والعشرين من شهر رجب سنة ١١٣١هـ/ ١١ يونيو ١٧١٩م إلى علماء الجامع الأزهر يرجوهم أن يسعوا في الصلح بينه وبين خصومه فأجابوا مطلبة وتوجهوا إلى الديوان العالي بالقلعة ، وهناك استدعوا إسماعيل بك والأمراء الصناجق والأغاوات وأقاموا الدفتردار وكيلاً عن محمد بك جركسي ، واتفق الجميع على عقد مجلس المصالحة في بيت المرحوم إبراهيم بك ، فبعث إسماعيل بك وكيلاً عنه ، فلما علم بهذا محمد بك جركسي أعلن أنه لن يحضر هذا المجلس إلا إذا حضره إسماعيل بك نفسه وجميع الصناجق والأغاوات ، فلما رأي المجتمعون تشدده أرسلوا إليه يقولون إنه لابد من سفرك إلى البحيرة وإقامتك بها مدة تكفي لإطفاء هذه الفتنة ؛ فأجاب بالامتثال لكنه اشترط أن تتفرق الجماعات العسكرية وأن يذهب إسماعيل بك إلى منزلة ، ويقيم هو بمنزل إبراهيم بك أيامًا ثلاثة يعد فيها لسفرة ، فرضي الجميع منه بهذا القول وانفض المجلس ، ونزل

(١) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٧٦ ، ١٧٨ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة ج١ ، ص ٢٣٣ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان من ١٧٦ ، ١٧٧ ، ومصطفى الصفوى : صفوة الزمان ، ص ١٧٢ ، ١٧٤ .

العلماء وأخبروا أهل الأسواق بوقوع الصلح فعم الناس السرور والطمأنينة ، ثم واصل علماء الأزهر مجهوداتهم لتحقيق الصلح فعقدوا في اليوم التالي مجلسًا في بيت إبراهيم بك لهذا الغرض حضره بعض الصناجق ، وأقام إسماعيل بك يوسف وكيلاً عنه وحضر من العسكريين أربعة عشر رجلاً ، فلما دعا العلماء محمد بك جركسي للحضور قال : هذا لا يمكن بل لابد من حضور إسماعيل بك بنفسه ولابد من حضور جميع الصناجق ، وحضور أربعة عشر من العسكريين أُعين أسماءهم ، ويأتون إلى منزلي وأتوجه معهم وفي ضمانهم للصلح ، وأما الذين حضروا اليوم مجلسكم فلا عبرة بهم ، وبدأ الجو يتلبد بغيوم الحرب مرة أخرى ؛ إذ صعد العسكريون الموالون لإسماعيل بك إلى ديوان القلعة ، وطلبوا من الباشا أن يإذن لهم في دخول الحرب فأبى أن يعطيهم إذنًا بدون موافقة العلماء ، وفي اليوم التالي أرسل الباشا إلى علماء الأزهر رسلاً ثمانية فيهم أغا من أغاواته وسبعة يمثلون الفرق العسكرية السبع ؛ ليبلغوهم بضرورة حضورهم إلى الديوان العالي ، فقال العلماء نحن لا نحضر هذا المجلس ، فرجع الرسل الثمانية ليخبروا الباشا بما أجاب به العلماء ، فلما أصبح انعقاد المجلس غير مكتمل الأركان أراد الباشا أن يتلافي ذلك برسالة بعث بها إلى العلماء يطلب فتواهم في عصيان محمد بك جركسي ، فرفضوا جميعًا أن يعطوا فتوى في هذه القضية[١] .

ولم يعلن مؤرخو هذه الحقبة أسبابًا صريحة لرفض العلماء حضور مجلس الديوان العالي–السالف الذكر– رغم أن الباشا بعث إليهم رسولاً يمثله وسبعة رسل يمثلون الأوجاقات العسكرية السبعة ،لكن يمكننا من خلال الوقائع التي سجلها لنا هؤلاء المؤرخون أن نتلمس أسبابًا معقولة لرفض العلماء الحضور إلى مجلس الديوان ، ورفضهم أيضًا إعطاء فتوى في قضية محمد بك جركسي نستطيع أن نجملها فيما يلي :

(١) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٧٧ ، ١٧٨ ، مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٢٠٤ – ٢٠٨ .

أولاً : إن عدم حضور إسماعيل بك المجالس التي عقدها العلماء في بيت إبراهيم بك واكتفاءه بإرسال وكيل ينوب عنه كان لا يرضى محمد بك جركسي ، بل كان يرى أن في هذا تعاليًا من إسماعيل بك عليه ، فلو تم فحص القضية بدون حضور إسماعيل بك لما كان ذلك عدلاً .

ثانيًا : عدم ايجاد الضمانات التي طلبها محمد بك جركسي لحمايته من القتل إذا ما خرج من وراء استحكاماته ، كالعشرة العسكريين الذين عينهم بنفسه ليرافقوه في الطريق وفي مجلس الصلح ، فلقد بعثوا إليه بعشرة من العسكريين لا يعرفهم ولا يثق فيهم ، إذ كان في هذا كله تعريض حياته لخطر القتل في زمن أصبح القتل فيه أهون الأمور .

ثالثًا : سيطرة الإسماعيليين على نفوذ الحكم ومراكزه في مصر أعطاهم قوة غير محدودة لحرب خصومهم والادعاء عليهم ، وقد سبق أن عرفنا أن العلماء رفضوا في أحد مجالس القلعة إصدار فتوى بعصيان محمد بك جركسي لندائه بأن تحصنه كان خوفًا من أعدائه لا طلبًا لحرب ولي الأمر ، كما رفض العلماء دعوى خصومه بأنه حرص على قتل إسماعيل بك وتسبب في قتل وجرح اثنين من أتباعه ؛ ذلك لأن الإسماعيليين لم يقدموا لعلماء المجلس أي إثبات يؤيدون به دعواهم ولم يعرفوا من هم الجناة الحقيقيون .

هذه عدة أسباب أمكن استخلاصها من النصوص التاريخية جعلت العلماء يرفضون حضور مجلس القلعة الذي عقد لحرب محمد بك جركسي كما رفضوا أيضًا الإفتاء بعصيانه .

ومهما يكن من شيء فإن أتباع إسماعيل بك بدأوا في دخول حرب حقيقية لإخضاع أتباع محمد بك جركسي ، ثم بعد ذلك استقر الرأي في الديوان على قتال محمد بك جركسي بناء على ما أدى إليه اجتهاد قاضي القضاة[١] ، وبناء على موافقة الصناجق والأوجاقات السبع .

(١) كان قاضي القضاة بمصر من العلماء العثمانيين ، وقد تولى هذا المنصب عدد قليل من علماء الأزهر كما سنوضحه في مواطن قادمة باذن الله .

وهنا حدثت واقعة ينبغي أن نتوقف أمامها كثيرًا ؛ إذ منها تتبين مدى التأثير والنفوذ اللذين كان يتمتع بهما علماء الأزهر في هذا العصر ، فعندما نفخ في نفير الحرب امتطى الصناجق صهوات خيولهم كما تجمع جنود الفرق الست في ميدان القلعة ، ونشر الجميع أعلامهم ثم فوجئوا بأنه لم يحضر جندى واحد من الإنكشارية إلى الميدان فبعثوا إليهم بالرسل فوجدوهم قد تحصنوا بقامتهم ؛ فلما استوضحوا أمرهم أعلن قادتهم قائلين « نحن لا نقاتل إلا إذا أفتى السادة العلماء بجواز القتال ، ولقد امتنع العلماء عن الإفتاء ومادام العلماء لم يعطوكم فتوى بالحرب فنحن لا نوافق على الحرب»[1] .

فلما رجع الرسل بأخبارهم لم يكترث المصطفون للحرب بذلك ، وساروا بعددهم ومددهم تتقدمهم المدافع والرايات السلطانية وأحاطوا ببيت محمد جركسي واستحكاماته ، ولم تكن جماعة جركسي بالفئة القليلة فلقد تجمع حوله الكثيرون من الجند والقادة الناقمين والفارين ، كما سبق أن نوهنا بذلك ، فأقاموا الاستحكامات ونصبوا خلفها المدافع وأعدوا للحرب عدتها ، ورغم هذا فإن الحرب لم تتجاوز السبع ساعات وانتهت بهزيمة أتباع جركسي ووقوع كثيرين منهم بين القتل والأسر ، وقد تمكن محمد جركسي من الفرار ثم قبض عليه بعد ذلك ، وشفع فيه إسماعيل بك فاكتفي بنفيه إلى جزيرة قبرص ، وسلم إلى حاكمها الذي وضعه في سجن قلعتها وشدد الحراسة عليه[2] ، إلا أن محمدًا جركس تمكن بحيلة بارعة من الهروب ثم اتجه إلى مصر ليسترد بها نفوذه .

وبعودة محمد بك جركس وظهوره في مصر بدأ الطور الثاني من أطوار الفتنة الجركسية الإسماعيلية ، ولقد كانت ولاية رجب باشا على مصر[3] ، عاملاً قويا من عوامل تمكن حزب محمد بك جركس ، فسيطر هذا الحزب على مصر وسلط على أهلها سيف القهر والإرهاب ردحًا من الزمن ، أما حزب الإسماعيليين فقد تدهور وجوده وفر زعيمه من

---

(١) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٧٨ ، ١٧٩ ، مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٢٠٨ - ٢١١ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٧٩ .

(٣) تولى حكم مصر فى ذى القعدة سنة ١١٣٢هـ / سبتمبر ١٧٢٠م .

مؤامرة اغتيال دبرها له رجب باشا في المحرم سنة ١١٣٣هـ/ نوفمبر ١٧٢٠م ، بيد أن بعض علماء الجامع الأزهر العقلاء في الحزبين أدركوا أهداف رجب باشا الدموية التي كان يبغي من ورائها تدمير هذين الحزبين ليصطفي لنفسه وللدولة العثمانية ملك مصر ، فعمل هؤلاء العلماء والعقلاء على توحيد الحزبين لمواجهة مؤامرات رجب باشا ، ولقد نجحوا في ذلك ، ففوجئ رجب باشا بانقطاع الصناجق والأمراء عن الحضور في الديوان العالي بالقلعة فبعث إليهم بإنذارات فحواها أنه سوف يلغي صنجقياتهم ؛ إذا لم يباشروا أعمالهم في ديوان الحكم(١) .

ثم عرض الصناجق والأمراء وعلى رأسهم إسماعيل بك ومحمد بك جركسي مجلسًا في بيت إسماعيل بك دعوا إليه كبار علماء الجامع الأزهر وعلى رأسهم الشيخ محمد شنن شيخ الأزهر ، والشيخ أحمد البكري ، والشيخ عبد الخالق السادات ، كما دعوا آخرين من العلماء والأشراف ، فعرض علماء الجامع الأزهر أن يتدخلوا في صلح يحققونه بين الصناجق ورجب باشا ، فأبدى محمد بك جركسي وأحمد بك الأعسر مخاوفهما لأنهما نقضا عهده واتحدا بالصناجق ضده ، فضمن العلماء لهما كف الباشا بكل وسائل الكف ، وقالوا لهما إن حدث شيء من الباشا فنحن الكفيلون بصده ، ومازال العلماء يحثون الصناجق على الصلح ويطمئنونهم حتى قبلوا الصعود إلى القلعة لعقد الصلح مع رجب باشا ، وعقدوا بينهم صلحًا حازمًا أعلن رجب باشا معه أنه ماعفا عن الصناجق وما صالحهم إلا إكرامًا للمشايخ علماء الأزهر ثم حلف لهم في حضور العلماء بأنه لن يضرهم ولن يؤذيهم ، وخلع على الجميع الخلع السنية وبهذا تمكن علماء الأزهر من إقامة صلح جاد ؛ فجنبوا البلاد شرًا مستطيرًا كان سيقع بوقوع حروب داخلية ، بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى ظهر العداء مرة أخرى بين رجب باشا والصناجق فبادر رجب باشا بجمع الذهب

---

(١) أحمد جلبي : أوضح الإشارات ، الورقات ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ومرتضى بك ابن مصطفى بك ابن حسن بك الكردي : ذيل تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب : نسخة مخطوطة ملحقة بمخطوط الملوى تحت رقم ٢٨ تاريخ بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج ، الورقات ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص ١٥٤ ، ٢٤٠ ، ٢٥٥ .

والورق وأنفقه في الأوجاقات ليعزز مركزه الحربي ، وجمع محمد بك جركسي مائتى كيس في الخفاء ؛ لينفقه في خلع رجب باشا ، فلما علم رجب باشا بذلك أراد أخذ الصناجق بسيف الحيلة ، فبعث إليهم يخبرهم أن رسولاً جاء من الدولة العثمانية برسالة فحواها الأمر بتزيين القاهرة لمولود رزق به السلطان العثماني اسمه إبراهيم ، وأن الباشا يدعوهم للمشاركة في الاحتفالات والزينة ، فلم تنطل الحيلة على الصناجق فرفضوا صعود القلعة ، ولم يصعد إلى الباشا يوم الزينة إلا كل أمير لا خطر له ولا وزن في قضية الساعة التي تشغل أذهان الكبار في مصر ، وتغلب ذهب محمد بك جركس على ذهب رجب باشا إذ راج سوقه بين الأوجاقات بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى .

ثم خطا الصناجق الخطوة الأخيرة الحاسمة فعقدوا مجلسًا ببيت محمد بك أمير الحج في ٢٧ من جمادى الآخر سنة ١١٣٣هـ/ ٢٤ إبريل سنة ١٧٢١م ، دعوا إليه علماء الأزهر ومشايخ السادة البكرية والأشراف والقادة العسكريين ، فقرر العلماء ومن حولهم خلع رجب باشا من حكم مصر وإجباره على مغادرة القلعة ، كما قرروا تعيين يوسف بك الجزار قائمقام يتصرف في الحكم إلى أن يصل باشا جديد من الدولة العثمانية يحكم بما أنزل الله تعالى ، وبما أمر به رسوله ، وبدأ هؤلاء الذين أصبحت في أيديهم مقاليد الحكم تنفيذ خطة خلع الباشا وإجباره على مغادرة القلعة ، واتجه الصناجق والأمراء يتصدر ركبهم علماء الأزهر والبكرية إلى الرميلة ميدان القلعة ، وهناك انتشر العسكريون وقادتهم فبدأوا أعمالهم الحربية باحتلال جامع السلطان حسن والمدرسة الشيخونية وسبيل المؤمنين ، واتخذوا منها مواقع حربية أقاموا فيها المدفعية والاستحكامات ، كما أقاموا عددًا من المدافع في المحمودية وقراميدان وفوق جبل الجيوشي ، وبهذا تم أحكام الحصار حول القلعة ، وقد اتخذ زعماء هذا الانقلاب من جامع المحمودية مقرًا لإدارة عملياتهم الحربية ، فبعثوا رسلاً لرجب باشا يأمرونه بمغادرة القلعة فورا فرفض مغادرتها ، وترددت الرسل بين الجبهتين بدون حسم ؛ عند ذلك أمر قادة الانقلاب عبد الله بك قائد مدفعية جبل الجيوشي أن يطلق مدافعة على القلعة ففعل فتجاوبت مدفعية المحمودية وقراميدان مع مدفعية الجيوشي ، وغدت القلعة هدفًا لرمي المدافع فانزعج الباشا واتباعه وهالهم ذلك الأمر ؛ فأعلنوا قبول كل ما يطلبه قادة

هذه الحركة فأمرهم الثوار بمغادرة القلعة ومعهم قاضي القضاة وأتباعه قبل عشاء ذلك اليوم ، فغادروها من باب قراميدان واصطف الرعاع في طريقهم يسبون الباشا بفاحش القول بل كادوا يبطشون به لولا مجيء محمد بك جركس بخيله ففرق الناس عنه ، وأمر الباشا بأن ينزل في بيت شكربوه أما القاضي فإنه نزل في بيته المخصص له[١] .

وفي ٢٨ من جمادى الآخرة سنة ١١٣٣هـ ٢٥/ إبريل سنة ١٧٢١م ، عقد اجتماع حضره العلماء والصناجق والعسكريون ، وكتبوا فيه رسالة إلى السلطان العثماني أحمد الثالث سجل علماء الأزهر والبكرية والسادات الوفائية وقائمقام مصر والصناجق أسماءهم وخواتيمهم في نهايتها ، واستقر رأيهم على أن يبعثوا بهذه الرسالة مع وفد مؤلف من سبعة من العسكريين يتصدرهم عالم من علماء الأزهر هو الشيخ أحمد العماوي المالكي ومحمد جبلي ممثل الأشراف بمصر ، ولقد ضمَّن المجتمعون رسالتهم هذه وصفًا لما ارتكبه رجب باشا من مظالم وسفك للدماء ومؤامرات غادرة قصد بها صناجق مصر ، ثم طلبوا في رسالتهم العفو عن إسماعيل بك ابن عوض بك ، واعتذروا عن الرسالة التي سبق أن بعث بها رجب باشا متهمًا فيها إسماعيل بك بالعصيان ، وذكروا أن ما وضع عليها من خواتيم إنما كان بسيف القهر ، وأن إسماعيل بك مصلح غير مفسد كثيرًا ما فعل الخيرات ، وعبَّد طرق الحج وحفر آباره وقمع قاطعي الطرق من الأعراب المفسدين ، وليس له ذنب يعرف في حق الدولة ، ثم طلبوا من السلطان أن يتفضل عليه بالأمان والعفو ، وذكروا في نهاية رسالتهم بأن رجب باشا ما خلعه إلا الرعية فهي التي طلبت من العسكريين خلعه ، ورفضت أن يكون حاكمًا عليها وأن الرعية تطلب اليوم حاكمًا عادلاً يحكم فيها بما أمر الله تعالى ، وبما أمر به الرسول أدام الله عزكم ونصركم على الدوام ، وبما كتبه الشيخ عبد الله السادات في نهاية هذه الرسالة فوق توقيعه وخاتمه « ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن »[٢] .

---

(١) مرتضى بك : ذيل تحفة الأحباب ، سبق ذكره ، الورقات ١٨٦ - ١٨٨ ، ومصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر ، سبق ذكره ، ص ٢١٢ - ٢٣٣ .

(٢) مرتضى بك : ذيل تحفة الأحباب ، الورقتان ١٨٨ ، ١٨٩ ، ومصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٢٣٣ -٢٣٥ .

وقد سافر الوفد المصري بهذه الرسالة إلى إسلامبول بحرًا ، يتصدره الشيخ أحمد العماوي المالكي وأقلع من ثغر الإسكندرية في ١٣ من جمادى الآخرة سنة ١١٣٣هـ / ١٠ إبريل ١٧٢١م ، وفي إسلامبول اجتمع وفد مصر بالصدر الأعظم إبراهيم باشا داماد التوشهري[١] ، وعرض عليه كتاب الزعماء المصريين ، فلما قرأ ما فيه قام من فوره بعرضه على السلطان العثماني أحمد الثالث فوافق على ما جاء به ، ونصب محمد باشا الصدر الأعظم السابق[٢] واليًا على مصر بدلاً من رجب باشا المخلوع ، ورجع رجال الوفد المصري يتقدمهم عالم الأزهر الشيخ أحمد العماوي وهم يحملون معاني انتصار الإرادة المصرية في مواطن الحق والعدل ، وكان لعلماء الأزهر في إقامة ذلك أوفى نصيب .

تولى محمد باشا النشانجي حكم مصر في شهر رمضان سنة ١١٣٣هـ/ يوليو ١٧٢١م ، فلما عقد ديوانها العالي بحضور العلماء والصناجق أبرز كتابًا من السلطان العثماني إلى زعماء مصر مضمونه بعد المقدمة الذي نُعْلم به أهل مصر علماءها وصناجقها وأشرافها أنه سبق أن ورد من رجب باشا كتاب بمعرفتكم ، وعليه خطوطكم وخواتيمكم تصفون فيه إسماعيل بك بأنه عاصٍ لله وللسلطان مفسد في الأرض ، وأنه لهذا يجب قتاله فبعثنا إليكم بكتابه جوابًا على كتابكم بوجوب قتاله لأنكم شهدتم عليه بالإفساد في الأرض ، وبناءً على هذا بعث إليه رجب باشا حملة عسكرية لملاقاته على طريق الحج فتمكن من الهرب ثم بعد ذلك أظهرتموه وعزلتم رجب باشا وأنزلتموه من القلعة على صورة غير مرضية ثم أقمتم قائمقام ، وبعثتم كتابًا آخر صحبة رجال من العلماء والأشراف والعساكر عليه خطوطكم وخواتيمكم ذكرتم فيه أن إسماعيل بك ليس مفسدًا ، وأن في بقائه غاية النفع وأنه عامل بكتاب الله وسنة رسوله فما فهمنا مقصودكم ، ثم اخترنا لكم محمد باشا الصدر الأعظم ؛ ليفحص قضيته ولينظر شئونه بعد مناقشة الفرق العسكرية ومعرفة رأيها ليرسل لنا برسائل يعلمنا فيها عن حقيقة أمره لنتمكن من إجابتكم برأي

(١) تولى الصدارة العظمى فى الفترة من ١١٣٠ إلى ١١٤٣هـ / ١٧١٨ - ١٧٣٠م ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص ١٢ .

(٢) تولى حكم مصر فى الفترة من رمضان ١١٣٣ - ذى الحجة ١١٤١هـ/ يوليو ١٧٢١ - يوليو ١٧٢٩م .

قاطع . . » ، وهذا النص سجله لنا مرتضى بك[1] ، أما مصطفى عزبان فإنه روى أن كتاب السلطان العثماني أحمد الثالث تضمن العبارات التالية « قد قبلنا شفاعتكم وشهادتكم وأرسلنا إلى إسماعيل بك الأمان فعليه بالطاعة وفصل الإصلاح هو وجماعته ما عليه منا بأس والسلام»[2] .

ثم أصبح إسماعيل بك ابن إيواظ بتأييد العلماء حاكم مصر الحقيقى ، وكان أميرًا شجاعًا اشتهر بالحلم والحكمة والعدل ، ورغم هذا فإن جركس وحزبه مازالوا يحقدون عليه ويتغاضى عنهم ويكيدون له ويعفو عنهم إلى أن دبروا مؤامرة لاغتياله كان لكتخدا الباشا رأي فيها وللباشا والدولة العثمانية رضاء عنها ، فقد تمكن ذو الفقار وجماعة من أتباع جركس من قتل إسماعيل بك وبعض أتباعه وجرح آخرين منهم بديوان الغوري بالقلعة في صفر سنة ١١٣٦هـ/ نوفمبر ١٧٢٣م[3] ، وأصبحت الدولة منذ هذا الوقت دولة محمد بك جركس وكلمته فيها لاتعلوها كلمة[4] ، ثم تتبع الجركسيون الإسماعيليين بالقتل والاعتقال ، والنفي وصادروا جليل أموالهم وحقيرها[5] ، ولم ينس رجال الأزهر لإسماعيل بك مناقبه فرثوه بقصائد مطولة ؛ أكثروا فيها من ذكر خلاله الحسنة وصفاته الحميدة كما أعلنوا رفضهم لغدر جركس ولحكمه وتنبأوا بطريق حساب الجمل بأن قاتل إسماعيل بك سيقتل[6] .

وليس عجيبًا أن أصبح محمد بك جركس والعلماء على طرفي النقيض ، فقد أطلق محمد بك جركس يد أتباعه بعد أن صفا له الجو فعاثوا في الأرض فسادًا ، واغتصبوا

(١) مرتضى : ذيل تحفة الأحباب الورقتان ١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) مرتضى : ذيل تحفة الأحباب الورقتان ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٤) المصدر ذاته : ورقة ٢٠٠ .

(٥) المصدر ذاته : الورقتان ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٦) أحمد جلبى : أوضح الإشارات ، الورقات ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

الأموال وسفكوا الدماء فغدت القاهرة في رعب دائم بالليل وبالنهار ، وكان لا يخلو طريق من قتيل أو قتلى دافعوا عن أرواحهم وأموالهم فسفكت دماؤهم ، واغتصبت أموالهم فاكتملت صورة الرعب وعطلت الشريعة وبطل النظام وامتنع محمد بك جركس وأتباعه عن دخول الديوان وعن صلاة الجمعة[١] .

وأحس الباشا بأن جرأة جركس ربما دفعته إلى اتخاذه بعض العلماء والعسكريين وسائل يحقق بها أغراضه الهوجائية ، فكتب فرمانات إلى مشايخ الأزهر وعلمائه ومشايخ البكرية والوفائية ونقيب الأشراف ورؤساء الفرق العسكرية بأنه محظور عليهم الاجتماع بمحمد بك جركس أو دخول داره ، ولكن محمد بك جركس استطاع بالحيلة والقوة أن يعقد مجلسًا ضم العلماء والعسكريين ؛ وبينما كان العسكريون يجلسون جلسة فيها الكرامة والحرية كان العلماء يجلسون ، وقد أحاط بهم جنود جركس وشهروا أسلحتهم فوق رؤوسهم وحول رقابهم ، وفي هذا الجو الإرهابي كتب محمد بك جركس استفتاء وجهه إلى هؤلاء العلماء المعتقلين وهو :« ما قولكم دام فضلكم في نائب السلطان أراد الإفساد في الأرض ، وتحريض ليقتل البعض الآخر ويعمل على تحريك الفتن لأجل قتل بعض المسلمين وأخذ أموالهم فماذا يجب في هذه القضية؟ » ، فكتب العلماء عليها يجب عزله قمعًا للفساد وحقنا للدماء ، فأخذ محمد بك جركس هذه الفتوى وأرفقها بكتاب بعث به إلى السلطان أحمد الثالث فحواه - بعد المقدمة : « أن محمدا باشا باع غلال الحرمين والأنبار والدشايش والخاصكية وقدرها ثمانية وعشرون ألف أردب» .

وكما أخذ من العلماء فتواهم بالقوة والإرهاب كذلك أخذ توقيعهم على كتابه إلى السلطان أحمد الثالث بالقوة والإرهاب ، ثم سمح لهم بعد ذلك بالانصراف ، ولم يلبث أن انتدب وفدا مؤلفًا من ستة من العسكريين أمرهم بأن يسافروا إلى الدولة العثمانية ؛ ليعرضوا كتابه وفتوى العلماء على السلطان هناك ، فلما وصلوا إلى إسلامبول اتصلوا بالصدر الأعظم فلما أُعْلِمُ السلطان العثماني بهم أمر بعرضهم عليه ؛ لأن انقلابات مصر أصبحت حديث الساعة في جميع أوساط الدولة ، فلما دخلوا على السلطان ثار فيهم وعنَّفهم ثم قال

---

(١) أحمد جلبي : أوضح الإشارات ، الورقات ١٦٣ ، ١٦٤ ، والجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٣١ .

لهم التمسوا لكم باشا من خشب لتصنعوه حسب أهوائكم ، ثم طردهم من مجلسه بعد أن أعلمهم بأن الدولة ستبعث إليهم بعلي باشا حاكم جزيرة كريت[١] ، وكان هذا ظاهر الأمر أما حقيقته فهو تسكين هذه الفئة بعلي باشا ريثما يتم القضاء عليها ، فلما وصل علي باشا اختفي محمد باشا وكلاهما كان يعمل لجذب القلوب نحو الدولة وتنفيرها من حزب محمد بك جركس ، فلما استقر الأمر ظهر محمد باشا وقد ثبت قدميه فوق قاعدة صلبة ، ورجع علي باشا إلى مقر حكمه بجزيرة كريت طبقًا للخطة الموضوعة ، وأول خطوة خطاها محمد باشا بعد ظهوره هي أنه وجه أول فرمان إلى علماء الأزهر الشريف ونقيب الأشراف وقاضي القضاة ؛ للاجتماع به في الديوان العالي بالقلعة ، وفي هذا الاجتماع عرَّف الباشا العلماء والنقيب وقاضي القضاة بسياسة الدولة نحو حزب جركس ثم اتفق معهم على الخطوات التنفيذية ، وأمر بالمناداة بين الأوجاقات وفي أرجاء القاهرة بأن كل جندى له راتب في الديوان مطيع لله ولرسوله وللسلطان عليه أن يأتي تحت اللواء النبوى الشريف وسوف لايُسْئل عما مضى ، فتجمع تحت اللواء من تجمع وبقي مع محمد بك جركس من بقي ، ودارت عدة معارك بين محمد باشا ومحمد بك جركس هزم فيها جركس هزائم منكرة ، وقُتل كثيرون من رجاله أما هو فقد تمكن من الفرار إلى النمسا وعاد منها بسفينة مليئة بالأسلحة والذخائر ، وتمكن من دخول مصر بها فتجمع حوله الفارون والمختبئون فخاض بهم حروبًا أخرى انتهت بقتله ، قال الشيخ مصطفى الصفوي الشافعي الأزهري في تاريخه وكان جركس أظلم خلق الله وأتباعه أشر منه وأيامه أنحس الأيام ، فقد كانوا ينهبون الناس ويقتلونهم جهارًا في طريق القاهرة فعجل الله لهم الدمار ، ولم تطل دولتهم وقال الشيخ محمد العمري عند سقوط دولة الجركسيين :

وسنة الله في كل من حكم ... ينزعه من ملكه إذ ظلم

فالملك بالعدل يدم لكافر ... ولم يدم لمسلم وجائر[٢]

---

(١) مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ .

(٢) مصطفى الصفوى : صفوة الزمان ، ص ١٨٥ – ١٨٧ ، ومصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ١٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٢٣ ، والجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٣٠ – ١٣٥ .

العلماء يوقفون أمرَ السلطان محمود الأول

وفي مطلع سنة ١١٤٨هـ / يونيو١٧٣٥م ، أثير موضوع الرواتب والعلوفات بين الدولة العثمانية ومصر ؛ إذ ورد في عهد باكير باشا[١] رسالة من السلطان العثماني خط شريف[٢] ، بيد الأمير خليل أغا قابجي تحوي أمرًا بإبطال المرتبات والعلوفات المرصودة باسم أولاد وعيال[٣] ، وإبطال التوجيهات[٤] ، وإيداع هذه الأموال وغيرها في خزانة الدولة وصرفها أيضًا من تلك الخزانة ، وكان هذا يمس علماء الأزهر وفقهاءه ؛ لأن معظمهم من أرباب الوظائف والمرتبات ، ولقد كان يمثل علماء الأزهر في الديوان العالي في ذلك الوقت خمسة من شيوخ العلم بالأزهر[٥] ، فلما تليت رسالة السلطان العثماني قال قاضي القضاة : أمر السلطان لا يخالف ويجب طاعته ، فقال الشيخ سليمان المنصوري يا شيخ الإسلام هذه المرتبات من فعل نائب السلطان ، وفعل نائب السلطان كفعل السلطان وهذا شيء جرى به العرف والعادة في مدة الملوك السابقين ، وتداولته الناس وصار يباع ويشترى ، ورتبه على خيرات ومساجد وأسبلة ، ولا يجوز إبطال ذلك ؛ فإذا ما بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر الإسلامية المرصد لها ذلك ، فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل ذلك ، وأن أمر ولي الأمر بإبطاله لا يسلم له بذلك ويخالف أمره لأن ذلك مخالف للشرع ولا يسلم للإمام في فعل ما يخالف الشرع ولا يسلم لنائبه أيضًا ؛ فسكت قاضي القضاة هنيهة قطع سكونها الباشا بقوله هذا يحتاج إلى فلم يكترث الشيخ المنصوري بقولهما ، وواصل حديثه وأما التوجيهات ففيها تنظيم وصلاح وأمر في محله» ، وانفض هذا المجلس دون البت في

(١) تولى حكم مصر فى الفترة من صفر ١١٤٢ إلى المحرم ١١٤٣هـ / سبتمبر ١٧٢٩ إلى يوليو ١٧٣٠م .
(٢) الخط الشريف : أمر صادر من الحكومة المركزية بالدولة العثمانية معتمد من السلطان العثمانى .
(٣) المقصود بالأولاد والعيال من كان من آل البيت النبى ﷺ أو من كان من أولاد وعيال المقاتلين الشهداء .
(٤) التوجيهات : توجيه الرواتب والعلوفات إلى مصارف بعيدة عن الديوان كالنظارات .
(٥) هم : مفتى المذهب الحنفى الشيخ سليمان المنصورى ، ومفتى المذهب الشافعى الشيخ عبد الله أفندى الشبراوى ، ومفتى المذهب المالكى الشيخ أحمد العماوى ، ومفتى المذهب الحنبلى الشيخ سالم النفراوى ، ومفتى المذهبين الشافعى والمالكى الشيخ عمر الطحلاوى .

هذه المسألة برأي قاطع ثم اتفقوا في المجالس التي تلت هذا المجلس على حل مرضي ، وهو تقرير ضريبة يدفعها كل من يتقاضي راتبًا ، ومن ناحية أخرى كتب الشيخ عبد الله الشبراوي عضو الديوان العالي وشيخ الجامع الأزهر في سنة ١١٤٨ هـ / ١٧٣٥ م ، كتابًا إلى السلطان العثماني محمود الأول ؛ يبين له فيه أن الرواتب والعلوفات بمصر لها أسانيدها الشرعية وطالبه بإرسال أمر آخر يُلغي أمره الحالي ، وقد أشار الجبرتي في تاريخه إلى كتاب الشبراوي هذا واعتذر عن عدم ذكر نصه بالخوف من الأطناب[١] ، وقد يُسِرَ لي العثور على هذا الكتاب ضمن مجموعة الشيخ رفاعه الطهطاوى المكونة من ست وثائق[٢] .

وكتاب الشبراوي يعتبر أصدق وثيقة يستدل بها على تصدي العلماء للسلاطين العثمانيين كلما صدر منهم ما يخالف الشرع أو العرف وتصل آثاره إلى الديار المصرية ، وقد بدأ الشبراوي كتابه بمقدمة مناسبة للموضوع الذي سيطرحه ثم وجه الحديث إلى السلطان محمود الأول ، وذكر أن ما بهذه الرسالة إنما ينهيه إليه الفقراء[٣] ، والعلماء أرباب المذاهب الأربعة بالديار المصرية ، والبقعة الطاهرة الأزهرية وأرباب السجادات خصوصًا السادة البكرية والسادة الوفائية ، والسادة الأشراف القرشية والعصابة الهاشمية ، ثم ذكر أن العلماء هم خدام الشريعة الحافظون للأحكام المفسرون المحدثون الفقهاء حفاظ القرآن الكريم ، وأهل الحقيقة الصوفية الذاكرون لله كثيرًا من أهل مصر في أرغد عيشة مرضية ، غير أنه في هذه الأيام ورد خط شريف في شأن المرتبات والعلوفات المرصدة على الشعائر وباسم أولاد وعيال ، فتكدر بالهم وتغير حالهم وانقبضت قلوبهم وتقاصرت هممهم عن الاشتغال بالعلم ونشره بين الأمم واختل النظام بين الناس ، ثم وضع ذلك ببيان وتفصيل الأوجه التي تنفق فيها الأموال المخصصة للرواتب والعلوفات وما رصد منها تحت اسم أولاد وعيال فقال : إن

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٥٣ .

(٢) تحت عنوان مراسلات العلماء وصور فرمانات صادرة من أمراء الفرنساوية ، جمع محمد بن يوسف جوربجى جليان هيانم رابع خلفاء الشرقية ، ومجموعة وثائق تحت رقم ١٠٠ تاريخ بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج .

(٣) يطلق الصوفية على أنفسهم لقب الفقراء ، وهم من أرباب الرواتب أيضًا .

غالب تلك المرتبات وما بإسم أولاد وعيال من العلوفات ، وقد رصد إما على مساجد تقام فيها الصلوات ، أو زوايا للذكر ومجالس الخيرات ، أو قراءات قرآن عظيم الشأن ، أو تسبيل ماء يشربه الظمآن ، أو حوض يشرب منه الحيوان ، أو تعليم أولاد وصبيان ، أو على أولاد وعيال آل بيت النبي سيد ولد عدنان ، أو على علماء ، أو على طلبتهم ، أو على جند مقاتلة مرصدة للغزو في الديوان .

ثم ذكر أن هذه المرصدات المالية قام بها نواب السلاطين السالفين العادلين تحقيقًا للمصالح العامة ، وتمكينًا لمستحقيها ولفقراء المسلمين من أرزاقهم ، وذلك لأنهم أصبحوا محجوبين عن الديوان[1] ، واستطرد قائلاً : إن مصر القاهرة في زمنكم عامرة بالعلم والعلماء والحفاظ والفهماء في المساجد والزوايا والرباطات والتكايا خصوصًا أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وهم قائمون بالفريضة بنشر الشريعة الغراء دائمون على ذلك شهرًا ودهرًا منهمكون في الاشتغال بطلب العلم آناء الليل ، وأطراف النهار مستمرون على الدعاء لحضرتكم بدوام الدولة والحفظ من الأعداء يعيشون بما يصل إليهم من الأوقاف والمرتبات ، كذا الفقراء المتقاعدون والأرامل وأهل الضرورات ممن نشأ بتلك الديار أو كان من أغراب الأقطار ، وإن كان ذلك لايكفيهم إلا أنهم لله شاكرون ، ثم بيَّن الشبراوي الأضرار الجسيمة التي سوف تنجم عند قطع المرتبات والعلوفات فقال :« ومتى والعياذ بالله قطعت هذه العلوفات وأبطلت أو حصل فيها خلل أو عطلت بطل الاشتغال بالعلوم وتعلم القرآن وحفظه ، وحصل خلل في تلك الرسوم وآل ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، ثم وضح الشيخ الشبراوي في رسالته هذه للسلطان العثماني ما سيترتب على قطع المرتبات أو بعضها عن العلماء من تعطيل مسيرة العلم والشعائر ، وهدد بثورة جامحة قد تشتعل نارها إذا ما نفذ قراره فقال متى قطعت هذه العلوفات وأبطلت أو حصل فيها خلل أو تعطلت بطل الاشتغال بالعلم والعلوم وبطل تعلم القرآن العظيم ،

---

(١) مراسلات العلماء : كتاب الشيخ عبد الله الشبراوى إلى السلطان محمود الأول فى سنة ١١٤٨هـ ، ص ٢٢ -٢٨ مجموعة وثائق رفاعة الطهطاوى ، سبق ذكرها .

وحفظه وحصل خلل في تلك الرسوم وأدى ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، وربما قامت الرعية وهاجت واضطربت أحوالها وماجت[١] ، ثم نصح السلطان بالتزام العدل بأسلوب جميل ، وذكر ما ورد في فضائل العدل من أحاديث وأكد أن العلماء مكرمون ، ثم تعرض للتسلسل التاريخي والشرعي لرصد الأموال والخيرات على العلماء والمقاتلين وأولادهم وعيالهم وذوي الضرورات ، فقال إن أول من أرصد من بيت مال المسلمين على الخيرات والعلماء والمقاتلين في سبيل الله وعلى أولادهم وعيالهم ، وعلى أهل الضرورات عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتداء بسنة النبي ، وقد تبع عمر في ذلك الخلفاء والملوك الذين جاءوا من بعده ، ثم ذكر من هؤلاء الملوك الشهيد نور الدين الذي أكثر من الرواتب والعلوفات والأوقاف على المساجد والمارستانات ، فلما أشار عليه أعوانه بأن يستعين بهذه الأموال في الجهاد رفض قائلاً هؤلاء قوم يقاتلون عني وأنا نائم في فراشي بسهام لا تخطئ وبهم انتصر ، ثم إن لهم نصيبًا في بيت المال كيف أقطعه عنهم؟ ، كما ذكر أن السلطان صلاح الدين أرصد كثيرًا من بيت المال للمستحقين والأرامل وأرباب الأنساب من البكرية والعمرية[٢] .

وقد ذكر أن الملك الكامل الأيوبي بعث إلى وزيره بمصر ليوافيه ببيان عن أموال مصر وخراجها ، فأرسل إليه وزير مصر يخبره بأن المرتبات التي تصرف من بيت المال للعلماء والفقراء ؛ كل سنة مائتان وسبعون ألف دينار ، وأنها تحدث خللاً في الخزائن السلطانية ، وعجزًا في المالية ، فكتب إليه الملك الكامل بخطه في أسفل بيانه « الفاقة مرة المذاق والمال مال الله الرحيم الرزاق ، والخلق عيال الله وهو الواحد الخلاق ما عندكم ينفد ، وما عند الله باقٍ أجروا الناس على عوايدهم في الاستحقاق ؛ فإنا لا نحب أن ينسب إلينا المنع وينسب لغيرنا الإطلاق ، والآثار الحسنة من مكارم الأخلاق ، قال ﷺ :« من تسبب في قطع رزق أخيه المسلم قطع الله رزقه» ، ثم استطرد في ذكر السلاطين الذين اهتموا بالحفاظ على حقوق المستحقين فكانت أنصبتهم المالية تصل إليهم بانتظام .

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) المصدر ذاته : كتاب الشيخ الشبراوى ، ص ٢٩ - ٣٤ .

وبعد هذه العظات الطويلة والتي احتوت على ترغيب وترهيب ووعد ووعيد وأحاديث نبوية ووقائع تاريخية ؛ طلب الشيخ الشبراوي من السلطان إصدار فرمان شريف بإبقاء المرتبات والعلوفات ، وما باسم أولاد وعيال على ماهي ؛ اقتداء بأهل الفضل والفضيلة[١] ، وإذا كان العلماء قد انفردوا بالتصدى للسلطان العثماني في الديوان العالي وعلى صفحات الرسائل ؛ لإيقاف أوامره التي أوجبت ضم الرواتب والعلوفات للديوان لتعلق جانب كبير منهم بمعيشتهم ، فإنهم شاركوا أيضًا في التصدي للسلطان العثماني في الديوان العالي وبالرسائل لإيقاف أوامره التي أوجبت ضم المقاطعات للديوان ، وهذه المقاطعات كان يسيطر عليها الأمراء والصناجق وبعض الأمراء الأقل رتبة وبعض العسكريين ومنها يعيشون ؛ إذ ليس لهم مرتبات يتقاضونها من الأموال الأميرية فهذه المقاطعات هي مصدر رزقهم الأساسي .

ففي عهد مصطفى باشا الذي بدأ بالمحرم سنة ١١٥٠هـ/ مايو ١٧٣٧م ، بعث السلطان محمود الأول رسولاً يحمل كتابًا تضمن أوامر إلى حكومة مصر وأهل الحل والعقد فيها ، فاستقبل الرسول بالديوان العالي وسلم الباشا الرسالة السلطانية التي يحملها فوضعها الباشا فوق رأسه ثم سلمها لكاتب السر ؛ ليتلوها على أهل الديوان فوجد أنها أمر سلطاني «خط شريف» إلى مصطفى باشا بأن يقوم بضبط المقاطعات كلها لصالح الديوان ، ولا يعطي الصناجق منها شيئًا في سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م فلم يوافق الأمراء والعسكريون على ما جاء بكتاب السلطان ، فلما رأي الباشا إصرارهم اقترح أن يعقد الديوان في بيت عثمان بك ذي الفقار ، وأن يحضره جميع الصناجق ومشايخ العلم بالأزهر ؛ ليكتبوا في هذا الشأن كتابًا إلى الدولة العثمانية ، ثم أصدر فرمانًا بذلك وأمر بتوزيع التنبيهات على أعضاء الديوان ، وفي اليوم التالي اجتمع المجلس بكامل أعضائه في بيت عثمان بك ذي الفقار وهم : رؤساء المذاهب الأربعة بالأزهر والسادات البكرية والوفائية ونقيب الأشراف ، وأرباب السجاجيد وقاضي العسكر ونائبه وأرباب الحرف والصناجق واختيارية الأوجاقات السبعة

---

(١) المصدر ذاته : ص٣٤ - ٤٠ .

واستقر رأيهم على أن يبعثوا إلى سلطان الدولة بكتاب ضمنوه مايلي بعد المقدمة والدعوات إلى حضرة مولانا السلطان محمود خان عز نصره أنه يا ملك ويا مالك رقاب العباد قد ورد إلينا خط شريف بضبط المقاطعات إلى الأموال الأميرية بالديوان ، وامتثلنا أمركم وسلمنا لمصطفى باشا ، غير أن هذه المقاطعات مصدر رزقنا من قديم الزمن نأكل منها عيشنا ، وليس لنا باب انتفاع غيرها فنحن أصحاب الخواتيم جميعًا نتشفع عند حضرتكم دام نصركم في رد المقاطعات إلى أربابها ؛ لأنها من زمن السلاطين السوالف طاب ثراهم ، ونرجو ألا يرجع رسولنا خائبًا ولكم علينا مزيد الدعاء بالنصر على الأعداء وطوال البقاء وحسن الختام والسلام ، ووقع على هذه الرسالة جميع أعضاء الديوان وفي مقدمتهم علماء الجامع الأزهر ووضعوا في نهايتها خواتيمهم وانتدبوا وفدًا مكونًا من اثنين إحدهما انكشارى والآخر عزبان[١] .

ولما وصلا إلى إسلامبول عرضا كتاب مصر على الصدر الأعظم بالديوان محمد باشا عودي فعرضه على السلطان ، فلما اطلع عليه وأبصر خاتمي القاضي ونائبه غضب واحتد قائلا : إن علماء مصر وأشرافها وأرباب السجادات فيها يتشفعون في أهل بلدهم ، أما قاضي العسكر ونائبه فلأيٌ شيء يضعان خاتميهما ، ولماذا يتدخلان في ذلك؟ لابد من إحضارهما وقتلهما وانتداب غيرهما إلى مصر! اكتبوا إلى أهل مصر إنني قبلت شفاعتكم وأن المقاطعات تعود إلى أربابها كما كانت فكتب الصدر الأعظم إلى باشا مصر أمرا برجوع المقاطعات إلى أربابها ، وأمر بحضور قاضي العسكر ونائبه إلى إسلامبول[٢] ؛ غير أن مفتي الدولة العثمانية السيد فيض الله زاده مصطفى أفندي أمكنه أن يتدارك أمر القاضي ونائبه ، فتشفع فيهما عند السلطان العثماني فأعفاهما من القتل ، وأرجأ عزلهما إلى أول العام كالمعتاد[٣] ، ويروي مصطفى عزبان ما تقدم من وقائع إلا أنه يضيف إليهما أن السلطان نفى قاضي العسكر إلى قبرص[٤] .

---

(١) رواية مصطفى عزبان فى تاريخه وقائع مصر القاهرة أن الوفد المصرى كان مكونًا من سبعة يمثلون الفرق العسكرية فى مصر ، ص ٤٠٠ .

(٢) يطلق على قاضى القضاة قاضى عسكر أفندى أيضًا .

(٣) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج٢ ، ص ٤٤٥ - ٤٤٩ .

(٤) مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص ٣٩٧ - ٤٠٠ .

وفي حين تولى سليمان باشا المعظم حكم مصر في أوائل سنة ١١٥٢هـ/ إبريل ١٧٣٩م ، شجع سياسة الشقاق بين الأمراء ؛ أملاً في إضعاف نفوذهم فقرب إليه جماعة من المماليك وعلى رأسهم عمر بك بن على بك قطامش، فدبر هؤلاء مؤامرة للفتك بالمماليك الجلفية وبادروا بقتل زعيم من زعمائهم ، وهو الأمير على كتخدا الجلفي ؛ لكن مؤامرتهم هذه لم يتعد نجاحها هذا الاغتيال ، وأصبح معروفًا في جميع الأوساط أن الجلفي ما قتل إلا بعلم من الباشا وأنه قتل ظلمًا بلا جناية ارتكبها ، وكان مشهد على كتخدا أصدق دليل على وقوف أهل مصر بجانب المظلوم ؛ فلقد تصدر مشهد جنازته علماء الجامع الأزهر والأشراف وأرباب الأشاير وساروا أمام جنازته حتى واروه مثواه[١] ؛ وعقيب ذلك عقد حزب علي الجلفي اجتماعًا حضره علماء الأزهر والسادات البكرية والوفائية وأرباب السجاجيد والأشراف والصناجق والأغوات واختيارية الفرق السبع ، واتفقوا في هذا الاجتماع على خلع سليمان باشا العظم ، وأمروا حسينًا بك الخشاب بالقيام بعزل الباشا بالقوة العسكرية ، فاحتل باب العزب وأنزل سليمان باشا من القلعة بقوة السلاح فغادر القلعة ومعه أغواته إلى قصر يوسف بالقاهرة ، وقد استطاع أتباع على كتخدا الجلفي أن يقتصوا لسيدهم ممن قتله قبل أن يغادر سليمان باشا مصر ، ثم عقد زعيم الجلفيين عثمان بك اجتماعًا آخر حضره علماء الأزهر والبكرية والوفائية وأرباب السجاجيد والصناجق وأرباب الأشاير ؛ فاتفقوا على أن يكتبوا كتابًا إلى السلطان محمود الأول «وقد ذكروا فيه الوقائع السالفة الذكر كما شرحوا فيه أسباب خلع سليمان باشا العظم ثم التمسوا من السلطان أن يرسل إليهم باشا غيره ليحل محله» ، وقد عهدوا بهذا الكتاب إلى سبعة من العسكريين وأمروا عليهم عالمًا من علماء الجامع الأزهر هو الشيخ إبراهيم بن مصطفى الحنفي[٢] ؛ فأقلع هذا الوفد من الإسكندرية إلى إسلامبول وهناك اجتمع رجاله بالصدر الأعظم الذي ما لبث أن قبض على العسكريين منهم ، ثم أمر بقتل ممثل أوجاق الإنكشارية في مصر بعد أن اتهمه بأنه كان عاملاً قويًا من عوامل الفتن العسكرية في إسلامبول ثم في

(١) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ص ٤٥٤ ، ٤٧١ .
(٢) محمد خليل المرادى : سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر ، ج١ ، القاهرة ١٨٨٣م ، ص ٣٧ ، ٣٨

القاهرة أيام تسلط حزب الضرب ، أما الشيخ إبراهيم ابن مصطفى الحنفي فقد استضافه مفتي الدولة السيد فيض الله أفندي زاده ، وقد كان يعرف للشيخ إبراهيم عالم الأزهر فضله وعلمه اللذين اشتهر بهما في مصر والدولة العثمانية على السواء ، وقد استقر المقام بالشيخ إبراهيم في إسلامبول بين علماء الدولة العثمانية ، وتتلمذ عليه كثيرون من فضلائها وعلمائها ووزرائها ، ودرّس في جامع آيا صوفيا بمشيخة الحديث الشريف هناك ، وأصبح تلامذته بالدولة لايحصون . . هذا ما آل إليه أمر الشيخ إبراهيم في الدولة العثمانية ، أما العسكريون الستة فقد تحفظ عليهم الصدر الأعظم في قلاع الفرق العسكرية بإسلامبول ، ثم بعث برسالة إلى قائمقام مصر يوسف بك قطامش الدفتردار صحبة قاضي مصر الجديد في أوائل سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م ، فلما دخل هذا القاضي رفض صعود القلعة مالم يصعد معه سليمان باشا العظم تنفيذاً لأمر السلطان محمود الأول ، فلما علم بذلك الجلفيون ومن تابعهم من الصناجق والأمراء تعاهدوا على الوقوف في وجه سليمان باشا والحيلولة بينه وبين القلعة مهما كلفهم ذلك ، ووثقوا عهدهم بقراءة الفاتحة واتفقوا على استمالة القاضي الجديد ، فعقدوا اجتماعًا حضره علماء الأزهر ونقيب الأشراف والصناجق والأغاوات واختيارية الفرق السبعة ودعو إليه قاضي القضاة الجديد ؛ فلما حضر طلبوا منه أن يبرز كتاب الدولة ليتعرفوا على ما فيه ؛فلما عرضه عليهم وجدوا أنه تضمن بعد المقدمة مايليب أن سليمان باشا العظم لابد أن يصعد القلعة ؛ ليباشر الحكم كما كان ؛ لكي يتمكن من إتمام إعمال السنة المالية ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م ، وسوف نولّي حكم مصر من بعده لعلي باشا الحكيم فإن أطعتم أوامر السلطان فبها ونعمت ، وإلا فإن سيف السلطنة طويل والحذر من المخالفة والعصيان» ، فقالوا : نحن نسمع ونطيع ولكن نعرف حضرة القاضي أن قانوننا لايسمع بعودة الباشا المخلوع مرة أخرى إلى الحكم ، فغضب قاضي القضاة وانتصب قائلاً إن كنتم طائعين لله ورسوله وأولي الأمر فدعوا الباشا يعود إلى القلعة ؛ ليباشر حكمه ويتم أعمال السنة المالية التي تولاها» ، ثم حدث جدل وهرج في هذا المجلس ولم يتخل القوم عن رأيهم ، وأبوا إلا تنفيذ قانونهم الذي اعتادوه من سالف الأزمان وعلت بهذه كلمة أهل مصر على كلمة سلطان الدولة العثمانية ، وظل الأمر كما أراد هؤلاء القوم وعلى رأسهم

علماء الأزهر إلى أن دخل على باشا الحكيم مصر واليًا في جمادى الآخرة سنة ١١٥٣هـ/ أغسطس ١٧٤٠م[١] .

صعد على باشا الحكيم القلعة في جمادى الآخرة سنة ١١٥٣/ أغسطس ١٧٤٠ ، وعقد لديوان مصر مجلسين : المجلس الأول في ديوان قايتباي ، وقد اعتمد فيه غلال الحرمين ، ثم أقام له بعض العسكريين احتفالات بضرب المدافع من أبراج القلعة ، والمجلس الثاني بقره ميدان وقد حضره العلماء ، وهم شيوخ المذاهب الأربعة وشيخا السادات والبكرية ، كما حضره نقيب الأشراف وأرباب السجاجيد والحرف والصناجق والأغاوات واختيارية الأوجاقات السبعة ، ولما انتظم مجالسهم في الهواء الطلق أبرز على باشا رسالة من السلطان العثملنى «خطا شريفا» سلمه لكاتب الديوان ، وأمره بتلاوته ليسمعه جميع الحاضرين فإذا مضمونه بعد المقدمة إنى استخرت الله سبحانه وتعالى ، وأرسلت لكم وزيري الأعظم على باشا أول الباشوات وآخرهم[٢] ؛ فتحسنوا الاستماع إليه وتكونوا له من الطائعين» ، فقال الجميع نحن جميعًا لانتخلف عن حسن السمع والطاعة ، فقال على باشا : أنا ما أتيت إلى مصر لأرمي بينكم الفتن أو لأقتل الناس[٣] ، ما جئت إلا لاستخلاص أموال الديوان وصرة الحرمين والخزانة العامرة ، بحيث يتم لي كل هذا في اليوم الثاني من توت ، وكذلك جمع الغلال الأميرية وإدخالها الشون العامرة وإرسال غلال الحرمين في مواعيدها المقررة ، ومن له غلال عليه أن يتسلمها من الشون أما الجوامك[٤] ؛

---

(١) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، مخطوطة سبق ذكرها ، ج٢ ، ص ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ومصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، مخطوطة سبق ذكرها ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ - ٤٢٥ ، ومصطفى الصفوى : صفوة الزمان ، مخطوطه سبق ذكرها ، ص ١٩٥ ، والمرادى : سلك الدرر ، مخطوط سبق ذكره ، ج١ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) أى فى مثل الأحوال السياسية المناهضة لإرادة السلطان العثمانى .

(٣) يقصد على باشا الحكيم أنه لن يمون كسلفه سليمان باشا الذى بث الفتن ، وحرض على قتل على كتخدا الجلفى .

(٤) المرتبات التى تتمثل فى غلال أو أرز أو شعير أو لحم وسمن .

فسوف أعمل على صرفها في اليوم الثالث من كل هلال . . فماذا ترون؟ ؛ فقال الجميع : هذا كلام طيب قد رضينا به وكل من بعث إليه الباشا تنبيهًا ما عليه من مال[1] ، ولم يدفعه في حينه تباع بيته في المزاد حتى يسدد جميع ما عليه من مال ، وما زاد بعد الوفاء فهو لمن عليه هذا المال[2] ، ولما انتهي المجلس وهم القوم بالانصراف طلب علي باشا من الشيخ محمد البكري أن يستضيفه[3] ، فما وسع البكري إلا أن رحب به فأرسل الباشا إليه هدايا عظيمة قبل أن يحل في ضيافته[4] ، وكان علي باشا يحب العلماء ويتمنى أن يجتمع بالشيخ البكري في مصر لما علمه منه من مزيد الفضل والعلم[5] .

الوجود الأزهري بالديوان العالي

كان أعظم ما أثار اهتمام الدولة العثمانية الخزانة المقررة على مصر والغلال الأميرية وغلال الحرمين الشريفين ومقرهما وأموال الخزانات الحكومية بمصر ، ونرى هذا الاهتمام واضحًا في الكتاب الهمايوني الذي بعث السلطان العثماني إلى مصر وسجل بالديوان العالي بقلعة القاهرة في ١٨ من المحرم سنة ١١٥٥ هـ/ ١٤ مارس ١٧٤٢ م ، وأعظم ما

(١) التنبيهات : مذكرات صغيرة يبعث بها الباشا لمن يريده بالقلعة ، لسداد أموال الديوان أو لحضور جلساته ويوم رسل الباشا وهم الجوخدارية بتوزيع التنبيهات على من يطلب الباشا أو أعضاء الديوان حضورهم .

(٢) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج٢ ، ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

(٣) أرشيف محكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل رقم ١ مادة رقم ٦٨١ تركى ، ص ٣١٥ .

(٤) الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج٢ ، ص ٤٧٩ .

(٥) يروى الأمير أحمد فى تاريخه أن عليًا باشا الحكيم كان قائدا لحملة المتجهة لفتح قعة بوصنة ، وأنها استعصت عليه حتى فكر فى الانسحاب بجنوده فى اليوم التالى ، فلما أو إلى خيمته رأى رؤيا كأن أربعة من الرجال الملثمين يحملون أعلاما قادمين نحوه فسأل أحدهم من أنتم فقال : أنا البكرى وهؤلاء أخوانى قد أتينا لفتح هذه القلعة لسلطان الإسلام ، فلما هبَّ من نومه تفاءل وتوقع خيرًا ، فأصبح الصبح عن رأيه بيضاء ترفرف فوق قلعة بوصنة ، وأهلها ينسحبون منها فما لبث أن دخلها بجنوده بدون دماء ثم ملأها سلاحًا وذخيرة وجنودًا وأصبح على باشا منذ هذا اليوم فى شوق إلى رؤية البكرى فى مصر ثم تحققت آماله بتنصيبه في العام نفسه واليًا على مصر . المصدر ذاته : ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

نشاهده في هذا الكتاب المكانة التي كان يتمتع بها العلماء في مستوى الشورى والحكم بمصر وفي مستوى العلاقات السياسية المتداولة بين مصر والدولة العثمانية ؛ حيث أوضح دور علماء الأزهر الأساسي في الديوان ؛ ليس فقط في النواحي السياسية والأمن والحروب والنقد والاقتصاد ، وإنما أكد مع هذا دورهم في إتمام أموال الحكومة وغلالها ، وتبرز أهمية هذا الكتاب في مجال بحثنا ؛ لأنه بعد أن تعرض لذكر الموضوعات التي قرر السلطان على أعضاء الديوان بحثها ، وهي الأموال والغلال الأميرية ومرتبات اليتامى بدأ بذكر أعضاء الديوان الرسميين ، فبدأ بذكر علماء الجامع الأزهر أعضاء هذا الديوان وبين أنهم ثلاث طبقات ، المفتون الأربعة ، وشيخا البكرية والوفائية ، وجماعة من سائر العلماء بالجامع الأزهر ، ثم عين المفتين بأسمائهم وألقابهم ووظائفهم بالجامع الأزهر ، ثم ذكر أعضاء الديوان من الأمراء والعسكريين وعددهم أحد عشر أميرًا وعسكريًا[١] ، ويعتبر هذا الكتاب أقوى وثيقة عثمانية مصرية للوجود الأزهري الرسمي بديوان مصر العالي بقلعة القاهرة ، والديوان العالي وقتئذ هو الوسيلة الشرعية للحكم في البلاد ، بل كثيرًا ما كان يعقد هذا الديوان بمعرفة العلماء وترتيبهم كما حدث في السادس من شهر ربيع الآخر سنة ١١٥٧ هـ/ ١٨ مايو ١٧٤٤ م ، عندما تصدى علماء الجامع الأزهر الشريف لعقد جلسة الديوان العالي ، وعلى رأسهم الشيخ محمد البكري الصديقي الأشعري شيخ السادة البكرية المتقاعد عن قضاء حلب ، والشيخ علم الدين سليمان المنصوري الحنفي ، والشيخ عبد الله الشبراوي الشافعي ؛ في حضور الوزير الحـــــــاج محمد باشا وبين يدي قاضي القضاة المولى سعد الدين أفندى[٢] ؛ وذلك للنظر في موضوع الغلال الأميرية ، وقد حضر في هذه الجلسة كتخدا الباشا وما يزيد عن سبعين أميرًا وعسكريًا بحكم عضوية بعضهم للديوان ، والتزام معظمهم بالأراضي الزراعية أو بجمع الغلال والأموال الأميرية[٣] ؛ أما الغلال الأميرية موضوع بحث هذا المجلس فتشمل غلال الحرمين الشريفين والعنبر « الشئون الأميرية » ،

---

(١) الكتاب الهمايونى : رسالة السلطان العثمانى نفسه .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، : سجل ١ مادة/ بدون ، ص ٢٨٢ .

(٣) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ مادة / ٦٥٠ ، ص ٣٠٢ .

وغلال مشايخ العلم والعسكريين والفقراء « الصوفية » الواجب تحصيلها من ولايات جرجا ومنفلوط والمنيا والبهنسا عن سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م ، وما بعدها ويقوم الملتزمون بتسليمها إلى باب العنبر بتحويلات تعرض على مقاطعجي الديوان العالي وعلى الوالي ؛ ليتقاضى كل ملتزم سلم ما عليه من غلال أجرًا عن كل أردب قام بنقله من إحدى الولايات السالف ذكرها[1] .

ولقد بلغت زيادة أجور نقل الغلال الأميرية الخاصة بسنة ١١٥٦ هـ / ١٧٤٣ م ، ٥٣ كيسًا ديوأنيا تحملت خزانة الدولة المصرية منها بمبلغ ٣٦ كيسًا ، وتحمل الباشا بالباقي وقدره ١٧ كيسًا ، وقد علق المجلس تنفيذ هذه الإجراءات المالية على موافقة الحكومة المركزية بإسلامبول ،وحظر الديوان على الملتزمين أن يؤدوا ما عليهم من غلال بوصول أي فرمانات ، وأوجب عليهم أن يؤدوها إلى باب العنبر مباشرة ، واتفق المجتمعون على أن من لم يؤد ما عليه من غلال تباع جهاته في مزاد علني بالديوان ، كما قرر الديوان في جلسته هذه رفع جميع المظالم والمحدثات القائمة بباب الشون الأميرية سواء في ذلك كبير المظالم وصغيرها .

ملك المغرب يستنجد بعلماء الأزهر لفتح طريق الحـــج

كان ركاب الحج المصري كثيرًا ما يتعرض لغارات الأعراب في أراضي مصر والحجاز ، وكان هذا يعتبر شيئًا طبيعيًا في مُكنة أمير الحج القوى أن يتفاداه[2] ، أما أن يكون أمير الحج وقائده هو مصدر متاعب الحجاج ومبعث قلقهم فهذا هو الجديد في الأمر كله ، فمنذ تولى خليل بك غيطاس تابع محمد بك قطامش منصب أمير الحج المصري سنة ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥ م ، استغل منصبه استغلال مشينًا ؛ ذلك أنه أطلق يد أتباعه وعبيده في مصر وخارجها ؛ فعاثوا في الأرض فسادًا واغتصبوا أموال بعض الأثرياء ببولاق ، ووقفوا على طريق العقبة يطلبون من الحجاج المصريين والمغاربة نقودًا يقولون إنها صدقة وهي في الحقيقة إتاوة ؛ لأنهم كانوا يأخذونها بالقوة ولا يقبلون إلا ما سخا منها ، وظل الأمر كذلك حتى

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ مادة / ٩٨١ تركى فى٣١٥ .
(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ مادة / ٦٨٢ ، ص٣١٦ .

دخلت سنة ١١٦٠ هـ/ ١٧٤٧ م[١] ، فرفض الحجاج المغاربة أن يسافروا لأداء الحج في هذا العام مادام أتباع خليل بك يقفون على الطريق ويصدون عن سبيل الله ، فلما علم مولاي عبد الله ملك المغرب بتوقف قافلة الحج المغربي هذا العام لعدم أمن الطريق كتب كتابًا وجهه أول ما وجه إلى علماء الأزهر في مصر ثم إلى أمرائها ؛ يذكر إليهم فيه ما أحدثه أمير منهم من مظالم ومذكرات فيقول بعد المقدمة إن مما شاع بمغربنا والعياذ بالله وذاع وانصدعت منه صدور أهل الدين أي انصداع وضاقت من أجله الأرض على الخلائق وتحمل من فيه إيمان لذلك ما ليس بطائق من تعدي أمير حجكم على عباد الله ، وإظهار جرأته على زوار رسول الله ، فقد نهب المال ، وقتل الرجال ، وبذل المجهود في تعديه الحدود ، وبلغ في خبثه الغاية ، وجاوز في ظلمه الحد والنهاية ، فيما لها من مصيبة ما أعظمها ومن داهية دهماء ما أجسمها فكيف يا أمة محمد يهان أو يضام حجاج بيت الله الحرام وزائرو نبينا عليه الصلاة والسلام؟ وبسبب ذلك تأخر الركب هذه السنة لهنالك ، وأفصحت لنا علماء الغرب بسقوطه لما ثبت عندهم ذلك فيا للعجب كيف بعلماء مصر ومن بها من أعيانها لا يقومون بتغيير هذا المنكر الفادح بشيوخها وشبابها ؟ فهي والله معرة تلحقهم من الخاص والعام .

وكان لهذا الكتاب أثره القوى فقبض محمد باشا راغب على خليل بك أمير الحج المصري وثلاثة من أتباعه وقتلهم في سنة ١١٦١ هـ/ ١٧٤٨ م ، وبعث ردًا مطولاً على كتاب ملك المغرب ذكر له ما انتهى إليه أمر العصاة وأن الطريق قد أصبح آمنًا ، كما بعث علماء الأزهر إلى ملك المغرب رسالة مطولة- ردًا على كتابة السالف الذكر- ذكروا فيه ما حل بالعصاة من النقم وأن الطريق أصبح أمنا كأمان الحرم ، أما الحقائق التاريخية التي يمكن أن نخرج بها من هذه الوقائع التي دارت حول أمن طريق الحج فهي :

أولاً : تقديم ملك المغرب لعلماء المغرب ومصر في المخاطبة على أعيانها يحدد لنا ترتيب هذه الفئة اجتماعيًا وسياسيًا .

---

(١) أحمد الرشيدى : حسن الصفا والابتهاج ، ورقة ٨٤ .

ثانيًا : مطالبة ملك المغرب لعلماء مصر وأعيانها بالعمل على كف يد هؤلاء الذين قطعوا طريق الحج يشير إلى ميدان آخر ارتاده العلماء ، وهو ميدان تأمين الطريق وكف أيدي المتلصصين وأتباعهم بالإضافة إلى الميادين الكثيرة التي ارتادوها في حياتهم العامة والتي تتبعنا كلاً منها في مواطنها من هذا البحث .

ثالثًا : انفراد العلماء بإرسال رسالة مطولة إلى ملك المغرب مولاي عبد الله ؛ رغم أن محمد باشا حاكم مصر قد قام بالرد الوافي على رسالة ملك المغرب ؛ فإن ذلك يعد أعظم برهان على ما كان يتمتع به علماء مصر من حرية نأت بهم عن كل تبعية سياسية أو حزبية .

مواقف علماء الأزهر إبان مشيخة علي بك وأبي الذهب

بحلول سنة ١١٧٠ هـ/ ١٧٥٦ م ، اشتدت الصراعات بين الأمراء المماليك في ميادين السياسة ، واستمرت حروب الشوارع والاغتيالات واشتد ضعف الحكم العثماني ، ومن خلال تلك الصراعات والاغتيالات ظهر مملوك جريء يسمى علي بك أو جن علي ، سمت أهدافه عن مجرد السيطرة المحلية ، وأصبح يرنو إلى الانفراد بحكم مصر في نطاق الدولة العثمانية ، وفي مجتمع علماء الأزهر عالم كان له من قوة شخصيته ما جعله يفرض آراءه في محافل السياسة بمصر ، ويسير بالأزهر سيرته التي جُبِل عليها منذ مئات السنين ، والتي تتمثل في القوة المستمدة من قوة الشرع الإسلامي هذا العالم هو الشيخ محمد الحفناوي الشافعي شيخ الجامع الأزهر .

وتطورت صراعات الشوارع بين المماليك إلى حروب إقليمية بين علي بك وخصومه انتهت بفراره إلى الصعيد هو ومعظم أتباعه ومرتزقته ، وجعل المنيا خط الدفاع الأول فتجمع حوله الناقمون وذوو المطامع ، وقد أجمع خصوم علي بك في القاهرة وعلى رأسهم حسين بك كشكش على خوض معركة حاسمة ضد علي بك ، وأملوا أن تنتهي بالقضاء عليه وعلى أتباعه فمن أجل ذلك عقد حسين بك اجتماعًا دعا إليه علماء الجامع الأزهر وعلى رأسهم الشيخ الحفناوي شيخ الأزهر ؛ ليكتسب قرار مجلسه الصفة الشرعية التي تخول له قتال علي بك وأتباعه بدون حرج أو مؤاخذة .

ولما طرح حسين بك كشكش موضوع قتال علي بك المتمركز بجنوده في الصعيد تصدى الشيخ الحفناوي لمعارضة كشكش، ولم يوافقه على تسيير الحملات لقتاله ووجه له ولأتباعه كلامًا مفحمًا ومما قاله لهم: لقد أخربتم الأقاليم والبلاد؛ لماذا هذه الفتن؟ ولم هذا النزاع والقتال؟ ولأي شيء تمدون عدة الحرب؟ علي بك هذا رجل أخوكم وخشداشكم[1]؛ لما لا يأتي إلى القاهرة ويدخل بيته ثم يعقد بينكم صلحًا تستريحون بعده وتريحون به الناس؟ ثم احتد شيخ الأزهر وصاح بهم قائلاً «وأني أقسم بالله العلي العظيم أنه لا يسافر منكم أحد بحملات حربية مطلقًا، والله لو فعلتم فلن يحصل لكم خير أبدًا ولن تلوموا إلا أنفسكم»، فقال كشكش لشيخ الأزهر: إن عليًا هو الذي يحرك الشر ويعمل على أن يكون له وللمماليكه ملك مصر، وإن لم نخف لحرية أتى هو إلينا وفعل بنا الأفاعيل، فقال شيخ الأزهر: سوف أبعث إليه برسالة فلا يتحرك منكم أحد حتى يأتيني منه رد، ثم كتب الشيخ الحفناوي إلى علي بك- المعتصم بالصعيد- رسالة شدد فيها عليه ووبخه وزجره ووعظه ونصحه، بيد أن شيخ الأزهر لم تطل به الحياة فمرض بعد حضوره هذا المجلس أيامًا توفي بعدها في العشرين من ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ/ ١٥ أغسطس ١٧٦٧ م.

ولكن الجبرتي وضع الرواية القائلة بأن أمراء القاهرة سموا شيخ الأزهر الحفناوي موضع الاعتبار فقال: إنهم سمموه ليتمكنوا من أغراضهم[2]، أما علي بك فإنه انتصر على خصومه وزحف بجيوشه إلى القاهرة فملكها ونصب نفسه شيخًا للبلد فقتل بعض من ظفر بهم من خصومه ونفي البعض الأخر، وقد تمكن حسين بك كشكش وبعض أتباعه من الفرار إلى غزة ومنها أعادوا الكرة على دمياط والمنصورة فبعث إليهم علي بك بكتيبة حربية تغلب عليها حسين بك وبدد شملها عند سمنود؛ فلما وصلت أنباء الهزيمة إلى علي بك اهتم بالأمر اهتمامًا بالغًا، وعقد عند باب النصر اجتماعًا كبيرًا حضره محمد باشا[3]،

---

(١) خشداش: زميل المنشأة الحربية والثقافية والتبعية لأستاذ مملوكي واحد.

(٢) مصطفى الصفوى: صفوة الزمان، ص ٢٠٥، والجبرتي: عجائب الآثار، ج١، ص ص ٢٦٠، ٢٦١، ٣٠٦، ٣٠٧، ومحمد رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠م، ص ٢٩، ٣٠.

(٣) تولى حكم مصر في ربيع الأخر سنة ١١٨١هـ / أغسطس ١٧٦٧م.

وعلماء الأزهر الشريف وأرباب السجاجيد وبعض الأمراء والعسكريين ، وقد استطاع علي بك أن يأخذ موافقة هذا المجلس على إرسال حملة حربية يقودها محمد بك أبو الذهب وصالح بك و حسين بك دخول القاهرة فخف القائدان بجيشهما للقضاء على حسين بك وأتباعه ، وهناك تمكنا من حصاره كما تمكنا من أسره بأمان وتركاه بعد لحظات ثم عادا إلى القاهرة يحملان رؤوس أعداء علي بك في أواني من فضة تتقدمها رأس حسين بك كشكش .

ويبني الجبرتي كل هذه الأحداث على واقعة شيخ الأزهر ويجعلها سببًا في هزيمة هؤلاء المماليك والتمثيل بهم والطواف برؤوسهم في أرجاء القاهرة[١] ، وبهذا خلص لعلي بك ملك مصر ؛ فخطا خطوة تالية وهي كسب ود رجال الدولة العثمانية ، وقد استعان على ذلك ببعض علماء مصر والشام ممن يودهم ويودونه ؛ فرجا الشيخ حسنًا الجبرتي المفتي الحنفي وشيخ رواق الجبرت بالجامع الأزهر ، أن يكتب إلى رجالات الدولة العثمانية ليحبب إليهم الوضع الراهن في مصر ويلفت أنظارهم إلى مساوئ عثمان باشا الوالي العثماني على الشام كما أرسل إلى السيد علي بهاء الدين المرادي شيخ علماء دمشق بمثل ذلك ، وطلب إليه إقناع علماء دمشق بعدم مناصرة عثمان باشا ، ويقول الجبرتي : أن هدف علي بك هو وضع قدميه في القطر الشامي[٢] .

وكان علي بك في مطلع سطوته يجتهد في إخفاء أهدافه السياسية بكل وسيلة ؛ فمثلاً عندما وجد علي بك أن سياسته التي ما زالت في طور الستر قد كشفها إمام جامع الداودية الشيخ عبد ربه في خطبة الجمعة الأولى من شهر رمضان سنة ١١٨٣ هـ / ديسمبر ١٧٦٩ م ، حينما قرن اسم علي بك باسم السلطان في الدعاء على المنبر لم يرض بذلك ثم استدعى الشيخ عبد ربه بعد الصلاة وسأله قائلاً : من أمرك بأن تدعو بإسمي على المنبر

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ومحمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، ص ٣٠ - ٣٧ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٣١١ ، والمرادى : سلك الدرر ، ج١ ، ص ٥٤ .

أقيلَ لك أني سلطان؟ ، فقال الشيخ عبد ربه في شجاعة وصراحة : نعم أنت سلطان وأنا أدعو لك ؛ فظهر الغيظ على وجه علي بك وأمر بضرب الشيخ فبطحه أتباعه أرضًا وضربوه بالعصا فقام الشيخ متألمًا وركب بغلته إلى داره وهو يقول : بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ ، وفي اليوم التالي بعث علي بك إلى الشيخ عبد ربه كسوة ودرهم واستسمحه[1] ، وهذا بلا شك أوضح برهان على سياسة علي بك ذات الوجهين المرحلية الحذرة ، فهو في العلن يضرب إمام جامع الدوادية لأنه لم يحسن التوقيت عند ما أعطى عليًا بك السلطنة في خطبة الجمعة ، وعندما أعلن على الملأ أن عليًا بك سلطان حقيقي ، وفي الخفاء يستسمح الشيخ ويبعث إليه دراهم وكسوة ، وكما استعان علي بك ببعض العلماء ليضفوا على سياسته القبول بمصر والدولة العثمانية والشام ؛ فكذلك استعان ببعضهم في صورة استفتاء وفتوى بنى عليهما فرمانه الذي أصدره من ديوانه إلى أهل الشام ، وسلمه لقائد جيشه محمد بك أبي الذهب الذي كلفه بفتح الشام ، وقد تضمن الفرمان مدح العدل ودفع الجور كما تضمن بيانًا لما أعده الله للظالم من عذاب الدنيا والآخرة ، واحتوى على وصف لجور عثمان باشا والي الشام كما تضمن قوله عليه السلام « إن الأمة المحمدية لا تجتمع على ضلالة» كذلك جاءه أن الأئمة رؤساء المذاهب الأربعة بمصر قد أفتوا بقتال عثمان باشا ،وأن رأي العلماء لا يعلوه رأي ، كما حوى نصحًا لأهل الشام بأن يتعاونوا مع قائد جيشه ، وأن يحذروا من مكر عثمان باشا وبغيه ، ثم ختم فرمانه بذكر أهل الشام بالثناء ومنحهم الأمان[2] .

وقد استطاع أبو الذهب أن يتغلب على جيوش عثمان باشا بالشام لسببين : الأول التمهيد الفعّال الذي قام به الشيخ ظاهر العمر وأتباعه في الشام ، والثاني انشغال الدولة

---

(١) المصدر السابق : ج١ ، ص ٣٣٩ .

(٢) ورد نص هذا الفرمان فى تاريخ أحمد باشا الجزار » ص ص ٥ - ٧ مخطوطة مجهولة المؤلف بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٤٩٥ تاريخ تيمور ، كما سجل نص هذا الفرمان محمد رفعت فى كتابه «على بك الكبير» ص ١٦٥ - ١٦٧ ، عن أحمد واصف فى كتابه محاسن الآثار ، ج٢ ، ص ص ٢١٠ -٢١٧ .

العثمانية بحربها مع روسيا ، ولقد نجح علي بك في اختيار وقت الحرب ولكنه لم ينجح حين مد يده لروسيا العدو اللدود للدولة العثمانية التي تمثل زعامة الإسلام في المحيط الدولي ؛ فمن هنا بدأت نهايته وبدأ من حوله من العلماء والعسكريين يتخلون عنه ، وكان أول ما بدأ السلطان العثماني مصطفى الثالث استصدار فتوى من علماء الدولة العثمانية بأن عليًا بك وأنصاره وحلفاءه بغاة يجب قتالهم وقتلهم(١) ، ثم تمكن إسماعيل بك من إقناع أبي الذهب بأن عليًا بك وأتباعه خارجون على الإسلام ؛ لخروجهم على السلطان واتباعهم ملكة المسكوف(٢) أعداء الدين المحاربين للمسلمين ، وأن قتاله ونهب ماله قد حلّ ، كما أقنعة بأن جماعة ظاهر العمر فجرة جبابرة غدارون ، وما زال إسماعيل بك يوالي حديثه ويقدم حججه حتى أثنى محمدًا بك عن المضي في الحرب بل شحذ همته لقتال سيده علي بك ؛ فانسحب أبو الذهب بجيشه من الشام ، وفي مصر دارت بينه وبين سيده علي بك عدة معارك هزم فيها علي بك وجرح جروحًا أدت إلى وفاته في شهر صفر سنة ١١٨٧/ إبريل ١٧٧٣ م٤ ، وبهذا انفرد محمد بك أبوالذهب بحكم مصر مع موافقة الدولة العثمانية على تنصيبه شيخًا لمصر تكريمًا لجهوده التي بذلها في إسقاط حكم علي بك حليف روسيا .

وفي فترتي حكم علي بك ومحمد بك أبي الذهب(١١٨١- ١١٨٩ هـ/ ١٧٦٧- ١٧٧٥ م) ، لمعت شخصية عالم من كبار رجال العلم في الأزهر فاشتهر بصولته وزعامته العلمية في مجتمع علماء الأزهر بمصر ، ثم أصبح بما له من فضل وتقدير لدى الجماهير زعيمًا لمصر كلها ، هذا العالم هو الشيخ علي الصعيدي ، الذي اشتهر بشدته في الحق

(١) عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ورقة ٣ .
(٢) هى الملكة كاترينا ملكة روسيا ، وقد تدخلت روسيا فى الحرب فعلاً بأساطيلها فى البحر المتوسط وحاصرت بيروت ليلاً ، ثم دخلها جنود الأسطول الروسى صباحًا ونهبوا بيوتًا ودكاكينها ، فجمع الأمير يوسف الدرزى الجموع لاستخلاص بيروت من أيدى الغزاة ، وقد تمكن من استخلاصها من أيديهم بدون قتال بعد أن اتصل بقائد البحرية الروسى ريزوف ورشاه بخمسة عشر ألف قرش ، فانسحب بأسطوله إلى الجنوب ، تاريخ أحمد باشا الجزار : ص ١١ ، ١٢ .

ومثابرته على مجالس العلم وبغضه لمفاسد الأمور ، وكان يؤيد الرأي القائل بأن شرب الدخان حرام فكان ينهي عنه ويمنعه من مجلسه ومن مجالس العلم كافة تعظيمًا للعلم وللعلماء ، وإذا ارتاد مجلسًا ولو من مجالس الأمراء ورأي من يشرب دخانا شنع عليه وكسر آلته ولو كانت بيد عظيم من العظماء ، وقد شاع عنه ذلك وعرف به بين الخاص والعام ، فترك الناس جميعًا شرب الدخان بحضرته ، فكانوا عندما يرونه مقبلاً من على بعد ينبه بعضهم بعضا فيرفع شاربو الدخان أقصابهم وشبكاتهم ويخفونها ؛ خوفًا من الشيخ الصعيدي فإذا ما رأي الشيخ شيئًا من الدخان أو آثاره عنفهم وزجرهم وأنكر عليهم ، بل إن عليًا بك الكبير نفسه كان في أيام دولته إذا ما دخل عليه الشيخ الصعيدي رفع من مجلس الشبك والأقصاب وأخفاها قبل أن يقع عليها بصر الشيخ ، هذا مما اشتهر به علي بك من التجبر والاعتداد بالنفس ، وكان الشيخ الصعيدي يعامل عليًا بك كتلميذ له ، حدث أن الشيخ عليًا الصعيدي دخل يومًا مجلس علي بك الكبير فتلقاه كعادته ورحب به وقبل يده وأجلسه ثم صمت مفكراً في أمر من الأمور ، فاعتقد الشيخ علي أن عليًا بك أعرض عنه فغضب واحتد وصاح به قائلاً : من تكون أنت ؟ إن غضبك ورضاك على حد سواء بل إن غضبك خير من رضاك وانتصب واقفًا وهو يكرر قوله هذا وعلي بك يسترضيه ويقول : أنا لم أغضب من شيء . . وظل علي بك يسترضي الشيخ ، والشيخ لا يجيبه ؛ حتى خرج تاركًا لمجلسه فلما انصرف سأل علي بك عن القضية التي جاء من أجلها الشيخ علي الصعيدي فلما أخبر بها أمر بقضائها فورًا ، ورغم هذا فإن الشيخ الصعيدي ظل منقطعًا عن مجلس علي بك الكبير مدة من الزمن ، إلا أن صلات وثيقة كانت قائمة بين أستاذه الشيخ حسن الجبرتي وبين علي بك ، ولقد رأي الشيخ حسن ضرورة عودة الصلات الودية بين الشيخ الصعيدي وبين علي بك ؛ فبينما كان الشيخ الصعيدي وشيخه الجبرتي راكبين في إحدى ليالي رمضان لقضاء حاجات الناس ومصالحهم لدى الأمراء إذ مر ببيت علي بك فقال الشيخ حسن الجبرتي : هيا بنا نسلم على الأمير ، فقال الشيخ الصعيدي : يا شيخنا أنا لا أدخل ، فقال الشيخ حسن : لابد من دخولك معي ، فلم يستطع الشيخ الصعيدي إلا اتباع أمر أستاذه ، ولما دخلا على الأمير علي سر بهما سرورًا بالغًا ، واعتبر هذا منقبة من مناقب الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالجامع الأزهر .

ولما مات علي بك وانتقلت مشيخة مصر إلى محمد بك أبي الذهب كان للشيخ علي الصعيدي مكانته العظمى في الدولة الجديدة ، فقد كان محمد بك يجل الشيخ عليا ويحبه ولا يرد له شفاعة قط ، وكان كل من تعسر عليه قضاء أمر ما ذهب إلى الشيخ الصعيدي وأنهي إليه قضيته أو حاجته فيكتبها في ورقة اعتاد أن يجمع فيها قضايا الناس وحاجاتهم حتى إذا ما امتلأت الورقة أخذها وذهب بها إلى محمد بك ، وعندما يستقر في مجلسه يخرج الورقة ويعرض عليه ما فيها من موضوعات ، ولا ينتقل من موضوع إلى غيره إلا بعد البت في الموضوع الأول ولا يغادر مجلس أبي الذهب إلا بعد أن يقضى كل ما في ورقته من حاجات الناس وقضاياهم فلا يخالفه أبو الذهب ولا تنقبض نفسه[1] ، وكان من عادة الشيخ الصعيدي أنه أثناء عرضه الموضوعات على محمد بك يعظه ويذكره قائلاً : لا تضجر ولا تأسف على شيء من الدنيا قد فاتك فإن الدنيا فانية ، وكلنا نموت ويوم القيامة يسألنا ربنا عن نصحك وها نحن قد نصحناك وخرجنا من دائرة التقصير فإذا ما تلكأ الأمير على شيء مما يعرضه عليه الشيخ الصعيدي صاح فيه قائلاً : اتق النار وعذاب جهنم ويمسك بيده قائلاً : إنني خائف على هذه اليد من عذاب الحريق .

وقد اختصه أبو الذهب بالتدريس في مدرسته الجديدة التي بناها بجوار الجامع الأزهر ، فكان يدرس صحيح البخاري تحت القبة على كرسي خصص له وحضر دروسه كبار المدرسين ولم يترك دروسه بالأزهر الشريف وغيره من المدارس ، وكان سلفي القول والعمل شريف النفس لا يتصنع خلقًا ولا تقوى ، شيمته التواضع والرحمة يواسي الناس ويبدأ بمواساة أهلة وذوى قرباه ويبعث للفقراء منهم بالمنح والأقمشة في أوقات دورية ، وافتتح ترجمته الجبرتي بتقديم نعوته ، فقال : هو الإمام الهمام شيخ مشايخ الإسلام ، عالم إمام المحققين وعمدة المدققين الشيخ علي بن مكرم الله الصعيدي العدوي المالكي ، ونعته الشيخ مصطفى الصفوي بمثل ذلك .

---

(١) الصفوي : صفوة الزمان ، ص ٢١١ .

علماء الأزهر يُلغون مظالم ويُجرون مرتبات

ومن الطبيعي أن تظهر مظالم في عصر كهذا العصر قد وزعت فيه السلطات بين قوى تختلف ضمائر أصحابها في درجات علوها وهبوطها ، ولكن الشيء البديع هو وجود جبهة من العلماء يتمثل فيها ضمير الأمة فهي تقف بالمرصاد ؛ لترد الحقوق إلى أصحابها ولتصد الظالمين عن مظالمهم بما أتيح لها من قوة ووسائل ، وكان الديوان العالي بالقلعة أعظم وسيلة مكنت العلماء في مصر من أن يضعوا كثيرًا من الأمور في نصابها إحقاقًا للحق وإزهاقًا للباطل ،ففي سنة ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م ، وكان حاكم مصر يومئذ محمد باشا الأورفلي ، تقدم علماء الأزهر بالديوان إلى الباشا بمذكرة تضمنت موضوعين :

الأول : مرتبات فقراء جامعي الزغاري وقايتباي التي لم تصرف لهم عن سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨ م ، من أوقاف هذين الجامعين ، وهي تحت نظر وتصرف حسن بن داوود أغا في حين أمره بصرف هذه المرتبات لأصحابهابالجامعين .

الثاني : المقررات المالية المفروضة بباب الشون الأميرية وغيرها ، والتي تعد من المظالم والحوادث ؛ لأنها غير مستندة إلى شرع أو قانون يجب العمل على إبطالها ، وقد استجاب محمد باشا إلى مطالب علماء الأزهر تحقيقًا للعدل فأصدر فرمانًا إلى رؤساء الإنكشارية ابن داود أغا بصرف مرتبات الفقراء بالجامعين ، وقد تضمن الفرمان نصا بإلغاء المظالم والحوادث بباب الشون وغيرها ؛ على أن يكون هذا دستورًا للعمل باعتبار من عام ١١٨٢ هـ [(١)] ، وقد سبق لعلماء الأزهر أن عقدوا جلسة بالديوان في شهر ربيع الآخر سنه ١١٥٧ هـ / مايو ١٧٤٤ ، وأصدروا قرارًا بإلغاء جميع المظالم والمحدثات القائمة بباب الشون الأميرية كبيرها وصغيرها وقد مر بنا ذكر هذا في موضعه[(٢)] .

كذلك لم تكن الجهات الزراعية التابعة لبعض العلماء بمنأى عن المظالم والمحدثات التي قررت إبان مشيخة محمد بك أبي الذهب على مصر ؛ فقد كان من الجاري في وقف

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل٢٧٢ ، ص ٣ تركى .

(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ مادة / ٦٥٠ ، ص ٣٠٢ .

الشيخ أبي الأنوار محمد بن وفا شيخ سجادة السادات الوفائية ثمن أراضى قرية زفتا جواده بولاية الغربية ، فقرر عليها بالإضافة إلى المظالم القديمة والحادثة من الكاشفية وغيرها أموال تدفع بجانب الأموال الأميرية والمظالم المتقدمة وأطلق عليها محدثات محمد بك أبي الذهب ، وقد تمكن الشيخ أبو الأنوار من الاتصال برجالات الدولة العثمانية ثم استصدر أمرًا سلطانيًا برفع جميع المظالم والمحدثات الجزئية والكلية التي قررت على حصة الشيخ أبي الأنوار[١] ؛ لتصبح رزقة خاضعة لنظام الرزقات ووقفًا للشيخ أبي الأنوار جاريًا إلى ما شاء الله تعالى[٢] ، وبناء على فرمان السلطان العثماني عبد الحميد الأول بن السلطان أحمد الثالث[٣] ، الصادر في ذي القعدة سنة ١١٩١ هـ/ ديسمبر ١٧٧٧ م[٤] ؛ صدر فرمان من ديوان مصر المحروسة باللغة التركية ، ووزعت نسخ منه على محاكم الغربية لتسجيلها في سجلاتها والعمل بمقتضى مضمونها عند اللزوم ، كما تضمن فرمان ديوان مصر أمرًا إلى كاشف الغربية والجوربجية وصدارة الفرق السبع بها وجميع المتحدثين بالولاية ؛ لتنفيذ مضمون فرمان سلطان الدولة ، وكان هذا كله في ولاية محمد عزت باشا[٥] ، وكان السلطان

---

(١) الأصل فى الأموال المقررة على الأراضى الزراعية المال الأميرى ، وهو القدر الشرعى الذى لايعتبر من المظالم والمحدثات ، ولما اتسعت الخدمات والإدارات وزادت الأطماع قررت الحكومات المحلية أنواعا أخرى من الأموال كالكورجى مال يحصل لنظافة القاهرة وضواحيها « وتذاكر الجاويشية» مال يحصل نظير مجهوداتهم فى جمع أموال الأموال الأميرية « والكاشفية» مال يحصل لينفق فى مرتبات الإداريين والجنود وترميم الجسور وتنظيف الترع بالكاشفية وأطلق على هذه المقررات وأمثالها مظالم ومحدثات لزيادتها على القدر الشرعى « المال الأميرى»

(٢) الرزقة : أرض موقوفة على إقامة شعائر ورواتب أئمة ومعلمين ومتعلمين وصوفية وغيرهم وعلى وجوه خير ، ولاينطبق عليها نظام المظالم والمحدثات . حسين أفندى : الروزنامة ، ترتيب الديار المصرية : باب ٨ السؤالان ١ ، ٢ وباب ٩ السؤالان ١ ، ٢ وباب ١٠ الأسئلة ١ -٣ ، ٦ -٨ ، وباب ١٣ السؤال ٥ ، ص ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٤٣ .

(٣) تولى السلطة فى الفترة من ١١٨٧ - ١٢٠٣ هـ / ١٧٧٣ - ١٧٨٨م ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ص٤ .

(٤) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٤٦ تركى «فرمانات سلطانية» ٢٧٨٤ تاريخ .

(٥) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٢١ «فرمانات ديوانية» تحت رقم ٢٧٨٤ تاريخ ، وكانت ولاية عزت باشا قد بدأت فى ربيع الأول سنة ١١٩٠هـ/ ابريل ١٧٧٦ م .

العثماني قد بعث برسالة تضمنت أمرًا بتجديد زاوية آل وفا الكائنة بسفح جبل المقطم المعروف عند مؤرخي المسلمين بغراس أهل الجنة ، كما تضمنت الرسالة السلطانية أوقافًا على هذه الزاوية بمصر ، وأمرا بالإنفاق على إنشائها من مالية سنة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م الخراجية[١] ، على أن تكون هذه الزاوية وأوقافها تحت نظر وتصرف الأستاذ الأعظم السيد محمد أبي الأنوار بن وفا السادات شيخ السجادة الشريفة المصطفوية ، وصاحب الهيبة المنيفة المحمدية ، بموجب الأوراق الرسمية والقرارات المرضية التي تحت يده[٢] ، وقد تلقى عزت باشا الأوامر السلطانية بمزيد السمع والطاعة ثم فوض أمر إعمار لزاوية آل وفا والإنفاق عليها إلى الشيخ السادات حسبما يراه ويؤدى إليه اجتهاده ، كما أصدر فرمانًا إلى الروزنامة بقلعة القاهرة لصرف الأموال اللازمة للعمارة ، وتسليمها للشيخ السادات طبقًا لما جاء بالرسالة السلطانية ، فلما تقاضى الشيخ السادات الأموال السلطانية بدأ بإزالة المباني القديمة كلها التي تشمل الزاوية والأروقة والخلاوي والمساكن والمنافع ثم شيدها على أحسن نظام وأبدع بنيان ؛ بحيث تمثل فيها ترف البناء واضحًا فقد أدخل في بنيانها الحجر الفص النحيت الأحمر الجديد والرخام المرمر الأبيض ، ونقش واجهاتها بالذهب الأحمر وزخرفها بآيات من كتاب الله ، كتبت بأجمل الخطوط العربية وجعل مدادها من الذهب الأحمر أيضًا ، كما زخرف بعض أماكنها بأبيات شعرية كتبت بخط جميل مداده الذهب الأحمر أيضًا ، وقد تضمن هذا الشعر مدحًا للسلطان العثماني ولآل وفا وأسلافهم[٣] .

وكان سلاطين آل عثمان قد أقروا منذ الفتح العثماني الإقطاع المرصد على السادات الوفائية تحت تصرف ونظر شيوخهم ، وهذا الإقطاع يتمثل في الساحل الغربي للنيل من أثر النبي إلى الدقي وجزيرة الذهب ، وفي الساحل الشرقي المقابل بمصر القديم وأراضى الروضة ؛ لاتخاذ كل هذه السواحل مرافئ للمراسي والسفن التي تنقل الناس من جهة إلى أخرى عن طريق النيل تحت تصرف وإدارة هؤلاء الشيوخ ، وقد عضد هذا الحق وأمضاه في

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة / ٣٤٤ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٢) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة رقم ٤٥ «فرمانات سلطانية»تركى ٢٧٨٤ تاريخ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة / ٢٩٩ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٥ .

حياة الشيخ محمد السادات الفرمان الصادر من ديوان مصر المحروسة في ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١١٩٦ هـ/ ٧ إبريل ١٧٨٢ م ؛ لتأييد حق الشيخ محمد السادات في إدارة هذه السفن والمرافئ وتأييد تصرفه ونظره عليها وعلى السواحل المرصدة السالفة الذكر[١] .

ومما يدل على أن الصلات الودية بين السلطان العثماني وبعض العلماء قد بلغت وضعًا ممتازًا ؛ هذا التبرع الذي تقدم به الشيخ أبو الأنوار محمد السادات إلى سلطان الدولة العثمانية من محصول الأراضي الزراعية التي تحت تصرفه ، وهو تسعة وعشرون كيسًا من الأرز النقي الأبيض ، وقد أرسلت هذه الهدية مرفقًا بها كتاب ديواني إلى السلطان العثماني سليم الثالث بن مصطفى الثالث[٢] ، أرِّخ في ١٥ من شوال سنة ١٢٠٤هـ / ٢٨ يونيو ١٧٩٠م ، وقد تضمن هذا الكتاب الديواني أن الشيخ أبا الأنوار زيدت فضائله قد تبرع بالأرز المذكور أعلاه حسبة لله العظيم ، وطلبًا لمرضاة الله العلي الكريم من محصول أراضى الوقف التابعة له ، وهو يرجو أن يوافق حضرة السلطان على قبول هذا التبرع كل عام تبرعًا وقبولاً شرعيين دائمين[٣] ، وتوالت الفرمانات السلطانية التي تؤكد تصرف ونظر الشيخ السادات على الجهات الموقوفة عليه وعلى عائلته والسجادة الوفائية ، فمنها الفرمان السلطاني الذي بعث به السلطان سليم الثالث ، والذي ضمنه أمرًا سلطانيًا إلى حاكم مصر محمد باشا عزت في أواخر شهر صفر سنة ١٢٠٨هـ/ سبتمبر ١٧٩٣م ؛ للمحافظة على وقف شرق أطفيح تحت نظر وتصرف الشيخ أبي الأنوار محمد بن وفا شيخ السادات الوفائية بمصر[٤] ، ومنها الفرمان السلطاني الذي بعث به السلطان سليم الثالث المؤرخ في ٨ من شهر ربيع الآخر سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م ، بتجديد وقف زفتا جوادة وفارسكور تحت تصرف ونظر الشيخ السادات وذلك بعد أن تخلصت البلاد من الحكم الفرنسي[٥] .

---

(١) المصدر ذاته : فرمانات ديوانية ، سجل ٢ مادة ٣٥١ ، ص ٢٣٥ تركى .

(٢) تولى السلطة فى الفترة من ١٢٠٣ هـ - ١٢٢٢هـ / ١٧٨٨ - ١٨٠٧م ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ص ٦ .

(٣) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٤٨ تركى «رسائل ديوانية» ٢٧٨٤ تاريخ .

(٤) المصدر ذاته : وثيقة ٤٧ تركى «فرمانات سلطانية» .

(٥) المصدر ذاته : وثيقة ٤٤ تركى «فرمانات سلطانية» .

علماء الأزهر يواجهون حزبي المماليك

ولما توفي محمد بك أبو الذهب في ربيع الآخر سنة ١١٨٩ هـ/ يونيو ١٧٧٥ م ، ظهر على مسرح السياسة حزبان من المماليك ؛ تزعم الحزب الأول إسماعيل بك ، وتزعم الثاني إبراهيم بك ومراد بك ، وقد تمكن إسماعيل بك من الاستيلاء على مشيخة مصر وغدا حزبه هو الحزب الحاكم ؛ ومع هذا فقد سمح لزعماء الحزب الثاني بالعمل معه في حدود لا تمكنهم من رقبته ، أما باشا مصر فقد انكمشت سلطاته حتى صارت لا تتجاوز الرتابة الإدارية في [illegible] بأحوال الدولة العثمانية وحقوقها ، وقد كان عزل الباشا يكلف المماليك وأتباعهم الكثير فيما مضى ، ويحدث ضجة سياسية وعسكرية يصل صداها إلى إسلامبول فتطورت الأحداث حتى أصبح خلع الباشا من أيسر الأمور التي يُمكن لحزب المماليك المسيطر أن يأتيها ، وأصدق مثل لذلك ما رواه الجبرتي عن خلع محمد باشا عزت في ١٩ من رجب سنة ١١٩٢ هـ/ ١٢ أغسطس ١٧٧٨ م ، فقال : ركب الأمراء وصعدوا إلى باب الينكجرية والعزب وأرسلوا إلى الباشا كتخدا الجاويشية وأغاة المتفرقة والترجمان ، وكاتب حوالة وبعض الاختيارية يأمرونه بالنزول إلى بيت حسن بك الجداوي وهو بيته ، فلما قالوا له ذلك قال : وأي شيء جنيته حتى أعزل فرجموا واخبروهم بما قال الباشا ؛ فأمروا أجنادهم بالركوب فورا ونزل من القلعة إلى بيت الداودية وأحضروا الجمال ونقلوا متاعه في ذلك اليوم ، فكانت مدة ولايته سنتين وثلاثة أشهر ، فما أوهي حكم وما أهون حاكم يعزله محكموه بدون إبداء أسباب ، ولقد ظهر في هذه الفترة بعض أمراء مرادية وإبراهيمية يميلون إلى الشر ، ولا يحفلون بشرع أو قانون اعتمادا على قوة نفوذهم وتمكن عصبياتهم ، وقد امتدت شعورهم حتى أصابت العلماء وطلبة العلم فأدى هذا إلى وقوف رجال الأزهر ومعهم شعب مصر والقاهرة جبهة واحدة في وجه المماليك ، فأولى الحوادث التي عدت من الأسباب المباشرة لقيام الأزهريين بثورتهم المناهضة للمماليك أنه في أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٩١ هـ/ يونيو ١٧٧٧م ، اغتصب رجل من أتباع الأمير يوسف بك مكانا موقوفا على الأزهريين المغاربة ، ولما طولب برفع يده عن هذا الوقف جحد ذلك واحتمى بالأمير يوسف بك فعضده هذا وآزره ؛ فالتجأ المغاربة الأزهريون إلى القضاء وأقاموا دعواهم

أمامه ، وكان المتحدث باسمهم أمام المحكمة الشيخ عباس المغربي فقدم للقاضي الوثائق التي تثبت حق المغاربة في هذا الوقف ، وتصدى للدفاع حتى أثبت الدعوى فحكمت المحكمة بحق المغاربة الأزهريين في هذا الوقف وبرفع يد المغتصب عنه ؛ فلما علم الأمير يوسف بذلك اشتد حنقة على مغاربة الأزهر ومحاميهم الشيخ عباس المغربي ؛ فتصدى لهم المجاورون بالجامع الأزهر وطردوهم من الجامع مهانين ثم أبلغوا شيخ المالكية بالأزهر أحمد الدردير بما ارتكبه الأمير يوسف من حماقات ، فكتب الشيخ الدردير ورقة كتلك التنبيهات التي يبعثها الديوان العالي للمطلوبين إلى الأمير يوسف ؛ حذره فيها من تعرضه لأهل العلم وعدم امتثاله لحكم الشرع وأرسل إليه هذه الورقة مع الشيخ عبد الرحمن القرنوي وآخر ، فلما دخل عليه وسلماه ورقة الشيخ الدردير استبد به الغضب وأخذته العزة بالإثم فنهرهما ثم ألقى القبض عليهما وسجنهما ، فلما بلغ الشيخ الدردير ورجال الأزهر ما حدث أوقفوا الدراسة والأذان ودخول الناس للصلاة ، وأغلقوا أبواب الجامع الأزهر واعتبروا أنفسهم في حالة قتال ، وجلس شيوخ العلم حول القبلة القديمة بالأزهر ، وصعد صغار الطلبة المآذن وهم يتصايحون بالدعاء على الأمراء أن يبيد الله دولتهم وكان ذلك إعلانًا ببدء ثورة الأزهر على الأمراء المماليك فما إن سمع أهل الأسواق والتجار القريبون من الأزهر بذلك حتى أغلقوا دكاكينهم وانطلقوا في جموعهم يعلنون السخط على المماليك ويؤيدون علماء الأزهر .

وبدت خطورة الموقف واضحة ؛ فاجتمع كبار المماليك وأمروا الأمير يوسف بأن يطلق سراح الشيخين فامتثل لأمرهم ، وظن إبراهيم بك أن الأمر قد انتهي عند هذا الحد وأن العلماء سيقومون بإطلاق صراح الشيخين فأرسل إبراهيم أغا بيت المال ؛ ليأخذ كلمة من العلماء باستتباب الأمور ورضائهم وليقدم له صورة عما يدور داخل الأزهر ، فلما دخل إبراهيم أغا الأزهر لم يكترث به العلماء ولم يروه أهلا لمحادثتهم ، فأصاب هذا كبرياء الأغا ، وعزم على أن يمارس القوة ليبدد بهما جو الجمود الذي فرضه العلماء على القاهرة ؛ وليسترد من ناحية أخرى كرامته فنزل الغورية بكوكبة من الجند المسلحين ونادى فيها بالأمان وأمر التجار بفتح دكاكينهم ، ولما بلغ ذلك مسامع المجاورين المغاربة انطلق جماعه منهم نحو الأغا وانضم إليهم جماعه من أهل القاهرة يشهرون بأيديهم المساوق والعصي ، ولما وصلوا الغورية

فاجئوا الأغا وجنوده ضربًا بالمساوق والعصي ورجمًا بالأحجار فصد الأغا ومماليكه هجومهم بقوة السلاح فقتل من المغاربة الأزهريين ثلاثة وجرح عددًا منهم ومن أهالي القاهرة الذين ساندوا المغاربة الأزهريين ، ووقف القتال عند هذا الحد وتراجع المغاربة الأزهريون وأهل القاهرة إلى الأزهر .

وبقى الأزهر وتجار القاهرة وأهلها في حالة ثورة وإضراب ؛ فاضطر شيخ مصر إسماعيل بك أن يتقدم بنفسه لحل قضية الأزهر ومعه بعض رجال الدولة والشيخ أبو الأنوار محمد السادات- شيخ الوفائية وأحد شيوخ العلم بالأزهر- ليكون واسطة خير بينه وبين علماء الأزهر ثم عقد شيخ البلد إسماعيل بك وجماعته مجلسًا بالمدرسة الأشرفية فاستقر الرأي على أن يرسل إسماعيل بك مذكرة إلى علماء الأزهر يطلب فيها منهم فض الاجتماعات ، وتفريق جموع الأهالي لأن مطالبهم قد أجيبت فلما وصل الرسول إليهم لم يرضوا بمجرد الوعد ، وطالبوا بكل ما هو مرصد على أهل العلم من رواتب وجرايات منعت عنهم ظلمًا وعدوانًا ، وظلت الثورة قائمة حتى اليوم الثالث وإسماعيل بك شيخ مصر لا يبدى إلا الانتصار للأزهر ورجاله ، ثم أعاد إسماعيل بك محاولة الإصلاح مرة ثانية ومعه الشيخ السادات فاستقر بالجامع المؤيدي بكتب إلى علماء الأزهر كتابا آخر مضمونه أن إسماعيل بك شيخ مصر يتكفل بقضاء مطالب المشايخ وقبول فتواهم[1] ، وصرف رواتبهم وجراياتهم وأن الشيخ السادات يضمن شيخ مصر في ذلك وبحث مع رجل من أهل العلم وهو الشيخ إبراهيم السندوبي ؛ فلما جاء الرسول بكتاب شيخ مصر إلى العلماء كان له وقع في نفوس كبارهم فأخذه الشيخ عبد الرحمن العريشي وقرأه على الجموع المحتشدة من أهل العلم وغيرهم بأعلى صوته ، وهو واقف على قدميه فلما انتهي من قراءته صاح به المجاورون قائلين : هذا كلام لا أصل له ، واشتد الهرج واللغط وترددت الرسل بين العلماء وإسماعيل بك ، وأخيرًا قبل العلماء الصلح بالشروط التي قطعها إسماعيل بك على نفسه وزاد عليها

---

(١) المقصود بها فتوى العلماء التى ضمت إلى وثائق قضية وقف المغاربة الأزهريين وحكم القاضى فيها لصالح المغاربة ، وقد كانت الفتوى الشرعية من الأسس التى يستند إليها القضاة فى حكمهم إبان هذا العصر .

أن لا يكون إبراهيم أغا بيت المال ناظرا على الجامع الأزهر ، وأن لا يسلك هذا الأغا ووالي مصر الطرق التي أمام الأزهر أو حوله فقبل إسماعيل بك شروطه وبعث إليهم بجزء كبير من رواتبهم وعزل إبراهيم أغا عن نظارة الأزهر وعين إبراهيم بك ناظرًا للأزهر عوضًا عنه فبادر الناظر الجديد بإرسال جندي من أتباعه لينظم شئون المطبخ بالجامع الأزهر ، ولم تمض أيام أربعة حتى نقض الأمراء شروط العلماء فمر إبراهيم أغا بيت المال بشارع الأزهر ثم تبعه والي مصر ، فأرسل العلماء إلى إبراهيم بك يحتجون على ما فعله هذان الأميران من استفزاز لهم فرد إبراهيم بك عليهم ردًا ملؤه التفاؤل إذ قال : إن الطريق يمر بها البر والفاجر ولا غنى للحكام عن المرور بها(١) .

أما إبراهيم أغا فإنه لم يكتف بمن قتله في الغورية من طلبه العلم ، ولم يكتف بمروره أمام الجامع الأزهر مخالفًا بهذا شرطًا رضي به شيخ مصر بل إنه فصل من هو أشد من هذا كله ؛ ذلك أنه في الثامن عشر من جمادى الأخرى سنة ١١٩١ هـ/ يوليو ١٧٧٧ م قبض على حسن المدابغي القاهري وأمر رجاله بضربه حتى الموت ، ولم يكن لهذا الرجل من ذنب أو جناية غير أنه اشترك مع من اشترك من أهل القاهرة في الثورة التي قام بها المجاورون المغاربة وكان في مقدمة الجماعة الذين هاجموا الأغا وجند في الغورية ، ويصف الجبرتي هذا الشهيد بقوله : إنه إنسان شريف من أهل البلد(٢) .

وقد كان لهذه الثورة أوجه نجاح وأوجه إخفاق فأما أوجه النجاح فهي :

- قبول الهيئة الحاكمة في مصر الشروط التي فرضها رجال الأزهر ومدهم يد الصلح إليهم وهذه حقيقة لا ينقضها أن بعض الأمراء قد أخلوا ببعض الشروط .

- تجلت في هذه الثورة شجاعة رجال الأزهر حين هاجموا إبراهيم أغا بجنوده بأيديهم ومساوقهم وعُصِيهم ، ولم يبالوا بما يمتطونه من خيول أو بما يحملونه من سلاح .

(١) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ص ٨ - ١٠ .
(٢) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ١٠ .

- اشتراك أهالي القاهرة في ثورة الأزهر هذه بالإضراب عن العمل وبالهجوم على الأغا وجنده ؛ دليل على ما كان للعلماء والأزهر من مكانه سامية في نفوس الناس ودليل على بغضهم للمماليك لما يقترفونه من مظالم ومساوئ .

- مواجهة الأزهر وأهالي القاهرة للهيئة الحاكمة بمصر احتجاجًا على اغتصاب حقوق طلبة العلم المغاربة يعطينا أكثر من حقيقة تاريخية ؛ أهمها أن الإقليمية لا وجود لها بين جدران الأزهر وفي مجتمع علمائه فهؤلاء هم رجال الأزهر ، وأهالي القاهرة يدافعون عن حقوق المغاربة كما يدافعون عن حقوقهم سواء بسواء .

- يستفاد من بعض الوثائق أن الهيئة الحاكمة أولت عنايتها للطلبة المغاربة ، فهي لم تكتف برد حقوقهم الشرعية إليهم بل منحت بعضهم وظائف ومرتبات بوقف السيد أحمد بن محمد جلبي على وظائف مسجد القاضى عبد الباسط[(١)] .

وأما أوجه الاختلاف فهي :

- أن رجال الأزهر لم يطلبوا القدر الشرعي في قتلى المغاربة من أبناء الأزهر فقد ظل الأغا القاتل ينتقل في حرية ويقترف جرائم قتل أخرى ويتعمد استفزاز العلماء .

- لم تحدث ثورة أزهرية أخرى عقب نقض بعض شروط الصلح من جانب بعض الأمراء ، وقد قال الجبرتي عن هذه الشروط : إنها شروط لم ينفذ منها شئ[(٢)] .

- لم يؤثر أن علماء الأزهر طالبوا بالقبض على حسن المدابغى القاهري الشهيد أو احتجوا على قتله احتجاجًا فعالاً .

مما سبق ندرك حقيقة واضحة وهي أن للقلاقل والاضطرابات التي حدثت بساحة الأزهر في هذه الفترة لم يكن لها من مصدر سوى سلوك الأمير يوسف ، فقضية المغاربة الأزهريين لم تكن أولى حلقات الصدام الذي حدث في هذه الفترة بين العلماء والمماليك

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١ مادة ٣٩٦ ، ص ٦٨ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٩ .

فقد سبقها بعض حوادث اصطدم فيها العلماء بالأمير يوسف بكب من أمراء محمد الذهب نفسه فلم يلتزم هذا الأمير خلالها بما التزم به الأمراء المماليك والعثمانيون من إجلال العلماء، مخالفًا بذلك العرف السائد في هذا العصر؛ ومن ذلك واقعة أحمد صادومة، وهو أن الأمير يوسف عندما اختلى بمحظيته رأي على سوأتها كتابة فسألها وهددها؛ فأخبرته أن إحدى النساء ذهبت بها إلى أحمد صادومة فطلبت منه أن يكتب لها شيئًا يحبب الأمير فيها فكتب ذلك، فقام الأمير في الحال وأمر أعوانه بقتل الشيخ صادومة وإلقائه في النيل ففعلوه به ذلك، ونهبوا داره وعثروا به على تمثال من قطيفة يشبه الذكر، فكان الأمير يشير به إلى أهل مجلسه ويشنع على المشايخ ويقول: انظروا أفاعيل المشايخ، ثم لم يلبث أن عزل الشيخ حسنًا الكفراوي من إفتاء الشافعية ومن تدريس المدرسة المحمدية «مدرسة أبى الذهب»؛ لأنه كان من أصدقاء أحمد صادومة، ويعتقد فيه الولاية.

ومنها: أن الشيخ عبد الباقي العفيفي طلق ابنة أخيه من زوجها؛ لغيابها المدة الشرعية على يد القاضي الشيخ حسن الجداوي المالكي طبقًا لقواعد مذهبه ثم زوجها من آخر بعد اعتدادها، فلما رجع زوجها الأول من سفره وعلم بما حدث ذهب إلى الأمير يوسف وشكا له الشيخ عبد الباقي فألقى الأمير القبض على الشيخ وألقاه في سجن الجرائم مقيدًا بالحديد؛ فلما علم العلماء بهذا بادر جمعٌ كبير منهم بالركوب إلى هذا الأمير يتقدمهم الشيخ علي الصعيدي، والشيخ حسن الجداوي القاضي المالكي، فلما دخلوا عليه قال له الشيخ الصعيدي: ما هذه الأفعال وما هذا التجرؤ؟ فرد عليه الأمير يوسف قائلاً: أفعالكم يا مشايخ أقبح، فقال الشيخ الصعيدي: ما قضى به قول في مذهب المالكية يجري العمل به. فقال يوسف بك: من يقول إن المرأة تطلق زوجها إذا غاب عنها، وعندها ما تنفقه ووكيل زوجها يعطيها ما تطلبه ثم يأتى من غيبته فيجدها مع رجل غيره؟!، فقال العلماء: نحن أعلم بالأحكام الشرعية، فاشتد غضبه وزاد حنقه فقال متوعدًا: لو رأيت الشيخ الذي فسخ النكاح؟!، فقاطعه الشيخ الجداوي قائلاً في شجاعة: أنا الذي فسخت هذا النكاح وفقًا لقواعد مذهبى، فصاح الأمير يوسف منتصبًا على قدميه قائلاً: والله

لأحطمن رأسك! ، فصاح الشيخ على الصعيدي في ثورة عارمة يسب الأمير ويلعنه ويقول له في وجهه : « لعنك الله ولعن الله اليسرجي» تاجر الرقيقب الذي جاءك بك ، ولعن من باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرًا » ، وأخذ الأمراء الذين كانوا بالمجلس يهدئون من حدة الشيخ الصعيدي ، ومن معه من العلماء وحالوا بينهم وبين الأمير وتوسطوا في القضية فبادر الأمير يوسف بإطلاق سراح الشيخ عبد الباقي العفيفي ؛ فأخذه المشايخ وقد اشتد هياجهم وعلت صياحهم بسب الأمير ولعنه ثم انصرفوا بزميلهم ومازالت أصواتهم تجلجل في الفضاء بسب يوسف بك ، وهو يسمعهم ولايزداد إلا صمتًا[١] .

ومنها : أن الشيخ عبد الرحمن العريشي مفتي الحنفية لما توفي صهره الشيخ أحمد السفطي جعله القاضي وصيًا على أولاد المتوفي وتركته ؛ إلا أن المتوفى كانت عليه ديوان أثبتها أصحابها في المحكمة واستردوها بحكم من القاضي بعد أن قدموا صكوكًا باستلامها ، وبعد مضى نحو ست سنوات ذهبت زوجة المتوفى إلى الأمير يوسف بك مدعية على الشيخ العريشي أنه تواطأ مع أرباب الديوان وقاسمهم ما أخذوه بغير وجه حق ، فبعث الأمير إلى الشيخ العريشي وطالبه بإحضار مخلفات المرحوم الشيخ أحمد أو قيمتها فعرفه أن التركة وزعت توزيعًا شرعيًا بعد أن استوفي أصحاب الديوان ديوانهم وقد انقضى أمرها ، ورغم أن الشيخ العريشي أطلع الأمير يوسف على الصكوك والحجج ودفتر القسام ، وكلها وثائق رسمية سجل فيها كيفية توزيع التركة توزيعها مطابقًا للشرع ؛ إلا أن الأمير يوسف رفض أن يقبل كل هذا وقال : ما هذا إلا تزوير ، ثم أصر على أن يسلم الشيخ العريشي التركة كاملة أو قيمتها للورثة الشرعيين ، فلم يسلم له الشيخ العريشي بما قال ففرض الحراسة عليه وأمر بأن لا يسمح له بمغادرة بيت الخازندار إلا بعد أن يرد التركة أو قيمتها لأصحابها ، فلما سمع الشيخ السادات بما حدث ركب هو ومساعده إلى قصر الأمير يوسف ، وتحادث معه في شأن الشيخ العريشي ، فقبل الأمير يوسف شفاعة الشيخ السادات وأمر بإحضار الشيخ العريشي من محبسه لينصرف مع الشيخ السادات ، فلما أطلق سراح

(١) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ١٨ ، ١٩ .

الشيخ العريشي ، وعلم أن الشيخ السادات في قصر الأمير خلع عمامته وجبته وألقاهما ، وأخذ يصيح ويسب وقد اعتراه هياج شديد وهو يعدو ويجرى مسرعًا ويقول بأعلى صوته « بيتك خراب يا يوسف» ولما رأي يوسف بك أن العريشي لايزال يجري صائحا بالشتائم والسباب مكشوف الرأس كمن يريد دخول معركة ؛ احتد وصار يصيح في أتباعه قائلاً : امسكوه اقتلوه ، والشيخ السادات يهدئ من روع الأمير ويقول له : ما هذا ؟ اجلس يا مباركا ، ثم إن الشيخ السادات بعث على الفور بتابعه الشيخ إبراهيم السندوبي ؛ ليتدارك الشيخ العريشي ويهدئ من روعه ويلبسه ملابسه فأسرع الشيخ السندوبي وفعل ما أمره به أستاذه ثم انصرف الشيخ السادات مصطحبًا معه الشيخ العريشي طالبًا منه أن يكون اليوم ضيفه ، فظل العريشي في ضيافته حتى هدأ روعه وطمأن فؤاده ، وانتهت هذه القضية عند هذا الحد[١] ، ولم تكن علاقة يوسف بك بسائر الأمراء المماليك أقل سوءاً من علاقته بالعلماء ، فدبر له إسماعيل بك مؤامرة انتهت بقتله في داره في الثاني من رجب سنة ١١٩١هـ / ٦ أغسطس ١٧٧٧م[٢] ، وبهذا قضى على خصم ألد طالما كاد للعلماء وجاهرهما العداء .

بيد أن ما مضى من وقائع العلماء ويوسف بك تحتاج إلى بحث وتدبر عقليين لكي ننتهي إلى حكم صحيح في كل واقعة من تلك الوقائع ، فيجب أولاً أن نضع في الاعتبار الحالة النفسية لهذا الأمير ، وهي موضوع افتتح به الجبرتي حديثه عن حياة يوسف بك ، فذكر أنه كان يبني الدار ويتمم أخشابها وبلاطها ورخامها ثم يوسوس له الشيطان فيهدمها ويسويها أرضًا ، وهكذا كان دأبه فأنفق في هذا المجال أموالاً عظيمة ، ثم قال عنه وكان فيه حدة زائدة وتخليط في الأمور والحركات لايستقر بالمجلس بل يقوم ويقعد ويصرخ ويروق حاله في بعض الأوقات فيظهر فيه بعض إنسانية ثم يتغير من أدنى شيء ، ولما مات سيده محمد بك وتولى إمارة الحج ازداد عتوًا وعسفًا وانحرافًا خصوصًا مع طائفة الفقهاء والمتمعن

---

(١) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ١٩ .
(٢) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ١٢ .

لأمور نقمها عليهم[١] ، وقد انهالت عليه الدنيا وارتقى في المناصب للمصاهرة التي تمت بينه وبين محمد أبى الذهب[٢] ، فهو إذن إنسان مضطرب النفسية وصل منصب أمير ثم أمير الحج بما له من عصبية النسب ؛ أما ما حدث بينه وبين العلماء من وقائع فإن ثلاث وقائع منها قد فصل فيها القضاء طبقًا لأحكام الشريعة الغراء ، وهي حقوق المغاربة الأزهريين في بعض الأماكن الموقوفة ، ووصاية الشيخ عبد الرحمن العريشي ، وتطليق المرأة من زوجها الغائب ، ولعل تطليق المرأة من زوجها الغائب يثير أكثر من تساؤل قد وجدنا إجاباتها المقنعة في سجلات المحكمة الشرعية بالقاهرة ، فلقد كان القضاة لايحكمون بطلاق المرأة من زوجها الغائب إلا بشروط شرعية لابد من توافرها ، وبعد حصولهم على إذن كتابي من قاضي القضاة[٣] ، والشيء الذي لايكاد يختلف فيه باحثان هو نزاهة القضاة التي تنطق بها الوقائع المدونة في سجلاتهم .

بقيت واقعة أحمد صادومة ، وقد رواها لنا الجبرتي كما اشتهر أمرها آنذاك ومن ثنايا روايته يمكن أن نبرئ ساحة العلماء مما وصمهم به الأمير يوسف في مجلسه بما يلي : أن الرواية التاريخية مصدرها بيت الأمير يوسف فقط ، وأن الأمير لم يستمع إلا أقوال محظيته فقط وعلى أقوالها أقام أركان القضية ، وبني حكمًا سريعًا بقتل هذا الرجل ؛ أما النموذج الذي يشبه الذكر الذي قيل أن اتباع يوسف بك وجدوه في دار أحمد صادومة ، فهذه دعواهم ودعوى سيدهم ، وهم خصوم قد هاجموا داره بدون إذن من قاضي الشريعة بل ونهبوها ، ولايمكن أن تثبت دعواهم هذه بدون دليل شرعى ولايقبل قولهم لأنهم خصوم ، إذن فما اتهم به أحمد صادومة حتى وإن كان ثابتًا عند يوسف بك وأتباعه فإنه لم يثبت شرعًا ، ومهما يكن من شيء فإن الشيخ صادومة لم يثبت انتسابه للحرمة الأزهرية بأيّ سبب من أسباب الصلات المرعية ، والتي تنحصر في الحضور بالجامع الأزهر وتلقى العلم

(١) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ١٧ .

(٣) مثال لذلك القضية المدرجة تحت المادة رقم ١٤ بتاريخ ١٤ من ربيع الأول سنة ١١٨١هـ ، أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : سجل محكمة الباب العالى رقم ٢٦٩ ص ص ١٤ ، ١٥ .

عند علمائه ، والحصول على إجازاتهم والمجاورة به فترة من الزمن ، والشيخ صادومة رغم براعته في الروحانيات وعلوم السحر والطلسمات ؛ إلا أننا لم نر شاهدًا واحدًا على انتسابه للأزهر بهذه الصلات المتقدم ذكرها أو بأحداها .

وإذا كان العلماء قد أمنوا شر يوسف بك بمصرعه في رجب من عام ١١٩١هـ/ أغسطس ١٧٧٧م ، وشاهدوا فيه عدالة السماء التي لاتتخلف فإنهم قد شاهدوا القصاص الإلهي يحل بإبراهيم أغا بيت المال الذي قتل المغاربة الأزهريين وحسنا المدابغي القاهري ؛ ذلك أنه في منتصف المحرم من سنة ١١٩٥هـ/ يناير ١٧٨١م ، قبض إبراهيم بك على إبراهيم أغا بيت المال ، وأمر بضربه بالعصى فضرب ضربًا أفضى به إلى الموت فأمر بإلقائه في النيل فأخرجه أبناؤه بعد أيام من ساحل شبرا ثم غسّلوه ودفنوه ، ولم يعلم لذلك سبب(١) .

– مواقف العلماء من الصراع بين حزبي إبراهيم و مراد

من الأسباب التي أدت إلى ظهور شرار المماليك اِستعارّ الصراع بين حزب إبراهيم – مراد وحزب إسماعيل ، وقد تغلب حزب إبراهيم- مراد وأصبحت السلطات في يد رجاله ، أما شيخ مصر إسماعيل بك فإنه تمكن من الفرار إلى إسلامبول ثم تسلل عائدًا إلى مصر في شهر صفر سنة ١١٩٥هـ/ يناير ١٧٨١م ؛ ليستعيد سلطانه بها(٢) .

وإبان هذه الظروف المضطربة وصل إلى مصر محمد باشا ملك الوالي العثماني ، وصعد القلعة في أوائل شهر رجب سنة ١١٩٥هـ/ يونيو ١٧٨١م ، ثم عقد مجلسًا بالديوان العالي حضره العلماء والأمراء وقرئ فيه أمر السلطان بتولية محمد باشا على مصر ، وقد أنهى الباشا مجلسه هذا بأن خلع على جميع الحاضرين في الديوان خلع القدوم(٣) .

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر والصحيفة ذاتهما .

(٣) المصدر والصحيفة ذاتهما ، ومصطفى الصفوى : صفوة الزمان ، ص ٢١٤ .

وفي المحرم سنة ١١٩٨هـ/ نوفمبر ١٧٨٣م ، ولي حكم مصر محمد باشا الضفجي[(١)] ، وكان الخلاف قد بلغ أشده بين إبراهيم بك ومراد بك ووضح مع كل منهما معالم حزب مملوكي مستقل ، وخرج مراد بك وأتباعه من القاهرة ليتمركزوا في صعيد مصر حتى يأتي الوقت المناسب فيهاجموا القاهرة ويمتلكوها ؛ إلا أن إبراهيم بك رغب في التوصل إلى صلح بينه وبين صديقه الذي خرج من القاهرة مغاضبًا ، فالتجأ في هذا إلى علماء الأزهر ورجاهم أن يقوموا بالإصلاح بينه وبين صديقه مراد بك ، فتكون من علماء الأزهر وفدٌ ضم ثلاثة من كبارهم هم : الشيخ محمد البكري والشيخ محمد بن وفا السادات والشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر فالتقوا مع مراد بك في منية ابن خصيب ، وعرضوا عليه الصلح وأعلموه أن أمراء القاهرة يقبلون شروطه إلا إبعاد أيِّ أمير منهم عن مناصبه ؛ فتعلل مراد بك بأعذار غير واضحة ، ومما قاله لرجال هذا الوفد إنني لم أخرج من القاهرة إلا هربًا وخوفًا على نفسي بعد أن أثبت عندي اتفاق أمراء القاهرة على الغدر بي ؛ فإن ضمنتم لي بالأيمان المؤكدة أنه لن يحصل لي منهم ضرر وافقتكم على هذا الصلح وإلا فدعوني بعيدًا عنهم .

فقال العلماء له : ليس لنا اطلاع على ما تخفيه الصدور حتى يمكننا أن نحلف لكم ، لكن الذي نظنه ونعتقده عدم وقوع غدر بينكم لأنكم أخوة ومقصودنا الراحة لكم ، وبراحتكم ترتاح الناس وتأمن السبل ، فأظهر مراد بك الامتثال ووعد بحضوره لإجراء الصلح بعد أيام ؛ لكنه ما لبث أن تدارك قائلاً : إذا ما وصلتم بني سويف فأخبروا أمراء القاهرة أن يبعثوا إليَّ بعثمان بك الشرقاوي وأيوب بك الدفتردار لكي اشترط عليهم شروطي ؛ فإن قبلوها توجهت معهم للصلح وإلا فسأعرف كيف أنتهي معهم إلى نتيجة حاسمة ، ورجع العلماء إلى القاهرة ولم يحصلوا على وعد صريح من مراد بك بقبول الصلح .

أما الحقيقة التي لاشك فيها فهي أن مراد بك وأتباعه ما هم إلا قطاع طرق في صورة جيش منظم ، فلقد أهلك مراد بك وأتباعه الحرث واستولوا على الأخضر واليابس فانتشر

---

(١) مصطفى الصفوى : صفوة الزمان ، ص٢١٥ .

الغلاء والجوع والمرض ، ومن هنا ندرك معنى قول العلماء له أن في الصلح راحة للطرفين وللناس وتأمينًا للسبل[1] ؛ لأن مراد بك أرهق الناس وقطع السبل ، وما حل ربيع الأول من عام ١١٩٨هـ/ يناير ١٧٨٤م حتى وصل بحشوده إلى مشارف القاهرة ، فبعث إليه إبراهيم بك بوفد عسكري لم يرق في نظر مراد بك فرماه بالمدفعية قبل أن يصل إليه ثم انصرف بحشوده ؛ ليعيد الكَرَّة على بلاد العباد وأموالهم وزروعهم ومواشيهم ثم رجع إلى مشارف القاهرة مرة أخرى ، وقد امتلأ جيشه بما نهب فترامى الفريقان بالمدافع والنيل بينهما حاجز ، وعندما اشتد ضرب المراديين بعث إبراهيم بك إلى مراد بك بوفد مكون من طفل له ومرضعته استدرارا لعاطفة مراد بك ، وأفلحت هذه الوسيلة فكف مراد بك عن الضرب ووعد بالصلح وأعطى الغلام ومرضعته هدية[2] ، ويرى الجبرتي أن كل هذه صراعات اصطنعها مراد بك وإبراهيم بك لأسباب مالية وسياسية فيقول : وانقضت الفتنة الكاذبة من غير طائل ، ولم يقع بينهم قتال وهرب مراد بك ، وذهب بمن معه يهلكون الزرع ويسعون في الأرض فسادًا[3] ، ويقول في موضع آخر : وحصل هذه الأفاعيل بحسب الظن الغالب أنها حيل لسلب الأموال والبلاد وفخاخ ينصبونها ليصيدوا بها إسماعيل بك[4] . ونتيجة لهذه الصراعات العسكرية انتشر الغلاء وظهرت المجاعات وتوقف إرسال غلال الحرمين الشريفين ، وهي غلال فرض تحصيلها وإرسالها القانون العثماني[5] ، فبعث شريف الحجاز السيد سرور ووكلاء التجار هناك كتابًا إلى علماء الجامع الأزهر والأمراء في ذي الحجة سنة ١١٩٨هـ/ أكتوبر ١٧٨٤م ؛ يتضررون فيه لعدم وصول غلال الحرمين وغلال المتاجر ، ولكن الأحوال التي كانت تسود في مصر آنذاك أجبرت السلطة الحاكمة بها على التفاعل مما جاء في هذه الرسالة ، وقد أعطانا هذا الكتاب شاهدًا آخر يضاف إلى شواهد تقدمت على أن علماء الجامع الأزهر هيئة كان يقصدها رؤساء الدول وملوكها في الشئون المتصلة بعلاقات مصر بالدول والولايات .

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٨٤ ، ٨٥ .
(٣) المصدر ذاته : ص٨٥ .
(٤) المصدر ذاته : ص٨٩ .
(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ مادة/٥٧٣ ، ص ٢٧٣ .

وفي السابع من المحرم سنة ١١٩٩هـ/نوفمبر ١٧٨٤م تدخل من علماء الأزهر الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية بالأزهر؛ لتنفيذ الصلح المتفق عليه بين إبراهيم بك ومراد بك، واصطحب معه سليمان بك أغا ومرزوق جلبي، فاجتمعوا أولاً بإبراهيم بك فأجابهم بالموافقة على تنفيذ الصلح بشرط أن يظل شيخًا على مصر، وأن يبقى على أغا كتخدا الجاويشية فبعثوا إلى مراد بك بكتاب ضمنوه شرطي إبراهيم بك فأجابهم بأنه قد قبل شرطيه، ولم تمض بضعة أيام حتى دخل بعدها مراد بك القاهرة، وأتم الصلح بينه وبين إبراهيم بحضور علماء الأزهر والأمراء ورؤوساء الفرق العسكرية[1].

بيد أن الشعب المصري لقي من المماليك ما زاده عنتًا وإرهاقًا، ومارس بعض المماليك وعلى رأسهم مراد بك عمليات نهب المدنيين الأمنيين، وكان يحتال لهذا احتيالاً شديدًا، حيث إنه في منتصف شهر ربيع الأول ١١٩٩هـ اتجه مراد بك بأتباعه إلى الوجه البحري للقبض على قاطعي الطريق رسلان والنجار؛ فلما سمع هذان بقدومهما هربا، فأحضر مراد بك مشايخ الأعراب ابن حبيب وابن حماد وابن فودة، وألزمهم بإحضارهما فاعتذروا فحبسهم ثم أطلق سراحهم بعد أن دفعوا له فدية من مال ورهائن، ويعلق الجبرتي تعليقا لاذعا فيقول « وذلك بيت القصيد»[2]، واتخذ من السبب نفسه ذريعة لنهب قرية طبلوها حاليًا في مركز تلا، وسبي نسائها وأولادها ولم يكفه ذلك بل هدمها وأحرقها وسواها بالأرض، وهدد سائر القرى والبلاد بمثل ذلك وأحرق بعضها وسواها[3]، وكان مراد بك أستاذًا في عمليات النهب له تلامذة تلقوا عنه أساليب الإجرام منهم حسين بك شفت؛ الذي تفنن في طرق النهب بالقاهرة حتى غدا بطل النهب والمصادرات بها، ثم امتدت يداه إلى بيوت الحسينية فنهب بعضها، فانفجر أهل الحسينية في ثورة عارمة وانضم إليهم بعض أهالي القاهرة ومصر واتجهوا بجموعهم إلى الأزهر، وهم يدقون طبول الحرب ويشهرون المساوق والعصي، وهناك قابلهم الشيخ الدردير، فعرض أهل الحسينية عليه ما

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، ج٢، ص ٩٧، ٩٨.

(٢) المصدر ذاته: ص١٠٩.

(٣) المصدر ذاته: ص١٠٩، ١١٠.

حدث من حسين شفت وأتباعه ، فقال لهم الشيخ الدردير : أنا معكم غدًا بإذن الله نجمع أهالي الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم فننهب بيوتهم كما نهبوا بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم ؛ فأغلق الثائرون أبواب الجامع الأزهر وصعد جماعة منهم المآذن وهم يصيحون بالدعاء على الظلمة من المماليك ويضربون طبول الحرب ثم انتشروا في الأسواق فأوقفوا البيع بها وأغلقوا الدكاكين ، وترامت أخبار الثورة وما صرح به الشيخ الدردير في أرجاء القاهرة فبعث إبراهيم بك أغا مـ ستحفظان سليمًا بك ومحمدًا كتخدا أرنؤود ؛ فجلسا في المدرسة الغورية ثم ذهبا إلى الشيخ الدردير بالجامع الأزهر ، وقد ظهر عليهما خوف شديد لما عايناه من تذمر الأهالي وسخطهم فابتدروا الشيخ قائلين : اكتب لنا بيانا بالمنهوبات ونحن نلتزم بإحضارها لكم أينما كانت ثم قرآ الفاتحة ، وبذلا للشيخ عهودًا موثقة على ذلك ، وفي صباح اليوم التالي حضر الشيخ الدردير اجتماعًا عقده إبراهيم بك ودعا إليه الأمراء وحسين شفت المتهم بالنهب ، وكان اجتماعًا ينقصه حزم الحاكم وعدله وتتجلى فيه جرأة المجرم واستهتاره ، فعندما سأل إبراهيم بك حسينًا شفت عن منهوبات الحسينية قال له : كلنا نهابون أنت تنهب ومراد بك ينهب وأنا أنهب كذلك ، وانفض المجلس وبردت القضية[1] .

ولم تمض سوى أيام قليلة حتى وقعت حادثة نهب أخرى لسفينة كانت قادمة من الصعيد تحمل مؤنا غذائية لطلبة العلم الصعايدة بالأزهر ، فاستولى على ما فيها سليمان بك أغا ؛ محتجًا بأن ما في هذه السفينة إنما هو ملك لأولاد وافي ، وهؤلاء عليهم أموال مقررة على سنوات مضت وتحصيلها في دائرة التزامه ، فلما علم طلبة العلم الصعايدة بما حل بمؤنتهم ثاروا وأبطلوا الدرس ، وقد اهتم مشايخ العلم بالأزهر بهذه القضية خصوصًا وأن آثار نهب الحسينية لم ينته بعد ، فركب الشيخ الدردير والشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر والشيخ محمد المصيلحي وآخرون من العلماء ، وتوجهوا إلى بيت إبراهيم شيخ مصر ، وتحدثوا معه في حضور سليمان بك عن نهب سفينة طلبة العلم فاحتج سليمان بك بما

---

(١) المصدر ذاته : ص١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ .

سبق ذكره ، فقال المشايخ : هذا ليس بملك لأولاد وافي إنما هو ملك لأصحابه طلبة علم فإن كان على أولاد وافي مال فخذه منهم ، وأصر هؤلاء المشايخ على عدم مغادرة بيت إبراهيم بك إلا بعد أن يرد سليمان بك ما نهبه فرد سليمان بك بعضه(١) .

وكان هناك كُشَّاف وأتباعهم غير مراد بك وحسين بك ينهبون أيضًا ؛ ففي العاشر من جمادى الأولى سنة ١٢٠٠هـ/١١ مارس ١٧٨٦م ، حدث في طنطا أثناء مولد السيد أحمد البدوي أن فرض كاشفا الغربية والمنوفية على كل جمل يباع بسوق المولد نصف ريال فرنسي ، كما استولى أتباعهما على جمال لجماعة من الأشراف ، فذهب هؤلاء الأشراف إلى الشيخ الدردير الذي كان موجودًا بطنطا ، وشكوا إليه ما وقع عليهم من نهب فركب الشيخ بغلته وتبعه جمع كبير من الناس حتى وصلوا إلى خيمة الكاشف فوجد كتخداه فدعاه وهو راكب بغلته ووبخه وعنفه ، ومما قال له « أنتم ما تخافون الله» إلا أنه في أثناء حديث الشيخ هجم شخص من العامة على الكتخدا وانهال عليه ضربًا بعصاه فعم الموقف فوضى وهرج ، وأخذ خدم الكتخدا يضربون كل من وقف أمامهم من الناس انتقامًا لسيدهم ، ثم لم يلبثوا أن قبضوا على تابع الشيخ الدردير السيد أحمد الصافي ، وانهالوا ضربًا بالعصي وحدث إبان الهرج والفوضى نهب أشد للخيام والدكاكين ، فتدارك الأمر كاشفًا المنوفية والغربية وذهبا إلى الشيخ الدردير واعتذرا إليه بشتى الاعتذرات واسترضياه وصالحاه ثم أمرا بالنداء بالأمان في سائر أرجاء المدينة ، ولما رجع الشيخ الدردير إلى القاهرة استقبله إبراهيم بك شيخ مصر ومعه إبراهيم بك الوالي وكتخدا الجاويشية واعتذروا إليه واسترضوه(٢) .

مواقف علماء الأزهر إبان غزو حسن باشا القبطان لمصر

بينما كان المماليك سائرين في غيهم غارقين في مظالمهم وأطماعهم إذ قرع أسماعهم نبأ أسطول عثماني يقوده حسن باشا القبطان قد وصل إلى الإسكندرية في السادس من

---

(١) المصدر ذاته : ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) المصدر ذاته : ص ١١٠ ، ١١١ .

رمضان سنة ١٢٠٠هـ / ٢ يوليو ١٧٨٦م ، فأدهشتهم المفاجأة وصعد زعماؤهم القلعة وتصاغروا أمام محمد باشا يكن كما تصاغروا أمام علماء الأزهر ، وبذلوا وعودًا مؤكدة بأنهم سوف يدفعون أموال الدولة العثمانية وأموال الحرمين وغلالها . . وأخذوا يستعطفون العلماء ويتوددون إلى العسكريين ؛ ليكتبوا إلى الحكومة المركزية بإسلامبول بأن مماليك مصر قد أقلعوا عن الظلم وتابوا عن العصيان وندموا على كل ما اقترفوه وأنهم سيقومون بأداء واجباتهم خير أداء ، ثم قطعوا عهدًا على أنفسهم بأن يدفعوا ثلاثمائة وخمسين كيسًا لحسن باشا القبطان ووزير جده قائد الجيش العثماني البري ، وأخيرًا استقر رأيهم على أن يتوجه وفد من العلماء والعسكريين إلى حسن باشا بالإسكندرية ؛ لإجراء مفاوضات معه ، وقد اشترك في هذا الوفد من العلماء الشيخ أحمد العروسي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخان محمد الأمير المالكي ومحمد الحريري الحنفي ، ومن العسكريين إسماعيل أفندي الخلوتي وإبراهيم أغا الورداني وسليمان بك الشابوري ، كما بعثوا معهم هدية كبيرة لقائد الحملة العثمانية حسن باشا ، وقد اتفق الأمراء ورجال الوفد على أن يكون موضوع المفاوضات سؤال حسن باشا عن أهدافه ، وإبلاغه بأن مماليك مصر قد امتثلوا ورجعوا عما سلف من أعمال ، وأن الرعية لاتحتمل نشوب حرب(١) .

ودخل هذا الوفد رشيد في أواخر رمضان سنة ١٢٠٠هـ ، وقد اجتمع أعضاؤه بحسن باشا في ثلاثة مجالس ؛ فالاجتماع الأول كان للتعارف وقد قابلهم حسن باشا بالإجلال والتعظيم وأحسن ضيافتهم ، والاجتماع الثاني افتتح فيه الشيخ العروسي موضوع المفاوضات فقال موجهًا حديثه إلى حسن باشا يا مولانا أن رعية مصر قوم ضعاف وبيوت الأمراء مختلطة ببيوت الناس ، فقال حسن باشا : لاتخشوا شيئًا فإن أول ما أوصاني به مولانا السلطان الرعية(٢) ، فقال لى : إن الرعية وديعة الله عندي وإنى استودعك ما أودعنيه الله تعالى ، فاستحسن رجال الوفد كلامه ودعوا له بالخير ؛ فواصل حسن باشا حديثه

---

(١) المصدر ذاته : ص ١١٥ ، ١١٦ .

(١) هو السلطان عبد الحميد خان الأول . تولى السلطنة فى سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٣م) .

قائلاً : كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران ، وتقبلونهما حاكمين عليكم يسومانكم الظلم والعذاب؟ لماذا لم تجتمعوا على إخراجهم من بينكم ؟ فقال إسماعيل أفندي الخلوتي : يا سلطاننا إنهم عصبة أولي بأس شديد وهم يد واحدة ، فغضب حسن باشا من قوله ونهره قائلاً : أتخوفني بأسهم ؟ ، فاستدرك إسماعيل أفندي قائلاً : إنما أعني بهذا أنفسنا لأنهم بظلمهم أضعفوا الناس ؛أما الاجتماع الثالث فقد افتتحه حسن باشا بقوله : غدًا أكتب كتابًا للرعية أبعثه معكم لتقرأوه على الملأ في الجامع الأزهر ، فقال الشيخ العروسي معتذرًا : هذا أمر لانستطيع فعله الآن ، فقبل حسن باشا عذره ثم قال : يكفينى الاستفاضة ، ثم كتب حسن باشا عدة كتب سلمها لسليمان باشا الشابوري ، وأذن لرجال الوفد بالعودة إلى القاهرة فودعوه وانصرفوا ، وذكر الجبرتي أن مصير هذه الكتب كان الإخفاء ، كما ذكر أن الصدر الأعظم بالدولة العثمانية[1] بعث برسائل إلى أفراد من العلماء ، ولما استوضح حسن باشا أمرها علم أن محمدًا باشا أخفاها خوفًا من مماليك مصر ؛ فاستبد بحسن باشا الغضب وأخذ يسب الباشا ويقول : إنه خائن منافق ، فلما علم محمد باشا بما قاله حسن باشا قام بتسليم الرسائل فورًا إلى أربابها من العلماء»[2] .

ولم تكن تضرعات المماليك لتمنعهم عن الحرب ؛ فلقد أعدوا لها عدتها ، وخرج مراد بك في حملة عسكرية لصد جيش حسن باشا لكنه هزم بين محلة العلويين وفوة حاليًا بمحافظة كفر الشيخ[3] ، وكثر الإرجاف في القاهرة وانتشرت الشائعات التي لم تكن في صف المماليك ، واستطاع حسن باشا بما أرسله من كتب للمجتمعات البارزة في الديار المصرية أن يحول الرأي العام إلى صفه[4] ، وساعده على ذلك مظاليم المماليك التي سبق أن ذكرنا نماذج منها ، وقد أدرك إبراهيم بك الخطورة التي تتمثل في مجتمع تحولت أفكاره

---

(١) هو يوسف باشا . تولى الصدارة العظمى ولاية أولى فى الفترة من ١٢٠٠هـ . ١٢٠٣هـ / ١٧٨٥ . ١٧٨٨م عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص ١٤ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١١٦- ١١٨ .

(٣) المصدر ذاته : ص١١٩ .

(٤) المصدر ذاته : ص١١٦ - ١١٧ .

إلى مسارات معادية . . فركب في صباح مبكر من اليوم الرابع من شوال سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م مُيممًا شطر بيت الشيخ محمد البكري ثم اتجه إلى بيت الشيخ العروسي ثم إلى بيت الشيخ الدردير ، وكان هدف إبراهيم بك من هذه الزيارات أن يُقرِبَ قلوب هؤلاء العلماء إليه ، وأن يكسر الجدار المعادي الذي أحيط به المماليك في المجتمع المصري ، وأن يتنسم أخبار الكتب التي بعث بها السلطان العثماني إلى بعض كبار علماء الأزهر ومنهم هؤلاء الشيوخ ، ونجد هذه الصورة واضحة في رواية الجبرتي التي يقول فيها وركب إبراهيم بك في ذلك اليوم وذهب إلى الشيخ البكري وهنأه بعيد الفطر ، ثم ذهب إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير وصار يحكي لهم وتصاغر في نفسه جدًا ، وأوصاهم بالمحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثونه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ؛ فإنه كان يخاف ذلك جدًا وخصوصًا لما أشيع أمر الفرمانات التي أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع بها الناس[١] .

وأعلن الباشا في مصر الحرب الشرعية على المماليك فانضم إليه من العلماء الشيخ البكري ، وتجمع العسكريون وكثير من المدنيين في ميدان الرميلة[٢] ، ولم يتمكن المماليك من أخذ موقف الحزم أو المبادأة ؛ فما كادوا يقيمون متاريسهم ومدافعهم بالسبتية « أحد أحياء القاهرة» حتى دهمتهم السفن العثمانية فتركوا مواقعهم ولاذوا بالفرار فضج الأهالي فرحا ، وكسروا عجلات المدفعية التي تركها المماليك تشفيًا فيهم وانتقاما منهم .

وبعث الأمراء المماليك كتبًا إلى مشايخ العلم بالأزهر ورؤساء الفرق العسكرية ؛ ليتوسطوا في الصلح وأعلنوا توبتهم وعودتهم إلى الطاعة ، فتليت هذه الكتب بحضور محمد باشا فقال يا سبحان الله كم يتوبون ويعودون اكتبوا لهم إجابات منطقية على حضور حسن باشا القبطان ، فكتب العلماء والعسكريون إليهم بوعود معلقة على حضور حسن باشا[٣] ، ومن ناحية أخرى حاول إبراهيم بك امتلاك القلعة ففشل[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : ص١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٢٢ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٢٢ .

(٤) المصدر ذاته : ص١١٩ .

ومن العجيب أن يقوم المماليك في هذا الوقت المرير بنهب جمال المغاربة ، وضرب حلوان وإحراقها انتقامًا من أهلها الذين استولوا على سفينة لإبراهيم بك ، ويقول الجبرتي إنهم عربدوا في ذلك اليوم عربدة عظيمة في كل ناحية [١] ، فزاد السخط العام وابتهج الأهالي بقدوم العثمانيين وانضم المغاربة إليهم ، وفي عشاء اليوم الثاني عشر من شوال ١٢٠٠هـ/ ٧ أغسطس ١٧٨٦م دخل جيش حسن باشا بولاق فضربت لقدومه المدفعية ، وفي اليوم التالي صعد القلعة هو وأتباعه فعقد اجتماعًا مع الباشا رتب فيه سياسته المستقبلة ثم نزل منها إلى بيت إبراهيم بك بباب الخرق فذهب إليه علماء الأزهر والتجار فسلموا عليه وشكوا إليه ظلم الأمراء فوعدهم خيرًا[٢] .

أما إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما فقد فروا من القاهرة ولم يبق بها منهم إلا المجهولون ، وقد أُرخ في الوثائق فرار إبراهيم بك من مصر وضواحيها بالعاشر من شوال سنة ١٢٠٠هـ / ٥ أغسطس ١٧٨٦[٣] ، فأعلن حسن باشا أن إبراهيم بك ومراد بك مطلوبان للدولة ، ثم استباح أموالهما وأخذ نساءهما وأبناءهما أسرى ، واعتبرهم رقيقًا لبيت المال ، فتقدم بعض مشايخ العلم بالأزهر للشفاعة في هؤلاء عند حسن باشا ولإطلاق سراح زوج إبراهيم بك فأجابهم حسن باشا بأنه لامانع لديه من إطلاق سراحها بشرط أن تدفع ما على زوجها من مال السلطان ، فقال المشايخ : النساء ضعيفات وينبغى الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن ظلوا سنين ينهبون البلاد ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم وتركوا الأموال عند النساء ؛ فإن دفعن ما على أزواجهن أُخليت سبيلهن وإلا أذقناهن العذاب ، ثم نما إلى علم مشايخ العلم بالأزهر أن حسنًا باشا أمر ببيع زوجات الأمراء الفارين وأولادهم وسراريهم ؛ فعقدوا مجلس شورى انتهوا فيه إلى وجوب إبلاغ حسن باشا بأن هذا البيع مخالف لقواعد الشرع ، وانطلق أربعة من هؤلاء العلماء إلى

(١) المصدر ذاته : ص١٢٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٢٢ ، ١٢٣ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الديوان العالى ، سجل ١٨ مادة / ٢٦٤ ، ص ٦٨ .

القلعة[١] ؛ ليتكلموا هناك في أمر زوجات الأمراء الفارين وأولادهم ، واتصلوا بمحمد باشا وطلبوا منه أن يتحدث إلى حسن باشا القبطان في شأن إطلاق سراح أسر الأمراء الفارين ، فقال لهم محمد باشا : إن هذا ليس في إمكاني ولكن اذهبوا أنتم إليه واشفعوا عنده وسألحق بكم . . ودخل هؤلاء العلماء مجلس حسن باشا القبطان وأدركهم محمد باشا . . فلما استقر بهم في المجلس بدأ الحديث الشيخ محمد السادات فخاطب حسنا باشا قائلاً : إنّا سررنا بقدومك إلى مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وأن مولانا السلطان قد أرسلك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم وأن ما فعلته لايجوز فلا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد .

وكان وقع كلام الشيخ السادات على حسن باشا كالصاعقة فاستبد به الغضب ، وأحضر كاتب ديوانه وقال له : اكتب لي أسماء هؤلاء لأرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ثم التفت إليهم وقال : سوف أرجع إلى الدولة ليرسل إليكم غيري لتروا ماذا سيفعل؟ أما كفاكم أني أقتل كل يوم طائفة من عساكري بأهون ذنب مراعاة للرعية وشفقة بها ، ولو أن واليا غيري في موقفي هذا لشاهدتم صنيع عساكره بالناس وفي البيوت والأسواق ، فقال العلماء : إنما نحن شافعون والواجب علينا قول الحق ، ثم انصرفوا ، وبداالجفاء واضحًا بين الشيخ السادات وحسن باشا بعدما تكلم السادات في المجلس[٢] ، ولكن الشيخ أحب أن يزيل هذا الجفاء من نفس حسن باشا فدعاه إلى وليمة حافلة لم يتأخر الباشا عن حضورها[٣] .

وكان لعلماء الأزهر موقف مشرف في قضية جمرك البهار يضاف إلى سجلهم الحافل بالانتصار للحق ، ولو كان مع الضعفاء ومجابهة الباطل ولوكان مع السلاطين والأمراء ؛ ففي العاشر من ذي القعدة سنة ١٢٠٠هـ/سبتمبر ١٧٨٦م ، أثار تجار البهار قضية جمرك البهار

---

(١) هم الشيوخ : أحمد العروسى شيخ الأزهر ، وأحمد الدردير شيخ المالكية ، ومحمد الحريرى شيخ الحنفية ، ومحمد السادات شيخ الوقائية بمصر .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٢٦ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٢٩ .

لدى حسن باشا القبطان ؛ ليكف يد محمد باشا عن مطالبتهم بأموال هذا الجمرك ، ولما عرف حسن باشا تفاصيل القضية أمرهم أن يتحاكموا إلى الشرع ، ففعلوا وأقام الباشا وكيلاً عنه وملأ التجار ساحة محكمة الباب العالي بالقاهرة ، وطلبوا حضور العلماء وأعلنوا أنهم لن يترافعوا إلا في حضور العلماء فرفع القاضي مجلسه لحين حضور العلماء ، وحضر العلماء في اليوم التالي وطرحت القضية فكان مضمونها أن إبراهيم بك شيخ مصر السابق والهارب حاليًا استولى على أموال جمرك الباشا ، وسلم التجار سندات شرعية بما دفعوه إليه ، بيد أنّ أموال جمرك البهار كانت غير داخلة في اختصاص شيخ مصر بل هي في اختصاص باشا مصر كما حدد ذلك القانون العثماني[1] ، وأبرز التجار لقاضي المحكمة وثيقة عليها خاتم إبراهيم بك شيخ مصر السابق أقر فيها باستلام الأموال الأميرية المقررة على جمرك البهار في ١٢ من شعبان سنة ١٢٠٠هـ/ ٨ يونيو ١٧٨٦م ، كما قدموا للمحكمة فتوى شرعية تؤيد حقهم ، ولما درس العلماء القضية وأطلعوا على وثائقها قالوا : حيث إن الباشا أصدر فرمانًا لإبراهيم بك أن يكون قائمقامه ووكيلاً عنه إلى حين دخوله الديار المصرية فيكون فعل الوكيل كفعل الأصيل ، وبهذا تبرأ ذمة التجار وليس لمحمد باشا مطالبتهم بل عليه أن يطالب إبراهيم بك ، على أن ذلك ليس حقًا شرعيًا فأخذت المحكمة برأي العلماء ، وكتبت به إعلامًا إلى الباشا وأبرأت ذمة التجار ، ويعلق الجبرتي تعليقًا طريفًا على ما انتهت إليه قضية جمرك البهار فيقول وانفض المجلس على دماغ الباشا[2] .

ولقد كانت مواقف العلماء مشكورة من الناس ومن الدولة العثمانية نفسها ؛ فقد بعثت الدولة العثمانية إلى علماء الأزهر بكتاب تضمن شكرها لهم وثناءها عليهم ، كما تضمن الشكر لقاضي القضاة والعسكريين والثناء عليهم لما بذلوه من جهود في محاربة العصاة ، وقد تلى هذا الكتاب كتابان آخران أحدهما لحسن باشا والثاني لمحمد باشا في ١٥ من شهر ذي القعدة سنة ١٢٠٠هـ/ ٨ سبتمبر ١٧٨٦م بالديوان العالي[3] ، وفي ١٢ من

(١) حسين أفندي الروزنامة : ترتيب الديار المصرية ، الباب الأول السؤال الثالث ، ص٣ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٣٠ ، ١٣١ .

المحرم سنة ١٢٠١هـ/ ٣ نوفمبر ١٧٨٦م عقد حسن باشا مجلسًا حضره علماء الأزهر والصناجق ، فلما تم نظامه أعلن تنصيب إسماعيل بك شيخًا على مصر وحسنا بك الجداوي أميرًا للحج المصري ، وأفاض عليهما الخلع وكان تنصيبهما بأمر من الدولة العثمانية(١) .

وقد أصدر حسن باشا الكثير من الفرمانات التي خدمت سياسة الدولة الجديدة الرامية إلى إحياء حزب إسماعيل بمصر والقضاء على حزب إبراهيم- مراد ، فمن هذه الفرمانات الفرمان الصادر في ٩ من شهر ربيع الأخر ١٢٠١هـ/ ٢٨ يناير ١٧٨٧م ، والموجه إلى قضاة المحاكم بمصر بأن لاينظروا الدعاوى المتعلقة بإبراهيم بك إبان الفترة التي بدأت بتنصيبه شيخًا على مصر وانتهت بفراره(٢) ، ومنها الفرمان المؤرخ في ٢٠ من شهر ربيع الأخر في هذا العام إلى قضاة المحاكم بأن يفصلوا في القضايا المتعلقة بإسماعيل بك خلال فترة هربه(٣) ، ومنها الفرمان الصادر في ٩ من المحرم سنة ١٢٠١هـ/ ٣١ أكتوبر ١٧٨٦م ، برفض تعيين الشيخ صالح رئيسًا لكتاب محكمة طولون لعدم نزاهته وعسفه بالمتقاضين أيام شغله لهذا المنصب ، وإقرار الشيخ حسن الذي كان يلي هذا المنصب وقت صدور هذا الفرمان(٤) .

إلا أنه كان هناك بعض من تمكن من استرداد نفوذه وسطوته وتسلطه في دولة حسن باشا القبطان بعد أن صور للدولة الجديدة كذبًا وخداعًا أنه كان مضطهدًا في دولة إبراهيم بك ؛ لإخلاصه للسلطنة كالشيخ أحمد النفراوي الذي استطاع بأسلوب كهذا أن يتقوى برجال الدولة الجديدة ، وأن يسترد وظائفه ونفوذه وأن يتسلط على بعض أرباب الوظائف من العلماء بإيذائهم واغتصاب حقوقهم ، فلما شاهد ذلك علماء الأزهر عقدوا اجتماعًا انتهوا فيه إلى كتابة مذكرة وافية إلى حسن باشا القبطان كشفوا فيها حقيقة أحمد النفراوي

(١) المصدر ذاته : ص١٤٠ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٠٧ ، ص٢ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٠٧ ، ص ٢ تركى .
(٤) المصدر ذاته : محكمة طولون ، سجل ٢٣٧ مادة / ٦ ص ١ ، مادة ٧ ، ص ١ .

مستندين إلى أدلة قضائية مسجلة ، فبعد أن كتبوا المقدمة ذكروا أن رجلاً أسمه أحمد النفراوي نقض فرمانكم الشريف الموجه إلى محاكم مصر بعدم سماع الدعاوى المتعلقة بالأمور الصادرة في عهد إبراهيم باشا ، وأن هذا الرجل تقوى ببعض أتباعكم في التسلط على جماعة من أرباب الوظائف من العلماء ؛ لكي يسترد وظائف كانت بيده منذ مدة تزيد على خمسة عشر عامًا ،وطرد منها بسبب ما ارتكبه من أمور غير مرضية وخيانة وعدم استقامة وجنحة شرعية ، وقد صدر برفع هذه الوظائف عنه فرمان من باشا مصر في ذلك الوقت مسجل بسجله وسجل قاضي القضاة ، ثم ختم العلماء مذكرتهم هذه بأن طالبوا حسنًا باشا بطرده من الوظائف التي اغتصبها ، وكذلك طرد أمثاله من سلك هذا الطريق ونفيهم حتى لايترتب على بقائهم فساد وفتن[١] .

وفي ١٤ من ذي الحجة سنة ١٢٠١هـ / ٢٦ سبتمبر ١٧٨٧م ، عقد حسن باشا الديوان العالي ودعا إليه علماء الأزهر والصناجق والعسكريين ، وتلا عليهم كتابين وردا من الدولة العثمانية ؛ يتضمن أحدهما أمرًا إلى حسن باشا بسرعة العودة إلى الديار العثمانية للمشاركة في صد الغزاة الروس الذين استولوا على القرم ، وتضمن الثاني العفو عن الأميرين الفارين إبراهيم بك ومراد بك ؛ بشرط أن يقيم إبراهيم بك بقنا وأن يقيم مراد بك بإسنا ولا يسمح لهما بدخول القاهرة ، وقبل أن يغادر حسن باشا مصر اعطى لإسماعيل بك عددًا من المدافع وآلات الحرب وكمية من القنابل وصنع له غليونا صغيرًا ، وأبقى ألفًا وخمسمائة جندي وقرر لهم رواتبهم وعلوفاتهم ؛ ليكونوا عونا لإسماعيل بك شيخ مصر[٢] ، واصطحب حسن باشا معه أربع رهائن من الإبراهيميين والمراديين منهم حسين بك شفت ، وأقلع بأسطوله في ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٢٠١هـ/ ٤ نوفمبر ١٧٨٧م[٣] ، ولعلنا نذكر أن حسينا بك شفت كان من النهابين في القاهرة وضواحيها ، وأن سيده إبراهيم بك لم يتخذ ضده إجراءً قامعًا رغم أن شيخ المالكية بالأزهر الشيخ الدردير طالب إبراهيم بك برد ما نهبه

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٠٧ ، ص ٢ .

(٢) الجبرتى : ج٢ ، ص١٥٦ .

(٣) المصدر والصفحة ذاتهما .

مملوكه وكف يده عن هذا العبث ، وها نحن نرى أنه قد حان الوقت لحلول القصاصّ الإلهي بالظالمين ، فقد أصبح حسين بك شفت ورفاقه رهن القيود الحديدية في أسطول القبطان العثماني المقلع من الإسكندرية إلى إسلامبول ، لقد ظل حسين بك شفت رهين قيده بقلعة ليديا إلى أن مات في سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م[١] .

وقد انفرد إسماعيل بك بحكم مصر وأصبحت مشكلة الأموال التي خلت منها خزانات مصر شبحًا مرعبًا يهدده ، وكان هذا نتيجة طبيعية للحروب الداخلية المتتالية ، ولم يكن أمامه من وسيلة للإصلاح إلا أن يجمع الضرائب من كافة الطوائف التجارية والصناعية ، وأطلق إسماعيل بك على ضرائبه الفرض ؛ ليتفادى سخط هذه الطوائف ولكن الأهالي لم تخدعهم الأسماء البراقة فهبوا في مسيرة كبيرة ساخطة إلى الجامع الأزهر واستغاثوا بعلمائه ، ولما حضر شيخ الأزهر أحمد العروسي ازداد الحماس بهذه الطوائف ، وأرادوا إغلاق أبواب الجامع فمنعهم الشيخ من ذلك فصاحوا به وسبه سوقتهم ، وأرادوا أن يصطحبوه في مظاهراتهم بالقوة فدافع عنه طلبة العلم بالأزهر ، وتدارس معهم هذه القضية بروح عادلة لم يكدر صفوها ماحدث من سوقة العامة ، واستقر رأي المجتمعين على أن يكتبوا مذكرة مستفيضة في هذا الموضوع ويرسلوها صحبة الشيخ سليمان الفيومي إلى شيخ مصر إسماعيل بك ، وظلت الجماهير الساخطة مرابطة في الأزهر وحوله ؛ ليروا ما سيتم في ورقة العلماء التي توجه بها الشيخ الفيومي إلى إسماعيل بك ، ورجع الشيخ الفيومي بجواب منه مضمونه أننا قد منحنا الأمان والعفو عن الطوائف الملتفة حول الأزهر وأن الأموال المطلوبة منهم إنما هي على سبيل القرض لا يدفعه إلا القادر عليه ، فأخذ أحد العلماء الورقة التي بعث بها إسماعيل بك إجابة على ورقة العلماء وتلاها على الطوائف الثائرة بساحة الجامع الأزهر ، ولما انتهى من تلاوتها ازداد سخط هؤلاء الثائرين وصاحوا : هذه مخادعة . . هذه مخادعة ، فعندما تنفض جموعنا ونفتح دكاكيننا يأخذوننا واحدًا بعد واحد ، فلم يجد شيخ الأزهر بدًا من السير مع هؤلاء الناقمين فركب بغلته وحوله المجاورون

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٩٤ .

قد شهروا العصى الغليظة ؛ ليذبوا به عنه الغوغاء من الناس ، وسارت خلف شيخ الأزهر تلك الجموع الساخطة حتى وصلوا إلى باب زويلة ، ولهم ضجيج وصياح ، فدخل شيخ الأزهر جامع المؤيد واتخذ منه مقرًا لمفاوضة رجال الحكم في رفع الضرائب الجديدة ، وأرسل إلى إسماعيل بك رسلاً يخبرونه بمطالب التجار وأصحاب الحرف ؛ فحنق إسماعيل بك وظن أن هذه الاضطرابات مصدرها شيخ الأزهر نفسه ، ولكن الرسل أفهموه حقيقة الحال وأقسموا له على صحة ما يذرون ، فقال شيخ مصر : أنا أرسلت إليهم بالأمان فدعوهم لينفضوا ولا يطالبهم أحد بشيء ! ، فعاد الرسول وأخبر شيخ الأزهر بما حدث فانفضت الجموع معتقدة صحة ما بعث به إسماعيل بك لشيخ الأزهر ، ولم يمض إلا يومان حتى جدّ أعوان إسماعيل بك في تحصيل هذه الضرائب المسماة بالقروض ، ولم يتركوا إنسانًا له دخل كبير أو ضئيل إلا تقاضوا منه ما قرر عليه من ضرائب حتى بياعي الأسماك المملحة[١] .

مواقف العلماء حوال النزاع بين أمراء القاهرة وأمراء الصعيد

في ١٣ صفر سنة ١٢٠٢هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٧٨٧م عقد شيخ مصر إسماعيل بك الديوان العالي ؛ وذلك لبحث موضوع الساعة ؛ وهو خرق إبراهيم بك ومراد بك أمر السلطان وتعديهما خط إسنا الذي حُدد لهما ، ودخولهما أسيوط ومنفلوط بجموعهما وطردهما كشاف هذين الإقليمين ، وقد بدا الاضطراب واضحًا على شيخ مصر إسماعيل بك الذي افتتح المجلس قائلاً« يا أسيادنا المشايخ يا أمراء يا أوجاقية إن الجماعة القبليين[٢] نقضوا عهد السلطان ، وانتقلوا من أماكنهم وزحفوا على البلاد فهل من الواجب قتالهم؟ ، فقال علماء الديوان : نعم ، فقال إسماعيل بك : إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان ووجب قتالهم فإنه يصرف على المقاتلين من خزانة السلطان ، وليس هنا خزانة فكل منكم يقاتل عن نفسه ، فقال إسماعيل أفندي الخلوتي : وماذا عندنا حتى ننفقه في الحرب وقد أصبحنا جميعا معدومين ؛ فإ نبرى عبدي باشا[٣] قائلاً : هذا كلام يحط من الروح المعنوية وينبغى أن لا

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) يقصد بهم إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما لوجودهم بالوجه القبلى .

(٣) تولى حكم مصر فى الفترة من المحرم ١٢٠١ إلى رجب ١٢٠٣هـ / اكتوبر ١٧٨٦ - إبريل ١٧٨٩م .

يقال ، وأخيرًا اتفق رأي المجلس على إرسال كتابين أحدهما إلى الدولة العثمانية لإعلامها بالحال في مصر ، والثاني إلى الأمراء العصاة إنذارًا وتحذيرًا ووقع عليهما الباشا وعلماء الديوان والعسكريون[١] .

وفي جلسة الديوان التي عقدت في ٢٠ صفر سنة ١٢٠٢هـ ، قال إسماعيل بك شيخ مصر لمشايخ العلماء بالديوان : اكتبوا للدولة العثمانية لتبعث إلينا بالجنود لنقاتل بها العصاة ، فرد الشيخ العروسي معارضًا بقوله : إن الأمر في غنى عن كل هذا وليس هذا بالرأي ؛ لأن الجنود لا تصلح إقامتهم بين جنود الحامية العثمانية في مصر والأموال التي ستنفقونها على الجنود العثمانيين أنفقوها على جنود بلادكم لترضوهم فهم أحق وأولى ، فاقتنع إسماعيل بك بهذا الرأي وأعرض عن طلب الجنود العثمانيين[٢] .

وبعد يومين فقط رجع رسول الديوان بكتابين من الأمراء العصاة أحدهما جوابًا على رسالة الباشا ، والثاني جوابًا على رسالة العلماء ، فعقد في اليوم نفسه اجتماعًا بالديوان العالي لتلاوة هذين الكتابين فكان مضمونهما أنكم اتهمتونا بنقض العقد ؛ والحقيقة أنكم أول من نقضه حين اعتقلتم إخواننا وسلمتوهم رهائن لحسن باشا الذي سافر بهم إلى الروم ، ولم تراعوا حق بيوتنا ونسائنا وأولادنا ، فلما حدث منكم هذا غضب منا جماعة وزحفوا تجاه أسيوط ومنفلوط فركبنا خلفهم ؛ لنردهم فلم يرضوا فبقينا معهم» .وبعد أن ناقش الديوان ما جاء بهذين الكتابين استقر الرأي على أن يكتب الباشا ومشايخ العلماء كتابين إلى الأمراء العصاة بالوجه القبليّ ، يصدران بمقدمة تشتمل على الملاطفة والاعتذار ثم يبلغون بأن الديوان الحالي قد وافق على منحهم سمهود وبرديس زيادة على ما بأيديهم من بلاد ، ثم انتدبوا رجلاً من علماء الأزهر هو الشيخ أحمد بن يونس ؛ ليقوم بالسفارة بين الفريقين وتسليم الرسالتين إلى الأمراء العصاة ، فانطلق الشيخ أحمد بن يونس برسالتي الديوان وسلمهما إلى إبراهيم بك ومراد بك ، وأجرى معهما محادثات لم يكن النجاح حليفها لأن الأميرين كانا يرتدان ثياب العصبية ولايرضيهما إلا القتال[٣] .

(١) المصدر ذاته : ص١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٦٤ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٦٥ .

وفي ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٠٢هـ/ ٧ يناير ١٧٨٨م ، دخل الشيخ أحمد بن يونس القاهرة عائدًا من سفارته لدى الأمراء والعصاة ومعه كتب تحمل إجابتهم على رسائل الديوان إليهم ، فعقد الديوان في اليوم التالي ، وحضره مشايخ العلم بالأزهر والأمراء والعسكريون وإسماعيل بك وباشا مصر ، فلما استقر المجلس تليت كتب الأمراء العصاة فكان فحواها «أنهم لن يتركوا ما تحت أيديهم من الأقاليم وأنهم يطلبون خصومهم من الأمراء ، أما الباشا ومشايخ العلماء ورؤساء الفرق العسكرية فلا دخل لهم في هذه الخصومة» ، وبعد أن انتهت تلاوة تلك الرسالة المنذرة المتوعدة نظر الشيخ أحمد بن يونس إلى الباشا وقال له يا مولانا ملخص الكلام أنكم لو أعطيتموهم من الإسكندرية إلى أسوان فلن يرضيهم إلا دخول القاهرة ؛ فرد الباشا قائلاً : لقد حصلت على فتوى من شيخ إسلام الدولة العلية[1] ، بأن قتال هؤلاء العصاة جائز ، والآن أريد فتوى من علماء مصر بجواز قتالهم لكي أخرج إليهم وأقاتلهم وأبذل مالي ونفسي ، فوعده علماء الديوان بأنهم سيصدرون فتوى عن تمرد الإبراهيميين والمراديين .

وفي اليوم التالي ذهب الشيخ العروسي وعلماء الديوان إلى الجامع الأزهر ، وكتبوا سؤالاً إلى أهل الفتوى فحواه ما قولكم دام فضلكم في جماعة من الأمراء والكُشّاف تغلبوا على البلاد المصرية ، وحصل منهم الفساد والإفساد ومنعوا خراج السلطان وأكلوا حقوق الفقراء والحرمين الشريفين ومنعوا زيارة النبي ، وقطعوا عونات الفقراء ورواتب المستحقين وغلال الأنهار[2] ، وأرسل لهم السلطان يأمرهم وينهاهم فلم يطيعوا ولم يمتثلوا وكرر أوامره فلم ينتهوا فأناب عنه من يقوم بقتالهم ، فأخرجهم نائب السلطان من البلاد ثم صالحهم على أماكن لايتعدونها ؛ حقنًا للدماء وقطعًا للنزاع وتسكينًا للفتن ، وأخذ منهم رهائن ضمانًا لاستمرار الصلح ثم رجع إلى سلطانه ، فعند ذلك تحرك هؤلاء الأمراء والكشاف وزحفوا على البلاد ، وسعوا في إيقاع الفساد وقطعوا الطرق ونقضوا العهود فهل يجوز لنائب

---

(١) هو مكي محمد أفندى ، تولى المشيخة الأولى فى ١٥ صفر سنة ١٢٠٢هـ /نوفمبر ١٧٨٧م ، والمشيخة الثانية فى ٢٢ رجب سنة ١٢٠٥هـ / مارس ١٧٩١م . عرابى : تاريخ الملوك ، ص ٢٣ .

(٢) الشئون الأميرية .

السلطان دفعهم وقتالهم بشرط عدم إزالة الضرر بالضرر أم كيف الحال؟ ، فأفتى المفتون بالجامع الأزهر بأنه يجوز قتالهم ودفعهم ويجب على كل مسلم المساعدة » ، فأخذ علماء الديوان الفتوى وصعدوا بها إلى القلعة وسلموها للباشا» ، وبناء على فتوى علماء الأزهر أصدر الباشا فرمانًا مضمونه التنبيه على رؤساء الفرق العسكرية بأن يلازموا الحضور هم وجنودهم بأبوابهم ، وأن ينبه على الغائبين منهم بضرورة الحضور للانضمام إلى فرقهم استعدادًا للخروج إلى حرب أمراء الصعيد ، وسلمه إلى أغا مستحفظان فنزل به من القلعة ونادى به بين ثكنات العسكريين وفي شوارع القاهرة[1] ؛ ومع هذا فقد طرق الباشا وشيخ مصر الطريق الدبلوماسي فبعث الباشا إمامه ، وبعث إسماعيل بك عليا الكاشف ، فرجعا بإجابة فحواها أننا تركنا لكم الجهات البحرية وأخذنا الجهات القبلية فإن قاتلتمونا على ما تحت أيدينا قاتلناكم ، وأن كففتم أيديكم عنا فلن نصل إليكم ولن نطلب منكم مصر[2] ، ونعقد الصلح على ذلك ، فإن قبلتم ابعثوا إلينا ببعض المشايخ والاختيارية لنتفق معهم على أمر يحسن السكوت عليه[3] .

فبعث الباشا وشيخ مصر إليهم بصالح أغا فرجع إلى القاهرة يحمل شروطهم للصلح وملخصها أن يكون تحت سيطرتهم من أسيوط إلى آخر الديار المصرية جنوبًا ، وسوف يقومون بدفع ما عليها من أموال أميرية وغلال ولا يتعدون أسيوط إلى الشمال ، وأنهم يطالبون بإرسال وفد صلح من كبار العلماء والعسكريين ليعقد الصلح بمعرفتهم» ، فعقد الباشا الديوان العالي ودعا إلى حضور جلسته مشايخ العلم والصناجق ، وبعد تداول الرأي والشورى اتفقوا على إرسال وفد صلح يمثل العلماء فيه الشيخ محمد الأمير المالكي ، ويمثل الأمراء والعسكريين فيه إسماعيل أفندي الخلوتي وآخرون ، وارتحلوا إلى الصعيد في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٠٢هـ/ ٢٦ فبراير ١٧٨٨م ، فوجدوا أن إبراهيم بك ومرادًا بك وأربعة آخرين من الأمراء قد دخلوا بني سويف بجماعتهم ، فلما فاوضوهم كان آخر قولهم»

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) يقصدون بمصر القاهرة وضواحيها .

(٣) المصدر ذاته : ص١٦٦ ، ١٦٧ .

أنه إذا أردنا صلحًا فليكن تامًا ولايتسنى الصلح الكامل إلا إذا دخلنا القاهرة فنقيم مع أولادنا ونصبح نحن وهم أخوة ، فتتداخل الثارات والدماء وعفا الله عما سلف فإن لم يرضوا بذلك فليستعدوا للقاء» ، وبعثوا إلى مشايخ العلم رسائل تضمنت الرأي السابق ورجوهم أن يسعوا في الصلح بينهم وبين مماليك القاهرة ، ثم هددوا في رسائلهم قائلين وإلا فإنه ليس بيننا لقاء إلا على ظهور الخيل كما هي عادة المصريين[١] .

وهناك حقيقة يجب أن تكون في تصورنا وهي أن الوجه القبلى كان يمثل في حياة الدولة عصبها الاقتصادي ؛ لأن معظم القمح وأجوده كان يجلب منه ، ومن هنا ندرك سرًا من أسرار تمركز الحركات التمردية به فقد كان المعتصمون بالصعيد يضعون تحت أيديهم أقوى سلاح اقتصادي يرغمون به خصومهم على تحقيق مطالبهم ، وقد ظهر أثر ذلك في هذه الأونة بالإضافة إلى اختلال الأمن وانتشار قطاع الطرق وعصابات الأعراب ، فاجتمع شيخ الأزهر أحمد العروسي بمشايخ العلم واستقر رأيهم على أن يصعدوا للقلعة لمباحثة الباشا في هذا الأمر وتقرير الحلول المناسبة لها ، وعلم إسماعيل بك ما عزم عليه مشايخ العلم فأحب أن يكون هو البادئ بما سيطالب به العلماء فاخترع وصول رسول من السلطنة ومعه فرمان مضمونه الحث على محاربة أمراء الصعيد .

فلما عقد الديوان العالي في شهر جمادى الأخرة سنة ١٢٠٢هـ/ مارس١٧٨٨م تلا به هذا الفرمان باللغة التركية ، فقال الشيخ العروسي : أخبرونا عن مضمون هذا الفرمان فإننا لانعرف اللغة التركية . . فأخبر بمضونه باللغة العربية . . فقال : وما المانع من الخروج لحرب هؤلاء الأمراء وقد ضاقت بالناس حياتهم ولا يستطيع أحدنا أن يصل إلى النيل ليحصل على الماء وأصبح ثمن قربة الماء خمسة عشر نصفًا . . وحضرة إسماعيل بك مشغول ببناء الحوائط والمتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب إنما طريقتهم المصادمة وانفصال الحرب في ساعة إما غالب أو مغلوب . . أما هذا الحال فإنه يستدعى وقتًا طويلاً وذلك

(١) المصدر ذاته : ص١٦٨ ، ١٦٩ .

يقضي الخراب وتوقف المصالح ، فقال الباشا : لقد قلت هذا الكلام من قبل مرات عديدة ، فهيا أعدوا عدتكم للخروج إلى الحرب وأعلنوا أن مسيرنا سيكون يوم الاثنين القادم ١٦من جمادى الأخرة وسوف أكون في مقدمة هذا الجيش[١] ، ولكن إسماعيل بك كان يخاف قتال هؤلاء الأمراء ؛ لذلك لم يكن من سياسته الخروج لقتالهم فلم ينفذ شيئًا مما اتفق عليه في الديوان .

أزمة مالية تدفع إلى التذمر واشتداد النزاع بين الأمراء

وإذا كانت الضائقة الاقتصادية قد ضيقت الخناق على أهل مصر فإن وطأتها كانت أشد على مجاوري الجامع الأزهر لعدم انتظام رواتبهم وعلوفاتهم ؛ غير أنه لم يخفف من هذه الأزمة سوى المنحة المالية التي بعث بعها السلطان العثماني عبد الحميد الأول إلى طلبة العلم بالأزهر ، ففي الحادى والعشرين من رجب سنة ١٢٠٢هـ / ٢٧ إبريل ١٧٨٨م وصل رسول من الدولة العثمانية ، ومعه رسالة متعلقة بمقرارات الباشا وخلعة لشريف مكة وألف قرش رومي بعث بها السلطان ؛ لتوزع على طلبة العلم بالأزهر ليقوموا بقراءة صحيح البخاري بالأزهر مع الدعاء للسلطان أن ينصره الله ، فكتب العلماء بيانًا بأسماء المجاورين بالأزهر وأبلغوا الباشا أن الألف قرش التي بعث بها السلطان عبد الحميد الأول لا تكفي الطلبة والمجاورين فزادها الباشا على الفور ثلاثة آلاف قرش من عنده ، فأصبح المال المزمع توزيعه على الأزهر أربعة آلاف قرش فوزعت على المجاورين بعد أن قسموا إلى فئات ثلاث : فئة عالية وكان نصيب الفرد فيها عشرين قرشًا ، وفئة وسطى وكان نصيب الفرد فيها عشرة قروش ، وفئة دنيا وكان نصيب الفرد فيها أربعة قروش ، وشمل هذا النظام والتوزيع جميع الطلبة القاطنين بأروقة الأزهر ، ثم أحضروا أجزاء البخاري وأخذوا يقرأون ما فيه من أحاديث[٢] .

---

(١) المصدر ذاته : ص١٦٩ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٧١ .

بيد أن أكدار السياسة ظهرت بين شيخ الأزهر أحمد العروسي وشيخ مصر إسماعيل بك ؛ عندما ثار طلبة العلم الشوام والمغاربة بالأزهر بسبب انقطاع رواتبهم ، وأغلقوا باب الجامع الأزهر وحبسوا شيخه العروسي عن الخروج منه وصاحوا طالبين جراياتهم ؛ فدخل شيخ الأزهر رواق المغاربة وظل به حتى الغروب ثم استطاع أن يتخلص من محبسه وركب إلى منزله ، وفي اليوم التالي استمر الجامع الأزهر مغلقًا وخرج مجاوروه إلى الأسواق ، وأمروا التجار بغلق دكاكينهم فأغلقوها فاضطرب نظام الحياة اليومية ، وذهب الشيخ العروسي إلى إسماعيل بك وتحدث معه في قضية رواتب طلبة العلم وعلوفاتهم ، فقال له إسماعيل بك : أنت الذي تأمر المجاورين بما يحدثوه من قلاقل ، وتريدون بهذا تحريك الفتن والإضرار بنا ، بل إن بعضكم يذهبون إلى خصومنا ويتوددون إليهم ، فنفى هذا شيخ الأزهر ، فلم يقبل إسماعيل بك كلامه ، فتركه الشيخ وانصرف ، ثم ذهب ومعه بعض المتعممين إلى الباشا فوجدوا إسماعيل بك في مجلسه ؛ فلما عرضوا على الباشا قضية رواتب المجاورين وعلوفاتهم ما وسعه في حضور شيخ مصر إلا أن يجيب بما أجاب به شيخ مصر ، بل إنه طلب من شيوخ العلم أن يسلموه المجاورين الذين يثيرون الفتن وينفيهم فلم يسلموا له ولم يقروه على قوله ثم أعرضوا عنه ، وذهبوا إلى علي بك الدفتردار الناظر على الجامع الأزهر وألزموه بالتماس حل لهذه القضية ، فبادر إلى علاج هذا الموقف بأن أرضى شيخ مصر إسماعيل بك بوسائله فأجريت أخباز المجاورين بعد شقة وجدال ، أما الشيخ العروسي شيخ الأزهر فإنه اعتزل الجامع الأزهر أيامًا وعقد مجالس لدروسه بالمدرسة الصالحية النجمية[١] .

ولم تكن قضية رواتب المجاورين بالأزهر هي الوحيدة التي استولت على أفكار الهيئة الحاكمة في مصر ؛ فهناك القضية التي كانت تشكل بالنسبة لهم الرسوخ على كراسي الحكم أو السقوط من فوقها ، وكانت بالنسبة لبعضهم تمثل الموت أو الحياة ؛ أنها قضية أمراء الوجه القبلى الذين أضحوا يخوضون معارك مسرحها إقليم الجيزة الملاصق للقاهرة ، وقد أبرز انتصارهم واقعًا جديدًا جعل بعضهم شركاء أقوياء في حكم مصر لهم مبعوثوهم الذين

---

(١) المصدر ذاته : ص١٧٤ .

يقررون ما يرونه في ديوان مصر ، ففي الرابع من شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٣هـ / ٢ ديسمبر ١٧٨٨م عقد عبدي باشا الديوان العالي ، واجتمع فيه علماء الأزهر والأمراء والاختيارية ؛ وذلك للاستماع إلى ما سيعرضه أحمد أغا أغات الجمالية مبعوث أمراء الوجه القبلي ، فلما استقر المجلس بأعضائه قال أحمد أغات : أن مطالبنا هي أن ناخذ من أسيوط إلى نهاية الديار المصرية جنوبًا وشرقًا وغربًا بشرط أن ندفع الأميري المقرر على هذه البلاد من المال والغلال ، ونطلق سراح السفن المحملة بالغلال والبضائع المتجهة إليكم ، وكذلك أنتم لاتمنعون عنا الوارد إلا ما كان آلة حرب فلكم منعه ، وبعد أن يتقرر بيننا وبينكم الصلح نكتب محضرًا منا ومنكم ونبعث به إلى الدولة العلية ، وننظر ماذا سيكون جوابها؟ فإما أن يكون عفوًا أو تعيينا لأماكن لانتعداها ، وسوف لانخالف الأوامر السلطانية بشرط أن تبعثوا لنا فرمان الدولة نفسه نطلع عليه» ، فوافق أعضاء الديوان والباشا على هذا كله ، وبعثوا إليهم بكتب فيها الموافقة يحملها ثلاثة رسل هم : عبد الله جاويش ، وشهر حواله ، والشيخ بدوى الذي يمثل علماء الديوان خاصة وسافروا إلى الوجه القبلي صحبة أحمد أغا ، وقد ظهرت آثار هذا الصلح في صورة رخاء عم القاهرة إذ انتشرت الغلال وخف الغلاء[1] ، إلا أن صالح الأمور لم يتم ؛ ذلك لأن أمراء الوجه القبلي أبقوا لديهم الرسل ستة أيام ، أنهوا خلالها إقامة جسر على النيل بسفن متراصة ، وكان هذا أعظم إعداد للحرب ، ثم أعلنوا لرسل العلماء والحكومة أنهم لايستطيعون إقرار صلح عقده عبدي باشا ؛ لأنه سيعزل خلال الأيام القادمة فكيف نعقد صلحًا مع باشا سيعزل ، ولن يكون الصلح شرعيًا إلا إذا اعتمدت الدولة باشويته لفترة قادمة ، أما إذا ولَّتْ الدولة غيره فإن الحديث سيكون معه ، وكتبوا كتبهم بهذا إلى الباشا والعلماء .

ولما رجع الرسل بما يحملونه من رسائل عقد الباشا الديوان العالي في التاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٣هـ / ١٧ ديسمبر١٨٨٩م ، بحضور العلماء والأمراء والعسكريين ، وأبلغهم بعودة الرسل وبما يحملونه من كتب وعرفهم بمضمونها وهو في أشد

---

(١) المصدر ذاته : ص١٨٥ .

حالات الغيظ ، ثم قال « انظروا ماذا يفعل هؤلاء الأمراء فإننا لم نعرف لهم دينًا ولا حالاً ، ولا قاعدة ولا عهدًا ولا عقدًا ، أن نصارى الفرنجة إذا ما تعاقدوا على شيء لم ينقضوه ، وهؤلاء الأمراء يعقدون كل يوم صلحًا وينقضونه في اليوم نفسه ، ويتلاعبون في اليوم وأننا أجبناهم إلى مطالبهم وأعطيناهم هذه المملكة العظيمة من أسيوط إلى منتهي النيل ، بما في هذا شرق المملكة وغربها فنكثوا إيمانهم ، وبعثوا يحتجون بحجة واهية ولست بحاجة إلى القول بعصيانهم ؛ لأنهم يعترفون بذلك ويقولون نحن عصاة وقطاع طريق» ، ثم وجه سؤاله إلى قاضي القضاة وعلماء الأزهر قائلاً : وحيث إنهم أقروا على أنفسهم بذلك فهل يجب قتالهم أم لا ؟ ، فقال قاضي القضاة والعلماء : يجب قتالهم بمجرد عصيانهم وخروجهم على السلطان ، فقال الباشا : إذا كان الأمر كذلك فإني أكتب لهم كتابًا أنذرهم فيه بأنه إذا لم يرجعوا إلى الحدود التي وقع عليها الاتفاق فسنُعِدَ لهم الجنود ، وسنُنفق على الحرب من أموالهم وسأقبض على نسائهم وأولادهم ، وأنزلهم بالوكائل وأبيع دورهم وبلادهم وكل ما يملكونه ، فإن احتاجت الحرب إلى مال آخر أنفقته من خزائني ولايعارضني أحد فيما سأفعله ، فإن رأيت منكم معارضة تركت لكم بلدتكم وسافرت منها ، ولو بدون أمر من الدولة ، فقال الجميع : بل سمعًا وطاعة ، ثم كتب كتبًا إلى أمراء الصعيد تضمنت ما استقر عليه رأي الديوان من قتالهم إذا لم يلتزموا بما اتفقوا عليه ، وبما عرض عليه رسولهم على الديوان في جلسة ٤ ربيع الأول سنة ١٢٠٣هـ/ ٢ ديسمبر ١٧٨٨م[١] .

وكان لكتاب الديوان المرعد أثره في أمراء الصعيد ؛ فبعث إبراهيم بك رئيس سراجيه وهجان أخبروا رجال الحكم في القاهرة بأن أمراء الصعيد عزموا على الارتحال جنوبًا ، وفك الجسر الذي أقاموه على النيل ، فهدأت النفوس وتوقف أمر الحرب بعد أن ضمن الباشا أمراء الصعيد ، وضمن علماء الديوان شيخ مصر إسماعيل بك ، وكتب في الديوان محضر بهذا من صورتين في ٢٣ من ربيع الأول سنة ١٢٠٣هـ / ٢١ ديسمبر ١٧٨٨م ، بعثوا بإحداهما إلى أمراء الصعيد صحبة مصطفى كتخدا باش اختيار عزبان[٢] ، وأمروه بأن يتعرف على ما

(١) المصدر ذاته : ص١٨٦ .
(٢) أى رئيس ضباط فرقة عزبان بقلعة القاهرة .

يجرى هناك ، فلما وصل إليهم تحقق من رفع الجسر الذي أقامه أمراء الصعيد على النيل ، وتسيير سفن الغلال إلى القاهرة [١] ، كذلك حضر العلماء جلسة الديوان التي عقدت في ١٤ ربيع الأخر سنة ١٢٠٣ﻫ/ ١٠ يناير ١٧٨٩م ، وتليت فيها ثلاثة كتب واردة من الدولة أولاها أمر باستمرار عبدي باشا حاكمًا للديار المصرية ، والثاني حث على حرب أمراء الصعيد ونفيهم من الديار المصرية ، والثالث طلب الأسير الإفرنجي الذي كانت الدولة قد أودعته سجن القلعة بمصر[٢] .

ولكن ولاية عبدى باشا لم تتعد العاشر من جمادى الأخرة في سنة ١٢٠٣ﻫـ / ٧ مارس ١٧٨٩م ، وانتهت بوصول فرمان من الدولة العثمانية في هذا التاريخ تضمن عزله ومحاسبته ، كما تضمن تنصيب إسماعيل كتخدا باشا واليًا على مصر ، فبادر الباشا الجديد في الحادى عشر من ذات الشهر بعقد الديوان في بيته بالأزبكية حضره العلماء والأمراء ، وتلا عليهم فرمان الدولة ، كما أعاد إسماعيل باشا عقد هذا الديوان بمقره الرسمى بالقلعة في ١٢ من رجب سنة ١٢٠٣ﻫـ/ ٧ إبريل ١٧٨٩م ، وذلك لإعادة تلاوة فرمان تنصيبه وزيرًا على مصر بحضور علماء الديوان[٣] ، كذلك حضر هذا المجلس كبار الأمراء المماليك ، ويقول الجبرتي إن جماعة كبيرة من الفقهاء حضروا هذه الجلسة طمعا في الخلع التي سيوزعها الباشا فلما انتهي من قراءة فرمان خلع الباشا على علماء الديوان وكبار الأمراء فقط ، ولم يخلع على الفقهاء ولا على سائر الأمراء ، فالتفت إسماعيل بك إلى هؤلاء الفقهاء وقال لهم تفضلو يا أسيادنا حلت البركة»! فانصرفوا [٤] .

علماء الأزهر يعزلون والي القاهرة

وبدخول سنة ١٢٠٥ﻫ/ سبتمبر ١٧٩٠م ، ظهر أحمد أغا ووظيفته والي القاهرة وعصبيته حزب إسماعيل بك ، وقد دأب هذا الوالي على التعدي على أهالي الحسينية

(١) المصدر ذاته : ص١٨٦ ، ١٨٧ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٨٨ .
(٣) وهم الشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ محمد البكرى شيخ البكرية ، والشيخ محمد الحريرى مفتى الأحناف .
(٤) المصدر ذاته : ص٢٨٩ .

وإيذائهم وضرب بعضهم وأخذ أموالهم ونهب بيوتهم ، وفي اليوم الثاني والعشرين من المحرم ١٢٠٥هـ أرسل أحمد أغا أعوانه للقبض على الشيخ أحمد سالم الجزار شيخ الطريقة البيومية ؛ فثار البيوميون على أتباع الوالي ومنعوهم بالقوة من القبض عليه ، وانضم أهالي الحسينية والجهات القريبة منها إليهم ، وأرادت هذه الجموع الغفيرة أن تعبر عن شخطها على الوالي فأغلقوا أسواق الحسينية والقاهرة ودكاكينها ، واتجهت جموعهم إلى الجامع الأزهر وهم يضربون طبولهم ويعلنون سخطهم ثم أغلقوا أبواب الجامع وصعد جماعة منهم مناراته وهم يعلنون بالصياح والتكبير السخط على أحمد أغا ومن معه ويدقون طبولهم ، وأبطل المجاورون في هذا اليوم دروسهم تضامنًا معهم ، ولما اجتمعوا مع الشيخ العروسي شيخ الأزهر وتباحثوا معه في شأن والي القاهرة قال لهم : سأذهب الآن إلى إسماعيل بك ليعزل هذا الوالي الآن ، ولما اجتمع الشيخ العروسي بشيخ مصر إسماعيل بك وتحدث إليه عن مخازي والي القاهرة وطلب منه عزله ، اعتذر بأن أحمد أغا الوالي من جماعة حسن بك الجداوي ، وهو الذي يستطيع عزله ثم بعث إليه برسول يخبره بتجمع الناس والمشايخ وطلبهم عزل أحمد أغا الوالي تابعه ، فرفض حسن بك الجداوي عزل أحمد أغا تابعه إلا إذا عزل إسماعيل بك الأغا التابع له ، كما اشترط أيضًا أن يقوم إسماعيل بك بطرد عساكر الغلايين والأرنؤود ، وترددت الرسائل بين إسماعيل بك وحسن بك فخرج الأخير إلى العادلية مغاضبا ، أما أحمد أغا الوالي فإنه كان يركب في جماعته ويشق المدينة ليغيظ الأهالي ، فكان هذا دافعًا لتجمعات قام بها الأهالي فحدث بينهم وبين الوالي وجماعته اشتباك أدى إلى قتل شخصين وجُرح عدد من الفريقين .

فلما بلغ علماء الأزهر ركب جماعة من كبارهم إلى بيت الشيخ محمد البكري ، واستدعوا إسماعيل بك لسؤاله ، فلما حضر استرضاهم والتزم لهم بعزل أحمد أغا الوالي مهما كلفه الأمر ، وكان الأهالي قد تجمعوا حول بيت البكري ليروا ما سينتهي إليه الأمر ، وبلغ التوقح بأحمد أغا حدا جعله يذهب بجماعته إلى ميدان البكري ، ويشير بالسيف إلى الأهالي المتجمعين حول البيت ليفرقهم ، فازداد سخط الناس وكثرت تجمعاتهم وساروا في جماعات كبيرة ثائرة وأمروا بغلق دكاكينهم وتجمهروا في الأزهر وحوله .

وظلت قضية أحمد أغا تتجاذبها القوى في مصر إلى اليوم الثالث من صفر سنة ١٢٠٥هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٩٠م ، فتم في هذا اليوم بديوان القلعة التوافق على عزل أحمد أغا والي القاهرة ، والأغا التابع لإسماعيل بك ، ومنح كل منهما منصب صنجق وتعيين وال للقاهرة من أتباع حسن بك وأغا من أتباع إسماعيل بك ، وأول ما فعله والي القاهرة الجديد هو أنه ذهب إلى الجامع الأزهر واجتمع بعلمائه واسترضاهم ووعدهم من نفسه خيرًا ، عند ذلك انفضت الجموع من الأزهر ومن حوله ، وشعر العلماء والأهالي بأن إرادتهم قد تحققت ، وأنهم اسقطوا علما من أعلام الظلم والطغيان ، أما الجبرتي الذي عاصر هذه الأحداث فلم يرضه أن يرتقي عدو الشعب في السلم الوظيفي ، وكأن ظلمه كان مسوغًا لترقيته من منصب أغا إلى منصب صنجق ؛ فنراه يعبر عن ذلك بأسلوب لايخلو من السخرية فيقول والذي كان يركب حمارًا أصبح يركب فرسًا [١] ، ومعنى هذا أن الأغا راكب الحمار صار صنجقا راكب فرس .

وفي مجلس الديوان الذي عقد في غرة رمضان سنة ١٢٠٥هـ/ ٤ مايو ١٧٩١م ، استعرض المجتمعون الفرمانات السلطانية الواردة بعزل إسماعيل باشا وأمره بالخروج إلى المورة [٢] ، وولاية محمد باشا عزت على مصر ، ثم استعرضوا موت شيخ مصر إسماعيل بك[٣] ، وأنه يلزم طبقًا للقانون العثماني إبلاغ الدولة بمخلفاته لتجاوزها النصاب القانوني الذي جعله هذا القانون حدًا أدنى لإبلاغ الدولة عن التركات[٤] ، ثم اختار الديوان الشيخ محمد الأمير مفتي المالكية بالأزهر[٥] ؛ ليسافر إلى الدولة العلية ببيانات مفصلة عن تركة شيخ مصر ، وليقوم بعرضها على الحكومة المركزية هناك لتعتمد مالها من أموال مقررة على هذه التركة ، ولكي لا ترسل من يقوم بالتفتيش والفحص عنها[٦] . كما حضر مشايخ العلم

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٠١ .
(٢) المورة إحدى أقاليم اليونان .
(٣) توفى إسماعيل بك فى طاعون رجب سنة ١٢٠٥هـ / مارس ١٧٩١م .
(٤) قانون نامة سليمان : مادة / ٣٥ ص ٣٤ تركى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٢٦٩ب .
(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٠٤ .
(٦) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : سجل الديوان العالى ، ٢ المواد / ٤١٩ ، ٤٣٠ ص ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

جلسة الديوان التي عقدت في الثاني من شهر شوال في ذات العام لمحاسبة إسماعيل باشا بناء على فرمان الدولة ، ولما أُجري الحساب معه وجد أن عليه مائتى كيس لخزانة مصر فقام بدفع بعض ما عليه وبكتابة أوراق بالباقي ، فلم يسمح له بمغادرة مصر إلا بعد أن قضى ما عليه طبقًا لهذه الأوراق في ٢٥ من المحرم سنة ١٢٠٦هـ/ ٢٣ سبتمبر١٧٩١م[1] .

دور الشيخ عمر مكرم في الصلح بين أمراء القاهرة والصعيد

اختلف حزب إسماعيل بك بعد موته فيمن ينصبونه شيخًا على مصر ، وانتهى خلافهم إلى اتفاقهم على تنصيب تابعه عثمان بك طبل[2] ؛ وما إن سمع أمراء الوجه القبلي بموت إسماعيل بك أكبر خصم يواجهونه ؛ حتى اتسعت حركاتهم الدبلوماسية والحربية فبعثوا برسائل إلى مشايخ العلم والباشا وشيخ مصر عثمان بك ، وعهدوا بها إلى أحد علماء الأزهر الشيخ عمر أفندي ابن مكرم الأسيوطي[3] ، فدخل بها القاهرة متخفيًا وسلمها لأصحابها في ٢٤ من شهر شوال سنة ١٢٠٦هـ/ ١٤ يونيو ١٧٩٢م ، فكان هذا داعيا لعقد مجلس بالديوان العالي في ٢٦ من شهر شوال ، حضره الباشا ومشايخ العلم وشيخ مصر وبعض الأمراء ؛ وذلك لمناقشة الرسائل الواردة من أمراء الوجه القبلى والرد عليهم ، فتليت هذه الرسائل أولاً على أعضاء الديوان ، وكان مضمونها بعد المقدمة إننا طلبنا فيما مضى الصلح مع إخواننا ، والصفح عما سلف من أمور فأبى إسماعيل بك ولم يثق في أقوالنا ، وكل شيء بقضاء وقدر والأمور مرهونة بمواقيتها ، والأن نحن اشتقنا إلى أوطاننا وأهالينا وقد طال بنا أمد الاغتراب وعزمنا على دخول القاهرة على أساس من الصلح

---

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة ٤٢٠ ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢) ارشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة ٤٤٥ ص ٢٩٠ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٣ .

(٣) أصبح لهذا العالم شأن سياسى وثورى كبير فى الحوادث اللاحقة ، وإبان الأحتلال الفرنسى لمصر وعودة الباشوية العثمانية وأوائل حكم محمد على باشا ، عبد العزيز الشناوى : عمر مكرم ، القاهرة ١٩٦٧م .

والإصلاح وبيدنا فرمان من مولانا السلطان[١] ، فلما انتهي كاتب الديوان من قراءتها التفت الباشا إلى علماء الديوان وقال لهم : ما تقولون؟ فقال الشيخ العروسي : إن كان الخلاف بين أمراء الصعيد وأمرائنا فإننا العلماء نتوسط لدى أمراء مصر في أجراء الصلح ، وإن كان الخلاف بين أمراء الصعيد والسلطان العثماني فالأمر مرجعه لنائب السلطان[٢] .

ثم استقر الرأي بالديوان على أن يكتبوا إلى أمراء الصعيد رسالة مضمونها بعد المقدمة أن الذي يطلب الصلح يقدم رسالة بهذا قبل قدومه ، وقد ذكرتم أنكم تبتم وتقدم منكم هذا القول مرارًا ولم نر له أثرًا ؛ ألم تعلموا أن شرط التوبة رد المظالم؟ فإذا كنتم تعلمون فلماذا لم تبعثوا بالأموال والغلال الأميرية المقررة على أرض الصعيد؟ فبرهنوا على صدقكم برجعوكم إلى ما بعد الحدود التي عُينت لكم ، وابعثوا إلينا بالأموال والغلال المقررة وسوف نبعث إلى الدولة العثمانية برسالة نطلب منها الإذن لكم بدخول القاهرة ، فإن الأمراء الموجودين بالقاهرة لم يدخلوها بسيفهم ولابقوتهم وإنما دخلوها بإذن السلطان الذي أخرجكم منها ، فإذا رضى السلطان بدخولكم فلن نمنع ذلك فنحن جميعًا خاضعون لأوامر السلطان» ، ووقع على هذه الرسالة مشايخ العلماء والباشا بالديوان وسلموها إلى الشيخ عمر أفندي مكرم ، وطلبوا إليه أن يبذل كل ما يستطيع من مجهودات لإجراء الصلح ، فشد راحلته وسافر في نفس اليوم[٣] .

هذا ما كان من آثار تحرك أمراء الصعيد الدبلوماسي ، وأما ما كان من تحركاتهم الحربية فإنهم لم ينتظروا الاتفاقات النهائية لإجراء صلح واضح الشروط والمعالم ؛ وإنما تقدموا بجيوشهم وعتادهم إلى أن وصلوا حلوان ، وخرج الباشا والأمراء إلى طرة ، وخرج علماء الجامع الأزهر معهم ، ونودي في القاهرة بالخروج صحبة المشايخ إلى حلوان لصد أمراء

---

(١) هو سليم الثالث : تولى سلطنة الدولة العثمانية فى الفترة التى تبدأ من سنة ١٢٠٣هـ وتنتهى سنة ١٢٢٢هـ / ١٧٨٨ - ١٨٠٧م .

(٢) يطلق على الباشا لقب نائب السلطان أيضًا .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٥ ، ٢٣٩ .

الصعيد ، ثم رجع مشايخ العلم وعقدوا اجتماعًا تزعمه شيخ الأزهر الشيخ العروسي ببيت الشيخ محمد البكري ، وكان هذا الاجتماع أثرًا من آثار الاضطراب وعدم الصدق في صد جيش الأمراء الغزاة ، ويكشف لنا أحد المعاصرين الحقيقة التاريخية التي تحكى سياسة الوجهين في هذه الحقب ، فيروي أن الباشا والأمراء ما اصطحبوا معهم المشايخ إلا ليقال أن المشايخ والرعية معهم ، وأنه لم يخطر ببال أحد أن عثمان بك شيخ مصر ومحمدًا باشا كانا على اتفاق وود مع أمراء الصعيد[١] ، كذلك لقي كتاب الشيخ عمر مكرم الذي وصف الحرب مع أمراء الصعيد بأنها ستكون خاسرة هوى وقبولاً في نفوس الهيئة الحاكمة بالقاهرة[٢] .

لقد كان خروج الباشا وشيخ مصر بالجنود وآلات الحرب لملاقاة أمراء الصعيد نوعًا من التمويه والدعاية ، فلم يدخلوا معهم معركة واحدة بل تركوهم يدخلون القاهرة بمماليكهم وجنودهم ، وعتادهم وعددهم وخيولهم وجمالهم طوال يوم السبت الحادى والعشرين من ذي القعدة سنة ١٢٠٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٧٩١م[٣] ، وتمت الخطة التي رسمت في الخفاء بوصول فرمان سلطاني مع رسول من الدولة العثمانية في أوائل صفر سنة ١٢٠٦هـ/ سبتمبر ١٧٩١م ، متضمنًا العفو عن أمراء الصعيد ، فعرض هذا الفرمان في الديوان ، وضربت المدفعية بالقلعة احتفالا بهذا الصلح[٤] .

ولما حل يوم الثاني عشر من شهر صفر سنة ١٢٠٦هـ/ ١٠ أكتوبر١٧٩١م ، وصل محمد الأمير شيخ المالكية بالأزهر عائدًا من الدولة العثمانية بعد اتصالاته برجالات الحكومة هناك ، وعرضه عليهم بيانات حكومة مصر عن تركة إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى فركب مشايخ العلم بغالهم[٥] ، واستقبلوه عند ساحل بولاق وساروا معه إلى بيته ،

---

(١) المصدر ذاته : ص٢٠٦ .
(٢) المصدر ذاته : ص٣٣٩ .
(٣) المصدر ذاته : ص٢٠٧ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة/ ٤٤٥ ص ٢٩٠ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٣٩ .
(٥) كان العلماء يفضلون ركوب البغال فى السلم اقتداءً بالنبى ﷺ .

ويسجل لنا الجبرتي أمرًا أثار ملاحظته وهو أن الأمراء لم يأت منهم أحد للسلام على الشيخ محمد الأمير بعد عودته من الدولة العثمانية واستقباله ، وقد قدرت الدولة العثمانية مجهودات هذا العالم وفضله ؛ فأنعمت عليه بألف قرش تقاضاها في إسلامبول كما قررت له مرتبًا من دار سك النقود بقلعة القاهرة قدره قرش كل يوم .

وقد مارس أمراء الصعيد سلطانهم في القاهرة ببدايات طيبة كالصلح الذي وقع بين الشيخ محمد البكري ومراد بك ، بعد خلاف كان سببه وديعة مالية أودعها مراد بك لدى الشيخ البكري فاستولى عليها حسن باشا القبطان ؛ فأغضب هذا مراد بك ولما دخل القاهرة صالحَ البكري على ما يوازى بعض هذه الوديعة ، وخلع عليه فروة سمور في أوائل ربيع الأخر سنة ١٢٠٦هـ/ نوفمبر ١٧٩١م[١] ، إلا أن هذه الصورة لم تلبث أن تبدلت لتحل محلها صورة العداء للشعب وممارسة القرصنة وسفك الدماء ، ومن أمثلة ذلك ما رواه الجبرتي أنه في السادس من جمادى الأولى سنة ١٢٠٧هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٧٩٢م ، خرج مراد بك وإبراهيم بك وأمراؤها إلى العادلية فأقاموا أيامًا قليلة ثم ذهب مراد بك إلى أبى زعبل وإبراهيم بك الوالي إلى الجزيرة ، وعند خروجهم من القاهرة نهب أتباعهم ما صادفوه من الدواب ، وصاروا يهجمون على الوكائل بباب الشعرية ويأخذون ما يجدونه من جمال وحمير نهبًا ، وحين دخل مراد بك أبا زعبل وجد هناك طائفة من عرب الصوالحة في خيامهم لا جناية لهم فنهب أغنامهم ومواشيهم ، وقتل منهم نحو خمسة وعشرين شخصًا ما بين علماء وشيوخ ، وظل هناك يومًا قبض فيه على رؤساء القبائل بأبي زعبل وحبسهم وقرر عليهم غرامة قدرها أحد عشر ألف ريال ، ولم يقبل فيهم شفاعة شيخ القبائل بل سبه وأمر بضربه بالعصي ، فلما رأى عرب الجزيرة ما وقع على عرب الصوالحة هربوا من أماكنهم[٢] .

---

(١) المصدر ذاته : ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٥٤ .

ولم يكن النهب والتعدي مقصورًا على الأهالي وعامة الناس ، وإنما تعدى إلى العلماء وأتباعهم ، فقد كان في التزام الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر[١] ، قرية طوخ القرموص التابعة لبلبيس في ذلك الوقت[٢] ، فتعدى أتباع محمد بك الألفي على أهلها وظلموهم وطلبوا منهم مالاً قدرة لهم عليه ، فثار أهل هذه القرية وانطلقوا في جموعهم إلى القاهرة ، وذهبوا إلى الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر وصاحب القرية وشكوا إليه ما وقع عليهم من مظالم وعسف واستغاثوا به ، فذهب شيخ الأزهر إلى أميرى مصر مراد بك وإبراهيم بك ، فلم يفعلا شيئًا فلم يجد بدًا من الدعوة إلى ثورة ، فأمر بغلق أبواب الجامع الأزهر ، وخرج المجاورون يأمرون التجار وأهل الأسواق بغلق دكاكينهم ، ثم ركب شيخ الأزهر والعلماء وحولهم وخلفهم جمع كبير من العامة وساروا في شوارع القاهرة يعلنون رفضهم لظلم المماليك ، إلى أن وصلوا بيت الشيخ محمد بن وفا السادات ، وازدحم الأهالي حول بيت السادات وملأوا ميدان البركة ، فرأى إبراهيم بك شيخ مصر من بيته المواجه لبيت السادات تجمعات الجماهير وثورتهم[٣] ، ولما تقصّى حقيقة الحال علم أن علماء الأزهر مجتمعون في بيت السادات معلنون تذمرهم على مظالم المماليك ، فأرسل إليهم بأيوب بك الدفتردار ، فلما وقف بين أيدي العلماء المجتمعين سألهم عن قصدهم فقالوا له : نريد العدل وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوس[٤] التي ابتدعتموها وأحدثتموها ورفع الظلم والجور ، فقال : لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ؛ فإننا لو فعلنا ذلك لضاقت علينا المعايش والنفقات ، فقال العلماء : هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، ثم ما هو الباعث على الإكثار من

---

(١) تولى مشيخة الأزهر فى الفترة من سنة ١٢٠٨ - ١٢٢٧هـ / ١٧٩٣ - ١٨١٢م ، عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر إبان الحكم العثمانى ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة من مارس - إبريل ١٩٦٩م ، القاهرة ١٩٧١م ، ص ٤٣ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بقلعة القاهرة : فترة الترابيع رقم ١٦٠٥ - مخزن ١٨ - عين ١٧ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة ٤٥٨ ص ٢٩٦ - غاية شوال سنة ١٢٠٩هـ ، ابراهيم د ١٢٩ م .

(٤) نوعان من الأموال المقررة بغير طريق شرعي .

النفقات وشراء المماليك؟ والأمير إنما يكون أميرًا بالعطاء لا بالأخذ! ، فقال أيوب بك : سأبلغ ، ثم انصرف ولم يعد إليهم بجواب ؛ أما العلماء فقد أنهوا الجلسة التي عقدوها ببيت السادات وانصرفوا إلى الأزهر ، واجتمع هناك أهالي القاهرة والأطراف وقضوا يومهم وباتوا ليلهم في الجامع الأزهر وحوله .

وإذا كان مراد بك رجل حرب فإن إبراهيم بك كان رجل سياسة ؛ لهذا لم يكن عجبًا أن يبعث إبراهيم بك إلى مشايخ العلم بالأزهر ، يؤيدهم ويقول لهم أنا معكم وما حدث من مظالم كان على غير مرادي ورضائي ، وكان نظر إبراهيم بك أوسع وأبعد من نظر مراد بك ، فهو يدرك مدى خطورة ما يشاهده من أحداث ويحاول أن يضع يد صديقه مراد بك عليها ؛ فيبعث إليه يحذره ويخيفه عاقبة الوقوف في طريق مثل هذه الثورات ، فأجاب مراد بك بأنه يوافق على جميع المطالب التي ينادي بها رجال الأزهر إلا مطلبين وهما إلغاء ديوان بولاق ، وصرف مرتبات العلماء والمجاورين المتخلفة عن السنوات الماضية .. أما السنة الجارية فتصرف المرتبات المستحقة فيها على ثلاث مرات ، ثم طلب مراد بك أربعة من مشايخ العلم بالأزهر عين أسماءهم فذهبوا إليه في منزلة بالجيزة ، فلاطفهم والتمس منهم السعى في الصلح حسبما ذكر[١] .

وثيقة الصلح بين العلماء والأمراء المماليك

عندما دخلت الثورة في يومها الثالث نزل صالح باشا القصيرلي من القلعة إلى منزل شيخ مصر إبراهيم بك ، وعقد هناك مجلسًا حضره الأمراء ودعا إليه مشايخ العلم بالأزهر[٢] ، وقد ذكر الجبرتي أنه حضر هذا الاجتماع خمسة منهم[٣] ، بيد أن الثابت في وثيقة الديوان العالي أن الذين حضروا هذا الاجتماع من مشايخ العلم بالأزهر اثنا عشر

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٧٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالي ، سجل ٢ تركي ، مادة ٤٥٧ ، ص ٢٩٥ .

(٣) وهم الشيوخ محمد أبو الأنوار شيخ السادات الوفائية ، وخليل البكري الصديقي شيخ البكرية ، وعمر مكرم نقيب السادة الأشراف ، والشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ محمد الأمير مفتي السادة المالكية بالجامع الأزهر . الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٧٤ .

عالمًا سجلت أسماؤهم وألقابهم ووظائفهم بها ، أما مراد بك فإنه لم يحضر هذا الاجتماع لكنه كان طرفًا في القضية سجل اسمه بوثائقها ، وأخذ توقيعه وإقراره على ما جاء فيها من تعهدات واتفاقات سلم بها الأمراء المماليك للعلماء السالف ذكرهم ، وهم الذين تصدوا لاستخلاص الحقوق وإقرار العدل ورفع المظالم وتثبيت دعائم الشرع والنظام[1] .

وقد سجل الجبرتي في تاريخه إحدى عشرة فقرة لاتفاقية الصلح التي تمت بين العلماء والأمراء والمماليك ، أما وثيقة هذا الصلح الأصلية التي سجلت بسجلات الديوان العالي فقد تضمنت اثنتين وعشرين فقرة ، وهذا يعنى أن الجبرتي ترك إحدى عشرة فقرة من فقرات هذا الصلح ، كما لاحظنا بعد المقارنة بين فقرات الصلح في تاريخ الجبرتي وفقراته في الوثيقة الأصلية أن هناك شروطًا ذكرها الجبرتي في تاريخه لم ترد في وثيقة الصلح الأصلية أو وردت بأسلوب ضمني ، وكل هذا يشير إلى أن الشيخ الجبرتي تقصى أخبار هذا الصلح عن طريق السماع ، ولم يرجع لهذه الوثيقة التي عاصرها إطلاقا[2] .وقد جاء في وثيقة الصلح الأصلية ما يلي :

توافق سادتنا علماء الإسلام مصابيح الظلام متع الله بوجودهم الأنام مع جميع الأمراء الكرام المعينة أسماؤهم بأعاليه على ما يلي :

- التزم الأمراء بصرف جوامكس رواتبس المسلمين المطلوبة من المال الأميري .
- التزم الأمراء بإجراء الجرايات لمستحقيها من طلبة العلم والفقهاء .
- التزم الأمراء بإجراء علوفات الفقراء واليتامى والمساكين .
- التزم الأمراء بإجراء جرايات طلبة الجامع الأزهر وفقهائه من أوقافه الخاصة به ، وإجراء نفقات إنارة الأروقة ومرتبات المنورين به .
- التزم الأمراء ألا يأخذوا من أموال هذا الجامع شيئًا من المظالم والمكوس .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ٢٧٤ ، ص٣٠٠ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

- التزم الأمراء بتجهيز كل ما يتعلق بركب الحج وتسييره على الصفة التي كان عليها من أيام الملوك والسلاطين السابقين .

- التزم الأمراء بمنع التفاريد التي كانوا يفروضونها على البلاد والرعايا .

- التزم الأمراء بمنع كشافهم الجائرين من مظالمهم التي دمروا بها القرى ونهبوها .

- التزم الأمراء بازالة الغليونجية «جنود البحرية» من مصر القديمة ؛ لإيذائهم المسلمين من عباد الله .

- التزم الأمراء بعدم تقرير ضرائب زيادة على الضرائب المسجلة في دفتر المرحوم الأمير محمد بك أبى الذهب شيخ مصر السابق بعد رفع المظالم سالفة الذكر .

- التزم الأمراء بإزالة جميع ما فرضه المرحوم بإسماعيل بك شيخ البلد السابق من ضرائب إزالة كلية .

- التزم الأمراء برفع المكوس الجارية في البنادر والموارد وما قرر منها على المآكل والمشارب .

- التزم الأمراء بإزالة جميع الحوادث والمظالم من جميع البلدان والجهات المصرية .

- التزام الأمراء بعدم التعرض لأحد من السادة الأشراف القاطنين في جميع الديار المصرية بأيٍّ وجه من الوجوه أو بأيٍّ سبب من الأسباب ، كما تم الاتفاق على أن جميع أمور السادة الأشراف ، وما يجد بينهم من وقائع تنتهي إلى أفنديهم ونقيبهم في سائر الأقطار والأزمان .

- التزم الأمراء بعدم التعرض لنواب الشريعة المحمدية[1] ؛ بأيٍّ وجه من الوجوه أو بأيٍّ سبب من الأسباب ، وأن تنتهي جميع أمورهم إلى أفنديهم مولانا شيخ الإسلام قاضي عسكر أفندي بالديار المصرية في جميع الأزمان .

---

(١) هم قضاة المحاكم بالديار المصرية ، وكان علماء الأزهر يشكلون أغلبية فى قضاة تلك المحاكم .

- التزم الأمراء بتعمير السواقي السبع التي تدفع بمياه النيل إلى القلعة ؛ ليشرب منها المسلمون القاطنون بها ، كما التزموا بإدارتها أمام حضرة الوزير والعلماء .

- التزم الأمراء بعدم بيع الغلال المصرية إلى الكفرة المشركين أعداء الدين .

- التزم الأمراء بمنع كل مظلمة من المظالم عن عباد الله الآن وفيما يستقبل من الزمان

- التزم الأمراء بالسمع والطاعة وعدم مخالفة الجماعة ، وأن يشحذوا هممهم لإبطال المظالم المحدثة التي أضرت بالإسلام والمسلمين ، وأبادت أموال الفقراء والمساكين وحصل بها الضعف والجور المبين ، وامتثلوا لتنفيذ جميع ما طلب منهم ، وعاهدوا الله سبحانه وتعالى على أن لا يعودوا إلى سابق أفعالهم .

- تم الاتفاق على أن كل من خالف أيَّ شرط من شروط هذا الصلح ، أو توقف في دفع ما عليه من أموال وحقوق ، أوسعى في إبطال شيء من ذلك ؛ فعلى ساداتنا العلماء وكبار الأمراء قهره ، واستخلاص كامل ما عليه من حقوق لأربابها مهما كان مركزه وقوته ؛ عملاً في ذلك بالفرمان المكتوب باللغة العربية الوارد من حضرة الوزير الحاج صالح باشا كافل الديار المصرية .

- أشهد على نفسه بين يد قاضي القضاة والسادة العلماء كل من الأمير الكبير إبراهيم بك شيخ مصر ، والأمير الكبير مراد بك أمير اللواء السلطاني الإشهاد الشرعي ، وهما بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعًا في حالات الإشهاد الشرعي ، أنهما تعهدا بالقيام في كل سنة تلقى بتنفيذ ما نص عليه وشرح بأعاليه التنفيذ الشرعي بالطرق الشرعية بقدر الإمكان والاستطاعة .

- حكم شيخ الإسلام قاضي القضاة المولى عبد الرحيم أفندي مدحي زاده بمجلس الديوان العالي بلزوم ما تقدم ذكره من شروط واتفاقات ، وأمر بكتاباته وقيده في السجل المحفوظ ؛ ضبطًا للوقائع ولكي يراجع عند الاحتياج إليه أو الاحتجاج به حكمًا وأمرًا نافذين شرعيين محررين في ٢٧ من ذي الحجة سنة ١٢٠٩هـ/ ١٤ يوليو ١٧٩٥م[1] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالي ، سجل ٢ مادة / ٤٣٧ ، ص٣٠٠ .

وبعد استعراض فقرات وثيقة الصلح هذه يمكننا أن نستخلص منها الحقائق التاريخية التالية وهي :

أولاً : أن علماء الأزهر في مصر كانوا قوة استطاعت أن تجابه الأمراء المماليك وأتباعهم العسكريين وأن تخضعهم للحق والشرع ، وقد بدا هذا واضحًا في نزول إبراهيم بك زعيم مصر على رأي العلماء ، وأمر صديقه مراد بك- قائد العسكريين آنذاك- أن ينزل عند رأيهم ، فقد كان إبراهيم بك أبعد نظرًا في أمور السياسة من مراد بك الذي تغلبت عليه طبيعة المدفع والسيف .

ثانيًا : لم يكن العلماء فئة واقفة عند منافعها ومصالحها ؛ وإنما كانت كما هو العهد بها منذ مطلع تاريخها تنتصر لكل حق وتجابه كل باطل ، فقد كانت الشرارة التي أشعلت هذه الثورة ، ظلم بيّن وقع على أهالي قرية طوخ التابعة للشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر ، ومع هذا فإننا لم نجد لهذه القرية ذكرًا في فقرات وثيقة الصلح ؛ فقد شمل الصلح تقرير الحقوق العامة ورفع المظالم العامة فدخلت قرية شيخ الأزهر بطبيعة الحال تحت هذا التعميم .

ثالثًا : قرر العلماء رواتب سائر المسلمين وعلوفات الفقراء والمساكين ؛ قبل أن يقرروا رواتب الجامع الأزهر ومستحقاته ، وهذا يندرج أيضًا تحت مبدأ الحقوق المهمة .

رابعًا : قرر العلماء كف أيدي أشرار الجنود « الغليونجية» عن امتدادها إلى المواطنين ، وهذا يندرج أيضًا تحت مبدأ « رفع المظالم العامة والحفاظ على كرامة الإنسان» .

خامسًا : قرر العلماء تكريم الأشراف ؛ احترامًا لصلتهم بالنبي ، فجعلوا مرجع قضاياهم نقيبهم الشيخ عمر أفندي مكرم العالم الأزهري ، كما قرروا تكريم القضاة كتكريم الأشراف ، وإقرار مبدأ استقلالهم بحيث لايكون لحاكم مهما علت مرتبته سيطرة عليهم ؛ فهم مسئولون فقط أمام قاضي القضاة وفي هذا تدعيم لصرح العدالة في مصر ، ولأعظم مظهر من مظاهر مدنيتها ، وفيه حفاظ على هيبة القضاء واستقلاله .

سادسًا : حرص العلماء على أن يشمل العدل الديار المصرية كلها ، وتلك قاعدة القواعد في العدل .

سابعًا : حرص العلماء على استمرار العمران ، والعمل على راحة المواطنين العاديين

ثامنًا : نص العلماء على أنه لا يجوز للأمراء إحداث مظالم ومكوس في المستقبل ، كما حرصوا على توقيع العقوبات الرادعة على كل أمير يخالف نصوص هذه الاتفاقية أو يعطل حقًا من الحقوق لديه ، وفي هذا إخضاع ذوي السلطة للقانون .

تاسعًا : جعل العلماء كبيري المماليك إبراهيم بك ومراد بك مسئولين مسئولية قضائية عن تنفيذ فقرات هذه الاتفاقية كل عام ؛ تنفيذًا شرعيًا بالأسلوب الشرعى .

عاشرًا : استمدت هذه الوثيقة قوتها من صدورها صدورًا قضائيًا ، وبتوقيع الباشا عليها ثم توقيع أميري مصر إبراهيم بك ومراد بك كمتهمين تعهد بالتوبة والإصلاح .

حادى عشر : حرص العلماء على أن تستقيم سياسة المماليك مع مصلحة الأمة الإسلامية ؛ فألزموهم في هذه الوثيقة بأن لا يبيعوا لأعداء هذه الأمة الغلال حتى لاتكون مصدر قوة لهم في حروبهم الدائرة مع المسلمين برًا وبحرًا ، وتلك منقبة نسجلها للعلماء بكل فخر واعتزاز ، فهم لم ينسوا مصلحة وطنهم الإسلامي الكبير في خضم التيارات المحلية ، وكان هذا متفقًا مع سياسة الجهاد التي انتهجتها الدولة العثمانية منذ ظهورها ، وأشركت فيها الدول التابعة لها [١] .

ويقدم لنا الجبرتي صورة تاريخية لانتصار علماء الأزهر في مصر بانتصار الحق ، وإقامة صرح العدالة فيقول : ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من الناس ، وهم ينادون : حسبما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس مرفوعة من مملكة الديار المصرية [٢] .

وثمة حقيقة أخرى يجب أن لا نغفل عنها ، وهي أن العلماء كانوا بمبادئهم ومثلهم وأخلاقهم وزهدهم وتقواهم جديرين بأن يلتف الشعب حولهم ، وأن يبادر مستجيبًا

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ مادة / ٣٥٢ ، ص٢٣٦ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

لنداءاتهم وأن يتخذ منهم زعماء حقيقيين ، وهذه الزعامة المؤمنة البيضاء هي التي استطاع بها الشعب المصري أن يطرد أقوى جيش أوروبي ظهر في هذه الحقبة ، أنه الجيش الفرنسي الذي كان يقوده حينذاك أمير قادته الجنرال نابليون بونابرت .

صلات علماء الأزهر بالصدور الأعاظم

سجل لنا التاريخ ما كان قائمًا من صلات ودية بين بعض علماء الأزهر والصدور الأعاظم[١] ، كتلك التي كانت بين الشيخ محمد البكري المتوفى سنة ٩٩٤هـ/ ١٥٨٥م ، وبين أولئك الصدور بالدولة العثمانية ، وقد عرفناها من رسائله إليهم ، ويمكننا بهذه الرسائل أن نتعرف على أنواع هذه الصلات التي كانت قائمة بين الشيخ البكري والصدور العظماء كما يمكننا التعرف على الدوافع لهذه الصلات وأسبابها ، ومن ذلك رسائله التي بعث بها إلى الصدر الأعظم محمد البسنوي[٢] طلب الترقيات للأمراء والتعريف بأحوال ولاة الأمور والقضاة وطلب الإنعام بالوظائف والمرتبات لمستحقيها ،وطلب البر والإحسان ببعض العاملين في الدولة لإخلاصهم في العمل ، كما شملت أيضًا مشاعر الصداقات الشخصية وعبارات الود والوفاء والنصح الصادق بإقرار العدل ، ومن رسائله تلك الرسالة التي يشرح فيها العمل المتفاني الذي قام به أمير الحج ، وربما استحق منصبًا أعظم ؛ وقد افتتحها الشيخ البكري بمقدمة أدبية رائعة اشتملت على أعمال هذا الصدر الأعظم المستحسنة وصفاته الحسنة كالعدل وحسن السياسة والتدبير ، ثم عرض الموضوع الذي بعث الرسالة من أجله فذكر أن الحج إلى بيت الله الحرام كان في عامه هذا هنيئًا بهيًا سنيًا ، وأن المسلمين قضوا مناسكهم وسلكوا عائدين مسالكهم في يمن وأمان ونعمة واطمئنان» ، ثم أرجع السبب في ذلك إلى أمير الحج المصري وطلب له من الوزير الأعظم منصبًا أرقى من منصبه فقال : وكان هذا بحسن سيرة الداعي بدوام دولتكم البهية أمير الركب المصري فقد خدم الحجاج بنفسه خدمة عظيمة ، وسلك معهم المسالك المستقيمة وعاملهم بمزيد الرأفة والرحمة ووافر

---

(١) الصدر الأعظم : هو رئيس الوزراء بالدولة العثمانية ولاتعلوه فى الدولة رتبة سياسية إلا رتبة السلطان .

(٢) تولى الصدارة العظمى فى الفترة من ٩٧٢ - ٩٨٧هـ / ١٥٦٤ - ١٥٧٨م . عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص٨ .

الإحسان والنعمة ، فهو بذلك أهل لكي يرجو من المناصب السنية ويعول عليه من المهمات العلية ، فالله تعالى يحقق له بسعادة مقامكم الشريف كل أمل ، ويجعل دولتكم المحمدية لا تزال سامية على جميع الدول آمين[١] .

ومنها رسالته إلى الصدر الأعظم البسنوي ، والتي قدم فيها صورة مشرفة عن قاضي قضاة مصر المولى الشيخ عبد القادر أفندي ، وقد افتتح الشيخ البكري رسالته بمقدمة أدبية جميلة أثنى فيها على هذا الصدر ؛ فنعته بأنه مشيد منار الإسلام مؤيد دولة السلطان بحسن تدبيره ونظره قد اجتباه الحق لإكرام الأولياء والعلماء ، وجعل في قلوب المؤمنين له حبًا كما جعل سبحانه في قلبه للعباد رأفة ورحمة ، ثم ذكر السبب الذي من أجله بعث بهذه الرسالة إليه وهو تعريفه بأحوال الممالك الإسلامية خصوصًا المملكة المصرية ، وأحوال ولاة الأمور فيها وخادمي شريعة سيد المرسلين ، ثم قال إن من أعدلهم في أحكامه وأروعهم في نقضه وإبرامه وأجلّهم للحق اتباعًا وللباطل دفاعًا حتى أصبح به وجه الشريعة متبلجًا . . مولانا شيخ الإسلام منفذ أحكام سيد الأنام خادم الشرع الشريف مؤيد منصب الدين الحنيف من ورثه الله المفاخر كابرًا عن كابر مولانا الشيخ عبد القادر فلقد سلك في هذه المملكة المصرية مسلكًا عدلاً ، وجمع – حسب استطاعته – للمسلمين شملاً ، ووسع الناس بعلمه وحلمه وصدع بالحق في قوله وحكمة فالله تعالى يمن بإبقائه في هذه الديار زمنًا طويلاً ، ويجزى مولانا عن الإسلام والمسلمين جزاء جميلاً ، ويجعل ظل مولانا خليفة الله على من على وجه البسيطة لا يزال وارفًا[٢] .

ومنها رسالته إلى الصدر الأعظم البسنوي يتشفع لأحد الناس ؛ لكي تنعم الدولة عليه وتنظر بعين العناية إليه ، وقد افتتح الشيخ البكري رسالته بالدعاء للوزير الأعظم والثناء عليه ، ثم ذكر أن الله سبحانه وتعالى لا يتبرم من إلحاح عباده في الدعاء بل يعاملهم بمزيد إمداده ، وأخيرًا عرض عليه موضوع الرسالة فوصف الشخص الذي يتشفع فيه الآن لدى

(١) البكري : ستور الغرائب ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١) المصدر ذاته : ص ٥٣ ، ٥٤ .

الوزير الأعظم بأنه مستقيم ناصح للسلطان مخلص في المقدمة ، وطلب من الوزير الأعظم أن ينعم عليه وأن ينظر بعين العناية إليه ، وختم رسالته بالدعاء والصلاة والسلام على رسول الله[١] .

ومنها رسالته إلى الوزير الأعظم البسنوي يوصى فيها بحاملها خيرًا ؛ لأنه من المنتسبين الصادقين في مودته ، وقد افتتح الشيخ البكري رسالته بمدح الوزير الأعظم محمد باشا والدعاء له . . ثم عرفه بأن حامل رسالته هذه من المنتسبين إليه المحبين له ، وطلب من أن ينظر إليه بعين العناية والرعاية[٢] ، ومنها رسالته إلى البسنوي يوصيه فيها خيرًا بأحد موظفي الدولة العاملين بالمدينة المنورة ، ويصفه فيها بأنه كان يسير مع أهلها على الأسلوب الأقوم ؛ فهو لهذا حقيق بمزيد العناية ووافر الرعاية[٣] ، ولم تكن رسائل الشيخ البكري إلى الصدر الأعظم مقصورة على ترقى الأمراء ، والعناية بالعاملين في الدولة وتقديم صورة مشرفة عن أعمالهم وغير ذلك من البر بالعاملين ؛ فلقد تطرقت أيضا إلى الرعايات الاجتماعية للأسر الفقيرة وذوي الحاجات[٤] ، ومما هو جدير بالذكر إن رسائل البكري إلى هذا الصدر الأعظم قد ذخرت بنصائح العدل والنظر في مصالح العباد ، فكثيرا ما كان الشيخ البكري يضمن رسائله هذه أن العدل من دعامات العز والملك ، ومن أسباب العنايات الإلهية بالحاكم في الأرض[٥] .

ولا يمكن التغاضي عن رسائل الشيخ البكري إلى هذا الصدر الأعظم والتي حفلت بآيات ود الصداقة والإخاء ؛ فمنها رسالته التي يمدحه فيها ويعبر له عن عظيم وده وأشواقه ثم يدعو له[٦] ، ومنها رسالته التي يمدح فيها السلطان العثماني ثم يمدحه ويدعو لهما

---

(١) المصدر ذاته : ص ٧٦ ، ٧٧ .
(٢) المصدر ذاته : ص٩٥ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٤٧ ، ١٤٨ .
(٤) المصدر ذاته : ص٧٤ ، ٧٥ .
(٥) المصدر ذاته : ص ٧٧ ، ٧٨ .
(٦) المصدر ذاته : ص٥٠ .

بخير[١] ، ومنها رسالته التي يعبر فيها عن حبه له وشوقه إليه ، ثم يذكر له في نهايتها أنه ما تأخر عن زيارته بمدينة القسطنطينية إلا لقيامه بتصدر وفود المسلمين المسافرين إلى الاراضى الحجازية لأداء فريضة الحج وسنة العمرة في هذا العام وزيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وختم الشيخ البكري رسالته هذه بوعد منه للصدر الأعظم معلق على مشيئة الله عز وجل بزيارته في مدينة القسطنطينية[٢] ، ومن رسائل البكري التي بعث بها إلى السلطان العثماني والصدر الأعظم معًا ؛ رسالته التي ضمنها أصدق عبارات الوفاء والود ، وأفاض فيها بالتهنئة بما من الله سبحانه وتعالى به على الدولة العثمانية بالانتصارات العظيمة في بلاد الفرس وبلاد المجر[٣] .

ومن علماء الأزهر الذين كانت تربطهم صلات ودية ببعض الصدور الأعاظم الشيخ أبو بكر بن أحمد قعود النسفي المصري الحنفي عالم النجوم والأوفاق ، والعلوم الغريبة الرحالة في سبيل المعارف والعلوم ، دخل دمشق في آخر رحلة إليها سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م ، والتقى بوزيرها محمد باشا فبالغ هذا الباشا في إكرامه فبشره الشيخ النسفي بالوزارة العظمى ، وعين له اليوم الذي سيصل فيه البريد السلطاني بتعيينه وزيرًا أعظم في الدولة العثمانية ، ولما صدقت النبوة شد محمد باشا رحاله إلى القسطنطينية احتفل به محمد باشا وأكرمه ، ومنحه منحًا مالية كبيرة وفرض له رواتب وعلوفات من مالية مصر . . فلما رجع إلى مصر أصبح بفضله وعلمه ذا مكانة عالية عند وزرائها وأمرائها[٤] .

ومنهم الشيخ يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله الشلوي الملباني الجزائري المالكي المدرس بالأزهر ، الرحالة في سبيل العلوم والمعارف المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م ، رحل إلى دمشق وعقد بجامع بني أمية دروسًا للعلم ، وحضر عليه علماء دمشق وفضلاؤها

---

(١) المصدر ذاته : ص ٧٣ ، ٧٤ .
(٢) المصدر ذاته : ص ١٤١ ، ١٤٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٩٣ ، ١٩٤ .
(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص ٧٨ ، ٧٩ .

ثم توجه إلى الدولة العثمانية[١] ، فاجتمع به كبار علمائها وبالغ في إكرامه شيخ الإسلام يحيى المنقاري ، كما اجتمع بالصدر الأعظم أحمد باشا فاضل كوبريلي زادة[٢] ، واعتنى به عناية فائقة ومهد له حضور مجالس العلم التي اعتاد أن يعقدها علماء الدولة العثمانية في حضور السلطان العثماني نفسه ، وكان سلطان الدولة العثمانية آنذاك محمد الرابع ابن السلطان إبراهيم[٣] .

الصلات الودية بين علماء الأزهر والباشوات

كان من الطبيعي أن تنشأ علاقات واسعة بين علماء الأزهر في مصر وبين ولاتها الباشوات العثمانيين ، وكان من الطبيعي أيضًا أن تكون هذه العلاقات ودية تارة وعدائية تارة لصدور سياسة العلماء عن الشرع ، وعدم التزام بعض الباشوات بما تقرره الشريعة الإسلامية ، أضف إلى هذا أن الباشوات العثمانيين لم يكونوا جميعًا على مستوى واحد من العدل والورع ، ولقد كان في الباشوات من اتصف بصفة العدل والتمسك بتعاليم الشرع ، وكان فيهم من اعتاد الظلم والطمع وسفك الدماء ، فمن هنا نشأ تنوعٌ في الصلة التي كانت قائمة بين العلماء وولاة مصر الباشوات ، لقد كانت صلتهم بولاة العدل صلات ود وثقة ، وكانت صلتهم بولاة الجور والجشع صلات نفور ومجابهة ، وكانت صلات الود والثقة بين العلماء والباشوات تدور في ميادين السياسة والمال ، وإنصاف المظلومين ، وأحيانًا كانت تدور في ميادين العلوم والمناظرات ، وأحيانًا أخرى كانت تسرح في ميدان الصداقات الخالصة ، ونستتبع فيما يلي الصلات الودية التي كانت قائمة بين علماء الجامع الأزهر وهؤلاء الباشوات .

---

(١) لم يذكر المحبى تاريخ دخوله دمشق والدولة العثمانية ، لكنه ذكر أنه دخل مصر سنة ١٠٧٤هـ ، وذكر أنه لما دخل الدولة العثمانية التقى بالمفتى الأعظم يحيى المنقارى ، وفى تاريخ الدولة العثمانية أن مشيخة المنقارى استغرقت الفترة من سنة ١٠٧٢ إلى ١٨٠٤ هـ ؛ فبناء على ماتقدم تكون رحلة الشيخ الجزائرى محصورة فى الفترة الواقعة بين سنتى ١٠٧٥ و ١٠٨٤هـ / ١٦٦٤ - ١٦٧٣م .

(٢) عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص ١٠ .

(٣) تولى السلطنة من سنة ١٠٥٨هـ إلى ١٠٩٩هـ / ١٦٤٨ - ١٦٨٧م ، المصدر ذاته : ص ٤ .

كان داود باشا الذي تولى حكم مصر في المحرم سنة ٩٤٥ هـ / مايو ١٥٣٩ م محبًا للعلماء والأئمة الفضلاء محسنًا إليهم ، فنشأت بينه وبينهم صلات كان ميدانها مجالس العلم وكتبه ، فسوق العلم لديه رائجة وحبه للعلم حبب إليه العلماء ، فغدا شديد الشغف بالعربية وتراثها ؛ فجمع الكثير من كتبها بالشراء والاستنساخ فتكونت لديه مكتبة كبيرة في مختلف الثقافات الإسلامية[١] ، ولم يكن هذا كل ما حبب إليه العلماء وحببه إليهم ، فلقد كان داود باشا حاكمًا عادلاً عفيف اللسان ورع النفس فأيد الله دولته بالرخاء وكثرة الأرزاق ، فعاش الشعب أيامه منعمًا مرفهًا ؛ لهذا لن نذهب بعيدًا لكي نلتمس أسبابًا لبقائه في حكم مصر ما يقرب من اثني عشر عامًا ، وهي أطول فترة قضاها حاكم عثماني في ولايته على مصر .

وقد روى ابن أبي السرور البكري في تاريخه أن جده شيخ الإسلام أبا الحسن محمدًا البكري كان شيخًا لحلقة مشهورة بالجامع الأزهر ، ولقد أخبر عنه قطب الزمان الشيخ الشعراني أنه بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، وكان من المعاصرين لداود باشا الذي طالما تمنى أن يجتمع به وينعم برؤيته إلى أن توفي محمد المتوكل على الله الخليفة العباسي ؛ فتجمع الناس للصلاة عليه بسبيل المؤمنين ، وتوجه الشيخ أبو الحسن مع من توجه للصلاة على الخليفة العباسي ، وذلك لشرف نسبه وجلس على سجادته منتظرًا قدوم الجنازة وإذا بداود باشا قد أقبل أيضًا للصلاة عليه ، فلما علم أن الشيخ أبا الحسن قد حضر للصلاة على الخليفة بسبيل المؤمنين فرح فرحًا عظيمًا ، وأقبل نحوه للسلام عليه وتأدب في مجلسه ، وجلس بجانبه وكان بجوار الشيخ أبي الحسن ولده محمد البكري فقال له الباشا : يا سيدي من هذا الذي يجلس بجانبكم؟ فالتفت إليه الشيخ وقال له : هذا ولدي محمد وهو الآن فيه أهلية للإفتاء والتدريس ، فقال الباشا : جعل الله البركة فيكم وفي نسلكم إلى يوم القيامة ، ولقد اعتقدت صحة نسب هذا المتوفى وأنه من بني العباس لاجتماعي بكم في مجلس الصلاة عليه ، وكنت أود من قديم الزمن الاجتماع بكم والتبرك بمشاهدتكم ، فدعا

---

(٢) ابن أبي السرور البكري : النزهة الزهية ، ورقة ٢٣ .

الشيخ له وقام الناس معه للصلاة على الخليفة ، ولما توفى الشيخ أبو الحسن سنة ٩٥٢ هـ/ ١٥٤٥ م ، عين داود باشا ابنه الشيخ محمد البكري في التدريس بصحن الجامع الأزهر عوضًا عن أبيه وقال : لقد أخبرني والده أن فيه أهليه للإفتاء والتدريس(١) .

كان الشيخ عبد الوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م ، ممن يكثرون التردد على دور الحكم وذوي السلطان للشفاعة عندهم في المظلومين وذوي الحاجات ، وكان يرى أن هذا من مبادئ المسلم المتشرع السالك فيروي عن نفسه قائلاً « ومما منّ الله به على قبول شفاعاتي عند الأمراء واعتقادهم في الصلاح من غير مطالبتي بكرامة» ، ومع هذا فقد كان يرى أن الغضب ممن طلب في بيته فلم يسمح لطالبه بالدخول لا يتفق ومبادئ الشريعة والتصوف شريعة وحقيقة ، ثم يتساءل متعجبًا من هؤلاء الذين يتناولون من لم يسمحوا لهم بمقابلتهم بالتشهير والتجريح فيقول : ألم يقرأ هؤلاء قول الله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلاَ تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٢) ، فشيء شهد الله سبحانه وتعالى بأنه أذكى للعبد فكيف يليق به أن يتكدر إذا حدث له ذلك(٣)؟ ، وكان للشعراني صلات بولاة مصر الباشوات العثمانيين لم تخرج في بواعثها وأهدافها عن صلات من سبقه من العلماء ، فيروي الشعراني عن نفسه قائلا ومما منّ الله تبارك وتعالى به علي حسن سياستي لمن أشفع عنده من الولاة وغيرهم ؛ فيلهمني الله تبارك وتعالى كلامًا لم يمر على بالي قبل ذلك فينحل غضب ذلك الأمير بعون الله تبارك وتعالى وقدرته ، ولما شفعت عند الوزير على باشا(٤) بمصر في محمد العبادي لما نقم عليه ، وأراد نفيه من مصر وأراد أن يبيع عبيده وجواريه وأمتعته قلت له : قد

(١) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٥١٧ تاريخ ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) سورة النور : الآية رقم (٢٨) .

(٣) عبد الوهاب الشعرانى : لطائف المنن والأخلاق فى بيان وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق ، وهى المنن الجالية للسرور ، البشرى : ج١ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٠٣م ، ص ١٨٠ ، ١٩٠ .

(٤) تولى حكم مصر فى الفترة من شعبان ٩٥٦ إلى محرم ٩٦١هـ / أغسطس ١٥٤٩ - ديسمبر ١٥٥٣م .

جئنا نشفع في محمد العبادي ؛ فإن كان يستحق أن نشفع فيه فشفعونا فيه ، وإن كان لا يستحق فالفقراء معكم عليه حتى يتأدب ، فإنا لا نوالي من خرج على طاعة ولي الأمر فتبسم وانحل غضبه ، فقلت له : حلمكم يسع آلافًا من أمثال العبادي ، وكان قد رد شفاعة من هو أعظم مني قبل ذلك[(١)] ، وقد عقد الشعراني في كتابه مطلبًا في وجوب حفظ الأدب مع السلطان ونوابه ، وجعل هذا مِنَّةً من مِنَنْ الله عليه ، ثم ذكر أنه يجب على العالم إذا ما أراد أن يغير مسلكًا سياسيًا في الدولة يرى أنه لا يتفق مع الشرع أن يتباحث مع السلطان أو نائبه ، وأن يتفق على ذلك حتى لا يقع عليه هلاك أو تحدث فتنة[(٢)] ، وكان الوزير علي باشا الذي عاصره الشيخ الشعراني حاكمًا عادلاً محبًا للعلماء محسنًا إليهم مواسيًا للفقراء مكثرًا من بناء المساجد ملازمًا لإصلاحها ، وكان المصريون يبادلون هذا الباشا إكراما بإكرام وودا بود ، وينزلونه منهم منزلة الأب الرحيم[(٣)] ، كذلك كان الوزير على باشا الخادم الذي تولى مصر في شهر صفر سنة ٩٦٦هـ / نوفمبر ١٥٥٨م حاكمًا عادلاً محبا للعلماء كثير الإحسان إليهم ، ومن شواهد عدله أنه لما توفى في شهر ذي الحجة سنة ٩٦٧هـ/ سبتمبر ١٥٦٠م ، لم يجد القسَّام الشرعي في خزانته سوى سبعة دنانير[(٤)] .

عندما تولى مسيح باشا حكم مصر في أول شوال سنة ٩٨٢هـ/ يناير ١٥٧٥م ، قضى على العصابات وقطاع الطرق الذين انتشروا منذ تولى حكم مصر حسين باشا في أول المحرم ٩٨١هـ/ مايو ١٥٧٣م ، إلا أنه أراق في سبيل إقرار الأمن كثيرًا من الدماء ، ذكر البكري في تاريخه أنه قتل زهاء عشرة آلاف رجل معظمهم من اللصوص كما أعلن الحرب على الرشوة والمرتشين ، فلهذا أصبحت الديار المصرية في عهده عامرة آمنة[(٥)] ، ومن مظاهر صداقة

(١) عبد الوهاب الشعرانى : لطائف المنن ، ج١ ، ص ١٨١ .

(٢) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ .

(٣) الملوى : تحفة الأحباب ، مخطوطة سبق ذكرها ، ورقة ٨٤ ، وابن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة ، الورقتان ١٧ ، ١٨ .

(٤) المصدران السابقان : الأول ورقة ٨٥ ، والثانى ورقة ١٨ .

(٥) ابن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، ورقة ٢٧ .

مسيح باشا للعلماء أنه احتفى بصحبة الإمام الشيخ نور الدين القرافي القاضي المالكي بالقاهرة[١] ، فبنى له جامعًا عظيمًا بباب القرافة بالقاهرة ، وأنشأ له أوقافًا وجعل نظرها وتصرفها بيد الشيخ نور الدين يديرها وينفق منها حسب اجتهاده ونظره ، وشرط مسيح باشا في كتاب هذا الوقف النظر له ولذريته من بعده ، وكان لصلة مسيح باشا بالعلماء وما لديه من أساس ثقافي إسلامي أثر واضح في اصطباغ رسائله وفرماناته بالصبغة الدينية ، فقد أمر كتاب الديوان بأن يصدروا الكتب والفرمانات الديوانية بالمقدمة التالية وهي« بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم وأتقوا الله لعلكم ترحمون ، يا عباد الله اجتهدوا في دين الله وأعملوا بشرع الله[٢] .

كان لأويس باشا الذي تولى حكم مصر سنة ٩٩٤هـ/ ١٥٨٦م ، مجلس خصصه لأهل العلم على طريقة السلاطين العثمانيين ، ومن العلماء الذين كان لهم جولات في علوم الحديث الشريف بمجلس أويس باشا الشيخ بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر بن يونس القرافي المتوفى سنة ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م[٣] .

وقد تركت لنا رسائل الشيخ محمد البكري المتوفى سنة ٩٩٤هـ / ١٥٨٥م ، أوضح الصلات بين العلماء وبين الباشوات الولاة على مصر وغيرهم ، وقد كان لهذه الرسائل ثلاثة اتجاهات : تمثل الإتجاه الأول في تعبير البكري ومدحه عن مشاعره الإنسانية نحو بعض هؤلاء الباشوات ، وتقديره لما تحلوا به من صفات ومدحه لما قاموا به من جهود في خدمة الدولة ، والاتجاه الثاني كانت تشكله شفاعات البكري ووساطاته لجلب نفع لمستحقه أو لدفع ضرر عمن لا يستحقه ، ويتضح الاتجاه الثالث في استخدام مركزه الديني في العالم

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل١٩ المواد ٢٩٠٦ ، ٢١٤٥ ، ٢٥٧٥ ، ص٣٦٦ ، ٤٢٤ ، ٤٩٨ .

(٢) البكرى : النزهة الزهية ، ورقة ٢٨ .

(٣) محمد بن يحيى القرافى : رسالة فى تخريج لولاك ما خلقت الأفلاك ، ورقة ١٧٣ ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٤ مجامع ، حديث الدار ٢٢٧ .

الإسلامي ؛ لخدمة سياسة الدولة العثمانية التي لا تتعارض والشريعة الإسلامية ، فمن رسائله التي تألف منها الاتجاه الأول ؛ رسالته إلى بعض الباشوات يمدحه ويرجو من الله تعالى أن يعمر بدولته البلاد وينفع العباد ، وأن يقمع بشوكته أهل الطغيان والفساد ، ثم يخبره بأنه تلقى كتابه العالي ويرجوه أن يواصل الكتابة إليه[١] ، أما رسائله التي تشكل منها الاتجاه الثاني ؛ فمنها رسالة إلى أحد الباشوات الذين قادوا كتائب الجهاد العثمانية لمواجهة الأوروبيين في أوروبا وجيوش الإسبان في تونس ، وقد افتتحها البكري بمدح هذا الباشا والدعاء له ثم وصفه بأنه قائد قطع دابر أهل الصلبان والأزلام ، وطلب منه في نهاية رسالته أن يشمل حامل رسالته بنظر عنايته وعظيم رعايته لأنه من الفقراء المخلصين[٢] .

وكان البكري يتوصل أحيانًا لقضاء مآرب الناس لدى الباشوات بذوي النفوذ من علماء الدولة العثمانية ، ونجد هذا في رسالته إلى أحدهم والتي صدرها بمقدمة اشتملت على شعر ونثر ضمنها مدحه والثناء عليه ، ثم قال : إنه عندما عاد من الديار الحجازية بعد أن أدى مناسك الحج والعمرة أقبل عليه العلماء في مصر زرافات ووحدانًا ، وقد ذكر الجميع علمكم وفضلكم ، وأكثر من الثناء عليهم سيدنا الشيخ القانت الأوّاب العالم بمذهب الإمام الشافعي بلا ارتياب شمس الملة والدين فلان[٣] ، فلما رأيته يعرف الحق لأهله زادت محبته عندي وأقبلت أعظم إقبال على مودته فإخوان الصدق إخواننا ، ثم عرض مطلبه فقالب فلزم أن أعرض عليكم حال هذا العالم الشاكر ؛ ليقابله مولانا من حسن نظره إليه بما تقر به النواظر ، وفي الحقيقة أن إكرام أمثاله إن كان له أمثال واجب بكل حال» ولم ينس البكري أن يخبر صاحبه العالم العثماني في رسالته هذه عن أحوال الديار المصرية والباشا الحاكم بها ردًا على سؤاله عن ذلك فقال وإن سأل مولانا عن الديار المصرية فبحمد الله مولانا

(١) محمد البكرى : دستور الغرائب ، ص ٢٤ .
(٢) المصدر ذاته : ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .
(٣) أخفيت كثير من الأسماء التى تضمنتها رسائل الشيخ محمد البكرى لأسباب دينية أو اجتماعية او سياسية .

الباشا قامع المفسدين، ودافع المعتدين ومكرم العلماء والصالحين، فالحمد لله الذي جعل هذه الدولة الشريفة وأهلها في أشرف حال وأنهم بال[١] .

أما رسائل البكري التي وضح فيها الاتجاه الثالث: فمنها رسالته إلى السيد حسن بن نُمَيّ أمير الحرمين، والتي صدَّرها بمقدمة اشتملت على الدعاء له ولأهل الحرمين، ثم أخبره بأن فخر الوزراء سنان باشا قادم بجيوش سلطان سلاطين الإسلام إلى البلد الحرام، ووجه البكري رسالته تحذيرًا لكل من يحاول التعرض لجيش السلطان بسوء[٢]، ثم ختم رسالته بأخبار ابن نمي بأن رسالته العالية قد وردت عليه[٣]، ولما زحف سنان باشا بجيوشه مخترقًا جزيرة العرب متجهًا إلى اليمن؛ كتب الشيخ البكري إلى ابن نُمَيّ رسالة لا تخرج في مضمونها عن رسالته السالفة الذكر، غير أنه صرح في رسالته الأخيرة بالهدف الحربي الذي يتجه إليه سنان باشا، وهو فاتح اليمن وإخضاعه للسلطنة العثمانية[٤] .

ولما تولى السيد محمد باشا الشريف حكم مصر في شوال سنة ١٠٠٤ هـ/ يونيو ١٥٩٦ م، أعطى لمجتمع علماء مصر اهتمامًا واضحًا، كما شكَّل هؤلاء العلماء جبهة وقفت إلى جواره ضد التمرد العسكرى« الطلبة أنذاك»، وقد اختص هذا الباشا بصحبة الشيخ أبي السرور البكري، وشاركه أفراحه واستمع إلى دروسه التي كان يلقيها في المشهد الحسيني بالقاهرة، كما جدد هذا الباشا عمارة الأزهر وقبلته القديمة وأجرى بعض التغذية للمجاورين به، وكان لا يدع مجالس التفسير به، وقد أطنب بن أبي السرور البكري المؤرخ في الثناء على خلق محمد باشا ودينه، وأعتقد أنه ما نجا من المتمردين العسكريين إلا بما له من عمل طيب وكرامة عند الله تعالى[٥] .

---

(١) محمد البكرى: دستور الغرائب، ص ١٧٢ – ١٧٥ .

(٢) لم يذكر البكرى الجهة التى كانت تقصدها جيوش الدولة العثمانية، وكان ذلك محافظة منه على ما اعتبر فى هذا الوقت سرًا حربيًا، ولقد اتجه بعد ذلك سنان باشا بجيوشه إلى اليمن لإخطاع ثواره ولتدعيم نفوذ الدولة العثمانية بعد سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م. النهراوى: البرقاليمانى، ص ٢١٤ .

(٣) محمد البكرى: دستور الغرائب، ص ١٩٣ / ١٩٤ .

(٤) المصدر ذاته: ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٥) البكرى: النزهة الزهية، الورقتان ٣١ ، ٣٢ ، وكشف الكربة، ورقة ٣٩ .

ولقد عضد العلماء جميع الباشوات الذين تولوا حكم مصر إبان سيطرة المتمردين العسكرين «الطلبة» ، وكان لأقلامهم وألسنتهم عمل لا يقل شأنه عن عمل السيف ، فمن ذلك شعر ابن أبي السرور البكري في مدح الوزير محمد باشا السلحدار آخر وزير حكم مصر تحت سيطرة « الطلبة » ، وتمكن من القضاء عليها في سنة ١٠١٧ هـ/ ١٦٠٨ م[١] ، كما سجل لنا كبار العلماء في قصائدهم الشعرية المعالم التاريخية لواقع الطلبة ، وضمنوها مدح هذا الوزير والدعاء له[٢] .

كذلك ظهر علماء عاصروا وقائع هذا العصيان ، وألفوا رسائل تاريخية جمعوا فيها أخبار هذه الوقائع وما قيل فيها من قصائد ، فمن هذه الرسائل «كشف الكربة في رفع الطلبة» للشيخ محمد بن أبي السرور البكري ، وقد أهداها إلى الوزير محمد باشا الذي جعل الله نهاية التمرد العسكرى « الطلبة» على يديه ، قال هذا المؤرخ في مقدمة رسالته هذهب أهديت إلى جنابه الكريم ومقامه الفخيم هذه الرسالة التي لم ينسج في هذه الواقعة عن منوالها ولا سمحت قريحة بمثالها ، ولم يعارضها من له في فن التاريخ باع مديد ولم يحم حولها طائر فضل ، ولو كان العماد عبد الحميد لما فيها من النكت الظريفة والاستطرادات اللطيفة والعظة والاعتبار[٣] .

ومنها كتاب« الدر المنضد في مدح الوزير محمد للشيخ زين الدين التحريري الحنفي» ولم يجعل التحريري كتابه مقصورًا على أخبار الوزير محمد باشا وقضائه على الطلبة في مصر ، وإن كان هذا الموضوع هو الدافع الذي دفعه لتأليف هذا الكتاب ، وإنما ضمنه موضوعات تعتبر عظات ونصائح للولاة والملوك ، كما ضمنه أخبار الولاة العثمانيين على مصر من خاير بك إلى محد باشا قاهر الطلبة سنة ١٠١٧ هـ/ ١٦٠٨م ، ثم ساق أخبار من جاء بعد محمد باشا من الولاة إلى تاريخ مصطفى باشا بوستناجى سنة ١٠٥٠هـ/

(١) المصدر ذاته : الورقات ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٩ .

(٢) المصدر ذاته : الورقات ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٢ ، والبكرى : النزهة الزهية ، الورقات ٣٨ ، ٤٠ .

(٣) المصدر ذاته : ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

١٦٤٠م ، ذيلاً على كتابه ، وقد أهدى كتابه هذا إلى محمد باشا قاهر الطلبة ، وقدم لهذا بمقال في العدل وفضله ضمنه مقطوعات وقصائد شعرية في مدح عدل محمد باشا منها هذه المقطوعة : بك دار النصر أضحت بهجة للناظرين . . رسم العدل عليها بالكرام الكاتبين . . فهلموا وادخلوها بسلام آمنين ، ومنها قصيدته التي مطلعها :

السعد أقبل نحو جاهك يحتمي ولنحو عزك بات أصبح منتمي
قطع المنازل والديار ولم ينخ إلا على باب الوزير الأعظم

ثم وصف محمد باشا بأنه محيي فضيلة العدل بعد موتها ، واستطرد قائلاً ومن هنا لما وجدت مولانا الوزير العالي المقام المخصوص بالمجد والإكرام متخلقًا بالعدل والإنصاف متلبسا بأحسن الأوصاف من أهل العلم والدين والخير والعفاف ، لا يعدل عن السنة والكتاب ملازما لمنهج الصواب قد أغاث الضعفاء والمساكين وأعان الفقراء والمضطرين وأزال ظلامة المنكسرين ، وأذهب عن المسلمين كل كربة خصوصًا بإبطال حادثة الطلبة التي أحرقت القلوب وأعمت العيون وأجرت المدامع كالعيون ، وقد عجز عن إبطالها قبله كل وزير وكبير وعزيز وأمير فجزاه الله على ما صنع خيرًا ، ودفع عنه ضيمًا وضيرًا وشكر سعيه العظيم إنه رؤوف رحيم ، أحببت أن أهدي إليه كتابًا نافعًا يأخذ مجامع القلوب ، وخير جليس في الزمان كتاب ، فجمعت هذا الكتاب لحضرته وصدرته بمدائحه السنة وسميته بالدر المنضد في مدح مولانا الوزير محمد، ، وسلكت فيه سبيل الاختصار وجانبت فيه الإطالة والإكثار ، ورتبته على ثلاثة أبواب وخاتمة .

الباب الأول : في الكلام على العدل وفضله وهو ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فيما ورد عن العدل وفضله من الآيات القرآنية .

الفصل الثاني : فيما ورد عنه من الأحاديث النبوية .

الفصل الثالث : فيما ورد فيه من مناقب الملوك والوزراء والحكام .

الباب الثاني : فيمن ولي مصر من الملوك العثمانيين .

الباب الثالث : فيمن ولي مصر من الولاة العثمانيين إلى الوزير محمد باشا المتولي سنة ١٠١٦هـ .

الخاتمة : في الرفق بالرعية[١] .

وكتاب التحريري أحد الشواهد الواضحة على أن الود الذي كان قائمًا بين العلماء وبعض الباشوات ، لم يلههم عن إسداء النصح والحث على إقامة العدل والرفق بالرعية .

العلماء والوزير علي باشا الحكيم :

ومن الباشوات الذين كان لهم صلات ودية بعلماء مصر علي باشا بن الحكيم ، الذي ولي حكم مصر في جمادى الثانية ١١٥٣هـ (سبتمبر ١٧٤٠م) ، وقد بدأت صلته بالشيخ أحمد البكري في عالم الرؤيا ذات ليلة كان فيها علي باشا على رأس جيش يحاصر قلعة بوصنة بأوروبا ، وقد طال أمد حصارها ، وكاد يدب اليأس في قلبه وقلوب من معه ، فلما نام تلك الليلة رأى ثلاثة من الملثمين يتقدمهم رابعهم حاملاً اللواء ، فلما استطلع علي باشا أمرهم ، على أن هؤلاء البكري وإخوانه ، أتوا لفتح قلعة بوصنة انتصارًا لسلطان الإسلام ، فهب مستبشرًا من نومه ليشاهد مع صبح ذلك اليوم راية التسليم البيضاء وقد رفعها المحاربون في قلعة بوصنة فاستولى عليها في ذلك اليوم ، ورجع علي باشا الحكيم من غزوة بوصنة ، لينفذ أمرًا سلطانيًا بولايته على مصر ، وهنام عقد أواصر صداقة قوية بالشيخ البكري ، وكان لا ينقطع عن زيارته وتقديم الهدايا إليه ، كما أمر بغرس بستان له وبناء حوائط حوله بجوار منزله المطل على بركة الأزبكية[٢] .

ولم تكن صلة علي باشا بالشيخ أحمد البكري الصديقي مقصورة على الانتفاع الديني والأخلاقي ، فلقد كانت هناك صلة بينهما هدفها الانتفاع العلمي ، فلقد تلقى الباشا عن الشيخ ، واستجازه فأجازه البكري بما تلقاه عنه من علوم[٣] .

---

(١) التحريرى : الصدر المنضد : ص ص ٤ ، ٦ - ٨ مصدر مخطوط سبق ذكره .
(٢) الأمير أحمد : الدرة المصلنة : ج٢ ص ص ٤٧٢ - ٤٧٤ ، ٤٧٧ - ٤٧٩ مصدر مخطوط سبق ذكره .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل١٠٨ مادة / ٥١٢ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٦٣ .

وممن تلقى عن علماء مصر من الباشوات عبد الله باشا الكبورلي الذي تولى حكم مصر سنة ١١٤٣ هـ/ أغسطس ١٧٣٠ م ، فقد تلا القرآن الكريم بقراءاته على الشيخ شهاب الدين أحمد بن عمر الإسقاطي الحنفي ، واستجازه بما تلقاه عنه فأجازه ، كما تلقى الكبورلي عن الشيخ أحمد العماوي المالكي الكتب الستة والمواهب اللدنية للقسطلاني ، وألفية المصطلح للإمام العراقي رواية ودراية وإجازة[١] ، كذلك تلقى هذا الباشا عن الشيخ الشبراوي شيخ الجامع الأزهر بعض صحيح البخاري وصحيح مسلم وبعض سنن أبي داود وابن ماجه والنسائي وبعض موطأ مالك فى الحديث ، وبعض جامع الترمذي وبعض شمائله ، والشفاء للقاضي عياض وكلاهما فى فضائل النبي وأوصافه ، وبعض الجامع الصغير للحافظ عبد الرحمن السيوطي في الحديث ، وبعض ألفية الإمام العراقي في مصطلح الحديث ، وشرحها لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، وبعض شرح جوهرة التوحيد وبعض تفسير القاضي البيضاوي ، وكان ذلك في عديد من المجالس التي حضرها أفاضل حاشيته وأماثل طائفته مع البحث الدقيق والفهم الأنيق ، ثم استجاز عبد الله باشا الشيخ الشبراوي بما تلقاه عنه من علوم فأجازه[٢] .

ولما تولى أحمد باشا حكم مصر في المحرم ١١٦٢ هـ/ ديسمبر ١٧٤٨ م ، عقد الديوان وخَلَعَ الخلع على العلماء والأمراء والأعيان ، وكان أحمد باشا من أهل العلم والفضل له مدارسه في العلوم الرياضية فلما اجتمع عنده صدور العلماء في ذلك الوقت ، وهم الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخان سالم النفراوي وسليمان المنصوري تباحث معهم في شتى العلوم ؛ فلما افتتح معهم حديث الرياضيات أحجموا وقالوا : لا نعرف هذه العلوم ، فأنكر ذلك عليهم وسألهم " كيف يكون غاية تحصيلهم الفقه والمعقول والوسائل وتتركون المقاصد "؟ فقال الشبراوي : أن أهل الأزهر يشتغلون ببعض العلوم الرياضية الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب والغبار ، فقال الباشا : وعلم

(١) المصدر ذاته : ص١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٤ .

(٢) ثبت الشيخ عبد الله الشبراوى : مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٧٦٤ ب ، الورقتان ١ ، ٢ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

الوقت من العلوم الشرعية بل هو من شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت ، واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك ، فقال الشبراوي : نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، فقال الباشا : وأين البعض؟ ، فقال الشبراوي : موجودون في دورهم يُسْعى إليهم ، فطلب الباشا أن يعرفوه بأفاضلهم ، فأرشدوه إلى الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت فتتلمذ أحمد باشا على يديه ، وكان يحضر مجلسه في يومين من كل أسبوع هما يومي السبت والأربعاء ، وأدرك منه مأموله من العلوم ووصله بالبر والإكرام ، وكان يقول" لو لم أغنم من مصر إلا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني" وكان يقبل يديه كلما تعلم منه فنا ، ومما تلقاه أحمد باشا عن أستاذه حسن الجبرتي" علم رسم المزاول والمنحرفات" ، وقد رسم ومنح عدداً من المزاول نصب واحدة منها في الجامع الأزهر(١) .

وقد كان للشيخ حسن الجبرتي منزلة عظيمة في قلوب الوزراء ، وكانوا يسعون إليه ويقبلون شفاعته ولا يتوانون في حاجة يتحدث فيها ، ومن الأسباب التي ارتفعت بمكانة الشيخ حسن الجبرتي لدى هؤلاء الوزراء معرفته بلسانهم واصطلاحاتهم ، ومن أشهر أصدقائه الباشوات على باشا الحكيم وراغب باشا وأحمد باشا ، وكان هؤلاء الباشوات يسعون إلى الشيخ حسن الجبرتي لتبديل الكتب والملازم من مكتبته العظيمة ، وكثيراً ما كانوا يكرمونه ويقدمون إليه الهدايا ، بيد أن الشيخ حسن كان عفيف النفس لم يتطلع لشئ من الوظائف أو متاع الدنيا(٢) .

وقد ظهر بين العلماء والباشوات صلات يحكمها التعامل المالي ، وذلك كالصلات المالية التي كانت قائمة بين يحي باشا الذي تولى حكم مصر في جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ/ أغسطس ١٧٤١م ، والشيخ الشبراوي شيخ الجامع الأزهر ، وقد كان ميدان هذا التعامل المالي بعض الأراضى الزراعية بمصر ، جاء في وثائق الديوان العالي : أن الوزير يحي باشا حاكم مصر المحروسة قد تنازل بين يدي قاضي قضاة مصر عن حقه وحق تابعه محمد

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص٢٩٩ / ٣٠٠ .

ابن عبد الرؤوف لعلامة الزمان صدر المدرسين عمدة المحققين الشيخ جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر ، وهذا الحق في التصرف والتحدث والنظر على جميع الحصة التي قدرها السدس أربعة أجزاء من أربعة وعشرين جزءاً على الشيوع في كامل أراضى ناحية القنيات بولاية الشرقية ابتداءً من غرة شهر توت القبطي أول سنة أربع وخمسين ومائة وألف الخراجية ، وثبت هذا ثبوتًا شرعيًا بمحكمة الديوان في ١٦ من جمادى الآخرة سنة ١١٥٥هـ/ ١٧ أغسطس ١٧٤٢ م[(١)] .

تعد الفرمانات الديوانية الصادرة لصالح الشيخ أبي الأنوار محمد السادات من أوضح الصلات التي ظهرت بين العلماء والباشوات في ميدان تنفيذ الأحكام ورفع المظالم ؛ فمنها الفرمان الديواني الصادر في عهد إسماعيل باشا المؤرخ بالحادى عشر من جمادى الآخرة ١١٩٤ هـ/ ١٣ يونيو ١٧٨٠ م ، برفع المال الأميري المقرر والمظالم المحدثة عن أراضى قرية زفتى جوادة بولاية الغربية ؛ لكونها وقفًا تحت تصرف ونظر الشيخ السادات رصدها سلطان الدولة العثمانية عبد الحميد بن السلطان أحمد ؛ على حصة الشيخ السادات الواقعة بسفح الجبل المشهور بالمقطم بكتاب الوقف الصادر من ديوان مصر المالي المؤرخ بالحادى عشر من جمادى الآخرة سنة ١١٩٤ هـ/ ١٣ يونيو ١٧٨٠ م ، على أن يدفع الشيخ السادات مئتي وثلاثة وأربعين عثمانيًا لخزانة الديوان ؛ عوضًا عن المال الأميري وقدره ثلاثة وأربعون ألفًا ومائتان وستون نصفًا فضة[(٢)] ، ومنها الفرمات الصادر في عهد محمد باشا ملك ، المؤرخ بالثالث من شعبان سنة ١١٩٥ هـ/ ٢٤ يوليو١٧٨١ م ، برفع جميع المظالم القديمة والحديثة ، وما قرره محمد أبو الذهب على حصة الشيخ السادات في أراضى قرية زفتى جوادة وقرية أولاد خلف[(٣)] ، ومنها الفرمان الصادر في عهد يكن على باشا المؤرخ بالسادس من ربيع الأول سنة ١١٩٦ هـ/ ١٨ فبراير ١٧٨٢ م ، برفع جميع المظالم عن أراضى السادات[(٤)] ،

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل١ مادة / ٣٧٤ ، ص ١٩٠ .

(٢) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، فرمانات ديوانية ، وثيقة ٨ - ٢٧٨٤ تاريخ .

(٣) المصدر ذاته : الوثيقتان ١٩٩ ، ٣٦ تركى .

(٤) المصدر ذاته : وثيقة ٤ .

ومنها الفرمان الصادر في عهد إسماعيل باشا حاجي إلى اللواء على بك دفتردار مصر برفع جميع المظالم عن وقف الشيخ السادات في أراضي زحلى وأولاد خلف بولاية الغربية ، المؤرخ بالخامس عشر من شوال سنة ١٢٠٤ هـ/ ٢٧ يونيو١٧٩٠م[١] ، ومنها الفرامان الصادر في عهد محمد باشا عزت في الثالث من شهر رجب سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٤ فبراير ١٧٩٣ م ، بإعفاء جميع أراضي القريتين الواقعتين بإقليم فارسكور ، وهما محلة زحلى وعزبة أولاد خلف من جميع المظالم والحوادث لكونهما في تصرف ونظر والتزام الشيخ أبي الأنوار السادات كما تضمن الفرمان تقوية وتأكيد نظر وتصرف والتزام الشيخ السادات لهذه الأراضي لكونها وقفًا من أوقاف الله سبحانه وتعالى ، وأن هذه الأراضي أُعفيت من جميع المظالم والحوادث إكرامًا لحضرة الشيخ السادات[٢] .

وقد بلغت الصلات الشخصية بين الشيخ محمد السادات وعبدي باشا الذي تولى حكم مصر في المحرم سنة ١٢٠١هـ/ أكتوبر ١٧٨٧م ، حدًا جعل عبدي باشا يلبي دعوة الشيخ السادات إلى مأدبة غداء في الخامس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٠٣هـ / ١٢ يناير ١٧٨٩م[٣] .

وكان للشيخ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي نفوذ بين الباشوات والأمراء وشعبية بين العامة ، وكان يجيد اللغات التركية والفارسية والكرجية ، ولعل هذا بعض ما قربه من قلوب الباشوات ، فلما تولى محمد باشا عزت الكبير حكم مصر سنة ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م ، قرَّب منه الشيخ محمد الزبيدي وخلع عليه فروة سمور ، ورتب له تعيينًا من خاصة علوفاته شمل اللحم والسمن والأرز والخبز والحطب ، كما رتب علوفة أخرى قيِّمة بسجل الحرمين الشريفين وسجل السائرة ، ورتب له غلالاً من أنبار الدولة ، ثم رفع شأنه إلى الدولة العثمانية واصفًا ما عرفه من علمه وفضله العظيمين وطلب موافقتها على فرض مرتب شهر

(١) المصدر ذاته : وثيقة ٤٢ تركى .
(٢) المصدر ذاته : وثيقة ٣ .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٨٧ .

يصرف له من خزانة مصر ، فردت الدولة بموافقتها على صرف مائة وخمسين نصفًا فضة من الضربخانة "دار سك النقود المصرية" المصرية للشيخ محمد الزبيدي كل يوم[١] .

وكان الشيخ محمد بن على الصبان الشافعي صديقًا لإسماعيل باشا التونسي الذي تولى حكم مصر سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٩م ، وقد زاد هذا الباشا في إكرام الشيخ الصبان بعد ولايته على مصر ؛ فرتب له رواتب جزيلة كل يوم من الضربخانة المصرية ومال الجوالي ، كما رتب له خاصة علوفاته لحمًا وسمنًا وأرزًا وخبزًا وحطبًا ، وكان يهديه الكساوى القيمة والفراء ، فأقبلت الدنيا على هذا الشيخ وازداد رفاهة وغنى ، ولما شرع في إتمام زواج ابنه عليّ ؛ أقبل الناس عليه بالهدايا ملبين دعوته ، وتصدر إسماعيل باشا حفل المدعوين وأنعم على الزوج بهدية كبيرة من النقود ، كما ألبسه فروة الزفاف ثم أمر طبلخانته «الفرقة العسكرية الموسيقية» ، وجاوشيته وسعاته أن يزفوا العروسين[٢] .

ولكن على الجانب الآخر كانت هناك صلات قائمة بين علماء الأزهر والباشوات يحكمها الجفاء الذي كان يصل أحيانًا إلى المجابهة وأحيانًا أُخرى كان يقف عند حد الجفاء لا يتعداه ، ومن ذلك ما يلي :

- خاير بك الذي تولى حكم مصر سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م ، كان هو وعلماء الأزهر على طرفي نقيض ؛ لأنه كان جائرًا سفاكًا للدماء مرتكبًا للمحرمات[٣] ، وقد حدثت عديد من المجابهات بينه وبين علماء الأزهر .

- جركس إسكندر الذي ولى حكم مصر في سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م كان بينه وبين علماء الأزهر صلات غير ودية ، فقد حاربهم في وظائفهم ومرتباتهم وعلوفاتهم كما أوقف صرف المرتبات المعينة لكبار العلماء من أموال الجوالي ، ومع هذا فقد كان يبغض أبناء

(١) المصدر ذاته : ص ٢١٣ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٢٤٧ .
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ٣١٣ ، ٣١٦ .

العرب ولا يرفع عنهم المظالم، ويروي الملوي في تاريخه أن إسكندر باشا حينما حارب الفقهاء في وظائفهم رفعوا أيديهم بالدعاء عليه فاستجاب الله دعاءهم فعزل[1].

- كان الوزير خضر باشا الذي تولى حكم مصر في ذي الحجة سنة ١٠٠٦هـ/ يوليو ١٥٩٨م، يغلب عليه الشح الزائد فشرع في قطع علوفات العلماء من القمح؛ فتصدى شيخ العلماء بمصر محمد البكري للتحدث في هذه القضية عند الباشا، ولما صعد القلعة والتقى به اشتد معه في الحديث فقال الباشا: يا مولانا أن غالب الذين يصرف لهم القمح تجار وليس فيهم علماء، فقال شيخ الإسلام: يا مولانا الوزير نحن نكتب لكم سجلاً بأسماء العلماء الذين لهم رواتب من القمح، فوافق الوزير على ذلك وأمر الموظف المختص المقاطع جيب أن يذهب إلى دار شيخ العلماء للنظر في هذه القضية وضبط تلك الرواتب، وما زال شيخ العلماء يوالي هذا الأمر عنايته ومسعاه لدى هذا الباشا حتى أجاز الإعطاء للخاص والعام[2]، وجاء في تاريخ مصطفى الصفوي أن خضرًا باشا شرع في قطع أرزاق العلماء من القمح، ولكن لم يتم له ذلك ودفعها قهرًا[3].

الصلات الودية بين علماء الأزهر والأمراء

كان علماء الجامع الأزهر طبقة ممتازة المكانة والمنزلة في المجتمع المصري، ومن الطبيعي أن يكون لهم صلات بالأمراء المماليك والعثمانيين في مصر وغيرها، وكانت معظم هذه الصلات تدور حول السياسة والأمر بالحق والعدل والشفاعات وطلب العلوم، وسوف نرى بوضوح تلك الصلات وما حققته من أهداف اجتماعية ودينية فيما سنعرضه من وقائع تاريخية فيما يلي:

الشيخ عبد الرحمن الشامي مدرس العلوم الشرعية والعقلية بخانقاه سعيد السعداء بالقاهرة، المتوفى سنة ٩٤٠هـ-١٥٣٣/ م، أقبل عليه كبار الأمراء في الديار المصرية،

---

(١) البكرى: النزهة الزهية، ورقة ٢٧، والملوى: تحفة الأحباب، ورقة ٨٦.

(٢) البكرى: النزهة الزهية، الورقتان ٣٢، ٣٣.

(٣) الصفوى: صفوة الزمان، ص ١٥٠.

واعتقدوا فيه الولاية والصلاح فكانوا يعظمونه ويجلسون بين يديه ، ويخاطبهم بأسمائهم مجردة من الألقاب والتعظيم[١] ، وكان الأمير داود بن عمر أمير الصعيد يبجل علماء الأزهر والصوفية ، وكان يبعث إلى الجامع الأزهر كل عام بخمسمائة دينار من الذهب ، وقد انقطع هذا الدعم بموت هذا الأمير في سنة ٩٤٤ هـ/ ١٥٣٧ م[٢] ، أما الخواجا خضر بن عبد الله الرومي الذي تقلد إمارة الحج المصري إبّان الفترة من سنة ٩٦٤ إلى ٩٦٧ هـ/ ١٥٥٦ - ١٥٥٩ م ، فإنه كان ملازمًا لمجالس العلماء خصوصًا لمجلس الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، فلما توفي الشيخ الشعراني بنى قبته وأصلح مدرسته[٣] .

حافظ عمر بك ابن عيسى بك أمير عربان البحيرة وأمير الحج المصري في سنة ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢ م على أمجاد أبيه عيسى بك ؛ فزاد في فروض أبيه المالية التي فرضها لعلماء الأزهر ، كما تكفل بقضاء جميع حاجات العلماء والمجاورين المنقطعين للعلم ؛ إعانة لهم وتقوية لكي يتمكنوا من المضي في طلب العلم[٤] .

تعتبر رسائل الشيخ محمد البكري نماذج تاريخية باقية تظهر فيها بوضوح الصلات بين رجال العلم ورجال السياسة في القرن العاشر الهجري ، وبحصر هذه الرسائل وتصنيفها اتضح أنها تدور في ميادين ثلاثة الأول : الصلات الشخصية ، والثاني : قضاء مصالح الناس والمطالبة بحقوقهم والشفاعة لهم ، والثالث : النصح لأولي الأمر بالتزام مبادئ الحق والعدل .

فمن أمثلة رسائله التي دارت في الميدان الأول : رسالته إلى أحد رجال الدولة العثمانية يهنئه فيها بسلامة العوده من السفر[٥] ، ومنها رسالته إلى أحد أتباع محمد باشا يمدحه فيها ويفصح به عن وده[٦] ، ومنها رسالته إلى الأمير إبراهيم يمدحه فيها ويعبر له عن

(١) الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص ٢٥٤ / ٢٥٥ .
(٢) النهروانى : البرق اليمانى ، ص ٧٣ .
(٣) أحمد الرشيدى : حسن الصفا ، الورقة ٥١ .
(٤) المصدر ذاته : الورقة ٤٦ .
(٥) محمد البكرى : دستور الغرائب ، ص٤٤ ، ٤٥ .
(٦) المصدر ذاته : ص ٤٨ ، ٤٩ .

وده ، ويدعو الله أن يطوي ما بينهما من شقة البعد[١] ، ومنها رسالته إلى أمير الحج المصري مراد باشا يمدحه ويظهر له فيها وده به ، ويبلغه أنه من الداعين له خصوصًا عقب دروس العلم الشريف ومجالس الخيرات[٢] ، ومنها رسالته إلى سليمان بك أمير اللواء يمدح فيها عدله ، ويصفه بأنه معمر الصعيد ويبشره بقوله تعالى ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾[٣] .

أما الرسائل التي دارت في الميدان الثاني ، وهو قضاء مصالح الناس والمطالبة بحقوقهم والشفاعة لهم ، فمنها رسالته إلى دفتردار مصر يشفع في أحد الناس عنده ، ويطلب منه أن يشمله بإحسانه[٤] ، ومنها رسالته إلى أحد الأمراء يثني فيها عليه ، ويطلب قضاء أمر لحامل رسالته هذه إليه[٥] ، ومنها رسالته إلى أحد رجال الحكم والسلطة يثني فيها عليه ثم يعرض عليه أمر أحد الأشراف الذي سجن بسبب ما عليه من ديون ، ويقول إنه مُعسِر لا يستطيع أدائها ، ويطلب إقامة صلح بينه وبين خصومه ينص فيه على تقسيط ما عليه من ديون لهم ؛ إكرامًا لجده[٦] ، ومنها رسالته إلى أحد رجال الحكم والسلطة يثنى فيها ، ويطلب إطلاق سراح مطايا استولى عليها بعض ذوي النفوذ بدون وجه شرعي ، ويرجو إعادتها ليد مالكها الحقيقي حامل رسالته لأن الشرع بجانبه وحجة الحق بيده[٧] .

ومنها رسالته إلى أمين الشئون الأميرية يوصيه بأحد أتباعه ويطلب منه تمكين من حقه[٨] ، ومنها رسالته إلى أحد رجال الحكم والسلطة يثني فيها عليه ثم يطلب فيها رفع المظالم التي وقعت على جماعة من أحبابه وخاصته ، وردع من جعل الباطل سببًا لإيذائهم

---

(١) المصدر ذاته : ص ٦٠ ، ٦١ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٦٦ ، ٦٧ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٤٥ .
(٤) المصدر ذاته : ص ٤٧ .
(٥) المصدر ذاته : ص ٧٢ ، ٧٣ .
(٦) المصدر ذاته : ص ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٧) المصدر ذاته : ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٨) المصدر ذاته : ص ١٣٨ .

وإذلالهم ، ثم يقول : إن كل ما تقدموه لأولادنا هؤلاء من إنصاف إنما هو مقدم إلينا وشكره واجب علينا ؛ تأكيدًا لصدق الصداقة التي بيننا وبينكم(١) .

كذلك كانت رسائل الشيخ البكري وراء جلب بعض منافع للعلماء وطلبة العلم أو رفع حيف عنهم ، فمن هذه الرسائل رسالته إلى أحد رجال الحكم والسلطة يثني فيها عليه ، ويطلب منه فرض مرتب لحمل رسالته هذه من الأموال التي خصصتها الدولة للعلماء ؛ لأنه من أهل الدين والعلم والاستقامة وليس له موارد رزق يعيش منها(٢) ، ومنها رسالته إلى أمناء غلال السلطنة يطلب فيها عدم التعرض لإحدى السفن بسخرة أو إيذاء ؛ لأن قائدهم يتجه بها بنقل غلال مرصدة على طلبة العلم وغيرهم من المنقطعين لعبادة الله سبحانه وتعالى ، ثم يدعو في نهاية رسالته لحفظ هذه الدولة ودوام عدل واليها النائب عن السلطان في ذلك العصر(٣) .

ولم تكن رسائل الشيخ البكري في هذا الميدان مقصورة على خدمة مجتمع العامة والعلماء ، وإنما قدمت خدمات جليلة لمجتمع الأمراء أيضًا ؛ فجلبت لبعضهم منافع ورفعت عنهم مظالم في حدود ما قررته الشريعة الإسلامية .

فمن هذه الرسائل رسالته إلى أحد القضاة بمصر يثنى عليه فيها ، ويمدحه ويبثه أشواقه ثم يعرض عليه قضية الأمير محمد ، ويأمر النظر فيها بعين الرعاية بعد تأييد الشرع لها(٤) ، ومنها رسالته إلى الوزير الأعظم محمد باشا يمدحه فيها ويثني عليه ثم يعرض عليه ما قام به أمير ركب الحج المصري من خدمة الحجاج بنفسه ، ومعاملته لهم بالرأفة والرحمة وسلوكه بهم كل طريق مستقيم ثم توصل بهذا إلى قوله أن هذا الأمير(٥) أهلٌ لما يفوض إليه من المناصب السنية ، وأهلٌ لأن يعتمد عليه في المهمات العلية(٦) .

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٨٧ ، ٨٨ .
(٣) المصدر ذاته : ص ٩٩ ، ١٠٠ .
(٤) المصدر ذاته : ص ١٠٨ ، ١١٠ .
(٥) رافق الشيخ البكري فى رحلاته إلى الحجاز صديقيه أميرى ركب الحج المصرى عليا بك سنة ٩٨٢ هـ / ١٥٧٤م ، ومصطفى بك سنة ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م ، أحمد الرشيدى : حسن الصفا ، الورقتان ٥٥ ، ٥٦
(٦) محمد البكرى : دستور الغرائب ، ص١١٣ ، ١١٥ .

ومنها رسالته إلى أحد رجال الحكم يطلب فيها منه أن يؤجل تحصيل الخراج المقرر على أراضي أحد الأمراء الكبار لحين عودته من سفره[١]، ومنها رسالته إلى أمير الحرمين السيد حسن بن أبي نُمَيّ يثني عليه فيها ويمدحه، ويطلب منه التعاون مع أمير الحج المصري الذي تولى هذه الأمارة ببراءة سلطانية، ثم يخبره بأن ما سيفعله من خير وجميل بهذا الأمير فهو في الحقيقة راجع إليه[٢].

ومن رسائل البكري التي دارت في الميدان الثالث ميدان النصح بالتزام مبادئ الشريعة الإسلامية، رسالته إلى أحد الأمراء الكبار بمصر، يحثه فيها على النظر في كل ما يحقق المصلحة للمسلمين، واستقامة أحوالهم وجمع شملهم واتفاق كلمتهم وأن عليه أن يسعى بجد لإقامة الائتلاف بين جماعات المسلمين ثم يحذره من أن يستمع إلى هؤلاء الذين يعشقون إشعال نار الفتن بين الناس، وينبهه إلى حقيقة الأهمية مجردة، وهي أن الاختلاف سبب في زوال النعم وأن الائتلاف سبب في مزيد الكرم من الله[٣].

كان صالح بك الذي ولي إمارة الحج المصري سنة ١٠١٣/ ١٦٠٤م، يعشق مجالس العلماء حتى حبب إليه الحديث الشريف وفقه أبي حنيفة والتاريخ والتصوف[٤]، أما يوسف بك المشهور بقلاوون أمير الحج المصري في سنتي ١٠٢٥- ١٠٢٦هـ/ ١٦١٦- ١٦١٧م، فقد كان بالإضافة إلى تردده على مجالس العلماء يكثر من دعوتهم إلى داره ويقف بين أيديهم ليخدمهم مع خدمه[٥]، كما اشتهر أمراء الحج المصري الثلاثة: قاسم بك، وقانصوه بك، ورضوان بك[٦]، بالسبق إلى خدمة العلماء ومجاوري الأزهر والمشي في قضاء حاجاتهم وزيادة مرتباتهم وعلوفاتهم[٧].

---

(١) المصدر ذاته: ص ١٢٦، ١٢٧.
(٢) المصدر ذاته: ص١٤٥، ١٤٧.
(٣) المصدر ذاته: ص ١٣٦.
(٤) أحمد الرشيدى: حسن الصفا، الورقة ٥٨.
(٥) المصدر ذاته: الورقة ٥٩.
(٦) تولى الأول إمارة الحج من سنة ١٠٢٧ إلى ١٠٣٣هـ/ ١٦١٧ - ١٦٢٣م، وتولاها الثانى من سنة ١٠٣٤ - ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٤ - ١٦٢٧ م، وتولاها الثالث من سنة ١٠٤٠ - ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٠ - ١٦٣٨م
(٧) أحمد الرشيدى: حسن الصفا، الورقة ٥٨.

كان لعثمان بك القازدغلي صلات طيبة بالعلماء بدت واضحة في سلوكه ، فعندما انتهت إليه الرئاسة على أمراء مصر في السبعينات من القرن الثاني عشر الهجري أنشأ في قصره ديوانين أجرى أحكامها على مقتضى الشريعة الإسلامية ، وخصص أحدهما للنساء وباشر الحسبة بنفسه ، واتخذ من الشيخ حسن الجبرتي أستاذًا له تلقى عنه الفقه والحديث والأدب ، كما كان يرتاد مجالس الشيوخ أحمد النخال والسيد مكى الوارثي ، وحسن بن نور الدين المقدسي ، فلما بنى مسجده بالأزبكية اختار الشيخ المقدسي إمامًا وخطيبًا له(١) .

كانت صلات الأمراء بالعلماء من أسباب ترقيتهم في مناصبهم الدينية ؛ فعندما شغر منصب مفتي الحنفية بالديار المصرية بموت الشيخ سليمان المنصوري عين الشيخ حسن المقدسي مفتيًا للحنيفة وشيخًا لهم(٢) ، بعناية الأمير عبد الرحمن بن عثمان كتخدا ، فبني لنفسه منزلاً فخمًا نفيسًا مشرفًا على بركة الأزبكية وساعده في هذا بعض الأمراء أيضا(٣) ، ونلاحظ أن عبد الرحمن كتخدا كان يسير في طريق أبيه ويبر بالشيخ الذي كان يبر به أبوه عثمان كتخدا من قبل ، وكان شيخ العرب وأمير الصعيد همام بن يوسف الهواري المتوفى سنة ١١٨٣هـ / ١٧٧٥م ، محط رحال أهل العلم ، وكان له بهم صلات طيبة وكان يغدق عليهم غلالاً وأموالاً ، وكان الشيخ على بن صالح الشاوري المالكي مفتي مدينة فرشوط له بالأمير همام صحبة أكيدة ، وكانت شفاعات العلماء عند ابن همام مقبولة بعناية الشيخ على المفتي ، ولما ارتحل الشيخ محمد مرتضى الزبيدي إلى الصعيد ونزل بفرشوط استضافه الأمير همام ورفع من شأنه وأكرمه ، فألف هناك باسم هذا الأمير نشق الغوالي في المرويات العوالي(٤) ، وهو مجموعة من الأحاديث الشريفة ذات الأسانيد العالية من رواية الشيخ على بن صالح مفتي فرشوط(٥) .

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان المالى ، سجل ٢ ، مادة ١ ، ص ١ ، ٢ ، مادة ٤ ، ص٣ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٣١٤ .

(٤) المصدر ذاته : ص٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٦٩ .

(٥) عبد الحى بن عبد الكبير بن محمد الحسنى الكتانى الفاسى : فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، ج١ ، فاس ١٩٢٨م ، ص ٤٠٨ .

كان الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالأزهر المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، صلات واسعة بالأمراء في مصر ، وكان لمعرفته باللسان التركي أثر واضح في توطيد هذه الصلات ، وممن كان لهم به صحبة وود الأمير عثمان بك ذو الفقار والد عبد الرحمن بك كتخدا ، كذلك كانت له صلات ود وصداقة بابنه الأمير عبد الرحمن والأميرعلى بك الكبير الذي تمكن من الانفراد بحكم مصر فترة من الزمن ، ونظرًا لما كان للشيخ حسن الجبرتي من صلات واسعة بالأمراء في شتى شئون الحياة فإنه اتخذ له رسولاً من تلامذته رأي فيه الحكمة والذكاء ، وهو الشيخ محمد بن إسماعيل النفراوي المالكي المتوفى سنة ١١٨٥هـ / ١٧٧١م ، وخصص له راحلة ورتب له نقودًا وكسوة ، وكان يبعث به في الأمور المهمة والسرية إلى أكابر مصر وأعيانها وأمرائها مثل على بك وعبد الرحمن بك وغيرهما بحسن الخطاب والجواب مع جمال وأدب في الأسلوب ، وكان هؤلاء الأمراء يعرفون فضل هذا الرسول وعلمه ويكرمونه[١] .

كان لمحمد بك أبي الذهب صلات واسعة بكثير من علماء الأزهر يحكمها المودة والاحترام ، وظلت هذه الصلات قائمة إبّان تقلده مشيخة مصر بين عامي سنة ١١٨٧-١١٨٩هـ/ ١٧٧٣-١٧٧٥م ، فمن العلماء الذين كان لهم بأبي الذهب صلات ودية الإمام الفقيه المحدث على بن موسى بن أبي الوفا الحسيني الأزهري المتوفى سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م ، الذي ذاع صيته واشتهر في مصر أمره فرحل في سنة ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م إلى دار السلطنة ، وألقى هناك دروسًا في الحديث النبوى فاشتهر أمره ، ولقب بالمحدث وأقبل العثمانيون عليه أفواجًا ، وأحبه أمراؤهم وذوو المناصب والسلطان وأصبح هناك من الوجهاء إلا أنه كان في دروسه يحمل على الأغنياء والعظماء وملوك هذا العهد ، وينسبهم إلى الجور والعدوان والانحراف عن الحق فوشي به حاسدون في الدولة العثمانية ؛ فصدر فرمان بعودته إلى وطنه مصر فرجع إليها سنة ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م فاستقبله فضلاؤها ، لكنه ما كاد يستقر حتى حلت به ضائقة مالية فذهب إلى كبير الأمراء بمصر محمد أبي الذهب فرحب

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

به وأكرمه وتحدث إليه قائلاً : كيف رأيت أهل أسلامبول؟ فقال الشيخ : لم يبق بإسلامبول ولا بمصر خير ولا يكرم فيهم إلا شرار الخلق ، وأما أهل العلم والأشراف فإنهم يموتون جوعا ، ففهم الأمير قصده وأمر له بمائة ألف نصف فضة من الضربخانة ، فقضى الشيخ منها بعض ديونه وأنفق باقيها على الفقراء[١] .

ومنهم الشيخ أحمد الراشدي الشافعي الأزهري الفقيه المحدث المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م الذي اعتنى بالكتب الستة كتابة ومقابلة وتصحيحا ، وكان حسن التلاوة للقرآن الكريم حلو الأداء مع معرفته بأصول الموسيقى ؛ ولهذا زادت فيه رغبة الأمراء ، فلما بنى الأمير محمد بك أبو الذهب مدرسته المشهورة المجاورة للأزهر ، عرض على الشيخ الراشدي خطابتها فامتنع فألح عليه وبعث إليه بصرة دنانير فردها ولم يقبلها ، فلم ييأس الأمير ولما انتهى من الصلاة ألبسه الأمير أبو الذهب فروة سمور وأعطاه صرة دنانير فقبلها مكرهًا ، ولم تطل الحياة بالشيخ الراشدي فقد وافاه أجله عقب ذلك[٢] ، وكان أبو الذهب يجل الشيخ عليا الصعيدي ويحبه ولا يرد له شفاعة ، وكان هذا الشيخ يغشى مجلس حكمه كل ثلاثة أيام ومعه ورقة قد ملئت بقضايا الناس وحاجاتهم ، ولا يغادر مجلسه إلا بعد قضائها أو البت في شأنها ، وقد اختاره أبو الذهب مع من اختارهم من كبار العلماء للتدريس بمدرسته الجديدة [٣] ، لقد كان أبو الذهب شيخ مصر قريبًا من الخير يحب العلماء والصلحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم الخير ويعظهم وينصت لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة ، كما كان يكره المخالفين للدين ، ولم يعلم عنه أنه أتى شيئًا من الموبقات والمحرمات ولا ما يشين دينه أو يخل بمروءته[٤] ، كذلك كان الشيخ حسن الكفراوى الشافعي الفقيه المحدث النحوي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م محبوبًا من الأمير محمد بك أبي الذهب الذي كان يحافظ على حضور مجالس علمه بالمشهد الحسيني طوال شهر رمضان ، واستمرت هذه الصلة

---

(١) المصدر ذاته : ص ٣٧٦ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٣) المصدر ذاته : ص ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٤) المصدر ذاته : ص ٤٢٥ .

وعضدت بعد أن تولى محمد بك أبو الذهب مشيخة مصر ، فكان أبو الذهب يقبل شفاعة الشيخ الكفراوي في عظيم الأمور ، ولم يكن هذا الشيخ يتقيد في الدخول على أبي الذهب باستئذان أو اختيار وقت فزادت شهرة الشيخ الكفراوي ونفذت أحكامه وقضاياه ، وأصبح من المتصدرين للتدريس في مدرسة أبي الذهب الجديدة ، كما صار ثالث المفتين الثلاثة في دولة أبي الذهب وشيخًا للشافعية بمصر[١] .

وقد ظهر في أواخر القرن الثاني عشر جماعة من الأمراء طلبوا العلم وتتلمذوا على أيدي بعض العلماء بالأزهر فمن هؤلاء الأمراء : عثمان بك كتخدا القازوغلي المتوفى سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م الذي ارتاد مجالس أهل الفضل والعلم في ذلك الوقت كالشيخ عبد الله الإدكاوي ، والشيخ يوسف الدلجي ، والشيخ مكي الوارثي الصديقي ، كما اتخذ من الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالأزهر أستاذًا له فقرأ عليه« تحفة الملوك» في مذهب أبي حنيفة[٢] ، و« المقامات الحريرية» لأبي محمد القاسم بن محمد الحريري «توفى سنة ٥١٠هـ / ١١١٦م» ، وكتب الشيخ الجبرتي من المقامات بخطه التعليق الحسن نسخة في خمسين جزءًا جعل كل مقامة منها جزءًا واحدًا ، ثم ألف مناسك الحج في مجلدة لطيفة ، وخصص نسختي المقامات والمناسك لقراءة الأمير عثمان بك كتخدا عليه[٣] .

ومنهم الأمير على أغا المعمار كتخدا محمد بك أبي الذهب شيخ مصر المقتول سنة ١١٩١هـ/ ١٧٧٦م ، فقد كان يحب أهل العلم والفضل والقرآن ، ويميل بقلبه إليهم مع لين الجانب والتواضع ، وقد تحدث الجبرتي في تاريخه عنه فقال : لما أنشأ محمد بك مدرسته

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) جاء فى كشف الظنون لحاجى خليفة ، المجلد الأول ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، أن مؤلف تحفة الملوك هو زين الدين محمد بن أبى بكر الرازى ، بينما ورد فى أول المخطوطة رقم ٢٢٦١٩ ب بدار الكتب ، أن مؤلفها هو السمرقندى وأن شارحها هو عبد اللطيف بن عبد العزيز المتوفى سنة ٨٨٥هـ ، كما ورد فى أول المخطوطة رقم ٢١٨٣٦ ب بدار الكتب ، أنها اختصار لزين الدين محمد بن أبى بكر الرازى من علماء ق ١٨ هـ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٨٤ ، ١٨٥ .

المحمدية المواجهة للأزهر ، وقرر فيها دروس العلم كان الأمير على أغا المعمار يحضر معنا على شيخنا الشيخ على العدوي في مجالس صحيح البخاري مع الملازمة ، كما كان يحافظ على حضور المجالس التي يختتم المشايخ دروس علومهم فيقرأ عند نهايتها في ختام كل مجلس عشرًا من القرآن بصوته الجهوري ، كما تلقى دروسًا من العلم عن الشيخ محمد حفيد الأستاذ الحنفي وأخذ عنه طريق الخلوتية ، وقد اتخذ الأمير المعمار لنفسه خلوة بالمدرسة المذكورة ليستريح فيها ، فكان يقصده فيها أرباب الحاجات فيقضى لهم حاجاتهم ، وكان قولاً بالحق ولو على زعيمه أبي الذهب[١] .

ومنهم الأمير الصالح المبجل أحمد جاويش أرنؤود باش اختيار أوجاق تفكجيان المتوفى سنة ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٦م ، الذي كان يحرص على حضور مجالس العلماء ، ولا يفتر عن زيارتهم والاقتباس من علومهم وأنوار معارفهم ، وكان يتردد كثيرًا على سوق الكتبيين[٢] ، ويشترى الكتب ويوقفها على طلبة العلم ، كما اقتنى لنفسه كثيرًا من الكتب النفيسة ثم وقفها كلها في حياته على طلبة العلم وجعل مقرها خزانة الكتب بجامع شيخو العرب بالصليبة[٣] ، تحت أمانة الشيخ موسى الشيخوني الحنفي ، وقد تلقى الأمير أحمد عن الشيخ مرتضى الزبيدي صحيح البخاري وثلاثياته[٤] ، وصحيح مسلم .

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٩ ، ٢٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل١٥٢ ص أ ، ب ، منشور شيخ الإسلام بمصر لطائف الوراقين .

(٣) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ مادة / ٢٧٦ ، ص ٢٦ .

(٤) ثلاثيات البخارى هى الأحاديث التى رواها البخارى عن ثلاثة رواة فقط عن النبى ﷺ وهى اثنان وعشرون حديثًا ، وفى دار الكتب نسخة الثلاثيات مخطوطة ضمن مجموعة تحت رقم (٢١٦٠٦) .

الفصل الثالث

الجامع الأزهر مكانته ومشايخه وولاية النظر عليه وأوقافه

مكانة الجامع الأزهر

إن مكانة الجامع الأزهر كانت في معظم العصور أعلى المكانات ، بيد أن مكانته في العصر العثماني فاقت منزلته في العصور السالفة ، فلقد أتاحت له أحوال هذا العصر السياسية والاجتماعية والدينية وضعًا علميًا منفردًا ووضعًا سياسيًا مرموقًا ، ولقد فاقت مكانة هيئة العلماء مكانة الأمراء في الأحوال التي كان فيها النظام مستقرًا والأمن مستتبًا ، كما لاحظنا أن أصغر العلماء كان يعامل في مجتمعه كأحسن الأمراء ،ولم يكن هذا إلا نتيجة طبيعية للأعباء الجسام التي تكفل بحملها على كواهلهم هؤلاء المشايخ فحازوا بهذا احترام مجتمعهم وتقدير حكوماتهم .

ويجب ألا ننسى الوضع المتميز الذي وضعت فيه الأمة العثمانية علماءها وعلماء الدول التابعة لها الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة ، وأعلى رأس في مجتمع العلماء العثمانيين المفتي الأعظم الذي كان يمثل الرئاسة القضائية والدينية في الدولة ولا تقل منزلته عن منزلة الصدر الأعظم ، فقد كان الصدور الأعاظم والوزراء والقواد إذا ما دخلوا على السلطان العثماني فلا مفر لهم من تقبيل يده ، أما المفتي الأعظم فكان يلقى عليه سلام الند للند ، ويعتبر هذا من نظام الدولة ؛ حكى المولى الشيخ شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا مفتى إسلامبول عن سبب اشتغاله بالعلم فقال كان جدي من أمراء الدولة العثمانية فسلكت طريق العلم في مطلع حياتي ، ولكن أهلى ألحقوني بزمرة العسكريين ، وكنت يومًا مع السلطان بايزيد خان في إحدى غزواته ، وكان وزيره وقتئذ إبراهيم باشا ابن خليل ، وكان وزيرًا عظيم الشأن ومعه من الأمراء أمير يقال له أحمد بك ابن أدرنوسي له خطره وشأنه لا يجلس فوق مجلسه أحد عن الأمراء ، وكنت آنذاك واقفًا

على قدمي أمام الوزير والأمير السالف ذكرهما وقد جلس كل منهما في مجلسه ، وبينما نحن كذلك إذ دخل رجل من العلماء معتاد الهيئة واللباس فجلس مجلسا فوق مجلس الأمير ذي الشأن والخطر ولم يمنعه أحد من ذلك فتحيرت في هذا الأمر ، فقلت لبعض رفاقي من هذا الذى تقدم على مثل هذا الأمير؟ فقال : هو رجل عالم مدرس يقال له المولى لطفي ، فقلت له : كم مرتب وظيفته؟ قال : ثلاثون درهمًا قلت : فكيف يتصدر هذا الأمير؟ فقال رفيقي : إن العلماء معظمون بعلمهم فلو تأخر هذا العالم عن مجلسه لم يرض بذلك الأمير ولا الوزير ، فتفكرت بيني وبين نفسي فوجدت أنني لا أبلغ رتبة الأمير ذي الخطر في الإمارة ، ووجدت أنني لو اشتغلت بالعلم يمكنني أن أبلغ رتبة ذلك العالم ؛ عند ذلك عزمت على أن أسلك طريق العلماء وأن أتخلى عن طريق الأمراء[١] .

ومن تكريم الدولة العثمانية للعلماء قانونها الذي أصدرته في شأن العلماء ، وفحواه أن العلماء مهما حدثت منهم مخالفات لا يقتلون وإن حدث منهم ظلم ينفون[٢] ، ومن مظاهر هذا التكريم الفرمان الذي أصدره السلطان أحمد المتوفى سنة ١٠٢٦ هـ / ١٦١٧ م ، وفحواه أن قضاة العساكر يقدمون في المجالس الرسمية على جميع الأمراء[٣] ، ومن هذه المظاهر جعل مال الجوالي مصدرًا من مصادر مرتبات العلماء في الدولة العثمانية والدول التابعة لها[٤] .

ومما لا ريب فيه أن هذا التكريم في شتى صوره انطبق على مجتمع علماء مصر في مجالي السياسة والمعاملات ، حيث كان الأزهر حصنًا من الحصون السياسية التي التجأ إليها أعداد كبيرة من أمراء الأحزاب السياسية المعارضة إبان الحروب الداخلية ، وقد استطاع علماؤه أن يثبتوا مقدرتهم على إقامة هذه الحماية في أقوى مظاهرها ، ولم يواجهوا السيوف والبنادق وفرسان الحرب بأمثالها ، وإنما واجهوها بما لهم في مجتمع من تكريم

---

(١) طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية ، ص ١٩٣ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ١١٠ .

(٣) المصدر ذاته : ص ٤٢٥ .

(٤) النهرواني ، الأعلام ، ص ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، والنحريرى : الدر المنضد ، ص ١٥ .

استطاعوا به أن يرضوا الحكومة العثمانية في مصر على قبول شروطهم ، وأن يزلزلوا الأرض تحت أقدام بعض الأحزاب المتسلطة كحزب الضرب الذي انتهي به الأمر إلى الزوال ، وظاهرة الحماية للملتجئين السياسيين إلى الأزهر ، لازمت الأزهر طوال العصر العثماني وبلغت أوج عظمتها في السبعينات من القرن الحادي عشر الهجري ؛ إذ شاهدت مصر أعتى الحروب والفتن الداخلية[1] .

وسوف نتعرف مما يلي على مكانة الأزهر إبان العصر العثماني من أفواه شيوخ العلم به ، ومن أفواه أعظم العلماء المرتحلين إليه من أمم العرب ، والأمة العثمانية ، ومما رواه المؤرخون العسكريون في مصر عن أحداث عاصروها .

أقوال شيوخ العلم بالأزهر

قال الشيخ العالم الرحالة أبو بكر العياشي المغربي في رحلته متحدثًا عن الأزهر في رمضان سنة ١٠٧٣ هـ/ أغسطس ١٦٢٨ م" وبتنا تلك الليلة بالجامع الأزهر لأنها ليلة السابع والعشرين من رمضان ، وفي الحقيقة كل الليالي بذلك المسجد كليلة القدر ؛ لأنه معمور بالذكر والتلاوة والتعليم آناء الليل وأطراف النهار ، لا تنقطع منه العبادة ليلا ونهارًا صيفًا وشتاءً ، فهو عديم النظير في مساجد الدنيا بأجمعها حاشا المساجد الثلاثة لما لها عند الله من أعظم المزايا وأرفعها ، وإن خص هو بهذه الفضيلة فغير مستنكر وجود مزية في المفضول ليست في الفاضل إذ الفضل بوجود التفضل لا بوجود الفضيلة[2] .

ألف الشيخ الإمام عبد الله مراد بن يوسف الحنفي الأزهري رسالة أبرز فيها فضائل الجامع الأزهر في عصره والعصور السابقة عليه ، ويعنينا هنا ما تحدث به في رسالته هذه عن الجامع الأزهر في العصر العثماني الذي عاصره ، فقد افتتح المؤلف كلامه عن الأزهر بذكر عقيدة كانت تسود الأوساط العلمية في هذا العصر ، فحواها أن في الجامع الأزهر سر مصون ونور صرف سار مكنون ، فكل عالم أو عارف لم يجعل له في الجامع الأزهر درسًا يلقيه على

---

(١) الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص ١٤٧ ، ١٥٥ ، ١٨٠ ، ٥٤٨ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ .

(٢) أبو بكر العياشى المغربى : رحلة العياشى ، ج١ ، الجزائر ١٨٩٨م ، ص ١٥٠ - ١٦٠ .

الخاص والعام فهو وعلمه لا شيء ولا يسمى عالمًا ولا نحريرًا ، وإن من لا يتلقى في هذا الجامع العلم لا يفتح عليه ولا يصير عالمًا[(١)] ، ثم قال : إن أفضل مساجد مصر ثلاثة : عمرو بن العاص ، وابن طولون ، والأزهر ، وقال إن الجامع الأزهر كان أبرزها ؛ فعندما تعرضت العراق والشام للمد المغولي اتجه العلماء الفارون من وجه هذه الجحافل إلى الجامع الأزهر ، وواصلوا فيه مسيرتهم العلمية دون غيره من جوامع مصر وإن هذا ظهر في صورة واضحة إبان الهجمات التيمورية على العراق والشام ، وأكد أن جامعي عمرو بن العاص وابن طولون وضعا شهرتهما في الجامع الأزهر منذ أواخر العصر المملوكي .

قال الشيخ عبد الله مراد : إن الشيخ الحافظ المفسر المحدث أبو بكر الشنواني كان يقول « إن أول بيت وضع للناس بالقاهرة الجامع الأزهر ، ثم إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركًا ، ثم استطرد الشيخ عبد الله يصف مشاهداته عن أزهر العصر العثماني فقال إنه بذكر الله تعالى معمور فيه اكتساب السيادة واستيعاب السعادة فيا له من جامع ما أزهره وموضع ما أنوره ، ثم روى عن شيخه محمد بن أبي القاسم المالكي الشاذلي قوله : ألا إن لكل شيء حرم ، فحرم مكة المسجد الحرام ، وحرم المدينة المسجد النبوي ، وحرم القدس المسجد الأقصى ، وحرم المغرب جامع الزيتونة ، وحرم مصر الأزهر» ، ثم أشار الشيخ عبد الله إلى اعتقاد أصبح سائدًا في مجتمع العلماء والديار المصرية فحواه أن مصر ستظل عامرة على الإطلاق ما دام الجامع الأزهر مفتحة أبوابه عامرًا بالعلوم والقرآن والعبادة والتلاوة والصلوات على النبي خصوصًا في ليلتي الاثنين والجمعة ، وأقسم الشيخ عبد الله بأنه لولا كثرة الاشتغال في الجامع الأزهر بالقرآن والعلوم والعبادة وذكر الله والصلاة على رسول الله لوقع على أهل مصر ما لا خير فيه ، فلقد حفظ أهل مصر ببركات هذا الجامع إذ إن فضائله لا تحصى وخصائصه لا تستقصى ، ويكفينا به شرفًا كثرة دراسة العلوم فيه ومنها علوم الباطن وكثرة التلاوات به خصوصًا في شهر رمضان ، وكثرة الصلاة على النبي خصوصًا في الليالي العشر الأخيرة من شهر رمضان فكل ذلك لا يوجد في غيره من جوامع العالم ، ثم قال : لقد خص الله هذا الجامع وأهله بالتعظيم والتبجيل وخصه بالنورانية فكل من

---

(١) عبد الله مراد : الكنز المفيض الأنور ، اللوحتان ٢ ، ٥ .

يدخله يشرح الله صدره ويزيل همه وغمه وييسر له أمره وبالخيرات يعمه ، ثم استرسل الشيخ عبد الله في سرد مشاهداته عن الجامع الأزهر فتحدث عن جماعة من شيوخه ، كما خص بالذكر مشايخ السادات البكرية والوفائية الذين خصصوا حلقات بالجامع الأزهر كانوا يلقون فيها دروس التفسير والحديث والفقه والتصوف[١] .

رواية أغا من أغوات قلعة القاهرة : روى مرتضى بك في تاريخه ذيل تحفة الأحباب أن تصدع وقع في جدران الجامع الأزهر فصعد شيخ الأزهر الشيخ محمد شنن المالكي في ١٥ من ربيع الأول ١١٣٢ هـ / يناير ١٧٢٠ م القلعة ، وتحدث إلى وزير مصر علي باشا في موضوع تصدع جدران الأزهر فوافق على تخصيص مبلغ من المال الأميري للقيام بأعمال العمارة في الجامع الأزهر بعد الحصول على إذن من السلطان ، ومما قاله شيخ الأزهر في ديوان مصر العالي بالقلعة لوزير مصر « إن الأزهر محل العلم الذي ببقائه بقاء الدولة العثمانية »[٢] .

وأعظم ما أداه الأزهر لمصر في ميدان الفكر والثقافة إبان الحكم العثماني هو حفاظه على طابعها العربي رغم أنها خضعت لدولة لغتها التركية ما يقرب من ثلاثة قرون متتالية ، ولقد ساعد على هذا كثير من العوامل أهمها :

أولاً : أن اللغة العربية كانت لغة التعليم والتعلم ليس في الدول العربية فحسب وإنما في الدولة العثمانية نفسها ، فكان لابد لكل عثماني سلك طريق العلم أن يتعلم اللغة العربية ، وتفوقه في ميدان العلوم رهن بتفوقه في اللغة العربية[٣] .

---

(١) المصدر ذاته : اللوحات ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٤ .

(٢) مرتضى بك : تذييل تحفة الأحباب ، ورقة ١٨٢ مصدر

(٣) نجد هذا واضحًا فى مؤلفات العثمانيين التى تناولت تراجم علمائهم ، ومن أعظمها الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية للمولى أحمد بن مصطفى ، والنشر السابق من اقتطاف الشقائق : للمولى أحمد بن الملا محمد الجبلى ، ووجد العاشق ، الذيل على الشقائق للمولى عاشق أفندى جلبى ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ١٦٩ تاريخ ، وحدائق الحدائق فى تكلمة الشقائق - تركى - للمولى عطاء الله أفندى بن يحيى طبع الاستانة سنة ١٨٥١م ، وحدائق الشقائق ، تركى ، للمولى محمد أفندى مجدى ، طبع الأستانة ١٨٥٢ م .

ثانيًا : عدم تدخل العثمانيين في شئون الأزهر العلمية ، فلم يفرضوا في الأزهر دراسات تركية ، وكان بإمكانهم أن يفعلوا ذلك تمشيًا مع مناهجهم التعليمية في بلادهم لكنهم التزموا بتقاليدهم في حكم البلاد المفتوحة ، فلم يزجوا بأنفسهم في شئون الأزهر .

ثالثًا : كان الأزهر يتمتع باستقلال مالي عن الحكومة بفضل ما رصد عليه من أوقاف جعلت علماءه وطلابه في غناء عن أي عون مالي تقدمه له الحكومات ، ويقرر جومار أحد أعضاء بعثة العلوم والفنون التي صحبت بونابرت في حملته على مصر أنه كانت للأزهر موارد مالية ضخمة ، وأن نسبة كبيرة منها كانت تنفق على التعليم الجامعي في رحابه وعلى تمويل المكتبة به ، وقد ساعد هذا علماءه على ممارستهم للحرية المطلقة في اختيار دراساتهم وبحوثهم .

رابعًا : المركز الانفرادي الذي تمتع به الأزهر إبان هذا العصر ، فلم يكن في مصر إبان الحكم العثماني مما هدد تنافس الأزهر في نشر الثقافة الإسلامية العليا أو في شهرته التي ملأت أرجاء العالم الإسلامي أو في رسوخ أقدامه في ميداني العلم والتعليم ، وقد نجم عن هذا المركز الانفرادي الذي تمتع به الأزهر أن أصبحت له القيادة الفكرية والعلمية في مصر والعالم الإسلامي .

خامسًا : التحام الأزهر بالمصريين ، فلقد كانت عواطف المصريين مشدودة إلى الأزهر في هذا العصر لكونه مركزًا مرموقًا للاشعاع الفكري في مصر ، فبعثوا إليه بأبنائهم لينالوا في رحابه حظًا موفورًا من الثقافة .

سادسًا : قيام الزعامة الشعبية في علماء الأزهر ، ومبعث هذا أن الغالبية العظمى منهم ضربوا المثل الأعلى في التقوى والورع وترفعوا عن صغائر الأمور ، وتعمقوا في دراساتهم العربية الإسلامية والتزموا في حياتهم بالكتاب والسنة قولاً وعملاً فاجتمع فيهم الدين والعلم والأخلاق وظفروا بمحبة الشعب وتبوأوا في المجتمع المصري مكانًا عليًا ، فقد كان الشعب المصري لا يعرف علومًا أسمى من علوم الدين ولا يرى ثقافة أحرى بالدراسة من الثقافة الإسلامية ولا رجالاً أجدر بقيادته من علماء الأزهر ، وقد ساعدت التقاليد

العثمانية على تأكيد زعامة هؤلاء العلماء ؛ لأن الدولة العثمانية كانت دولة دينية حرصت حكوماتها في مصر على الاحتفاظ بمظاهر التمسك بالدين ، وإضفاء الاحترام والتبجيل على رجاله وهم علماء الأزهر ، وقد قدمنا فيما مضى أمثلة كثيرة لذلك .

سابعًا : دعم الترابط بين مصر وشقيقاتها العربية والإسلامية ، كان دورًا نهض به الأزهر إبان هذا العصر ، وكان أداته في ذلك العلماء وطلاب العلم الذين وفدوا عليه من كافة أنحاء العالم العربي والإسلامي ، وعاشوا بين رحابه متعلمين ومعلمين في أروع مظهر للوحدة الثقافية بين شعوب الأمة العربية والإسلامية ، ممثلة في الصفوة الممتازة من رجال الفكر الإسلامي .

ثامنًا : الاحترام العميق الذي أظهره العثمانيون للأزهر وعلمائه ، ومبعثه أن الأزهر أصبح بعد سقوط الدولة الفاطمية مركزًا رئيسيًا للدراسات السنية في العالم الإسلامي وقد خاض العثمانيون كثيرًا من الحروب للحفاظ على المذهب السني الذي يعتنقونه ويتعصبون له ، فكان من الطبيعي أن يتعاطفوا مع الأزهر وعلمائه بل وأن يبعثوا بأبنائهم ليتعلموا في رحابه ، وقد حفلت تراجم القرون الثلاثة العاشر والحادي عشر والثاني عشر بذكر المبعوثين الأتراك العثمانيين(١) ، وسيظل رواقهم في الأزهر أعظم شاهد تاريخي على مر الزمان .

تاسعًا : رغم أن العثمانيين جعلوا مذهبهم الحنفي المذهب الرسمي في مصر إلا أن المذاهب الأخرى ظل معمولاً بها في القضاء ، وظلت دراستها في الأزهر كما كانت ، بل إن العثمانيين أظهروا احترامًا شديدًا لمذهب الإمام الشافعي وهو مذهب الأغلبية في مصر ، وكانت تسود بينهم عقيدة مناطها أن مصر بلد الإمام الشافعي ؛ لهذا نجد أن كل باشا كان يحرص على زيارة ضريح الإمام الشافعي قبل أن يباشر مهام منصبه في القلعة(٢) .

---

(١) نجد هذا واضحًا فى مؤلفات العثمانيين السابق ذكرها ، وفى شذرات الذهب ج٨ لابن العماد الحنبلى ، والكواكب السائرة لنجم الدين العزى ، وخلاصة الأثر للمحبى ، وسلك الدرر للمرادى ، وهى مصادر سبق ذكرها أيضاً .

(٢) نجد أمثلة عديدة لهذا فى الدرة المصانة للأمير أحمد ، وهو مخطوط سبق ذكره .

عاشرًا : لم يتول منصب شيخ الأزهر عثماني واحد ، فظل هذا المنصب مقصورًا على علماء الأزهر ، وكان اختيار شيخ الأزهر يتم داخل الأزهر بدون تدخل من السلطات إلا في حالات نادرة استعان فيها بعض كبار العلماء الأحناف بالسلطات ، وسنعرف في موطن قادم أنها محاولات لم تنجح رغم تعضيد شيخ البلد والأمراء لها .

فمما لا مراء فيه أن العثمانيين أسهموا إسهامًا كبيرًا في تمكين الأزهر من القيام بدوره المجيد وهو المحافظة على طابع مصر العربي ، وكان هذا مجدًا من الأمجاد الكثيرة التي اضطلع بتحقيقها الأزهر في هذا العصر[١] .

مشيخة الجامع الأزهر

كانت مشيخة الأزهر ومازالت من أعظم مناصب العلماء في مصر[٢] ، ورغم ما كان لهذا المنصب من خطره إلا أن الدولة لم تعث منه كما فعلت برئاسة القضاء في مصر وفي جميع ولاياتها ، وتلك سياسة عثمانية عليا فحواها عدم التدخل في شئون الأزهر بتغيير أوتبديل سواء في المنهج العلمي أو في النظام فظل شيخ الجامع الأزهر عربيًا أزهريًا ، وكان هذا من العوامل التي أعانت الجامعة الإسلامية العتيدة على الحفاظ على اللغة العربية ، ودعم الطابع العربي لمصر[٣] .

وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة ، وهو مذهب قاضي القضاة في مصر والمذهب الذي كانت تفضل الدولة تعيين رجاله من الأزهريين في أرقى وظائف التدريس والقضاء ، وهذا ما دفع كثيرين من علماء الأزهر إلى التحنف ، إلا أن بقاء مشيخة الأزهر للأزهريين أدت إلى نتيجة طبيعية حتمية وهي أن يتولى هذا المنصب أغلبية من علماء الشافعية يليهم في الكثرة العددية علماء المالكية[٤] ، وقد تسنى لنا الوقوف على

---

(١) عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر إبان الحكم العثمانى ، ص ٣ - ١٥ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٥٦ .

(٣) عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر ، ص٤٢ .

(٤) المرجع ذاته : ص ٤٢ ، ٤٣ .

حالتين في زمن متقدم من هذا العصر تولى في إحداهما مشيخة الأزهر عالم حنفي وتولاها في الأخرى عالم حنبلي .

وهناك قضية شغلت أفكار بعض الباحثين تتعلق بالبداية الزمنية لظهور مشيخة الجامع الأزهر ، فقد اعتمد معظم الباحثين على ثبت الجبرتي الذي أحصى فيه شيوخ الأزهر من وصل علمه إليهم ، وأولهم الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي المالكي المتوفى سنة ١١٠١ هـ/ ١٦٨٩ م ، ورغم أن الجبرتي لم يذكر لنا صراحة بأن الشيخ الخرشي هو أول عالم من علماء الجامع الأزهر يتولى منصب المشيخة إلا أن بعض الباحثين جانبهم الصواب حين ذكروا أن الشيخ الخرشي أول شيخ تولى مشيخة الجامع الأزهر ، كما جانب بعضهم الصواب أكثر عندما ذكروا أن وزير مصر الباشا العثماني هو الذي كان يملك قرار تعيين شيخ الجامع الأزهر ، ولا يملك علماء الجامع من هذا الأمر إلا رأيًا يعلنونه ، وجانب بعضهم الصواب أكثر وأكثر عندما ذكروا أنه لم يجرؤ النظام على تعيين شيخ الأزهر منذ أنشئ إلى آخر القرن الحادي عشر الهجري ، بل كان النظام المتبع أن ينتخب من بين كبار العلماء ناظر يشرف على شئونه[1] .

وسنبين فيما يلي الحقائق التاريخية التي استقيناها من وثائق هذا العصر ومصادره التاريخية ؛ لنقول الكلمة الفاصلة في كل قضية من هذه القضايا الثلاث :

الشيخ الخرشي لم يكن أول شيخ للجامع الأزهر ، فطن إلى هذه الحقيقة الأستاذ محمد عبد الله عنان إلا أن مصادره لم تكن قاطعة ؛ إذ إنه لم يذكر لنا وثيقة واحدة أو مصدرًا واحدًا لمعاصر ذكر في أحدهما بأن هناك شيخًا للجامع الأزهر سبق تاريخه تاريخ الشيخ الخرشي ، لكنه من ناحية أخرى ذكر لنا روايتين لمؤرخين لم يتمتعا بمعاصرة هذه

---

(١) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٤ ، ص ٣١ ، السيد مصطفى بيرم : الجامع الأزهر ، رسالة تقدم بها مؤلفها إلى مؤتمر المستشرقين الذى عقد فى ثغر همبرج سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٢م ، ص ٦٧ ، والشيخ سليمان رصد : كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر ، القاهرة ١٩٠٤م ، ص ١٤٣ ، على عبد الواحد وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، القاهرة ١٩٣٦م ، ص ٨٧ – ٨٩ ، وعبد الحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، القاهرة ١٩٤٦م ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، أحمد شلبى وأحمد الحوفى : الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص ٣٢ .

الأحداث هما أمين باشا سامي ، والمؤرخ النمساوي فون هامرVon. Hammer ، فقال إن الأول ذكر في تاريخه أن الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي المتوفى سنة ٩٥٠ هـ/ ١٥٤٣ م ، كان شيخًا للجامع الأزهر[١] ، كما ذكر الثاني في تاريخه أن شيخ الجامع الأزهر حضر اجتماعًا عقده وزير مصر محمد باشا شاه سوار زاده سنة ١٠٦٧ هـ / ١٦٥٨ م ، بالقلعة للنظر والشورى في أمر جماعة من الخوارج المماليك ، وقد رجح الأستاذ عنان هاتين الروايتين ، وأيد رواية أمين باشا بما جاء في ذخيرة الأعلام[٢] ، من أن الشيخ السنباطي عارض داود باشا في بعض أحكامه واحتج عليه بأنه رقيق لا تنفذ أحكامه ، فَهَمَّ الباشا بضربه بالحسام فتدخل الجنود وكفوا يده عن ذلك قائلين له : أيها الباشا أعد حسامك إلى غمده ، فهذا شيخ الإسلام الإمام[٣] ، وكيفما كانت مصادر هذين المؤرخين اللذين اعتمد عليهما الأستاذ عنان فإن روايتهما تعتبر ضوءًا على الطريق وبداية لحقيقة تاريخية ظلت مجهولة ردحًا من الزمن ، والقول الفصل في هذه القضية هو أن مشيخة الجامع الأزهر تقلدها علماء كثيرون قبل ولاية الشيخ الخرشي في القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الحقيقة التاريخية على وثائق الحكومات العثمانية في مصر ، وعلى مصادر تاريخية أخرى لمؤرخين عاصروا هذه الحقب وتعرفوا على وقائع الحياة اليومية فيها ، وسوف ننهي ذلك بتراجم موجزة لشيوخ الجامع سيتصدرها مشايخ الأزهر في القرنين العاشر والحادى عشر الهجريين طبقًا لأخبارهم التي جاءت في وثائق الحكومات العثمانية بمصر والتواريخ التي جمعها مؤرخو هذه الحقب .

قرار تعيين شيخ الأزهر يصدره علماء الجامع الأزهر

عندما شاهد بعض الباحثين[٤] ، أن قرار تعيين شيخ الأزهر كان يصدره ويتحكم فيه خديوى مصر في الفترة التي تلت حكم محمد على باشا اعتقدوا أن هذا النظام موروث

(١) أمين باشا سامى : تقويم النيل ، ج٢ ، القاهرة ١٩٢٨م ، ص ١٩ .
(٢) محمد عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص ٢١٣ ، ٢١٦ .
(٣) أحمد بن سعد الدين العثمانى العمرى : ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء الأعلام وأمراء مصر الحكام وقضاة قضائها فى الأحكام ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٠٤ تاريخ ، ص ٩٠ .
(٤) على عبد الواحد وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

عن حكم الباشوات العثمانيين في مصر، ولقد جانبهم في هذا الصواب، ذلك لأن قرار تعيين شيخ الجامع الأزهر ما كان يملكه ويتصرف فيه سوى علماء هذا الجامع ومجاوريه، ولا يملك الباشا أو وكيله غير اعتماد ما يجمع عليه هؤلاء السادة.

وتبرز هذه الحقيقة في أوضح صورها فيما رواه الجبرتي في تاريخه عن الشيخين عبد الرحمن العريشي الحنفي وأحمد بن موسى العروسي، فعندما وهن العظم من الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري شيخ الأزهر وتبين قرب وفاته تاقت نفس الشيخ عبد الرحمن العريشي الحنفي إلى مشيخة الجامع الأزهر إذ هي أعظم مناصب العلماء، واتصل بالأمراء المماليك في سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨ م، فأيدوا رأيه لصلة المذهب التي بينهم وبينه، كما أيده جماعة من كبار مشايخ الجامع الأزهر كالشيخين السادات الشافعي والدردير المالكي، ثم ذهب الشيخ العريشي إلى الجامع الأزهر؛ ليعلن مشيخته هناك فجمع المشايخ والفقهاء وعرفهم أن شيخ الأزهر الدمنهوري الذي يعالج سكرات الموت قد أقامه وكيلاً عنه، فلم يعارضه في هذا أحد فلما توفي الشيخ الدمنهوري أصبح الشيخ العريشي؛ تأسيسًا على وكالته السالفة الذكر شيخًا للجامع الأزهر، وعضده الأمراء المماليك الذين كانوا يسيطرون على حكم الديار المصرية رغم وجود الباشا وحكومته العثمانية، كما عضده جماعة من كبار المشايخ بالجامع الأزهر، وكاد يتم أمره لولا أن بعض العلماء من الشافعيين هبوا لمعارضته وذهبوا إلى شيخهم شمس الدين محمد الجوهري وأقنعوه برأيهم، فاتجه معهم إلى بيت الشيخ محمد البكري الشافعي وعقدوا هناك اجتماعًا دعوا إليه كبار العلماء الشافعيين وفي مقدمتهم الشيوخ أحمد العروسي وأحمد السمنودي وحسن الكفراوي، واتفق رأيهم على كتابة مذكرة إضافية إلى هؤلاء الأمراء الذين ساندوا الشيخ العريشي الحنفي، أعلنوا فيها أنهم لا يرضون بالشيخ العريشي شيخًا للجامع الأزهر وأكدوا فيها أن مشيخة الأزهر من مناصب الشافعيين وليس للأحناف فيها قديم عهد أبدًا، وأن ما يعضد رأيهم أن الشيخ العريشي من أهل الآفاق وليس من أهل مصر، ويوجد بين العلماء الشافعيين من هو أهل لهذا المنصب في علمه ووقاره، ثم أنهوا مذكرتهم بقرارهم الذي ضمنوه تعيين الشيخ أحمد العروسي الشافعي شيخًا للجامع الأزهر، ووضع جميع

الحاضرين خواتمهم وتوقيعاتهم على هذه المذكرة ثم أرسلوها إلى إبراهيم بك ومراد بك ، فلما أطلعا عليها توقفا وأبيا ، وقال إبراهيم بك أي شيء هذا الكلام ، أمر فعله الكبار يبطله الصغار؟[١] ، وكيف لا يتقدم الأحناف على الشافعيين في مشيخة الأزهر؟ أليس هؤلاء الأحناف مسلمين؟ إن مذهب النعمان أقدم المذاهب والأمراء أحناف وقاضي القضاة حنفي ووزير مصر حنفي والسلطان حنفي ، وثارت العصبية في جماعة الأمراء وتمسكوا برأيهم وأصروا على نقض مشيخة العريشي ثم أجابوا على مذكرة العلماء الشافعيين برأيهم هذا ، فلما بلغ العلماء هذا الرأي ثارت ثورتهم ، وشدد الشيخ محمد الجوهري الشافعي في معارضة الأمراء ، وأمر المشايخ والعلماء الشافعيين ومن معهم من علماء المذاهب الأخرى والمجاورين بأن يركبوا جميعًا ؛ ليعلنوا مسيرة تتجه إلى جامع الأمام الشافعي ، فلما ذهبوا إلى هذا الجامع جلسوا فيه وحوله وباتوا فيه ليلة الجمعة ، فهرع الناس ، وانضمت جموع كبيرة من عامة الرجال إليهم ليروا ما سيئول إليه هذا الأمر .

ويذكر الجبرتي أنه كان للشيخ الجوهري مكانة عظمى بين الأمراء والأغوات ؛ لتعففه من دخول بيوتهم ورده لهداياهم ، فسعى أكثرهم في تنفيذ مآربه وراجعوا مراد بك في رأيه ، وأكدوا له أن فتنة كبيرة سوف تقع ويحدث من جرائها عطب في بيوت المماليك ؛ إذا ما تمسك هو ورفيقه إبراهيم بك وبعثا إلى جماعة العلماء الثائرين بعلي أغا كتخدا الجاويشية ليفاوضهم في هذا الأمر ، فحاججهم وحاججوه ثم عاد إلى الأميرين وعرض عليهما ما أسفرت عنه مفاوضته لهؤلاء العلماء وشيخهم الجوهري ، ولم ينصرم يوم الجمعة حتى اتجه مراد بك إلى الإمام الشافعي وهناك تحدث إليه الشيخ الجوهري قائلاً : لابد من فروة نُلبسها للشيخ العروسي ليكون شيخًا للجامع الأزهر وشيخًا على الشافعيين ، وليكن الشيخ العريشي شيخًا على الأحناف ، والشيخ أحمد الدردير شيخًا على المالكيين ، وإن مصر بلد

(١) يقصد إبراهيم بك بالصغار جماعة الفقهاء غير البارزين فى الأزهر الذين انتفضوا لنقض مشيخة العريشى كما سبق بيانه ، كما يقصد أيضاً بالكبار كبار المشايخ الذين أيدوا مشيخة العريشى كالسادات والدردير وأبى الحسن القلعى وأحمد بن يونس .

الإمام الشافعي ، فإن خالفت قولي فإنه يخشى عليك ، فما وسع مراد بك إلا التسليم بما طلبه الشيخ الجوهري ومَن حوله من العلماء ، ثم أحضرفروة ألبسها للشيخ أحمد العروسي الشافعي اعتمادًا وتأييدًا لما أجمع عليه كبار العلماء الشافعيين ومن حولهم من سائر العلماء والمجاورين ، ثم ركب مراد بك وركب المشايخ والعلماء وبينهم الشيخ العروسي وذهبوا إلى قصر إبراهيم بك ، فجلسوا هناك مقدار ساعة شربوا خلالها قهوة التحية ، ويشير الجبرتي ملحوظتين لهما وزنهما في مجرى هذه الأحداث ؛ الملحوظة الأولى هي أن الأمراء لم يكن لهم سابق تعرف على الشيخ العروسي ولم يره أحد من قبل ، والملحوظة الثانية هي أن إبراهيم بك لم ينطق بكلمة واحدة خلال المجلس الذي اجتمع فيه العلماء والأمراء بمنزله[1] .

ثم ظهرت صراعات آثارها الشيخ العريشي وحزبه ولم تسفر عن تغيير في مجرى هذه الأحداث ، ومما تقدم ذكره يمكننا أن نستنبط عددًا من الحقائق على رأسها تلك الحقيقة التي عقدنا من أجلها هذا البحث ، وفحواها أن قرار تعيين شيخ الجامع الأزهر نابع من الجامع ذاته ، والحقيقة الثانية هي أن أمراء مصر الحاكمين لم يصدر منهم قرار بتعيين الشيخ العريشي بل صدر أولاً من قلب الجامع الأزهر ، ولم يكن للأمراء تدخل فيه إلا بالتصديق عليه واعتماده ، وقد راعى إبراهيم بك أن ينتفض جماعة من صغار المشايخ لينقضوا أمرًا أيده الأمراء واعتمدوه ، والحقيقة الثالثة هي أن الأمراء نزلوا على رأي العلماء طائعين عندما أعلن تعيين الشيخ العريشي الحنفي شيخًا للجامع الأزهر ، ونزلوا على رأي العلماء مكرهين عندما نقض تعيين الشيخ العريشي وأيده تعيين الشيخ العروسي ، وفي هذه الحقائق الثلاث أعظم البراهين على أن تعيين شيخ الجامع الأزهر كان لا يتم إلا في الجامع الأزهر ثم يأخذ وضعه القانوني بتصديق الأمراء والباشا عليه .

وقد تولى كثيرون من علماء الجامع الأزهر وظيفة النظر والتحدث على الأوقاف المرصدة على الجامع الأزهر ، أما وظيفة ناظر الجامع الأزهر وهو رئيس جميع نظار أوقاف

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٥٥ - ٥٧ .

الجامع الأزهر فلم يتولها عالم واحد في العصر العثماني من أمراء العصر المملوكي، فمن هنا نعرف أن الصواب قد جانب من قال إن النظام الذى كان متبعًا في الجامع الأزهر قبل نهاية القرن الحادى عشر الهجري هو انتخاب ناظر من بين كبار العلماء يشرف على شئونه(١) .

مشايخ الجامع الأزهر

تضمنت وظيفة شيخ الجامع الأزهر رئاستين إحداهما علمية؛ لأنه يعتبر الرئيس العلمي لجميع مشايخ العلم والمدرسين بهذا الجامع، والأخرى قيادية لأنه يعتبر القائد الأعلى لجميع ما يقوم به علماء الجامع الأزهر ومجاوروه من أعمال تتعلق بمجتمعهم أو بالمجتمعات الأخرى في الديار المصرية، وهناك ناظر النظار أو ناظر الجامع الأزهر وهو مكلف بالحفاظ على مالية ونظام وأمن مجتمع الأزهريين في هذا الجامع، وأقوى الأدلة لدينا وأعظمها على تقلد أي عالم من العلماء مشيخة الجامع الأزهر لقبب شيخ الجامع الأزهر يليه ما يدل من الأوصاف على رئاسة علماء الجامع الأزهر أو علماء الديار المصرية، ثم يلي ذلك من الأدلة قيادة رجال الأزهر في جليل الأحداث وخطير الأمور، وسنشير في كل ترجمة نقدمها لكل شيخ من شيوخ الجامع الأزهر إلى الدليل التاريخي الذي أرشدنا إلى مشيخته .

– الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الحق السنباطي المصري الشافعي: هو الإمام العلامة أخذ عن والده الشيخ عبد الحق السنباطي وغيره، وجاور معه في الحرم المكي سنة ٩٣١ هـ/ ١٥٢٤ م، ووعظ الناس بالمسجد الحرام في حياة أبيه، وفتح الله عليه في ميدان الوعظ من وقتئذ وأصبح واعظًا بالجامع الأزهر، ويقول المؤرخون الذين عاصروا هذه الحقب لم نر أحدًا من الوعاظ أقبل عليه الخلائق مثلما أقبلت على الشيخ السنباطي، فكان إذا نزل من فوق كرسي وعظه يقتتل الناس على مصافحته، وكان من رؤساء أهل السنة والجماعة واشتهر في الأقطار الإسلامية كالشام والحجاز واليمن والدولة العثمانية، وأذعن

(١) على عبد الواحد وافى: لمحة فى تاريخ الأزهر، ص ٨٧– ٨٩، عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: الأزهر، ص ١٢٤، ١٢٥، أحمد شلبى وأحمد الحوفى الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٣٢٠ .

له علماء مصر الخاص منهم والعام، وتولى تدريس المدرسة الخشابية بمصر وهي مشروطة لأعلم علماء الشافعية[١]، وقد سبق أن ذكرنا ما رواه الشيخ أحمد بن سعد الدين العثماني من أن الشيخ السنباطي اعترض على ولاية داود باشا على مصر من أساسها، وقال له إنك رقيق لا تصلح لك الولاية على المسلمين فَهَمَّ داود باشا بانتزاع سيفه من غمده ليضرب به هذا الشيخ فحال بينه وبين ذلك جنده، وقالوا له يا باشا دع حسامك في غمده فهذا شيخ الإسلام الإمام، وانتصر بهذا الشيخ السنباطي وطعن داود باشا في كبريائه، فبعث لسلطان الدولة العثمانية سليمان القانوني ينبئه فيها بما حدث من شيخ الإسلام وجنود السلطنة بمصر، فبعث السلطان سليمان يشكر شيخ الإسلام الشيخ السنباطي على موقفه هذا، كما بعث رفق كتابه هذا بكتاب تضمن عتق داود باشا[٢].

وروى الشيخ عبد الوهاب الشعراني أن شيخ الإسلام السنباطي أفتى بهدم بيعة لليهود بنيت على غير قواعد الشرع، فلما شرع في هدمها قبضت عليه حكومة مصر ونفته فثار الأمراء والعوام في مصر وكفوا يد الحكومة عن نفيه لكنهم لم يتمكنوا من إعادته إلى التدريس والفتوى والوعظ بالأزهر كما كان[٣]، وتحدث الشيخ الغزي عن السبب الحقيقي لاعتقال شيخ الإسلام السنباطي فقال إن ما دبره له حاسدوه وشانئوه من مكائد لدى الباشا وحكومته هو الذي جرّ عليه أذاهم ثم قال: «إن الشيخ السنباطي هدم بيعة وكنيسة»[٤].

ويمكننا أن نتعرف مما تقدم على أقوى دليل يمكننا أن نستدل به على أن الشيخ شهاب الدين السنباطي كان شيخًا للجامع الأزهر وهو قول الشيخين نجم الدين الغزي وابن العماد الحنبلي وأذعن له علماء مصر الخاص منهم والعام بالإضافة إلى دليل تصديه لباشا مصر رغبة في الإصلاح.

---

(١) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج٨، ص ٢٨٠، ٢٨١، ونجم الدين الغزى: الكواكب السائرة، ج٢، ص ١٧٩، ١٨٠.
(٢) أحمد العثماني: ذخير الأعلام، ص ٩٠.
(٣) عبد الوهاب الشعراني: لطائف المنن، ج٢، ص ١٢٨.
(٤) نجم الدين الغزى: الكواكب السائرة، ج٢، ص ١٨٠.

- الشيخ أبو الحامد محيي الدين عبد القادر الغزي الحنفي : جاء في تاريخ القاضي الدميري أن الشيخ العلامة أبا الحامد محيي الدين عبد القادر بن محيي الدين العمري الفاروقي الغزي الحنفي كان شيخًا للجامع الأزهر ، وشيخًا لشيوخ المدرسة الشيخونية في التسعينات من القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الهجريين ، جاء في تاريخ القاضي الدميري أن المولى فيض الله الرومي قاضي قضاة الديار المصرية كان شاعر زمانه في العربية ، وكان محبًا لعلماء مصر ويعقد لهم مجالس العلم والأدب منها مجلسه الذى عقده في سنة ١٠٠٠ هـ/ ١٥١٩ م ، وحضره من كبار علماء الجامع الأزهر العلامة أبو الحامد محيى الدين عبد القادر شيخ الجامع الأزهر ، وصدر علماء الأحناف بالديار المصرية نور الدين على بن غانم المقدس الحنفي ، كما حضره من كبار علماء الديار الشامية الشيخ شمس الدين محمد بن المنقار الحنفي مفتى الأحناف بالديار الشامية[١] ، وقد أيدت وثائق سنة ١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٧ م ، أن الشيخ أبا الحامد كان شيخًا للجامع الأزهر وشيخًا للشيوخ بالمدرسة الشيخونية[٢] .

- الشيخ شمس الدين محمد بن أبي السرور البكري الصديقي الشافعي : روى محمد بن محمد بن أبى السرور في تاريخه أن والده كان شيخًا للإسلام ، وأنه كان يتصدى في الموقف التي كان يهتم بها علماء الجامع الأزهر ، ومن هذه المواقف تصديه لوزير مصر خضر باشا في سنة ١٠٠٦ هـ/ ١٥٩٧م ، حينما شرع في قطع مرتبات العلماء من الغلال الأميرية ، فيروي ابنه المؤرخ أن أباه عنف الباشا بشديد القول ، وأن الباشا رد عليه قائلاً : يا مولانا إن معظم من لهم رواتب من القمح تجار وليس فيهم علماء ، فقال شيخ الإسلام البكري : يا مولانا الوزير نحن نكتب لكم دفترًا بأسماء العلماء الذين لهم مرتبات من القمح فاستحسن الوزير اقتراح شيخ الإسلام وأمرًا المقاطعجي[٣] ، بأن يذهب إلى منزل

---

(١) الدميرى : قضاة مصر ، ص ١٤٧ - ١٦٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٦٥ ، مادة ١٥٣ ، ص ٥٩ .

(٣) موظف إدارى بالديوان يمسك بسجلات الغلال الأميرية فى الديار المصرية .

شيخ الإسلام ، ثم لم يزل شيخ الإسلام البكري يرعى هذه القضية حتى أجاز الوزير الإعطاء للخاص والعام[١] ، وإجازة الإعطاء للخاص والعام مبدأ إسلامي معروف فلا عجب أن يحرص عليه شيخ الإسلام البكري ، وقد جزم بعض الباحثين بأن قيام شيخ الإسلام البكري بهذه الأمور الجسام دليل على كونه شيخًا للجامع الأزهر[٢] ، ومما يؤيد رأيه أن عالما أخر من البيت البكري تولى مشيخة الجامع الأزهر في سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٦٢٥ م .

- الشيخ شحاده بن إبراهيم الحلبي الشافعي : جاء في تاريخ المحبي أن الشيخ شحاده الحلبي المتوفى سنة ١٠١٠ هـ/١٦٠١ م ، كان علامة المعقول والمنقول وشيخ أهل الفروع والأصول ، وحيد عمره وعميد عصره وشيخ الجامع الأزهر ومشكلة مصباحه الأنور ، وليث العلم الذي لا يجارى رغيد الفضل الذي لا يبارى[٣] ، كما جاء في وثائق سنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦ م ، أن الشيخ شحاده الحلبي كان مفتى المسلمين ، صدر المدرسين ، عمدة المحققين ، شيخ النحاة والمفسرين ، وشيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر ، وناظرا شرعيًا على وقف يشبك بن مهدي الداوادار الكبير على فقراء الجامع الأزهر[٤] ، ففي تاريخ المحبي دليل ناهض على أن الشيخ الحلبي تولى مشيخة الجامع الأزهر ، وفي الوثائق تعريف بما كان له في سنة ١٠٠٥ هـ من مكانة علمية ووظائفية في مجتمع العلماء أهلته لأن يلي مشيخة الجامع الأزهر بعد وفاة شيخ الإسلام البكري .

- الشيخ نور الدين على البرلس المصري الشافعي : جاء في وثائق سنة ١٠٢٠هـ/ ١٦١١م أن الشيخ نور الدين البرلسي كان شيخًا للجامع الأزهر وخطيبًا للجمعة به في العشرات من القرن الحادي عشر الهجري[٥] .

---

(١) ابن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، الورقتان ٣٢ ، ٣٣ .
(٢) محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص ٢١ ، ٢٢ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ٢٢١ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ، مادة ٩٦٥ ، ص٢٣٧ .
(٥) المصدر ذاته : : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، مادة ٢١٩٨ ، ص ٥٢٥ .

- الشيخ عبد الجواد بن نور الدين على البرلسي المصري الشافعي : هو الإمام الجليل الذي فضله أعظم من أن يذكر وأشهر من أن يشهر ، أخذ عن والده وبه تخرج وبرع وتفنن في علوم كثيرة وانتفع به جمع كبير ، وكان له وجاهة ونباهة وله نظم فائق وشعر رائق كما كان خطيبًا مصقعًا للجامع الأزهر [١] وخطيبًا للجمعة به كوالده ، كما تولى أيضًا بعد وفاة أبيه مشيخة الحديث النبوي الشريف بالمدرسة الطيبرسية ، وقد جاء في وثائق سنة ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م ، أن الشيخ عبد الجواد البرلسي أصبح شيخًا للجامع الأزهر منذ هذا التاريخ [٢] .

- الشيخ محمد درويش البكري الصديقي المحلى الشافعي : جاء في وثائق سنة ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥ م ، أن الشيخ محمدً درويش البكري الصديقي المحلى الشافعي كان شيخًا للجامع الأزهر وخطيبًا للجمعة به ، كما كان ناظرًا على وقف بيلبك السعيدي [٣] .

- الشيخ عثمان بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي : ذكر المحبي في تاريخه أن ابن الفتوحي المتوفى سنة ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣ م ، كان قاضيًا حنبليًا بمحكمة الباب العالي ، وكان ذا مهابة ووجاهة عند عامة الناس وخاصتهم ، حسن السمت ، والسيرة والخلق ، له في الفقه مهارة كلية ، وله إحاطة بالعلوم العقلية [٤] ، كما جاء في وثائق سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م ، أن الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي كان شيخًا للجامع الأزهر ، وشيخًا لمشايخ الإفتاء والتدريس به وناظرًا على وقف خرند عقباي [٥] .

- الشيخ أبو العزائم سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي الشافعي الأزهري : تحدث المحبي في تاريخه عنه فقال إنه إمام الأئمة وبحر العلوم وسيد الفقهاء ، وخاتمة الحفاظ

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، مادة ٢١٩٨ ، ص ٥٢٥ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ١٠٨ مادة ٩٣ ، ص ٣٠ .
(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص ١٠٩ .
(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٧٥ ، ص١٥ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٩٠١ ، ص ٢٢٥ .

والقراء قدوة الأنام وعلامة الزمان العابد الزاهد الناسك الصوام القوام، أجازه شيوخه بالتدريس والإفتاء سنة ١٠٠٨ هـ/ ١٥٩٩ م، تصدر للتدريس بالجامع الأزهر فكان يعقد مجلسًا للفقه من طلوع الشمس حتى قبيل الظهر ثم يوزع بقية أوقات جلوسه في الجامع الأزهر بين دروس العلوم المختلفة، وانتفع الناس بمجلسه ودعائه وصدق نيته وصفاء باطنه وظاهره وموافقة قوله لعلمه، وجموع فقهاء الشافعية في عصره تلقوا الفقه عنه، وكان يقول من أراد أن يصبح عالمًا فليحضر درسي وكان يختم عشرة كتب في علوم عديدة كل سنة ويشرحها شرحًا مفيدًا، ووصفه رحالة عصره والد الشيخ محمد المحبي المؤرخ في رحلته إلى القاهرة والديار المصرية فقال « شيخ القراء بالقاهرة على الإطلاق ومرجع الفقهاء بالاتفاق، رافع لواء مذهب الإمام محمد بن إدريس الهمام، له في العلوم حظ موفور وسعى مشكور، قد عول عليه في منقولها وله اطلاع مكتمل على فروعها وأصولها منهج الطلاب وقدوة أرباب الفرائض والطلب لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ولم يدع من مسائله جليلة ولا حقيرة إلا استولى عليها وحواها، رجع علماء عصره إلى مقاله؛ فأصبحوا في هذا الفن من عياله ولا غرو لأن لعلماء الأزهر سلطانًا »[1]، ولم نجد فيما تقدم عبارة تدل دلالة قاطعة على أن الشيخ المزاحي كان شيخًا للجامع الأزهر إلا عبارة « فإنه الآن لعلماء الأزهر سلطان»، ولقد نفى احتمال تطرق معان أخرى إليها تلك العبارة التي أرخ بها الشيخ الملوي في تاريخه لوفاة الشيخ سلطان المزاحي ونصها « وفي العشرين من جمادى الآخرة سنة ١٠٧٥ هـ/ ديسمبر ١٦٦٥ م، توفي الشيخ الإمام العالم سلطان المزاحي شيخ الجامع الأزهر[2]، كما أيد مشيخة المزاحي ما جاء في تاريخ الصوالحي من أن هذا الشيخ تصدر علماء الجامع الأزهر، وقادهم في أعظم مواجهة إسلامية إنسانية حدثت بين العلماء ورجال الحكم في مصر؛ ألا وهي النهوض لحماية أمراء الأحزاب العسكرية الملتجئين إلى الجامع الأزهر فرارًا من عسف خصومهم وصونًا لدمائهم، ولقد تمكن الشيخ المزاحي بقيادته هذه من إرغام رجال الحكم على النزول عند شروطه وصون دماء هؤلاء الملتجئين ورعاية

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر، ج١، ص ٣١ ، ج٢، ص ٢١١ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب، ورقة ١٠٢ .

حقوقهم[١] ، كذلك أخبر أحمد جلبي في وضوح بأن الشيخ المزاحى كان شيخًا للأزهر ، كما أخبر الشيخ الملوي سواء بسواء[٢] .

- الشيخ شعبان الفيومى الأزهرى الشافعي : تحدث عنه الشيخ المحبي في تاريخه فقال : هو الإمام العامل الفقيه المتضلع في العلوم الشرعية ، شيخ الجامع الأزهر ، لقد نفع بعلمه فما قرأ عليه أحد إلا انتفع به وحصلت بركته له ، استغرق أوقاته في تدريس العلوم النافعة ، وكان يقرأ عليه استقلالاً كل يوم ما يزيد على مائة طالب ، وكان يؤدى كل يوم ثلاثة دروس حافلة بالجامع الأزهر تستغرق النهار معظمه فيجتمع فيه عدد عظيم من طلبة العلم ، وكان يحافظ على المكسوف في الجامع الأزهر لا يخرج منه إلا لحاجة ، وله دراية عظيمة بكتب الفقه المتداولة بين المصريين ، وتخرج به كثيرون من علماء عصره ، وكان قليل الكلام عظيم الهيئة لا يتردد على الناس معظمًا عند العلماء مشهورًا بالورع ، كان إذا ما قرأ القرآن يكاد يغيب عن حواسه يكثر من الدعاء لكل من يقرأ عليه ويتلقى العلم عنه ، لا يسمع منه كلام إلا في تقرير مسائل العلم ، وكان إذا ما مر بالأسواق مر مطرقًا رأسه له كرامات ظاهرة وشاهدها كثيرون من الناس ، وقد توفي الشيخ شعبان في شهر جمادي الأولى سنة ١٠٧٥ هـ/ ١٦٦٥ م ، ويمكن توقيت مشيخته للأزهر بأنها كانت إبان فترة مرض الشيخ المزاحي ، وعجزه عن القيام بأعبائها[٣] .

- الشيخ محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخرشي المالكي : نشأ الشيخ الخرشي في قرية أبي خراش بإقليم البحيرة ، يصفه الجبرتي بأنه وارث علوم سيد المرسلين تبدأ سلسلة إسناده بوالده الشيخ عبد الله الخرشي عن الشيخ إبراهيم اللقاني عن الشيخ سالم السنهوري عن الشيخ نجم الدين الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بسنده المتصل إلى الإمام البخاري ، كان الشيخ الخرشي من

(١) الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص ٥٨٣ - ٥٩١ نسخة الدار ، ص ١٥١ - ١٥٩ نسخة تيمور باشا .
(٢) أحمد جلبى : أوضح الإشارات ، ورقة ٢٢ ، المحبى : خلاصة الأثر ، ص ٢١١ .
(٣) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ٢٣١ .

العلماء المشهود لهم بالتقوى والورع ، كما كان حجة في فقه الإمام مالك ، تصدى للتدريس بالجامع الأزهر وحضر درسه معظم العلماء المالكية في عصره ، واشتهر بالنفع وقُبِلتْ كلمته وعمت شفاعته وأصبح له في نفوس عامة الناس وخاصتهم منزلة وتبجيلاً ، وقد وضع الجبرتي الشيخ الخرشي في أول ثبته الذي جمع فيه مشايخ الأزهر إبان القرن الثاني عشر ؛ إذ لم يتيسر له معرفة من سبقهم إبان القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين ، كما ذكر أنه توفى في سنة ١١٠١ هـ / ١٦٩٠ م[١] .

– الشيخ إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين بن خالد الأنصاري البرماوي الشافعي : روى الجبرتي في تاريخه أن الشيخ الإمام العلامة إبراهيم بن محمد البرماوي الشافعي الأزهري تلقى العلوم عن جماعة من كبار العلماء في الجامع الأزهر ، ثم لازم منهم الشيخ شهاب الدين أحمد القليوبي ، ثم تصدر للتدريس في حلقته بعد وفاته ، وكان لشيخ الأزهر البرماوي سند في الحديث مقبول ، وقد روي عنه بسنده هذا كثيرون من أهل مصر والمرتحلين منها إلى مخا ، كما روى عنه جماعة من المرتحلين إليها معظمهم من أهل الشام ، ولما توفى الشيخ محمد الخرشي سنة ١١٠١ هـ تولى الشيخ إبراهيم البرماوي مشيخة الجامع الأزهر بدله ، وظل قائمًا بأعبائها إلى أن توفي سنة ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م[٢] .

– الشيخ محمد النشرتي المالكي : نشأ الشيخ النشرتي في قرية نشرت بإقليم الغربية ، وبعد أن أكمل تعلمه بالأزهر تصدر للتدريس به فنجح في هذا الميدان نجاحًا منقطع النظير ، فاتسعت حلقته وكثر طلابها ومازال يترقى في مدارج العلم حتى أصبح رئيسًا للمالكية في عصره ، وعندما توفي الشيخ إبراهيم البرماوي شيخ الجامع الأزهر لم تنزو المشيخة عنه واتجهت أنظار العلماء إليه لما له من فضل ومكانة علمية ، فتقلد منصب شيخ الجامع الأزهر سنة ١١٠٦ هـ/ ١٦٩٤ م ، وظل يحمل على كاهله أعباء هذا المنصب مع العمل بالتدريس حتى لقى ربه في سنة ١١٢٠ هـ/ ١٧٠٨م[٣] .

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٦ ، المرادي : سلك الدرر ، ج٤ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .
(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٠ .
(٣) المصدر ذاته : ج١ ، ص٧٣ .

- الشيخ عبد الباقي القليني المالكي : نشأ الشيخ عبد الباقي القليني في بلدة قلين بناحية كفر الشيخ ، وتلقى العلوم في الجامع الأزهر ، ولما ظهر نبوغه تصدر للتدريس بهذا الجامع فراجت حلقته وكثر طلابه ، ومازال نجم الشيخ القليني في صعود حتى غدا من أئمة الفقهاء المالكيين بالجامع الأزهر ، فلما جاز شيخ الجامع الأزهر النشرتي إلى ربه في نهاية سنة ١١٢٠هـ ، وجدت الحزبية أرضًا صالحة بذرت فيها بذورها ، فما دخل المحرم سنة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، حتى افترق المجاورون بالأزهر إلى فرقتين : فرقة تعضد الشيخ أحمد النفراوي المالكي وتريد تنصيبه شيخًا للجامع الأزهر ومدرسًا بالمدرسة الأقبغاوية ، والفرقة الثانية تألفت من أتباع الشيخ النشرتي المالكي شيخ الأزهر السابق ، ولم يكن الشيخ القليني المالكي رغم هذا موجودًا بالقاهرة فبعث إليه أتباع الشيخ النشرتي يستحثونه على الحضور ، وأراد الشيخ النفراوي أن يسبقه إلى التدريس بالمدرسة الأقبغاوية ؛ فلم يمكنه المجاورون القاطنون بهذه المدرسة من الجلوس للتدريس بها ، فلما حضر الشيخ القليني التف حوله أتباع الشيخ النشرتي وتعصبوا له وأجلسوه للتدريس بالأقبغاوية ؛ تمهيدًا لتنصيبه شيخًا للجامع الأزهر ، إلا أن جماعة النفراوي نظموا صفوفهم وأعدوا أسلحتهم واتجهوا إلى الجامع ليلاً يحملون الأسلحة البيضاء والبنادق ، ثم اقتحموه وهم يطلقون الأعيرة النارية في جميع أرجائه ليرهبوا من فيه ؛ فتمكنوا بهذه الطريقة من الإحاطة بجماعة القليني وإخراجهم من الجامع ثم كسروا باب الأقبغاوية وأجلسوا شيخهم النفراوي في مجلس شيخ الأزهر السابق الشيخ النشرتي تمهيدًا لتنصيبه شيخًا للجامع الأزهر ، لم ترضخ جماعة القليني لهذا العنف ودبرت أمرها لرد العنف بالعنف فجمعوا السلاح واتجهوا به في عصر اليوم التالي إلى الجامع فاقتحموه وغلّقوا أبوابه ، والتحموا بجماعة النفراوي في معركة حامية أسفرت عن مصرع عشرة من جماعة النفراوي وجرح عدد كبير من الجماعتين ، ونتيجة لهذا شاعت الفوضى في الجامع فانتهب المفسدون خزائن الطلبة والعلماء وكسروا قناديل الإضاءة به ، ولم يبق بالجامع أحد في هذا اليوم ولم تقم فيه صلاة ، ولما ترامت أنباء هذه المعارك حضر والي القاهرة وشرطته فرفع القتلى من أرجاء الجامع ، وصرف من بقي فيه من المجاورين ، وفي اليوم التالي للمعركة صعد الشيخ أحمد النفراوي إلى الديوان العالي

بالقلعة ومعه حجة الكشف على القتلى بالجامع الأزهر فعرضها على حسين باشا وزير مصر فلم يلتفت الباشا إلى دعواه لعلمه بتعديه وأمر بأن يلزم بيته ، ثم أصدر فرمانًا بنفي الشيخ محمد شنن إلى بلدته الجدية ، والقبض على جماعته وإيداعهم سجن الغرقانة بالقلعة ، فنفي الشيخ شنن وسجن من أتباعه اثنا عشر رجلاً ، ويذكر الجبرتي أن نقيب الأشراف حسن أفندي تطاول على الشيخين النفراوي وشنن في الديوان العالي أمام الباشا ، ومما قاله للشيخ النفراوي « جماعتك الفاسدون الذين يدعون أنهم طلبة علم ، كيف بهم يصعدون مآذن الجامع ويصيحون من فوقها قائلين : يا آل حرام بدل الآذان ويضربون الرصاص في حرم المسجد؟ » ، وقد ساعد هذا الموقف الذي وقفه نقيب الأشراف بالديوان على تحقيق ما كان يهدف إليه الباشا وهو تشتيت الحزب النفراوي وتثبيت الحزب القليني ، وبهذا استقر الشيخ القليني في مشيخة الجامع الأزهر وتدريس الأقبغاوية[1] ، وهنا مسألتان لابد أن نشير إليهما ، الأولى : تأكيد ما مضى تقريره من أن مشيخة الأزهر كان أمرها بيد أبناء الأزهر ، والمسألة الثانية : آل حرام عصبية من العصبيات الجاهلية التي كانت منتشرة في الديار المصرية ، وكان لها وجود في معظم الحروب والفتن الداخلية ، وقد فهمنا من كلام نقيب الأشراف بمصر أن هذه العصبية أثبتت وجودها في الصراع الدموي الذي دار في قلب الجامع الأزهر .

- الشيخ محمد شنن المالكي : اشتهر الشيخ شنن بأنه كان عالمًا فقيهًا مجتهدًا وعلمًا من علماء المالكية في زمانه ، وكان حسين باشا قد نفاه من القاهرة وسجن أتباعه إبان الفتنة القلينية النفراوية ، إلا أن الزمن دار دورته لتصفو له في هذه الحياة أيام ، فما حلت المنية بالشيخ القليني حتى سيقت مشيخة الأزهر إلى شنن المالكي ، وظل الشيخ شنن يقوم بأعباء المشيخة حتى وافاه الأجل في سنة ١١٣٣ هـ/ ١٧٢٠ م[2] ، روى الجبرتي في تاريخه أن الشيخ شنن كان واسع الثراء أغنى أهل زمانه وأقرانه ، ترك بعد وفاته أربعين ألفًا من

---

(١) الملوى : تحفة الأخبار ، ورقة ١٣٠ ، الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٥ ، ٢١٤ .

(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٧٦ ، ٢١٤ .

الذهب البندقي، وما يوازيها من الطرلي والجنزرلي والفضة كما ترك منازل وضياعًا ووظائف وعلوفات وأراض زراعية ورزق وعبيد وجواري ومماليك، فلم يبق ابنه موسى منها شيئا ثم مات بعد أبيه بزمن قليل[١] .

- الشيخ إبراهيم الفيومى المالكي : هو الإمام المحدث العلامة الذي تلقى عن كبار العلماء والمشايخ بالجامع الأزهر ثم تصدر للتدريس به فلمع نجمه وعلا قدره، ولما جاز الشيخ محمد شنن شيخ الأزهر إلى ربه في سنة ١١٣٣هـ/ ١٧٢١ م ،لم تنزو مشيخة الأزهر عن الشيخ إبراهيم الفيومى، وقد ظل الشيخ الفيومي مضطلعًا بأعباء المشيخة والتدريس حتى وافاه الأجل في سنة ١١٣٧هـ / ١٧٢٥ م[٢] .

- الشيخ محمد بن أحمد السمنودي الشافعي الأحمدي الخلوتي الشهير بالمنير : هو الإمام المحدث المقرئ الصوفي العارف بالله، نشأ في بلدته سمنود بإقليم الغربية وقدم إلى الجامع الأزهر وله من العمر عشرون عامًا بعد أن حفظ القرآن العظيم وجمع للسبع والعشر، فجاور به وتلقى عن كبار علمائه ففاق واشتهر وأخذ طلاب العلم الحديث عنه وتلوا القراءات بين يديه، وتصدى لتدريس الفقه الشافعي فاشتهر أمره ولمع نجمه وصارت له حلقة في الجامع الأزهر ذات طبقات، ولما توفي شيخ الأزهر إبراهيم الفيومي المالكي في سنة ١١٣٧ هـ/ ١٧٢٥ م، انتقلت مشيخة الجامع الأزهر إلى الشيخ السمنودي، ويؤكد الشيخ المواردي في تاريخه أن الشيخ السمنودي أول من انتزع مشيخة الأزهر عن المالكية منذ انتقلت إليهم[٣] ، وإذا كان الجبرتي لم يذكر الشيخ السمنودي في شيوخ الأزهر الذين ذكرهم في تاريخه؛ فهو من ناحية أخرى لم ينف أنه كان هناك شيخ شافعي للأزهر انتزع المشيخة من المالكية قبله، بل إن عبارة الجبرتي قابلة لاحتمال وجود شيخ شافعي للأزهر بين الشيخين الفيومى والشبراوي؛ فلنتعرف على هذا من نصها وهو ولما مات أي الشيخ

(١) الجبرتى : عجائب الآثار، ج١، ص ٧٦، ٢١٤ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٩٠ .

(٣) المرادى : سلك الدور، ج٤، ص ١٢٢ .

الفيومي» في سنة سبع وثلاثين انتقلت المشيخة إلى عبد الله الشبراوي[(١)] ، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك رواية الشيخ المرادي ويؤيدها هذه المرجحات وهي :

أولاً : إن عبارة الشيخ المرادي التي تضمنت أن الشيخ السمنودي أول من انتزع مشيخة الأزهر من المالكية ، إنما استهدف بها الموارد تصويب ما جاء في تاريخ الجبرتي من إهمال ذكر الشيخ السمنودي حتى لقد ترتب على هذا الإهمال مفهوم مؤداه أن الشيخ الشبراوي تولى مشيخة الجامع الأزهر بعد موت الشيخ الفيومي مباشرة سنة ١١٣٧ هـ .

ثانيًا : أنه كان بين المرادي والزبيدى والجبرتي صلات بالإضافة إلى الاجتهادات الأخرى ، فقد كان الشيخ المرادي يطلب من الجبرتي تراجمه التي ألفها عن أعيان مصر عن طريق الشيخ مرتضى الزبيدى[(٢)] .

ثالثًا : يحتمل احتمالاً كبيرًا أن تكون أوراق ترجمة السمنودي قد فقدت ممن قام بنسخ تاريخ الجبرتي بعده .

- الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي الشافعي : هو الإمام الفقيه المحدث الأصولي المتكلم الشاعر الأديب ، تلقى العلم عن كبار العلماء بالجامع الأزهر ، ولم يزل يترقى في مدارج العلماء حتى تصدى للتدريس والفتوى بهذا الجامع ، وكان بيت أبيه بيت علم وفضل ؛ لهذا وقف الشيخ الشبراوي حياته على العلم والاستزادة منه والإقبال على مختلف معارفه وفنونه ، وكان للشيخ الشبراوي ولع شديد باقتناء الكتب النفيسة ، ولما توفي الشيخ السمنودي اتجهت أنظار العلماء بالجامع الأزهر إلى الشيخ الشبراوي ، فتولى مشيخة هذا الجامع وغدت المشيخة به ذات قيمة ومقام فهابه العام والخاص ، وصار أعظم العظماء فأقبلت عليه الأمراء وهادوه بأنفس ما عندهم ، وأصبح طلبة العلم في زمن مشيخته في أحسن أحوال الاحترام والأدب ، وظل الشيخ الشبراوي يحمل على كاهليه عبء المشيخة حتى وافاه الأجل في ذي الحجة سنة ١١٧١ هـ / أغسطس ١٧٥٨ م[(٣)] .

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢١٤ .

(٢) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ٢٤٢ - ٢٥١ .

(٣) المصدر ذاته : ج١ ، ص ١٩٥ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

- الشيخ محمد بن سالم الحفني الشافعي الخلوتي :هو الإمام العلامة المشهود له بالكمال والتحقيق المجمع على تقدمه في كل فريق ، ولد بحفنا ونشأ وقرأ ما يقرب من نصف القرآن الكريم ثم أتم قراءته بالقاهرة واشتغل بحفظ المتون ثم تلقى العلوم عن أعظم علماء عصره بالجامع الأزهر ، وجد واجتهد ولازم مجالسهم ، ومن أجلِّ شيوخه الذين تخرج عنهم بالسند الشيخ محمد البديوي الدمياطي ، أخذ عنه التفسير والحديث والمستندات منه والمسلسلات وصحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داوود والنسائي وابن ماجة وموطأ الأمام مالك وسنة الشافعي ومحجبات الطبراني الكبير والأوسط والصغير ، وصحيح ابن حبان والمستدرك للنيسابوري والحلية للحافظ لأبي نعيم وغير ذلك ، وقد شهد له معاصروه بالتفوق في ميدان المعارف والعلوم ، وتصدى للتدريس والفتوى بالجامع الأزهر منذ سنة ١١٢٢ هـ/ ١٧١٠ م ، ودرس لطلبته الكتب الدقيقة كالأشموني في النحو والصرف ومختصر السعد في البلاغة ، وجمع الجوامع والمنهج في الفقه ، كما درس غير هذه الكتب في الفقه والمنطق والأصول والحديث والتوحيد فلازمه معظم طلبته النابهين ، وكانت حلقته تضم أكثر من خمسمائة طالب كلهم يستلهمون العلم من رياض بيانه وأزهار فصاحته ، وقد تخرج به معظم أهل عصره من طبقته ومن دونهم ، وكانت مجالسه تمتاز بالهيبة والوقار لا يسأله أحد لمهابته وجلاله ، كذلك كان له المقام الأعلى في حياة العبادة والتهجد ، سلك أولاً طريق الشاذلية على يد شيخها أحمد المغربي المقري الشاذلي ثم سلك طريق الخلوتية على يد شيخها السيد البكري ، ومازال يترقى في مدارجها حتى صار شيخًا من شيوخها وعلى يديه فتح الله بالطريق بلاداً ومجتمعات ، ولما توفي الشيخ عبد الله الشبراوي في سنة ١١٧١ هـ/ ١٧٥٨ م ، اتجهت أنظار علماء الجامع الأزهر إلى الشيخ الحفني فتولى المشيخة في هذا العام وقام بواجباتها خير قيام ، واحتل الشيخ الحفني مكانة مرموقة في المجتمع السياسى فهابته الملوك ودان له الأمير والصعلوك ، فلقد كان مثالاً صادقًا للعالم الورع الزاهد ذى النفوذ والصولة ، وصفه الجبرتي في تاريخه بأنه قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة والناس إلا باطلاعه وأذنه ز فلما شرع أمراء القاهرة المسيطرون في إنفاذ الحملات الحربية للقضاء على علي بك الكبير وصالح بك بالصعيد ، استأذنوا شيخ الجامع الأزهر

الحفني في ذلك فمنعهم وزجرهم ووجههم إلى إصلاح ذات البين ، وأعلن أنه سيكون أول بادئ به وأنه لن يرضى بالحرب ، فتأكد هؤلاء الأمراء أنه لن يتم قصدهم مادام الحفني حيًا فدسوا له السم فمات في سنة ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧ م ، فلما توفي لم يجد هؤلاء الأمراء مانعًا ولا رادعًا فنفذوا مآربهم ، وبعثوا إلى الصعيد بالحملات الحربية التي كان مآلها الفشل والهزيمة ثم انتهي أمرهم بالخذلان ، واستطاع على بك وجنده العودة إلى القاهرة منتصرين ، وقضوا على هؤلاء الأمراء وأشهروا رؤوسهم في شوارع القاهرة[(١)] .

- الشيخ عبد الرؤوف بن محمد السجيني الشافعي : هو الإمام شيخ الإسلام عمدة الأنام شيخ الجامع الأزهر الملقب بأبي الجود ، تلقى عن عظماء الرجال بالجامع الأزهر ومنهم عمه الشيخ شمس الدين محمد السجيني الذى لازمه ملازمة كلية ، وتابع دروس حلقته متابعة كاملة حتى ظهر نبوغه ولمع في سماء العلوم نجمه ، فلما حلت المنية بالشيخ شمس الدين نهض ابن أخيه الشيخ عبد الرؤوف بتدريس حلقته بالجامع الأزهر ، وأدى واجبات هذه الوظيفة العلمية خير أداء ثم لم يلبث أن تولى مشيخة الجامع الأزهر عند وفاة الشيخ الحفني في سنة ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧ م ، فلقد اشتهر الشيخ عبد الرؤوف بالعلم والتقوى وحسن التدبير وهذا ما جعل قلوب علماء الجامع الأزهر تلتف حوله ، وهناك واقعة تاريخية أسهمت في شهرة الشيخ عبد الرؤوف في مجتمعات مصر وأوساطها السياسية ، وكانت إحدى عوامل اتجاه أنظار العلماء إليه لتعيينه شيخًا للجامع الأزهر لما أبرزوه فيها عن زعامة وقيادة ، وخلاصة هذه الواقعة أن خادمًا تشاجر مع تاجر من تجار خان الخليلي ثم ضربه وفر هاربًا فتبعه التاجر وآخرون من بني جنسه فاحتمى الخادم ببيت الشيخ عبد الرؤوف فدخل التاجر خلفه وأطلق عليه الرصاص فأصاب رجلاً من أقارب الشيخ فمات من فوره فهرب التاجر القاتل فطلبه الوالي وشرطته فامتنع وتعصب له أهل خطته ، ومنعوا شرطة الوالى من القبض عليه فاهتم الشيخ عبد الرؤوف بهذا الأمر وجمع مشايخ الجامع الأزهر وقاضي القضاة وجماعة من الأمراء العسكريين ، وأعلن جمهور مصر ثورتهم على تجار خان الخليلي فأغلق التجار دكاكينهم وتوقفت الأسواق ، واعتصم أهل خان الخليلي بحيهم وأحاط

---

(١) المصدر ذاته : ص٢٩١ - ٣٠٦ ، المرادى : سلك الدرر ، ج٤ ، ص٤٩ - ٥١ .

الجمهور بهم من كل جهة وانضم أهل بولاق ومصر القديمة إلى جمهور القاهرة في حصار حي خان الخليلي ، وحدثت اشتباكات سقط فيها قتلى من الفريقين واستمر الحصار أسبوعًا تدخل بعده الأمير على بك ، ثم عقد اجتماع بمحكمة الباب العالي بين يدي قاضي القضاة حضره العلماء والأمراء وأطراف النزاع ، وانتهي الاجتماع بالاتفاق على قبول مبدأ الصلح ، فنودي في اليوم التالي به حينذاك قام التجار بفتح دكاكينهم ودارت عجلة البيع والشراء بعد أن توقفت أسبوعًا ، وقد ظل الشيخ عبد الرؤوف قائمًا بواجبات المشيخة يحدوه الحزم والعزم إلى أن وافاه الأجل في ١٤ من شهر شوال سنة ١١٨٢ هـ/ ٢٠ فبراير ١٧٦٩ م[١] .

- الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم يوسف الدمنهوري المذاهبي : نشأ في بلدته دمنهور وخرج منها إلى القاهرة صغيرًا يتيمًا فاشتغل بالعلم وجد في تحصيله وتلقيه عن علماء الأزهر ، وكان شغوفًا بالمعرفة أينما كانت وكيفما كانت ، لهذا لم يقتصر على دراسة مذهب فقهي واحد كما هو الغالب في منهج معظم العلماء ، ولما برع في فقه المذاهب الأربعة وأصولها أجازه علماء المذاهب الأربعة بالتدريس والإفتاء ، وكان للشيخ الدمنهوري حلقتان للدراسة ، إحداهما في الجامع والأخرى في المشهد الحسينى ، ولما تولى الشيخ عبد الرؤوف في سنة ١١٨٢ هـ ١٧٦٩ م ، لم تنزو مشيخة الجامع الأزهر عن الشيخ الدمنهوري ، ومما اشتهر به الشيخ الدمنهوري أنه كان مع علمه وقدره لا يخشى في الحق لومة لائم ؛ فتبوأ في مجتمعه منزلة سامية فهابه الأمراء والولاة وغدا مرجع الشعب وقائده ، وقد ظل الشيخ الدمنهوري يحمل على كاهليه أعباء هذه المشيخة إلى أن وافاه الأجل في ١١ من رجب سنة ١١٩٢ هـ ٤/ أغسطس ١٧٧٨ م[٢] .

- الشيخ أبو الصلاح أحمد بن موسى بن داود العروسي الشافعي : ظلت مشيخة الجامع الأزهر شاغرة ثمانية شهور وستة عشر يومًا ، منذ أن توفي الشيخ الدمنهوري إلى أن

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣١٩ .

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٦ - ٥٢٨ ، والمرادى : سلك الدور ، ج١ ، ص١١٧ ، الدمنهورى : اللطائف النبوية ، ص ١٠٢ .

انتهي الصراع حول المشيخة بتولي الشيخ العروسي لها في ٢٧ من ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ / ٢٤ إبريل ١٧٧٨ م ، وكان قد تلقى عن كبار العلماء بالجامع الأزهر ولازم منهم شيخ المالكية عليّ الصعيدي المالكي ، كما تلقى العلوم الرياضية على الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت ومفتى المذهب الحنفي بالأزهر ، وعلى الأذكار والطريقة عن السيد مصطفى البكري ولازمه ، ثم اجتمع بعد ذلك بولي عصره الشيخ أحمد العريان فأحبه ولازمه فزوجه الشيخ العريان إحدى بناته وبشره بأنه سيسود ويكون شيخًا للجامع الأزهر ، وكان للشيخ العروسي جهاده السياسي والإصلاحي ،وقد ظل الشيخ العروسي يدرس ويفيد ويملي إلى أن وافاه الأجل في سنة ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣ م(١) .

- الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي : ولد الشيخ الشرقاوى بقرية الطويلة إحدى قرى الشرقية ، ولما بلغ طلب تلقى العلم عن علماء الجامع الأزهر وفاق ثم تصدر للتدريس به فلمع نجمه واشتهر اسمه ، وعندما وافى الشيخ العروسي أجله اختار علماء الجامع الأزهر الشيخ الشرقاوي شيخًا للجامع الأزهر في سنة ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م ، والشيخ الشرقاوي زعيم من زعماء الأمة في عصره وقائد عظيم من قادة ثوراتها ومقاوماتها التي واجهت بها المماليك والفرنسيين والعثمانيين ، وقد ظل الشيخ الشرقاوي يحمل على كاهله أعباء المشيخة بجدارة وإخلاص إلى أن وافاه الأجل في سنة ١٢٢٧ هـ/ ١٨١٢ م ، ويعتبر الشيخ الشرقاوي أخر شيخ من شيوخ الأزهر الذين عاصروا دولة العثمانيين في مصر(٢) .

إحصاء لمشايخ الجامع الأزهر في العصر العثماني حسب مذاهبهم الفقهية طبقًا لما تقدم بيانه

الشافعيون	المالكيون	الأحناف	الحنابلة	المذاهبيون	المجموع
١٤	٥	١	١	١	٢٢

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٦٧ - ٢٦٩ .

(٢) المصدر ذاته : ص٢٧٤ - ٢٧٥ .

ولاية النظر على الجامع الأزهر وأوقافه

الحقيقة التي استندت إلى أقوى البراهين التاريخية هي أن نظار الجامع كانوا من الأمراء ؛ لأن وظيفة النظر على شئون الجامع الأزهر كانت وظيفة أميرية تلقاها أمراء العصر العثماني عن العصر السابق عليه ، فعلى سبيل المثال نجد أن ولاية النظر على الجامع الأزهر كانت في عهد المؤيد شيخ سنة ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م ، مسندة إلى الأمير سودون حاجب الحجاب[١] ، كما نجد أنها في أول عهد المظفر أحمد سنة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م ، كانت مسندة إلى الأمير طراباي حاجب الحجاب أيضًا[٢] .

وقد ظلت هذه الولاية قائمة في الأمراء المماليك والعسكريين حتى نهاية الحكم العثماني ، ولم تكن ولاية هؤلاء النظار العسكريين عوضًا عن رئاسة مفقودة في مجتمع علماء الجامع الأزهر ، فقد وقفنا إبان جولة بحثنا العلمي بين المخطوطات والوثائق على عشرة من شيوخ الجامع الأزهر بدأت ولاياتهم منذ الثلاثينيات من القرن العاشر الهجري ، وفي تقديري أن مشيخة الأزهر بدأت ببداية حلقات الدروس به ، وإن كان هذا بطرائق وألقاب أخرى لأن نظام المشيخات والرئاسات عريق في حضارتنا الإسلامية ؛ فليس معقولاً أن يظل علماء هذا الجامع بلا رئيس علمي وإداري فترات كبيرة من الزمن .

واجبات ناظر الأزهر الوظيفية

إن الأزهر ومؤسساته وأموال الأوقاف المرصدة عليه ومرتبات العلماء والمجاورين وتغذيتهم وأمنهم ، ونظام تعاملهم اليومي كانت شئونًا تحتاج إلى إشراف أميري يخفف الأعباء الملقاة على كاهل شيخ الأزهر ؛ لكي يكون إشرافه العلمي أدق ومشاركته في سياسة الأمة إحقاقًا للحق أتم وقيادته لجماعة العلماء أحكم ، وكما كان شيخ الجامع الأزهر رئيسًا أعلى للعلماء بمختلف مذاهبهم فكذلك كان ناظر الأزهر رئيسًا أعلى للنظار على أوقاف هذا الجامع ، فقد كان لكل وقف من الأوقاف المرصدة على هذا الجامع ناظر يدير

---

(١) المقريزى : الخطط ، ج٢ ، ص ٢٧٦ ، ٢٢٧ . انظر الملحق رقم ١ .

(٢) الجوهرى : نزهة النفوس ، ج٢ ، ص ٥١٠ .

شئونها ويحقق دخولها ومصروفاتها تحقيقًا شرعيًا ، وكان معظم نظار أوقاف الجامع الأزهر من العلماء الأزهريين ، وهم بطبيعة الحال خاضعون لرئاسة ناظر الأزهر الأميري بحكم وظيفته التي تخول له حق الرقابة عليهم فيما يقدمونه للأزهر من حقوق مالية وعينية يجب تقديمها من دخول هذه الأوقاف كل يوم أو كل أسبوع أو كل عام طبقًا لما تنص عليه حجة كل وقف منها ، ومن واجبات ناظر الأزهر مراقبة وصول المرتبات إلى أصحابها ، وتقلد أرباب الوظائف وظائفهم بالأزهر وانتظام التغذية وعدالة توزيعها واستقرار كل مجاور له حق السكن في سكنه بأروقة الأزهر ، ومن واجباته أيضًا إبلاغ قاضي قضاة مصر بشغور الوظائف التي مات أصحابها أو تخلو عنها ليقوم بتعيين غيرهم فيها[١] ، ولا بد لناظر الأزهر من مشورة علماء الجامع ومجلس النظار به في كثير من هذه الشئون ؛ حتى يمكنه التصرف فيها وغالبًا ما تكون هذه الشورى لها محاضر مكتوبة مؤيدة بالتوقيعات ؛ لعرضها على قاضي القضاة أو الباشا ليمكن اتخاذ أي قرار من القرارات بناء عليها[٢] .

ومن واجبات ناظر الأزهر المحافظة على الأمن والنظام داخل الجامع الأزهر ، ويعاونه في هذا مشايخ الأروقة وهم جماعة من علماء الجامع الأزهر ، ولا يلجأ إلى الاستعانة بالشرطة والوالي إلا إذا احتدم النزاع وعجز النقباء ومشايخ الأروقة من حفظ النظام .

- طريقة تعيين ناظر الأزهر وعزله

كانت طريقة تعيين ناظر الأزهر أحيانًا بطريقة تغاير الطريقة التي يتم بها تعيين شيخ الجامع الأزهر ؛ فبينما نجد أن قرار تعيين شيخ الجامع ينبع من قلب الأزهر ، وما على وزير مصر الباشا والهيئة الحاكمة بها إلا الموافقة ، نجد في بعض الأحيان أن قرار تعيين ناظر الأزهر ينبع من قلب ديوان قلعة مصر ، ويقضي نظام الحكم بأنه ما على العلماء إلا الموافقة ، لكن هذه الموافقة التي اقتضى النظام ضرورة صدورها من العلماء كلما قررت الحكومة تعيين ناظر للأزهر لم يُسلم علماء الجامع الأزهر بصدورها على الدوام خصوصًا إذا ما كان

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل١٢ ، مادة ١٩٢٢ ، ص٤١٥ .

(٢) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل٢ ، مادة ١١٣١ ، ص١٠٢ .

الناظر غير مرغوب فيه ، وفي بعض أحيان أخر نجد أن طريقة تعيين ناظر الجامع الأزهر كانت تتبع أول ما تتبع ، وتقرر أول ما تقرر في قلب الجامع الأزهر ، وتتلخص ثم يصدر قاض القضاة قراره التنفيذي وما على وزير مصر بعد هذا إلا الموافقة ، وتتلخص مواقف علماء الأزهر من تعيين نظار الجامع الأزهر في أربعة أشكال :

الشكل الأول : موافقتهم على قرار وزير مصر الباشا بتعيين ناظر للجامع مرغوب فيه من علماء هذا الجامع .

الشكل الثانى : رفضهم لقرار وزير مصر الباشا بتعيين ناظر للجامع ؛ إذا كان هذا الناظر غير مرغوب فيه لسوء سلوكه أو لانتمائه إلى أحزاب سياسية عسكرية معادية للجامع الأزهر .

الشكل الثالث : عزل ناظر الأزهر إذا ما أخل بواجبات وظيفته التي تدور حول الأمن والنظام والمرتبات والتغذية ، وتحقيق مصالح العلماء والجاورين والمحافظة على حقوقهم ، وتحقيق المصالح المرسلة في هذا الجامع أو إذا ما سار في تيارات لا تتفق ومصالح هذا الجامع ومصالح أهله .

الشكل الرابع : استصدار قرار تعيين ناظر للجامع الأزهر بواسطة لجنة من كبار علماء هذا الجامع ، صح لديها أهلية الأمير العسكري المرشح لولاية النظر على الجامع الأزهر .

وسنعرض فيما يلي مثالاً لكل شكل من هذه الأشكال ، ماعدا الشكل الأول فلسنا بحاجة إلى عرض مثال له ؛ لأن كثيرين ممن تولوا النظر على الجامع الأزهر حازوا رضاء الأزهريين وقبولهم ، فمن أمثلة الشكل الثانى ، علماء الأزهر يوقفون تعيين ناظر الأزهر ، يروى الصوالحي في تاريخه أنه في سنة ١٠٧٥ هـ/ ١٦٦٤ م ، وقد كان النزاع قائمًا على أشده بين الجامع الأزهر والهيئة الحاكمة التي يسيطر عليها حزب الضرب ، في هذا الوقت أصدر عمر باشا وزير مصر قراره بتعيين يوسف أوضة باشا الينكجرية ناظرًا على الجامع الأزهر ، فلما اتصلت أخبار تعيينه بعلماء الجامع الأزهر أعلنوا رفض تعينه ؛ لأنه من أعداء الأزهر ، واقترحوا على الباشا أن تعيين الأمير محمود المشهور بالهربطي ناظرًا على الجامع

الأزهر، وتفيد وقائع النزاع المتابعة التي خاضها الجامع الأزهر بقيادة شيخه المزاحي أن الباشا والهيئة الحاكمة سلمت بمطالب العلماء جميعها خاصة وأن حزب الضرب الذى كان يقوده محمد بك الضربة في مواجهة العلماء ومن معهم من الأمراء سقط بدخول شهر صفر سنة ١٠٧٦ هـ/ ١٦٦٥ م، بعد أن قتل زعيمه محمد بك بالقلعة فجأة بأمر من وزير مصر عمر باشا في هذا التاريخ(١) .

ومن أمثلة الشكل الثالث، علماء الازهر يعزلون ناظر الأزهر، في حين لم يقف مركز العلماء عند معارضة تعيين ناظر والنص على تعيين ناظر آخر، وإنما أسقطوا بعض النظار من وظائفهم لتصرفهم تصرفات لا تتفق مع أمن مجتمع الأزهر ومصالحه، ففي سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٧ م، كان إبراهيم أغا بيت المال ناظرًا على الجامع الأزهر وقد شهد الجامع الأزهر إبان نظارته توقفًا في صرف مرتبات العلماء والطلبة، وتوقفًا في صرف التغذية اليومية المقررة للمجاورين والعلماء به، وقد كانت مصادر هذه المرتبات والتغذية هي الأوقاف وخزانة الدولة، أما المسئول عن انتظام وصول هذه الموارد المالية والعينية إلى أهل هذا الجامع فهو ناظر الأزهر؛ لهذا وجهت أصابع الاتهام إلى إبراهيم أغا بيت المال واعتبره العلماء والمجاورون المسئول الأول عن توقف المرتبات والأرزاق المقررة لأهل الجامع الأزهر، خصوصًا وأنه يشغل وظيفة أخرى في بيت المال، وسواء كان هذا الأغا هو المسئول الأول أم أن المسئولية منصبة على كبار الأمراء ورجال الحكم فإن هذا الأغا لم يتجه أي اتجاه يفيد أهل هذا الجامع في أزمتهم بل العكس هو الصحيح، فقد روى الجبرتي في تاريخه أن جماعة المجاورين المغاربة بالأزهر آل إليهم مكان موقوف على رواقهم وجحد واضع اليد دعواهم وتعضد بالأمير يوسف بك وهو يومئذ من كبار الأمراء، فلجأ المجاورون المغاربة إلى القضاء فحكم القاضي لصالحهم فاعتقد يوسف بك أن القاضي قد حابى المغاربة لصلة العم فقبض على شيخ المغاربة بالأزهر؛ فبعث المغاربة الشيخ الدردير شيخ المالكية إليه برسولين يحملان ورقة فيها أمر بإطلاق سراح شيخ المغاربة، فلما اطلع عليها جن جنونه فألحق الرسولين

(١) الصوالحي : تراجم الصواعق، ص ١٥٣ - ١٥٦ .

بشيخ المغاربة في سجنه ،وقتذاك انتفض العلماء والمجاورون في ثورة صاخبة شاركهم فيها أهل الأسواق القريبة منهم ، فلما بلغ زعماء المماليك ذلك كإسماعيل بك ومراد بك أمروا يوسف بك بإطلاق سراح العلماء المقبوض عليهم فأطلق سراحهم من فوره ، وهنا برز دور ناظر الأزهر إبراهيم أغا الذى اتسم بالرياء فحينما بعثه إبراهيم بك إلى العلماء باعتباره المسئول عن أمن الجامع الأزهر ؛ ليتفاوض معهم في شأن إعادة الحياة الطبيعية في الجامع والأسواق لم يأبه له كبار العلماء ولا صغارهم ولم يتحدثوا إليه بكلمة واحدة ، فكان هذا طعنة في كبريائه أراد أن يجهزها بعملية أخرى ، فأحضر فرقة عسكرية ونادى في الأسواق بالأمان وفتح الدكاكين فوصل خبر ذلك إلى المجاورين المغاربة فخرجوا بجموعهم وتبعهم حشد من العوام بأيديهم العصي والمساوق وانهالوا على جند الأغا ضربًا بالعصي ورجمًا بالأحجار فانسحب الأغا بمن معه ثم كرَّ عليهم بفرسان من مماليكه فقتل من مجاوري المغاربة ثلاثة رجال كما جرح منهم ومن الأهالي ستة رجال ، وانسحب الأغا بعد ذلك بمماليكه وظلت الثورة حتى اليوم التالي فتدخل إسماعيل بك ورجال الشيخ أبى الأنوار محمد السادات الشافعي أن يقوم بدور الوساطة بينه وبين الأزهريين فاشترط علماء الأزهر شروطًا أهمها عزل إبراهيم أغا من ولاية النظر على الجامع ، وعدم مروره هو والمحتسب أمام الجامع الأزهر فقبل هذا إسماعيل بك وأجزلهم بعض المرتبات والتغذية المتأخرة ، وأصدر أمرًا من وزير مصر بعزل إبراهيم أغا من نظر الجامع الأزهر ، وولاية إبراهيم بك عليه فأرسل إبراهيم بك جنديًا من جنوده ؛ لينظم التغذية بالأزهر وليشعر علماءه ومجاوريه بما تم من تغيير رسمي في ولاية النظر على الجامع الأزهر حسبما أرادوا[١] .

ومن أمثلة الشكل الرابع ، العلماء يستصدرون قرارًا بتعيين ناظر الأزهر ، جاء في وثائق ١١٦٥ هـ /١٧٥١م ، أن لجنة من كبار مشايخ العلم في الجامع الأزهر استصدرت قرارًا من قاضي القضاة بتعيين الأمير إبراهيم كتخدا طائفة مستحفظان قلعة مصر المحروسة في وظيفة ولاية النظر على الجامع الأزهر وما يتبعه وينسب إليه من الأوقاف ، أما كبار العلماء

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٨ ، ٩ .

الذين اشتركوا في اللجنة سالفة الذكر فهم : الشيخ علم الدين سليمان المنصورى الحنفي ، والشيخ جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي ، والشيخ زين الدين عمر الطحلاوي المالكي[١] ،

ومن الثابت أن الأزهر كان أكثر المؤسسات العلمية والدينية أوقافًا في الديار المصرية ، وباستقرائنا لمجموعات كبيرة من وثائق الحكم العثماني في مصر تبين لنا أن الواقفين على الجامع الزهر ، كانوا يمثلون معظم طبقات المجتمع الإسلامي في مصر كالسلاطين والباشوات والأمراء والعسكريين والعلماء والأفندية والتجار وغيرهم ، بل تبين لنا أوقافًا رصدت على الأزهر في بعض الدول العربية كتونس[٢] .

وكانت بعض المؤسسات العلمية والدينية لا تتمتع إلا بوقف واحد قد يكون هو وقف صاحبها الأصلي فلم يزد أحد بعده عليه أوقاف أخرى ، وبعض هذه المؤسسات تمتعت بأوقات كثيرة زاخرة فكلما جاء جيل تسابق أهله في الوقف عليه كالجامع الأزهر ومدارسه وكالحرمين الشريفين ، وكان لأوقاف الأزهر نظارٌ يشرف عليهم ناظر الجامع الأزهر ، وكان لهؤلاء النظار مجلس يعقدونه كلما دعتهم إلى عقده ضرورات السياسة والعمل[٣] .

وقد تولى كثيرون من علماء الأزهر نظارات الأوقاف الكبيرة المرصدة على الجامع الأزهر ، كوقف الأمير يشبك الداوادار والأمير علاء الدين طبيرس ووقف الأمير جوهر القنقبائي[٤] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل٧ ، مادة ٤٩٨ ، ص٨٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل٢ ، مادة ١٢٠١ ، ص١٠٨ .

(٣) المصدر ذاته : مادة ١١٣١ ، ص١٠٢ .

(٤) إرجع إلى الملحق رقم ٢ .

الفصل الرابع

وظائف تقلدها الأزهريون

ما أكثر الوظائف التي تقلدها رجال الأزهر في العصر العثماني ، ويرجع هذا أنهم كانوا يمثلون الطبقة المثقفة في هذا العصر ، إلا أنه عندما قارنا وظائف ذلك العصر بوظائف عصر المماليك وجدنا أن بعض الوظائف اللامعة التي كان يتقلدها علماء الأزهر في العصر المملوكي أصبحت مقصورة على العلماء العثمانيين أو أمراء المماليك إلا في حالات نادرة ، كوظيفة قاضي القضاة والمحتسب ونظارة الجيش ووظائف المالية والإدارة العليا ، أما أشهر الوظائف التي تقلدها العلماء في العصر العثماني فيمكن تلخيصها في المجموعات التالية : بعض وظائف في إدارة الدولة العليا ، وظائف القضاة والشهادة ، وظائف التدريس الوظائف الدينية كالإمامة والوعظ ، وظائف التحدث والنظر ، وظائف الميقات ، وظائف الطلب ، وظائف المكتبات ، وظائف المشيخات ، وظائف الطب ، وظائف في خدمة المجتمع ، وظائف مؤسسات الأوقاف وتشتمل على : توظيف التدريس والوظائف الدينية ، ووظائف إدارة هذه المؤسسات ، وقد كان لكل وظيفة من هذه الوظائف مرتبات أو عينية أو هما معا حسبما نصت عليه تنظيماتها وقوانينها المسجلة في الوثائق والسجلات ، وسنعرف في هذا الفصل بعض النظم والقوانين التي كانت تسود هذا الميدان .

الأصول التاريخية والشرعية للمرتبات والوظائف

في سنة ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م ، بعث شيخ الجامع الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوي إلى السلطان العثماني محمود الأول بكتاب بين فيه المضار التي ستلحق بالمصالح الدينية والقومية في مصر وما حولها ؛ لو تم تنفيذ أمره الذى قضى بإلغاء بعض الرواتب والعلوفات وضم بعضها إلى الديوان العالي بمصر ، كما بيّن له كتابه هذا الأصول التاريخية للوظائف

القائمة في مصر ومرتباتها ، ومن أجل كل هذا رفض علماء الجامع الأزهر في الديوان العالي وعلى رأسهم الشيخ بن مصطفى المنصوري ما جاء بكتاب السلطان العثماني ، وبناء على رفضه هذا امتنع وزير مصر أبو بكر باشا عن تنفيذ أوامر السلطان ، ذكر الشبراوي في كتابه هذا- بعد مقدمة طويلة- أنه عندما وصل كتاب السلطان وعلم الناس ما فيه تكدر بالهم وتغير حالهم وانقبضت قلوبهم ووقعوا في كرب شديد ، ثم أشار إلى أولى النتائج السيئة التي ستقع على الأمة بأسرها وعلى الأمم من حولها فقال : إنه لو تم تنفيذ ما جاء بكتاب السلطان لتقاصرت الهمم عن الاشتغال بالعلم والتعليم ونشره بين الأمم ، ولاختل النظام السائد بين الناس وانتشر الهم والغم .

ثم بين الشبراوي الأغراض العظيمة التي يتقاضي من أجلها أرباب العلوفات . . رواتبهم وملفاتهم ، وأشار إلى حقيقة شرعية تاريخية وهي أن هذا النظام يعتبر قمة العدالة الإسلامية ؛ لأن بيت مال المسلمين إنما أعد للإنفاق منه في صالح أهل الإسلام ، ولما أصبح معظم المسلمين لا يستطيعون الحصول على حقوقهم في بيت المال أكثر نواب الإسلام وسلاطينه العادلين من رصد الأوقاف على هذه الوظائف وعلى أوجه الخير ثم قال إن أول من رتب وأرصد من بيت مال المسلمين على الخيرات والعلماء ، والمقاتلين وأولادهم وعيالهم وأهل الضرورات سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه مقتفيًا في هذا سنة النبى ﷺ[1] وقد سار على هذا النهج الذين جاءوا بعد عمر بن الخطاب من الخلفاء والسلاطين ، وكان أبرز سلاطين بنى أيوب في هذا الميدان الشهير نور الدين وصلاح الدين والملك الكامل ، لكن الأمر كان يغاير هذا المنهج عند سلاطين المماليك ، فبينما كان وزراء الأيوبيين يعارضون سلاطينهم في إقرار المرتبات بصورتها المتضخمة ، فلا يزداد سلاطين بنى أيوب إلا للمرتبات وتنمية لها ؛ نجد أن سلاطين المماليك يعقدون المجالس في القلعة ، وينادون فيها بالحد من المرتبات وإلغاء معظمها ، ولولا أن علماء الجامع الأزهر وقفوا لهم بالمرصاد وحالوا

(١) روى البخارى عن عمر بن الحارث أخى جويرية بنت الحارث أم المؤمنين - رضى الله عنها - قال : ماترك رسول الله ﷺ عند موته دينارًا ولا درهما ، ولا عبدًا ولا أمة ولا شيئًا إلا بغلته البيضاء التى كان يركبها وسلاحه وأرضًا جعلها لابن السبيل صدقة ، النورى : رياض الصالحين ، ص ٢١٨ .

بينهم وبين ما يريدون لأتموا إلغاءها ، أما سلاطين الدولة العثمانية فقد ظهر فيهم المنهجان ، منهج المحافظة على المرتبات ووظائفها ، ومنهج اختصارها ، ولقد وجد سلاطين العثمانيين أصحاب المنهج المحارب للمرتبات من يقف لهم من علماء الأزهر بالمرصاد ، ويحول بينهم وبين تحقيق مآربهم في ديوان مصر ، ومن السلاطين العثمانيين الذين نهجوا منهج إقرار المرتبات وتنميتها السلطان سليم الأول ؛ فإنه أبقى جميع ما بمصر من الرواتب والعلوفات على ما كانت عليه ، ولما تحدث إليه بعض أمرائه قائلين « إن تلك الرواتب والعلوفات قد استغرقت الكثير من أموال مصر وأننا نطلب قطعها» قابلهم بالطرد ورد عليهم أشنع الرد ثم قال لهم «هذه صدقات مَن قَبْلنا فلا نحب أن يكون قطعها مِن قِبَلنا» ، ومن السلاطين العثمانيين الذين وافقوا المنهج المنادي بإلغاء المرتبات أو اختصارها السلطان سليمان القانوني ، فقد سول له بعض وزرائه قطع هذه المرتبات ، وقالوا له إن المرتبات وما رصد لذوي الأنساب لا سند لها في الشريعة وما هي إلا محض أباطيل فأرسل كتابًا إلى الديار المصرية يأمر فيه بإبطال هذه المرتبات ؛ فلم يسلم له بذلك علماء مصر وبينوا له أصول ما رتب ورصد على العلماء والخيرات والأرامل وذوي الأنساب وأبناء الشهداء وأراملهم ، وأنه لا سبيل إلى إلغاء هذا النظام شرعًا لصدوره عن السلاطين ونوابهم مع موافقته لصالح الشرعية ، فأبقى السلطان سليمان هذا النظام على ما كان عليه وزاد فيه ، ومن هؤلاء السلاطين السلطان محمود الأول الذى أراد أن ينفذ منهج إلغاء المرتبات أو اختصارها في مصر ، غير أن علماء الأزهر عارضوا كتابه في الديوان بشدة وأوقفوا أمره ،وبعث الشيخ الشبراوي إليه بكتاب مطول طالبه فيه بإصدار أمره الشريف لإبقاء هذه المرتبات ووظائفها على ما هي عليه ، فوافق السلطان محمود على ما نادى به شيخ الأزهر وعلماء مصر(١) .

الجهات التي تصدر قرارات التعيين

كان السلطان العثماني نفسه يصدر قرار تعيين قاضي قضاة مصر ومفتى السلطنة بها وذلك برأي مفتي الدولة العثمانية الأعظم وتوجيهه ، أما الوظائف العسكرية والسياسية

(١) وثائق رفاعة الطهطاوى ، مراسلات العلماء كتاب الشبراوى ، ص ص ٢٢ - ٤٣ .

فكان بعضها يصدر قراراتها وزير مصر الباشا وبعضها تصدره الدوله العثمانية ، وبعضها يشترك فيه الطرفان ، ويملك قاضي قضاة مصر حق التعيين في الوظائف الدينية والثقافية ، وبعض وظائف الخدمة العامة التي لها تعلق بالمؤسسات الوقفية أو بالديوان ، وقد يقوم بإصدار قرارات التعيين في هذه الوظائف قاضي القضاة الحنفي ، ويصدر قاضي القضاة ونائبة هذه القرارات من مجلس حكمهما بمحكمة الباب العالي ؛ فلقد زودت هذه المحكمة بجهاز إداري من الأزهريين تحت رئاسة قاضي القضاة وتحت أيدى هؤلاء الإداريين السجلات التي يطلقون عليها «سجلات تقارير النظر» ؛ يدونون فيها قرارات التعيين في مختلف الوظائف بعد صدور أمر قاض القضاة بها ، ولا يصدر قاضي القضاة أو نائبة قرارات إلا بعد التأكد من حق الشخص الذى سيشمله قرار التعيين ويتمثل هذا الحق في التمسكات والوثائق والحجج والبينة الشرعية ، فإذا فقد الشخص الذى يراد تعينه الوثائق الأساسية التي تثبت حقه في هذا التعيين ، رجع الإداريون إلى ديوان المحاسبات وسجلات الروزنامة فإن وجدوا إسمه فيها مقرونًا بمرتب الوظيفة المراد تعيينه فيها مرة أخرى كان هذا أعظم في الدلالة على حقه هذا من بعض الوثائق الضائعة أو التالفة .

ولقد خول قاضي القضاة لبعض نوابه بدوار محكمة الباب العالي في الأقاليم كالمحلة الكبرى والمنصورة أن يصدروا قرارات التعيين في وظائف التحدث والنظر على المؤسسات الموقوفة(١) ، وقد زخرت سجلات تقارير النظر في محكمة الباب العالي بقرارات تعيين أصدرها قضاة القضاة بناء على فرمانات سلطانية أو فرانات ديوانية أو براءات عسكرية وتذكرات واردة من الدولة العثمانية .

التعيين مدى الحياة : تضمنت بعض قرارات التعيين مبدأ التعيين مدى الحياة ، ومن هذه القرارات قرار قاضي القضاة الصادر في ٢٢ من صفر سنة ١١٤١ هـ / ٢٦ سبتمبر

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٦٤ مادة / ٢٧٤ ، ص ٦٩ ، سجل ١٠٨ مادة / ٣٨٥ ، ص ١١٧ ، سجل ١٢١ ، مادة / ٦٣٧ ، ص ١٤٧ ، وتقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٤ مادة / ٢٦ ، ص ٤٥ .

١٧٢٨ م ، بتعيين الشيخ شمس الدين محمد في وظيفتي النظر والتحدث وقراءة الحديث الشريف بوقف أرغون شاه الإسماعيلي بالناصرية ، ووقف المدرسة الجانب طية بباب الوزير ووقف على باشا وجامع الطباخ بباب اللوق قيد حياته ؛ عملاً بفرمان وزير مصر أبى بكر باشا المؤرخ بالثامن عشر من صفر سنة ١١٤١ هـ ، المبنى على البراءة المالية والأوامر السلطانية الصادرة بإشارة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية بتعيينه في هاتين الوظيفتين مدى حياته[١] ، ومنها قرار قاضي القضاة الصادر في ١٦ من ربيع الآخر سنة ١١٤١ هـ/ ١٨ نوفمبر ١٧٢٨م ، بتعيين الشيخ صدر المدرسين شمس الدين محمد في وظيفتي المشيخة والتحدث على جميع طوائف الأحمدية أتباع السيد أحمد البدوي بمصر وجميع أقاليمها قيد حياته ؛ عملاً بفرمان السلطان المجاهد مراد الرابع الصادر في ٢٨ من رجب سنة ١٠٣٩ هـ / ١٢ مارس ١٦٣٠م ، وبفرمانات ديوانية صدر آخرها مؤرخة في ١٤ شوال سنة ١٠٣٩هـ/ ٢٦ مايو ١٦٣٠م[٢] .

التعيين المؤقت : كذلك تضمنت قرارات قاضي القضاة مبدأ التعيين المؤقت ، ويحدث هذا إذا ما سافر الموظف الأصلي بعد حصوله من قاضي القضاة على إذن شرعي ؛ فإن لقاضي القضاة في هذه الحالة أن يعين في وظيفته شخصًا يحل محله إبان فترة غيابه الشرعي ليقوم بأداء أعمال وظيفته ، نجد مثالاً لذلك في قرار قاضي القضاة الصادر في ١٠ من ذى القعدة سنة ١٢٠٠ هـ/ ٣ سبتمبر ١٧٨٦م ، بتعيين الشيخ الإمام زين الدين المنفي رئيسًا لكتاب التقارير بأوقاف مصر عوضًا عن الإمام محيى الدين محمد الأشبولي ؛ ليقوم بأعباء هذه الوظيفة في فترة غياب صاحبها الأصلي[٣] .

توريث المرتبات والوظائف : أصدر المولى رمضان بن نظر زاده قاضي القضاة الديار المصرية إبان القرن العاشر الهجرى قراراه المتضمن أن كل من مات من أرباب الوظائف

---

(١) المصدر ذاته : سجل ٢ مادة / ١١٢ ، ص ١١ .

(٢) المصدر ذاته : مادة / ٢٠٣ ، ص ٢٠ .

(٣) المصدر ذاته : سجل١٨ ، ص ٤٢ .

الدينية العلمية والعملية وله ولد تعطى وظيفته أو ولد ولده ، فإن كان صغيرًا نصب له من يقوم بالخدمة نيابة عنه إلى حين تحقيق الأهلية فيه ، فإن لم يكن للمتوفى ولد وترك بنتا تعطى هذه الوظائف لزوجها ويقاس على ذلك غيره[١] .

الاستنابة : أبلغ نظام الوظائف في مصر العثمانية مبدأ الاستنابة في الأعمال الوظيفية عند سفر الموظف الأصلي أو مرضه ، ولا يتم ذلك إلا بإذن من قاضي القضاة أو وفاته أو بإذن من أحدهما مع وجود نص بالاستنابة في كتاب وقف المؤسسة التي يعمل بها المستنيب للاستنابة في الوظائف .

عدل في وقف يستنيب أربعة : نجد هذا في الإذن الذى أصدره قائمقام قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي في ٢١ من شوال سنة ١٠٠٤ هـ/ يونيو ١٥٩٦م ، للشيخ العلامة أحمد بن محمد المكى العدل[٢] ، بوقف السلطان قايتباي والمحمل الشريف بأن يسافر إلى مكة المكرمة صحبة ركب الحج الشريف ، وأن يستنيب عنه خلال مدة سفره في وظيفته وهي الكتابة بوقف قايتباي الشيخ ولى الدين الدمنهوري ، والشيخ عبد الرحمن الشنواني ، والشيخ محب الدين الفيشي ، وشمس الدين محمد الفولي ، وهذا إلى حين عودته من الأراضي الحجازية المقدسة[٣] .

مدرس يستنيب آخر : نجد هذا في الإذن الذى أصدره قائمقام قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي فى١٣ من رجب سنة ٩٦٩ هـ/ ٢٨ مارس ١٥٦٢م ، لفخر المدرسين السيد محمود ابن رسول ، المدرس بوقف شيخون العمري بالقاهرة في السفر إلى الحجاز الشريف ، وأن يستنيب عنه ذا كفاءة في التدريس ابتداء من اليوم إلى أن يعود بشرط أن لا تزيد مدة غيبته في المدة التي يستغرقها الحاج إلى البيت الله الحرام ؛ بناء على ما جاء في كتاب هذا

---

(١) الدميرى : قضاة مصر ، مخطوط سبق ذكره ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) العدل - الشاهد - الكاتب : مسميات هذا العصر للقاضي المبتدئ ، وكان لكل مؤسسة وقفية عدل يقوم بتوجيه الأعمال فيها توجيهًا شرعيًا ، ومن أعماله الكتابة القضائية ، ويعتبر هذا الشاهد قاضيًا مقيمًا بالمؤسسة .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٦٤ مادة / ٢٧٢ ، ص ٢٨ .

الوقف ونصه كالآتي : ومن غاب من المدرسين لسفر حج أو لزيارة أقاربه أو القدس الشريف يستنيب عنه من يقوم بوظيفته إلى حين حضوره مع جريان معلومة عليه[(١)] ، بحيث لا تزيد غيبته على مدة غيبته بالحجاز الشريف[(٢)] .

إمام يستنيب آخر : نجد هذا في القرار الذى أصدره شيخ الإسلام في ٢٢ من جمادى الأخرة سنة ١٠٥٣هـ/ أغسطس ١٦٤٢م ، بالإذن للشيخ الإمام عبد الرؤوف بن إبراهيم النبتيتي في القيام بإمامة جامع الخواجا حسن السلانيكي الواقع بناحية شبرا دمنهور بالضواحي ، كما دخل شبرا دمنهور ، نيابة عن والده الشيخ إبراهيم في الإمامة والمرتب[(٣)] .

الوكالة : تتم إجراءات الوكالة أمام أي قاضٍ من القضاة ، وهدف الوكالة أن يقوم الوكيل باستخلاص مرتب الموكل من جهة صرفه في حالة غيابه أو مرضه ، أو أن يقوم بهذا مع أداء أعمال وظيفته الموكل أيضًا ، وسنعرض لكل حالة من هاتين الحالتين مثالاً :

- وكالة لقبض مرتب وللتقاضي : نجد هذا في قضية الوكيل التي أقامها الإمام الشيخ زين الدين ابن أبى الخير المالكي شيخ العصر بالخانقاة الغورية أمام الشيخ عز الدين عبد الله المجلى القاضي الشافعي بمحكمة الباب العالي ؛ فقد ثبت لدى هذا القاضي في ٢٣ من رجب سنة ١٠٧٥هـ/ ٨ فبراير ١٦٦٥م ، معرفة الإمام العالم زين الدين غنيم بن أبى الخير المالكي شيخ العصر بالخانقاة الغورية المعرفة الشرعية بشهادة شاهديه ، كما أثبت هذا القاضي في سجله أنه عند سفر الموكل زين الدين غنيم إلى البلاد الرومية يحل الوكيل الشيخ شهاب الدين أحمد بن بدر الدين حسن السنهوري محل موكله في مطالبة الناظر على وقف السلطان الغوري بمرتب وظيفة المشيخة بهذا الوقف مدة غياب موكله ، كما يحل الوكيل محل موكله في الدعوى والأثبات والنقض والاتصال ، وقد تعهد الوكيل أن يوفي ما

(١) المعلوم هو المرتب اليومى أو الشهرى أو السنوى سواء كان نقديا أم عينيا .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة / ٢٦٢٠ ، ص٥٠٥ .
(٣) المصدر ذاته : سجل١٢١ ، مادة ٦٠٩ ، ص١٤١ .

على الموكل من ديون مما يتقاضاه من مرتبات بموجب هذا التوكيل وفاء شرعيًا بطريقة شرعية[١] .

- الوكالة لقبض مرتبات وأداء أعمال وظائفها : نجد هذا في قضية التوكيل التي أقامها الإمام الشيخ شمس الدين محمد الشبراوي أمام القاضي الحنفي بمحكمة الباب العالي في ١٨ من رجب سنة ١٠٣٩هـ/ ٢ مارس ١٦٣٠ م ، وأناب فيها عن نفسه الشيخ العلامة محمد بن أحمد القرني أمام المشهد الحسيني في أداء أعمال وظائفه بمؤسسات الأوقاف المصرية ، وفي استخلاص مرتباته من جهات صرفها ، وذلك إبان غيبته في رحلته إلى مدينة القدس[٢] .

- الانقطاع عن العمل : إذا انقطع الموظف عن عمله بدون إذن فإن قاضي القضاة يعذره بحجة تصبح وثيقة تعيين لشيخ آخر ، أما إذا انقطع بإذن فله أن يستنيب من يقوم بأعماله ويوكل من يتقاضى مرتبه كما سبق بيانه ، وللانقطاع عن العمل بإذن مدة شرعية إذا تجاوز عين قاضي القضاة شيخًا آخر غيره في وظيفته ، ويعتبر هذا المتجاوز لمدة الانقطاع بإذن شرعية مفصولاً ، وسنعرض فيما يلي مثالين تاريخين لحالتي الانقطاع عن العمل :

انقطاع المؤلف عن عمله بدون إذن يؤدى إلى إعذاره ثم فصله ، نجد هذا في قرار قاضي القضاة الصادر في غاية جمادى الآخرة سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٢ فبراير ١٦٣٠م ، بتعيين الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد القوى الشيشيني في وظيفة الشهادة بوقف الوزير الأعظم سنان باشا عوضا في ذلك عن الشيخ شمس الدين محمد حسن الزيادي العدل بمحكمة الباب العالي ؛ لانقطاعه عن عمله وإعذاره بحجة شرعية تحت يد الشيخ المعتمد تعيينه في هذه الوظيفة[٣] .

---

(١) المصدر ذاته : سجل٢٩ ، مادة ١٦٨ ، ص٣٣ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل٤٩٥ ، مادة ٣٣٨ ، ص٩٦ .

(٣) المصدر ذاته : مادة ١٠٧ ، ص٤٢ .

تجاوز الموظف لمدة الغياب المسموح بها يؤدى إلى فصله ، نجد هذا في قرار قاضي القضاة الصادر في ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١١٩٢هـ/ ١٥ يونيو١٧٧٨م ، بتعيين الشيخ سلامة العلامة شمس الدين محمد بن أبى الحسن المالكي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في وظيفتي النظر والتحدث وتأديب الأطفال بمكتب خط البندقيين عوضا عن الشيخ زين الدين عثمان الشقامولي لانقطاعه عن العمل بعد سفره إلى مكة المكرمة ، ولأن هذا الوقف أصبح شاغرًا من النظارة والتأديب[١] .

– صلة القربى أو التبعية للعلماء من مسوغات التعيين : تدخل العلماء والأمراء والباشوات وشيخ البلد في تعيين عدول المحاكم والإداريين بها ، ولم يكن هذا التدخل مستهجنًا ما دامت المسوغات الشرعية لتعيين المراد تعيينهم قائمة ؛ ولهذا كان يذكر بصراحة في قرارات التعيين المراد من العلماء ، أو أصحاب النفوذ السياسى كالباشوات والأمراء[٢] ، أما الوظائف الدينية والثقافية وإدارة المؤسسات الوقفية ؛ كان الأمر في الغالب لا يدعو العلماء إلى التدخل في التعيين فيها بأنفسهم لأن قاضي القضاة كان يكتفي بثبوت صلة المراد تعيينه بعالم من العلماء عن طريق القربى أو التبعية فيصبح هذا مسوغًا يرجع تعيينه مع المسوغات الشرعية الأخرى ، وسنستشهد لكل ضرب من ضروب هذا التعيين بمثال :

تعيين أولاد العلماء : زخرت وثائق هذا العصر بذلك النوع من التعيين ، ومن أمثلته تعيين أولاد الشيخ البشبيشي ، ففي غاية شهر صفر سنة ١١٤١ هـ/ ٣ أكتوبر ١٧٢٨ م ، أصدر قاضي القضاة قرارًا بتعيين أولاد الإمام الشيخ زين الدين عبد الرؤوف البشبيشي

---

(١) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل ١٧ ، مادة ١٠٦ ، ص ١٨ .

(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل٢ ، المواد ١٨٥ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ص١٤٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل٢ المواد ٥٨١ ، ص ٣٥ ، مادة / ٥٦٥ ، ص ٢٠٧ومادة ٥٩٨ ، ص ٢٣٥ ، ومحكمة مصر القديمة ، سجل١٠٠ ، ص ١٧٥ ، وتقارير النظر ، سجل ١ مادة ٩٦٠ ص ١٠٢ ، وسجل ٢ مادة ٧٠٩ ص ٦١ ، ومادة ١٤١٥ ، ص ١٥١ ، وسجل ١٩ المادتان ١٢١ ، ١٣٥ ، ص ١٣ ، ١٤ ، وسجل ٢٠ مادة ٢٥٠ ، ص ٢٥ .

الشافعي في عدد من وظائف مؤسسات الأوقاف ، وترشد العبارات التي افتتح بها هذا القرار إلى ما كان لهؤلاء العلماء من ثقل في هذا الميدان أدت إليه سمعتهم الراسخة في مواضع الاحترام والتبجيل من نفوس الناس ؛ جاء في مطلع هذا القرار" أن قاضي القضاة قرر تعيين أولاد سيدنا ومولانا الكريم أركان الإفادة علي أساس العلم وهدم بناء الجهل بتجديد ما بيّنه من لطائف المنطوق والمفهوم ، بركة الوقت الشيخ زين الدين عبد الرؤوف البشبيشي الشافعي ، عين أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، وهم الشيخ شمس الدين محمد الرجل الملتحي ، والشيخ نور الدين على الشاب ، والشيخ إسماعيل المراهق ، ثم ورد بعد ذلك في هذا القرار ذكر الوظائف التي عين فيها هؤلاء الأبناء الثلاثة ، وهي الثلثان من خمس قراءات[1] ، وثمانية طلاب[2] ، بوقف إسماعيل القرائي ، وقراءة بوقف شاهين الخازندار ، وسبعة طلاب وخمس قرأت بوقف العمارية ، وطلبان بوقفي الشريفية والخشابية[3] ، وثمن تأديب أطفال بوقف اسكندر باشا ، وربع قراءة جزء وثلث مشيخة سبع قرآن عظيم وربع شادية[4] ، بوقف عبد المعطي الحنفي بالأزبكية ، وقراءتان ونصف بوقف أبي علي الماسح ، وربع محاسبات بالوقف الكبير ، وشادية بعد الصفاء وقراءة عشر قرآن وقراءة مصحف ومحاسبات بالوقف الصغير ، وربع قراءة جزء بوقف صفية خاتون الداودية[5] .

تعيين أتباع العلماء : كذلك زخرت الوثائق بقرارات تعيين أتباع العلماء ومن أمثلة ذلك قرار قاضي القضاة الصادر في ١٤ من شهر جمادي الأخرة سنة ١١٣٩ هـ/ ٥ فبراير ١٧٢٧ م ، والمتضمن تعيين شمس الدين محمد الشويخ بن عبد الرحمن الدلنجي في وظيفة التحدث والنظر علي وقف المؤذن وابنة ولده ، ويرشد مطلع هذا القرار إلى ما لتبعية

---

(١) القرآن والحديث والعلوم الشرعية .

(٢) جمع طلب والمقصود طلب العلم .

(٣) مدرستان بالقاهرة .

(٤) الشادية هى مراقبة العمل وضبط صحة سيره اليومى .

(٥) المصدر ذاته : تقارير النظار ، سجل٢ ، مادة ١٢٣ ، ص١٢ .

العلماء من ثقلها في ميدان التعيينات ، جاء في مطلع هذا القرار" أن قاضي القضاة قرر تعيين تابع علامة عصره ووحيد دهره الإمام الهمام صدر المدرسين الكرام الشيخ جمال الدين عبد الله الشبراوي عين أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر أدام الله النفع بوجوده وهو الشيخ الفاضل شمس الدين محمد الشويخ الدلنجي في وظيفة النظر والتحدث على وقف علي المؤذن وابنه ولده"(١) .

تعيين أخوة العلماء : من أمثلة ذلك القرار الذي أصدره قاضي القضاة في ٢٠ من ذي القعدة سنة ١١٦٤ هـ/ ١٠ أكتوبر١٧٥١ م بتعيين الشيخ نور الدين علي بن حسن النشرتي أخ خاتمة المحققين الإمام الشيخ محمد النشرتي المالكي شيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر في وظيفة النظر والتحديث علي وقف زوجة عم والده .

- تدخل الأمراء في التعيينات : لاحظنا أن تدخل الأمراء في التعيينات لم يصل في معظم فترة الحكم العثماني درجة الشذوذ ومخالفة الشرعية في كل وجوهها ، إلا أنه في أواخر القرن الثاني عشر أصبحت هذه الوظائف لعبة الأمراء المماليك وكرة يتداولونها شأنها في ذلك شأن أمور الدولة التي أصبحت من أهداف الصراع الحزبي ؛ خاصة بعد أن أصبح سلطان الدولة العثمانية في مصر ضعيفًا ، وأصبح الحكم كله في أيدي رجال الحزب المملوكي الحاكم ، وأسوأ مثل يمكن أن نعرضه كدليل على ما ذكرنا الأمير يوسف بك الكبير الذي كان من رجال الحزب المحمدي الحاكم في مصر والمتوفى سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م ، ولم يكن هذا الأمير شاذًا في تعامله مع طبقة العلماء والمثقفين فحسب ، ولكنه كان شاذًا في شئون حياته الخاصة أيضًا ، فقد خلع يوسف بك الشيخ حسنا الكفراوي من وظيفة الإفتاء الشافعي بالديار المصرية لأمور نقع علي صديقه الشيخ صادومة ، رغم أن الشيخ الكفراوي تولي هذا المنصب بعناية شيخ مصر محمد بك أبي الذهب سيد هذا الأمير وأستاذه(٢) ، كما نجد هذا التدخل في أبرز صوره عندما تعصب إبراهيم بك وجماعة كبيرة

(١) المصدر ذاته : سجل١ ، مادة ٧٧١ ، ص٨٣ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١٨٠ .

من السياسيين والعسكريين للشيخ عبد الرحمن العريشي الحنفي ، وأبوا ألا أن ينصبوه شيخًا للأزهر ؛ ليدلي العلماء الأحناف بدلوهم في هذا الميدان ، ولم يبال هؤلاء الأمراء بإجماع معظم آراء العلماء على تنصيب الشيخ العروسي شيخًا للجامع الأزهر ، ومما قاله إبراهيم بك ولماذا لا يتولى الحنفية المشيخة ويتخلى عنها الشافعية؟ أليس الحنفية مسلمين؟ فمذهب النعمان أقدم المذاهب وأمراء مصر أحناف وقاضي قضاتها حنفي ووزيرها حنفي وسلطان الدولة العثمانية حنفي ؛ لهذا لم يستقر أمر مشيخة الأزهر إبان الفترة التي حدثت فيها تقلبات داخلية أدت إلى استقرار المشيخة بالشيخ أحمد العروسي الشافعي[١] ، بين عامي ١١٩٢هـ/ ١٧٨٧م و ١٢١٨هـ/١٨٠٣م .

وظائف الدولة القيادية والإدارية التي تولاها الأزهريون

لقد كانت وظائف الدولة العليا تمثل مجموعات ميدانية وأخرى في دواوين الحكم ، وقد تقلد رجال من علماء الأزهر بعض هذه الوظائف في أحوال غير مضطردة ، لأن الدولة العثمانية كانت تفضل تعيين رجالها العاملين في الميدانين السياسي والعسكري في هذه الوظائف الكبيرة ؛ بيد أنه لا مناص من أن نذكر بعض الوقائع التاريخية التي تولى فيها علماء من الأزهر بعض هذه الوظائف ، وفيما يلي الوظائف الميدانية التي تولاها بعض علماء الأزهر :

- إمارة الحج :كان هذا المنصب ميدانا للأمراء في دولة سلاطين المماليك ، وفي فترة الحكم العثماني لمصر ازدهر هذا المنصب حتى أصبح أرقى منصب عسكري في الدولة فتولاه أمراء المماليك وبعض أمراء القبائل العربية في مصر وبعض الباشوات وبعض العلماء ؛ بيد أنه لم يتسن لنا الوقوف على علماء تولوا هذا المنصب سوى عالمين في مطلع الحكم العثماني بمصر ، هما القاضيان علاء الدين وبركات بن موسى سنتي ٩٢٣ ، ٩٢٤هـ/ ١٥١٧ ، ١٥١٨م ، وقد خص بالذكر هذه الحقيقة التاريخية مؤرخ عاصر أواخر الدولة العثمانية في مصر ، هو الشيخ مصطفى القلماوي الأزهري في تاريخه ، ومرجعنا في

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٥٥ – ٥٧ .

هذا المؤرخ محمد بن إياس الذي عاصر وجود هذين العالمين ، وفي معظم الأحوال كان يستعرض موكب الحج كتيبة حربية مزودة بالأسلحة والذخائر المناسبة ، وقد راعت الدولة العثمانية المخاطر الحربية التي كانت ترافق منصب أمير الحج فأصدرت فرمانًا سلطانيًا قبل سنة ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩ م ، مضمونه أنه لا يتولى إمارة الحج إلا من كان صاحب لواء سلطاني .

وقد فرضت الحكومات العثمانية لأمير الحج المصري منذ قيام الحكم العثماني مائتي كيس ديواني ، كان يتقاضاها عند سفره بركب الحج المصري ، ثم أخذ هذا القدر المالي المفروض يزداد شيئًا فشيئًا تبعًا لازدياد عوائد الأعراب والزيادات العامة في أسعار الأشياء حتى بلغ ما يتقاضاه أمير الحج المصري في كل عام من خزانة الديوان المصري ثمانمائة كيس ديواني .

- السير بموكب كسوة الكعبة من الديوان إلى المشهد الحسيني ، وهذه الوظيفة من وظائف الديوان الحولية ، وعملها من متممات ركب الحج المصري ؛ إذ إنه عندما تتم صناعة الكسوة تعرض على وزير مصر وقاضي قضاتها وعلماء الأزهر بالديوان العالي ، ومن هناك يسير بها عالم من علماء الأزهر في موكب مهيب إلى مشهد الإمام الحسين رضي الله عنه ، ويعتبر هذا الموكب وظيفة من وظائف الدورية المتعلقة بركب الحج المصري ، وممن تقلد هذه الوظيفة من العلماء في سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، الشيخ شمس الدين محمد ، وممن تقلدها في سنة ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٣ م ، الشيخ محمد بن حسن ، ولهذه الوظيفة مرتب سنوي جرت العادة أن يتقاضاه قائد موكب الكسوة .

- نظر الجيش : تولى هذا المنصب في دولة المماليك كثيرون من علماء الأزهر ، وفي العصر العثماني لم نر عالمًا تولى هذا المنصب سوى القاضي علاء الدين ابن الإمام في مطلع هذا العهد سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م ، ويتعلق هذا المنصب بإدارة الجيش وإقطاعاته .

- الحسبة : يعتبر منصب الحسبة سلطة تنفيذية نابعة من أصول الفقه الإسلامي ، وأبرز أعمال هذا المنصب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمحافظة على

المصالح المرسلة وتعضيدها ، إن كانت موجودة وإيجادها إن كانت غير موجودة ، وقد كان هذا المنصب في عصر المماليك من مناصب العلماء الجليلة ، وظل هذا المنصب مقصورًا عليهم حتي سنة ٨١٦ هـ/ ١٤١٣ م ، أن اقتحمه عليهم الأمير منكلي بغا العجمي ، ورغم ذلك فقد ظل العلماء حتي مطلع الحكم العثماني في ميدان الحسبة أغلبية ساحقة إلا في حالات نادرة لا تعتبر مقياسًا ، ولم يتسن لنا الوقوف على علماء تولوا الحسبة أو نظرها سوى ثلاثة من العلماء ، تولي اثنان منهم الحسبة في السنوات الأولى من الحكم العثماني ، وتولى ثالثهم نظر الحسبة في سنة ١٠١٧ هـ/ ١٦٠٤ م ، فأما اللذان توليا الحسبة فهما القاضي بركات بن موسى ، والقاضي عبد العظيم الصيرفي ، وأما الذي تولى نظر الحسبة فهو القاضي برهان الدين الخفاجي .

– حكم قلاع الطور والسويس والمويلح : روى الجبرتي في تاريخه أن والده الشيخ بدر الدين حسن بن إبراهيم الجبرتي المفتي ، وشيخ رواق الجبرت في الجامع الأزهر تقلد حكم قلاع الطور والسويس والمويلح في سنة ١١٣٧ هـ/ ١٧٢٤ م ، بعد أن مات حاكمها الأمير علي أغا باش اختيار متفرقة وكانت إذ ذاك عامرة وبها المرابطون تصرف لهم المرتبات والعلوفات ، ويقول الجبرتي « أن والده ظل حاكمًا علي هذه القلاع الثلاث مدة من الزمن مع كونه من العلماء» .

ومن وظائف الدواوين التي تولاها علماء الأزهر

– سر خلافة المصرف بالديوان العالي : شاغل هذه الوظيفة يقوم بضبط وصرف الغلال الأميرية لمستحقيها ، كالباشا والعلماء والأمراء والعسكريين والأفندية ، وقد تولي هذه الوظيفة في سنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠م ، الشيخ علي أفندي الأزهري .

– رئاسة مباشري الأوقاف وجابي المحاسبة : شاغل هذه الوظيفة مسئول أمام الديوان العالي عن أموال الأوقاف المصرية وحفظ حقوق الدولة فيها ، وقد تولي هذه الوظيفة من العلماء الشيخ صالح بن مصطفى بن جاد في سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧ م .

– رئاسة كاتبي محاسبات الأوقاف : تولى هذه الوظيفة الشيخ القاضي محمد الطناشي في سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ م .

- كتابة جلسات الديوان العالي ورسائله :تولى هذه الوظيفة عدد كبير من رجال الأزهر ، فقد جاء في وثائق سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤٢ م ، أن الشيخ عبد الله أفندي كان كاتبًا لمجالس الديوان السياسية باللغة العربية ، وأن الشيخين عبد الرحيم أفندي وعلي أفندي كانا كاتبين لمجالس الديوان الشرعية ، كما روي الجبرتي أن علي بك الكبير المتوفى سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣ م ، عندما ترأس اتخذ له ديوانا علي نسق الديوان العالي ، وعين له كاتبيين باللغتين العربية والتركية ، ومن رجال الأزهر الذين تولوا الكتابة بهذا الديوان الشيخ محمد الهلباوي الدمنهوري ، ويروي الجبرتي أن علي بك كان يجله ويجالسه ويستشيره .

- كتابة شئون الوظائف : كان كاتبو شئون الوظائف بالديوان العالي يصنعون تحت أيديهم سجلات تقارير النظر ، ويتبعون قاضي قضاة مصر مباشرة ، وقد زخرت الوثائق بأسماء كثيرين من رجال الأزهر تولوا هذه الوظيفة ، آخرهم الشيخ العلامة عبد الرحمن الوفائي الشافعي الذي تولى وظيفته في ٨ من رجب سنة ١٢٠٥ هـ/ مارس ١٧٩١ م .

- رئاسة ديوان جرجا : من علماء الأزهر الذين تولوا رئاسة ديوان جرجا الشيخ محمد أحمد بن عمر الشافعي المتوفى سنة ١٠٨١ هـ/ ١٦٧٠ م ، وكانت مدينة جرجا في هذا العصر عاصمة الدولة في الوجه القبلي وموطنًا لمجتمع من علماء ، لهذا أنشأت الدولة فيها ديوانًا على غرار الديوان العالي .

- وظائف الميدان المالي في الديوان العالي : كان في الديوان العالي إدارة لحسابات أموال الدولة وضبطها يطلقون عليها الروزنامة أو ديوان المحاسبات الكبرى ، وجميع الملتزمين بأموال أميرية مسئولون أمام الروزنامة ، ومنهم الباشا نفسه ، وقد تولى بعض رجال الأزهر هذه الوظائف المالية في الروزنامة .

كتابة ديوان المحاسبات الكبرى ، وقد تولى هذه الوظيفة من علماء الأزهر الشيخان الإمامان أبو السرور الشعراوي ، وشمس الدين محمد الوفائي في سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٦٢٥ م .

كتابة الجوالي ، تولي الوظيفة من علماء الأزهر القاضي محمد العبادي المصري في سنة ٩٧٣ هـ/ ١٥٦٥ م .

كتابة الدشائش ، والدشائش بعض شون الغلال الأميرية ، وقد تولى هذه الوظيفة من العلماء في سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣م ، القاضي الشيخ عبد البر بن القاضي صدر الدين السيوطي .

كتابة أوقاف الحرمين الشريفين ، كان للحرمين الشريفين أوقاف في مصر لها إدارتها وموظفوها ، ومن الأزهريين الذين تولوا وظيفة الكتابة في هذه الأوقاف الشيخ شهاب الدين بن شهاب الدين الشوبري الحنفي في سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م .

تسجيل الكشوف بأوقاف مصر ، الكشف تسجيل واقع الشيء وطبيعته والأوقاف أكثر الأماكن احتياجًا إلى الكشف عن واقعها من وقت لآخر ، وممن تولى هذه الوظيفة من رجال الأزهر في سنة ١١٣٩ هـ/ ١٧٢٦م الإمام الشيخ بدر الدين حسن بن علي السري .

- وظائف الطب والجراحة والتمريض :مارس بعض علماء الأزهر الطب عملاً وتعليمًا في دار الشفاء المنصوري بالقاهرة ، ولقد كان لمهنة الطب هذه وظائف لها مرتباتها ونظمها في سجلات أوقاف هذه الدار ووثائقها ، كما كانت كذلك في غير هذه الدار من المؤسسات الموقوف عليها ، فمن وظائف الطب التي تقلدها بعض علماء الأزهر :

طب الأبدان بدار الشفاء المنصوري : تولي هذه الوظيفة أطباء من علماء الجامع الأزهر لهم خبرات واسعة وممارسات علمية في هذا الميدان وسلسلة من الشيوخ والإجازات ، وممن مارس الطب في هذه الدار من العلماء الشيخ شهاب الدين أحمد بن سراج الدين المشهور بابن الصايغ الحنفي شيخ الأطباء المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ/ ١٦٢٦ م ، ومنهم الشيخ الإمام عبد الله بن شهاب الدين أحمد بن محمد القرافي المالكي ، رئيس الأطباء بدار الشفاء المنصوري بالقاهرة ، جاء هذا في وثيقة مؤرخة بسنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠ م ، ومنهم الإمام الشيخ قاسم بن محمد التونسي الأزهري المالكي شيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر ، ومدرس الطب بدار الشفاء المنصوري المتوفى سنة ١١٩٣ هـ/ ١٧٧٩ م .

- طب العيون بدار الشفاء المنصوري : جاء في وثائق سنة ١١١٣ هـ/ ١٧٠١ م ، أن الشيخين محمد بن محمد الفيشي وعبد الرحمن محمد الهواري الكحّال ، كانا من أطباء العيون بدار الشفاء المنصوري في هذا التاريخ .

- طب العرافة بدار الشفاء المنصوري : الطبيب العراف هو الذي يوقع كشفه على المرضي ؛ ليتعرف على أمراضهم بشتي وسائله العلمية والتجريبية وبالعلامات التي تُظهر المرض علي أبدان المرضى وأحوالهم ، ويعتبر طب العرافة أول حلقة في ميدان الطب العلمي وأول طريق يسلكه المريض في رحلة علاجه ، جاء في وثائق سنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠ م ، أن الشيخ محمد بن حسن الفيشي تولى وظيفة طب العرافة بدار الشفاء المنصوري بالقاهرة في هذا التاريخ .

- طب الجراحة بوقف السلطان فرج بن برقوق : تولى هذه الوظيفة الشيخ سراج الدين محمد بن عهد الرحمن البكري الصديقي في سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٦ م .

- وظائف أخرى لخدمة المجتمع

تقلد بعض علماء الأزهر وظائف كثيرة يغلب عليها طابع خدمة المجتمع ، ومن أشهر هذه الوظائف :

الوزن بالقبان : لما كانت الموازين من آلات العدالة جعلت تبعيتها في العصر العثماني لقاضي قضاة مصر مباشرة ، وقد خصص قاضي القضاة لموازين القبان التابعة له أماكن موزنة على أخطاط القاهرة وضواحيها ، ليسهل على الناس الانتفاع بها ، وليأخذ كل ذي حق كاملا غير منقوص ، وكان من حق قاضي القضاة وحده تعيين الأمناء الذين يقومون بمباشرة أعمال الوزن إما بأنفسهم ، وإما بمن ينوبون عنهم بحيث يكونون تحت إشرافهم وفي مسئوليتهم ، وكان قاضي القضاة يختار كثيرين من الأمناء من مجاوري الأزهر وعلمائه ، وهذا شيء طبيعي ؛ لأن العمل بالموازين يحتاج مع الأمانة إلى ثقافة ، وقد لاحظنا أن رجال الأزهر الذين باشروا أعمال الوزن بالقبان كانوا يشملون طبقات أزهرية أربع هي : الطلبة والمدرسون والعلماء وكبار العلماء ، فتولى هذه الوظيفة من طلبة شيخ الشيوخ علم الدين

سليمان بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي ، الشيخ طالب العلم محمد المحمدي بن عبد الرازق بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي في ١٠ من ربيع الأول سنة ١١٤٠ هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٧٢٧ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانة قبان باب زويلة ، وقرر له مرتبًا لا يتجاوز النسبة المتعارف عليها ، كما تولى هذه الوظيفة من المجاورين برواق الشوام بالجامع الأزهر ومن أهل الإفادة والتدريس به الشيخ الإمام محمد بن سعيد الشامي في ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٢٠٧ هـ/ ٢ أغسطس ١٧٩٣ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانة القبان المودع بمطبخ السكر الواقع في خط القصرين وقرر له مرتب الأمانة المتعارف عليه ، كذلك تولي هذه الوظيفة من العلماء الشيخ زين الدين عامر بن عبد الله الشبراوي في ٢ من جمادي الأخرة سنة ١١٦٤ هـ/ ٢٧ إبريل ١٧٥١ م ، وقد وجهة قاضي القضاة إلى أمانة قبان خط الموسكي بالقاهرة ، وقرر له مرتب الأمانة المتعارف عليه ، وتولي أيضًا هذه الوظيفة من كبار علماء الجامع الأزهر شيخ مشايخ الإفادة والإفتاء والتدريس الشيخ أحمد العروسي الشافعي في ١٠ من شعبان سنة ١٢٠٢ ه/ ١٥ مايو ١٧٨٨ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانة قبان خط الموسكي المودع أعلى قنطرة الموسكي وما يستتبع ذلك من قبانات الأخطاط والبيوت والوكائل عوضًا في هذا عن ابن عمه الشيخ مصطفى العروسي لوفاته إلى رحمة الله ، كما قرر قاضي القضاة أن يتقاضى الشيخ أحمد العروسي مرتبات هذه الوظيفة .

المعصرة : جاء في وثائق سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م ، أن الشيخ أحمد بن محمد المغربي العربي المشهور بالطيار من المجاورين برواق المغاربة بالجامع الأزهر ، تولى وظيفة المعصرة بوكالة السكر ببولاق مع ما وظائف النظر والتحدث والقراءات وظل يعمل بها حتى توفي في شهر ذي القعدة سنة ١٢٠٥ هـ/ يوليو ١٧٩١ م ، فتولى وظائف هذه ومنها المعصرة الأخوان الشيخان محمد وعلي ولدا الشيخ الإمام زين الدين عبد الرحمن المغربي شيخ رواق المجاورين المغاربة ، ومن أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر بعناية والدهما هذا في ١٨ من ذي القعدة سنة ١٢٠٥ هـ ، وكان لوظيفة المعصرة هذه مرتب معين بأوراق وقف الأمير قنقباي ، والمكون من أراضي زراعية علي خيرات ووظائف منها وظيفة المعصرة .

كتابة سوق الرقيق الجلب المجاور للمشهد الحسيني : جاء في وثائق سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٦٢٥م ، أن الشيخ زين الدين شعيب الدنوشري تولى هذه الوظيفة بقرار قاضي القضاة الصادر في ٢٧ من شعبان سنة ١٠٢٦ هـ/ ٢٩ أغسطس ١٦١٧ م ، وظل يؤدي عمل هذه الوظيفة حتى اليوم السادس من ذي الحجة سنة ١٠٣٥ هـ/ ٢٨ أغسطس ١٦٢٦ م ، حيث تنازل عن وظيفته هذه للشيخ العلامة جمال الدين يوسف بن السنهوري البحيري أمام قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي ، وقد أصدر قاضي القضاة قرارًا في هذا التاريخ تضمن إسقاط حق الأول وتعيين الثاني .

- أريحيات في ميدان الوظائف

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند طرق موضوع الوظائف والموظفين هو أن الدافع الذي دفع برجال تلك الطبقة المثقفة «الأزهريين» إلى تقلد هذه الوظائف إنما هو المال والجاه ، فالمال يتمثل في مرتب الوظيفة وبه يقيم الموظف أوده ، ويصلح من شأنه ويربي أولاده ويتجه إلى الشراء كلما كان دخله من وظائفه أكبر ، والجاه يتمثل في منزله الوظيفة التي يتقلدها الموظف ، فكلما كانت منزلة وظيفته أعلى كلما كان جاهه بين الناس أعظم ، لكن هذا لم يكن قاعدة لا تختلف فقد كان لبعض الأزهريين أريحيات دفعتهم ليتقلدوا وظائف خدمة اليتامى والمساكين والعاجزين طالبين مثوبة الله سبحانه وتعالى غاضين أبصارهم عن جاه الوظيفة وما لها .

وإذا كان شيخ الجامع الأزهر أحمد العروسي الشافعي قد تولي أمانة الوزن بالقبان فهو ليس بحاجة إلى وظيفة كهذه ؛ لكنا إذا أمعنا النظر في منطوق الوثيقة التي حفظت لنا قرار تعيينه عرفنا أن الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر ما تلقي هذه الوظيفة إلا ليرعى بدخولها أبناء ابن عمه الشيخ مصطفى العروسي الذي توفي إلى رحمة الله تعالى ، وفي هذا رعاية لليتامى وود بأولي القربى له شأن أي شأن في الإسلام ، ومن هذا القبيل تلك الأريحية الصادقة التي برزت في طريقة تقلد الشيخ شمس الدين محمد الشامي صاحب السيرة الشامية لعدد من الوظائف إبان إقامته بالديار المصرية ، فقد روى ابن العماد الحنبلي في

تاريخه أن الشيخ الشامي المتوفى سنة ٩٤٢ هـ/ ١٥٣٥ م ، كان يقيم في مصر بالمدرسة البرقوقية ، وأن من مؤلفاته السيرة الشامية المشهورة ، والتي اعتمد في مصادرها على ألف كتاب ، كما روى أنه كان يتقلد الوظائف التي يموت أصحابها من طلبة العلم ، ويتركون أولادا قاصرين فيها ويباشر أعمالها ويعطي مرتباتها لهؤلاء اليتامى ، ويظل كذلك حتي يصبح هؤلاء اليتامى رجالاً متأهلين للكسب والعمل فيترك لهم وظائف آبائهم ، ومن خصال الشيخ الشامي التي سجلها له ابن العماد في تاريخه أنه كان لا يقبل شيئًا من مال الولاة وأعوانهم ولا يأكل من طعامهم .

آثار واضحة في ميدان الوظائف

كان الأزهريون أكبر مجتمع في مصر ارتاد ميادين الوظائف بها ، وهذا شيء طبيعي بالنسبة لمجتمع حمل لواء الثقافة في عصره ، وقد ترك لنا أرباب الوظائف والسلطات التي أصدرت قرارات تعيينهم آثارًا واضحة في هذا الميدان يمكن إجمالها فيما يلي :

الإقطاع الوظيفي : تسنى لنا إبان نظرنا في وثائق التعيين الوقوف على مظاهر واضحة للإقطاع الوظيفي أدلى فيه الأزهريون بدلائهم بل حازوا فيه قصب السبق ، وأقل صورة من صور هذا الإقطاع كانت تتمثل في تقلد موظف واحد لوظائف لاتقل عن إحدى عشرة وظيفة مختلفة ، وأكبر صورة لهذا الإقطاع كانت تتمثل في تقلد موظف واحد لوظائف تزيد عن مائة وسبعين وظيفة مختلفة .

ومن الواضح أنه لا يستطيع أي إنسان كائنًا من كان أن يقوم بالأعمال اليومية لعدد كبير من الوظائف في جهات مختلفة ؛ خصوصًا إذا ما كانت وظائف علمية أو دينية كالتدريس والقراءات والإمامة والخطابة ، لكن ظهور جماعة من كبار علماء الجامع الأزهر لهم علمهم وفضلهم وورعهم كالأشبولي والبكري والشبراوي والسجيني في ميدان الإقطاع الوظيفي جعلنا نحجم عن القول بأن أصحاب هذه الإقطاعات كانوا لا يؤدون أعمال وظائفهم التي يتقاضون مرتباتها ، أما الرأي الذي يسلم من النقد في موضوع بحثنا هذا فهو أن القاعدة المشروعة في أداء أعمال الإقطاع الوظيفي تظهر في نظام" التوكيل الوظيفي" ،

وبيان ذلك هو أن يختار صاحب الإقطاع الوظيفي من يقومون بأداء أعمال هذه الوظائف بمرتبات معلومة عن المرتبات التي سيتقاضاها من أوقاف الجهات التابعة لها ، ويغنم الإقطاع الوظيفي الفروق المالية بين ما سيتقاضاه وبين ما سيدفعه لموظفيه الأحرار ، ويصبح صاحب هذه الوظائف مديرًا مسئولاً عن إتمام أعمال هذه الوظائف في أمثل الأحوال وأحسنها أمام قاضي قضاة مصر الذي يمسك بيديه سلطات التعيين والفصل طبقا للأوجه الشرعية والقانونية ، وليس معني هذا أن أصحاب الوظائف والإقطاعات الوظيفية من الأزهريين قد برئت ساحتهم في هذا العصر من التقصير أو الانحراف الوظيفي ، فقد وقفنا علي نصوص تاريخية ووثائق تضمنت أخبار هذين المسلكين .

الانحراف الوظيفي : من العلماء الذين جرفهم حب الدنيا فأدى بهم إلى أحد مظاهر الانحراف وهو الجشع ونذكر منهم :

-الشيخ إبراهيم الميموني الشافعي ، رجعنا في هذا البحث إلى ما سجله عالم من هؤلاء العلماء الذين عاشوا في أعماق العصر العثماني ودخلوا ميدان الوظائف من أوسع أبوابه وكابدوا المشكلات الوظيفية وانحرافاتها في شتى صورها ، ذلك العالم هو الإمام الشيخ مرعي بن يوسف مفتي الحنابلة بالديار المصرية والمتوفى سنة ١٠٣٣ هـ/ ١٦٢٣ م ، تحدث الإمام مرعي عن الأوقاف التي هي المصادر المالية لمعظم وظائف المثقفين كما تحدث عن مسيرتها عبر التاريخ ، ثم قال : إن مذهبي المالكية والحنابلة حكما بأن الأرض موقوفة علي مصالح المسلمين منذ الفتح العمري والموقوف لا يوقف وأيد هذا الأحناف والشافعية فقالوا : أن من شروط صحة الوقف أن يكون مملوكًا لواقفه وأرض مصر والشام ليست بملك لأحد بل هي لعموم المسلمين والسلطان واحد منهم ، ومن ثم قال محققو المذهب الحنفي وغيرهم إن شروط الواقفين من الأمراء والسلاطين لا يجب العمل بها ، وأن المدرس يستحق مرتب التدريس إذا كان أهلاً للتدريس قائمًا به في أي محل كان ، ولو لم يقرأ في المدرسة التي شرط الواقف قراءة الدرس بها وشرطه لاغ ، كذلك صرح كثيرون من أئمة الحنابلة ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية أن ما يأخذه الفقهاء من هذه الأوقاف إنما هي أرزاقهم في

بيت المال لإعانتهم على الطاعة والعلم وليست جعلاً أو أجرة ، ولو لم نقل بهذا للزم ارتكاب الحرام الصريح في الاشتراك في الوظائف ، إذ يجعل لشخص نصف تدريس ولآخر ثلثه ولآخر ثلث طلب أو غير ذلك من الوظائف التي تقع فيها الشركات ، والوقف الصحيح لا يجوز في الوظيفة المشروطة لمدرس أو طالب أن يشترك فيها اثنان ، ثم استرسل الإمام مرعي قائلاً : أعلم أن الواجب على الحكام وولاة الأنام المتصرفين نيابة عن السلطان أن يُولوا في وظيفة من ليس بأهلها ولا من هو زائد عن الحاجة فليتقوا الله ربهم فإن مرجعهم إليه وسيقفون غدًا بين يديه ، ولا يجوز أن يأخذ من مال الوقف إلا المستحق بقدر الحاجة والكفاية ، فإن حدث غير ذلك فإن من لا يستحق يصبح وقد أخذ حق المستحق ، فيجب علي من بيده ولاية هذا المال أن يحرص على تعيين من هو أهل للوظيفة ولمرتبها ؛ لأن السلطان ما أقر الأوقاف التي أفرزت من بيت المال على ماهي عليه إلا ليصل المستحقون إلى حقوقهم بسهولة ، فيجب اتباع ما أقره السلطان وعدم العدول عنه .

وبناء على ما تقدم فالفقيه يعين في تدريس الفقه ، والمفسر يعين في تدريس التفسير ، والفرائضي يعين في تدريس الفرائض ، وعالم الحديث يعين في تدريس الحديث ، وكل من يعين في وظيفة ليس أهلاً لها وجب عزله منها ، كذلك كل من لم يقم بواجبات وظيفته وجب أن يُعزل منها وأن يعين فيها من يقوم بواجباتها ، ثم بدأ الإمام مرعي يسرد قصة مكابدته للانحراف الوظيفي في عصره فقال : ومن العجب أن في مصر بحارة الأزهر شيخ يقال له إبراهيم الميموني شافعي المذهب استولى على وظائف كثيرة ومدارس كبيرة ، وقراءات ومشيخات ونظارات ومباشرات ومرتبات نذكر شيئًا منها ؛ لنقف على أمور عجيبة عظيمة ونحن أبعد الناس عن الحسد والنميمة ، فللشيخ الميموني من المدارس تدريس جامع مزدادة بمرتب يومي قدره ٣٠ عثمانيًا ، وتدريس جامع السلطان حسن بمرتب سنوي قدره أربعة آلاف وثمانمائة نصف فضة ، وتدريس المدرسة الأشرفية بالخناقاه السرياقوسية ، وتدريس المدرسة الغرابية وتدريس المدرسة البرقوقية ، وتدريس الحديث بالمدرسة الكاملية وتدريس الفرائض وتدريس الحديث بجامع أزبك ، وله من المشيخات نصف مشيخة خنقاة سعيد السعدا بمرتب يومي قدره عشر عثمانيات ، ومشيخة جامع أزبك ، ومشيخة جامع

فيروز الجركسي ، ومشيخة جامع يونس الداوادار ، ومشيخة وقف يشبك التمرازي ، ومشيخة وقف أحمد الهرامزي وله من النظارات : نظارة المدرسة الغرابية ، ونظارة وقف شمس الدين البهلوان ، ونظارة وقف آق سنقر الفارقاني ، ونظارة وقف فاطمة الصلاحية ، وله من المباشرات مباشرة جامع مزدادة ، ومباهرة في جامع السلطان حسن ومباشرة وقف الملك المنصور ، ومباشرة وقف الدوادار ، ومباشرة وقف بيوس ابن عم الغوري ، ومباشرة وقف عبد اللطيف الزمام ومباشرة المدرسة الغرابية ، ومباشرة وقف يشبك التمرازي ، وله من الشهادات : شهادة المدرسة الغرابية وشهادة ومرمات بالمدرسة الخاصة وشهادة في وقف خشقدم الحمدي وشهادة بوقف طغطباي ، وله من الجبايات : جباية بوقف السلطان قايتباي وجباية بوقف يشبك التمرازي وله من وظائف الطلب : طلب فقه شافعي في المدرسة الخشابية بمرتب سنوي قدره ستمائة نصف فضة ، وطلب في المدرسة المؤيدية مع وظائف أخري بها بمرتب سنوي قدره ستمائة نصف فضة أيضًا ، وطلب في المدرسة الصلاحية بمرتب سنوي قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وطلب في المدرسة الشريفية بمرتب سنوي قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وله من القراءات قرائة بمسجد الآثار تجاه المقياس بمرتب قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وله من القراءات قراءة بمسجد الآثار تجاه المقياس بمرتب قدره ٣ أنصاف فضة كل يوم ، وقراءة مصحف بالمدرسة الشيخونية قدره ٤٠ نصفًا فضة في كل شهر ، وقراءة شباك بالمدرسة الخاصية ، وله أيضًا وظائف قراءات أخر ، وله عدد من الوظائف بوقف خاير بك المعمار بمرتبات قدرها في السنة ما يزيد على ٣٠٠٠ نصف فضة ، ولد عدد من الوظائف بأوقاف الحرمين الشريفين بمرتبات قدرها في كل سنة ما يزيد علي ٢٠٠٠ نصف فضة ، وله عدد من الوظائف النفيسة بوقف خاير بك أمير الأمراء ، وله عدد من الوظائف بوقف يشبك ، وله وظيفة خزن الكتب بجامع مزدادة ، وله خطابة جامع مزدادة وجامع مدرسة بيبرس ابن عم الغوري ، وله إمامة جامع بيبرس وله مرتب بوقف البلوان تصرف بالمدرسة الخاصية وله عدة وظائف أخرى مختلفات .

ثم استطرد مرعي قائلاً : ولقد أخبرني جماعات من الثقات أن له في كل يوم مرتبًا نقديًا يزيد على عشرة دنانير ، وهذا شيء عجيب يحار فيه الأريب ، وأعجب من هذا أن له

ولدًا عمره نحو ثمانية أعوام مازال يقرأ في المكتب حروف الهجاء ، ومع هذا تمكن أبوه من تعيينه في عدة وظائف منها وظيفة معيد لدراسة الفقه الشافعي في جامع السلطان حسن ، ووظيفة الإعادة في مرتبة وظيفة التدريس ؛ ففي أي مذهب وفي أي دين يجوز أن يُعين صبي لم يزد عمره عن ثمانية أعوام في وظيفة معيد وهو لم يتجاوز بعد مرحلة قراءة حروف الهجاء ؟ ، مع أن الجامع الأزهر مليء بأهل الفضل من طلبة العلم ، ومن أعجب العجب أن هذا الشيخ يجمع في مؤسسة الوقف الواحدة بين وظائف متعددة لا يجوز الجمع بينها في أي مذهب من المذاهب الأربعة كوظائفه في المدرسة الغرابية فهو ناظر هذه المدرسة وشاهدها ومباشرها ، أنك تجده مع المدرسين مدرسًا ومع النظار ناظرًا ومع طلبة العلم طالبا ومع المباشرين مباشرا ، ثم تساءل الإمام مرعي قائلاً : لست أدري هل يعلم القضاة ذلك أم أنهم لا يعلمون ؟ ، ثم قال : لقد حق للقلم أن يرخي عنانه وللفقيه أن يعلن كلامه ؛ فلقد أخبرني الثقات أن هذا الشيخ لا يحسن قراءة متن المنهاج في مذهب الإمام الشافعي فضلاً عن غيره ، رغم أن بيده تداريس ومشيخات الشافعية وأنه لا يعرف بديهيات مسائل الفرائض رغم أن بيده تداريس الفرائض ، ولا يعرف أوجه الحديث رغم أن بيده تداريس الحديث .

وقبل أن ينتهي الإمام مرعي من حديثه وجه اللوم إلى القضاة الذين بيدهم سلطة التعيين في هذه الوظائف ثم حملهم مسئولية الانحرافات التي ظهرت في الميدان الوظيفي ، ثم استطرد الإمام قائلاً : كان الأجدر بقضاة القضاة أن يقولوا لمثل هذا الشيخ يكفيك ما قلدناك من وظائف واقنع بما أتاك الله ، وأشار الإمام إلى أن هذا الشيخ وأمثاله شكلوا بأعمالهم هذه حجرًا على الفقراء فى ميدان الوظائف فانقطعت آمالهم فيها ، ثم رجع الإمام مرة أخرى إلى الحديث إقطاعي الوظائف الشيخ المأموني ؛ فتعجب من هذا الشيخ متسائلاً كيف أنه لم يؤد فريضة الحج رغم يساره وغناه واستطاعته وهو يعلم أن الحج واجب علي الفور لأمثاله ؟ ثم قال إنه ليس هناك من تفسير مقبول إلا أن يكون الله قد نزع البركة من مرتباته التي يتقاضاها بغير حق ، ثم ختم حديثه بواقعة حدثت بينه وبين الشيخ المأموني في ميدان الوظائف ، جار فيها المأموني وتعدى عليه فقال : ومن أعجب العجب أني

سعيت عند وزير مصر حسين باشا في وظيفتي وعظ وتدريس حديث بجامع السلطان حسن ؛ فأصدر أمره بتعييني في هاتين الوظيفتين وما طلبتها إلا ابتغاء مرضات الله فتوجه الشيخ المأموني إلى قاضي قضاة مصر يومئذ ورشاه بمبلغ من المال فقرر تعيينه في هاتين الوظيفتين بالرشوة المحرمة شرعًا بنصوص أحاديث الرسول بل وأعجب من ذلك أن هذا الشيخ استطاع أن يستصدر حجة تعيينه مؤرخة بتاريخ سابق علي حجة تعييني ؛ ظنًا منه أنه بذلك سيحجب الحق عند الباشا كما استطاع أن يلعب بعقول الكبراء ويرسلهم إلى الباشا الذي كان الحق واضحًا لديه فأظهر غيظه من هذا الشيخ ، وأصدر أمره بمنعه من معارضتي وأبطل في أمره هذا قرار تعيينه ، وكاد أن يوقع عليه العقوبة ، ومع ذلك فإن هذا الشيخ لم يرعو وظل في عناده ومكابرته . . فاعجب أيها الناظر وتأسف علي هذا المسكين الخاطر وانظر هل يليق بمن ينسب نفسه للعلم أن يرتكب مثل هذا العمل؟ ؛ فاعلم رعاك الله أن هذه الوظائف والخيرات لم يوقفها واقفوها ليتفاخر بها مستحقوها وليتكاثروا بها في الدنيا ، وليرتعوا في الأطعمة الفاخرة والشهوات العاجله وليتطاولوا بها على الفقراء وإنما وقفوها علي الأجر والمثوبة من الله سبحانه وتعالى في علم يتعلمه الناس أو طاعات تؤدي أو قربات تحقق ؛ فالتناول منها ينبغي أن يكون بقدر الحاجة وأولى الناس بهذه الخيرات المحتاجون من أهل الإسلام .

- الشيخ أحمد بن سالم النفراوي : جاء في وثائق سنة ١١٦٥ هـ١٧٥١/ م ، أن الشيخ شهاب الدين أحمد بن زين الدين سالم النفراوي من مشايخ الفتاء والتدريس بالجامع الأزهر تولى ما يزيد علي إحدي عشرة وظيفة مختلفة ، وقد ظل أمر هذا الشيخ يتصاعد وإقطاعه الوظيفي يتفاقم ، ونفوذه يزداد حتى أصبحت له سيطرة على بعض العلماء فاستولى على بعض وظائفهم ومازال نفوذه في نماء يدعمه في مصر كبار الأمراء إلى أن يدخل حسن باشا القبطان الديار المصرية وأسقط نفوذ الأمراء بها ، وأعاد للدولة العثمانية هيبتها فتقدم جامعة من كبار علماء الجامع الأزهر بمذكرة إلى القبطان في سنة ١٢٠١ هـ/ ١٧٦٨ م ، يطلبون فيها رفع يد النفراوي عن كل ما سيطر عليه بدون وجه حق من الوظائف وردها لأصحابها الشرعيين ، وقد وقع على هذه المذكرة من علماء الجامع الأزهر

الشيوخ البكري الشافعي نقيب الأشراف و محمد رفا الشافعي شيخ السادات الوفائية ، وأحمد العروسي الشافعي شيخ الأزهر ، ومحمد الحريري شيخ الأحناف بالأزهر ، ومحمد الأمير شيخ المالكية بالأزهر وغيرهم من كبار علماء الأزهر في هذا الوقت ، وتوقيع هؤلاء الكبار على مذكرة كهذه أعظم دليل على أن مجتمع العلماء كان يرفض أي انحراف يظهر في ساحته .

- الشيخ خليل جلبي البكري الصديق الشافعي : الذي استولي علي سبع وثلاثين وظيفة للتحدث والنظر علي مساجد وأوقاف عامرة بالشعائر الإسلامية والعلم وعدد آخر من وظائف أخري ، ففي ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، نظر قاضي القضاة في محكمة الباب العالي الدعوي التي أقام أركانها الأستاذ الشيخ محمد أفندي البكري الصديقي الأشعري الشافعي بأحقيته في الولاية علي ثلثي نصف النظر والتحدث ، وغيرها من الوظائف التي استولي عليها أخوة الشيخ خليل جلبي أفندي البكري الصديقي الشافعي بفرمان قائمقام مصر بدون وجه حق ، وذلك لسبق صدور قرار قاضي القضاة بتعيينه فيها ولدور جنحة الإهمال والمماطلة وتعطيل إقامة شعائر المساجد وصرف الخيرات من المدعي عليه الشيخ خليل البكري ولثبوت هذه الجنحة علي المدعي عليه بحجة كشف قضائية ، وقد أفتي المفتون الثلاثة وهم الشيخ محمد الحريري الحنفي والشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر الشافعي والشيخ محمد الأمير المالكي بأن قرار قاضي القضاة يقدم علي فرمان قائمقام مصر شرعا ، وأن جنحة الاهمال والمماطلة والمنع التي عطلت اقامة الشعائر وصرف الخيرات تصلح أن تكون وحدها اساسا للحكم بعزل المدعي عليه ، وتعيين من يقوم بأداء واجبات هذه الوظائف خيرا أداء وقد حكم القضاة بما نصت عليه الفتوي .

- الشيخ علي بن محمد الاشبولي الشافعي : جاء في تاريخ الجبرتي أن الشيخ الأشبولي المتوفى سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦ م ، كان تحت يده عدة وظائف منها جامع الآثار والمدرسة النظامية ، وأن هذا الشيخ لم يباشر أعمال وظائفه الا نادرا رغم أنه كان يتقاضي مرتباتها المعلومة وأن نفسه حدثته بأن يتولي مشيخة الجماع للازهر مع ما بيده من وظائف لم يؤد واجباتها .

وظائف تداولها العلماء والأمراء والعسكريون : لم يكن ميدان الوظائف التي مر ذكرها خالصًا للعلماء فقد غدا كثير من هذه الوظائف علي مستوي التداول بين العلماء والأمراء والعسكريين . بل هناك بعض الوظائف لم يخطر ببال أحد أن اميرًا أو عسكريًا كان يتلقاها عن عالم لكن وثائق هذا العصر قدمت لنا نماذج تاريخية عجيبة حفظت لنا أخبار تلقي الأمراء والعسكريين عن العلماء بعض وظائف الإدارة كالنظر والتحدث وبعض وظائف الخدمة كأمانة القبان وبعض وظائف التعليم كتأديب الصبية .

- وظائف التحدث والنظر بين العلماء والأمراء

الأمير رضوان بن عبد الله المتفرقة : جاء في وثائق سنة ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير رضوان بن عبد الله في وظيفة النظر والتحدث على وقف زاوية المرحوم محمد الشامي عوضًا عن الشيخ الإمام شرف الدين عيسى الشهاوي الشافعي ؛ لتنازله عن هذه الوظيفة للأمير السالف ذكره بحسن اختياره .

الشيخ العلامة زين الدين سالم بن سعيد نجا والأمير علي أود باش مستحفظان ابن الأمير كتخدا مستحفظان : جاء في وثائق سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، أن قاضي القضاه قرر تعيين الشيخ نجا إمام أمير اللواء محمد بك في وظيفة النظر والتحدث على جامع شبرا الخيمة بولاية القليوبية المعمور بذكر الله عوضًا عن الأمير على أود باش مستحفظان ابن الأمير عثمان كتخدا مستحفظان لوفاته .

الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الدقدوسي الحنفي والأمير أحمد جاويش باشجاويش كبير مستحفظان قلعة مصر المحروسة : جاء في وثائق سنة ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٣ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير أحمد باشجاويش كبير مستحفظان في وظيفة النظر والتحدث على وقف الأمير أركماس الحلبي عوضًا عن الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الدقدوسي الحنفي لتنازل عن هذه الوظيفة بحسن اختياره .

الإمام الشيخ أبو الأنوار محمد بن وفا شيخ السجادة الوفائية والأمير ابراهيم بك المحمدي : جاء في وثائق سنة ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ

محمد بن وفا السادات في وظيفة النظر والتحدث علي أوقاف الإمامين محمد بن إدريس الشافعي، والليث بن سعد رضي الله عنهما عوضا عن الأمير الكبير ابراهيم بك المحمدي؛ لفراره عن مصر وضواحيها عملاً في هذا بفرمان وزير مصر محمد باشا الصادر في هذا العام.

الشيخ محمد الجوهري الشافعي والأميران عبد الرحمن بك ابن عثمان بك الجرجاوي وحسن بك

جلبي زاده: جاء في وثائق سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الجوهري في وظيفة النظر والتحدث على وقف الشيخ أبي هريرة الواقع مقامه ومسجده ببلدة الجيزة عوضًا عن الأميرين عبد الرحمن بك الجرجاوي وحسن بك جلبي زاده لوفاتهما.

- أمانة القبان بين العلماء والأمراء: سبق أن عرفنا أن تولى كثيرون من علماء الأزهر وظيفة أمانة الوزن بالقبان، كذلك تولى هذه الوظيفة جماعة من كبار الأمراء وصغارهم، جاء في وثائق سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م، أن قاضي القضاة قرر تعيين أمير اللواء السلطاني الأمير رضوان بك ابن علي في وظيفة الوزن بالقبان في مقرين أحدهما بخط القربيين والآخر بأقصي قصبة رضوان بك، كما جاء في وثائق سنة ١٢٠٦ هـ/ ١٧٩١ م، أن قاضي القضاة قرر تعيين أمير اللواء السلطاني الأمير عثمان بك ابن إسماعيل بك أمير الحج المصري في وظيفة الوزن بالقبان في حانوت خط باب الزهومة المجاورة لوكالة الدنوشري، كما جاء في نفس الوثائق أن الشيخ زين الدين إسماعيل الزرقاني رئيس السادة العدولة بمحكمة قرصون تلقى هذه الوظيفة في هذا العام نفسه عن أمير اللواء عثمان بك بعد أن تنازل هذا الأمير عنها بحسن اختياره أمام محكمة الباب العالي.

- الوظائف الدينية بين العلماء والأمراء: جاء في وثائق سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢ م، أن الشيخ الإمام جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر أسقط حقه أمام محكمة الباب العالي في رزقة المنوفية ومقداره ٨/٢٤، وما

يتبع ذلك من وظائف النظر والإمامة والخطابة وقراءة القرآن العظيم للأمير إبراهيم بن عبد الله الخازندار ، وتفسير هذا أن الأمير إبراهيم أدي وظائف هذه الرزقة الدينية بطريق التوكيل والإنابة .

- وظائف تأديب الصبية بين العلماء والأمراء : جاء في وثائق سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير محمد بن عبد الله الإسلامبولي في وظيفة تأديب الصبية بالمكتب الواقع بخط الركن المخلق في نهاية درب قرمز بين القصرين بوقف السلطان الأشرف شعبان عوضا عن الشيخ محمد التمرتاشي المقري لوفاته .

- بعض الوظائف التي أصدرت قراراتها الدولة العثمانية : كثيرًا ما كانت تصدر الدولة العثمانية قراراتها بتعيين مدرسين ومفتين ونظار من علماء الأزهر في مصر ؛ ولهذه القرارات صور شتي إحداها أن يصدرها شيخ الإسلام بالدولة العثمانية وأقواها أن يصدرها السلطان العثماني نفسه بناء علي طلب شيخ الإسلام واستحسانه ، وعندما يصل قرار الدولة إلى مصر فلا بد من عرضه علي وزيرها الباشا العثماني ليوقع عليه أو ليدعم تنفيذها بفرمان ، ولابد بعد ذلك من عرضه على قاضي القضاة بمصر ليصدر أمره التنفيذي ، وسنتعرف على كل هذا من النماذج التاريخية التي سنعرضها فيما يلي حسب ترتيبها التاريخي :

المدرسة الجنبلاطية ووقف علي باشا : جاء في وثائق سنة ١١٤٢ هـ/ ١٧٢٩ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الشيخ المحقق شمس الدين محمد الخلوتي مفتي الشافعية في وظيفتي التحدث والنظر وقراءة الحديث الشريف بالمدرسة الجنبلاطية بباب الوزير ، كما قرر تعيينه في وظيفتي التحدث والنظر على وقف علي باشا ووقف أرغون شاه الإسماعيلي بمصر ، وقد شمل هذا القرار أمرا بأن يكون تعيين مفتي الشافعية هذا في وظائفه هذه مدي الحياة عملاً بالأمر الشريف السابق وروده إلى الديار المصرية والمؤرخ بالثامن من رمضان سنة ١١٤١ هـ/ ٦ إبريل ١٧٢٩ م ، وقد أصدر السلطان العثماني أحمد الثالث أمره هذا بناء علي إشارة شيخ الإسلام بالدولة العثمانية عبد الله أفندي .

مدرسة القاضي عبد الكريم بن غنام : جاء في وثائق سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥١ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الشيخ الإمام نور الدين علي بن عبد الرؤوف البشبيشي الشافعي في وظيفة النظر والتحدث على وقف مدرسة القاضي عبد الكريم بن غنام ، كما قرر تعيينه في وظيفة التدريس بمدرسة القاضي السالف ذكره الواقعة قريبًا من المدرسة العينية عملاً بالبراءة السلطانية الواردة من الدولة العثمانية ، والتي صدرت بإشارة شيخ الإسلام بالدولة العثمانية السيد مرتضى أفندي في ٣٠ رجب سنة ١١٦٤ هـ/ ٢٢ يونيو ١٧٥١ م .

أوقاف كسباي والإسماعيلي وزهراء والغزي وجقمق : جاء في وثائق سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الشيخ زين الدين يحيي البسيوني الأزهري في النظر والتحدث على هذه الأوقاف الخمسة ؛ عملا بالبراءتين العسكريتين والبراءتين السلطانيتين والتذكرة التركية الصادرات من الدولة العثمانية في سنة ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م ، والمؤكدات بفرمان وزير مصر عزت محمد باشا الصادر في سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨ م .

- بعض وظائف صدر بها فرمانات وزراء مصر الباشوات : من الآثار الواضحة في ميدان الوظائف تلك الفرمانات التي صدرت بتعين بعض الأزهريين في وظائف مختلفة ، وقد مر بنا أمثلة لوظائف شملتها أوامر السلاطين العثمانين وفرمانات باشوات مصر وقرارات قضاة القضاة ، وفي هذا المبحث نعرض نماذج من الوظائف التي بدأت بفرمانات باشوات مصر وانتهت بقرارات قضاة القضاة بها :

وقف خوند زوجة الناصر محمد قلاوون : جاء في وثائق سنة ١١٣٨ هـ/ ١٧٢٥ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد العماوي المالكي شيخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في وظيفة النظر والتحدث على وقف خوند زوجة الناصر محمد قلاوون ؛ عملاً بفرمان وزير مصر محمد باشا الصادر في هذا العام .

رئاسة عدول محكمة القسمة العسكرية : جاء في وثائق سنة ١١٤٢ هـ/ ١٧٢٩ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام زين الدين يونس بن زين الدين عبد الكريم القوي رئيسًا للسادة العدول بمحكمة القسمة العسكرية عملاً بفرمان وزير مصر الحاج أبي بكر باشا

الصادر في شهر ربيع الأول سنة ١١٤٢ هـ بناء علي طلب السادة علماء الأزهر البكرية والوفائية والأمراء والأعيان في هذا التاريخ .

دروس البخاري بجامع السلطان قلاوون بالقلعة : جاء في وثائق سنة ١١٤٤ هـ / ١٧٣١ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الإسقاط الحنفي شيخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، في وظيفة قراءة دروس البخارية بجامع السلطان قلاوون بقلعة مصر المحروسة بالقاهرة عملاً بفرمان وزير مصر عبد الله باشا الصادر في هذا العام .

المدرسة الأقبغاوية بالجامع الأزهر : جاء في وثائق سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ علم الدين سليمان الزياتي المالكي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع مع الأزهر في وظيفة النظر والتحدث علي أوقاف الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد التي رصدها علي مدرسته بالجامع الأزهر عملاً بفرمان محمد بك أبي الذهب قائمام مصر المحروسة الصادر في هذا العام .

جامع شنشور الكبير بولاية المنوفية : جاء في وثائق سنة ١٢٠٤ هـ / ١٧٨٩ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الخطيب الشعراوي في وظيفة النظر والتحدث علي الجامع الكبير الواقع بناحية شنشور التابع لقضاء محلة مرحوم بولاية المنوفية عملاً بفرمان الوزير المغازي حسن باشا القبطان الصادر في هذا العام .

جامع محرم بالجمالية : جاء في وثائق سنة ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الإمام العلامة زين الدين مصطفى بن أحمد في وظيفة خطابة الجمعة والعيدين بجامع الحاج محمود عملاً بفرمان وزير مصر عزت محمد باشا الصادر في هذا العام .

الفصل الخامس
علماء الأزهر في ميدان التربية والتعليم

الأزهر قلعة العلم والعلماء

كانت دُوْرُ التعليم في مصر إبان الحكم العثماني تنتظمها أنواع خمسة : مكاتب تأديب وتعليم الصغار ، والمدارس المحدودة ، والمدارس المتخصصة ، وحلقات العلم الخاصة ، والجامع الأزهر ، وكان الجامع الأزهر هو الجامعة العلمية الأم ، فلقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن علماء الأزهر هم الذين حملوا عبء الواجبات العلمية المنوطة بهذه المؤسسات العلمية جميعها ، ولم يعترف مجتمع هذا العصر لعالم بالعالمية إلا أن يكون تخرج في الأزهر ودرس على علمائه ، وهذه المنزلة العلمية التي احتلها الأزهر في مصر لم تكن هي الوحيدة بالنسبة له ، فقد احتل في خارج مصر مكانته في مصر وقصده طالبو العلم والإجازات من كل فج عميق ، فمن هنا كان من التيسير على معلمي العلم أن يقفوا أمام تلامذتهم قبل أن يحصلوا على إجازة بتعليم العلوم من علماء هذا المعهد العتيد ، ومن هنا أمكن اعتبار الأزهر دوحة وهذه المدارس فروعها .

وليس هناك أعظم من أن نتعرف على رواية عالم من علمائه عاش في أواسط هذه الفترة المقصودة بالدراسة من تاريخ الأزهر ، وقدم لنا صورًا واضحة مشرقة عن هذا المعهد العتيد في ميدان التعليم ، وهو الشيخ عبد الله مراد بن يوسف الحنفي الأزهري المتوفى سنة ١٠٤٦ هـ/ ١٦٣٦ م ، وذلك في رسالته الموجزة التي سماها « الكنز المفيض الأنور في ذكر نبذة يسيرة من فضائل الجامع الأزهر»[١] .

---

(١) رتبها مؤلفها على بابين وخاتمة ، وقد فقد منها الباب الثاني والخاتمة ، وتضمن الباب الأول ما اختص به الجامع الأزهر دون غيره من سائر المساجد ، وقد رجعنا إلى النسخة المودعة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٠٩٠ح المصورة بالفوتوستات عن نسخة خطية محفوظة بإحدى مكتبات أوروبا .

ذكر الشيخ عبد الله أن كل عالم لم يجعل له في الأزهر درسًا حافلاً يلقيه على العام والخاص لا يسمى عالمًا ولا نحريرًا راسخًا في العلوم[١] ، ثم ذكر أن هناك وقائع حربية أسهمت إسهامًا كبيرًا في بروز الأزهر وازدهاره وهي :

- وقائع المغول والتتار الذين قادهم هولاكو ؛ مجتاحًا بهم كثيرًا من الأقطار الإسلامية .

- وقائع الفرس والتتار الذين قادهم تيمورلنك ؛ مجتاحًا بهم كثيرًا من الأقطار الإسلامية .

فلقد دفعت هذه الوقائع المدمرة الرهيبة علماء العراق والشام وما حولها إلى الهجرة الجماعية والفردية إلى القاهرة بلد الأزهر ، ووجد هؤلاء حرمًا آمنًا أظهروا في رحابه نبوغهم ، وعقدوا به مجالس حوارهم ومناظراتهم وشاركوا أهله في دفع عجلة العلوم والمعارف[٢] ، ولئن كانت بداية هذه الهجرات العلمية قد حدثت في عصور سابقة على العصر العثماني ، إلا أنه مما لا ريب فيه أن الأزهر العثماني ظل يجني ثمار ذلك فترات طويلة ، كما لا ينبغي أن نغفل عن ذكر الرحلات العلمية التي قام بها علماء الأقاليم الإسلامية الأخرى إلى الأزهر ، والرحلات العلمية التي قام بها علماء الأزهر إلى الأقاليم الإسلامية الأخرى ، فقد كان لها في رفع شأن الأزهر وإعلاء كلمته ركن ركين .

ويروي الشيخ عبد الله عن مشايخه ما تحدثوا به عن الأزهر في عهدهم من صفات وما أبرزوه من حقائق فيقول : قال الشيخ أبو بكر الشنواني عندما تعرض لذكر الأزهر« إن الجامع الأزهر أول بيت وضع للناس بالقاهرة[٣] ، والشنواني يعطينا بعبارته هذه تقديرًا لمنزلة الأزهر ؛ لأنه في نفوس المصريين كالكعبة في نفوس المكيين ، فكما أن الكعبة أول بيت لله وضع للناس بمكة ، فكذلك الأزهر هو أول بيت وضع للناس في القاهرة ، كما يحدث الشيخ

---

(١) المصدر السابق ، لوحة ٢ .

(٢) المصدر السابق ، اللوحتان ٢ ، ٥ .

(٣) المصدر السابق ، اللوحة ٦ .

عبد الله عن شيخه محمد بن أبي القاسم المالكي أنه كان يقول : « ألا أن لكل شيء بعد المسجد الحرام حرم كالمسجد النبوي والمسجد الأقصى وجامع الزيتونة بالمغرب أما حرم مصر فهو الجامع الأزهر ، عش الأولياء ومأوى المساكين والغرباء ، والسر الساري لسائر الأحباء والصلحاء»[١] ، ثم استطرد الشيخ عبد الله قائلاً : « وهذا الجامع المذكور الذي هو بذكر الله تعالى معمور ، قد اختص بالذكر والعبادة واكتساب السيادة واستيعاب السعادة ، فياله من جامع ما أزهره ، وموضوع ما أنوره قد اشتهر في الآفاق علماؤه ، ونفع المشرق والمغرب صلحاؤه ، فلا تتيسر العبادة مثلما تتيسر فيه ، ولا يذخر العلم كما هو ذاخر بين أهليه ، ما دخله منكير فقير إلا جبر الله كسره ، وفتح عليه ، لما في هذا الجامع من بركات ، فما زال هذا الجامع مفتوح الأبواب عامرًا بالعلم والقرآن والعبادة والتلاوة والصلاة على النبي ؛ ولهذا ستظل مصر عامرة على الدوام ، والله لولا كثرة دراسة العلوم فيه وقراءة القرآن في أطراف النهار وليليه ، والاشتغال الدائم بالعبادة والذكر والصلاة على رسول الله لما فتح على أهل مصر بركات من السماء ؛ ففضائل هذا الجامع لا تحصى وخصائصه لا تستقصى ، وحسبنا شرفًا به كثرة دراسة علوم الظاهر والباطن فيه[٢] وما أعظم ترتيل القرآن وتلاوته والصلاة على النبي بين أرجائه في شهر رمضان وبخاصة في العشر الأواخر منه ، وتلك عبادات وقربات لا توجد في غيره من جوامع الكون»[٣] .

وكان نظام التعليم في مصر يبدأ بمكتب التعليم ، وينتهي بالحصول على الإجازة العلمية من شيوخ العلم بالأزهر ، فلنبدأ بالحديث عن حلقات الدراسة في الجامع الأزهر .

حلقات الدروس ومناهج التعليم في الجامع الأزهر

حين استقر الحكم العثماني في مصر لم تمتد يده إلى التعليم بتغيير منهجه أو فرض منهج خاص ؛ لأن منهج التعليم في الدولة العثمانية كان امتدادًا لنظم وحضارة دولة المماليك في مصر ، هذا بالإضافة إلى أن اللغة العربية كانت هي لغة التعليم في الديار

(١) المصدر السابق ، اللوحتان ٧ ، ٨ .
(٢) المقصود بعلوم الظاهر العلوم الشرعية ، والمقصود بعلوم الباطن علوم التصرف .
(٣) المصدر السابق ، اللوحتان ٧ ، ٨ .

العثمانية ، وأنها أثرت في اللغة التركية تأثيرًا عظيمًا ، وسنستعين بما يلي من شواهد تاريخية على معرفة نظام حلقات الدراسة في الأزهر ، وأنواعها ، وما كان يدرس فيها من علوم ، وما كان يقرأ فيها من كتب .

ففي مطلع الحكم العثماني بمصر كان في الأزهر حلقتان امتازتا عن سائر حلقاته ؛ إحداها حلقة الشيخ العلامة الرياض عبد الغفار ، وكان يدرس فيها علوم الحكمة والرياضيات والعلوم العقلية ، والأخرى حلقة القاضي أبو زكريا الأنصاري ، وكان يدرس فيها علوم الشريعة[1] ، كانت حلقة الشيخ القاضي أبي ذكريا يحيى الأنصار الشافعي المتوفى سنة ٩٢٦هـ/ ١٥١٩م تظل معقودة من شروق الشمس إلى غروبها ، وكان يختار أنجب التلاميذ لإسماعه الدروس ؛ مستعينًا بذلك على تقدير المسائل العلمية لأهل حلقته ، وممن اختارهم الشيخ أبو زكريا الأنصاري لمطالعة دروسه الشيخ محمد بن سالم الطبلاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م ، والشيخ عبد الوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م[2] .

ومن التاريخ العلمي للشيخ عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م ؛ يمكننا أن نضع أيدينا على صورة للمنهج التعليمي الذي كان يلتزم به طلبة العلم في أوائل العصر العثماني ، فيروي الشيخ ابن عماد الحنبلي في تاريخه أن الشيخ السنباطي حفظ القرآن ببلدته سنباط ، وهو صبي ثم استدعاه أبوه إلى القاهرة ، وهناك غدا طالبًا من طلاب الجامع الأزهر فدرس وحفظ العمدة والشاطبية وكلاهما في القراءات ، وألفية ابن مالك في النحو والصرف ، وألفية العراقي في مصطلح الحديث ، والمنهاجين الأصلي والفرعي كلاهما في الحديث ، وتلخيص المفتاح في البلاغة ، والجهرية والخزرجية كلتاهما في الفرائض ، وجدّ في طلب العلم وأخذ عن أجلاء العلماء بالجامع الأزهر ، وعندما أجازوه بالتدريس عقد له حلقة بالجامع الأزهر[3] .

(١) ابن عماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج٨ ، سبق ذكره ، ص ٣٦٤ .
(٢) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، مخطوط سبق ذكره ، ص ٥٢ ، ٥٣ .
(٣) ابن عماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج٨ ، ص ١٧٩ .

وكان لشيوخ البكرية حلقة بصحن الجامع الأزهر؛ حافظوا على إقامتها كابرا عن كابر وخلفًا عن سلف، وقد درسوا في هذه الحلقة علوم القوم[١]، إلى جانب علوم الشريعة والتفسير، ومن هؤلاء الشيخ أبو الحسن البكري الصديقي المتوفى سنة ٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م، وابنه محمد البكري الذين عين مدرسًا بصحن الأزهر بعد أبيه بفرمان من داود باشا[٢]، كما كان لشيوخ الوفائية حلقة في الأزهر تماثل حلقة البكرية درسوا فيها علوم التفسير والشريعة والتصوف[٣].

وروى نجم الدين الغزي في تاريخه أن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري المالكي المتوفى سنة ٩٦١هـ / ١٥٥٣م، حضر حلقة الشيخ شهاب الدين القسطلاني التي كان يلقي فيها دروسًا في القراءات الأربع عشرة والمواهب اللدنية التي ألفها في السيرة المصطفوية، كما حضر حلقة الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي في فقه الإمام مالك[٤]، كذلك كان للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الملقي الشافعي المتوفى سنة ٩٦٣هـ/ ١٥٥٥م حلقة بالجامع الأزهر درس فيها المعقول والمنقول[٥]، ومن التاريخ العلمي لحياة الشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الشافعي المفتي المتوفى سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م؛ يمكننا أن نتعرف على وجه واضح من وجوه الحياة التعليمية، كما سلكها طلبة الأزهر في مطلع حياتهم، فيروي لنا ابن العماد الحنبلي في تاريخه أن ابن حجر قرأ في مطلع حياته مبادئ العلوم في مسجد السيد أحمد البدوى بطنطا، ثم ارتحل إلى الجامع الأزهر بالقاهرة فتلقى في حلقاته الدراسية التي كان يعقدها جهابذة العلماء ثلاثة عشر عامًا، هي التفسير، والحديث، والكلام، وأصول الفقه، وفروع الفقه، والفرائض،

---

(١) علم القوم هى علوم الصوفية.

(٢) تولى حكم مصر سنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٢م.

(٣) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية، ص ٤٧، ٤٨، وعبد الله مراد : الكنز المفيض، اللوحات ١٢ - ١٤.

(٤) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة، ج٢، ص ٢٥٥.

(٥) ابن عماد الحنبلى : شذرات الذهب، ج٨، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

والحساب ، والنحو ، والصرف ، والمعاني ، والبيان ، والمنطق ، والتصوف ، ومن أساتذة الحلقات الذين تخرج بهم القاضي زكريا ، والشيخ عبد الحق السنباطي ، وشمس الدين المشهدي ، وشمس الدين السمهودي ، وأمين الدين الغمري ، وشهاب الدين الرملي والشيخ الطهلاوي ، والشيخ أبو الحسن البكري وشمس الدين اللقاني الضيروطي ، وشهاب الدين ابن النجار الحنبلي ، وشهاب الدين الصائغ(١) .

أما الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي المتوفى سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م ؛ فإنه يرى أن هجرته من الريف إلى القاهرة لتلقى العلم على علماء الأزهر منة عظيمة من المنن التي أنعم الله بها عليه فيقول : « ومما أنعم الله به على ببركة رسول الله مهاجرتي من بلاد الريف إلى مصر ، ونقله تعالى إلي من أرض الجفاء والجهل إلى بلد اللطف والعلم ، وقد أشار إلى ذلك النبي يوسف عليه السلام بقوله ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ ﴾ فذكر أن مجيء أخوته من البدو إلى الحضر من جملة إحسان الحق تعالى إليهم(٢) ، وقد بدأ الشعراني حياته العلمية بعد حفظ القرآن الكريم بحفظ المتون ودراستها ؛ كالأجرومية وألفية بن مالك والتوضيح في النحو والصرف ، ثم جمع الجوامع وألفية العراقي في الحديث ، ثم الشاطبية في القراءات ، وتلخيص المفتاح في البلاغة ، ثم الروض في مختصر الروضة ، وهواجع كتب الشافعية في فقه الإمام الشافعي ، أما حلقات العلم التي ارتادها الشعراني في الأزهر فهي :

حلقة العلامة شمس الدين الدواخلي ، وقد درس فيها شرح المنهاج للجلال المحلى في فقه الإمام الشافعي ، وشرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي في الحديث ، وشرح ألفية العراقي لجلال الدين السخاوى في أصول الحديث ، وكتب الحديث الستة الصحاح وهي : صحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وسنن ابن

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) الشعراني : لطائف المنن والأخلاق ، ج١ ، ص ٣٣ .

ماجه[١] ، والغيلانيات ومسند ابن حميد في الحيدث أيضًا ، وشرح الروض في فقه الإمام الشافعي ، وشرح ابن عقيل وابن المصنف على ألفية ابن مالك وشرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري في النحو والصرف[٢] .

حلقة الشيخ الإمام المحقق نور الدين المحلى : وقد درس فيها الشعراني بعض ما تقدم ذكره من العلوم والكتب ، كما درس فيها أيضا شرح العقائد للتفتازاني ، وسراج العقول لأبي طاهر القزويني الذي ضمنه مؤلفه أربعين مسألة من قضايا علم الكلام ، كما عقد لكل مسألة بابا جمع فيه نقول المتقدمين والمتأخرين ، ويعطينا الشيخ الشعراني رأيه في الإمام مسألة القزويني من خلال كتابه فيقول" ما رأيت في علماء الكلام أطول باعا منه[٣]" ، كما حضر الشعراني دروس حلقة الشيخ نور الدين السنهوري الإمام بالجامع الأزهر في عدة كتب منها شرح شذور الذهب ونظم الأجرومية لصاحب هذه الحلقة ، وشرحها له أيضًا ، وشرح الألفية للمكودي في النحو والصرف ، كذلك حضر دروس الشيخ المحدث المقرئ شهاب الدين القسطلاني في شرحه على صحيح البخاري وفي كتابه « المواهب اللدنية » في السيرة المصطفوية ، كما حضر حلقة شيخ مشايخ الإسلام زكريا الأنصاري ، ودرس فيها شرح صاحب الحلقة على رسالة القشيري في التصوف ، وشرح آداب البحث ، وشرح الحريري ، وشرح الروض في فقه الشافعية ، وتفسير البيضاوي ، ويذكر الشيخ الشعراني أن المناظرات التي كانت تنشأ في حلقة الشيخ الأنصاري حول تفسير القاضي البيضاوي أسفرت عن حاشية مكتملة لهذا التفسير جميعه ؛ كتبها الشيخان الشعراني وجمال الدين ابن الشيخ الأنصاري صاحب الحلقة وخطيبها[٤] .

---

(١) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، تحقيق وطبع محمد شرف الدين بالتقايا المدرس بجامعة اسلامبول ورفعت بيلكة الكليسى المعلم فى سن ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م ، ج١ ، ص ١٥٦ ، ٥٩٤ ، ج٢ ، ص ١٤٧٣ .

(٢) الشعرانى : لطائف المنن والأخلاق ، ج١ ، ص ٣٤ .

(٣) المصدر ذاته : ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) المصدر ذاته : ص ٣٥ ، ٣٦ .

يروي ابن العماد الحنبلي في تاريخه أن الشيخ شمس الدين محمدا الشربيني الشافعي المتوفى سنة ٩٧٧ هـ/ ١٥٦٩م، عقد حلقة دراسية في الجامع الأزهر إبان حياة شيوخه الذين أجازوه بالتدريس والإفتاء، كذلك كان لمحدث الديار المصرية في عصره الشيخ نجم الدين محمد بن أحمد الغيطي الشافعي المتوفى سنة ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م، حلقة بالجامع الأزهر أقامها بإذن من شيوخه وإجازتهم، وقرر فيها دروس الحديث والتفسير والتصوف، ومن كتب الحديث التي درسّها في حلقته موطأ الإمام مالك، ومسند الطيالسي، والتحفة لابن حجر العسقلاني[١]، كذلك كان للأستاذ شمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري الصديقي المتوفى سنة ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م حلقة عظيمة في صحن الأزهر، أشهرها حلقة التفسير التي كان يقرر فيها المعانى الدقيقة، والأبحاث الغامضة ويتصدى من خلال ذلك لكل علم، وكان بعض الأجلاء ممن يحضرون دروسه يقولون: لولا أن باب النبوة سد لقلنا بنبوته مما نسمع منه[٢].

وأعظم حلقات العلم التي شهدها الأزهر إبان القرن العاشر الهجري حلقة مُجدد هذا القرن، شهاب الدين محمد بن أحمد الرملي الشافعي الأزهري، مرجع أهل مصر في تحرير الفتاوى المتوفى سنة ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م؛ فلقد درس الرملي في حلقته هذه التفسير والحديث وأصول الفقه وفروعه والنحو والمعانى والبيان، وكان أبرع من درّس العلوم العقلية والنقلية، وحضر حلقته معظم تلاميذ أبيه، وممن حضر دروسه الشيخ ناصر الدين الطبلاوي أحد العلماء المعدودين؛ فلامه بعضهم على حضوره هذا فقال: ما حضرت حلقة الشيخ الرملي إلا لأنني أستفيد ما ليس لى به علم، ولما سأل طلاب العلم الشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم أن يعقد لهم مجالس في الفقه قال لهم: مع وجود الشيخ شمس الدين الرملي لا يليق[٣].

---

(١) نجم الدين الغزى: الكواكب السائرة، ج١، ص ٤٢، وابن العماد الحنبلى: شذرات الذهب، ج٨، ص ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) المصدر ذاته: ص ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) المحبى: خلاصة الأثر، ج٣، ص ٣٤٢، ٣٤٣.

ويروي المحبي في تاريخه أن الشيخ على بن محمد بن غانم المقدسي الشافعي الحنفي مفتي القاهرة المتوفى سنة ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م ، بدأ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم وتلاوته بالسبع ثم ارتاد بالقاهرة حلقات جهابذة العلم ؛ منهم قاض القضاة أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المشهور بابن النجار ، والذي أخذ عنه صحيحي البخاري ومسلم ، وبعضًا من الصحاح الأربع ومعانى الآثار في الحديث ، ومنهم قاضي القضاة محب الدين بن أبي الجود بن شرف الدين السكندري الذي روى عنه الحديث المسلسل بالأولية(١) ، والكتب الستة والقراءات(٢) ، أما حلقة الشيخ شحادة بن إبراهيم الحلبي الشافعي وحيد عصره ، وشيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١٠١٠هـ / ١٦٠١م ؛ فقد كانت تشد إليها الرحال ، تلقى فيها كثيرون المعقول والمنقول وأصول الفقه وفروعه من أفاضل علماء القرن الحادى عشر ، كالشيخ إبراهيم المأموني والشهاب القليوبي ودرويش أبو المعالي الطالوي(٣) ، كذلك كان لشيخ المحيا بالأزهر الشيخ صالح بن أحمد البلقيني المتوفى سنة ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م ، حلقة كان يشرح فيها للطلبة القطب وحواشيه في المنطق(٤) .

ويعطينا الشيخ المحبي في تاريخه صورة واضحة عن أفضل الحلقات الدراسية التي كان يلازمها الشيخ سالم بن حسن الشهشيري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م ، وهي حلقة شيخه النور الزيادي ، فلقد كان الزيادي يأمر أفضل طلبته ، وهو الشيخ سالم بقراءة درسه على طلبة الحلقة قراءة بحث ومناظرة وتحقيق قبل أن يتصدر الشيخ الزيادي حلقته ؛ حتى إذا ما جلس شيخ الحلقة هذا في صدر مجلسه ، واسترسل في درسه ؛ وجد طلابه متهيئين لما يلقيه من علوم ، وقد انتظمت حلقة النور الزيادي أفاضل العلماء من ذوي العلم

(١) إن كثيرًا من الأحاديث تكون روايتها عن طرق مختلفة ، ويعتز المحدثون فى كل جيل بأول رواياتهم للأحداث ثم يتتبعون سلسلة أوائل الروايات إلى أن تنتهى إلى أول رواية عن النبى ﷺ ويسمون هذا الإسناد فى كل حديث المسلسل بالأولية .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ، مادة ٩٦٥ ، ص ٢٣٧ ، والمحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ٢٢١ .

(٤) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٣٧ .

الراجح والفهم الثاقب ؛ ومع هذا كانوا ملازمين لدروس الشيخ سالم الشهشيري الفرعية التي كان يلقيها بتوجيه من شيخه ، ومن هؤلاء الشمس الشوبري والنور الحلبي والشهاب القليوبي وعامر الشهراوي وخضر الشوبري وعبد البر الأجهوري ومحمد البابلي والنور الشهراملسي والشيخ سلطان المزاحي ، وكان الشيخ المزاحي يسميه « وتد الحلقة » ويفضله على شيخه الزيادي ويقول : ما رأيت أفقه منه ، لقد كان الشيخ سالم آية من آيات الله تعالى في استحضار مسائل الفقه وتصويرها ، ومعرفة الفرق والجمع بينهما والاطلاع على النقول والإحاطة بالأصول والفروع[١] .

أما زين العابدين عبد الرؤوف بن على المناوي الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م ؛ فإن حياته العلمية تعطينا صورة صادقة لطالب العلم النجيب ، فيروي المحبي أنه حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين ، وحفظ كثيرًا من متون العلوم الشرعية وهو ابن عشر ، ومن هذه المتون الزيد والتحفة الوردية للتفتازاني في النحو ، ولم يلبث المناوي أن عرض محفوظاته على الشيخ شمس الدين الرملي فأمره بالانضمام إلى حلقته ، ثم تلقى الأصول على شمس الدين محمد المأموني ، والحربية على الشيخ عبد الكريم البولاقي ، إلا أن حلقة من حلقات الجامع الأزهر قبل سنة ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٥م شدت إليها عقل المناوي ؛ لما حوته من مختلف العلوم والمعارف ، تلك هي حلقة الشيخ العلامة الشيخ على بن غانم المقدسي ، فانضم إليها وتلقى على شيخها التفسير والحديث وعلم الجفر[٢] ، وعلم المواليد والحساب والهندسة[٣] ، كذلك دروس الإمام الكبير عبد القادر الفيومي المتوفى سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م الرياضيات في حلقة السيد الشريف الطحان ، فنبغ في الحساب والهيئة

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) عرّف حاجى خليفة علم الجفر بأنه لوح القضاء والقدر المحتوى على كل ما كان وما يكون كليا أو جزئيًا ، وادعى البعض أن الإمام على ﷺ وضع الحروف الثمانية والعشرين على طريق البسط الأعظم فى علم الجفر ، يستخرج منها ما يراد معرفة بطريق مخصوصة وشروط معينة ، كشف الظنون : ج١ ، ص ٥٩١ .

(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

والميقات والموسيقى كما تلقى في حلقات أخرى الحديث والمعقول والمنقول متصدر حلقة التدريس بالجامع الأزهر كما تصدر للإفتاء به[١] .

وقد اشتهر الشيخ نور الدين على بن يحيي الزيادي الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م بعلمه الفياض ، وبلغت شهرة حلقته الآفاق ، وانتهت إليه رئاسة العلم في عصره ، وكان كبار العلماء يحرصون على حضور حلقته وهم في غاية الأدب ، ووصف المحبي حلقة الشيخ الزيادي التي كان يتصدرها في الجامع الأزهر ، وهو وصف يفيض إلى ما تقدم جديداً إلى نظام الحلقة الدراسية بالأزهر فقال : تصدر الشيخ نور الدين على الزيادي للتدريس والإفتاء بالأزهر وكانت حلقته صفوفا يجلس فيها الأفضل فالأفضل والأمثل فالأمثل ، وكان يقال فلان من الطبقة الأولى ، وفلان من الطبقة الثانية وفلان من الطبقة الثالثة ، كما كان لحلقته محتسب يُجلِس كل طالب أو مستمع في مكانه ، كما كان للزيادي أيضا حلقة دراسية ثانية في المدرسة الطبرسية بالجامع الأزهر ، وكان له حلقة ثالثة بالأزهر ؛ لدرس أصول الفقه والدين ، ولعلنا نتبين مقدار ما للزيادي من فضل من بيتي الشعر جادت بهما قريحة تلميذه الشهاب الخفاجي وهما :

لنور الدين فضل ليس يخفي يريد	تضيء به الليالى المدلهمة
الحاسدون ليطفئوه	ويأبي الله إلا أن يتمه

ومن خلال دروس الحلقات كان الزيادي يؤم المصلين بالجامع الأزهر ، ويفرغ من صلاته ليواصل جهاده العلمي ، هكذا كانت حياته[٢] .

واشتهرت في الأزهر حلقة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشي القاضي الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ/ ١٦١٦م بدروس العربية ، وانتفع بها جماعة من أجلاء العلماء منهم الشمس البابلي والنور الشهراملسي والشيخ الدنوشري ، ومؤلفات ومنظومات كثيرة في العربية ، كانت مصدر انتفاع لطلاب العلم في ذلك الوقت[٣] .

(١) المصدر ذاته : ص ٤٥٦ .
(٢) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٩٥ ، ١٩٦ .
(٣) المصدر ذاته : ص ٥٣ ، ٥٤ .

غانم المقدسي المطول ، وهو شرح كبير لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني على تلخيص الإيضاح للقزويني في علوم البلاغة[1] ، مع حاشية العلامة الفناري ، كما حضر الغنيمي حلقة الشيخ العلامة أحمد بن قاسم العبادي ، ودرس فيها العربية بطريق ألفية ابن مالك مرتين في مقصورة الجامع الأزهر بين المغرب والعشاء ، كذلك حضر دروس الحلقة العامة التي عقدها شيخه العبادي في أصول الفقه بدراسة جمع الجوامع في الحديث[2] ، لتاج الدين السبكي[3] .

ولقد احتفظ علماء العائلة البكرية بمجالسهم العلمية في الأزهر ، كما حافظوا على عقد مجالسهم العلمية في بيتهم الكبير بالأزبكية ، فقد كان للشيخ أحمد بن زين العابدين بن محمد البكري الشافعي المتوفى سنة ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م حلقة تفسير وتصوف بالجامع الأزهر ، كما كان له حلقة تفسير ببيت البكرية بالأزبكية ، وتحدث المحبي عن حلقة الشيخ أحمد البكري فقال تصدر للإقراء بالجامع الأزهر فأشرق فيه نوره وأزهر ، وكانت له اليد الطولى في تفسير القرآن وإليه النهاية في علوم الطريق ومزيد الإتقان[4] ، أما الشيخ عبد الرحمن بن شحاذه اليمني الشافعي شيخ القراء والمجودين وشيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر المتوفى سنة ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م ؛ فقد تلقى القراءات العشر في حلقة الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي والفقه في حلقة الشمس الرملي ، ولازمه النور الزيادي كما تلقى الأدب عن كثير من علماء الجامع الأزهر ، ثم عقد له بالأزهر حلقة درس فيها القراءات والفقه ، وقد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءات ، وكان فيها لطلبته في كل عام كتابًا من كتب الفقه[5] .

---

(١) يوجد من هذا المؤلف نسختان مخطوطتان بدار الكتب بالقاهرة الأولى تحت رقم ٥١٤٥ ، والثانية تحت رقم ٥١٥٨هـ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٣) توفى السبكى سنة ٧٧١هـ / ١٣٦٩م ، ويوجد من كتابه جمع الجوامع ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٩٨٣ب ، دار ١/ ٢٢١ .

(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، مادة/ ٥٢٨ ، ص ١٩٤ ، والمحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص ٣٥٨ .

ولقد جمعت حلقة الشيخ يوسف بن عبد الرازق أبي الأسعاد بن وفاء المالكي المتوفى سنة ١٠٥١هـ / ١٦٤١ م، بين الدرس والإملاء، وإملاء الدروس كان من الوسائل المهمة التي أثرت التراث الإسلامي عن طريق الحلقة الدراسية، وقد لازم حلقة الشيخ يوسف هذا عدد من أجلاء الشيوخ كالغنيمي والأجهوري والحلبي[١].

وكان الشيخ محمد بن أحمد بن سلامة الأحمدي الشافعي المشهور بسيبويه المتوفى سنة ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢ م، علامة في المعقول والمنقول، ومع هذا فقد غلب على حلقته علوم اللغة العربية وكثر طلابها حوله حتى أصبح مرجعًا لحل مشكلاتها بالجامع الأزهر، وكان الشيخ سيبويه بارعًا في إفهام طلبته مسائل العلم، جمعت بين الوضوح واليسر وامتازت بنتائجها الطيبة التي من أهمها انطباع المسائل العلمية في قلوب تلامذته، ولعل مرجع هذا قوة ذاكرة الشيخ سيبويه؛ فيروي المحبي أنه ما قرأ عليه طالب درسا إلا سأله عن اسمه واسم أبيه مرة واحدة لم ينسه بعدها، وإذا غاب عنه بعد ذلك، ولو فترة طويلة من السنين، ذكره باسمه واسم أبيه، وكان للشيخ سيبويه منهج دراسي نضيفه إلى ما تقدم من مناهج الحلقات بالأزهر؛ ليقوى لدينا وضوح تصورها، فأول ما يبدأ به الشيخ سيبويه يومه صلاة الصبح في جماعة بالجامع الأزهر، ويقوم بعد ذلك بعقد حلقته في القراءات حتى مطلع الشمس، وهو على وضوء ثم يذهب بعد ذلك إلى الميضا فيتوضأ مرة أخرى، ويعقد حلقته في علوم اللغة العربية فتظل معقودة قبيل صلاة الظهر، وكان إذا ما فرغ من درسه اشتغل بتلاوة القرآن، ولم يتخلف عن صلاة الجماعة في الصف الأول بالجامع الأزهر في سائر الفرائض، كما لم يتخلف عن قيام الليل، فإذا ما استيقظ في منتصفه الأخير ظل راكعًا ساجدًا تاليًا للقرآن إلى أن تحين صلاة الصبح فيبادر إلى الصلاة، وهكذا كان طول عمره إلى أن نقله الله تعالى إلى دار كرامته[٢].

(١) المحبى: خلاصة الأثر، ج٣، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ .
(٢) المصدر ذاته: ج٣، ص٣٧٥ .

وقد تلقى الشيخ عامر بن شريف الدين الشهراوي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٢هـ/ ١٦٥١م علومه في حلقات المشهورين من العلماء الذين مر بنا ذكرهم ، وكان غاية في الحفظ والاستحضار والإتقان ، وروى عنه أنه قال : إنني أحفظ أربعه عشرة ألفية في فنون العلوم[١] ، واجتمع به والد المحبي المؤرخ أثناء رحلته من دمشق إلى القاهرة ، وقال عنه أنه عَلَمُ العلم والهدى ومنار الفضل والتقى بيده عنان العلوم فيمنح منها كل محتاج ، ومالك أزمة الفضائل فينشرها على كل لائذ[٢] .

أما الشيخ العلامة الفاضل محمد بن النقيب البيروني مدرس الأزهر المتوفى سنة ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م ؛ فإننا نتعرف من أخبار حلقته على بعض طرق التدريس التي كانت تؤدى بها دروس الحلقة ، وعدد العلوم التي درسها في حلقته ، وأقصى عدد بلغته الحلقة ، فقد كان البيروني يدرس ولا ينظر في ورقة ولا كتاب ولا كراس ، وكان يقول : هذه طريقتنا وطريقة مشايخنا ، كما أنه كان يدرس في الأزهر واحدًا وعشرين عامًا ، وكان يحضر في حلقته مائة وثلاثون طالبًا ، وكان البيروني عالمًا وطبيبًا حاذقًا[٣] ، ومن المرجح أن يكون علم الطب واحدا من العلوم التي درسها البيروني في حلقته ، والتي بلغت واحدًا وعشرين عامًا كما سبق أن ذكرنا ، ويصف المحبي حلقة الشيخ أحمد بن سلامة الشافعي القليوبي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م فيقول :« وكان الشيخ سلامة حسن التقرير يبالغ في إفهام طلبته ، ويكرر لهم تصوير المسائل فيستمع إليه طلبته وكأن على رؤوسهم الطير» ، كما يصف المحبي لنا الشيخ ابن سلامة بأنه كان ملازما للطاعات لا يترك الدرس جامعا للعلوم الشرعية ، متضمنا في العلوم العقلية ، علّامة في العلوم الرياضية ، إمامًا في العلوم الحرفية

---

(١) من الألفيات التى كانت ذائعة أنذاك : ألفية ابن مالك ، وألفية ابن معطى وألفية السيوطى فى النحو والصرف ، وفى المعانى والبيان وألفية العراقى ، وألفية السيوطى فى مصطلح الحديث ، وألفية ابن مكى فى الصلاة ، وألفية المقدسى فى فقه الحنابلة وألفية العراقى فى سيرة النبى ﷺ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٣) المصدر ذاته : ج٤ ، ص٣٠٦ ، ٣٠٧ .

والأوفاق[١] وعلوم الزايرجا[٢] ، خبيرًا ماهرًا في علوم الطب ، كما ذكر له كثيرًا من المؤلفات ومنها ومؤلفاته في الهندسة والطب[٣] ؛ ولن نتصور أن حلقة ابن سلامة التي كان يكسوها جلال العلم ووقار العلماء كانت تخلو من هذه العلوم التي برع فيها .

وكان الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشوبري الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م شيخا للشافعية في عصره ، ورئيسًا لأهل التدريس والتحقيق الإفتاء بالجامع الأزهر وقد لقبوه بشافعي زمانه ، وكان له حلقة مشهورة شرح فيها لطلبته المطولات الفقهية كمختصر المزني ، وشرح الروض والعباب ، ويقول المحبيب أن الشيخ الخطيب الشوبري آخر من درس في الأزهر هذه المطولات الفقهية الثلاث[٤] .

كذلك اشتهرت في الأزهر حلقة سلطان العلماء الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي الأزهري الشافعي المتوفى سنة ١٠٧٥هـ/ ١١٦٤م ، وتلقى فيها كبار المشهورين من علماء القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثاني الهجري ، ومعظم فقهاء الشافعية بمصر في زمنه تلقوا الفقه في حلقته ، وكان للشيخ المزاحي برنامج عبادة ودراسة في الأزهر ؛ فقد كان يأتي من

(١) هو علم التصريف بالحروف والأسماء ، يتوصل إلى نتائجه بالمداومة عليه بشروط معينة ورياضية خاصة تناسب الحروف ، والأسماء والحروف قسمان نورانية يتوصل بها إلى اعمال الخير وظلمانية يتوصل بها إلى أعمال الشر . أحمد بن مصطفى طاهر كبرى زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، مراجعة وتحقيق كامل بكرى وعبد الوهاب أبى النور ، ج٢ ، ص ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، القاهرة سنة ١٩٦٨ .

(٢) علم الزايرجا من القوانين الصناعية لاستخراج الأمور المغيبة ، وآلته دائرة كبيرة فى داخلها دوائر متوازية للافلاك والعناصر والمكونات والروحانيات وغير ذلك من أنواع الكائنات والعلوم ، وكل دائرة مقسمة بتقسيمات فلكها إلى البروج والعناصر والمكونات وغيرها ، وخطوط كل منها مارة إلى المركز ويسمونها الأوتار ، وعلى كل وتر حروف متتابعة موضوعة ، وفى داخل الزايرجة وبين الدوائر أسماء العلوم ومواضع الأكوان ، وعلى ظهور الدوائر جدول للبيوت المتقاطعة طولا وعرضا يشتمل على ٥٥ بيتا فى العرض و١٣١ بيتا فى الطول جوانب منه لا معمورة بالبيوت عددا أو حروفا ، وجوانب أخرى خالية من البيوت . حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج٢ ، ص ٩٤٨ ، ٩٤٩ .

(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص١٧٠ .

(٤) المصدر ذاته : ج٣ ، ص٣٨٥ .

بيته الواقع بباب زويلة إلى الأزهر في ثلث الليل الأخير فيستمر في الصلاة إلى طلوع الفجر ثم يصلي الصبح بالناس إمامًا ، وبعد انتهائه من صلاة الصبح يعقد حلقته لإقراء القرآن الكريم عن طريق الشاطبية والطيبة والدرة إلى أن تطلع الشمس ، فيذهب إلى ميضأة الجامع ليجدد وضوءه ، ثم يجلس في حلقته لتدريس الفقه إلى قبيل صلاة الظهر ، ثم بعد ذلك يعقد لإقراء بقية العلوم ، وكان الشيخ المزاحي ينتهي من تدريس عشرة كتب في علوم عديدة يُفهمها لطلبته إفهامًا جيدًا كل عام ، وكان يقول : من أراد أن يصبح عالمًا فليحضر درسي[1] .

وكان لشيخ الشيوخ شعبان الفيومي الأزهري الشافعي المتوفى سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م ثلاث حلقات بالأزهر ، يُلقي في كل منها علمًا مغايرًا للعلم الذي يلقيه في الأخرى ، أما مجلس الحلقة الأولى فقد كان الشيخ شعبان يعقده من بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس ، وأما مجلس الحلقة الثانية فقد كان يعقده بعد صلاة الظهر ، وأما مجلس الحلقة الثالثة فإنه كان يعقده بعد صلاة العصر ، وقد درس الشيخ شعبان في حلقاته هذه الفقه والتفسير والحديث وغيرها من علوم هذا العصر ، وكان يحضر كل حلقة من حلقات درسه في الأزهر ما يزيد على مائة طالب[2] .

ولقد اعتمد بعض علماء الأزهر على مؤلفات لهم فدرسوها لطلبة حلقاتهم بالجامع الأزهر ، ومن هؤلاء الشيخ عمر بن عمر الدفري الحنفي المتوفى سنة ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م إمام فقه أبي حنيفة وأستاذ تلامذة لا يحصون بالجامع الأزهر ، وقد درس الدفري لتلامذته هؤلاء كتاب « الدرة المنيفة في فقه أبي حنيفة» «شرح الدرة المنيفة» في مجلدات[3] ، وكلاهما

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢١٠ ، ٢١١ .

(٢) المصدر ذاته : ص٢٣١ .

(٣) يوجد من هذا الشرح نسخة خطية بدار الكتب بالقاهرة خطت بخطوط مختلفة ، وتمت كتابتها سنة ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥م أي فى حياة المؤلف ، ونرجح أنها كتبت فى حلقة مؤلفها بالأزهر ، وهذه النسخة محفوظة تحت رقم ٢٢٦٠٢ ب .

من تأليفه ، وتلقى عنه هذين الكتابين ما يزيد على ثلاث طبقات ممن حضروا حلقات دروسه بالجامع الأزهر[١] .

وكان للشيخ محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م منهج دراسي اعتمد على الاختصار وعدم الاستطراد في الشرح ، ومع ذلك كان يحرص على الانتهاء في كل عام من عشرة كتب مطولة في مختلف فنون العلم ، وكان يعلن أن هذه هي الطريقة المثلى لتلقين العلم والإفادة به في هذا الزمن ، ومع هذا فلقد كان رحب الصدر بما يوجهه إليه طلبة حلقته من أسئلة ويجيبهم عليها بأدق وأحسن عبارة[٢] .

ونقف على كثير من كتب العلوم ومختصراتها التي كان يدرسها طالب الأزهر في مختلف مراحل حياته العلمية حينما نتبع تاريخ الشيخ الإمام نور الدين على أبي الضياء الشهراملسي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م ، فقد بدأ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم ، ولما سافر إلى القاهرة للالتحاق بالأزهر حفظ الجزرية والشاطبية في القراءات ، والخلاصة المشهورة بألفية ابن مالك والكفاية في النحو والصرف ، والبهجة الوردية والغاية ونظم التحرير في الفقه والرحبية في الفرائض ، والمنهاج للنووي في أحاديث الفقه ، ثم تلا جميع القرآن الكريم بالقراءات السبعة من طريقي الشاطبية والتيسير ، ثم قرأه بالقراءات العشرة من طريق الشاطبية ، وحضر دروس الشيخ عبد الرؤوف المناوي في مختصر المزني ، وتلقى الفقه والحديث عن النورين الزياد وسالم الشبشيري ، ولازم بعض كبار العلماء كالشهاب الغنيمي الذي تلقى عنه العلوم العقلية ، كما تلقى الصحيحين البخاري ومسلم والشفاء في معرفة حقوق المصطفى للقاضي عياض عن المتحدث الكبير الشهاب أحمد السبكي شارح هذا الشفاء ، كذلك تلقى الشمائل المحمدية للترمذي ، والمواهب اللدنية في السيرة النبوية للقسطلاني ، وشرح العقائد للنسفي ، وشرح جوهرة التوحيد للقاني ، ومغني اللهيب وشرح ابن الناظم لخلاصة أبيه في النحو والصرف عن البرهان اللقاني ، ثم حضر

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص٢٢٠ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٤٨٧ .

دروس الشيخ على الأجهوري في شرح نخبة الأثر في مصطلح الحديث ، وشرح ألفية السيرة ، والجامع الصغير في فقه الإمام مالك ، وشرح التهذيب في البلاغة ، وشرح الشمسية في المنطق ، وكذلك حضر حلقة الشيخ عبد الله الدنوشري وأتقن فيها شرح ابن عقيل في النحو والصرف ، وشرح البهجة للولى العراقي في العروض ، ثم تصدر للتدريس بالجامع الأزهر فانفرد في عصره بجميع العلوم ، وانتهت إليه الرئاسة العلمية بالجامع الأزهر ، فلازمه كثيرون من كبار العلماء ، وظل الشيخ على الشبراملسي ملازمًا دروس حلقته حتى أواخر عمره فكان يجلس في الحلقة ، وهو في غاية التعب فإذا بدأ درسه لا يستطيع النطق إلا بصوت خفيض ، ثم يقوى صوته في الدرس شيئًا فشيئًا حتى يصبح كالشاب فيتجلد للمطالعة والبحث إلى أن ينتهي يومه[1] ، ومن النظم المصطلح عليها في الحلقة الدراسية إنه إذا ما مات شيخها حل محله أفضل تلامذته علمًا وعملاً ، فمن أمثلة ذلك أنه لما توفي شيخ الأزهر سلطان المزاحي سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م خلفه في حلقة دروسه الشيخ أحمد بن عبد اللطيف البشبيشي الشافعي المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م ، ولما تصدر للإقراء والتدريس بها اجتمع عليه أفاضل العلماء ولازمه جماعة من تلاميذ أستاذه ، فنهض في حلقته هذه بتدريس العلوم الشرعية والعقلية وضرب في ميادينهما بسهم وافر[2] .

وكان للشيخ يحيي بن الفقيه محمد الشاوي الجزائري المالكي المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م حلقة ارتادها الفضلاء في الجامع الأزهر درس فيها لطلبته مختصر خليل في فقه الإمام مالك ، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، وعقائد السنوسي وشرحها ، وشرح الجمل[3] .

ولما بدأ الشيخ شاهين بن منصور الأرمناوي الحنفي المتوفى سنة ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م

---

(١) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٣) المصدر ذاته : ج٤ ، ص٤٨٦ .

حياته العلمية حفظ القرآن الكريم والشاطبية والكنز في القراءات ، وألفية ابن مالك في النحو والصرف ، والرحبية في الفرائض ثم قرأ القرآن الكريم بالروايات السبع على الشيخ العلاَّمة المقرئ عبد الرحمن اليمني في الجامع الأزهر ، ولازم في الفقه الشهاب الشوبري وأحمد الرفاعى وحسن الشرنبلالي ، وفي العلوم العقلية شيخ الإسلام محمد الأحمدي المشهور بسيبويه ، كما أخذ عن كثيرين من كبار علماء الأزهر فأجازوه بالإفتاء والتدريس ؛ فتصدر للتدريس في الجامع الأزهر ، وعقد حلقة درس فيها فنونًا عديدة كالفقه والفرائض والحساب والنحو وغير ذلك من العلوم[1] .

وكان الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الخليفي المتوفى سنة ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م قد حفظ ببلدته منية موسى القرآن الكريم ثم ارتحل إلى القاهرة ، واشتغل بالعلوم على فضلاء عصره بالأزهر كالشمس العناني ومنصور الطوخي ، ولازم الشهاب البشبيشي في بعض الفنون ، كما حضر دروس الشهاب السندوي والشمس الشرنبابلي ، فبرع على أيدي كل هؤلاء في الحديث والفقه والأصول والنحو والبيان والكلام والمنطق والعروض[2] ، وكذلك الإمام الشيخ على المقدسي الحنفي المتوفى سنة ١١٣٤هـ / ١٧٢١م ؛ فإنه تلقى في مطلع حياته العلمية عن الشمس البابلي وشملته إجازته كما تلقى الفقه عن السيد الحموي وشاهين الأرضاوي وعثمان النحراوي والمعقول عن سلطان المزاحي وعلى الشبراملسي ومحمد الحبار وعبد القادر الصفوري ، ولازم بعض كبار العلماء بالأزهر ، ولما أجيز بالإفتاء والتدريس في الأزهر لازمه في الحديث والعلوم العقلية بجماعة من كبار علماء عصره كالشهاب أحمد البشبيشي والشمس محمد الشرنبابلي ، واشتهر بالعلم والفضل وقصده طلاب العلم من كافة الأقطار وانتفعوا بفضله وعلمه[3] .

أما الشيخ الإمام العلاَّمة محمد بن محمد البديري الحسيني الشافعي الدمياطي المتوفى سنة ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م ؛ فإنه تلقى أول ما تلقى عن عالم ثغر دمياط الشيخ الفقيه

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٢١ .
(٢) الجبرتى : عجائب الأثار ، ج١ ، ص ٧٦ .
(٣) المصدر ذاته : ص٨٩ .

شيخًا شافعيًا وهو : الشهاب أحمد بن الفقيه والشيخ منصور المنوفي والشيخ عبد النمرسي والشيخ البشبيشي والشيخ محمد الأطفيحي والشهاب الخليفي والشيخ النمرسي والشيخ عبد الوهاب الطندتاوي وأبو العز محمد بن العجمي والشيخ عبد ربه الديوي والشيخ رضوان الطوخي والشيخ عبد الجواد المحلى والشيخ على الإيتاوي وأبو الفيض على بن إبراهيم وأبو الأنس محمد المليجي ، وعشرة شيوخ مالكيون هم : الشيخ محمد الوزازي والشيخ محمد الزرقاني والشيخ عمر بن عبد السلام والشيخ أحمد الهشتوكي والشيخ محمد السلجماسي والشيخ أحمد النفراوي والشيخ عبد الله الكنكسي والشيخ ابن أبي ذكرى والشيخ سليمان الحصني والشيخ الشبراخيتي ، وشيخ واحد فقط من الأحناف هو الشيخ على الحسني ، وأصبح الشيخ الملوي بالجامع الأزهر إمام وقته ، المعول عليه في المعقولات والمنقولات ، وانتفع به طلاب العلم بالأزهر طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل(١) .

وقد بدأ شيخ الأزهر شمس الدين محمد بن سالم الحفناوي الشافعي المتوفى سنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م حياته العلمية بحفظ بعض متون العلوم ؛ كألفية ابن مالك في النحو والصرف ، والسلم في المنطق ، والجوهرة في التوحيد والرجبية في الفرائض ، ثم أخذ العلم عن علماء عصره منهم الشيوخ أحمد الخليفي ومحمد الديوسي ، وعبد الرؤوف البشبيشي وأحمد الملوي ومحمد السجاعي ، ويوسف الملوي وعبده الديوي ومحمد الصغير ، ومن أجل شيوخه الذين تخرج عنهم بالسند الشيخ محمد البديري الدمياطي المشهور بابن الميت أخذ عنه التفسير ، وأشهر كتب الحديث وهي : الستة الصحاح ، وموطأ الإمام مالك ، وسند الإمام الشافعي ، وصحيح ابن حبان ، والمستدرك للنيسابوري ، والحلية للحافظ أبي النعيم ، والمعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير للطبراني ، والجواهر الغوالي في الأسانيد الموالي

---

(١) أحمد بن عبدالفتاح الملوى : إجازات الملوى ، مخطوطات بدار الكتب بالقاهرة تحت الأرقام التالية : ٣٨ مصطلح تيمور ، ٢٠٠ مصطلح ، ٢١٨٣٨ب ، وثبت الملوى مخطوطة رابعة بدار الكتب تحت رقم ٣٦٧ مصطلح ، والجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٨ .

لشيخه الدمياطي ، كما تلقى عنه إحياء علوم الدين للغزالى[١] ، ولما فاق وتمهر أجازه شيوخه بالإفتاء والتدريس ؛ فعقد حلقة بالجامع الأزهر شرح فيها الكتب الدقيقة والمطولات ؛ كجمع الجوامع في الحديث ، ومنهج الطلاب في الفقه ، والأشموني في النحو والصرف ، ومختصر السعد في البلاغة ، كما نهض بتدريس الأصول والمنطق والتوحيد والعروض والأدب لطلبة حلقته[٢] ، وتخرج عليه غالب أهل عصره وطبقته ومن دونهم ، وكان يجلل مجالس علمه الهيبة والوقار[٣] .

وذكر الجبرتي أن الشيخ أحمد بن الحسن الجوهري الشافعي المتوفى سنة ١١٨٢ هـ/ ١٧٦٨م ، استمرت حلقات دروسه في الأزهر ستين عامًا ، وكان يفتي الناس خلالها أيضًا[٤] ، وقد تلقى الشيخ عن جمٍّ غفير من أكابر العلماء بالأزهر الشريف عن الجبرتي منهم تسعة من الشافعيين ، وأحد عشر من المالكيين ، وخمسة من الأحناف والحنابلة ، وقد تلقى الجوهري عن شيوخه هؤلاء التفسير والحديث والفقه والفرائض والتوحيد ، والمنطق والحكمة والتصوف وعلوم اللغة العربية وآدابها وأصول الفقه والدين والرياضيات ، وقد درَّس الشيخ الجوهري لطلبته كتبًا كثيرة أشهرها :

في التفسير : النسفي والبيضاوي والجلالين ، وفي الحديث : الصحاح الستة ، وجمع الجوامع لتاج الدين السبكي وشروحه ، وألفية المصطلح للعراقى وشروحها ، وفي الفقه :

---

(١) محمد البديرى الدمياطى الشهير بابن الميت : «١١٤٠هـ-١٧٢٧م» الجواهر الغوالى فى بيان الأسانيد الموالى ، أو ثبت الدمياطى أو ثبت البديرى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٢ مصطلح تيمور ، حديث دار ٢١٢ .

(٢) محمد بن عبدالله السلجماسى : إجازته إلى محمد بن سالم الحفناوى ، نسخة مصورة بالفوتوستات بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٥٨ مصطلح الزكية ، ومحمد البديرى الدمياطى : إجازتاه إلى محمد ابن سالم الحفناوى ، مخطوطتان بدار الكتب ، الأولى تحت رقم ٩٦ ، والثانية تحت رقم ١٣٥ ، ومحمد ابن سالم الحفناوى : ثبتا الحفناوى ، مخطوطتان بدار الكتب ، الأولى تحت رقم ٥٤ ، والثانية تحت رقم ٦٥ ، وجميعها تصنيف مصطلح تيمور .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) المصدر ذاته : ج١ ، ص٣١٢ ، ٣١٣ .

منهج الطلاب لزكريا الأنصاري الشافعي، والتحرير في فروع الشافعية لمحيي الدين أبي زكريا يحيي النووى وشروحه، وفي الفرائض: الرحبية للعلامة الرحبي وشروحها، وفي علم القراءات: المقدمة الجزرية لابن الجزري وشروحها، وفي علم التوحيد: شرح العقائد للسعد، وعقائد السنوسي وشروحها، وشرح العقائد النسفية، وشرح الجوهرة لابن عبد السلام، وفي علم الأصول: شرح الزرقات، وفي علم المنطق: الكبرى والصغرى للسنوسي، ومختصر السنوسي في المنطق وشرحه، وشرح الصغرى للسنوسي، وشرح الخبيصي، وفي الحكمة والتصوف: حكم ابن عطاء الله السكندري، وفي الرياضيات: ألفية ابن الهائم وشروحه، وفي علمي النحو والصرف :شروح الفية مالك للمكودي، وشرحا ابن عقيل والأشموطي على ألفية ابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، وشروح متن الأجرومية، وفي علم البلاغة: مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر السكاكي، وتلخيص المفتاح لمحمد بن عبد الرحمن القزويني، والمطول شرح تلخيص المفتاح لمسعود بن عمر التفتازاني[١].

كما اشتهرت بالجامع الأزهر حلقة الشافعي الصغير عيسى بن أحمد بن محمد الزبيري المتوفى ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، وقد لقبه معاصروه بالشافعي الصغير؛ لبراعته وتفوقه في الفقه فروعًا وأصولاً، وقد تكاثر طلبة العلم على حلقته فاتسعت وأمَّها كل راغب في اتقان المسائل والأصول الفقهية؛ فانتفع به طلبة الجامع الأزهر طبقة بعد طبقة وصار معظمهم مدرسين وأساتذة[٢]، وقد سبق أن نوهنا بأن إملاء العلم وتسجيلاته كانا من نظم الحلقة، ومن أركان منهجها الدراسي؛ فكان شيخ الحلقة يختار مُمليًا لدروسه من النجب تلامذته وأعلمهم؛ مثال ذلك ما وقع في حلقة الشيخ محمد الديربى في الجامع الأزهر، فيروي الجبرتي في تاريخه أن الشيخ حسنا الشبيني المتوفى سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م رحل

(١) أحمد بن الحسن الجوهرى الخالدى الشافعى: إجازات الجوهرى، مخطوطات بدار الكتب بالقاهرة تحت الأرقام: ٧، ٣٢م، ١٣٩، ٣٦٧، ٤٩٦ مصطلح، ٣، ٣٥جـ، ١٣٥، ١٤٤ مصطلح تيمور، ٦٩٨، ٨٤٢ مصطلح الزكية.

(٢) الجبرتى: عجائب الآثار، ج١، ص٣١٤.

إلى الجامع الازهر لطلب العلم فحببت إليه حلقة الشيخ محمد الديربي فجعلة الديربي ممليًا لحلقته ؛ فكأنما رأي أهل الحلقة أن الشيخ حسنًا أقل علمًا من درجة المملي فتحدثوا إلى شيخ الحلقة في ذلك فقال لهم : هذا عالم ما جاء من بلدته حتى قرأ الأشموني والمختصر ونحوهما[١] .

أما حلقة الشيخ على بن حسن المالكي الأزهري المتوفى سنة ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م فقد كانت مأوى لطلبة العلم المبتدئين بالأزهر ، فكان يدرس لهم في حلقته هذه الكتب التي من شأنها نفع المبتدئين ، كالعشماوية وشرحي أبي الحسن وابن تركي عليها في فقه الإمام مالك ، وكمتن الأزهرية وشرح الأجرومية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، وشذور الذهب لابن هشام المصري في النحو والصرف[٢] .

وسوف نتعرف على كثير من العلوم التي كانت متداولة بين حلقات الأزهر وعلمائه ؛ إذا ما تأملنا الحياة العلمية للشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالأزهر المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، فقد تلقى الشيخ حسن الجبرتي أول ما تلقى على الشيخ حسن ابن حسن الشرنبلالي الحنفي المدرس بالجامع الأزهر متن نور الإيضاح في فقه الإمام أبي حنيفة من مؤلفات الشرنبلالى نفسه[٣] ، ثم خاض الحياة العلمية بأوسع صورها فتتلمذ على أشهر علماء الأزهر وحضر دروس حلقاتهم ، فتلقى الفقه والفرائض وأصولهما على الإمام على السيد على السيواسي ، والشيخ أحمد التونسي الدقدوسي الحنفي ، والشيخ محمد بن عبد العزيز الزيادي الحنفي ، والشيخ على المقدي الحنفي ، وتلقى علوم البلاغة والمنطق والحكمة والتصوف على الشيخ محمد بن عبد العزيز الزيادي ، وتلقى علوم التفسير والحديث والتوحيد والمنطق وأدب البحث والبلاغة والنحو والصرف ، والعروض

---

(١) المصدر ذاته : ص٣٤١ .

(٢) المصدر ذاته : ص٣٤١ .

(٣) توفى سنة ١٠٩٦هـ/١٦٥٨م ، وبدار الكتب مخطوطة من مؤلفه متن نور الإيضاح تحت رقم ٢٠٠٥٢ب دار ٧٩/١ .

وأصول الدين والسيرة على الشيخ الفقيه المحدث الشهاب أحمد بن مصطفى الإسكندرى والشيوخ منصور المنوفي ، ومحمد السجيني ، وشلبي البرلسي ، وحسن المدابغي ، وعبد الرؤوف البشبيشي ، وأبي العز العجمي ،كما تلقى على أصول الدين والبلاغة وآداب البحث والعروض والرياضيات كالجبر والمقابلة وأعمال المناسخات والكسور والأعداد ، والصم والغربال والمساحة والحساب على الشيخ عيد النمرسي[١] ، أما الكتب التي اعتمد عليها الشيخ حسن الجبرتي في دراسة هذه العلوم فنبين أعدادها مصنفة فيما يلي :

العلم	التفسير	الحديث	أصول الدين	الفقة والفرائض	المنطق	أدب البحث	التوحيد
عدد الكتب	٢	١٤	٢	١٨	٥	٣	٥
العلم	النحو والصرف	العروض	البلاغة والأدب	السيرة والتاريخ	التصوف والحكمة	الرياضيات	المجموع
عدد الكتب	١٧	١	٩	٣	٢	٨	٨٧

ولما أجيز الشيخ حسن الجبرتي بالتدريس والإفتاء عقد حلقة نهض فيها بتدريس المعقول والمنقول برواق الجبرت بالأزهر[٢] .

وكانت حلقة الشيخ على بن محمد الشويهي المتوفى سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م أكثر الحلقات اجتذابًا لطلبة العلم ، وكان شيخها علاّمة في فروع الفقه ذا درس حافل بالعلم كما حافل بكثرة مريديه ، ولقد آثار هذا حفيظة بعض شيوخ العلم فكانوا يطردونه كلما عقد حلقته بمقصورة الجامع الأزهر فيخرج بطلبته إلى صحن الجامع فيمتلئ الصحن بطلابه ؛ فإذا ما ضاق بهم صحن الأزهر قادهم الشويهي إلى المدرسة السنانية فأتم دروسه هناك ، وكان

(١) محمد خليل أفندى المرادى : سلك الدر فى أعيان القرن الثانى عشر ، ج٣ ، القاهرة ١٩٠١م ، ص١٢٧٣ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٩٣ ، ٣٩٤ .

الشيخ الشويهي يعتمد في تدريس حلقته على كتاب المنهج في الفقه للشيخ زكريا الأنصاري ، وحدث عن نفسه حديثًا يؤكد ما مضى ذكره من أن الفتوح والبركة يحفان بالجامع الأزهر ومن فيه فقال : كنت كثيرًا ما أرى النبى حينما كنت أعتقد حلقتي بالجامع الأزهر ، فلما قرر محمد بك أبو الذهب تعييني مدرسا بمدرسة المحمدية انقطعت عنى تلك الرؤى ، وكان يبكى ويتأسف على ذلك[1] ، ولم تكن حلقة الشيخ الشويهي هي الوحيدة التي كانت تجذب الطلبة إليها ؛ فقد كان للشيخ الإمام الأديب الشاعر الفقيه محمد بن إبراهيم العوفي الشافعي المالكي المتوفى سنة ١١٩١ هـ/ ١٧٧٧ م حلقة في الأزهر جذبت إليها ما يزيد على ثلاثمائة طالب ، ورغم أن شانئيه أثبتوا عليه عند الشيخ الحفني شعرًا يدينه إلا أن طلبته لم يفارقوه وإنما ازدادوا التفافًا حوله ، وكان الشيخ العوفي شافعي المذهب فلما ظهرت الوحشة بينه وبين شيخ الأزهر الحفني احتمى بالشيخ على الصعيدي وتذهب بمذهب الإمام مالك[2] .

وقد تركت لنا إجازات الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري شيخ الأزهر المتوفى سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م أعظم الأدلة التاريخية على أن حلقات الأزهر في العصر العثماني لم تخل من العلوم الرياضية ، وعلى أن جمهرة كبيرة من علماء الأزهر في هذا العصر درّسوا ، ودرَّسوا مختلف العلوم الرياضية والطب والعلوم الغريبة ، كما أن دراساتهم الفقهية لم تقف عند مذهب واحد في الحلقة الواحدة أو عند العالم الواحد ، وقد تلقى الشيخ الدمنهوري في الأزهر على جمهرة كبيرة من علمائه مختلف العلوم والفنون ، وسجل لنا في إجازاته أسماء اثنين وثلاثين عالمًا ممن تلقى عنهم ، فذكر أولاً شيوخه الشافعيين وعددهم ثمانية عشر عالمًا ، ثم ذكر شيوخه الأحناف ، وعددهم اثنان من العلماء ، ثم ذكر شيوخه المالكيين وعددهم أحد عشر عالمًا ، ثم ذكر أنه لم يتتلمذ إلا على شيخ واحد من الحنابلة لم يجد في الديار المصرية من أتقن مذهب الإمام أحمد بن حنبل غيره وهو الشيخ محمد المقدسي .

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٤ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٦ .

وممن تلقى العلوم الغريبة بالأزهر الشيخ الإمام العارف المقرئ الضابط محمد بن حسن ابن محمد السمنودي الشافعي الخلوتي المتوفى سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م ، فقد تلقى الزايرجة والأوفاق على عدد من الرجال ، ولما أجيز من شيوخه لتدريس الإفتاء عقد حلقة بالأزهر فأقرأ فيها طلبته القرآن ولقنهم الحديث ، وقد تهافت الطلبة للأخذ عنه ؛ لأنه كان ذا سند عالٍ إلا أنه كان لا يجير أحدًا إلا بشيء تلقاه عنه ؛ فلا يقر الإجازة المطلقة ولا المرسلة[١] .

وكان للشيخ الإمام السيد على بن محمد العوضي البدري المعروف بالقُّراء المتوفى سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م حلقة بالأزهر أقرأ طلبته فيها القرآن بالقراءات السبع ، كما كان يعقد حلقة أخرى مماثلة برواق الأروام بالأزهر ، وانتفع به الطلبة طبقة بعد طبقة[٢] .

وقد تلقى الشيخ محمد بن محمد بن خاطر الفرماوي الأزهري الشافعي المتوفى سنة ١١٩٩ هـ/ ١٧٨٤م عن المشهورين من علماء زمانه حتى غدا راسخًا في الفقه والنحو والأصول والمنطق والبلاغة ثم أصبح شيخًا للطبقة التالية لطبقته ، وعقد له بالأزهر حلقة اشتهرت بالتفاف الأفاضل حولها وهو ما لم يتفق لأقرانه في عصره ، أما المنهج الدراسي الذي طبق الشيخ الفرماوي نظامه على حلقته ، فهو أنه كان يلقي على طلبته دروسًا في البخاري من بعد صلاة الصبح إلى الضحى ، ثم يلقي دروسًا في شرح القطب على الشمسية في المنطق من وقت الضحى إلى ما قبل وقت الظهر ، ثم يلقى عليهم دروسًا في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو والصرف في وقت يستغرق ما قبل الظهر وما بعده ، فإذا ما انتهي من درس أذن لطلبته بالانصراف ليعودوا إليه بعد صلاة العصر ، فإذا ما تحلقوا حوله ألقى عليهم دروسًا في الفرائض والحساب ؛ معتمدًا في هذا مؤلفات الشيخ عبد الله بن محمد الشنشوري الشافعي المتوفى سنة ٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م[٣] .

ولم يكن رواج الحلقات أمرًا ميسرًا لجميع الشيوخ بالأزهر ؛ فهناك من كان يعقد حلقته وينتظر تحلق الطلاب حوله فلا يجلس إليه أحد بل ولا يلتفت إليه ، ومن هؤلاء

(١) المصدر ذاته : ص١٠٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٠٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

الإمام الفقيه العلامة مصطفى بن أحمد البنوفري الحنفي المتوفى سنة ١١٩٩ هـ/ ١٧٨٤ م ، فقد كان لأبيه الشيخ أحمد البنوفري حلقة رائجة كان يعقدها بالقرب من رواق الشوام بالأزهر ، ولما قضى نحبه خلفه ابنه الشيخ مصطفى إلا أن طلبة أبيه انصرفوا عنه ، ولم يتحلق حوله أحد ، فكان يأتي كل يوم إلى الجامع الأزهر فيجلس وحده ساعة ثم ينصرف[١] .

ولم يكن علماء الدولة العثمانية بمنأى عن هذه المحافل العلمية بالأزهر فقد كان لهم رواقهم بالأزهر وكان لهم تلاميذهم من الأتراك والعرب على السواء ؛فلقد تلقى الشيخ المحقق العلامة محمد بن موسى الجناحي المالكي المشهور بالشافعي المتوفى سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م ، علم الصرف عن بعض العلماء العثمانيين ، كما تلقى المعقول والمنقول وعلوم العربية على جماعة من كبار العلماء المصريين بالأزهر منهم الشيخ على الصعيدي والشيخ يوسف الحفني ، أما العلوم الرياضية كالحساب والجبر والمقابلة فقد تلقاها عن الشيخ حسين المحلاوي بالأزهر ، واشتهر فيها فضله وألف فيها الرسائل ، كما حضر على الشيخ الجناحي في مطلع حياته العلمية بالأزهر شرح الملوي على السلم في المنطق ، وشرح الفاكهي على قطر الندى في النحو والصرف ، وكانت حلقته بالأزهر بأنها حافلة بالعلوم والطلبة[٢] .

ومن العلماء العثمانيين الذين كان لهم حلقة دراسية بالجامع الأزهر الشيخ مصطفى ابن صادق أفندي الأزدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م ؛ فقد كان له حلقة مشهورة برواق الأتراك ألقى فيها على طلبة العلم الأتراك المجاورين العلوم التي كانت تدرس في سائر حلقات الجامع الأزهر ، وكما كان له حلقة وعظ بالجامع المؤيدي ، وكان له شهرة علمية بين أبناء العرب والأتراك فكان هؤلاء وهؤلاء يتكاثرون حول حلقة درسه ؛ فيبدأ في تقرير مسائل العلم بلسان عربى فصيح ، ثم يردف في ذلك بلسان تركي فصيح ، ويظل هكذا إلى أن ينتهي من درسه[٣] .

---

(١) المصدر ذاته : ص١٠٦ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) المصدر ذاته : ص٢٦٣ ، ٢٦٤ .

وبينما كان بعض مشايخ الحلقات بالأزهر يجعلون الإلقاء والمناظرة المرتبة الأولى في حلقاتهم ، ويعطون لإملاء العلم مراتب تالية ، كان البعض الآخر منهم يجعلون للإملاء في حلقاتهم المرتبة الأولى ويعتبرون ذلك أحفظ وأضبط ، ولسنا بحاجة إلى أن نضرب مثلاً لمن يفضلون الإلقاء والمناظرة ؛ فقد مر بنا أمثلة لذلك قليلة ، أما هؤلاء الذين جعلوا للإملاء في حلقاتهم المرتبة الأولى ، فمنهم الشيخ مصطفى المرحومي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م ؛ فقد كان يملي دروس العلم على طلبة العلم في حلقتين بالجامع الأزهر وجامع أزبك[١] .

ولعله من المفيد في هذا الموطن أن نستعرض ما درسه شيخ الأزهر أحمد بن موسى العروسي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٨هـ / ١٣٩٣م في مطلع حياته بحلقات الجامع الأزهر وأروقته ، فقد تلقى على الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر تفسيري البيضاوي والجلالين السيوطي والحلى ، وعلى الشيخ محمد الحفناوي شيخ الأزهر صحيح البخاري وشرح القسطلاني عليه ، ومختصر ابن أبي حمزة والشمائل الترمذية وشرح ابن حجر العسقلاني على الأربعين النووية والجامع الصغير للسيوطي في الحديث ، كما تلقى الفقه عن جماعة من كبار علماء الأزهر منهم : الشبراوي ، والعزيزي ، والحفناوي ، وقايتباي ، والمدابغي ، وتلقى بقية الفنون عن الشيخ على الصعيدي ، ثم لازم الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالجامع الأزهر ، وأخذ عنه علوم الرياضيات كالحساب والجبر والمقابلة والفلك والهندسة ، واعتمد في دراسته هذه على كتب الرياضيات التي كانت سائدة وقتذاك ومنها : الرقائق للسبط المارديني ، وشرح قوللي زادة على المجيب ، وكفاية القنوع ، والهداية ، وشرح قاضي زادة .

وكان لشيخ الأزهر العروسي حلقة بالجامع الأزهر لم يفارقها بعد توليه المشيخة ، وكان يجمع فيها بين إلقاء الدرس وإعادته وإملائه ، وقد درس الشيخ العروسي لطلبة حلقته هذه

---

(١) المصدر ذاته : ص٢٦١ ، ٢٦٢ .

الحديث وأصول الدين ، والمنطق والبلاغة وأدب البحث والوضع[١] ، وكان الشيخ عثمان بن محمد الحنفي المصري المتوفى سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م يكتفي بإلقاء الفقه في حلقته ولا يتعداه إلى علوم أخرى ، وكان لا يمسك بيده كتابًا ولا كراسة عند إلقاء دروسه ، ويقرر المسائل عن ظهر قلب من حسن العبارة والسبك ؛ فقد كان له حافظة جيدة حاضر البديهة كأن الفروع الفقهية والأصول أمام عينيه[٢] .

الحلقات الدورية في الجامع الأزهر

نتعرض الآن لذكر الحلقات الدورية التي كان يعقدها العلماء في الجامع الأزهر ، وما كان يدرس فيها من علوم ، ومما لا ريب فيه أن الحلقة اليومية كانت أكثر علمًا وفائدة من الحلقة الدورية وسنتبين هذا فيما بعد المقارنة :

فمن هذه الحلقات حلقة علماء الأزهر التي كانوا يعقدونها في رجب من كل عام ؛ ليتدارسوا فيها الإسرء والمعراج حسبما وردًا في الأحاديث الصحيحة المسندة ، وكانوا يعتمدون في حلقتهم هذه على كتاب المعراج لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي محدث الديار المصرية المتوفى سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م[٣] ، ومنها حلقة رئيس العلماء بمصر الشيخ على الزيادي الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م التي كان يعقدها شمالي قبلة الأحناف بالجامع الأزهر في رجب وشعبان ورمضان من كل عام ؛ ليدرس فيها لطلبة الأزهر أصول الدين[٤] ، ومنها حلقة الأستاذ القطب محمد بن زين العابدين البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م التي كان يعقدها بالجامع الأزهر في الليالي المشهورة كل عام ؛ كليلة الإسراء والمعراج والنصف من شعبان وليالى رمضان[٥] ، ومنها حلقة الشيخ الإمام محيي الدبن محمد الحدادي المالكي المدرس بالجامع الأزهر ، التي كان يعقدها في

(١) المصدر ذاته : ص٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٢٧٩ .

(٣) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٤) المحبى : خلاصة الأثر : ج٣ ، ص١٩٠ ، ١٩٦ .

(٥) المصدر ذاته : ص٤٦٥ ، ٤٦٦ .

كل يوم من رجب وشعبان ورمضان ؛ لتدريس الفقه المالكي لطلبة العلم المالكيين بالأزهر بناء على قرار قاضي قضاة مصر الصادر في ٣ من رجب سنة ١١٣٨هـ / ٦ مارس ١٧٢٦ م كما تضمن هذا القرار فرض مرتب سنوي من الغلال يصرف للشيخ الحدادي من وقف على بك[1] ، ومنها حلقة الفقيه المحدث أحمد بن مصطفى الزبيري المالكي المتوفى سنة ١١٦٢هـ/ ١٧٤٨م ، والتي شملت التقرير والإملاء ؛ فلقد كان الشيخ الزبيري يعقد حلقته هذه بالأزهر خلال ثمانية شهور من كل عام هجري تبدأ من نصف ذي القعدة ، وتنتهي بنهاية النصف الأول من شهر رجب يعد نفسه للسفر إلى الإسكندرية ؛ ليقضي بها شهورًا ثلاثة هي : شعبان ، ورمضان ، وشوال ، ثم يعود راجعًا إلى القاهرة خلال النصف الأول من ذي القعدة ؛ ليستأنف عامًا دراسيًا جديدًا[2] .

ترتيب الحاضرين في الحلقة الدراسية ومنازلهم

كان ترتيب الحاضرين في الحلقة الدراسية بالجامع له نظام متعارف عليه تحدده ، وتوضح معالمه المنازل العلمية المختلفة التي يحتلها الحاضرون بالحلقة ، وأعلى مرتبة في الحلقة مرتبة :

- شيخ الحلقة ، وله أيضًا مكانة علمية بين شيوخ العلم في الجامع الأزهر ؛ يحددها تخصصه العلمي أو تضلعه في كافة العلوم ، وهذه المنازل العلمية التي احتلها شيوخ الحلقات في الأزهر جاءت في الوثائق والمصادر التاريخية في صورة ألقاب رسمية ، سُجلت بسجلات الديوان المالي وغيرها من السجلات الرسمية ، وهي حسب ورودها يمكن تصنيفها إلى درجات خمس أم هي من الأدنى إلى الأعلى كما يلي : المدرس ، المدرس الضليع ، المدرس المفتي ، رئيس العلوم ، شيخ الشيوخ الإفتاء والتدريس .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب المالى ، سجل ١ ، المادتان ١٠٣ ، ٢٦٩ ، ص١٢ ، ٣١ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٧٢ .

- ألقاب المدرس ومن أمثلتها : الشيخ شهاب الدين الرزوقي والشيخ الإمام شهاب الدين أحمد كلاهما من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر[١] ، والشيخ الفاضل شمس الدين محمد الجناحي المالكي الأزهري من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر[٢] .

- ألقاب المدرس الضليع ومن أمثلتها : الشيخ العلامة المفيد الرحلة بركة المسلمين صدر المدرسين شمس الدين محمد الحدادي المالكي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر والمعهد الأنور[٣] ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلاّمة الهمام صدر المدرسين عمدة المحققين كبير النحاة والمعربين شهاب الدين أحمد بن محمد البرناوي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر[٤] .

- ألقاب المدرس المفتي ومن أمثلتها : الشيخ الإمام العلاّمة الهمام شمس الشريعة والملة والدين محمد الشاهيني المالكي من أجل الإفادة الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٥] ، والشيخ الإمام العلاّمة الهمام شهاب الدين أحمد بن سالم النفراوي المالكي من أعيان أهل الإفادة والتدريس الإفتاء بالجامع الأزهر[٦] .

- ألقاب رئيس العلوم ومن أمثلتها : الشيخ نور الدين على بن يحيي الزيادي الشافعي الإمام الحجة العلي الشأن رئيس العلم والعلماء بمصر المتوفى سنة ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م[٧] ، والشيخ شمس الدين محمد ين أحمد الخطيب الشوبري الإمام المتقن الثبت الحجة شيخ الشافعية في وقته ، ورأس أهل التحقيق والتدريس والإفتاء في الجامع الأزهر وشافعي

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٢٠ ، ١١٦٧هـ ، مادة ٨٧٠ ، ص٤١٢ .

(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، ١١٧٧ - ١٢١٩ ، مادة ٢٦١ ، ص٤٠٣ .

(٣) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى سجل ١ ، ١١٣٨ - ١١٤٠هـ ، المادتان ٢٩٦ ، ١٠٣ ، ص١٢، ٣١ .

(٤) المصدر ذاته : الديوان العالى : سجل ١ ، ١١٥٤ - ١١٥٧ ، مادة ٧٥ ، ص ٣٩ .

(٥) المصدر ذاته : سجل ٢ ، ١١٧٧ - ١٢١٩ ، مادة ١٩٨ ، ص ١٤٩ .

(٦) المصدر ذاته : السجل والصحيفة السابقان .

(٧) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص١٩٥ - ١٩٦ .

الزمان[١] ، والشيخ نور الدين أبو الضياء على بن على الشبراملسي الشافعي ؛ خاتمة المحققين محرر المعقول والمنقول من انتهت إليه رئاسة العلوم في الجامع الأزهر المتوفى سنة ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م[٢] .

– ألقاب شيخ شيوخ التدريس والإفتاء ومن أمثلتها : بحر العلوم الإمامة العلاّمة الرحلة الفريد بركة المسلمين مفيد الطالبين صدر المدرسين شمس الدين محمد السجيني الشافعي عين أعيان أهل الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٣] ، وسيدنا ومولانا علاّمة زمانة وحيد دهره وأوانه الشيخ الإمام الحبر النحرير الهمام صدر الأفاضل الكرام جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٤] .

– المشارك : طالب بلغ بجده ومهاريته مرتبة علمية تمكن بها من مشاركة طبقة العلماء السابقين عليه وأساتذته في النظر في كافة العلوم ، والمشاركة نوعان : مشاركة في العلوم ، ومشاركة في الأساتذة ، أما المشاركة في العلوم فمثالها الشيخ يس بن زيد الدين بن أبي بكر الحمصي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١٠٦١هـ/ ١٦٥٠م ، والذي تلقى العلم عند كبار علماء الأزهر في عصره ؛ فبرع في العلوم العقلية وشارك في الأصول والفقه ، ثم تصدر في الأزهر حلقة لتدريس علوم اللغة[٥] .

وأما المشاركة في الأساتذة فمثالها الشيخ زين العابدين بن محيي الدين بن زكريا الأنصاري المتوفى سنة ١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م ، والذي شارك الشيخ أبا الضياء نور الدين على الشبراملسي رئيس العلوم بالأزهر ، والمنتمى إلى طبقة علمية سابقة على طبقة الشيخ زين

(١) المصدر ذاته : ص٣٨٥ .
(٢) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٧٤ ـ ١٧٦ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٦ ، ص٤ .
(٤) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٦٥٠ ، ص٣٠٢ .
(٥) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص٤٩١ .

العابدين في شيوخه الذين تلقى عنهم[١] ، وممن شارك في العلوم والأساتذة الإمام الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني المحدث المتوفى سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م[٢] .

- الملازم : طالب دفعته رغبته في تحصيل العلوم إلى ملازمة شيخه في حلقته ، وفي أوقات نظره في العلوم خارج الحلقة ؛ لكي يصل إلى درجة المهارة والإتقان في علم أوفي عدد من العلوم ، وقد يلازم الطالب شيخًا واحدًا وقد يلازم أكثر من شيخ حسب حاجته العلمية ، وممن لازموا شيوخهم : الشيخ سالم بن حسن الشبشيري المتوفى سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م الذي لازم شيخه عليا بن يحيى الزيادي رئيس العلوم بالأزهر ، وكان منه كالولد من الوالد ، ونشأت بينهما محبة أكيدة ومداعبات لطيفة ، ولما توفي الشيخ سالم جزع أستاذه عليه ؛ فكان كلما عقد حلقته ترنم فيها بذكره وأشار إلى جلال قدره ، فإذا توقف طلبة الحلقة في مسألة علمية تأوه الشيخ الزيادي تأوه الحزين قائلاً : أتعبنا موت سالم[٣] ، ومنهم الشيخ إمام الموجودين وشيخ القراءات عبد الرحمن بن شحاذة اليمني الشافعي المتوفى سنة ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م الذي لازم الشيخ عليًا الزيادي السالف الذكر[٤] .

ومنهم الإمام الشيخ عامر بن شرف الدين الشبراوي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٢هـ/ ١٦٥١م الذي لازم في علومه العربية أبا بكر الشنواني نحو عشرين سنة ، وكان من أجل تلامذته ، ثم غدا أعظم مدرسي الأزهر ومرجع الفتوى فيه[٥] ، أما الشيخ زين العابدين بن زكريا الأنصاري المتوفى سنة ١٠٦٨هـ/ ١٦٥٧م ؛ فإنه جمع بين المشاركة والملازمة ، فقد لازم الشيخ زين العابدين أكابر شيوخ عصره[٦] ، ومنهم الإمام الشيخ أحمد بن سلامة المصري القليوبى الشافعي أحد رؤساء العلم بالأزهر المتوفى سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م ، أخذ

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ١٩٩ ، ج٣ ، ص١٧٤ - ١٧٥ .
(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٩٦ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، مادة ١٣٤ ، ص ٤٨ .
(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٦٢ ، ٢٦٣ .
(٦) المصدر ذاته : ص ١٩٩ .

الفقه والحديث عن شمس الرملي ولازمه ثلاث سنين وهو منقطع في بيته ولازم أيضًا النور عليا الزيادي وسالما الشبشيرى وعليا الحلبي وغيرهم من مشاهير الشيوخ[١] ، ومنهم الشيخ على أبو الضياء الشبراملسي الشافعي أحد رؤساء العلم بالأزهر المتوفى سنة ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م لازم من شيوخه ثمانية ؛ وهم النور على الحلبي صاحب السيرة وقد لازمه ملازمة كلية ، والشمش الشوبري وعبد الرحمن الخياري ومحيى الدين بن زكريا الأنصاري ، وفخر الدين الشوبري وعبد الرحمن الشنواني ، وسليمان البابلي والشهاب الغنيمي وقد لازمه في العلوم العقلية[٢] ، ومنهم الشيخ أحمد بن عبد اللطيف البشبيشي الشافعي المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م ، والذي لازم الشيخ سلطان المزاحي شيخ الأزهر في الفقه والحديث والفرائض والعربية وغيرها نحو خمس عشرة سنة ، ولازم الضياء عليا الشبراملسي في العقائد والأصول حتى تخرج به[٣] .

ومنهم الشيخ على بن عبد الرحمن الجديلي المدوى المالكي المتوفى سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م حضر دروس الحلقات في الأزهر ، ثم لازم الشيخ عليا الصعيدي ملازمة كلية حتى أصبح من مدرسى الأزهر الذي انتفع به طلبة العلم[٤] ، ومنهم الشيخ العلاّمة المحقق عبد الرحمن النحراوي الأجهوري المتوفى سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م ، خدم العلم وحضر على فضلاء الوقت ودرس وتمهر في المعقول والمنقول ، ولازم الشيخ عطية الأجهوري ملازمة كلية ثم غدا مدرسًا ماهرًا في الأزهر[٥] .

ويُروى أن أهل حلقة النور على الزيادي التي تخرج فيها أعظم علماء القرن الحادى عشر لازموا زميل حلقتهم ومطالعها الشيخ سالمًا الشبشيريفي دروسه الفرعية التي كان يلقيها بعد انتهاء شيخه الزيادي من درسه ، ولم تأنف نفوس أهل هذه الحلقة ذلك ؛ لأنهم

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص١٧٥ .
(٢) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٧٤ ، ١٧٥ .
(٣) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٢٣٨ .
(٤) المصدر ذاته : ص٣٧٠ .
(٥) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ٢٧٨ .

أيقنوا بما لزميل حلقتهم من المكانة العلمية منذ اتخذه شيخه مطالعًا للحلقة ، وفي هذا الصدد يقول المحبيب وكانت جماعة الزيادي مع ما هو عليه من العلم والفهم الثاقب ، ملازمين لدروسه الفرعية ، وأن الشيخ سلطان المزاحي الذي غدا ـ فيما بعد ـ شيخًا للأزهر ، كان يسميه وتد الحلقة وكان يقول « ما رأيت أفقه من سالم»[1] .

- المعيد : يختاره شيخ الحلقة من أنجب تلامذته ؛ لكي يعيد درسه على تلاميذ الحلقة ليزداد تمكنًا في نفوسهم ، وقد تظهر في الإعادة مسائل علمية لم يتسن ظهورها في درس شيخ الحلقة ؛ فتكون هذه المسائل موضوع تحقيق طوال اليوم الدراسي بين تلامذة الحلقة وشيخهم ، فمن هؤلاء الذين اختارهم أساتذتهم معيدين بالحلقة الشيخ المحدث أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي المتوفى سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م ، كان معيدًا لدروس الشيخ أبي الضياء على الشبراملسي ، وقد جمع الشيخ الزرقاني بين الإعادة والمشاركة[2] ، ومنهم الشيخ الإمام المحدث إبراهيم بن موسى الفيومي المالكي شيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٣٧هـ/ ١٧٢٤م ، تفقه على الشيخ محمد بن عبد الله الخرشي المالكي شيخ الأزهر ، وقرأ عليه الرسالة وشروحها في فقه الإمام مالك ، وكان معيدًا لدرس حلقته[3] ، ومنهم الشيخ المحقق محمد بن موسى الجناحي المالكي المشهور بشافعي زمانه المتوفى سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م ، فقد كان معيدًا لدروس الشيخ على الصعيدي شيخ المالكية في عصره ، ولازمه وكان قارئًا لدرسه ، وبهذا يكون الشيخ الجناحي قد جمع في حلقة شيخه الصعيدي بين وظائف ثلاث[4] .

ومنهم الشيخ أحمد بن محمد بن جاد الله الخناني المالكي المتوفى سنة ١٢١٧هـ/ ١٧٩٢م طلب العلم على أشياخ عصره ، ولازم السيد البليدي وصار معيدًا لدروسه بالجامع الأزهر وبالمدرسة الأشرفية بالقاهرة ، وبهذا يكون الشيخ الخناني قد جمع بين وظيفتين

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٢٠٢ ، ٢٠٣ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص٩٠ .
(٤) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٣٤ .

بالحلقة[١] ، ومنهم الشيخ على الطحان الأزهري المتوفى سنة ١١٠٧هـ / ١٧٩٢م ، حضر على شيوخ عصره ولازم الشيخ الملوي الجوهري ، وكان معيد الدروس الجوهري وبه تخرج وبهذا يكون الشيخ الطحان قد جمع بين وظيفتين في الحلقة[٢] ، ومنهم الشيخ أحمد بن موسى العروسي الشافعي الأزهري شيخ الأزهر المتوفى سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م ، حضر على عظماء العلماء في عصره وممن حضر عليهم الشيخ علي الصعيدي ، وقد لازمه عدة سنين وكان خلالها معيدًا لدروس حلقته ، وبهذا يكون الشيخ الطحان قد جمع بين وظيفتين في الحلقة[٣] ، ومنهم الشيخ الإمام عبد الرحمن النحراوي الأجهوري المتوفى سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م ، كان معيدًا لدروس العلامة الشيخ عطية الأجهوري وكان ملازمًا له وقارئًا لدروسه ، وبهذا يكون الشيخ النحراوي قد جمع بين ثلاث وظائف في الحلقة[٤] .

-المطالع : معيد في الحلقة بلغ درجة علمية أهلته لأن يجلس مجلس المطالع لإخوانه في الحلقة قبل مجيء شيخها وبإذن منه ، وترتيب المطالع في الحلقة هو منتهي درجة المعيد وأول مراحل المدرس ، ولهذا كان شيخ الحلقة يأذن للمطالع بعقد مجالس في دروس فرعية ؛ كالشيخ سالم الشبشيري الشافعي ، الذي مر بنا ذكره والمتوفى سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م ، فقد أذن له شيخه على الزيادي بأن يطالع لطلبة الحلقة درس كل يوم مطالعة بحث وتحقيق حتى إذا ما تصدر الزيادي حلقته وجد تلامذته قد تهيأت عقولهم لما يلقيه عليهم ، كما أذن له بإلقاء دروس فرعية حرص أهل هذه الحلقة على حضورها ، وكان سالم الشبشيري يطالع لجماعة الزيادي ؛ على عادة مشايخ الأزهر أن أفضل الطلبة يطالع لطلبة الشيخ درسه مطالعة بحث وتحقيق[٥] .

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٥٩ .
(٢) المصدر ذاته : ص٢٦٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص٢٦٧ .
(٤) المصدر ذاته : ص ٢٧٨ .
(٥) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٢٠٢ ، ٢٠٣ .

- القارئ : قارئ الحلقة هو في أغلب الأحيان معيدها ، وقد مر بنا أمثلة كثيرة لذلك .

- المُملي : في غالب الأمر يفضل شيوخ الحلقات إملاء ما يريد من إملائه على تلامذته بأنفسهم ، وفي بعض الأحيان كانوا ينتدبون أحسن تلامذتهم ؛ ليقوموا بإملاء المسائل العلمية ، وقد مر بنا أمثلة لذلك .

- طبقات الحلقة : كانت الحلقة الدراسية تتألف من صفوف مستديرة حول شيخها ، فالصف الأمامى المواجه لشيخ الحلقة يسمى الطبقة الأولى ، ويجلس فيه أفضل الطلبة علمًا وفهمًا وحضورًا ، والصف الذي يليه يسمى الطبقة الثانية ، ويجلس فيه من هم أقل شأنًا في الأمور السالفة ، وهكذا الصف الثالث والصف الرابع .

- محتسب الحلقة : كان بعض المشايخ ممن لهم حلقات عظمى في الجامع الأزهر يتخذون محتسبًا لهم من طلبة العلم ؛ ليقوم بحفظ نظام الحلقة وإجلاس كل طالب من طلاب الحلقة في صف طبقته الذي يستحقه إذا ما تكاثر أهل الحلقة على الجلوس حول شيخهم كحلقة الشيخ الزيادي التي مر بنا ذكرها[١] .

-كاتب الأسئلة : إذا كان شيخ الحلقة مفتيًا بالأزهر له خطرة اتخذ له كاتبًا من أنجب تلامذته ، وغالبًا ما يكون معيد الحلقة ومهمته أن يتلقى الفتاوى وينسخها ؛ سواء أكانت واردة من خارج الأزهر أم من داخله ، ثم يعرضها على شيخ الحلقة فيجيب عليها أمام طلبة الحلقة ، وأحيانًا يأمر كاتب الأسئلة بالإجابة عليها إذا ما أنس فيه المقدرة ، وفي كلتا الحالتين يقوم كاتب الأسئلة بكتابة الإجابة عليها ؛ مثال ذلك الشيخ حسن المقدسي مفتي المذهب الحنفي بالجامع الأزهر ومعيد درسه الشيخ محمد بن حسن الجزائري الحنفي الأزهري المتوفى سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م ، والذي اتخذه شيخه كاتبًا لفتواه[٢] .

---

(١) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٩٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ ، المادتان ٢٣ ، ٢٥ ، ص١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٨٣ .

تقييم حلقة الأزهر

حوت حلقات الأزهر علوم كان في مقدمتها علوم الشريعة واللغة وسائر العلوم العقلية ، كما أنها لم تخل من العلوم الرياضية ، ومن آثار ذلك أنه ظهر في هذا العصر طبقات من الرياضيين انتظمت أفاضل العلماء كالشيوخ عبد الغفار الأزهري ، ومحمد الدمياطي ، وحسن الجبرتي ، وأحمد الدمنهورى ، ومحمد السمنودي ، ومن الطبيعى أن تكون طبقات الرياضيين المتمرسين في هذا العصر أقل عددًا من علماء الشريعة واللغة والعلوم العقلية ؛ لأن هذا العصر كان عصر الشريعة وما يخدمها من علوم ومعارف ، فلهذا راجت علوم الشريعة واللغة ، وليس معنى هذا أن علماء الشريعة واللغة كانت عقولهم مقفرة من العلوم الرياضية ، فهناك فروع من العلوم الرياضية تخدم الشريعة كعلم المواقيت وحساب المواريث ؛ لهذا وجدنا أن معظم هؤلاء قد درسوا هذين الفنين بل برعوا فيها وتمرسوا بهما ، أما العلماء المتبحرون في العلوم الرياضية بمختلف ضروبها ؛ كالفلك ، والهندسة ، والمساحة ، والأرثماطيقى ، والجبر ، والمقابلة ، فهم الذين نعنيهم بقولنا إنهم كانوا أقل عددًا من علماء الشريعة واللغة ، ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن اتجاهات المجتمع في هذا العصر دفعت بهؤلاء العلماء المتبحرين في العلوم الرياضية إلى التبحر أيضًا في علوم الشريعة واللغة وسائر العلوم العقلية ؛ لأنها كانت أساس العلم في هذا العصر وبغيرها لا يصبح العالم عالمًا في نظر مجتمعه[1] .

وقد قال معظم الباحثين في عصرنا بانصراف علماء الأزهر عن العلوم الرياضية ؛ مستدلين باللقاء الذين تم بين أحمد باشا وبعض العلماء الذين كان يتزعمهم الشيخ عبد الله الشبراوي في سنة ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م ، فقد اعتذر هؤلاء العلماء في هذا اللقاء إلى أحمد باشا عندما خاض في حديث العلوم الرياضية بأنهم لا يعرفون هذه العلوم ، بيد أن

---

(١) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٣ ـ ١٧ ، والمحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص١٧٥ ، ج٢ ، ص٤٥٦ ، ج٤ ، ص٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والمرادى : سلك الدرر ، ج٣ ، ص٢٧٣ ، والجبرنى : عجائب الآثار : ج١ ، ص١٩٣ ، ٢٢١ ، ج٢ ، ص١٠٠ ، ج٣ ، ص٢٧٣ .

هؤلاء الباحثين أغفلوا بقية الواقعة التاريخية التي تقول إن الشيخ الشبراوي أرشد الباشا إلى أحد علماء الأزهر المتبحرين في العلوم الرياضية ، وهو الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالجامع الأزهر ، وأن أحمد باشا تتلمذ عليه وتلقى عنه أدق العلوم الرياضية حتى غدا رياضيًا بارعًا ظهر نبوغه في هندسة المزاول والمنحرفات(١) .

ومن أبرز النظم التي سائدت في حلقات الدراسة بالأزهر كانت حرية التلقي ، والبحث والمناظرة والإعادة والملازمة والمشاركة وطبقات الحلقة ، وأعظم نظام دفع بحلقات الأزهر إلى الأمام ومنحها قوة علمية صنعت علماء مهرة متمرسين ، هذا الانفتاح العظيم على مصادر العلوم وأمهات الكتب قديمها وحديثها .

عقوبات في الحلقة

كان في حكم النادر أن يظهر مُخِلون بالنظام في الحلقة الدراسية بين طلبة العلم في الأزهر ، ولعل سبب هذا حرية الدرس المطلقة التي كان يتمتع بها طلبة العلم في هذا المعهد ، فلقد كان عنصر الإجبار العلمي لا وجود به على الإطلاق بين هذه الحلقات ، إلا أن التاريخ سجل لنا بعض عقوبات كان يوقعها مشايخ الحلقات على بعض تلامذتهم لمخالفات ارتكبوها ؛ أهمها الإخلال بنظام الحلقة المعمول به كقانون تعليم ساد منذ القدم ، ولا بأس أن نعرض بعض أمثلة لهذه العقوبات رغم ندرتها .

فقد كان الشيخ يوسف الفيشي المالكي المتوفى سنة ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م من كبار أساتذة الحلقات في الأزهر ، وأشتهر بالنفع العام ؛ ولكنه كان إذا ما أغضبه أحد طلبته يثور عليه ويضربه(٢) ، وأخبر الشيخ محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م عن شيخه طه السفطي ؛ أنه كان يأتي إلى الحلقة بعصا يضرب بها كل من يسأله سؤالاً غير مناسب للمقام ، واتفق أنه كان يقرأ في أحد الأيام مختصر خليل

(١) الجبرتي : عجائب الآثار : ج١ ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص٥١٠ .

فسأله بعض طلبته سؤالاً غير مناسب للمقام فضربه بعصاه فقال بديهة :

لقد نلت يا طه مقاما ورفعة   فما نالها بين الأنام أمير
تقرر في معنى خليل بطرق   كأنك فراس ونحن حمير(١)

الصلات الودية بين الأساتذة وتلامذتهم

لسنا بحاجة إلى إقامة دليل تاريخى على الصلات الودية التي كانت قائمة بين الأساتذة وتلامذتهم بالأزهر ؛ لأن ذلك كان هو الغالب السائد حتى أصبح أمرًا مسلمًا به ، لكنه لا حرج أن نضرب لذلك بعض الأمثلة ، فقد انعقدت صلات ود بين الشيخ عبد الله ابن عبد الرحمن الدنوشري الشافعي القاضي المدرس بالجامع الأزهر المتوفى سنة ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م ، وبين تلميذه محمد بن أبي اللطف لم تنته بانتهاء الحلقة الدراسية ، ومثال لهذه الصلات الودية تلك المراسلات التي كانا يتبادلانها ،التي أورد المحبي بعضها في تاريخه(٢) ، كذلك انعقدت صلات بين الشيخ العلامة ناصر الدين الطبلاوي الشافعي ، وبين تلميذه السيد عبد الله بن محمد الحسيني المغربي الشافعي المتوفى سنة ١٠٢٧هـ/ ١٦١٧م ، من مظاهرها سكنى هذا التلميذ في بيت أستاذه ، ويقول المحبي عنه« أنه كان من أعظم شيوخه»(٣) .

وكان الشيخ منصور بن يونس البهوتي شيخ حنابلة مصر ، والمدرس المفتي بالجامع الأزهر المتوفى سنة ١٠٥١هـ/ ١٦٤١م بارًا بطلبة العلم يدعو المقادمة منهم كل ليلة جمعة إلى مأدبة حافلة ، وإذا مرض منهم أحد عاده وأخذه إلى داره ومرضه حتى يشفي ، وكانت تأتيه المنح والهبات وهو في مجلس علمه فيوزعها على طلبة حلقته وغيرهم ، ولا يأخذ لنفسه منها شيئًا(٤) ، كما يروي المحبي في تاريخه أن الشيخ يس بن زين الدين الحمصي

(١) المصدر ذاته : ج٣ ، ص٤٨٧ ، ٤٨٨ .
(٢) المصدر ذاته : ص٥٦ .
(٣) المصدر ذاته : ص٦٦ .
(٤) المصدر ذاته : ج٤ ، ص٤٢٦ .

الشافعي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ/ ١٦٥٠م كان له بر وإحسان بطلبة العلم ، فكان يصلهم بالصلات المالية والعينية(١) ، كذلك كان للشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالأزهر المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م بر وإحسان بطلبة العلم ، وإذا أتاه طالب ليتلقى عنه فرح به وأقبل عليه ، وربما دعاه للمجاورة بمنازله ؛ عند ذلك يصبح من جملة عياله ، وقد جاور عنده بعض طلبة العلم عشرين عامًا لا يتكلفون أمر شيء من أمر معاشهم حتى غسل ثيابهم دون أن يهدي ؛ لهذا ضجرًا أو مللًا ، وكان لا يحب إظهار مشيخته على تلامذته ، ولا يرضى التعاظم ولا تقبيل اليد ، وكان طلبة العلم يحترمون أساتذتهم ويبجلونهم إجلالاً يكاد يصل إلى درجة التقديس فإذا ما أقبل أستاذ الحلقة على تلامذته قاموا له إجلالاً ، وحاولوا تقبيل يديه وبادروا إلى حمل حذائه وفرشوا له سجادته(٢) .

ورغم هذا فلم يخل الزمن من حادثة عدائية بين أستاذ وتلميذه في قلب الحلقة بالأزهر ؛ ذلك أن أحد الطلبة ممن أراد الله به شرًا كان يحضر في حلقة الشيخ على بن زين العابدين الأجهوري شيخ المالكية المتوفى سنة ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م ، وكان في ظاهر حاله صالحًا فحدث أن تزوج ثم وقع بينه وبين زوجته مشاجرة فطلقها ثلاثًا ، ثم أدركه تعب فاستفتى الشيخ الأجهوري ؛ فأفتاه بأنها لا تحل له إلى بعد زواجها بزوج آخر وطلاقها منه فتوعد هذا الطالب شيخه بالقتل إن لم يرد زوجته إليه ، فلم يكترث الشيخ الأجهوري بكلامه ؛ إلا أن هذا الطالب جاء إلى الحلقة وتحت جبته سيف فلم يجلس حتى استله وضرب به الشيخ الأجهوري على رأسه ، فقام أهل الحلقة ومن كان حاضرًا بالجامع الأزهر من الناس فتناولوه ذات اليمين وذات الشمال ضربًا بالنعال والحصر والأيدي حتى حالوا بينه وبين الشيخ الأجهوري بعد أن شج رأسه ، وما زالوا يضربون هذا الجاني حتى قتلوه ، ورفع الشيخ الأجهوري إلى داره لتطبيبه فأثرت تلك الشجة في بصره(٣) .

---

(١) المصدر ذاته : ص٤٩١ .

(٢) المصدر ذاته : ج٣ ، ص١٢٢ .

(٣) المصدر ذاته : ص١٥٧ ، ١٥٨ .

أروقة الأزهر وبعض النظم فيها :

بدأ نظام أروقة الأزهر ببداية الحلقات العلمية ذات الطابع الرسمى في الأزهر سنة ٣٧٨ هـ/ ٩٨٨ م ، عندما استأذن الوزير يعقوب بن كلس الخليفة الفاطمى العزيز بالله في تعيين جماعة من الفقهاء يحضرون مجلسه ويلازمونه ، وقد بلغ هؤلاء الفقهاء سبعة وثلاثين فقيهًا رتب لهم الخليفة العزيز مرتبات شهرية وأرزاقًا وأنشأ لهم دارًا لسكناهم بجوار الجامع الأزهر ، وخلع عليهم وحملهم على بغلات تشريفًا لهم وتكريمًا كذلك أجرى الوزير ابن كلس على فقهائه أرزاقًا من ماله الخاص[1] .

ومما لا شك أن هذا النظام أعان طلبة العلم في الأزهر كما أعلن مدرسيه على اجتياز طرق العلم اجتيازًا لم تكتنفه مصاعب الحياة ، وأعظم عقبات الحياة التي تعترض مدرس العلم وطالبه الغذاء والكساء ، وثمة عقبة أخرى كانت تعترض الطلبة الوافدين على الجامع الأزهر من جميع أنحاء الديار المصرية والدول الإسلامية ، هذه العقبة هي دور الإقامات المناسبة ؛ لهذا كان لا بد لإنجاح العملية التعليمية والعلمية بهذا الجامع من توفير الغذاء والإقامة والمرتبات الدورية النقدية والعينية لطلبة هذا الجامع ومدرسيه وتوفير هذه الحاجات الضرورية معناه تحقيق تفرغ المدرسين والطلبة للحياة العلمية ، والتفرغ معناه رواج الحياة العلمية وأثمارها ، وقد كانت تلك الأروقة عامرة بمشايخ العلم وطلبته ومجالسه وكتبه في العصر العثماني .

الأروقة

يخطئ من يظن أن هذه الأروقة كانت مقصورة على إقامة الطلبة وإعاشتهم ، فالواقع التاريخي يقرر أن هذه الأروقة كانت ميدانًا لمجالس العلم والمناظرات الجادة كما كانت ميدانًا للعبادات آناء الليل وأطراف النهار ، ومن هذه العبادات قراءة القرآن الكريم فرادى وجماعات ، ويسمى نظام قرّاء القرآن الجماعية بالربعات وهي في أتم صورها ثلاثون قارئًا وشيخهم يقوم كل قارئ منهم بقراءة جزء من القرآن العظيم يساعدهم في هذا شيخهم

(١) المقريزى : الخطط ، ج٢ ، ص٢٧٧ ، ج٤ ، ص ٤٩ ، ١٥٧ ، والقلقشندى : صبح الأعشى ، ج٣ ، ص٣٦٧ .

وحافظ نسخ أجزاء القرآن ، كذلك كانت هذه الأروقة مستواها عظيمًا لكتب العلم التي ألفها علماء الجامع الأزهر في شتى عصوره أو استنسخوها من مؤلفات عصور سابقة على تاريخ هذا الجامع ، وفيما يلى أخبار أروقة الأزهر في العصر العثماني :

رواق الأتراك « الأروام» : يقع غربى رواق المغاربة وله باب يفتح على صحن الجامع ، أنشأه السلطان قايتباي الذى تولى السلطات سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م ، ثم رسمه وزاد عليه الأمير عثمان كتخدا القازدغلي المتوفى سنة ١١٤٩ هـ/ ١٧٣٦ م ، كما بنى به رحبة مسقوفة ، ويشتمل هذا الرواق على ستة عشر عمودًا من الرخام ، واثني عشر مسكنًا علويًا ، وبه مطبخ وبئر وحنفية ماء داخلية ، كما كان به مكتبة عظيمة عامرة بالكتب الجامعة والمؤلفات النادرة والمخطوطات الثمينة ، وكان لهذا الرواق أوقاف كثيرة أهمها وقف السلطان قايتباي منشأة وأوقاف على أوده باشا وعثمان كتخدا وسليمان جوربجي وحسن أوده وحسين أغا مستحفظان .

وبعد أن استقر الحكم العثماني في مصر ، وأصبحت هناك صلات علمية واضحة بين البلدين غدا رواق الأتراك موئلاً لطلبة العلم القادمين من تركيا وتركستان وألبانيا واليونان ويوجوسلافيا وروسيا بعد أن كان يرتاده الطلبة المنتمين إلى الجنس التركي فقط في العصر المملوكي ، وقد بلغ عدد المنتمين بهذا الرواق إبان القرن التاسع عشر الميلادي خمسين طالبًا .

– رواق الأقبغاوية : أنشأ الأمير علاء الدين أقبغا في مدرسته بالجامع الأزهر سنة ٧٤٠ هـ/ ١٣٤٠ م ، وهو على يسار الداخل في الجامع الأزهر ، ورواق الأقبغاوية مقر لكل دارس بالمدرسة الأقبغاوية كيفما كان مذهبه وأينما كانت بلده ، وقد اندثر هذا الرواق بإنشاء الرواق العباسى وجعل الأول مكتبة كبرى للجامع الأزهر(٢) .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ٢ مادة ٣٢٩ ، ص ٢٩ ، وحسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧١ ، ومحمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨٢ ، وعبدالحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٥٣ ، على عبدالواحد وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر ، سجل ٢ مادة ٢١١٩ ، ص١٩٣ ، وعبدالحميد يونس ، وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٥٤ ، على وافى : لمحة فى تاريخ ، ص٧٢ .

- رواق الأكـــراد : يقع على يمين الداخل في الأزهر من باب المزينين المجـــاور لرواق اليمن ، وكان بطابقه الثانى مساكن كثيرة للمجاورين به ، أزيلت بعدما أنشئ الرواق العباسي ونقل طلبة الأكراد إليه ، وقد بلغ طلبة رواق الأكراد في القرن التاسع عشر الميلادي تسعة طلاب[١] .

- رواق البحاروة : يقع على يسار الداخل في الأزهر من باب المزينين ، وكان يسكنه زهاء مائة طالب من أهل البحيرة إبان القرن التاسع عشر الميلادي[٢] .

- رواق البرابرة : يقع على يسار الداخل في الأزهر من باب المقصورة الشرقى ، ولم يزد سكانه عن تسعة طلبة من أهل النوبة ، وانتهي المطاف بهذا الرواق إلى خلوه من السكان ، وتحوله إلى مخزن يضع فيه الطلبة أمتعتهم وكتبهم[٣] .

- رواق البرنو : يقع بين رواقي الأتراك ويؤمه طلبة ساحل الذهب والسنغال وغانا وغينيا ونيجيريا ، وحتى القرن التاسع عشر الميلادي ، وكان يسكنه عشرة طلبة من هذه الجنسيات[٤] .

- رواق البغداديين : يقع فوق رواق الهنود ، ويشتمل على منزلين وسطح ، ويؤمه الطلبة الوافدون من العراق من منطقة الموصل والبصرة وبغداد ، والزبير ، والمشهد ، والطلبة الوافدون من الكويت[٥] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر ، سجل ٧ مادة ٣٧٨ ، ص٦٣ ، وحسن عبدالوهاب : الأزهر ، ص٥٤ ، على وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٧٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٠٧ مادة ١٧٤١ ، ص٥٨٦ ، وحسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ ، وعبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٥٦ .

(٣) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ ، وعبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٥٦ ، على وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٧٢ .

(٤) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ ، وعبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٥٣ ، ومحمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨١ .

(٥) عبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٥٤ ، وعنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨٢ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٦ .

- رواق الجاوة : يقع هذا الرواق بين رواقي السليمانية والشوام ، ويؤمه طلبة إندونسيا والفلبين والملايو وسيام ، وكان يسكن هذا الرواق إبان القرن التاسع عشر الميلادي تسعة طلبة من هذه الجنسيات[١] .

- رواق الجبرت : يجاور هذا الرواق رواق البرنو ويجمعها باب واحد ، ويؤمه طلبة إريتريا والحبشة والصومال ، ولم يتجاوز طلبته في القرن التاسع عشر الميلادي خمسة وعشرين طالبًا من هذه الجنسيات[٢] .

- رواق الجوهرية : يقع هذا الرواق في المدرسة الجوهرية التي أنشأها الأمير جوهر القنقبائي الخازندار سنة ٨٤٤ هـ/ ١٤٤١ م ، وهذه المدرسة ورواقها أية في فن البناء المعماري ، وتقع عند باب سر الجامع الأزهر وتتصل بالجامع بباب وشباك ، ولم يتسن لنا مصدر يحدد عدد الذين كانوا يقيمون بهذا الرواق ، فغاية ما أخبرت به المصادر التي تحت أيدينا هو أنه كان بهذا الرواق طلبة لا يصرف لهم تغذية ، أي أنهم يتمتعون بالإقامة فقط ، وربما كان عددهم لا يتجاوز التسعة طلاب[٣] .

- رواق الحنابلة : كان الأمير سليمان جاويش الجوخداربو وظيفته الإشراف على ملابس السلطانب وهو معتوق الأمير عثمان كتخدا القازدغلي المتوفى سنة ١١٥١ هـ/ ١٧٣٨ م ، قد خصص عددًا من المساكن العلوية في تكية العميان ؛ لتصبح رواقًا للسادة الحنابلة بالأزهر[٤] ، وقد نسب معظم الباحثين رواق الحنابلة للأمير عثمان كتخدا إلى منشئ زاوية العميان نفسه[٥] ، لكن الحقيقة التاريخية لن تكتمل بدون ذكر المنشئ

(١) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧١ ، وعبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٢٥ ، على وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٧٢ .

(٢) أرشيف الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٤٤٩ ، ص٣٢١ ، وعنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨١ .

(٣) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٧٢ .

(٤) الصفوى : صفو الزمان ، مخطوط سبق ذكره ، ص١٩٤ ، ١٩٥ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٧٤ ، ١٧٩ .

(٥) عبدالحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٥٧ ، سعاد ماهر : الأزهر أثر وثقافة ، القاهرة ١٩٦٢م ، ص ٧٨ .

الحقيقى لهذا الرواق ، وهو الأمير سليمان وإن كان سيده الأمير عثمان هو الذى أنشأه له لم يكن لهذا الغرض ، ولم يزد عدد الطلبة القاطنين بهذا الرواق على خمسة[١] .

- رواق الدكارنة الدارفورية : يقع بجوار رواق الشراقوة على يسار الداخل من باب الصعايدة ، ويؤمه طلبة إقليم دافور السوداني ، وكان عدد طلبة هذا الرواق إبان القرن التاسع عشر الميلادي خمسة وثلاثين طالبًا سودانيًا[٢] .

- رواق دكارنة صليح : يقع شمال المقصورة بجوار رواق الشراقوة ويؤمه طلبة إقليم تشاد الواقع جنوبى ليبيا ، وكان به إبان القرن التاسع عشر الميلادي خمسة طلاب تشاديين[٣] .

- رواق الريافة : يقع بين رواقي الشنوانية والفشنية ، يؤمه طلبة الريف المصرى ، وقد بلغ عدد الطلبة القاطنين به إبان القرن التاسع عشر الميلادي عشرين طالبًا[٤] .

- رواق السليمانية : يقع بين رواقي الشوام وجاوة ، ويؤمه طلبة الأمة الأفغانية وما وراء النهر ، وكان به من طلبة هاتين الأمتين إبان القرن التاسع عشر نحو عشرة طلاب ، كما كان به مكتبة زاخرة بالكتب ، أباح النظام لطلبة الرواق ولجميع طلبة الجامع الأزهر الانتفاع بما فيها من كتب العلم ، وكان لهذه المكتبة خازن أمين ومغير يقوم بتسليم الكتب أو الملازم وحاسب[٥] .

---

(١) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٧١ ، عبدالحميد يونس : الأزهر ، ص٥١ ، محمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٣) حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ ، وعبدالحميد يونس ، وعثمان توفيق : الأزهر ، ص ٥٦ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢٧ مادة ٢٧٩ ، ص٢٢ ، حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ .

(٥) المصدر ذاته : تقارير النظرة ، سجل ٧ مادة ٢١٠ ، ص٥٢ ، محمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨٢ .

- رواق الشراقوة : يقع هذا الرواق في نهاية الإيوان القديم من جهته البحرية ، وقد اضطلع بإنشائه شيخ الجامع الأزهر عبد الله الشرقاوى بمعرفة وتعضيد إبراهيم بك الكبير[١] ، ويؤم هذا الرواق طلبة إقليم الشرقية بالديار المصرية ، ولم نقف على متوسط العدد الذى كان يؤمه كل عام .

- رواق الشنوانية الأجاهرة : أنشأ هذا الرواق جوهر النقبائي قبيل سنة ٨٤٤هـ/١٤٤٠م ، ويقع شمالي صحن الجامع الأزهر بجوار رواق الفيومية[٢] ، والظاهرة الواضحة في هذا الرواق كثرة الدواليب المخصصة للمجاورين به[٣] ، وقد ظهر من سجلات أروقة الأزهر ، وسجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر أن هذا الرواق ليس رواقًا ، ولكنه حارة من حارات كانت مخصصة لطلاب المنوفية والغربية ، والقاهرة ، والجيزة[٤] ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره بعض المؤرخين وهو أن الجوهرية حارة وليست رواقًا[٥] ، وقد بلغ عدد الطلبة الشنوانيين القاطنين بهذا الرواق إبان القرن التاسع عشر الميلادي تسعة وعشرين طالبًا[٦] .

- رواق الشوام : يقع هذا الرواق على يمين الداخل من باب الشوام في الجامع ، أنشأه السلطان قايتباي الذى تولى السلطنة سنة ٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨ م ، ويحتوى طابقه العلوي على ثلاثين غرفة وكان به خزانة كتب كثيرة وبئر ، ويؤم هذا الرواق الطلبة القادمون من الشام ، وقد بلغ عدد طلبته إبان القرن التاسع عشر الميلادي نحو مائة وثلاثين طالبًا[٧] .

- رواق الصعايدة : يقع هذا الرواق على يمين السالك إلى الأزهر من باب الصعايدة ، وله إيوان واسع وكان به خزانة كتب عظيمة ويتبعه مطبخ كبير ، أنشأه أبو العمائر في عصره

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٢٧ ، مادة ١١١٨ ، ص٤٨١ .
(٢) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ط٢ ، جـ ٤ ، ص٤٧ ، ٤٨ .
(٣) المصدر ذاته : ومحمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٠١ .
(٤) دار الوثائق القومية : سجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر السجل ١٤ ، ١٣٢٧هـ/١٨٦٣ - ١٩٠٩م ، ص٥٦ ، ٥٧ «حارة الشنوانية» .
(٥) سليمان رصد : كنز الجوهر ، ص١١١ ، ومصطفى بيرم : الأزهر ، ص١٧ .
(٦) عبدالحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٥٥ ، ٥٦ .
(٧) المرجع ذاته : ص٥١ ، ٥٢ .

الأمير عبد الرحمن كتخدا المتوفى سنة ١١٩٠ هـ/ ١٧٥٩ م ، وهذا الرواق من أشهر أروقة الأزهر وأكثرها طلبة وأغناها أوقافًا ، كان يقطنه في القرن التاسع عشر الميلادي ما يناهز ألف طالب[١] .

- رواق الطيبرسية : أنشأ هذا الوراق الأمير علاء الدين طيبرس سنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩م ، في مدرسته بالجامع الأزهر ، ولم يتسن لنا مصدر يبين عدد من كان يقيم في هذه المدرسة من طلبة الجامع الأزهر ، والراجح أن أعداد الطلبة في المدارس الثلاث الأقبغاوية والجوهرية والطيبرسية كانت متقاربة[٢] .

- رواق العجم : زعم بعض الباحثين أنه لم يكن للفرس رواق بالجامع الأزهر[٣] ، بيد أن الحقيقة التي أشارت إليها وثائق سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م ، تؤكد أنه كان لوراق العجم وجود إبان الحكم العثماني ، وأن أمير اللواء محمد بك جركس وقف على هذا الرواق أوقافًا ، ولم يتسن لنا الوقوف على عدد سكان هذا الرواق .

- رواق العميان : أنشأ هذا الرواق ووقف عليه الأوقاف الأمير عثمان كتخدا القاردغلي المتوفى سنة ١١٤٩ هـ/ ١٧٣٦ م ، ويقع هذا الرواق تجاه المدرسة الجوهرية ، ويفصل بينهما حارة من حواري الجامع الأزهر ويصلهما ممر مفروش بالأحجار البيضاء يسير عليه المتوضئون من ميضأة الزاوية إلى المدرسة[٤] ، وكان يؤم هذا الرواق طلبة العلم المصريون العميان ولم يتسن لنا الوقوف على عدد من كان يقيم بهذا الرواق .

- رواق الفشن : يقع هذا الرواق شمال الصحن ، وكان يؤمه الطلبة القادمون من جهة الفشن وتوابعها وقد ناهز عدد القاطنين به العشرين طالبًا إبان القرن التاسع عشر الميلادي[٥]

(١) المرجع ذاته : والجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٥ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى : سجل ١٢١ ، مادة ٣٦٣ ، ص٧٤ ، وحسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٥٢ .
(٣) على وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٧٢ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ١٧٤ ، ص٣٤ .
(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٧٤ .

- رواق الفيوم : يقع هذا الرواق في الركن الشرقى من صحن الجامع الأزهر ، وكان يؤمه الطلبة القادمين من إقليم الفيوم ، وقد ناهز عدد القاطنين به المائة إبان القرن التاسع عشر الميلادي[١] .

- رواق معمر : يقع هذا الرواق شمال صحن الجامع مما يلى المقصورة ، وقد أنشئ ليأوي إليه طلبة العلم الذين لا يجدون لهم أماكن يأوون إليها في أروقة الجامع ذات التخصص الإقليمى أو الدولي أو المذهبي ، فهذا الرواق يستقبل جميع الوافدين لطلب العلم بالجامع الأزهر إذا ما ضاقت بهم باقى الأروقة ؛ لأنه لا يخص طائفة بعينها ، وقد بلغ عدد الوافدين على هذا الرواق إبان القرن التاسع عشر الميلادي مائتى طالب[٢] .

- رواق المغاربة : يقع هذا الرواق في الجانب الغربى من صحن الجامع ، وكان لهذا الرواق خمس عشرة بائكة ومساكن ومكتبة عظيمة وبئر ، ولهذا الرواق أوقاف كثيرة في مصر والمغرب العربي ، اشترط واقفوها أن يصرف منها طلبًا من كان مغربيًا مالكي المذهب ، ويؤم هذا الرواق الطلبة القادمون من دول المغرب العربي ، وهي : ليبيا ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش ، وقد بلغ عدد القاطنين به إبان القرن التاسع عشر الميلادي خمسين طالبًا قادمين من هذه الدول[٣] .

- رواق الحرمين الشريفين : يقع هذا الرواق على يمين المنبر القريب من رواق الصعايدة بالأزهر ، أنشأه الأمير عبد الرحمن كتخدا القاردغلي المتوفى سنة ١١٩٠ هـ/ ١٧٧٦ م ، ويحتوى هذا الرواق على قاعة بالدور الأرضي وثلاث حجرات بالدور العلوي ، ويؤم هذا

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٤٠٣ ، ص ٢٨٨ ، حسن عبدالوهاب : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٤٢٤ ، ص١٢٧ ، عبدالحميد يونس ، وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٤٥٦ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى : سجل ٢٥ ، مادة ٢٥٤ ، ص٩٠ ، محمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨١ .

الرواق الطلبة القادمون من مكة والمدينة والطائف ، ولم يزد عدد القاطنين بهذا الرواق حتى القرن التاسع عشر الميلادي على سبعة طلبة(١) .

- رواق الهنود : يقع هذا الرواق على يمين الداخل إلى الجامع من باب المزينين ، وكان لهذا الرواق مسكن بالدور الأرضي وأربعة مساكن بالدور العلوي ، ويؤم هذا الرواق الطلبة القادمون من الباكستان والهند ، ولم يزد عدد القاطنين به إبان القرن التاسع عشر الميلادي على عشرة من الطلبة(٢) .

- رواق اليمن : يقع هذا الرواق بجوار رواق برنو وله باب على وجه رواق الأتراك ، ويؤم هذا الرواق الطلبة القادمون من اليمن ولم يزد عدد الطلبة به على عشرين طالبًا إبان القرن التاسع عشر الميلادي(٣) .

ما انتهت إليه بعض الأروقة في العصر الحديث

لم تتوقف حركة الإنشاءات في الأزهر بظهور العصر الحديث ، فقد أنشأ محمد على باشا رواق السنارية ، كما أنشأ الأمير راتب باشا رواق الأحناف سنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢م وأعظم رواق أنشئ في العصر الحديث الرواق العباسي ، أنشأه الخديوى عباس حلمى الثانى وتم ذلك في سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م وقد تم نقل بعض طلبة الأروقة القديمة إلى الرواق العباسي بعد أن أعد لإقامة المجاورين به ، وهذه الأروقة هي الأقبغاوية والأكراد والبحاروة وبغداد ودركانة صليح ، والطيبرسية والفيوم والهنود واليمن(٤) .

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٦ ، ومحمد عبدالله عنان : تاريخ الأزهر ، ص٥٢ ، حسن إبراهيم وآخرون : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص١٧٢ .

(٢) المصادر الثلاثة السابقة وصفحاتها .

(٣) عبدالحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، ص٥٤ ، محمد عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص٢٨١ ، على وافى : لمحة فى تاريخ الأزهر ، ص٧٢ .

(٤) سعاد ماهر : الأزهر أثر وثقافة ، ص٧٣ ـ ٨٠ .

حارات الجامع الأزهر : هي الطرق التي يتوصل بها إلى الأروقة وصحن الجامع ومقصورته ، وكان بهذه الحارات أماكن للسكن والعبادة تسمى خلوات ، وبها خزائن يضع فيها المجاورون القاطنون بهذه الخلوات أمتعتهم وكتبهم شأنها في هذا شأن الأروقة ، وكما كان لكل رواق اسم يتميز به فكذلك كان لكل حارة اسم تتميز به أيضًا ، وقد تسنى لنا التعرف على ثلاث وعشرين حارة من وثائق العصر العثماني ، وهذه الحارات هي : الأجاهرة- البقري- البشابشة- البيجرمية - الجوهرية - الجيزاوية - الخميس- الدكة والمنبر- الدماشهة- الدناشرة - الزراقنة - الزهار - الشيخ سلطان - السليمانية - الشنوانية - العفيفي - العميان - الفيومية -الممشى- المناصرة - النفاروة - الواطية .

ولم يكن أمر السكن في الجامع مقصورًا على الأروقة والحارات ؛ فقد كان في هذا الجامع أماكن أخرى أعدت لسكن العلماء والطلبة ولخلواتهم التعبدية ، وأشهر هذه الأماكن إيوان الجامع الأزهر الكبير ، خلوة التوقيت ، خلاوي سطح الجامع الأزهر خزانة كرسي الجامع الأزهر ، خزانات محيا مقصورة الجامع الأزهر[١] .

نظام السكن في الجامع الأزهر

كان إسكان الطلبة وبعض العلماء فى الجامع الأزهر قد خصص له ثلاث جهات به هي الأروقة والحارات وأماكن أخرى متفرقة في أنحاء هذا الجامع لكل منها اسمه الخاص به ، وقد سجلت هذه الجهات تفصيليًا في سجلات قاضي قضاة مصر بمحكمة الباب العالي بأسمائها وأوصافها ومواقعها وتقسيماتها ، وقد خضع تقسيم هذه الجهات إلى نظام الخلوات والخزانات والطاقات[٢] ، فالجاور سواء أكان عالمًا أم طالبًا يتبع خلوته أو خزانته أو

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٦٤ ، مادة ١١٤ ، ص٣١ ، وسجل ١٠٨ ، مادة ٢٦٥ ، ص ٧٩ ، وسجل ١٨٤ ، المادتان ١١٨١ ، ١٣٢٣ ، ص٣١٦ ، ٣٧٦ ، تقارير النظر ، سجل ١ ، مادة ١٢٠٨ ، ص١٣٠ ، سجل ٢ ، مادة ١٧٥٣ ، ص١٦١ ، سجل ٧ ، المواد ٧٨ ، ٩٥ ، ٣٧٦ ، ٦٧٢ ، ٧٢٠ ، ٨٦٤ ، ٩٤٢ ، ص١٧ ، ٢٠ ، ٦٢ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١٣٠ ، ١٤١ .

(٢) الخلوة غرفة معزولة عن باقى الغرفات تتسع لمتعبد أو لعدد من المتعبدين ، والخزانة صوان كبير من الخشب مثبت فى جدران الرواق ، والطاقة صوان صغير مثبت فى الجدران أيضًا .

طائفته حسب التحديد الوارد في قرار قاضي القضاة الصادر بإسكانه بيد أن معظم الخلوات كان يسكنها العلماء ؛ إذ كان النظام السائد يفضل إقامتهم فيها أما الطلبة فكانوا يتبعون مساكن الخزانات بالأروقة والحارات في أكثرية ، ورغم أن قرار إسكان العالم أو الطالب بالجامع الأزهر يقضى نظام الحكومة العثمانية في مصر أن يكون صادرًا من قاضي القضاة بها ومسجلاً في سجلاته غير أنه لا يسري إلا بعد أن يعتمد بخاتمي اثنين من كبار رجال العلم في الجامع الأزهر[١] .

مشيخات الأروقة

كانت مشايخ الأروقة بالجامع الأزهر تمثل الرئاستين العلمية والإدارية ، فقد كان شيخ الرواق يؤدى واجهاته العلمية ليعقد حلقته الدراسية في رواقه ، كما كان يقضي كل حاجات الرواق ناظر على أوقافه ، وكانت مشيخات الأروقة تعقد لأفضل القاطنين بها علمًا وورعًا باختيار أغلبية المجاورين في كل رواق ورضاهم ، وفي حالات غير مضطردة كانت تعقد مشيخة بعض الأروقة بصورة استبدادية تتدخل فيها الهيئة الحاكمة لصالح من يرغبون فيه ، كما حدث في مشيخة رواق الأتراك في أواخر القرن الثانى عشر الهجري ، كما كان يحدث في حالات غير مضطردة صراعات حول هذه المشيخة تنتقل إلى ساحات القضاء ورجال الحكم ، كالصراع الذى دار بين المجاورين المغاربة وشيخ رواقهم في سنة ١١٤٢ هـ/ ١٧٢٩ م ، وفيما يلى بعض أمثلة لمشيخات الأروقة ونظام التعيين فيها وما دار حولها من صراعات :

مشيخة رواق الأتراك : جاء في وثائق سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨ م ، أن مشيخة هذا الرواق كانت مستندة إلى الشيخ العلامة أحمد أفندي الواعظ[٢] ، كما جاء في وثائق سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٢ م ، أن الشيخ السيد النعمان أفندي كان شيخًا لرواق السادة الأتراك بالجامع الأزهر في هذا التاريخ[٣] ، كذلك في تاريخ الجبرتي أن الشيخ مصطفي أفندي ظل

(١) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل ٧ ، مادة ٨٦٤ ، ص١٣٠ .
(٢) المصدر والسجل السابقان : مادة ٣٢٩ ، ص ٢٩ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ٧ ، مادة ١١٠٠ ، ص١٦٦ .

شيخًا لرواق الأتراك حتى أواخر القرن الثانى عشر الهجري ، فلما حل بساحته المنون نهض إلى طلب المشيخة مصطفي بن صادق أفندي اللازجي مدرس الطلبة الأتراك بالجامع الأزهر ، لكنه لم يطلبها من طريقها الطبيعى وإنما التمس في طلبها القوة السياسية ؛ فذهب إلى مراد بك وطلب منه تعيينه في هذا المنصب ، فألبسه فروة هي دليل تعيينه في المشيخة فلما ذهب بها إلى أهل الرواق تعصبوا عليه وأبوا مشيختة وادعوا حداثة سنه ، وعقدوا في رواقهم اجتماعًا صاخبًا ، ثم ذهبوا إلى مراد بك وأعلنوا رفضهم لمشيخة الشيخ اللازجى فزجرهم ونهرهم فرجعوا إلى رواقهم مغلوبين على أمرهم وقد أصابهم هم وغم عظيمان ، وظل الشيخ اللازجي شيخًا عليهم يأتيهم كل يوم ويقرر لهم دروس العلم كعادته واشتهر ذكره وعظمت وجاهته وسكن دارًا عظيمة من أوقاف هذا الرواق بجهة التبانة ، ثم قررت الدولة العثمانية صرف مرتب له من دار ضرب النقود المصرية قدره ١٥ نصفًا كل يوم(١) .

مشيخة رواق الأكراد : إن ولاية المشيخة على رواق الأكراد في سنة ١١٦٥ هـ/ ١٧٥١ م ، صورة تخالف تمامًا ولاية المشيخة على رواق الأتراك في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، فنجد أن مشيخة الأتراك في أوائل القرن الثانى عشر الهجري قد تمت بصورة استبدادية ، بينما تجد أن مشيخة الأكراد في سنة ١١٦٥هـ /١٧٥٢ م قد تمت بصورة ديمقراطية أساسها الاختيار الحر ، جاء في وثائق سنة ١١٦٥ هـ / ١٧٥١م أن تسعة عشر مجاورًا من مجاوري الأكراد بالجامع الأزهر ، تقدموا إلى قاضي القضاة طالبين تعيين الشيخ الصالح محمود بن أبي اليزيد الكردي الأزهري شيخًا على رواق الأكراد بالجامع الأزهر لصلاحه ومزيد تقواه ، وإن قاضي القضاة وافقهم على ذلك وأصدروا قرارًا بتعيينه في ٢٥ من شهر صفر في هذا العام(٢) .

مشيخة رواق الأقبغاوية : شهدت مشيخة الأقبغاوية ورواقها صراعًا لم تشهده مشيخة من المشيخات ، ذلك لأنه جاء وقت أصبحت فيه الأقبغاوية تابعة لمشايخ الجامع الأزهر ؛ لما امتازت به من مرتبات وأوقاف وهندسة بناء وجمال موقع إذ تتصدر الجامع الأزهر

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ٧ ، مادة ٣٧٨ ، ص ٦٣ .

عند بابه الرئيسى، وقد استقرت مشيختا الجامع الأزهر والمدرسة الأقبغاوية بالشيخ عبد الباقى القلينى في عام ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م[١] ، إلا أن تبعية الأقبغاوية لمشايخ الجامع الأزهر لم تكن أمرًا مسلمًا في كل العصور، ولم يكتب لها البقاء، وقد أيد هذا ما جاء في وثائق سنة ١١٤٤ هـ/ ١٧٣١ م، من أن مشيخة هذه المدرسة ورواقها تولاهما علماء غير مشايخ الجامع الأزهر، بل تولاها أكثر من عالم فى وقت واحد من علماء المالكية، فالشيخ عبد ربه الكنيسي المالكي ظل يتولى جزءاً من هذه المشيخة حتى وافاه أجله في سنة ١١٤٤هـ / ١٧٣١م[٢] ، والراجح أن تبعية مشيخة الأقبغاوية ورواقها لمشايخ الجامع الأزهر إنما كان في فترة ولاية العلماء المالكيين للمشيخة؛ لهذا نجد أن هذه التبعية اختفت بانتقال مشيخة الجامع الأزهر إلى العلماء الشافعيين.

مشيخة رواق الجبرت: ذكر الجبرتي في تاريخه أن جدوده كانوا يتولون مشيخة رواق الجبرت والتدريس به، منهم جده السابع الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الذى تولى مشيخة هذا الرواق في أوائل القرن العاشر الهجري، ومنهم الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الجبرتي، ومنهم الشيخ حسن بن إبراهيم الجبرتي المفتي الحنفي المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤ م، وهو والد مؤرخنا عبد الرحمن الجبرتي[٣] .

مشيخة رواق السليمانية: جاء في وثائق سنة ١١٦٤ هـ/ ١٧٥٠م، بأن شيخ الإسلام قرر تعيين الشيخ صالح بن زيد شيخًا على رواق السادة السليمانية المجاورين بالجامع الأزهر؛ عملا بالوثائق التي تحت يده المعتمدة من كبار ومشايخ العلم بالأزهر، وهم: الشيوخ عبد الله الشبراوي الشافعي، وعلم الدين سليمان المنصوري الحنفي، وعلم الدين سالم النفراوي المالكي، وزين الدين عبد الرؤوف السجيني الشافعي، وعمر الطحلاوي المالكي، وزين الدين مصطفي الإسقاطي الحنفي[٤] .

---

(١) الجبرتى: عجائب الآثار، ج١، ص٢١٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: تقارير النظر، سجل ٢، مادة ٢١١٩، ص١٩٣ .

(٣) المصدر ذاته: محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٧٥، مادة ٤٤٩، ص٣٢١، والجبرتى: عجائب الآثار، ج١، ص٣٩٢ .

(٤) المصدر ذاته: تقارير النظر، سجل ٧، مادة ٢١٠، ص٤٢ .

مشيخة رواق المغاربة : رواق المغاربة من الأروقة الكبرى بالجامع الأزهر ومن الأروقة الثرية بأوقافها ، وقد اهتم المغاربة الأثرياء كما اهتم المصريون بوقف الأوقاف عليه ؛ لذا نجد أنه يتبع هذا الرواق أوقاف في مصر وفي بلاد المغرب كأوقاف تونس ، وقد زخرت وثائق العصر العثماني ومصادره بأخبار كثيرين من مشايخ هذا الرواق ، نذكر منهم الشيوخ عرفان ابن عبد الرحمن بن موسى المالكي المغربي ، وشهاب الدين أحمد الشرقى المغربي[1] ، ونائبه عبد الله القصرى المغربي[2] ، ومنهم الشيخ زين الدين عبد السلام المغربى المالكي ، وقد حفظت لنا وثائق الحكم العثماني في مصر ، قصة الصراع الذي اجتازه الشيخ زين الدين إبان ولايته لمشيخة رواق المغاربة بالجامع الأزهر .

وقد جاء في وثائق سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، أن الشيخ زين الدين عبد السلام المغربي المالكي كان شيخًا لرواق المغاربة ، ومدرسًا بالجامع الأزهر ومدرسًا للحديث بمسجد السلطان برقوق في بين القصرين بالقاهرة[3] ، ومدرسًا للحديث بوقف الأمير نقيب الجيوش[4] ، وجاء في وثائق العام التالي ، أن المجاورين المغاربة بهذا الرواق تقدموا بمذكرة ادعاء إلى وزير مصر عبد الله باشا ضمنوها أن شيخهم زين الدين بدت منه أمور غير لائقة أضرت بأهل الرواق ، فبعث وزير مصر بمذكرة إلى قاضي القضاة يطلب إليه فيها النظر في قضية رواق المغاربة والبحث فيها ، وقد حضر الترافع فى هذه القضية الشيخ علم الدين سليمان المنصوري المفتي الحنفي ، والشيخ جمال الدين عبد الله الشبراوي المفتي الشافعي ، والشيخ زين الدين سالم النفراوي المفتي المالكي فلما انتظم المجلس تحدث المتصدون للمرافعة عن مجاوري رواق المغاربة فقالوا : أن شيخ رواقهم قد بدت منه أمور غير لائقة ، وأصبح ظهور هذه الأمور منه مستمرًا ، وأن هذا أضرهم إضرارًا بليغًا ، ومن هذه الأمور التي لا تليق عدم صرفه لهم ما يستحقونه في أوقاف هذا الرواق التي يتولى النظر والتحدث

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، مادة ٢٥٤ ، ص٩٠ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ١٨٤ ، مادة ٤٣٩ ، ص١٢٦ .

(٣) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل ٢ ، مادة ٣٣٠ ، ص ٢٩ .

(٤) المصدر وسجل السابقان ، مادة ١١٩٣ ، ص ١٠٨ .

عنها ، وبناء عليه فإن جميع مجاوري المغرب القاطنين بهذا الرواق يرفضون ولاية الشيخ عبد السلام عليهم كما يرفضون نظره وتحدثه على أوقافهم وهذا حق خوله لهم شرط واقف الأوقاف التونسية على هذا الرواق ؛ عند ذلك طلب قاضي القضاة من هؤلاء المجاورين أن يقدموا للمحكمة ما يثبت شرط الواقف التونسي فعرضوا على قاضي القضاة حجة صادرة من محكمة مدينة تونس في أواخر شعبان ١١٠٣هـ / ١٦٩١م ، تضمنت أوقاف تونس على هذا الرواق كما تضمنت شرط الواقف ، فاطلع قاضي القضاة على مضمون هذه الحجة وتأكد مما جاء فيها ثم أعاد سؤال هؤلاء المجاورين فكرروا إجابتهم بأنهم لا يرضون أن يظل الشيخ زين الدين عبد السلام شيخًا على رواقهم ، فسألهم عمن يرونه صالحًا لهذه المشيخة طبقا لشروط الواقف فرشحوا الشيخ شمس الدين محمد بن بنو المغربي المالكي لعفته وصلاحه وأهليته لهذه المشيخة ، عند ذلك قرر قاضي القضاة في ١٨ من ذى الحجة سنة ١١٤٢هـ/ يونيو ١٧٣٠م ، رفع الشيخ زين الدين عبد السلام من مشيخة الرواق ونظر أوقافه ، كما قرر في نفس المجلس تعيين الشيخ شمس الدين شيخًا على رواق السادة المغاربة بالأزهر ، وناظرا متحدثا على أوقافهم تنفيذا لشرط الواقف التونسي ، وعملاً بما طلبه أهل هذا الرواق في حضور مشايخ العلم المفتين الثلاثة ، وقد اشترط أهل الرواق على شيخهم الشيخ محمد بن بنو في هذا المجلس أن يتصرف في أموال أوقاف هذا الرواق بمعرفتهم ورأيهم ومباشرتهم ورضاهم[1] . بيد أن الشيخ زين الدين عبد السلام استعان بمشايخ العلم بالأزهر وببعض كبار الأمراء وبما له من نفوذ في صفوف المجاورين المغاربة للعودة إلى مشيخة رواق المغاربة ، ففي اليوم العاشر من شهر جمادى الأولى سنة ١١٤٤هـ/ ٩ نوفمبر١٧٣١م عقدت محكمة الباب العالي جلستها بين يدى قاضي القضاة بناء على طلب الأميرين يوسف كتخدا طائفة عزبان ، وعثمان كتخدا طائفة مستحفظان قلعة مصر ؛ للنظر في أمر تعيين الشيخ زين الدين عبد السلام المغربي المالكي عن أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في مشيخة رواق السادة المغاربة المجاورين بالجامع الأزهر ، وفي النظر والتحدث على أوقافهم المشروطة نظرها لكل من يعين شيخًا على مجاوري هذا الرواق ، وقد قرر قاضي

(١) المصدر وسجل السابقان ، مادة ١٢٠١ ، ص ١٠٨ .

القضاة في هذا التاريخ تعيين الشيخ زين الدين عبد السلام في هاتين الوظيفتين بناء على طلب السادة العلماء أئمة المذاهب الأربعة[1] ، وبناء على طلب السادة المجاورين بهذا الرواق ، وقد اشترط هؤلاء العلماء على الشيخ زين الدين بن عبد السلام ثمانية شروط لاستمرار رئاسته على أهل الرواق الالتزام برأى العلماء واطلاعهم ، وهذه الشروط هي :

- أن لا يقرر شيخ الرواق أمرًا من أمور السادة مجاوري هذا الرواق إلا بعد اطلاع أعيان هذا الرواق عليه ، ومعرفتهم وإقرارهم ورضاهم به ، فإذا فصل شيئًا بدون أذنهم ومعرفتهم وإقرارهم ورضاهم فهو مردود عليه .
- أن لا يوقف مرتب أحد من مجاوري الرواق .
- أن لا يضر أحدًا من مجاوري الرواق بأى وسيلة من وسائل الإضرار .
- أن لا يطرد أحدًا من مجاوري الرواق مهما كانت أسباب ذلك .
- لا يملك شيخ الرواق إلا أن يصلح بين السادة المجاورين بالمعروف .
- إذا لم يمتثل هؤلاء المجاورون لصالح شيخهم ؛ فليصلح بينهم السادة العلماء بالأزهر .
- إذا صدر من أحد مجاوري هذا الرواق ذنب موجب للعقوبة فلا توقع عليه هذه العقوبة إلا بمعرفة علماء الجامع وأهل الرواق ، وذلك بعد أن يثبت عليه ما يوجب العقوبة ثبوتًا شرعيًا .
- إذا خالف شيخ الرواق شرطًا من هذه الشروط ، فإن ولايته على أهل هذا الرواق تصبح لاغية .

وقد وافق الشيخ زين الدين عبد السلام على هذه الشروط ورضى بها في نفس المجلس[2] .

---

(١) وهم الشيوخ علم الدين سليمان المنصورى الحنفى ، وزين الدين مصطفى العزيزى الشافعى ، وجمال الدين عبدالله الشبراوى الشافعى ، وزين الدين سالم النفراوى المالكى ، وشهاب الدين أحمد المقدسى الحنبلى .

(٢) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل ٢ ، مادة ٢٠٦٤ ، ص ١٨٨ .

- نقابات الأروقة وما حولها : أثبتت مصادر التاريخ في الحكم العثماني أن الأزهر كان به تنظيمات نقابية رعت شئون الأزهريين وقررت حقوقهم داخل الأزهر وخارجه ، كما قام النقباء بتوزيع حقوق المجاورين وقسمتها بينهم بالسوية ، ومن نقابات الأزهر التي ورد ذكرها في وثائق هذا العصر ومصادره نقابة المذهب الحنفي[1] ، ونقابات الأروقة ، ونقابة توزيع الأرغفة ، ونقابة مطبخ الشوربة ، ونقابة المحيا[2] ، وكان نقباء الجامع الأزهر يختارهم كبار علماء هذا الجامع ، ويعتمد وظائفهم قاضي القضاة ويحدد لكل نقيب أو لكل جماعة من النقباء أعمالهم التي سيؤدونها في هذا الجامع ، وهي تمثل في مجموعها خدمات جوهرية للعلماء والمجاورين بأروقة الجامع الأزهر وخلواته وحاراته ، وأبرز الخدمات التي كان يؤديها النقباء في الجامع الأزهر توزيع الحقوق اليومية الجارية على مجاوري الأزهر وموظفيه ؛ توزيعًا عادلاً طبقًا لما قضت به أوامر قاضي قضاة مصر .

نظام التغذية وتوزيعها : التغذية في الجامع الأزهر قديمة ، فأول تغذية أجريت في الأزهر الأرزاق والجرايات التي رتبها الخليفة العزيز بالله الفاطمي ووزيره ابن كلس في سنة ٣٧٨ هـ/ ٩٨٨ م ، لفقهائه ومجاوريه[3] ، وقد دعم بعض سلاطين المماليك والباشوات العثمانيين وكثيرين من الأمراء وذوى اليسار نظام التغذية بالأزهر ، ففي سنة ٨٨١ هـ/ ١٤٧٦م ، رتب السلطان قايتباي لمجاوري الأزهر من الشئون الأميرية خبز قمح ، وقمحًا يصنع منه شربة قمح ، ولحمًا يضاف إلى هذه الشوربة ويطبخ معها كل هذا لمجاوري الجامع الأزهر وجبات غذائية في نهار كل يوم ، كما رتب لمجاوري هذا الجامع وجهات غذائية من طعام العدس ، تقدم لهم في مساء كل يوم ، وخُص شهر رمضان المعظم بتقديم وجبات إضافية من الحلوى للمجاورين[4] .

---

(١) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج١ ، ص١٦٥ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٣ ، مادة ٢٩٤ ، ص٥٧ ، سجل ١٠٧ ، المادتان ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ص١٢٨ ، ١٣١ ، محكمة الصالحية النجمية : سجل ٤٩٥ ، المادتان ١٥٠ ، ١٧٥ ، ص٥٣ ، ١٧٣ ، تقارير النظرة ، سجل ١ ، مادة ٣٤٢ ، ص٣٨ ، وسجل ٢ المادتان ١٥٢٠ ، ١٦٣٤ ، ص١٣٧ ، ١٤٧ .

(٣) المقريزى : الخطط ، ج٤ ، ص ٤٩ .

(٤) عبدالله بن مراد : الكنز المفيض الأنور ، اللوحتان ٩ ، ٨ .

أما محمد باشا الشريف الذى تولى حكم مصر في شهر شوال سنة ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م ، فأنه رصد دخول دائمة ليعد منها شوربة عدس بمطبخ الأزهر تقدم كوجبات غذائية للمجاورين(١) ، وكان يسود الجامع إبان هذا القرن نظام المرتبات الغذائية التي كانت توزع على مجاوريه في ظهر كل يوم وعصره(٢) ، وقد زاد الأمير عبد الرحمن كتخدا المتوفى سنة ١١٩٠ هـ/ ١٧٧٦ م ، في مرتبات الجامع الأزهر وأخباره ، كما رتب لطبخه في أيام رمضان أرزًا وسمنًا ولحمًا وزيتًا ووقودًا ، كذلك خصص لمجاوري هذا الجامع وجبات إضافية من الحلوى أمر بتوزيعها عليهم في يومي الخميس والإثنين من كل أسبوع على مدار العام(٣) .

وقد اضطلع نقباء الجامع الأزهر بتوزيع التغذية على مجاوريه من العلماء والطلبة كالنظام المدون في سجلات قاضي القضاة ، وكان قطب الرحى في نظام التغذية بالجامع الأزهر الرغيف ، ويأتى في الدرجة التالية له في ترتيب هذا النظام الإدام سواء أكان لحمًا أم عدسًا أم شربة ، والحلوى غذاء يقع في الدرجة الثالثة في ترتيب نظام التغذية بالجامع الأزهر ، لهذا وجدنا أن سجلات قاضي القضاة التي حفلت بقرارات توزيع التغذية على مجاوري الجامع الأزهر جعلت الرغيف قطب الرحى في هذا التوزيع ، فقد كان المجاور يتقاضى الإدام والحلوى بقدر ما كان يتقاضاه من أرغفة قد سجل عددها تسجيلاً رسميًا في سجلات قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي ، وكان مطبخ الشوربة يقوم بإعداد الإدام المقرر توزيعه ، أما الأرغفة التي اعتمد عليها نظام التوزيع فقد كانت تنقسم إلى مجموعات بالنظر إلى جهة وقفها وجهة توزيعها ؛ حسبما هو مدون في سجلات قاضي القضاة ، وكانت هذه التقسيمات نظامًا ظل النقباء في الأزهر يلتزمون به إبان هذا العصر ، وقد اعتمدت توزيعات الأرغفة على ست مجموعات ، تنسب كل مجموعة منها إلى المصدر الذى مولها إلى القُفاف التي كانت تحمل فيها ، وهذه المجموعات الست هي :

(١) المللوى : تحفة الأحباب ، ورقة ٨٩ .
(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص٣٧٥ .
(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٧ ، ٨ .

المجموعة الأولى : أرغفة أحمد أفندي ، وكانت توزع في قفاف النواجى واليتامي[١] .

المجموعة الثانية : الأرغفة الحمزاوية ، وكانت توزع في قفاف الحواشي والنواجى .

المجموعة الثالثة : الأرغفة الدويدارية ، وكانت توزع في قفاف النواجى ، وقفاف ابن معمر وقفاف رواق الريافة وقفاف شجرة الدر .

المجموعة الرابعة : أرغفة سعيد السعداء صلاح الدين الأيوبي ، وكانت توزع في قفاف يطلق عليها قفاف سعيد السعداء .

المجموعة الخامسة : الأرغفة السلطانية ، وكانت في اثنتي عشرة قفة أطلق على بعضها أسماء سبقت ، وأطلق على البعض الآخر الأسماء التالية وهي : ابن عطا ، أبو الخير ، الجمعة ، العمري ، القطوري ، يونس .

المجموعة السادسة : أرغفة شجرة الدر ، وكانت توزع في قفاف أطلق عليها قفاف شجرة الدر[٢] .

وقد جاء في بعض الوثائق أن قاضي القضاة كان يفرض فى القرار الواحد لبعض المجاورين المبتدئين رغيفًا واحدًا في اليوم ؛ اعتمادًا على ما فرض له من قبل أو ما سيفرض له فيما بعد ، بينما جاء في بعض وثائق أخرى أن قاض القضاة كان يفرض لبعض العلماء القدامى في القرار الواحد ما يصل إلى تسعة وستين رغيفًا في اليوم الواحد من أوقاف وقفاف مختلفة[٣] ، وكان بعض العلماء ينأون بأنفسهم عن تناول تغذية الجامع الأزهر ، كما كانوا ينأون بأنفسهم عن تقلد الوظائف وتناول مرتباتها مبالغة فى الورع وحرصًا على الزهد

---

(١) قفاف اليتامى : كانت توزع أرغفتها على أبناء المجاورين اليتامى .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر ، سجل ١ ، ص ٥٩ ، ١٠٠ ، ٨٢ ، ١٠٦ ، ١٤٥ ، ١٢٨ ، ١٢٥ ، سجل ٢ ، ص٤٦ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١٤٧ ، ١١٠ ، ١٥٨ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، ص٢٥ ، ٥٥ ، وسجل ١٨٤ ، ص٣٦٧ ، تقارير النظر ، سجل ١ ، ص ٥٩ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٥ ، سجل ٢ ، ص١٠٢ ، ١١٠ ، ١٢٨ ، ١٥٨ ، سجل ٧ ، ص٨٠ ، ١٤١ ، سجل ١٨ ، ص٤٦ .

في الدنيا ، وكان بعضهم لا يتناول من هذه الأرغفة إلا ما نسب إلى سعيد السعداء صلاح الدين الأيوبي ، جاء في تاريخ نجم الدين الغزي الذى تناول فيه أعيان القرن العاشر الهجري أن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٧ هـ/ ١٥٢١ م ، لم تزد وجهة طعامه بالأكل لأن صاحبها كان من الملوك الصالحين عمر الخانقاه بإشارة من النبى في رؤيا صادقة(١) .

ميادين للتعليم خاضها العلماء خارج الأزهر

لم تكن حلقات الجامع الأزهر هي الميدان الأوحد لرجال الأزهر ، فقد كان لهم ميادين أخرى أبرزوا فيها نشاطهم التعليمى والتربوي ، هذه الميادين هي مكاتب تعليم الصبية والمدارس والحلقات الحرة ، وهذا متفق تمامًا مع حاجات المجتمع التي لم يكن بوسع حلقات الأزهر وحدها أن تلهي صغيرها وكبيرها على الإطلاق ، ولقد أدى رجال الأزهر لمجتمعهم في هذه الميادين أعظم الخدمات التعليمية والتربوية والثقافية ؛ لهذا كان من صميم بحثنا التعرض للكشف عن كيفية وجود هؤلاء العلماء في هذه الميادين والتعرف على مناهجهم وأثارهم فيها .

مكاتب تعليم الصبية

انتشرت مكاتب تعليم الصغار في أنحاء الديار المصرية وغطت حاجة الراغبين في تعليم أبنائهم ، وكان كثير منها تابعًا لنظام الأوقاف التي وقفها القادرون من جميع الطبقات ، كما كان لهذا النوع من المكاتب مصارفه الشهرية والموسمية ، وكان لكل مكتب مؤدب وعريف يعلمان الصبية فيه القرآن العظيم ، وبعض العبادات والخط العربي والحساب .

مثال ذلك : مكتب الأيتام الذي أنشئ في وقفي أمير الأمراء خاير بك ، والأمير جانم الحمزاوى ؛ لتعليم يتامى المسلمين القرآن العظيم والعبادات والخط العربي وغير ذلك كما يتعلم أمثالهم ، وقد خصص لتعليم هؤلاء الصغار مؤدب من الفقهاء وعريف في سنة

(١) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج١ ، ص ٣٤٥ .

٩٢٧هـ/ ١٥٢٩م[١] ، ومكتب تأديب الصبية بالمدرسة السيوفية بالقاهرة ، فقد قرر شيخ الإسلام قاضي القضاة مصر تعيين الشيخ سراج الدين عمر الدمياطي مؤدبًا ومعلمًا لأطفال هذا المكتب في ١٤ من جمادى الآخرة سنة ٩٦٩ هـ/ ٢٨ فبراير ١٥٦٢ م ، بمرتب قدره ثمانية أنصاف شهريًا[٢] .

أما مكتب تأديب الصبية المنشأ بوقف المدرسة السيوفية الواقعة بمصر القديمة ، فقد قرر شيخ الإسلام قاضي قضاة مصر تعيين الشيخين العلامتين زين الدين منصور المنوفي ، ويوسف بن خليل الوفائى مؤدبين ومعلمين لأطفاله ، بمرتب شهري قدره خمسة عشر نصفًا فضة تقسم بينهما بالسوية ، وذلك في ١٤ من رجب ٩٦٩ هـ/ ٢٩ مارس ١٥٦٢م[٣] ، وكذلك مكتب تأديب وتعليم الصبية المنشأ في وقف الأمير سليمان بن محمد الجناحي بالقاهرة ، فقد قرر شيخ الإسلام قاضي قضاة مصر تعيين الشيخ جمال الدين يوسف ابن الشيخ عبد الدائم بن الشيخ ناصر مؤدبًا ومعلمًا لصبية هذا المكتب ؛ يؤدبهم ويعينهم على حفظ القرآن الكريم ويعلمهم الحساب نظير مرتب شهري قدره أربعون نصفًا فضة ، أو ما يقوم مقامها من النقود يتقاضاها في نهاية كل شهر هلالي ابتداءً من شهر صفر سنة ٩٩٣هـ/ فبراير ١٥٨٥م ، مع إسكانه في الطبقة الكائنة بدرب سيدي حبيب بالقاهرة[٤] .

أما مكتب القلعة المنشأ في وقف الوزير حسن باشا لتأديب وتعليم الصبية ؛ فقد قرر قائمقام شيخ إسلام مصر تعيين الشيخ زين الدين بن جمال الدين النشرتي مؤدبًا ومعلمًا لصبية هذا المكتب في ٢٢ من شهر رجب سنة ١٠٣٩هـ/ ٦ مارس ١٦٣٠م ؛ نظير المرتب المقرر في حجة وقف حسين باشا المشتمل على نقود وخبز[٥] ، كما قرر قاضي قضاة تعيين

---

(١) دار الوثائق بقلعة القاهرة : حجة رقم ٢٩٢ ، وقف الأمير خاير بك وجانم الحمزاوى ، محفظة ٤٤ ، ص ٩٨ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، ج ١٩ ، مادة ٢١٠٧ ، ص ٤١٨ .

(٣) المصدر ذاته : مادة ٢٦٣٦ ، ص ٥٠٨ .

(٤) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٠ ، ورق أوصال ، وقف الأمير سليمان الجناحى ، حجة رقم ٣٤٣ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، ج٤٩٥ ، مادة ٣٤٩ ، ص ٩٨ .

الشيخ الإمام أبي بكر بن عبد الرحمن التلواني مؤدبًا ومعلمًا للصبية بمكتب الأمير جانم البهلواني التابع لوقفه الواقع بخط الجامع القرصوني بالقاهرة في الثامن عشر من شهر رمضان سنة ١٠٣٩هـ/ ٢٢ إبريل ١٦٣٠م[١] .

وكان مكتب الأمير سليمان بك الخربوطلي الجركسي التابع لوقفه الواقع بخط الكحكيين بالقاهرة ، ينتظم عددًا من اليتامى إلى جانب الصبية يتعلمون به القرآن الكريم والآداب الشرعية على يد فقيه يتقاضى من وقف الأمير سليمان الجركسي عشرين نصفًا نحاسًا ؛ نظير قيامه بتعليم الصبية وتأديبهم ابتداء من الثالث من ربيع الآخر سنة ١٠٤٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٦٣٣م[٢] ، كذلك كان في نظام وقف السلطان قايتباي مكتب لتأديب وتعليم الصبية بالمدرسة المقبولية بثغر دمياط ، وقد قرر قاضي القضاة بمصر تعيين الشيخ الإمام محمد الشبيني الشافعي الدمياطي مؤدبًا ومعلمًا للصبية بالمدرسة المقبولية التابعة لوقف السلطان قايتباي في ١٠ من جمادى الآخرة سنة ١٠٥٣هـ/ ٢٥ أغسطس ١٦٤٣م ، بمرتب يسوى قدره عشرة عثمانيات من الفضة ، وجراية أسبوعية من الدقيق قدرها بطة واحدة بناء على البراءة السلطانية الواردة للشيخ محمد الشبيني الدمياطي من الحكومة المركزية بإسلامبول في العاشر من جمادى الآخرة سنة ١٠٥٢هـ/ ٥ سبتمبر ١٦٤٢م ، ودفاتر الأوقاف والمحاسبات ، كذلك قرر قائمقام قاضي القضاة تعيين الشيخ زين الدين يونس بن سرحان بن شهاب الدين مؤدبًا ومعلمًا للصبية بمكتب البيمارستان المنصوري بالقاهرة ، بمرتب مالي كل شهر وجراية خبز كل أسبوع موضحين في حجة وقف البيمارستان الأصلية ابتداءً من اليوم السابع من شهر رجب سنة ١٠٥٣هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٦٤٣م[٣] .

---

(١) المصدر ذاته : مادة ٩٩٥ ، ص٢٤٨ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٤ ، ورق أوصال ، وقف الأمير سليمان الجركسى ، حجة رقم ٣٦٩/٣٥٧ .

(٣) المصدر ذاته : سجلات محكمة الباب العالى ، ج١٢١ ، مادة ٥٤٦ ، ص١٢٦ .

وعندما ولي أبو النور محمد باشا حكم مصر سنة ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥م ، بنى مسجدًا عظيمًا بجوار قبر عقبة بن عامر الجهني الصحابي- رضى الله عنه- بسفح المقطم بجوار القاهرة ، وألحق به مكتبًا للصبية يحفظون فيه القرآن الكريم ويتعلمون به الكتابة والقراءة[1] .

وقد بينت لنا حجة وقف الأمير حسين بن عبد الله جرويجي مستحفظان قلعة مصر المحروسة نظام التعليم في المكتب الذي أنشأه هذا الأمير في وقفه بالقرب من باب اللوق بالقاهرة في السادس من شهر ذي الحجة سنة ١٠٨٦ هـ/ ٢٠ فبراير ١٦٧٦ م ، فقد ضم هذا المكتب عشرة من يتامى المسلمين لم يصلوا درجة البلوغ بعد ، كما عين الواقف لهذا المكتب فقيهًا مؤدبًا وعريفًا ، وكان للفقيه منهج تعليمي مقرر بهذه الحجة ، وهو أن يقرئ صبية هذا المكتب القرآن العظيم ، وأن يعلمهم كتابته في اللوح ، وأن يعلمهم القراءة والكتابة والحساب نظير مرتب قدره ثلاثمائة وستون نصفًا من الفضة كل عام ، أما الواجب المنوط بعريف هذا المكتب فهو أن يعلم هؤلاء الصبية القراءة والكتابة والحساب ، ويمنعهم من أن يختلط بعضهم ببعض أثناء لهوهم ولعبهم ؛ نظير مرتب قدره مائة وعشرون نصفًا من الفضة كل عام ، كما بينت لنا هذه الحجة نظام الدراسة اليومي بهذا المكتب ؛ فذكرت لنا أن اليوم الدراسي تنتهي فيه عند الظهر أما يوم الجمعة فإنه يوم المساجد فلا يكلف الصبية فيه بحضوره[2] .

وكان بالقاهرة عدد كبير من مكاتب تعليم الصبية - غير ما تقدم ذكره - رصد عليها الخيرون بعض مصارف أوقافهم ، وتهدى لتربية صبيتها وتعليمهم بعض علماء الأزهر ؛ بناءً على قرارات التعيين التي كان يصدرها قاضي القضاة العثماني بمصر أو نائبه ، وتأسيسًا على ما جاء بحجج الأوقاف من شروط ، فمن هذه المكاتب مكتب الأمير جانم الزردكاش الذي أنشأه بوقفه بالقاهرة ؛ لتأديب وتعليم أطفال المسلمين وصبيتهم ، وقد قرر نائب قاضي

---

١) الملوى : تحفة الأحباب ، مخطوط سبق ذكره ، ورقة ١٠٠ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٤ ، حجة رقم ٣٦٢ ، وقف الأمير حسن بن عبدالله جوربجى ، الورقات ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ .

القضاة بمصر في ١١ ، ١٥ من جمادى الأولى سنة ١١١١ هـ/ ٣ ، ٧ نوفمبر ١٦٩٩ م ، تعيين كل من الشيخين أحمد الشوبري ونور الدين على الزعيم بن محمد ، مؤدبين ومعلمين للأطفال والصبية بهذا المكتب[١] ، وأول ما يشير عليه قرار نائب قاضي القضاة ، والذي تضمن تعيين مؤدبين لمكتب واحد ، هو أن هذا المكتب كبير وأن صبيته وأطفاله كثيرون ، ومنها مكتب الأمير مصطفى جوربجى طائفة مستحفظان الذي أنشأه بوقفه بالقاهرة في شهر شعبان سنة ١١١١ هـ/ يناير ١٧٠٠ م ، وعين له فقيهًا مؤدبًا للأطفال والصبية الذين سيتعلمون به ؛ ليؤدبهم ويقرئهم القرآن الكريم ، كما عين به عريفًا ؛ لِيُعينَ هذا الفقيه في تعليم هؤلاء الصبية والأطفال الهجاء والكتابة والقراءة ، وقد خصص الأمير مصطفى في حجة وقفه للفقيه مرتبًا شهريًا قدره ثلاثون نصفًا فضة ، كما خصص للعريف مرتبًا شهريًا قدره خمسة وعشرون نصفًا فضة ، كذلك خصص لعشرة من أطفال هذا المكتب اليتامى الذين لم يبلغوا الحُلُمَ منحًا عينية ومالية تصرف لهم في كل عام ، وكما تضمنت وثيقة هذا الوقف منهج التعليم بهذا المكتب ، ومرتبات معلميه ومنح اليتامى من الصبية فقد تضمنت أيضًا تحديد الفترة الدراسية به ، فذكرت أن هذه الفترة يجب أن تكون من بكرة النهار إلى الحلول وقت العصر[٢] .

ومنها مكتب الأمير قاني باي التاجر بوقفه بالقاهرة ، فلقد قرر قاضي قضاة مصر في ٢٥ من ذي القعدة سنة ١١٣٩هـ/ ١٤ يوليو ١٧٢٧م ، تعيين الشيخ الفاضل مولى الدين مصطفى بن سليمان المنصوري الحنفي مؤدبًا ومعلمًا لصبية وأطفال هذا المكتب[٣] ، ومنها مكتب مسيح باشا[٤] ، الذي أنشأه بوقفه بالقاهرة ، فقد قرر قاضي القضاة بمصر في ١٢ من شوال سنة ١١٤٣هـ/ ١٩ إبريل ١٧٣١م ، تعيين الشيخ الفاضل شمس الدين محمد بن

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٨٤ ، مادة ٨٥ ، ص ٢٦ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ١٨٤ مكرر ، مادة ٣٠٢ ، ص١٠٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١ ، مادة ١٠٠٢ ، ص ١٠٦ .

(٤) ولى حكم مصر سنة ٩٨٢هـ/١٥٧٥م .

على القرافي مؤدبًا ومعلمًا لصبية وأطفال هذا المكتب مع عدد من وظائف أخرى[١] ، ومنها مكتب سنان باشا[٢] ، الذي أنشأه بوقفه ببولاق ، فقد قرر قاضي قضاة مصر في ١٠ من ذي القعدة سنة ١١٦٥هـ/ ١٨ سبتمبر ١٧٥٢م ، تعيين الشيخ الإمام زين الدين منصور بن يوسف الحنبلي القاضي بمكتبة الباب العالي ؛ مؤدبًا ومعلمًا لصبية وأطفال هذا المكتب مع عدد من الوظائف الأخرى[٣] ، ويعتبر قرار قاضي القضاة أعظم وثيقة تشير إلى أن كبار العلماء كالقضاة تولوا وظائف مؤدبي الصبية ومعلميهم كما تولاها أواسطهم وصغارهم ، وهذا يشير إلى أنها لم تكن وظيفة مهضومة الجانب في ترتيبها الاجتماعي .

ولم يفت الأمير عبد الرحمن كتخدا ابن حسن جاويش المتوفى سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م صاحب الإنشاءات العظيمة بالقاهرة أن يبني مع ما بناه في الأزهر مكتبًا لتعليم اليتامى من أبناء المسلمين ، فقد أنشأ الأمير هذا المكتب فوق الباب الذي أنشأه في الأزهر عند حارة كتامة ، كما عقد فوق هذا المكتب قناطر فوق أعمدة من الرخام تعتبر آية في فن الهندسة والتشييد[٤] ، ومنها مكتب تأديب وتعليم الصبية والأطفال بخط البندقيين المواجه لمسجد السلطان الأشرف برسباي بالقاهرة ، فقد قرر قاضي القضاة بمصر في ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١١٩٢ هـ/ ١٦ يونيو ١٧٧٨ م ، تعيين الشيخ العلامة شمس الدين محمد أبي الحسن المالكي- من أهل الإفادة والتدريس بالأزهر- مؤدبًا ومعلمًا للأطفال والصبية بالمكتب المنشأ بخط البندقيين المواجه لمسجد السلطان برسباي مع وظيفة النظر والتحدث على الوقف التابع به هذا المكتب ، واشترط قاضي القضاة في قراره هذا أن يقوم الشيخ شمس الدين بعمارة هذا المكتب[٥] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ٢ ، مادة ١٧٣٩ ، ص ١٥٩ .

(٢) تولى حكم مصر سنة ٩٩٢هـ/١٥٨٤م .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ٧ ، مادة ٨٠٤ ، ص١٢٣ .

(٤) المصدر ذاته : محفظة دشت لسنة ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، رقم ٢٨٩ ، ص١٧١ .

(٥) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٧ ، مادة ١٠٦ ، ص ١٨ .

مما سبق شاهدنا صورًا واضحة لنظام التعليم بالمكاتب ، والذي تولى قيادة مجموعة من علماء الأزهر ، كما عرفنا أن هذا العمل بهذا التعليم لم يكن مقصورًا على الطبقة السفلى أو الوسطى من رجال الأزهر ؛ فقد خاض غمار هذا الميدان جماعة من كبار مدرسي الأزهر وعلمائه ، كالشيخ محمد الشيشيني الشافعي مدرس المدرسة المقبولية بدمياط[1] ، والشيخ زين الدين منصور بن يوسف القاضي الحنبلي بمحكمة الباب العالي بالقاهرة [2] ، بل إن بعض الأمراء العثمانيين ممن اهتموا بالثقافة والعلوم تصدوا للعمل كمؤدبين لبعض مكاتب تعليم الصبية والأطفال ، مثال ذلك الأمير محمد بن عبد الله الإسلامبولي الذي قرر قاضي قضاة مصر تعيينه مؤدبًا ومعلمًا للصبية والأطفال بمكتب الركن المخلق بين القصرين بالقاهرة بوقف السلطان الأشرف شعبان[3] ، وذلك في الرابع من صفر سنة ١٢٠٧هـ/ ٢١ سبتمبر ١٧٩٢م[4] ، كذلك رأينا فيما مضى نماذج للمرتبات والمنح التي كان يتقاضاها مؤدبو الصبية من أموال الوقف حسب النظام المعين بحجج هذا الوقف وسجلاته ، ولم تكن هذه المرتبات التي تقاضاها مؤدبو الصبية هي كل ما عين لهم من أموال الوقف فقد عين لبعضهم منح سنوية يتقاضونها عند حلول المواسم والأعياد .

وكان لليتامى من الصبية الذين يتعلمون بهذه المكاتب رواتب شهرية ، ومنح سنوية يتقاضونها من أموال الأوقاف التي تشرف على مكاتبهم أو من أوقاف أخرى عممت المنح لهم ، وفيما يلي عددًا من الشواهد التاريخية :

- خصص السلطان سليم الثاني بن السلطان سليمان في وقفه الذي أنشأه بمصر سنة ٩٨٠ هـ/ ١٥٧٢ م ، منحًا مالية ، تصرف في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان في كل عام ليتامى المسلمين الذين يتعلمون بمكاتب جوامع القاهرة المحروسة ومدارسها ولمؤدبيهم ؛ بحيث يتقاضي كل يتيم من هؤلاء نصفين من الفضة ، وكل مؤدب من مؤدبيهم

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٥٤٦ ، ص١٢٦ .
(٢) المصدر ذاته : تقارير بمحكمة الباب العالى ، سجل ٧ ، مادة ٨٠٤ ، ص١٢٣ .
(٣) تولى سلطنة مصر سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل٢٠ ، مادة ٥٧ ، ص٦ .

أربعة أنصاف من الفضة ؛ بشرط أن يقرأوا جميعًا في هذا اليوم عشرًا من القرآن العظيم وأوائل سورة البقرة وخواتيمها والصلاة والسلام على رسول الله ، ويهبوا ثواب ذلك لحضرة النبى زيادة في شرفه ، وأن يهبوا أيضًا ثواب ذلك لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب جد الواقف الأعلى[1] ، ولابنه سيدنا عبد الله جد الواقف الثاني ، ولسيدنا سالم بن عبد الله ابن عمر جد الواقف الثالث ، وراوي الأحاديث النبوية المسلسلة وللسلطان الواقف ولوالديه وأجداده وأولاده وذريته وعتقائه ، ومن جاورهم من موتى المسلمين من أهل السنة والجماعة[2] .

- خصص الأمير سليمان بن محمد الجناحي في وقفه الذي أنشأه بمصر سنة ٩٩٣هـ/١٥٨٥م ، منحًا مالية وعينية تصرف كل عام لليتامى الذين يتعلمون بمكتبه ولمؤدبهم ، فخصص لكل يتيم عشرة أنصاف فضة وكسوة[3] ، وخصص لمؤدبهم عشرين نصفًا فضة وكسوة ، أما الأمير سليمان بك الجركسي فإنه خصص لعشرة من الصبية اليتامى الذين يتعلمون في مكتبه مرتبات شهرية ومنحًا سنوية ، تصرف لهم من أموال وقفه الذي أنشأه سنة ١٠٤٣هـ / ١٦٣٣م ، فأما مرتبات اليتامى الشهرية فجملتها مائة نصف من النقود النحاس أو ما يقوم مقامها من سائر النقود ، لكل يتيم منها مرتب شهري قدره عشرة أنصاف ، وأما منحهم السنوية فهي قيمة الكساوى التي كانت توزع عليهم كلما حل شهر رمضان ، مهما بلغت أثمانها من النقود ارتفاعًا أو هبوطًا[4] .

- خصص الأمير حسين بن عبد الله جوربجي مستحفظان في وقفه الذي أنشأه بمصر سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م ، منحًا سنوية نقدية بعضها ينفرد بها اليتامى العشرة الذين

---

(١) عبارة «أن يهبوا الثواب» فيها تجوز ، والمراد بها أن يطلبوا من الله - عز وجل - منح ثواب ما قرئ من القرآن العظيم لهؤلاء الذين جعل النبى ﷺ أولهم .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٠ ، حجة رقم ٣٣٩ ، وقف السلطان سليم بن السلطان سليمان ، ص٤١ ، ٤٠ .

(٣) المصدر ذاته : حجة رقم ٣٤٣ ، «وقف الأمير سليمان الجناحى» ورق أوصالة .

(٤) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ ، وقف الأمير سليمان الجركسى ، حجة رقم ٣٦٩/٣٥٧ ، ص٦٣ ، ٦٤ .

يتعلمون في مكتبه ، وبعضها يشترك فيها معهم مؤدبهم وعريفهم وبعضها ينفرد بها المؤدب والعريف ، فأما ما ينفرد به اليتامى العشرة فهو بدلات الطعام التي يتقاضونها كلما حل شهر رمضان ، ومقدار ما يستحقه اليتيم الواحد من هذه البدلات ٤٨ نصفًا فضة ، وأما المنح السنوية التي يشترك فيها المؤدب والعريف مع هؤلاء اليتامى ؛ فهي بدلات الكساوى التي يتقاضونها كلما حل شهر رمضان ، ومجموعها ٤٥٠ نصفًا من الفضة العددية ، وأما ما ينفرد به المؤدب والعريف فهو بدلات جراية يتقاضاها المؤدب والعريف كلما حل شهر رمضان ، ومجموعها ١٢٠ نصفًا من الفضة تقسم بينهما بالتساوي ، كما فرض الأمير حسين شراء ستار يعلن على باب المكتب كلما خلق الستار الأصلى مهما بلغ ثمنه علوًا أو انخفاضًا ، كذلك خصص الأمير حسين- في وقفه السالف الذكر- ٤٥ نصفا فضة ؛ لإنفاقها كل عام في ثمن حصر جديدة لفرشها بمكتبه السالف ذكره ، ولم يطلب الواقف شيئًا من هؤلاء سوى الدعاء لسلطان البلاد العثماني[١] ، والدعاء له بعد الانتهاء من قراءة القرآن العظيم[٢] .

رجال الأزهر والمدارس

مهما كان في مصر من مدارس أخرى غير الجامع الأزهر ، ومهما كان هناك من حلقات علمية أقيمت خارجه ؛ فإن كل هذا لم يمس المركز الانفرادي الذي غدا الأزهر متمتعًا به في العصر العثماني ؛ ذلك لأن هذه المدارس ما قام بعبء التعليم فيها إلا رجال من علماء الجامع الأزهر ، ولم يكن لطالب العلم الذي رغب في مواصلة علمه بد من طلب العلم في الجامع الأزهر ، واستجازة علمائه مهما تلقى من علوم خارجه ، وكذلك الحال بالنسبة لطلبة العلم القادمين إلى مصر من مختلف العالم الإسلامي ، لم تكن لهم في مصر وجهة يتجهون إليها غير هذا الجامع العتيد ؛ فهم هبطوا مصر من أجله ، وتركوا بلادهم

(١) هو السلطان محمد الرابع بن إبراهيم ، تولى السلطنة سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م ، عرابى : تاريخ الملوك العثمانية ، ص٤ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٤ ، حجة رقم ٣٦٢ ، وقف الأمير حسن بن عبدالله ، الورقتان ٣١ ، ٣٢ .

ليتفقهوا في الدين على علمائه ، وبالإضافة إلى ذلك لم توجد مدرسة واحدة في مصر شملت الدراسة فيها ما شملته الدراسة بين أساطين الجامع الأزهر من علوم ومعارف ، وقد بلغ عدد مدارس مصر ذات المستوى الرفيع في هذا العصر عشرين مدرسة موزعة على سائر مدن مصر البحرية والقبلية[١] .

أما من ذكر أن حركة التعليم كلها قد انكمشت بعد الغزو العثماني ؛ سواء في الجوامع أو في المدارس لإهمال النفقة عليها ، وانقطاع مواردها القديمة من الهبات والأوقاف ، حتى أن طلاب العلم لجأوا إلى قفط وقوص ، حيث قامت هناك حركة علمية بعيدة عن عسف الفاتحين[٢] ، فقد جانبه الصواب لأن القاهرة ظلت عامرة بتعليمها سواء في العشرين مدرسة ذات المستوى الرفيع أو في غيرها من المدارس والجوامع ، كما كان هناك بعض مدارس وجوامع في الوجهين القبلى والبحري ظل التعليم وإلقاء الدروس قائمًا بها إبان هذا العصر ، ولم تنقطع موارد التعليم المالية فلقد ظل الإنفاق عليه جاريًا من مصادره الأصلية وهي الأوقاف ، وقد مر بنا ذكر أمثلة للأموال التي كانت مرصدة على التعليم في المكاتب والمدارس ، وعرفنا أن كثيرًا من هذه الموارد رصدها الأمراء العثمانيون والمماليك بمصر ؛ بل إن منها ما رصده سلطان الدولة العثمانية السلطان سليم ابن السلطان سليمان المشرع[٣] .

وفيما يلي أمثلة كثيرة للمدارس والجوامع والخوانق وغيرها ، وما كان يدرس فيها من علوم ومن قام فيها بالتدريس من علماء الأزهر ، والموارد المالية التي كانوا يتقاضون مرتباتهم منها ؛ ليتضح لنا مدى حفاظ هذا المجتمع على حياته العلمية والثقافية ودور رجال الأزهر في حمل عبء الحياة العلمية والثقافية خارج معهدهم العتيق ، وقد كان لا بد لهم من هذا الانتشار إذ ليس معقولاً أن يتسع الجامع الأزهر لطالبي العلم الواردين عليه من كل الجهات .

(١) عبدالعزيز الشناوى : دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر ، ص ١٩ .

(٢) محمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٥٠ ، حجة رقم ٣٣٩ ، «وقف السلطان سليم بن السلطان سليمان» ، ص ٤٠ ، ٤١ .

مدارس بالقاهرة

من مدارس القاهرة التي حمل فيها رجال الأزهر عبء الحياة التعليمية ما يلي :

- مدرسة ابن حجر العسقلاني[١] ، فقد كان يتصدر إمامة هذه المدرسة والتدريس فيها إبان القرن الثاني عشر الهجري محمد بن أبي الحسن العمري الأزهري المحدث[٢] ، وقد خصصت هذه المدرسة لدراسة الأحاديث النبوية الشريفةالتي رواها ابن حجر صاحب الأسانيد العالية ، والذي كان ملاذ المحدثين في العالم الإسلامي ، لهذا بادرت الدولة العثمانية فأنشأت مدرسة للحديث بأدرنة على نمط مدرسة ابن حجر بالقاهرة ، وأطلقت عليها المدرسة الحجرية[٣] .

- جامع أزبك[٤] ، فلقد كان بهذا الجامع حلقة لقراءة صحيح البخاري ، يتداولها الشيخان زين الدين إسماعيل بن محمد الغزالي ، وأخوه محمود بقرار من قاضي قضاة مصر صدر في ١٠ من المحرم سنة ١١٨٧هـ/ ٢ إبريل ١٧٧٣م ، وقد فرض هذا القرار مرتبًا لكل من الشيخين يتقاضيانه من وقف أزبك الأتابكي[٥] ، كما قام الشيخ مصطفى المرحومي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م ، بتدريس وإملاء المعقول والمنقول لتلاميذه بهذا الجامع[٦] .

- جامع إسكندر باشا الذي كان يلقى فيه الشيخ السيد على بن على الحنفي دروسًا في الفقه والحديث لتلامذته به ، وقد أطلق عليه «الشيخ على إسكندر» نظرًا لمداومته على إلقاء دروس العلم به[٧] .

---

(١) أنشئت فى أوائل القرن التاسع الهجرى .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بالباب العالى ، سجل ٢ ، مادة ١٦٢٢ ، ص١٤٦ .

(٣) أحمد بن مصطفى بن خليل «طاشكبرى زادة» الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ١٥٠ تاريخ ، ص١٤٢ .

(٤) أنشأه الأمير أزبك اليوسفى سنة ٩٠٠هـ/١٤٩٤م .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بالباب العالى ، سجل ١٤ ، مادة ٢٣٧ ، ص٤٢ .

(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٧) عمّر هذه المدرسة إسكندر باشا سنة ٩٦٦هـ/١٥٥٨م ، الإسحاقى : لطائف أخبار الأول ، ص٣٣٤ .

- مدرسة إسماعيل باشا لدراسة وقراءة البخاري والقرآن الكريم ، والتي أنشأها في سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م أمام باب السرايا بجوار ديوان قايتباي بالقلعة ، وعين فيها اثني عشر مدرسًا للبخاري من أهل المذاهب الأربعة كما عين لكل مدرس منهم طالبين يلتقيان عنه أحاديث لبخارى ، كذلك عين خمسة عشر حافظًا للقرآن الكريم لإقرائه بهذه المدرسة ، ثم فرض لمدرسي المدرسة وقرائها وطلبتها مرتبات وعلوفات تصرف لهم بصفة دورية[١] .

- مدرسة السلطان إينال[٢] ، حيث جاء في وثائق سنة ١١٤١ هـ/ ١٧٢٨ م ، أنه كان في هذه المدرسة حلقة لدراسة الحديث[٣] ، وقد حضر الشيخ عبد الرحمن الأجهوري المالكي المتوفى سنة ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣م ، حلقات شيخه السيد البليدي في تفسير البيضاوي بالجامع الأزهر والمدرسة الأشرفية الإينالية[٤] ، كما أن الشيخ سليمان بن عمر الشافعي المعروف بالجمل المتوفى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م ، كان يدرس لطلبته الفقه والحديث والتفسير بهذه المدرسة[٥] .

- مدرسة الأشرف برسباي بالحريريين[٦] ، فقد كان فيها حلقة لتدريس الفقه المالكي قرر قاضي القضاة بمصر تعيين الشيخ نور الدين على الأجهوري المالكي مدرسًا لها في مستهل شهر صفر سنة ١١٢١هـ/ ١١ إبريل ١٧٠٩م ، كما فرض له مرتبا يتقاضاه من وقف السلطان الأشرف برسباي نظير تدريسه هذا[٧] .

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٦١ .
(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، رقم ١١٧ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : أنشأها النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، مادة ٥٣٢ ، ص٤٥ .
(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٩١ .
(٥) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٩٦ .
(٦) أنشأها السلطان الأشرف برسباى الذى تولى سلطنة مصر سنة ٨٢٥هـ/١٤٢٢م .
(٧) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٩٩٦ ، ص٢٤٧ .

- جامع الماس[١] ، الذي كان به حلقتان إحداهما للقراءات العشر والثانية للفقه الشافعي ، وروى الجبرتي أن الشيخ الفقيه السيد سليمان الحديثي الشافعي المقري المتوفى سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م ، أعاد القرآن الكريم بالقراءات العشر على الشيخ عبد الرحمن الأجهوري ، ولما تخرج به أجازه في محفل عظيم في هذا الجامع ، كما عقد الشيخ الحديثي حلقة في جامع الماس لتدريس الفقه الشافعي[٢] .

- مدرسة أيتمش البجاسي الواقعة بباب الوزير[٣] ، فلقد كان في هذه المدرسة حلقة لتدريس فقه الإمام أبي حنيفة ، وكانت الدولة تصرف لطلبة هذه الحلقة مرتبات شهرية ؛ فكان كل طالب من هؤلاء يتقاضى خمسة أنصاف عثمانيًا في كل شهر من وقف أيتمش البجاسي حسبما جاء في قرار قاض القضاة بمصر المؤرخ بالسابع عشر من صفر سنة ٩٦٠ هـ / ١٠ فبراير ١٥٥٣ م[٤] ، ومنها مدرسة برد بك[٥] ، روى الجبرتي أنه كان للشيخ على بن أحمد بن مكرم الصعيدي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ/ ١٧٧٥ م ، حلقة بهذه المدرسة يلقي فيها دروس العلم على طلبته إلى جانب حلقاته الأخرى في الأزهر وغيره[٦] .

- المدرسة البرقوقية[٧] ،التي كان بها حلقات لتدريس الحديث وفق الأحناف والشافعية ، كما قرر قاضي القضاة في ٨ من ذي القعدة ١٠٣٥ هـ/ ٣١ أغسطس ١٦٢٦ م ، فرض مرتبات شهرية لبعض الطلبة الذين يحضرون حلقة الفقه الشافعي يتقاضونها من

---

(١) أنشأه الأمير سيف الدين الماس الحاجب أحد مماليك السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩م .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٠٤ .

(٣) أنشأها الأمير سيف الدين أيتمش البجاسى الظاهرى سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م ، على مبارك : الخطط ج٢ ، ص١٠٣ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٣ ، مادة ٣٦٠ ، ص٧٢ .

(٥) أنشأها الأمير تغرى بردى الرومى سنة ٨٤٤هـ/١٤٤٩م .

(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٧) أنشأها السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٨٦هـ/١٣٤٨م . على مبارك : الخطط ، ج٢ ، ص١٣ .

وقف السلطان برقوق[١] ، كما قرر في ١٠ من شهر رجب سنة ١٠٣٨ هـ/ ٥ مارس ١٦٢٩م ، تعيين الشيخ شمس الدين محمد الشناوي الشافعي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالأزهر مدرسًا للفقه الشافعي بهذه المدرسة مع فرض مرتب وعلوفة شهرية يتقاضاهما من وقف السلطان برقوق[٢] ، وكان الشيخ شهاب الدين أحمد بن سراج الدين الحنفي الطبيب الفاضل الملقب بابن الصائغ المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ/ ١٦٢٦ م ، يلقي في هذه المدرسة دروسًا في فقه الإمام أبي حنيفة[٣] ، كذلك قرر قاضي القضاة في ١٨ من جمادى الآخرة سنة ١١٤١ هـ/ ١٨ يناير ١٧٢٩ م ، تعيين الشيخ نور الدين على بن عبد الدايم الأزهري في قراءة درس الحديث الشريف في هذه المدرسة ، كما فرض له في قراره هذا مرتبًا شهريًا من وقف السلطان برقوق ، كما قرر قاضي القضاة في ١٩ من جمادى الآخرة سنة ١١٤١ هـ/ ١٩ يناير ١٧٢٩ م ، تعيين الشيخ زين الدين مصطفى العزيزي الشافعي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالأزهر مدرسًا للحديث الشريف بهذه المدرسة ، وفرض له مرتبًا شهريًا نظير تدريسه من وقف السلطان برقوق ، وذلك بعد اعتزال الشيخ نور الدين عبد الدايم عن إلقاء درس الحديث بهذه المدرسة[٤] .

– مدرسة بيبرس الجاشنكير[٥] التي كان بها مشيخة للحديث الشريف ، وكان يتولاها شيخ الجامع الأزهر الشيخ عبد الجواد بن نور الدين البرلسي ، كما كان بها حلقة لتدريس الحديث الشريف وفقه الإمام الشافعي وعلم الميقات ، وقد قام الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن الشيخ منصور الطبلاوي بتدريس الحديث والفقه والميقات بهذه الحلقة ، وقد كان تصدر الشيخ البرلسي لمشيخة حديث البيبرسية بقرار من قاضي قضاة مصر صدر في

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٣٣٣ ، ص١٠٣ .
(٢) المصدر ذاته : تقارير النظر ، سجل ١ ، مادة ٢٨٩ ، ص٣٣ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٢٠٤ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بالباب العالى ، سجل ٢ ، المادتان ٣١٦ ، ٣١٧ ، ص ٢٨ .
(٥) أنشأها الأمير بيبرس الجاشنكير قبل سلطنته سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٢٠ .

٢٦ من ربيع الأول سنة ١٠٢٠هـ/ ٧ يونيو١٦١١م ؛ نظير مرتب يتقاضاها من وقف بيبرس الجاشنكير[١] ، كما تصدر الشيخ الطبلاوي حلقة الحديث والفقه والميقات بقرار قاضي القضاة الصادر في ١١ من شوال سنة ١٠٥٣ هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٦٤٣ م ؛ نظير مرتب يتقاضاه من هذا الوقف أيضًا[٢] .

- المدرسة الجنبلاطية بباب الوزير[٣] ، والتي كان بها للشيخ صدر المدرسين محمد العناني الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٢ هـ/ ١٦٧١ م ، حلقة ألقى فيها على طلبة العلم المصريين وبعض الوافدين ، كالشيخ صالح بن محمد الغزي الذي وفد على مصر في سنة ١٠٧٥ هـ/ ١٦٦٤ م الحديث وعلوم اللغة العربية[٤] .

- جامع الحاكم بأمر الله[٥] ، فقد جاء في وثائق سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٦٢٩ م أن الشيخ محمد اللقاني المالكي كان يعقد حلقة في هذا الجامع ؛ لتدريس الفقه المالكي ثم تنازل عنها في ١٠ من رمضان ١٠٣٩ هـ/ إبريل ١٦٣٠ م ، فعين فيها قاضي الإسلام نور الدين عليا الأجهوري المالكي في هذا التاريخ[٦] .

- مدرسة الحبانية ، جاء في وثائق سنتي ١٠٣٩ ، ١١٨٦ هـ/ ١٦٢٩ ، ١٧٧٢ م ، أنه كان في هذه المدرسة حلقات لدروس الفقه الشافعي والحنفي ، وأن قاضي القضاة قرر في ٢٨ من شهر شعبان فرض مرتبات لبعض طلبة العلم الشافعية بهذه المدرسة من أوقافها[٧] ،

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، مادة ٢١٩٨ ، ص٥٢٥ .
(٢) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ١٠٣٦ ، ص٢٣٧ .
(٣) أنشأها الأشرف جانبلاط الذى تولى السلطنة سنة ٩٠٥هـ/١٤٩٩م .
(٤) محمد العنانى : إجازة من الشيخ العنانى إلى الشيخ صالح الغزى ، الورقات من ٢٢ - ٢٤ ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٨٣٩ب .
(٥) أسس هذا الجامع أمير المؤمنين نزار بن المعز لدين الله الفاطمى سنة ٣٨٠هـ/٩٩٠م ، وأتم بناءه ابنه الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٦٦ .
(٦) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٩٩٦ ، ص٢٤٧ .
(٧) المصدر ذاته : مادة ٧٥٢ ، ص١٨٥ .

كما قرر تعيين الشيخ محمد حمودة بن مصطفى شلبي المنصوري مدرسًا لفقه أبي حنيفة بهذه المدرسة ، وفرض له مرتبًا شهريًا من وقف كنعان بك على هذه المدرسة[١] .

– مدرسة خوند تتر الحجازية[٢] ، جاء في وثائق سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٦٢٩ م ، أن حلقة للفقه المالكي كان يعقدها في هذه المدرسة شمس الدين محمد بن زين الدين عامر قارئ الأزهر ؛ بناءً على قرار من قاضي قضاة مصر الذي تضمن مرتبًا شهريًا من وقف خوند تتر الحجازية للشيخ شمس الدين نظير تدريسه بهذه المدرسة[٣] ، ومنها مدرسة حجي كتخدا بسويقة اللالا ، جاء في وثائق سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م أنه كان في هذه المدرسة قرّاء للقرآن الكريم ، وأن داود باشا الذي تولى حكم مصر سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م قد وقف على هذه المدرسة أوقافًا[٤] .

– مدرسة السلطان الناصر حسن[٥] ، وهي أكبر مدرسة في القاهرة بعد الأزهر ظلت تؤدى رسالتها في العصر العثماني بأيدي وعقول رجال من علماء الأزهر ، فقد جاء في وثائق سنتي ١١٨٦ ، ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ م ، أنه كان بهذه المدرسة حلقات لدروس التفسير والحديث والفقه بمذاهبه الأربعة ، والأصول وعلم الميقات وعلوم اللغة العربية وعلم الهيئة ، كما كان بهذه المدرسة في القرن الثاني عشر الهجري الشيخ شمس الدين محمد النحاس ، والشيخ السيد على بن محمد ابن أبي البقاء بن عبد الرؤوف السجيني ، والشيخ محمد الشنواني ، والشيخ على الشنواني[٦] .

(١) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٤ ، مادة ٢٦٠ ، ص٤٥ .

(٢) خوند تتر هى ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون ، أنشأت هذه المدرسة سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٧٧ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٨٠ ، ص٣٦ .

(٤) المصدر ذاته : مادة ٧١١ ، ص١٧٦ .

(٥) تولى السلطان حسن سلطنة مصر سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م ، وأنشأ مدرسته هذه ٧٥٧هـ/١٣٥٦م . على مبارك : الخطط ، ج٣ ، ص٢٥٥ .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٤ ، مادة ٢٥٦ ، ص٤٥ ، ومادة ٤٧٥ ، ص٨٠ ، ومادة ٤٧٦ ، ص٨٠ .

- مدرسة خاير بك[١] ،جاء في وثائق سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢٠م أن خاير بك قرر في حجة وقفه على هذه المدرسة تدريس علمي الحديث والتاريخ ، كما أنشأ بمدرسته هذه مكتبة وخلوات لينتفع لهما طلبة العلم[٢] ، ومنها المدرسة الخشابية ، جاء في وثائق سنة ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م أنه كان في هذه المدرسة حلقة للفقه الشافعي ، وأن قاضي القضاة في مصر فرض لبعض الطلبة الذين يتلقون الفقه الشافعي في هذه المدرسة مرتبات تصرف لهم من وقفها بقرار مؤرخ في ٩ من شوال سنة ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م[٣] .

- جامع خشقدم التمر بغاوي ، فقد جاء في وثائق سنة ١١٤٣هـ/ ١٧٣٩م أنه كان في هذا الجامع حلقة لتدريس الحديث والفقه الحنفي[٤] .

- جامع الخضيري[٥] ، وكان الشيخ الإمام عبد الحي بن الحسن الحسيني البهنسي المالكي المتوفى سنة ١١٨١هـ/ ١٧٧٦٧م يلقي دروسًا لطلبة العلم في جامع الخضيري ببولاق وأنه أفاد الطلبة هناك[٦] .

- دار الشفاء المنصوري أو البيمارستان المنصوري[٧] ، فلقد تولى مشيخة الطب بها الشيخ شهاب الدين أحمد بن سراج الدين الحنفي المعروف بابن الصائغ ، وتعد دار الشفاء مستشفي كبيرًا بالقاهرة ومدرسة عليا للطب ، وكان بها مدرسة لدراسة العلوم الإسلامية ، وكان شيخها ابن الصايغ أيضًا ، وقد كان أطباء دار الشفاء من العلماء الذين تلقوا العلم عن جهابذة العلم بالجامع الأزهر ، بل إن بعضهم كانوا من العلماء العاملين به ، فالشيخ ابن

---

(١) المصدر ذاته : مادة ٧٥٢ ، ص١٨٥ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٤٤ ، حجة رقم ٢٩٢ ، وقف الأميرين خاير بك وجانم الحمزاوى ، ص٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦٠ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٣٦ ، ص١٥ .

(٤) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، مادة ١٧٣٧ ، ص ١٥٩ .

(٥) أنشاه الشيخ سليمان الخضيرى المتوفى سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص١٢٠ .

(٦) الجبرتى : عجائب الأثار ، ج١ ، ص ٢٨٩ .

(٧) أنشاه السلطان المنصور قلاوون سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص ٨٩ .

الصائغ تلقى العلوم عن شيخ الإسلام على بن غانم المقدسي ، وعن الإمام محمد بن محيي الدين بن ناصر الدين التحريري ، وبرع في الطب على يد الشيخ سري الدين بن محمد التحريري ، ولم يسلك مسلك الأطباء إلا بعد أن سلك مسلك الفقهاء ؛ فدرس الفقه الحنفي في المدرسة البرقوقية ، ثم لم يلبث أن درس بهذه المدرسة تفسير البيضاوي بعد أن أجازه شيوخه بذلك[(١)] ، وتلك حقائق أيدتها وثائق الحقبة التي عاشها الشيخ ابن الصائغ ، جاء في وثائق سنة ١٠٠٧هـ/ ١٦٠٨م أنه كان رئيسًا للأطباء وشيخًا للإفتاء والتدريس بدار الشفاء المنصوري بالقاهرة ، كما كان ناظرًا على وقف المسجد المعلق بباب الدهومة[(٢)] ، وفي تاريخ الشيخ قاسم بن محمد التونسي الأزهري شيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر أنه كان مدرسًا للطب بالبيمارستان المنصوري بالقاهرة[(٣)] ، ومنها المدرسة التي أنشأها داود باشا سنة ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م في سويقة صفية اللالا بالقاهرة ، ووقف عليها أوقافا سدت حاجة الشعائر الإسلامية والتدريس بها[(٤)] ، ومنها جامع سيدي سارية بقلعة الجبل ، فلقد كان في هذا الجامع حلقة لتدريس الفقه الحنفي ، كما أن قاضي القضاة قرر في ١٤ رمضان سنة ١١٤٢هـ ٢/ إبريل ١٧٢٩م تعيين اثنين من العلماء العثمانيين هما : عثمان أفندي ، وأحمد النواوي ؛ ليقوما بتدريس الفقه الحنفي به[(٥)] ، ويبدو أن مجلس العلم انقطع من هذا الجامع فترة من الزمن ، ثم عاد إليه كما يفهم من عبارات الجبرتي ، فهو عندما يتحدث عن حياة الشيخ الإمام أحمد بن محمد السحيمي الشافعي المتوفى سنة ١١٧٨هـ/ ١٧٧٣م ، يقول «أنه تصدر للتدريس بجامع سيدى سارية فأحيا الله به تلك البقعة ، وانتفع به الناس جيلاً بعد جيل»[(٦)] .

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٤ . ونجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص١٨٩ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، ص ٤٣٩ ، محكمة الصالحية النجمية : سجل ٤٩٢ ، ص٤٤٢ .
(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٥٧ .
(٤) الإسحاقى : لطائف أخبار الأول ، ص٣٢٣ ، وعلى مبارك : الخطط التوفيقية ، ج١ ، ص ١٤٨ .
(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ٢ ، مادة ١٦٥١ ، ص١٥٠ .
(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٦٩ .

- مدرسة خانقاه سعيد السعداء[١] ،التي كان بها حلقات لدروس العلم ، ومن درَّس في هذه الحلقات من العلماء الشيخ عبد الرحمن الشامي الفقيه الصوفي محقق العلوم الشرعية والعقلية المتوفى سنة ٩٣٩هـ/ ١٥٣٢م[٢] .

- مدرسة سنان باشا ببولاق[٣] ،التي كان بها حلقة لدراسة العلوم كلها ، أي حلقة موسوعية ، جاء في وثائق سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م أن قاضي القضاة مصر قرر في ٢٦ من ربيع الآخر في هذا العام استمرار تعيين الشيخ زين الدين عبد الرحمن الأجهوري المالكي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في تدريس أي علم كان تحت طلب الطالبين في كل يوم خميس من كل أسبوع بمسجد سنان باشا الواقع ببولاق القاهرة ، كما فرض له مرتبًا قدره ٢٢٤٠ نصفًا فضة في كل سنة[٤] ، ولم تكن هذه الحلقة الدورية الموسوعية هي الوحيدة بهذه المدرسة ؛ وكان للشيخ الأجهوري حلقة حديث بهذه المدرسة أيضًا ، وكان يشرح فيها للطلبة الجامع الصغير للسيوطي ، كما روى أيضًا أن الشيخ حسنًا الجبرتي لما مهر وفاق في العلوم ؛ درس المعقول والمنقول بهذه المدرسة بالإضافة إلى تدريسه بالأزهر[٥] ، ومنها المدرسة السنانية بالصناديقية[٦] ، وكان الشيخ مصطفى العزيزي الشافعي المتوفى سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م قد عقد بها حلقة لكبار العلماء والمدرسين ، وأن هؤلاء العلماء كانوا يحرصون على حضورها ، والانتفاع بما فيها[٧] ، ومما لا شك فيه أن حلقة العزيزي كانت بمثابة تجديد لشباب العلم في نفوس هؤلاء العلماء الكبار ، كذلك كان الشيخ أحمد بن محمد بن شاهين الراشدي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م يلقى بهذه

---

(١) سعيد السعداء : من ألقاب صلاح الدين الأيوبى المتوفى عام ٥٨٩هـ/١١٩٣م .

(٢) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص٢٥٤ .

(٣) تولى سنان باشا حكم مصر سنة ٩٧٥هـ/١٥٦٨م .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بالباب العالى ، سجل ١٧ ، مادة ٢٧ ، ص ٦ .

(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٩٤ ، ج٢ ، ٩٠ ، ٩١ .

(٦) هذه المدرسة أنشأها الأمير كوسا سنان بالصنادقية قرب الأزهر سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٨٥ .

(٧) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٦٧ .

المدرسة دروسًا في الفقه ؛ معتمدًا على كتابي المنهج في الفقه لأبي زكريا يحيي الأنصاري ، وشرح المنهاج في الفقه لابن حجر[١] .

– جامع سودون مير زاده السردار بسويقة العزي[٢] ؛ فقد كان العلامة زين الدين عبد الله المشهور بنوفل الشافعي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ؛ يلقى دروسًا في الحديث بهذا الجامع بناء على قرار قاضي قضاة مصر الصادر في ١٢ من شوال سنة ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م[٣] ، كما كان الفقيه المحدث النحوى أبو محمد عبد الله الشافعي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ؛ يعقد حلقة في فقه أبي حنيفة بهذه المدرسة نظير مرتب يتقاضاه من وقف سودون منزادة بناء على قرار شيخ قاضي القضاة الصادر في ٢ من شهر صفر سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م[٤] .

– المدرسة السيوفية[٥] ، كان يلقي دروسًا بهذه المدرسة الإمام الشيخ الطبيب قاسم ابن محمد التونسي شيخ رواق المغاربة بالأزهر والمتوفى سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م ، كما كان يلقي دروسًا في الطب في دار الشفاء المنصوري .

– المدرسة الشريفة ، جاء في وثائق سنة ١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م أنه كان بهذه المدرسة حلقة للفقه الشافعي ، وأن قاضي القضاة قرر في ١٨ من جمادى الآخرة سنة ١٠٣٩هـ/ ٣١ يناير ١٦٣٠م فرض مرتب لبعض الطلبة بهذه المدرسة قدره مائة نصف كل عام[٦] .

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢) سودون مير زاده من مماليك السلطان برقوق الذى تولى حكم مصر سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص١٠٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٦ ، مادة ٢٢٥ ، ص٣٩ .

(٤) المصدر ذاته : مادة ٣٣١ ، ص٥٧ .

(٥) جددها ووقف عليها الأوقاف السلطان صلاح الدين الأيوبى وجعلها مدرسة للأحناف . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٢٣ .

(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٥٧ .

- جامع شيخون بالصليبة[١] ، جاء في وثائق سنة ١١٤٠ ، ١١٤٣هـ/ ١٧٢٧ ، ١٧٣٠م أنه كان في هذا الجامع حلقات لتدريس فقه الإمام الشافعي وفقه الإمام أبي حنيفة ، كما أن الشيخ سليمان بن طه الحريثي الشافعي المتوفى سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م سمع على جماعة من العلماء بجامع شيخون بالصليبة صحيحي البخاري ومسلم[٢] .

- المدرسة الصالحية[٣] ، وكان يطلق عليها فى العصور السابقة على العصر العثماني قلعة القضاة والعلماء ، وظلت هذه المؤسسة تعمل فى ميدانى القضاة والعلم إبان العصر العثماني ، وكان هذا مسايرة لطبيعة القضاة التي لا تنفصل عن طبيعة العلم ؛ فبينما كان فى هذه المؤسسة محاكم أربع يحكم فيها قضاة أربعة ، كان فيها أيضا أربعة أواوين لتدريس الفقه بمذاهبه الأربعة ، كما كان فيها حلقة لدراسة علم الفرائض ، وكان لهذه المدرسة أساتذتها وتلامذتها ومعيدوها ، فممن درس الفقه والفرائض الشيخ نور الدين علي بن عامر السخاوي سنة ١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م ، والشيخ زين الدين مصطفى بن شهاب الدين أحمد الزواوي الشافعي سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م ، وممن أعاد العلم بها الشيخ حسن المرحومي الأزهري سنة ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م ، وممن درس علم الفرائض بها الشيوخ محمد الزاوي الأزهري ، وحسن الزواوي الأزهري ، وحسن المرحومي الأزهري سنة ١١٤هـ/ ١٧٣١م ، كما كان يُنفق على مدرسي هذه الحلقات ومعيديها وتلامذتها من الأوقاف المرصدة على هذه المؤسسة[٤] .

- المدرسة الصرغمتشية[٥] ، جاء في وثائق سنتي ١١٤٤ ، ١١٦٤هـ/ ١٧٣١ ، ١٧٥٠م أنه كان بهذه المدرسة حلقة لتدريس فقه أبي حنيفة وأخرى لتدريس الحديث

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٨٢ ، ص٣٧ .

(٢) أنشأه الأمير سيف الدين شيخو العمرى الناصرى سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٣١٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١ ، مادة ١١٥٤ ، ص١٢٥ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٠٤ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ١ ، ص٦ ، ٢٣٣ ، ٢٨٩ ، سجل ٢ ، ص٤٦ ، ١٥٩ ، ١٨٩ .

(٥) أنشأها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصرى سنة ٧٥٧هـ/١٣٥٦م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٣٢٣ .

الشريف ، وكما كان لها مدرسوها وتلامذتها ومعيدوها ، وكان لها مشيختها فحتى ١٨ من ربيع الآخر سنة ١١٤٤هـ/ ١٩ أكتوبر ١٧٣١م ، كان يتقلد مشيخة هذه المدرسة وأوقافها بالإضافة إلى التدريس فيها الشيخ السيد نجم الدين الأزهري ، ثم تلقى عنه هذه الوظائف ابتداء من هذا التاريخ نقيب الأشراف على أفندي درويش برهان زاده ، وهو من العلماء العثمانيين الواردين على مصر ، وفي ١٥ من ذي القعدة سنة ١١٦٤هـ/ ٥ أكتوبر ١٧٥١م ، قرر قاضي قضاة مصر تعيين الشيخ السيد إبراهيم بن محمد بن أبي السعود الحنفي من أهل الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر في تدريس الفقه الحنفي بهذه المدرسة ، وهي النظر والتحدث على أوقافها أيضًا[١] .

- جامع أحمد بن طولون[٢] ، جاء في وثائق السنوات ١٠٣٩ ، ١٠٥٣ ، ١١٤٤ ، ١١٦٥هـ/ ١٦٢٩ ، ١٦٤٣م ، ١٧٣١ ، ١٧٥١م ، أنه كان يدرس بهذا الجامع فقه الأئمة الثلاثة مالك وأبي حنيفة والشافعي ، كما ذكر الجبرتي في وفيات سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م ، أنه كان يدرس بهذا الجامع الفقه والمعقول والأدب ، ومن العلماء الذين قاموا بأعباء التدريس في هذا الجامع فخر المدرسين الإمام زين الدين عبد القادر الدمياطي ، الذي قام بتدريس الفقه الحنفي بهذا الجامع نظير مرتب شهري ، كان يتقاضاه من وقف حسام الدين لاجين على جامع طولون كأمر محكمة الأحناف بالصالحية النجمية الصادر في ٨ من شهر رمضان سنة ١٠٣٩هـ/ ٢٠ إبريل ١٦٣٠م[٣] ، وممن درس بهذا الجامع الشيخ الإمام زين الدين عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي شيخ الإفتاء والتدريس في الجامع الأزهر بعد أن قرر نائب قاضي القضاة في ٨ من شهر ربيع الأول سنة ١٠٥٣هـ/ مارس ١٦٤٣م ، تعيينه مدرسًا للفقه المالكي بهذا الجامع نظير مرتب شهري كان يتقاضاه من الأوقاف المرصدة على التدريس بهذا الجامع[٤] ، ومنهم الشيخ شمس الدين محمد بن العلامة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، ص١٨٦ ، وسجل ٧ ، ص٤٣ .

(٢) أنشأ هذا المسجد أحمد بن طولون الذى تولى حكم مصر سنة ٢٥٤هـ/٨٦٨م .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، ص٢٥٠ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، ص٨٣ .

الشيخ محمد المالكي من أهل الإفادة والتدريس بالأزهر، والذي قرر قاضي القضاة في ١٢ من المحرم سنة ١١٤٤هـ/ ١٦ يوليو ١٧٣١م، تعيينه مدرسًا للفقه المالكي نظير مرتب يتقاضاه من وقف أحمد بن طولون في نهاية كل شهر[١]، ومنهم الشيخ العلامة زين الدين عبد الرحمن العشماوى الحنفي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر، الذي قرر قاضي القضاة تعيينه مدرسًا للفقه الحنفي بهذا الجامع نظير مرتب شهري من وقف حسام الدين لاجين ابتداءً من ١٢ من شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٥هـ/ ٢٧ فبراير ١٧٥٢م[٢]، ومنهم الشيخ أحمد بن أحمد الفيومي الشافعي المتوفى سنة ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، فقد كان هذا الشيخ يتصدى لتدريس الفقه والعلوم العقلية والأدب بهذا الجامع[٣].

- المدرسة الظاهرية القديمة بين القصرين[٤]، فقد كان بهذه المدرسة في أواخر العصر المملوكي نحو أربعين شيخًا من كبار العلماء كالقلقشندي والتنوخي والبلقيني[٥]، كما جاء في الوثائق لسنة ٩٦٠ هـ/ ١٥٥٣ م، أنه كان في هذه المدرسة دروس للقراءات السبع، وأن قاضي القضاة بمصر فرض لبعض الطلبة بها مرتبات شهرية من أوقافها[٦].

- مدرسة القاضي عبد الكريم بن غنام بخط الأزهر، جاء في وثائق سنة ١١٤١، ١١٦٥ هـ/ ١٧٢٨، ١٧٥٢ م، أنه كان بهذه المدرسة حلقة لدروس الحديث، وكان يدرس فيها الشيخ زين الدين عبد الوهاب الطنتداوي الشافعي من أهل الإفادة والتدريس بالأزهر، وقد فرض له قاضي قضاة مصر مرتبًا شهريًا من وقف القاضي عبد الكريم بقراره في العاشر من جمادى الأولى سنة ١١٤١هـ/ ديسمبر ١٧٢٨م[٧]، كما كان الشيخ نور الدين على بن

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: تقارير النظر بمحكمة الباب العالى، سجل ٢، ص١٧٦.
(٢) المصدر ذاته: سجل ٧، ص ٧٩.
(٣) الجبرتى: عجائب الآثار، ج١، ص ٣١٨، ٣٢٠.
(٤) أنشأها الملك الظاهر بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣م، على مبارك: الخطط التوفيقية، ج٢، ص٩٠ حديثة.
(٥) ابن العماد الحنبلى: شذرات الذهب، ج ٨، ص١٩٥.
(٦) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: محكمة الباب العالى، سجل ١٣، ص٤٤.
(٧) المصدر ذاته: تقارير بمحكمة الباب العالى، سجل ٢، ص٣٢.

الشيخ عبد الرؤوف البشبيشي الشافعي يلقى بهذه المدرسة دروسًا في الحديث وغيره ، إلى جانب النظر والتحدث على أوقافها ؛ بناء على قرار قاضي القضاة بمصر في ١٠ من جمادى الأولى سنة ١١٦٥ هـ/ ٢٥ مارس ١٧٥٢ م ، المؤسس على البراءة السلطانية وإشارة شيخ الإسلام بالدولة العثمانية الصادرين في ٢٠ من شهر رجب سنة ١١٦٤ هـ/ ١٤ يونيو ١٧٥١م ، وفرمان عبد الله باشا حاكم مصر الصادر في ١٠ من جمادى الأولى سنة ١١٦٥ هـ/ ٢٥ مارس ١٧٥٢ م[١] .

- مدرسة عقبة بن نافع التي أنشأها أبو النور محمد باشا الذي تولى حكم مصر سنة ١٠٦٣ هـ/ ١٦٥٣ م ، وقرر بها دروسًا للحديث الشريف ، كما بنى بجوارها مسجدًا عظيمًا ومكتبًا للصبية[٢] ، ومنها جامع الغمري[٣] الذي كان به حلقة للدراسة ، وممن درس فيه الشيخ محمد بن شمس الدين الدواخلي علامة الحديث والسير المتوفى سنة ٩٣٩ هـ / ١٥٣٢ م[٤] ، ومنها جامع الغوري[٥] ، وكان في هذا الجامع حلقات دراسية في التفسير والحديث والتصوف والحكمة ، وممن درس به من العلماء الشيخ عمر بن عبد السلام التطاوي ، فقد كان له حلقة لتدريس تفسير البيضاوي ، وأخرى بتدريس صحيح البخاري منذ سنة ١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣ م ، كذلك كان للشيخ محمد بن ذكري حلقة لتدريس شرحه على حكم بن عطاء الله السكندري في التصوف والحكمة ، وممن حضر في هذه الحلقة الأستاذ على بن العربي الفارسي المصري المشهور بالسقاط المتوفى سنة ١١٨٣ هـ/ ١٧٦٩م[٦] ، ومنها مدرسة قايتباي[٧] ، التي كان بها حلقتان إحداهما لتدريس الفقه

---

(١) المصدر ذاته : سجل ٧ ، ص٨١ .
(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، ورقة ١٠٠ .
(٣) أنشأ هذا الجامع الشيخ محمد الغمرى وأتمه ابنه الشيخ أحمد أبو العباس فى سنة ٨٩٩هـ/١٤٩٣م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٣ ، ص١٢٧ ، ١٢٨ .
(٤) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
(٥) أنشأه السلطان قانصوه الغورى المتوفى سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م .
(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٧) أنشأها السلطان الأشرف قايتباى سنة ٨٨٧هـ/١٤٨٢م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٣٢٢ .

الحنفي ، والأخرى لتدريس الحديث ، وكان ينفق عليهما من وقف السلطان قايتباي ، فمن درس فقه أبي حنيفة بهذه المدرسة الشيخ زين الدين مصطفى الحنفي منذ سنة ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م[١] ، وممن درس الحديث الشريف بها الشيخ زين الدين عبد الله الشافعي منذ سنة ١١٦٦ هـ/ ١٧٥٢ م[٢] .

- جامع قلاوون أو الجامع المنصوري بالقلعة[٣] ، فلقد كان في هذا الجامع حلقة لتدريس البخاري تصدرها من العلماء الشيخان شهاب الدين محمد ابن أركماس الحنفي ، وشهاب الدين أحمد بن محمد سيبويه ؛ بقرار من قاضي قضاة مصر في ١٩ من رجب سنة ٩٥٩ هـ/ ١٩ يوليو ١٥٥٢ م ، نظير مرتب سنوي قدره ثمانية وخمسون نصفًا تقسم بينهما بالسوية يتقاضيانها من وقف قلاوون[٤] ، كما تصدر للتدريس بهذا الجامع الشيخ شهاب محمد الإسقاطي الحنفي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، وقد فرض له شيخ الإسلام بمصر مرتبًا شهريًا نظير هذا التدريس ابتداءً من العاشر من شهر صفر سنة ١١٤٤ هـ/ ١٣ أغسطس ١٧٣١ م من وقف قلاوون[٥] ، ومنها مدرسة قلاوون[٦] ، أو المدرسة المنصورية بالنحاسين ، فلقد سبق أن ذكرنا أنه كان بدار الشفاء المنصوري مدرسة لدراسة العلوم الإسلامية ، هذه المدرسة هي المدرسة المنصورية التي كان بها إبان العصر العثماني حلقات لتدريس التفسير والحديث والفقه ، وكان ينفق على هذه الحلقات من

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١ ، ص١٤٥ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ٧ ، مادة ١٠٥٠ ، ص١٥٦ .

(٣) هو الجامع الكبير بالقلعة المنصورة أنشأه السلطان قلاوون المتوفى سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م . على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص ٨٩ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ١٠١٠ ، ص٢٢٧ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، مادة ١٩١٥ ، ص ١٧٨ .

(٦) أنشأ هذه المدرسة السلطان قلاوون سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٣ ، ص٢٥٤ .

الأموال المرصدة عليها بوقف السلطان المنصور قلاوون، وسنجد هذا واضحًا فيما يلي من أمثلة تاريخية: فقد قرر قاضي قضاة مصر في ١١ من جمادى الآخرة سنة ٩٥٩ هـ/ ١٣ يونيو ١٥٥٢ م، إجراء مرتبات شهرية لطلبة الحديث والتفسير الذين انتظموا في هذه المدرسة؛ لدراسة هذين العلمين يتقاضونها من وقف قلاوون[١]، كما قرر في ١٢ من شعبان سنة ٩٦٩ هـ/ إبريل ١٥٦٢ م، تعيين الشيخ بدر الدين بن محمد بن شرف الدين القرافي المالكي مدرسًا لتدريس الفقه المالكي بهذه المدرسة؛ نظير مرتب شهري قدره أربعة أنصاف فضة ودرهمان من الفلوس من وقف قلاوون[٢]، وفي وثائق سنتي ٩٦٠، ٩٦٩هـ/ ١٥٥٢، ١٥٦١م، ما يرشد إلى أن الدولة كانت تصرف مرتبات لطلبة الفقهين المالكي والشافعي بالمدرسة المنصورية من وقف قلاوون، وأن مرتب كل منهم قد بلغ في كل شهر هلالي أربعة أنصاف فضة وسدسًا[٣].

- جامع قوصون[٤]، كان الشيخ محمد ابن محمد بن موسى العبيدي الشافعي المتوفى سنة ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧ م، يلقي بهذا الجامع دروسًا في الفقه وأصوله على طريقة شيخيه الدمياطي والعزيزي[٥]، ومنها المدرسة الكاملية[٦]، جاء في وثائق سنة ٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م، أنه كان بهذه المدرسة حلقة لتدريس الحديث الشريف، وأن قاضي قضاة مصر قرر فرض مرتبات لبعض طلبة هذه الحلقة من وقف هذه المدرسة في ٢ صفر سنة ٩٦٠ هـ/ ٢٦ يناير ١٥٥٣م[٧].

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: محكمة الباب العالى، سجل ١٩، مادة ١٩٠٧، ص٣٦٦.

(٢) المصدر ذاته: سجل ١٢، مادة ١٦٣٩، ص٣٥٧.

(٣) المصدر ذاته: سجل ١٣، ص٤٣، وسجل ١٩، ص٥٥٦.

(٤) أنشأه الأمير قوصون سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩م بدرب الأغوات. على مبارك: الخطط التوفيقية، ج٣، ص٢٥٤.

(٥) الجبرتى: عجائب الآثار، ج١، ص٣٠٦.

(٦) أنشأها الملك الكامل سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م. على مبارك: الخطط التوفيقية، ج٣، ص ٨٩.

(٧) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: محكمة الباب العالى، سجل ١٣، مادة ١٨٤، ص٣٥.

– مدرسة المؤيد شيخ[١] ، فقد جاء في وثائق السنوات ١٠٣٥ ، ١٠٥٣ ، ١١٦٦ هـ/ ١٦٢٥ ، ١٦٤٣ ، ١٧٥٢ م ، أنه كان في هذه المدرسة حلقات لدراسة تفسير الزمخشرى الكشاف ولدراسة الحديث الشريف وفقه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وابن حنبل ، وممن درس بالمؤيدية من علماء الأزهر الشيخ عمر المغربي القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي ، والذي قرر قاضي قضاة مصر تعيينه مدرسًا للفقه المالكي بهذه المدرسة بقراره الصادر في ١٤ من شهر رجب سنة ١٠٥٣ هـ/ سبتمبر ١٦٤٣ م ، كما قرر القاضي نفسه صرف مرتبات شهرية لطلبة الفقه الحنبلي والشافعي والحديث وتفسير الكشاف بالقرارات الصادرة في ١٤ من ذي القعدة ١٠٥٣ هـ ، ١٨ من ربيع الأول ١٠٥٣ هـ ، ٢٠ من محرم و ٨ من ربيع الآخر ١١٦٦هـ[٢] .

– جامع المارداني[٣] ، جاء في وثائق سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، أنه كان بهذا الجامع حلقة لتدريس الفقه الحنفي ، وأنه يتصدر هذه الحلقة الشيخ الإمام زين الدين الحسيني المنصوري المحيوي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، نظير مرتب شهري فرضه قاضي القضاة من الأوقاف المرصدة على هذا الجامع بقراره الصادر في ٢٠ من صفر سنة ١١٨٨هـ/ ١ مايو ١٧٧٤م[٤] .

– مدرسة محمد بك أبي الذهب ، وكان أبو الذهب قد شرع في بنائها في سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣م بالقرب من الجامع الأزهر ، وقد أولاها عنايته الفائقة من الناحيتين العمرانية والعلمية ، فاختار لها شيوخ العلم والعلماء من الأزهر ، وجعلها مقرًا للمفتين الثلاثة المالكي والحنفي والشافعي ، وكان لهؤلاء المفتين حلقات علوم بهذه المدرسة شملت

(١) أنشأها السلطان المؤيد شيخ الذى تولى حكم مصر سنة ٨١٥هـ/١٤١٢ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ١٠٨ ، مادة ٣٨٥ ، ص١١٧ ، سجل ١٢١ ، مادة ٢١٩ ، ص٤٤ ، ومادة ٧٧٧ ، ص١٧٩ ، وتقارير النظر بمحكمة الباب العالى : سجل ٧ ، مادة ٨٨٩ ، ص١٣٤ ، ومادة ١٠١٨ ، ص١٥٢ .

(٣) أنشأه الأمير الكبير الطنبغا الساقى الملكى الناصرى سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م ، وسمى بالماردانى لمجاورته لجامع الماردانى العتيق . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص١٨١ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ١٤ ، مادة ٥٦١ ، ص٨٥ .

إلقاء الدروس وإملاءها ، وهؤلاء المفتون هم الشيوخ أحمد الدردير المالكي ، وعبد الرحمن العريشي الحنفي ، وحسن الكفراوي الشافعي ، أما الدارسون فكان على رأسهم الشيخ على ابن مكرم الصعيدي ، وكان يتصدر بهذه المدرسة حلقة لتدريس صحيح البخاري ، ومنهم المحقق شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الوهاب السمنودي المحلي الشافعي ، وكان له حلقة لتدريس المنهج في الفقه الشافعي بهذه المدرسة ، ومنهم : الشيوخ محمد الأمير ، وأحمد بن يونس ، وعلي الشنويهي ، ومحمد الحفناوي ، ومحمد الطحلاوي ، وحسن الجداوي ، وأبو الحسن القلعي ، ومحمد الحريري ، ومنصور بن سليمان المنصوري ، ومحمد المصيلحي ، ويحي أفندي شيخ رواق الأتراك بالأزهر ، ومن مظاهر عناية محمد بك أبي الذهب العلمية أنه أنشأ بهذه المدرسة مكتبة عظيمة جمع فيها أمهات الكتب وجعل لها اثنين من الأمناء ، كما أنه فرض للمدرسين الكبار مرتبًا يوميًا قدره مائة وخمسون نصفًا من الفضة ، وفرض لمن دونهم خمسين نصفًا من الفضة ، كما فرض لكل طالب عشرة أنصاف من الفضة[١] .

- المدرسة المحمودية[٢] ، كان الشيخ عبد السلام أفندي الأزهري المتوفى سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م ، يلقي في هذه المدرسة دروسًا في علمي التفسير وفقه أبي حنيفة ، وكان يعتمد في درس التفسير على تفسير أبي سعيد عبد الله البيضاوي القاضي ، وفي درس الفقه على كتاب درر الحكام في شرح غور الأحكام لمحمد بن فرامرز بن على المشهور بملا خسرو[٣] ، ولم يأت بعده في هذه المدرسة من بلغ مثل وجاهته وصرامته واعتصامه[٤] .

- المشهد الحسيني[٥] ، فلقد ظلت حلقات التفسير والحديث والفقه قائمة به طوال العصر العثماني ، وممن درّس به من علماء الأزهر الشيخ السيد محمد بن محمد البليدي

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ج٢ ، ص ١٧٨ ، ٢٧٥ .
(٢) أنشأها الأمير جمال الدين محمود الاستادار سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٤م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص١٣٤ حديثة ، ٣٤ أميرية .
(٣) يوجد من هذا المؤلف نسخة خطية بدار الكتب تحت ٢٢٣١٣ب .
(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٣٥ .
(٥) أنشأه الصالح طلائع بن رزيك فى خلافة الفائز بنصرالله سنة ٥٤٩هـ/١١٥٤م . على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٢ ، ص٧٧ .

المالكي المتوفى سنة ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م، وقد كان من الملازمين للفقه والحديث بالمشهد الحسيني ثم تصدر به حلقة لتدريس وإملاء الحديث؛ معتمدًا في ذلك على صحيحي البخاري ومسلم وموطأ الإمام مالك، والشفاء للقاضي عياض والشمائل للترمذي[١]، ومنهم الشيخ السيد علي بن موسى بن أبي وفا الحسيني المشهور بابن النقيب الأزهري المتوفى سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م، والذي تصدر بالمشهد حلقة لتدريس التفسير والفقه والحديث، وقد اشتهر أمره وطار صيته في مصر وخارجها[٢]، ومنهم الشيخ سليمان بن عمر منصور العجيلي الشافعي الأزهري المعروف بالجمل المتوفى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، والذي درس بالمشهد التفسير والحديث والفقه، وشملت حلقته التقرير والإملاء، فاشتهرت وحضرها كبار الطلبة، وكان يعتمد في درسه للتفسير على تفسير الجلالين السيوطي والمحلي، كما كان يعتمد في دروسه للحديث على صحيح البخاري والشمائل الترمذية، والمواهب اللدنية للقسطلاني[٣]، ومنهم الشيخ أحمد بن محمد بن جاد الله الخناني المالكي المتوفى سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م، فقد تصدر لإقراء الحديث الشريف في حلقة أستاذه السيد البليدي بالمشهد الحسيني، وأحبه طلاب العلم المغاربة واجتمعوا عليه[٤].

- المشهد الحنفي[٥]، وقد قام فيه حلقات للحديث وبعض العلوم الأخرى، وممن درس به الشيخ محمد بن أحمد الحنفي الأزهري المعروف بالصائم المتوفى سنة ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م، وكان يتصدر حلقة لتدريس بعض العلوم لهذا المشهد[٦]، وممن درس به الشيخ علي بن علي العزيزي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م؛ حيث تصدر حلقة لتدريس بعض العلوم[٧]، وممن درَّس به أيضًا الشيخ أبو الفيض محمد مرتضى

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، ج١، ص٢٦٣، ٣٧٦.
(٢) المصدر ذاته: ص٣٧٤، ٣٧٦.
(٣) المصدر ذاته: ج٢، ص١٩٥، ١٩٦.
(٤) المصدر ذاته: ج٢، ص٢٩٥.
(٥) أنشأه الأستاذ شمس الدين أبو محمود الحنفي سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م. علي مبارك: الخطط التوفيقية، ج٣، ص٩٢.
(٦) الجبرتي: عجائب الآثار، ج١، ص٢١٦.
(٧) المصدر ذاته: ج٢، ص١٠٢.

الحسيني الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م ، فلقد عقد بهذا المشهد حلقة لتدريس الحديث رواية ودراية ، كما درّس المسلسلات والشمائل النبوية في الحديث أيضًا ، وحضر دروسه جماعة من العلماء[١] .

- جامع الأمير مصطفى جوربجى مستحفظان بخط الخليج ، فقد قرر ذلك الأمير في حجة أوقافه على هذا المسجد سنة ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م ، إقامة حلقة لتدريس الفقه الحنفي يتصدرها أحد علماء هذا المذهب ، ويساعده فيها معيد لدرسه نظير ستين نصفًا فضة يتقاضاها المدرس كل شهر من أوقاف هذا المسجد ، وعشرين نصفًا فضة يتقاضاها المعيد كل شهر من هذه الأوقاف أيضًا[٢] .

- المدرسة الناصرية بين القصرين التي بناها السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م . ، جـــاء في وثائق سنة ١٠٥٣ ، ١١٤٠ ، ١١٤١هـ/ ١٦٤٣ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ م ، أنه كان في هذه المدرسة حلقات لتدريس الحديث وفقهي الإمامين مالك والشافعي ، وممن درس بهذه المدرسة من علماء الأزهر الشيخ سراج الدين عمر المغربي الأزهري المالكي القاضي بمحكمة الباب العالي ، فقد تصدر حلقة لتدريس فقه الإمام مالك بهذه المدرسة نظير مرتب شهري يتقاضاه من أوقافها ؛ بناء على ما جاء بقرار قاضي قضاة مصر الصادر في ٢٤ من جمادى الأولى سنة ١٠٥٣ هـ/ ٩ أغسطس ١٦٤٣ م[٣] ، وممن درس بها الشيخ محمد شمس الدين الذي كان يتصدر حلقة الحديث الشريف بهذه المدرسة بقرار قاضي قضاة مصر الصادر في ٢٨ من صفر سنة ١١٤١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٧٢٨م ، المؤسس على فرمان الوزير أبي بكر باشا حاكم مصر الصادر في ١٨ من شهر صفر ١١٤١ هـ[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : ص ٢٠٨ ، ٢١٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٨٤ مكرر ، مادة ٣٠٢ ، ص١٠٢ .

(٣) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٤٩٨ ، ص١١٧ .

(٤) المصدر ذاته : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، مادة ١١٢ ، ص١١ .

- المدرسة الناصرية أنشأها السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالخانقاه السرياقوسية ، فلقد كان في هذه المدرسة حلقة لتدريس الفقه الشافعي تصدرها الشيخ عبد الله بن منصور الأزهري بقرار من قاضي قضاة مصر في ٢٤ من ربيع الأول سنة ١١٤٠ هـ/ ٨ نوفمبر ١٧٢٧ م[١] .

- مدرسة نقيب الجيوش بدر الجمالي[٢] ، فلقد أشارت وثائق السنوات : ١١٣٨ ، ١١٤٢ ، ١١٩٣هـ/ ١٧٢٥ ، ١٧٢٩ ، ١٧٧٩ م إلى أنه كان يُدَرس في هذه المدرسة علم الحديث ، وفقه المذاهب الثلاثة الشافعي والحنفي والحنبلي ، وممن درَّس بهذه المدرسة الشيخ سليمان المنصوري الحنفي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، فلقد تصدر هذا الشيخ حلقة لتدريس فقه الإمام أبي حنيفة بناء على قرار من قاضي القضاة في مصر صدر في ربيع الأول سنة ١١٣٨هـ/ نوفمبر ١٧٢٥م[٣] ، كما قام بتدريس الفقه الحنبلي بهذه المدرسة الشيخ محمد بن جمال الدين يوسف بناء على قرار قاضي القضاة الصادر في ٥ من جمادى الآخرة سنة ١١٤٢هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٧٢٩م[٤] ، كذلك قام بتدريس الحديث الشريف بهذه المدرسة الشيخ السيد زين الدين عبد الله المالكي من أهل الإفادة والتدريس وشيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر بناء على قرار من قاضي القضاة بمصر صدر في ٨ من ذي الحجة سنة ١١٤٢هـ/ ٢٣ يونيو ١٧٣٠م ، خلفًا لشيخ البكرية الأستاذ الأعظم أحمد البكري الصديقي الأشعري الشافعي[٥] ، كما قام بتدريس الفقه الشافعي بهذه المدرسة محمد أفندي البكري الأشعري الشافعي بقرار من قاضي قضاة مصر صدر في ١٨ من جمادى الأولى سنة ١٢٠٢هـ/ ٢٥ فبراير١٧٨٨م ، وقد شمل هذا القرار تسعًا وأربعين وظيفة ومرتبًا تولاها هذا الشيخ ؛ تأسيسًا على فتوى زعماء أهل الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر ، وهم : الشيوخ محمد الحريري الحنفي ، وأحمد العروسي الشافعي ، وشمس الدين

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١ ، مادة ١٢٨٦ ، ص١٣٧ .
(٢) تولى سلطانه فى دولة الخلافة الفاطمية بمصر سنة ٤٦٦هـ/١٠٧٤م .
(٣) المصدر ذاته : سجل ١ ، مادة ١٠٠ ، ص١١ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : سجل ٢ ، مادة ٩٢٢ ، ص٨٥ .
(٥) المصدر ذاته : سجل ٢ ، مادة ١١٩٣ ، ص ١٠٨ .

محمد الأمير المالكي ؛ لاحتياج المصالح المرسلة والعامة إلى إدارة الشيخ محمد البكري الصديقي بهذه الوظائف[١] ، وتشير بعض وثائق سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م إلى أن قاضي القضاة فرض لطلبة الفقه الشافعي والفقه الحنفي بهذه المدرسة مرتبات شهرية من وقف نقيب الجيوش بدر الدين يوسف الجمالي[٢] .

فمما تقدم ثبت لدينا بالأدلة التاريخية الدامغة أن القاهرة كانت عامرة بمدارسها في العصر العثماني ، وأن رجال الأزهر حملوا على عواتقهم عبء التعليم في هذه المدارس طوال هذا العصر ، كما ثبت أن هذه المدارس حفلت بمختلف علوم هذا العصر ومعارفه ، وأن مواردها المالية ظلت مستمرة الدعم والعطاء ، ولعل أعظم شيء أقامت الوقائع التاريخية السالفة أركانه تلك المجالس العلمية العليا التي كان يحرص علماء هذا العصر على حضورها والانتفاع بما فيها ؛ لكي يجددوا شباب معارفهم كحلقة العزيزي التي كان يعقدها لكبار العلماء والمدرسين بالمدرسة السنانية بالقاهرة .

ولم تكن مدارس القاهرة وأزهرها هي كل ما حفلت به القاهرة من مواطن العلم ، فلقد كان بها مواطن أخرى زخرت بمجالسها العلمية ، ولم تتقيد الحكومات وقراراتها ، وتلك المواطن هي حلقات الدراسة الحرة .

رجال الأزهر والحلقات العلمية الحرة بالقاهرة

ظهر في القاهرة إبان الحكم العثماني حلقات دراسية حرة لم تتقيد بوظائف أو مرتبات حرص استاذتها وتلامذتها على إقامتها والنهوض بها ، ومن هذه الحلقات ما يلي :

- حلقة الباب العالي ، فقد روى المحبي أن شيخ الإسلام يحيي بن عمر المنقاري الذي تولى رئاسة القضاء بمصر في سنة ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م ، كان يعقد حلقة في مجلس حكمة يدرس فيها تفسير البيضاوي ، وقد حرص على حضورها كبار علماء الأزهر في مصر وأذعنوا له بقوة التحقيق[٣] .

(١) المصدر ذاته : سجل ١٨ ، مادة ٧٧٦ ، ص١٢٦ .
(٢) المصدر ذاته : سجل ١٤ ، مادة ٢٦٣ ، ص٤٥ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر : ج٤ ، ص٤٨٧ .

- حلقة البيت البكري ، فلقد اعتاد علماء هذا البيت أن يعقدوا مجالس علمهم في الجامع الأزهر ، وفي بيتهم المشهور بالأزبكية ، وممن درس فيه من علماء البكرية الشيخ أحمد بن زين العابدين بن محمد البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة ١٠٤٨ هـ/ ١٦٣٨ م ، فقد عقد هذا الشيخ حلقة ألقى فيها دروسا في التفسير حضرها علماء عصره واعترفوا له بسعة أفاقه في العلوم[١] ، ومنهم الشيخ شمس الدين محمد بن زين العابدين ابن أبي الحسن البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ/ ١٦٧٦ م ، والذي عقد حلقة ألقى فيها دروسًا في التفسير والحديث والتصوف[٢] .

- حلقة بيت الجبرتي ، فلقد كان بيت الشيخ حسن الجبرتي ، شيخ رواق الجبرت بالأزهر المتوفى سنة ١١٨٨ هـ/ ١٧٧٤ م ، مدرسة جمعت شتى العلوم والفنون ، كما جمعت أجناسًا مختلفة من طلبة العلم ، وقد أطنب ابنه المؤرخ عبد الرحمن في ذكرها ، وأشار إلى أنها فاقت غيرها من محافل العلم في مصر ، وأنها كانت من أسباب نهضة أوروبا التي ظهر بظهورها جيش نابليون ذو المعدات الحديثة ، ولقد عاصر هذا المؤرخ أحداث الغزو الفرنسي لمصر ، كما كان له لقاءات مع العلماء الفرنسيين الذين رافقوا نابليون في مصر ، وكان للشيخ حسن الجبرتي تلامذة ملازمون ومترددون ومتلقون وآخذون ومجاورون ، ومن تلامذة الجبرتي أشهر علماء مصر في القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الهجريين الذين تلقوا عنه العلوم الشرعية ، وعلوم الهيئة والفلك والهندسة وسائر الرياضيات ، واستعانوا بما كان لديه من آلات فلكية وهندسية وصناعية ، كما استعانوا بمكتبته التي فتح أبوابها على مصاريعها لطلبة العلم والعلماء ، كذلك تتلمذ على يديه طلبة لا يحصى عددهم من سائر البلاد الإسلامية كالمغرب والحجاز والشام وداغستان ، ويروي الجبرتي في تاريخه أن جماعة من طلبة العلم الفرنجية تتلمذوا على والده الشيخ حسن في علم الهندسة سنة ١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م ، وأنهم أهدوه أشياء نفيسة من صنائعهم وآلاتهم ؛ تعبيرًا له عن تقديرهم لعلمه وخبرته ، وعندما عادوا إلى بلادهم نشروا بها ما تلقوه من علوم على يدى

(١) المصدر ذاته : ج ١ ، ص٢٠١ .
(٢) المصدر ذاته : ج ٣ ، ص٤٦٥ .

أبيه وأخرجوها من الفكرة إلى القوة ؛ فتمكنوا من أبراز الصناعات البديعة مثل : طواحين الهواء ، وجر الأثقال ، واستنباط المياه وغير ذلك من الوسائل الحضارية ، وقد اعتبر الجبرتي هؤلاء القنطرة التي عبرت عليها علوم الهندسة والصناعة من الشرق إلى الغرب في عصره الحديث[١] .

- حلقة داود الأنطاكي ، فلقد كان للشيخ داود الأنطاكي الذي ارتحل إلى مصر في سنة ٩٦٩ هـ/ ١٥٦١ م ، حلقة في العلوم الطبيعية والطب والحكمة ، وقد تتلمذ على يديه بعض رجال الجامع الأزهر ومن أشهرهم قاضي القضاة الشيخ شهاب الدين أحمد ابن محمد الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٨ م ، وقد اتخذ الشيخ داود من إحدى حجرات المدرسة الظاهرية بالقاهرة مقرًا لاجتماعه بتلامذته ومصحة لعلاج الناس[٢] .

- حلقات الشيخ أبي الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي الحسيني المتوفى سنة ١٢٠٥ ه/ ١٧٩٠ م ، التي عقدها في منزله بخان الصاغة ، ومنزل الجبرتي بالصنادقية ببولاق ، وجامعي شيخون والحنفي ، كما كان له حلقات أضفي عليها مسحة من الرفاهية والنزهة فعقدها في غيط المعدية وعلى ساحل الأزبكية أثناء فيضان النيل ، وقد اعتنى الزبيدي في حلقاته هذه بدراسة الحديث رواية ودراية قراءة وإملاء ، وبعلوم اللغة معتمدًا على شرحه الكبير للقاموس المحيط[٣] ، ومنها حلقة مصطفى شيخ الرياضيين في عصره المتوفى سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م ، والذي كان يتصدر حلقتين إحداهما تضم مهرة طلاب العلوم الرياضية ، والأخرى تضم مهرة صناع الملابس وحائكيها[٤] .

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٠ ـ ٤٠٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ٢٦٦٤ ، ص٥١٣ ، وأحمد بن محمد الخفاجى : ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، ج٢ ، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م ، ص١١٧ ، ١١٨ ، ٣٢٩ ، وابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٤١٦ ، والمحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص١٤٧ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٦ .

(٤) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

رجال الأزهر ومدارس الأقاليم

لقد امتد نشاط رجال الأزهر التعليمي إلى المدراس والجوامع التي كان النشاط العلمي ما زال قائمًا بها إبان العصر العثماني فمن هذه المدارس ما يأتي :

- جامع إسماعيل الإنبابي ، فلقد كان بهذا الجامع حلقة للحديث والفقه تصدرها شهاب الدين أحمد العمري بقرار من قاضي قضاة مصر صدر في ٥ من شهر ربيع الآخر سنة ١١٩١هـ/ مايو ١٧٧٧م(١) .

- مشيخة العلم في جرجا ، وممن تلقى عن علمائها الشيخ محمد بن أحمد ابن عمر الشافعي الكاتب الأديب رئيس ديوان الحكم بجرجا المتوفى سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م ، ولم يكتف الشيخ ابن عمر بمشيخة جرجا فسافر إلى القاهرة ، وهناك تلقى عن جهابذة العلم بالجامع الأزهر(٢) .

- جامع السيد إبراهيم الدسوقي بدسوق ، جاء في وثائق سنة ١١٩٢هـ/ يناير ١٧٧٨م ، أنه كان في هذا الجامع حلقات لتدريس فقه الإمام الشافعي والنحو والصرف ، وممن درس بهذه الحلقات الشيخ أحمد بن يونس الدسوقي المالكي ، والشيخ سليمان بن يونس الدسوقي المالكي بقرار من قاضي قضاة مصر صدر في غاية المحرم سنة ١١٩٢هـ/ يناير ١٧٧٨م ، وقد تضمن هذا القرار فرض مرتب لكل من هذين الشيخين يتقاضيانه في نهاية كل شهر من محاصيل الأراضي الزراعية الموقوفة بأراضي الغربية على حلقات العلم وغيرها من هذا الجامع(٣) .

- مراكز العلم في مدينة دمياط ، ومن أشهر مدارسها وجوامعها :

المدرسة العويناتية أو العينية بدمياط ، والتي كانت تضم حلقة لدراسة الحديث الشريف ،

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ١٦ ، مادة ١٥٠ ، ص٢٦ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص ٣٨٩ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٦ ، مادة ٣٢٥ ، ص٥٦ .

ومن تصدر هذه الحلقة الشيخ شهاب الدين أحمد البنوفري الحنفي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ؛ بقرار من قاضي قضاة مصر في ١٠ من رمضان ١١٣٩ هـ/ ١ مايو ١٧٢٧ م ، وقد تضمن هذا القرار فرض مرتب سنوي قدره ١٢ قرشًا من الفضة الديوانية يتقاضاها من وقف هذه المدرسة[١] ، وهذا المرتب يساوي ٣٦٠ نصفًا من الفضة الديوانية وقتذاك ، كذلك تصدر الشيخ زين الدين البكري بن على الديوي الدمياطي إمام الصلاة في هذه المدرسة حلقة دورية لدراسة الحديث في الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان من كل عام ؛ بناء على قرار من قاضي قضاة مصر صدر في ١٠ من صفر ١١٨٧هـ/ ٢ مايو ١٧٧٣ م ، وقد تضمن هذا القرار فرض مرتب شهري نظير الإمامة ، وهذا التدريس يتقاضاه الشيخ السالف الذكر من وقف هذه المدرسة[٢] .

المدرسة المقبولية أو المتبولية بدمياط ، والتي كانت تضم حلقات للقراءات والحديث والفقه وعلوم اللغة ، ومن درَّس بهذه المدرسة الشيخ محمد الشبيني الدمياطي الشافعي ، والشيخ محمد الشوبري عالم الإسلام وشيخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، بناء على قرار قاضي قضاة مصر الصادر في العاشر من جمادى الآخرة سنة ١٠٥٣هـ/ أغسطس ١٦٤٣م ، وتأسيسًا على براءة السلطان العثماني الصادرة في العاشر من جمادى الآخرة سنة ١٠٥٢هـ/ ٥ سبتمبر ١٦٤٢م ، وقد فرض قاضي القضاه في هذا القرار لكل منهما مرتبًا يوميًا قدره عشرة عثمانيات[٣] ، وعلومه الجارية في كل اسبوع قدرها بطة واحدة من الدقيق[٤] وبما تقدم نرى أن هذه المدرسة كانت تحت الإدارة العثمانية بإسلامبول ، وهذا ما يشير إلى ما كان لهذه المدرسة من أهمية وبروز بين مدارس مصر في هذا العصر ، وقد كان بهذه المدرسة نظام للمجاورة ، فعلى سبيل المثال كان الإمام عبد ربه بن أحمد الديوي المتوفى سنة ١١٢٦ هـ/ ١٧١٤م ، من تلامذة هذه المدرسة ، وجاور بها في مطلع حياته

(١) المصدر ذاته : سجل ١ ، مادة ٨٦٠ ، ص٩١ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ١٤ ، مادة ٢٤٣ ، ص٤٣ .

(٣) العثمانى أصغر العملات فى الديار العثمانية كالنصف الفضة فى الديار المصرية .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٥٤٦ ، ص١٢٦ .

العلمية ، وحفظ القرآن الكريم وبعض المتون كالبهجة الوردية في فقه الشافعية ثم تلقى بهذه المدرسة العلوم والفنون على أفاضلها ، ثم لازم بها الشمسي ابن أبي النور وتلقى عنه القراءات والفقه ثم ارتحل إلى الأزهر[١] ، كما سجل لنا التاريخ أسماء عدد من علماء دمياط وما درسوه بها من علوم ،ومنهم أن الشيخ محمد بن سلامة الشافعي المتوفى سنة ١١١٧ هـ/ ١٧٠٥ م ، تلقى العلوم بدمياط عن الشيخ جلال الدين الفارسكوري ، كما تلقى كتاب المنهج في فقه الإمام الشافعي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في حلقة الشيخ العلامة مصطفى التلباني ، ثم رحل إلى الأزهر[٢] .

- جامع النعمان بدمياط والذي كان يضم حلقة لدراسة الحديث الشريف ؛ تصدرها الشيخ الإمام أحمد البنوفري الحنفي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ؛ بناء على قرار قاضي قضاة مصر الصادر في العاشر من رمضان سنة ١١٣٩ هـ/ ١ مايو ١٧٢٧م[٣] .

وكانت رشيد موطن دراسات شرعية ولغوية ، كما كان لها شيوخها وتلامذتها ومدارسها ، ومن أشهر شيوخها أحمد بن عبد الرازق المغربي الرشيدي شيخ الشافعية بها المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ/ ١٦٨٤ م[٤] ، وكان للشيخ حسن بن سلامة الطيبي المالكي نزيل ثغر رشيد المتوفى سنة ١١٧٦ هـ/ ١٧٦٢ م ، حلقة في الحديث من أكبر حلقات الدروس في هذا الثغر عقدها في جامع زغلول[٥] ، وقد ذكر لنا الجبرتي أسماء جمهرة من علماء هذا الثغر ، وبعض ما كان يدرس به من علوم عندما تعرض لترجمة الشيخ علي بن شمس الدين محمد الشافعي الرشيدي الخضيري المتوفى سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، فقال إنه حفظ عددًا من متون العلوم في القراءات والفقه والفرائض والتوحيد ، وأنه سمع على

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٥ .
(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص٨٧ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ١ ، مادة ٨٦٠ ، ص٩١ .
(٤) المحبي : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٢٣٢ ، ٢٣٣ .
(٥) المصدر ذاته : ص٢٦٥ ، ٢٦٦ .

الشيخ يوسف القشاش الجزرية في القراءات ، وشرح ابن عقيل على الألفية وقطر الندى لابن هشام في النحو والصرف ، كما تلقى على الشيخ عبد الله بن مرعي الشافعي جمع الجوامع في الحديث ، والمنهج للشيخ زكريا الأنصاري في الفقه ، ومختصر السعد في البلاغة وشرح اللقاني على الجوهرة في التوحيد ، وشرح ابنه عبد السلام عليها ، وشرح المناوي على الشمائل الترمذية وصحيح البخاري ، وشرح ابن حجر على الأربعين النووية والمواهب اللدنية في السيرة النبوية للقسطلاني ، كما تلقى على شمس الدين محمد بن عمر الزهري معظم ما سبق ذكره ، وشروح أم البراهين في التوحيد وشرح النفراوي على الرسالة في مذهب الإمام مالك ، وتفسير البيضاوي ، ثم رحل إلى الجامع الأزهر ، وكان للشيخ عطية الأجهوري شيخ المالكية في القرن الثاني عشر الهجري حلقة بهذا الثغر ، درس فيها شرح العصام على الاستعارات مع حاشية الحفيد[١] .

- جامع السيد أحمد البدوي بطنطا كان يضم حلقة لتدريس مبادئ العلوم ، وفيه قرأ شهاب الدين أبا العباس أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ/ ١٥٦٥ م ، مبادئ العلوم ، ثم رحل إلى الجامع الأزهر[٢] ، كذلك لم تخل مدينة المحلة الكبرى من حلقات للدراسة ، فقد كان للشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الوهاب السمنودي المحلي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤ م ، حلقة بالجامع الكبير بالمحلة الكبرى ، ظلت مورد الطالبين فترة من الزمن ، ثم تركها ودرس بالجامع الأزهر[٣] ، كما كان في جامع السوق بمنفلوط حلقة تداولها الشيخان الأخوان محمود وعمر المالكيان ، وأبوهما الشيخ زين الدين حسين المالكي ؛ بقرار قاضي قضاة مصر الذي صدر في ٢١ جمادي الأولى ١١٦٥هـ/ ٥ إبريل ١٧٥٢ م ، وقد تضمن هذا القرار فرض مرتب شهري لكل شيخ من الشيوخ الثلاثة من وقف الأمير عثمان بك منشئ هذا الجامع[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : ص٣٧٧ .

(٢) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٧٥ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالي ، سجل ٧ ، مادة ٥٢٤ ، ص٨٤ .

الفصل السادس
علماء الأزهر في ميادين التأليف والعلوم الرياضية

أخطأ من توهم أن علماء الأزهر في العصر العثماني كانوا أبناء عصر قد غمره ظلام الجهل وعمه جمود التفكير[١] ، كذلك أخطأ من ذكر أن الأزهر أفل نجمه في هذا العصر ؛ لأن السلطان سليمان الأول قضى على معالم الحضارة المصرية حينما استولى على تراثها وخبراتها ، كما قضى ديوان التحقيق على حضارة الأندلس[٢] ، فابن إياس وهو المؤرخ الذي عاصر أيام الغزو العثماني تحدث عن واقعة استيلاء السلطان سليم على بعض الكتب ؛ فذكر أنه استولى عليها من بعض المدارس التي خربها[٣] ، ومعنى هذا أن السلطان سليمان لم يجمع تراث مصر كله أو معظمه ، أضف إلى هذا أن ابن إياس سجل في مواضع كثيرة من تاريخه عودة معظم العلماء وأهل الخبرة المصريين الذين بعث بهم السلطان سليم إلى إسلامبول ،وذلك بعد أن تولى السلطنة ابنه سليمان القانوني في سنة ٩٢٦ هـ/ ١٥٢٠ م[٤] كما يجب التنويه إلى أن مصادر التاريخ في هذا العصر حفلت بذكر الرحلات العلمية التي قام بها العلماء المصريون إلى الدولة العثمانية ، والرحلات العلمية التي قام بها العلماء العثمانيون إلى مصر ، وكان لهذه الرحلات أثر واضح في تبادل الأفكار والثقافات ، والتراث حصيلة العلوم والثقافات ، وهو أعظم مقياس وأصدقه يمكننا أن نقيس به أى عصر من

---

(١) جورجي زيدان : تاريخ آداب اللغة ، ج٤ ، القاهرة ١٩١٣م ، ص٢٧٣ ، محمد عبدالله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، ص١٣٨ ، عبدالمتعال الصعيدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، ص ٨ ، أحمد الحوفى وأحمد شلبى : الأزهر تاريخه وتطوره ، ص٢٢٤ .

(٢) عنان : تاريخ الإصلاح فى الأزهر ، ص ١٣٨ ، ١٣٧ ، عبدالحميد يونس : الأزهر ، القاهرة ١٩٤٦م ، ص٣٢ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، مجلد واحد ، ص١٠٩٥ .

(٤) المصدر ذاته : حوادث سنة ٩٢٦هـ وما بعدها .

الناحيتين العلمية والحضارية ، وتراث العصر العثماني أبلغ رد وأعظم برهان تنتقض به دعوى الظلام والجمود التي رمى بها هذا العصر وعلماؤه جريًا وراء فكر غربي لم يقم عليه دليل واحد ارتكز على بحوث ميدانية شاملة ، أي دراسة تراث هذا العصر وتتبع مؤلفاته الأصلية ؛ لترشد في وضوح إلى أن علماء هذا العصر كانوا على درجة مرضية من الناحيتين الفكرية والعلمية ، كما ترشد إلى أن بعضهم ساروا إن لم يكونوا قد فاقوا بعض من سبقهم من العلماء .

ويجب أن لا يغيب عنا أن التراث العلمي والثقافي الذي تركه لنا علماء الأزهر يشكل نسبة كبيرة في مكتبات الدول العربية والإسلامية والهندية ، كما يظهر هذا التراث بشكل واضح في تلك المجموعات الكبيرة من المخطوطات العربية التي انتهي بها المطاف في بعض دول أوربا وأمريكا[١] ، أما العلوم التي كانت مجالاً رحبًا لهذا التراث فهي علوم القرآن الكريم ، وعلوم الحديث الشريف ، والعقائد ، وعلوم الفقه وعلوم اللغة العربية وآدابها والمنطق ، وأدب البحث والوضع ، والتصوف ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والعلوم الرياضية وتشمل الحساب ، والجبر ، والمقابلة ، والأرثماطيقى «علم خواص الأعداد» ، والفلك والبيئة ، والميقات ، والهندسة ، والمساحة ، كذلك تضمن هذا التراث الطب واستنباط المياه وعلمي الحيوان والنبات وعلم الروح والنفس ، وبعض اللغات وعلم المكتبات وعلم السياسة والحكم وعلم الألغاز والحيل ، كما تضمن أيضًا العلوم الغريبة وهي : الزايرجا والسيمياء ، والكيمياء[٢] .

---

(١) صلاح الدين المنجد : قواعد فهرسة المخطوطات العربية ، بيروت ١٩٣٧م ، عمر رضا كحالة : المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة ، دمشق ١٩٧٣م ، أسماء حمص : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق فى علوم اللغة العربية ، دمشق ١٩٧٣م ، عبدالحميد حسن : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق فى الفلسفة والمنطق وأدب البحث ، دمشق ١٩٧٠م ، صلاح الدين المنجد : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة فروج سلاطيان ببيروت ، بيروت ١٩٦٥م ، عبدالحفيظ منصور : فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس ، بيروت ١٩٦٩م ، عدنان الدرويش : فهرس مخطوطات العربية المحفوظة فى دار الكتب الشعبية كيريل وميتودى فى صوفية عاصمة بلغاريا ، دمشق ١٩٦٩م ، صلاح الدين المنجد : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الكونجرس بواشنطن ، بيروت ١٩٦٩م ، عبدالله يوسف الغنيم : المخطوطات الجغرافية العربية فى المتحف البريطانى بلندن ، القاهرة ١٩٧٤م .

(٢) أحمد بن مصطفى بن خليل «طاش كبرى زاده» : مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، ج١ ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص٣٩١ ، ٣٩٢ ، حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج١ ، ص ٩٣٩ .

ولقد اختلفت درجات علماء الأزهر في ميدان العلوم والتأليف باختلاف بحوثهم العلمية كمًا وكيفًا ؛ فمنهم من خاض معظم ميادين العلم بحثًا وتأليفًا وهؤلاء هم الجهابذة ، ومنهم من أكثروا من التأليف في علم واحد وأولئك هم الحجج المتخصصون ، ومنهم من ألف مؤلفات قليلة غير أنها امتازت بثقلها العلمي والتاريخي .

العلماء الجهابذة المولفون

الشيخ زين الدين الحافظ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السبكي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م ، وأستاذ العصرين المملوكي والعثماني ، فكما تلقى عنه الكثيرون من علماء العصر المملوكي كذلك تلقى عنه الكثيرون من علماء العصر العثماني وحفلت إجازاتهم بذكره ، وصفه ابن حجر الهيثمي الأزهري المصري ومفتي الحرم المتوفى سنة ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م ، فقال" شيخنا زكريا الأنصاري أجل من وقع عليه بصري من العلماء العاملين ، والأئمة الوارثين وأعلى مَنْ عنه رويت ودريت من الفقهاء الحكماء المهندسين ، فهو عمدة العلماء الأعلام وحجة الله على مر الأيام حامل لواء المذهب الشافعي على كاهله ، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته ملحق الأحفاد بالأجداد المتفرد بعلو الإسناد ، ولم يوجد في عصر إلا من أخذ عنه مشافهة أو بواسطة[(١)] ، ومن أشهر مؤلفاته في الفقة «التحرير في فقه الشافعية»[(٢)] ، وتحفة الألباب بشرح تحرير تنقيح اللباب في فقة الشافعية[(٣)] ، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة في أصول الفقة[(٤)] ، وغاية الوصول إلى شبح لب الأصول[(٥)] ، والغرر البهية في شرح البهجة الوردية وهو شرحه الكبير على بهجة الحاوي المعروفة بالبهجة الوردية لابن الوردي في فقة الشافعية وهو جزءان في

(١) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٢) عبدالله بن حجازى الشرقاوى : حاشية على التحرير فى فقه الشافعية لزكريا الأنصارى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٧٩٩ب ، دار ٢٤١/١ ، ١٢٩ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٨٠٦ب ، دار ١٢٧/١ .

(٤) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٥٨٠ب ، دار ٢٧٧/١ .

(٥) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٥٣٠١ب ، دار ١٤٩/١ .

مجلدين[١] ، وفتاوى القاضي زكريا[٢] ، ومنهج الطلاب في فقة الشافعية[٣] ، ومنهج الأصول إلى تحرير الفصول ، وهو شرح على الفصول المهمة في علم مواريث الأمة لأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الهائم المتوفى سنة ٨١٥ هـ/ ١٤١٢م[٤] ، ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية في الفرائض [٥] .

وبما ألفه في علوم القرآن الكريم : «شرح البسملة والحمدنة»[٦] ، وشرح المقدمة الجزية في تجويد القرآن»[٧] ، وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن ، ذكر فيه الآيات المتشابهات المختلفة وغير المختلفة ، كما ضمنه نماذج من أسئلة القرآن الكريم وأجوبتها معتمدًا على تفسير الفخر الرازي[٨] ، وبما ألفه في علوم الحديث : «شرح الجامع الصحيح» للإمام الحافظ أبي الحسن بن الحجاج القشيرى الشهير بمسلم المتوفى سنة ٢٦١هـ/ ٨٧٤ م[٩] ، وفتح الباقى بشرح ألفية العراقي هو زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ/ ١٤٠٣م في مصطلح الحديث[١٠] ، وفتح العلام بشرح الأعلام بأحاديث الأحكام[١١] .

وبما ألفه في علمي النحو والصرف : «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» لجمال الدين أبي محمد عبدالله المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ/ ١٣٦١م[١٢] ، والدرر

(١) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٥٧٢٦ب ، دار ١٥١/١ .
(٢) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص ١١٢٨ مصدر سبق ذكره .
(٣) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٤٤٠ب ، دار ١٣٣/٣ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٢٦٤ب ، دار ١٣٥/٣ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٩٧٠ب ، دار ١٨٠/٣ .
(٦) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٠٣٥ .
(٧) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ١٧٩٩ ، وبدار الكتب نسخة تحت رقم ٢٥٨١١ب ، دار ٣٢١/١ .
(٨) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٢٣٢ .
(٩) المصدر ذاته : ج١ ، ص٥٥٥ ، ٥٥٨ .
(١٠) المصدر ذاته : ج١ ، ص١٥٦ ، وبدار الكتب نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٥٣١٤ب ، دار ١٦٢/٢ ، وأخرى تحت رقم ٦ مصطلح ، مصطلح ١٦٣ .
(١١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٠٣٠ ، دار ١٦٦/٢ .
(١٢) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٠٣٠ ، ١٠٢٩ .

السنية على شرح الألفية لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجباتى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٣م[١] ، والمناهج الكافية في شرح الشافية لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المتوفى سنة٦٤٦ هـ/ ١٢٨٤م في علم الصرف[٢] .

وما ألفه في آداب اللغةالعربية : «الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة» هي المعروفة بقصيدة البردة الميمية وبالكواكب الدرية من نظم شرف الدين أبي محمد بن سعيد البوصيرى المتوفى سنة ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥م ، وهي ١٦٢ بيتًا مطلعها :

أمن تذكر جيران بذى سلم   مزجت دمعا جرى من مقلة بدم[٣]

وما ألفه في المنطق : شرح إيساغوجى لأثير الدين الأبهري المتوفى بعد سنة٦٣٢هـ/ ١٢٣٤م[٤] ، وإيساغوجى عبارة يونانية معناها الكليات الخمس ، وهي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام[٥] ، والمطلع ، وهو شرح آخر لإيساغوجى في المنطق[٦] ، وما ألفه في أدب البحث «فتح الوهاب بشرح الآداب»[٧] ، وما ألفه في علم أصول الدين والعقائد المسمى بعلم الكلام[٨] ، «شرح الطوالع الأنوار» للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م[٩] ، وما ألفه في التصوف ،« أسئلة رفعت إليه في الأقطاب والأنجاب والأبدال وإجاباته عليها»[١٠] ، و الفتوحات الإلهية في نفع أنواع الذوات الإنسانية ، في اثنى عشر فصلاً[١١] .

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص١٥٢ ، ١٥١ ، وبدار الكتب نسخة مخطوطة تحت رقم ٥٧٠٠هـ ، دار ٣٥١/١ .
(٢) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٠٢٠ ، ١٠٢١ .
(٣) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٣٣١ ، ١٣٣٦ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩٠ج ، دار ١٥/٢ .
(٥) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج١ ، ص٢٠٦٠ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٩٢٩و ، دار ٧٠/٣ .
(٧) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٢٣٦ .
(٨) طاش كبرى زادة : مفتاح السعادة : ج٢ ، ص١٥٠ .
(٩) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١١١٦ ، ١١١٧ .
(١٠) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٥٤٤ب ، دار ٤٧/٢ .
(١١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢١٦٣٠ب ، دار ١٧٥/٢ .

ومما ألفه في الدعوات والأذكار : «الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة» ،هي القصيدة المنفرجة التي نظمها أبو الفضل يوسف بن محمد التوزري نسبة إلى توزر مسقط رأسه في الجنوب التونسي المعروف بابن النحوي من علماء القرن السابع الهجري ومطلعها :

اشــتـــدى أزمـــة تنفـــرجى قـــــد أذن ليـلـك بـالـبـلـج[١]

وحلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة بالليل والنهار [٢] ، ومما ألفه في الأخلاق : « رسالة في الترخيص والإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام على وجه البر والتوقير والاحترام لا على وجه الرياء والإعظام» ، وقد جمع مؤلفها فيها أدلة الخلف والسلف[٣] ، ومما ألفه في العروض والقافية ،« فتح رب البرية بشرح الخزرجية» [٤] ، ومما ألفه في علوم البلاغة «أقصى الأماني في البيان والبديع والمعاني»[٥] ، و«فتح منزل المثانى بشرح أقصى الأمانى في البيان والبديع والمعاني» [٦] ، ومما ألفه في الطب : «تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين» ، رتبه على أربعة عشر فصلاً وخاتمة[٧] ، ومما ألفه في العلوم والتراث « علم المكتبات» ، «اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» ، وقد ذكر فيه مؤلفه أصناف العلوم وحدودها[٨] .

الشيخ القطب المجتهد تاج العارفين أبو الحسن محمد البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة ٩٥٢هـ/١٥٤٥م ، روى تلميذه ابن ظهيرة المكي في ترجمة ألفها لشيخه هذا أن شيخه أبا الحسن أخبره بأن مؤلفاته تزيد على أربعمائة مؤلف في مختلف العلوم والفنون[٩] ،

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٢٣٥٣ب ، دار ٥٦/١ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٥٠٠ب ، دار ٢٥٨/١ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٢٧٠ب ، دار ٣٨٢/١ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٧٣٣هـ ، دار ١٦٣/٢ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٢٦٢هـ ، دار ٦٨/١ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٠٢٥ب ، دار ١٧٠/١ .
(٧) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٥٧٣٢٣ب ، دار ١٣٥/١ .
(٨) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٥٧١ ، ١٥٧٠ .
(٩) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، مخطوط سبق ذكرها ، ص ٤٩ ، ٤٦ .

فمن مؤلفاته في علوم القرآن الكريم ، « تأدية الأمانة» في قوله سبحانه وتعالى « إنا عرضنا الأمانة » ، رسالة رتبها على أربعة مقاصد[١] ، و« تسهيل السير» وهو تفسير للقرآن الكريم ، و«الواضح الوجيز» وهو تفسير للقرآن الكريم أيضًا[٢] ، وتفسير القرآن العظيم وهو في مجلدين[٣] ، ومن مؤلفاته في الحديث ،«الحافل في السُّنَّة» ، والسبعون والأربعون المختارة من الأحاديث النبوية ، ومن مؤلفاته في السيرة والتاريخ ، السيرة النبوية[٤] ، وشرح الروض الأنف ، و الروض الأنف من تأليف الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ / ١١٨٥م[٥] ، ونزهة الأبصار في فضائل الأنصار[٦] ، ومن مؤلفاته في فقه الإمام الشافعي «شرحا الإرشاد»[٧] ، والإرشاد من تأليف أبي الفضل بدر الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الشافعي المتوفى سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م[٨] ، وشرح العباب[٩] ، وهو العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب من تأليف القاضي صفي الدين أبي السرور أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الرحمن المرادي المعروف بالمزجد الشافعي الزبيدي المتوفى سنة ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م[١٠] ، وشرح المنهاج ، وهو منهاج الطالبين لمحيي الدين أبي زكرياء يحيي بن شرف بن مرى النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م[١١] ، وهذه الشروح هي : «بلغة المحتاج» ، والعهدة ، وكنز المحتاج ومطلب المحتاج ، وهادى المحتاج[١٢] ، ومن مؤلفاته في أصول الفقه : «نظم جمع الجوامع» ، وجمع الجوامع من تأليف

---

(١) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج١ ، ص٢٧٠ .
(٢) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، ص ٤٨ .
(٣) مخطوطة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة تحت رقم ١٨ تفسير ، المدينة ١١٨ .
(٤) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، ص ٤٨ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢١٥٣٥ب ، دار ٢٥/٣ ، ١٠٦ .
(٦) مخطوطة بالمكتبة المحمدية بتونس تحت رقم ٤٨٠٨ تاريخ ، تونس ٤٧١ ، ٤٧٠ .
(٧) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، ص ٤٨ .
(٨) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٠ فقه شافعى ، دار ٣٦/١ .
(٩) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، ص ٤٨ .
(١٠) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٠١٤ب ، دار ١٢٠/١ ، ١٢١ .
(١١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٩٦٠ب ، دار ١٣١/٣ .
(١٢) ابن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية ، ص ٤٨ .

تاج الدين أبي عبد الوهاب السبكي المتوفى سنة ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م ، ومن مؤلفاته في النحو والصرف : «شرح ألفية ابن مالك» ، وشرح الوردية في النحو [١] ، والوردية من تأليف عمر بن مظفر بن عمر بن محمد المشهور بابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م ، ومن مؤلفاته في البلاغة ، «نظم التلخيص» ، هو تلخيص المفتاح لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م[٢] ، ومن مؤلفاته في التصوف «تحفة واهب المواهب»[٣] ، ومن مؤلفاته في العقائد «تأبيد المنة بتأييد أهل السنة»[٤] .

الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي ، إمام الصوفية المحمدية في عصره المتوفى سنة ٩٧٣ هـ/ ١٥٥٦م[٥] ، من مؤلفاته في علوم القرآن ، «الجوهر المصون في علوم كتاب الله المكنون» ، وهو مشتمل عل نحو ثلاثة آلاف علم منشورة على سور القرآن الكريم[٦] ، ومن مؤلفاته في علم الحديث ، «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير»[٧] ، و«كشف الغمة عن جميع الأمة» ، جمع فيه أدلة المذاهب الأربعة بدون ذكر أسانيدها ؛ اكتفاء بعلم أهل كل مذهب بأسانيدها ، ومشارق الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية ، جمع فيه مؤلفه أحاديث الترغيب والترهيب وجعله على قسمين مأمورات ومنهيات ، وأدخل في المأمورات المندوبات كما أدخل في المنهيات المكروهات ، وقد عده الشعراني من نفائس المؤلفات ، والمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين ، خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب كشف الظنون[٨] ، ومن مؤلفاته في الفقه وأصوله : «الاقتباس في علم

(١) المصدر والصحيفة السابقان .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٢٧٩هـ ، دار ١/١٨١ .
(٣) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج١ ، ص٣٧٦ .
(٤) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٢٦٨ ، ٣٣٦ .
(٥) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٣٧٢ ـ ٣٧٤ .
(٦) الشعرانى : لطائف المنن والأخلاق ، ج١ ، ص٤٣ .
(٧) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٣٧٣ .
(٨) الشعرانى : لطائف المنن ، ج١ ، ص٤٣ ، ٤٤ .

القياس» ، وهو في أصول الفقه[١] ، وشرح جمع الجوامع[٢] ، وجمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي من تأليف تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ/ ١٣٦٩ م ، وفتاوى الشعراني» ، والفتح المبين في ذكر جملة من أسرار الدين ، وهو رسالة في الأركان الخمسة للإسلام[٣] ، ومفخم الأكباد في بيان مواد الاجتهاد» ، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول» [٤] ، ومن مؤلفاته في العقائد : «فرائد القلائد في علم العقائد» ، وكشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان ، ذكر الشعراني في كتابه «لطائف المنن» أنه ضمَّنَ هذا الكتاب نيفًا وسبعين سؤالاً وإجاباتها في التوحيد ، وهذه الأسئلة تمت توجيهها إليه علماء الجن في عصره ، ومن مؤلفاته في العقائد ، «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»[٥] ، ومن مؤلفاته في التاريخ والتراجم ، «سلفهم الطاهر»[٦] ، والطبقات الكبرى ، هي طبقات الصوفية من أبي بكر الصديق- رضى الله عنه- إلى عصر المؤلف سنة ٩٥٢ هـ/ ١٥٤٥ م[٧] ، وفتح الوهاب بذكر الآل والأصحاب[٨] ، «المآثر والمفاخر في علماء القرن العاشر»[٩] ، ومن مؤلفاته في علم النحو ، «المقدمة النحوية في علوم العربية»[١٠] ، أما مؤلفاته في التصوف والأخلاق والمواعظ ؛ فقد ذكرت المصادر التاريخية في العصر العثماني أسماء اثنين وعشرين كتابًا في التصوف والأخلاق والمواعظ بينهما ذكر الشعراني نفسه في كتاب لطائف المنن أسماء عشرة كتب فقط ، وذكر ابن العماد الحنبلي وحاجى خليفة أسماء كثيرة من مؤلفات الشعراني منها في علم التصوف والمواعظ والأخلاق ما أتم اثنين وعشرين كتابًا ، نذكر منها

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤٤ .
(٢) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج١ ، ص٥٩٦ .
(٣) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٢٢٤ ، ١٢٣٤ .
(٤) الشعرانى : لطائف المنن ، ج١ ، ص٤٣ .
(٥) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤٣ ، ٤٤ .
(٦) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج١ ، ص ٤٨٨ .
(٧) طبع القاهرة بدون تاريخ فى جزئين .
(٨) حاجى خليفة : كشف الظنون : ج٢ ، ص١٢٣٦ .
(٩) المصدر ذاته : ص١٢٣٦ .
(١٠) المصدر ذاته : ص١٨٠٤ .

-على سبيل المثال- الكتب الثلاثة الآتية : «قواعد الصوفية»[١] «لطائف الأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق» جزءان[٢] ، ولوائح الخذلان على كل من لم يعمل بالقرآن»[٣] .

الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمدبن حجر الهيتمي الأنصاري المصري الأزهري ، مفتي الحرم الشريف المتوفى سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م ، وقد تلقى عن الهيتمي طبقة المثقفين التي عاصرته في مصر ؛ فلما انتقل إلى الحرم وتقلد هناك منصب الإفتاء ؛ صار كعبة يحج إليها طلاب العلم من جميع أرجاء العالم الإسلامي[٤] ، وقد كتب الشيخ العلامة أبوبكر ابن محمد بن محمد بن عبد الله أبا عمرو اليمني تاريخ أستاذه ، ابن حجر الهيتمي في رسالة عنوانها « ترجمة ابن حجر الهيتمى»[٥] ، فبدأ بذكر أساتذته الذين تلقى العلم عنهم بالأزهر الشريف ، ثم سرد أسماء تسعة وتسعين مؤلفًا ، ألفها شيخه ابن حجر في مختلف العلوم والفنون ، وتتفق مؤلفات ابن حجر الهيتمي في منهجها وأهدافها مع مؤلفات زين الدين بن نجيم المصري[٦] ؛ فلقد غطت هذه المؤلفات وتلك حاجة العصر من الأحكام الفقهية التي دعت إليها وقائع هذا العصر وأحواله ، فمما ألفه ابن حجر الهيتمي في الحديث « الأربعون حديثًا العدلية في تعظيم المسلم والزجر عن سبه»[٧] ، والأربعون حديثًا في الجهاد ، وأشرف الوسائل إلى فهم الشمائل[٨] ، والإفصاح عن أحاديث النكاح [٩] ، وجمر الغضا لمن تولى الفضا[١٠] ، وختم البخاري[١١] ، والفتح المبين في شرح الأربعين

(١) الشعرانى : لطائف المنن ، ج١ ، ص٤٣ .
(٢) طبع القاهرة : سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م .
(٣) الشعرانى : لطائف المنن ، ج١ ، ص٤٣ .
(٤) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٣٧١ ، ٣٧٢ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٧١ تاريخ تيمور .
(٦) توفى سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٣م ، وهو من العلماء المختصين فى الفقه .
(٧) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٥٩٢٩ب ، دار ١٣٠/١ .
(٨) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٣٢١ب ، دار ٥١/١ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٦٥/١ .
(١٠) الفضا : شجر صلب يصنع منه أجود أنواع الفحم .
(١١) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٥ .

النووية[١] ، والفضائل الكاملة أربعون حديثًا في عدل الولاة[٢] ، ومما ألفه في الفقه وأصوله ، «إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام»[٣] ، والاتحاف ببيان أحكام إجارة الأوقاف[٤] ، وأحكام الإمامة ، وأحكام الحرام ، وأحكام الحيض[٥] ، وإصابة الأغراض في سقوط الخيار بالأعراض ، والإعلام بقواطع الإسلام في الإفتاء[٦] ، والإمداد في شرح الإرشاد[٧] ، وإرشاد المحتاج إلى شرح المنهاج من تأليف بدر الدين أبي الفضل محمد ابن قاض شهبة الأسدي الشافعي المتوفى سنة ٨٧٤ هـ/ ١٤٦٩ م ، والانتباه لتحقيق عويص مسائل الإكراه»[٨] ، وإيضاح المقرر من أحكام المحرر من الآراء في حكم الطلاق المعلق بالإبراء[٩] ، والإيعاب بشرح العباب[١٠] ، والعباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي ، والأصحاب من تأليف القاضي صفي الدين أبي السرور أحمد بن عمر المرادي المعروف بالمزجد المتوفى سنة ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٣ م[١١] ، وتحرير المقال فيما خولف من آداب وأحكام مؤدبي الأطفال ، وتحذير الثقات من تناول القات ، وتحفة المحتاج ، وتحقيق الحكم بالموجب[١٢] ، وتنوير البصائر والعيون بإيضاح بيع ساعة من قرار العيون[١٣] ، وقد سماه باعمرو بـ «المستعذب في حكم بيع الماء» أو ساعة من قراره[١٤] ، وحسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل ، وحكم الخل[١٥] ، ودر

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٢٢٨ب ، دار ١٦٩/٢ .
(٢) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٥ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٦٣٠٠ب ، دار ٨/١ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٨/١ .
(٥) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص ٩ ، ١٠ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣١٨٨ب ، دار ٦٢/١ .
(٧) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٥ .
(٨) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٨٠/١ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٩٢/١ .
(١٠) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٦ ، ١٠ .
(١١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢١٦١٤ب ، دار ١٨٨/١ .
(١٢) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٥ ، ٧ .
(١٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ١٨٨/١ .
(١٤) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٧ .
(١٥) المصدر ذاته : ص١٠ .

الغمامة في الطيلسان والعمامة[١] ، والدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود»[٢] ، و«دفع الشبه والريب عن حكم الإقرار بأخوة الزوجة المعروفة النسب»[٣] ، و«الذيل على تحرير المقال فيما خولف من آداب وأحكام مؤدبي الاطفال»[٤] ، و«سوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف : من مات من غير ولد[٥] ، وشرح السراجية في الفرائض[٦] ، والشرح الصغير للإرشاد ، وشرح مختصر أبي الحسن البكري ، وهو أحد شيوخه ، و«العتقاء في الوقف» ، والعمل بالمفهوم في الوقف[٧] ، والفتاوى الهيتمية ، وهي في خمسة مجلدات اشتملت على الأسئلة التي وردت إليه من مختلف الأمصار ، وهو بمكة وإجاباته عليها وقدريتها حسب تاريخ ورودها إليه[٨] ، وقرة العين بأن التبرع لا يبطله الدين[٩] ، وقواطع الإسلام على المذاهب الأربعة[١٠] ، وكشف الغبن عن ضل عن محاسن قرة العين ، وقد رد ابن حجر بهذا المؤلف على مفتي زبيد الذي طعن في كتاب «قرة العين» بأن التبرع لا يبطله الدين ، وأعلن علماء مصر والحرم تأييدهم لآراء ابن حجر الهيتمي مفتي الحرم ، وردهم لآراء أبي زياد مفتي زبيد[١١] ، وكشف النقاب عن مخبئات العباب ، وكف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع ، والمخاصمة في الدنيا ، ومسائل الإكراه ، الحسبي والشرعي في

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٣٠٥ .

(٢) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص١٠ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٣٢٠/١ .

(٤) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص١٠ .

(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ٤٦٨/١ .

(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٣١٢ب ، دار ٣٩/١ .

(٧) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١ .

(٨) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٣٢٢١ب ، دار ١٦١/٢ ، ماعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص١٢ .

(٩) المصدر ذاته : ص٧ .

(١٠) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٠٧٩ب ، دار ٢٢١/١ .

(١١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٢٤٥ب ، دار ٢٥٧/٢ ، باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٧ ، ٨ .

الطلاق[١] ، والمناهل العذبة في إصلاح ما هوى من الكعبة[٢] ، والمنهج القويم إلى شرح مسائل التعليم ، وقد قال الشيخ أبو بكر بن باعمرو عنه أنه قلّ أن تجد طالبًا ليس عنده هذا الكتاب ، ومن مؤلفاته في فقه الحكم والإدارة ، « إيضاح الأحكام فيما يأخذه العمال والحكام» ، ولقد قال عنه أبو بكر باعمرو إن هذا المؤلف قصد به شيخنا الرشوة التي يتقاضاها بعضهم ونصائح الولاة .

أما مؤلفاته في العقائد والأصول فمنها : «خروج المهدى المنتظر» ، و«شرح عقيدة ابن العراقي» ، والعراقي هو الشيخ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م ، وشرح مختصر إحياء علوم الدين ، وإحياء علم الدين من مؤلفات أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥هـ/ ١١١١م ، وشرح منظومة في أصول الدين ، وطريق الفوائد ، قال عنه تلميذه أبو بكر إنه اشتمل على النفائس دل عليه اسمه جعله كالتذكره والتعرف في الأصلين والتصوف ، والأصلان هما : أصول الدين ، وأصول الفقه[٣] ، والصواعق المحرقة في الرد على أهل الضلالة والابتداع والرفض والزندقة[٤] ، ومنظومة أصول الدين[٥] ، والنفحات المكية ، وقد رتبه مؤلفه على مقدمة وقسمين وخاتمة ، وجمل المقدمة فوائد تعرف بها القواعد الأصولية ، وجمل القسم الأول في علم الميزان وهو المنطق ، وجمل القسم الثاني في علم الكلام وهو أصول الدين ، وجعل الخاتمة في الرد على الشيعة والرافضة[٦] .

ومن مؤلفاته في النحو والصرف ، شرح ألفية ابن مالك ونظم الأجرومية[٧] ، وما ألفه في أدب اللغة العربية ، أفضل القرى لقراءة أم القرى أو المنح المكية في شرح الهمزانة ، وهي

---

(١) المصدر ذاته : ص٧ ، ٩ ، ١٢ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، دار ١١٢/٣ .
(٣) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٦ ، ١١ ، ١٢ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٩٧٥٥ج ، دار ١٠٤/٢ .
(٥) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص١١ .
(٦) المصدر ذاته : ص١٠ ، ١١ .
(٧) المصدر ذاته : ص١١ .

همزية البوصيري المشهورة بالبردة الهمزية التي مطلعها :

كيف ترقى رقيك الأنبياء يا سماء ما طاولتها سماء[١]

كما يعتبر نظم الأجرومية السابق ذكره مقدرة أدبية وتراثًا أدبيًا ، ومما ألفه في التاريخ والسير والتراجم : «إتمام النعمة الكبرى على العالم بمولد سيد بنى آدم»[٢] ، والإسراء والمعراج ، وتطهير اللسان والجنان عن الخطور والتفوه بسب معاوية بن أبي سفيان[٣] ، والخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعماني[٤] ، ومبلغ الآدب في فضل العرب ، ومختصر تاريخ الخلفاء ، وتاريخ الخلفاء من مؤلفات جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ/ ١٥٠٥م ، ومشيخته وأسانيده[٥] ، والمناهل المذبة في إصلاح ما وهي من الكعبة[٦] ، ومما ألفه في الطب النبوى : «الإفادة لما جاء في المرض والعبادة»[٧] ، وكشف الغبن عن أحكام الطاعون وأنه لا يدخل البلدين ، أي مكة والمدينة ، ومما ألفه في المواعظ والتصوف والأخلاق : « إرشاد ذوي الفتا والأناقة إلى ما جاء في الصدقة والضيافة ، والاستغفار من السوى» – ألفه ردًا على من أنكر قول شيخه أبي الحسن البكري أستغفر الله مما سوى الله ، أسنى المطالب في صلة الأقارب» ، وتطهير العيبة عن دنس الغيبة» ، و«تنبيه الأخيار عن معضلات وقعت في كتابي«الوظائف والأذكار» لجلال الدين السيوطي ، والزواجر عن اقتراف الكبائر ، ذكر ابن حجر في مؤلفه هذا عما يزيد على ستين وأربعمائة كبيرة ، وشرح الحزب الكبير لشيخه أبي الحسن البكري[٨] .

فمما تقدم ارتفعت أقوى حجة على تلك القوة العلمية التي كان يتمتع بها كثيرون من علماء الأزهر في هذا العصر ، ولا بأس أن نضيف أدلة أخرى تمثلت في شهادات علماء اليمن والحرم ومصر لابن حجر الهيتمي الأزهري مفتي الحرم بالتفوق فقهيًا وعلميًا على

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٥٨٤٤ز ، دار ١٢١/٣ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٤٤٣ج ، دار ١١/١ .
(٣) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص١٠ ، ١١ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٩٦٧٢ح ، دار ٣٠٢/١ .
(٥) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٥ ، ١١ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٤٣٤٠ ، دار ١١٢/٣ .
(٧) المصدر ذاته : دار ٦٤/١ .
(٨) باعمرو : ترجمة ابن حجر الهيتمى ، ص٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

مفتي اليمن ، فيذكر تلميذه أبو بكر باعمرو واليمنى أن خلافًا علميًا تفاقم بين شيخه ابن حجر الهيتمي مفتي الحرم وابن زياد مفتي اليمن ؛ عندما ألف شيخه ابن حجر كتابه «قرة العين» بأن التبرع لا يبطله الدين فخالفه الشيخ ابن زياد مفتي اليمن في موضوع هذا الكتاب ، ودون حججه الفقهية في كتاب «بغية المسترشدين» فألف ابن حجر كتابه «كشف الغبن عمن ضلَّ عن محاسن قرة العين» ، رد فيه على ما جاء في كتاب مفتي اليمن « بغيه المسترشدين» وحكم الأئمة الأعلام في اليمن والقاهرة و البلد الحرام بأن الحق والصواب فيما جاء بكتابي ابن حجر مفتي الحرم ، ومدحه بعضهم بقصائد كشفت عما كن في نفوس علماء الحرام من إجلال علمي لمفتيهم ابن حجر وعن مدى إفادتهم وإفادة العلماء وطلاب العلم في معظم الأقطار الإسلامية من مؤلفه التي سارت مسار الشمس والقمر .

الشيخ عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادي المناوي القاضي الشافعي ، المتوفى سنة ١٠١٣ هـ/ ١٦٢٢م ، تلق عن كبار علماء الأزهر ، ولما برع ألف في العلوم على مختلف أنواعها ، وكان حجة ثبتًا من أهل عصره ، ولما تولى التدريس بالمدرسة الصالحية حسده جماعة من علماء عصره وتحدوه في مجالس درسه ؛ فظهر علمه وبرزت فضيلته وتتلمذ عليه عدد كبير من علماء عصره ، وقد عد له المحبي في تاريخه سبعة وثمانين مؤلفًا ، ثم قال إن له مؤلفات أخرى غير هذه فهو أعظم هذا العصر آثارًا ومؤلفاته كانت متداولة كثيرة النفع يتهافت الناس عليها ويتغالون في أثمانها[١] ، فمما ألفه في التفسير «تفسير سورة الفاتحة» ، وآيات من سورة البقرة ، وما ألفه في الحديث النبوى وعلومه «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية»[٢] ، والأدعية المأثورة بأحاديث المأثورة [٣] ، وإسعاف الطلاب بترتيب أحاديث الشهاب[٤] ، وشهاب الأخبار في الحكم والأمثال ،

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٠ - ٤١٧ .
(٢) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١٠ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣١٧ب ، دار ٤٤/١ .

والأحاديث النبوية للعلاَّمة القاضي أبي عبد الله محمد سلامة بن جعفر القضاعي المتوفى سنة ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م[١] ، وقد رتب هذا الكتاب القاضي المناوي ترتيبًا أبجديًا في مؤلفه السابق الذكر ورمز أمام كل حديث برمز خاص ، دالاً بذلك على أمهات كتب الحديث التي جمع منها القضاعى أحاديثه ؛ « بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين»[٢] ، والتيسير على الجامع الصغير» في ثلاثة أجزاء[٣] ، والجامع الصغير للسيوطي المتوفى ٩١١هـ/ ١٥٠٥م ، والجامع الأزهر من حديث النبي الأنور ، وقد جمع فيه مؤلفه ثلاثين ألف حديث لم ترد في الجامع الكبير لجلال الدين السيوطي ، وشرح الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية ، وشرح الأربعين النووية ، والأربعون النووية لمحيى الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٨م ، وشرح الجامع الصغير ، والجامع الصغير للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ/ ١٥٠٥م ، والفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي[٤] ، وفيض القدير بشرح الجامع الصغير[٥] ، وكنز الحقائق في حديث خير الخلائق ، وقد جمع فيه مؤلفه من الأحاديث القصار عشرة أجزاء ، كل جزء منها احتوى على ألف حديث ، وكل حديث منها لا يتجاوز نصف السطر ، ويمكن قراءته طردًا وعكسًا[٦] ، «كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق» ، وهو يحتوي على عشرة آلاف حديث رجع فيها المؤلف إلى صحيحي البخاري ومسلم ثم رتبها ترتيبا أبجديًا[٧] ، والمجموع الفائق من حديث خاتمة رسل الخلائق ، جمع فيه عددًا كبيرًا من الأحاديث ببيان رُتْبته عند علماء المصطلح ، ومفتاح السعادة بشرح الزيادة - أي الأحاديث التي زادها على ما جمعه السيوطي في الجامع الصغير ، والمنكر والمتروك

---

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٥٨١٣ب ، دار ٩٦/٢ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ .

(٣) ثلاثة أجزاء مخطوطات بمكتبة صرفية عاصمة بلغاريا : الجزء الأول تحت رقم op ، ٢٤٠٠ ، بلغاريا ٢٣٨ .

(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ ، ٤١٣ ، وحاجى خليفة : كشف الظنون ، ج١ ، ص١٩٣ ، وإسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١٠ ، ٥١١ .

(٥) مخطوطة بمكتبة صوفية بلغاريا تحت رقم op ، ٧٦٤ .

(٦) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ .

(٧) مخطوطة بمكتبة صوفية عاصمة بلغاريا تحت رقم op ، ٢٤٠٠ ، بلغاريا ٢٣٨ .

والضعيف -في مصطلح الحديث» ، ونتيجة الفكر في شرح نخبة ابن حجر في أصول الحديث ، ونخبة الكنوز في سر الرموز ، أي رموز الحديث[١] ، واليواقيت والدرر بشرح نخبة ابن حجر [٢] ، وهو أحمد بن علي بن محمد قاضي القضاة الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٢٥ هـ/١٤٤٨م ، ومن مؤلفاته في الفقه وأصوله : «إتحاف الطلاب بشرح العباب» ، والعباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي ، والأصحاب من مؤلفات القاضي صفي الدين أبي السرور المرادي المعروف بالمزجد المتوفى سنة ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٣م ، وإتحاف الناسك بمناسك الحج على الأربعة مذاهب ، والإحسان ببيان أحكام الحيوان ، وإحسان التقرير بشرح التحرير ، والتحرير في فقه الشافعية لأبي يحيي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م ، وتهذيب التسهيل في أحكام المساجد ، وتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ، وهو كتاب لم يسبقه عالم إلى مثله ، فصّل فيه أحكام الأوقاف وقضاياها ، وحاشية على إتحاف الطلاب بشرح العباب ، وشرح على منهج الطلاب في فقه الشافعية لأبي يحيي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ/ ١٥٢٠م[٣] ، وشرح على ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه[٤] ، والورقات من تأليف أبي المعالي عبد الملك بن يوسف الجويني إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨هـ/ ١٠٨٥ م[٥] ، وشرح نبذة شيخ الإسلام في فضل ليلة النصف من شعبان ، وشيخ الإسلام هو أستاذ المؤلف الشيخ محمد البكري الصديقي ، وفتح الرءوف القادر بعبده العاجز القاصر في آداب القضاء ، والفتح السماوي بشرح بهجة الحاوي ، وبهجة الحاوي أو البهجة الوردية من تأليف زين الدين عمر بن مظفر ابن عمر بن محمد المشهور بابن الوردي[٦] ، والمتوفى سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م[٧] ،

---

(١) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٣ ، ٤١٤ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١١ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٠م ، وأخرى تحت رقم ٩١ مصطلح تيمور ، حديث الدار : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٣) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ ، ٤١٥ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١٠ ، ٥١١ .
(٤) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٤٨٩ج ، دار ١٩٦/١ .
(٦) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ ، ٤١٥ .
(٧) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٩٦٦ب ، دار ١١٣/١ .

والفرائض »وفضل ليلة القدر ، والمباح في علم المنهاج[١] ، والمنهاج من مؤلفات محيي الدين أبي زكريا يحيي بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧م[٢] ، والنزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية ، ومن مؤلفاته في العقائد والأصول « إعلام الأعلام بأصول فني المنطق والكلام» ، والتفصيل بين الملك والإنسان في العقائد[٣] ، وشرح على قصيدة بدء الأمالي في التوحيد[٤] ، وشرح نظم العقائد لابن أبي شريف ، وغاية الأماني في شرح العقائد للتفتازاني[٥] ، ومن مؤلفاته في المنطق : « إعلام الأعلام بأصول فني المنطق والكلام» ، والتوقيف على مهمات التعاريف[٦] ، ومن مؤلفاته في اللغة : «شرح القاموس المحيط» والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط في مجلدين[٧] ، والقاموس المحيط من تأليف مجد الدين محمد بن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي المتوفى سنة ٨١٧ هـ/ ١٤١٥م[٨] ، وفي النحو والصرف : «شرح على الشمعة المضية في علم العربية» ، والشمعة المضية من مؤلفات جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ/ ١٥٠٥م ، ومن مؤلفاته في البلاغة ، «عماد البلاغة» ، وفي الأدب ، الأمثال ، ومن مؤلفاته في التاريخ والتراجم والسير : «أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب» ، أي النبي محمد ، «تاريخ الخلفاء» ، وترجمة الإمام الشافعي ، وترجمة السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنهما ، وترجمة الشيخ على الخواص ، وتوضيح فتح الرؤوف المجيب ببيان خصائص الحبيب» ، والدرر السنية في السيرة الزكية ، أي سيرة النبي محمد ﷺ[٩] ، «شرح ألفية

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢٠ ، ص٤١٤ ، ٤١٥ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٩٦٠ب ، دار ٣/١٣١ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٥ ، ٤١٣ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١٠ .
(٤) مخطوطة بمكتبة حكمت عارف بالمدينة المنورة ، تحت رقم ٨٩ ، ٩٠ ، لغة المدينة ٥١ .
(٥) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٣ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١١ .
(٦) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٣ ، ٤١٤ .
(٧) مخطوطة بمكتبة حكمت عارف بالمدينة المنورة ، تحت رقم ٨٩ ، ٩٠ ، لغة المدينة ٥١ .
(٨) حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج٢ ، ص١٣٠٧ ، ١٣٠٩ .
(٩) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ ، ٤١٦ ، حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج٢ ، ص١١٦٤ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج٢ ، ص٥١٠ .

السيرة» ، وألفية السيرة من نظم الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م ، وشرح الباب الأول من الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ ، والشفاء من تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ /١١٤٩م ، والصفوة بمناقب بيت آل النبوة ، وفتح الرؤوف المجيب ببيان خصائص الحبيب ، وهو النبي ﷺ ، وفردوس الجنان في مناقب الأنبياء المذكورين في القرآن ، والقول الباسم في شرح الشمائل ، أي شمائل النبي ﷺ ، والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية ، ومن مؤلفاته في التصرف والأخلاق : « إرسال أهل التعريف» ، وإرغام أولياء الشيطان بذكر مناقب أولياء الرحمن[١] ، والدرر الجوهرية في شرح الحكم العطائية»[٢] ، والحكم العطائية من تأليف الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري المتوفى سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م[٣] ، والدرر المنضود في ذم البخل ومدح الجود» ، وشرح على رسالة ابن سيناء في التصوف» ، وشرح على رسالة الشيخ ابن علوان» ، وشرح على منظومة ابن العماد في آداب الصوفية» ، وشرح المشاهد ، هي للشيخ الأكبر ابن العربي» ، وشرح منازل السائرين ، والمطالب العلية في الأدعية الزهية ، ومما ألفه في علم النفس والروح : «شرح على ألفية ابن الوردي في المنامات»[٤] ، وهو زين الدين عمر بن مصطفي المشهور بابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م ، وشرح قصيدة ابن سينا العينية في بيان أحوال النفس الناطقة[٥] ، ومما ألفه في الطب : «بغية المحتاج إلى معرفة أصول الطب والعلاج» ، والتشريح والروح وما به صلاح الإنسان وفساده ، و«منحة الطالبين لمعرفة أسرار الطواعين» ، والنزهة الزهية في أحكام الحمام الشرعية والطبية ، ومما ألفه في علوم الحكم والسياسة : « الجواهر المضية في بيان الآداب السلطانية» ، وفي علم الحيوان والنبات ،

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ ، ٤١٥ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١١ ، ٥١٠ .

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٧٢٦ب ، دار ٣١٤/١ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٩٦٣ب ، دار ٢٨٣/١ .

(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٦ .

(٥) مخطوطة بدار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ٦٣٣٠ ، عام الظاهرية ٥٤/١ ، ٥٥ .

«دلائل خلق الإنسان» ، وغاية الإرشاد في معرفة أحكام الحيوان والنبات والجماد ، وقرة عين الإنسان بذكر أسماء الحيوان والنبات ، ومما ألفه في الألغاز والحيل : «بلوغ الأمل في الألغاز والحيل» ، ومما ألفه في مجموعة العلوم البحوث العامة : «تذكرة المناوي» ، وقد اشتملت على رسائل عظيمة في مختلف فروع العلم يصلح أن تكون كل منها مؤلفًا مستقلاً[1] ، والرؤوف الصمد بشرح صفوة الزبد[2] ، وقد اشتمل هذا الكتاب على علوم أربعة هي : أصول الدين ، وأصول الفقه ، والفقه ، والتصوف ، وصفوة الزبد من مؤلفات شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن بن أرسلان الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤هـ/ ١٤٤٠م[3] ، وفضل العلم وأهله ، وكتاب العلوم العشرة ، وهي : أصول الدين ، وأصول الفقه ، والفروع ، والفرائض ، والنحو والتصرف ، والفلك ، والطب والتشريح[4] .

المحدث الفقيه مرعى بن يوسف بن أبي بكر الكرمي المقدس الحنبلي ، كان من كبار العلماء الحنابلة بمصر ، كما كان مدرسًا بالأزهر وشيخًا لمدرسة السلطان حسن بالقاهرة ، وقد توفي سنة ١٠٣٣هـ /١٦٣٣م ، له سبعون مؤلفًا في مختلف العلوم والمعارف ، فمنها في علوم القرآن العظيم :« أحكام الأساس في قوله تعالى : « إن أول بيت وضع للناس» ، وأزهار الفلاة في آية قصر الصلاة ، والآيات المحكمات والمتشابهات ، والبرهان في تفسير القرآن ، وبهجة الناظرين في آيات المستدلين ، وقد اشتمل هذا المؤلف على عجائب الأحكام القرآنية وغرائبها[5] ، وفتح المنان بتفسير آية الامتنان ، وقلائد العقبان في قوله تعالى« إن الله يأمر بالعدل والإحسان» ، و«قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن» ، و«الكلمات البينات في قوله تعالى : «وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ، ومن مؤلفاته في الحديث ، «الفوائد

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٥ ، ٤١٦ ، حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج١ ، ص٦١٧ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٥١٠ ، ٥١١ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٤ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٥٤١ب ، دار ١٠١/٢ .

(٤) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٤١٥ .

(٥) المرجع ذاته : ج٤ ، ص ٣٥٩ ، ٣٥٨ .

الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» ، ومن مؤلفاته في العقائد «إتحاف ذوي الألباب في قوله تعالى يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» ، وإرشاد ذوي الأفهام لنزول عيسى عليه السلام ، وإرشاد ذوي العرفان لما في العمر من الزيادة والنقصان ، وإرشاد من كان قصده لا إله إلا الله وحده ، وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات ، أي أسماء الله تعالى وصفاته ، وتحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان ، وتحقيق الخلاف في أصحاب الأعراف ، وتنبيه الماهر على غير ما هو المتبادر من الأحاديث الواردة في الصفات ، وتوضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان ، وتحقيق المقالة هل الأفضل في حق النبي الولاية أو النبوة أو الرسالة ؟ وتوفيق الفريقين على خلود أهل الدارين ، ورفع التلبيس عمن توقف فيما كفر به إبليس ، والروض النضر في الكلام على الخضر ، ومرآة الفكر في المهدي المنتظر ، ومن مؤلفاته في الفقه : «الأدلة الوفية بتصويب قول الفقهاء والصوفية» ، وإيقاف العارفين على حكم أوقاف السلاطين ، وتحقيق البرهان في شأن الدخان الذي يشربه الناس الآن ، وتحقيق الرجحان بصوم يوم الشك في رمضان ، وتشويق الأنام إلى الحج إلى بيت الله الحرام ، وتهذيب الكلام في حكم أرض مصر والشام ، والحجج المبينة في أبطال اليمين مع البينة[1] ، ودليل الطالب في الفقه ، ورياض الأزهار في حكم السماع والأوتار والغناء المشاهد والقبور ، وغاية المنتهي في الفقه ، وهو متن كبير جمع فيه مؤلفه من المسائل أقصاها وأدناها ، ونهج فيه نهج المجتهدين في التصحيح والاختبار والترجيح ، وفتاوى ابن يوسف الحنبلي ، واللفظ الموطا في بيان الصلاة الوسطى ، ومحرك سواكن الغرام إلى الحج إلى بيت الله الحرام ، والمسائل اللطيفة في الحج والعمرة الشريفة ، ومقدمة الخائض في علم الفرائض ، ونزهة الناظرين في فضائل الغزاة والمجاهدين ، ومن مؤلفاته في النحو والصرف : «دليل الطالبين لكلام النحويين» ، وقرة عين الودود بمعرفة المقصور والممدود ، ومن مؤلفاته في البلاغة :« القول البديع في علم البديع» ، وفي الأدب : «بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات» ، و ديوان الإمام مرعى بن يوسف الحنبلي ، ومنية المحبين وبغية

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

العاشقين ، ومن مؤلفاته في التاريخ والتراجم والسيرة : « تشكين الأشواق بأخبار العشاق» ، و تلخيص أوصاف المصطفي ، وذكر من بعده من الخلفاء ، وتنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين[١] ، وقلائد العقيان في فضائل سلاطين آل عثمان [٢] ، والكواكب الدرية في مناقب بن تيمية[٣] ، ومسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب[٤] ، ونزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين[٥] ، وبما ألفه في التصرف والحكمة : «الأدلة الوفية بتصويب قول الفقهاء والصوفية» ، والحكم الملكية والكلام الأزهرية ، وروض العارفين وتسليك المريدين ، وسلوك الطريقة في الجمع بين كلام أهل الشريعة والحقيقة ، والمقصود بأهل الشريعة الفقهاء ، وبأهل الحقيقة الصوفية ، وبما ألفه في الأخلاق والمواعظ : «إخلاص الوداد في صدق الميعاد» ، وبشرى ذوي الإحسان لمن يقضى حوائج الإخوان ، وبشرى من ستبصنر وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، ودليل الحكام في الوصول إلى دار السلام ، وسلوان المصاب بفرقة الأحباب[٦] ، وبما ألفه في الحكم والسياسة ، «المسرة والبشارة في فضل السلطنة والوزارة»[٧] ، وبما ألفه في الطب ، «تحقيق الظنون بأخبار الطاعون وما يفعله الأطباء والداعون لدفع شر الطاعون» ، وبما ألفه في علم الروح والنفس ، «أرواح الأشباح في الكلام على الأرواح»[٨] .

الشيخ أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر الجيري الملوي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م[٩] ، فمما ألفه في الفقه ، «الأعلام بإرث ذوي الأرحام»[١٠] ،

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٧٧٢٩ج ، دار ١٨٧/١ .
(٢) مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٦٠ تاريخ .
(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص ٣٥٩ .
(٤) مخطوطة بالمكتب الأحمدية بتونس تحت رقم ٥٦٩٠ ، تاريخ تونس ٤٠٠ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١١٧٠٦ج ، دار ١٥٨/٣ ، ١٥٩ .
(٦) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٧) مخطوطة بمكتبة الكونجرس بواشنطن ، تحت رقم الكونجرس ٤٩ .
(٨) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص ٣٥٩ .
(٩) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٨ .
(١٠) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص ٢٨٨ .

وفي العقائد ، «الحفيدة» ، وهي منظومة في التوحيد[١] ، وشرح عقيدة الغمري[٢] ، و«فتح الإله بعدة ما يندرج من العقائد في لا إله إلا الله محمد رسول الله»[٣] ، ومنهل التحقيق في مسألة الغرانيق ، وهي الأصنام ، ومن مؤلفاته في النحو والصرف ،«شرح الأجرومية»[٤] وفي البلاغة ، «رسالة المجاز وأقسامه» ، ترجمها الملوي من النص الفارسي الذي ألفه عصام الدين إبراهيم بن محمد عربشاه الإسفرائيني السمرقندي المتوفى سنة ٩٤٤هـ / ١٥٣٧م[٥] ، وأطلق عليها البحتري ، تعريف رسالة ملاّ عصام[٦] ، ومن مؤلفاته في البلاغة «شرح السمرقندية في الاستعارات» ، وهو الشرح الصغير[٧] ، والسمرقندية في الاستعارات من تأليف الشيخ أبي القاسم بن أبي بكر السمرقندي[٨] ، كان حيًا في سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧م ، ومنها «عقد الدرر البهية في شرح الرسالة السمرقندية» ، وهو الشرح الكبير على السمرقندية[٩] ، ومن مؤلفاته في المنطق ، «الشرح الصغير على السلم المرونق» ، والسلم المرونق لعبد الرحمن الأخضرى المتوفى سنة ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م[١٠] ، وشرح على إيساغوجي ، والشرح الكبير على السلم المرونق[١١] ، والمنح الوافيات في نسب المواجهات ، وهي رسالة في النسب بين القضايا الموجهة[١٢] ، ونظر الموجهات وشرحها[١٣] ، ومن مؤلفاته في أدب البحث «شرحان على آداب السمرقندي» ، وفي الرياضيات : «شرح الياسمينية» ،

---

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٢٩١٠ب ، دار ٢٨١/١ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨٩ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٧٨٢ب ، دار ١٦١/٢ ، ١٦٢ .
(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٩ ، إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ج٢ ، ص ١٧٨ .
(٥) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس : تحت رقم ٤٤٣٦ ، بيان ومعانى ، تونس ١٨٩ .
(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٩ .
(٧) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق : تحت رقم ١٦٠ بلاغة الظاهرية ٣١٤/٢ ، ٣١٥ ، وفى المكتبة الأحمدية بتونس نسخة أخرى مخطوطة تحت رقم ٤٤٢٨ ، بيان ومعانى ، تونس ١٩٩ .
(٨) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس : تحت رقم ٦٥٥٢ ، بيان ومعانى ، تونس ١٩٢ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٦٦٢هـ ، دار ٤٠/٢ ، وفى المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة أخرى مخطوطة ، تحت رقم منطق ٥٤٣٧ ، عام الظاهرية ٣١٥/٢ .
(١٠) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٦٦٢هـ ، دار ٤٠/٢ ، وفى المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة أخرى مخطوطة ، تحت رقم منطق ٣٥٠٩ ، عام الظاهرية ٣٠/١ .
(١١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٩ .
(١٢) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق : تحت رقم ٨٢٣٤ ، منطق الظاهرية ١٥٨/١ .
(١٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٨٩ .

والياسمينية أرجوزة في علمي الجبر والمقابلة[١]، وفي التصرف، «شرح الصدور بالصلاة على الناصر المنصور»[٢]، وفي اللغات، «رسالة المجاز وأقسامه» التي عربها من الفارسية إلى العربية[٣] .

الشيخ أبو التداني حسن بن برهان الدين إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الزيلعي الجبرتي العقيلي الحنفي، شيخ رواق الجبرت ومفتي الأحناف بالجامع الأزهر، وصاحب مدرسة العلوم والرياضيات والصناعات الفلكية والهندسية المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، من مؤلفاته في الفقه وأصوله : « إصلاح الأسفار عن وجوه بعض مخدرات الدر المختار»[٤]، والدر المختار شرح تنوير الإبصار وجامع البحار من تأليف الشيخ علاء الدين محمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الحسني الأثري المتوفى سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م[٥]، ومنها «الأقوال المعربة عن أحوال الأشربه»، وحاشية على الدر المختار»، والقول الصائب في الحكم على الغائب، وكشف اللثام عن وجود مخدرات النصف الأول من ذوي الأرحام، ومأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط، ومناسك الحج، و«نزهة العينين في زكاة المعدنين»، والوشي المجمل في النسب المحمل، ومن مؤلفاته في العروض «« الجداول البهية برياض الخزرجية»[٦]، وفي اللغة التركية، رسالة في الكلمات التركية .

الشيخ حسن الجبرتي : كان يجيد اللغة التركية ويخاطب بها كبار العثمانيين والوزراء[٧]، ومن مؤلفاته في الرياضيات والصناعات الهندية : «أخصر المختصرات على ربع المقنطرات في علم الفلك»[٨]، و«أمثلة وبراهين هندسية»[٩]، و«بلوغ الآمال في كيفية

(١) إسماعيل باشا : هدية العارفين، ج١، ص ١٧٨ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٢٤٧ب، دار ٤٦/٢، ٤٧ .
(٣) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس : تحت رقم ٤٤٣٦، بيان ومعاني، تونس ١٨٩ .
(٤) الجبرتي : عجائب الآثار، ج١، ص٤٠٣ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٥٣٥ب، دار ٣٠٥/١ .
(٦) الجبرتي : عجائب الآثار، ج١، ص٤٠٣ .
(٧) المصدر ذاته : ج١، ص٤٠٠ .
(٨) إسماعيل باشا : هدية العارفين : ج١، ص٣٠٠ .
(٩) الجبرتي : عجائب الآثار، ج١، ص٤٠٣ .

الاستقبال» ، أي استقبال القبلة[١] ، وحقائق الدقائق على دقائق الحقائق في حساب الدرج والدقائق[٢] ، ودقائق الحقائق من تأليف الشيخ الإمام العلامة محمد سبط الماردين[٣] ، والدر الثمين في علم الموازين[٤] ، هي رسالة في معرفة المواقع الشمالية والجنوبية وأبعاد المراكز[٥] ، ورسالة في المنحرفات[٦] ، والرسوم الهندسية والفلكية المبتكرة ، ورفع الأشكال بظهور العشر في غالب الأشكال[٧] ، والعقد الثمين فيما يتعلق بالموازين[٨] ، والعجالة في أعدل آلة[٩] ، والمفصحة فيما يتعلق بالأسطحة ، ومن آلاته الفلكية والهندسية والصناعية التي وضع أصولها الهندسية لصانيعها : آلات التجليد أي تجليد الكتب ، وآلات الحدادة ، وآلات الخراطة ، وآلات الرسم وآلات السمكرة ، وآلات النجارة وآلات الفلك ، والهيئة السماوية ، وآلات النقش ، وآلة المربعة لمعرفة الجهات والسمت والانحرافات بأسهل مأخذ وأقرب طريق ، والدائرة التاريخية ودائرة الدرجة ، وهي آلة لحساب درج الأيام والليالي ، ومن الصناعات التي كان يتقنها الجبرتي صناعة الأدهان ، وصناعة التقطير وصناعة تركيب المواد لإظهار مادة جديدة الكيمياء ، وصناعة المزاول على أحجار الرخام والكلدان ، وذكر الجبرتي أن أباه رسم ما لا يحصى من المزاول على الرخام والكلدان[١٠] ، ونصب عدداً منها في أماكن مشهورة كالجامع الأزهر والمدرسة الأشرفية ومسجد قوصون ، ومشهد الإمام الشافعي ومشهد السادات ، كما نصب بأثار النبي ثلاث مزاول إحداهما بأعلى القصر ، والثانية فوق بابه الكبير ، والثالثة في سطح الجامع ، وذكر الجبرتي أيضًا في تاريخه أن جماعة من

(١) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢١٥٢١ب ، دار ١١١/١ .
(٢) إسماعيل باشا : هدية العارفين : ج١ ، ص٣٠٠ .
(٣) مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، تحت رقم ٤٢ رياضيات .
(٤) إسماعيل باشا : هدية العارفين : ج١ ، ص٣٠٠ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٤٠٠ ك ، دار ٤٢٣/١ .
(٦) المصدر ذاته .
(٧) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٣ .
(٨) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٤٥٢٧ ، دار ١٢٩/٢ .
(٩) إسماعيل باشا : هدية العارفين : ج١ ، ص٣٠٠ .
(١٠) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٢ ، ٤٠٣ .

الفرنجة تتلمذوا على والده في الرياضيات والصناعات الهندسية ، ولما عادوا إلى بلادهم نشروا بها هذه العلوم وأخرجوها من النظر إلى القوة والفعل ، واستخرجوا بها الصناعات البديعة مثل طواحين الهواء وجر الأثقال واستنباط المياه وغير ذلك ، كذلك ذكر أنه في سنة ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م ، وقع خلل في صناعة الموازين المعتادة والقبانية ، وجهل صانعوها أمر وضعها ورسمها وبعد تحديدها ووضعها ومثيلها واستخراج رماناتها ، وهي الثقل المعادل للموزون بحسب بعده ، فوق قصبة القبان ، وترتب على ذلك ضياع حقوق الناس وتعطل العدل الشرعي ؛ فتحركت همه الشيخ حسن الجبرتي وعكف على تصحيح ما ظهر في هندسة الموازين من أخطاء ، وأحضر السباكين والحدادين وحرر المثاقيل والصنج الكبار والصغار والقرسونات ، ورسمها بطريق الاستخراج على أصل العلم العملي والوضع الهندسي وأنفق على ذلك أموالاً ابتغى بها وجه الله ، ثم أحضر رؤساء القبانية والوزانين ، وبين لهم ما هم عليه من الخطأ وعرفهم طريق الصواب ، وأطلعهم على سر الوضع والصنعة ومكنونها فأحضروا آلات الصناعة وأصلحوها وسرت في الناس العدالة الشرعية واستمر العمل على ذلك ، وهذا ما دعا الجبرتي إلى تأليف كتابه «الدور الثمين في علم الموازين» والذي سبق أن ذكرناه[١] .

الشيخ أحمد بن عبد المنعم يوسف بن صيام الدمنهوري المذاهبى شيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م ، فمن مؤلفاته في التفسير : «شفاء الظمآن بسر قلب القرآن» ، وهو شرح منظومة تتعلق بسورة يس[٢] ، والفيض العميم من معاني القرآن العظيم ، وهو تفسير لبعض سور القرآن من المفصل يبتدئ من سورة الضحى وينتهي بسورة الناس[٣] ، وكشف اللثام عن مخدرات الأفهام على البسملة [٤] ، ومن مؤلفاته في القراءات

---

(١) المصدر ذاته .

(٢) أحمد بن عبدالمنعم الدمنهورى : اللطائف النورية فى المنح الدمنهورى ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى تحت رقم ٢٣٢ تاريخ ، ص٢٠ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ١٩١٥٦ب ، دار ١٩٨/٢ .

(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٧ .

والتجويد : «تنوير المقلتين بضياء أوجه الجمع بين السورتين في القراءات السبع» ، وحسن التعبير عما للحرز من التكبير في علم القراءات ، وحسن التعبير لما للطيبة من التكبير في القراءات العشرة ، وخلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام ، والكلام السديد في معرفة علم التجويد[(١)] ، وفي مصطلح الحديث ، «نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف»[(٢)] ، وفي فقه المذاهب الأربعة ،« إقامة الحجة الباهرة على هدم كنائس مصر والقاهرة» ، وتحصيل المرام بالدعاء على الدوام ، وحسن الإنابة في إحياء ليلة الإجابة ، وهي ليلة النصف من شعبان[(٣)] ، وطريق الاهتداء بأحكام الإمامة والاقتداء في مذهب أبي حنيفة ، والفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني ، وفيض المنان بالضروري من مذهب النعمان ، ومن مؤلفاته في العقائد : تحفة الملوك في علم التوحيد والسلوك ، منظومة في مائة بيت واثنين[(٤)] ، ودرة التوحيد في علم التوحيد ، منظومة في اثنين وعشرين بيتا[(٥)] ،والقول المفيد لمعاني درة التوحيد[(٦)] ، والكلام السديد في تحرير عام التوحيد ، ومن مؤلفاته في أصول الدين ، المنح الرفيه في شرح الرياض الخليفية[(٧)] ، وفي البلاغة ، إيضاح المشكلات من متن الاستعارات[(٨)] ، وهو شرح الرسالة السمرقندية في الاستعارات لأبي القاسم الليثي السمرقندي الذي كان حيًا في سنة ٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م[(٩)] ، والجوهر المكنون في علم البيان[(١٠)] ، والحذاقة بأنواع العلاقة ، شرح فيها مؤلفها جميع علاقات المجاز[(١١)] ، وحلية

---

(١) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٩ ، ٢١ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٧ ، ٢٨ .
(٢) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢م ، حديث دار ٣١٩ .
(٣) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢٠ ، ٢١ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٤) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٩ ، ٢١ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢٩١٠ب ، دار ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ ، الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢١ .
(٦) المخطوطة السابقة : دار ٢٢٧/٢ ، الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٩ ، ٢٠ .
(٧) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٨ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٨) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ١٠٦٠٩ ، بلاغة الظاهرية ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ .
(٩) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ٤٦٠٨ ، بلاغة الظاهرية ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ .
(١٠) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٨ .
(١١) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ١٠٤٨٥ ، بلاغة الظاهرية ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ .

اللب المصون بشرح الجوهر المكنون[١] ، ومنتهي الإرادات في تحقيق الاستعارات[٢] ، ومن مؤلفاته في التاريخ والتراجم : إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين ، وبلوغ الأرب في اسم سيد سلاطين العرب ، وهو السلطان مصطفي بن السلطان أحمد الذي تولى السلطنة في ١٧ من صفر سنة ١١٧١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٧٥٧م[٣] ، واللطائف النورية في المنح الدمنهورية ، وهي رسالة جمع فيها مؤلفها إجازاته عن شيوخه في السحر والطلسمات وجميع شيوخه كانوا من علماء الجامع الأزهر ، كما دون فيها مؤلفاته التي مازلنا بصدد ذكرها[٤] ، ومن مؤلفاته في المنطق : اتحاد ذوي الحاجات ، وهي منظومة في علم المنطق[٥] ، وإيضاح المبهم في معاني السلم[٦] ، وحل المشكلات من إتحاف قوى الحاجات ، ومن مؤلفاته في التصرف والمواعظ والأخلاق : تحفة الملوك في عام التوحيد والسلوك ، وسبل الرشاد إلى نفع العباد ، ومنع الأثيم الجائر عن التمادي في فعل الكبائر[٧] ، ومن مؤلفاته في علم الوضع : والدقائق الألمعية على الرسالة الوضعية[٨] ، والرسالة الوضعية من تأليف القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأبجي المتوفى سنة ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م[٩] ، ومن مؤلفاته في علم السياسة والحكم ، منهج السلوك إلى نصيحة الملوك ، وفي الطب : إتحاف البرية بمعرفة الأمور الضرورية في الطب ، والتصريح بخلاصة القول الصريح ، والقول الأقرب في علاج لسع العقرب ، والكلام اليسير في علاج المعدة والبواسير ، والقول الصريح في علم التشريح[١٠] ،ومن المؤلفات التي ترجمها من اللغة الفارسية : تعريف الرسالة العصامية[١١] ، والرسالة العصامية أو الرسالة الفارسية في علم البلاغة من تأليف المولى عصام الدين بن

(١) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس : تحت رقم ٤٤١٤ ، بيان ومعانى ، تونس ١٦٧ .
(٢) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس : تحت رقم ٤٤٢٥ ، بيان ومعانى ، تونس ٢١٠ .
(٣) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢١ ، ٢٢ .
(٤) مخطوطتان : إحداهما بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، تحت رقم ٢٣٢ تاريخ ، والأخرى بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ١٣١ مصطلح .
(٥) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٨ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٣٤٤٣ج ، دار ٩١/١ .
(٧) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٨) المصدران السابقان : الأول ص ١٩ ، الثانى ج٢ ، ص ٢٨ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٥٦ ش ، دار ٤٣٢/١ .
(١٠) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢١ ، ٢٠ ، الجبرتى : عجائب الأثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(١١) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ٣٥٥٩ ، بلاغة الظاهرية ٢٩٠/٢ ، ٥٧٣ .

محمد بن عرب شاه الاسفرائينى المتوفى في حدود سنة ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م[١] ،ومن مؤلفاته في العلوم الرياضية : إحياء الفؤاد بمعرفة خواص الأعداد في علم الإريثماطيقى ، والأنوار الساطعات على أشرف المربعات وهو الوفق المثينى في رياضيات الفلك[٢] ، وعقد الفرائد فيما للمثلث من الفوائد[٣] ، وغاية المراد في كيفية جمع الأعداد في علم الحساب ، ومن مؤلفاته في علم طبقات الأرض ، عين الحياة في استنباط المياه[٤] ، وفي العلوم الغريبة : إرشاد الماهر إلى كنز الجواهر فيما جربته طول عمرى من الفوائد الحرفية والأسماء[٥] ، وحلية الأبرار في إسم« علي» من الأسرار[٦] ، والزايرجة[٧] ، والزهر الباسم في علم الطلاسم ، والسر المألوف في علمي الأوفاق والحروف[٨] ، وشرح الأوفاق العددية والعمل بها[٩] ، وكيفية العمل بالزيارج العددية ، وهي رسالة في شرح الطلسم وإظهار السر المبهم ، وبيان ما خفي من قواعد المربع العددى[١٠] ، والنمط على المخمس خالي الوسط ، وهي منظومة مؤلفة من اثنين وثلاثين بيتًا[١١] .

(١) المخطوطة السابقة : الظاهرية ٢٩٠/٢ .
(٢) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٩ ، ٢٠ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٧ ش ، دار ١٣٠/٢ .
(٤) المصدر ذاته : ص٢٠ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٥) مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، تحت رقم ٢ ، حروف وأسماء ، المدينة ٤٥ .
(٦) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢٠ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(٧) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٦ ش ، دار ١٥/٢ ، وبدار الكتب مخطوطة تحت رقم ٢٢١٨ ، ودار ٤٦٧/١ ، عنوانها سؤال مستخرج من علم الزايرجة وما دلت عليه على حسبة الكواكب من القرانات والمقابلات ومن التثليث وما يقع سنة ١١٩٦ وسنة ١١٩٧هـ ، مجهولة المؤلف ، ومنها يمكن معرفة الكثير من علم الزايرجة بالإضافة إلى تعريفات حاجى خليفة فى مؤلفه كشف الظنون ، ج١ ، ص ٩٤٨ .
(٨) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص٢٠ ، ٢١ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٣٦ ش ، دار ١٥/٢ .
(١٠) المخطوطة السابقة ، دار ٢٧٢/٢ .
(١١) الدمنهورى : اللطائف النورية ، ص ١٩ .

الشيخ أحمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي الشافعي، مدرس الجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٩٧/١٧٨٣م[١]، ومن مؤلفاته في التفسير: فتح رب البريات بتفسير وخواص بعض الآيات، وفتح المنان ببيان الرسل التي في القرآن[٢]، ومن مؤلفاته في الحديث: شرح مختصر البخاري لابن أبي جمرة[٣]، وفتح الغفار بمختصر الأذكار[٤]، ومختصر الأذكار المسمى بحلية الأبرار، وشعار الأخبار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة بالليل والنهار، وهي أحاديث مأثورات جمعها الشيخ محيى الدين أبو زكريا بن شرف بن مري بن حزام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م[٥]، ومن مؤلفاته في الفقه: تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام، وفتح القادر المعيد بما يتعلق بقسمة التركة على العبيد، والقول النفيس فيما يتعلق بالخلع على مذهب الشافعي بن إدريس، ومناسك الحج، ومن مؤلفاته في العقائد: الشفاعة بشرح أشراط الساعة[٦]، وفتح ذي الصفات العلية بشرح الجوهرة السنية، وهي جوهرة التوحيد للعلامة إبراهيم اللقاني المتوفى سنة ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م، والقول الأزهر فيما يتعلق بالمحشر[٧]، ومن مؤلفاته في النحو والصرف: حاشية على شرح قطر الندى وبل الصدى[٨]، وقطر الندى وشرحه كلاهما من تأليف العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي النصري المتوفى سنة ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م[٩]، وفتح الجليل على شرح ابن عقيل[١٠]، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، ج١، ص٤٠٣.
(٢) إسماعيل باشا: هدية العارفين، ج١، ص١٨٠.
(٣) مخطوطة بدار الكتب، تحت رقم ٢٣٥٥٦ب، دار ٦٦/٢.
(٤) إسماعيل باشا: هدية العارفين، ج١، ص١٨٠.
(٥) مخطوطة بدار الكتب، تحت رقم ٢٠٥٠ب، دار ٢٨٥/١.
(٦) إسماعيل باشا: هدية العارفين، ج١، ص١٨٠.
(٧) إسماعيل باشا: هدية العارفين، ج١، ص١٨٠.
(٨) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم ٤٧٨١هـ، دار ٢٥٨/١، كما يوجد نسخة بالمكتبة الأحمدية بتونس، برقم ٤١٥٩، نحو تونس ٢٦١.
(٩) مخطوطة بدار الكتب، تحت رقم ٢٠٥٠هـ، دار ٥٨/١.
(١٠) مخطوطة بدار الكتب، تحت رقم ٥٣٣١هـ، دار ١٦٢/١.

في النحو والصرف من تأليف قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م[١] ، وفتح المنان بشرح ما يذكر ويورث من أعضاء الإنسان ، ومن مؤلفاته في علوم البلاغة الأحرار في أنواع المجاز[٢] ، وعلاقات المجاز[٣] ، ومنظومة السجاعى في المجاز والاستعارة التي مطلعها :

حمدا لربى خالق الحقيقة كذا المجاز منزل الشريعة[٤]

ومن مؤلفاته في التصرف : شرح دلائل الخيرات في الصلوات والدعوات[٥] ، وفتح القدير بشرح حزب النووي الشهير ، وحزب النووي من تأليف شيخ الإسلام يحيى ابن شرف بن مري الشافعي الملقب بمحيى الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ /١٢٧٧م[٦] ، والفوائد اللطيفة بشرح ألفاظ الوظيفة ، والوظيفة هي حزب الشيخ أحمد بن زروق[٧] ، ومن مؤلفاته في الأدب : أسماء الله الحسنى ، وهي منظومة ضمنها أسماء الله الحسنى في أبيات شعرية اشتملت على كثير من فنون البديع مطلعها :

بدأت بسم الله ربى وحده وأسنى صلاة للرسول توصل[٨]

ومنها : بلوغ الأرب بشرح قصيدة من كلام العرب للسموأل ، والقول الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى السالف ذكرها ، والمقصد السنى بشرح منظومة أسماء الله الحسنى أيضًا[٩] ، ومن مؤلفاته في المنطق ، أرجوزة في المقولات ، وهي شرح للمقولات المنقولة عن

---

(١) طبع القاهرة سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
(٢) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٣٢٤٩ب ، دار ١٣٧/٢ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٥٥٦٨٦هـ ، دار ١٢٥/١ .
(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٧٩ .
(٦) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ١٩٩٤٥ب ، دار ٢٧٩/١ .
(٧) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢٩٨٨ب ، دار ١٩٤/٢ .
(٨) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ١٦٥٧ أدب ، دار ١٧٠/١ .
(٩) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٨٠ ؛ الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٧٦ .

أرسطو ومطلعها :

إن المقـولات لديهم تحـصـر في العشر وهي عرض وجوهر(١)

ومنها منظومته التي أطلق عليها الأشكال المنطقية(٢) ، ومنها : الجواهر المنتظمات في عقود المقولات ، وهو شرح لأرجوزة المقولات السالف ذكرها(٣) ، ومن مؤلفاته في التاريخ والتراجم : تحفة ذوي الألباب في الآل والأصحاب ، والروض النضير فيما يتعلق بآل بيت البشير النذير ، وفتح الرحيم الغفار بشرح أسماء حبيبة المختار(٤) ، ومن مؤلفاته في العروض ، قلائد النحور في نظم البحور(٥) ، وفي الرياضيات : فتح ذي الصفات العلية بشرح الياسمينية(٦) في الجبر والمقابلة ، شرح الأرجوزة الياسمينية لأبي محمد عبد الله ابن حجاج المعروف بابن الياسمين المتوفى سنة ٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م(٧) ، ومنها لقط الجواهر في الخطوط والدوائر ، في علم الهيئة الشماوية والتوقيت ، ومنها هداية أولي الأبصار إلى معرفة أجزاء الليل والنهار في علم الفلك والتوقيت(٨) ، ومن مؤلفاته في علم الأسماء والحروف : الجوهر المنيف في خواص اسمه تعالى لطيف(٩) ، ومن مؤلفاته في العلوم الغربية : الدر والترياق في علوم الأوفاق(١٠) ، وشرح السجاعي على منظمة الوفق المثلث الخالي

(١) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ٨٨٨ ، منطق الظاهرية ١/ ١٧٠ ، ويوجد نسخة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤١٠ ، دار ١/ ٢٢٩ .

(٢) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٣٠٤٨ و ، دار ٢/ ١٩٢ .

(٣) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤١٠ و ، دار ١/ ٢٢٩ ، ويوجد بالمكتبة الظاهرية بدمشق نسخة أخرى مخطوطة تحت رقم عام ٩٩٥٨ ، منطق الظاهرة ١/ ١٧٠ .

(٤) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٨٠ .

(٥) المصدر والصَّحيفة السابقان .

(٦) المصدر والصَّحيفة السابقان .

(٧) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٠٠٤ ك ، دار ١/ ١٣٩ .

(٨) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٨٠ .

(٩) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢٧٥٥ب ، دار ١/ ٢٣٢ .

(١٠) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٨٠ .

الوسط[١] ، وفتح الملك الرزاق بشرح نظم أصول الأوفاق[٢] ، وللأوفاق ميادين ثلاثة هي الحروف والأعداد والنجوم ، ولكل شكل منها دلالات خاصة في استطلاع مستقبل الأفراد والأمم[٣] .

أبو الفيض محمد بن محمد ابن عبد الرزاق الحسيني العلوى الزبيدي ، المحدث الفقيه اللغوي الأديب الحجة الحنفي مرجع المحدثين في عصره ، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م[٤] ، ومن مؤلفاته في التفسير : تفسير سورة يونس ، وهو تفسير موافق لما جاء على لسان القوم أي الصوفية ، ومنح الفيوضات الوفية فيما في سورة الرحمن من أسرار الصنعة الإلهية[٥] ، ومن مؤلفاته في الفقه الحنفي : أرجوزة في الفقه[٦] ، وإعلام الأعلام بمناسك الحج بيت الله الحرام ، وهدية الإخوان في حكم شجرة الدخان[٧] ، ومن مؤلفاته في الحديث : الابتهاج بختم صحيح مسلم بن الحجاج ، وإتحاف الأصفياء بسلاسل الأولياء ، وأربعين حديثًا في الرحمة[٨] ، والأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة[٩] ، والإشغاف بالحديث المسلسل بالأشراف ، وإكليل الجواهر الغالية في رواية الأحاديث العالية ، وألفية

---

(١) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢٧٥٥ب ، دار ٣٩/٢ .

(٢) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٨٠ .

(٣) محمد الغمرى الشافعي : الزايرجة العجمية والطريقة العددية الورقات ١ - ٦ ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٠ ش ، دار ٤٤٩/١ .

(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤١٢ ، وعبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج٢ ٤١٢ .

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢١٧ ، ٢١٦ .

(٦) المصدر ذاته : ص٢١٧ .

(٧) المصدر ذاته : ص٢١٦ .

(٨) عبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص٤٠٧ ، ٤٠٩ .

(٩) الأحاديث المتواترة : هى التى أفادت علمًا ضروريًا لا يمكن دفعه ، واكتملت لها شروط أربعة هى : أن تكون صادرة عن علم يقينى وأن يكون هذا العلم ضروريًا مستندًا إلى محسوس ، وأن يستوى طرفاه ووسطه ، وأن لا يقل رواتها عن خمسة ، أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦هـ/١٢٠٩م ، كتاب جامع المعقول والمنقول ، ج١ ، القاهرة ١٩٢٨م ، ص٥٠ - ٥٢ .

السند وهي في ألف وخمسمائة بيت مطلعها :

يقول راجى عفو ربى والرضا محمد هو الشريف المرتضى

ومنها :

وهذه ألفية منيفة منظومة رائقة طريقة
ضمنتها مالي من الإسناد عن الشيخ السادة الأمجاد
في لقيته من الأخبار في سائر البلدان والأقطار
أوردتهم فيها على الولاء في نسق يشرف بالثناء
وربما ذكرت من أجاز كتابة وذاك أمر جازا
بالاتفاق قيل لما قلوا أن لم يصبها وابل فطل

ومنها الأمالي الحنفية ، وهي ما أملاه من الحديث وعلومه على تلامذته في مسجد الحنفي بالقاهرة ، والأمالي الشيخونية ، وهي ما أملاه من الحديث وعلومه على تلامذته في مسجد الشيخونية بالقاهرة ، وقد بلغت حتى سنة ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م أربعمائة مجلس ، ومنها إنجاز وعد السائل في شرح حديث أم زرع من الشمائل ، وبلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب ، وبذل المجهود في تخريج حديث شيبتني هود[١] ، والتحبير في الحديث المسلسل بالتكبير ، وتحفة الودود في ختم سنن أبي داود ، وتخريج أحاديث الأربعين النووية ، والتعليقة الجليلة بتعليق مسلسلات ابن عقيلة ، والتغريد في الحديث المسلسل بيوم العيد ، والجواهر المنيفة في أصول أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ، وهو جامع للأحاديث التي وافق بها الأئمة الستة ، رتبه مؤلفه كترتيب كتب الحديث ، فقدم أحاديث العقائد ثم أحاديث الأعمال ، وحديث نعم الإدام الخل ، ورفع الكلل عن العلل ، وهي أربعين حديثًا انتقاها من كتاب الدارقطني ، والروض المؤتلف في تخريج حديث يحمل هذا العلم كل خلف ، وشرح ألفيه السند ، وطرق حديث اسمح يسمح لك ، وطرق حديث الأولية ،

(١) عبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص١٤١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

والعقد الثمين في تخريج حديث الأولية ، والعقد الثمين في تخريج حديث أطلبوا العلم ولو بالصين ، وعقد الجمان في أحاديث الجان ، وعقد الجوهر الثمين في المسلسل بالمحمدين ، وعقيلة الأتراب في سند الطريقة والأحزاب ، وغاية الصحيح والقول في مراتب التعديل والتجريح ، والكاملي فيمن رُوي عن البابلي ، والحربي في أحاديث صاحب الإسراء والمعراج ، والمرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية ،ومسلسلات الحافظ مرتضى الزبيدي ، والمواهب الجليلة فيما يتعلق بحديث الأولية ، ونشق الغوالي في تخريج العوالي ، وهي أحاديث شيخه على بن صالح الشاوري ، والنفحة القدوسية ، والهدية المرتضية في المسلسل بالأولية ، وغاية الابتهاج بأسانيد مسلم بن حجاج[١] ، ومن مؤلفاته في اللغة العربية : تاج العروس في شرح القاموس ، والقاموس المحيط من تأليف العلامة محمد بن محمد يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٥م ، وقد رتب الزبيدي شرحه هذا على أربعة عشر جزءاً[٢] ، ومنها التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة[٣] ، والتفتيش في معنى لفظ درويش ورسالة في تحقيق لفظ الإجازة ، والقول المثبوت في تحقيق لفظ التأبوت ،ومن مؤلفاته في الأدب إسعاف الأشراف وهي مقامة أدبية ، ثم شعره الذي طرق به كل معنى بليغ ومنه قوله :

توكل على مولاك واخش عقابه ... وداوم على التقوى وحفظ الجوارح
وقدم من البر الذي تستطيعه ... ومن عمل يرضاه مولاك صالح
وأقبل على فعل الجميل وبذله ولا ... إلى أهله ما استطعت غير مكالح
تسمع الأقوال من كل جالب ... فلابد من مثن عليك وقادح

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢١٩ ، ٢١٧ ، وعبد الحي الإدريسي : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ص٧٧ ، ٩٣ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٩ ، ويوجد نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم٧٥ ، لغة المدينة ٥٠ . كما يوجد نسخة أخرى مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس ، برقم ٣٩٣٥ ، لغة تونس ١٣٨ .

(٣) مخطوطة بالمكتبة بتونس تحت رقم ٣٩٣٦ ، تونس ١٣٨ ، ١٣٩ .

ومن مؤلفاته في العقائد : الانتصار لوالدي النبي المختار ، وكشف اللثام عن أداب الإيمان والإسلام ، ومن مؤلفاته في التصوف : تنسيق قلائد المنن في تحقيق كلام الشاذلي أبي الحسن ، وحكمة الأشراف إلى كتاب الأفاق ، رسالة في تحقيق بعض أقوال ابن الحسن الشاذلي ، ورشفة المدام المختوم البكري من صفوة زلال صيغ القطب البكري ، وزهر الأكمام المنشق عن جيوب الإلهام بشرح صيغة سيدى عبد السلام[١] ، وشرح حزب البر لأبي الحسن الشاذلي ، وشرح حزب الشيخ مصطفي البكري ، والعقد الثمين في طرق الإلباس والتلقين ، والعقد المكلل بالجوهر الثمين في الذكر وطرق الإلباس والتلقين ، وعقيلة الأتراب في سند الطريقة والأحزاب ، والمنح العلية في الطريقة النقشبندية[٢] ، ومن مؤلفاته في الدعوات والابتهالات : رفع الشكوى لعالم السر والنجوى[٣] ، ومن مؤلفاته في التاريخ والسيرة إتحاف سيد الحي بسلاسل بنى طي وترويح القلوب بذكر ملوك بنى أيوب ، وحديثة الصافي ولدى المصطفي ، ورسالة في طبقات الحافظ وهو محدث حفظ مائة ألف حديث متنًا وإسنادًا بطرق متعددة[٤] ، ورشف سلاف الرحيق في نسب حضرة الصديق ، ورفع نقاب الخفا عمن انتسب إلى وفا وأبي الوفا ، وشرح الصدر في أسماء أهل بدر ، والعقد الثمين الغالي في ذكر أشياحى ذوي الأفضال ، والفجر البابلي في ترجمة البابلي ، وقلنسوة التاج وهو ثبت بأسانيده غلى الصحاح ، والعربي الكاملي فيمن رُوي عن البابلي ، ومشيخة أبي عبد الله البناني ، والمعجم الأكبر ، وقد ضمه مؤلفه ما يزيد على ستمائة ترجمة من تراجم مشايخه والأخذين عنه[٥] ، والمعجم الصغير ، وقد ضمنه مؤلفه أسماء ثمانية ومائة

---

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، وعبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص ٤٠٨ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢١٦ ، ٢١٧ ، وعبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج٢ ، ص٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢١٦ .

(٤) الحافظ ، الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص٤١ ـ ٤٩ .

(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، وعبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج١ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ج٢ ، ص٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٤٣ ، ٣٢٤ .

من شيوخه الذين تلقى عنهم وأجازوه حضورا كتابة ومشافهة أو بالمراسلة[١] ، ومنها معجم شيوخ ابن الفضل البخاري[٢] ، ومعجم شيوخ العلامة عبد الرحمن الأجهوري شيخ القرّاء بمصر ، ومعجم شيوخ شيخ السجادة الوفائية ، والمعجم المختص ، وقد ضمنه مؤلفه تراجم جميع شيوخه الذين تلقى عنهم وتلامذته الذين تلقوا عنه علم الحديث وتراجم بعض من التمس فيهم الفضل والبركة ، وتراجم بعض من ناظرهم من العلماء وناظره ، ويجزم الإدريسي بأن هذا المعجم هو المصدر الوحيد للجبرتي عن علماء القرن الثاني عشر ، وأنه نقل كثيرًا من تراجمه بنصها ، ولم يذكر هذا المصدر الذي أخذ عنه وقد جره هذا إلى خطأ في التعبير كعبارات فلان عن فلان عن فلان ، ومنها مناقب أصحاب الحديث ، وهي منظومة في مائتين وخمسين بيتًا[٣] .

ومن مؤلفاته في الرحلات : الرحلة إلى بلاد الصعيد ، الرحلة إلى بلاد الوجه البحري ، وقد ضمنها مؤلفهما ذكر أسفاره إلى هذه الجهات ومن لقيه بها وما دار بينه وبين من محاورات ومناظرات علمية وأدبية[٤] ، ومن مؤلفاته في الموسوعات : شرح إحياء علوم الدين[٥] ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ/ ١١١٢م ، وقد رتبه مؤلفه على أربعة أقسام هي : العبادات ، والعادات ، والمهلكات والمنجيات[٦] ، وكان الشيخ الزبيدي يجيد اللغات التركية والفارسية والكرجية ، ويقول الجبرتي إن هذا كان من الأسباب التي دفعت قلوب الناس إلى الانجذاب إليه .

الشيخ أبو العرفان محمد بن على الصبان الشافعي الشاذلي الوفائي ، المؤقت بالمدرسة الصالحية ثم المحمدية ، العلامة الأديب الشاعر المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ/ ١٧٩١ م ، فمن

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤٠٢ ، ٤٠٤ .

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٤٠٠ ، مصطلح حديث الدار ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٦ ، وعبد الحى الإدريسى : فهرس الفهارس ، ج٢ ، ص ٤٠٨ ، ج٢ ، ص ٤٩ ، ٥١ .

(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٢٠٩ .

(٥) المصدر السابق : ج٢ ، ص٢١٣ .

(٦) أربعة أجزاء طبع القاهرة سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م .

مؤلفاته في التفسير: رسالة في البسملة الصغرى، ورسالة في البسملة الكبرى[١]، وفي مصطلح الحديث: منظومة الصبان في مصطلح الحديث، وهي ستمائة بيت مطلعها:

صلوا صحيح غرام صبره ضعفا   وبذلوا قطع من في حبكم شغفا[٢]

ومن مؤلفاته في اللغة: مثلثات الصبان، وهي منظومة في الألفاظ الثلاثية، رتبها ترتيبًا أبجديًا ساير إلقاء الكلمة وعينيها ولا مها، فالفاء باب والعين فصل واللام حرف يثلث الكلمة، وأول هذه المنظومة قوله.

حــمــدا لذى الإكــرام والجــلال   مــــدبر الأيام والـلـيـــالي

وآخرها قوله:

والطمى يسحبه بمعنى يجرفه   يسحاه يسحوه فكل يردفه[٣]

ومن مؤلفاته في النحو والصرف: حاشية على شرح الأشموني على الخلاصة، وهي ألفية ابن مالك، ويعلق الجبرتي على هذه الحاشية قائلاً: إن حاشية الصبان سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان[٤]، ومن مؤلفاته في البلاغة: حاشية على شرح السمرقندية[٥]، وشرح السمرقندية من تأليف عصام الدين إبراهيم بن محمد عربشاه الإسفراييني المتوفى سنة ٩٥١هـ / ١٥٥٤م[٦]، والسمرقندية في الاستعارات من تأليف أبي القاسم بن أبي بكر السمرقندي أبي الليث كان حيًا في سنة ٨٠٠ هـ/ ١٣٩٧م[٧]، ومنها حاشية على المطول في البيان والمعاني[٨]، والمطول من تأليف سعد الدين مسعود بن

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، ج٢، ص٢٤٢.
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٧٧٢ب، حديث الدار ٣٠٨.
(٣) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٥٩٨، لغة الظاهرية ١٨٣/٢.
(٤) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس، ج٢، تحت رقم ٤٠٨٦ نحو، ج٢، تحت رقم ٤٠٨٥، نحو ٢٥٧، الجبرتي: عجائب الآثار، ج٢ ص٢٤٢.
(٥) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس، تحت رقم ٤٤٣٣، بيان ومعاني تونس ١٧٠.
(٦) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٤٨٥٨هـ، دار ٤٢/٢.
(٧) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس، تحت رقم ٦٥٢، بيان ومعاني تونس ٢٩٢.
(٨) الجبرتي: عجائب الآثار، ج٢، ص٢٤٢.

عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ/ ١٣٨٩ م[١] ، ومنها رسالة في الاستعارات[٢] ، ورسالة في علم البيان[٣] ، ومن مؤلفاته في الأدب : شعره الذي فاق به شعراء عصره ، وضارع به من سبقه من شعراء عصره ، وسجل الجبرتي في تاريخه من شعر الصبان نماذج في مدح الشيخ أبي الأنوار محمد السادات ابن وفا ، وفي التهاني ، والغزل والشوقيات ، ومن شعره قصيدته النونية التي مطلعها :

أهابك أن أجيبك لا لعجز ولكن المحبة أخرستني
وأحتمل المكاره لا لذل ولكن الصبابة أحوجتني[٤]

ومن مؤلفاته في علمي العروض والقافية : شرح الكافية في علمي العروض والقافية[٥] ، والكافية الشافية في علمي العروض والقافية من منظوماته[٦] ، ومن مؤلفاته في المنطق : حاشية على شرح العلوى على السلم[٧] ، وشرح الملوي هو الشرح الصغير على السلم من تأليف الشيخ أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر المجيري الملوي الأزهري المتوفى سنة ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧م ، والسلم المرونق أرجوزة في علم المنطق من نظم الشيخ عبد الرحمن الخضري المتوفى سنة ٩٨٣ هـ / ١٥٧٥ م[٨] ، ومنها المنقولات العشر وهي منظومة مطلعها :

إن المقولات لديهم تحصر في العشر وهي عرض وجوهر[٩]

(١) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس ، تحت رقم ٤٣٣٦ ، بيان ومعانى تونس ٢٠٧ .
(٢) مخطوطة بالمكتبة الأحمدية بتونس ، تحت رقم ٣٥٧٥ ، بلاغة الظاهرية ٢/٢٨٢ .
(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٤٢ .
(٤) المصدر السابق : ج٢ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٩ ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٥٠٥هـ ، دار ٢/٨١ ، ويوجد بالمكتبة الظاهرية بدمشق نسخة أخرى مخطوطة تحت رقم ٣٧٠٣ ، وعروض الظاهرية ٢/٤٠٩ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٥٠٥هـ ، دار ٢/٨١ ، ويوجد بالمكتبة الظاهرية بدمشق نسخة أخرى مخطوطة تحت رقم ٣٧٠٣ ، وعروض الظاهرية ٢/٤٠٩ .
(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٤٢ .
(٧) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم عام ٦٢٤٧ ، منطق ظاهرية ١/١٢٩ .
(٨) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم عام ٣٥٠٩ ، منطق ظاهرية ١/١٢٩ .
(٩) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٧٧٢ب ، دار ٣/١٠٣ .

ومن مؤلفاته في أدب البحث : حاشية على آداب البحث[1] ، وآداب البحث أو السمرقندية من تأليف شمس الدين محمد السمرقندي المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ/ ١٤٩٤[2] ، ومن مؤلفاته في التاريخ : إسعاف الراغبين في سيرة المصطفي وأهل بيته الطاهرين- رتبه مؤلفه على ثلاثة أبواب- الأول في سيرته ، والثاني في فضل أهل بيته ومزاياهم ، والثالث فيما يتعلق بأهل البيت الذين دفنوا بمصر[3] ، ومنها رسالة في تاريخ آل بيت النبي ﷺ ، ومنظومة في أسماء أهل بدر ومنظومة في رواة البخاري[4] ، ومن مؤلفاته في علم الهيئة السماوية ، رسالة في علم الهيئة[5] .

شاهدنا مما سبق أمثلة تاريخية للعلماء الجهابذة المؤلفين في كل فن ، وكان هناك أيضًا علماء صرفوا معظم بحوثهم وتأليفاتهم في ميدان علمي واحد حتى أصبحوا حججًا متخصصين يرجع اليهم في ميدانهم هذا ؛ فكان منهم الفقهاء ومنهم المحدثون ، ومنهم المؤرخون ومنهم الأدباء ومنهم الرياضيون والفلكيون ، ومنهم علماء الطب وغير ذلك ، وسنضرب فيما يلي عددًا من الأمثلة لعلماء الفقه والأدب والرياضيات .

علماء الفقه المتخصصون : الشيخ محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي القاضي المالكي المتوفى سنة ٩٤٠هـ/ ١٥٣٤م ، فلقد كان الشيخ التتائى يد طولى في الفقه والفرائض حتى أن كثيرًا من علماء عصره اعتمدوا على مؤلفاته في تأليفهم وتدريسهم ؛ كالشيخ أبي الحسن المالكي أشهر علماء الملكية ، وأبرع من درس فقه الإمام مالك في الجامع الأزهر ، فقد اعتمد المالكي على مؤلفات التتائي في شروحه للرسالة التي تعتبر من أشهر متون الفقه المالكي ، ويذكر المؤرخون الذين عاصروا الشيخ التتائى أن أهل العلم في زمنه أجمعوا على مقدرته العلمية ، وتحريره لقواعد مذهب الإمام مالك ، وأشهر كتبه التي

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٤٢ .
(٢) مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم عام ١٩/٣٥٦١١ ، منطق ظاهرية ١/١٩٣ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٩٥/٣٤ج ، دار ١/٤٤ .
(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٤٢ .
(٥) المصدر والصَّحيفة السابقان .

ألفها في فقه الإمام مالك وأصوله هي : تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة[١] ، وهي رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، وجواهر الدور في شرح مختصر خليل[٢] ، ومختصر خليل هذا ألفه العلامة خليل بن اسحق بن موسى المالكي المتوفى سنة ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م[٣] ، ومنها شرح الإرشاد[٤] ، وهو إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض لبدر الدين محمد بن محمد المعروف بسيط المارديني المتوفى سنة ٩١٢ هـ/ ١٥٠٦ م[٥] ، ومنها شرح مختصر ابن الحاجب في الفروع الفقهية[٦] ، ولابن الحاجب مختصر آخر في أصول الفقه[٧] ، ومنها شرح مقدمة ابن رشد وهو محمد بن محمد بن رشد الأندلسي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ/ ١١٩٨ م[٨] ، ومنها الفتح الجليل ، شرح مختصر خليل[٩] ، كما كان للتتائى نظم بديع استخدامه في جمع كثير من المسائل العلمية والقضائية والدينية ، فمن أمثلة منظوماته في فقه القضاء ، الأبيات الثلاثة التالية :

قصاص وحد ثم حبس معقب ولاء ورشد ضده أمر غائب
ومال يتيم والوصايا ونسبة فدونك عشر ما بها من معايب
ولا حكم إلا للقضاة بها ومن تعدى فمخط حكمه غير صائب

أي أن هذه القضايا العشر لا يحكم فيها إلا القضاة ، وإذا حكم فيها غيرهم ولو كان حاكمًا سياسيًا ؛ فإن حكمه يكون باطلاً طبقًا لأصول مذهب الإمام مالك[١٠] .

(١) الدميرى : قضاة مصر ، مخطوطة سبق ذكرها ، ص١٧٣ .
(٢) المصدر والصحيفة السابقان .
(٣) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٥١١ب ، دار ٣/ ٣٠ .
(٤) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧٣ .
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٣٤٤٣ ج .
(٦) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧٣ .
(٧) عضد الدين عبدالرحمن الإيجى : شرح مختصر ابن الحاجب فى الأصول ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٢٥٩١٧ب ، دار ٢/ ٦٥ .
(٨) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧٣ .
(٩) المصدر ذاته : ص١٧٢ .
(١٠) المصدر السابق : ص١٧٣ ، ١٧٥ .

ومن علماء الفقه المتخصصين : المولى زين الدين إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري المتوفى سنة ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٣ م ، أعلم علماء المذهب الحنفي بمصر وشيخ المدرسة الصرغتمشية بالقاهرة[١] ، ومفتي المذهب الحنفي بلا نزاع ، المتربع على عرش الفقه الإسلامي في زمانه ، فجمع المفتين والعلماء والقضاة العرب والعثمانيين كانوا يرجعون إلى مؤلفاته ورسائله وفتاويه[٢] ، وسنرى عند عرض مؤلفاته أن ابن نجيم قد غطى حاجة العمر في عبادات الفقه وأحكام معاملاته وقضائه ، وخص بالبحث والتأليف تلك القضايا الفقهية التي انفرد بها عصره أو كثر وجودها فيه ، ومؤلفات ابن نجيم في الفقه الحنفي نوعان : الأمهات والرسائل ، من أمهات كتب الفقه التي ألفها ابن نجيم الحنفي نوعان : الأمهات والرسائل : فمن أمهات كتب الفقه التي ألفها ابن نجيم المصري : «الأشباه والنظائر في فروع الفقه الحنفي» ، وقد ذكر ابن نجيم في مقدمة هذا الكتاب أن الفقه الإسلامي تابع للأقسام المهمة التالية :

الأول : القواعد وهي أصول الفقه وبها يستطيع الفقيه أن يرتقى إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى ، والثاني : الضوابط وهي أنفع الأقسام للمدرس والمفتي ، والثالث : الجمع والفرق بين الضوابط والأحكام ، والرابع : الأشياء والنظائر وهو فن الأحكام ، والخامس : الألغاز ، والسادس : الحيل ، والسابع : ما حُكي عن الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه[٣] .

وقد حظى هذا الكتاب بشروح وتعليقات كثيرين من العلماء العرب والعثمانيين ، وقد ذكر حاجى خليفة أن هذا الكتاب شرحه من العثمانيين عشرة ، ومن العرب ثلاثة ، كما ذكر أن المولى مصطفي بن خير الدين المعروف بجلب مصلح الدين شرح الأشياء والنظائر وأهداه إلى السلطان أحمد الأول الذي تولى السلطنة سنة ١٠١٢ هـ/ ١٦٠٣ م ، وأن المولى الشيخ محمد المعروف بخليل الرومي شرح هذا المؤلف إبان عمله مع شيخي

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ٢٠٩٦ ، ص٤١٦ .

(٢) عطاء الله أفندى بن يحيى نوعى زاده : حدائق الحقائق فى تكملة الشقائق ، تركى ، القسطنطينية سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م ، ص٣٤ ، ٣٥ .

(٣) حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج٢ .

الإسلام جوى زاده، وبستان زادة[١]، ومن أمهات كتب الفقه التي ألفها ابن نجيم، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق في فروع الفقه الحنفي[٢]، وكنز الدقائق الشيخ الإمام ابن البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠م، وقد قال ابن نجيم في مقدمة كتابه هذا: إن كنز الدقائق أحسن مختصر ألف في فقه الإمام أبي حنيفة، وأن أئمة الأحناف وضعوا له شروحًا أحسنها التبيين للزيلعى؛ لكنه أطال في ذكر الخلافيات، فأحببت أن أضع عليه شرحا يفصح عن منطوقه ومفهومه، ويرد فروع الفتاوى والشروع إليهما مع ذكر كثير من التضاريع[٣].

ومن الأمهات شرح جامع الفصولين في فروع الفقه الحنفي، وجامع الفصولين من تأليف الشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، المعروف بابن قاضي سيماونه الحنفي المتوفى سنة ٨٢٣ هـ/ ١٤٢٠ م، وقد كان الأصل وشرحه متداولاً بين أيدى القضاة والمفتين؛ لأنه من الكتب الشافية في أحكام المعاملات[٤]، ومنها «الفتاوى الزينية»[٥]، وهي أربعمائة فتوى تضمنت كل منها سؤالها وجوابها[٦]، وقد اهتم العلماء بترتيب هذه الفتاوى ونسخها، فممن رتبها الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب من علماء مصر في العصر العثماني في مؤلف أطلق عليه: ترتيب فتاوى العلامة زين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم المصري[٧]، وممن اهتم بنسخها من علماء العرب الشيخ محمد النشرتي المالكي، والشيخ عابد الفيومي وهما من علماء مصر في العصر العثماني، وقد كتب الأول المسائل التي توافق مذهب المالكية، وكتب الثاني المسائل التي توافق مذهب الشافعية[٨]، وممن

(١) المصدر ذاته: ج١، ص ٩٩، ١٠٠.
(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢١٥٩٧ب، دار ٩٧/١.
(٣) حاجى خليفة: كشف الظنون، ج٢، ص١٥١٥.
(٤) المصدر السابق: ج١، ص٥٦٦.
(٥) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١٩١٤٣ب، دار ١٦٠/٢.
(٦) حاجى خليفة: كشف الظنون، ج٢، ص١٢٢٣.
(٧) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٧٠٤ب.
(٨) نجد هذا فى المخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٩١٤ب، السابق ذكرها.

اهتم بنسخ هذه الفتاوى من علماء الدولة العثمانية القاضي إبراهيم بن ولى الدين الأقحصاري سنة ١٠٤٨هـ ١٦٣٨م[١] ، أما رسائل ابن نجيم في الفقه فإنها لبت حاجة عصره مباشرة في ميداني العلم والعمل ، وتبحث هذه الرسائل في أصول الفقه ، وفقه العبادات وفقه المعاملات والقضاء ، وفقه الحكم والإدارة ، فمن الرسائل التي ألفها ابن نجيم في أصول الفقه : رسالة في حدود أبواب الفقه ، ومن الرسائل التي ألفها في فقه العبادات : الخير الباقي في جواز الوضوء من الفساقي ، ورسالة في أفعال الصلاة على المذاهب الأربعة ، ورسالة في متروك التسمية عمدًا ، ورفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء ، والنذر بالتصدق ، ومن الرسائل التي ألفها في فقه المعاملات والقضاء : الاستصحاب وما تفرغ عنه ، وبيان ما يسقط من الحقوق بالإسقاط وما لا يسقط ، وبيان المعاصي كبائرها وصغائرها ، وبيان العدالة وما يسقطها ، وبأن صورة دعوى فسخ الأجازة الطويلة ، وبيع الوقف على وجه الاستبدال ، وتحرير المقال في مسألة الاستبدال ، والتناقض في الدعوى ، والحكم بالموجب أو بالصحة في دعوى فسخ الإجازة الطويلة ، ورسالة في إقامة القاضي التعزيز على المفسد بلا دعوى ، ورسالة في تعليق المرأتين بتطليق الأخرى ، ورسالة في الحكم بلا تقدم دعوى وخصومة ، ورسالة في دخول أولاد البنات تحت لفظ الولد في الشراء بثمن مطلق وفي البلد نقود مختلفة ، وفي الشراء بفلوس نافعة ثم كسدت ، ورسالة في شروط كتاب وقف خاير بك[٢] ، ورسالة في شرط وقف الغوري في المشيخة ، ورسالتي صورة حجة رفعت إليه ، ورسالة في الطلاق المعلق على الإبراء هل يكون رجعيًا أو بائنًا ؟ ، ورسالة فيما تقبل فيه الشهادة حسبة بلا دعوى ، ورسالة فيما يبطل دعوى من قول أو فعل ، ورسالة في نكاح الفضولي ، وسبب استبدال وقف قوصون ، وصورة دعوى استبدال عين وصورة وقفية اختلفت الأجوبة فيها ، وطلب اليمين بعد حكم المالكي والإبراء العام ، والمسائل الخاصة

---

(١) نجد هذا فى المخطوطة المودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٧٠٤ب ، السابق ذكرها ، وفى نهايتها ترجيحات وفتاوى باللغة التركية .

(٢) دار الوثائق القومية بقلعة القاهرة : حجة وقف الأميرين خاير بك وجانم الحمزاوى ، محفوظة تحت رقم ٢٩٢ ، محفظة رقم ٤٤ .

في الوكالة العامة ، ومن الرسائل التي ألفها في فقه الحكم والإدارة ، الإقطاعات الديوانية ومحلها ومن يستحقها ، والتحفة المرضية في الأراضي المصرية ، ورسالة عن وقف وظائف دينية من جملتها مدرس حنفي ، ورسالة في بيان الرشوة وأقسامها للقاضي وغيره ، ورسالة في الخراج هل المقبوض السنة الماضية أو سنته ، وتدعى بالسنة المحولة ، ورسالة في الكنائس المصرية وكنيسة حارة زويلة ، ورسالة فيمن يتولى الحكم بعد موت الباشا[١] .

ومن العلماء الذين ظهروا في ميدان الأدب ، وتركوا عبر الزمن مؤلفات أدبية ودواوين شعرية تنطق بمقدرتهم البلاغية والأدبية ، القاضي محمد بن عبد الكريم بن أحمد الدميري المالكي المتوفى سنة ٩٤٣ هـ/ ١٥٣٦ م ، فمن مؤلفاته في الأدب المنظوم قصائده الشعرية التي أنشدها في مدح السلطان سليم الأول في سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م ، وهي تسع وعشرون قصيدة رتبها بحسب قوافيها على حروف المعجم ، وللشيخ الدميري أيضًا منظومات في مسائل العلوم[٢] ، أما الشيخ زين العابدين محمد بن جلال الدين البكري الشافعي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ/ ١٥٨٥ م ، فإنه جمع شعره في ديوان كبير ، كما ألف كتابًا شرح فيه أمثال العرب ، وسماه مجمع الأقوال في معاني الأمثال[٣] ، كذلك جمع الشيخ سراج الدين عمر الوراق المتوفى سنة ٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م شعره في ديوان بلغ ثلاثين مجلة[٤] ، وللشيخ الرياضي الأديب عمر الفارسكوري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٨ هـ/ ١٦٠٩ م ، آثار أدبية وشعرية لا تقل شأنًا عن أقوى شعر ظهر في العصور السابقة على عصره ، جمعها في ديوانه الذي سماه ، نظم الارتشاف ، ويجعل المحبي في تاريخه من هذا الشعر نماذج تنطق بمقدرة مؤلفها البلاغية والأدبية[٥] ، كذلك جمع الشيخ أبو المواهب البكري الشافعي شعره في ديوان ، يصفه المحبي بأنه اشتمل على دقائق المعاني ورقائقها[٦] .

---

(١) زين بن إبراهيم بن نجيم المصرى : رسائل فقهية فى مجموع واحد ، مخطوطات بمكتبة المهندس فروج سلاطين بلبنان ، مودعة تحت رقم ٥٩ .
(٢) الدميرى : قضاة مصر ، مخطوط سبق ذكره ، ص ١٧٨ ، ١٩٤ ، ٢١٤ .
(٣) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج٢ ، ص ٢٥٨ .
(٤) حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج١ ، ص٢٩٧ .
(٥) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص١٤٦ ـ ١٤٨ .
(٦) المصدر ذاته : ج١ ، ص١٤٦ ، ١٤٨ .

أما الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي قاضي القضاة الحنفي في مصر المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م ، فقد ألف في الأدب حديثة السحر ، وديوان الأدب في ذكر شعراء العرب ، والرحلة إلى إسلامبول ، والرسائل والسوانح ، والفصول القصار ، والمقامات[١] ، كما شرح درة الغواص في أوهام الخواص ، ودرة الغواص للحريري المتوفى سنة ٥١٦ هـ/ ١١٢٢ م[٢] ، وللشيخ الخفاجي ديوان شعر قال عنه المحبيب إنه شعرٌ أُفرغ في قالب الإجادة كما ذكر في تاريخه نماذج قوية من هذا الشعر نطقت بمقدرة صاحبها الأدبية والبلاغية[٣] ، ومن مؤلفات الشيخ عبد الباقي بن غانم المقدسي الحنفي المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ/ ١٦٦٧ م ، في الأدب روضة الآداب وهي في أربعة مجلدات[٤] .

ومن العلماء الذين برزوا في ميدان الشعر والأدب الشيخ أحمد بن عبد الله الدلنجاوي المتوفى سنة ١١٢٢ هـ/ ١٧١٠ م ، فلقد جمع الدلنجاوي شعره في مجلد أطلق عليه ديوان الدلنجاوى ، وقد اشتهر هذا الديوان بين الأدباء والعلماء وعرض الجبرتي نماذج منه في تاريخه[٥] ، ومن هؤلاء الأدباء الشيخ حسن البدرى الحجازي الأزهري المتوفى سنة ١١٣١ هـ/ ١٧١٨ م ، وقد اعتنى الجبرتي بذكر شعر الحجازي في تاريخه ، واستشهد به في كثير من المناسبات ؛ لأن الشيخ الحجازي طرق بشعره هذا كل مناسبة وميدان ؛ كالسياسة والأخلاق والتصرف والحكمة والعلوم والثقافات ، وقد جمع الشيخ الحجازي شعره هذا في ديوان سماه « ديوان حسن الحجازي»[٦] ، ومن آثار الشيخ الحجازي الأدبية اللوائح الأنوارية والروائح الأنوارية ، وهي مجموعة من القصائد ، مدح بها الشيخ محمد بن وفا السادات الملقب بأبي الأنوار الوفائي[٧] .

---

(١) الخفاجي : ريحانة الألبا ، ج٢ ، ص٣٤٠ ، مصدر سبق ذكره .

(٢) مخطوطات بمكتبة عارف حكمت : بالمدينة المنورة ، تحت رقم ٨٠ ، أدب المدينة ٦٦ .

(٣) الخفاجي : ريحانة الألبا ، ج٢ ، ص٣٤٠ ، والمحبي : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٢٣ .

(٤) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٤٩٦ .

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٧٣ ، ٧٤ ، وإسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص ١٦٩ .

(٦) المصدران السابقان : الأول ، ج١ ، ص٧٦ ، ٧٨ ، والثاني ، ج١ ، ص٢٩٧ .

(٧) اللوائح الأنوارية : مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ١٠٨٦٥ ز ، دار ٣٨٢/٣ .

ومن العلماء الذين أسهموا في ميدان الشعر والأدب عبد الله الشبراوي شيخ الأزهر المتوفى سنة ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م ، وقد جمع شعره في ديوان كبير سماه نزهة الأبصار في رائق الأشعار[١] ، ومنهم الشيخ الشاعر الأديب عبد الله بن سلامة الإدكاوي والمؤذن المتوفى سنة ١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م ، وأبرز آثار الشيخ الإدكاوي في الشعر والأدب ديوانه الذي جمع فيه شعره ونثره ومحاوراته الأدبية ، والذي أطلق عليه ديوان بضاعة الأديب من شعر الغريب[٢] ، وهذا الديوان أكبر دواوين الإدكاوي ، ولم يكتف الإدكاوي بما سجله في ديوانه من محاوراته الأدبية مع الشعراء والأدباء العرب ؛ وإنما سجل لنا محاوراته للشعراء والأدباء العثمانيين ، وقد أبرز في هذه المحاورات فضل العربية وبراعة شعرائها ، كذلك أبرز ديوانه هذا المعنى ، والأساليب العربية التي فاقت مثيلاتها في الشعرين الفارسي والتركي[٣] ، ومما لا ريب فيه أن آثار الإدكاوي الأدبية بجانب ما تقدم فكره تعتبر أبلغ البراهين في الرد على كل من جرد علماء هذا العصر من كل مستوى أدبي كما جردهم من كل مستوى علمي .

ويمكننا أن نقول مما سبق في معرض التآليف العلمية إن هؤلاء الباحثين الذين جردوا علماء هذا العصر من كل مستوى علمي وأدبي ما هم إلا مقلدون لآراء أطلقها علماء الغرب بدون تمحيص أو إحاطة ، وعلى هؤلاء وأولئك أن يعكفوا على دراسة ثمرات علماء مصر في العصر العثماني كله ؛ ليتمكنوا من وزنه بميزان الحق والعدل ؛ ولتكون آراؤهم بعيدة عن كل ما يعرضها للطعن والتجريح .

علماء في مجال العلوم الرياضية

من علماء الرياضيات الشيخ محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي ، المعروف بابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١ هـ/ ١٥٦٣ م ، الذي ألف في علم الهيئة السماوية والمواقيت رسالة سماها « سرح المقلتين في مسح القلتين» ، ورتبها على مقدمة وفصلين[٤] ، ومنهم

(١) مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، تحت رقم ١٠١ شعر .

(٢) المصدر ذاته : تحت رقم ٤٤ شعر .

(٣) الإدكاوى : ديوان بضاعة الأريب ، مخطوط سبق ذكره ، الورقات ٥٤ ، ٥٧ ، ١٤٣ ، ١٥٥ .

(٤) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٢٢٧٦٣ب ، دار ٤٦٠/١ .

الشيخ محمد بن ناصر الدين المنوفي مؤقت الجامع الغوري المتوفى سنة ٩٨٤ هـ/ ١٥٧٦م، الذي ألف في علم المواقيت رسالتين أطلق على إحداهما بعنوان « المهمات في تحرير الأوقات» ، وأطلق على الأخرى نظم الجواهر واليواقيت في تحرير أعمال المواقيت[١] ، ومنهم الشيخ أحمد بن قاسم المصري المتوفى ٩٩٢ هـ/ ١٥٨٤ م ، الذي ألف في علم حساب الأيام رسالة أطلق عيها وسيلة المبتدئين في غرة الشهور والسنين[٢] .

ومنهم الشيخ العلامة الرياض الأديب عمر بن محمد الفارسكوري الشافعي المتوفى سنة ١٠١٨ هـ/ ١٦٠٩ م ، فقد ألف هذا الشيخ رسائل متنوعات في علم الهيئة السماوية[٣] ، سماها فتح الفتوح بشرح ريحانة الروح في رسم الساعات على مستوى السطوح[٤] ، وألف رسالة في أوقات الليل سماها ناشئة الليل[٥] ،كما ألف في علم هندسة المزاول ، أما الشيخ محمد بن على الشبراملسي المالكي المتوفى سنة ١٠٢٠ هـ/ ١٦١١ م ، فقد انصرف تأليفه في هذا الميدان إلى علم الأرثماطيقى «خواص الأعداد» ، وإيضاح المكتتم في حسابات الرقم« و» الدرة البهية في وضع بسائط فصل الدائر بالطرق الهندسية[٦] ، وألف الشيخ أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٨م رسالة في معرفة القبلة ، وأوقات الصلاة بدون آلات سماها الهداية من الضلالة في معرفة الوقت والقبلة من غير آلة[٧] ، كذلك ألف الشيخ محمد بن سليمان المغربي المالكي الأزهري المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ/ ١٦٨٣ م ، ثلاث رسائل في علمي الهيئة السماوية والمواقيت وهي : الكرة السلمانية في الهيئة السماوية ، ومختصر علم الهيئة السماوية ، ومنظومة علم الميقات ، وقد ذكر المحبي في تاريخه أن الكرة السليمانية فاقت الكرة القديمة

---

(١) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج٢ ، ص٢٥٣ .

(٢) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٠٥١ك ، دار ١٩٧/٣ .

(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص٢٢٢ .

(٤) حاجى خليفة : كشف الظنون ، ج١ ، ص٩٤٠ .

(٥) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٧٩٦ .

(٦) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٢٦٩ .

(٧) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٦٢٢ك ، دار ١٩٠/٣ .

كما فاقت الإسطرلاب ، وأنها انتشرت في الحجاز واليمن وبلاد الهند[١] ، أما الشيخ أحمد ابن محمد الحسيني الحنفي المتوفى سنة ١٠٩٨ هـ/ ١٦٨٦ م ، فإنه اعتنى بهيئة القمر ومدارته فألف رسالة في هذا الموضوع سماها بغية الآجلة بتحرير مسألة الأهلة[٢] ، كما ألف الشيخ أبو عبد الله يحيى بن محمد الخطاب المالكي- من علماء القرن الحادى عشر الهجري- رسالتين لمعرفة أوقات الليل والنهار ، وزيادة كل منهما ونقصانه ، وذلك باستخدام الربع الجيب وبطريق الحساب ، أما الأولى فسماها «رسالة لمعرفة أعمال الليل والنهار بالربع الجيب بطريق الحساب» ، وأما الثانية فسماها وسيلة الطلاب لمعرفة الليل والنهار بطريق الحساب[٣] ، كذلك ألف الشيخ شمس الدين محمد اللاذقي المؤقت بالجامع الأزهر- من علماء القرن الحادى عشر- رسالة في ضبط أوقات الليل والنهار أطلق عليها « نتيجة الأفكار في أعمال الليل والنهار» وذكر أن الجداول الفلكية التي تضمنتها رسالته مقومة على فلك الشمس وعلى أطوال أرض مصر[٤] ، أما الشيخ محمد بن أبي الفتح الشافعي- من علماء القرن الحادى عشر أيضًا - فإنه اهتم بعلم الموازين ، فألف رسالته « إرشاد الوزان في معرفة الأوزان[٥] ، رتبها على مقدمة وخمسة فصول ، وأنهاها بفائدة في العددين المتجاورين ، وبباب في معرفة صناعة القبان .

ومن العلماء الذين فاقوا في ميدان العلوم الرياضية الشيخ محمد الغمري الشافعي الأزهري- من علماء القرن الثاني عشر الهجري- وأبرز ما ألفه الشيخ في العلوم الرياضية الرسائل الآتية : دقائق الأسرار في حساب الدرج والدقائق بأعظم الأدوار ، والقواعد المقنعة في تحويلات المقادير الأربعة الحساب[٦]» ومعربة سنة ١١٥٤ هـ/ ١٧٤١ م ، وهي رسالة أفصحت عن سنة ١١٥٤ الشمسية التي بدأت من حلول الشمس بأول جزء من برج

(١) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص٢٠٤ ، ٢٠٧ .

(٢) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) الرسالتان فى مجلد واحد ، مخطوطتان بدار الكتب ، تحت رقم ٤٣١٥ك ، دار ٤٢٩/١ ، ١٩٧/٣ .

(٤) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٠٠٥ك ، دار ١٥٢/٣ .

(٥) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٣٨٣١ك ، دار ٣٧/١ .

(٦) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج٢ ، ص٣١١ .

الحمل ، وانتهت بعودها إلى هنا الجزء ، وأول يوم من هذه السنة هو يوم النيروز السلطاني ، وهو أول جزء من برج الحمل ، وهو أيضا أول فصل الربيع واستواء الليل والنهار ، ولقد وافق أول يوم في هذه السنة ٢ من المحرم سنة ١١٥٤هـ(١) .

ومن العلماء الذين ضربوا بسهم وافر في ميدان العلوم الرياضية الشيخ رمضان بن صالح بن عمر بن حجازي السفطي الخانكي المتوفى سنة ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥ م ، تلقى عن جهابذة الرياضيين من علماء الأزهر ، ومنهم العلامة محمد البرشمسي ، والشيخ حسن الجبرتي ، وقد أكثر الشيخ السفطي من التأليف في العلوم الرياضية ، وأشهر مؤلفاته فيها : بغية الوطر في المباشرة بالقمر ، وبلوغ الوطر في العمل بالقمر ، وتعاديل القمر بطريق الدر اليتيم ، وجداول الكواكب الثابتة ، وقد حرك منها ٣٣٦ كوكبًا برصد ألفي بك بالأطوال والأبعاد ومصالح الممر ودرجاته من أول سنة ١١٣٩ هـ/ ١٧٢٦م ، والدرجات الوريفة في تحرير قس العصر الأول وعصر أبي حنيفة ، ورسالة في حركات أفلاك الكواكب السيارة وهيئاتها وتركيب جداولها بحساب التاريخ العربي على أصول الرصد الجديد ألفي بك ، ورشف الزلال في معرفة استخراج قوس مكث الهلال ، وطريقة حساب وقوع الكسوفات والخسوفات ، وأعمال الدقائق كل يوم رفقا للدر اليتيم ، وكشف الغياهب عن مشكلات أعمال الكواكب ، وكفاية الطالب لعلم الوقت ، وبغية الراغب في معرفة الدوائر وفضله والسمت ، والكلام المعروف في أعمال الكسوف والخسوف ، ومطلع البدور في الضرب والقسمة والجذور(٢) ، ونزهة النفس بتقويم الشمس(٣) .

ومن العلماء الرياضيين الشيخ حسين القباني- من علماء القرن الثاني عشر الهجري- والذي ألف رسالته التي سماها سموتية الكواكب وأسماء المنازل الثمانية والعشرين على الرصد الجديد المحرك لسنة ١١٧٦هـ ، - ١٧٦٢ هـ/ ١٧٦٣ م(٤)، ومن الشيخ أحمد بن

(١) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٠١٤ك ، دار ٧٧/٣ .
(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٦٧ ، ١٨٦ ، وإسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص٣٧١ .
(٣) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٣٩٨٤ك ، دار ١٥٩/٣ .
(٤) مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٠٣٤ك ، دار ٤٦٥/١ .

محمد بن عبد السلام المغربي الأزهري المالكي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ/ ١٧٧٤ م ، ذي ألف رسالة في علم الفلك والمواقيت أطلق عليها «الدرر الفاخرات في العمل بربع المقنطرات في جميع الأقطار والجهات» ، كذلك ألف الشيخ عبد الله بن محمد المؤقت بجامع قوصون المتوفى في سنة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ م ، رسالة في حساب الأيام والليالي والسنين أطلق عليها « الدر الثمين في الحكم على تحاويل السنين»[1] .

أما الشيخ العلامة محمد بن موسى الجناحي المالكي المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٥م ، فقد ظهر تفوقه في الرياضيات ، واتجه تأليفه فيها إلى حسابات النقود المختلفة الأثمان والأشكال والأنواع ، وأشهر مؤلفاته في هذا الصدد «رسالة في تحويل النقود بعضها إلى بعض» ، وقد ذكر أحد المؤرخين[2] أنها رسالة نفيسة تدل على براعة مؤلفها ، وغوصه في علم الحساب ، كما ذكر أن الشيخ الجناحي من علماء الرياضيات الذين برعوا في استخراج المجهولات وأعمال الكسور والقسمة والجذور ، وقسمة المواريث والمناسخات والأعداد الصم والحل والموازين ، ويعتبر الشيخ أبو الإتقان مصطفي الخياط المتوفى ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م ، شيخ الرياضيين في عصره ، وهو ممن أدرك الطبقة الأولى .

من علماء الرياضيات في القرن الثاني عشر وأشهرهم الشيوخ النيشلي والكرتلي ورمضان الخوانكي ومحمد الغمري حسن الجبرتي ، وكذلك رضوان أفندي ويوسف الكلارجي ، وقد ضرب الشيخ الخياط بسهم وافر في التأليف في العلوم الفلكية وحساباتها ، ومن أشهر ما ألفه «تحريك الكواكب الثابتة» سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م ، وقد أتم الشيخ مصطفي حساب أطوالها وعروضها ، وجهاتها ودرجات ممرها ومطالع غروبها وشروقها ، وتوسطها وأبعادها ومواضعها بأفق عرض مصر ؛ بغاية التحقيق والتدقيق على أصول الرصد الجديد السمرقندي ، وتعريب السنين الشمسية واستخراج أوائل الشهور العربية والقبطية والرومية والعبرانية والتواقيع والمواسم وتحاويل البروج ، ودساتير السنين ومقومات السيارات

(١) إسماعيل باشا : هدية العارفين ، ج١ ، ص ١٧٨ ، ٤٨٤ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٣٤ .

ومواقع التواريخ وتواقيع القبط والمواسم والأهلة[1] ، وجداول حل عقود مقومات القمر بطريق الدر اليتيم لابن المجدي ، وجداول سموتية الكواكب لسنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م ، على أصول الرصد الجديد ألفي بك[2] .

وقد كان الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت ، والشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري شيخ الجامع الأزهر إمامى عصرهما في العلوم الرياضية ، ولو لم يكن في هذا العصر إلا هذان العالمان لكفاه تراثهما فخرًا ، ولقد شهد بهذه الحقيقة أحد باشوات مصر الذي اعتقد بادئ ذي بدء أن مصر خالية من علماء الرياضيات فلما التقى بإمام الرياضيات فيها الشيخ حسن الجبرتي قال لو لم أغنم من مصر إلا انتفاعي من علوم هذا الشيخ لكفاني ، ولسنا بحاجة إلى تكرار ما عرضناه من مؤلفات علماء هذا العصر ، والتي تشير في جلاء ووضوح إلى أن علماء الأزهر كانت لهم أقدام ثابتة في ميدان العلوم الرياضية .

وفي حين بالغ بعض الباحثين في وصف هذا العصر بأنه عصر الشروح والحواش فإنها لم تكن وليدة هذا العصر وإنما سبقته بمراحل كثيرة ، ومن المؤكد أن كثرة الشروح والحواشي في هذا العصر لم تكن إلا وليدة الأمانة العلمية والحرص على بقاء الأصول كما هي منسوبة إلى أصحابها ، واحترام ما جادت به قرائح السابقين فانتفت السرقات العلمية ، ونسب كل مؤلف إلى صاحبه ولم يطغ مؤلف حديث على أخر قديم ، وما هو جدير بالذكر أن هذه الحواشي والشروح تتمتع بالأصالة العلمية بل ربما فاق شرح أصلا ، وربما فاقت حاشية شرحًا .

وليس من العسير على كل قلب النظر في تراث هذه الحقبة أن يتبين تلك الأصالة العلمية التي تتمتع بها الحواشي والشروح التي ظهرت بها براعة مؤلفيها واضحة جلية حتى لقد أصبح من الممكن أن تطلق على بعضها لقب الموسوعات ؛ لأنها استطردت في بحثها

---

(١) المصدر ذاته : ص١٩٣ .

(٢) مخطوطة بدار الكتب القاهرة ، تحت رقم ٤٠٣٠ ، دار ٢٠٥/١ .

العلمي فطرقت كثيرًا من الجوانب ذكر به الأصل أو دعا إليه ، وليس معنى هذا أن ذلك العصر خلا من المؤلفات المستقلة أو المبتكرة ، فلقد ثبت بما لا يدع شكًا أن التراث العلمي لعلماء مصر في العصر العثماني يشكل نسبة كبيرة في المكتبة العربية بمصر ، والدول الإسلامية والهند وبعض الدول الأوروبية وأمريكا ، ولقد سبق أن ذكرنا أسماء مؤلفات كثيرة من هذا التراث ، وأرشدنا إلى مواطن وجودها ، وذلك في معرض الحديث عن العلماء الجهابذة والمؤلفين والمتخصصين وغيرهم ، ولم يكن علماء الأزهر في هذا العصر بغافلين عن المنهج السليم في البحث والتأليف ، فنحن نلمس هذا فيما أجاب به الشيخ شمس الدين محمد البابلي الشافعي الأزهري الحافظ المتوفى سنة ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م ، على سؤال وجهه إليه في قضية التأليف إذ قال :« إن التأليف لا يكون إلا في قسم من أقسام سبعة هي : تأليف لم يسبق إليه فيكون اختراعًا ، أو إتمام مؤلف ناقص فيكون تتميمًا ، أو التأليف في شيء مستغلق فيكون شرحًا ، أو تحديد معالم شيء متسع فيكون اختصارًا ، أو تنظيم شيء متداخل فيكون ترتيبًا ، أو تصويب أخطاء وقع فيها السابقون فيكون تصحيحًا ، أو جمع أشياء متفرقة مشتته فيكون تجميعًا ، ثم ختم البابلي إجابته بقوله : إن شرط المؤلف أن يخترع معنى أو أن يبتكر مبنى»[1] .

(١) (١٤٥٠) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٢ ، ص٢١١ .

الفصل السابع

العلماء في ديوان القضاء والوظائف القيادية والإدارية والخدمات

مما لا ريب فيه أن قضاء مصر منذ إنشاء الأزهر كان ميدانًا لعلمائه ، وكان الخليفة الفاطمي أو السلطان الأيوبي أو السلطان المملوكي هو الذي يختار قاضي القضاة والنواب ؛ فكان يختارهم قاضي القضاة بنفسه ولايتدخل السلطان وأعوانه في تعيين القضاة والنواب إلا في حالات نادرة اقتضتها ضرورات معينة ، وفي العهد الفاطمي كان قاضي القضاة شيعيًا ، ولما سقطت الدولة الفاطمية في مصر ، وقامت على انقاضها الدولة الأيوبية أُسند منصبي قاضي القضاة إلى أحد علماء المذهب الشافعي ، فظلت هيمنة هذا المذهب على القضاء قائمة إلى أن أصبح الانتفاع بأحكام المذاهب الأخرى فى القضاء ضرورة ملحة أحس بها الظاهر ركن الدين بيبرس سلطان دولة المماليك البحرية ، فاختار أربعة من علماء المذاهب الأربعة وأسند إلى كل عالم منهم رئاسة القضاء في مذهبه ، وخوَّل له حق تعيين القضاة والنواب من علماء مذهبه ، وظل تعيين قضاة القضاة الأربعة في دولتى المماليك حقًا من حقوق السلطان نفسه ، بيد أن زعامة قاضي القضاة الشافعي على قضاة القضاة الثلاثة الآخرين كانت تقليدًا سائدًا ، وقاعدة لاتنخرم إلا في ظل ظروف سياسية أو عندما يلمع نجم واحد من هؤلاء الثلاثة في سماء السياسة أو العلوم .

ولما بسطت الدولة العثمانية نفوذها على مصر في سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧م ، لم يكن هناك بدٌ من إجراء تغييرات في نظم القضاء بمصر بدأت إرهاصاتها في عهد سليم الأول ، وتمت أشكالها ومبانيها في عهد سليمان المشرع ، وسوف نبسط فيما يلي الوقائع التي تم في ظلها ربط القضاء في مصر بقضاء الدولة العثمانية من الناحية الإدارية ، وجعل الزعامة المذهبية والقضائية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ، وهو المذهب الفقهي الرسمي الذي اختارته الدولة العثمانية منذ قيامها ، وقد استقرت الأوضاع السياسية والعسكرية في

مصر كما أراد لها السلطان سليم الأول ؛ لكنه لم يستطع أن يغير إبان وجوده بالقاهرة شيئًا من نظم القضاء ، وفضَّل أن يكون هذا التغيير تدريجيًا بواسطة الفرمانات السلطانية التي والى إرسالها إلى مصر بعد عودته إلى إسلامبول .

التحولات العثمانية في القضاء ومواقف العلماء منها

بدأت خطة التحولات العثمانية في نظام القضاء بمصر بتلك الأوامر التي أصدرها خاير بك في صفر سنة ٩٢٤ هـ/ فبراير ١٥١٨ م ، والتي تضمنت إبطال الرسل والوكلاء من المدرسة الصالحية ، وأن يقضى نواب القضاة في بيوتهم بدون وكلاء أو رسل ، ولم تتعد هذه الأوامر دائرة القول ، وظل قضاة الصالحية ونوابها يعملون طبقًا للنظام القضائي الذي كان قائمًا في دولتى المماليك[1] ، ولم يترك العثمانيون قضاة مصر يمارسون أعمالهم مغفلين الأوامر العثمانية ، وإنما عينوا عليهم رقيبًا يسمونه «المحضر» ، تعضده قوة عسكرية من جند الإنكشارية ، وقد جعل هذا المحضر مقره الرئيسى أمام باب المدرسة الصالحية ، وأجبر قضاتها على أن يعرضوا عليه كل قضية قبل أن يبتوا فيها ، وكان يوقف بين يديه المدعي والمدعى عليه ويستمع إليهما بواسطة ترجمانه ؛ لأنه لم يكن يعرف اللغة العربية ، كما كان يحصل عن كل قضية ينظرها ستة دراهم من المدعي والمدعى عليه ، وكان يعزر من يرى أنه يستحق عقيدة التعزير من ضرب أو سجن ، ولا يستشير في هذا قضاة الصالحية رغم أنهم أعلم علماء مصر في الشريعة والقضاء ، كما كان يحلو له أن يتشدق بأن من واجباته مراقبة تطبيق أصول الشريعة في الأحكام القضائية بمصر ، فمن هذا نرى أن هذا الرجل قد وضع في يديه سلطات ثلاث : سلطة قضائية عليا تتمثل في فصله في بعض القضايا ، واعتماد ما فصل فيها قضاة مصر ، وسلطة تنفيذية تتمثل في توقيعه لبعض العقوبات المستحقة على المذنبين مستعينًا في ذلك بفرقة الإنكشارية التي سخرها لتنفيذ أوامره ، وسلطة إدارية تتمثل في تحصيل الرسوم القضائية عن كل قضية تنظر ، ولم تكن هذه الرسوم هي كل ما فرضه العثمانيون على التقاضي ، فقد فرضوا ضرائب جديدة على دُور الشهود ومجالس

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص١٥٦ .

القضاة ، وكانوا يبررون فرضها بأنها سوف تودع في بيت مال المسلمين بالدولة العثمانية ، ويرى مؤرخ عاصر هذه الأحداث أن هؤلاء العثمانيين أضعفوا بأفعالهم هذه شوكة الشرع في مصر[١] .

واستمر تنفيذ الخطة العثمانية بالضغط تارة ، وبالتهديد تارة أخرى فلم ينصرم عام ٩٢٤ هـ/ نوفمبر ١٥١٨ م ، حتى عزل قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل جميع نوابه عدا أربعة[٢] ، ولما انتدبت الدولة العثمانية إسكندر بك ليقوم بالرقابة العسكرية والسياسية في مصر سنة ٩٢٥ هـ/ ١٥١٩ م ، كان يتدخل في شئون القضاء ويعارض القضاة ورؤساءهم فيما يحكمون به ، وكان هذا من عوامل ثورة مكبوتة في نفس القضاة ظهرت آثارها في تصرفات القاضي نور الدين على الميموني نقيب قاضي القضاة الشافعي ، فقرر العثمانيون عزله ونفيه من القاهرة إلى دمنهور[٣] ، ولم يحل شهر رجب من سنة ٩٢٥هـ/ يوليو ١٥١٩ م ، حتى أصدر خاير بك أمره بعزل جميع نقباء قضاة القضاة في مصر ، ومنع بعض الوكلاء والرسل من العمل مع رجال القضاء[٤] ، وفي شهر رجب سنة ٩٢٦ هـ/ يونيو ١٥٢٠ م ، عقد خاير بك اجتماعًا لقضاة القضاة الأربعة ، وطلب منهم أن يقللوا من نوابهم وأغلظ القول عليهم ؛ فصرح قاضي القضاة الشافعي بأنه سيقتصر على خمسة عشر نائبًا ، وصرح قاضي القضاة الحنفي بأنه سيقتصر على نائبين ، وصرح قاضي القضاة المالكي بأنه سيقتصر على سبعة نواب ، وصرح قاضي القضاة الحنبلي بأنه سيقتصر على سبعة نواب أيضًا[٥] .

وفي أواخر سنة ٩٢٧ هـ/ ١٥٢١م ، طرح الشيخ علي الأزهري الوكيل أمر خاير بك جانبا ، وترافع في قضية لأحد اليهود مقابل أربعين دينارًا ، فقبض عليه المحضر العثماني

(١) المصدر ذاته : ص١٥٧ ، ١٥٨ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٨٢ .
(٣) المصدر ذاته : ص ١٩٨ ، وعلى باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج١٦ ، ص٨٥ .
(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص ١٩٨ .
(٥) المصدر ذاته : ص٢٢٢ .

وأمر بضربه بين يديه ، ثم صعد القلعة غاضبًا وعرض أمر الوكلاء وما يفعلونه على خاير بك ، فأمر بالقبض على جميع الوكلاء ، فاختفي معظمهم ولم يتمكن رجال خاير بك من إلقاء القبض على أحد منهم سوى أربعة وكلاء أوقفوهم أمام خاير بك الذي توعدهم بكل عقوبة ، ثم أرسلهم إلى بيت الوالي ، وأمره بأن يدخلهم سجن الديلم ، وقرر جعل بقائهم في السجن موضوعًا لا ينظر حتى يتم القبض على باقي الوكلاء أو يسلموا أنفسهم .

ولم يكن رأي العثمانيين موحدًا في قضية الوكلاء ؛ فمنهم من كان يرى أن الوكلاء على حق ، ومنهم من كان يرى أنهم على باطل ؛ لهذا نجد أنه عندما عقد خاير بك مجلسه في القلعة جهرّ كلُ فريقٍ برأيه ، وكان على رأس المؤيدين لسجن الوكلاء ، بدر الدين الرومي وخير الدين نائب القلعة ، كما كان على رأس المعارضين لسجن الوكلاء المدافعين عنهم القاضي حمزة الحنفي والأمير على العثماني ، وكانت حجة المدافعين عن الوكلاء أقوى من حجج المتهمين لهم ، كما كانت حزبيتهم أعلى وأعظم ، لهذا لم يبق الوكلاء في السجن إلا أيامًا ، تم بعدها الأفراج عنهم[1] ، ولم يكن هذا يعني أن العثمانيين تراجعوا عن خطتهم لعثمنة القضاء المصري ؛ لهذا نجد أنه في السادس عشر من ذى الحجة سنة ٩٢٧هـ/ نوفمبر١٥٢١م ، عقدوا مجلسًا بالقلعة تزعمه خاير بك ، وحضره قاضي القضاة الأربعة وقاضي السلطنة العثمانية حمزة العثماني الحنفي ، ولما اكتمل المجلس تحدث خاير بك عن نواب القضاة والوكلاء ، فذكر أنهم يتعمدون مخالفة الشرع وقانون العثمانيين ، فأيد القاضي حمزة العثماني أقواله موجهًا أعنف حملة كلامية إلى قضاة القضاة الحاضرين في المجلس ، فلم يسلم له قضاة القضاة بقوله فحدث في المجلس لغط عظيم ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد أصدر خاير بك عقب هذا الاجتماع قرارات كان لها صفة الإلزام والتنفيذ وهي :

أولاً : أن يقتصر كل قاضي من قضاة الأربعة على سبعة نواب لاغير طبقًا لعدد أيام الأسبوع .

---

(١) المصدر ذاته : ص٢٧١ .

ثانيًا : أن كل قاضي من النواب يتخذ له مجلسًا في بيت قاضي القضاة التابع له في يومه المحدد له ، ويستمع هناك إلى الدعاوى المرفوعة بمفرده .

ثالثًا : أن يكتفي كل قاضي من النواب بشاهدين فقط .

رابعًا : أن يحصل كل قاضٍ عن عقد نكاح ستين نصفًا وعن عقد نكاح الثيب ثلاثين نصفا .

خامسًا : توزع حصيلة العقود في ثلاث جهات ؛ فللقاضي منها قدر ، ولشاهديه قدر أما باقى الحصيلة فأنه يحمل إلى بيت الوالي .

سادسًا : أن عقود الزواج والحكم بالطلاق وما يترتب عليه محظوران إلا في بيت من بيوت القضاة الأربعة .

سابعًا : أن الوكلاء محظور عليهم العمل بالمدرسة الصالحية .

ثامنًا : أن القضاة والشهود محظور عليهم الحكم بالمدرسة الصالحية .

تاسعًا : أن سائر النواب والشهود معزولون إلا من ستعتمد السلطة أمر بقائه في القضاء .

عاشرًا : أن الأوامر السابق ذكرها ما صدرت إلا تنفيذًا لليسق العثماني « أي القانون العثماني »[1] .

وأقوى ما يشد انتباه الباحث من مواد هذا القرار المادة الثانية والسادسة والسابعة والثامنة ، إذ نصت على إخلاء المدرسة الصالحية من القضاة والشهود ، كما نصت على أن تحل دور قضاة القضاة الأربعة محل هذه المدرسة ؛ أي أن يصبح كل دار من دُور هؤلاء القضاة محكمة مستقلة تابعة لمذهب من المذاهب الأربعة ، ولم يكن هذا إلا تمهيدًا لعزل هؤلاء القضاة الأربعة الذين يتزعمون القضاء في مصر ، بعد أن أخلوا منهم المدرسة

(١) المصدر ذاته : ص٢٧٢ ، ٢٧٣ .

الصالحية التي تعتبر مركزًا لأعلى سلطة قضائية في مصر ، ولكن تصبح تلك المدرسة متهيئة لاستقبال السلطة القضائية العثمانية الجديدة التي ستحمل على عاتقها رئاسة القضاء في مصر بدلاً من هؤلاء القضاة الأربعة الذين يمثلون النظام المملوكي البائد ، أما باقي مواد هذا القرار فإنها نظمت العمل القضائي وإيرادته المالية .

وقد سجل لنا ابن إياس مثل هذه الملاحظات في عبارات مقتضبة فقال : وصارت المدرسة الصالحية لا يلوح بها قاضي ، ولا شاهد بعد ما كانت قلعة العلماء ، وقال أيضًا : فصار الذي يتزوج أو يطلق تقع غرامته نحو أربعة أشرفيات ، فامتنع الزواج والطلاق في تلك الأيام ، وبطلت سنة النكاح والأمر لله تعالى[١] ، ولما اتسعت دائرة العمل العالي في القضاء خصص العثمانيون له « مقدم الوالي أو أعوانه الحالية» فكان هؤلاء يجمعون من بيوت القضاة الأربعة ما حصل من أموال على عقود النكاح والطلاق كل يوم ويحملونها إلى بيت الوالي ، وهناك توزع هذه الحصائل طبقًا لما جاء في اليسق العثماني[٢] .

ولقد أصبح الرأي السائد لدى العلماء والجماهير أن حكومة خاير بك والعثمانيون قد نبذوا الشريعة الإسلامية ، واستبدلوها بقانون عثماني جائر يفرض على المتقاضين وراغبي الزواج أو الطلاق ، والقضاة والشهود غرامات مالية لا أساس لها في الشريعة الإسلامية ، وقد أدى هذا إلى تحرك العلماء وطلاب الأزهر في مسيرة صاخبة يقودها الشيخ شمس الدين محمد اللقاني المالكي ، والشيخ شمس الدين محمد الديروطي الشافعي ، والشيخ شهاب الدين أحمد الجلبي في ٧ من المحرم سنة ٩٢٨ هـ/ ديسمبر ١٥٢١ م ، متجهين بها إلى مجلس خاير بك في الريدانية ، وكان خاير بك يقيم احتفالاً بقدوم رسول السلطان سليمان المُشَرِّع ، ففاجأته مسيرة العلماء وهو يلعب بالصفور والكلاب السلوقية ، وقد مد لمبعوث السلطان هناك سماطًا حافلاً ، فقال له رئيس المتظاهرين الشيخ اللقاني : يا ملك الأمراء قد أبطلتم سنة رسول الله ﷺ ، وصرتم تأخذون على زواج البكر ستين نصفًا وعلى

(١) المصدر والصَّحيفة السابقان .

(٢) المصدر ذاته : ص٢٧٢٥ ، وعلى مبارك : الخطط التوفيقية ، ج١٦ ، ص٨٦ .

زواج الثيب ثلاثين نصفًا ، ويتبع ذلك أجرة الشهود ومقدمي الوالي وغير ذلك وهذا يخالف الشرع الشريف ، فقد عقد رسول الله ﷺ على خاتم فضة وعلى ستة أنصاف فضة وعقد على آية من كتاب الله ، وقد ضعف الإسلام في هذه الأيام وتجاهر الناس بالمعاصي والمنكرات وتزايد الأمر في ذلك ، ثم تلا آيات من كتاب الله تعالى وتحدث بأحاديث عن رسول الله فيها الوعد والوعيد ، فلم يتدبر ملك الأمراء قوله وقال له : اسمع يا سيدي الشيخ من أكون أنا ؟ الخنكار[1] أمر بهذا وقال : امشوا في مصر على اليسق العثماني ، فقطع حديثه رجل من طلاب الأزهر يسمى عيسى المغربي وصاح به قائلاً : هذا يسق الكفر! فاشتد غضب خاير بك وأمر بالقبض عليه وتسليمه لوالي القاهرة ، بيد أن ذلك لم يُفْقد الشيخ اللقاني حلمه فاستطرد حديثه مع خاير بك بمرأي ومسمع من المبعوث العثماني ، وقد أنهي خاير بك حديثه مع الشيخ بقوله : يا سيدى الشيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم أمضوا باسم الله ، ولكن هذه النهاية التي انتهت بها تلك المباحثات لم ترض الكثيرين ممن انضووا تحت لواء هذه الانتفاضة الأزهرية ؛ فصاح أحد الفقهاء قائلاً : نحن سنسافر إلى السلطان سليمان نصره الله تعالى لنخبره بما يجرى في مصرا ، فتكدر خاير بك في هذا اليوم بعد أن كان منشرح الصدر مسرورًا بضيفه وسماطه وألعابه .

ولقد والت الدولة العثمانية تنفيذ مشروعها الذي يرمي إلى عثمنة القضاء في مصر ، فأرسلت قاضيًا عثمانيًا إلى مصر في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ/ مايو١٥٢٢ م ، يطلق عليه« قسّام التركات» ، وموضوع وظيفته قسمة تركة كل ميت من المسلمين وغيرهم في مصر بعد اقتطاع عُشْرها لبيت المال ، ولم يسمح لأحد من العلماء أو القضاة بمعارضته ، وكان هذا القاضي يحمل معه أوامر قضائية من السلطنة فحواها « أنه محظور على المماليك الجراكسة والعسكريين العثمانيين بمصر أن يعقدوا عقدًا على بكر أو ثيب إلا لدى القسّام العثماني ، وأن يدفع كل من يرغب الزواج ببكر ستين نصفًا وأن يدفع كل من يرغب الزواج بثيب ثلاثين نصفًا» ، وقد أعلم القسّام قضاة القضاة الأربعة بهذه الأوامر العثماني وأخذ

---

(١) أو الخندكار وتعني السلطان .

توقيعاتهم عليها[١] ، وبهذه الخطوة تكون الدولة العثمانية قد اقتطعت جانبًا عظيمًا من اختصاصات القضاة المصريين ، ووضعتها تحت سلطة هذا القسّام الذي كان تابعًا لقاضي عسكر أناضولي بالدولة العثمانية مباشرة[٢] .

وفي أواخر جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ/ مايو ١٥٢٢ م ، ظهر على مسرح النزاع بين مصر والدولة العثمانية آخر جولة انتزعت فيها الدولة العثمانية الزعامة القضائية من أيدي علماء الأزهر ، فأصبح قضاء مصر عثماني الرئاسة والإدارة والنظم ، وذلك بوصول أعظم قضاة السلطان سليمان وأكبرهم ، وهو قاضي القضاة سيدى جلبي حاملاً كتابًا من السلطان العثماني تضمن عددًا من الأوامر السلطانية ؛ لتنظيم القضاء المصري بما يتفق والسياسة العثمانية ، وتتلخص أوامر السلطان العثماني فيما يلي :

أولاً : عزل قضاة القضاة الأربعة بمصر من مناصبهم .

ثانيًا : الاستعاضة عن وظائفهم بإنشاء وظيفة قاضي العسكر يتولاها قاضي القضاة سيدى جلبي .

ثالثًا : يحكم قاضي العسكر طبقًا للأحكام الشرعية الواردة في المذاهب الأربعة .

رابعًا : يختار قاضي العسكر أربعة نواب له من علماء المذهب الأربعة في كل محكمة .

خامسًا : يختار قاضي العسكر لكل نائب من النواب شاهدين فقط من العلماء .

سادسًا : تكون المدرسة الصالحية مقرًا لقاضي عسكر أفندي ونوابه .

سابعًا : يوقف جميع النواب والشهود المصريين عن العمل ، عدا من سيختارهم قاضي عسكر مصر للعمل في القضاء .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) الدميرى : قضاة مصر ، ص ١٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

ثامنًا : يجب أن يعرض على قاضي العسكر بالمدرسة الصالحية عقود النكاح والوقف والوصايا والإيجارات ، وغير ذلك من الأمور الشرعية لإمضائها أو رفضها .

وما انتهي القارئ من تلاوة هذه الأوامر السلطانية على الحاضرين بمجلس القلعة حتى أرسل خاير بك إلى قضاة القضاة الأربعة رسله ليقولوا لهم : أصرفوا نوابكم ورسلكم ووكلاءكم عن مجالسكم ، والزموا بيوتكم تنفيذًا لما أمر به السلطان سليمان بن عثمان فامتثل قضاة القضاة لما أمروا به ، وكان هذا آخر العهد بهم في ميدان القضاء المصري[1] ، أما خطة تعيين القضاة في أعلى دار للقضاء ، وهي المدرسة الصالحية النجمية أنذاك ، فقد شملت بعض العلماء العثمانيين والمصريين الأزهريين ، أما العثمانيون فهم : صالح أفندي العثماني نائب قاضي القضاة في الحكم الحنفي ، وفتح الله العثماني نائب قاضي القضاة في الحكم الشافعي ، وأما المصريين الأزهريين فهم : أبو الفتح الوفائي المصري نائب قاضي القضاة في الحكم المالكي ، ونظام الدين الحنبلي المصري نائب قاضي القضاة في الحكم الحنبلي ، وشهاب الدين بن شيرين المصري نائب الحكم الحنفي ويتبع القاضي صالحًا أفندي العثماني الحنفي[2] ، وشمس الدين محمد الجلبي المصري نائب الحكم الشافعي ، ويتبع القاضي فتح الله العثماني الشافعي ، كما تضمنت هذه الخطة تعيين اثني عشر شاهدًا ، يتبع كل قاضي من قضاة الصالحية السالف ذكرهم شاهدان منهم .

ثم أمر قاضي القضاة العثماني سيدى جلبى قضاة الصالحية ونوابها وشهودها أن يعرضوا عليه جميع القضايا التي صدرت فيها أحكامهم ، واتخذ منذ اليوم الأول لتنفيذ النظم العثمانية مظهرًا بالمدرسة الصالحية لا يخلو من الرهبة والسلطان فاعتمد بالصالحية ستين رسولاً ووكيلاً من رسلها ووكلائها ، وأمرهم أن يأخذوا بأيديهم العصي إذا ما اصطفوا أمامه في نظام عسكري ، وأعلن في القاهرة أيضًا أنه على جميع شهود المحاكم أن لا ينفذوا عقدًا أو إجارة أو وصية أو مبايعة أو وقفًا أو أي أمر شرعي إلا أمام القاضي صالح أفندي

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة ، محفظة رقم ٤٤ ، حجة رقم ٢٩٢ ، ص٩٧ .

العثماني الحنفي نائب قاضي القضاة العثماني بالمدرسة الصالحية[1] ، ثم فوجئ الناس بتعليمات عثمانية جديدة اقتضت أن كل تركة يجب أن يقتطع منها قسّام التركات الخمس لبيت المال مهما كان عدد الوارثين وأنواعهم ، وبذلك يكون نصيب المال العثماني قد ارتفع من عشر التركة إلى خمسها .

ولقد أكد قاضي القضاة العثماني سيدى جلبي على تنفيذ القانون العثماني بحذافيره ، فكان إذا ما اشتم من أحد القضاة أو النواب مخالفة لهذا القانون عزله ، كما حدث للشيخ شمس الدين محمد الجلبي نائب الحكم الشافعية بالصالحية ، فلقد عزله قاضي القضاة وأسند منصبه إلى القاضي شجاع الدين العثماني ، كذلك كان يلقي القبض على كل من تحقق مخالفته من القضاة أو النواب أو الشهود ، كما حدث لشمس الدين محمد المناوي نائب الحكم الحنفي حين فصل في قضية دين مالي بين شخصين دون أن يرجع إلى قاضي المدرسة الصالحية العثماني ، فقبض عليه وهمّ بضربه ثم اكتفي بتعنيفه قائلاً له ألم أمنعكم من الحكم بين الناس إلا بعد الرجوع إلى المدرسة الصالحية؟ ، ثم لم يلبث أن بعث به إلى السجن ، وقد ترتب على ذلك ظهور نوع من التذمر في صفوف القضاة والنواب المصريين وعلماء الأزهر ؛ لهذا بادر القاضي شهاب الدين بن شيرين نائب الحكم الحنفي بمطالبة قاضي القضاة بإطلاق سراح القاضي شمس الدين المنأوي الحنفي ، فلم يسع قاضي القضاة إلا أن يطلق سراحه في نفس اليوم[2] .

والحقيقة التي لا ريب فيها هي أن حربًا خفية كانت تدور بين علماء الأزهر وقضاته ، وبين قاضي القضاة العثماني سيدى جلبي ، تبدو أحيانًا في صورة إهمال الأوامر و القوانين العثمانية ، وأحيانًا في صورة التذمر الجماعي ، وأحيانًا في صورة النزال العلمى ، وأحيانًا أخرى في صور من قصائد شعرية قد ملئت بالذم والتهكم والمعارضات ، ففي الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٩٢٨ هـ/ أغسطس ١٥٢٢ م ، نودي في القاهرة بأن جميع قضاة المحاكم وشهودها يحضرون ومعهم جميع سجلاتهم ؛ ليسلموها إلى القاضي صالح

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
(٢) المصدر ذاته : ص٣٠٤ .

أفندي العثماني الحنفي بالمدرسة الصالحية ، وكأنما كان هذا النداء تنبيهًا لهؤلاء القضاة والشهود ؛ لكي يُخفوا سجلاتهم بعيداً عن متناول الأيدى العثمانية مجمعين على إهمال هذا النداء العثماني ، وعدم الاكتراث به[١] .

وهذا يذكرنا بما فعله المماليك الجراكسة حينما دارت الدائرة عليهم ، وتمكن السلطان سليم من دخول القاهرة سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م ، فإنهم تعمدوا إحراق سجلات الديوان وسجلات الأموال الأميرية ؛ ليخفوا عن السلطان أسرار الدولة ونظمها ، فاضطر العثمانيون إلى التعرف على موارد الدولة المالية من تذاكر الجاويشية ، وهي وثائق القرى والمقاطعات[٢] ، كما أن خبر إخفاء القضاة النواب والشهود لسجلات المحاكم السابقة على فترة الحكم العثماني يشكل جوابًا مقنعًا لتساؤلات الباحث في أرشيف المحكمة الشرعية ، فبينما يجد الباحث بحرًا زاخرًا من سجلات الحكم العثماني لا يجد من سجلات الحكم المملوكي إلا أوراقًا مدشوتة .

ولم يقتصر القضاة من علماء الأزهر على إخفاء سجلات المحاكم وعدم تسليمها للحكومة العثمانية وإنما اقتحموا على قاضي القضاة العثماني برجه ؛ ليضعوه أمام المجتمعات المثقفة في ترتيبه العلمى الحقيقي ، فتقدموا إليه بطرقهم الخاصة بعدد من الأسئلة والاستفتاءات ، فما استطاع أن يجيبهم عليها إجاباتها المقنعة فتاكدوا أن جعبته خالية من العلم الذي يجب أن يتحلى به قاضي القضاة ، وقد سجل لنا هذه الحقيقة ابن إياس في تاريخه فقال : وكان قليل الرأسمال في العلم أجهل من حمار لا يدرى شيئًا في الأحكام الشرعية ، وقدمت إليه عدة فتاوٍ فلم يجب عنها بشيء ، وقد هجاه الناس هجاءً فاحشًا في مده إقامته بمصر ، وممن هجاه بعض شهود المحاكم وقد ذكر ابن إياس من هجائه بيتين هما :

رأينا شيخًا أعور قبل موتنا	أتى من بلاد الروم يقطع رزقنا
يقدم قانونًا على شرع أحمد	فنسأل رب العرش بكشف كربنا[٣]

(١) المصدر ذاته : ص ٣٠٩ .
(٢) حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية ، باب ١٠ سؤال ١ ، ص٣١ .
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٣٠٥ .

حقائق عن رجال الأزهر في ميدان القضاء

أصبح القضاء عثماني الرئاسة والإدارة ، وفي كافةالمجالات كانت سياسة الدولة العثمانية تعمل بشكل واضح على تحقيق أكبر عائد مالي من جميع قطاعات الدول التي تحكمها في صور مقررات مالية ، وكانت تعتبر أن المساس بهذه المقررات خيانة موجبة للموت ؛ لهذا كان نجاح الباشا أو قاضي العسكر العثماني مرتبطًا بنجاحه في جميع المقررات المالية كاملة غير منقوصة ، ومن هنا ندرك سر التغييرات العثمانية في نظام القضاء المصري ، كما ندرك أهدافها وأسبابها ، فهؤلاء قضاة وعلماء قد أعلنوا معارضتهم للقانون العثماني ؛ لأنه لم يرد في الشريعة الإسلامية ، ونحن إذا ما تفحصنا ما أعلنه الأزهريون في معارضتهم الصاخبة أمام المبعوث العثماني وخاير بك بالقلعة ، وجدنا أنها انصبت أكثر ما انصبت على تلك الرسوم المالية التي فرضها القانون أو اليسق العثماني على الزواج وعلى الطلاق وعلى كل قضية ترفع للقضاء ؛ فلهذا ركزت الدولة العثمانية على جعل قضاء مصر عثماني الرئاسة والإدارة ؛ لتضمن تحقيق النجاح المكتمل للجانب العالي الذي يتقاضى منه القضاة والنواب والشهود أجورهم ويودع باقيه في خزائن الدولة ، وليس معنى ذلك أن الدولة العثمانية طرحت تحري العدل في القضاء جانبًا حين اهتمت بالناحية المالية ، فلقد كانت مكانة القاضي في الدولة مرتبطة بشيئين في علوهما وانخفاضهما ، هذان الشيئان هما علم القاضي ، وعدله .

وقد أظهرت معظم البحوث التي اطلعت عليها المساوئ والمفاسد التي تعرض لها القضاء في مصر العثمانية ، ومسايرة لهذا المنهج وجدنا أن الباحثين في هذا الجانب التاريخي شددوا النكير على القضاة ، ولم يظهروا لنا صورة مشرقة واحدة ، كما أنهم لم يبينوا لنا مواقف رجال الأزهر في هذا الميدان ؛ حتى أنه ليخيل للقارئ أن ميدان القضاء خلا من رجال الأزهر ، وأصبح ميدانًا خالصًا للعلماء العثمانيين وحدهم[١] .

---

(١) عبدالرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، ج١ القاهرة ١٩٥٥م ، ص ٣٨ ـ ٤٥ ، وحسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، القاهرة ١٩٤٢م .

وليس لهذا سوى تفسير واحد ، هو أن هؤلاء الباحثين نهلوا من معين المؤلفات الأوروبية ، وخصوصًا المؤلفات الفرنسية وفي مقدمتها كتابب وصف مصرب الذي وضعه الفرنسيون إبان وجودهم في مصر ، والفرنسيون كانوا أعداء الدولة العثمانية ومنافسيها في بلدان الشرق وبحاره ، فلا غرو أن ركزوا في كتابهم المذكور على إظهار مساوئ النظام العثماني أنى وجدوها ، وجعلوا حكمهم على آخر عصر العثمانيين حكمًا على العصر كله ، وإذا كان هؤلاء الفرنسيون قد اعتمدوا في تأليف كتابهم هذا على مشاهدات أو وثائق فترة ختامية لهذا العصر ، وعلى بعض رحلات قليلة ومتباعدة قام بها بعض الرحالة الأوروبيين ، فإن كل هذا لا يقف أمام وثائق الحكم العثماني في مصر خلال ثلاثة قرون فهي التي تمثل حقائق هذا العصر كله واضحة مكتملة متنوعة ، تلك الوثائق هي التي اعتمدنا عليها في تقديم حقائق عن القضاء في مصر إبان الحكم العثماني ، فأولى هذه الحقائق : أن علماء الأزهر كانوا يشكلون أغلبية في وظائف القضاء بمصر ، وعلى كواهلهم كان يقع العبء الأعظم من واجبات هذا الميدان ، وثانيها : أن علماء الجامع الأزهر عملوا على رفع راية العدل ، وسيادة تعاليم الشريعة فهي التي اعتمد عليها حكم القضاة في هذا العصر ، وثالثها : أن علماء الجامع الأزهر سلكوا في هذا الميدان طريقين بجانب العمل القضائي ، أعانا على تحقيق العدالة فنضجت ثمارها وأتت أكلها ، الطريق الأول الفتوى الشرعية بالمحاكم ، الطريق الثاني الرقابة الشرعية بالمحاكم ، ورابعها : أن المذهب الحنفي لم يغلب على قضاء مصر في العصر العثماني ، وهذا يهدم ما ذكره بعض الباحثين[١] ، فرغم أن قضاء مصر أصبحت رئاسته في المذهب الحنفي تبعًا لنظام الدولة العثمانية ، فإن قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى كانوا يشكلون أغلبية في العمل القضائي بمحاكم مصر وديوانها العالي ، وخامسها : أن قضاء المذاهب الثلاثة الشافعي والمالكي والحنبلي في محاكم مصر وديوانها العالي كان ميدانًا خالصًا لعلماء الأزهر لم يشاركهم فيه عالم عثماني واحد ، بينما كان قضاء المذهب الحنفي في مصر ميدانًا لعلماء الدولة العثمانية ، ولم يتركه لهم علماء الأزهر

---

(١) المرجع والصّحيفة السابقان .

مرتعًا خالصًا فشاركوهم فيه وسلكوا من أجل هذا طريق التحنف[١] ، وسادسها : أن بعض علماء الجامع الأزهر استطاعوا أن يرتقوا منصب قاضي القضاة في مصر في بعض فترات من هذا العصر[٢] ، وتلك حقيقة هدمت ما أطبق عليه الباحثون في عصرنا هذا ، فقد أجمع باحثو العصر العثماني على أن منصب قاضي قضاة مصر لم يتقلده إلا العلماء العثمانيون .

القضاة الأزهريون في الديوان

لو تأملنا ما كتبه ابن إياس عما تضمنه كتاب السلطان سليمان المشرع من تنظيم للقضاء المصري بما يتفق والصالح العثماني ؛ لشد انتباهنا أربع فقرات منه : الأولى عزل قضاة القضاة الأربعة المصريين ، والثانية تنصيب قاضي القضاة بالديار المصرية من العثمانيين ، والثالثة أن تكون أحكام القضاة في مصر طبقًا لما ورد في المذاهب الأربعة ، والرابعة أن ينوب عن قاضي القضاة في كل محكمة من محاكم الديار المصرية أربعة من القضاة يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة[٣] ، فبناء على ما جاء بالفقرتين الأولى والثانية من هذا الكتاب ، وضعت الدولة العثمانية يديها على رئاسة القضاء في مصر ، وبناء على ما جاء بالفقرتين الثالثة والرابعة ، بقي العمل بالمذاهب الأربعة قائمًا في ديوان مصر العالي ومحاكمها ، وظل القضاة الأزهريون تبعًا لذلك أكثرية في ديوان مصر ومحاكمها ، بل إن قضاة القضاة الأربعة الذين نحَّتهم الدولة العثمانية عن رئاسات القضاة في مصر ، تمكنوا من العودة إلى ميدان القضاء مرة أخرى فحكموا بين الناس ، وأفادوا بعلمهم وخبراتهم قضاء هذا العهد وشهوده[٤] .

وليس أدل على ماكان للقضاء وأهله من مكانة لدى الدولة العثمانية ؛ مما جاء في قانون نامة الذي وضعه السلطان سليمان المشرع لتنظيم شئون الحكم في الديار المصرية ، فقد وضّع هذا القانون اختصاصات قاضي الشرع ، وحذر الأمراء والولاة من أن يفصلوا بين

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ، محكمة مصر القديمة ، سجل ١٠٠ ، ص١٧٣ .
(٢) ابن أبي السرور البكري : الروضة المأنوسة ، مخطوط سبق ذكره ، الورقتان ٤٧ ، ٤٨ .
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص ٢٦٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
(٤) الدميري : قضاة مصر ، مخطوط سبق ذكره ، ص٢٢١ .

الناس في خصوماتهم ، وأنذر الخافين منهم بالعزل وبسائر العقوبات السياسية المعروفة ، ومن ناحية أخرى فقد أقر هذا القانون تنفيذ بعض العقوبات التي يحكم بها القاضي في بيت الوالي ، أو الصوباشى بناء على حجج رسمية مع إقرار من المتهم نفسه[١] ، بينما كانت بعض العقوبات الأخرى كحد الخمر والتعزير ينفذها القضاة في محاكمهم[٢] ، وشدد هذا القانون في وجوب تحري العدل والحق خاصة في تلك الخصومات التي تقع بين الفلاحين والكشاف ، فأمر بأن ينظرها قاضي الشرع وحده ، ثم أكد على القضاة بأن يقفوا في جانب المظلومين ، وأن يجابهوا الظالمين وحذرهم من إهمال حقوق الضعفاء أو إعانة الظالمين الطغاة ، ثم ألزم الباشا الوالي على الديار المصرية بأن يبلغ الباب العالي بالدولة العثمانية عن كل قاضٍ لا يلزم نفسه بالانتصار للضعفاء و المظلومين ، وحذر هذا القانون الباشا أيضًا من إهمال تقصى أخبار قضاة الجور ، أو إهمال الإبلاغ عنهم وأنذره بعقوبة سياسية أقلها اللوم[٣] .

وكان يطلق على القاضي ألقاب أخرى هي : قاضي الشرع أو نائب الحكم الحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي ، كما كان يطلق على القاضي أيضًا خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية ، و يطلق على قاضي القضاة قاضي عسكر أفندي ، وكان يطلق على نائبه قائمقام أو نائب أفندي[٤] .

قضاة القضاة الأزهريون

ذكرنا أن وظيفة قاضي قضاة مصر كانت من الوظائف التي احتكرتها الدولة العثمانية لعلمائها ، ورغم هذا فقد استطاع بعض العلماء المصريين أن يرتقوا هذه الوظيفة في حالات

---

(١) السلطان سليمان القانونى : قانون نامة سليمان . فقرة ٤١ تركى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٢١٢٦٩ب .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، المادتان ٥٢١ ، ٥٩٢ ، ص٧٥ ، ٨٦ .

(٣) السلطان سليمان القانونى : قانون نامة سليمان ، فقرة ٤٢ تركى .

(٤) نجد لهذا أمثله واضحه فى معظم وثائق الديوان العالى ١ ، ٢ ، بأرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة .

نادرة وأوقات متباعدة ، أما السنوات الست الأولى من الحكم العثماني ٩٢٣هـ - ٩٢٨ هـ/ ١٥١٧ - ١٥٢٢ م ، فقد بَقِيَ نظام قضاة القضاة الأربعة الأزهريين قائمًا في مصر خلالها حتى ألغاه السلطان سليمان القانوني بكتابه الذي حمله إلى مصر سيدى محمد جلبي قاضي القضاة العثماني في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ/ مايو ١٩٢٢ م ، كما جاء في رواية ابن إياس[1] ، وقد أيد هذه الرواية القاضي الدميري في تاريخه ثم أضاف حقيقة تاريخية أخرى لم يدركها ابن إياس وهي أن قضاة القضاة الأربعة أعيدوا إلى ميدان القضاء في ذى القعدة سنة ٩٢٩ هـ/ سبتمبر ١٥٢٣ م ، أي بعد خمسة عشر شهرًا مضت على عزلهم ، ولم يذكر لنا القاضي الدميري الكيفية التي أُعيد بها هؤلاء القضاة إلى ميدان القضاء ، وهل أعيدوا قضاة للقضاء كما كانوا أم أعيدوا قضاة محاكم فقط ؟ ، كما أنه لم يذكر لنا مقدار الفترة الزمنية التي قضاها هؤلاء في وظائفهم بعد عودتهم إلى ميدان القضاء في التاريخ السالف ذكره ، وهناك أكثر من دليل على أن هؤلاء القضاء تولوا رئاسة قضاء مصر مرة أخرى ، بعد سفر قاضي قضتها العثماني سيدى جلبي وهي :

أولاً : أن القاضي الدميري ذكر في ترجمة القاضي محمد جلبي الرومي الحنفي أن السلطان سليمان القانوني ولى محمد جلبي قضاء مصر المحروسة في جمادى الآخرة سنة ٩٢٨ هـ/ مايو ١٥٢٢ ، وأنه استمر بها إلى انعزل عنها في ذي القعدة سنة ٩٢٩ هـ/ سبتمبر١٥٢٣م ، وأعيد قضاة القضاة الأربعة ، وهم محمود بن الشحنة الحنفي ،ويحيى الدميري المالكي ، وكمال الدين الطويل القادري الشافعي ، وشهاب الدين بن النجار الفتوحي الحنبلي ، وتولية هؤلاء القضاء بعد عزل قاضي القضاة العثماني لا يفهم منه إلا أن كلا منهم تولى رئاسة القضاء في مذهبه كما كان من قبل .

ثانيًا : برجوعنا إلى وثائق السنوات ٩٢٥هـ - ٩٣٠هـ/ ١٥١٩- ١٥٢٣ م ، بقلعة القاهرة وجدنا أنها قد حفلت بذكر أسماء هؤلاء القضاة مقرونة بألقابهم ونعوتهم ، كما ذكر صراحة أمام اسم كل منهم لقب قاضي القضاة في مذهبه بديار مصر المحروسة[2] .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٢٩٦ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٤٤ ، حجة ٢٩٢ ، ص٨٧ ، ٨٩ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٣٤ .

ثالثًا : ذكر ابن إياس في تاريخه أن قاضي القضاة العثماني غادر مصر إلى الأراضي الحجازية بحرًا في ٢٦ من شهر شعبان سنة ٩٢٨ هـ/ يوليو١٥٢٢ م ، ولم يذكر هذا المؤرخ كما لم يذكر غيره من المؤرخين أوبة هذا القاضي[١] .

أما ما ذكره ابن أبي السرور البكري في تاريخه ، وهو أن قاضي القضاة العثماني أحمد أفندي تولى منصبه بمصر ستة عشرة سنة ، تبدأ من ذى الحجة ٩٢٨ هـ ، وتنتهي في المحرم ٩٤٥ هـ/ نوفمبر ١٥٢٣- مايو ١٥٣٨م[٢] ، فيبدو أن هذه الرواية غير محققة إذ إنها مغايرة لما درج عليه نظام ولايات قضاة القضاة العثمانيين بمصر ، والتي لم تزد مدة الولاية الواحدة منها على سنتين متتالتين ، وحقيقة الأمر أن هذه الفترة شملت ولاية قضاة القضاة الأزهريين الذين سبق ذكر أسماء بعضهم ، وطبقًا لما ورد في وثائق هذه الفترة وطبقًا لما رواه القاضي الدميري في تاريخه عن وثائق وجدها بخط جده شمس الدين محمد بن عبد الكريم الدميري قاضي القضاة المالكي المتوفى سنة٩٤٣ هـ/ ١٥٣٦ م ، وشمس الدين الدميري واحد من قضاة القضاة الذين عاصروا دولتي المماليك والعثمانيين[٣] .

وسنذكر فيما يلي من وقفنا على أسمائهم في الوثائق والمصادر من علماء الأزهر الذين تولوا منصب قاضي قضاة مصر ، وذلك حسب ترتيبهم التاريخي ، وقد حرصنا على ذكر ألقابهم ونعوتهم كما وردت في وثائق الحكومة العثمانية ؛ لأن كل لقب أو نعت يحوي حقيقة تاريخية مستقلة تعضد ما نحن بصدده :

- الإمام العالم المحقق الحجة المجتهد المحدث الرحلة قاضي القضاة ، محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام حسنة الليالي والأيام ، صدر مصر ومكة والشام قاضي المسلمين خالصة ، مولانا أمير المؤمنين الشيخ أبو البقاء يحيي بن إبراهيم الدميري المالكي ، الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية والمملكة الشريفة الإسلامية ، وما أضيف إلى

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٣٠٦ .

(٢) ابن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، مخطوط سبق ذكره ، الورقتان ٢١ ، ٢٢ .

(٣) الدميرى : قضاة مصر ، مخطوط سبق ذكره ، ص٢٢١ .

ذلك من الوظائف الدينية والمناصب السنية ، جاء في وثائق سنة ٩٢٧ هـ/ ١٥٠٢١ م ، أن الشيخ أبا البقاء كان قاضيًا للقضاة المالكية بالديار المصرية في هذا التاريخ[١] .

- الإمام العالم المحقق الحجة المجتهد الحافظ المحدث الرحلة ، شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ، ماضي النقض والإبرام حسنة الليالي والأيام صدر مصر ومكة والشام قاضي المسلمين خالصة ، مولانا أمير المؤمنين قاضي القضاة الشيخ أبو العباس أحمد الفتوحي الحنبلي الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية والمملكة الشريفة الإسلامية ، وما أضيف إلى ذلك من الوظائف الدينية والمناصب السنية ، جاء في وثائق سنة ٩٢٧ هـ/ ١٥٢١م ، أن الشيخ أبا العباس كان قاضيًا للقضاة الحنابلة بالديار المصرية في هذا التاريخ[٢] .

- الإمام العالم المحقق الحجة المجتهد الحافظ المحدث المفوه البليغ شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام ، حسنة الليالي والأيام صدر مصر ومكة والشام ، قاضي المسلمين خالصة مولانا أمير المؤمنين قاضي القضاة الشيخ أبو الفضل كمال الدين محمد القادري الطويل الشافعي ، الناظر في الأحكام الشرعية بالديار المصرية والمملكة الشريفة الإسلامية ، وشيخ الشيوخ بالخانقاه التركية البيبرسية والمدرسة الشريفية والزواية الخشابية ، وما أضيف إلى ذلك من الوظائف الدينية والمناصب السنية ، جاء في وثائق سنة ٩٢٧ هـ / ١٥٢١ م ، أن الشيخ الطويل كان قاضيًا للقضاة الشافعية بالديار المصرية في هذا التاريخ[٣] .

- الإمام العالم شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام ، حسنة الليالي والأيام صدر مصر ومكة والشام قاضي المسلمين خالصة ، مولانا أمير المؤمنين قاضي القضاة الشيخ أبو الحسن بن على بن يسن الطرابسلي الحنفي ،

---

(١) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة رقم ٤٤ ، حجة ٢٩٢ ، ص١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) المحفظة والحجة السابقان ، ص١١٦ ، ١١٧ .

(٣) المحفظة والحجة السابقان ، ص١٢٦ ، ١٢٨ ، ٤٠ ، ٤١ .

جـاء في وثائق السنوات ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٣٠ هـ/ ١٥١٩، ١٥٢١، ١٥٢٤ م، أن الشيخ الطرابلسي كان قاضيًا للقضاة الأحناف بالديار المصرية في هذا التاريخ[١].

- الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام، حسنة الليالي والأيام قاضي قضاة مصر، الشيخ عبد الرؤوف أفندي بن محمد العربي الأزهري الحنفي، جاء في تاريخ ابن أبي السرور البكري أنه في الثاني من شهر رمضان سنة ١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٦ م، تولى الشيخ عبد الرؤوف منصب قاضي عسكر مصر، وأن أصله من مجاوري الجامع الأزهر، وحين ولي هذا المنصب لم يغير زيه العربي بزي الموالي العثمانيين[٢]، وقد أيدت وثائق سنتي ١٠٠٥، ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٦، ١٥٩٧م هذه الرواية[٣]، جاء في تاريخ القاضي الدميري أن الشيخ عبد الرؤوف العربي الأزهري من أصل عثماني تلقى العلم عن أساتذته العثمانيين[٤]، ولن تكون هذه الرواية طعنًا فيما أثبتناه، فمن المعلوم أنه كان للعثمانيين رواق بالجامع الأزهر، وأنهم قصدوا هذا الجامع متعلمين ومعلمين، ويؤيد ذلك أن لقب «العربي» الذي لقب به الشيخ عبد الرؤوف جاء في الروايتين، ولقب العربي من الألقاب التي كانت محببة لكثير من العلماء العثمانيين الذين أبهرتهم حضارة العرب وعلومهم[٥].

- الإمام العالم شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام، حسنة الليالي والأيام شيخ المفسرين إمام المحدثين قاضي القضاة، الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الوارثي المصري المالكي الصديقي، جاء في وثائق سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٦٢٩ م، وتاريخ المحبي أن الشيخ البكري كان قاضيًا للقضاة بالديار المصرية،

(١) المحفظة والحجة السابقان، ص٣٣، ٤٠، ٤٨، ٨٧، ٨٨، ٨٩.

(٢) ابن أبى السرور البكرى: الروضة المأنوسة، مخطوط سبق ذكره، الورقتان ٤٧، ٤٨.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل ١٢، مادة ٢٠، ص٣١١، محكمة البرمشية: سجل ٧٠٨، ص ٤١٨.

(٤) الدميرى: قضاة مصر، ص٩٥ ـ ٩٩.

(٥) دار الوثائق بقلعة القاهرة: محفظة ٤٤، حجة ٢٩٢، ص٤٤، الدميرى: قضاة مصر، ص ٥٩، وابن الملا الجلبى: النشر العابق، الورقات ٣٣، ٩١، ٥٩.

كما ذكر المحبي في تاريخه أيضًا أن الشيخ الأديب عبد البر الفيومي قال في كتابه« المنتزه» عندما تعرض لترجمة الشيخ البكري ، ورأيت المنشور الذي ضمنه سلطان الدولة العثمانية أمره بتعيين الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البكري قاضيًا للقضاة بالقطر المصري[١] .

- الإمام العالم الشاعر الأديب صاحب التصانيف شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام ماضي النقض والإبرام ، حسنة الليالي والأيام رأس المؤلفين ورئيس المصنفين قاضي القضاة ، الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري المتوفى سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨ م ، جاء في وثائق سنة ١٠٥١هـ / ١٦٤١ م ، أن الشيخ الخفاجي كان قاضيًا لقضاة مصر في هذا التاريخ ، كما جاء في تاريخ المحبي أن الشيخ الخفاجي سافر إلى الدولة الثمانية التي عرفت له قدره فولته أعلى مناصب القضاء هناك ثم ولته قضاء الديار المصرية ، فلما عزل شد رحاله مرة أخرى إلى الدولة العثمانية ، والتقى هناك بمفتي السلطنة الشيخ يحيي أفندي بن زكريا فأعرض عنه لأمور انتقدت عليه إبان عمله بالقضاء فألف مقامته الرومية[٢] ، وتعرض فيها لمفتي السلطنة وشدد فيها النكير على المجتمع الحاكم بالدولة العثمانية ، وأعلن أن هؤلاء عوامل واضحة في تدهور النظام وتأخر الدولة ، ثم ذكر أن الجهال تصدروا ميدان العلوم وتولى القضاء العسكريين منهم العلوج[٣] ، وقام على رءوس الرءوس الموالي والزنوج ، فكان ذلك سببًا لإبعاده عن الدولة العثمانية وصدور الأمر السلطاني بسفره إلى مصر ، ومنحه قضاءها على سبيل التقاعد فاستقر بمصر متفرغًا للتأليف وإلقاء العلوم ؛ فتتلمذ على يديه جيل من العلماء اشتهروا بالفضل والعلم ، ولم يصمت الشيخ الخفاجي أمام الاتهام الخفي الذي وجهته إليه الحكومة العثمانية ، وجعلته سببًا لإخراجه من الدولة وتقاعده بمصر فعقد فصلاً في كتابه «ريحانة الألبا» تحت عنوان« بيان حالي في خبر المبتدأ وسبب اقتدائي بالهجرة النبوية» ، قال فيه

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٨٥ ، مادة ١٢٤ ، ص٤٧ ، المحبي : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٢٣٤ .

(٢) المصدر ذاته : ج٣ ، ص٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٣) قضاء العسكريين : هما قضاء روم إيلي وقضاء أناضولي ، وهما أعلى رتب القضاء بالدولة العثمانية .

بعد أن ذكر أساتذته في مصر والدولة العثمانية رافعًا ذكرهم ومعليًا قدرهم ومعظمًا شأنهم ، ثم انقرضوا في مدة يسيرة فلم يبق بها عين ولا أثر ، وصار الدين ملعبة وسخرية وآل الأمر إلى اجتراء السلاطين والوزراء بقتل العلماء وإهانتهم ، ولما عدت إلى الدولة ثانيًا ، بعدما توليت قضاء العساكر بمصر رأيت تفاقم الأمور ، وغلبة الجهل فتذكرت ذلك للوزير ظنًا بأن النصح يفيد فإذا هو كما قيل :

هو الوزير ولا أزر يشـــد بـه   مثل العروض له بحر بلا ماء

فكان ذلك سببًا لعزلي وأمرني بالخروج من المدينة ، وإظهار العلماء ممن هو في زي العلماء مع أنه لم يبق بها أحد يحسن قراءة الفاتحة ، ثم ذكر الخفاجي أنه بعد أن منَّ الله عليه بالسلامة من كيدهم ومكرهم ، كتب رسالة إلى بعض رؤسائهم صدرها بالأبيات الثلاثة التالية :

رأيت الدهر يرفع كل وغـــد   ويخفض كل ذى شيم شريفة
كمثل البحر يغرق فيه حي   و لا ينفك تطفو فيه كل جيفة
أو الميـزان يخـفض كل وافٍ   ويرفع كل ذى زنة خفيفة(١)

– الإمام العالم العلامة الشاعر الأديب شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام قاضي القضاة تقى الدين محمد بن عمر بن محمد بن الفارسكورى الحنفي ، جاء في تاريخ المحبي وريحانة الألبا للخفاجي أن الأديب الفارسكوري اتصل وهو بمصر بقاضي قضاتها آنذاك شيخ الإسلام يحيى أفندي بن زكرياء الحنفي العثماني ، ولما عاد يحيى أفندي إلى الدولة العثمانية سافر الشيخ الفارسكوري معه ولازمه هناك ؛ طبقًا لنظام تلقي العلم عند

---

(١) الخفاجى : ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، ص٢١٣ ـ ٢١٤ ، المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٣٣٣ ، ٣٣٤ .

العثمانيين ثم عقد هناك حلقة تصدى فيها للدرس والإفادة ثم ارتاد ميدان القضاء ، ومازال به حتى أصبح قاضيًا للقضاة بالديار المصرية[١] .

- في شهر ربيع الآخر سنة ١١٢٣ هـ/ إبريل ١٧١١ م ، بلغ القتال بين القاسميين والفقاريين ومن والاهما من العسكريين في مصر ذروته ، وخطا القاسميين خطوة جريئة عندما ألفوا حكومة وأعلنوا شرعيتها ؛ ليواجهوا بها الحكومة العثمانية القائمة بالقلعة والتي كانت تؤيد أعداءهم الفقارين ، فأقاموا على رأس هذه الحكومة حاكمًا سياسيا وقائمقام الباشا وحاكمًا شرعيًا نائب الشرع من علماء الأزهر ، وقد ظل هذان الحاكمان على رأس هذه الحكومة بعد أن غادر الباشا والقاضي الديار المصرية إلى أن بعثت الدولة بباشا وقاضي عثمانيين ، ارتضاهما الحزب القاسمي الحاكم في مصر ، ولم تذكر لنا المصادر التاريخية اسم حاكم الشرع الذي أشركه بالحزب القاسمي في حكومتهم المؤقتة[٢] .

لقد ثبت مما تقدم أن علماء الأزهر شاركوا في رئاسة قضاء مصر إبان الحكم العثماني ، وتأسيسًا عليه فإنه يسقط القول الذي اشتهر بين الباحثين[٣] ، بأن رئاسة القضاء في مصر كانت وظيفة عثمانية خالصة لم يقتحم حرمها غير العلماء العثمانيين ، وسبب شيوع هذا الخطأ هو اعتماد معظم الباحثين على ما جاء في مؤلفات الغربين أو على ما جاء في مؤلفات الناقلين عنهم ، إذ أن هذه المؤلفات مهما كان مركزها الأدبي فإنها لن تقف أمام وثائق هذا العصر التي اكتنزت بحقائق لا تقبل الجدل .

---

(١) المصدر ذاته : ج٤ ، ص ٥٨ ، والخفاجى : ريحانة الألبا ، ج٢ ، ص٧٠ - ٧٣ ، وأما ما ذكره المحبى فى تاريخه من أن وفاة قاضى القضاة الفارسكورى كانت فى سنة ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م ، فإن الوثائق الموقعة من قاضى قضاة مصر يحيى أفندى بن زكريا لا تؤيده ، فقد سجلت محكمة قناطر السباع فى سجلها رقم ١٣٣ ، مادة ٣ ، ص٢ ، بأرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ، منشورًا عممه يحيى أفندى على محاكم مصر مؤرخًا بالسابع عشر من جمادى الأخرة سنة ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م ، ومن هنا نعلم أن وفاة الفارسكورى كانت بعد هذا التاريخ ، ولم تكن إطلاقًا فى سنة ١٠٥٧هـ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٥ .

(٣) عبدالرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية بمصر ، ج١ ، ص ٣٨ ، ٤٥ ، حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٥٨ ، سلوى على ميلاد : سجلات محكمة الباب العالى ، رسالة دكتوراه لم تنشر بعد ، ص٢٦١ .

القضاة الأزهريون في محاكم مصر

أثبتت سجلات محاكم مصر ووثائقها في جميع فترات الحكم العثماني أن علماء الأزهر تولوا القضاء في هذه المحاكم بمذاهبه الثلاثة : المالكي والشافعي والحنبلي ، وأن بعضهم تولى قضاء المذهب الحنفي ورئاسة القضاء المصري ، كما أثبتت هذه السجلات والوثائق- في جميع فترات هذا الحكم- أن جميع المفتين بالديوان العالي والمحاكم وجميع الشهود كانوا من علماء الأزهر ، وقد أرشدتنا هذه السجلات والوثائق وبعض المصادر المخطوطة إلى أن عدد المحاكم بالديار المصرية بلغ في هذا العصر خمس وستين محكمة ، وأنه كان في القاهرة وضاحيتيها بولاق ومصر القديمة تسع عشرة محكمة ، وأنه كان في باقى البلاد المصرية شمالاً وجنوبًا شرقًا وغربًا ست وأربعون محكمة ، كما أرشدتنا إلى أن هذه المحاكم كانت محكومة بنظام التدرج الوظيفي ، وقد حدد هذا النظام لكل مجموعة منها مرتبة أعلاها المرتبة الأولى وأدناها المرتبة السادسة ، وقد ضمت المرتبة الأولى في نظام المحاكم جميع محاكم القاهرة وبولاق ومصر القديمة ومنف العليا ، والمنصورة والمحلة الكبرى والإسكندرية ورشيد ودمياط[١] .

وأعظم محاكم مصر وأرقاها رتبة محكمة الديوان العالي بقلعة القاهرة ، فلقد كان الديوان العالي بالقلعة مقرًا للشورى والحكم يتصدره الباشا العثماني وكتخداه ، ويحضر جلساته كبار علماء الجامع الأزهر والمفتون الأربعة وقاضي القضاة أو نائبه وكبار الأمراء والعسكريين ، وكانت تطرح في الديوان العالي المسائل السياسية والمالية والحربية ومسائل الأمن والاستقرار ، وبعد التشاور في كل أمر من الأمور المطروحة ، يتخذ مجلس هذا الديوان في نهاية كل جلسة القرارات المناسبة التي حازت أغلبية من موافقة الحاضرين ، كذلك كان في هذا الديوان محكمة عليا يحكم فيها قاضي القضاة العثماني وقضاة المذاهب الأربعة ، ويحضر أحيانًا جلسات هذه المحكمة المفتون الأربعة وبعض كبار العلماء كما يحضرها أحيانًا الباشا العثماني ؛ تأسيًا بمن سبقه من ملوك مصر وخلفائها ، وكان لكل

(١) ارجع إلى الملحق رقم ٢ .

قاضٍ من قضاة محكمة الديوان شاهدان من علماء الأزهر ، ويسمى شهود الديوان بالعدول وهذا النظام كان يسري في جميع محاكم مصر والدولة العثمانية[١] ، أما قاضي القضاة ونائبه الحنيفيان فقد كانا من العلماء العثمانيين حسبما اقتضاه نظام الحكم العثماني في مصر ، ولم تنخرم هذه القاعدة إلا في حالات قليلة[٢] ، بيد أن قضاة المذاهب الثلاثة وجميع عدول المحكمة بهذا الديوان كانوا من علماء الجامع الأزهر[٣] .

وكانت محكمة الديوان العالي تعقد جلساتها كل يوم ؛ لينظر قضاتها مختلف الدعاوى التي يرفعها المتخاصمون بمختلف طبقاتهم أمامها[٤] ، وبينما نجد أن جلسات الديوان السياسية والحربية والمالية لم تقتصر على مقر الديوان العالي بالقلعة ، وإنما كانت تعقد أحيانًا في قصور بالقاهرة وفي أماكن عامة أخرى ، وكان يثبت في محاضر هذه الجلسات انتقال الديوان إلى هذه القصور أو الأماكن العامة[٥] ، ولا يحفظ أرشيف المحكمة الشرعية للديوان العالي سوى سجلين كبيرين سجل فيهما وقائع قضائية ، ومحاضر جلسات سياسية إبان القرن الثاني عشر الهجري ، والحقيقة التي بسطتها أمامنا وثائق الديوان وسجلاته هي أن معظم قضاته وجميع شهوده كانوا من علماء الجامع الأزهر ، كما أن جماعة من كبار علماء الأزهر والمفتين الأربعة كان لهم حضور رسمى بالديوان العالي ومحكمته ، وكانت هيئة محكمة الديوان وعمل كل عضو فيها كما يلي :

- قاضي القضاة الحنفي العثماني : يرأس المجلس القضائي بالديوان ، ويحكم في بعض القضايا ويحول بعضها الآخر على قضاة الديوان والمحاكم الأخرى بمصر .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٦ ، ص٣ - ٦ .

(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ ، ٢ ، ومحكمة القسمة العربية ، سجل ١٢ ، مادة ٢٠ ، ص٣١١ .

(٣) المصدر ذاته : الديوان العالى : سجل ١ ، ٢ .

(٤) المصدر ذاته : السجلان السابقان .

(٥) ارجع إلى الملحق رقم ٣ .

- نائب قاضي القضاة ، ويسمى قاضي الديوان الحنفي العثماني : ينوب عن قاضي القضاة في حالة غيابه ،يحكم في القضايا ويؤيد الأحكام أو يرفضها طبقًا للمذهب الحنفي .

- قاضي الديوان الشافعي الأزهري : يحكم في القضايا ويؤيد الأحكام أو يرفضها طبقًا للمذهب الشافعي .

- قاضي الديوان المالكي الأزهري : يحكم في القضايا ويؤيد الأحكام أو يرفضها طبقًا للمذهب المالكي .

- قاضي الديوان الحنبلي الأزهري : يحكم في القضايا ويؤيد الأحكام أو يرفضها طبقًا للمذهب الحنبلي .

- المفتون الأربعة وجماعة من كبار علماء الأزهر : يقدمون الفتاوى الشرعية في مختلف القضايا بناءعلى طلب القاضي أو أحد المتداعين ولهم حق الرقابة الشرعية والتقويم العلمى بالديوان .

- الشهود العدول من رجال الأزهر : يسجلون القضايا ويشهدون كتابة على ما حكم به القاضي في الوثائق والسجلات .

- الوكلاء من رجال الأزهر : يقومون بدور الدفاع أمام القضاة[١] .

وفي العصر المملوكي كانت محكمة المدرسة الصالحية النجمية دار القضاء العالي ، وبانتهاء هذا العصر انتهت المنزلة القضائية التي كانت تتمتع بها تلك المدرسة ، وظهرت محكمة الباب العالي بظهور العصر العثماني ، وأصبحت دارًا للقضاء العالي ؛ ولهذا أطلق عليها محكمة الباب العالي ، والمحكمة الكبرى[٢] ، وقد جعل العثمانيون مقرها قصر الأمير ماماي السيفي الذي يشمل مقعد ماماي ، وبيت القاضي بالقرب من النحاسين بالقاهرة[٣]

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ ، ٢ فى معظم وثائقهما .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٠٢ ، ص١ .
(٣) الملوى : تحفة الأحباب ، مخطوط سبق ذكره ، الورقتان ٤٩ ، ٥٠ ، مصطفى عزبان : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، ص٤٨٠ .

ومن الطبيعي أن يكون لقاضي القضاة العثماني مجلس حكم بهذه المحكمة يقضي فيه، ويحول منه القضايا على نوابه الجالسون حوله ونوابه في المحاكم الأخرى بمصر، ويصدر منه قرارات التعيين في الوظائف القضائية والثقافية والدينية المختلفة، ولم تكن محكمة الباب العالي هي مقر قاضي القضاة الوحيد فقد كان له مقر في الديوان العالي بالقلعة لا يقل أهمية عن مقره بمحكمة الباب العالي، ففي الديوان العالي يشارك قاضي القضاة في الأمور السياسية والمالية بالإضافة إلى مجالسه القضائية، والديوان العالي أول مؤسسة سياسية قضائية تستقبل قاضي القضاة العثماني القادم من إسلامبول، وفيه تعتمد الحكومة العثمانية بمصر وجوده؛ إذ يسجل بسجلات الديوان تاريخ قدومه واسمه وألقابه واسم نائبه وألقابه[1]، وكان للباب العالي فروع في الولايات القضائية بمصر كالمنصورة والخانقاه[2]، وأقدم سجل حفظه أرشيف المحكمة لهذه المحكمة تاريخه سنة ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م[3].

ولا يكاد يفترق نظام محكمة الباب العالي عن محكمة الديوان العالي إلا في أمور وجيزة منها؛ قرارات الوظائف التي كان يصدرها قاضي القضاة من محكمة الباب العالي، ويأمر بتدوينها في سجلات تسمى« بقرارات النظر»، ومنها منشورات الإدارة والنظام التي كان يعممها قاضي القضاة على محاكم مصر من هذه المحكمة[4].

أما محكمة الصالحية النجمية فقد أصبحت في ظل الحكم العثماني تالية في منزلتها لمحكمة الباب العالي العثمانية في النشأة والمولد؛ لهذا لم يكن لقاضي القضاة حضور بها أو بغيرها من سائر المحاكم بالقاهرة والديار المصرية، تلزمه به واجبات وظيفته كحضوره في المحكمتين السابقتين، وأقدم سجل حفظه أرشيف المحكمة الشرعية لهذه المحكمة في العصر العثماني تاريخه سنة ٩٣٤ هـ /١٥٢٧ م[5]، وتشبه محكمة مصر القديمة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة: الديوان العالى، سجل ٢، ص٤١.
(٢) المصدر ذاته: تقارير النظر بمحكمة الباب العالى، سجل ١٤، مادة ٢٦٠، ص٤٥.
(٣) المصدر ذاته: محكمة الباب العالى، سجل رقم ١.
(٤) المصدر ذاته: محكمة باب الشعرية، سجل ٥٩٥، ص١، وسجلات تقارير النظر، ١ - ٢.
(٥) المصدر ذاته: محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٣٩.

محكمة الصالحية النجمية في أمرين : الأول أنها من محاكم المرتبة الأولى ، والثاني أن أقدم سجل لها في أرشيف المحكمة الشرعية تاريخه سنة ٩٣٤ هـ/ ١٥٢٧ م[١] ، مما يدل على أنه كان لها وجود قبل العصر العثماني ، وتحكى لنا سجلات هذه المحكمة في عهدها العثماني الأول أنه لم يكن بها في مطلع الحكم العثماني سوى قاضيين أحدهما مالكى والآخر حنفي ، وكلاهما من رجال الأزهر ، ثم ظهر- بعد ذلك - بها القضاة الشافعيين ، والحنابلة الأزهريون والقضاة العثمانيون الأحناف في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري كما تروي سجلاتها ، ومعنى هذا أن القضاة العثمانيين لم يحكموا بهذه المحكمة إلا في النصف الثاني من القرن العاشر ، وأن نظام القضاة الأربعة لم يكتمل لهذه المحكمة إلا في هذا الوقت[٢] .

ولم تكن محكمة الباب العالي هي المحكمة الوحيدة التي أنشاها العثمانيون في مصر ، فقد أنشأوا أيضًا محكمتي القسمة العربية والقسمة العسكرية ، ويمكننا أن نتعرف على تاريخ إنشاء هاتين المحكمتين من أقدم سجل بكل منهما ، حيث حوي أقدم سجل بمحكمة القسمة العربية تاريخا هو سنة ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢ م ، وكان يحوي أيضًا أقدم سجل في محكمة القسمة العسكرية تاريخا هو سنة ٩٦١ هـ/ ١٥٥٤ م[٣] ، ورغم أن وظيفة القسّام العسكري- رئيس محكمة القسمة العسكرية- كانت وظيفة عثمانية ظهرت بظهور التغييرات العثمانية في قضاء مصر ،فإنه تسنى الوقوف على عالم من علماء الجامع الأزهر تولى وظيفة القسّام العسكري في أواخر القرن العاشر الهجري ، هذا العالم هو الشيخ بدر الدين يحيى القرافي المالكي ، شيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر والقاضي المالكي بمحكمة الباب العالي والصالحية النجمية ، جاء في تاريخ الدميري أن قاضي قضاة مصر المولى حسام الدين حسين قرا جلبي زاده الحنفي كان له بعلماء مصر صلات ود ومحبة ، وأن أعمق هذه الصلات وأوكدها كانت تتمثل في صداقته للشيخ بدر الدين القرافي

(١) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٤ .
(٢) المصدر ذاته : المحكمة ذاتها ، السجلات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة القسمة العربية ، سجل ٧٥ ، المواد ٥ ، ٩٠ ، ٤٩٠ ، ص٣ ، ٤ ، ٥٨ ، ٣٣٢ .

المالكي السالف الذكر ، وقد جعل النظام القضائي العثماني شئون القسمة العسكرية بمصر تابعة لقضاء أناضولي بالدولة العثمانية مباشرة ؛ لهذا وجدنا أن قاضي القضاة حسينا عندما ولته الدولة العثمانية قضاء أناضولي لم يتردد في إسناد قضاء القسمة العسكرية في مصر إلى الشيخ القرافي ، وذلك في التسعينيات من القرن العاشر الهجري[١] .

انعقاد هيئة المحكمة القضائية

كانت هيئة القضاء في كل محكمة تجمع قضاة المذاهب الأربعة ، وتلك قاعدة لم تتخلف إلا في ظروف نادرة- كمحكمة مصر القديمة مثلاً - فإن أقدم سجل لها حفظ لنا قضايا عرضت على قاضيين فقط أحدهما مالكي ، والآخر حنفي[٢] ، وتمتاز محكمة الديوان العالي والباب العالي بحضور قاضي القضاة العثماني فيهما ، ونظره في بعض قضاياهما بصفة مستديمة .

وقد سار وزير مصر الباشا العثماني على المنهج الذي كان يتبعه سلاطين المماليك ، وهو حضور بعض جلسات محكمة الديوان ، وملاحظة ما يجرى فيها بين الخصوم وما يحكم به القضاة[٣] ، وكان الباشا يتدخل أحيانًا لحل بعض القضايا مصالحة أو للإفراج عن بعض المعتقلين في الديوان بالطريق الشرعي ، كأداء ما عليهم من ديون أو منحهم مهلة خارج السجن ؛ لكى يؤدوا فيها ما عليهم من ديون لاصحابها ، وكان الوزير العثماني لايكتفي بمجرد الحضور والملاحظة ، وإنما كان يطلب من قاضي القضاة والقضاة أن يعرضوا عليه ما حكموه به في بعض نلك القضايا التي حظيت بحضوره وملاحظته ، فيقوم قاضي القضاة بعد البت في هذه القضايا بإعلام الباشا بالأحكام التي صدرت في مذكرة مكتوبة باللغة التركية[٤] .

---

(١) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧ ـ ٢٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة مصر القديمة ، سجل٨٤ ، قضايا سنتى٩٣٤ ، ٩٣٥هـ .

(٣) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ ، حجة ٣٥٩ ، ورقة ٢٧ ، أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٣٧٤ ، ص١٩٠ ؛ مادة ٥٦١ ، ص٢٦٧ ، ومادة ٦٥١ ، ص٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٤) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ٤ ، ص٤ .

وقد حمل الأزهريون بمحكمة الديوان العالي العبء الأعظم في القضاء والفتوى والاجتهاد الشرعي المبني على القياس، وكان الحال في سائر المحاكم مثل ذلك، ولقد مرت فترات على بعض المحاكم كان القاضي الحنفي فيها أزهريًا، وبالتالي أصبحت الهيئة القضائية جميعها بهذه المحاكم من علماء الأزهر، وقد حدث هذا في فترات غير قليلة، وتخضع كثرة الأعمال القضائية أو قلتها لدى كل قاضي من القضاة الأربعة لاتجاهات المتقاضين ورغبتهم إلا إذا كانت الدولة طرفًا في الخصومة فإن مثل هذه القضايا لا ينظرها إلا حنفي؛ لأن الدولة مذهبها حنفي، وباستقرائنا للقضايا التي نظرت في محكمة الديوان العالي، بما في ذلك مجالس وفاء النيل والغلال الأميرية وخزانة الدولة والجزية[1]، إبان السنوات من ١١٥٤ إلى ١٢١٢ هـ/ ١٧٤١-١٧٩٧ م، وجدنا أن أكثر قضاة الديوان نظرًا للقضايا وحكما فيها قاضي القضاة العثماني، يليه القاضي المالكي الأزهري، ثم القاضي الحنبلي الأزهري، ثم القاضي الحنفي العثماني، ثم القاضي الشافعي الأزهري[2]، وفي وثائق سنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥ م، وصف لكيفية جلوس قضاة محكمة الباب العالي في مجلس قضائهم، خلاصته أن هذا المجلس ثلاثة صفوف: الصف الطويل، وهو ما يلي قاضي القضاة، ويجلس فيه عشرة من الشهود العدول التابعين له، والصف القصير، وهو ما يلي نائب أفندي قاضي الديوان الحنفي، ويجلس فيه شاهداه العدلان، والصف المنتظم، وهو ما يلي النواب ذوي المذاهب الأربعة، وهم قضاة المذاهب الثلاثة الأزهريون ويجلس فيه ثمانية من الشهود العدول يتبع منهم كل قاضي شاهدان[3]، ولعلماء الجامع الأزهر من أهل الفتوى والنظر مجلس بجوار هذا المجلس القضائي، ولايقل عددهم عن أربعة بعدد المذاهب الفقهية، وهم متأهبون للفتوى وإبداء الرأي في كل ما يعترض المحكمة من مشكلات قضائية أو فقهية[4] .

---

(١) اجتمع لهذه الجلسات كل الصفات القضائية كالإشهاد والتحرى والرجوع للشريعة .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، السجلان ١ ، ٢ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٤٣ ، آخر ورقة بدون رقم .

(٤) المصدر ذاته : سجل ٢٦٩ ، مادة ١٤ ، ص١٤ ، ١٥ .

وفي نظر القضايا كانت المحكمة كثيرًا ما تنعقد من قاضٍ واحد وشاهدين ، وكثيرًا ما كانت تنقعد من قاضيين ، ونجد في سجل محكمة الباب العالي الذي سجلت فيه قضايا سنة ٩٤٧ هـ/ ١٥٤٠ م ، أمثلة كثيرة لانعقاد هذه المحكمة من القاضي الشافعي الأزهري والقاضي الحنفي العثماني[١] ، كذلك كان القاضي الحنفي كثيرًا ما يعد قضاياه ؛ ليفصل له فيها القاضي المالكي الذي عرف بزعامته العلمية وكفاءته القضائية ، وهو الشيخ القرافي القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي والصالحية النجمية بالقاهرة[٢] ،وكثيرًا ما كان قاضي القضاة العثماني يشرك معه في نظر القضايا قضاة المذاهب الأخرى الأزهريين ، مثال ذلك قضية وقف الأمير الحاج إبراهيم أوده مستحفظان ، التي نظرها وأصدر حكمه فيها قاضي القضاة ،والقاضي المالكي الأزهري في غاية صفر سنة ١١٧٧ هـ/ سبتمبر ١٧٦٣ م ، بمحكمة القسمة الشرعية بالمدرسة الظاهرية بالقاهرة[٣] .

وقد ظلت محكمة مصر القديمة يحكم فيها قاضيان حنفي ومالكي حتى سنة ٩٥١ هـ / ١٥٤٤ م ، وإذا كان قد تولى القضاء الحنفي في هذه المحكمة- إبان هذه الفترة وما بعدها- عدد غير قليل من علماء الأزهر[٤] ، فإن القاضي المالكي الأزهري في هذه المحكمة ظلت له أغلبية النظر والحكم حتى سنة ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٣ م ، حيث ظهر بعد هذا العام شبه تساو في عدد القضايا التي نظرها القاضيان ، وفيما بعد سنة ٩٥١هـ ، ارتاد قضاة المذهبين الشافعي والحنبلي هذه المحكمة[٥] ، وكثيرًا ما كانت تعقد جلسات هذه المحكمة من قاضيين مثال ذلك : انعقاد جلستها في ١٦ من جمادى الآخرة سنة ٩٥١ هـ/ أغسطس ١٥٤٤ م ، بالقاضيين المالكي والحنفي للنظر في قضية خلع ونفقة غلام[٦] ، وجلستها المنعقدة بهذين

---

(١) المصدر ذاته : سجل ٧ المشتمل على قضايا سنة ٩٤٧هـ/١٥٤٠م .

(٢) المصدر ذاته : سجل ١٩ ، مادة ٢١٤٥ ، ص٤٢٤ ، مادة ٢٨١٩ ، ص٥٤٠ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٣٧٥ ، ص٢٦٤ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ١٠٠ ، ص١ .

(٥) المصدر ذاته : المحكمة والسجل السابقان ، وسجل ١٠٥ ، ص١ .

(٦) المصدر ذاته : المحكمة السابقة ، سجل ٨٦ ، مادة ١٠٢٦ ، ص١٤٧ .

القاضيين في ٢٢ من جمادى الآخرة سنة ٩٥١ هـ؛ للنظر والحكم في قضية استئجار حصتين في أرض زراعية مقدارها خمس عشرة حصة[1] .

وكما كان القضاة الأزهريون ينفردون في كثير من القضايا بنظرهم وأحكامهم، فقد كانوا أيضًا يعقدون جلسات من قاضيين منهم، مثال ذلك: جلسات محكمة الصالحية النجمية التي عقدها القاضيان المالكي والحنبلي في أيام متتالية من الأسبوع الأول من رمضان سنة ١١٤٣ هـ، وفي ١٥ من شوال سنة ١١٤٤ هـ/ مارس ١٧٣١، إبريل ١٧٣٢م للنظر والحكم في قضايا أوقاف وإسقاط حقوق مختلفة، وكان لأصحاب القضايا حق الاتصال بأي قاضي من قضاة المذاهب الأربعة؛ لتأييد وتنفيذ الأحكام الأولى الصادرة لصالحهم في أي محكمة من المحاكم، وكان يطلق على ذلك في العرف القضائي« الاتصال والتنفيذ»[2] .

كان حضور العلماء في مجالس القضاء إبان هذا العصر إتمامًا للعمل القضائي في كثير من القضايا، وخاصة في تلك القضايا المعقدة المتداخلة الأحكام، ولم يكن وجود العلماء للفتوى الشرعية فحسب وإنما كان لمراقبة سير العمل القضائي، وهم في هذه الناحية عوضوا النقص الذي تعرضت له العملية القضائية إبان هذه العصور، والذي تمثل في ندرة الوكلاء العموميين الذين كانوا يقومون بدور الدفاع عن موكليهم وإعلان حقوقهم وإثبات وجهات نظرهم أمام القضاة، فكان حضور هؤلاء العلماء وإطلاعهم على كيفية سير العملية القضائية يعتبر رقابة علمية إرشادية لا تمت للرئاسة بصلة، إلا إن معظم هؤلاء العلماء كانوا أساتذة ومعلمين لهؤلاء القضاة، وكان القضاة يدينون لهؤلاء بالفضل وتبعية المتعلمين للمعلمين، ولقد انتشر حضور العلماء في مجالس القضاة وأخذ أقصى اتساع له في القرن الثاني عشر الهجري، وهذا يدل على أن القضاء في مصر أصبح بمرور الزمن أشد حاجة إلى وجود أمثال هؤلاء العلماء في مجالسة مفتين ومرشدين[3] .

---

(١) المصدر ذاته: المحكمة والسجل السابقان، مادة ١٠٨٩، ص١٥٠ .

(٢) المصدر ذاته: محكمة الصالحية النجمية، سجل ٥١٦، مادة ٨٠، ص٣٢، مادة ٨٣، ص٣٣ ـ ٣٥، ومادة ٤٥١، ص٢٠٤ .

(٣) المصدر ذاته: محكمة الباب العالي، سجل ١٢١، المادتان ٤٢، ٦٣٧، ص١٠، ١٤٧، ومحكمة الصالحية النجمية، سجل ٥١٠، المادتان ٩٠، ٩٥، ص٢٦، ٢٨ .

أبرز الأعمال القضائية التي مارسها علماء الأزهر

يعتبر القضاء مؤشرًا صادقًا من مؤشرات الحضارات في الأمم ؛ ذلك لأن مبناه العدل والحق وهما يستقيمان بالشرع ، والشرع لا يستقيم إلا بنهضة علمية ثقافية ، ولقد صور لنا معظم الذين سلكوا طريق البحث في تاريخ أمتنا إبان العصر العثماني الأعمال القضائية بامتهانات صادرة عن جهل بأوليات الشريعة شكّلت أسوأ الأمثلة في تاريخ القضاء والأمة ، إلا أن مصادر هذا العصر ووثائقه التاريخية التي تعتبر سجل وقائع الحياة اليومية لم تؤيد هذا الإطلاق التاريخي الذي تضمنته أساليب هؤلاء الباحثين ، فلقد حفظت لنا هذه المصادر وتلك الوثائق في طياتها صورًا رائعة للمستوى العلمي الرفيع الذي بلغه رجال القضاء ، كما دلت في مجموعها على نهضة فقهية لا تقل عن نهضة أي عصر من العصور التي سبقت هذا العصر ، والتي تغنى الباحثون بحضاراتها ومعارفها ، ولا يقدح في هذا القول انحرافات بعض شهود المحاكم فهؤلاء المنحرفون كانوا قلة ، وظهورهم في وثائق هذا العصر بتلك الصورة المتكررة الجادة أعظم دليل على أن القضاء كله- كنظام- حارب ظاهرة الانحراف بين الشهود حربًا لاهوادة فيها[1] .

أما أبرز الأعمال القضائية التي مارسها علماء الأزهر في محاكم مصر فمنها الإشهاد ، والإشهاد هو إثبات الوقائع القضائية بشهادات الشهود العدول أو باعترافات الطرفين المدعى والمدعى عليه أو بإقرارات المتصالحين أو باتفاق وتعاقد بين طرفين اتفقا على منافع مشروعة[2] ، والإشهاد باب عظيم من أبواب القضاء ؛ لأنه يدخل في كل قضية اتسقت أركانها ومهدت للبت فيها ؛ مثل القضاء والجنائى والعهود والوصايا والعقود ، والوقف

---

(١) المصدر ذاته : محكمة قناطر السباع ، سجل ١٢٢ ، ص ٦٠ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ١٠٠ ، مادة ٤٢٥ ، ص٢١٠ ، وسجل ١٠٥ ، مادة ٩١٣ ، ص٢٩١ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٦ ، مادة ١ ، ص١ ، ومحكمة الباب العالى ، سجل ٢٦٨ ، ص٥ ، سجل ٣١٣ ، ص١ ، ومحكمة باب الشعرية ، سجل ٦٢٠ ، مادة ٥٩٤ ، ص١٧٤ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٢٣ ، ص٦ .

والشركات والمواريث وإسقاط الحقوق والبيع والاستبدال[١] ،ومن الأعمال القضائية التي مارسها القضاة الأزهريون بكفاءة توصيف الأشخاص وإثبات أوصافهم في سجلات محاكمهم ، وذلك حسب الضرورة القضائية التي تستدعى ذلك حماية للحقوق من المزورين والمدلسين ، وتوصيف الشخصيات توصيفًا قضائيًا هو ما نسميه« تحقيق الشخصية»[٢] ، ومنها الكشف القضائي ، وهو ركن عملي في تحقيق الوقائع وإثباتها ، وذلك بانتقال المحكمة أو بانتقال شهود القاضي بإذن منه إلى أماكن الوقائع التي تحتاج إلى إجراء تحقيق ، وقد تصطحب المحكمة معها بعض أهل الخبرة كالأطباء والجراحين في وقائع القتل أو الجراحات ، كالمهندسين في قضايا العقارات ، وقد تصطحب معها قوة عسكرية كالوالي وجنوده في قضية استخلاص حقوق محكوم بها لأصحابها .

ولقد تضمنت منشورات قاضي القضاة التعريف بالقضايا والوقائع التي يجب على قضاة المحاكم أن يقوموا بالكشف القضائي حول كل ما يتعلق بها قبل الفصل فيها ، ومن هذه المنشورات منشور قاضي القضاة الذي عممه على محاكم مصر في ٦ شوال ١١٦٥ هـ/ ١٦ أغسطس ١٧٥٢ م[٣] ، وقد شمل الكشف القضائي في وقائع كثيرة من أبرزها تعمير وترميم دُور الوقف ، وتعمير المدارس والمساجد ، وإصلاح المرافق العامة ، ومساكن الزوجات الشرعية ، وحملهن المستكن ، وما يضر بالجار أو المار ، واستخلاص الحقوق بالقوة الجبرية ، والسطو والسرقة ، والقتل أو الاشتباه فيه[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١٢ ، مادة ٢٨٢ ، ص ٥٩ ، ١٨٤ ، ٣١٩ ، سجل ١٩ ، مادة ٢٦٣٧ ، ص١٣ ، ٥٠٩ ، ومادة ٢٨١٩ ، ص٥٠٣ ، ٥٤٠ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ٢١٩ ، ص٥٨٨ ، ومحكمة مصر القديمة : سجل ٨٦ ، مادة ٧٥٦ ، ص١١٠ ، دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٤٤ ، حجة ٢٩٢ ، ص١٠٢ ـ ١٠٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ٢٨١٩ ، ص٥٤٠ ، وسجل ٢١ ، مادة ٦٣٢ ، ص٢٢٢ .

(٣) المصدر ذاته : سجل ١٢ ، مادة ١٠٠٢ ، ص٢٢٦ ، سجل ٢٤٦ ، مادة ٦ ، ص٤ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ١٣١٥ ، ص٣٢٠ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ١٠٠٢ ، ص٢٢٦ ، وسجل ١٢٠ ، مادة ٣٧٤ ، ص١٨٣ ، وسجل ١٢١ ، المواد ٢٩٠ ، ٥٨٥ ، ٦٣١ ، ٩٢٦ ، ص ٥٩ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ٢١١ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ١٣٩٥ ، ص٣٧٨ ، وسجل ٤٧٩ ، ص٢ ، وسجل ٤٩٥ ، المادتان ٣٦٤ ، ١٣١٥ ، ص١٠١ ، ٣٢٠ ، ومحكمة مصر القديمة : سجل ٨٦ ، المادتان ٩٣٣ ، ١١٩٦ ، ص١٧ ، ١٣٥ .

ومن أبرز الأعمال القضائية الشهادة ، وكان القضاة لا يقبلون إلا شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾(١) ، أما إذا كان الشهود غير معروفين لدى القاضي أو عدول المحكمة(٢) ، فإن القاضي يتحرى عن أخلاقهم وأحوالهم بشتى وسائله ، فإذا ما أسفرت تحرياته عن صلاحهم أمضى شهاداتهم ، وكان بعض القضاة يكتفون باختبار الشهود في بعض فروع الفقه كالصلاة والصوم ، وكان البعض الآخر يتعرفون على أخلاق الشهود من منطقهم ، إلا أن كثيرًا من القضاة كانوا لا يقبلون شهادة الشهود غير المعروفين لديهم إلا بعد أن يستدلوا على عدالتهم بشهود آخرين قد اشتهروا بعدالتهم ، وكان هؤلاء الشهود يسمون بالشهود المعدلين ، كما كان هذا العمل القضائي يسمى بتعديل الشهود(٣) .

ومن أبرز الأعمال القضائية التي مارسها القضاة الأزهريون قضايا المواريث ، ولقد شكَّلت قسمة المواريث ونظر قضاياها جزءًا غير قليل من العمل القضائي في مصر ، والمواريث تابعة للموت والموت كان ذا نسبة عالية في هذا العصر ، وقد ساعد على انتشاره انتشار الأوبئة كالطواعين التي كانت تفتك بالناس أكثر ما تفتك إبان فصولها الزمنية المنسوبة إليها ، وقد اهتم مؤرخو هذه الحقب بتسجيل أخبار الأوبئة وعربدتها بأرواح البشرية ، كما اهتم الكثيرون منهم بحصر عدد الموتى وبيان نسبة الموت في كل نوع كالرجال والنساء والشباب والكهول والأطفال والأحرار والعبيد ، ونجد هذا في تواريخ الإسحاقي وابن أبي السرور البكري والملوي والجبرتي وغيرهم ، كذلك كان للحروب الداخلية والاغتيالات السياسية أثر في رفع نسبة الوفيات ، وكان للدولة أيضًا عوائد مالية

(١) «سورة البقرة : الآية ٢٨٢» .

(٢) شاهد المحكمة أو عدل المحكمة قاض مبتدئ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ، مادة ٥٠٩ ، ص٢٣ ، ١٧٦ ، وسجل ١٠٨ ، مادة ٥٣٤ ، ص ١٥٨ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٢٦٦ ، ص٥٤ ، مادة ٦٠٠ ، ص ١٣٩ ، ومحكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ١٧٣٧ ، ص٢٣٥ .

تعود عليها من المواريث في صورة رسوم مالية أو بعض التركة أو جميعها في حالات فقهية معروفة ، كذلك كان يطبق على أصحاب المرتبات والعلوفات وملتزمي البلدان الزراعية نظم خاصة خلاصتها أن المرتبات والعلوفات لا يصرف منها شيء بعد موت أصحابها إلا لليتامى والأرامل ، والمرضى والمقعدين والعاجزين من الورثة[1] ، وتئول البلدان الزراعية للدولة إذا مات ملتزموها ولا يتلقاها ورثتهم إلا بعد أن يدفعوا للحكومة نسبة كبيرة من الأموال تسمى «الحلوان»[2] .

لهذا كله ظهر اهتمام الدولة بنظام المواريث والتحقيق من شخصيات الموتى ومخلفاتهم ؛ فأنشأت محكمتين كبيرتين في القاهرة ، وخصصتهما للفصل في قسمة المواريث وقضاياها المختلفة ، إحداهما محكمة القسمة العسكرية ، والثانية محكمة القسمة العربية ، ولا تختلف المحكمتان في شيء إلا في نوعية المتقاضين بها ، فقد عين قانون نامه سليمان فئات المجتمع التي يجب أن يكون تقاضيها في قسمة المواريث أمام محكمة القسمة العسكرية ، كما عين الفئات التي يجب أن يكون تقاضيها في قسمة المواريث أمام محكمة القسمة العربية ، جاء في هذا القانون أن قسمة مواريث الخاصة منوطة بالقسَّام العسكري ، وهو تابع لقاضي عسكر روم أيلي ، وأن قسمة مواريث العامة منوطة بالقسَّام العربي[3] ، وهو تابع لقاضي قضاة مصر ،وتفسير ذلك وجدناه في سجلات كل من هاتين المحكمتين ، فقد كانت محكمة القسمة العسكرية منوطًا بها قسمة تركات العلماء والأمراء والعسكريين والأشراف وحفاظ القرآن الكريم ، وأيتامهم وأراملهم ممن لهم رواتب وعلوفات مسجلة بالديوان ، كما كانت محمكة القسمة العربية منوطًا بها قسمة تركات فئات مجتمع مصر الذين ليس لهم مرتبات رسمية كالتجار والفلاحين والنساء المسلمات وأهل الذمة النصارى واليهود[4] ، وفي حين يتوفى صاحب تركة فإن ورثته مخيرون بين أمرين : إما أن

(١) إبراهيم المأمونى : رسالة من تيسير خالق الأرض والسموات ، مخطوط سبق ذكره ، ص١ ـ ٢٠ .

(٢) حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية ، مخطوط سبق ذكره ، باب ٧ ، سؤال ٤ ، ص٢٥ ، ٢٦

(٣) قانون نامه سليمان : مخطوط سبق ذكره ، فقرة ٣٤ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، المجلات ٢٤٩ ، ١٩٥ ، ١٧٥ ، ١٥١ ، ٢٩ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ومحكمة القسمة العربية ، السجلان ١٢ ، ٧٥ .

يتراضوا فيما بينهم ، ويقوموا بقسمة التركة ، وفي هذه الحالة لا يتدخل قاضي القسمة ولا يحصل عن هذه التركة رسومًا ، وإما أن يستدعوا قاضي القسمة فيقوم في هذه الحالة بتقسيم التركة فيما بينهم طبقًا لأصول الشريعة ، ثم يصدر بها حكمًا من محكمته ، ويحصل عن هذه التركة الرسوم المقررة ، وقدرها عشرون نصفًا فضة عن كل ألف نصف فضة[١] ، وعندما يتوفى رجل من أرباب العلوفات والرواتب ، أو ممن يملكون التزام الأراضي فلا بد من تدخل القسَّام العسكري والسلطات ؛ لضمان استيفاء حقوق الدولة التي كفلها القانون العثماني ، ومع هذا فإن جميع محاكم مصر لم تخل من قضايا في المواريث زخرت بها سجلاتها إبان هذا العصر ، وقد نظر الأغلبية الساحقة فيها قضاة أزهريون ، وتلك ظاهرة طبيعية ؛ لأن القضاة الأزهريين كانوا الأغلبية الساحقة في محاكم مصر .

ومن أبرز الأعمال القضائية : الوصية والحَجْر : وقد كان تنصيب الأوصياء على القصر وشئونهم منوطًا بقاضي القضاة ، أما الحجر على السفهاء والمجانين وإقامة أولياء عليهم فقد كان منوطًا بالقضاة الأزهريين والعثمانيين[٢] ، كذلك كانت قضايا الزواج والطلاق من الأعمال القضائية الواضحة البروز والانتشار ؛ فلقد شكلت قضايا الزواج والطلاق والخلع والمراجعة كثرة واضحة في سجلات المحاكم طوال فترة الحكم العثماني ، وقد لاحظنا أن بعض عقود الزواج وقضاياه اشتملت على شروط وأحكام عادية معروفة في عصرنا ، وأن بعضها اشتمل على شروط وأحكام غير معروفة في عصرنا لعدم تداولها ، وأنها لتنبئ بلا مراء عن الحرية والتكريم اللذين أضفاهما الشرع على الانسان ذكرًا كان أم أنثى ، فلقد حفلت الزواج برضا الزوجة ، وبشرط السكن المناسب لها والكسوة المناسبة العينية أو ما يناظرها من النقود في كل شهر ، كما تضمن بعضها شرط الطلاق المعلق على عدم تحقيق السكن الذي اشترطته الزوجة من قبل ، وتضمن بعضها شرط الطلاق المعلق على زواج

---

(١) حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية ، باب ١٥ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، ص ٢٨ ، والمادتان ١٨٧ ، ١٢٥١ ، ص٣٢ ، ٢٧٣ .

الزوج بزوجة أخرى(١) ، كما جاء في هذه الوثائق أن كثيرًا من النساء زوجن أنفسهن بعد أن ثبتت أهليتهن للقيام بهذا التصرف أمام القاضي(٢) ، وتشير المنشورات التي كان يعممها قضاة القضاة على المحاكم في كثير من الأوقات إلى مدى اهتمام الدولة والقضاة بهذا الجانب من العمل القضائي ، فلقد حثت هذه المنشورات قضاة المحاكم وشهودها على دقة النظر وحسن التأمل قبل إجراء عقود الزواج كما حثت على الحذر ومراعاة عدالة الشهود ، وتحقيق الكفاءة ومهر المِثْل ، وكافة الحقوق والشروط الشرعية الواجبة ، ومن هذه المنشورات منشور قاضي القضاة الذي عُمِمَ في ٢٦ من ربيع الآخر سنة ١١٢١ هـ/ ٣ يوليو ١٧٠٩م(٣) ، ولقد زخرت سجلات المحاكم بصدور الطلاق أمام القضاة ، وفي ساحة العدل كان ينال كلا الطرفين حقوقهما الشرعية المقررة والمكتوبة(٤) ، كما زخرت أيضًا بصدور الخلع أمام القضاة ، والخلع وسيلة شرعية لانفصال الرجل عن المرأة ، وهو نوع من الطلاق يطلبه الرجل أو المرأة أو هما معًا بشروطه الشرعية ، ولم يكن فسخ النكاح بأقل شيوعًا في هذه السجلات من الخلع ، وهو حق أعطته الشريعة الإسلامية للمرأة في حالات مخصوصة منها الإعسار الذي لا يمكن الزوج به من الإنفاق على زوجته ، ومنها غياب الزوج عن بيت الزوجية ، وقد تبين لنا من خلال اطلاعنا على سجلات محاكم هذا العصر أن أقل مدة غابها الزوج عن بيت الزوجية ، وفسخ القاضي نكاح الزوجة من أجل ذلك الغياب هي سنة هلالية ، وأن أقصى مدة هي سبع سنوات(٥) ، وهناك أيضًا الطلاق المعلق على أمور تشترطها الزوجة في عقد

---

(١) المصدر ذاته : سجل ٥ ، مادة ١٦١ ، ص ٤٨ ، وسجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ ، وسجل ٢٥ ، مادة ٥٨١ ، ص٢٠٤ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٦٤٠ ، ص ١٤٩ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ٨٣٩ ، ص٣٠٠ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة باب الشعرية ، سجل ٦٣١ ، مادة ٥ ، ص١ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ١٩٠٦ ، ص٣٦٦ ، وسجل ٢١ ، مادة ٢٧٦ ، ص٩٦ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ٣٦ ، ص١٢ ، وسجل ٤٩٥ ، مادة ١٢٩٥ ، ص٣٠٧ .

(٥) المصدر ذاته : سجل ١٢ ، مادة ٧٠ ، ٨٩٥ ، ص١٤ ، ٢٠٥ ، وسجل ١٠٨ ، مادة ٨٢ ، ص٢٧ ، وسجل ١٢١ ، المواد ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ص ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، وسجل ٢٦٩ ، مادة ١٤ ، ص١٤ ، ١٥ ، محكمة باب الشعرية ، سجل ٥٩٣ ، ص١ .

زواجهما ، ولا تتعارض مع المبادئ الشرعية منها زواج الزوج بأخرى ، أو تركه لزوجه بلا نفقة مدة ثلاثة شهور أو تغييره سكنها الشرعي أو محاولته الانتقال بزوجته إلى بلدة خارج القاهرة ، أو ضربه إياها ضربًا لا يقره الشرع(١) ، كذلك كان من الأعمال القضائية البارزة التي مارسها القضاة الأزهريون قضايا عصيان الزوجات ، وعودهم من الطلاق أو خلع وقضايا الطاعة والنفقة وضم الأبناء(٢) .

ومن الأعمال القضائية البارزة التي مارسها القضاة الأزهريون نظر قضايا شرب الخمر والحكم فيها(٣) ، وقد جاءت مواد قانوننامه سليمان موافقة للشرع الإسلامي في تحريم شرب الخمر وغيرها من المنكرات(٤) ، وقد أظهر الولاه ومقدموهم رؤساء الشرطة نشاطًا ملحوظًا في القبض على أرباب الجرائم وبائعي الخمور وشاربيها تنفيذًا لهذا القانون ،كما تبين لنا أن نسبة قضايا شرب الخمر كانت كبيرة في القرن العاشر الهجري أما القرنان التاليان له فقد كانت فيهما تلك القضايا نادرة ، وهذا يدل على أن الخمر لقيت في هذا العصر محاربة جدية فعالة ، وكان الوالي أو نائبه إذا ما ضبط شاربًا للخمر ألقى القبض عليه ، وذهب به إلى المحكمة التي وقعت في دائرتها هذه الجريمة ومعه شهود الواقعة ، فإذا ما ثبتت أركان

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١١ ، مادة ١٩٠٦ ، ص٧٩٦ ، ص٢٧٥ ، وسجل ٢٥ ، مادة ٢٦٢ ، ص٩٢ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ١٠٦ ، ص١٧ ، محكمة قوصون ، سجل ٢٤١ ، مادة ٢٣٨ ، ص٩١ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢ ، المادتان ١٣١٧ ، ١٤٨٥ ، ص ٢٢٨ ، ٣١٨ ، وسجل ١٩ ، مادة ٢٦١١ ، ص٥٠٤ ، وسجل ٢١ ، المادتان ٦٨ ، ٧٠ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، وسجل ١٠٨ ، مادة ٣٣٧ ، ص١٠٤ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٥٦١ ، ص١٣٠ ، الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ٦٠ ، ص٤٠ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤١ ، مادة ٤ ، ص٢ ، ٣ ، وسجل ٤٤٧ ، مادة ٣٦ ، ص١٢ ، سجل ٤٩٥ ، المادتان ٧٤ ، ٧٥ ، ص٣٥ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ١٠٢٦ ، ص١٤٧ ، محكمة الحاكم بأمر الله ، سجل ٥٣٩ ، مادة ٤٥٦ ، ص ١٠٩ .

(٣) كان حد الخمر فى عهد النبى ﷺ أربعين جلدة ، فلما كثر شاربو الخمر فى عهد عمر بن الخطاب ﷺ زاد الحد إلى ثمانين جلدة برأى الصحابة ومشورتهم ، عبد العزيز عامر : التعزير فى الشريعة الإسلامية ، ص١٤ ، ١٦ ، القاهرة ١٩٥٦م .

(٤) قانون نامة سليمان : فقرة ٣٣ ، انظر الملحق رقم ٤ .

الجريمة أمام القاضي أمر بجلده في ساحة المحكمة أربعين جلدة إن كان رقيقًا وثمانين جلدة إن كان حرًا ، وكثيرًا ما كان يلجأ القضاة إلى تعزير المتهمين إذا كان سكرهم من غير خمر ولم يقروا بعدهم . وكان القضاة يقيمون حد الخمر أو عقوبة التعزير في ساحات المحاكم أمام قضاتها وشهودها ثم يأمرون بتسجيل تنفيذ الحد أو التعزير في سجلات محاكمهم ، وقد حفظت لنا هذه السجلات وقائع التحايل لبيع الخمر ، وكان غالبًا ما يمارس هذه جماعة من اليهود وكان الوالي إذا ما ضبطهم يلقي القبض عليهم ويقدمهم للقاضي الذي يأمر بإغلاق دكاكينهم والختم عليها بخاتم قاضي القضاة وإراقة ما فيها من خمور[1] .

ومن القضايا التي نظرها القضاة الأزهريون وحققوا وقائعها وحكموا فيها قضايا السطو والسرقات ، فلقد شدد قانون نامه على أمير الأمراء وأصحاب الدركات في طلب اللصوص ، والقبض عليهم أينما كانوا وحمل أصحاب الدركات مسئولية وقوع السرقات ، كما حمل أمير الأمراء مسئولية إهمال أصحاب الدركات والصوباشية ، وفوض إليه أمر عقوبة كل من صاحب الدرك والصوباش[2] بما يستحقانه إذا ما أهملا في حفظ الأمن[3] ، وكانت عقوبة السرقة هي قطع يد السارق إذا ما توافرت أركان الجريمة واكتملت شروط القطع الشرعية[4] ؛ غير أن حدود القطع والقصاص والجراحات كان يوكل تنفيذها إلى السلطة التنفيذية التي يمثلها أعوان الباشا ، وهم الكتخدا وجماعته والوالي وجماعته ، وقد تبين لنا أن القضاة كانوا

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ٧٦١ ، ص١٨٠ ، وسجل ١٩ ، مادة ٢٦٢٢ ، ص٥٠٥ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، المواد ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ١٠١٦ ، ١٢٤١ .

(٢) يقصد بأمير الأمراء الوالى على الديار المصرية ، وكان أمير الأمراء خاير بك أول من تولى حكم الديار المصرية في عهد العثمانيين ، ثم تولى حكمها بعده الباشوات ، وإنما ورد اسم الأمراء بالنص فى هذا القانون ؛ لأنه وضع فى وقت كان أمير الأمراء فيه ما زال حاكمًا على مصر ، أما أصحاب الدركات فالمقصود بهم ولاة المدن . وأما الصوباشية فهم رؤساء الشرطة .

(٣) قانون نامه سليمان : فقرة ٣٢ .

(٤) لا ينفذ حد القطع فى السارق شرعًا إلا بعد أن يثبت ببينه شرعية أنه سرق خفية مالاً محترمًا غير تافه لا يسرع إليه الفساد مملوكاً لغيره ليس للسارق فيه شائبة ملكية ، وأن يخرج السارق المسروق من حرزه وأن يبلغ المسروق نصابًا مخصوصًا ، فإذا اختل شرط من هذه الشروط وجب رفع الحد عن السارق شرعًا ، عبد العزيز عامر : التَّعْزِيز فى الشريعة الإسلامية ، ص١٧٠ ـ ١٩١ .

يبادرون إلى درء الحدود بالشبهات فيستبدلونها بالتَّعْزير الشرعي كلما وجدوا لهذا منفذًا شرعيًا[١] .

كذلك نظر القضاة الأزهريون قضايا الغصب والاختلاس وحققوا وقائعها وحكموا في بعضها بعقوبات التعزيز الشرعية الواجبة[٢] ، وتعتبر قضية اغتصاب بهائم ونقود بطهطا والتي نظرها وحقق وقائعها وفصل فيها ببراءة المتهمين الشيخ الإمام شمس الدين محمد الأبشيهي القاضي المالكي بمحكمة باب الشعرية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٠٠٥ هـ/ أول أغسطس ١٥٩٧ م ، مثلاً مضيئًا للمستوى الفكري الرفيع وللمستوى العلمي الأصيل ، كذلك تعتبر مثلاً صادقًا للحكم العادل تفاني في تحقيقه قاض من القضاة الأزهريين[٣] .

ولقد أكد قانون نامه سليمان على وجوب الحفاظ على الآداب العامة وجعل هذا إرساء لقواعد الدين الحنيف ، وجاء في هذا القانون أن إرساء قواعد الدين من أعظم أهداف سلطان الدولة العثمانية ، لهذا جد رجال الشرطة في القبض على المخلين بالآداب العامة ، ونظر القضاة الأزهريون كثيرًا من هذه القضايا وفصلوا فيها ووقعوا على من أدين عقوبة التعزيز والحظر الشرعيين[٤] ، كذلك حكم قضاة الأزهر في قضايا القذف والمضاربات والجراحات والقتل وجرائم الأمن العام والرق والحرية ، وقد أجرى القضاة الأزهريون

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٩ ، مادة ٢٣٩٨ ، ص٤٥٥ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، المواد ٥٠٣ ، ١٠٥٢ ، ١٧٣٧ ، ص٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٣٥ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ١٣١٥ ، ص٣٢٠ ، محكمة قناطر السباع ، سجل ١٢١ مكرر ، ص١٩٤ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٢٥٩ ، ص٥٢ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٠١ ، مادة ٤٤٦ ، ص١٣٠ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، المواد : ٩٨٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ص١٤٦ ، ١٤٢ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة باب الشعرية ، سجل ٥٩٦ ، مادة ٦٤٤ ، ص١٩٤ .

(٤) قانون نامة سليمان : فقرة ٣٣ ، محكمة مصر القديمة : سجل ٨٦ ، المادتان ٥٨٤ ، ١١٧٣ ، ص٨٥ ، ١٦٦ .

تحقيقاتهم ووقعوا أحكامهم في هذه القضايا بنفس المستوى الذي سبق أن وصفناه من قبل[١] .

ومن الأعمال القضائية البارزة التي مارسها القضاة الأزهريون تأييد الأحكام أو نقضها وإلغاؤها ، وقد حفظت لنا وثائق هذا العصر كثيرًا من القضايا التي شملها تأييد القضاة الأزهريين وتوثيقهم ، سواء أكانت صادرة من قضاة أزهريين أم عثمانيين ، كما حفظت لنا كثيرًا من القضايا التي أصدر فيها القضاة العثمانيون أحكامًا نقضها القضاة الأزهريون ، وأصدروا فيها أحكامًا جديدة تختلف عن أحكام القضاة العثمانيين[٢] ، بل إن المفتين الأزهريين في الديوان العالي كثيرًا ما أفتوا بنقض أحكام قضائية صدرت من محكمة إسلامبول الكبرى فنفذ قضاة الديوان العالي فتاويهم ؛ لأن المفتين الأزهريين في الديوان العالي والمحاكم كانوا بمثابة أساتذة لقضاة المحاكم وشهودها ، بل كان معظمهم أساتذة حقيقيين لهؤلاء القضاة والشهود[٣] .

ولم تكن قضايا الوظائف في هذا العصر بمنأى عن نظر القضاة الأزهريين وأحكامهم ، وهي قضايا امتازت بصعوباتها وتعقيداتها إلا أن القضاة الأزهريين أظهروا فيها براءة فقيهة قضائية تثير الإعجاب ، ونجد هذا واضحًا في القضية التي نظرها وحقق وقائعها وفصل فيها الشيخ محب الدين أبو عبد الله محمد بن عماد الدين القاضي المالكي بمحكمة مصر القديمة في ١٨ من شهر جمادي الأولى سنة ٩٥١ هـ / ١٧ أغسطس ١٥٤٤ م[٤] ، كما نجده

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٥٨٨ ، ص١٧١ ، سجل ١٢٠ ، مادة ٥٤٤ ، ص٣٣٧ ، ٣٣٨ ، سجل ١٢ ، مادة ٨٤٥ ، ص١٥٦ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٣٩ ، مادة ٢٧٩٣ ، ص٤٥٦ ، محكمة الصالح ، سجل ٣٥٥ ، مادة ٥٢٧ ، ص٣٠٦ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ٩٣٣ ، ص١٣٥ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ حجة ٣٥٣ ، ص١١ - ١٣ ، أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ٧٦٨ ، ص١٨١ ، ١٨٢ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٦٣٧ ، ص١٤٧ ، ١٤٨ .

(٣) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، ص١ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ٧٥٦ ، ص١١٠ .

واضحًا في القضية التي نظرها وحقق دعاوى المتخاصمين ، وفصل فيها الشيخ أبو حفص عمر المغربي الأزهري القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي في ٢٢ جمادي الآخرة سنة ١٠٥٣ هـ / ٦ سبتمبر ١٦٤٣ م[١] .

القضاة الأزهريون والعقوبات

كان القضاة ينفذون حد شرب الخمر وعقوبة التعزير في ساحات المحاكم أمام القضاة والشهود ، وكانوا يسجلون تنفيذ هذه العقوبات في سجلات محاكمهم ، أما حدود القطع والقصاص والجراحات فكان القضاة يكلون أمر تنفيذها إلى السلطة التنفيذية إذا لم يقبل أصحاب الحقوق المحكوم لهم الديات أو الأروش أو العفو[٢] ، وقد تبين لقاضي القضاة حسن أفندي أن بعض المدنيين يلجئون إلى دعاوى ملفقة توجب التعزير على دائنيهم أو تصرفهم بعض الوقت عن مباشرة قضايا ديونهم فأصدر منشوره وعممه على محاكم مصر في ٥ من ذي الحجة سنة ١٠٠٣ هـ/ ١٠ أغسطس ١٥٩٥ م ؛ ليقضي به على هذه الظاهرة ، وقد ذكر في مقدمته أن أعظم أهدافه تحقيق العدل وما فيه صلاح الرعية ، ثم ذكر أن كثيرين ممن عليهم ديون يلجئون إلى إقامة دعاوى على دائنيهم قد توجب التَّعْزير ، وكثيرًا ما يكون هذا سببًا في تأخير حصول أصحاب الحقوق على حقوقهم ، وأنهي منشوره بأمر مشدد حظر فيه على قضاة المحاكم نظر قضايا التَّعْزير ؛ إذا كان على أصحابها ديون إلا بعد الفصل في قضايا الديون[٣] .

ومن العقوبات التي قضى بها القضاة الأزهريون في محاكم الاعتقال الشرعي[٤] ، وكان للشريعة سجون لا يدخلها متهم إلا بأمر من القاضي ، ويسمى كل سجن منها بسجن

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٦٣٧ ، ص١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٣٩ ، مادة ٢٧٩٣ ، ص٤٥٦ ، ومحكمة الصالح ، سجل ٣٥٥ ، مادة ٥٢٧ ، ص٣٠٦ ، محكمة قناطر السباع ، سجل ١٢١ ، مادة ٩٨٧ ، ص٢٢٣ ، الأروش هو التعويض المالى عن إصابة ما دون النفس .

(٣) المصدر ذاته : محكمة باب الشعرية ، سجل ٥٩٥ ، ص١ .

(٤) الحبس من العقوبات المشروعة فى الإسلام ، وليس المقصود به السجن المعروف فى عصرنا ، وإنما المقصود به فى الشرع الإسلامى تعويق المتهم ومنعه من التصرف سواء أكان ذلك فى بيت أم فى مسجد عبدالعزيز عامر : التَّعْزير فى الشريعة الإسلامية ، ص٢٩٤ ـ ٢٩٨ .

الشرع ، وقد خصص نظام القضاة في مصر للنساء المتهمات سجون شرع مستقلة[١] ، وبرجوعنا إلى مجموعات كبيرة من القضايا التي أمر فيها القضاة الأزهريون باعتقال المتهمين ؛ وجدنا أن هذه الاعتقالات كان سببها الديون والنفقة والسرقات ، والغصب والاختلاسات والقتل والجراحات والإخلال بالآداب العامة والإخلال بالأمن[٢] ، كما وجدنا أن أعظم الاعتقالات الشرعية انتشارًا في هذا العصر كان سببها الديون ، كما تبين لنا أن أقل مدة قضاها مدين في سجن الشرع هي جزء من يوم ، وأن أكبر مدة قضاها مدين في هذا السجن هي خمسة شهور هلالية[٣] ، وقد أكد قاضي قضاة مصر على أفندي على مراعاة مبدأ شرعي قبل الأمر باعتقال من عليهم ديون تثبت بحكم قضائي في منشوره الذي عممه على محاكم مصر في ٥ شوال سنة ١٠٩٣ هـ/ ٦ أكتوبر ١٦٨٢ م ، وفحوى هذا المبدأ أنه لا يجوز للقاضي أن يأمر باعتقال من حكم عليه بحقوق مالية ، ولم يدفعها إلا إذا بلغت هذه الحقوق سنتين نصفًا فضة[٤] .

القضاة الأزهريون والإفراج عن المعتقلين : زخرت سجلات المحاكم بقضايا أمر القضاة الأزهريون فيها بالإفراج عن المعتقلين أو المعتقلات في سجون الشرع ؛ لتوفر الأسباب الداعية لهذا الإفراج ، وقد كان اعتقال المضيع أو الممتنع عن أداء الحق المحكوم به عليه لصاحبه مرجعه صاحب الحق نفسه إن شاء طلب من القاضي اعتقال خصمه وإن شاء أمهله وإن شاء قسط ما عليه من دين وإن شاء عفا وتصدق ، أما الإفراج الصادر به أمر القاضي فمرجعه أداء الحق إلى صاحبة أو طلب صاحب الحق من القاضي الإفراج عن خصمه لأي سبب من الأسباب ، كعفوه أو قبوله تقسيط الدين أو تأجيله أو قبوله ضمان

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، ص٥٢ .

(٢) المصدر ذاته : مادة ٨٤٥ ، ص١٩٦ ، سجل ٢٩ ، مادة ٢٣٩٨ ، ص٤٥٥ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٢٦٦ ، ص٥٤ ، محكمة الصالحية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ٥٧ ، ص١٧ ، سجل ٤٩٥ ، مادة ١٣٤٨ ، ص٣٢٧ ، محكمة قناطر السباع ، سجل ١٢١ ، ص٩٤ ، سجل ١٢٢ ، مادة ٥٢٩ ، ص١٤١ ، محكمة باب الشرعية ، سجل ٥٩٥ ، مادة ١٧٤٥ ، ص٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٩٣٢ ، ص٢١٢ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ١٠٥ ، مادة ٤٩٢ ، ص١٦٦ .

الغير ، أما إذا أثبت من عليه الدين إعساره فان القاضي يفرج عنه فورا إن كان قد سبق اعتقاله ، ولا يأمر باعتقاله بادئ ذي بدء[١] .

وكانت النظرة السائدة في ميدان القضاء إلى الاعتقال ، أنه ضرورة شرعية قصد بها الحفاظ على الحقوق واحترامها ، ونجد هذه النظرة واضحة في تلك العبارات التي كان يسجلها القضاة في نهاية كل أمر يصدرونه باعتقال من حكم عليهم بديون أو نفقات وهي (اللهم فرِّج كربة هذا المعتقل وكربة كل مكروب من المسلمين آمين)[٢] .

وكان الإفراج عن المعتقلين في حقوق مالية يحظى باهتمامات القضاة ومبادراتهم ، كما كان أيضًا يتمتع بالإعفاء من جميع الرسوم القضائية ، ولقد أكد قاضي القضاة مصطفى أفندي في منشوره الذي عممه على محاكم مصر في ١٦ من ربيع الأول سنة ١٠٩٣ هـ/ مارس ١٦٨٢م على وجوب استمرار هذا الإعفاء واعتبر أن أخذ أية رسوم من هؤلاء المفرج عنهم ما هو إلا نيل من مقام الشريعة الإسلامية ، ثم ختم منشوره بأوامر مشددة إلى جميع القضاة والشهود بأن يبادروا بالإفراج عمن استحق الإفراج شرعًا بدون رسوم قضائية حسبة لله تعالى[٣] .

ومن القضايا التي فصل فيها الأزهريون القضاة قضايا الإعسار ، ويبدو واضحًا من واقع وثائقها أن هؤلاء القضاة كانوا يسارعون إلى الإفراج عن كل من اعتقل في حقوق مالية متى ثبت إعساره ثبوتًا شرعيًا ، كذلك أوقف القضاة الأزهريون نظر الدعاوي المالية المرفوعة على كل من ثبت إعساره بادئ ذي بدء[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ١٤٨ ، ص٣٠ ، ص٢٦٧ ، سجل ١٩ ، مادة ٢٧٣٤ ، ص٥٢٤ ، سجل ٢١ ، مادة ٨٣٨ ، ص٣٠٢ ، سجل ٨٦ ، مادة ٢٨ ، ص٥ ، سجل ١٠٨ ، مادة ٤٨٣ ، ص١٤٤ ، سجل ١٢١ ، مادة ٣٧٧ ، ص٧٧ ، محكمة قناطر السباع ، سجل ١٢٢ ، مادة : ٥١٩ ، ص ١٣٨ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٥٣٤ ، ص ١٥٨ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة : سجل ١٠٥ ، مادة ٣٦٣ ، ص١٢٤ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٤٨٣ ، ص١٤٤ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٣١ ، ص ٨ .

القضاة الأزهريون وقضايا أهل الذمة

لم تخل محكمة من محاكم مصر في العصر العثماني من قضايا أهل الذمة المسيحيين واليهود ، فقد كان هؤلاء يلجئون إلى هذه المحاكم مدعين ومدعى عليهم ، وهم يعلمون أن معظم قضاتها من علماء الأزهر ، وأن القانون الذي يطبق فيها إنما هو قانون الشريعة الإسلامية فحصل أصحاب الحقوق منهم على حقوقهم كاملة غير منقوصة ، وهذا الحشد من قضايا أهل الذمة الذي تحفظه سجلات المحاكم في مصر إبان الحكم العثماني أبلغ دليل على اطمئنانهم إلى عدالة القضاة في هذه المحاكم ، فلم تقع الخصومة في هذه القضايا بين الذميين والمسلمين فحسب بل كان معظمها بين ذميين وذميين مسيحيين ويهود ، ولم تقتصر قضايا الذميين على الخصومات المالية والتعدي بالجنح أو الجنايات ، وإنما تعدت كل هذا إلى قسمة تركاتهم وتنظيم أوقافهم ، وزواجهم وطلاقهم طبقًا لأصول الشريعة الإسلامية في ساحة هذه المحاكم ، فلقد زخرت سجلات هذه المحاكم بقضايا تركات المسيحيين التي فصل فيها القضاة الأزهريون طبقًا للشريعة الإسلامية[1] ، وقد نظم قانون نامة سليمان قسمة التركات في الديار المصرية ، فجعل قسمة تركات الذميين أمام قضاة محكمة القسمة العربية بالمدرسة الكاملية بالقاهرة مع فئات أخرى كالفلاحين والتجار والنساء والحرفيين[2] .

ولما أكثر المسلمون من رصد الأوقاف على المساجد ووجوه البر ؛ اقتدى بهم المسيحيون فرصد أثرياؤهم أوقافًا لها دخولها على الأديرة ووجوه البر في مجتمعهم ، واتبعوا في هذا نفس الأسلوب الذي اتبعه المسلمون ، فقد كان رصد الأوقاف عملاً نظاميًا لا بد من شموله بحكم محكمة ، لهذا لجأ المسيحيون إلى ساحات القضاء ؛ ليؤيدوا أوقافهم بأحكام قضائية ، وقد حكم القضاة الأزهريون في هذه القضايا ونصبوا عليها نظارًا مسيحيين ، اعتمد قاضي القضاة نظاراتهم ، فمن أمثلة ذلك قضية وقف دير شرق أطفيح والمحرق وبني حريز

(١) المصدر ذاته : محكمة القسمة العربية ، السجلات ١٢ ، ٥٠ ، ٧٣ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة القسمة العربية ، السجلات ١٢ ، ٢٠ ، ٧٥ ، قانون نامة سليمان : فقرة ٣٤ .

والقدس التي نظرها وفصل فيها الشيخ الإمام كمال الدين بن أبي البقاء الحزمي القاضي الشافعي بمحكمة الصالحية النجمية في ٢٦ شعبان سنة ٩٦٦ هـ/ ١٢ يونيو ١٥٥٩م[١]، وقضية نظر شنودة بن يوسف الذمي على وقف دير حارة الروم الذي اعتمده قاضي القضاة في شهر شوال سنة ١١٣٨ هـ / يونيو ١٧٢٦ م[٢] ، كذلك حكم القضاة الأزهريون في قضايا الزواج والطلاق والعودة والنفقة التي تقدم بها المسيحيون متداعيين أو طالبين توثيقًا قضائيًا ، فمن أمثلة قضايا زواج المسيحيين أمام القضاة الأزهريين قضية زواج المعلم يعقوب ابن مينا البطريق اليعقوبي من دكة ابنة المعلم مبروك اليعقوبية البكر ، والتي نظرها وحكم فيها بالصحة والتوثيق الشيخ الإمام كمال الدين بن أبي البقاء الحزمي القاضي الشافعي بمحكمة الصالحية النجمية في ٤ من شعبان سنة ٩٦٦ هـ/ ٢١ مايو ١٥٥٩ م[٣] .

ومن أمثلة قضايا طلاق المسحيين أمام القضاة الأزهريين ، قضية الطلاق التي رفعتها مريم ابنة جرجس القدسي اليعقوبية أمام محكمة الباب العالي طالبة طلاقها من زوجها مؤنس بن جريس بن يوسف اليعقوبي الصائغ لأسباب بينتها في عريضة دعواها ، وقد نظر هذه القضية وفصل فيها الشيخ عثمان الفتوحي القاضي الحنبلي بمحكمة الباب العالي في ٢٠ رمضان سنة ١٠٣٩ هـ / ٢ مايو ١٦٣٠ م[٤] ؛ ومن أمثلة قضايا عود المطلقات المسيحيات التي حكم فيها القضاة الأزهريون قضية العودة من طلقة أولى واحدة أقر به كل من مصرية ابنة أنطونيوس اليعقوبية ومطلقها ميخائيل بن يوسف اليعقوبي أمام الشيخ عثمان الفتوحي الحنبلي القاضي بمحكمة الباب العالي ، وقد أصدر هذا القاضي حكمة بصحة عود مصرية إلى زوجها بالشروط الشرعية التي ذكرت في وثيقة هذه القضية ، وذلك في ١٥ رجب سنة ١٠٥٣ هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٦٤٣ م[٥] ، كذلك نظر هذا القاضي دعوى النفقة التي رفعتها

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ٣٣٤ ، ص١٨٦ .
(٢) المصدر ذاته : النظر ، سجل ١ ، مادة ٤١١ ، ص٤٦ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٧ ، مادة ١٧٢ ، ص٤٦ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ٤٩٥ ، مادة ١٠١٣ ، ص٢٥٢ .
(٥) المصدر ذاته : محكمة الباب العالي ، سجل ١٢١ ، مادة ٧٣٢ ، ص ١٦٨ .

نعمة ابنة سركيس اليعقوبية على زوجها ، كما نظر طلبها زيارة ابنها لها ، ثم حكم في ٥ رجب سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٧ فبراير ١٦٣٠ م ، بنفقة إعاشة يومية لهذه الزوجة وبإلزام الزوج بقبول زيارة إسحق ابن الزوجة لأمه كلما أراد إسحق ذلك[١] ؛ أما القضية التي نظرها وحكم فيها القاضي الحنفي بمحكمة الصالحية النجمية في ٧ المحرم سنة ١١٢٢ هـ/ ٧ مارس ١٧١٠ م ، فهي أعظم دليل على ما كان يتمتع به أهل الذمة من الحرية الدينية التي كفلها لهم الإسلام وفحوى هذه القضية «أن امرأة ذمية اهتدت إلى الإسلام ولها ابنة قد بلغت سن الرشد وهي باقية على دينها ، وتريد أن تتزوج برجل ذمي وتريد أمها التي أصبحت مسلمة أن تمنعها بقوة القضاء» ، فلما اطلع القاضي الحنفي على هذه الدعوى أحالها إلي المفتين الأربعة فأفتوا بأنه يجوز لهذه البنت التي بلغت سن الرشد أن تتزوج برجل من أهل ملتها ما دامت باقية على دينها ، وليس لامها المهتدية للإسلام أن تمنعها من ذلك ، وبناء على ما جاء بفتوى المفتين أصدر القاضي إذنًا قضائيًا بهذا الزواج كما منع الأم من التعرض لابنتها أو منعها من هذا الزواج[٢] ، أما اليهود فقد كانوا يمثلون جزءاً من المجتمع المصري المتميز بالحرص الشديد على المال والمنافع ، لهذا وجدنا أن معظم قضاياهم التي نظرها القضاة الأزهريون والعثمانيون كانت من قضايا المال والتجارة التي تتميز بمبالغها الضخمة .

ويمكننا أن نصف قضايا أهل الذمة التي فصل فيها القضاة الأزهريون فيما يلي : قضايا مالية بين علماء ومسيحيين ، قضايا مالية بين مسلمين ومسيحيين ، قضايا مالية بين مسلمين ويهود ، قضايا مالية بين مسيحيين ويهود ، قضايا مالية بين مسيحيين ومسحيين ، قضايا مالية بين يهود ويهود ، قضايا جرائم المسيحيين ، قضايا جرائم اليهود ، قضايا التركات والأوقاف ، والزواج والطلاق والرجعة والنفقة والإسلام[٣] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ١٩٢ ، ص٦٣ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ٥١٠ ، مادة ٧٧١ ، ص٢٣٢ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠ ، مادة ٧٧٨ ، ص ١٩٩ ، سجل ١٢ ، المادتان ٤٠٣ ، ٤١٤ ، ص٨٧ ، ٨٩ ، سجل ١٩ ، مادة ١٦٥٣ ، ص٥١٢ ، سجل ١٢١ ، مادة ١١٩ ، ص٤٦ ، سجل ٢١ ، المادتان ٢٩٠ ، ٤٨٥ ، ص ٥٩ ، ١١٥ ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، المواد ٨٩ ، ١٥٩ ، ٩٢٤ ، ١٢٩٨ ، ص٥٥ ، ١٣٩ ، ٣١٦ ، ٢٣٠ ، محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، المادتان ١١٧٣ ، ١٣٢٩ ، ص١٦٦ ، ١٨٧ .

الدفاع

حاربت الدولة العثمانية الوكلاء العاملين في ميدان الدفاع عن موكليهم مقابل أجور معينة ترتفع وتنخفض تبعًا لأهمية القضية، وما يتعلق بها من حقوق مالية[(١)] ؛ لكنها لم تعترض طريق الوكلاء المدافعين عن حقوق موكليهم بلا ابتزاز واضح أو حسبة لوجه الله، فإن مهنة الدفاع أصبحت لا بريق لها فأقفرت من الفقهاء، وأصبحت حاجة المتقاضيين ملحة إلى خبراء في الفقه يقيمون لهم دعاواهم على أصولها السليمة، وأصبحت حاجة الساحة القضائية كلها إلى الفتوى أشد إلحاحًا فانتشر المفتون من أعلى قمة القضاء لأدناه كما كان للعلماء حضور لمراقبة التحقيق في القضايا والاطلاع على أوراقها ومستنداتها وإبداء رأيهم فيها، وإصدار الفتاوى لتصبح ركائز شرعية تقام عليها الدعاوى أو تهدم بها وتضم إلى أوراق قضاياها بصفة رسمية[(٢)] ، ومن هنا ندرك سر النقلة التي تميز بها ذكر الوكلاء المدافعين، والقضايا التي شملها دفاعهم في وثائق هذا العصر، وندرك أيضًا سر الكثرة الواضحة للإفتاء والمفتنين في هذه الوثائق، وسنعرض فيما يلي بعض أمثلة للقضايا التي شملها دفاع الوكلاء :

- دفاع في قضية دين قدره ٦٣٠ دينارًا : ترافع في هذه القضية العالم العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محيى الدين عبد القادر بن أحمد الراشدي الشافعي أمام محكمة الباب العالي في ٢٢ شعبان سنة ٩٥٧ هـ/ ١٣ سبتمبر ١٥٥٠ م، وفحوى هذا الدفاع أن الشيخ شهاب الدين أبا العباس الوكيل الرسمي عن الأمير قانصوة بن عبد الله ابن خاير بك- ناظر البيمارستان المنصوري بالديار المصرية- إدعى على الشرفي يونس بن خلف بن أحمد الحباك بستمائة وثلاثين دينارًا من الذهب السلطاني الجديد، وفي مجلس المحكمة ترافع هذا الوكيل وأثبت حق موكله بما قدمه من مستندات شرعية وبأساليبه الفقهية فحكمت المحكمة لصالح موكله[(٣)] .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور، ج٣، ص٢٧١ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى، سجل ١٢١، مادة ٦٣٧، ص١٤٧، ١٤٨ .

(٣) المصدر ذاته : سجل ١١، مادة ٨٧١، ص٣٠٦ .

- دفاع في قضية دين قدره ١٣ دينارًا : ترافع في هذه القضية العالم العلامة الشيخ نور الدين على بن أبي الحسن الأزهري أمام محكمة السادة المالكية بالصالحية النجمية في ٢ من المحرم سنة ١٠١٣ هـ / ٣٠ مايو ١٦٠٤ م ، بحكم وكالته الرسمية عن المدعى الشيخ سليمان بن على القليني ، وفحوى هذا الدفاع أن الشيخ نور الدين أدعى على الشيخ مصطفي بن حسين المؤذن بالقلعة بمبلغ ١٣ دينارًا من الذهب السلطانى الجديد معاملة الديار المصرية ، وهو دين عليه لموكله تأخر من ثمن عبد سوداني وقرض مالي ، وأصل ذلك معلوم لدى الموكل والمدعى عليه ، ثم قدم الشيخ الوكيل مستندات الدعوى الشرعية بأساليبه الفقهية فحكمت المحكمة لصالح موكله وألزمت المدعى عليه بسداد ما عليه من دين لكنه فضل الاعتقال فاعتقل في التاريخ السالف الذكر[1] .

- دفاع في قضية قرض قدره ١٢٠٠٠ نصف فضة : ترافع في هذه القضية الشيخ الإمام العالم العلامة زين الدين عبد القادر بن نور الدين على الشنواني الشافعي الأزهري ، أمام القاضي الشافعي بمحكمة الباب العالي في ٢٥ من شوال سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٩ يوليو ١٦٢٦ م ، وقد تضمنت مرافعته بحكم وكالته عن المدعية بحق مالي صالحة ابنة الخواجا على بن أحمد المغربي إقامة الدعوى على الخواجة قاسم بن أحمد المغربي التاجر بقرض مالي قدره ١٢٠٠٠ نصف فضة ، أخذها من ابنة أخيه المدعية على سبيل القرض من وكيلها المترافع ، بعد أن أقر بماليته وقدرته على الأداء ، وقد أقر المدعى عليه واعترف باقتراض هذا المبلغ من ابنة أخيه صالحة اقتراضًا شرعيًا ، وأصبح هذا المبلغ في ذمته حقًا شرعيًا مرعيًا مستحق الأداء لمقرضته صالحة ابنة أخية ، وصدقه على ذلك وكيلها السالف ذكره[2] .

- دفاع في قضية إسقاط حق وتعويض :وكلّت معانى ابنة جمال الدين أبي عبد العلامة شهاب الدين أحمد النفراوي المالكي صدرت من محكمة الباب العالي أمام

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، مادة ٢٨٧ ، ص١٠٣ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٣٤٤ ، ص١٠٦ .

القاضي أسقط الوكيل أمام القاضي المالكي بهذه المحكمة مصباحى وهذا الحق هو جميع الحصة التي قدرها الواقعة في درب الحمزيين بمصر المحروسة وأصبح والعمارة والخلو ، وذلك في مقابل مبلغ قدره قبضها الشيخ الوكيل أحمد النفراوي لموكلته معانى المالكي السالف ذكره[١] .

دفاع في قضية نشوز وحقوق مالية : تعتبر هذه القضية أقوى وثيقة محاماة ودفاع وثائق المحاماة في العصر العثماني وفحواها أن وكلت الإمام العلامة الشيخ زين الدين عبد اللطيف رسميًا ليقوم بالدفاع عنها أمام محكمة الديوان العالي زوجها السابق الحاج على بن حسين الديار بكرى منذ عشر سنوات ، ففي أيام آخرها ٢٨ من المحرم نظر قاضي قضاة مصر على أفندي هذه الدعوى وحكم ولما كان للمدعى عليها وكيل رسمى حاضر فإن الدعوى حضور المدعى عليها الأصلية بمجلس هذا الحكم .

محكمة الباب العالي بنشوز زوجته خديجة خاتون المدعى عليها في ١٤ من ربيع الآخر سنة ١١٧٠ هـ/ ٤ يناير ١٧٥٦ م ، وأنه في هذه السنة سافر وغاب عن مصر وضواحيها ؛ ففسخت المدعى نكاحها وتزوجت برجل أخر يدعى الحاج عرفة الحداد ، ولم تكتف المدعى عليها بذلك وإنما وضعت يدها على جميع الأمتعة التي تركها في منزله في بولاق ، وأنه الآن يطالب وكيلها الشيخ عبد اللطيف الأسيوطي بمقدم صداقها ونيشانها وقدرها ٣٥٠ دينارًا[٢] ؛ لأنها فسخت نكاحها في غيبته بادعاء باطل ، ويطالب أيضًا بثمن أمتعة داره التي استولت عليها وقدره ٢٧٨٢ دينارا فيكون مجموع ما يطالب به المدعى وكيل المدعى عليها ٣١٣٢ دينارًا ، فلما سأل قاضي القضاة الشيخ الأسيوطي الوكيل كذّب المدعي دعواه بالأعيان التي ذكر قيمتها ، ثم قال : إن المدعي حين غادر الديار المصرية ترك موكلتي خديجة خاتون بلا نفقة ولا منفق شرعيين ، ولم يترك لها أمتعة ولا عقارًا ولا شيئًا مثمرًا تنفق منه على نفسها ففسخت نكاحها لما لحقها من ضرر في حالتين هما : عدم النفقة ،

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ ، مادة ٥٢٥ ، ص١٦٠ .

(٢) النيشان هو ما يقدمه الرجل لزوجته من حلى عند عقده عليها .

وخلو الفراش ، وقد ثبت ذلك شرعية دعمها القاضي بتوجيه اليمين الشرعية إلى موكلته فأدتها ثم تزوجت بالحاج عرفة الحداد بعد انقضاء عدتها بطريق شرعي ؛ لكن المدعى بعد عودته إلى المحروسة عارض في فسخ نكاحها وزواجها من الحاج عرفة ، وترافع أمام هذه المحكمة بين يدى المولى أحمد أفندي القاضي الحنفي مدعيًا على موكلته بعدم صحة فسخ نكاحها منه وزواجها بالحاج عرفة ، لكن موكلتى استطاعت أن تثبت الضرر الذي ترتب عليه الفصخ ثم الزواج بينه شرعية ، فحكم ها القاضي بثبوت الفسخ وصحة الزواج ووضع تحت يدها حجة شرعية بذلك ، وألزم المدعي المذكور بدفع مؤخر صداق زوجته السابقة كما هو موضح في هذه الحجة المشمولة بإمضاء وختم القاضي ، والمؤرخة في ٥ من جمادى الآخرة سنة ١١٧٩ هـ/ ١٨ نوفمبر ١٧٦٥م ، ثم قدم الحجة وواصل دفاعه قائلاً : فلو كانت موكلتي قد اغتصبت أمتعة داره التي ادعى بها لطالبها بها عند نشوزها أو أيام القاضي الحنفي أحمد أفندي الذي ترافع أمامه في سنة ١١٧٩ هـ ، ولو كان يجوز الدعوى على موكلتي بمقدم الصداق والنيشان لكونها فسخت نكاحها في غيبته لما ألزمه القاضي الحنفي بمؤخر صداقها كما تشهد به الحجة الشرعية المقدمة للمحكمة ، فرد المدعى بأن عنده بينة شرعية تشهد له بأنه ترك عند زوجته الأمتعة المدعى بها والموصوفة في بيان قدم مع الدعوى ، ثم خرج وأحضر الزيني إبراهيم بن إسماعيل أوده باش مستحفظان شاهين المكاوي واستشهد به عما يعلمه فقال : أنه كان في يوم مضى منذ تسع سنوات يسير بالقرب من باب مستحفظان فوجد المدعي يطالب المدعى عليها الموكلة المذكورة بمبلغ قدره ٢١٣٣ دينارًا ، فأجابته بقولها طلقني أدفع لك هذا المقدار من المال ، فكذبه الشيخ عبد اللطيف الأسيوطي وكيل المدعى عليها وقال : إن دعوى المدعي على موكلتي دعوى شر وعناد وظلم وافتراء ، وأن بينه المدعى المذكور بالأعيان لا تقبل بعد ما ثبتت البينة الشرعية التي شهدت عليه بأنه لم يترك لموكلتي شيئًا تنفق منه على نفسها ، وقد حكم لموكلتي بالفسخ وأطلب تأييد هذا الحكم ورفض دعوى المدعى بالأعيان المذكورة ؛ عملاً بما أفتى به الإمام الشيخ زين الدين سليمان المنصوري الحنفي عين أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر إجابة على سؤال رفع إليه مضمونه ، ما قولكم ـ دام فضلكم ـ في رجل سافر وغاب

عن زوجته ، ولم يترك لها نفقة ولا منفقًا شرعيين ، فطلبت من القاضي فسخ نكاحها بعد أن أقامت البينة الشرعية على صحة دعواها ، فحكم لها القاضي بفسخ نكاحها فتزوجت بعد انقضاء عدتها برجل آخر زوجها له قاض حنفي ، ثم حضر الزوج الغائب وادعى بطلان الفسخ لكونه ترك لها ما تنفق منه من أمتعه ومؤونة ، أفيدوا بالجواب أفادكم الله ، فأجاب العلامة المنصوري الحمد لله لا تقبل بينة الزوج الأول المدعي على زوجته السابقة طبقًا لما نقله خير الدين الرملي في فتاويه : ثم أبرز الأسيوطي الوكيل من يده حجة الإفتاء ، وتمسك بمدلولها فأمر قاضي القضاة بقراءة حجتي النسخ والإفتاء في وجه المدعي فلم يجب بشيء ؛ عند ذلك طلب وكيل المدعى عليها أن تأذن له المحكمة بإحضار شهود ، فأذنت له فخرج ، ثم عاد ومعه جماعة من أعيان المسلمين ببولاق فشهدوا جميعًا أمام المحكمة بأن عليا الدياربكري المدعي كاذب في دعواه ، وأنه حين غادر الديار المصرية لم يترك للمدعية شيئًا تنفقه على نفسها ، وأن دعواه عليها دعوى شر وعناد وظلم وافتراء ، وأن المدعي المذكور صدر منه مثل ذلك مرارًا في ديار مصر والروم ، فقبلت المحكمة شهاداتهم وواجهت بها وبالحجج شاهد المدعي الوحيد الزينى إبراهيم ، فأثار حول شهادته شبهات ثم رجع عنها ، عند ذلك طلب المدافع الشيخ عبد اللطيف الأسيوطي من قاضي القضاة أن يحكم لصالح موكلته برفض دعوى ، ومنعه من المعارضة فأجابه قاضي القضاة إلى ذلك وأصدر حكمه في التاريخ السالف الذكر[1] .

قضاء التحكيم الشرعي

ظهر في القرن الثاني عشر الميلادى التحكيم الشرعي ، وهو القضاء الذي لا يلتزم بالمحاكم الرسمية ورسومها ، ورسلها وحرسها ومحضريها ، لقد كان منطلقًا من كل هذه القيود كما كان المتقاضون في ساحات التحكيم الشرعي بعيدين عن كل هذه القيود ومتاعبها ، ولم يربط المتقاضين بقاضيهم المختار شيء غير الثقة المطلقة والرضاء بحكمه ، فالمدعي والمدعى عليه كانا يأتيان ساحة التحكيم الشرعي يحدوهما الرضا ، ولا يشكل الإجبار عنصرًا من عناصر وجودهما أو وجود أحدهما أمام القاضي ، وعندما ينطق القاضي

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ١٢٣ ، ص٨٥ ، ٨٦ .

الحر بحكمه يلتزم به الطرفان ويرضيانه ، وفي معظم الأحوال لا يحدث من أحدهما استئناف ، وقد شغل ميدان القضاء الحر علماء الأزهر ولم يدخل ساحة هذا القضاء عثماني واحد ؛ ذلك لأن هذا القضاء كان خاليًا من عنصر السلطة والإجبار ، كما أن قضاة هذا الميدان لم تكن لهم رواتب وأجور منظمة يتقاضونها من أموال الحكومة على العكس من القضاة النظاميين ، وهذا ما جعل العلماء العثمانيين يزهدون في ارتياد هذا الميدان .

وبالإضافة إلى رغبة كثيرين من المتقاضين في التحرر من قيود القضاء النظامي ؛ وجدت حقيقة أخرى ساعدت على ظهور هذا الشكل من القضاء ، وهي انتشار الإفتاء واعتماد القضاة والمتقاضيين عليه حتى أصبح المفتي في هذا العصر يشكل ثقلاً في الرأي القضائي والأحكام الفقهية يخف بجانبه ثقل أي قاضٍ من القضاة في خارج مصر أو داخلها[1] ، ومن هنا وجد المناخ الملائم لجلوس كثيرين من العلماء مجالس قضاء التحكيم فكانوا يقضون بين أقوام أتوا إليهم عن طيب خاطر ؛ ليلتزموا فيما بينهم بما يقضون به ، وفيما يلي أمثلة من أخبار هذا القضاء ومن ارتاده من العلماء .

محكمة الشرقاوي بالجامع الأزهر : جلس للدرس والفتوى والقضاء بالجامع الأزهر الشيخ إبراهيم بن عبد الله الشرقاوي الشافعي المتوفى سنة ١١٨٥ هـ/ ١٧٧١ م ، وذكر أحد المعاصرين أنه كان له مجلس درس وفتوى وقضاء بالجامع الأزهر ، يبدأ بشروق الشمس ولا ينقض إلا عند غروبها ، وقد اعتاد الشيخ الشرقاوي أن يلازم مجالسه هذه كل يوم ولا يفارقها قبل غروب الشمس ، فهو إما معلم لتلامذته ، إما مجيب بفتوى لمستفت ، إما قاض بين متخاصمين ، وتلك أعظم طريقة تعليمية يرتادها معلم بتلاميذه ، فقد جمعت طريقته هذه بين حلقة العلم المعتادة وبين التطبيق العملي في الفتوى والقضاء اللذين زخر بهما مجلسه العلمي بالجامع الأزهر ، كما ذكر هذا المعاصر أن الشيخ الشرقاوي انفرد بالفتوى على مذهبه بالجامع الأزهر مدة طويلة ، وأن معظم المتخاصمين لديه كانوا من أهل القرى ومن بلدته وما حولها[2] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ٧٦٨ ، ص١٨٢ .
(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٧٢ .

محكمة العريشي بدار القطرسي : قضى في هذه المحكمة بين الناس الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي الحنفي الأزهري المتوفى سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩ م ، ولما توفي مفتي المذهب الحنفي بالجامع الأزهر الشيخ أحمد الحماقي عينت الدولة الشيخ العريشي مفتيًا بدله ؛ فاشتهر أمره وعلا بين أهل العلم ذكره ، فاشترى دارًا حسنة بالقرب من الجامع الأزهر تعرف بدار القطرسي جعلها مقرًا لاستقبال استفتاءات المستفتين وقضايا المتقاضين ، وفرض فيها نظامًا ممتازًا أفاد منه قاصدوه وجعل في سلك هذا النظام الأتباع والخدم والفراشين[1] .

محكمة الرئيس ببولاق : قضى في هذه المحكمة الفقيه الشيخ مصطفي المعروف بالريس البولاقي الحنفي المتوفى سنة ١١٩٤ هـ/ ١٧٨٠م ، كان في مطلع حياته العلمية شافعيًا ، ثم تحنف وتولى بمساعدة شيخه حسن الجبرتي التدريس بجامعي السنانية والواسطى ثم جعل بيته ببولاق ساحة قضاء استقبل فيها المتقاضين في قضايا مختلفة ، وقد صار بيته مثل المحكمة في القضايا والدعاوى والزواج والطلاق والخصومات[2] .

محكمة ابن غالب بالجدية : قضى في هذه المحكمة الشيخ حسن بن غالب الجداوي المالكي الأزهري المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، وقد تقلد الشيخ غالب في مطلع حياته العملية وظيفتي التدريس بالسنانية ، والخطابة بجامع ميرزا جوربجي ببولاق ، واشتهرت حلقة دراسته بأنها جواهر ودرر وكان يسافر إلى بلدته الجدية[3] ، في كل سنة مرة يقيم فيها فترة من الزمن ؛ ليقضي بين الناس في مختلف قضاياهم وخصوماتهم وطلاقهم ومواريثهم ، وكان أهل هذه الناحية وما حولها يؤرخون وقائعهم ولا يتقدمون بها إلى أية محكمة نظامية ، وينتظرون حضوره في آخر العام ، ويرضون بحكمه وفصله في قضاياهم ، ولا يثقون إلا بقوله ، فإذا انتهى من الفصل في القضايا المعروضة عليه رجع إلى القاهرة ؛ ليستأنف جهاده العلمي فيصر أهل هذه الناحية على تسيير الهدايا التي تتمثل في الأرز

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٥٥ ، ٥٦ .

(٢) المصدر ذاته : ص٦٣ .

(٣) قرية بالقرب من رشيد .

والعسل والسمن والقمح إلى داره بالقاهرة ، فتكفي بيته طول العام ، وقد عقب الجبرتي على هذا واصفًا الشيخ بالحشمة والعفة[١] .

محكمة الكفراوي بالأزهر والمحمدية : قضى في هذه المحكمة الشيخ حسن الكفراوي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، فبعد أن مهر في المعقول والمنقول وأفتى واشتهر ذكره قصده الناس في القضايا والدعاوى ؛ فقضى بينهم وفصل في خصوماتهم فذاع صيته وقوى أمره حتى أصبح من تلامذته الأمير محمد بك أبو الذهب الذي كان يحضر مجالس علمه قبل أن يستقل بأمر مصر ، فلما استقل بها وأنشأ مدرسته المحمدية جعل أستاذه الكفراوي مفتيًا للمذهب الشافعي في الديار المصرية ، فأصبح له مجلس في هذه المدرسة مثل مجالس المفتين الثلاثة واستمر في قضائه بين الناس ، وقد وصف الجبرتي لنا حاله في القضاء بعد أن ارتقى إلى هذه المنزلة العظيمة فقال" ونفذت أحكامه وقضاياه "[٢] .

محكمة السماليجي بطنطا : قضى في هذه المحكمة الفقيه العلامة الصوفي الصالح الشيخ أحمد بن أحمد السماليجي الشافعي الأحمدي ، المدرس بالمقام الأحمدي والمفتي بطنطا المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤ م ، ولم يقتصر الشيخ السماليجي على الدرس والإفتاء وإنما زاول قضاء التحكيم ، فكان يقضى بين المتنازعين من أهل طنطا وما حولها من البلاد ؛ فعلا أمره واشتهر ذكره في تلك الجهات ووثق الناس بقوله وفتواه ، فقصدوه فرادى وجماعات ينتفعون بعلمه ويهتدون بفتواه وينفذون قضاياه[٣] .

ولا شك أن قضاء التحكيم يعتبر رجوعا بالقضاء إلى بساطته الأولى حين كان في صدر الإسلام خاليًا من كل تعقيد لا يحمل المتقاضين أية رسوم مالية ، فهو في المقام الأول حسبة لوجه الله تعالى وإنصاف المظلومين من الظالمين ، وبهذا امتاز قضاء التحكيم على قضاء الدولة فرغب فيه كثيرون من الناس ؛ ملتمسين ما فيه من تيسيرات حققت لهم العدالة من أقرب طريق .

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٧٦ .

(٢) المصدر ذاته : ص١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) المصدر ذاته ، وذات الصفحتين .

السلطات التنفيذية والقضاء

حظر قانون نامه سليمان على الولاة ومن إليهم من أصحاب النفوذ أن يفصلوا في القضايا الكبرى ، وأكد أن التقاضي من اختصاص القضاة ، جاء في الفقرة من هذا القانون أنه كان إذا ما تخاصم بعض الناس حضروا إلى مجلس الوالي في المدينة قبل أن يحضروا مجلس الشرع فيفصل الوالي بينهم وهذا الوضع ممنوع ، فيحرم على أي والٍ من الولاة أن يقضي بين الناس أو أن يحكم في نزاع ، وهناك قاضٍ حاضر ، فإذا ما جاء الخصوم إلى بيت الوالي فعليه أن يبعث بهم إلى مجلس حاكم الشريعة ، ولا يسلمهم للصوباشي إلا بمقتضى حكم القاضي أو إقرار المتهم ، ثم حذر قانون نامة سليمان المخالفين من الولاة بعقوبتى المذل والاعتقال ، وقانون نامه سليمان مبني على قواعد الشريعة الإسلامية حتى أنه في بعض فقراته أكد على منع المحرمات كشرب الخمر والرقص والغناء وما شابه ذلك[1] ،وما جاء في هذا القانون من وضع السلطة القضائية في أيدى القضاة ومنع الولاة من القضاء بين الناس ما هو إلا تقويم لأساليب التقاضي ؛ لتتفق مع ما جاء في الشرع الإسلامي ، ولم يخل العصر العثماني من جهابذة العلم وعمالقة القضاة الأزهريين الذين بينوا في مؤلفاتهم أن للقاضي أعمالاً لا يصح للسلطات أن تتدخل فيها ، كما أنه لا يجوز لغير القاضي أن يقضي بعقوبة قصاص أو حد أو حبس أو ولاء أو ترشيد أو حجر أو أن يحكم على غائب ، أو في مال يتيم أو في وصية أو نسب ، فإذا حكم في قضية من تلك الأنماط العشرة حاكم لم يتمرس بالقضاء والأحكام فإن حكمه يكون باطلاً[2] .

وقد مرت بالقضاء في مصر فترات كانت كلمته فيها لا تعلوها كلمة ، كما مرت به فترات تمكنت فيها القوتان العسكرية والسياسية من حجب صوته وإلغاء سلطته ؛ فانتشرت المظالم ولم ينتصف المظلوم من الظالم وتعطلت قوانين الشريعة إبان استعار الفتن وتطاحن الأحزاب العسكرية والسياسية ، ولم تظهر إلا كلمة السيف والرصاص ، وفيما يلي بعض

---

(١) قانون نامه سليمان : فقرة ١ ، فقرة ٣٣ .

(٢) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧٥ ، ١٧٦ .

الوقائع التاريخية التي حدثت فيها مواجهات بين السلطات القضائية وسلطات السياسة والقوة في ساحات العدل فعلت فيها كلمة الحق والعدل بعلو القضاء .

القضاة والسلطات في ميدان الحقوق المدنية : طبق القضاة قانون الشريعة ورفعوا لواء العدالة وانتصفوا من الظالم للمظلوم ، وأخذوا الحق لصاحبه وإن كان لا يؤبه له وانتزعوه من مغتصبه ، وإن كانت الدولة ذاتها أو أحد رجالاتها العظماء ،حيث أصدر القضاة الأزهريون والعثمانيون أحكامًا في حقوق مدنية ضد الدولة نفسها لصالح أفراد عاديين ، بل ونقضوا وثائق صادرة من الحكومة العثمانية ذاتها تعطى بعض الرعايا حقوقًا هناك من هو أحق بها منهم ، بل وأكثر من ذلك نجد أنهم رفضوا دعوى حقوق مدنية لعثمانيين في أراضي مصر مؤيدة بكتاب من السلطان العثماني نفسه ؛ لأن أصول الشريعة لم تؤيدها ،وسنقف فيما يلي على وقائع تاريخية تؤكد ما ذهبنا إليه :

في غرة جمادى الأولى سنة٩٥١ هـ/ ٣١ يوليو ١٥٤٤ م ، نظر القاضيان المالكي والحنفي بمحكمة مصر القديمة قضية الخراج المتأخر لدى جماعة من أهالي منية البصل بالغربية الواقعة في التزام وتقسيط الأمير محمد الزردكاش الكبير عن غلال سنة ٩٥٠ هـ/ ١٥٤٣ م الخراجية ، وبسؤالهم اعترفوا بما عليهم من مال خراجي للدولة وأعطوا المحكمة تعهدًا بالسداد متضامنين متكافلين في المال والذمة ، فأطلقت المحكمة سراحهم وقبلت تعهدهم رغم أن الدولة هي الطرف المدعي في هذه القضية[1] .

ألغى القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي في شهر رجب سنة ٩٥٩هـ/ يونيو ١٥٥٢ م ، حكمًا أصدره قاضي محكمة القدس العثماني بملكية أمير لواء معرة النعمان بالشام لأراضي بساتين وما عليها في لواء غزة ، وقد كان هذا الحكم مؤيدًا بأحكام أخرى لبعض قضاة الشام العثمانيين حثت على رفع يد ورثة نعمت أغا عن هذه الأراضي ، وقد تم إلغاء حكم قاضي القدس وما أيده من أحكام ؛ بناء على ما قدمه ورثة نعمت أغا من وثائق العام الذي عقد بين مورثهم وأمير المعرة ، والتي تحمل تاريخًا لاحقًا للوثائق التي بنى عليها

(١) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ٥٩٩ ، ص٨٧ .

قاضي القدس العثماني حكمه ، وبناء على ما أفتى به المفتون الأربعة من بطلان حكم قاضي القدس بل ومساءلته قضائيًا ؛ لأنه حكم بحكم خالف به حجة واضحة كما خالف به أصول مذهبه الحنفي(١) .

رفضت محكمة الديوان العالي في١٦ ربيع الآخر سنة ١٢٠٥ هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٧٩٠ م ، الدعوى المقدمة من خديجة خاتون والمعضدة بكتاب السلطان العثماني سليم الثالث ، وفحوى هذه الدعوى المطالبة برفع أيدي الملتزمين عن تسع قرى بولاية الجيزة وقفها جد المدعية إسماعيل باشا(٢) ، وقد بنت المحكمة رفضها على ما تقدم به المدعى عليهم من وثائق الدفاع ، وعلى ما أفتى بن المفتون الأربعة بعد أن اطلعوا على وثائق الدعوى والدفاع معًا ، وتتلخص فتاوى المفتين الأربعة فيما يلي :

أولاً : إن السلطان العثماني الذي أذن لإسماعيل باشا جد المدعية بوقف القرى التسع بمصر ، هو الذي أذن بعد ذلك ببيع التزام هذه القرى للملتزمين .

ثانيًا : إن أراضي مصر كانت وقفًا على مصالح المسلمين العامة منذ الفتح العمري وسلطان المسلمين ، هو صاحب الحق في رعاية هذه المصالح ، وقد وقف إسماعيل باشا هذه القرى على بر خاص ، والوقف على البر العام أولى من الوقف على البر الخاص .

ثالثًا : إن دعوى المدعية فيها مخالفة لمبدأ قضائي معمول به في الدولة العثمانية وولاياتها ، وهو أنه لا يجوز للقاضي أن يسمع دعاوى بعد مضي خمسة عشر عامًا على ظهور وقائعها ؛ طبقًا للمنشور القضائي الذي عممته الدولة العثمانية على بلدانها وولايتها .

القضاء وسلطات القوة والسياسة في ميدان التعدي والجنايات : تمكن القضاة في غير أيام الفتن والصدام الحربي أو السياسي من الوقوف في وجه القوتين العسكرية والسياسية وانتزاع الحق منهما لذويه ، أما في أيام الفتن والحروب الداخلية فإن جميع الأصوات كانت

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ٧٦٨ ، ص١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) تولى حكم مصر فى سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م .

تخفت إلا صوت السيف والمدفع ، ولقد كان صوت القضاء في هذه المراحل من الأصوات الخافتة ، ورغم أن قانون نامة سليمان حظر تدخل السلطات في أعمال القضاة فإن التاريخ حفظ لنا وقائع كثيرة تدخل فيها أصحاب السلطتين السياسية والعسكرية في أعمال القضاة ، وحققوا لأنفسهم بهذا مآرب مشروعة وغير مشروعة بقوة الحسام ، فمن أمثلة وقوف القضاء في وجه القوتين العسكرية والسياسية ، مثول كاشف المنفلوطية الأمير الزيني بن نور أمام محكمة مصر القديمة في جمادي الآخرة سنة ٩٥١ هـ/ أغسطس ١٥٥٤م ، مدعى عليه في اغتصاب بهائم عثمان بن سليمان اليحياوي أحد أهالي المنفلوطية[١] ، ومنها مثول كاشف البهنساوية عبدي جاويش أمام محكمة الباب العالي في المحرم سنة ١٠٥٠ هـ/ إبريل ١٦٤٠ م ، متهمًا بضرب الريس محمد بن رزين وسجنه بدون وجه حق ، ولما ثبتت التهمة عليه أحيل أمر عقوبته إلى باشا مصر[٢] . ويعتبر خاير بك أول والي عثماني طبق العقوبات البدنية بمحض هواه وبدون حكم شرعي ، فقد كان يقتل كل من تحوم حوله شبهة العداء السياسي بدون رجوع إلى قضاة الشريعة ، كما كان الشنق لديه عقوبة من يبيع الخمر في شهر رمضان أو يُزوِّر أو يُزيِّف النقود أو ينتمي إلى عصابات اللصوص ، ومن عقوبات خاير بك التي اشتهر بها خوزقة المذنبين[٣] .

ومما هو جدير بالذكر أن كثيرين من ذوي السلطة قد تجنبوا سلوك الطريق القضائي في كل ما اتخذوه من مصادرات أو اعتقالات أو قتل ؛ لأنهم يعرفون تمامًا أن هذه لا تقره الشريعة الإسلامية[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ٨٩٢ ، ٨٩٩ ، ص١٣٠ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢٠ ، مادة ٣٤٦ ، ص١٨٢ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٤) الصوالحى : تراجم الصواعق ، ص٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٤٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، نسخة الدارالمخطوطة ، ص١٧٤ ، ١٨٣ ، ٢٦١ ـ ٢٦٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٣٧٧ ، نسخة تيمور المخطوطة ، وابن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، الورقات ٥٦ ـ ٥٨ ، ومرتضى بك : ذيل تحفة الأحباب ، الورقتان ١٩٧ ، ١٩٨ .

ويعتبر المفتي مستشارًا قضائيًا له خطره ، ومن أمثلة تدخل أصحاب السلطة والنفوذ في هذا المجال الفرمان الذي أصدره حسن باشا الوالي العثماني على الديار المصرية في ٦ من شوال سنة ١١٢١ هـ/ ٨ ديسمبر ١٧٠٩ م ، بمنع الشيخ أحمد التونسي التقدوسي الشافعي من الإفتاء إبان اشتعال الفتن في القاهرة بين العسكريين[١] ، ومنها الفرمان الذي أصدره حسن باشا القبطان وعممه على جميع محاكم مصر في سنة ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٦ م ، بعدم سماع الدعاوى المتعلقة بأتباع إبراهيم بك ومراد بك الخارجين على سلطان الدولة العثمانية ،والواقعة في فترة حكمها السابقة على دخول حسن باشا بجيشه الديار المصرية[٢] .

الوظائف القيادية والإدارية والخدمات التي تقلدها الأزهريون

كانت وظائف الدولة العليا تمثل مجموعات ميدانية وأخري في دواوين الحكم ، وقد تقلد رجال من علماء الأزهر بعض هذه الوظائف في أحوال غير مضطربة ، لأن الدولة العثمانية كانت تفضل تعيين رجالها العاملين في الميدانين السياسي والعسكري في هذه الوظائف الكبيرة ؛ بيد أنه لا مناص من أن نذكر بعض الوقائع التاريخية التي تولى فيها علماء من الأزهر بعض هذه الوظائف ، فمن الوظائف الميدانية التي تولاها بعض علماء الأزهر :

- إمارة الحج : كان هذا المنصب ميدانًا للأمراء في دولة سلاطين المماليك ، وفي فترة الحكم العثماني لمصر ازدهر هذا المنصب حتي أصبح أرقى منصب عسكري في الدولة فتولاه أمراء المماليك وبعض أمراء القبائل العربية في مصر وبعض الباشوات وبعض العلماء ؛ بيد أنه لم يتسن لنا الوقوف علي علماء تولوا هذا المنصب سوي عالمين في مطلع الحكم العثماني بمصر ، هما القاضي علاء الدين ، والقاضي بركات بن موسى سنتي ٩٢٣ و ٩٢٤ هـ/ ١٥١٧ و ١٥١٨م ، وقد خص بالذكر هذه الحقيقة التاريخية مؤرخ عاصر أواخر

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة باب الشعرية ، سجل٦٣١ ، مادة ٢٩٧تركى ، ص١٨٦ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٣٠٨ تركى ، ص٢ .

الدولة العثمانية في مصر ، هو الشيخ مصطفى القلماوي الأزهري في تاريخه ، ومرجعنا في هذا المؤرخ محمد بن إياس الذي عاصر وجود هذين العالمين .

وفي معظم الأحوال كان يستعرض موكب الحج كتيبة حربية مزودة بالأسلحة والذخائر المناسبة ، وقد راعت الدولة العثمانية المخاطر الحربية التي كانت ترافق منصب أمير الحج فأصدرت فرمانًا سلطانيًا قبل سنة ٩٦٧ هـ / ١٥٥٩ م ، مضمونه أنه لا يتولي إمارة الحج إلا من كان صاحب لواء سلطاني .

وقد فرضت الحكومات العثمانية لأمير الحج المصري منذ قيام الحكم العثماني بمصر مائتي كيس ديواني ، كان يتقاضاها عند سفره بركب الحج المصري ، ثم أخذ هذا القدر المالي المفروض يزداد شيئًا فشيئًا تبعًا لازدياد عوائد الأعراب والزيادات العامة في أسعار الأشياء حتي بلغ ما يتقاضاه أمير الحج المصري في كل عام من خزانة الديوان المصري ثمانمائة كيس ديواني .

- موكب كسوة الكعبة : وهذه الوظيفة من وظائف الديوان الحولية ، وعملها من متممات ركب الحج المصري ؛ إذ أنه عندما تتم صناعة الكسوة تعرض علي وزير مصر وقاضي قضاتها وعلماء الأزهر بالديوان العالي ، ومن هناك يسير بها عالم من علماء الأزهر في موكب مهيب إلى مشهد الإمام الحسين رضي الله عنه ، ويعتبر هذا الموكب وظيفة من وظائف الدورية المتعلقة بركب الحج المصري ، وممن تقلد هذه الوظيفة من العلماء في سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، الشيخ شمس الدين محمد ، وممن تقلدها في سنة ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م ، الشيخ محمد بن حسن ، ولهذه الوظيفة مرتب سنوي جرت العادة أن يتقاضاه قائد موكب الكسوة .

- نظر الجيش : تولى هذا المنصب في دولة المماليك كثيرون من علماء الأزهر ، وفي العصر العثماني لم نر عالمًا تولى هذا المنصب سوي القاضي علاء الدين ابن الإمام في مطلع هذا العهد سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م ، ويتعلق هذا المنصب بإدارة الجيش وإقطاعاته .

- الحسبــــة : يعتبر منصب الحسبة سلطة تنفيذية نابعة من أصول الفقة الإسلامي ، وأبرز أعمال هذا المنصب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمحافظة علي المصالح المرسلة وتعضيدها ، إن كانت موجودة وإيجادها إن كانت غير موجودة ، وقد كان هذا المنصب في عصر المماليك من مناصب العلماء الجليلة ، وظل هذا المنصب مقصورًا عليهم حتي سنة ٨١٦ هـ/ ١٤١٣ م ، أن اقتحمه عليهم الأمير منكلي أبغا العجمي ، ورغم ذلك فقد ظل العلماء حتي مطلع الحكم العثماني في ميدان الحسبة أغلبية ساحقة ، وبانتهاء السنوات الأولى من الحكم العثماني في ميدان خالصًا للأخوات من المماليك والعثمانيين إلا في حالات نادرة لا تعتبر مقياسًا ، ولم يتسن لنا الوقوف علي علماء تولوا الحسبة أو نظرها سوى ثلاثة من العلماء ، تولى اثنان منهم الحسبة في السنوات الأولى من الحكم العثماني ، وتولي ثالثهم نظر الحسبة في سنة ١٠١٧ هـ/ ١٦٠٤ م ، فأما اللذان توليا الحسبة فهما القاضي بركات بن موسى ، والقاضي عبد العظيم الصيرفي ، وأما الذي تولي نظر الحسبة فهو القاضي برهان الدين الخفاجي .

- حكم قلاع الطور والسويس والمويلح : تقلد الشيخ بدر الدين حسن بن إبراهيم الجبرتي المفتي حكم قلاع الطور والسويس والمويلح في سنة ١١٣٧ هـ/ ١٧٢٤ م ، بعد أن مات حاكمها الأمير علي أغا باش اختيار متفرقة المعروف بالطوري ، وكانت إذ ذاك عامرة وبها المرابطون تصرف لهم المرتبات والعلوفات ، ويقول الجبرتي : « إن والده ظل حاكمًا علي هذه القلاع الثلاث مدة من الزمن مع كونه من العلماء» .

- سر خلافة المصرف بالديوان العالي : شاغل هذه الوظيفة يقوم بضبط وصرف الغلال الأميرية لمستحقيها ، كالباشا والعلماء والأمراء والعسكريين والأفندية ، وقد تولي هذه الوظيفة في سنة ١١٤٣ هـ / ١٧٣٠م ، الشيخ علي أفندي الأزهري .

- رئاسة مباشري الأوقاف وجابي المحاسبة : شاغل هذه الوظيفة مسئول أمام الديوان العالي عن أموال الأوقاف المصرية وحفظ حقوق الدولة فيها ، وقد تولي هذه الوظيفة من العلماء الشيخ صالح بن مصطفى بن جاد في سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧ م .

- رئاسة كاتبي محاسبات الأوقاف : تولي هذه الوظيفة الشيخ القاضي محمد الطناشي في سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ م .

- كتابة جلسات الديوان العالي ورسالاته : تولى هذه الوظيفة عدد كبير من رجال الأزهر ، فقد جاء في وثائق سنة ١١٥٤ هـ/ ١٧٤٢ م ، أن الشيخ عبد الله أفندي كان كاتبًا لمجالس الديوان السياسية باللغة العربية ، وأن الشيخين عبد الرحيم أفندي وعليا أفندي كانا كاتبين لمجالس الديوان الشرعية ، وروي الجبرتي أن عليا بك الكبير المتوفى سنة ١١٨٧هـ/ ١٧٧٣ م ، عندما ترأس اتخذ له ديوانًا علي نسق الديوان العالي ، وعين له كاتبين باللغتين العربية والتركية ، ومن رجال الأزهر الذين تولوا الكتابة بهذا الديوان الشيخ محمد الهلباوي الدمنهوري ، وكان علي بك يجالسه ويستشيره .

- كتابة شئون الوظائف : كان كتابو شئون الوظائف بالديوان العالي يصنعون تحت أيديهم سجلات تقارير النظر ، ويتبعون قاضي قضاة مصر مباشرة ، وقد زخرت الوثائق بأسماء كثيرين من رجال الأزهر تولوا هذه الوظيفة ، آخرهم الشيخ العلامة عبد الرحمن الوفائي الشافعي الذي تولي وظيفته في ٨ من رجب سنة ١٢٠٥ هـ/ مارس ١٧٩١ م .

- رئاسة ديوان جرجا : من علماء الأزهر الذين تولوا رئاسة هذا الديوان الشيخ محمد أحمد بن عمر الشافعي المتوفى سنة ١٠٨١ هـ/ ١٦٧٠ م ، وكانت مدينة جرجا في هذا العصر عاصمة الدولة في الوجه القبلي موطنًا لمجتمع من علماء ، لهذا أنشأت الدولة فيها ديوانًا علي غرار الديوان العالي .

- وظائف الميدان المالي في الديوان العالي : كان في الديوان العالي إدارة لحسابات أموال الدولة وضبطها يطلقون عليها « الروزنامة » أو« ديوان المحاسبات الكبري» وجميع الملتزمين بأموال أميرية مسئولون أمام الروزنامة ، ومنهم الباشا نفسه ، وقد تولي بعض رجال الأزهر هذه الوظائف المالية في الروزنامة ومن ذلك :

كتابة ديوان المحاسبات الكبري ، وقد تولي هذه الوظيفة من علماء الأزهر الشيخان الإمامان أبو السرور الشعراوي ، وشمس الدين محمد الوفائي في سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٦٢٥ م .

كتابة الجوالي : تولي الوظيفة من علماء الأزهر القاضي محمد العبادي المصري في سنة ٩٧٣ هـ/ ١٥٦٥ م .

كتابة الدشائش : والدشائش بعض شون الغلال الأميرية ، وقد تولي هذه الوظيفة من العلماء في سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م ، القاضي الشيخ عبد البر بن القاضي صدر الدين السيوطي .

كتابة أوقاف الحرمين الشريفين ، كان للحرمين الشريفين أوقاف في مصر لها إدارتها وموظفوها ، ومن الأزهريين الذين تولوا وظيفة الكتابة في هذه الأوقاف الشيخ شهاب الدين ابن شهاب الدين الشوبري الحنفي في سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م .

تسجيل الكشوف بأوقاف مصر : الكشف تسجيل واقع الشيء وطبيعته والأوقاف أكثر الأماكن احتياجًا إلى الكشف عن واقعها من وقت إلى آخر ، وممن تولي هذه الوظيفة من رجال الأزهر في سنة ١١٣٩ هـ/ ١٧٢٦ م الإمام الشيخ بدر الدين حسن بن علي السري .

- وظائف الطب والجراحة والتمريض : مارس بعض علماء الأزهر الطب عملاً وتعليمًا في دار الشفاء المنصوري بالقاهرة ، ولقد كان لمهنة الطب هذه وظائف لها مرتباتها ونظمها في سجلات أوقاف هذه الدار ووثائقها ، كما كانت كذلك في غير هذه الدار من المؤسسات الموقوف عليها ، فمن وظائف الطب التي تقلدها بعض علماء الأزهر :

طب الأبدان بدار الشفاء المنصوري : تولي هذه الوظيفة أطباء من علماء الجامع الأزهر لهم خبرات واسعة وممارسات علمية في هذا الميدان وسلسلة من الشيوخ والإجازات ، وممن مارس الطب في هذه الدار من العلماء الشيوخ شهاب الدين أحمد بن سراج الدين المشهور بابن الصايغ الحنفي شيخ الأطباء المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ/ ١٦٢٦ م ، وعبد الله بن شهاب الدين أحمد بن محمد القرافي المالكي ، رئيس الأطباء بدار الشفاء المنصوري بالقاهرة ، جاء هذا في وثيقة مؤرخة بسنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠ م ، وقاسم بن محمد التونسي الأزهري المالكي شيخ رواق المغاربة ، ومدرس الطب بدار الشفاء المنصوري المتوفى سنة ١١٩٣ هـ/ ١٧٧٩ م .

طب العيون بدار الشفاء المنصوري : جاء في وثائق سنة ١١١٣ هـ/ ١٧٠١ م ، أن الشيخين محمد بن محمد الفيشي وعبد الرحمن تابع محمد الهواري الكَحّال ، كانا من أطباء العيون بدار الشفاء المنصوري في هذا التاريخ .

طب العرافة بدار الشفاء المنصوري : الطبيب العراف هو الذي يوقع كشفه علي المرضي ؛ ليتعرف علي أمراضهم بشتي وسائله العلمية والتجريبية وبالعلامات التي تُظهر المرض علي أبدان المرضي وأحوالهم ، ويعتبر طب العرافة أول حلقة في ميدان الطب العلمي وأول طريق يسلكه المريض في رحلة علاجه ، جاء في وثائق سنة ١١٤٣ هـ/ ١٧٣٠ م ، أن الشيخ محمد بن حسن الفيشي تولي وظيفة طب العرافة بدار الشفاء المنصوري بالقاهرة في هذا التاريخ .

طب الجراحة بوقف السلطان فرج بن برقوق : تولي هذه الوظيفة الشيخ سراج الدين محمد بن عهد الرحمن البكري الصديقي في سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٦ م .

- وظائف أخري لخدمة المجتمع

تقلد بعض علماء الأزهر وظائف كثيرة يغلب عليها طابع خدمة المجتمع ، ومن أشهر هذه الوظائف :

الوزن بالقبان : لما كانت الموازين من آلات العدالة جعلت تبعيتها في العصر العثماني لقاضي قضاة مصر مباشرة ، وقد خصص قاضي القضاة لموازين القبان التابعة له أماكن موزنة علي أخطاط القاهرة وضواحيها ، ليسهل علي الناس الانتفاع بها ، وليأخذ كل ذي حق حقه كاملاً غير منقوص ، وكان من حق قاضي القضاة وحده تعيين الأمناء الذين يقومون بمباشرة أعمال الوزن إما بأنفسهم وإما بمن ينوبون عنهم بحيث يكونون تحت إشرافهم وفي مسئوليتهم ، وكان قاضي القضاة يختار كثيرين من الأمناء من مجاوري الأزهر وعلمائه ، وهذا شيء طبيعي ؛ لأن العمل بالموازين يحتاج مع الأمانة إلى ثقافة ، وقد لاحظنا أن رجال الأزهر الذين باشروا أعمال الوزن بالقبان كانوا يشملون طبقات أزهرية أربع هي : الطلبة ، والمدرسون ، والعلماء ، وكبار العلماء ، فتولي هذه الوظيفة من طلبة شيخ

الشيوخ علم الدين سليمان بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي ،الشيخ طالب العلم محمد المحمدي بن عبد الرازق بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي ، الشيخ طالب العلم محمد المحمدي بن عبد الرازق الحنفي في ١٠ من ربيع الأول سنة ١١٤٠ هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٧٢٧ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانه قبان باب زويلة ، وقرر له مرتبًا لا يتجاوز النسبة المتعارف عليها ، كما تولي هذه الوظيفة من المجاورين برواق الشوام بالجامع الأزهر ومن أهل الإفادة والتدريس به الشيخ الإمام محمد بن سعيد الشامي في ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٢٠٧ هـ/ ٢ أغسطس ١٧٩٣ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانة القبان المودع بمطبخ السكر الواقع في خط القرابين وقرر له مرتب الأمانة المتعارف عليه ، كذلك تولي هذه الوظيفة من العلماء الشيخزين الدين عامر بن عبد الله الشبراوي في ٢ من جمادي الآخرة سنة ١١٦٤ هـ/ ٢٧ إبريل ١٧٥١ م ، وقد وجهة قاضي القضاة إلى أمانة قبان خط الموسكي بالقاهرة ، وقرر له مرتب الأمانة المتعارف عليه ، وتولي أيضًا هذه الوظيفة من كبار علماء الجامع الأزهر شيخ مشايخ الإفادة والإفتاء والتدريس الشيخ أحمد العروسي الشافعي في ١٠ من شعبان سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٥ مايو ١٧٨٨ م ، وقد وجهه قاضي القضاة إلى أمانة قبان خط الموسكي المودع أعلي قنطرة الموسكي وما يستبع ذلك من قبانات الأخطاط والبيوت والوكائل عوضًا في هذا عن ابن عمه الشيخ مصطفى العروسي لوفاته إلى رحمة الله ، كما قرر قاضي القضاة أن يتقاضى الشيخ أحمد العروسي مرتبات هذه الوظيفة .

المعصرة :جاء في وثائق سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م ، أن الشيخ أحمد بن محمد المغربي العربي المشهور بالطيار من المجاورين برواق المغاربة بالجامع الأزهر ، تولي وظيفة المعصرة بوكالة السكر ببولاق مع ما وظائف النظر والتحدث والقراءات وظل يعمل بها حتي توفي في شهر ذي القعدة سنة ١٢٠٥ هـ/ يوليو ١٧٩١ م ، فتولى وظائف هذه ومنها المعصرة الأخوان الشيخان محمد ، وعلي ولدا الشيخ الإمام زين الدين عبد الرحمن المغربي السفايني شيخ رواق المجاورين المغاربة ، ومن أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر بعناية والدهما هذا في ١٨ من ذي القعدة سنة ١٢٠٥ هـ ، وكان لوظيفة المعصرة هذه مرتب معين بأوراق وقف الأمير قنقباي ، والمكون من أراض زراعية علي خيرات ووظائف منها وظيفة المعصرة .

كتابة سوق الرقيق الجلب المجاور للمشهد الحسيني ، جاء في وثائق سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٦٢٥ م ، أن الشيخ زين الدين شعيب الدنوشري تولي هذه الوظيفة بقرار قاضي القضاة الصادر في ٢٧ من شعبان سنة ١٠٢٦ هـ/ ٢٩ أغسطس ١٦١٧ م ، وظل يؤدي عمل هذه الوظيفة حتي اليوم السادس من ذي الحجة سنة ١٠٣٥ هـ/ ٢٨ أغسطس ١٦٢٦ م ؛ حيث تنازل عن وظيفته هذه للشيخ العلامة جمال الدين يوسف بن السنهوري البحيري أمام قاضي القضاة بمحكمة الباب العالي ، وقد أصدر قاضي القضاة قرارًا في هذا التاريخ تضمن إسقاط حق الأول وتعيين الثاني .

- أريحيات في ميدان الوظائف

إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند طرق موضوع الوظائف والموظفين هو أن الدافع الذي دفع برجال تلك الطبقة المثقفة « الأزهريين» إلى تقلد هذه الوظائف إنما هو المال والجاه ، فالمال يتمثل في مرتب الوظيفة وبه يقيم الموظف أوده ، ويصلح من شأنه ويربي أولاده ،ويتجه إلى الشراء كلما كان دخله من وظائفه أكبر ، والجاه يتمثل في منزله الوظيفة التي يتقلدها الموظف ، فكلما كانت منزلة وظيفته أعلي كلما كان جاهه بين الناس أعظم ، لكن هذا لم يكن قاعدة لا تتخلف فقد كان لبعض الأزهريين أريحيات دفعتهم ليتقلدوا وظائف خدمة اليتامى والمساكين والعاجزين طالبين مثوبة الله -سبحانه وتعالى - غاضين أبصارهم عن جاه الوظيفة وما لها .

وكان شيخ الشيوخ بالجامع الأزهر أحمد العروسي الشافعي قد تولي أمانة الوزن بالقبان المودع بخط الموسكي وما يتبعه من قبانات في أرجاء مصر ، وشيخ أزهر مصر ليس بحاجة إلى وظيفة كهذه لكنا إذا أمعنا النظر في منطوق الوثيقة التي حفظت لنا قرار تعيين هذا الشيخ عرفنا أن الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر ما تلقي هذه الوظيفة إلا ليرعى بدخولها أبناء ابن عمه الشيخ مصطفى العروسي الذي توفي إلى رحمة الله تعالى ، وفي هذا رعاية لليتامى وود بأولي القربى له شأن أي شأن في الإسلام ومن هذا القبيل تلك

الأريحية الصادقة التي برزت في طريقة تقلد الشيخ شمس الدين محمد الشامي صاحب السيرة الشامية لعدد من الوظائف إبان إقامته بالديار المصرية .

روي ابن العماد الحنبلي في تاريخه أن الشيخ الشامي المتوفى سنة ٩٤٢ هـ/ ١٥٣٥ م ، كان يقيم في مصر بالمدرسة البرقوقية ، وأن من مؤلفاته السيرة الشامية المشهورة ، والتي اعتمد في مصادرها علي ألف كتاب ، كما روي أن الشيخ الشامي كان يتقلد الوظائف التي يموت أصحابها من طلبة العلم ، ويتركون أولادًا قاصرين فيها شر أعمالها ويعطي مرتباتها لهؤلاء اليتامى ، ويظل كذلك حتي يصبح هؤلاء اليتامى رجالاً متأهلين للكسب والعمل فيترك لهم وظائف آبائهم ، ومن خصال الشيخ الشامي التي سجلها له ابن العماد في تاريخه أنه كان لا يقبل شيئًا من مال الولاة وأعوانهم ولا يأكل من طعامهم .

آثار واضحة في الميدان الوظيفي

كان الأزهريون أكبر مجتمع في مصر ارتاد ميادين الوظائف بها ، وهذا شيء طبيعي بالنسبة إلى مجتمع حمل لواء الثقافة في عصره ، وقد ترك لنا أرباب الوظائف والسلطات - التي أصدرت قرارات تعيينهم - آثارًا واضحة في هذا الميدان سنتحدث عنها فيما يلي :

- الإقطاع الوظيفي : تسنى لنا إبان نظرنا في وثائق التعيين الوقوف علي مظاهر واضحة للإقطاع الوظيفي أدلي فيه الأزهريون بدلائهم بل حازوا فيه قصب السبق ، وأقل صورة من صور هذا الإقطاع كانت تتمثل في تقلد موظف واحد لوظائف لاتقل عن إحدى عشرة وظيفة مختلفة ، وأكبر صورة لهذا الإقطاع كانت تتمثل في تقلد موظف واحد لوظائف تزيد عن مائة وسبعين وظيفة مختلفة .

ومن الواضح أنه لا يستطيع أي إنسان كائنًا من كان أن يقوم بالأعمال اليومية لعدد كبير من الوظائف في جهات مختلفة ؛ خصوصًا إذا ما كانت وظائف علمية أو دينية كالتدريس والقراءات والإمامة والخطابة ، لكن ظهور جماعة من كبار علماء الجامع الأزهر لهم علمهم وفضلهم وورعهم كالاشبولي والبكري والشبراوي والسجيني في ميدان الإقطاع الوظيفي جعلنا نحجم عن القول إن أصحاب هذه الإقطاعات كانوا لا يؤدون أعمال

وظائفهم التي يتقاضون مرتباتها ، أما الرأي الذي يسلم من النقد في موضوع بحثنا هذا فهو أن القاعدة المشروعة في أداء أعمال الإقطاع الوظيفي تظهر في نظام « التوكيل الوظيفي» وبيان ذلك هو أن يختار صاحب الإقطاع الوظيفي من يقومون بأداء أعمال هذه الوظائف بمرتبات معلومة عن المرتبات التي سيتقاضاها من أوقاف الجهات التابعة لها ، ويغنم الإقطاع الوظيفي الفروق المالية بين ما سيتقاضاه وبين ما سيدفعه لموظفيه الأحرار ، ويصبح صاحب هذه الوظائف مديرًا مسئولاً عن إتمام أعمال هذه الوظائف في أمثل الأحوال وأحسنها أمام قاضي قضاة مصر الذي يمسك بيدية سلطات التعيين والفصل طبقًا للأوجه الشرعية والقانونية ، وليس معني هذا أن أصحاب الوظائف والإقطاعات الوظيفية من الأزهريين قد برئت ساحتهم في هذا العصر من التقصير أو الانحراف الوظيفي ، فقد وقفنا علي نصوص تاريخية ووثائق تضمنت أخبار هذين المسلكين .

– الانحراف الوظيفي : من العلماء الذين جرفهم حب الدنيا فأدي بهم إلى أحد مظاهر الانحراف وهو الجشع ، الشيخ إبراهيم الميموني الشافعي ، وقد رجعنا في هذا البحث إلى ما سجله عالم من هؤلاء العلماء الذين عاشوا في أعماق العصر العثماني ودخلوا ميدان الوظائف من أوسع أبوابه وكابدوا المشكلات الوظيفية وانحرافاتها في شتي صورها ، ذلك العالم هو الإمام الشيخ مرعي بن يوسف مفتي الحنابلة بالديار المصرية والمتوفى سنة ١٠٣٣ هـ/ ١٦٢٣ م ، تحدث الإمام مرعي عن الأوقاف التي هي المصادر المالية لمعظم وظائف المثقفين كما تحدث عن مسيرتها عبر التاريخ ، ثم قال : إن المذهبي المالكية والحنابلة حكما بأن الأرض موقوفة علي مصالح المسلمين منذ الفتح العمري والموقوف لا يوقف وأيد هذا الأحناف والشافعية فقالوا : إن من شروط صحة الوقف أن يكون مملوكًا لواقفه وأرض مصر والشام ليست بملك لأحد ، بل هي لعموم المسلمين والسلطان واحد منهم ، ومن ثم قال محققو المذهب الحنفي وغيرهم أن شروط الواقفين من الأمراء والسلاطين لا يجب العمل بها ، وان المدرس يستحق مرتب التدريس إذا كان أهلاً للتدريس قائمًا به في أي محل كان ، ولو لم يقرأ في المدرسة التي شرط الواقف قراءة الدرس بها وشرطه لاغ ، كذلك صرح كثيرون من أئمة الحنابلة ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية بأن ما يأخذها الفقهاء من هذه

الأوقاف إنما هي أرزاقهم في بيت المال لإعانتهم علي الطاعة والعلم وليست جعلاً أو أجرة ، ولو لم نقل بهذا للزم ارتكاب الحرام الصريح في الاشتراك في الوظائف ، إذ يجعل لشخص نصف تدريس ولآخر ثلثه ولآخر ثلث طلب أو غير ذلك من الوظائف التي تقع فيها الشركات ، والوقف الصحيح لا يجوز في الوظيفة المشروطة لمدرس أو طالب أن يشترك فيها اثنان ، ثم استرسل الإمام مرعي قائلاً : أعلم أن الواجب علي الحكام وولاة الأنام المتصرفين نيابة عن السلطان أن يُولوا في وظيفة من ليس بأهلها ولامن هو زائد عن الحاجة فليتقوا الله ربهم فإن مرجعهم إليه وسيقفون غداً بين يديه ، ولا يجوز أن يأخذ من مال الوقف إلا المستحق بقدر الحاجة والكفاية ، فإن حدث غير ذلك فإن من لا يستحق يصبح وقد أخذ حق المستحق ، فيجب علي من بيده ولاية هذا المال أن يحرص علي تعيين من هو أهل للوظيفة ولمرتبها ؛ لأن السلطان ما أقر الأوقاف التي أفرزت من بيت المال علي ما هي عليه ألا ليصل المستحقون إلى حقوقهم بسهولة ، فيجب اتباع ما أقره السلطان وعدم العدول عنه .

وبناءً علي ما تقدم فالفقيه يعين في تدريس الفقة ، والمفسر يعين في تدريس التفسير والفرائض يعين في تدريس الفرائض ، وعالم الحديث يعين في تدريس الحديث ، وكل من يعين في وظيفة ليس أهلاً لها وجب عزله منها ، كذلك كل من لم يقم بواجبات وظيفته وجب أن يعزل منها وأن يعين فيها من يقوم بواجباتها ، ثم بدأ الإمام مرعي يسرد قصة مكابدته للانحراف الوظيفي في عصره فقال : ومن العجب أن في مصر بحارة الأزهر شيخ يقال له إبراهيم الميموني شافعي المذهب استولي علي وظائف كثيرة ومدارس كبيرة ، وقراءات ومشيخات ونظارات ومباشرات ومرتبات نذكر شيئًا منها ؛ لنقف علي أمور عجيبة عظيمة ونحن أبعد الناس عن الحسد والنميمة ، فللشيخ الميموني من المدارس تدريس جامع مزدادة بمرتب يومي قدره ٣٠ عثمانيًا ، وتدريس جامع السلطان حسن بمرتب سنوي قدره ٤٨٠٠ نصف فضة ، وتدريس المدرسة الأشرفية بالخانقاه المرياقوسية ، وتدريس المدرسة الغرابية وتدريس المدرسة البرقوقية ، وتدريس المدرسة الخطابية وتدريس الحديث بالمدرسة الكاملة وتدريس الفرائض وتدريس الحديث بجامع ازبك ، وله من المشيخات نصف

مشيخة خانقاه سعيد السعدا بمرتب يومي قدره عشر عثمانيات ، ومشيخة جامع أزبك ، ومشيخة جامع فيروز الجركسي ، ومشيخة جامع يونس الداوادار ، ومشيخة وقف يشبك التمرازي ، ومشيخة وقف أحمد الهرامزي وله من النظارات : نظارة المدرسة الغرابية ، ونظارة وقف شمس الدين البهلوان ، ونظارة وقف آق سنقر الفارقاني ، ونظارة وقف فاطمة الصلاحية ، وله من المباشرات مباشرة جامع مزدادة ، ومباهرة في جامع السلطان حسن ومباشرة وقف الملك المنصور ، ومباشرة وقف الدوادار ، ومباشرة وقف بيوس ابن عم الغوري ، ومباشرة وقف عبد اللطيف الزمام ومباشرة المدرسة الغرابية ، ومباشرة وقف يشبك التمرازي ، وله من الشهادات : شهادة المدرسة الغرابية ، وشهادة ومرمات بالمدرسة الخاصة وشهادة في وقف خشقدم المحمدي ، وشهادة بوقف طغطباي ، وله من الجبايات : جباية بوقف السلطان قايتباي ، وجباية بوقف يشبك التمرازي ، وله من وظائف الطلب : طلب فقه شافعي في المدرسة الخشابية بمرتب سنوي قدره ٦٠٠ نصف فضة ، وطلب في المدرسة المؤيدية مع وظائف أخري بها بمرتب سنوي قدره ٦٠٠ نصف فضة أيضًا ، وطلب في المدرسة الصلاحية بمرتب سنوي قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وطلب في المدرسة الشريفية بمرتب سنوي قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وله من القراءات قراءة بمسجد الآثار تجاه المقياس بمرتب قدره ٢٠٠ نصف فضة ، وله من القراءات قراءة بمسجد الآثار تجاه المقياس بمرتب قدره ٣ أنصاف فضة كل يوم ، وقراءة مصحف بالمدرسة الشيخونية قدره ٤٠ نصفاً فضة في كل شهر ، وقراءة شباك بالمدرسة الخاصية ، وله أيضا وظائف قراءات أُخَر ، وله عدد من الوظائف بوقف خاير بك المعمار بمرتبات قدرها في السنة ما يزيد علي ٣٠٠٠ نصف فضة ، ولد عدد من الوظائف بأوقاف الحرمين الشريفين بمرتبات قدرها في كل سنة ما يزيد علي ٢٠٠٠ نصف فضة ، وله عدد من الوظائف النفسية بوقف خاير بك أمير الأمراء ، وله عدد من الوظائف بوقف يشبك ، وله وظيفة خزن الكتب بجامع مزدادة ، وله خطابة جامع مزدادة وجامع مدرسة بيبرس ابن عم الغوري ، وله إمامة جامع بيبرس وله مرتب بوقف البهلوان تصرف بالمدرسة الخاصية وله عدة وظائف أخري مختلفات ، ثم استطرد مرعي قائلاً : ولقد أخبروني جماعات من الثقات أن له في كل يوم مرتب نقدي يزيد علي عشرة دنانير ، وهذا شيء

عجيب يحار فيه الأريب ، وأعجب من هذا أن له ولدًا عمره نحو ثمانية أعوام ما زال يقرأ في المكتب حروف الهجاء ، ومع هذا تمكن أبوه من تعيينه في عدة وظائف منها وظيفة معيد لدراسة الفقة الشافعي في جامع السلطان حسن ووظيفة الإعادة في مرتبة وظيفة التدريس ؛ ففي أي مذهب وفي أي دين يجوز أن يعين صبي لم يزد عمره على ثمانية أعوام في وظيفة معيد وهو لم يتجاوز بعد مرحلة قراءة حروف الهجاء ؟ ، مع أن الجامع الأزهر مليء بأهل الفضل من طلبة العلم ، ومن أعجب العجب أن هذا الشيخ يجمع في مؤسسة الوقف الواحدة بين وظائف متعددة لا يجوز الجمع بينها في أي مذهب من المذاهب الأربعة كوظائفه في المدرسة الغرابية فهو ناظر هذه المدرسة وشاهد ومباشرها ، أنك تجده مع المدرسين مدرسًا ومع النظار ناظرًا ومع طلبه العلم طالبًا ومع المباشرين مباشرًا ، ثم تساءل الإمام مرعي قائلاً : لست أدري هل يعلم القضاة ذلك أم أنهم لا يعلمون ؟ ، ثم قال : لقد حق للقلم أن يرخي عنانه وللفقيه أن يعلن كلامه ؛ فلقد أخبرني الثقات أن هذا الشيخ لا يحسن قراءة متن المنهاج في مذهب الإمام الشافعي فضلاً عن غيره ، رغم أن بيده تداريس ومشيخات الشافعية وأنه لا يعرف بديهيات مسائل الفرائض رغم أن بيده تداريس الفرائض ، ولا يعرف أوجه الحديث رغم أن بيده تداريس الحديث .

وقبل أن ينتهي الإمام مرعي من حديثه وجه اللوم إلى القضاة الذين بيدهم سلطة التعيين في هذه الوظائف ثم حملهم مسئولية الانحرافات التي ظهرت في الميدان الوظيفي ، ثم استطرد الإمام قائلاً : كان الأجدر بقضاة القضاة أن يقولوا لمثل هذا الشيخ يكفيك ما قلدناك من وظائف واقنع بما آتاك الله ، وأشار الإمام إلى أن هذا الشيخ وأمثاله شكلوا بأعمالهم هذه حجرًا علي الفقراء في ميدان الوظائف فانقطعت آمالهم فيها ، ثم رجع الإمام مرة أخري إلى الحديث إقطاعي الوظائف الشيخ المأموني ؛ فتعجب من هذا الشيخ متسائلاً كيف أنه لم يؤد فريضة الحج رغم يساره وغناه واستطاعته وهو يعلم أن الحج واجب علي الفور لأمثاله؟ ثم قال إنه ليس هناك من تفسير مقبول إلا أن يكون الله قد نزع البركة من مرتباته التي يتقاضاها بغير حق ، ثم ختم حديثه بواقعة حدثت بينه وبين الشيخ المأموني في ميدان الوظائف ، جار فيها المأموني وتعدي عليه فقال : ومن أعجب العجب أني

سعيت عند وزير مصر حين باشا في وظيفتي وعظ وتدريس حديث بجامع السلطان حسن ؛ فأصدر أمره بتعييني في هاتين الوظيفتين وما طلبتها إلا ابتغاء مرضات الله فتوجه الشيخ المأموني إلى قاضي قضاة مصر يومئذ ورشاه بمبلغ من المال فقرر تعيينه في هاتين الوظيفتين بالرشوة المحرمة شرعًا بنصوص أحاديث الرسول ، بل وأعجب من ذلك أن هذا الشيخ استطاع أن يستصدر حجة تعيينه مؤرخة بتاريخ سابق علي حجة تعييني ؛ ظنًا منه أنه بذلك سيحجب الحق عند الباشا كما استطاع أن يلعب بعقول الكبراء ويرسلهم إلى الباشا الذي كان الحق واضحًا لديه ، فأظهر غيظه من هذا الشيخ وأصدر أمره بمنعه من معارضتي وأبطل في أمره هذا قرار تعيينه ، وكاد أن يوقع عليه العقوبة ، ومع ذلك فإن هذا الشيخ لم يرعو وظل في عناده ومكابرته . . فأعجب أيها الناظر وتأسف علي هذا المسكين المخاطر وانظر هل يليق بمن ينسب نفسه إلى العلم أن يرتكب مثل هذا؟ ؛ فاعلم -رعاك الله - أن هذه الوظائف والخيرات لم يوقفها واقفوها ليتفاخر بها مستحقوها وليتكاثروا بها في الدنيا ، وليرتعوا في الأطعمة الفاخرة والشهوات العاجله وليتطاولوا بها علي الفقراء وإنما وقفوها علي الأجر والمثوبة من الله -سبحانه وتعالى - في علم يتعلمه الناس أو طاعات تؤدي أو قربات تحقق ؛ فالتناول منها ينبغي أن يكون بقدر الحاجة ، وأولي الناس بهذه الخيرات المحتاجون من أهل الإسلام .

ومنهم الشيخ أحمد بن سالم النفراوي : جاء في وثائق سنة ١١٦٥ هـ/ ١٧٥١ م ، أن الشيخ شهاب الدين أحمد بن زين الدين سالم النفراوي من مشايخ الفتاء والتدريس بالجامع الأزهر تولي ما يزيد علي إحدي عشرة وظيفة مختلفة ، وقد ظل أمر هذا الشيخ يتصاعد وقطاعه الوظيفي يتفاقم ونفوذ ، يزداد حتي أصبحت له سيطرة علي بعض العلماء فاستولي علي بعض وظائفهم وما زال نفوذه ، في نماء يدعمه في مصر كبار الأمراء إلى أن يدخل حسن باشا القبطان الديار المصرية وأسقط نفوذ الأمراء بها ، وأعاد للدولة العثمانية هيبتها فتقدم جامعة من كبار علماء الجامعة الأزهر بمذكرة إلى حسن باشا القبطان في سنة ١٢٠١ هـ/ ١٧٦٨ م ، يطلبون فيها رفع يد النفراوي عن كل ما سيطر عليه بدون وجه حق من الوظائف وردها لأصحابها الشرعيين ، وقد وقَّع علي هذه المذكرة من علماء الجامع الأزهر

الشيوخ البكري الشافعي نقيب الأشراف ومحمد رفا الشافعي شيخ السادات الوفائية ، وأحمد العروسي الشافعي شيخ الأزهر ومحمد الحريري شيخ الأحناف بالأزهر ، والشيخ محمد الأمير شيخ المالكية بالأزهر وغيرهم من كبار علماء الأزهر في هذا الوقت وتوقيع هؤلاء الكبار علي مذكرة كهذه أعظم دليل علي أن مجتمع العلماء كان يرفض أي انحراف يظهر في ساحته .

ومنهم الشيخ خليل جلبي البكري الصديق الشافعي : الذي استولي علي سبع وثلاثين وظيفة للتحدث والنظر علي مساجد وأوقاف عامرة بالشعائر الإسلامية والعلم وعدد آخر من وظائف أخري ، ففي ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، نظر قاضي القضاة في محكمة الباب العالي الدعوي التي أقام أركانها الأستاذ الشيخ محمد أفندي البكري الصديقي الأشعري الشافعي بأحقييته في الولاية علي ثلثي نصف النظر والتحدث وغيرها من الوظائف التي استولي عليها أخوه الشيخ خليل جلبي أفندي البكري الصديقي الشافعي بفرمان قائمقام مصر بدون وجه حق ، وذلك لسبق صدور قرار قاضي القضاة بتعيينه فيها ولدور جنحة الإهمال والمماطلة وتعطيل إقامة شعائر المساجد وصرف الخيرات من المدعي عليه الشيخ خليل البكري ولثبوت هذه الجنحة علي المدعي عليه بحجة كشف قضائية ، وقد أفتي المفتون الثلاثة وهم الشيخ محمد الحريري الحنفي والشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر الشافعي والشيخ محمد الأمير المالكي بأن قرار قاضي القضاة يقدم علي فرمان قائمقام مصر شرعًا وأن جنحة الإهمال والمماطلة والمنع التي عطلت إقامة الشعائر وصرف الخيرات تصلح أن تكون وحدها أساسًا للحكم بعزل المدعي عليه ، وتعيين من يقوم بأداء واجبات هذه الوظائف خير أداء وقد حكم القضاة بما نصت عليه الفتوي .

منهم الشيخ علي بن محمد الأشبولي الشافعي : جاء في تاريخ الجبرتي أن الشيخ الأشبولي المتوفى سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦ م ، كان تحت يده عدة وظائف منها جامع الآثار والمدرسة النظامية ، وأن هذا الشيخ لم يباشر أعمال وظائفه إلا نادرًا رغم أنه كان يتقاضي مرتباتها المعلومة وأن نفسه حدثته بأن يتولي مشيخة الجماع للأزهر مع ما بيده من وظائف لم يؤد واجباتها .

وظائف تداولها العلماء والأمراء والعسكريون في مصر : لم يكن ميدان الوظائف التي مر ذكرها خالصًا للعلماء فقد غدا كثير من هذه الوظائف علي مستوي التداول بين العلماء والأمراء والعسكريين ، بل هناك بعض الوظائف لم يخطر ببال أحد أن أميرًا أو عسكريًا كان يتلقاها عن عالم ، لكن وثائق هذا العصر قدمت لنا نماذج تاريخية عجيبة حفظت لنا أخبار تلقي الأمراء والعسكريين عن العلماء بعض وظائف الإدارة كالنظر ، والتحدث ، وبعض وظائف الخدمة كأمانة القبان ، وبعض وظائف التعليم كتأديب الصبية .

وظائف التحدث والنظر بين العلماء والأمراء

الشيخ الإمام شرف الدين عيسي الشهاوي الشافعي الأمير رضوان بن عبد الله المتفرقة : جاء في وثائق سنة ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير رضوان بن عبد الله المتفرقة في وظيفة النظر والتحدث علي وقف زاوية المرحوم محمد الشامي عوضًا عن الشيخ الإمام شرف الدين عيسي الشهاوي الشافعي لتنازله عن هذه الوظيفة للأمير السالف ذكره بحسن اختياره .

الشيخ العلامة زين الدين سالم بن سعد نجا والأمير علي أود باش مستحفظان ابن الأمير كتخدا مستحفظان ، جاء في وثائق سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، أن قاضي القضاه قرر تعيين الشيخ نجا إمام أمير اللواء محمد بك في وظيفة النظر والتحديث علي جامع شبرا الخيمة بولاية القليوبية المعمور بذكر الله عوضًا عن الأمير علي أود باش مستحفظان بن الأمير عثمان كتخدا مستحفظان لوفاته .

الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الدقدوسي الحنفي والأمير أحمد جاويش باشجاويش كبير مستحفظان قلعة مصر المحروسة : جاء في وثائق سنة ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٣ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير أحمد باشجاويش كبير مستحفظان في وظيفة النظر والتحدث علي وقف الأمير أركماس الحلبي عوضًا عن الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الدقدوسي الحنفي لتنازل عن هذه الوظيفة بحسن اختياره .

الإمام الشيخ أبوالأنوار محمد بن وفا شيخ السجادة الوفائية والأمير إبراهيم بك المحمدي : جاء في وثائق سنة ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ محمد بن وفا السادات في وظيفة النظرو التحدث علي أوقاف الإمامين المعظمين محمد بن إدريس الشافعي ، والليث بن سعد رضي الله عنهما عوضًا عن الأمير الكبير إبراهيم بك المحمدي لفراره عن مصر وضواحيها عملاً في هذا بفرمان وزير مصر محمد باشا الصادر في هذا العام .

الشيخ محمد الجوهري الشافعي والأميران عبد الرحمن بك بن عثمان بك الجرجاوي وحسن بك جلبي زاده : جاء في وثائق سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م ، أن قاضي قرر تعيين الشيخ الجوهري في وظيفة النظر والتحدث علي وقف الشيخ أبي هريرة الواقع مقامه ومسجده ببلدة الجيزة عوضًا عن الأميرين عبد الرحمن بك الجرجاوي وحسن بك جلبي زاده لوفاتهما .

أمانة القبان بين العلماء والأمراء : تولى كثير من علماء الأزهر وظيفة أمانة الوزن بالقبان ، كذلك تولي هذه الوظيفة جماعة من كبار الأمراء وصغارهم جاء في وثائق سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين أمير اللواء السلطاني الأمير رضوان بك بن علي في وظيفة الوزن بالقبان في مقرين أحدهما بخط القربيين ، والأخر بأقصي قصبة رضوان بك ،كما جاء في وثائق سنة ١٢٠٦ هـ/ ١٧٩١ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين أمير اللواء السلطاني الأمير عثمان بك بن إسماعيل بك أمير الحج المصري في وظيفة الوزن بالقبان في حانوت خط باب الزهومة المجاورة لوكالة الدنوشري . كما جاء في نفس الوثائق أن الشيخ زين الدين إسماعيل الزرقاني رئيس السادة العدولة بمحكمة قرصون تلقي هذه الوظيفة في نفس هذا العام عن أمير اللواء عثمان بك بعد أن تنازل هذا الأمير عنها بحسن اختياره أمام محكمة الباب العالي .

الوظائف الدينية بين العلماء والأمراء : الشيخ جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالأزهر ، والأمير إبراهيم بن عبد الله الخازندار تابع

الأمير صالح جلبي القازدقلي ، جاء في وثائق سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م ، أن الشيخ الإمام جمال الدين عبد الله الشبراوي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر أسقط حقه أمام محكمة الباب العالي في رزقة المنوفية ومقداره ٨/٢٤ ، وما يتبع ذلك من وظائف النظر والإمامة والخطابة وقراءة القرآن العظيم للأمير إبراهيم بن عبد الله الخازندار ، وتفسير هذا أن الأمير إبراهيم أدي وظائف هذه الرزقة الدينية بطريق التوكيل والإنابة .

وظائف تأديب الصبية بين العلماء والأمراء : الشيخ السيد محمد بن عبد الله التمرتاشي المقري والأمير محمد بن عبد الله الإسلامبولي ، جاء في وثائق سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الأمير محمد بن عبد الله الإسلامبولي في وظيفة تأديب الصبية بالمكتب الواقع بخط الركن المخلق في نهاية درب قرمز بين القصرين بوقف السلطان الأشرف شعبان عوضًا عن الشيخ محمد التمرتاشي المقري لوفاته .

بعض الوظائف التي أصدرت قراراتها الدولة العثمانية : كثيرًا ما كانت تصدر الدولة العثمانية قراراتها بتعيين مدرسين ومفتين ونظار من علماء الأزهر في مصر . ولهذه القرارات صور شتي إحداها أن يصدرها شيخ الإسلام بالدولة العثمانية ، وأقواها أن يصدرها السلطان نفسه بناء علي طلب شيخ الإسلام واستحسانه ، وعندما يصل قرار الدولة إلى مصر فلا بد من عوضه علي وزيرها الباشا العثماني ليوقع عليه أو ليدعم تنفيذ ، بفرمان ولا بد بعد ذلك من عرضه علي قاضي القضاة بمصر ليصدر أمره التنفيذي ، وهذه بعض النماذج حسب ترتيبها التاريخي :

المدرسة الجانبلاطية ووقف علي باشا : جاء في وثائق سنة ١١٤٢ هـ/ ١٧٢٩ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الشيخ المحقق شمس الدين محمد الخلوتي مفتي الشافعية في وظيفتي التحدث والنظر وقراءة الحديث الشريف بالمدرسة الجانبلاطية بباب الوزير ، كما قرر تعيينه في وظيفتي التحدث والنظر علي وقف علي باشا ووقف أرغون شاه الإسماعيلي بمصر ، وقد شمل هذا القرار أمرًا بأن يكون تعيين مفتي الشافعية هذا في وظائفه هذه مدي الحياة عملاً بالأمر الشريف السابق وروده إلى الديار المصرية والمؤرخ بالثامن من رمضان سنة

١١٤١ هـ/ ٦ إبريل ١٧٢٩ م ، وقد أصدر السلطان العثماني أحمد الثالث أمره هذا بناء علي إشارة شيخ الإسلام بالدولة العثمانية عبد الله أفندي .

مدرسة القاضي عبد الكريم بن غنام : جاء في وثائق سنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥١ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الشيخ الإمام نور الدين علي بن عبد الرؤوف البشبيشي الشافعي في وظيفة النظر والتحدث علي وقف مدرسة القاضي عبد الكريم بن غنام ، كما قرر تعيينه في وظيفة التدريس بمدرسة القاضي السالف ذكره الواقعة قريبًا من المدرسة العينية عملاً بالبراءة السلطانية الواردة من الدولة العثمانية ، والتي صدرت بإشارة شيخ الإسلام بالدولة العثمانية السيد مرتضي أفندي في ٣٠ رجب سنة ١١٦٤ هـ / ٢٢ يونيو ١٧٥١ م .

أوقاف كسباي والإسماعيلي وزهراء والغزي وجقمق : جاء في وثائق سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨ م ، أن قاضي قضاة مصر قرر تعيين الإمام الشيخ زين الدين يحيي البسيوني الأزهري في النظر والتحدث علي هذه الأوقاف الخمسة ؛ عملاً بالبراءتين العسكريتين والبراءتين السلطانيتين والتذكرة التركية الصادرات من الدولة العثمانية في سنة ١١٩١ هـ/ ١٧٧٧ م ، والمؤكدات بفرمان وزير مصر عزت محمد باشا الصادر في سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨ م .

بعض وظائف صدر بها فرمانات وزراء مصر الباشوات : من الآثار الواضحة في ميدان الوظائف تلك الفرمانات التي صدرت بتعين بعض الأزهريين في وظائف مختلفة ، وقد مر بنا أمثلة لوظائف شملتها أوامر السلاطين العثمانيين وفرمانات باشوات مصر وقرارات قضاة القضاة ، وفي هذا المبحث نعرض نماذج من الوظائف التي بدأت بفرمانات باشوات مصر وانتهت وانتهت بقرارات قضاة القضاة بها :

وقف خوند زوجة الناصر محمد قلاوون : جاء في وثائق سنة ١١٣٨ هـ/ ١٧٢٥ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد العماوي المالكي شيخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في وظيفة النظر والتحدث علي وقف خوند زوجة الناصر محمد قلاوون ؛ عملاً بفرمان وزير مصر محمد باشا الصادر في هذا العام .

رئاسة عدول محكمة القسمة العسكرية : جاء في وثائق سنة ١١٤٢ هـ/ ١٧٢٩ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام زين الدين يونس بن زين الدين عبد الكريم القوي رئيسًا للسادة العدول بمحكمة القسمة العسكرية عملاً بفرمان وزير مصر الحاج أبي بكر باشا الصادر في شهر ربيع الأول سنة ١١٤٢ هـ علي طلب السادة علماء الأزهر البكرية والوفائية والأمراء والأعيان في هذا التاريخ .

دروس البخاري بجامع السلطان قلاوون بالقلعة : جاء في وثائق سنة ١١٤٤ هـ/ ١٧٣١ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ الإمام شهاب الدين أحمد الإسقاط الحنفي شيخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ، في وظيفة قراءة دروس البخارية بجامع السلطان قلاوون بقلعة مصر المحروسة بالقاهرة عملاً بفرمان وزير مصر عبد الله باشا الصادر في هذا العام .

المدرسة الأقبغاوية بالجامع الأزهر : جاء في وثائق سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ للإمام علم الدين سليمان الزياتي المالكي من أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر في وظيفة النظر والتحدث علي أوقاف الأميران أبغا الأوحدي التي رصدها علي مدرسته بالجامع الأزهر عملا بفرمان محمد بك أبي الذهب قائمام مصر المحروسة الصادر في هذا العام .

جامع شنشور الكبير بولاية المنوفية : جاء في وثائق سنة ١٢٠٤ هـ/ ١٧٨٩ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الخطيب الشعراوي في وظيفة النظر والتحدث على الجامع الكبير الواقع بناحية شنشور التابع لقضاء محلة مرحوم بولاية المنوفية عملا بفرمان الوزير المغازي حسن باشا القبطان الصادر في هذا العام .

جامع محرم بالجمالية : جاء في وثائق سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢ م ، أن قاضي القضاة قرر تعيين الإمام العلامة زين الدين مصطفى بن أحمد في وظيفة خطابة الجمعة والعيدين بجامع الحاج محمود عملاً بفرمان وزير مصر عزت محمد باشا الصادر في هذا العام .

الفصل الثامن

المفتون والإفتاء

أخذ الإفتاء والمفتون وضعًا متميزًا في العصر العثماني بمصر ، فقد كان الإفتاء مكملاً للقضاء بل إن العملية القضائية كانت - في بعض الأحيان - لا يتم لها الشكل والموضوع الصحيحان إلا بالفتوى الناجحة ، وكان كثيرون من المفتين بمحاكم مصر يشكلون طبقة الأساتذة والشيوخ الذين تلقى عنهم تلامذتهم قضاة هذه المحاكم وشهود فتاوى شرعية أنارت لهم طريق العدالة والحق كما تلقوا عنهم من قبل علومًا أنارت لهم طريق الحياة ، والفتوى رفيق تاريخى للقضاء ، فكما ثبت أن النبي كان أول قاض في الإسلام ، كذلك ثبت أنه كان أول من أفتى للناس في أمور دينهم ودنياهم ، وقد مارس الفتوى أيضًا جماعة من صحابة النبي إبان حياته ، وهم أول من مارسها من المسلمين ، والتاريخ زاخر بذكر من اشتغل بالقضاء منذ عهد النبي ، بل إن كثيرين ممن اشتغلوا بالفتوى اشتغلوا بالقضاء أيضًا كالإمام على - كرم الله وجهه - وأبي موسى الأشعري[1] .

وفي العصر العثماني كان كثير من المدرسين والعلماء والقضاة يصلون ويجولون في ميدان الفتوى ، بل إن بعض علماء الأزهر عالجوا في مجالسهم بالأزهر والتدريس والفتوى والقضاء جميعًا فطبقوا العلم على العمل ، وسلكوا بتلامذتهم أبرع طريق إلى التعليم الناجح المثمر الذي أعطى لهذا المجتمع جهابذة العلم والعلماء ، ولقد حفظت لنا الوثائق والمخطوطات أخبار كثيرين من العلماء الذين دخلوا ميدان الفتوى ، وباستقرائنا لهؤلاء المفتين وجدنا أنهم جميعًا من علماء الأزهر ، وأنهم كانوا طبقات يعلو بعضها بعضًا ، فأعظم طبقة

(١) أول من مارس الإفتاء من المسلمين : الخلفاء الأربعة ، ومعاذ بن جبل ، وعبدالله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبدالرحمن بن عوف ، وأبو الدرداء ، وسلمان الفارسى ، وحذيفة بن اليمان ، وعمار بن ياسر ، وأبو موسى الأشعرى ، المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص١٨٤ .

وأعلاها المفتون الأربعة ، ثم مفتو السلطنة ، ثم مفتو الإسلام والمسلمين ، ثم المفتون بالقاهرة ، ثم المفتون المدرسون ، ثم المفتون بالأقاليم ، وقد تبين لنا أن بعض قضاة المحاكم في مصر كانوا من العلماء الذين كابدوا الفتوى ، وسنتعرض فيما يلي للحديث عن كل طبقة من هذه الطبقات مؤيدين حديثنا بذكر بعض الأمثلة التاريخية :

أولاً : المفتون الأربعة العظماء :كان الكثير من العلماء قد أفتوا في الديوان العالي والمحاكم ، ومن هؤلاء مفتون عظماء كالمفتين الأربعة الذين حلوا محل القضاة الأربعة في العصر المملوكي وأوائل العثماني ، وكما كان القضاة الأربعة رؤساء القضاة والعلماء في المذاهب الأربعة كذلك أصبح المفتون الأربعة رؤساء المفتين والعلماء في المذاهب الأربعة ، وقد سار المفتون الأربعة والطبقات التي تليهم من العلماء المفتين على المنهج المحمدي الصحيح ؛ لهذا نجد أن فتاويهم باشرت أمور الدين والدنيا على السواء ، قال حسين أفندي الروزنامة في إجاباته على أسئلة ستيف رئيس المالية الفرنسية في مصر إن العلماء هم المحققون العارفون بالله منهم أربعة مفتون يفتون بإقامة الحق وإبطال الباطل[١] ، وحسين الروزنامة حجة مخضرم شهد أواخر العصر العثماني بكل أنظمته وأوائل عصر الاحتلال الفرنسي .

تعيين المفتين الأربعة : كان للمذاهب الأربعة بالجامع الأزهر رؤساء هم أعلم علماء هذا الجامع ومدرسو المدرسين به ، وكانت رئاسة المذهب في الجامع الأزهر تعتبر منطلقاً إلى تقلد منصب المفتي في الديوان العالي ، كما كانت الزعامة العلمية به تعتبر منطلقاً إلى عضوية هذا الديوان ،وقد كانت مناصب المفتين الأربعة وأعضاء الديوان تتم بموافقة الدولة العثمانية واعتمادها[٢] ، وظل الأمر كذلك إلى أن أصبحت مقاليد الدولة وتصريف أمورها بيد المماليك ، عند ذلك اختار شيخ مصر محمد بك أبو الدهب المفتين الأربعة بنفسه ، ولم يرجع للدولة العثمانية أو ينتظر رأيها ، واعتمادها كأي عمل جليل في الدولة كان ينفذه ،

---

(١) حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية ، باب ٤ ، سؤال ٢ ، ص١٢ ، ١٣ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل١ ، مادة ٦٨١ تركى ، ص٣١٥ .

وقد جعل أبو الذهب مقر المفتين الأربعة مدرسته الجديدة التي بناها تجاه الأزهر ، ألا أنه لم يزاول الإفتاء فعلاً بمدرسته هذه إلا ثلاثة هم : الشيوخ أحمد الكفراوي الشافعي ، وأحمد الدردير المالكي ، وعبد الرحمن العريشي الحنفي[١] .

ثانيًا : مفتو السلطنة الشريفة : كان السلطان العثماني يختار المفتي الأعظم بالدولة العثمانية ، وكانت منزلة المفتي بالدولة لا تعلوها إلا منزلة السلطان ، كذلك كان يختار مفتيًا أعظم للديار المصرية من علماء الجامع الأزهر يطلق عليه مفتي السلطنة الشريفة ، وكان هذا الاختيار ثمرة السمعة العلمية التي يتمتع بها العالم المختار بين الأوساط العلمية المصرية والعثمانية ، ثم اتجه اختيار السلاطين العثمانيين إلى البيت البكري وانحصر هذا الاختيار في ذلك البيت لما كان لرجاله من فضيلتي العلم والشرف ، فكان السلطان يبعث بتقليده ، لأعلم علماء هذا البيت وأفضلهم ، كما كان علماء البكرية من عظماء مدرسي الأزهر وعلمائه ، كما كان لمفتي السلطنة البكري الأزهري مقعد ثابت في الديوان كأي عضو من الأعضاء العلماء والمفتين الأربعة بهذا الديوان .

فمن هؤلاء العلماء الذين ولّاهم السلطان العثماني إفتاء الديار المصرية أبو زكريا يحيى القرافي المالكي ، جاء في وثائق سنة ٩٧٦ هـ/ ١٥٦٨م ، أن الشيخ القرافي القاضي المالكي بمحكمة الصالحية النجمية كان مفتيًا للمسلمين بالديار المصرية[٢] ، وللشيخ القرافي تاريخه العلمي الحافل بالديار المصرية والدولة العثمانية ، فلقد أحرز في عصره منزلة عظمى بين العلماء العثمانيين ؛ فكانوا يراسلونه ويراسلهم ويتصل به قضاتهم وقضاة قضاتهم عند حلولهم بمصر ؛ ليستشيروه في شتى النواحى العلمية والقضائية والنظامية ، ويجلسون منه مجالس التلامذة من أساتذتهم ، وتتمثل هذه الثقة التي حازها الشيخ القرافي في ولايته لمحكمة القسمة العسكرية بمصر ، والتابعة لقضاء أناضولي بالدولة العثمانية ، التي كان لا يتولاها إلا قاضٍ عثماني[٣] ، روى القاضي الدميري في تاريخه أن المولى فيض الله بن

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٧٧ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، ص٢٠٤ .
(٣) الدميرى : قضاة مصر ، ص١٧ ، ٢٠ .

أحمد الرومي قاضي قضاة مصر لما رجع إلى الدولة العثمانية اتصل بقاضي الدولة المولى على أفندي ابن بستان ، واستصدر من السلطان العثماني فرمانًا سلطانيًا بتولية الشيخ القرافي المالكي مفتيًا أعظم للديار المصرية[١] .

ومنهم أبو السرور محمد البكري الصديقي الشافعي ، جاء في وثائق سنة ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٥ م أنه كان مفتيًا للسلطنة الشريفة بالديار المصرية في هذا التاريخ[٢] ، كما ورد أن الشيخ أبا السرور تلقى هذا المنصب عن مفتي مصر وشيخها شمس الدين محمد بن أحمد الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ ، وذلك بعد أن ألف رسالة تضمنت بحوثًا في الآيات السبع المثاني بعث بها إلى دار السلطنة العلية طالبًا منصب إفتاء بالديار المصرية[٣] .

ومنهم تاج العارفين الشيخ محمد بن على بن أبي الحسن البكري الصديقي الشافعي ، روى الشيخ المحبي أن نجم الدين الغزي ذكر في ذيل تاريخه أنه رأي أستاذه تاج العارفين في مكة حاجًا هيئته هيئة الملوك وحاله حال العلماء ، وذكر المحبي في تاريخه أن الشيخ تاج العارفين أول من لقب بمفتي السلطنة الشريفة ممن ولتهم الدولة العثمانية إفتاء الديار المصرية وأنه توفي سنة ١٠٠٧ هـ / ١٥٩٨م[٤] .

ومنهم أبو عبد الله شمس الدين محمد البكري الصديقى الأشعري الشافعي ، جاء في وثائق سنة ١٠١٣ هـ/ ١٦٠٤م ، أنه كان مفتيًا للسلطنة الشريفة بالديار المصرية في هذا التاريخ[٥] ، ومنهم الشيخ شهاب الدين أحمد البكري الصديقي الأشعري الشافعي ، جاء في وثائق سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٦٢٩م ، أنه كان مفتيًا للسلطنة الشريفة بالديار المصرية في هذا التاريخ ، وأنه تولى هذا المنصب بعد تقاعده عن قضائها[٦] ، ومنهم الشيخ زين الدين عبد

---

(١) المصدر ذاته : ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٦٤ ، ص ٣٩ .

(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص١١٧ .

(٤) المصدر ذاته : ص٤٧٤ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، ص١٦٥ .

(٦) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، ص٤٧ .

الرحمن أفندي البكري الصديقى الوارثي الشافعي جاء في وثائق سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ م ، أنه كان مفتيًا للسلطنة بالديار المصرية في هذا التاريخ[١] ، ومنهم الشيخ شمس الدين محمد البكري الصديقى الوارثي الشافعي ، جاء في تاريخ الصوالحي إبان عرضه لحوادث سنة ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٨ م ، أنه كان مفتيًا للسلطنة في الديار المصرية في هذا التاريخ[٢] .

ثالثًا : مفتو الإسلام والمسلمين : لقب بلقب مفتي الإسلام والمسلمين أعظم علماء الجامع الأزهر ، وقد زخرت وثائق العصر العثماني ومخطوطاته بذكر أسماء كثيرين ممن تولوا هذا المنصب ، وباستقرائنا لتراجم كثيرين ممن لقبوا بهذا اللقب وجدنا أن الدولة العثمانية لم تتدخل بمنح هذا اللقب لعالم من العلماء ، فلم يكن للعالم من وسائل تعطية الحق ؛ لكى يصبح مفتيًا للإسلام والمسلمين سوى علمه وفضله ، ومكانته في مجتمعه وصيته العلمي في شتى أنحاء العالم الإسلامي ، وفيما يلي ذكر أخبار مجموعة من علماء الجامع الأزهر لقبوا بهذا اللقب إبان هذا العصر :

الشيخ ناصر الدين بن محمد بن حسن بن أحمد اللقاني المالكي ، فقد عرفنا من تاريخ القاضي الدميري وفتوى الخلوات ، ووثائق سنة ٩٥٩ هـ/ ١٥٥٢ م ، ومن تاريخ نجم الدين الغزي أن الشيخ ناصر الدين كان مفتيًا للإسلام والمسلمين ، وأن فتاويه كان يسير عليها عمل المحاكم في مصر ، وكان يطلبها الشرق والغرب الإسلاميان ، والشيخ اللقاني صاحب الفتوى القياسية الاجتهادية المشهورة وهي فتوى الخلوات[٣] ، والتي أصبح العمل ساريًا بها في مصر والبلدان الإسلامية ، وخاصة المغرب التي يسودها المذهب المالكي[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، المادتان ٥٤ ، ٩٦٦ ، ص١٢ ، ٢٢٠ .

(٢) الصوالحى : واقعة محمد بك الكبير ، ص٤٧١ .

(٣) انصب الاستفتاء والفتوى على ما يتقاضاه شاغلو الأماكن التجارية من أموال ؛ نظير إخلائهم هذه الأماكن لمن سينتفعون بها ، وقد أفتى الشيخ ناصر الدين بجواز بيع وشراء منفعة الخلوات باجتهاده القياسى بناء على قاعدة التنظير الفقهية ، أحمد الغرقاوى الفيومى : رسالة فى حكم الخلوات ، مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٣٨٣٨ب ، الورقات من ١ إلى ٨ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠ ، مادة ٧٧٨ ، ص ١٩٩ ، الدميرى : قضاة مصر ، ص١٩٣ .

الشيخ عبد الرحمن الأجهوري المالكي ، تلقى الأجهوري العلم عن كثيرين من العلماء وفي مقدمتهم الشيخ ناصر الدين المفتي السالف الذكر ، وقد برع الأجهوري في الفتوى والتأليف حتى سارت بمصنفاته الركبان إلى بلاد المغرب والتكرور ، وكان الشيخ ناصر الدين إذا جاءته الاستفتاءات بعث بها إلى تلميذه ، عبد الأجهوري لشدة إتقانه وحفظه للمنقول وورعه ، ولما توفي شيخه اللقاني لم ينزو لقب مفتي الإسلام والمسلمين عنه فلقب به عن جدارة سنة ٩٦٠ هـ/ ١٥٥٣ م [(١)] .

الشيخ المولى زين الدين إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي المصري ، جاء في وثائق سنة ٩٦٩ هـ/ ١٥٦١ م ، أنه كان مفتيًا للإسلام والمسلمين بالديار المصرية ، كما أيد هذه الحقيقة المولى عطاء الله أفندي فى تاريخه الذي ألفه عن علماء الدولة العثمانية ، وابن نجيم هو العالم الأزهري الذي ملأ علمه الأطباق واشتهر ذكره بين الأوساط العلمية في الدولة العثمانية ، وتتلمذ على يديه وعلى كتبه كثيرون منهم ، وقرأ مصنفاته وشروحه كبار علمائهم وألقوا عليها شروحًا وحواشي وجعلوها قطب الرحى في تدريسهم وفتواهم وأحكامهم ، ولم يكن تلامذته وقرأء كتبه في مصر أقل من تلامذته وقرأء كتبه في الدولة العثمانية[(٢)] .

الشيخ أبو الحسن على بن محمد بن على بن غانم المقدسي القاهرى الحنفي ، أجمع كتاب التراجم على أنه كان مفتيًا للإسلام والمسلمين بالديار المصرية ، وقد أيد هذه الحقيقة مؤلفو التراجم العثمانيون ، وفصلوا ما كان لهذا الشيخ من صلات واسعة بعلماء الدولة العثمانية ، وما كان له من مكانة علمية وصيت ذائع في المجتمعين العثماني والعربي[(٣)] ، وقد أرخ هؤلاء لوفاته سنة ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٥ م .

---

(١) نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ٢٥٤١ ، ص٤٩٣ ، نوعى زادة : حدائق الحقائق ، ج١ ، ص٣٤ . .

(٣) الدميرى : قضاة مصر ، ص٢٧٠ ـ ٢٧٤ ، المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص١٨٠ ـ ١٨٤ ، نوعى زادة : حدائق الحقائق : المجلد الثانى ، ص ٣٩٨ ، دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ ، حجة ٣٥٦/٣٥٣ ، ص٣ ، ٤ .

الشيخ الحافظ محمد بن علاء الدين البابلي القاهرى الأزهري الشافعي ، كان البابلي أعلم أهل زمانه شهد له بذلك مفتي الدولة العثمانية يحيى بن عمر المنقاري ، وذكر المحبي في تاريخه أن فتاويه كانت كخلع نشرت على الدنيا ، فهو بهذا الوصف أصبح مفتيًا للإسلام والمسلمين في عصره ، كما أشاد المحبي بتلامذته في مصر والشام والمدينة ومكة ، ولما توفي سنة ١٧٧ هـ/ ١٦٦٦ م ، رثاه العلماء بأشعارهم منها قصيدة الشيخ إبراهيم الخياري الدمشقي التي ختمها بقوله : قد ختم العلم به ... فأرخوه الخاتمة[١] .

رابعًا : المفتون بالقاهرة :كان هؤلاء المفـ-ـرن خليطًا من عظماء العلماء والعاديين منهم ، فمن هؤلاء العلماء من ملأت سمعتهم العلمية أرجاء القاهرة وربما تجاوزتها ، ومنهم من لم يتجاوز صيته الأزهر والحي الذي يعيش فيه ، وكان كل مفتي من هؤلاء لا يتجاوز في فتواه مذهبه الفقهي ، وهو مأذون له بالإفتاء في حدود ما صرحت به إجازته التي منحها له شيوخه بالجامع الأزهر ، ونذكر منهم على سبيل المثال :

الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الحق الشافعي المصري ، جاء في تاريخ المحبي أنه توفى سنة ٩٧٧ هـ/ ١٥٦٩ م ، وكان من أعيان علماء القاهرة ، وأنه دخل ميدان الإفتاء وتجاوز صيته القاهرة إلى أرجاء الإقليم المصري[٢] .

الشيخ محمد بن يوسف بن عبد القادر الدمياطي المصري الحنفي ، جاء في تاريخ المحبي أن الشيخ الدمياطي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ/ ١٦٠٥ م ، كان مفتيًا لمذهب النعمان أبي حنيفة بالقاهرة ، وكانت له التحقيقات الباهرة في أصول الفقه وفروعه ، وجمع وألف وكتب وأفاد وأرسل فتاويه طائرة بأجنحة ورقها إلى سائر البلدان ، ومن شيوخه الأحناف في مصر الأئمة زين الدين بن نجيم ، وأخوه عمر وعلى بن غانم المقدسي[٣] .

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص٤١ .

(٢) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص ٤٣٨ .

(٣) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص٢٧٠ .

الشيخ الإمام مرعى بن يوسف بن أبو بكر الكرمي الحنبلي ، جاء في تاريخ المحبي أن الشيخ الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ/ ١٦٢٣ م ، دخل ميدان المجتهدين في مذهب ابن حنبل ، وأنه قطع زمانه في الإفتاء والتدريس حتى صار - بحق - مفتيًا للمذهب الحنبلي في القاهرة .

الشيخ أبو الإخلاص حسن بن عمار بن على الشرنبلالي الحنفي ، جاء في تاريخ المحبي أن أبا الإخلاص المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ/ ١٦٥٨ م ، كان من أحسن المتأخرين ملكة في الفقة ، وأعرفهم بنصوصه وقواعده ، وكان من المعولين عليهم في الفتاوى بالقاهرة في عصره ، وله مؤلفات في ميدان الفقه كانت مرجع معاصريه ومن جاء بعدهم[١] .

الشيخ سالم بن محمد النفراوي المالكي الأزهري ، جاء في تاريخ الجبرتي أن الشيخ سالما النفراوي المتوفى سنة ١١٦٨ هـ / ١٧٥٤ م : كان مفتيًا للمذهب المالكي بالقاهرة ، وكان من المشهورين بمعرفة أصول المذهب وفروعه[٢] .

خامسًا : المفتون المدرسون بالجامع الأزهر : لم يقتصر المفتون العظماء ومفتو القاهرة على إفتاء دون بحث أو دروس أو مناظرة ذلك ؛ لأن البحث والدرس والمناظرة من أساسيات ازدهار الفتوى ، ونموها وقيامها على أرض صلبة ؛ فلهذا وجدنا أن كل مفت لا بد أن يكون مدرسًا ولا يلزم أن يكون المدرس مفتيًا ، وأمثلة هذا أكثر من أن تحصر زخرت بها الإجازات العلمية والوثائق فمن هؤلاء المفتين المدرسين :

الشيخ طه الحموي الهاشمي الحنفي ، جاء في وثائق سنة ١٠١٣ هـ/ ١٦٠٤ م ، أن الشيخ الحموي كان مفتيًا ومدرسًا للمدرسين بالجامع الأزهر[٣] ، والشيخ نور الدين على الزبادي الحنفي سنة ١٠٢٤ هـ/ ١٦١٥ م ، والذي كان مفتيًا ومدرسًا للمدرسين بالجامع

---

(١) المصدر ذاته : ج٣ ، ص ٣٨ ، ٣٩ ، ج٤ ، ص ٣٥٨ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٩٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، مادة ٤٥١ ، ص١٦٤ .

الأزهر[١] ، والشيخ برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي المتوفى سنة ١٠٤١ هـ/ ١٦٣١م ، والذي كان إليه المرجع في الفتاوى بالجامع الأزهر[٢] .

الشيخ شهاب الدين أحمد البكري الصديقى الوارثي المالكي ، جاء في وثائق سنة ١٠٥١ هـ / ١٦٤١ م ، أنه كان من مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٣] ، والشيخ عبد الجواد الجانبلاطي الشافعي ، جاء في وثائق سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م ، أنه كان من مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٤] ، والشيخ زين الدين عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي ، جاء في وثائق سنة ١٥٣ هـ ١٦٤٣/ م ، أنه كان من مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٥] ، والشيخ شهاب الدين أحمد التونسي الحنفي ، جاء في وثائق سنة ١١٢٠ هـ/ ١٧٠٨ م ، أنه كان من أعيان مشايخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر[٦] ، والشيخ الإمام محمد النشرتي المالكي المتوفى سنة ١١٢٠ هـ/ ١٧٠٨ م ، والذي كان شيخًا للمالكية ومفتيًا لمذهبهم بالجامع الأزهر[٧] ، والشيخ عبد الله بن خزام أبو الطوع الفيومي المالكي المتوفى سنة ١١٩٥ هـ/ ١٧٨١ م ، والذي كان مفتيًا لمذهب الإمام مالك ومدرسًا لعلوم الفلك والهيئة والميقات بالجامع الأزهر[٨] .

سادسًا : الفتوى بأقاليم مصر : شهدت أقاليم مصر مفتين للمذاهب من علماء الجامع الأزهر أقاموا فيها ؛ ليؤدوا لمجتمعاتها خدمات دينية وقضائية طوال هذا العصر ، وسنضرب فيما يلي أمثلة لافتاءات الأقاليم التي تولاها العلماء :

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص١٩٥ .
(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص٦ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٤٩ ، ص ٦٩ .
(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ١٩٧ ، ص ٣٩ .
(٥) المصدر ذاته : مادة ٣٩٧ ، ص٨٣ .
(٦) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ ، ص١ .
(٧) الملوى : تحفة الأحباب ، مخطوط سبق ذكره ، الورقات ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٨) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٧٥ .

إفتاء دمياط ، تولى إفتاء هذه المدينة الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عبد الرؤوف البشبيشي المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢م ، وكان شافعي المذهب ، ثم تحنف قبل أن يلي إفتاء ثغر دمياط ، فلما تولاه صار يفتي به على مذهب الإمام أبي حنيفة[١] .

إفتاء الغربية ، تولى الإفتاء هذا الإقليم الشيخ علي المحلي الشافعي المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ/ ١٦٧٩ م ، وكان قوالاً بالحق يخاطب حكام السياسة بالغلظة ؛ فعاصر من أجل هذا أياماً ذات محن[٢] ، في حين تولى إفتاء مدينة طنطا الشيخ أحمد بن أحمد بن أحمد السماليجى الشافعي الأحمدي المدرس القاضي بالجامع الأحمدي بطنطا المتوفى سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤ م ، وكان الشيخ السماليجي يقرئ دروساً ويفيد طلبة العلم ، ويفتى طبقًا لمذهب الإمام الشافعي ، ويقضى بين المتنازعين من أهالي البلاد فعلا قدره واشتهر ذكره بتلك الجهات[٣] .

إفتاء جرجا : كان الشيخ زين الدين عبد الرحمن المالكي مفتيًا لإقليم جرجا ، وقد ذكر الجبرتي هذا أثناء تعرضه لذكر العلماء الذين قرظوا على" تاج العروس في شرح القاموس" للشيخ محمد مرتضى الزبيدي في سنة ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧م[٤] .

إفتاء فرشوط : تولى الإفتاء فيه الإمام الشيخ على بن صالح بن موسى الشاوري المالكي المتوفى سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٧١م ، وقد سار في هذا الإقليم سيراً حكيماً ، وكان لشيخ العرب همام بن يوسف عناية شديدة وصحبة أكيدة بهذا الشيخ ، وكانت كلمة العلماء وشفاعاتهم مقبولة عنده بسياسة هذا المفتي ونفاذ بصيرته[٥] .

سابعًا : المفتون القضاة : كان كثيرون من القضاة الأزهريين مفتين قد أجازهم شيوخهم بالإفتاء ، كما أجازوهم بالتدريس ، وقد ساعدتهم ممارسة الإفتاء على سلوك ميدان القضاء بأقدام ثابتة وخبرات واسعة ، فمن هؤلاء المفتين القضاة :

---

(١) المصدر ذاته : ص٢٦٢ .
(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص٢٠٢ .
(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٧٦ .
(٤) المصدر ذاته : ص ٢٠٩ .
(٥) المصدر ذاته : ج١ ، ص ٣٦٩ .

الشيخ أفضل الدين القاضي المالكي بمحكمة مصر القديمة ، جاء في وثائق سنة ٩٣٢هـ/ ١٥٢٥ م ، أنه كان مفتيًا للإسلام والمسلمين بمصر في هذا التاريخ[١] ، ومنهم الشيخ الإمام أبو زكريا يحيى القرافي القاضي المالكي بمحكمة الصالحية النجمية ومحكمة الباب العالي ، جاء في وثائق سنة ٩٧٢ هـ/ ١٥٦٤ م ، أنه كان مفتيًا للإسلام والمسلمين في الديار المصرية[٢] ، وقد صدر فرمان سلطاني من الدولة العثمانية بتقليد الشيخ القرافي مفتيًا أعظم للمالكية بالديار المصرية[٣] .

الشيخ سراج الدين عمر المغربي الأزهري القاضي بمحكمة الباب العالي ، جاء في وثائق سنة ١٠٤٦ هـ/ ١٦٣٦ م ، أنه كان مفتيًا للإسلام والمسلمين بالديار المصرية[٤] ، ومنهم الشيخ عثمان الفتوحي القاضي الحنبلي بمحكمة الباب العالي ، جاء في وثائق سنة ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣ م ، أنه كان مفتيًا للسادة الحنابلة بالديار المصرية[٥] .

الشيخ إبراهيم بن عبد الله الشرقاوي الشافعي صاحب المحكمة الحرة بالجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٧١ م ، روى الجبرتي في تاريخه أن مجلسه بالجامع الأزهر كان للدرس والإفتاء والقضاء ، وأن الفتوى طبقًا لمذهب الإمام الشافعي انحصرت به زمن النادر أن ترى فتوى قد خلت من إجابته وتوقيعه[٦] .

الإفتاء

لا يفصل بين الإفتاء والقضاء إلا أمر واحد هو أن الحكم القضائي يشمله غالبًا التنفيذ ، أما الإفتاء فهو إفصاح عن الحكم الشرعي الصحيح لمن يلزم نفسه به ولمن لا يلزم نفسه به ، وبتعبير آخر الفتوى حكم غير مشمول بالإلزام الجبري ، والحكم القضائي مشمول

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٤ ، ص١٠ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، ص٢٠٤ .

(٣) الدميرى : قضاة مصر ، ص ١٦٩ .

(٤) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ ، حجة ٣٦٩/٣٥٧ ، ص٣٥ ، ٣٦ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، ج١٢١ ، ص٧٥ .

(٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٧٢ .

بالإلزام الجبري ، وكلاهما مبني على قضايا مدروسة في ضوء الشريعة الإسلامية ، كما أن المفتي قاضٍ غير مجبر أما القاضي فيرافق حكمه غالبًا الإجبار ، وكلاهما يدرس قضاياه في ضوء الشريعة الإسلامية ، وكان عديد من علماء الأزهر يباشرون الفتوى والقضاء معًا ، وأن ممارسة كل جانب خدم ممارسة الجانب الآخر وإفادة ، وقد عرفنا ما كان للفتوى الشرعية من أهمية قصوى في كثير من التصرفات السياسية والحروب الداخلية والخارجية ، والأحكام القضائية وحياة المجتمعات المدنية والعسكرية ، لقد تحلت الفتوى الشرعية في هذا العصر بما تحلى به الشرع من المرونة والبعد عن تحجر الرأي ومراعاة الأحوال والطبائع الإنسانية ، وسنجد هذا واضحًا فيما يلي من أمثلة تاريخية استخلصناها من واقع هذا العصر .

نظام الفتوى وصوره

كان للفتوى نظام خاص وصور عديدة نوضحها فيما يلي :

الصورة الأولى : أن يذهب المستفتي إلى مقر المفتي بالجامع الأزهر وغيره من الجوامع والمدارس ، فيقدم إلى أمينه أو إليه ورقة قد كتب فيها الاستفتاء المطلوب إجابته ، فيقرأ المفتي السؤال ويحقق إبهامه إن كان به إبهام ، ثم يجيب عليه بالفتوى الشرعية طبق أصول مذهبه ، ثم يحكي هذه الفتوى على أمين الفتوى فيكتبها لاحقة للسؤال ، أو يعيد كتابة السؤال مرة أخرى ، ويلحق به الإجابة ، وإذا كان أمين الفتوى من التلامذة النجباء أمره المفتي بأن يجيب على الاستفتاء المكتوب ، ثم يراجع المفتي إجابته ، وفي كلتا الحالتين يوقّع المفتي على الفتوى ويأمر بدفعها إلى المستفتي ليصبح منذ حصوله على هذه الورقة مالكًا لمستند له وزنه الشرعي والقضائي(١) .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستفتي بسؤال شفوي إلى المفتي فيجيبه على سؤاله إجابة شفوية يتخذها المستفتي قاعدة من القواعد التي يسير على أساسها في أمر دينه أو دنياه ، ولا تتعدى هذه الفتوى المستفتي إلى غيره .

---

(١) المحبي : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص١٨٤ ، الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٨٣ ، ج٢ ، ص٥٦ ، ج٤ ، ص٢٥٧ ، ٢٥٨ .

الصورة الثالثة : أن يستفتي المتقاضون بأمر من قضاتهم أو من تلقاء أنفسهم المفتين الحاضرين بالمحكمة تحريريا فيجيب كل مفتٍ منهم ؛ طبقًا لأصول مذهبه مع مراعاة المذاهب الأخرى تحريريًا بعد أن يطلع على أوراق القضية المستفتي فيها ، ويتابع أقوال المتداعين والقضاة ، وقد لاحظنا أن هناك اجتهاداً يبديه المفتون الأربعة أو الثلاثة قبل إصدار فتاويهم ؛ لكي تظهر في صورة موحدة بعيدة على الخلافات المذهبية حتى يتمكن القضاة من إصدار أحكامهم على أساس فقهي واحد[١] .

الصورة الرابعة : استفتاءات الدولة للمفتين في شئون الخلافات السياسية والحرب والاقتصاد ، ويحدث ذلك في الديوان في صورة رسمية كتابية ، فإذا ما وافقت الفتوى اتجاهات الحكومة القائمة أصبحت اتجاهات شرعية تقوم عليها الأعمال الحربية أو السياسية أو الاقتصادية[٢] .

الصورة الخامسة : أن يحضر المفتي قضية من القضايا ويتابع أقوال المتداعيين أو الوكلاء وأقوال القضاة ، ثم يطلع على أوراق القضية اطلاعًا شافيًا ، ثم يستمع إلى حكم القاضي فلا يعارضه ، ويعتبر القاضي الحاكم هذا فتوى شرعية مؤيدة لما بنى عليه حكمة ، ثم يثبت حضور المفتي ورضاه في النطق بحكمه وفي حيثياته قائلاً : « صدر هذا الحكم بحضور المفتي واطلاعه على حجج القضية ووثائقها وتم بموافقة ورضاه[٣] .

تحويل الفتاوى : كان المجتمع إذا ما اطمأن إلى مفتٍ ازدادت ثقته فيه ، وكان هذا يعتبر وسام شرف على صدر هذا المفتي ، غير أن هناك ضريبة لا بد للمفتي من أدائها ثمنًا لهذا الشرف ، هذه الضريبة هي انهيال استفتاءات المستفتين من كل حدب وصوب عليه فلا يجد هذا المفتي العظيم بدًا من إحالة هذه الاستفتاءات إلى أعلم من يثق فيه من تلامذته العلماء ؛ ليقرر فيها رأي الشريعة الإسلامية طبقًا لأصول مذهبه[٤] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر ، سجل ١٨ ، مادة ٧٧٦ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .
(٢) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٦٥٠ ، ص٣٠٢ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، ص١٤٧ ، ١٤٨ .
(٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٩٢ .

الفتاوى القضائية : زخرت سجلات الديوان العالي والمحاكم بالفتاوى الشرعية التي دعمت بها بعض جلسات الديوان العالي وقضايا المحاكم في العصر العثماني ، وكان علماء الأزهر قد حملوا على عاتقهم القيام بأمر الفتوى في مختلف مجالاتهم ،كما كانت الفتاوى القضائية من أكثر الفتاوى انتشاراً في العصر العثماني ، وللتعرف على أخبار هؤلاء المفتيين وهم يخوضون غمار هذا الميدان ، وفيما يلي نماذج من هذه الفتاوى مسندين كل فتوى إلى أصحابها من المفتين الأزهريين .

أولاً : فتاوى العلماء حول دخول الذميين الإسلام

شهد العصر العثماني وقائع دخول كثير من الذميين المسيحيين واليهود في الدين الإسلامي ، وكان دخولهم في الإسلام مقروناً بدعاوٍ قضائية إمام المحاكم[1] ، وأحياناً يأمر القاضي بعض من يثق فيهم من المسلمين بأن يحسن تربية الشخص الداخل في الإسلام وأن يعلمه قواعد الشريعة[2] ، ومن الطبيعي أن يكون لعلماء الأزهر حضور في مثل تلك القضايا ، مثال ذلك الدعوى التي رفعها الذمي ميخائيل بن ناروز النصراني اليعقوبي ؛ ليثبت بالإشهاد الشرعي إمام القاضي الحنفى بمحكه قناطر السباع في ١١ من صفر ١٠٦٥ هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٦٥٤ م ، أنه رغب الدخول في الإسلام ، وهو في صحته وسلامته واختياره ويقظة عقلة وكامل وعيه وفهمه ، وقال بصريح لفظة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ورضيت بالله تعالى ربًا وبالإسلام دينًا ، وبسيدنا محمد نبيًا ورسولاً ، برئت من كل دين يخالف دين الإسلام ، وبعد أن ثبت هذا الإشهاد لدى القاضي الحنفي حكم بإسلامه وسماه حسينًا ، وقد صد الحكم بحضور بعض العلماء[3] ، أما الفتاوى التي صدرت حول قضايا ترتبت على دخول بعض الذميين في الإسلام فمثالها

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، ص١٣٢ .

(٢) المصدر ذاته : ص١١٢ .

(٣) وهم : زين الدين عبدالرحمن ، وعبدالجواد التلاوى الأحمدى ، ومنصور الخلوتى ، ورضى الدين البهنس ، وسليمان الشنوانى ، وأحمد الطحلاوى ، وعبدالله الوفائى ، ومحمد الشافعى القاضى .

الفتوى الشرعية التي صدرت من المفتين الأربعة في القضية التي أحالها إليهم القاضي الحنفي بمحكمة الصالحية النجمية في ٤ من جمادى الآخرة سنة ١٠٢٢ هـ/ ٢١ يوليو ١٦١٣م ، وفحواها إن امرأة ذمية اهتدت لدين الإسلام واستمسكت به ولها ابنة بالغ باقية على دينها أرادت أن تتزوج برجل من أهل ملتها ، فادعت أمها عليها بهذه الدعوى ، وطالبت القاضي الحنفي بمنعها من ذلك منعًا شرعيًا ، فأحال القاضي هذه القضية إلى المفتين الأربعة لينهي حكمه على فتواهم ، فأجاب الشيخ شهاب الدين أحمد النفراوي المفتي المالكي بقوله« الإسلام التبعي إنما هو للصغيرة أما الكبيرة فلا يحكم بإسلامها بالتبعية ، ولهذه الابنة البالغ أن تُوكل وتتزوج بمن شاءت» ، وأجاب الشيخ على الأرمناوي المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله وحده ؛ بما أن البنت بالغ فلا بد من إسلامها بنفسها ولا يحكم بإسلامها تبعًا لأمها ولها أن تتزوج بمن شاءت من أهل ملتها ما دامت باقية على دينها ، والله تعالى أعلم» ، وأجاب الشيخ عبد المعطي السلاوي المفتي الشافعي بقوله : «ما دامت البنت بالغ فلا تتبع أمها في الإسلام ، بل تكون باقية على دينها ، ولها أن تتزوج بمن شاءت من أهل دينها ويمنع المعارض لها ، والله تعالى أعلم» ، وأجاب الشيخ شهاب الدين أحمد المقدسي المفتي الحنبلي بقوله : «ما دامت البنت بالغ عاقلة فلا تتبع أمها في الإسلام بل تكون باقية على دينها ، ولها أن تتزوج من أهل ملتها ويمنع المعارض لها والله تعالى أعلم» فبناء على ما أفتى به المفتون الأربعة أذن القاضي الحنفي للذمية ابنة السيدة المهتدية لدين الإسلام أن تتزوج بمن شاءت من أهل ملتها إذنًا شرعيًا[1] .

ثانيًا : فتاوى العلماء في قضايا الصراع حول الأوقاف ودخولها

من الطبيعي أن تكون قضايا الأوقاف كثيرة ككثرتها ، وتبعًا لذلك كثرت الآراء الفقهية وبرزت الحاجة إلى فتاوى يصدرها علماء متمكنين من فهقهم ، ومن أمثلة ذلك :

- وصية الخواجة جعفر بن عبد الله الرومي ، وهو من أرباب الجوالي والذي أوصى بوقف مكتبته التي تحتوي على خمسمائة كتاب من كتب الثقافة الإسلامية وقفًا شرعيًا

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ ، مادة ٧٧٧ ، ص٢٣٢ .

على طلبة العلم والفقهاء والعلماء المقيمين بالديار المصرية ؛ لينتفعوا بها مطالعة وإقراءً وحفظًا واستنساخًا ، كما أوصى أيضًا ببيع جميع ما سيتركه وإنفاق ثمنه في وجوه البر ، فلما توفي أصبحت تركته قضية منظورة بمحكمة القسمة العسكرية فأحالها قاضيها المولى داود بن محمد القسام العسكري الحنفي إلى محكمة الباب العالي ؛ للبت فيها لأن القسمة أصبحت لا محل لها شرعًا ، فالمتوفى لا وارث له وقد أوصى في تركته بالوقف والبيع ، فلما عرضت هذه القضية على القاضي الحنفي بمحكمة الباب العالي بنيامين بن موسى في ٢٧ من شعبان سنة ١٠٠٣ هـ/ ٦ مايو ١٥٩٥ م ، أمر بإحالتها إلى المفتي الحنفي الشيخ نور الدين علي بن غانم المقدسي مصحوبة بسؤال مضمونه ، ما قولكم - دام فضلكم - في شخص يسمى جعفراً ليس له وارث سوى بيت المال ، وأوصى بجميع ماله أن يصرف في وجوه ميراث وخيرات وأقام وصيًا مختاراً هو المولى حسين أفندي بن رستم ، فهل ينفذ ذلك في جميع ما له أو في ثلثه؟ فأجاب المفتي بقوله : «حيث إن جعفراً لا وارث له سوى بيت المال ، فللوصي أن يتصرف في جميع تركته طبقًا لما أوصى به الموصي ، وليس لبيت المال دخل في ذلك ، والله تعالى أعلم»[1] .

- ومنها دخول الوقف المستحقة لأبناء أخوي الواقف وأبناء عتقائه ، تداعى أبناء أخوي الواقف وأبناء عتقائه أمام قاضي القضاة بمحكمة الديوان العالي حول دخول وقف الأمير محمد كتخدا عزبان الجلفي ، وبعد أن اطلع قاضي القضاة على وثائق كل طرف أحال القضية إلى المفتين الأربعة ، فأفتى الشيخ مصطفى الإسقاطي الحنفي شيخ مشايخ الإفادة الحانوتي ، مشايخ الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر بقوله : «جاء في الأشباه والنظائر لابن نجيم وفي فتاوى الحانوتي ، وفي فتاوى خير الدين الرملي أن شرط الواقف كنص الشارع ، وأن المعمول عليه في كلام الواقفين إنما هي الشروط الأخيرة في آخر كتب الوقف ، إذًا فالمعمول عليه في كتاب وقف الأمير محمد كتخدا إنما هو أقره أو نفيه فيموت الواقف وذريته وأخوية يصبح دخل الوقف مستحقًا لأبناء أخويه وأبناء عتقائه بالسوية حسب عدد

---

(١) دار الوثائق القومية بقلعة القاهرة : محفظة ٥٤ ، حجة ٣٥٣ - ٣٥٦ ، الورقات من ١ - ١٠ .

الأنفس لا مزية لأحد على أحد ؛ طبقًا لما أفتى به الشيخان سليمان بن مصطفي المنصوري الحنفي ، وعبد الله الشبراوي الشافعي في قضايا مماثلة كما أفتى الشيخان سراج الدين الطحلاوي المالكي ومحمد الحفناوي الشافعي شيخا الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر بمثل ما أفتى به الشيخ الإسقاطي الحنفي ، كذلك أفتى الشيخ بدر الدين حسن المقدسي الحنفي بمثل ما أفتى به المفتون الثلاثة بين المستحقين لدخوله صحيح ومعمول به ولو خالف شرط الواقف وقد حكم قاضي القضاة بما أفتى به المفتون الأربعة في ٢٧ من ذي الحجة سنة ١١٧٧ هـ / ٢٦ يونيو ١٧٦٤ م[(١)] .

ثالثًا : فتاوى العلماء في قضايا الصراع حول التحدث والنظر

تبعًا لكثرة الصراع حول الأوقاف ودخولها كثر الصراع حول التصرف في هذه الأوقاف بطريق التحدث والنظر ، والتحدث والنظر وظيفة يقررها قاضي القضاة لمن يستحقها بطريق شرعي ، وقد دعت الحاجة الفقهية والقضائية إلى الاستعانة بفتاوى المفتين في المذاهب الأربعة أو الثلاثة على الأقل ؛ ليبني القضاة ورئيسهم عليها حكمًا قاطعًا باستحقاق أحد المتنازعين للولاية على الأوقاف بالتحدث والنظر الشرعيين مثال ذلك : قضية الصراع حول التحدث والنظر على وقف قنصوه الأشقر ، وفحواها أن سليمان أغا دار السعادة المخلص ادعى إمام قاضي القضاة بمحكمة الديوان العالي على الشيخ جمال الدين يوسف بنوحيش جورجي طائفة تفكجيان أنه يضع يده بطريق غير شرعي على وقف الأمير قنصوه الأشقر ؛ مدعيًا تحدثه ونظره عليه بيد أن التحدث والنظر على هذا الوقف لا يستحقه إلا سليمان أغا المدعي بناء على البراءة القزلارية[(٢)] ، الصادرة من الدولة العثمانية في شهر جمادى الأولى سنة ١١٧٦ هـ/ ديسمبر ١٧٦٢ م ، عوضًا عن أحمد أغا نائب الحرم النبوي الشريف سابقًا ، فدفع الشيخ جمال الدين يوسف بأنه تلقى النظر والتحدث وغيره بطريق فراغ شرعي بالحجة الشرعية الصادرة في ٨ شوال سنة ١١٦٧ هـ/ ٢٨ يوليو ١٧٥٤ م ، وهاتان الحجتان

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالي ، سجل ٢ ، مادة ٢٥ ، ص١٦ ، ١٧ .

(٢) ورقة رسمية تقرر فيها الدولة العثمانية لحاملها حقًا من الحقوق .

مؤيدتان بفرمانين أصدرهما الوزير مصطفي باشا في آخر المحرم سنة ١١٧٣ هـ/ سبتمبر ١٧٥٩ م ، وحجة التقرير والتمكين الصادرة للمدعي عليه ، وولده بنظرهما وتحدثهما على هذا الوقف في ١٤ رمضان سنة ١١٧٧ هـ/ ١٧ مارس ١٧٦٤ م ، والتي شملتها فتوى الثلاثة وهم الشيوخ على الصعيدي المالكي ، ومحمد الحفناوي الشافعي ، وحسن المقدسي الحنفي ، أما البراءة القزلارية التي تحت يد المدعي ، فقد بنيت على فراغ أحمد أغا نائب الحرم النبوي الشريف ، بينما صدق أحمد أغا في حجة التمكين التي تحت يد المدعي على استحقاق المدعي للتصرف والنظر ، وبعد أن اطلع على الحجج والفتاوى الشرعية أقر بأنه لا حق له في ذلك ، عند ذلك حكم قاضي القضاة بتمكين يد الشيخ شمس الدين محمد الحنفي المدعي عليه ، ومنع سليمان أغا دار السعادة المدعي من معارضة المدعى عليه في ٣ من ذي الحجة سنة ١١٧٧ هـ / ٢ يونيو ١٧٦٤ م(١) .

رابعًا : فتاوى العلماء في قضايا الأراضي الزراعية

برزت الحاجة الفقهية والقضائية إلى آراء المفتين في كثير من قضايا امتلاك الأراضي الزراعية والتصرف فيها ، وقد أصدر المفتون فتاوى شرعية واضحة اتسمت بالعمق ودقة النظر ، وسعت الخبرات في أعقد قضايا امتلاك الأراضي الزراعية أو امتلاك حق التصرف فيها ، فمن قضايا الأراضي الزراعية التي شلمتها الفتاوى الشرعية :

- قضية الصراع حول أربعين فدانًا رراعية في منشأة أخميم ، فحوى هذه القضية أن محمداً جلبى بن سليمان جاويش بن مصطفي التكلى ادعى على الشيخ حسين بن حسن الشرقاوي بلغ جبل عرفات أمام قاضي القضاة بمحكمة الديوان العالي في حضور وزير مصر كتخدا محمد باشا في ٨ من رجب سنة ١١٧٧ هـ/ يناير ١٧٦٤ م ، بأنه يضع يده بغير وجه شرعي على قطعة أرض زراعية تابعة لناحية منشأة أخميم بولاية جرجا ، وشهرة هذه الأرض الفاخورة والفرقانة ، وهي مرصدة وموقوفة من قبل جد المدعى مصطفي كتخدا التكلى على سبيل وساقية بمصر القديمة ، ومما يدل على دخول هذه الأرض في وقف

---

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ٢٣ ، ص١٤ ، ١٥ .

مصطفى كتخدا التذكرة الديوانية المؤرخة في ١٥ من المحرم سنة ١١١٣ هـ/ ٢١ يونيو ١٧٠١م ، والكشف الديوانى المؤرخ في ٢٤ شعبان سنة ١١٧٣ هـ/ ١٠ إبريل ١٧٦٠ م ، ثم قدم المدعي كشفا بحدود هذه الأرض المتنازع عليها ، وذكر أنه يستحق التصرف فيها بطريق التحدث والنظر ، فسأل قاضي القضاة المدعى عليه الشيخ حسين عما ادعى به عليه محمد جلبى ؛ فاعترف بوضع يده على هذه الأرض ، وكذب المدعي فيما ادعاه من دخول هذه الأرض في أوقاف جده ، واستحقاق المدعي النظر عليها ، ثم ذكر المدعى عليه بأنه يضع يده على هذه الأرض منذ تلقاها عن أسلافه ، وأن الإفراجات الديوانية تشير إلى أن هذه الأرض كانت تحت تصرف أسلافه منذ مائة عام مضت ، ثم قدم المدعى عليه الإفراجات السلطانية والتذاكر الديوانية فلما تأملها قاضي القضاة وجد أن المدعى عليه ، وعمه المرحوم الشيخ عبدالله من قبله قد وضعاها سنة ١٠٧٨ هـ/ ١٦٦٧ م ، عند ذلك أمر قاضي القضاة بإحالة القضية إلى المفتين الأربعة مشفوعة بسؤال تضمن خطوات القضية السالفة الذكر ، فأجاب الشيخ شمس الدين محمد الحفناوي المفتي الشافعي بقوله : «الحمد لله العبرة في الأطيان المرصدة على الخيرات بالإفراجة السلطانية فيمكن واضع اليد على الرزقة ؛ خصوصًا مع هذه المدة الطويلة ، وتلقيه لهذه الأرض عن أسلافه ويضع المعارض المذكور ولا عبرة بمجرد حجة الأخيار ، ولا بالبينة المعينة على ذلك ؛ لأنهما لا ينهضان أمام الإفراجات السلطانية ووضع اليد منذ تسعة وتسعين عامًا مضت وعلى ما له ولاية الأمر زجر المعارض الحمد لله الحق في الأطيان المرصدة على الخيرات بجانب الإفراجات السلطانية والتذاكر الديوانية ، خصوصًا مع وضع اليد عليها المدة الطويلة المذكورة ، وحينئذ فلا عبرة بمجرد حجة الإخبار والبينة المبينة عليها ، فيمنع المدعي من التعرض لواضع اليد على هذه الرزقة لأن وضع اليد أقوى الحجج والله أعلم» وأجاب الشيخ زين الدين سليمان بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله مانح الصواب ، خرج صاحب الفتاوى الخيرية ما نصه : أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد ، إذا علمت هذا فلا تسمع دعوى هذا الرجل بعد هذه المدة الطويلة ؛ إذ أن العبرة في الأطيان المرصدة على بر وصدقة بالإفراجات السلطانية سيما وأن واضع اليد على الرزقة تلقاها عن أسلافه جيلاً بعد جيل من غير منازع له في

مدة وضع يده وحجة الإخبار والبينة المبينة عليها لا ينبنى عليهما حكم من أحكام الله تعالى ، إذًا لا تصح معارضتهما للإفراجات ووضع اليد ، ولمن له ولاية الأمر زجر المعارض وقهره إذا استرسل والله أعلم» ، فلما عرضت هذه الفتاوى على قاضي القضاة حكم بمقتضى ما جاء فيها في ٨ من رجب سنة ١١٧٧ هـ / ١٢ يناير ١٧٦٤ م[1] .

- ومنها قضية النزاع حول تسع قرى بالديار المصرية ، وفحوى هذه القضية أنه ورد كتاب من السلطان الأعظم سليم الثالث إلى حاكم مصر إسماعيل باشا يحمله يعقوب أفندي مندوب الدولة العثمانية الذي تابع ما دار في مجلس هذه القضية ، فأمر إسماعيل باشا على الفور بعقد مجلس شرعي بين يدي قاضي قضاة مصر عبد الحميد أفندي بالديوان العالي في ١٦ من ربيع الآخر سنة ١٢٠٥ هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٧٩٠ م ، بحضور للمفتين الثلاثة العظماء وجمع من علماء الجامع الأزهر ، وجمع كبير من الأمراء والعسكريين اختيارات البلكات السبعة ، ولما اكتمل نظام هذا المجلس بالديوان العالي بقلعة القاهرة ادعى الحاج على أفندي بن مصطفي الإسلامبولي ، الوكيل الشرعي عن خديجة خاتون القاطنة بإسلامبول ابنة إبراهيم بيك ابن المرحوم إسماعيل باشا حاكم الديار المصرية السابق ، أن موكلته هذه تستحق التصرف في أوقاف جدها المرحوم إسماعيل باشا كما تستحق النظر والتحدث عليها ، وهذه الأوقاف هي تسع قرى واقعة في جهات شبرمنت وميت رهينة وترسة وأبي صير والتبينات بولاية الجيزة ، يدل على ذلك كتاب الوقف المكتوب باللغة التركية في الديوان العالي بقلعة القاهرة المؤرخ بسنة ١١٠٨ هـ/ ١٦٩٦ م ، ثم ادعى هذا الوكيل أن اثنين وعشرين ملتزمًا من الأمراء والعسكريين وبعض نسائهم ، ذكرت أسماؤهم ووظائفهم في وثيقة الدعوى بالتفصيل ، قد وضعوا أيديهم على هذه القرى ، وتصرفوا فيها بغير حق شرعي ، فلقد وقف إسماعيل باشا لما كان وزيراً على مصر في سنة ١١٠٧ هـ/ ١٦٩٥ م ، هذه القرى التسع على ذريته وعلى جهات بر خاصة بإذن من السلطان العثماني ، سجل في سجلات الديوان المصري في هذه السنة ، ثم طالب

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ٨ ، ص٥ ، ٦ .

الوكيل برفع يد هؤلاء الملتزمين والملتزمات ورد هذه القرى إلى صاحبها الشرعي موكلته خديجة خاتون ، فلما سأل قاضي القضاة هؤلاء الملتزمين المدعى عليهم اعترفوا بوضع أيديهم على جميع القرى التسع بطريق شرعي وذكروا أنه ورد في سنة ١١٠٩ هـ/ ١٦٩٧م ، إبان ولاية خاير باشا على مصر كتاب من السلطان العثماني تضمن أمراً بحصر الديون المستحقة على إسماعيل باشا المتوفى ؛ كأموال الحرمين الشريفين ومستحقات أرباب الأوجاقات السبعة والأمراء ، وتضمن أمراً آخر ببيع جميع ممتلكاته في مصر من قرى وغيرها للوفاء بما عليه من أموال جهاتها وأربابها ، وهذا الكتاب السلطاني سجل بدفاتر الروزنامة في أوائل جمادى الآخرة سنة ١١٠٩هـ/ ديسمبر ١٦٩٧م ، ثم ورد كتاب سلطاني آخر من الدولة العثمانية تضمن أمراً بجعل القرى التسع التزاماً للمدعى عليهم بموجب التقاسيط الديوانية تدل على أن هذه القرى أصبحت التزاماً منذ سنة ١١١٠ هـ/ ١٦٩٨ م ، ويؤيد هذا حجج شرعية وفرمانات ديوانية محفوظة تحت أيديهم أيضًا ، كما لا يخفى أن هؤلاء المدعى عليهم قد قاموا بأداء ما على هذه القرى من أموال أميرية ، ثم أبرز جميع المدعى عليهم فقرئت جميعها بالمجلس فأمر قاضي القضاة بإحالة القضية إلى المفتين الثلاثة الحاضرين بالديوان العالي ، ومعها سؤال مضمونه ما يلي ماذا يقول السادة العلماء - رضي الله تعالى عنهم - في تسع قرى من قرى مصر المحروسة هي في تصرف والتزام جماعة من أمراء مصر وأوجاقاتها ؛ بناء على ما تحت أيديهم من حجج وتقاسيط ديوانية اعتمدها وزراء مصر السابقون واللاحقون ، ومنذ سنة ١١١٠ هـ ، تاريخ دخول هذه الأراضي في نظام الالتزام لم يتوان ملتزمو هذه الأراضي لأداء ما عليها من الأموال الأميرية المطلوبة لخزانة مولانا السلطان ، ثم ظهر - الآن - وكيل عن أمراة تسمى خديجة من ذرية إسماعيل باشا الذي كان وزيراً على الديار المصرية في سنة ١١٠٧هـ ، فتصرف إبان ولايته في هذه القرى تصرفًا شرعيًا ، ثم وقفها على ذريته وعلى جهات بر خاصة بإذن من حضرة مولانا السلطان تضمنه كتاب سلطان شريف ، وبعد أن عزل إسماعيل باشا وتولى حكم الديار المصرية حسين باشا في سنة ١١٠٩ هـ/ ١٦٩٧ م ، ورد كتاب سلطاني شريف بمحاسبة إسماعيل باشا على أموال أميرية متأخرة لديه عن قرى بمصر وأموال مستحقة للحرمين الشريفين ،

وأرباب الأوجاقات السبعة والأمراء كما تضمن هذا الكتاب أمرًا ببيع جميع ما تحت تصرفه من قرى وغيرها وفاءً بما في ذمته لجهاته وأربابه ، ولا يعارض وقف للقرى أمر بيعها ؛ لأن هذا الوقف لم يصادف محلاً لعدم عموم مصرفه ، وهذا الكتاب السلطانى مسجل بدفاتر روزنامة مصر في أول جمادى الآخرة سنة ١١٠٩هـ ، كما ورد في سنة ١١١٠ هـ ، كتاب سلطانى بشأن تحصيل حلوان القرى التي كانت في التزام المرحوم رضوان كتخدا عزبان الجلفي ، ومن هذه القرى تلك القرى المتنازع عليها ، وتضمن هذا الكتاب أمرًا يجعلها التزامًا ، فهل يستحق هذه القرى التسع الملتزمون الواضعون أيديهم عليها أم تستحقها المدعية خديجة خاتون؟ ، فأجاب الشيخ شمس الدين محمد الحريرى المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله الوقف المذكور الصادر في القرى التسع من المرحوم إسماعيل باشا بالإذن من السلطان لم يصادف محلاً ، لأن هذه القرى وقفت على جهات خاصة جاء في منظومة العلامة ابن وهبان وشرحها للعلامة الشريف اللائي نقلاً عن قاضي خان وغيره بأن السلطان إذا ما وقف شيئًا من أراضى بيت المال على جهات عامة فإن ذلك جائز ، قال الناظم في شرحه أن الجهات الموقوف عليها إذا كانت خاصة فلا يصح الوقف ، وبناء على ذلك فإن هذه القرى التسع مستحقة للملتزمين الواضعين أيديهم عليها بالتقاسيط الديوانية ، ولا عبرة بدعوى وكيل خديجة خاتون بأن هذه القرى التسع وقفها جدها على ذريته وعلى جهات البر الخاصة ؛ لأن القاعدة أن منفعة أراضى بيت المال العامة للمسلمين ، فلا يجور وقفها على الجهات ، ومما يؤيد ذلك ورود كتاب السلطان الثاني الناقض للأول وصاحب الكتابين سلطان واحد ، وزاد هذا تأكيداً ورود كتاب السلطان بطلب تحصيل حلوان قرى المرحوم رضوان كتخدا ، ومنها بعض القرى التسع التي أمر السلطان بأن تصبح التزامًا والله تعالى أعلم .

وأجاب الشيخ شهاب الدين أحمد العروسي المفتي الشافعي بقوله الحمد لله يستحق الملتزمون القرى التسع بناء على وضعهم أيديهم عليها طوال المدة المذكورة بموجب الحجج والتقاسيط الديوانية ، ولا حق فيها لغيرهم لأن التصرف والالتزام بالقرى المصرية أنما يكون لمن مكنه نائب السلطان بالتقاسيط الديوانية سواء أكان ذلك بعد الحلول أم بعد الفراغ ، ولا عبرة بدعوى وكيل خديجة حفيدة المرحوم إسماعيل باشا ؛ لأن جدها أنما وقف القرى التسع

على ذريته وعلى جهات بر خاصة ، وإن كان ذلك بإذن من السلطان ، لأن القاعدة الشرعية مفهومها أن أراضي بيت المال منفعتها لجميع المحتاجين من المسلمين فلا يصح وقفها وفقًا ذا منفعة خاصة ، إذا فوقف إسماعيل باشا باطل لايعتد به كما أن دعوى حفيدته باطلة خصوصًا بعد مضي تلك المدة التي لا تسمع بعدها دعوى فإن القاعدة الشرعية أن الدعوى لا تسمع بعد مضى خمس عشرة سنة على وجوب المطالبة بالحق عملاً بكتاب السلطنة الشريف الذي نهي القضاة عن سماع الدعاوى بعد مضى المدة المذكورة ، ويؤيد بطلان دعوى المدعى ورود الكتاب السلطانى الثاني الناقض للكتاب السلطاني الأول ، وصاحب الكتابين سلطان واحد وهو السلطان مصطفي ، فكتاب الثاني رجوع منه عما أذن به في كتابه الأول ، وقد أكد السلطان ما جاء في كتابه الثاني بكتابه الثالث الذي أمر فيه بتحصيل حلوان لقرى المرحوم رضوان كتخدا عزبان الجلفي ، ومن هذه القرى التسع المتنازع عليها التي أمر السلطان بتطبيق الالتزام عليها فهنا على ما تقدم يمنع وكيل المدعية المصونة خديجة من دعواه والله أعلم .

وأجاب الشيخ شمس الدين محمد الأمير المفتي المالكي بقوله : «الحمد لله أراضى قرى مصر منذ اليوم الأول لفتحها وقف على مصالح المسلمين العامة ، والنظر فيها لحضرة السلطان طبقًا للمصالح الشرعية فلا يصح وقفها ثانيًا على جهات مخصوصة إذًا فالملتزمون الواضعون أيديهم بالتقاسيط الديوانية المبنية على كتاب السلطان الوارد بالتصرف في قرى إسماعيل باشا وغيرها يستحقون هذه القرى ، ويجب منع المعارض والله تعالى أعلم»[(١)] .

وهناك ملاحظات لا بد من ذكرها ؛ وهي أن المفتين الثلاثة الأزهريين قالوا كلمتهم التي حكم بها قاضي القضاة في حضور باشا مصر رغم أنها لم تكن محققة لأهداف الدولة العثمانية ومندوبها ، وأن الشريعة الإسلامية كانت دستور العمل وقانون الحكم في جميع ضروب الحياة ، ومنها التزام الأراضي الزراعية ووقفها ، كما تظهر في فتاوى هؤلاء المفتين

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ٢ ، ص٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وقد ضمن الصوالحى تاريخه «تراجم الصواعق» أخبار وافية عن باشوية إسماعيل باشا ، والصوالحى ممن عاصروا هذه الوقائع ، راجع ص٤٩٥ ، ٥٠٩ ، من هذا التاريخ .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام ، إذ قدموا المصالح العامة والمرسلة على المصلحة الخاصة ، وأشاروا إلى أن منافع مصر ؛ أرض مصر لجميع المسلمين منذ الفتح العمرى .

خامسًا : فتاوى العلماء في الخلو والانتفاع

برزت حاجة العصر إلى التعامل بالخلو والانتفاع ، وهو أن يخلى صاحب المحل التجاري محله لآخر مقابل مبلغ من المال يدفعه إليه على سبيل التبرع ، وأول من أفتى بجواز شراء الخلو والانتفاع الإمام العلامة ناصر الدين بن محمد بن بدر الدين حسن بن شهاب الدين اللقاني المالكي ، وقد قرن الشيخ اللقاني الفتوى النظرية بالعمل ، وكان هذا العالم يعمل بالتجارة ، ولهذا نعتته الوثائق بنعتين : النعت الأول « الإمام العالم» ، والنعت الثاني«التاجر بسوق الجملون» وتعني متجر الكتب ، جاء في وثائق سنة ٩٥٤ هـ / ١٥٤٧م ، أن الشيخ اللقاني أشهد على نفسه أمام محكمة الباب العالي في ١١ من رجب في ذات العام أنه تبرع للشرفي يحيي ابن الشهابي أحمد بن النوري على التاجر بسوق الجملون بالقاهرة بمبلغ قدره ٢٥٠ دينارًا من الذهب السلطانى ، واعترف الشرفي يحيى بقبض هذا المبلغ القبض الشرعي ، وأشهد على نفسه أمام هذه المحكمة أنه أسقط حقه في السكنى والانتفاع بالمحل التجاري الواقع بسوق الجملون بالصف الغربى أسفل المدرسة الغورية المشهور بسكنى الشرفي يحيى التاجر للشيخ اللقاني ، واعترف الشيخ اللقاني أنه تسلم المحل التجاري من الشرفي يحيى تسلمًا شرعيًا وتصادقا على ذلك تصادقًا شرعيًا ، وبهذا حكم قاضي هذه المحكمة حكمًا شملته الفتوى الشرعية في التاريخ السالف الذكر[١] .

وفي سنة ٩٦١ هـ/ ١٥٥٣-١٥٥٤م ، طلب قاضي قضاة مصر عبد الباقى أفندي بن على العربي من شيخ المالكية أحمد بن أحمد الفيومي المفتي المالكي بالجامع الأزهر أن يكتب تحقيقًا في مسألة الخلو المعمول بها عند المالكية ينتهي بفتوى شرعية في هذا الموضوع ، فأجاب الشيخ الفيومي إلى ما طلبه وألف رسالة فى حكم الخلوات رتبها على مقدمة وفصل وخاتمة ، وجعل المقدمة في حقيقة الخلو والفصل في شروطه والخاتمة في

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠ ، ص ١٩٩ .

بيان قاعدته ، قال الشيخ الفيومي في المقدمة ينبغى أن يعلم أولا أن مسألة الخلو ليس فيها نص صريح لأحد من الأصحاب وقد قال شيخنا القرافي : إنه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لمسألة الخلو هذه فيما أعلم ، وأنما بنى العلامة الناصر اللقاني فتواه فيها على العرف وخرجها كما قال بعضهم على بعض مسائل لأهل المذهب وهو من أهل التخريج ، فيعتبر تخريجه وأن نوزع فيه بما يعلم مما يأتى في التنظير ، وقد بنى الشيخ اللقاني فتواه على سؤال فحواه : ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضى الله عنهم أجمعين - في خلوات الحوانيت التي صارت عرفًا في هذه البلدة وغيرها ، ودفع الناس في ذلك مالاً كثيراً حتى بلغ ثمن خلو الحانوت في بعض الأسواق أربعمائة دينار من الذهب الجديد ، فإذا مات شخص وله وارث شرعي ، فهل يستحق خلو حانوته مورثه عملاً بعرف ما عليه الناس أم لا؟ ، وإذا مات من لا وارث له فهل يستحق ذلك بيت المال أم لا ؟ ، وإذا مات شخص وعليه دين ولم يترك ما يوفي هذا الدين ، فهل يوفي هذا الدين من خلو حانوته ، افتونا مأجورين! ، فأجاب بما يلي : «الحمد لله رب العالمين ، نعم إذا مات شخص وله وارث شرعي يستحق خلو حانوت مورثه عملاً بعرف ما عليه الناس ، وإذا مات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال ، وإذا مات شخص وعليه دين ولم يترك ما يفي بدينه فأنه يوفي من قيمة حانوته ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب»[١] .

وقد أقر مثل ذلك الشيخ عبد الرحمن اليمني الشافعي شيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر عند حضوره قضية الخلو والسكنى والانتفاع التي نظرها وحكم فيها الشيخ أبو البقاء عبد الباقى بن الخاصبة القاضي المالكي بمحكمة الصالحية النجمية في ٢٧ من ربيع الأخر ١٠١٣ هـ/ ٢١ سبتمبر ١٦٠٤ م[٢] ، كما أقر مثل ذلك مفتي السلطنة شمس الدين أبو المواهب محمد البكري عند حضوره قضية التبرع ؛ للانتفاع بالخلو والسكن التي نظرها وفصل فيها القاضي المالكي السالف ذكره بمحكمة الصالحية النجمية في ١٣ من رجب ١٠١٣ هـ / ٤ ديسمبر ١٦٠٤ م[٣] .

---

(١) أحمد الفيومى : رسالة فى حكم الخلوات ، الورقات من ١ إلى ٨ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، مادة ٥٢٨ ، ص١٩٤ .
(٣) المصدر ذاته : مادة ٧٠٣ ، ص٢٥٣ .

سادساً : فتاوى العلماء في الحكم على الغائب

للقضاء على الغائب شروط قضائية لا بد من توفرها لهذا كانت الحاجة إلى الفتاوى في بعض هذه القضايا ضرورة واضحة للحصول على أحكام عادلة صحيحة ، ولقد تضمنت فتاوى الحكم على الغائب مبادئ قضائية هامة منها : ما اشترطة المفتي في الحكم على الغائب بدين ، نجد هذ القضية التي نظرها وفصل فيها الشيخ شمس الدين محمد البهائي الأنصاري الخزرجي القاضي المالكي بمحكمة قناطر السباع في٢٨ من شهر المحرم ١٠٦٥ هـ/ ٧ ديسمبر ١٦٥٤ م ، وفحواها أن الحاج قاسم المغربي ادعى على الخواجا محمد بن أحمد بن محمد الغائب عن المجلس بتبر ذهب قدرة ٢١٩٩٠ مثقالاً ، وأشهد شهوده الشرعين على دعواه ، ثم قدم القاضي المالكي حجة شرعية صادرة من مجلس الشريعة الغراء بإقليم التكرور بالسودان في ١٥ من شعبان ١٠٢٩ هـ/ ١٥ يوليو١٦٢٠م ، تؤيد دعواه فلما اطلع القاضي على هذة الوثيقة أمره بأداء اليمين الشرعية ؛ فلما أدى المدعي اليمين الشرعية أمر القاضي المالكي بإحالة القضية إلى مفتي المسلمين صدر المدرسين الإمام الشيخ سراج الدين عمر بن نور الدين على المغربي الأزهري المالكي[1] ، مشفوعة بسؤال مضمونه «ما قولكم – رضى الله تعالى عنكم – في شخص كان مقيماً بمصر المحروسة وسافر منها إلى بلاد التكرور وأقام بها سنوات ، ثم انتقل هناك إلى رحمة الله تعالى ، فوضع شخص من بني عمه يعرف بالوجاهة والصدق والأمانة يده على تركة المتوفى ، وهي ـ الآن ـ في ذمته وتحت يدة بطريق شرعي ومازال واضع اليد مقيماً إلى الآن في بلاد التكرور ، أما الوارث الشرعي للمتوفى فقد استقر بمصر المحروسة ويريد أن يثبت أن تركة مورثة تحت يد هذا الأمين المدعى علية بطريق شرعي لدى قاض مالكى ، أفتونا في هذا مأجورين أثابكم الله الخير بمنه وكرمه أمين» ، فأجاب الإمام الشيخ عمر بن على المغربي الأزهري المفتي المالكي بقوله : «الحمد لله ، بما أن غيبة المدعى عليه بمدة بعيدة ببلاد التكرور فإن القاضي المالكي يقضي على هذا الغائب البعيد الغيبة فيما ادعى به عليه من حقوق بعد سماع

---

(١) من جماعة القضاة الذين خاضوا غمار الميدانيين القضاء والإفتاء .

البينة الشرعية ، وتحليف المدعي اليمين الشرعية أنه ما تقاضي ولا استوفي ولا اعترض بنفسه أو بوكيله ما ادعو به من المدعى عليه ، ولا برأ المدعى عليه بنفسه أو بوكيله مما يدعي بة كله أو بعضه ، ولا يجوز للقاضي أن يقيم وكيلاً شرعيًا عن المدعى عليه الغائب ؛ لينوب عنه في دفع الدعوى وإقامة الحجة ،لكي لا يلزم على هذا انقطاع حجته بعد قدومه بانقطاع حجة وكليه ؛ لأن فعل الوكيل كفعل موكله فلو أقام القاضي وكيلاً شرعيًا عن المدعى عليه الغائب لتحقق بهذا الضرر عليه ، وصرح علماء المذهب بأن المقضي به على الغائب يكون في كل شيء من دخول وعقار وعرض ودين ، ويجب على القاضي أن يثبت أسماء الشهود الذين شهدوا على المدعى عليه الغائب ؛ ليتمكن الغائب بعد قدومه من رد القضاء بتجريح الشهود الذين شهدوا عليه أو بغير ذلك فإذا لم يسم القاضي ويعين هؤلاء الشهود للغائب بعد عودته انتقض الحكم واستؤنف النظر في القضية بعد ذلك نقضًا واستئنافًا شرعيين» ، فحكم القاضي المالكي طبقًا لما جاء في الفتوى بعد أن أثبت الشهود وعينهم واستبعد إقامة وكيل شرعي عن المدعى عليه ، ثم اتصل حكمه بقضاء هذه المحكمة الثلاثة محمد أفندي علم الدين الحنفي ، وشمس الدين محمد الأصيلي بن أسد الله العمري الشافعي ، وزين الدين موسى المقدسي الحنبلي فنفذ كل منهم حكم القاضي المالكي في تاريخ صدوره السالف ذكره[1] .

ومن المبادئ القضائية التي قررها المفتون في الحكم على الغائب ، أنه لا يحكم على غائب من محكمة في غير وطنه ، جاء هذا المبدأ الشرعي في فتاوى المفتين الثلاثة بمحكمة الديوان العالي ، وهم شمس الدين محمد الحفناوي المفتي الشافعي ، بدر الدين حسن المقدسي المفتي الحنفي ، والشيخ سليمان المنصوري المفتي الحنفي ، وقد أصدروا فتاويهم في القضية التي نظرها وفصل فيها قاضي قضاء مصر مصطفى أفندي بمحكمة الديوان العالي في ١٣ من جمادى الآخرة سنة ١١٧٧ هـ/ ١٨ ديسمبر ١٧٦٣ م ، بحضور حاكم مصر كتخدا محمد باشا ، وفحوى هذه القضية أن محمداً بن حسين تمكن من الحصول على

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة قناطر السباع ، سجل ١٣٢ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

حكم من محكمة إسلامبول في ٢٧ من شهر شوال ١١٧٦ هـ/ ١٠ مايو ١٧٦٣ م ، فحواه أنه يستحق تركة المولى يحيى أفندي بمصر نصيب عاصب ولا عاصب غيره ؛ لأن المولى يحيى أفندي توفى عن زوجتين معتوقتين وعن بنت قاصرة مشمولة بوصاية ، وكانت دعواه في محكمة إسلامبول ضد بيت مال مصر ، وبناء عليه فهو يطلب من محكمة الديوان تمكينه من نصيبه الشرعي في تركة عمه يحيى أفندي ، وقد دفع وكيل ورثته الباقين بتكذيب المدعى في دعواه العصبة ، ثم أقام البينة الشرعية التي شهدت بهذا الدفع ، عند ذلك أحال قاضي القضاء هذة القضية على الثلاثة السابق ذكرهم مشفوعة بسؤال تضمن ما سبق ذكره ، فأجاب الشيخ شمس الدين محمد الحفناوي المفتي الشافعي بقوله « الحمد لله ، دعوى المدعي أنه ابن عم المولى يحيى أفندي مدفوعة ببينة المدعى عليهم لاعتراف المورث في حياته بأن المدعي ما هو إلا ابن خالته ، وسكوت المدعي إقرار بهذا الاعتراف على ذلك تقسم التركة بين البنت والزوجتين ، وأجاب الشيخ بدر الدين حسن المقدسي المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله مستحق الحمد الحكم الصادر للمدعي من محكمة إسلامبول بأنه ابن عم المولى يحيى أفندي المورث غير صحيح ؛ لأن إعلان الدعوى من خصم حاضر على خصيم غائب في محكمة واقعة في غير وطن المدعى عليه لا تجوز ، وبيت مال مصر ليس بخصم في القضية ، أما الخصوم الشرعيون فهم ورثة المتوفى القاطنون بمصر ، وقد صرح بمثل هذا صاحب البحر[1] ، وبناء عليه إذا ما رفعت هذه القضية للقاضي المولى بمصر رفض حكم محكمة إسلامبول ودعوى المدعي ، وحكم لورثة المتوفى المقيمين بمصر وقسم بينهم التركة» ، والله تعالى أعلم ، وأجاب الشيخ سليمان بن مصطفي المنصوري المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله مانح الصواب ، خرج علماؤنا بأن القضاء على الغائب غير صحيح ، قال صاحب الكنز لا يقضى على غائب[2] ؛ أي لا يصح القضاء على غير خصم

---

(١) البحر الرائق شرح الدقائق للنسفى ، تأليف زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصرى المتوفى سنة ٩٧١هـ/١٥٦٣م ، دار ٩٧/١ .

(٢) كنز الدقائق فى فقه الإمام أبى حنيفة «تأليف أبى البركات عبدالله بن أحمد النسفى» المتوفى ٧١٠هـ/١٣١٠م ، دار ٢٦٦/٢ .

حاضر ، كما صرح بأن حضور الخصم شرط في صحة الحكم ليحقق اعترافه أو إنكاره إذا علم هذا فحكم قاضي إسلامبول على بيت مال مصر غير صحيح ؛ لأنه ليس بخصم ولا وارث ، والله تعالى أعلم»[١] .

ومن المبادئ القضائية التي قررها المفتون في الحكم على الغائب ، فسخ نكاح الزوجة إذا غاب عنها زوجها وثبت ضررها ، أفتى بهذا المفتون الثلاثة بمحكمة الباب العالي ، وهم الشيخ الشريف محمد المفتي المالكي ، والشيخ شهاب الدين أحمد المقدسي المفتي الحنبلي ، والشيخ نور الدين على العشماوي المفتي الحنفي ، بعد حضورهم واستماعهم إلى ما دار في مجلس القضية التي ادعت فيها خديجة ابنة يوسف أمام القاضي المالكي على زوجها الحاج إبراهيم بن عبد الله الفار عن مصر المحروسة وضواحيها ، غيابه منذ ثلاث سنوات غيابًا منقطعًا مسوغًا لسماع الدعوى والحكم على الغائب ، كما أدعت أن الحاج إبراهيم بن عبد الله الغائب لم يترك لزوجته المدعية نفقة ، ولا منفقًا شرعيًا ولم تعلم له محلاً ولم يراسلها ، وقد أيست من عودته وتضررت لعدم النفقة ، ثم أقامت الزوجة البينة التي شهدت لها بصحة دعواها ، ومما دعمت به دعواها الفتاوى التي صدرت من المفتين الثلاثة بعد أن عرضت عليهم هذه القضية مشفوعة بسؤال فحواه ، ما قولكم - دام فضلكم - في امراة غاب عنها زوجها ، وتركها من غير نفقة أو منفق شرعيين وليس له عقار يباع ، ولم يوكل من ينفق عليها إلى حضوره وقد أضر ذلك بحالها ، فهل لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي وتثبت ما تدعيه بالبينة بعد أن تؤدى اليمين الشرعية ؛ ليفسخ نكاحها ، ثم تعتد وتتزوج بعد انقضاء عدتها ؟ ، أفيدوا بالجواب أفادكم الله .

فأجاب المفتي المالكي بقوله : «الحمد لله إذا غاب الزوج عن زوجته وتركها بغير نفقة ولم تجد منفقا ينفق عليها ولا تبرعا ولم تعلم له محلاً وتضررت بذلك ؛ فلها أن ترفع أمرها إلى القاضي المالكي وعليه أن يتبين أمرها بالبينة الشرعية ثم يحلفها اليمين الشرعية ، ويوقع عليها طلقة واحدة تعتد بعدها ثلاثة إقراء أيًا كانت طريقة اعتدادها ولها أن تتزوج

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ١ ، ص١ ، ٢ .

بعد ذلك بمن شاءت ولا إثم عليها والله أعلم ، وأجاب المفتي الحنبلي بقوله : إذا غاب الزوج عن زوجته وتركها من غير نفقة ولا منفق شرعيين ، ولم تجد من تستدين منه إلى حضور زوجها الغائب ، ولم تعلم محلاً وقد أضر ذلك بحالها فإن لها أن ترفع أمرها للقاضي المالكي والحنبلي ، وتثبت ما تدعيه بالبينة الشرعية ؛ فإذا صحت بينتها حلفها القاضي اليمين ، ثم يفسخ نكاحها ، ويجب عليها أن تعتد بعد الفسخ بثلاثة أقراء ولها أن تتزوج بعد انتهاء العدة بمن شاءت زواجًا شرعيًا ولا إثم عليها والله وأعلم» ، وأجاب المفتي الحنفي بقوله : «الحمد لله إذا اكتملت أركان دعوى الزوجة لفسخ زواجها فللحاكم الشرعي أن يحكم بالفسخ على قاعدة مذهب الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه ، ولا حرج عليه في ذلك والله تعالى أعلم» .

وقد حكم القاضي المالكي طبقًا لما أفتى به المفتون بعد أن حلف الزوجة المدعية ووعظها وصبرها في ١٤ من ربيع الأول ١١٨١ هـ / ٩ أغسطس ١٧٦٧ م .

سابعًا : فتاوى العلماء حول النقود الإسلامية

بحث المجتمعون في مجالس الديوان العالي قضايا النقد والاقتصاد في مصر ، وكان على قمة الرأي بين هؤلاء علماء الجامع الأزهر المفتون والأعضاء بهذا الديوان ، إذن فقد شملت الفتوى قضايا النقد الإسلامي في هذا المجتمع ، ومن الأمثلة التاريخية التي تدل بوضوح وصراحة على أن شمول الفتاوى لقضايا النقد الإسلامي لم يكن مجرد رأي ، وأنما كان نتيجة بحث علمي دقيق ما جاء في وثائق سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٦٢٩ م ، أن الشيخ عبد الله التحريري ، المفتي الحنفي بالديار المصرية أفتى قبل هذا التاريخ بأن الدرهم النقرة يعدل من الأنصاف الفضية معاملة الديار المصرية نصفًا واحدًا وثلث نصف[١] ، وبناء على هذه الفتوى سارت المعاملات النقدية في مصر ردحًا من الزمن .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ مادة ١٠٠٥ ، ص ٢٥ .

ثامنًا : فتاوى العلماء حول ايرادات الجمارك

إبان الاضطرابات السياسية استولى ابراهيم بك شيخ مصر قائمقام الباشا على معظم إيرادات جمرك البهار سنة ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٥- ١٧٨٦ م ، وهي أموال قرر النظام العثماني دخولها في خزينة الباشا ليحاسب عليها أمام الدولة[١] ، فلما استقر الأمر بوصول حسن باشا القبطان في رمضان سنة ١٢٠٠ هـ/ يوليو ١٧٨٦ م ، طالب محمد باشا التجار بأموال الجمارك المتأخرة عليهم فأنظروه إلى أن تصل السفن التجارية ، وتوجهوا إلى إبراهيم بك وتحدثوا معه في شأن أموال جمرك البهار التي استولى على معظمها في هذا العام ، فلاطفهم قائلاً : «لا تفضحوا لحيتي» ، ثم أطعمهم من جميل القول ومعسوله ، ولكنه لم يعطهم وعدًا بدفع هذه الأموال إلى الباشا ، فلما وصلت السفن التجارية أحضر الباشا زعماء التجار مرة أخرى فدفعوا له باقي أموال الجمارك عن عام ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦ م ، واعتذروا له عن عدم دفع أصول هذه الأموال بأن إبراهيم بك محتاج إليها ، وهو يقول إن الباشا والدي وهو يمهلني وسأحاسبه بعد ذلك ، فلم يقبل الباشا ذلك منهم ولم يرض به ، فلما رأي التجار أنهم وقعوا بين شقي الرحى وأن إبراهيم بك يهدف من وراء مطلبه ومداهنته ومرواغته أن يدفع التجار هذه الأموال مرة أخرى ، ذهب زعماؤهم إلى حسن باشا القبطان ، وعرضوا عليه تفاصيل هذه القضية فأمرهم بالاحتكام إلى الشرع ففعلوا فأقام الباشا وكيلاً عنه ، وملأ التجار ساحة محكمة الباب العالي وطلبوا من قاضي القضاة حضور العلماء وفتواهم وأعلنوا أنهم لن يترافعوا إلا في حضور العلماء ، فأجل قاضي القضاة النظر في هذه القضية إلى أن يحضر علماء الجامع الأزهر المفتون ، فلما حضر العلماء أعلن التجار دعواهم وفحواها أن إبراهيم بك شيخ مصر السابق والهارب حالاً استولى على أموال جمرك البهار ، وسلم التجار سندات قانونية بهذه الأموال التي دفعوها إليه ، وقد قبل التجار هذا من إبراهيم بك ؛ لأنه كان في هذا الوقت شيخًا للبلد وقائمقام باشا مصر ، ثم جاء محمد باشا مصر – الآن – يطالب التجار مرة أخرى بهذه الأموال ، ولم يلبث أن أبرز زعماء

---

(١) حسين أفندي : الروزنامة ترتيب الديار المصرية ، الباب الأول السؤال الثالث ، ص٣ .

التجار وثيقة تضمنت إقراراً من إبراهيم بك باستلام هذه الأموال ، وقد وضح على هذه الوثيقة خاتمه وأرخت بالثاني عشر من شعبان سنة ١٢٠٠ هـ/ ٩ يونيو ١٧٨٦ م ، إبان قائمقاميته على مصر ، كذلك تقدم هؤلاء التجار بفتاوى شرعية تؤيد حقوقهم .

وبعد أن استمع قاضي القضاة إلى دفاع وكيل الباشا سأل العلماء عن رأي الشرع ، فقالوا حيث إن باشا مصر أرسل فرمانًا إلى إبراهيم بك ليصبح قائمقام ووكيلاً عنه إلى أن يدخل مصر ، فيكون فعل الوكيل كفعل الأصيل فبناء على ذلك تصبح ذمة التجار بريئة وليس لمحمد باشا الحق في مطالبتهم ؛ لأن التداعي أصبح بينه وبين إبراهيم بك ، على أن هذه الجمارك ليست حقًا شرعيًا فحكم قاضي القضاة بما جاء في هذه الفتوى ، وأرسل إعلامًا لمحمد باشا تضمن صورة من حكم المحكمة ، ورجع التجار إلى ديارهم منصفين ، وقد علق أحد المعاصرين[١] على هذه النتيجة الحاسمة التي أنصف فيها العلماء والقضاة التجار الإنصاف الشرعي ، فقال كلمته الطريفة : «وانفض المجلس على دماغ الباشا» .

ولنا حول هذه الفتوى ملحوظتان : الأولى ، تمسك التجار بحضور العلماء يعطينا أقوى دليل على أن الفتوى الشرعية ظلت بعيدة عن الأهواء مهما كانت الأحوال المحيطة بالمفتين ، والأخرى ، إعلان العلماء بأن الجمارك ليست حقًا شرعيًا ، رغم أنها من نظم الدولة يبين لنا مدى تسمك هؤلاء العلماء بصدور الفتوى مشتملة على جميع جوانبها الشرعية ، وإن كان في هذا التعميم والشمول اصطدام ببعض أنظمة الدولة .

تاسعًا : فتاوى العلماء حول الوقائع السياسية

كانت الشريعة الإسلامية هي القانون الذي طبقته الدولة في شئون التقاضي والسياسة ، والقانون الذي كان يتعامل على أساسه الأفراد والجماعات ، وإذا كان التاريخ قد سجل لنا خروجًا على هذا القانون عمدًا أو باسم القانون فليس معنى هذا أن العمل بالشريعة قد اندثر ، وإنما هي فترات شاذة لا تلبث أن تعود الأمور بعدها إلى أوضاعها الطبيعية .

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

ومن البدهي أن يكون رجال الشرع في قمة الفكر السياسي والاجتماعي في بلد يحكم بالشرع ، ولقد كان علماء الأزهر على قمة الرأي في المجالس السياسية بما أصدروه من فتاوى شرعية في الميدان السياسي ، وقد واجهوا بفتاويهم وآرائهم الباشوات والأمراء المتسلطين بل واجهوا السلطان العثماني نفسه ، ورفضوا كل أمر لم يسر مع عدالة الشرع ، كما تبين لنا أن فتاوى العلماء لم تكن في يوم من الأيام فتاوى السلطنة ، وإنما كانت فتاوى نابعة من هيئة حرة لم تفرط يومًا ما في الأمانة وليس لتضارب الفتاوى الذي ظهر إبان الحروب الداخلية في سنة ١١٢٢ هـ/ ١٧١٠ م ، خدشًا في أمانة هؤلاء المفتين وإنما هي أعظم برهان على حرية الفكر وعدم الخضوع السياسي أو الاجتماعي ، وما مرجع هذا التعارض إلا اختلاف المقدمات التي اختلفت بسببها النتائج ، وفيما يلي أنماطًا من فتاوى العلماء التي أصدروها حول الوقائع السياسية في هذا العصر .

- فتاوى اتفقت مع سياسة الحكومات : إفتاء العلماء بعصيان محمد بك الكبير حاكم إقليم جرجا وجواز قتاله في سنة ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م[١] ، وإفتاؤهم بعصيان أمراء حزب الضرب بالقاهرة وجواز قتالهم وذلك في سنة ١٠٧٦ هـ/ ١٦٦٥م[٢] ، وإفتاؤهم بجواز قصف المتردين من حزب الضرب العسكري في جامع السلطان حسن بالقاهرة بعد تعهد باشا مصر بتعمير ما سوف يتهدم ، وذلك في العام ذاته[٣] ، وإفتاؤهم بجواز قتال عثمان باشا وزير الشام في سنة ١١٧٢ هـ/ ١٧٥٨ م ، بناءً على سؤال تقدم به على بك الكبير إليهم . . وقد اعتبر على بك هذه الفتوى الشرعية من الأسباب التي دفعت به إلى قتال باشا الشام[٤] .

- فتاوى أوقفت أوامر السلطان العثماني :مثال ذلك الفتوى التي أصدرها العلماء في سنة ١٠٣٧ هـ / ١٦٢٧ م ، وفحواها أن زيادة الأموال المقررة للسلطان العثماني ظلم» وقد

---

(١) الصوالحي : واقعة محمد بك الكبير ، ص٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) الصوالحي : تراجم الصواعق ، ص ١٥٨ .

(٣) المصدر ذاته : ص ١٥٩ .

(٤) تاريخ أحمد باشا الجزار ، مخطوط سبق ذكره ، ص٧ .

ترتب على هذا الفتوى أن حكومة مصر وأمراءها لم يضيفوا إلى خزانة مصر المرسلة للسلطان العثماني عن سنة ١٠٣٧ هـ، سوى خمسة آلاف نصف فضة فلما وصل ركب الخزانة السلطانية إلى القسطنطينية واطلع السلطان عليها، وعلى حجة المحاسبات وفتوى العلماء المرفقتين بها أمر بإضافة الخزانة المصرية إلى الأموال السلطانية بإسلامبول، ثم بعث إلى الحكومة المصرية والأمراء بكتاب مبرق موعد أكد فيه على تنفيذ أوامره التي قضت بزيادة خزانة السلطان المقررة على الدار المصرية، كما هدد كل مخالف أو معاند بالقتل[١].

- ومن فتاوى علماء الأزهر التي أوقفت أوامر السلطان العثماني الفتوى التي تصدى لإعلانها الشيخ سليمان بن مصطفى المنصوري المفتي الحنفي بالديوان العالي في سنة ١١٤٨ هـ/ ١٧٣٥ م، ووافقه عليها المفتون والعلماء في هذا الديوان، وفحوى هذه الفتوى أن إبطال المرتبات والعلوفات كلها أو بعضها مخالف للشرع، ولا يسلم للسلطان أو نائبه في فعل ما يخالف الشرع، وقد ترتب على هذه الفتوى وقف العمل بكتاب السلطان العثماني الذي تضمن إلغاء بعض هذه المرتبات، وإضافة بعضها إلى حسابات الديوان[٢].

- ومن الفتاوى التي أصدرها علماء الأزهر وكانت ضد سياسة حكومة مصر وضد اتجاهاتها، الفتوى الشرعية التي أصدرتها هؤلاء العلماء في سنة ١١٢٣ هـ/ ١٧١١ م، فحواها أن الحزب العسكري الإنكشاري من البغاة وأن قتال رجاله جائز؛ لأنهم قطعوا الماء والطرق وقتلوا الآمنين، وكان الحزب الإنكشاري هو القوات العسكرية الرسمية التي كان يحقق بها خليل باشا حاكم مصر سياسة حكومته الداخلية، وقد انتهت هذه الحرب الداخلية بسقوط الباشا وهروب بعض قادة الحزب الإنكشاري ومصرع بعضهم[٣].

- ومن هذه الفتاوى الفتوى التي أصدرها العلماء لحزب المناهض للحزب الإنكشاري، وكان يقوده عوض بك وأتباعه وفحوى هذه الفتوى أنه يجوز لعوض بك

(١) الصوالحي: تراجم الصواعق، ص١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، وكان سلطان الدولة العثمانية فى هذا الوقت السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول ووزير مصر بيرام باشا.

(٢) الشبراوى: مراسلات العلماء، ص٢٢ - ٤٣.

(٣) الأمير أحمد، الدرة المصانة، ج١، ص١٤٥، ١٤٦.

وحزبه الدفاع عن أنفسهم وعن أمة محمد بعد أن تعدى الحزب الإنكشاري بقطع المياه والطرق وقتل الآمنين ، وكان عوض بك وأتباعه يحاربون الباشا ويرمون إسقاطه وقد تمكنوا من ذلك بعد انتصارهم في سنة ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م[١] .

- فتاوى العلماء لمواجهة بعض اليهود :كان ليهود مصر بسفح جبل مصر مقبرة لها طريقان أحدهما طويل على شاطئ النيل والآخر قصير لا بد لسالكه من أن يخترق مقابر المسلمين ، وكان اليهود عندما يريدون دفن موتاهم يسلكون الطريق القصير مخترقين مقابر المسلمين ملقين بمشاعر المسلمين خلف ظهرهم ؛ لهذا اعتبر المسلمون مرور اليهود في مقابرهم مساساً بمشاعرهم ، فرفعوا إلى العلماء سؤال استفتاء فحواه أن طائفة اليهود لهم منذ الفتح العمري مقبرة جعل طريقها ساحل النيل بالتحديد ، إلا أنه منذ زمن قريب تقوى بعض من لا يخاف الله ، واتخذ إلهه هواه ، فأصبحوا يمشون بنعالهم ودوابهم في القرافة المباركة المختلطة بأجساد المؤمنين من أولياء الله تعالى ، وأهل بيت رسوله الطاهرين والعلماء والمحدثين ؛ ليدفنوا من هلك منهم بمقبرتهم« فأجاب العلماء » بأنه يجب على ولي الأمر منعهم من المرور في مقابر المسلمين ، وأن يسلكوا الطريق المخصص لهم منذ الفتح العمري» .

وقد حفظت وثائق العصر العثماني أخبار عود اليهود لعنادهم واختراقهم مقابر المسلمين كلما منعوا من ذلك بفرمان ديواني ، جاء في وثائق سنة ١١٢٧هـ/ ١٧١٥ م ، أن الشيخ عبد الخالق وفا السادات وأرباب المساجد والزوايا والتكايا رفعوا مذكرة إلى عبدي باشا بشأن مرور اليهود بحالتهم سالفة الذكر في مقابر المسلمين ؛ للوصول إلى مقبرتهم تاركين طريقهم الذي خصص لهم منذ الفتح العمري ، وذكروا أن اقتحامهم مقابر المسلمين إهانة لمشاعرهم ، ثم أرفقوا بهذه المذكرة فتوى العلماء سالفة الذكر ، فلما عرضت المذكرة والفتوى الشرعية على عبدى باشا أصدر أوامره إلى أغا مستحفظان بمنع اليهود من المرور بمقابر المسلمين امتثالاً لما جاء في فتوى العلماء[٢] ، كما جاء في وثائق سنة ١١٨٦ هـ/

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، الوثيقتان ١٠ ، ٣٩ ، فرمانات ديوانية ، تركى ٢٧٨٤/تاريخ .

١٧٧٢ م ، أن اليهود عادوا إلى ما نهوا عنه فأصبحوا يمرون في مقابر المسلمين بنعالهم ودوابهم ، وفي هذه المقابر الصالحون والعلماء والصحابة والأولياء والمحدثون ، فرفع الشيخ أبو الأنوار محمد بن وفا السادات مذكرة مفصلة إلى قائم مقام إسماعيل بك ذكر فيها أنه سبق منع اليهود بفرمان من المرور في مقابر المسلمين بعد أن تصدى لهذا الأمر الشيخ عبد الخالق السادات ، وأن هذا الفرمان ولما نهوا عنه ، ثم طلب الشيخ السادات في نهاية مذكرته هذه من قائم مقام أن يصدر فرمانًا على قرار سنة١١٢٧هـ/ ١٧١٥ م ، فأصدر إسماعيل قائم مقام مصر فرمانًا إلى أغا مستحفظان وكتخداه بمنعهم من المرور في مقابر المسلمين ؛ امتثالاً لفتوى علماء الجامع الأزهر[١] .

وقائع سياسة رفض العلماء الفتوى فيها : كثيراً ما كان يلجأ العلماء إلى إعلان رفض الفتوى إذا ما اشتموا نوعًا من الإجبار ؛ بهدف إلى إعلان فتاوى تخدم سياسة الحكومة واتجاهاتها في الداخل والخارج أو تؤدى إلى ظلم ما ، ومن أمثلة ذلك :

- رفض العلماء الإفتاء بقتل رسولي حمود الخارج بالحجاز ، لما تأمر الشريف سعد على الحجاز اشتملت نار الحقد في قلب الشريف حمود ، فأعلن خروجه في الثامن من ذى القعدة ١٠٧٧ هـ/ أول مايو ١٦٦٧ م ، ثم حدثت مفاوضات ثلاثية بينه وبين ابن عمه الشريف سعد ، وبين الحكومة العثمانية في مصر ؛ لأن شئون الحجاز ظلت في هذا العصر تابعة لمصر فبعث الشريف حمود برسوليه أبي القاسم بن حمود ، ومحمد بن أحمد الحارث إلى ابراهيم باشا في مصر ؛ ليباحثانه في تحقيق مطالبه ، ولم ينتظر عودتهما حين بادر إلى مهاجمة ركب الحج المصري الذي كان يقوده الأمير يوسف بجموع هائلة من أعراب البادية ، فقتل معظم رجال الركب المصري وأسر الأمير يوسف الذي مات في الأسر متأثرا بجراحه ، فلما وصلت هذه الأنباء المزعجة إلى الديار المصرية أمر إبراهيم باشا بقتل جميع الأعراب الذين كانوا في حاشية رسولي الشريف حمود ثم أسر الرسولين ، وطلب من علماء مصر إصدار فتوى بوجوب قتلهما فرفض العلماء إصدار هذه الفتوى ؛ لأنه من الواضح أن هذين

(١) المصدر ذاته : وثيقة ١٠ ، فرمانات ديوانية ، ٢٧٨٤ تاريخ .

الرسولين لا دخل لهما فيما حدث للحجاج المصريين وأمير الركب المصري فاكتفي إبراهيم باشا باعتقالهما[١] .

– رفض العلماء الإفتاء بقتال محمد بك جركس ، لما استعرت نار الخلاف بين الحزبين الإسماعيلي والجركسي في سنة ١١٣١ هـ/ ١٧١٨ - ١٧١٩ م ، تحصن محمد بك جركس وكثيرون من أتباعه في منزله ونصب به آلات الحرب ، فطلب الحزب الإسماعيلي الحاكم من العلماء أن يصدروا فتوى تتضمن عصيان محمد بك جركس وأتباعه ؛ فرفض العلماء إصدار هذه الفتوى قائلين إن اعتذار محمد بك عن المثول في الديوان خوفًا على حياته يجيز له الاعتصام بداره ؛ لأن خصومه يترصدونه في كل مكان ، وأما دعواكم بأن محمداً بك هو الذي أغرى الجناة الذي حاولوا قتل إسماعيل بك فإنه يحتاج إلى أدلة وإثباتات[٢] .

استخدام السلطات للقوة في منع الفتاوى واستصدارها : استخدمت بعض السلطات الحاكمة وبعض الأحزاب العسكرية المتسلطة قوتها ، وفرضت سيطرتها لكف بعض المفتين عن الإدلاء بفتاويهم التي تعارض سياستهم ، وتفضح أهدافها والحصول على فتاويهم بحد السيف وسطوة الإرهاب ؛ ليضمنوا شرعية ما يريدون تحقيقه لأنفسهم من مجد وسلطان ، ومن أمثلة ذلك :

– فرمان حسن باشا بمنع مفتي من الإفتاء ، شهدت العشرينيات من القرن الثاني عشر الهجري صراعًا عسكريًا جبّاراً تمثل في حروب داخلية اشتعلت نارها بين الفئات العسكرية التي قادها زعماء المماليك ، وكان للعلماء فتاوى أصابها في هذه الفترة التشعب والخلاف ، ومن هنا وجدت السلطات الحاكمة منفذاً للحجر على بعض المفتين ومنعهم من الفتوى ، ففي ٦ من شهر شوال ١١٢١ هـ/ ٨ ديسمبر ١٧٠٩ م ، أصدر حسن باشا السلحدار فرمانًا عمم صوره على محاكم القاهرة وضواحيها ، وبعث بصور منه إلى رؤساء

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٣٦ ـ ٤٤٠ .
(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقات من ١٧٦ إلى ١٧٩ .

المفتين بالجامع الأزهر منهم الشيخ محمد العماري رئيس العلماء المالكية ، والشيخ على الأرضاوي رئيس العلماء الأحناف به ، كما بحث بصورة منه إلى الأمير رضوان أغا ناظر الجامع الأزهر ، وفحوى هذا الفرمانس أنه نظراً لانتشار الفتن العسكرية وصدور فتاوى ليست على رأي واحد ، ومنها فتوى الشيخ أحمد التونسي الدقدوسي فقد قررنا منذ هذا اليوم منع الشيخ التونسي من الفتوى(١) .

- صدور فتوى تحت بريق السيوف ، استفحل أمر محمد بك جركس وصيته ؛ فأصدر محمد باشا النشانجي حاكم مصر في سنة ١١٣٧ هـ/ ١٧٢٤ م ، فرماناً برفع صنجقيته بناء على أمر وارد من الدولة العثمانية ، كما أصدر فرماناً بعث به إلى مشايخ العلم والبكري والسادات ونقيب الأشراف والوجاقات بعدم الاجتماع بمحمد بك جركس أو دخول منزله ، فلما علم جركس بذلك استطاع أن يخدع كل هؤلاء ، وأن يدعوهم إلى اجتماع للمشورة فلما اكتمل المجلس بالغ في إكرام الضباط العسكرين وحاصر مشايخ العلم والعلماء بمماليكه المدججين بالأسلحة ثم قال لهم : أتدرون لماذا جمعتكم؟ فقالوا :لا ندرى فقال : لتكونوا معى أو أقتلكم جميعًا فقالوا له : وماذا تريد؟ فطرح عليهم استفتاء تضمن ما يلي : ما قولكم في نائب للسلطان أراد الإفساد في المملكة وبث الفتن بين المسلمين لقتلهم وأخذ أموالهم؟ ، فأجاب العلماء : والسلاح فوق رءوسهم بقولهم من يفعل ذلك يُخلع قمعًا للفساد وحقنًا للدماء ، ولم يطلق محمد بك جركس سراح العلماء إلا في صباح اليوم التالي بعد أن بعث بوفد مكون من ستة من العسكرين حملهم مذكرة إلى السلطان ، أوضح فيها ما جازه هذا الباشا لنفسه من أموال الدولة مستغلا سلطته ، وأرفق بهذه المذكرة فتوى العلماء التي صدرت تحت ظلال السيوف(٢) .

- مسألة الفتاوى المختلفة إبان الفتن : صدرت في العشرينات من القرن الثاني عشر فتاوى متضاربة كتضارب الفكر الحزبي الذي نشأت عنه سلسلة من الحروب الداخلية

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ تركى ، ص١ .

(٢) أحمد جلبى : أوضح الإشارات ، الورقتان ١٦٣ ، ١٦٤ .

أريقت فيها الدماء وجندلت الأبطال والأمراء ، وكان سبب ظهور تلك الفتاوى هو صدور فرمان حسن باشا السلحدار بكف الشيخ الدقلوسي الحنفي عن الفتوى في سنة ١١٢١ هـ/ ١٧٠٩ م ، وقد تعرض المؤرخون المعاصرون لهذه الأحداث ومن جاء بعدهم لهذه الفتاوى ، ولم يعطوها أكبر من حجمها ، إذ اتفقوا جميعًا على أن كل فريق من هؤلاء المفتين كان يعتقد أنه على الحق ، وأن فتواهم بصلاح فريق وبغي آخر إنما بنى على مقدمات صحت في نظرهم ، وهي أبلغ دليل على حرية الرأي التي كانت قائمة في ميدان الفتوى[1] .

عاشرًا : فتاوى العلماء في وقائع خارج الديار المصرية

أن أعظم دليل على ما كان يتمتع به علماء الجامع الأزهر من قوة وسمعة علميتين تلك الفتاوى التي طلبتها منهم جهات خارجية ، واحتكام فقهاء هذه الجهات وعلمائهم إليهم في المسائل الخلافية ، فكما كان العلماء خارج مصر يعلمون بفتاوى علماء الأزهر كانوا يعتبرون أيضًا رأيهم في مسائل الخلاف العلمي الفيصل الذي لا كلام لا حد بعده ، وفيما يلي طائفة من الأمثلة التاريخية لإفتاء علماء الجامع الأزهر في وقائع خارج الديار المصرية .

- ترميم الكعبة أيده علماء مصر

في أوائل سنة ٩٥٩ هـ/ ١٥٥٢ م ، بعث السلطان سليمان القانوني بفرمان إلى على باشا وزير مصر[2] ؛ لإصلاح ما ظهر في الكعبة بيت الله الحرام من خلل ، وشفع هذا الفرمان بفتوى المفتي الأعظم بالدولة العثمانية المولى ابن السعود أفندي ، وفحوى هذه الفتوى أنه يجوز ترميم ما بدا من خلل في الكعبة إن دعت الضرورة إلى هذا الترميم ،

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٣١ ، ١٣٢ ، العلوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ١٣٨و ١٣٩ ، الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص١٥٢ ، ١٥٣ ، وأحمد جلبى : أوضح الإشارات ، ورقة ٥٤ .

(٢) ظلت إدارة الحجاز خاضعة لمصر طوال العصر العثمانى ؛ لهذا خاطب السلطان على باشا وزير مصر فى شأن إصلاح الكعبة .

فبعث على باشا هذه الأوامر والفتوى إلى ناظر الحرم الشريف أحمد بن جلبي المصري ، وقاضي مكة المولى محمود خواجا فتوى ليعملا على تنفيذهما ، فجمع ناظر الحرم مواد البناء والأخشاب الثمينة ليقوم بهذا الإصلاح ، ولكن قاضي الحرم المكي رأي من الحكمة أن يستشار علماء الحرم وتؤخذ فتواهم ، وتأكد هذا بعد ظهور رأي معارض لإصلاح الكعبة في مكة اتسم بالصرامة ، وخلاصة هذا الرأي أن من تعظيم البيت الشريف أن لا يتعرض له بترميم ولا إصلاح ، وأن قيام الكعبة الشريفة هذه المدة المديدة والرياح تضربها من كل جانب فلا تؤثر فيها دليل على أنها قائمة بقدرة الله لا بقوة البناء ؛ فلا يجوز تغيير أخشابها إلا إذا سقطت بنفسها ، فعقد قاضي الحرم محمود أفندي مجلسًا حضره علماء مكة وعلى رأسهم شيخ الإسلام ورئيس المفتين بالحرم المكي شهاب الدين أحمد بن حجر العيش المصري ، وبعد أن استمع مجلس العلماء إلى تقارير الفنين المعماريين ، ووضح أن كلمتهم اتفقت على وجوب الإصلاح أثير سؤال حول شرعية هذا العمل ، فأفتى الشيخ الهيتمي بقوله : إن الذي أقول وأفتي به على قواعد أئمتنا أنه يجوز بل يتطلب إصلاحًا ما تشعث واختل من سقف الكعبة وجدرانها وميزابها وعتباتها ورخامها ، كما وقع عليه الإجماع العقلي ، وقد وافقه على فتواه قطب الدين النهرواني المفتي الحنفي بمكة ومؤرخ بلاد العرب ، ونور الدين العسيلي ويحيى بن ظهيرة وقاضي مكة وكثيرون غيرهم ، كما أفتى من علماء الأزهر الواردين على الحرم الشريف بفتوى مماثلة لفتوى الشيخ الهيتمي مفتي السلطنة الشيخ محمد بن أبي الحسن البكري الذي ألقى تجاه البيت المعظم درسًا قويًا شرح فيه قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1] ، فهيأ السامعين بحسن بيانه وسحرهم ببلاغة لسانه ، فلما انقضى درسه أخرج ناظر الحرم فتاوى المفتين حول ترميم الكعبة فقرأها الشيخ البكري من منصة درسه واستحسنها ، فأمر الشيخ الهيتمي أحمد المعمار بالشروع في العمل فشرع فيه وسكتت آراء المعارضين ، وقد ألف الشيخ الهيتمى رسالة في هذه الواقعة وما دار حولها من آراء وإفتاءات ، ثم بين حكم إصلاح ما وهى من الكعبة في كل مذهب ، وأشاد بدولة آل

(١) [سورة البقرة : الآية ١٢٧] .

عثمان وحيا فيها نظامها المجيد ذاكراً أن سلاطينها لا يرمون أمر إلا بعد مشورة العلماء العاملين[١] .

- تجديد مقام الأحناف بالحرم في القرن العاشر عارضه العلماء

عندما أراد الأمير مصلح الدين العثماني تجديد مقام السادة الأحناف وتوسيعه ؛ عقد مجلساً بالحرم حضره القضاة الأربعة والأئمة والعلماء والزعماء ، ولما انتظم المجلس تحدث مصلح الدين فقال : «إن الإمام الأعظم أبا حنيفه النعمان ـ روح الله تعالى روحه بروائح الروح والريحان والرحمة والرأفة والرضوان ـ جدير بأن يكون له في هذا المسجد مقام يجتمع فيه أهل مذهبه ومقلدوه ، ويكون أوسع من هذا المقام البائد ، فانبرى أحد العلماء معترضاً ، فقال إنه لاشك في سمو مكانة كل أمام من الأئمة الأربعة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ غير أن تعدد مقامات الأئمة في مسجد واحد ، واستقلال كل مذهب بإمام لم يجزه كثيرون من العلماء ، وعندما أنشئت هذه المقامات في الحرم أنكرها العلماء في هذا الوقت غاية الإنكار ، وألفوا في هذا رسائل متعددة باقية بأيدى الناس إلى الآن ، وكان لرأي علماء الأزهر ثقله فعندما استفتاهم المجتمعون في هذا المجلس أفتوا بعدم جواز إنشاء هذه المقامات وخطأوا من قال بجواره ؛ لهذا انقض المجلس من غير اتفاق ، ولما كانت سياسة الدولة العثمانية ترى أن تجديد مقام الأحناف وتوسيعه أمر ضرورى ؛ لهذا اعتمدت فتوى القاضي بديع الزمان بن الضياء الحنفي ، وشرع الأمير مصلح الدين في الهدم والتعمير فور صدورها[٢] .

- التبرع لا يعطله الدين فتوى لمفتي الحرم أيدها علماء مصر ، أفتى بهذه الفتوى زعيم المفتين بالحرم المكي شهاب الدين حمد بن حجر الهيتمي الأزهري المصري المتوفى سنة

---

(١) قطب الدين النهراونى : الإعلام بأعلام أهل بيت الله الحرام ، مخطوطة بمكتبة رفاعه الطهطاوى بسوهاج ، تحت رقم ٢٨٦ تاريخ ، الورقات ٢٦ ـ ٢٨ ، وأحمد بن حجر الهيتمى : المناهل العذبة فى إصلاح ما وهى عن الكعبة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤٣٤٠ب ، الورقات ١٤٥ ـ ١٦٨ .

(٢) النهراونى : الإعلام ، ورقة ١٢٤ .

٩٧٣ هـ/ ١٥٦٥ م ، وكانت هذه الفتوى معارضة لما أفتى به الشيخ عبد الرحمن بن زيادة ، فتعصب له أتباعه ، وكادت تحدث فتنة لولا أن تصدى لها علماء القاهرة والحرم واليمن ، وانتصروا لزعيم المفتين الأزهري المصري بالحرم ، ونعرف بوضوح ثقل فتوى علماء الأزهر في العالم الإسلامى عندما نقرأ بيتًا في القصيدة التي مدح بها الشيخ عبد العزيز الزمزمي مفتي الحرم الشريف الشيخ الهيتمي وهو :

لقد قضت علماء مصر بصحته وواfقوك على ما فيه من غرر[١]

- علماء الحرم المكي يستفتون علماء مصر في بعض مسائل الوقف ، أصدر الشيخ عبد الرحمن المرشدي المفتي الحنفي بالحرم المكي المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ/ ١٦٢٧ م ، فتوى فحواها أن الوقف يتم بمجرد التلفظ به كغيره من العقود في الشريعة الإسلامية من غير حاجة إلى حكم حاكم أو تسليم منقول ، كما أفتى بدخول أولاد البنات في الوقف على الذرية ، فلم ترض هذه الفتوى قضاة الحرم المكي وعارضوا الشيخ المرشدي ، وأعلنوا في ساحات الحرم خطأ فتواه ، فأرسل الشيخ المرشدي بنسخة إلى علماء الأزهر من رسالته التي ألفها في موضوع فتواه ، عنوانها وقف الهمام المنصف عند قول الإمام أبي يوسف ليستطلع رأيهم وفتواهم في هذه المسألة ، فكتب علماء الأزهر فتواهم في هذه المسألة ، وبعثوا بها إلى الشيخ المرشدي للمفتي الحنفي بالحرم ، فلما اطلع عليها وجدها مطابقة لما أفتى به فانتصر بهذا في الحرم الشريف[٢] .

- بناء جدران الكعبة أيده علماء مصر : في ٢٥ من شهر شعبان سنة ١٠٣٩هـ/ ٧ إبريل ١٦٣٠ م ، سقط من البيت الحرام الجدار الشمالية واختل بناء الجدار الشرقي ، ولم يبق من الجدار الغربي سوى سدسه كما سقط بعض السقف ودرجة السطح ، ونهض لعمارتها شريف مكة مسعود فعقد على الفور مجلسًا من علماء الحرم ، وطرح عليهم استفتاء فحواه ما حكم عمارة الساقط من الكعبة وعلى من تجب ؟ ومن أي مال تكون؟ ، فأفتوا بلا

(١) الهيتمي : المناهل العذبة ، ص٧ ، ٨ .
(٢) المحبي : خلاصة الأثر ، ص٣٦١ - ٣٧٠ .

خلاف : بأن حكم بناء الساقط من الكعبة فرض كفاية على سائر المسلمين ، ولشريف مكة النائب عن السلطان الأعظم أن يعمر الكعبة بمال حلال ومنه مال القناديل المخصص لها ، ونهض من هؤلاء العلماء محمد بن علان المكي بتأليف رسائل حافلة حول موضوع هذه الفتوى ، ثم بحث علماء مكة بهذه الفتوى إلى الديار المصرية ، فأيد علماء مصر فتواهم ونهض منهم الشيخ تاج العارفين بن أحمد بن أمين الدين بن عبد العال الحنفي المصري بتأليف رسالة فقهية بحث فيها مسائل تصدع جدران الكعبة وأحكام عمارتها وترميمها ، وأطلق عليها « الزلف والقربة في تعمير ما سقط من الكعبة» فضمت إلى فتوى المكيين ، ثم عرضت بإسلامبول مع فتوى المكيين على السلطان مراد الرابع ، ويعلق الشيخ المحبي - المؤرخ المعاصر لهذه الحوادث - على رسالة الشيخ تاج الدين فيقول : وقد أحسن فيها كل الإحسان وأجاد كل الإجادة[1] .

- فتوى علماء مصر بإصلاح جدران الكعبة : في شهر رمضان سنة ١١٥٤ هـ/ نوفمبر ١٧٤١ م ، هطلت أمطار غزيرة على مكة فأحدثت في بعض جدران الكعبة خللاً ، وبلغ ذلك سلطان الدولة العثمانية محموداً الأول فبعث بفرمان همايوني إلى وزير مصر يحيى باشا في ٥ من شوال سنة ١١٥٤ هـ/ ديسمبر١٧٤١ م ، فبعث يحيى باشا بكتابه إلى شريف مكة مشمولاً بفتوى علماء مصر متضمنًا أمره بسرعة تعمير ما تصدع من جدران الكعبة المشرفة[2] .

---

(١) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤٧٠ ، ٤٧١ .

(٢) المصدر ذاته : الديوان العالي ، سجل ١ ، مادة ٦٧٧ ، ص٣١٣ .

الفصل التاسع
علماء الأزهر في خضم الحياة

العلماء طبقة موقرة

لسنا في حاجة إلى إقامة أدلة على أن علماء الأزهر في مصر العثمانية كانوا طبقة موقرة؛ لكن لا بأس من الاستئناس بعدد من الأدلة التاريخية التي تلقي الأضواء على مكانة علماء الأزهر وترتيبها الاجتماعي، وتزداد حاجتنا إلى الاستئناس بمثل هذه الأدلة إذا علمنا أنه كان لمكانة العلماء دخل كبير في نجاحهم الذي أحرزوه في شتى الميادين التي ارتادوها إبان هذا العصر، فلقد أصبحت عبارة «سادتنا العلماء» هي العبارة السائدة التي كان يتداولها هذا المجتمع فيما بينه، وكان باشاواته وأمراؤه وعامته في هذا سواء، ونجد هذه الصورة واضحة فيما عرضه مؤرخو هذا العصر وهم: ابن إياس، والإسحاقي، والبكري، والدميري، والصوالحي، والملوي، ومصطفي عزبان، والأمير أحمد، والصفوي، والجبرتي وغيرهم، ولم تكن عبارة «سادتنا العلماء» كلمة متداولة على ألسن الناس فحسب، وإنما كانت لقبًا رسميًا ورد في الفرمانات والسجلات الأميرية والشرعية[1].

كذلك كان يطلق على طلبة العلم المجاورين بالأزهر لقب «السادة المجاورين بالجامع الأزهر»، ورد هذا الإطلاق بالأوراق والسجلات الرسمية توقيراً لهم واحتراماً لشأنهم[2]، كما حدد منشور شيخ الإسلام قاضي قضاة مصر[3]، الصادر في الخامس من ذي القعدة سنة ٩٧٣هـ/ ٣ يونيو ١٥٦٦م، الطبقات التي يطلق عليها الأكابر في مصر بطبقتين: طبقة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية: الديوان العالى، سجل ١، ص٣، ٣٠٣، وسجل ٢، ص٢٧٣.
(٢) المصدر ذاته: محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٧٥، ص ٢٨٨، ص٣٢١.
(٣) اتفقت وثائق الحكم العثمانى فى مصر على تلقيب قاضى قضاة مصر بشيخ الإسلام فى مصر.

العلماء وطبقة الأمراء الصناجق ، وقد قدم قاضي القضاة في منشوره هذا العلماء على الصناجق ، كما تضمن هذا المنشور الذي عمم على محاكم الديار المصرية منع شهود هذا المحاكم من الذهاب إلى منازل المتقاضين ؛ لإقامة الشهادات أو نفيها إلا إذا كان المتقاضون من العلماء أو الصناجق ، فيتوجه شهود المحكمة المقام أمامها الدعوى إلى منازل هؤلاء فقط ؛ لتحقيق الشهادة إثباتًا أو نفيًا وأما غير ذلك فيحظر على شهود المحاكم التوجه إلى منازلهم[١] .

وكان مظهر التوقير والإجلال ملازمًا لعلماء الأزهر حتى بعد الموت ، فعندما كان يموت أحد العلماء يرقى المؤذنون المآذن ، ويعلنون في الناس بأصواتهم الجهورية موت هذا العالم ليحضروا الصلاة عليه وليسيروا في جنازته[٢] ، بهذه المكانة العالية التي احتلها مجتمع علماء الأزهر في هذا العصر ؛ ارتاد هؤلاء العلماء الميادين العملية في هذا المجتمع وهو ارتياد دحض الكثير من الكتابات التي كتبت عنه ، والتي بلغت حد وصفهم بأنهم قنعوا بحياة الزهد والتقشف ، وابتعدوا عن الحياة فجهلوا الدنيا وجهلهم الناس ، ولم يتعد تفكيرهم جدران الأزهر الذي صار عندهم كل شيء في دنياهم[٣] .

علماء الأزهر في ميادين الاستثمارات

-العلماء في ميدان الزراعة

ارتاد العلماء ميادين الزراعة ملتزمين ونُظَّار ومتحدثين ومتصرفين في أراضي الأوقاف والرزق الأحباسية[٤] ، وكان بعضهم يستثمر هذا الأراضي بنفسه وبعضهم يؤجرها للغير أو

(١) المصدر ذاته : محكمة البرمشية ، سجل ٧٠٣ ، ص٢٤٢ .

(٢) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقات ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ .

(٣) عبدالمتعال الصعيدى : تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح ، القاهرة د . ت ، ج١ ، ص ٩ ، عبدالمنعم خفاجى : الأزهر فى ألف عام ، القاهرة ١٩٥٤م ، ص ٧٨ .

(٤) الرزق الأحباسية : هى الأراضى المرصدة على المساجد والمدارس والأئمة والقراء والعلماء ، وطلبة العلم والجند المرابطين واليتامى والمساكين ، ونحو ذلك من وجوه البر والخير . مراسلات العلماء كتاب الشيخ عبدالله الشبراوى إلى السلطان محمود الأول سنة ١١٤٨هـ ، ص٢٦ ، ٢٧ .

يدخل بها ميدان المزارعة فيسمح لغيره بأن يشاركه في استثمارها بجهده وماله أو بجهده فقط ، كما ظهر بعض العلماء الذين سعوا إلى استثمار الأراضي عن طريق استئجارها ممن لهم فيها حق التصرف الأعلى .

العلماء في ميدان الالتزام

من العلماء الذين باشروا التزام الأراضي المؤرخ الشيخ محمد بن أبي السرور البكري ، فقد حدثنا في تاريخه أنه كانت له قرية بالمنوفية قررت عليها الدولة مائة ألف نصف فضة في السنة وأن المتمردين العسكريين(الطلبة) قد قرروا عليها إبان سطوتهم مائتي ألف نصف فضة كل عام سنة ١٠١٧هـ/ ١٩٠٨م[1] ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن البكري الصديقي مفتي السلطنة بمصر ، وكان من كبار علماء الأزهر وقد باشر الالتزام في سنة ١٠٦٩ هـ/ ١٦٥٨م[2] ، ومنهم الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر ، فقد تلقى الشيخ الشبراوي جميع الأراضي الزراعية البالغ قدرها السدس الشائع في أراضي القنايات بولاية الشرقية بعد أن تنازل عنها يحيى باشا حاكم مصر ابتداءً من أول سنة ١١٥٤هـ الخراجية/ ١٧٤١م[3] ، ومنهم الشيخ أبو الأنوار محمد السادات الذي باشر التزام الأراضي الزراعية في عدة جهات ، حوت أوقافًا على زاوية السادات الوفائية العظمى القائمة بسفح المقطم المعظم ، من هذه الجهات زفتى جوادة بولاية الغربية ، وكان الشيخ السادات يسيطر على دخول هذا الأراضي وقفًا والتزامًا ، وتروي الوثائق أن هذه الأراضي أصبحت في يوم ما تحت تصرف والتزام أمير اللواء الشريف السلطاني مصطفي بك أمير الحج المصري ، ثم تنازل عنها للشيخ المذكور في ١٩ من شوال سنة ١١٩٤ هـ/ ١٧ أكتوبر ١٧٨٠ م ، أمام قاضي القضاة بالديوان المالي[4] ، ومن الجهات التي كانت في التزام الشيخ السادات وتصرفه عزبة حملة

---

(١) البكرى : النزهة الزهية ، ورقة ٣٨ .

(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص ٣٥٨ - ٣٦١

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ، ص١٩٠ .

(٤) المصدر ذاته : سجل ٢ ، مادة ٣٤٨ ، ص٢٣٤ ، وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٤ (فرمانات ديوانية) ٢٧٨٤ تاريخ .

زحلى وعزبة أولاد خلف بإقليم الغربية ، وقد أقيم لأراضي هاتين القريتين فرز وقسمة واقتراع تحت إدارة أمير اللواء على بك بن حسن في سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧م[١] ، ومنها كفر طرشوب بولاية البنهساوية ، وقد صدر فرمان ديواني في ٢٥ المحرم ١٢٠٧ هـ/ ١٠ سبتمبر ١٧٩٢م ، برفع جميع المظالم والمغارم والحوادث عن أهالي هذا الكفر ؛ إكرامًا لحضرة الشيخ أبي الأنوار محمد السادات[٢] .

ومن علماء الأزهر الذين دخلوا ميدان الالتزام الشيخ عمر البابلي الشافعي الأزهري المتوفى في سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠م ، وكان الشيخ البابلي ملتزمًا بحصة من أراضي قرية دار البقر ، وقد اتسعت الدنيا عليه وأصبح من أثرياء عصره[٣] ، ومنهم الشيخ محمد أفندي البكري الصديقي الشافعي ، جاء في وثائق سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢ م ، أنه باشر التزام ثلثي أراضي كفر العمدة التابعة لولاية المنوفية ، وأنه عقد في هذا التاريخ مع مشايخ هذه الناحية الأهليين اتفاقًا في محكمة الباب العالي بالقاهرة ؛ مضمونه أن يدير هؤلاء المشايخ زراعة هذه الأراضي بشرط أن يدفعوا للشيخ البكري ٣٩٦ نصفًا فضة عن كل فدان في العام الواحد[٤] ، كما جاء في وثائق سنة ١٢١٥ هـ/ ١٨٠٠ م ، أنه كان في التزام هذا الشيخ أراضي قرية دهمشا الحمام ، وأن هذا الشيخ تلقاها عن أسلافه البكريين ، وكان يدفع للحكومة العثمانية في مصر أموالاً أميرية مقررة عليها قدرها ٣٢١٥١ نصفًا فضة في العام الواحد[٥] ، ومنهم الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ؛ جاء في وثائق سنة ١٢١٥ هـ أنه كان في التزامه قرية طوخ القرموص التابعة لإقليم بلبيس ، وأن الشيخ الشرقاوي كان يدفع للحكومة في مصر أموالاً أميرية مقررة عليها قدرها ٤٦٩٣٠ نصفًا فضة كل عام[٦] .

---

(١) المصدر ذاته : أوراق تاريخية ، وثيقة ١٧ ، فرمانات ديوانية ، ٢٧٨٤ تاريخ .
(٢) المصدر ذاته : وثيقة ٥ ، فرمانات ديوانية .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٢٣ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص٣٢٥ .
(٥) دار المحفوظات بالقاهرة : دفتر الترابيع ١٦٠٥ لسنة ١٢١٥ ، مخزن ١٨ ، عين ١٧ .
(٦) المصدر ذاته .

العلماء يستثمرون الأراضي الزراعية بتأجيرها للغير

كانت أراضي الأوقاف الزراعية تنافس أراضي الالتزام في الكم والانتشار، وتمتاز عنها بما لها من إعفاءات ضريبية مختلفة[١]، وكانت نظارات الأوقاف وظائف تولى معظمها علماء الأزهر ففتحت لهم أبواب استثمارات الأراضي الزراعية، ومن الطرق التي استثمر العلماء بها هذه الأراضي تأجيرها للغير، ولقد أفادوا منها إفادة مالية شرعتها لهم حجج أوقاف هذه الأراضي المسجلة[٢]، وفيما يلي مجموعة من الأمثلة التاريخية لهذا النوع من الاستثمار.

- في ١٦ من رجب سنة ٩٥٧ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٥٠ م، أجرَّ الشيخ شمس الدين أحمد بن عبد الله بن الحسن الفارسكوري- إمام المدرسة الغورية بالقاهرة، والناظر على وقف خوند زهر الناصرية - الأرض الزراعية الجارية في هذا الوقف الواقعة بولاية البهنسا إلى العلائي على ابن الزيني محمود بن عبد الله من طائفة الجملية بالديار المصرية (بلك١٩) لمدة سنتين كاملتين بأجرة قدرها عن كل سنة ١٤٠٠ نصف فضة معاملة الديار المصرية مقسطة على ثلاثة أقساط.

- أجَّر أبو الإشراق بدر الدين محمد القرافي المالكي- الناظر على وقف يشبك المصري- نصف الحصة الجارية في هذا الوقف والواقعة بناحية شبرا إلى الزيني القضائي أبي النصر محمد بن نور الدين المباشر لدى الأمير حسن بن حماد لينتفع بها في الزراعة الانتفاع الشرعي خلال سنة ٩٦٨ هـ/ ١٥٦٠ م الخراجية بأجرة قدرها ٨٠٠ نصف من الفضة السليمانية، يؤديها المستأجر لنظار الوقف على ثلاثة أقساط متساوية في النقود والزمن[٣].

(١) مجموعة وثائق مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج : مراسلات العلماء، كتاب الشيخ عبدالله الشبراوى إلى السلطان محمود خان سنة ١١٤٨هـ، ص٣٥، وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية، الوثيقتان ٨، ٤ عربى، ١٩، ٣٦ تركى، فرمانات ديوانية، ٢٧٨٤ تاريخ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى، سجل ١١، مادة ١٨٧، ص ٦٩ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى، سجل ١٩، مادة ١٣٧٥، ص ٢٦٩ .

- أجَّر الشيخ إمام الدين بن شرف الدين يحيى الوفائي الحنفي الناظر على وقف والده شرف الدين ربع أراضى طرفاية الزراعية شرق أطفيح، ونظيرها من الجزائر النيلية الموازية لها الجارية في وقف الشيخ شرف الدين الوفائى إلى الشيخ العلامة أفضل الدين أبي الفضل ابن العلامة صلاح الدين القرافي؛ لينتفع بهذه الأرض في الزرع والمزارعة والإجارة، ولينتفع بالنيل المبارك على الوجه الشرعي لمدة سنة واحدة تبدأ من أول المحرم سنة ٩٧٢ هـ/ ١٨ أغسطس ١٥٦٤ م، بأجرة حالة مقبوضة بيد ناظر الوقف وقدرها ٢٥ ديناراً من الذهب السلطاني الجديد(١).

- أجَّر الشيخ شحادة شيخ الإفتاء والتدريس بالأزهر، والناظر الشرعي على أوقاف يشبك بن مهدي الداوادار الكبير المرصدة على مجاوري الجامع الأزهر جميع أراضى منية خلف بالمنوفية والجارية في الوقف إلى الشيخ عز الدين محمد، والحاج شمس الدين بن محمد والحاج مهنا بن عيسى ومغيزل بن بدر الدين والفقير موسى بن أحمد عن سنة ١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٦ م الخراجية(٢).

- أجَّر الشيخ شمس الدين محمد أبو المواهب البكري الصديقي الشافعي مفتي السلطنة بالديار المصرية، والناظر الشرعي على وقف طراباي الشريفي جميع أراضي منية الشعر بالمنوفية، والجارية في الوقف المذكور إلى الشيخ محمد بن القاسم جمال الدين الوفائي الشافعي؛ لينتفع بها في الزرع والمزارعة والإجارة خلال سنة ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م الخراجية بأجرة قدرها ١٤٠٠٠ من الأنصاف الفضية الجديدة الأحمدية معاملة الديار المصرية، تؤدي للناظر الشرعي علي سبيل التعجيل لينفقها في مصالح الوقف الضرورية(٣)

- أجَّر الشيخ شرف عثمان الفتوحي الحنبلي قاضي محكمة الباب العالي، والناظر الشرعي على وقف قوصون الساقي جميع الأراضي الحكر بالوقف السالف بولاية البحيرة إلى الجناب العالي حسن بن عبد الله الجاويش بديوان مصر(علوفته ٢٤)، وهذه الأراضي

(١) المصدر ذاته : سجل ٢٥، مادة ٥٢٠، ص١٨٣.
(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٧٣، مادة ٩٦٥، ص٢٣٧.
(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى، سجل ٩٢، مادة ٤٥١، ص٩٠.

هي حكر منية عطية وأم دينار وقراقص ، وبكرة طاموس وبركة دسوس أم دينار بأجرة شرعية قدرها من الأنصاف النحاس معاملة الديار المصرية ٥٢٠٠ يدفعها المستأجر لجهة الوقف السالف الذكر عن سنة ١٠٣٦ هـ الهلالية/ ١٦٢٦ م ، مع تنازعهما في ٢٠٠ نصف زيادة على ما استأجر به الفلاحون[١] ، وكان الشيخ الفتوحي ناظراً على وقف خوند قنقباي أيضاً فأجر جميع الحصة التي قدرها النصف من اثني عشر جزءاً المتممة لأربعة وعشرين جزءاً من أراضى هذا الوقف بأبي النمرس التابعة لولاية الجيزة لعشرة من مشايخ القرى والفلاحين في غرة رجب سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٣ فبراير ١٦٣٠ م[٢] ، كذلك كان الشيخ الفتوحي ناظراً على وقف جده حسين المزوق فأجّر للأمير مراد بن الأمير رضوان المتفرقة المنطقتين المعروفتين بالوزيري الكبير والصغير وبنا الساقية المنشأة بهما ، والنصف من بر عين شمس بالمطرية ؛ لينتفع المستأجر بذلك زراعة ومزارعة لمدة ست سنوات متتاليات ، ابتداء من غرة جمادى الآخرة ١٠٥٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٦٤٣م ، بأجرة قدرها عن كل سنة تمض ٣٠٠٠ نصف من الفلوس[٣] .

- كان الإمام محمد الأميني ناظراً شرعيًا على وقفي خوند قنقباي وجان تمر الأقطع ، فأجّر للأمير كنعان بن عبد الله زعيم مصر سابقًا قطعتي الأرض الزراعيتين الجاريتين في هذين الوقفين بالمطرية ، الأولى قدرها خمسون فدانًا ، والأخرى قدرها عشرون فدانًا ؛ لينتفع المستأجر بزراعتها خلال سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م الخراجية بأجرة مبلغها ٦٤٠٠ نصف فضي عددية ، قبض الناظر منها فوراً ٥٥٠٠ نصف فضي ، ثم أذن الناظر للمستأجر بأن يدفع لخزانة الدولة عن باقي الإجارة ٥٠٠ نصف فضة عند قطع الخليج (واجب المغل) ؛ بشرط أن يقدم بها أوراقًا رسمية ، كما أذن له أيضًا بأن يدفع لخزانة الدولة الأربعمائة الأنصاف الباقية (مال للعبرة) عن خلال هذه الأراضي حسبما جرت العادة[٤] .

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، مادة ٥٧٥ ، ص١٧١ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٩٠١ ، ص٢٢٥ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٥٢٢ ، ص١٢٢ .
(٤) المصدر ذاته : مادة ٦٦٠ ، ص١٥٢ .

- كان الشيخ برهان الدين إبراهيم المأمون الشافعي شيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر ناظراً على وقفي يشبك التمرازي و بيلبك ، فأجَّر أراضي هذا الوقف الزراعية بالغربية للزيني مصطفي بن شرف الدين الحمامي ؛ لينتفع بها في الزرع والمزارعة والإجارة خلال سنة ١٠٧٩ هـ/ ١٦٦٨م الخراجية بأجرة قدرها ٧٠ قرشاً توازي ٢١٠٠ نصف فضة عددية ، تقاضى الناظر منها ٢٠ قرشاً على أن يدفع الباقي على قسطين الأول فيدفع في ٢٠ من شهر شعبان ١٠٧٩ هـ ، وأما الثاني فيدفع في آخر شهر ذي الحجة نهاية سنة ١٠٧٩ هـ(١) .

العلماء يستثمرون الأراضي الزراعية باستئجارها

وكما استثمر علماء الأزهر أراضي الزراعة الواقعة في نظام أوقاف كانت تحت تصرفهم ونظاراتهم بتأجيرها لغيرهم من الأمراء أو العسكريين أو مشايخ القرى أو الفلاحين ، كذلك استثمروا أراضي الزراعة الواقعة تحت تصرف ونظارة جماعة منهم من العلماء أو غير العلماء بطريق استئجارها من هؤلاء ثم إدارة زراعتها أو مزارعتها ، وفيما يلي أمثلة من هذه الأنماط حسب مواقعها التاريخية :

- استأجر الشيخ العلامة أفضل الدين أبو الفضل بن صلاح الدين القرافي ربع أراضي الطرماية شرق أطفيح ، ونظيرها من الجزائر النيلية الموازية لها من الشيخ إمام الدين ابن شرف الدين يحيى الوفائي الحنفي ، الناظر على وقف والده شرف الدين يحيى الوفائي الحنفي ، وقد حددت وثيقة التعاقد السبب الذي من أجله عقد الشيخ أفضل الدين استئجار هذه الصفقة الكبيرة من أراضي الوقف الزراعية فنصت على أنه تم هذا التعاقد ؛ لينتفع المستأجر بهذه الأراضي في الزرع والمزارعة والإجارة ، ولينتفع أيضا بماء النيل المبارك لمدة اثني عشر شهراً تبدأ من المحرم سنة ٩٧٣ هـ/ يوليو ١٥٦٥م ، كما حددت الوقفية أجرة هذه الأراضي بخمسة وعشرين ديناراً حالة مقبوضة بيد ناظر الوقف(٢) .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٠١ ، مادة ٥٩٤ ، ص١٧٣ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، مادة ٥٢٠ .

- استأجر الشيخان أحمد بن حماد الأزهري، ومحمد بن أحمد التلواني الأزهري من المصونة سكر ابنة الشرفي يونس بن قرا الجركسي الناظرة على وقف فاطمة بنت فجا بردي الصالحي؛ لينتفع المستأجران بهذه الأراضي في الزرع والمزارعة والإجارة وكيف شاء بالوجه الشرعي لمدة ثلاث سنوات كاملات متتاليات تبدأ من أول المحرم سنة ٩٧١ هـ/ أغسطس ١٥٦٣م، بأجرة قدرها اثنا عشر ديناراً من الذهب السلطاني الجديد، دفعها المستأجران فوراً إلى الناظرة السالفة الذكر[١].

- استأجر الشيخ شمس الدين محمد بن محمد المناوي الحنفي من السادة العدول بمحكمة الباب العالي بمصر الأمير حسين بن الأمير جازي عبد الله رمال باي السيفي يشبك جميع أراضى الرزقة الواقعة بالأميرية بالضواحى في ١٨ من شعبان سنة ٩٩٦ هـ /١٢ يوليو ١٥٨٨ م[٢].

- استأجر الشيخ الإمام أبو الصدق محمد بن يوسف الوفائي الشافعي من الشيخ أبي المواهب شمس الدين محمد البكري الصديقي الشافعي- مفتي السلطنة بالديار المصرية، والناظر الشرعي على وقف طرباي الشريفي- جميع أراضى ناحية منية المشعر بالمنوفية، لينتفع بها في الزرع والمزارعة والإجارة ولينتفع بماء النيل المبارك خلال سنة ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م، الخراجية بأجرة قدرها ١٤٠٠٠ نصف فضة عددية حالة مقبوضة بيد الناظر السالف الذكر[٣].

- استأجر الشيخ محمد جاب الله بن أحمد الشناوي الأزهري من الشيخ العلامة القاضي محمد الطناشي، من أعيان كتبة محاسبات الأوقاف بمصر، وناظر وقف الشيخ كريم الغنام جميع الرزقة المسماة بالجلاقية من أراضي عنيس بوادي طهطا بالوجه القبلي؛ لينتفع بها في الزرع والمزارعة والإجارة خلال سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ م الخراجية بأجرة قدرها ستون

---

(١) المصدر ذاته : مادة ٧٤٠، ص٢٦٢.

(٢) المصدر ذاته : محكمة قناطر السباع، سجل ١٢١ مكرر، مادة ١١٧٧، ص ٢٥٨.

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى، سجل ٩٢، مادة ٤٥١، ص١٠.

إردبًا بالكيل المعتاد ، يقوم المستأجر بتسليمها لجهة الوقف عند ساحل بولاق بشرط أن يتحمل هذا الموقف بأجر السفينة التي ستحمل هذا القمح من طهطا إلى بولاق[1] ، ولقد شهدت الرزقة المكونة من ٥٥ فدانًا في أراضى دهشور التابعة للجيزة ، والتي يضمها وقف بيلبك الخازندار كثراً من المستثمرين والمستصلحين من رجال العلم منهم شمس الدين محمد بن محمد الأزهري الذي استأجرها من ناظرها التميمي محمد بن عبد الله ، وأصبح له حق الزرع والمزارعة فيهما بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة الباب العالي سنة ١١١٥ هـ/ ١٧٠٣ م ، ومن رجال الأزهر الذين استثمروا هذه الرزقة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد البرماوي الشافعي من أعيان أهل الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر ؛ إلا أنه عندما تقدم لاستئجارها اشترط الناظر عليه أن يعيد إنشاء مرافقها ، وأن يستطلع ما تلف منها ثم اتفقا على أن ما ينفقه الشيخ البرماوي المستأجر على الإنشاءات والاستصلاح من أموال تعتبر نظيراً لخلو الرزقة من شاغلها السابق الشيخ محمد الأزهري ، ونظيراً للانتفاع الشيخ البرماوي بها مستقبلاً ، وبناء على ما تقدم أعطى الناظر الشرعي على هذا الوقف إذنًا كتابيًا للشيخ البرماوي بالعمارة والترميم ، والإنشاء والتجديد والاستصلاح حسبما يراه بعد إجالة نظره وتحكيم ثاقب فكرة ، فأحضر الشيخ البرماوي الرجال القادرين على العمل والثيران المدربة على الجرف ، ومؤن البناء المتقنة وآلات العمل المحكمة والأحجار المتنوعة والحديد والبنائين والعمال والنجارين ، ثم حرث أرض هذه الرزقة ونظفها من الحشائش وأصلح شأنها حتى غدت صالحة للزرع ، وأتبع هذا بإنشائه بئر ماء وساقية ذات عين وجهين وقد ركب على فوهتها آلة من الخشب لرفع الماء منها ، كما أنشأ وجدد بجوار الساقية زاوية أعدها للصلوات الخمس ، وألحق بها ميضأة وحوضًا لسقى الدواب ، وقد بلغ جميع ما أنفقه الشيخ البرماوي في كل هذا ٣٧٢٦٨ نصفًا فضة عددية ديوانية ، وبهذا أصبح للشيخ البرماوي حتى الانتفاع بالرزقة زرعًا ومزارعة وإدارة وإجارة لمدة ثلاثة عشر عقداً كل عقد منها ثلاث سنوات ابتداءً من المحرم سنة ١١٥٤ هـ الخراجية/ مارس ١٧٤١ م ، بأجرة قدرها

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٦٤١ ، ص ١٤٩ .

عن كل سنة تمضى ٢٥٠٠ نصف فضة طبقًا لمحاسبات شيخ الإسلام بديوان مصر العالي[١] ، وإذا كانت الصفقة الاستئجارية التي حصل عليها الشيخ البرماوي في رزقة وقف بلبك الخازندار قد بلغت مدتها ٣٩ سنة خراجية متوالية ؛ فإن هناك صفقات استئجارية أخرى قد بلغت مدتها ٩٠ سنة خراجية متوالية ، كهذه الرزقة الواقعة بأرض ولاية الجيزة الزراعية والتي يضمها وقف ماماي اليوسفي على مسجده بخط التمانة ، وقدرها ٢٥ فدانًا استأجرها لنفسه الشيخ زين الدين عبد المنعم الشبراخيتي الحنفي لمدة تسعين سنة خراجية متتالية بحجة شرعية صادرة من محكمة الباب المالي في ٥ من ربيع الأخر سنة ١١٧٣ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٧٥٩ م ، بأجرة حالة مقدمة قدرها عن كل سنة تمضى ألفًا نصف فضة[٢] .

الشيخ السادات يسترد أراضيه ويدير زراعتها : من الأمثلة التاريخية لقيام بعض العلماء بإدارة زراعاتهم بأنفسهم ؛ استرداد الشيخ السادات لأراضيه الزراعية في الجيزة والفيوم ، ثم قيامه بإدارة زراعتها بنفسه أو بأحد تلامذته ، فلقد كان تحت تصرف ونظر وإدارة الشيخ أبي الأنوار محمد السادات آل وفا كثير من الإقطاعات الزراعية ، منها رزقه منية رفيع الواقعة بولاية الجيزة ، وقد صدر فرمان ديواني مؤرخ بالثالث عشر من المحرم سنة ١١٨٩ هـ/ ١٥ مارس ١٧٧٥ م ، بطرد إبراهيم أغا القرضة وأولاده من هذه الرزقة ؛ لاستيلائه عليها بدون وجه شرعي ، وإعادتها إلى صاحبها الأصلي الشيخ محمد السادات[٣] ، أما رزقة الحاتميين بولاية الفيوم ، فقد بعث السادات برسالة إلى تلميذه بالفيوم الشيخ شمس الدين محمد المناوي يكلفه فيها بقياس وفصل حدودها وذلك في سنة ١٢١٢ هـ/ ١٧٩٩ م ، فقام تلميذه هذا بواجبه خير قيام ، ورد عليه برسالة مفصلة واضحة بيَّن فيها مسميات حدودها الأربعة ، وذكر أن مساحتها قد بلغت ٣١٩ فدانًا وكسوراً بعد أن ضم إليها غيط الطاق ورزقه

(١) المصدر ذاته : الديوان العالى ، سجل ١ ، مادة ٧٥ ، ص٤٠ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٦٩ ، مادة ١٤٢ ، ص ١١٨ .

(٣) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٧ ، فرمانات ديوانية ، ٢٧٨٤ تاريخ ، ولم تبين وثيقة هذا الخبر مساحة هذا الإقطاع .

الشيخ موسى الفشني ، وقد ختم الشيخ المناوب رسالته بذكر القاعدة التي بني عليها هذا القياس ، وهى أن الفدان ٤٠٠ قصبة والقصبة ٧ أذرع كاملة ، ثم أخبره بأنه صرف للقياسين أجرهم الذي بلغ ٦٠٠ نصف فضة من مال سنة ١٢١٢ هـ١٧٩٧/م[١] . ومما لا ريب فيه أن هذا النشاط الذي حققه علماء الأزهر في ميدان الزراعة كان عاملاً من عوامل ظهور الثراء على أحوال كثيرين منهم .

الشيخ القرافي يدير زراعة الحدائق والبساتين : كما كان لبعض العلماء نشاطات أخرى حول الزراعة حققت لهم الكثير من الغنى والثراء ؛ فمن هؤلاء الشيخ أبو زكريا يحيى القرافي المالكي قاضي محكمة السادة المالكية بالصالحية النجمية ، فقد كان في تصرفه وتحت يده أراضى حدائق وبساتين ببولاق بها آبار وسواقٍ قد ركب على فوهاتها آلات خشبية لرفع المياه منها ، وقد بلغ إيجارها عن سنة ٩٧٢ هـ/ ١٥٦٤ م الخراجية ٥٥ ديناراً ذهبيًا سلطانيًا جديداً[٢] .

العلماء يستثمرون التربية الحيوانية

كذلك كان للشيخ شمس الدين محمد الكلبي المالكي شيخ المحيا النبوي بالجامع الأزهر شركة أغنام عقدها مع الحاج معوض إبراهيم الشقيري الخولي في أول سنة ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م ، ليقوم بالرعي والتربية نظير تملكه لسدس بعض هذه الأغنام وسدس صرفها ، وقوام هذه الشركة ٩٩٠ رأسًا من الأغنام الضأن والشعاري الرتب ، والنتاج منها ١٠٤ من الغنم الشعاري حصة خاصة بالشيخ المحبي وباقي الرءوس وعددها ٨٨٦ من الضأن والشعاري شركة بين الطرفين وتفصيليًا ٧٣٢ رأسًا من الضأن و ١٥٤ رأسًا من الشماري ، حصة شيخ المحيا منها ٥/ ٦ الشركة وحصة الحاج معوض السدس الباقي ولكل منهما ثمر أغنام الشركة مثل ذلك ، وقد أقام شيخ المحيا محاسبة مع الحاج معوض سنة ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٣م ، راعى فيها ما تقاضاه من النقود سابقًا وثمن المراعي وأجر الرعاة وغير ذلك من

(١) المصدر ذاته : وثيقة ١٣ ، رسالة المناوى إلى شيخه السادات .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، مادة ٥٨٠ ، ص٢٠٤ .

التكاليف اللازمة ، فكانت جملة الباقي من ثمن صوف أغنام هذه الشركة ١٦٧٨١ نصفًا فضة استحق الحاج معوض منها ٢٧٩٨ نصفًا في سدس المبلغ الأصلي ، وللشركة ١٠٠ قرش دين لها على محمد الإيبالي ثمن صوف ، وقد اتفق الطرفان على قسمته بينهما مناصفة عند تحصيله[١] .

ويروي الجبرتي أن الشيخ عمر البابلي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠م ، لما ماتت زوجته لم تترك عصبًا فحاز ميراثها والتزم بحصة أرض زراعية في قرية دار البقر فاتسعت الدنيا عليه ، وسكن دارًا واسعة وأقتنى الجواري والخدم والأغنام والأبقار ثم استأجر أرضًا زراعية قريبه من حظائر أغنامه وأبقاره فزرعها برسيمًا كانت حيواناته تغدوا وتروح إليه كل يوم من أيام الربيع[٢] .

مما تقدم رأينا كيف دخل علماء الأزهر ميدان الزراعة ملتزمين ومستثمرين بالأجر ، ونُظَّارًا يقومون بتأجير أراضى النظارات الزراعية الموقوفة للزارعين ، كما رأينا كيف أدار هؤلاء للعلماء العمليات الزراعية بأنفسهم وكيف استصلحوا الأراضي الزراعية التي كانت بحاجة إلى الاستصلاح ، ولم يقتصر نشاط العلماء في ميدان الزراعة على إنتاج الحبوب والمحاصيل العامة ، بل تعدى كل هذا إلى ميدان الحدائق والبساتين ، كذلك وجدنا أن بعض العلماء ارتاد ميدان التربية الحيوانية .

ولقد كان التزام العلماء للأراضي الزراعية يشتمل على زمام قرى بأكملها أو مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الوجهين القبلي والبحري ، وقد بلغ ما دفعه بعضهم للدولة من أموال مقررة على التزامه مائتي ألف نصف فضة في العام الواحد بعد استبعاد ما يستحقه من إعفاء ضريبي امتاز به العلماء[٣] ، وهذا يدل على كثرة الدخول المالية التي حققها الالتزام لجماعة العلماء الملتزمين ؛ إلا أن نظارات العلماء على أراضي الأوقاف

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٩٨٥ ، ص٢٢٤ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٢٣ .

(٣) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، وثيقة ٨ ، فرمانات ديوانية ، ٢٧٨٤ تاريخ .

الزراعية كانت الطريق الأقرب الذي سلكه علماء الأزهر إلى الثراء حينما استثمروا هذه الأراضي بتأجيرها لغيرهم من أهل الزراعة ، وقد عرفنا مما مر ذكره من وثائق أن أدنى مبلغ تقاضاه أحد النظّار الأزهريين كأجر للأرض الزراعية الواقعة تحت تصرفه هو ١٤٠٠ نصف فضة في العام الواحد ، وأن أعلى مبلغ هو ١٤٠٠٠ نصف فضة .

ولم يكن نشاط العلماء في استثمار الأراضي الزراعية باستئجارها أقل من نشاطهم في استثمارها بالالتزام أو التأجير للغير ، فلقد كان استئجارهم لأراضى الزراعة بابًا من أبواب الثراء أيضًا طرقه هؤلاء العلماء وحقق لهم كثيراً من الدخول المالية ، وقد عرفنا مما مضى ذكره من وثائق أن أدنى مبلغ دفعه بعض علماء الأزهر في العام الواحد لاستئجار بعض الأراضي الزراعية هو ٤٠٠ نصف فضة ، وأن أعلى مبلغ هو ١٤٠٠٠ نصف فضة ، وتشير هذه الوثائق إلى أن نشاط هؤلاء العلماء في استثمار الأراضي الزراعية بالاستئجار قد انتشر في الوجهين البحري والقبلي على السواء ، ولقد كانت ميادين الزراعة الثلاثة الالتزام والتأجير والاستئجار بالإضافة إلى الإعفاءات المختلفة من كثير من الأموال المقررة ؛ سببًا في نجاح كثيرين من رجال الأزهر في الميدان المالي ، ووقوفهم على قدم المساواة مع كثيرين من أثرياء الأمراء والملتزمين ، بل إن بعضهم تفوق في ميدان الثراء ، وكذلك رأينا مما تقدم كيف أن بعض العلماء استثمر أمواله في تربية الحيوان بدخوله في شركة قوامها ٩٩٠ رأسًا من أغنام الضأن ، وأن ملكيته في هذه الشركة كانت تزيد على ٨٠٪ منها[١] .

العلماء في ميدان التجارة والماليات

ارتاد علماء الأزهر ميدان التجارة في صور مختلفة ، وكان لبعضهم دكاكين تجارية في قلب القاهرة واتسعت تجارات بعضهم حتى أصبحت على المستوى الدولي ؛ فالشيخ ناصر الدين محمد بن بدر الدين حسن بن أحمد اللقاني شيخ المالكية بالأزهر كان تاجراً ، له محل تجارى بالمدرسة الغورية بسوق الجملون ، ولم تبين الوثائق التي بين أيدينا أنواع البضائع

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٣١ ، ص٢٢٤ .

التي كان يتجرُ فيها الشيخ اللقاني ؛ لكنها قدمت لنا حقيقة تاريخية على الكيفية التي حصل بها الشيخ على هذا المحل التجاري ، فذكرت أنه اتفق مع الخواجة الكبيري الشرفي يحيي بن شهاب الدين أحمد التاجر بسوق الجملون ؛ على أن يتبرع بمبلغ قدره ٢٥٠ دينار مقابل تنازل الشرفي يحيي عن حقه في الإقامة والانتفاع بهذا المحل التجاري للشيخ اللقاني بعد إخلائه وتسليمه له ، وقد تم هذا الاتفاق أمام قاضي محكمة الباب الحالي في ١١ من رجب سنة ٩٥٤ هـ/ ٦ سبتمبر ١٥٤٧ م[(١)] ؛ بناء على فتوى أفتى بها الشيخ اللقاني نفسه بجواز شراء المنفعة والخلو وبيعها وتوريثها الشرعيين أو لبيت المال ، وقد استحسن فتواه هذه كثيرون من العلماء وعمل بها في المشرق والمغرب[(٢)] .

كما جاء في وثيقة مؤرخه بالخامس والعشرين من جمادى الأخرة سنه ٩٧٢ هـ/ ٦ فبراير ١٥٦٥م ، أن الشيخ محمد بن أحمد يسن على التلواني الأزهري كان تاجراً بسوق خان الخليلي بالقاهرة [(٣)] .

أما الشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين على فقد كانت تجارته البن اليمنى الذي كان يتلقى منه صفقات كبيرة عند وروده من الخارج ، ثم يبيعه لأصحاب المقاهي بالقاهرة ، وتحكى الوثيقة المؤرخة بالرابع عشر من المحرم ١٠٢٠ هـ / ٢٨ مارس١٦١١م ، أن هذا الشيخ باع للمعلم عبد الكريم بن ياسين بن السلام الشندويلي« القهوجي» - صاحب قهوة البوابين الواقعة بخط الحلية الطولوني - ست فردات بن خالص وزنها واحد وعشرون قنطاراً بثمن ٢٧٣ ديناراً ذهبًا جديداً شريفيًا خاقانيًا أحمر تام الوزن والعيار معاملة الديار المصرية في هذا التاريخ[(٤)] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠ ، ص ١٩٩ .

(٢) أحمد بن محمد الفيومى المالكى الأزهرى : رسالة فى حكم الخلوات ، مخطوطه تحت رقم ٢٣٨٣٨ب ، دار الكتب بالقاهرة ، ورقة ٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، ص٢٦٢ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، ص ٤٢٩ .

كذلك كان الشيخان مجد الدين أبو الفدا إسماعيل بن الشيخ عبد الحق السنباطي الشافعي وولده شباب الدين أحمد يتجران بالكتان الأصفر الخام، فتروي لنا الوثيقة المؤرخة من ربيع الأول سنة ١٠٢١ هـ/ مايو ١٦١٢ م، أن الحاج إبراهيم بن محمد الجماميزي الغيطاني وولده الحاج منصور اشتريا من الشيخين سالفي الذكر جميع الكتان الأصفر الذي بدأ صلاحه وقلع من أرضه زراعية سنة ١٠٢٠ هـ الخراجية/ ١٦١١ م[١].

أما الشيخ محمد بن أحمد المنوفي الشافعي المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ/ ١٦٣٤ م، فقد كان له باع طويل في ميدان التجارة وغدا ذا ثروة طائلة، وعندما رحل إلى مكة المكرمة واستقر بها عالما بين علمائها أجرى تجارته في ربوع الحرم، وكان ذا إيثار وبسطة إلا أن تجارته هذه لم يكتب لها الرواج هناك فغادر الحرم قاصداً سلطان الدولة العثمانية مراداً الرابع؛ لينعم عليه بالوظائف وقد وفق في مسعاه هذا[٢]، كذلك كان الشيخ على المحلى الشافعي مفتي الغربية المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ/ ١٦٧٩ م، تاجراً ناجحًا في تجارته حتى أصبح من الأثرياء الذين يشار إليهم بالبنان، ومع ذلك فقد كان مرجعًا للناس في أمر دينهم ودنياهم انتهت إليه رئاسة العلماء الشافعيين في إقليم الغربية، ويعلق الشيخ المحبي على منهج الشيخ المحلى بالاستحسان؛ ذاكراً أنه من صميم الشرع مستدلاً بأحاديث الحث على الكسب والعمل[٣]، كما كان للشيخ الرياض حسين المحلى الشافعي المتوفى سنة ١١٧٠ هـ/ ١٧٥٦م، دكان بجوار الجامع الأزهر، يبيع فيه الكتب وتقاويم الصلاة بعد أن يعدها ونسخها بنفسه مع محافظته على عمله في ميدان التعليم[٤]، كذلك كان للشيخ الرياض أحمد السنبلاوي الشافعي دكان بسوق الكتبيين، يبيع فيه الكتب بمختلف أنواعها مع محافظته على إلقاء درسه بالجامع الأزهر بعد ظهر كل يوم[٥]، كما كان الشيخ حسن

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية، سجل ٤٨٤، ص٣٠٥.

(٢) محمد المحبى : خلاصة الأثر، ج٣، ص ٣٥٩ - ٣٦١.

(٣) المصدر ذاته : ص٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) الجبرتى : عجائب الآثار، ج١، ص٢٢٤.

(٥) المصدر ذاته : ص٢٨٧.

الجبرتي المفتي الحنفي يعمل في ميدان التجارة ؛ بيعًا وشراءً ومشاركةً ومضاربةً ومقايضةً[١] .

فمما تقدم رأينا أن العلماء ارتادوا ميادين التجارة من أرحب طرقها فقد كان لهم محلاتهم التجارية في الغورية وخان الخليلي بالقاهرة ، كما أن بعضهم اتجر في صفات كبيرة من البن كان يستوردها من بلاد اليمن ، واتجر بعضهم في صفقات كبيرة من الكتان الأصفر ، كذلك امتدت تجار بعض العلماء إلى مكة قلب جزيرة العرب ، ومن الطبيعي أن يكون الاتجار في كتب العلوم من الميادين التي أظهر فيها بعض العلماء نشاطًا ملموسًا حتى أصبح لبعضهم مكتبات زاخرة بالكتب ، يقصدها طلبة العلم والعلماء وكان بعضها بجوار الجامع الأزهر ، وبعضها في سوق الكُتبيين بالقاهرة ، وتعتبر تجارات الجبرتي وشركاته ومضارباته ومقايضاته أعظم دليل على اعتماد رجل العلم في حياته على الكسب والعمل ؛ وإذا كان بعض العلماء قد اقتصروا على الموارد المالية التي كانوا يحصلون عليها من الوظائف والعلوفات ، فإن كثيرين منهم ارتفعت بهم هممهم إلى الخوض في آفاق واسعة من الميادين العملية ومنها ميادين التجارة .

العلماء في ميدان ملكيات العقارات

لقد انتشرت المنازل والقصور التي امتلكها علماء الأزهر في أنحاء القاهرة وضواحيها ؛ كالجيزة وبولاق ، بل إن بعض العلماء الأزهر في القرن العاشر الهجري كان يمتلك بعض الدُّور في دمشق[٢] ، وسنعرف فيما سيأتي من أمثلة تاريخية أن بعض العلماء ملك في القاهرة دارًا واحدة ، وأن بعضهم ملك بها ثلاثة أو بعضهم ملك بها خمسة ، بل إن بعض العلماء ملك في القاهرة أربعين قصرًا في مكان واحد[٣] ، والظاهرة التي ينبغي التنويه بها هي أن بعض كبار العلماء كانوا يمتلكون كثيرًا من المنازل والقصور في الأزبكية ، وهو يومئذ

(١) المصدر ذاته : ص٣٩٤ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢ ، مادة ١٦١٠ ، ص٣٥١ .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢١٨ .

موطن لعلية القوم كما أحاط كثيرون من العلماء القانطين بالأزبكية وجزيرة الروضة منازلهم وقصورهم بالحدائق المثمرة الغناء[١] ، وهناك أدلة ظلت تشير إلى كثرة ملكيات العلماء وعراقتها في القاهرة ، وهي أن بعض دروب القاهرة وعطفاتها سميت بأسماء العلماء ، كدرب الشيخ عبد الحق السنباطي بخط الأزبكية ، ودرب الشيخ بدر الدين القرافي القاضي بخط الجمالية ، وعطفه الشيخ ناصر الدين اللقاني بالقرب من درب الأتراك[٢] ، وقد اشتهرت بيوت كثيرين من العلماء بالكرم واستقبال الواردين عليها في الليل والنهار ، كذلك كانت بعض بيوته مدارس لطلبة العلم الوافدين والمصريين وأقر فيها نظام المجاورة ، ولم تكن ملكيات العلماء مقصورة على المنازل ، فقد دخل في ملكيات بعضهم الدكاكين والوكائل الرحبة التي كان يضم بعضها أكثر من ٢٠ قاعة ، كما دخل في ملكيات بعضهم قاعات كبيرة كانت تستغل للصناعات كقاعات الحرير كذلك امتلك بعضهم الطواحين الفارسية والحمامات[٣] ، وفيما يلي أمثلة لملكيات العلماء للعقارات :

- كان في ملكية العلامة الشيخ ناصر الدين اللقاني ، شيخ المالكية المتوفى بعد سنة ٩٥٤ هـ/ ١٥٤٧م ، دار مجاور لدار الشيخ شمس الدين محمد الكلبي شيخ المحبي في عطفه متفرعة من درب الأتراك ، سميت بعطفة الشيخ ناصر الدين اللقاني[٤] .

- كان في ملكية الشيخ شمس الدين أحمد بن بدر الدين أبي السعود المدرس بالمدرسة المؤيدية بالقاهرة جميع دار أبي السعود بخط القبابية بدمشق ، وجميع قاعة الجلوس المجاورة لهذه الدار التي كانت معدة لجلوس قاضي القضاة ابن فرفور بدمشق ، وقد آل هذان العقاران إلى الشيخ شمس الدين مع ما آل إليه من بساتين وحقول عن طريق

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٩ ، مادة ٧٢٩ ، ص١٤٦ ، ومحفظة رقم ١٦٠ دشت ، وقف الشيخ أبي الإسعاد ، ص٣٤١ ـ ٣٤٦ . .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، المادتان ٣٢٨ ، ٣٩٥ ، ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، ص١٢١ .

(٤) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، المادتان ٣٢٨ ، ٣٩٥ ، ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

الشراء والميراث من والده ، ثم المخارجة الشرعية التي تمت بينه وبين زوج أبيه في جميع تركته بمحكمة الباب العالي في ١٢ من شعبان سنة ٩٥٩ هـ/ ١٢ أغسطس ١٥٥٢ م[١] .

- كان في ملكية الشيخ نور الدين أبي الحسن على بن شهاب الدين أحمد الأنصاري القرافي الشافعي الدار المشتملة على أروقة ، وقاعات وبستان به نخيل وسدر ورمان ، وغير ذلك من أشجار الفاكهة وفي البستان بئر ماء معين ، وحول جهاته الأربع سياج محكم ، وهذه الدار وبستانها واقعة بجزيرة الروضة بالقاهرة ، وقد حصل الشيخ القرافي على حكم بوقفها أمام محكمة الباب العالي في ٢ من جمادى الأولى سنة ٩٦٩هـ/ ١٧ يناير ١٥٦١م[٢] ، كما كان للشيخ خير الدين محمد بن زكي يوسف المالكي دار بخطه المقسم المبارك خارج باب القنطرة بمر الشيخ الركراكي آل إليه بالشراء في ١٤ من رجب سنة ٩٧٢ هـ / ٢٤ فبراير ١٥٦٥ م[٣] .

- كان للشيخ شمس الدين محمد المنحدر من سلالة دحية الكلبي- صاحب الرسول - والشيخ المحبي بالأزهر الشريف دار بدرب الأتراك بخط الأزهر ، ضم إليها أرض فضاء بعد أن اشتراها من الشيخ تقي الدين الدمنهوري بثلاثة آلاف وخمسمائة نصف فضة سلطانية جديدة في ٣ ذي القعدة ١٠٣٥ هـ/ ٢٧ يوليو١٦٢٦م[٤] .

- كان في ملكية الشيخ أبي الإسعاد السادات ثلاثة بيوت فخمة ؛ أحدهما سكنه بخط الجماميزي المطل على بركة الفيل ، والثاني بمصر القديمة ، والثالث بالأزبكية ، وقد حصل الشيخ أبو الإسعاد السادات على حكم من محكمة الباب العالي بوقف بيوته الثلاثة بمشتملاتها ومكتبته في ٢٥ من شوال سنة ١٠٤٣ هـ / ٢٣ إبريل ١٦٣٤ م[٥] .

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١٢ ، مادة ١٦١٠ ، ص٣٥١ .
(٢) المصدر ذاته : سجل ١٩ ، مادة ٧٢٩ ، ص١٤٦ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ٩١٨ ، ص٣٢٧ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ١٠٨ ، المادتان ٣٣٨ ، ٣٩٥ ، ص ١١٨ ، ١٢٠ .
(٥) المصدر ذاته : محفظة رقم ١٦٠ دشت ، وقف الشيخ أبي الإسعاد السادات ، ص٣٤١ ـ ٣٤٦ .

- كان الشيخ شمس الدين محمد بن ناصر الدين الساmولي العدل بمحكمة الباب العالي ، يملك داراً بخط الأزبكية في درب الشيخ عبد الحق السنباطي ، وقد قام الشيخ السامولى ببنائه وتنظيمه كما في علية القوم التي انتشرت يومئذ في الأزبكية ، وألحق به بستانًا عظيمًا واستصدر من محكمة الباب العالي بالقاهرة حكمًا بملكيته لهذه الدار في شهر المحرم سنة ١٠٥٣ هـ/ مارس ١٦٤٣م[١] .

- كان في ملكية الشيخ شمس الدين محمد بن على اللقاني المالكي منزل بخطة حوش المغاربة بالقرب من الجامع الأزهر به غرفات وقاعات قد فرشت بالبلاط الكردان ، وبه منافذ عليها شبابيك ومشربيات وبه أماكن داخلية مكشوفة لإدخال الشمس والهواء ، وبه خزائن وحواصل وبيوت للخلاء ، وقد حصل الشيخ اللقاني على حكم بوقف هذا البيت أمام محكمة الباب العالي في ٨ جمادى الآخرة سنة ١١٢١ هـ/ ١٤ أغسطس ١٧٠٩م[٢] .

- كان للشيخ علم الدين سليمان بن الشيخ داود البسيوني-الشهير بالنقيب المالكي - درا بداخل درب الحلقة بخط الجامع الأزهر قريبًا من مطبخ الشوربة بالأزهر ؛ آل إليه عن طريق الشراء الذي تم عقده في ١٨ من جمادى الأولى سنة ١١٦٩ هـ/ ١٩ فبراير ١٧٥٦م[٣] .

- كان في ملكية الشيخ عبد الله الشبراوي الشافعي- شيخ الجامع الأزهر- نصف الوكالة الواقعة بالكفر الجديد بمصر المحروسة ؛ المشتملة على ثلاث وعشرين قاعة وعلى عدد المرافق والمنافع والمخازن ، وقد آل إليه هذا النصف بالشراء الذي تم عقده أمام محكمة الباب العالي في ١٩ من شهر رجب سنة ١١٦٩ هـ١٩/ إبريل ١٧٥٦ م ، بعد أن دفع البائع ثمنًا قدره واحد وثلاثون دينار ذهبًا[٤] ، كما بنى لنفسه داراً عظيمة على بركة الأزبكية بالقرب

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ، ص٦ ، ٧ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ ، ص١٤١ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ٥٢٠ ، مادة ٨٧٠ ، ص٤١٢ .
(٤) المصدر ذاته : مادة ٩٥٩ ، ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

من الرويعي[١] ، كذلك كان في ملكية الشيخ على بن جبريل منزل في خط الأزبكية ، اتخذه سكنًا له قد آل إليه هدية من الأمير حسن بن رضوان سنة ١١٦٩ هـ/ ١٧٥٥م[٢] ، كما كان للشيخ المفوه يوسف بن عبد الوهاب الدلجي المتوفى ، سنة ١١٧١ هـ/ ١٧٥٧ م منزل على النيل ببولاق ، وكان يستقبل فيه أهل الأدب واللطافة والظرف[٣] ، كذلك بنى الشيخ عامر بن عبد الله الشهراوي الشافعي سنة ١١٧١ هـ/ ١٧٥٧ م ، داراً عظيمة مطلة على بركة الأزبكية ومواجهة لدار أبيه الشيخ عبد الله ، وأنفق في بنائها أموالاً كبيرة وجعلها مأوى للكرم ، فكان يذبح كل يوم رأسين من الضأن السمان ؛ ليأكل منها كل من ولج داره ضيفًا وابن سبيل[٤] .

- كان للشيخ تاج الدين محمود الحنفي المتوفى سنة ١١٧٢ هـ/ ١٧٥٨م ، دار بالقرب من جامع أزبك بخط الصليبة ، وكان هذا الشيخ في مجتمعه معدوداً من طبقة الأثرياء ، كما كان ذا كرم مفرط وحياء وسعة صدر ، يجيز الوافدين فيه الشعر والمال قد اتخذ في بيته كتخدا وخازندا وحاجبًا كنظام الأمراء في دورهم ، كما اتخذ لنفسه داراً واسعة أربعين قصراً وضع في كل قصر جاريه[٥] .

- كان في ملكية الشيخ محمد الحفني منزلان أحدهما بشارع الأزهر ، والثاني المنزل الجديد الأنور الأقمر الذي أهداه إليه الأمير عبد الرحمن كتخدا ، ونزل فيه بأهله في أول المحرم سنة ١١٧٣ هـ / ٢٤ أغسطس ١٧٥٩ م[٦] ، وكان بيت الحفني يستقبل الواردين عليه ليلاً ونهاراً ، ويجتمع على مائدته كل يوم ما بين الخمسين والستين إنسانًا كما بلغ استهلاك بيته هذا من الخبز نحو الإردب من القمح كل يوم ؛ لهذا كانت طاحونة بيته دائمة الدوران

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢١٤ .
(٢) عبدالله الإدكاوي : ديوان بضاعة الأريب ، ورقة ٥٢ .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٢٣ .
(٤) المصدر ذاته : ص٢١٤ .
(٥) المصدر ذاته : ص ٢١٨ .
(٦) عبدالله الإدكاوي : ديوان بضاعة الأريب ، ورقة ١٤٦ .

وكان دق البن وصنع الشراب لا يتوقفان في بيته طوال النهار وزلفًا من الليل[١] ،أما الشيخ شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد أبي السعود الجارحي الشافعي المتوفى سنة ١١٧٩ هـ/ ١٧٦٥ م ، فقد كن في ملكيته دار في خط باب الحديد أحد أبواب القاهرة قد اتخذه لنفسه سكنًا[٢] .

- كان في ملكية وتصرف وانتفاع الشيخ عبد الرءوف السجيني الشافعي شيخ مشايخ الجامع الأزهر اثنا عشر عقاراً بالقاهرة هي : القصر الكبير الواقع بخط الجمالية داخل قصر الشوق الذي قام بإنشاء عمائره على أرض في ملكه ، وأخرى في تصرفه بإيجار طويل الأمد ، البيت الكبير الواقع بخط الجمالية داخل قصر الشوق بمعطفة زقاق لطفي ، وقد قام بإنشاء عمائره على أرض موقوفة كان يتصرف فيها بإيجار طويل الأمد ، الأرض الفضاء الواقعة بخط الجمالية داخل قصر الشوق المحاطة بسور أنشأه الشيخ السجيني ، الدار الكبيرة الواقعة في خط الجمالية بدرس القاضي بدر الدين القرافي ، وقد أنشأها الشيخ السجيني وبناها على أرض بعضها داخل في ملكيته وبعضها آل إليه عن طريق التأجر الطويل الأمد أربعة عشر سهمًا من الدار التي يسكنها بخط الجمالية ، والباقي ملك لوالده وعمه أربعة عشر سهمًا من دكان والنصف من ثلاثة دكاكين متجاورة بباب الشعرية ، تسعة أجزاء من طاحون كاملة الآلات والإدارة ومثلها من الأرض المقامة عليها بالحسينية جميع قاعة الحرير بخط الجامع الأزهر ، التي كان يتصرف فيها بالتأجر الطويل[٣] ، الدار الواقع بربع النحاس بخط الجامع الأزهر ، وهو طبقتان عدة طبقات ومخازن بربع النحاس ، دكانان بمقعد خط السوقتين ، وقد استصدر الشيخ السجيني حكمًا بوقف هذه العقارات مع ما وقفة من مرتبات كان يستحقها من عدة جهات أمام محكمة الباب العالي في ١١ من شهر ذي الحجة سنة ١١٧٩ هـ/ ٢٠ مايو ١٧٦٦م[٤] .

---

(١) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٩٢ .

(٢) المصدر ذاته : ص ٢٦٩ .

(٣) أدنى مدة الإيجار القديم ٣٣ عامًا وأقصاها ٩٩ عامًا .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٦٥ ، ص٣٩٤ - ٣٩٨ .

- كان في ملكية الشيخ زين الدين عبد المنعم بن محمد الشبراخيتي الحنفي بناء المكان الواقع في خط البانسية القريب من باب سر جامع المارداني بالقاهرة ، وقد جدد هذا البناء وعمرة فوق أرض ملك منافعها بإيجار طويل الأجل ، وقد اشتمل هذا البناء على منارة وغرف وأروقة ومقاعد وخزائن ومساكن خاصة بالنساء وطبقات علوية وفناء واسع وبيوت خلاء وحمام ، كما زود الشيخ الشبراخيتي نوافذه بالخشب الخرط الساتر ، وتمكن في غرة ذي القعدة سنة ١١٨٠هـ/ ٣١ مارس ١٧٦٧م ، من الحصول على حكم بوقف هذه الدار وغيرها أمام محكمة الباب العالي بالقاهرة[١] ، كذلك كان للشيخ حسن بن نور الدين الحنفي الأزهري المقدسي ، مفتي المادة الحنفية بالجامع الأزهر ، منزلان أحدهما يقع قريباً من الجامع الأزهر ، والثاني بناه مساعدة بعض الأمراء بناءً فخماً نفسياً على شاطئ الأزبكية[٢] ، وكانت الأزبكية- وقتذاك- موطن علية القوم وكبارهم ، كذلك كان للفقيه المحدث على بن موسى بن أبي الوفا الأزهري المتوفى سنة ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢م ، منزل بالقرب من المشهد الحسيني ، وقد جعله مورداً للآهلين ومحطًا للرجال الوافدين[٣] .

- كان الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت بالأزهر المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، يملك ثلاثة بيوت كبيرة ؛ الأول بالصنادقية بدرب الأزهر ، والثاني بالأبزارية بشاطئ النيل ، والثالث تجاه جامع مرزة[٤] ، وكانت بيوت الجبرتي موئلاً ومقاماً لبعض طلبة العلم الوافدين من الخارج ، والمصرين الذين أحبوا تلقي العلوم الشرعية والرياضية عنه ، كما أشار الجبرتي المؤرخ إلى ملحوظة هامة في تاريخ والده ، وهى أن الأميرين عبد الرحمن كتخدا وإبراهيم كتخدا ألحا على والده ليقبل داراً واسعة يشتريانها أو يبنيانها له لكنه رفض ذلك[٥] .

(١) المصدر ذاته : سجل ٢٦٩ ، ص ١١٨ .
(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣١٤ .
(٣) المصدر ذاته : ص٣٧٥ .
(٤) أرشيف محكمة القسمة العسكرية : سجل ١٩٥ ، مادة ٢٤٢ ، ص٢١٦ ، الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٠ .
(٥) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٠ .

- كان للشيخ المحدث المفتي حسن الكفراوي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م ، بيتان أحدهما بحارة الشنواني اشتراه من ورثة الشيخ على الطحلاوي ، والثاني يقع على بركة جناق اتخذه سكنًا له[١] ، كذلك كان للشيخ محمد مرتضى الحسيني الزايدي الحفني المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠م ، خمسة بيوت فخمة أحدها بدرب الميضأة بالصليبة ، والثاني بسويقة اللالا تجاه جامع محرم أفندي ، والثالث بخان الصاغة ، والرابع بعطفة الغسال ، والخامس بجوار مشهد السيدة نفيسة ، وكانت هذه البيوت موطنًا لمجالسه العلمية لا ينقطع فيها إطعام الضيوف والوافدين من الآفاق البعيدة[٢] ، وعندما انتقل الشيخ عبد الجواد بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م ، من بلدته جرجا إلى القاهرة بأهله ، اشترى هناك منزلاً واسعًا بحارة كتامة التي أصبح يطلق عليها في عصر الجبرتي الحارة العينية ، وكان من أهل المآثر أكرم ضيوفه والوافدين عليه[٣] ، كما كان للشيخ أحمد بن يونس الخلقي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤م ، بيت يقع بين السيارج بالقاهرة اتخذه سكنًا له[٤] .

وقد آل إلى الشيخ على بن محمد الأشبولي الشافعي المتوفى سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م ، ثلاثة بيوت ورثتها عن والدة إحداها بحارة كتامة ، والثانية بقناطر السباع على شاطئ الخليج ، وكانت داراً عظيمة واسعة ، والثالثة بالجيزة على شاطئ النيل[٥] .

استثمارات العلماء للعقارات :كان ميدان هذه الاستثمار في الغالب عقارات الأوقاف ، وهو استثمار هدفه الأول رواج هذه الأوقاف والمصالح المرصدة عليها ، وقد انتفع العلماء النظار من هذه العقارات طبقًا لحجج وقفها ، وانتفع المستثمرون منهم لهذا الأوراق باستئجارها آماداً طويلة ، وبإقامة المنشآت فوقها أو ترميمها وإصلاحها ، ويمكننا إبراز هذا النشاط الذي حققه علماء الأزهر باستثمارهم عقارات الأوقاف في قسمين :

---

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٧٧ .
(٢) المصدر ذاته : ص١٨٢ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ .
(٣) المصدر ذاته : ص٢٠٠ .
(٤) المصدر ذاته : ص٢١٠ .
(٥) المصدر ذاته : ص٢٨٣ ، ٢٨٤ .

القسم الأول : استثمار العلماء النظار هذه العقارات الموقوفة استثماراً يدور أولاً وقبل كل شيء حول صالحها ، وذلك بتوضيحها وتعميرها أو بتأجيرها لمنتفعين يقومون بترميمها وتعميرها أو بتحصيل تبرع مالي ممن سينتفع بها لينفع في دعمها وتعميرها .

القسم الثاني : استثمار العلماء البعيدين عن النظارات لعقارات موقوفة ، إما باستجارها من أربابها مع دفع تبرع مالي ينفق في صالحها ، وإما باستجارها مع القيام بتعميرها ، وإما بالانتفاع بالسكن فيها مجانًا ؛ طبقًا للقرارات الصادرة من قاضي قضاة .

وفيما يلي مثلاً تاريخيًا لكل طريقة من هذه الطرق التي سلكها العلماء النظّار وغيرها ؛ لاستثمار هذه العقارات :

- فمن أمثلة قيام العلماء النظّار لتعمير وترميم العقارات الموقوفة ، العمارة والترميم اللذان أتمهما الشيخ نجم الدين الغيطي الشافعي الناظر على وقف محمد الخزانة الموازيني ، بعد أن اشترى لهما الآجر والأحجار والجبس والرخام والخشب والأبواب ، وقد سجل الشيخ الغيطي هذه الاتفاقات بمحكمة الباب العالي في ١٥ من شعبان سنة ٩٥٩ هـ/ ١٥ أغسطس ١٥٥٢ م[1] .

- ومن أمثلة قيام العلماء النظّار بتأجير عقارات الأوقاف لمنتفعين يقومون بترميمها وتعميرها ، تأجير الشيخ عرفان بن عبد الرحمن بن موسى المغربي- شيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر- القاعة الكبرى والقاعة الصغرى ، وما يتبعها من منافع ومرافق وحقوق ، وما معهما من البئر المعين والطبقة علوهما إلى على بن على الحسيني التتاني وبدر الدين ابن درويش ، وتقع هاتان القاعتان بالكعكيين بالقاهرة في وقف الشيخ عبد الرحمن المغربي القسطنطيني وهما تحت نظر وتصرف شيخ رواق المغاربة ، وقد حددت وثيقة التعاقد انتفاع المستأجرين لهذه الأماكن بالسكنى وصنع القهوة وتقديمها لطالبيها تقديمًا مطابقًا لتعاليم الشريعة ، كما أذن ناظر الموقف في الوثيقة للمستأجرين بالتعمير والترميم اللازمين في هاتين القاعتين ، ونص على أن مدة إيجارها سنة كاملة بأجرة قدرها عن كل يوم ينسلخ

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل ١٢ ، ص ٣١٩ .

نصفان من الفضة وقد أقر المستأجران بأنهما من ذوى الأموال ، وأنهما يستطيعان المضي في السداد ، كما دفعا مقدمًا دينارين من الذهب الجديد في ٢٧ من ربيع الآخر سنة ٩٧٢ هـ/ ١١ ديسمبر ١٥٦٤م[١] .

- ومن أمثلة الاستثمارات التي حققها العلماء لصالح أوقاف تحت نظارتهم ، بتحصيل تبرع من المنتفعين ، هذا التبرع الذي بلغ ١٥٠ دينارًا تقاضاها الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي الشافعي ، الناظر على وقف الشيخ بدر الدين المحلى من الخواجا ابن الفتح بن زين الدين شيخ طائفة التجار بخان الخليلي ؛ لصالح هذا الوقف نظير انتفاعه ببعض أماكنه وذلك في الثالث عشر من شهر رجب سنة ١٠١٣ هـ/ ٤ ديسمبر ١٦٠٤م[٢] .

- ومن أمثلة الاستثمارات التي انتفع بها العلماء البعيدين عن النظارات ، بعد إسهامهم في دعم العقارات الموقوفة بالتبرع المالي لصالحها وتعميرها وترميمها ، ما استأجره الشيخ فخر الدين عثمان الفتوحي الحنبلي قاضى محكمة الباب العالي من الأمير رجب أغا بن مصطفي بك الناظر الشرعي على وقف الملك الأشرف قنصوة الغوري ، فقد استأجر الشيخ الفتوحي عقارين بهذا الوقف أحدهما القاعة الواقعة بخط الوراقين ، وما اشتملت عليه من منافع ومرافق ولواحق وتوابع وحقوق والطبقة أعلاها ، وثانيهما الطبقة الواقعة بخط الفرانين المطلة على الشارع الأعظم وما اشتملت عليه من منافع وحقوق ؛ لينتفع بهما سكنًا وإسكانًا شرعيين لمدة خمسة عشر عامًا تبدأ من اليوم الحادي عشر من ربيع الأول سنة ١٠٣٥ هـ/ ١٠ ديسمبر ١٦٢٥م ، بأجرة قدرها سبعة وعشرون نصفًا يقوم بأدائها لناظر الوقف عن كل شهر هلالي يمضي ، وقد تبرع الشيخ عثمان القاضي لصالح هذا الوقف بمبلغ قدره من الفضة عشرة قروش تساوى ثلاثمائة نصف فضة ، وأذن له الناظر السالف الذكر بالتعمير والترميم اللازمين لهذين المكانين[٣] .

(١) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، ص٩٠ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٧ ، ص٢٥٣ .
(٣) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٨ ، ص١٠٠ ، ١٠١ .

وكما استثمر العلماء العقارات الموقوفة باستئجارها مع دفع تبرع لناظرة أوقافها ، فكذلك استثمروها استئجاراً مع القيام بالاتفاق على تعميرها وترميمها طبقًا لاتفاقات خاصة ؛ كالعقار الذي استأجره الشيخ محمد محفوظ بن يحيى المجلى القاضي الشافعي بمحكمة القسمة العربية بالقاهرة من قدوة الأمراء الأمير رضوان بك الفقاري أمير اللواء الشريف بمصر ، وقد وصفت الوثيقة التي رجعنا إليها العقار بأنه المتصدع الذي يحتاج إلى البناء والترميم المشتمل على رواقين وإسطبل ومرافق ومنافع وحقوق ، تابع لوقف الأمير رضوان الفقاري الواقع بخط البندقيين بالقاهرة داخل أرض شمس الدولة ، وقد استأجر الشيخ محفوظ هذا المقار لينتفع به سكنًا وإسكانًا ، ولينتفع بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية لمدة أربعة عقود وثلثي عقد وأحد عشر يومًا ، كل عقد منها قدره ثلاث سنوات بأجرة قدرها ثلاث وثلاثين وثلث نصف من الفلوس النحاس ، يدفعها المستأجر في نهاية كل شهر هلالي للمؤجر ، وقد أذن ناظر الوقف وصاحبه الأمير رضوان أمير اللواء الشريف للقاضي الشيخ المجلي بأن ينفق من ماله ما يقوم بعمارة هذا المقار وترميمه ، وللشيخ المجلي الحق في أن يستوفي لنفسه من أجره هذا المقار ، ومن وقف الأمير رضوان من الأموال ما يوازي إنفاقاته على هذا التعمير ، وقد قدرت لجنة شكلتها محكمة الباب العالي من مهندسي المساكن تكاليف هذا التعمير بعشرين ألف نصف فضة ، واعتمدت المحكمة أثمانها في الوثيقة والسجل المؤرخين بالخامس عشر من شعبان سنة ١٠٣٩/ ٢٨ مارس ١٦٣٠م[١] .

كذلك كان من حق العلماء استثمار بعض مقارات الوقف بالسكن فيها أو الانتفاع بها بدون مقابل ، وقد أعطاهم هذا الحق شيخ الإسلام قاضي قضاة مصر بقرارات كان يصدرها لهم متفقة مع الشروط الواردة في حجج الوقف الأصلية ، مثال ذلك السُكنى والانتفاع بالقاعة الكبرى في المدرسة الشافعية بالصالحية النجمية ، وبالرواق في الطبقة التي فوق إيوانها : لفخر العلماء صدر المدرسين عثمان الفتوحي القاضي الحنبلي بمحكمة الباب العالي ، والذي استصدر حكمًا من القاضي الحنفي بهذه المحكمة بطرد شيلق محمد

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، ص٣٠٠ .

مستحفظان منهما ، مقترنًا بالتنفيذ في ١٦ من صفر سنه ١٠٥٣ هـ/ ٤ مايو١٦٤٣م ، بناء ما قدمه من حجج ووثائق شرعية للمحكمة[١] .

ميادين استثمارات أخرى طرقها العلماء

لم تقتصر ميادين العلماء على ما سبق أن ذكرناه ، وإنما كانت لهم ميادين على أخرى أرشدتنا إلى كثير منها وثائق هذا العصر ومخطوطاته فمن أشهر هذه الميادين :

- قوارب الصيد : اشترى الشيخ أمين الدين محمد ابن الشيخ زين الدين أبي المكارم جابر السعودي الحنبلي ، من محمد بن ناصر بن عبد العزيز ، النصف من قارب الصيد الشركة وطوله من قاعة ثلاثة أذرع نجاري والنصف من مشتملاته ، وهى ساري وقربتان ومجدافان ، ومدراه ودفه كاملة الحدائد ، بثمن قدره ديناران سلطانيان جديدان ، ثم استأجر الحاج أحمد السنجيدي المالك للنصف الآخر من الشيخ أمين الدين حصته لمده سنة كاملة ، بأجرة قدرها عن كل شهر ثمانية أنصاف ابتداءً من الرابع عشر من شهر رجب سنة ٩٥١هـ/ ١١ أكتوبر ١٥٤٤م[٢] .

- المعديات والمراسي : كان في تصرف وإدارة الشيخ محمد بن وفا السادات السفن المعديات ومراسيها ، وكانت تنقل الناس من الدقي إلى الروضة وأثر النبي ، وما يقابل ذلك في شاطئ النيل الآخر ، كما كانت شواطئ الدقي وأثر النبي والروضة وجزيرة الذهب وقفًا وإقطاعًا لهذا الشيخ خصصت لمراسي سفنه على مسافات متفاوتة ؛ طبقًا لما جاء في الفرمان الديوان الصادر في٢٣ من ربيع الآخر سنه ١١٩٦هـ/ ٦ إبريل ١٧٨٢م ، تأسيسًا على فرمان سلطاني سبق صدوره[٣] .

- الحمامات : كان تحت تصرف ونظر الشيخين : عبد الرحمن أفندي البكري الصديقي مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية ، والشيخ محمد أفندي البكري الصديقي ،

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٧٥ ، ص١٥ .

(٢) المصدر ذاته : محكمة مصر القديمة ، سجل ٨٦ ، مادة ١١٧٣ ، ص١٦٦ .

(٣) المصدر ذاته : الديواني العالى ، سجل ٢ ، مادة ٣٥١ ، فرمانات ديوانية تركى ، ص٢٣٥ .

الحمام الواقع بخط الأزبكية المعروف بحمام الشيخ البكري المعد لدخول الرجال ثم دخول النساء ، المشتمل على مسطح وبيت أول وحارة وخلاوي ومغاطس ، ومواقد وبئر ساقيه ذات ماء معين مركب على فوهتها آلات لرفع المياه ، وكانت حصة الشيخ عبد الرحمن في ذلك كله الثلثين ، وحصة الشيخ محمد الثلث ، وقد أجر الشيخان هذا الحمام إلى الحاج سليمان ابن موسى بن منصور ؛ لينتفع بإدخال الرجال به ثم النساء كأمثاله من الحمامين ، وذلك لمده ثلاث سنوات متتاليات كل سنه منها ثلاثة عشر شهراً بأجرة قدرها ٢٦٠ نصفًا فضه عن كل شهر هلالي ويومين ونصف يوم ، أي بأجره يوميه قدرها ١٢ نصفًا من الفضة ، وقد أذن الشيخان للمستأجر بأن ينفق في ثمن الرصاص وسبك الأواني وإصلاحها ، وإصلاح الأنابيب والقصبات والرخام وتعمير الساقية وآلاتها ، وفي كل ما تدعو إليه ضرورة إدارة هذا الحمام وعمارته ، وللمستأجر حق استقطاع ما سينفقه من نصف أجرة اليوم للحمام ، وهو ستة أنصاف فضة وعليه أن يقدم لناظري الوقف كل يوم الستة الأنصاف الفضة الباقية ، كما تعهد المستأجر بأن يقوم بإجراء مياه الساقية لمصالح بيتي الشيخين المؤجرين بقدر الكفاية حسبما اتفقا معه عليه ، وتعهد الشيخان بأن لا يطالبا المستأجر بأجره خلال شهر رمضان في كل سنة من المدة المنصوص عليها في عقد الاتفاق ، والتي أولها غرة صفر سنة ١٠٥٣هـ/ ١٩ إبريل ١٦٤٣م[1] .

- الطواحن : كذلك كان في ملكية الشيخ عبد الرءوف السجيني شيخ الجامع الأزهر ، تسعة أجزاء الطاحونة الفارسية الكاملة العدد والآلات المدارة الواقعة بخط الحسينية خارج باب الفتوح بالقاهرة ، المشتملة على أحجار وقاعدة وعجل ومدار دواب وسطح وتأبوت خشبي ، وما يتبعها من أراضٍ ودواب ومنافع ومرافق وحقوق ، وقد وقف الشيخ السجيني حصته في هذه الطاحونة مع ما وقف في ١١ من ذي الحجة ١١٧٩هـ/ ٢٠ مايو ١٧٦٦م[2] .

---

(١) المصدر ذاته : محكمة الباب العالي ، سجل ١٢١ ، مادة ٥٤ ، ص١٢ .

(٢) المصدر ذاته : سجل ٢٦٥ ، مادة ٥١٨ ، ص ٣٩٨ .

- الحياكة : روى الجبرتي أن الشيخ أبا الإتقان مصطفي شيخ الرياضيين في عصره المتوفى سنه ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م ، كان يمارس صناعه حياكة الملابس ، وبعد أن ذكر الجبرتي عددا من أساتذته الأزهريين في علوم الرياضيات والفلك أعطانا صوره واضحة عن مهارته في الصناعتين ، فهو أستاذ الرياضيين ورئيس الحائكين في عصره تراه على رأس حلقتين إحداهما تضم مهرة الطلاب في الرياضيات ، والأخرى تضم مهرة صنّاع الملابس وحائكيها(١)

- نسخ الكتب : يعتبر نسخ الكتب العمل اليدوي الذي انتشر بين كثيرين من طبقات الأزهريين كمصدر من مصادر أرزاقهم ، اعتمد عليها الكثيرون منهم وتمكنوا بها من مواجهه حياتهم التعليمية بالأزهر والقيام بأعبائها ، ولقد حفلت المخطوطات العربية بذكر جمهرة كبير من هؤلاء النُساخ الأزهريين ، ويرجع الفضل في هذا التقليد الذي سار عليه هؤلاء النُساخ وهو كتابة أسمائهم ونعوتهم ، وتاريخ انتهاء النسخ في نهاية كل الكتاب كانوا يخطونه ، ونذكر منهم على سبيل المثال :

الشيخ عبد الله الزمروني الأزهري الذي أتم نسخ حاشية عبد الله اليزدي في البلاغة سنه ٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م(٢) ، والشيخ عبد الباقي القوصوني الذي أتم نسخ كتاب النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية للشيخ المؤرخ محمد بن أبي السرور البكري في ١٣ من ذي الحجة سنه ١٠٥٩ هـ/ ١٧ ديسمبر ١٦٤٩م(٣) ، والشيخ إبراهيم الفيومي المالكي الذي أتم نسخ كتاب منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة(٤) ، في علم المصطلح لشيخ الأزهر محمد بن عبد الله الخرشى المالكي ، في أواخر ذي القعدة سنة١٠٨٧هـ/ يناير ١٦٧٦م(٥) ،

(١) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) عبدالله بن شهاب الدين اليزدى : حاشية اليزدى على حاشية المولى نظام الدين عثمان على الشرح المختصر لسعد الدين التفتازانى على التلخيص للقزوينى ورقة ١٠٢ ، مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٥٧٤٨هـ ، مصطلح دار ٢٧٢/١ .

(٣) ابن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية ، مخطوطة سبق ذكرها ، ورقة ١٠٩ .

(٤) هى نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م .

(٥) محمد بن عبدالله الخرشى المالكى : منتهى الرغبة فى حل ألفاظ النخبة ، وهى نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلانى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٩ ، مصطلح تيمور ، حديث الدار ٣١٣ ، ص٤٦٥ . وقد توفى الخرشى فى سنة ١١٠١هـ/١٦٨٩م .

والشيخ أحمد ابن شيخ الأزهر إبراهيم بن محمد البرماوي الذي أتم نسخ حاشيه أبيه على شرح يحيى القرافي لمنظومة غراس صحيح لابن فرح الأشبيلي في علم المصطلح سنة ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م ، وقد أودعها مكتبه حارة الدناشرة بالأزهر تنفيذاً لوصية والده بوقفها على طلبه العلم الأزهريين[١] ، والشيخ محمد بن محمد الأزهري الذي أتم نسخ رسالة من تأليفه في أنواع الحديث سنه ١٠٦٢هـ/ ١٦٥١م[٢] ، وأتم نسخ تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين للشيخ منصور بن عيسى الأنصاري السمنودي سنه ١٠٩٢ هـ/ ١٦٨١م[٣] ، كما أتم نسخ كتاب الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية للشيخ زكي الدين منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري الشافعي السمنودي سنه ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م[٤] .

ومن العلماء الذين اتخذوا النسخ صناعه لهم ، الشيخ حسن بن سالم الدقدوسي الأزهري الذي فرغ من نسخ كتاب قضاء الوطر من نزهه النظر في توضيح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر ، لأبي الإمداد إبراهيم اللقاني في١٩ من شعبان سنه ١٠٩٥ هـ/ يوليو١٦٨٤م[٥] ، ومنهم الشيخ حسن بن على المدابغي الذي أتم نسخ ثبت الشيخ أحمد ابن أحمد بن إبراهيم العجمي الشافعي الأشعري الأزهري سنه ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م[٦] ، ومنهم الشيخ على بن موسى الخلفاوي الأزهري الشاذلي الذي أتم نسخ شرح قصيدة غرامي

(١) إبراهيم بن محمد البرماوى : حاشية على شرح يحيى القرافى على منظومة غرامى صحيح لابن فرح الأشبيلى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٤٦٦ مصطلح ، حديث الدار ٢١٧ ، ورقة ٤٠ .

(٢) محمد الأزهرى : رسالة فى أنواع الحديث ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ١١٢ مجاميع ، حديث الدار ، ورقة ٢٣ .

(٣) منصور بن عيسى السمنودى : تحفة الطالبين فى تجويد كتاب رب العالمين ، مخطوطة بمكتبة الأزهر ، تحت أرقام ١٢٠٢/٣٧٧٦١ ، قراءات الأزهر ٦٨/١ ، ورقة ٥٣ .

(٤) منصور السمنودى : الدرر المنظمة البهية فى حل ألفاظ المقدمة الجزرية ، مخطوطة بمكتبة الأزهر ، تحت أرقام ١٢٠٤/٣٧٧٦١٥ ، قراءات الأزهر ، ورقة ٢٢٩ .

(٥) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقانى : قضاء الوطر من نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ١٦م ، حديث الدار ٢٧٥ ، ورقة ٤٦٧ .

(٦) أحمد العجمى الشافعى : ثبت ابن العجمى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٨٠١ مجاميع ، حديث الدار ١٨٩ ، ورقة ٤١ .

صحيح للعلامة قاسم بن قطلو بغا في ١٠ من رمضان سنه ١١٤٥هـ / ٢٤ فبراير١٧٣٣م(١) ، ومنهم الشيخ عمر بن عمر البدراوي الأزهري الذي أتم نسخ كتاب جهد المقل للشيخ محمد المرعشي ساجقلي زاده في القراءات سنه ١١٥٢ هـ/ ١٧٣٩م(٢) ، ومنهم الشيخ محمد المصري الحنفي في المحرم سنه١١٥٣هـ /إبريل ١٧٤٠م(٣) ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن الصعيدي المالكي الذي أتم حاشيته على الفوائد الشنشورية للشيخ محمد بن سالم الحفني شيخ الأزهر في ٩ من ذي الحجة سنه ١١٦٨ هـ/ ١٥ سبتمبر١٧٥٥(٤) ، ومنهم الشيخ الإمام العلامة الفقيه الرياض الشيخ حسن المحلى الشافعي المتوفى سنه ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م ، كان يكتب مؤلفاته الرياضية ويبيعها لمن يرغب في شرائها من مكتبته التجارية التي أعدها لبيع الكتب في دكانه بجوار الجامع الأزهر(٥) ، ولما ابتدأ الشيخ الحفني شيخ الأزهر المتوفى سنه ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧م ، حياه الطلب اشترى دواة وأقلامًا وأوراقًا ، واشتغل بنسخ الكتب ، وظل يمارس هذه المهنة حتى أقبلت عليه الدنيا فتركها وتفرغ للعلوم والمعارف(٦) .

ومن أشهر العلماء الذين ضربوا بسهم وافر في هذا الميدان ، الشيخ عبد الله بن سلامه الإدكاوي المصري المتوفى سنه ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م ، ومن مؤلفاته التي نسخها بخطه الدر المنظم في الشعر الملتزم في مدح النبي ﷺ(٧) ، وعقد الدرر في أوزان الأبحر الستة

(١) قاسم بن قطلو أبغا : شرح قصيدة غرامى صحيح ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٦٨ مجاميع ، حديث الدار ٢٥١ ، ورقة ٣١ .

(٢) محمد ساجقلى زاده : جهد المقل ، مخطوطة بمكتبة الأزهر ، تحت أرقام ٤٤٨٨/٧٧ ، الأزهر ١/٧٥ ، ورقة ٢٩٢ .

(٣) محمد بن مصطفى الوانى : حاشية على درر الحكام وغرر الأحكام لملا خسرو ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٢٢٦١٢ب ، دار ٢٤٧/١ ، ورقة ٣٠٥ .

(٤) محمد الحفنى : حاشية على الفوائد الشنشوريه فى الفرائض ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٢٢٦٢٠ب ، دار ٢٦٤/١ ، ورقة ٤٦ .

(٥) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٢٢ .

(٦) المصدر ذاته : ص٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٧) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٣٥١٤ذ .

عشر[١] ، وديوان بضاعة الأريب من شعر الغريب[٢] ، ونسخ الشيخ الإدكاوي للشيخ على المولوي شيخ تكية المظفر الكتب التالية : تفسير غريب القران للعلامة عبد العزيز بن أحمد الديريني المتوفى سنه ٦٩٤هـ/ ١٢٦٥م ، وديواني أبي تمام المتوفى سنه ٢٣١هـ/ ٨٤٥م ، وكمال الإعلام بمثلث الكلام للعلامة جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنه ٦٧٢ هـ ،١٢٧٣م ، والمقامات الأدبية للعلامة بن محمد القاسم بن على الحريري المتوفى سنه٥١٦هـ/ ١١٢٢ م[٣] ، كما نسخ للأمير أحمد كتخدا صالح تفسير بعض آيات القران الكريم التي جمعها العلامة على الهندي من تفسير الخطيبى الشربينى ، وبعد أن انتهى الإدكاوي من نسخها وضع لها عنوانًا هو : «المنح الربانية في تفسير آيات الحكم العرفانية»[٤] ، كما نسخ الشيخ الإدكاوي لنفسه كثيراً من المؤلفات[٥] .

واتخذ الشيخ حسن الجبرتي شيخ رواق الجبرت من بعض دوره مدارس لتلامذته ، وأجاز بعضهم بالمجاورة فيها ، وكان من بين تلامذته هؤلاء من مارس صناعه النسخ ، كالشيخ محمد بن حسن البرلي الحفني الذي فرغ من كتابه مؤلف أستاذه «بلوغ الأمال في كيفية الاستقبال» ؛ أي استقبال القبلة ، في شعبان سنه ١١٨٦هـ/ نوفمبر١٧٧٢م[٦] .

ولم يكن الشيخ الحفناوى هو الوحيد من شيوخ الأزهر الذي عانى النسخ في مطلع حياته ، فهناك شيخ أخر للأزهر دخول ميدان نسخ الكتب ، وهو الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري المتوفى سنه ١١٩٢ هـ/ ١٧٧٨م ، فيما كتبه الدمنهوري بخطه االقصيدة البيقونية

---

(١) عبدالله الإدكاوى : ديوان بضاعة الأريب ، مخطوطة سبق ذكرها ، ورقة ١٤٢ .

(٢) مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج تحت رقم ٤٤ شعر .

(٣) الإدكاوى : ديوان بضاعة الأريب ، الورقات ٦٣ ـ ٦٨ .

(٤) المصدر ذاته : ورقة ٥٧ .

(٥) المصدر ذاته : الورقات ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٤ .

(٦) حسن الجبرتى : بلوغ الأمال فى كيفية الاستقبال ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٥٢٢١ب ، ورقة١ .

في المصطلح[١] ، وممن مارس صناعة نسخ الكتب الشيخ العلامة داود بن محمد القلعي الأزهري الذي فرغ من كتابة سند الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م[٢] .

زواج العلماء وتسريهم وبعض أحوالهم وعاداتهم

العقود والمهور في مجتمع العلماء

ما كان مجتمع علماء الأزهر وطلابه إلا صورة من المجتمع المصري بطبقاته الثلاث ، وهي طبقة الفقراء ، وطبقة متوسطي الدخل ، وطبقة الأغنياء ، وقد ظهر هذا واضحًا جليًا في المهور التي تقدموا بها لزوجاتهم ودرجات الأسر التي صاهروها ، وظهر أيضًا فيما أنفقوه في إعداد بيوت الزواج وإقامة الأفراح وما زودوا به أنفسهم من الإماء والسراري ، وقد بلغ أعلى مهر تقدم به عالم كما ورد في مجموعة الوثائق التي تحت أيدينا مائتي دينار من الذهب السليماني التام الوزن والعيار في سنة ٩٥٨هـ / ١٥٥١م[٣] ، وبلغ أقل مهر تقدم به عالم طبقًا لهذه الوثائق ثلاثة دنانير في سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م[٤] ،وبمقارنة بعض المهور التي دفعها أزهريون لزوجاتهم في أزمان مختلفة ببعض المهور التي دفعها رجال من فئات أخرى في مجتمعات مصر ؛ تبين أن المهور التي أصدق بها رجال الأزهر زوجاتهم كانت مهور بسيطة ومتوسطة وممتازة ، كمهور سائر طبقات هذا المجتمع ، وهي تتدرج من الأدنى إلى الأعلى بحساب النصف فضة كما يلي : ٤٥٠ ، ٨٠٠ ، ١٨٠٠ ، ٣٩٠٠ ، ٦٠٠٠ ، ١٦٥٠٠ ، ٢٠٠٠٠ ، بينما دفع بعض أمراء المماليك مهراً قدره ٢٥٠٠٠ نصف فضة ، ودفع بعض

---

(١) عمر بن محمد البيقوني الدمشقي : القصيدة البيقونية فى المصطلح ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة برقم ١٧٩ مصطلح ، حديث الدار ، ورقة ١ .

(٢) عبدالله الشبراوى : سند الشبراوى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ١١٢ مصطلح تيمور ، حديث الدار ٢٣٩ ، ص ١ ـ ٣ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ .

(٤) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ٥٨٠ ، ص٢٠٤ .

التجار مهراً قدره ١٨٠٠ نصف فضة ، ودفع بعض الجنود الجراكسة مهراً قدره ٩٠٠ نصف فضة ، ودفع بعض الأشراف مهراً قدره ٦٠٠ نصف فضة[1] .

ولقد كان شأن رجال الأزهر في مسائل زواجهم كشأن رجال هذا المجتمع الذي كانوا فيه ، فتزوج الأزهريون ثيبات وأبكاراً ، ومنهم من كان يعقد زواجه بنفسه أومن كان يعقده بوكيله ، ففي ٨ رجب سنة ١٠٥٣ هـ/ ٢١ سبتمبر١٦٤٣ م ، أقام شيخ الإسلام عبد الرحمن البكري الصديقي الشافعي- مفتي السلطنة بالديار المصرية- الشيخ عبد الجواد الجنبلاطي شيخ الإفتاء والتدريس بالجامع الأزهر وكيلاً عنه في عقد زواجه من مخطوبته البكر صالحة ابنة شيخ الإسلام أبي اللطف يحيى بن وفا[2] .

ويعتبر تحقيق رضا الزوجة وصدور إذن منها ورضا وليها شروطًا أساسية في الزواج من البكر والثيب على السواء ؛ لهذا لا نجد وثيقة زواج قد خلت منها ، وقد تزوج بعض الأزهريين من الثيبات بعد أن أقررن أمام القاضي بأنهن خاليات من الأزواج ومن العدة الشرعية محلفين اليمين الشرعية على ذلك ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة زواج الشيخ جمال الدين يوسف إبراهيم من جويدة بنت أحمد النويري المسجلة في ٦ من جمادى الآخرة ٩٧٢ هـ/ ١٨ يناير ١٥٦٥ م ، من أن المرأة جويدة أقرت أمام القاضي الشرعي بأنها خالية من العدة الشرعية ، كما أنها أدت اليمين الشرعية على ذلك[3] ،كما تزوج بعضهم من ثيبات أعطاهن الشرع حق الزواج بدون ولي لأهليتهن ، مثال ذلك وثيقة زواج الشيخ محمد أبي اليسر بن عبد الحافظ الهاروني الشافعي العدل بمحكمة الباب العالي من المرأة

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ ، مادة ٩٠٨ ، ص ٣١٨ ، وسجل ٢٥ ، مادة ١٦٢ ، ص٦٢ ، وسجل ١٠٨ ، مادة ٦٤ ، ص٢٢ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٩١٦ ، ص ٢٠٩ ، ومادة ٩٦٦ ، ، ص٢٢٠ ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥١٠ ، مادة ٥٧ ، ص١٦ ، ومادة ١٩٣ ، ص ٥٨ ، وسجل ٤٩٥ ، مادة ٨٥٦ ، ص٢١٢ ، وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية الوثيقة ١٦ ، أحكام الصالحية النجمية تحت رقم ٢٧٨٤ تاريخ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ٩٦٦ ، ص٢٢٠ .

(٣) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٩٦٦ ، ص٢٢٠ .

فاطمة المشهورة بنسيم ابنة حسين أفندي المسجلة في ١٤ رمضان ١٠٣٥ هـ / ٩ يونيو ١٦٢٦ م ، من أن المرأة فاطمة زوجت نفسها بنفسها لأهليتها[١] .

وكان السائد في الصداق أن يدفع معظمه للزوجة مقدمًا ، ويبقى الجزء الأقل منه مؤخر في ذمة الزوج تستحقه الزوجة بموت زوجها أو بفراقها منه بطلاق ؛ غير أن بعض الأزهريين دفعوا زوجاتهم صداقًا كاملاً ولم يؤخروا لهن شيئًا ، مثال ذلك الصداق الذي دفعه الشيخ الإمام جمال الدين يوسف لزوجته المرأة جويدة ابنة أحمد النويري وقدره ثلاثة دنانير دفعًا مقدمًا ولم يؤخر لها منه شيئًا ، وذلك في ٦ من جمادى الآخرة ٩٧٢ هـ/ ١٨ يناير ١٥٦٥ م[٢] ، وبعضهم دفع من الصداق مقدمًا أقل من المؤخر ، مثال ذلك الصداق الذي فرضه الشيخ تاج الدين بن شهاب الدين البولاقي لزوجته نعيمة ابنة شمس الدين محمد ، وقدره ٢٥ دينار من الذهب السلطاني دفع منه مقدمًا لوليها ١٠ دنانير وأجل لها ١٥ ديناراً ، وذلك في ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٧٢ هـ/ ١٩ نوفمبر ١٥٦٤ م[٣] ، وبعضهم جعل طرفي الصداق مقدمة ومؤخرة متساوين ، مثال ذلك الصداق الذي فرضه الشيخ يحيى بن إبراهيم الأنصاري لزوجته البكر جويرية ابنة أبي جعفر هرون العباسي وقدره ٢٠٠ دينار ، وأجل لها المائة الثانية كمؤخر صداق وذلك في ١٨ من شعبان ٩٨٥ هـ/ ٢١ أغسطس ١٥٥١ م[٤] ، وبعضهم جعل طرفي الصداق متساويين غير أنه دفع مقدم الصداق على جزءين ؛ فدفع الجزء الأول وهو الأكبر عند عقد القران ، ودفع الجزء الثاني وهو الأقل بعد عقد القران ، مثال ذلك الصداق الذي فرضه الشيخ شمس الدين أبو الفضل محمد بن وفا لزوجته البكر أم الحسن ابنة زين الدين وقدره ٦٠ ديناراً من الذهب السلطاني ، دفع منها دفعًا مقدمًا إلى وكيل الزوجة ٢٥ ديناراً عند عقد الزواج ودفع إليه ٥ دنانير بعد العقد وأجل

(١) المصدر ذاته : سجل ١٠ ، مادة ٦٩ ، ص٢٢ .
(٢) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ٥٨١ ، ص٢٠٤ .
(٣) المصدر ذاته ، وذات السجل ، مادة ١٦٢ ، ص٦٢ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ .

لها ٣٠ ديناراً ، وذلك في ١٧ من ذي الحجة سنة ٩٨٩هـ/ ١٢ يناير ١٥٨٢ م[١] ، وبعضهم جعل مقدم الصداق سبعة أمثال المؤخر منه ؛ غير أنه جزّء المقدم أجزاء ثلاثة : الجزء الأول ما دفعه قبل العقد ، والجزء الثاني ما دفعه في مجلس العقد ، والجزء الثالث ما نجم عليه بحكم قضائي بحيث يؤديه إلى زوجته في مدة لا تتجاوز العامين من تاريخ تسجيل عقد الزواج ؛ مثال ذلك الصداق الذي فرضه الشيخ زين الدين سالم بن نور الدين علي الدمنهوري لزوجته البكر زليخا وقدره ٧٠٠ ونصف من الفضة السلطانية ، وقد حدد الزوج المقدم من هذا الصداق بمبلغ ٦٠٠ نصف ثم دفع منها لولي الزوجة دفعًا فوريًا ٢٦٥ منصفًا ، كما دفع في مجلس عقد زواجه ١٣٥ نصفًا ، ونجم على نفسه ٢٠٠ نصف أمام القاضي لكي يؤديها إلى وكيل زوجته في مدة لا تتجاوز عشرين شهراً ، ابتداء من تاريخ عقد الزواج وهو ٧ شعبان سنة ٩٤٥ هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٥٣٨م[٢] .

أما مؤخر الصداق فقد جاء في معظم وثائق زواج الأزهريين وغيرهم أنه لا يحل للزوجة مؤخر صداقها إلا بموت زوجها أو فراقه بطلاق ، بينما كانت هناك وثائق أخرى لزواج الأزهريين تنص على تنجيم مؤخر الصداق في حياة الزوج بحيث يؤديه لزوجته على فترات من الزمن تتراوح بين عشر سنوات وثلاثين سنة ، فمثال المؤخر المنجم على عشر سنوات مؤخر الصداق الذي ألزم الشيخ زين الدين الدمنهوري إلزامًا قضائيًا في ٧ من شعبان ٩٤٥هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٥٣٨ م ، بدفعه لزوجته منجماً على عشر سنوات بحيث يدفع لها في نهاية كل سنة- ابتداءً من تاريخ الإلزام- عشرة أنصاف حتى يتم في نهاية هذه المدة مؤخر الصداق المستحق لزوجته وهو مائة نصف فضة[٣] ، ومثال المؤخر المنجم على عشرين سنة هذا المؤخر الذي تعهد الشيخ شهاب الدين أحمد أبو العباس المنشاوي الحنفي أمام القاضي في ٤ رمضان سنة ١٠٣٩ هـ/ ١٧ إبريل ١٦٣٠م ، بأن يؤديه لزوجته ليلى ابنة يوسف

---

(١) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، تحت رقم ٢٧٨٤ تاريخ ، الوثيقة ١٦ ، أحكام الصالحية النجمية .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالي ، سجل ٥ ، مادة ١٦١ ، ص ٤٨ .

(٣) المصدر ذاته ، وذات المحكمة والمادة السابقتين .

ومقداره عشرة قروش ، أداءً منجماً يبدأ من هذا التاريخ وينتهي بعد عشرين سنة[١] ، ومثال المؤخر المنجم في ثلاثين سنة مؤخر الصداق الذي تعهد الشيخ عبد الرحمن البكري مفتي السلطنة أمام القاضي يدفعه لزوجته صالحة الوفائية ، ومقداره مائة وخمسون قرشاً دفعاً منجماً يبدأ من تاريخ عقد الزواج في ٨ رجب سنة ١٠٥٣ هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٦٤٣ م ، وينتهي بعد ثلاثين سنة[٢] .

وتروي الوثائق أن بعض الأزهريين جزأ مؤخر الصداق لزوجته لجزءين ؛ الجزء الأول يحل للزوجة بموت زوجها أو فراقه بطلاق ، الجزء الثاني ينجم على الزوج لزوجته في حياته فمن أمثلة ذلك مؤخر الصداق الذي فرضه الشيخ تاج الدين بن شهاب الدين البولاقي على نفسه زوجته نعيمة بنت الشيخ شمس الدين محمد في ١٥ من ربيع الآخر سنة ٩٧٢هـ/ ١٩ نوفمبر ١٥٦٤ م ، وقدره خمسة عشر ديناراً من الذهب السلطاني يحل لزوجته منها عشرة دنانير بموت زوجها أو بفراقها بطلاق ، وينجم على الزوج في حياته الزوجية الخمسة دنانير الباقية ، بحيث يؤديها إليها في فترة تبدأ من تاريخ عقد الزواج السالف ذكره وتنتهي بعد ست سنوات[٣] .

كذلك تضمنت وثائق الزواج للأزهريين شروط الكسوة والإطعام ، ولم نر وثيقة علقت الطلاق على عدم تحقق شرط الكسوة والطعام ؛ بيد أن هناك بعض الوثائق ذكرت أنه يجب أن تكون الكسوة والإطعام طبقاً لمستوى الزوجة الاجتماعي ، وهناك وثائق أخرى نصت على كسوتي الشتاء والصيف ، بل وهناك وثائق تضمن شرط الكسوة فيما أن تكون كسوة الصيف من الحرير وغيره[٤] ، كما تضمنت بعض هذه الوثائق بدل الكسوة الشرعية النقدي ، وهو ما فرضه بعض الأزهريين على أنفسهم لزوجاتهم عند إجراء عقد الزواج بهن

(١) المصدر ذاته : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ٨٥٦ ، ص٢١٢ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ١٢١ ، مادة ١٦٦ ، ص٢٢٠ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ١٦٢ ، ص٦٢ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ١١ ، مادة ٧١٦ ، ص٢٧٥ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٣٥٣ ، ص٧٣ ، مادة ٦٥٣ ، ص١٥١ ، ومادة ٥٨١ ، ص٣٠٤ .

من نقود يدفعونها إليهن في نهاية كل شهر هلالي كبدل لكسوتهن الشرعية ، فمن أمثلة ذلك ما فرضه الشيخ جمال الدين بن إبراهيم يوسف بن إبراهيم على نفسه لزوجته جويدة ابنة أحمد النويري أمام القاضي ، وهو أن يدفع لها في ناهية كل شهر هلالي ستة أنصاف فضة سليمانية ابتداءً من تاريخ عقد الزواج ، وهو السادس من جمادى الآخرة ٩٧٢ هـ/ ٩ يناير ١٥٦٥ م ، نظير كسوتها الشرعية[١] ، ومنها ما فرضه الشيخ شمس الدين أبو الفضل محمد برهان الدين إبراهيم عن نفسه لزوجته أم الحسن ابنة زين الدين أمام القاضي ، وهو أن يدفع لها في نهاية كل شهر هلالي ثلاثين نصفا فضة مرادية ابتداءً من تاريخ عقد زواجه ، وهو ١٧ من ذي الحجة سنة ٩٨٩ هـ/ ١٢ يناير ١٥٨٢م نظير كسوتها الشرعية[٢] .

كذلك تضمنت وثائق الزواج للأزهرين شروطًا لسكن الزوجة له أوصاف مخصوصة ، وذكر في كثير من الوثائق وقوع الطلاق على عدم تحقيق شروط هذا السكن المخصوص ، ومن أمثلة ذلك : وثيقة زواج الشيخ الشرفي يحيى بن إبراهيم الأنصاري المؤرخة بالثامن عشر من شعبان سنة ٩٥٨هـ/ أغسطس ١٥٥١م ، والتي جاء فيها أن الزوج وافق على أن يسكن مع زوجته جويرية العباسية تحت رعاية أبيها في منزله الواقع بخط المراغة بالرواق العالي به ما دامت زوجته هذه في عصمته[٣] ، ومنها وثيقة زواج الشيخ الملا علي بن الملا إسماعيل العجمي الأزهري المجاور برواق العجم في الجامع الأزهر ، المؤرخة بأول شهر رجب سنة ١٠٥٣هـ/ ١٥ سبتمبر١٦٤٣م ، التي جاء فيها أن الملا على وافق على أنه إذا ما انتقل بها من مسكنها ، وثبت هذا بطريق شرعي ؛ فإن زوجته هذه تصبح طالقًا طلقه واحدة تملك بها نفسها ؛ نظير إعفاء زوجها من ربع قرش فقط من مؤخر صداقها[٤] .

---

(١) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ٥٨١ ، ص٢٠٤ .

(٢) وثائق دار الكتب بالقاهرة : أوراق تاريخية ، الوثيقة ١٦ ، أحكام الصالحية النجمية ، تحت رقم ٢٧٨٤ تاريخ .

(٣) المصدر ذاته .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ .

ولم يعلق طلاق بعض الزوجات من أزواجهن الأزهريين على عدم تحقق شروط سكن الزوجة الشرعي فحسب ، وإنما علق أيضًا على زواج الزوج من زوجة أخرى غير التي في عصمته ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة زواج الشيخ الشرفي يحيى ، وهو أنه وافق على عدم زواجه بزوجة أخرى غير زوجته جويرية العباسية ، وأنه متى تزوج عليها غيرها بغير مطلقته زينب ابنه القاضي عبد البر بن الشحنة فإن جويرية هذه تطلق منه طلقة واحدة تملك بها نفسها نظير إبراء زوجها من مؤخر صداقها جميعه ، وهو مائة دينار من الذهب السلطاني السليماني[1] ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في وثيقة زواج الملا على الأزهري ، وهو أنه وافق على أن لا يتزوج زوجة أخرى غيرها ، وأنه متى تزوج غيرها عليها تصبح طالقة طلقة واحدة تملك بها نفسها نظير إعفاء زوجها من ربع قرش فقط من مؤخر صداقها[2] .

كذلك تضمنت بعض وثائق زواج الأزهريين إسقاط شرط الكفاءة ، ولم يحدث هذا إلا عندما تكون الزوجة من طبقة الأشراف ، ولا يكون للزوج انتساب مؤكد إلى أصول شريفة ؛ عند ذلك يجب على قاضي الزواج أن ينص في وثيقته على أن الزوجة ووليها تنازلا عن حقهما في الكفاءة ، نجد مثالاً واضحًا في وثيقة زواج الشيخ الشرفي يحيي بن إبراهيم الأنصاري ، والتي نص فيها على أن زوجة الشيخ الشرفي جويرية وأباها أبا جعفر العباس تنازلا عن حقهما في الكفاءة[3] .

الطبقات التي صاهرها علماء الأزهر

وقعت معظم مصاهرات الأزهريين في طبقاتهم ، فكان الأزهري الراغب في الزواج يفضل مصاهرة العلماء على أية فئة أخرى ، وقد تقدم أمثلة لذلك[4] ، كما حدثت مصاهرات العلماء والأمراء في حالات غير مضطردة ، مثال ذلك زواج القاضي الشيخ أبي

---

(١) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٦٥٣ ، ص١٥١ .
(٢) المصدر ذاته : سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ٢٥ ، مادة ١٦٢ ، ص٦٢ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٦٥٣ ، ص١٥١ .

بكر بن الملكي بابنة الأمير قانصوة المعروف بأبي سنة أحد الأمراء المقدمين في شهر شوال سنة ٩٢٧هـ/ سبتمبر١٥٢١م[١] ، كذلك صاهر علماء الأزهر بعض العلماء العثمانيين الذين كانوا يشغلون بعض الوظائف الدينية في مصر مثال ذلك زواج الشيخ زين الدين جعفر بن إسماعيل الرومي[٢] «أي العثماني» الحنفي ، الإمام بمدرسة إسكندر باشا بالقاهرة بابنة الشيخ نور الدين على بن إسماعيل السفطي المالكي القاضي المصري ، وقد خلع الشيخ جعفر زوجته هذه أمام محكمة الباب العالي في ٢٦ من شعبان سنة ٩٧٠ هـ٢٠/ إبريل ١٥٦٣ م ، كذلك صاهر علماء الأزهر الأفندية في قلعة مصر ، مثال ذلك زواج الشيخ محمد أبي اليسر بن عبد الحافظ الشافعي بابنة حسين أفندى كاتب الخزانة العامرة في ٢٤ من رمضان سنة ١٠٣٥هـ/ ١٩ يونيو ١٦٢٦ م[٣] .

كما صاهر علماء الأزهر طبقة الأشراف في مصر ، مثال ذلك زواج الشيخ الشرفي يحيي بن إبراهيم الأنصاري بجويرية ابنه أبي جعفر هارون سليلة الخلفاء العباسيين مصر سنة ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م[٤] ، وزواج الشيخ عبد الرحمن البكري بصالحة ابنة الشيخ يحيي بن وفا سليلة البيت الوفائي بمصر سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣ م[٥] ، كذلك صاهر العلماء باقي فئات المجتمع الإسلامي بمصر كالتجار[٦] ، والمعلمين « رؤساء الحرف» ، وأمثلة ذلك كثيرة نعرض مثالا منها ما جاء بترجمة الشيخ حسن الكفراوي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م ، وفيها أن الشيخ الكفراوي أقبلت الدنيا عليه ، وأنه تزوج بابنة المعلم درع الجزار بالحسينية ، ثم أشار إلى أنه استفاد من زواجه هذا وسكناه في الحسينية ، إذ غدا زعيم أهل هذا الخط ، وهم أصحاب النجدة والفتوة والزعامة فكانوا جيشه الذي لا يخالف أمره به أخضع من تصدى له ولو كان أميراً حاكماً[٧] .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص٣٦٥ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ، مادة ٨٨٥ ، ص٣٢٣ .
(٣) المصدر ذاته : سجل ١٠٨ ، مادة ٦٤ ، ص٢٢ .
(٤) المصدر ذاته : سجل ١١ ، مادة ٧٩٦ ، ص٢٧٥ .
(٥) المصدر ذاته : سجل ١٢١ ، مادة ٩٦٦ ، ص٢٢٠ .
(٦) المصدر ذاته : سجل ٩٢ ، مادة ٢١٤ ، ص٤٣ .
(٧) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١٧٧ .

تعدد الزوجات والسراري عند العلماء

تشير وثائق الحكم العثماني في مصر إلى أن تعدد الزوجات كان منتشراً في مختلف الطبقات ، كما تشير إلى أن العلماء كانوا أقل هذه الطبقات حظًا في تعدد الزوجات ، كما كانوا أقلهم جريًا وراء الطلاق أو الخلع ؛ إلا أن بعض أثريائهم تزوجوا أكثر من واحدة ، ولم يكتفوا بهذا بل زودوا أنفسهم بالسراري والإماء ، وسنوضح هذه الحقيقة بما يلي من أمثلة :

- توفي الشيخ العلامة محمد القليني عن زوجتين ؛ زاهدة ورضا وأربعة أولاد من كل زوجة منهما ولدان ، وقد تقدمت كل زوجة لقبض نصيب أولادها من مستحقات زوجها في وقف النيروزي وقد كان ناظره وقتئذ الشيخ شهاب الدين أحمد الكلبي عن سنة ١٠٣٧- ١٠٣٨ هـ الخراجيتين/ ١٦٢٧- ١٦٢٨م[١] ، كما كان للشيخ محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي المتوفى في سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م ، من النسوة والسراري ومما حدث به الشيخ المنزلاوى عن بعض شيوخه أنه كان يحذره من كثرة الوطء ويقول له إنه يورث الفالج« أي الشلل»[٢] .

- كان الشيخ يوسف بن عبد الوهاب الدلجي المتوفى سنة ١١٧١ ه/ ١٧٥٧ م ، يقتني السراري والجواري بمنزله الواقع على شاطئ النيل ببولاق[٣] ، كما رُوي الجبرتي أن الشيخ الأديب تاج الدين محمد بن عبد المحسن الحنفي المتوفى في سنة ١١٧٢هـ ، اتخذ داراً واسعة فيها أربعون قصراً في كل قصر جارية قد رتب لكل منهن حاجتها ونظم لها شئونها[٤] ، كما كان للشيخ على بن موسى بن أبي وفا المتوفى سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م ، ثلاثة نسوة إحداهن مصرية ، والثانية شامية ، والثالثة تركية[٥] ، كذلك كان للشيخ حسن

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٩٥ ، مادة ١١ ، ص٤ ـ ٩ .
(٢) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٣ ، ص٤٨٢ ، ٤٨٨ .
(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٣٣ .
(٤) المصدر ذاته : ص ٢١٨ .
(٥) المصدر ذاته : ص٣٧٦ .

الجبرتي المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٦ م ، ثلاثة بيوت في القاهرة في كل بيت منها زوجة وسرايا وجوار ، وقد ترك عند وفاته زوجة حرة ، وهى خديجة ابنة عبد الله الجبرتي وزوجتين معتوقتين هما محبوبة ابنة عبد الله البيضاء وعائشة ابنة عبد الله السوداء ، وابنه عبد الرحمن المؤرخ المشهور ، ومات له في حياته أربعون ولداً ذكوراً وإناثاً[١] .

وكان الشيخ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠ م ، يحب زوجته حبًا عظيمًا ، ولما ماتت في سنة ١١٩٦ هـ/ ١٧٨٢ م ، حزن عليها حزنًا شديداً ودفنها عند مشهد السيدة رقية ولازم قبرها أياماً كثيرة يطعم الفقراء والمساكين حوله ، ثم اشترى أرضًا بجوار هذا المشهد وبنى عليها بيتًا أعده لسكن أمها ولإقامته به أحيانًا ، ورثا زوجته هذه بقصائد كثيرة تدل على ما كان يكنه لها في قلبه من عاطفة ووفاء ؛ ورغم كل هذا فقد كانت منازل الزبيدي تذخر بالإماء والسراري[٢] ، كذلك كان للشيخ على بن محمد الأشبولي الشافعي مدرس النظامية والآثار المتوفى سنة ١٢١١ هـ/ ١٧٩٦م ، عدة دُور بالقاهرة والجيزة ، وكان يتزوج الحسان من النساء ، ويسكنهن في تلك الدور ويتنقل من دار إلى دار[٣] .

العلماء والطلاق

كان العلماء أقل الناس طلاقًا ؛ ولا بأس أن نضرب مثلاً لوقوع أي طلاق في هذه الجماعة ، وإذا علمنا أن الشيخ أحمد بن زكريا الأنصاري الذي سنذكر واقعة طلاقه لم يطلب طلاق امرأته ، وإنما هي التي طلبت أمام القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي في ٦ ربيع الأول سنة ١١٠٩ هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٦٩٧ م ، أدركنا إلى أي مدى كان يحجم علماء هذا العصر عن الطلاق ؛ امتثالاً لما جاء في حديث النبي «أبغض الحلال عند الله

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٩٥ ، مادة ٢٤٢ ، ص٢١٦ .

(٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) المصدر ذاته : ص٢٨٣ ، ٢٨٤ .

الطلاق»[١] ، فقد طلبت زين التجار ابنة الخواجة منصور بن إسماعيل من زوجها الشيخ الأنصاري أمام القاضي المالكي بمحكمة الباب العالي أن يطلقها من عصمته طلقة واحدة أولى ؛ على أن تبرئ ذمته من جميع حقوقها ، وعلى أن تنفق على نفسها طيلة مدة حملها منه إلى حين وضعها ؛ إن كان ثمة حمل مستكن ، فأجابها زوجها الشيخ الأنصاري إلى ما طلبته ، وطلقها طلقة واحدة أولى ، نظير ما ذكر من إسقاطها لحقوقها الشرعية[٢] .

أفراح العلماء

كان للعلماء أفراح أقاموها عند زواجهم وعند ختان أبنائهم أو زوجاتهم ، وإذا كان هذا العصر اتسم بصبغة دينية جعلت أفراح الناس يكسوها الوقار والحشمة ؛ فإن أفراح العلماء كانت أكثر حشمة ووقاراً ، وفيما يلي لكل نوع من أفراح العلماء مثالان ؛ رُوي ابن إياس في تاريخه أنه في الرابع من محرم سنة ٩٢٦ هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٥١٩ ، ختن قاضي المالكي يحيي بن برهان الدين الدميري ولده ، وأقام له في ذلك اليوم حفلاً عظيماً فتحركت مسيرة من الجامع المؤيدى إلى مدرسة الصالحية انضم إليها أعيان الرؤساء والمباشرون والتجار والمشهورون من الناس والأعيان ، ولما وصلت إلى بيت قاض القضاة مدت الأسمطة الحافلة ، وحضرها من الأمراء جانم الحمزاوي وبعض العثمانيين الجراكسة ، وأوقد التجار الشموع على دكاكينهم احتفالاً بهذه المناسبة وكان هذا اليوم مشهوداً[٣] ، كما ختن أيضاً قاضي القضاة الحنبلي شهاب الدين الفتوحي المعروف بابن النجار أولاده في ٢٣ شعبان سنة ٩٢٦هـ/ ٧ أغسطس ١٥٢٠ م ، وأقام لهم حفلاً عظيماً تحركت مسيرة مشى فيها جماعة من الأعيان ، ولكنهما كانا أقل شأناً من حفل ومسيرة قاضي المالكية سالف الذكر[٤] .

---

(١) رواه الدار قطني بسنده إلى بن جبل رضى الله عنه ، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، ج٣ ، القاهرة ١٩٣٦م ، ص١٢٧ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، مادة ٢١٤ ، ص٤٣ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج٣ ، ص ٢٠٩ .

(٤) المصدر ذاته : ص٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وروي ابن أبي السرور البكري أن أباه أبا السرور البكري زوجه وأقام له في سنة ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٥م ، أفرحا بمنزله المطل على بركة الرطلى أحياه أرباب الملاهي والألعاب ، وأكثروا فيها من إيقاد الشموع وقد أقام والي مصر محمد باشا بمنزل الشيخ البكري ثلاثة أيام ؛ غمر خلالها بكرم هذا البيت كل من حضر هذه الأفراح وأقام أيامها ولا عجب فقد بلغت تكاليف هذه الأفراح ، كما يروي أبن أبي السرور ١٠٠٠٠ دينار[١] ، ولما أقام الشيخ بن على الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ/ ١٧٩١م ، فرحًا لزواج ابنه أقبل الناس عليه بالهدايا ، وبعث إليه إسماعيل باشا والى مصر بأموال كثيرة وألبس ابنه يوم زفافه فروة كما بعث إليه بالفرقة الموسيقية الحكومية ، وفرقة من السعاة والجاويشية الديوانية فأحيوا ليلة هذا الحفل إحياءً قل أن يحدث مثله[٢] .

علماء الأزهر- هيئتهم وملابسهم

لا بد أن تصاب التقاليد والعادات بتغيرات ولو في بعض مظاهرها بمضي فترات كبيرة من الزمن ، لهذا لم يكن عجبًا أن تظهر فروق غير جوهرية بين الزي الذي كان يرتديه علماء الأزهر المصريون وزي النبي ، ولقد نهض بعض العلماء في هذا الزمان حاملين دعوة مؤداها العودة إلى زي النبي ﷺ في صورها الأولى ، وذلك بتفتيشهم عن الأحاديث والأخبار الصحيحة المسندة التي تعطى وصفًا حقًا كاملاً لزي النبي ﷺ[٣] .

وقد قدمت لنا مصادر التاريخ في هذا العصر وثائق وحقائق كثيرة عن الملابس التي كان يرتديها علماء الأزهر ، وأمكننا أن نجمع منها صورًا واضحة ؛ فأما عمائم العلماء فكانت

---

(١) ابن أبى السرور : النزهة الزهية ، ورقة ٣١ .

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٤٧ .

(٣) من هؤلاء العلماء أبو العباس أحمد المقرى المالكى نزيل مصر المتوفى فى سنة ١٠٤١هـ/١٦٣١م ، الذى ألف حول هذا الموضوع كتابه أزهار الكمامة فى أخبار العمامة عن ملابس المخصوص بالأمراء والإمامة ، ومنهم مفتى الحرم الشيخ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمى المصرى الأزهرى المتوفى سنة ٩٧٣هـ/١٥٦٦م ، الذى ألف فى هذا الموضوع كتابه «در الغمام فى الطيلسان والعمامة» وقد ذكر فى مقدمته أن شعار العلماء الذى ورثه عن النبى ﷺ العذبة والعمامة .

تختلف أشكالها ومظاهرها فمنها الضخمة ومنها المدرجة ، وكانوا يطلقون عليها اسم العمائم العربية ومنها العمائم الصغيرة ذوات العذبات الصغيرة والمرخية ، وكانوا يطلقون عليها العمائم المكية ، وقد اتخذ العلماء بعمائمهم من نسيجي القطن والصوف ، وأما ألوان العمائم التي كانت سائدة فهي الأبيض والأسود والأحمر ؛ غير أن الأبيض كان أكثر شيوعاً وأكثر انتشاراً ، وكانت الملابس تتمثل في القمصان والقفاطين والجيب والفرجيات ، وكانت نسيجها القطن أو الصوف أو الكشمير الهندي أو الكشمير الفرنساوي ، وقد كان أثرياء العلماء يلبسون القفاطين الغالية المختلفة الألوان ، ويشدون عليها أحزمة ، ثم يرتدي فوقها الفرجيات أو الجيب الجوخ الكشميرية أو الفرنساوية ذوات اللون الأبيض أو الأسود أو الرمادي أو النارنجي أو الأحمر أو الأخضر ، كما كانوا يحلون جيبهم بفراء السمور والسناجب والثعالب والفواقيم ذوات الألوان المختلفة مميزات ملابس العلماء .

وقد سلك بعض العلماء طريق التقشف والزهد فكانوا لا يلبسون من الملابس إلا القطن والجبب الزرقاء أو السوداء المتواضعة ، كما كانوا يفضلون قصار الثياب اقتداء بالسلف الصالح حتى وصفهم بعض المؤرخين بأنهم كانوا يظهرون بمظاهر الملوك وإن كانوا في الحقيقة علماء ، ورغم أنه كان للعلماء زي له خصائص ومميزاته فإن بعض العلماء لم يتقيدوا بهذا الزي ، ولم يلزموا به أنفسهم جنوحاً منهم إلى التواضع وكان بعضهم لا ترتدون هذا الزي إلا إذا دخلوا حلقة الجامع الأزهر فإذا انطلقوا ارتدوا أزياء أبناء البلد ومشوا في الأسواق وقضوا حاجاتهم وحملوها بأنفسهم[1] ، وفيما يلي بعض روايات التاريخ عن ملابس العلماء في هذا العصر ونبينها لتكون أدلة ناهضة على ما سبق ذكره :

فقد كان الشيخ شهاب الدين أحمد الحسامي الشافعي النحوي المتوفى سنة ٩٢٥ هـ/ ١٥١٩ م يتعمم بنسيج القطن ، وكان يلبس الثياب القصيرة اقتداءً بالسلف الصالح[2] ،

---

(١) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص١٣٢ - ٢٣٠ ، نجم الدين الغزى : الكواكب السائرة : ج١ ، ص٥ ، ج٢ ، ص٧٦ - ١٨٩ ، المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ج٢ ، ص٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ج٣ ، ص٣١٧ - ٤٦٥ ، ج٤ ، ص٣٠٦ - ٤٩٢ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٦١ ، ٣٣٩ ، ج٢ ، ص١٧٦ - ١٧٩ - ١٩٦ - ٢٠٨ - ٢٢٣ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص١٣٢ - ٢٣٠ .

وكان الشيخ محمد بن عيسى البخاري الدمياطي الشافعي خطيب الجامع اليعمري بمصر المتوفى في سنة ٩٢٨ هـ/ ١٥٢٢ م ، يلبس الثياب الزرق والجيب السود وتعمم بقماش القطن[١] ، وكان القاضي الشيخ محيي الدين عبد القادر النبراوى الحنفي المتوفى سنة ٩٢٨ هـ يصبغ شيبته بالسواد[٢] ، وكان نور الدين أبو الحسن على الأشموني الشافعي الفقيه النحوي شارح ألفية بن مالك المتوفى في سنة ٩٢٩ هـ/ ١٥٢٣م ، متقشفًا في ملابسه وفراشه ومأكله يلبس الثياب الزرق والجيب السوداء ويتعمم بالقطن[٣] ،كما كان الشيخ شهاب الدين أحمد المرى المصري الشافعي المتوفى سنة ٩٣٤ هـ/ ١٥٢٢ م متقشفًا في ملبسه صغير العمامة[٤] ، أما الشيخ عبد الرحمن الشامي يُدرِس بخانقاه سعيد السعداء بالقاهرة المتوفى سنة ٩٣٤ هـ/ ١٥٢٧ م فقد كان يتعمم بالصوف[٥] ، وكان الشيخ شمس الدين محمد بن محمد المشهور بابن العجمي القدسي الشافعي المحدث الواعظ الأزهري المتوفى سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٣٠ م يتعمم بعمامة سوداء[٦] ، أما الشيخ شمس الدين محمد الشامي صاحب السيرة النبوية المشهورة المرتحل إلى القاهرة والمتوفى سنة ٩٢٤ هـ/ ١٥٣٥ م ؛ فقد كانت له عمامة ضخمة بلغ طولها سبعة أذرع عراقية[٧] .

وكان من عادة الوعاظ المصريين أن يجلس على جلد يفرشونه في مجالس وعظهم التي كانوا يعقدونها في مساجد مصر ، ومنهم الشيخ شمس الدين محمد بن على بن الفلوجي الشافعي المتوفى في سنة ٩٥٢ هـ/ ١٥٤٥م[٨] ، وذكر المحبي في تاريخه أثناء عرضه لحياة الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الرجيحي الحنبلي القاضي بمحكمة

(١) الغزى الكواكب السائرة : ج١ ، ص٥٠ .
(٢) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص ١٥٩ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٦٥ ، ١٦٦ .
(٤) الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص ١٨٩ .
(٥) المصدر ذاته : ص٢٥٥ ، ٢٥٤ .
(٦) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص٢٣٠ .
(٧) المصدر ذاته : ص٢٥٠ .
(٨) الغزى : الكواكب السائرة ، ج٢ ، ص٧٦ .

الباب العالي بدمشق أنه سافر إلى القاهرة سنة ٩٩١ هـ/ ١٥٨٣ م ، وتلقى عن أستاذه محمد البكري الكبير وغيره من علمائها ، وأنه كان كثير التجمل يلبس الثياب ذات الأكمام الواسعة ويلبس العمائم المدرجة ، ويشد شداً على كتفيه على عادة العلماء من أبناء العرب ، وكان جميل اللقاء محبباً إلى قلوب الناس(١) .

وكان بعض علماء في هيئتهم وملبسهم كالملوك والسلاطين ومن هؤلاء الشيخ تاج العارفين بن محمد بن على أبي الوفا المصري أكبر أبناء الأستاذ محمد بن الحسن البكري الصديقي مفتي السلطنة بالقاهرة المتوفى سنة ١٠٠٨ هـ/ ١٥٩٩م ، وقد ذكر النجم الغزي في تاريخه ذيل الكواكب بأنه شاهد تاج العارفين البكري في مكة ١٠٠٧ هـ/ ١٥٩٨ م ؛ فرأى عالمًا حالته حالة السلاطين والملوك وسمته سمت الأمراء ومن كان منخرطًا في زي العلماء سالكًا مسالكهم ، وذكر أيضا أن تاج العارفين كان ينزل في حجرة مع أهله عند باب إبراهيم عليه السلام ، وأنه كان يستر جدران هذه الحجرة بالرخوت المفضضة المطلية بالذهب والسيوف المحلاة والتروس المكلفة ، وحول حجرته يقف مماليكه من الترك والحبشان وعلى كل منهم من الملابس ما يساوى المئات من الدنانير ، كما ذكر أيضًا أن قافلته بلغت مائة بعير محملة بالهودج والمؤن والفراش هذا غير ما ألحق بها من الخيل والبغال والحمير(٢) .

أما الشيخ صالح البلقينى المصري شيخ المحبي بالجامع الأزهر المتوفى في ١٠١٥ هـ/ ١٦٠٦ م ، فقد كان يقرئ طلبة العلم بالأزهر شرح القطب وحواشيه في المنطق ، ويفضل خلع عمامته أثناء ذلك ويظل عريان الرأس في غالب أوقات درسه(٣) ، وكان الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي شيخ العربية والبيان بالجامع الأزهر المتوفى في ١٠٦١ هـ/ ١٦٥٠ م ، محبًا للطيب والمسك يشترى نفائسها ويتطيب بها حتى أنه كان إذا أقبل على الجامع الأزهر يشم رائحة من صدره رائحة المسك والعنبر ، وكان أهل الجامع يعلمون

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج٤ ، ص١٤٣ .
(٢) المصدر ذاته : ج١ ، ص٤٧٤ ، ٤٧٥ .
(٣) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٣٧ .

بقدومه قبل أن يروه بسبب رائحته الزكية التي كانت تسبقه[١] ، أما الشيخ محمد المعروف بابن النقيب البيروني الشافعي ، صاحب حلقة العلم بالأزهر المتوفى في ١٠٦٤ هـ/ ١٦٥٣م ، فقد كان لا يتقيد بزي العلماء تواضعًا ، ومن مظاهر تواضعه أيضًا أنه كان يحمل على رأسه طبق عيشه المخبوز ويذهب به إلى الفرن ، وكان يأخذ سلته بيده ويشترى فيها حاجاته من السوق ، وكان حاذقًا مربوع نحيف الجسم مهابًا يسطع النور وجهه يحبه كل من يراه[٢] ، وكان الشيخ محمد بن إبراهيم الملقب بسري الدين الدوري المصري الحنفي المعروف بابن الصائغ السري من أحسن الناس هيئة لاسيما ملابسه وعمامته[٣] ، كما كان الشيخ محمد بن زين العابدين البكري الصديقي الشافعي صاحب حلقات العلوم في الليالي المشهور بالأزهر المتوفى ١٠٨٧ هـ/ ١٦٧٦ م ، يتظاهر بالنعمة في ملبسه ومأكله وخادميه مع عقل كامل وخلق ومنزلة عند الوزراء والعظماء ، أما الشيخ على بن على إسكندر الحنفي المدرس بجامع إسكندر باشا بباب الخلق والمتوفى بالقاهرة سنة ١١٤٨ هـ/ ١٧٢٥ م ، قد كان ضخم البدن طويل القامة وكان لا يتزين بزي الفقهاء ، ولا يلزم به نفسه بل كان يلبس عمامة لطيفة بجذبة مرخية ، وكان يقول عن نفسه : أنا آكل كثيرًا وأحفظ كثيرًا[٤] ، كما كان الشيخ على بن حجازي بن محمد البيومي الشافعي الخلوتي الأحمدي مدرس الحديث بطيبرسية الأزهر ويعتم عليه بعمامة حمراء[٥] ، كذلك كان الشيخ أحمد الراشدي الشافعي الأزهري مدرس السنانية تقع بالقرب من الأزهر ، والمشهد الحسيني المتوفى سنة ١١٨٨ هـ/ ١٧٧٤ م لا يلبس العمامة العربية الكبيرة وإنما كان يلبس قاووقًا لطيفًا وهي ضرب من العمائم التركية الكبيرة ، وكان نحيف البدن ذا نور في وجهه وشيبته[٦] ، كما كان الشيخ حسن الكفراوي الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، يتخير أجمل

(١) المصدر ذاته : ج٤ ، ص٤٩٢ .
(٢) المصدر ذاته : ج٤ ، ص٣٠٦ .
(٣) المصدر ذاته : ج٣ ، ص٣١٧ .
(٤) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص١٦١ .
(٥) المصدر ذاته : ص ٣٣٩ .
(٦) المصدر ذاته : ص٤١٤ .

الثياب وساعده على ذلك إقبال الدنيا عليه[١] ، وكان الشيخ محمد بن على الشافعي التونسي المجاور برواق المغاربة المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، يتزين بزي أولاد البلد ويتحلى بأذواقهم[٢] ، أما الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري المعروف بالجمل المتوفى في سنة ١٢٠٤ هـ/ ١٧٨٩ م ، فقد كان متقشفًا في ملابسه يرتدى الملابس والعمائم الصوفية[٣] ، وكان الشيخ أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي المتوفى في سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠ م ربعة ذهبي اللون متناسبة الأعضاء معتدل اللحية وخطه الشيب مترفها في لبسه يتعمم بعمامة أهل مكة ، وهى عمامة منحرفة بشاش لها عذبة تتدلى على القفا يعدل طولها مترًا[٤] ، وكان الشيخ محمد بن على الصبان الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٩١ م ، يلبس أحسن ملابس العلماء ويتزين بأجملها ووضح ذلك عندما أقبلت عليه الدنيا[٥] ، أما الشيخ مصطفي بن صادق أفندى اللازجى الحنفي الأزهري واعظ الجامع المؤيدى ، والمدرس برواق الأتراك بالأزهر الشريف والمتوفى سنة ١٢٠٧ هـ/ ١٧٩٢م ، فإنه كان يلبس تاجًا وراجية وكان يجلس على الكرسي عند وعظه بالجامع المؤيدى ، وكان وسيمًا جسيمًا بهي الطلعة محبوبًا من مريديه[٦] .

وقد اتخذ بعض علماء الأزهر ملابس أخرى تختلف في نسبتها عن ملابسهم الأصلية ، وذلك لدواعٍ منها الميل إلى التخفف من القيود للزي الرسمي أو الانتقال من إقليم إلى آخر ، كالشيخ أحمد بن يونس الخليفي الشافعي الأزهري مفتي المدرسة المحمدية المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤ م ؛ فإنه كان يرتدى زي العلماء عندما يذهب إلى الأزهر ليلقى هناك درسه ، فإذا ما رجع من درسه لم يتقيد بزيه هذا فكان يخلعه ويرتدى زي العامة من أبناء البلد ، وكان يمشي في الأسواق ويميل إلى مخالطة الناس ، وكان لا يتخلف

(١) المصدر ذاته : ص١٧٦ .
(٢) المصدر ذاته : ص ١٧٩ .
(٣) المصدر ذاته : ص١٩٦ .
(٤) المصدر ذاته : ص٢٤٧ .
(٥) المصدر ذاته : ج٢ ، ص ٢٠٨ ، ٢٢٣ .
(٦) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٢٣ ، ٢٠٨ .

كل يوم بين المغرب والعشاء عن السير بين السياره قريباً من داره لا يرتدى سوى تخفيفة ، وربما شوهد على هذه الصورة في جهات بعيدة عن داره بالقاهرة[١] ، أما الشيخ عبد الرحمن ابن بكار الصفاقسي المغربي ، شيخ رواق المغاربة بالجامع الأزهر المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤ م ، فإنه عندما دخل مصر لطلب العلم انسلخ عن زي المغاربة وهيئتهم ولبس ملابس العلماء المشارقة كالجبة والفراجية وغيرها[٢] .

وترُوي وثائق الحكم العثماني في مصر أن علماء الأزهر استخدموا في لباسهم الأحزمة المفضضة ، والفرجيات الجوخ البيضاء والحمراء والنارنجية والرمادية والكشميرية والفرنساوية والجبب الصوف والجوخ ، كما تروي أنهم كانوا يحلون جببهم بفراء النمور البيضاء ذات الألوان المختلفات ، وبفراء السناجب والثعالب ، كما كانوا يلبسون تحت الفرجيات القفاطين المختلفة الأشكال والألوان[٣] .

مما تقدم اتضحت لنا صورة العلماء وهيئتهم ومحاولاتهم التأسي في ذلك برسول الله ﷺ ، وفيما يلي في عبارات مقتضبة ما جاء من أخبار عن ملابس النبي وهيئته ؛ لنعرف إلى أي مدى وافق لباس علماء العصر العثماني لباسه وإلى أي مدى خالف ، فقد كان عليه الصلاة والسلام يلبس ما وجد مما يناسب لباس قومه ، وما كان من عاداتهم ولم يقتصر في اللباس على صنف بعينه ؛ حتى لا يتميز على الناس وليكون فيهم كواحد منهم ، فكان يلبس الكساء الخشن ويقسم أقبية الخز المحلاة بالذهب ، وقد ثبت أنه كان يلبس الثياب الفاخرة[٤] ، ورُوي عن أم سلمة أنها قالت : كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص[٥] ، كما رُوي عن أسماء بنت الأنصاري أنها قالت : كان قميص رسول

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢٧٦ ، ٢٧٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٧٧ ، ص٥٥ ، وسجل ١٩٥ ، مادة ٢٤٢ ، ص٢١٦ .

(٤) محمد بن قاسم جسوس : شرح الشمائل الترمذية ، القاهرة ١٩٢٧م ، ج١ ، ص٧٣ .

(٥) المصدر والصحيفة السابقان .

الله ﷺ واصلاً إلى الرسغ[١] ، ورُوي عن أنس بن مالك أنه خرج وهو متكئ على أسامة ابن زيد وعليه ثوب قد توشح به[٢] ، ورُوي عن أنس بن مالك أيضاً أنه قال : كان أحب الثياب إلى رسول الله الحبرة ، وهو نوع من برود اليمن نسيجها كتان أو قطن ذات خطوط حمراء وزرقاء أو خضر[٣] ، ورُوي عن البراء بن عازب قال : ما رأيت أحد من الناس أحسن في حلة حمراء من رسول الله ؛ إذ كانت جبته تضرب قريبًا من منكبيه ، كما رُوي أبي رمثة قال : رأيت رسول الله ﷺ وعليه بردان أخضران[٤] ، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حث أصحابه على لبس الأبيض من الثياب وارتدائها[٥] ، كما رُوي عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرج رسول الله ﷺ ذات غداة وعليه مرط من شعر أسود ، والمرط كساء طويل واسع من خز أو صوف أو شعر أو كتان يؤتزر به[٦] ، ورُوي عن شعبة عن أبيه أن النبي ﷺ لبس جبة رومية ضيقة الكمين[٧] ، كما رُوي عن ابن أبي بردة عن أبيه قال : أخرجت إلينا السيدة عائشة كساءً وأزاراً غليظًا فقالت : قبض روح رسول الله ﷺ في هذين[٨] ، وكذلك رُوي عن جابر قال : دخل النبي مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء[٩] ، كما رُوي أن رسول الله ﷺ كان يحب الطيب ويتطيب ، ويأمر أصحابه به ؛ فعن أنس بن مالك عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ مسكة « طيب مركب» ، يتطيب منها وكان طيبه مركبًا من المسك والدهن والرامك والماء[١٠] .

(١) المصدر ذاته : ص٧٥ .
(٢) المصدر ذاته : ص٧٦ .
(٣) المصدر ذاته : ص ٧٨ .
(٤) المصدر ذاته : ص٨٠ .
(٥) المصدر ذاته : ص٨٤ ، ٨٣ .
(٦) المصدر ذاته : ص ٥٨ .
(٧) المصدر ذاته : ص٨٦ .
(٨) المصدر ذاته : ص ١٣٩ .
(٩) المصدر ذاته : ص١٣٥ .
(١٠) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٧ .

مماليك العلماء

اتخذ بعض العلماء من متوسطي الثراء والأثرياء رقيقًا لهم من الرجال ، إلا أن طبقة الأمراء المماليك في مصر لم تلحق بها طبقة في هذا الميدان ؛ لهذا كان ترتيب العلماء في هذا المجال هو ترتيب الطبقات اللاحقة لطبقة المماليك في مصر ، وقد كان بعض العلماء يملكون رقيقًا معتاد الدرجة وكان بعض أثريائهم يملكون أرقاء ذوى رتبة عالية تجرى في دمائهم الفروسية والقيادة ؛ استطاعوا بمميزاتهم الشخصية أن يرتقوا مراتب المماليك الأمراء وأن يردوا مواردهم .

ونضع أيدينا على هذه الحقائق التاريخية بعد أن نستعرض ما يلي من أمثلة :

-فقد كان ملكية الشيخ تقي الدين أبي عبد الله بن محمد بن زين الدين بن يعقوب المالكي ، المملوك الرجل المسمى مقبل بن عبد الله الأسود اللون ، وقد التزم الشيخ تقي الدين أمام محكمة الباب العالي بالقيام بنفقة زوجته مملوكة الأمة وما ستلده ؛ رغم أن هذه الزوجة تابعة في الملكية للزيني الصغير ، وذلك في الخامس من رجب سنة ٩٤٥ هـ / ٦ديسمبر ١٥٣٨م[١] .

وروى نجم الدين الغزي في أن الشيخ تاج العارفين بن محمد على أبي الوفا البكري الصديقي الشافعي مفتي السلطنة بالديار المصرية المتوفى في ١٠٠٨ هـ١٥٩٩/ م ، كان له قافلة حج لا تقل عن قافلة الملوك ، وكان حوله عدد من المماليك والحبشان والأتراك قد ارتدى كل منهم من الملابس النفسية ما يساوى مئات الدنانير[٢] ، وكان الشيخ محمد شنن المالكي شيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٣٣ هـ/ ١٧٢٠ م ، ممن ضربوا في ميدان الغنى والثراء بسهم وافر ، وكان في ملكيته عدد كبير من المماليك والعبيد والإماء أعظمهم الأمير أحمد بن شنن ، وقد ظل أحمد بك وفيًا لسيده طوال حياته ؛ فلما توفي سيده الشيخ شنن ورثه ابنه موسى فتصرف تصرفًا غير حكيم وبدد أموال والده فحدثت بينه وبين مملوك أبيه

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٧٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ١٠٠ ، مادة ٦٥٧ ، ص ١٦٩ .

أحمد بك وحشة ففارقه ، وانتظم في سلك الجندية تحت إمرة على بك الكبير الذي أحبه ورقاه ومنحه لقب أمير ثم قلده كتخدا الجاويشية ، وهو منصب عسكري هام فظل يعمل بجد وإخلاص حتى ارتقى إلى الصنجقية ؛ فرغب في مصاهرته الأمير حسن بك الجداوي وزوجه بابنته فبنى لها الأمير أحمد بك دار بدرب سعادة[١] ، وظل أحمد بك هكذا تواكبه السعادة حتى قتل في إحدى وقائع على بك الكبير المشهورة سنة ١١٩٢ هـ/ ١٧٦٧م[٢] ، وكان أحمد بيك شنن لين الجانب يعظم أهل العلم ويظهر لهم التواضع والمحبة ، ولم يكن هو المملوك الوحيد الذي بلغ درجة الإمارة بين مماليك علماء الأزهر ؛ فقد كان للشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة ١١٧١ هـ/ ١٧٥٧ م ، مماليك بلغوا درجة الإمارة أيضا كما أثبتته وثائق الحكم العثماني في مصر فتروي الوثيقة المؤرخة بغاية محرم ١١٩٢هـ / ٢٦ فبراير ١٧٧٨م أن الشيخ عبد الله الشبراوي الشافعي ترك معتوقين هما : الأمير حسن بن عبد الله ، والأمير سليمان بن عبد الله ، وأن قاض قضاة مصر قرر تعيينهما في عدد من وظائف النظر والتحدث على بعض الأوقاف في مصر ، كما تروي نفس الوثيقة أن الشيخ عامر بن عبد الله الشبراوي قد ترك معتوقين أيضًا ؛ لكنهما لم يصلا إلى درجة الإمارة وهما : الزيني مصطفي بن عبد الله الحبشي ، والمكرم جوهر بن عبد الله الأسمر وأن قاضى قضاة مصر قرر تعيينهما في عدد من وظائف النظر والتحدث على بعض الأوقاف بمصر أيضًا[٣] ، وكان الشيخ حسن الجبرتي المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، يقتنى المماليك البيض والعبيد الحبشان السود «نوع من العبيد» ، وكان للشيخ محمد مرتضى الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ/ ١٧٩٠م ، كثير من العبيد والطواشية[٤] ، والجواري وكان هذا ضربًا من ضروب ثرائه وغناه .

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٧٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : تقارير النظر بمحكمة الباب العالى ، سجل ١٦ ، مادة ٣٤١ ، ص ٥٩ .

(٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٠٠ .

(٤) المصدر ذاته : ج٢ ، ص٢١٣ .

وقد سلك طريق العلماء الأزهريين في حالات نادرة بعض الرقيق العثمانيين؛ كالشيخ الصالح الورع على بن عبد الله مولى الأمير بشير جلبه سيده من بلاد الدولة العثمانية، فحبب إليه السلوك وطلب العلم فلازم الشيخ الحفناوي ملازمة كلية، وأخذ عنه الطريق وحضر درسه وسمع من الشيخ محمد مرتضى الزبيدي صحيح البخاري ومسلم وأبا داود وغير ذلك من كتب الحديث كسلسلات بن عقيل بشروطها، وكان حلو المعاشرة كريمًا له صدقات خفية، وكان على وجهة ولحيته نور ساطع ذو جلال وهيبة، وظل يتقلب في مجتمع العلماء حتى وفاه أجله في سنة ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م[١] .

وسائل انتقال العلماء

فضل العلماء في انتقالاتهم العادية ركوب البغال اقتداءً برسول الله، فقد كان له بغلة بيضاء يركبها في حربه وسلمه، ورثها عنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروى البخاري عن عمرو بن الحارث أخي جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها قال: ما ترك رسول الله عند موته ديناراً ولا درهمًا ولا عبداً ولا أمة ولا شيئًا إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها وسلاحه وأرضًا جعلها لابن السبيل صدقة[٢] .

ولم يقتصر العلماء في تنقلاتهم على البغال، وإنما اقتنوا بالإضافة إلى البغال الجمال والخيول والحمير واستخدموها في تنقلاتهم الداخلية الخارجية حسب دواعيها، وفيما يلي الوقائع التاريخية التي تضمنت ذكر وسائل الانتقال التي استخدمها واقتناها علماء الأزهر في مصر؛ فتذكر الوثيقة المؤرخة بالثاني عشر من شعبان سنة ٩٥٩هـ/ ١٢ أغسطس ١٥٥٢م، أن الشيخ شمس الدين بن أحمد بدر الدين أبي السعود المدرس بمدرسة المؤيدية بالقاهرة، ورث فيما ورث عن أبيه بدر الدين القاضى بالمحلة الكبرى عدد من الخيول الأصيلة[٣]، وكان للشيخ تاج العارفين بن محمد على أبا الوفا مفتي السلطنة المصرية قافلة

(١) المصدر ذاته : ص٨٢ .

(٢) النووى : رياض الصالحين، ص ٢١٨ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى، ج١٢، مادة ١٦١٠، ص٣٥١ .

حج سنة ١٠٠٧ هـ/ ١٥٩٨ م ، بلغت مائة من العبيد هذا غير ما ألحق بها من خيل وبغال وحمير[١] ،كما روت الوثيقة المؤرخة بغاية ربيع الآخر ١٠٥١هـ/ ٥ أغسطس١٦٤١م ، أن الشيخ أبا الإسعاد السادات بن وفا توفي وترك مقومات نقود بلغ قدرها ٤٨٨٤٠٧ ريالات وأن ثمن ما تركه من خيل وبغال وحمير وجمال قد بلغ ١٠٠٠ من الريالات[٢] ، وكان الشيخ تاج الدين محمد الحنفي المتوفى سنة ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م ، يخرج من موكب حافل قد انتظم أصائل الخيول مقلداً في ذلك مواكب الوزراء إذ أنه بلغ مكانة سياسية واجتماعية ، ومالية أهلته لأن يبرز في مثل هذا الموكب العظيم[٣] ، كذلك كان علي بن موسى بن علي أبي وفا الحسيني الأزهري المتوفى سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م ، ممن لهم هواية اقتناء أصائل الخيول العربية المنسوبة ، وكان له حسن معرفة بأنسابها ، وكان له حظيرة لا تخلو من الخيول المنمرة التي خصصها لركوبه ، فلقد كان الشيخ على بن موسى من الفرسان النابهين في زمانه يجيد رمى السهام ، واللعب بالسيوف والرماح مع حفاظه على إلقاء دروسه في المشهد الحسيني ، كما كانت له رحلة علمية إلى دار السلطنة بالدولة العثمانية واشتهر هناك بالمحدث[٤] ، أما الشيخ الإمام الفقيه المحدث أحمد بن محمد الراشدي الشافعي الأزهري بمدرسة السنانية والمشهد الحسيني مسجد أبي محمود الحنفي ، وخطيب مدرسة محمد بك المتوفى سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، فإنه كان يركب في تنقلاته بغلة عليها فرو شاة أزرق[٥] .

وكان الشيخ على بن أحمد بن مكرم الله الصعيدي العدوي المالكي المتوفى ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م ، زعيم أهل مصر بلا نزاع ، وكان رأيه لا يعلوه رأي في مجالس شيوخ مصر وأمرائها ، كعلي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب وغيرهما ، ومع هذا فقد كان الشيخ الصعيدي يفضل ركوب الحمير في تنقلاته زهدا وتواضعًا منه[٦] . أما الشيخ حسن

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٧٤ .
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، ج ٤٩ ، مادة ٣٦ ، ص٢٤ .
(٣) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢١٨ .
(٤) المصدر ذاته : ص٣٧٦ ، ٣٧٧ .
(٥) المصدر ذاته : ص٤١٤ ، ٤١٣ .
(٦) المصدر ذاته : ص٤٢١ ، ٤٢٢ .

الكفراوي الشافعي الأزهري ، زعيم خط الحسينية وصاحب القضايا والفتاوى النافذة والمتوفى سنة ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، فقد كان يفضل ركوب البغال ويقتنيها[١] .

ومن الخيول الأصيلة النادرة التي كان يقتنيها الشيخ أبو الفيض مرتضى الزبيدي الحنفي ، هذا الحصان الأصيل الذي أهداه إليه حسن باشا والي مصر عند قدومه سنة ١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م ، وقد جعله الوالي بسرج مفضض وعباء قيمته ألف دينار[٢] ، وكان الشيخ أبو العرفان محمد بن على الصبان الشافعي المتوفى ١٢٠٦ هـ/ ١٧٩١م ، يفضل ركوب البغال رغم إقبال الدنيا عليه وحبه لما غلا من الملابس[٣] .

سلاح العلماء

ظهر في العصر المملوكي علماء كثيرون شاركوا الجيوش المملوكية المقاتلة في مناهضتها للخارجين على السلطنة مصر ، وفي جهادها للمغول والتتار ، ولكن بعد أن انتهت السلطنة من مصر سنة ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦م ، وأصبح أمر إخضاع العصاة وفتح البلدان منوطًا بالدولة العثمانية التي بسطت على مصر ؛ فأننا لم نجد عالمًا مصريًا شارك في جهاد الدولة العثمانية للدول الصليبية في ذلك العهد ، وهذا على الرغم من أن كثيرين من قادة المماليك العسكريين المصريين خاضوا مع الجيوش العثمانية أشد الحروب ضراوة في قلب أوربا وآسيا واستشهد منهم كثيرون هناك ؛ لهذا كله لم يكن للسلاح لدى العلماء شأن يستمد أهميته من دواعيه الإسلامية ومع هذا فقد اقتنى العلماء قطعًا من الأسلحة لدواعي الأمن أو لحب بعضهم في الفروسية كما ظهرت الأسلحة النارية بالجامع الأزهر عند ظهور الحزبية والتعصب البغيض واستعار بين مجاوريه .

وقد عرفنا أن الشيخ تاج العارفين مفتي السلطنة بالديار المصرية كان حاله حال السلاطين والملوك وإن كان منخرطًا في زي العلماء ، وأن من مظاهر عظمته تلك السيوف

(١) المصدر ذاته : ج٢ ، ص١٧٦ ، ١٧٧ .
(٢) المصدر ذاته : ص ٢٠٨ ، ٢١٥ .
(٣) المصدر ذاته : ص٢٤٧ ، ٢٤١ .

الحلاة والتروس المكلفة والرخوت المفضضة التي يستر بها جدران حجراته في مكة إبان قيامه بأدائه فريضة الحج[١] ، ولقد كان الشيخ على بن موسى بن أبو الوفا الحسيني المتوفى سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م ، علامة زمانه في الفروسية ورمي السهام واللعب بالسيوف والرماح وغيرها ، وكان شديد الحب في اقتناء السلاح والخيول[٢] ، كذلك كان الشيخ حسن الجبرتي يقتنى من الأسلحة الخناجر المفضضة[٣] .

أما سبب ظهور الأسلحة النارية في الجامع الأزهر بأيدي طلبة العلم وبعض المشايخ ، فأنه يرجع إلى ظهور الحزبية والتعصب ؛ فقد انقسم المجاورون بالأزهر إلى حزبين : الأول ، كان يريد تولية الشيخ أحمد النفراوي شيخًا للأزهر ، ومدرسًا بالأزهر خلفًا للشيخ محمد النشرتى المالكي الذي توفي سنة ١١٢٠ هـ/ ١٧٠٨ م ، والحزب الثاني ، كان يريد تولية الشيخ عبد الباقي القليني ، وانضم إليهم تلامذة الشيخ النشرتى وأتباعه ؛ فحضر الشيخ النفراوي إلى الجامع الأزهر ليلاً ومعهم بنادق وسيوف ورماح وضربوا أعيرة نارية في صحن الجامع للإرهاب ، ثم طردوا أتباع الشيخ القليني بعد أن حطموا باب المدرسة ، ولكن جماعة الشيخ القليني تجمعوا مرة أخرى وهجموا على الجامع الأزهر وأغلقوا أبوابه ، وتقاتلوا مع جماعة النفراوي فقتلوا منهم عشرة رجال وجرح من الفريقين عدد كبير ، وتدخلت السلطة الحاكمة في ذلك الوقت ، فرفعت القتلى من المسجد وأدانت الشيخ النفراوي وجماعته فاستقر المشيخة بالشيخ القليني في نفس العام[٤] .

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ، ج١ ، ص٤٧٤ .
(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٧٥ .
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل١٩٥ ، مادة ٢٤٢ ، ص٢١٦ .
(٤) الملوى : تحفة الأحباب ، مخطوطة سبق ذكرها ، ورقة ١٣٠ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢١٤ .

الخاتمـــة

لقد بدّدت نتائج هذا البحث كثيراً من المعلومات التاريخية الخاطئة التي تعارفنا عليها بعد أن تلقيناها عن مؤرخي الغرب ؛ لأن الحقائق لا يمكن أن يصمد أمامها أي قول من الأقوال الباطلة مهما كسته الزخارف أو غمرته الأضواء .

فأول هذه الحقائق هي أن علماء الأزهر كانوا صفوة مجتمعنا وعقله المفكر وضميره الحي ودرعه القوي ، فهم أحق مجتمعنا الحق وأبطل الباطل واحتمي من تيارات الفتن والمظالم والشر .

وثاني هذه الحقائق هي أن المصريين وعلى رأسهم علماء الأزهر لم يستكينوا لمظالم الباشوات العثمانيين والأحزاب العسكرية وأمراء المماليك ، فلقد شهدت القرون الثلاثة التي خضعت مصر فيها للحكم العثماني انتفاضات متتالية قادها علماء الأزهر لرفع المظالم وكف أيدي البغاة من الباشوات وذوي النفوذ السياسي والعسكري .

وثالث هذه الحقائق هي أن علماء الأزهر كانوا هيئة لها مركزها الوطني الرسمي وكلمتها المسموعة في ديوان مصر العالي ، كانوا هيئة لها ثقلها بين الهيئات السياسية والعسكرية في مصر ، فكثيراً ما اشتركوا في اسقاط باشوات مصر ، وبعض أمرائها البغاة كما جابهوا أحزاباً عسكرية في مصر ، متمردة انحرف بها تمردها عن طريق الحق ؛ أما الذي توج به علماء الأزهر أعمالهم الوطنية فهو عزمهم القوي وإصرارهم على تحقيق الحماية السياسية لهؤلاء الأمراء والعسكريين الذين كان يبغي خصوصهم قتلهم أو سجنهم أو نفيهم بدون محاكمات شرعية عادلة . ومن سخف القول أن نعتقد أن الأعمال الوطنية المجيدة التي قام بها علماء الأزهر في مطلع القرن الثالث عشر الهجري كانت وليد وقتها ؛ فهؤلاء العلماء الذين أخضعوا بقيادتهم المماليك لرأي الشعب ، وحرروا بقيادتهم مصر من الاحتلال الفرنسي كانوا ـ بلا منازع ـ أبناء علماء أسقطوا طغاة الباشوات وقضوا على حزب

الضرب ووقفوا في وجه كل ذي سلطة أو نفوذ سار في طريق البغي ولو كان السلطان العثماني نفسه .

وقد اشتغل بعض العلماء بالطب وأمانة القَبَّان ، كما اشتغلوا بالتجارة والزراعة واستثمروا أموالهم في تسيير المواصلات النهرية والعقارات والطواحين والحمامات وغير ذلك ، ومن العجيب أن بعض البحوث الحديثة ذكرت أن علماء الأزهر لم تتجاوز أحلامهم في هذا العصر جدران أزهرهم فجهلوا الحياة والناس وجهلهم الناس ، وأن بعضها ذكر أن علماء الأزهر لم يخوضوا في ميدان العلوم غير ميدان العلوم الشرعية وما يتصل بها ، كما ذكر بعضها أن علماء الأزهر كانوا قلة في القضاء وأن مشيخة الأزهر لم تظهر حجماً رهيباً في معظم البحوث التي تصدت للحديث عن علماء الأزهر في العصر العثماني ، لقد أصبح من واجب هؤلاء الباحثين أن يصححوا مفاهيمهم منذ اليوم وأن يلتمسوا هذا من مصادر تاريخنا الأصلية وأن يعزفوا عن التماسها من مؤرخي الغرب ، كما آن لنا أن نفخر بعلمائنا في مصر في العصر العثماني ؛ لأنهم حلقات في سلسلة أمجاد تاريخنا الطويل .

الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

أشهر من تولى النظر على أوقاف الأزهر من العلماء

اسم الناظر	تاريخ ولايته على الوقف	اسم الواقف	أغراضه
الشيخ المفتي زين الدين شحاتة الحلبي	١٠٠٥هـ ١٥٩٦/م	وقف الأمير يشبك بن مهدي الدوادار	مصالح أهل الجامع الأزهر
أبو زكريا شرف الدين يحيي القاضي	١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م	وقف الأمير جوهر القنقبائى	المدرسة الجوهرية بالأزهر
شمس الدين محمد بن عبد الله العبادي	١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م	وقف الأمير علاء الدين طيبرس	المدرسة الطيبرسية بالأزهر
الشيخ محمد بن المغربي	١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م	أوقاف المغارب	رواق المغاربة بالأزهر
شمس الدين محمد الحاملى القاضي	١١٨١هـ/ ١٧٦٧م	أوقاف معمر	رواق معمر بالأزهر
شهاب الدين أحمد النفراوي	١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م	وقف الأمير علاء الدين	المدرسة الاقفاوية بالأزهر
علم الدين سليمان الزياتى	١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م	وقف الأمير علاء الدين	المدرسة الاقفاوية بالأزهر
الشيخ على بن أحمد الصعيدى	١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م	أوقاف الصعايدة	رواق الصعايدة بالأزهر
الشيخ أحمد بن محمد الدردير	١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م	أوقاف الصعايدة	رواق الصعايدة بالأزهر
الشيخ عمر أفندى بن يكن	١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م	وقف الأمير جوهر القنقبائى	المدرسة الجوهرية بالأزهر
زين الدين أبو العباس المغربي	١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م	وقف الأمير جوهر القنقبائى	المدرسة الجوهرية بالأزهر(١)

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٢ ، مادة ٧ ، ص٣ ، وسجل ١٢١ ، مادة ٣٦٣ ، ص٧٤ ، وسجل ١٥٢ ، مادة ٢١ ، ص ٨ ، وتقارير النظر : سجل ١ ، مادة ٢٥١ ، ص١١٣ ، وسجل ١٤ ، مادة ١٦٢ ، ص ٢٩ ، وسجل ١٨ ، مادة ٥٦٨ ، ص ٨٨ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤٢٠ ، ج٢ ، ص ٥٨ ، ١٥٨ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .

أشهر من قلد ولاية النظر على الجامع الأزهر من الأمراء

اسم الأمير	سنة ولايته
الأمير نصوح بك ابن عبد الله بك	٩٥٩هـ / ١١٥٢م
الأمير سليمان بك ابن ولى الجركسى	١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م
الأمير محمود الهريطى	١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م
الأمير رضوان	١١٢٠هـ / ١٧٠٨م
الأمير محمد بك ابن يوسف بك الجزار	١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م
الأمير إسماعيل بك أمير اللواء السلطاني	١١٤٠هـ ١٧٢٧/م
الأمير يوسف بك ابن محمد بك	١١٥٧هـ / ١٧٤٤م
الأمير إبراهيم كتخدا طائفة مستحفظان	١١٦٥هـ / ١٧٥١م
الأمير إبراهيم أغا بيت المال	١١٩٠هـ ١٧٧٦/م
الأمير إبراهيم بك الكبير	١١٩١هـ ١٧٧٧/م
الأمير عبد الرحمن أغا أغات مستحفظان	١١٩٢هـ ١٧٧٨/م
الأمير محمد بك الماوردى	١١٩٣ هـ / ١٧٧٩م
الأمير على بك الدفتردار	١٢٠١هـ / ١٧٨٦م(١)

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محفظة ٥٤ ، حجة ٣٦٩/٣٥٧ ، ص٧٦ - ٩١ ، دار الوثائق بقلعة القاهرة : وحجة ٣٥٩ ، ورقة ٢٧ ، ومحكمة الباب العالى : سجل ١٢ ، ص٣٨٢ ، وتقارير النظر : سجل ١ ، المادتان ١٤١٤ ، وبجون رقم تركى ١٥١٢ ، وسجل ٧٤ ، ص٨٠ ، ومحكمة باب الشعرية : سجل ٦٣١ ، ص١٨٦ ، والصوالحى : تراجم الصواعق : ص١٥٣ ، والأمير أحمد : الدرة المصانة : ج٢ ، ص٥٢٤ ، والجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ٨ - ١٦ ، ٢٢ - ٢٦ ، ٣٦ - ٣٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ .

الملحق رقم (٢)

المحاكم المصرية ودرجاتها في العصر العثماني

محاكم المرتبة الأولى : تشتمل هذه المحاكم على أعلى درجات وظائف قضاء الديار المصرية في هذا العصر وهى :

١ ـ محكمة الأزبكية بخط الأزبكية بالقاهرة[١]

٢ ـ محكمة باب البحر بخط المقسم بالقاهرة [٢]

٣ ـ محكمة باب الشعرية بجامع المحكمة بالقاهرة [٣]

٤ ـ محكمة الباب العالي بمنطقة بين القصرين بالقاهرة [٤]

٥ ـ محكمة بابي سعادة والخرق في منطقة بابي زويلة والخرق بالقاهرة [٥]

٦ ـ محكمة البرمشية في منطقة عابدين بالقاهرة[٦]

٧ ـ محكمة ثغر الإسكندرية .

٨ ـ محكمة ثغر دمياط .

٩ ـ محكمة ثغر رشيد[٧]

١٠ ـ محكمة الحاكم بجامع الحاكم بأمر الله بالقرب من باب الفتوح بالقاهرة[٨]

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محفظة ١١٧ لسنة ١٠١٠هـ/١٦٠١ هلشت .

(٢) المصدر ذاته : محكمة الباب العالى ، سجل ٢٥ ، مادة ٩١٨ ، ص٣٢٧ .

(٣) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٣ ، ص٧٥ .

(٤) الملوى : تحفة الأحباب ، الورقتان ٤٩ ، ٥٠ .

(٥) أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها ، ورقة ٥ ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٣١٥١ .

(٦) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٣ ، ص١٥٧ .

(٧) أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، ورقة ٢ ، مخطوطة .

(٨) المقريزى : الخطط ج٣ ، ص١٦٣ .

١١ ـ محكمة الديوان العالي بقلعة القاهرة [١] .

١٢ ـ محكمة الزاهد بجامع سيدي أحمد الزاهد بالقاهرة [٢] .

١٣ ـ محكمة الزيني بجامع الزيني ببولاق القاهرة [٣] .

١٤ ـ محكمة سلطان شاه بجامع سلطان شاه بالعلوة الواقعة بين عابدين وباب الخلق بالقاهرة [٤] .

١٥ ـ محكمة الصالح بجامع الصالح طلائع بك رزيك بالقاهرة [٥] .

١٦ ـ محكمة الصالحية النجمية بمنطقة بين القصرين بالقرب من النحاسين بالقاهرة [٦]

١٧ ـ محكمة طولون بجامع طولون بالقاهرة .

١٨ـ محكمة القسمة العربية بالمدرسة الكاملية في أرض القصر الغاطس بالقاهرة [٧]

١٩ ـ محكمة القسمة العسكرية بالمدرسة الظاهرية في منطقة بين القرين بالقاهرة [٨]

٢٠ ـ محكمة قناطر السباع بالقرب من منطقة السيدة زينب بالقاهرة [٩] .

٢١ ـ محكمة قوصون الواقع في شارع محمد على باشا القاهرة [١٠] .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان المالى ، سجل ١ ، ٢ .
(٢) المصدر ذاته : محكمة الزاهد ، سجل ٩٧٢ .
(٣) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٤ ، ص١٠١ .
(٤) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل٢١ ، المادتان ٩ ، ٨٨٥ ، ص٤ ، ٣٢٣ .
(٥) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٥ ، ص ٣٨ .
(٦) أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، ورقة ٥ .
(٧) المصدر السابق : ورقة ٥ .
(٨) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل ١٢ ، ص٣١١ .
(٩) المصدر ذاته : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٩٤ ، ص١ .
(١٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج٣ ، ص ٦٩ .

٢٢ ـ محكمة مصر القديمة بالجامع المنصوري بمصر القديمة ، ثم بجامع السويدية بمصر القديمة أيضًا من ١١ جمادى الأولى سنة ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م[1] .

٢٣ ـ محكمة المحلة الكبرى : الغربية .

٢٤ ـ محكمة المنصورة : الدقهلية .

٢٥ ـ محكمة منف العليا[2] .

وعندما نستعرض أسماء محاكم المرتبة الأولى نجد أن عددها خمسة وعشرون محكمة :

وأن بالقاهرة	منها	سبع عشرة محكمة	١٧
وأن ببولاق	منها	محكمة واحدة	١
وأن بمصر القديمة	منها	محكمة واحدة	١
وأن بالثغور الشمالية	منها	ثلاث محاكم	٣
وأن بالمحلة الكبرى	منها	محكمة واحدة	١
وأن بالمنصورة	منها	محكمة واحدة	١
وأن بمنف العليا	منها	محكمة واحدة	١

محاكم المرتبة الثانية : وتشتمل على مناصب قضائية من الدرجة الثانية وتسمى الرتب الموصلة ؛ أي التي يتوصل منها القضاة إلى مناصب القضاء العليا بالخمس والعشرين محكمة السالفة الذكر وهذه المحاكم هي :

١ – محكمة أبيار بالمنوفية

٢ – محكمة بلبيس بالشرقية

(١) محكمة مصر القديمة : سجل ١٠٥ ، مادة ١٤٧ ، ص٥٣ ، مادة ٢٨٤ ، ص ٩١٩ .

(٢) أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، ورقة ٢ .

٣ - محكمة بنى سويف

٤ - محكمة الجيزة

٥ - محكمة دمنهور

٦ - محكمة الفيوم[١]

محكمة المرتبة الثالثة : وهى :

١ - محكمة جرجا (جرجا)

٢ - محكمة الخانقاه المؤيدية السرياقوسية

٣ - محكمة زفتا

٤ - محكمة المنزلة

٥ - محكمة منفلوط

٦ - محكمة منيه ابن خصيب (المنيا)[٢]

محاكم المرتبة الرابعة : وهى :

١ - محكمة أسيوط

٢ - محكمة البهنسا

٣ - محكمة ترضت أرضت

٤ - محكمة سنديون

---

(١) أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، ورقة ٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محفظة ٤٤ ، حجة ٢٩٢ ، ص١٣٧ ، ١٣٨ ، بدار الوثائق بقلعة القاهرة ، ومحكمة القسمة العسكرية : سجل ٢٣ ، مادة ٥٧١ ، ص٢٧٧ ، وسجل ٤٩ ، مادة ٤ ، ص٦ .

٥ – محكمة شلشلمون بنى حرام بالشرقية

٦ – محكمة النحارية [١]

محاكم المرتبة الخامسة : وهى :

١ – محكمة أشمونين

٢ – محكمة دلجا

٣ – محكمة سنيو

٤ – محكمة الفشن

٥– محكمة فوه

٦– محكمة محلة أبي على بالغربية

٧ – محكمة محلة مرحوم [٢]

محاكم المرتبة السادسة :

تضم هذه المحاكم على أدنى درجات القضاة وكان يطلق عليها في النظام القضائي رتبة دخول أولى ؛ لأن القضاة لا يتوصلون إلى المناصب القضائية في المحاكم التي مضت ذكرها إلا بحد قضائهم فترة من الزمن في هذه المحاكم وهى :

١ – محكمة أبي تبج

٢ – محكمة البرلس

٣ – محكمة طهطا

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ٢ ، مادة ١٧٢ ، ص١٣٠ ، أحمد العريشى : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة ، ورقة ٣ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٣ ، مادة ٥٧١ ، ص٢٧٧ ، أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ومحكمة الباب العالى : سجل ١٢١ ، مادة ١٣١ ، ص٢٦ .

٤ – محكمة قنا

٥ – محكمة قوص

٦ – منشأة محكمة الأخيمية

٧ – محكمة الواحات(١)

سابعًا محاكم أخرى بالديار المصرية :

اعتمدنا في ذكر ترتيب المحاكم بالديار المصرية على رسالة قاضي القضاة الشيخ أحمد العريشى التي سبق التعريف بها ولما كانت هذه الرسالة غير وافية في بابها دفعتنا الرغبة في استيفاء جوانب هذا الموضوع إلى الرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية ووثائق القلعة فكان لهذا نتيجتان هما :

أ – الوقوف على بعض محاكم في القاهرة وضواحيها لم يذكرها العريشى وقد ذكرنا في مواضعها .

ب – الوقوف على خمس محاكم في مناطق مختلفة لم يذكرها الشيخ العريشى وهذه المحاكم هي :

١ – محكمة ابريم

٢ – المحكمة الاطفيحية

٣ – محكمة إسنا

٤ – محكمة إمبابة

٥ – محكمة البحيرة

٦ – محكمة الخانقاه السرياقوسية

(١) المصدر ذاته : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٠٥ ، ص١١٦ .

٧ -محكمة القصير

٨ -محكمة ملوي[١]

وتأسيسًا على ما تقدم نعلم أن مجموع المحاكم بالديار المصرية في هذا العصر كان ٦٥ محكمة :

منها في القاهرة وضاحيتها بولاق ومصر القديمة ١١ محكمة

ومنها في إرجاء الديار المصرية شمالا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ٤٦ [٢]

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٣ ، مادة ٥٧١ ، ص٢٧٧ .

(٢) دار الوثائق بقلعة القاهرة : محفظة ٤٤ ، حجة ٢٩٢ ، ص١٤٠ ، ١٤٨ .

ملحق رقم ٣

الأماكن والقصور التي كان يعقد بها الديوان العالي في العصر العثماني

أولاً : دواوين القلعة :

١ - الديوان العالي

٢ - ديوان الغوري

٣ - ديوان قايتباي

ثانيًا : قصور الظاهرة :

١ - قصر إسماعيل باشا

٢ - قصة الأمير حسن بلفية

٣ - قصة الأمير حسن عبد الرحمن كتخدا

٤ - قصة الأمير عثمان كتخدا القازدغلى

٥ - قصر جزيرة الخيوطية

٦ - قصر جسر رأس الخليج الحاكمى

٧ - قصر على بك الكبير

٨ - قصر العيني

٩ - قصر قوصون

ثالثًا : أماكن خارج القاهرة :

١ - بركة الحاج

١ - العادلية (١)

(١) أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة : الديوان العالى ، سجل ١ ، المواد ٥٧٣ ـ ٦٥٥ ـ ٦٨٤ ، ص٢٧٣ ـ ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ـ ٣١٨ ، وسجل ٢ ، المواد ١٤٥ ـ ٣٦٢ ـ ٣٧٨ ـ ٣٩٧ ـ ٤٤٥ ، ص١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ٢٤٣ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥٧ ـ ٢٩٠ ، الأمير أحمد : الدرة المصانة ، ج١ ، ص١٠٥ ، الجبرتى : عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣٨٣ ، ج٢ ، ص ١٨٨ .

ملحق رقم ٨

الفقرة / ٣٣ من قانوننامة سليمان الصادر في ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م ، ومنها يتضح مدى حرص الدولة العثمانية على رسوخ قواعد الدين وآدابه ومحاربتها لكل من يخالف الشرع الإسلامي

بما أن الباد شاه ملاذ الأنام وكهف البرية جعل همه مصروفا لتشييد قواعد الدين وإتباع سنة سيد المرسلين فقد صدر الأمر الحالي برفع الخانات التي دلس مجمع العشاق في البلدان والقرى والأمصار حيث يشرب فيها الخمر جهاراً فهي كلها مرفوعة ممنوعة سراً وجهراً كذلك صدر أمرنا بضع الفواحش والزنا والمنكرات وسائر الكبائر وكانت البنت ليلة عرسها فيفنون ويصفقون وترقص معهم العروس ويعلق الحاضرون على وجهها النقود وتلك سنة سيئة وفضيحة لا مسوغ لها بحرصها الشرع المظهر ولهذا فقد أمرنا بمنع ذلك ويعد إشهاراً أمرنا في الأسواق والساحات بقبض الصرباشي على كل من خالف أمرنا ويغرم أمل العروس والعريس حلفًا وفيراً فليعرس الناس أعراسهم على ما جرت به العادة الصحيحة وليتجنبوا هذه العادات القبيحة (١)

(١) قانون نامة سليمان : مخطوط سبق ذكره ، الفقرة ٣٣ .

ملحق رقم (٥)

مذكرة الشيخ السادات والعلماء بشأن منع اليهودمن المرور بقرافة المسلمين ، وأمر الباشا بمنعهم في سنة ١١٨٦ هـ/ ١٧٧٢ م

حمداً لمن جعل الأمة المحمدية خير أمة أخرجت للناس وامتدحها في كتابه العزيز بأوصاف منها بالمعروف والنهي عن المنكر وقدمه في الذكر اهتمامًا به على الإيمان الذي هو العمدة والأساس وصلاة وسلامًا على نبيها الكريم الذي هو روح العالم صفوة الله من الخلايق ما كان منها وما لم سيدنا محمد الذي نسخ دينه ساير الأديان القايل من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان وعلى آله وصحبه الذين أعز بهم الإسلام وأنار بهم الظلام فمحو آثار الشرك والطغيان بسنان اللسان ولسان السنان ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان في ساير الأزمان سعا عين أعيان الأكابر حاوي أصناف المعالي والمفاخر أمير اللوا الشريف السلطاني ومظهر العز المنيف الخاقاني حضرة إسماعيل بك قايم مقام مصر المحمية حرسها الله تعالي من كل آفة وبلية أبقاه الله تعالى موقفاً للخير ومن أعانه عليه ونظر إلينا بعين رحمته ورأفته وإليه الذي ننهيه إليكم أن طائفة اليهود الخاسرين أعداء الله ورسوله والمؤمنين لهم حضرة محدق لدفن الهالكين منهم من منذ حين الفتح المصري وجعل طريقها لهم من ساحل البحر علي التعيين فمن زمن قريب تقووا هؤلاء الضالين ببعض من لا يخاف الله واتخذ إلهه هواه وجعلهم يعشون بنعالهم ودوابهم من القرافة المباركة المختلطة بأجساد المؤمنين من أولياء الله تعالي وأهل بيت رسوله الطاهرين والعلماء والمتحدثين ليدفنوا من هلك منهم بحفرتهم المذكورة وتولهم بسوء طوية وما تدبر قوله تعالى : ﴿ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ وباء بسخط من الله وسيادته عليه محصورة وكتب لهم كتابة باطلة ووثايق عاطلة مخالفة للشرع الشريف ومنبوذة عن طريق الحق المنيف فرفع في شأن ذلك من منذ سنين عديدة القطب الرباني والهيكل الصمداني الأستاذ الكبير والعالم الشهير الشيخ عبد الخالق بن وفا عفا

الله عنه ونفعنا به وبسلفه السادات الطاهرين عرضًا لكافة الديار ويرجعون لطريقهم الأصلي وهو البحر فمنعوا بفرمان مرتب علي إفتاء مشايخ الإسلام وعلماء الأنام وأخذنا علي موجبه أيضًا حجة شرعية وكتابة مرضية والمقصود من همنكم أن تنصروا الإسلام ببر وزفرمان علي طبق ما ذكرناه لكم قال الله تعالي : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (٧) وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ والحمد لله وكفى وسلام على الذي اصطفى عباده .

المصادر والمراجع

مصادر غير منشورة

أولاً : الوثائق العربية والتركية

أ ـ أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة

تقارير النظر : سجل ١ للسنوات ١١٣٨-١١٤٠هـ ١٧٢٥- ١٧٢٧م ، سجل ٢ للسنوات ١١٤١-١١٤٤هـ ١٧٢٨-١٧٣١م ، سجل ٧ للسنوات ١١٦٤-١١٦٦هـ ١٧٥٠-١٧٥٢م ، سجل ٩ للسنوات ١١٧٥-١١٧٧هـ ١٧٦١-١٧٦٣م ، سجل ١٤ للسنوات ١١٨٦-١١٨٨هـ ١١٧٢-١١٧٤م ، سجل ١٦ للسنوات ١١٩٠-١١٩٢هـ١٧٧٦-١٧٧٨م ، سجل ١٧ ، سجل ١٨ ، سجل ١٩ لسنة ١٢٠٦ ه ١٧٩١/م ، سجل ٢٠ للسنوات ١٢٠٦-١٢٠٨هـ / ١٧٦٣-١٨٠٤م .

الديوان العالى : سجل ١ للسنوات ١١٥-١١٥٧هـ / ١٧٤١-١٧٤٤ م ، سجل ٢ للسنوات ١١٧٧-١٢١٩هـ ١٧٦٣/-١٨٠٤ م

محافظ دشت : محفظة ١٦٠ للسنوات ١٠٤٣-١٠٥١هـ / ١٦٣٣-١٦١٤ م ، محفظة ٣٢٠ للسنوات ١١٨٦-١٢٠٠هـ / ١٧٧٢-١٧٨٦ م

محكمة باب الشعرية : سجل ٥٩٣ للسنوات ٩٩٨-١٠٠٠هـ / ١٥٨٩-١٥٩١ م ، سجل ٥٩٥ للسنوات ١٠٠٣-١٠٠٥هـ / ١٥٩٤ -١٥٩٦ م ، سجل ٥٩٦ لسنتي ١٠٠٥-١٠٠٦ / ١٥٩٦-١٥٩٧ م ، سجل ٦٢٠ للسنوات ١٠٦٦-١٠٦٩ هـ ١٦٥٥/-١٦٥٨ م ، سجل ٦٣١ للسنوات ١١٢٠-١١٢٣هـ / ١٧٠٨-١٧١١ م .

محكمة الباب العالى : سجل١ لسنة ٩٣٧ هـ / ١٥٣٠ م ، سجل ٢ لسنة ٩٣٩ هـ / ١٥٣٢ م ، سجل ٥ لسنة ٩٤٥ هـ / ١٥٣٨ م ، سجل ٧ لسنة ٩٤٧ هـ / ١٥٤٠ م ، سجل١٠ لسنة ٩٥٤هـ / ١٥٤٧ م ، سجل١١ لسنة ٩٥٧ هـ / ١٥٥٠ م ، سجل١٢ لسنة ٩٥٩ هـ ـ١٥٥٢ م ،سجل١٣ لسنة ٩٦٠ هـ / ١٥٥٣ م ،سجل١٩ لسنة ٩٦٩ هـ / ١٥٦١ م ،

سجل٢١ لسنة ٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م ، سجل٢٥ لسنة ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤ م ، سجل٢٩ لسنة ٩٧٥ هـ/ ١٥٦٧ م ،سجل٦٤ لسنة ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥ م ،سجل٦٥ لسنتي ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ هـ / ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ م ، سجل٨٦ لسنة ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م ، سجل٩٢ لسنتي ١٠١٩ ،١٠٢٠ هـ / ١٦١٠ ، ١٦١١م ، سجل١٠٨ لسنتي١٠٣٥ ، ١٠٣٦هـ / ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ م ، سجل ١٢٠ لسنتي ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٨-١٦٣٩ م ، سجل١٢١ لسنتي ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ م ، سجل١٢٧ السنتي ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ هـ / ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ م ، سجل ١٤٣ لسنة ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥ م ، سجل١٥٢ لسنة ١٠٨١ هـ / ١٦٧٠ م ، سجل ١٨٤ لسنة ١١١١ ، ١١١٢ هـ / ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ م ، سجل٢٠٧ لسنتي ١١٣٦ ، ١١٣٧هـ / ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ م ،سجل ٢٦٥ لسنتي ١١٧٨ ، ١١٧٩ هـ / ١٧٦٤ ، ١٧٦٥ م ، سجل ٢٦٨ لسنتي ١١٧٩ ، ١١٨٠ هـ / ١٧٦٥ ،١٧٦٦ م ، سجل ٢٧٢ لسنتي ١١٨٢ ، ١١٨٣ هـ / ١٧٦٨ ، ١٧٦٩ م ، سجل ٣٠٢ لسنتي ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م ، سجل ٣٠٧ لسنتي ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م ، سجل ٣١٣ لسنتي ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م ، سجل ٣٢٧ لسنتي١٢١٨ ، ١٢١٩هـ/ ١٨٠٣ ، ١٨٠٤ م .

محكمة البرمشية : سجل ٧٠٣ لسنة ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م ، سجل ٧٠٨ لسنة ١٠٠٣-١٠٠٨ هـ / ١٥٩٤-١٥٩٩ م .

محكمة الحاكم بأمر الله : سجل٥٣٩ لسنة ٩٦٥ هـ / ١٥٥٧ م .

محكمة الصالح : سجل ٣٥٥ للسنوات ١١٦٣-١١٦٦ هـ / ١٧٤٩-١٧٥٢ م

محكمة الصالحية النجمية : سجل ٤٣٩ لسنة ٩٣٤ هـ / ١٥٢٧ م ، سجل٤٤١ لسنة ٩٥١ هـ / ١٥٤٤ م ، سجل ٤٤٧ لسنتي ٩٦٦ ، ٩٦٧ هـ ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ م ، سجل ٤٧٣ لسنتي ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٥ ، ١٥٦٩ م ،سجل ٤٧٧ لسنتي ١٠١٢-١٠١٤ هـ / ١٦٠٣-١٦٠٥ م ، سجل ٤٨٤ لسنتي ١٠٢٠ ، ١٠٢١ هـ / ١٦١١ ، ١٦١٢ م ، سجل ٤٩٢ للسنوات١٠٣١-١٠٣٦ هـ / ١٦٢١-١٦٢٦ م .

سجل ٥٠٠ للسنوات ١٠٧٨-١٠٨٠هـ / ١٦٦٧-١٦٦٩ م ، سجل ٥١٠ للسنوات ١١٢٠-١١٢٤ هـ / ١٧٠٨-١٧١٢ م ، سجل ٥١٦ للسنوات ١١٤٣-١١٤٥ هـ / ١٧٣٠-١٧٣٢ م ، سجل ٥١٨ للسنوات ١١٤٨-١١٥٠ هـ / ١٧٣٥-١٧٣٧ م ، سجل ٥٢٠ للسنوات ١١٦٧-١١٦٩ هـ / ١٧٥٣-١٧٥٥ م .

محكمة طولون : سجل ٢٣٧ للسنوات ١١٩٩-١٢٠٣ هـ / ١٧٨٤-١٧٨٨ م .

ك- محكمة القسمة العربية :سجل ١٢ لسنتي ١٠٠٥-١٠٠٦ هـ / ١٥٩٦-١٥٩٧ م ، سجل ٢٠ لسنتي ١٠٢١هـ ، ١٠٢٢ هـ / ١٦١٢ ، ١٦١٣ م ، سجل ٥٠ لسنتي ١٠٨١ ، ١٠٨٢ هـ / ١٦٧٠ ، ١٦٧١ م ،

سجل ٧٣ لسنتي ١١١٣ ، ١١١٤ هـ / ١٧٠١ ، ١٧٠٢ م ، سجل ٧٥ لسنتي ١١١٧ ، ١١١٨ هـ / ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ م .

محكمة القسمة العسكرية :سجل ٢٢ لسنتي ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ هـ / ١٥٩٨ ،١٥٩٩م ، سجل ٢٣ لسنتي ١٠٠٨ ، ١٠١٠ هـ / ١٥٩٩ ، ١٦١٠ م ، سجل ٢٩ لسنتي ١٠٢١ ، ١٠٢١ هـ / ١٦١٢ ، ١٦١٣ م ، سجل ٤٩ لسنة ١٠٥١هـ / ١٦٤١ م ، سجل١٥١ لسنة ١١٥٤هـ / ١٧٤١ م ، سجل ١٧٥ لسنة ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م ، سجل ١٩٥ لسنة ١١٨٨ هـ / ١٧٧٤ م ، سجل٢٤٩ لسنة ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م .

محكمة قناطر السباع : سجل ١٢١ لسنتي ٩٩٥ ، ٩٩٦ هـ ، سجل ١٢٢ لسنتي ٩٩٧ ، ٩٩٨ هـ ، سجل ١٣٣ للسنوات ١٠٦٤ ، ١٠٦٦ هـ .

محكمة قرصون : سجل ٢٤١ لسنة ٩٧٨ هـ ، سجل ٨٥ لسنة ٩٣٩ هـ ، سجل٨٦ لسنتي ٩٥٠ ، ٩٥١ هـ ، سجل ١٠٠ للسنوات ١٠٥٣ - ١٠٥٦ هـ ، سجل١٠٥ للسنوات ١٠٩١-١١٠٨ هـ .

ب- دار المحفوظات العمومية بقلعة القاهرة : دفتر الترابيع ١٦٠٥ لسنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠-١٨١٠ مخزن ١٨ ، عين ١٧ .

ج- دار الوثائق القومية بقلعة القاهرة : محفظة ٤٤ حجة ٢٩٢ وقف الأميرين خاير بك وجانم الحمزاوى ، محفظة ٥٠ حجة ٣٣٩ وقف السلطان سليم ابن السلطان سليمان ، حجة ٣٤٣ وقف الأمير سليمان الجناحى ، محفظة ٥٤ حجة ٣٥٣/٣٥٦ وقف جعفر الرومي ، حجة ٣٥٧/٣٦٩ وقف الأمير سليمان الجركس ، حجة ٣٥٩ وقف داود باشا ، حجة ٣٦٢ وقف الأمير حسين بن عبد الله جورجى معية : صادر دفتر ٧٥٥ لسنة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م .

د- وثائق دار الكتب بالقاهرة :

أوراق تاريخية خاصة بعائلة السادات الوفائية تشمل على ٥٠ وظيفة في ٦٤ ورقة مسجلة تحت رقم ٢٧٨٤ تاريخ ، وقد استشهدنا منها بالوثائق التى اندرجت تحت الأنواع الآتية وهى : أحكام الصالحية النجمية ، وأحكام ديوانية تركي ، وفرمانات ديوانية عربي ، وفرمانات ديوانية تركي ، وفرمانات سلطانية تركي .

هـ - وثائق مكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج : مراسلات العلماء وصور فرمانات صادرة من امراء الفرنساوية ، جمع محمد بن يوسف جورجى جمليان هيانم رابع خلفا الشرقية تحت رقم ١٠٠ تاريخ .

المراجعة

ثانياً : المخطوطات العربية :

١ - إبراهيم الصوالحى العرفي برهان الدين : تراجم الصواعق في راقعة الصناجق ١٠٧١- ١١١٣هـ ١٦٦٠-١٧٠١ م ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت ٢٢٦٩ تاريخ ، وبالمكتبة التيمورية بدار الكتب نسخه أخرى تحت رقم ١٤٠١تاريخ تيمور .

- واقعة محمد بك الكبير ولاية جرجا ١٠٦٩-١٠٧٠ / ١٦٥٨-١٦٥٩ ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٦٩ تاريخ .

٢ - إبراهيم المأموني الشافعي : رسالة من تيسير خالق الأرض والسموات في الكلام على ما بمصر من الجرامك والعلوفات ، مخطوطة بدار لكتب بالقاهرة تحت رقك ١٤١٣ تاريخ تيمور فرغ منها مؤلفها في ١٦٦٣ م .

٣ - إبراهيم بن نجيم المصري زين الدين : رسالة في حكم بناء كنيسة حارة زويلة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم٤٣٤٠ ج فرغ منها مؤلفها في ١٥٥٩ م .

٤ - أبو بكر بن محمد باعمر : ترجمة ابن حجر الهيتمى مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٧٦١ تاريخ تيمور فرغ منها مؤلفها في ١٥٩٨ م .

٥ - أحمد بن أحمد الفيومى الغرقاوي : رسالة تتعلق بالخلوات ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٨٣٨ ب فرغ منها مؤلفها في سنة ٦٩٠ هـ/ ١٥٥٣ م .

٦ - أحمد جلبى عبد الغنى : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات ٩٢٢-١١٥٠ هـ/ ١٥١٦-١٧٣٧ م ، مخطوطة عربية بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية .

٧ - أحمد بن حجر الهيتمي شهاب الدين : «المناهل العذبة في إصلاح ما وهوى من الكعبة» ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤٣٤٠ ب .

٨ - أحمد بن الحسن الجوهرى الخالدي : المتوفي سنة ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م ، إجازات الشيخ الجوهرى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت الأرقام ٣٢٠٧ م ، ١٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٩٦ مصطلح ، ٣٥٠٣ ج ،١٣٥ ، ١٤٤ مصطلح تيمور ٦٩٨ ، ٨٤٢ مصطلح الزكية .

٩ - أحمد الدمرداش كتخدا عزبان الأمير : الدرة السانة أخبار الكنانة ، مخطوطة بالمتحف البريطانى بلندن ، جزءان ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١١٦٩ هـ/ ١٧٥٦ م .

١٠ - أحمد الرشيدى : حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٨٢ تاريخ ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١١٩٧ هـ/ ١٧٨٣ م .

١١ - أحمد بن سعد الدين العمرى : ذخيرة الأعلام بتواريخ الخلفاء الأعلام وأمراء مصر الحكام وقضاة قضائها في الأحكام ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٠٤ تاريخ ، عاصر مؤلفها داود باشا في الخمسينيات من القرن العاشر الهجري .

١٢ - أحمد بن عبد الفتاح الملوى : إجازات الملوي مخطوطات بدار الكتب بالقاهرة تحت الأرقام ٣٨ مصطلح تيمور ٢٠٠ مصطلح ٢١٨٣٨ ب .

١٣ - أحمد بن عبد الفتاح : ثبت الملوي ، مخطوطة رابعة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٣٦٧ مصطلح .

١٤ - أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري : اللطائف النورية في المنح الدمنهورية ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٣٢ تاريخ .

١٥ - أحمد بن عرابى الشافعي : تاريخ الملوك العثمانية والوزراء الصدور ومشايخ الإسلام والقبودانات ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٣٣٤ تاريخ فرغ منها مؤلفها في سنة ١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤ م .

١٦ - أحمد بن عمر إبراهيم الأنصارى ابن الحمص : حوادث الزمان ووفيات الأعيان وأبناؤه ، ج٣ ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٣٩ تاريخ فرغ منها مؤلفها في سنة ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٣م .

١٧ - أحمد بن مصطفي بن خليل المولى طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ١٥٠ تاريخ فرغ منها مؤلفها في سنة ٩٦٥ هـ ١٥٥٧/ م .

١٨ - أحمد ابن الملا محمد الجبلى المولى : النشر السابق من اقتطاف الشقائق ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي تحت رقم١٦٩ تاريخ ، فرغ منها مؤلفها في سنة ٩٧٦ هـ/ ١٥٦٨ م .

١٩ - تقى الدين بن رافع : من علماء القرن الثامن الهجري الوفيات ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٧٠١ م ، ضمنها مؤلفها تراجم أعيان القرنين السابع وبعض القرن الثامن الهجريين .

٢٠ -حسن البدرى الحجازى الأزهري الشيخ : المتوفي سنة ١١٣١ هـ/ ١٧١٨ م ، اللوائح الأنورية والروائح الأنوارية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٠٨٦٥ .

٢١ - حسين أفندى الروزنامة : ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٨٧٣ ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١٢١٦هـ ١٨٠١م .

٢٢ - زين الدين النحريرى الحنفي : الدر المنفذ في مدح الوزير محمد ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٧٩٨ تاريخ تيمور ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١٠٥٢ هـ/ ١٦٤٢م .

٢٣ - عاشق أفندي جلبى المولى : جد العاشق الذيل على الشقائق مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي تحت رقم ١٦٩ تاريخ .

٢٤ - عبد الله الإدكاوي المؤذن : ديوان بضاعة الأريب من شعر ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٤٤ شعر فرغ منه مؤلفه في سنة ١١٨٥ هـ/ ١٧٧١ م .

٢٥ - عبد الله الشبراوي : ثبت الشيخ عبد الله الشبراوي ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٧٦٤ ب ، نزهة الأبصار في رائق الأشعار مخطوطة بمكتب رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ١٠١ شعر .

٢٦ - عبد الله بن مراد بن يوسف الرومي : الكنز المفيض الأنور في ذكر نبذة يسيرة من فضائل الجامع الأزهر ، نسخة مصورة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٠٩٠ ج عن مخطوطة عربية محفوظة بإحدى مكتبات أوروبا .

٢٧ - على داده الملا : محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٧١ تاريخ فرغ منها مؤلفها في سنة ٩٩٨ هـ ١٥٨٩/ م .

٢٨ - على الشاذلي : رسالة في وقائع وقعت بين أمراء الجراكسة بمصر في القرن الثاني عشر الهجري ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٣٦٧ تاريخ تيمور .

٢٩ - عمر الدفري الحنفي : إجازة العلامة الحبر الهمام الشيخ عمر الدفري الحنفي المدرس بالجامع الأزهر للشيخ صالح بن أحمد الغزى ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٨٣٩ مجاميع ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥م .

٣٠ - مؤلف مجهول : تاريخ أحمد باشا الجزار ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت ١٤٩٥ تاريخ ، تيمور فرغ منه مؤلفه سنة ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م .

٣١ - محمد بن أبى السرور البكري شمس الدين : الروضة الزهية في ذكر ولاة مصر ، القاهرة المعزية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٥٥١٧ تاريخ .

- الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ .

- كشف الكربة في رفع الطلبة مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

- النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر بالقاهرة المعزية ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٢٢٦ تاريخ .

٣٢ - محمد بن أحمد الغزى العامري نجم الدين : الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٤١٩ تاريخ تيمور ، ونسخة أخرى بهذه الدار جزءان تحت رقم ١٢٠٦هـ تاريخ

٣٣ - محمد بن أحمد النهراونى المكى قطب الدين : الأعلام بأعلام بيت الله الحرام ، مخطوطة بمكتب رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٨٦ تاريخ .

- البرق اليمانى في الفتح العثماني ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٣ تاريخ .

٣٤ - محمد الأزهري : رسالة في أنواع الحديث ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١١٢ مجاميع .

٣٥ - محمد بن إسماعيل البخارى أبو عبد الله : ثلاثيات البخاري ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢١٦٠٦ .

٣٦ - محمد بن أمين البغدادى أبو الفوز : من أعيان القرن الثالث عشر الهجري ، سبائك الذهب في معرفة أنساب قبائل العرب ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٤٢ تاريخ .

٣٧ - محمد البكري الصديقي شمس الدين : دستور الضرائب ومعدن الرغائب ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٢٧ أدب .

٣٨ - محمد الدميري القاضى شمس الدين : من أعيان القرن الحادى عشر الهجري ، قضاة مصر مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٤٦٣ تاريخ تيمور .

٣٩ - محمد بن الشحنة الحنفي أبو الوليد : روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر ، مخطوطة بمكتب رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ١٥٥ تاريخ .

٤٠ - محمد الشرنبلالي الشافعي شمس الدين : إجازة الشيخ الشرنبلالي للشيخ المقدسي فرغ الشرنبلالى من إملائها سنة ١١٠١ هـ / ١٦٨٩ م ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٠١ مصطلح .

٤١ - محمد بن عبد الله الخرشي : منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٨٩ مصطلح تيمور .

٤٢ - محمد العناني شمس الدين : إجازات الشيخ العناني للشيخ صالح الغزي ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٣٨٣٩ ب ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١٠٨٢ هـ/

١٦٧٠ م .

٤٣ - محمد بن يحيى القرافي : رسالة في تخريج حديث لولاك ما خلقت الأفلاك ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٣٤ مجاميع .

٤٤ - مرتضى بك بن مصطفي الكردي : أغا الباشا بقلعة القاهرة ، ذيل تحفة الأحباب بمن ولي ملك مصر من الملوك والنواب ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٨ تاريخ ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣م .

٤٥ - مرعى بن يوسف المقدسي الحنبلي : قلائد العقبان في فضائل آل عثمان ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٦٠ تاريخ .

- نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الملوك والسلاطين ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١١٠٧٦ ج .

٤٦ - مصطفي بن إبراهيم تابع حسن أغا عزبان الدمرداش الحاج : تاريخ وقائع مصر والقاهرة كنانة الله تعالى في أرضه ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .

٤٧ - مصطفي بن محمد بن يوسف الصفوى القلعاوي : صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٥١ تاريخ ، فرغ منها مؤلفها في سنة ١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨ م .

٤٨ - منصور بن عيس السمانودي : من علماء القرن الثاني عشر الهجري ، تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين ، مخطوطة بمكتب الأزهر تحت رقم ١٢٠٢/٣٧٧٦١ قراءات .

- الدور المنظمة البهية في حل ألفاظ الجزرية ، مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٢٩/٣٧٦١٥ قراءات .

٤٩ – يوسف أفندى الملوى : تحفة الأحباب بمن ولي مصر من الملوك والنواب ، مخطوطة بمكتبة رفاعة الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٢٨ تاريخ .

ثالثًا : المخطوطات التركية : سليمان القانوني : قانون نامة سليمان ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة ، تحت رقم ٢١٢٦٩ ب .

رابعًا : المصادر العربية والمراجع المطبوعة :

١ – أبو بكر العياشى المغربى : رحلة العياشي . الجزائر سنة ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨م .

٢ – أحمد بيلى : حياة صلاح الدين الأيوبي ، القاهرة سنة ١٣٤٥هـ ١٩٢٦/م .

٣ – أحمد بن على المقريزي : اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ، القاهرة ١٩٤٥م .

٤ – أحمد بن على المقريزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ج ١ ، ٢ ، القاهرة ١٩٠٨م .

٥ – أحمد القلشندى أبو العباس : صبح الأعشى ، ج٣ ، القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤م .

٦– أحمد بين محمد الدمشقى ابن عربشاه : عجائب المقدور في أخبار تيمور ، القاهرة ١٨٦٨ م .

٧ – أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى : ريحانة الالبا وزهرة الحياة الدنيا ، جزءان ، القاهرة سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٧ م .

٨ – أحمد بن مصطفي بن خليل المولى طاش كبرى زادة : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، في موضوعات العلوم ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٦٨ م .

٩ – أسماء حسن : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في علوم اللغة ، دمشق ١٩٣٧ م .

١٠ - إسماعيل باشا : هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، جزءان ، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠ م .

١١ - أمين باشا سامي : تقويم النيل ، ج٢ ، القاهرة سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨ م .

١٢ - جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، ج٤ ، القاهرة سنة ١٢٣٢هـ/ ١٩١٣م .

- تاريخ مصر الحديث ، ج٢ ، القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٩ م .

١٣ - حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسى والديني والثقافي والاجتماعي ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥ م- ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٨م .

١٤ --حسن إبراهيم وأخرون : الأزهر تاريخه وتطوره ، القاهرة سنة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤ م

١٥ - حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثماني ، القاهرة سنة ١٣٣١هـ/ ١٩٤٢م

١٦ - سليمان رصد ، الشيخ : كنز الجواهر في تاريخ الأزهر ، القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م .

١٧ - صلاح الدين المنجد : فهرس المخطوطات العربية في مكتبة فروع سلاطيان ، بيروت ١٩٦٥م .

- فهرس لمخطوطات العربية في مكتبة الكونجرس بواشنطون ، بيروت ١٩٦٩م .

- قواعد فهرسة المخطوطات العربية ، بيروت سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

١٨ - عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جزءان ، القاهرة ١٩٠٤ م .

١٩ - عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، جزءان ، القاهرة ١٩٠٤ م .

٢٠ - عبد الرحمن الرافعي : تاريخ القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جزءان ، القاهرة ١٩٥٥م .

٢١ - عبد الحفيظ منصور : فهرس مخطوطات المكتب الأحمدية بتونس ، خزانة جامع الزيتونة ، ج١ ، بيروت ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م

٢٢ - عبد الحميد حسن : فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية في الفلسفة والمنطق وآداب البحث ، دمشق ١٩٧٠ م .

٢٣ - عبد الحميد يونس وعثمان توفيق : الأزهر ، القاهرة ١٩٤٦م .

٢٤ - عبد الحى بن عبد الكبير الحسينى الفاسي : فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المشيخات والمسلسلات ، الطالعة بالمغرب ١٩٢٧م .

٢٥ - عبد الحى بن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج ٥٨ ، القاهرة ١٩٣٢م .

٢٦ - عبد العزيز الشناوى : دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني ، القاهرة ١٩٧١م .

- عبد العزيز الشناوى : عمر مكرم ، القاهرة ١٩٦٧م .

٢٧ - عبد العزيز عامر : التعزير في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ١٩٥٢م .

٢٨ - عبد اللطيف البغدادي : الإفادة والاعتبار ، القاهرة ١٨٦٩م .

٢٩ - عبد الله يوسف الغنيم : المخطوطات الجغرافية العربية بالمتحف البريطاني ، القاهرة ١٩٧٤م .

٣٠ - عبد المتعال الصعيدي : تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من الجهاد في الإصلاح ، القاهرة د . ت .

٣١ - عبد المنعم خفاجى : الأزهر في ألف عام ، القاهرة ١٩٥٤م .

٣٢ - عبد الوهاب الشعراني : لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق ، وهى المنن الكبرى الجالبة للسرور والبشرى ، جزءان ، القاهرة ١٩٠٣م .

٣٣ - عدنان الدرويش : فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في دار الكتب الشعبية كيري وميتودى في صوفية ، بلغاريا ، ج١ دمشق ١٩٦٩م .

٣٤ - على بن داود الخطيب الجوهري : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، جزآن ، القاهرة ١٣٩١هـ .

٣٥ -علي عبد الواحد وافي : لمحة في تاريخ الأزهر ، القاهرة ١٩٣٦م .

٣٦ -علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر ومدنها وبلدانها القديمة والشهيرة عشرون جزءاً ، القاهرة ١٨٨٨م .

٣٧ -عمر رضا كحالة : المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة ، دمشق ١٩٧٣م .

٣٨ - مبارك بن محمد ابن الأثير الجزرى أبو السادات : جامع المعقول والمنقول ، جزآن ، القاهرة ١٩٢٨م .

٣٩ - محمد بن أحمد الأنصاري القرطبى أبو عبد الله : الجامع لأحكام القرآن ، ج٣ ، القاهرة ١٩٣٦م .

٤٠ - محمد بن إسماعيل البخارى أبو عبد الله : صحيح البخارى ، جزءان طبع القاهرة سنة ١٣٥١هـ ١٩٣٢م

٤١ - محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٦٢م .

٤٢ - محمد بن إياس الحنفي شمس الدين : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٨٩٤م ، ونسخة أخرى في مجلد ، القاهرة ١٩٦٠م .

٤٣ - محمد جمال الدين سرور : الظاهر بيبرس ، وحضارة مصر في عهده ، القاهرة ١٩٣٨م .

٤٤ - محمد خليل أفندى المرادي المولى : سلك الدور في أعيان القرن الثاني عشر ، أربعة أجزاء ، القاهرة ١٣٠١هـ ١٣١٩هـ / ١٨٨٣ ، ١٩٠١م .

٤٥ - محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠م .

٤٦ - محمد بن عبد الباقى الزرقاني : شيخ المواهب اللدنية للقسطلاني ، جزءان ، القاهرة ١٩١٦ م .

٤٧ - محمد عبد الله عنان : تاريخ الجامع الأزهر ، القاهرة ١٩٥٨ م .

٤٨ - محمد بن عبد المعطي الإسحاقي ، لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٨٥٩ م .

٤٩ - محمد بن فضل الله المحبي المولى : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر ، أربعة أجزاء ، القاهرة ١٨٦٧ م .

٥٠ - محمد بن قاسم جرس : شرح الشمائل الترمزية ، جزءان ، القاهرة ١٩٢٧ م .

٥١ - مصطفي بيرم التونسي : الجامع الأزهر ، رسالة قدمت إلى مؤتمر المستشرقين في همبرج سنة ١٣٢١ هـ/ ١٩٠٣ م

٥٢ - مصطفي بن عبد الله حاجى خليفة : كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون ، جزءان ، إسلامبول ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م .

٥٣ - يحيى بن شرف النووي محيى الدين : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، القاهرة ١٩٣٩ م .

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
تمهيد : الأزهر وعلماؤه حتى دخول العثمانيين مصر	٩
الفصل الأول : الغزو العثمانى ومواقف العلماء منه	٢٥
الفصل الثانى : صلات علماء الأزهر برجال الحكم العثمانى وأمراء المماليك	١٠١
الفصل الثالث : الجامع الأزهر مكانته ومشايخه وولاية النظر عليه وأوقافه	٢٢٩
الفصل الرابع : وظائف تقلدها الأزهريون	٢٦٥
الفصل الخامس : علماء الأزهر فى ميدان التربية والتعليم	٢٩٧
الفصل السادس : علماء الأزهر فى ميدان التأليف والعلوم الرياضية	٣٧٩
الفصل السابع : العلماء فى ديوان القضاء والوظائف القيادية والإدارية والخدمات	٤٥٠
الفصل الثامن : المفتون والإفتاء	٥٢٩
الفصل التاسع : علماء الأزهر فى خضم الحياة	٥٧٣
الخاتمة :	٦٣١
الملاحق	٦٣٣
ثبت المصادر والمراجع	٦٤٦